

تأليف الشيخ الامام العلامة موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمدين محمودين قدامة المتوفي سنة ٦٣٠ﻫ على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الحرقي المتو في سنة ٣٣٤ﻫ

ويليه



على متن المقنع ، تأليف الشيخ الامام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي المتوفي سنة ٦٨٧ هكلاها على مذهب امام الائمة (أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشياني) مع بيان خلاف سائر الائمة وأدلتهم رضي الله عنهم



﴿ تنبيه ﴾ وضنا كتاب المغني في أعلى الصحائف والشرح الكبير في أدناها مفصولا بينهما بخط عرضي

حاراكناب الهربي النفشر والونسخ

المن الفرائض

روى أبو داود باسناده عن عبد الله بن عمرو بن الماص أن رسول الله وَيَطْلِنَهُ قال و العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل: آبة محكة وسنة قائمة وفريضة عادلة » وعن أبي هريرة أن النبي وَلَيْلِنَهُ قال و تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء يناتزع من أمتي » أخرجه ابن ماجه . ويروى عن عبد الله أن النبي وَلَيْلِنَهُ قال و تعلموا الفرائض وعلموها الناس قاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض حنى بختلف الرجلان في الفريضة فلا بجدان من يفصل بينهما » وروى سعيد عن جربر بن عبد الحيد عن الاعمش عن ابراهيم قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله

بسيم الدارم الرحم

كتاب الفرائض

 عنه :تعلموا الفرائض فالهامن دينكم، وعن جرير عن عاصم الاحول عن مورق العجلي قال قال عربن الخطاب رضي الله عنه تعلموا الفرائض واللحن والسنة كما تعلمون القرآن . وقال حدثنا أبو الاحوص أخبرنا أبو اسحاق عن أبي الاحوص عن عبد الله قال : من تعلم القرآن فليتعلم الفرائض

وروى جابر بن عبدالله قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله وَلَيْكِنَّةِ بابنتيهامن سعد فقالت يارسول الله وَلَيْكِنَّةِ بابنتيهامن سعد فقالت يارسول الله هانان ابنتا سعد بن الربيع تتل أبوهما معك في أحد شهيداً وان عهما أخذ مالهما ولا ينكحان الا ولهما مال قال فنزات آية الميراث فأرسدل رسول الله وَلَيْكِنَّةِ الى عهما فقال « اعط ابنتي سعد الثانين وأمها النمن وما بقي فهو ك » رواه أحمد في مسنده

﴿مسئلة ﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (ولا يرث أخ ولا أخت لا بوأم أو لا بمع ابن ولا مع ابن ابن وان سفل ولا مع أب)

أجمى أهل العلم على هذا بحمد الله وذكر ذلك ابن المنذر وغيره ، والاصل في هذا قبل الله تعالى (يستفنونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ماترك وهو يرتها ان لم يكن لها ولد) الآية . والمراد بذلك الاخوة والاخوات ،نالابوين أومن الاب بلاخلاف بين أهل العلم ، ولانه قال وهو يرتها ان لم يكن لها ولد وهذا حكم العصبة وانتضت الآية أنهم لا يرثون مع الولد والوالد لان الكلالة من لا دلد له ولا والد، خرج من ذلك البنات والام لقيام الدايل على ميراتهم معهما بقي ماعد الهما على ظاهر ، نيسقط ولد الابوين ذكرهم وأنناهم بثلاثة بالابن وابن الابن

الفرائض وروى جابر بن عبد الله قال جاءت امرأة سعدبن الربيع الى رسول الله عَيْنَاتِيْقُ بابنتيها من سعد فقالت يارسول الله عَلَيْنَاتُهُ بابنتيها من المنظمة فقالت يارسول الله عامات الله عامات الله عنها أخذ ما لها ولا ينكحان الا ولها مال فنزات آية الميراث فارسل رسول الله عَيْنَاتِيْنَا إلى عمها قال «أعطا بنتي سعدالثلثين وأمها النمن وما بني فهو لك » رواه الامام أحمد في مسنده ورواه الترمذي وأبو داود

(مسئلة) (وأسباب التوارث ثلاثة رحم ونكاح وولا. لا غير)

لان الشرع ورد بالنوارث بها بقوله تمالى (وآلو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) وقوله سبحانه (يوصيح الله في أولادكم) وقوله (ولسكم نصف ما ترك ازواجكم ولهن الربع بما تركم) الآية وقول النبي على الله في الولاء لمن أعتق ٥ وعنه الها تثبت بالموالاة والمعاقدة لقول الله تمالى (والذين عقدت أعانكم فا توهم نصيبهم) والموالاة كالمعاقدة وباسلامه على يديه روي ذلك عن عمر رضي الله عنه ما روى راشد بن سعيدقال قال رسول الله على الله على يديه رجل فهو مولاه وير ته ويدي عنه ، رواه سعيدوروى أبو امامة عن النبي على الله على الله على يده رجل فهو مولاه ير ته ويدي عنه ، وعن عم الداري انه قال يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين المرجل من المسلمين وقال لا اظنه متصلا في المنه الله المنه متصلا في المنه الله المنه منه ورواه الترمذي وقال لا اظنه متصلا

وان سفل وبالاب، ويسقط ولد الاب بهؤلاء الثلاثة وبالاخ من الابوين لما روي عن علي عليه السلام أن رسول الله وَ الله عَلَيْهِ العلام ولا أن أعيان بني الام يتوار أون دون بني العلام وشالرجل أخاه لا بيه وأمه دون أخيه لابيه . أخرجه الترمذي

(مسئلة) قال (ولا يرث أخ ولا أخت لا مم ولد ذكراً كان الولد أو أنثى ولامع ولد الابن ولا مع أب ولا مع جد)

وجلة ذلك أن ولد الام ذكرهم وأنتاهم يسقطون بأربعة بالولد وولد الا بن والاب والجد أب الاب وان علاء أجمع على هذا أهل العلم فلا نعلم أحداً منهم خالف هذا الا رواية شذت عن ابن عباس في أبوين وأخوين لأم للام الثلث وللاخوين الثلث، وقيل عنه لهما ثلث الباقي وهذا بعيد جداً قال ابن عباس يسقط الاخوة كلهم بالجد فكيف يورث ولد الام مع الاب ? ولاخلاف بين أهل العلم في أن ولد الام يسقطون بالجد فكيف يرثون مع الاب ? والاصل في هذه الجلة قول الله تعالى (وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس، فان كانوا أكثر من ذلك فيم شركا. في الثلث) والمراد بهذه الآية الاخ والاخت من الام باجاع أهل العلم، وفي قواءة سعد بن أبي وقاص وله أخ أو أخت من أم والاكلالة في قول الجهور من ايس له ولد ولا والد فشرط في توريشهم عدم الولد والوالد يشمل الاكروالولد يشمل الاكروالولد يشمل الاكروالولد يشمل الاكروالولد يشمل الاكروالجد

ولنا قول النبي عَلَيْظَائِيْرُ ﴿ إِنَمَا الولاء لمن أَعْتَقَ ﴾ فأما أحاديثهم فحديث راشد مرسل وحديث أبي امامة فيه معاوية الصدفي وهو ضعيف ، وحديث تميم ليس بصريح في الميراث وقيل يثبت بكوتهما من أهل الديوان ولا عمل عليه ، وهذا كان في بدء الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى (وأولو الأرحام بمضهم أولى بعض في كتاب الله)

(فصل) إذا مات الانسان بدي، بتكفينه وتجهيزه مقدماً على ما سواه كما يقدم المفلس بنفقته على ما سواه ، ثم تقضى ديونه لقوله سبحانه (من بعد وصية بوصى بها أودين) قال على رضي الله عنه ان رسول الله وتشكيله قضى أن الدين قبل الوصية ولان الدين تستفرقه حاجته فقدم كمؤنة تجهيزه تم تنفذ وصيته الله ية ثم ما بقي قسم على الورثة للا يات الثلاث المذكورة في سورة النساء

و مسئلة ﴾ (والمجمع على توريثهم من الذكور عشرة: الابن وابنه وان نزل والاب وأبوه وان علا والاخ من كل جهة وابن الاخ من الام والعم وابنه كذلك والزوج ومولى النعمة ، ومن النساء سبع: البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت والمرأة ومولاة النعمة)

أَ كَثُرُهُ وَلا عَبْتَ تُورِيْهُم بِالْكُتَابِ والسّنة ، فالا بن والبنت ثبت ميرانهما بقوله تمالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الا تثبين ويدخل في ذلك ولد الا بن والا بوان بقوله تمالى (ولا بويه لنكل واحد منها السدس

(فصل) اختلف أهل العلم في الكلالة فقيل : الكلالة اسم الورثة ماعدا الوالدين والمولودين نص احمد على هذا ، وروي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال :الكلالة من عدا الولد والوالد واحتج من ذهب الى هــذا بقول الفرزدق في بني أمية

ورثم قناة الحبد لاعن كلالة عن ابني مناف عبد شمس وهأشم

واشتقافه من الاكليل الذي يحيط بالرأس ولا يعلو عليه فكأن الورثة ماعدا الولد والوالد قد أحاطوا بالميت من حوله لا من طرفيه أعلاه وأسفله كاحاطة الاكليل بالرأس فأما الوالد والولد فها طرفا الرجل فاذا ذهبا كان بقية النسب كلالة قال الشاعر

فكيف باطرافي اذا ماشتمتني وما بعد شير الوالدين صلوح

وقالت طائفة الكلالة اسم للميت نفسه الذي لاولد له ولا والد بروى ذلك عن صروعلي وابن مسمود ، وقيل الكلالة قرابة الام واحتجوا بقول الفرزدق الذي أنشدناه عنى انكم ورثم الملك عن آبائكم لا عن أمهانكم ، وبروى عن الزهري أنه قال الميت الذي لا ولد له ولاوالد كلالة ريسمى وارثه كلالة والا يتان في سورة النسا، والمراد بالكلالة فيها الميت ولا خلاف في أن اسم الكلالة يقم على الاخوة من الجهات كلها ، وقد دل على صحة ذلك قول جابر يارسول الله كيف الميراث؛ انما برثني كلالة فجمل الوارث هو الكلالة ولم يكن لجابر يومئذ ولد ولا والد، ومن ذهب الى أنه يشترط في الكلالة عدم الولد والوالد زيد وابن عباس وجابر بن زيد والحسن وقتادة والنخعي وأهل المدينة

والجد يحتمل أن يتناوله هذا النص كما دخل ولد الابن في عموم أولادكم ، والاخ والاخت من الابوين أو الاب ثبت ارثهما بقوله سبحانه (وله اخت فلها نصف ما برك وهو برئها ان لم يكن لهاولد) والاخ والاخت من الام ثبت ارثهما بقوله تعالى (وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس وأما ابن الاخ للابوين أو للاب والم وابنه وعم الاب وابنه فثبت ميرائهم بقول النبي عَيَظِيّةٌ «ما أبقت الفروض فلا ولى رجل ذكر » ولم يدخل فيهم ولد الام ولا المم للام ولا ابنه ولا الحالولا أبوالام لانهم ليسوا من المصبات. وأما المولى الممتق والمولاة فثبت ارثهما بقوله عليه الصلاة والسلام « انما الولاء لن أعتق » والجدة أطمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس ، والزوج ثبت ارثه بقوله تعالى (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) والزوج بقوله تعالى (ولهن الربع مما تركم) الآية ، وجميعهم ذووا فرض وعصبة فالذكور كلهم عصبات الا الزوج والاخ من الام والاب والجد مع الابن، والاناث كابن اذا انفردن عن اخوس ذوات فروض الا المعتقة والا الاخوات مع البنات. ومن لا يسقط بحال خسة : الزوجان والابوان وولد الصلب لانهم يمتون بأنفسهم من غير واسطة ييم وبين الميت يحجبهم ، ومن سواهم من الوارث انما عمت بواسطة سواه فيسقط عن هو أولى بالميت منه

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ ﴿ وَالْوَارِثُ ثَلَانَةً ذُووَ فَرَضَ وَعَصَّبَاتُ وَذُووَ رَحْمٍ . ﴾

والبصرة والكونة ، ويروى عن ابن عباس أنه قال السكلالة من لا ولا له ، ويروى ذلك عن حر والصحيح عنها كقول الجماعة

(مسئلة) قال (والأخوات مع البنات عصبة لهن مافضل وليست لهن معهن فريضة مسماة)

العصبة هو الوارث بغير تقدير واذا كان معه ذو فرض أخذ مافضل عنه قل أو كثر وان انفرد أخذ الكل ، وان استفرقت الفروض المال سقط ، والمراد بالاخوات همنا الاخوات من الابوين او من الاب لانه قد ذكر أن ولد الام لاميراث لهم مع الولد وهذا قول عامة أهل العلم يروى ذلك عن هر وعلي وزيد وابن مسعود ومعاذ وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب عامة الفقها، الا ابن عباس ومن تابعه فانه يروى عنه أنه كان لا يجعل الاخوات مع البنات عصبة فقال في بنت واخت: البنت النصف ولا شي، للاخت فقبل له ان عمر قضى بخلاف ذلك جمل المزخت النصف فقال ابن عباس أنتم أعلم أم الله بميريد قول الله سبحانه (ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ماترك) قالما جمل لها الميراث بشرط عدم الولا، والحق فيا ذهب اليه الجهود فان ابن مسعودقال في بنت و بنت بن جمل لها الميراث بشرط عدم الولا، والحق فيا ذهب اليه الجهود فان ابن مسعودقال في بنت و بنت بن وأخت لا قضين فيها بقضاء رسول الله عليه المينات النصف ولبنت الابن السدس وما بقي فللاخت دواه

باب ميراث ذوي الفروض

وهم عشرة الزوجان والابوان والجد والجدة والبنت وبنت الابن والاخت من كل جهة والاخ من الام فللزوج انتصف إذا لم يكن للميتة ولدولا ولدان والربح اذا كان، مه أحدها، ولاز وجة الربع مع عدم الولد وولد الابن والثمن مع أحدها، وهذا اجاع من أهل العلم لقول الله تعالى (ولسكم نصف ما ترك أزواجكمان لم يكن لهن ولدفان كان لهن ولدفله كالربع مما تركن من بعد وصية بوصين بهاأو دين ولهن الربع مما تركم من بعدوصية توصون بهاأو دين وولد الابن ولد بدليل قوله تعالى يابني آدم ويابني اسرائيل واعا دمل لجماعة الزوجات مثل الواحدة لا نه لو جمل واحدة الربع وهن أربع لا خلان جميع المال وزاد فرضهن على فرض الزوج، ومثل هذا في الجدات للجاعة من ما ما للواحدة لانه لو أخذت كل واحدة السدس لا خذن النصف إذا كن ثلاثة وزدن على ميراث الجد. فأما سائر أصحاب الفروض كالبنات و بنات الابن والاخوات المتفرقات كلمن فان لا كل جماعة منهن مثل ما للابنتين على ما يذكر في موضعه وزدن على فرض الواحدة لان الذكر وقرابة الاثم المجردة.

البخاري وغيره واحتجاج ابن عباس لا يدل على ماذهب اليه بل يدل على أن الاخت لايفرض لها النصف مع الولد ونحن نقول به قان مانا خذه مع البنت ليس بفرض وانما هو بالتعصيب كبرات الاخ وقد وافق ابن عباس على ثبوت ميراث الاخ مع الولد مع قول الله تعالى (وهو برثها ان لم يكن لها ولاء وعلى قباس قوله ينبغي أن يسقط الاخ لاشتراطه في توريثه منها عدم ولدها وهو خلاف الاجماع ثم ان النبي عَيَيْكِيْنَة وهو البين لسكلام الله تعالى قد جعل للاخت مع البنت و بنت الابن الباقي عن فرضهما وهو الثلث ولو كانت ابنان و بنت ابن اسقطت بنت الابن وكان للاخت الباقي وهو الثلث فان كان معهم أم فلها السدس و بنتي للاخت السدس فان كان معهم أم فلها السدس و بنتي للاخت السدس فان كان معهم أم عالم المسئلة من اثني عشر للزوج الربم و الابنتين الثانان و بنتي الاخت نصف السدس فان كان معهم أم عالت المسئلة وسقطت الاخت

﴿ مسئلة ﴾ قال (و بنات الابن عمزلة البنات إذا لم يكن بنات)

أجمع أهل العلم على أن بنات الآبن بمنزلة البنات عند عدمهن في ارتبهن وحجبهن أن مججبه البنات وفي جعل الاخوات معهن عصبات وفي أنهن اذا استكلن الثلثين سقط من أسفل منهن أمن بنات الابن وغير ذلك ، والاصل في ذلك قول ألله عز وجل (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل عظالا نثيبن فان كن نساه فوق اثنتين فلهن ثلثًا ما ترك) وولد البنين أولاد قال الله تعالى (يابني آدم) يخاطب

(فصل) قال رضي الله عنه(واللاّب ثلاثة أحوال حال يرث فيها بالفرض المجرد وهي مع ذكور الولد أو ولد الابن ويرث السدس والبافي للابن ومن معه)

لا نم في هذا خلافا لقول الله تعالى (ولا بويه الكل واحد منها السدس ما ترك انكان له ولد) و وحال) برث فيها بالتعصيب المجرد وهي مع عدم الولد وولد الابن فيأخذ المال ان انفرد ، وان كان معه ذو فرض غير الولد كزوج أو أم أو جدة فلذي الفرض فرضه وباقي المال له لقول الله تعالى (قان لم يكن له ولد وورثة أبواه فلا مه الثلث أضاف الميراث اليهما ثم جمل للام الثلث فكان الباقي للاب ثم قال (فان كان له اخوة فلا مه السدس) فجمل للام مع الاخوة السدس ولم يقطع إضافة الميراث الى الابوين ولا ذكر للاخوة ميراثا فكان الباقي كله للاب (الحال اثنالت) مجتمع له الفرض والتعصيب وهي مع اناث الولد أو ولد الابن فيأخذ السدس لقوله تعالى (ولابوبه لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد) ولهذا كان للام السدس مع البنت اجماعا ثم يأخذ ما بقي بالتعصيب الما ووى ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلا ولى رجل بمد الابن وابنه وهذا كله مجمع عليه ليس فيه خلاف نعامه

و فصل) (قال وللجد ثلاثة أحوال الاب الثلاثة إلا أنه يسقط بالاب لايدلي به ويسقط عن رتبة الاب في زوج وا بوين وامرأة وأبوين فيفرض للام فيها ثلث جميع المال وله حال رابع مع الاخوة

بذلك أمة محد وَ الله وقال (يابني اسرائيل) مخاطب ذلك من في عصر النبي وَ الله عنه منه وقال الشاعر بنونا بنو أبنائنا وبنائنا و بنائنا و وربنائنا وربنائنا و وربنائنا و وربنائنا و وربنائنا وربنائنا و وربنائنا و وربنائنا وربنائنا و وربنائنا وربنائنا و وربنائنا و وربنائنا و وربنائنا و وربنائنا وربنائنا و وربنائنا و وربنائنا و وربنائنا و وربنائنا وربنائنا و وربنائنا و

(مسئلة) قال (فان كن بنات وبنات ابن فللبنات الثلثان وليس لبنات الابن شيءالا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيما بقي للذكر مثل حظ الانثيين)

والاخوات من الابوين والاب فانه يقاسمهم كأخ إلا أن يكون الثلث خيراً له فيأخذه والبافي لهم، فان كان ممهم ذو فرض أخذ فرضه ثم للجد الاحظ من المقاسمة كأخ أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال وسوف نذكر الاختلاف فيه إن شاء الله تعالى، فروى أبو داود باسناده عن عمران بن حسين أن رجلا أنى الني وَلِيَالِيَّوْفقال إن ابن ابني مات فالي من ميرا ثه في قال الك السدس فلما أدبر دعاه فقال ان الني ورحلا أنى الني ورحل النه الله الله الله الله عنه أنه قال أيكم بهم ماورث رسول الله صلى الله عليه وسلم أقل ثي ورث الجدالسدس وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال أيكم بهم ماورث رسول الله صلى الله عليه وسلم المن المحال الله عليه وسلم على ان الجد ابا الأب لا محجمه عن الميراث غير الاب وانوا الجدفي الحجب الله من اصحاب رسول الله صلى الله عليه والمن الله الله عليه والمن الله من المحال الله من المحال الله عليه والمن الله والمنافية والمن الله عنه المنافق فيها مع الاب وثلث جميع المال مع الجد (والثالثة) اختلفوا في الجدم الاخوة والاخوات للابوين أو للأب ولاخلاف بينهم في اسقاط بني الاخوة والاخوات من جميع الجهات كا يسقطهم والاجون النه عنه إلى أن الجد يسقط جميع الاخوة والاخوات من جميع الجهات كا يسقطهم الله ب وبه قال ان عباس وابن الزبير وروي ذلك عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وابي الدورا ومعاذ بن جبل وابي موسى وأبي هر برة رضي الله عنهم، وحكي ابضاً عن عمر ان بن حصين وجابر بن عبدالله وابي ومعاد بن جبل وابي موسى وأبي وروي ذلك عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وابي الدورا ومعاذ بن جبل وابي موسى وأبي وروي ذلك عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وابي الدورا ومعاذ بن جبل وابي موسى وأبي وروي ذلك عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وابي الدورا ومعاذ بن جبل وابي موسى وأبي وروي ذلك عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وابي الدورا ومعاد بن جبل وابي موسى وأبي وروي ذلك عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وابي الدورا ومعاذ بن جبل وابي موسى وأبي الدور وروي ذلك عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وابي الدورا ومعاذ بن جبل وابي موسى وأبي الدورة رضي الله عليه وابي الدورا والناله وابي وابي موسي وابي الدورا والناله وابي المورد على الناله عاله وابي الدورا والناله وابي وابي الدورا والناله وابي الدورا والناله وابي المورد والهاله وابي المورد المولك وابي المورد والهاله وابي وابي المورد والهاله وابي المورد والهاله وابي وابي المورد والمولك

واختلف فيا ثبت به فرض الابنتين نقيل ثبت بهذه الآية والتقدير ؛ فان كن نساء المنتين وقوق صلة كقوله (فاضربوا فوق الاعناق) أي اضربوا الاعناق . وقد دل على هذا ان الذي والمستخد المنتخدة الآية أرسل إلى أخي سعد بن الربيم هاعطا بنتي سعد النائين وهذا من الذي ويان لمعناها والافظ إذا فسر كان الحكم ثابنا بالمفسر لا بالتفسير ويدل على ذلك أيضا ان سبب نزول الآية قصة بنتي سعد بن الربيم وسؤل امهما عن شأمهما في معراث أبيهما ءوقيل بل ثبت بهذه السنة الثابتة وقيل بل ثبت بالاجماع وقيل بل ثبت بالاجماع وقيل بالقياس ، وفي الجلة فهذا حكم قد أجمع عليه وتواردت عليه الادلة التي ذكر ناها كابا فلا يضرنا أبها أثبته بوأجمع أهل العلم بنات العلب متى استكلن اللثين سقط بنات الابن مالم يكن بازائهن أو أسفل منهن ذكر يهصبهن وذلك لان الله تعالى لم يفرض للاولاد اذا كانوا نساء الا الثلثين قليلات كن أو كثيرات وهؤلا. لم يخرجن عن كومن نساء من الاولاد وقد ذهب الثد في للا الثلثين قليلات كن أو كثيرات يمكن أن يشار كن بنات الصلب لانها خين وابن ابن ابن في درجتهن كأخيهن أو ابن ابن ابن في درجتهن كأخيهن أو ابن عهن عصبهن في الباقي في طرينهم أو ابن عن الم طلانة ومن الله عنه وبه أو ابن ابن ابن عود وعائشة رضي الله عنهم وبه قال مالك والثوري والشاني رضي الله عامة العلماء : يروى ذلك عن علي وزيد وعائشة رضي الله عنهم وبه قال مالك والثوري والشاني رضي الله عنهم وإسحاق وأصحاب الرأي وبه قال سائر الفقهاء الا ابن

الطفيل وعبادة بن الصامت وعطاء وطاوس وجابر بن زبد وبه نال فتادة واستحاق وابو ثور ونسم ان حماد وأبو حنيفة والمزني وابن شريح وابن اللبان وداود وابن المنذر وكان على بن أبي طالب وابن مسمود وزبد بن ثابت يورثونهم معه ولا عجبونهم به وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو يوسف ومحمدلان الاخ ذكر يعصب أخنه فلم يسقطه الجدكالابن ولان ميراتهم ثبت بالكتاب فلايحجبون إلا بنص أو إجهاع أو قياس وما وجد شيء من ذلك فلا يحجبون ولانهم تساروا في سبب الاستحقاق فيتساوون فيه ، فإن الاخ والجد يدليان بالاب الجدأبو. والاخ ابنه وقرابة البنوة لا تنقص عن قرابة الابوة بل ربما كانت أقوى منها، فإن الابن يسقط تنصيب الأب ولذلك مثله على رضي الله عنه بشجرة انبتت غصناً فانفرق منه غصنان كل منها أقرب منه إلى أصل الشجرة ، ومثله زيد بواد خرج منه نهر وانفرق منه جدولان كل واحد منها إلى الآخر أقرب منه الىالوادي ، واحتج من ذهبمذهبأبي بكر رضي الله عنه بقول الني صلى الله عايه وسلم «الحقوا الفرائض بأهلها فما بقىفلاً ولى رجلُ ذكر» متفق عايه والجد أولى من الأخ بدليل المنى والَّحْـكم ، اما المعنى فانله قرابة إبلادو بعضية كالأب وأما الحركم فإن الفروض إذا ازدحمت سقط الأخ دونه ولا يسقطه أحد إلا الاب، والأخ والاخوات يسقطون بثلاثة ،وبجمع له بين الفرض والتعصيب كالاب وهم ينفردون واحدمنهما ، ويسقطول الام، (الجزء السابع) (Y) (المغنى والشرح الكبر)

مسعود ومن اتبعه فانه خالف الصحابة في ست مسائل من الفرائض هذه إحدا هن فجمل الباقي الذكر دون اخواته وهو قول أبي نور لان النساء من الاولاد لا يرش أكثر من الثنين بدليل ما ار انفردن و توريمهن همنا يفضي إلى توريمهن أكثر من ذلك

ولنا قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم قذكر مثل حظ الانتيين) وهؤلا. يدخلون في هوم هذا الهفظ بدليل تناوله لهم لو لم يكن بنات ، وعدم البنات لا يوجب لهم هذا الاسم ، ولان كل ذكر وأنى يقتسمون المال اذا لم يكن معهم ذو فرض فيجبأن يقتسما الفاضل عنه كأ ولاد الصلب والاخوة مع الاخوات، وما ذكروه فهو في الاستحقاق قفرض ، فأما في مسئلتنا فا الما يستحقون بالتعصيب فكان معتبرا بأولاد الصلب والاخوة والاخوات ثم ويبطل ماذكرود بما اذا خاف ابنا وست بنات فانهن يأخذن ثلاثة أرباع المال ، وان كن عمانيا أخذن أربعة أخاسه وان كن عشراً أخذن خمسة أسداسه وكما زدن في العدد زاد استحقاقهن

(فصل) وابن ابن الابن بعصب من في درجته من أخوانه وبنات عمه وبنات ابن عم أبيه على كل حال، وبعصب من هو أعلى منه من عمانه وبنات عم أبيه ومن فوقهن بشرط أن لا يكن ذوات فرض ويسقط من هو أنزل منه كبنانه وبنات أخيه وبنات ابن عمه. فلو خلف الميت خمس بنات ابن بعضهن إنزل من بعض لاذكر معهن وعصبة كان العمليا النصف والاانية السدس وسقط سائرهن والباقي العصبة

وولد إلاب يسقطون بهم بالاجماع إذا استفرقت الفروض المال وكانوا عصبة. وكذلك ولد الابوبن في المشركة عند الاكثرين ولا نه لا يقتل بقتل ابن ابنه ولا يحد بقذفه ولا يقطع بسرقة ماله وتجب عليه نفقته ويمنع من دفع زكامه اليه كالاب سواء فدل ذلك على قربه ، فان قيل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كناب الله تعالى فيجب أن تلحق بهن فروضهن ويكون البحدما بقي، فالجواب أن هذا الحبر حجة في الذكور المنفردين وفي الذكور مع الاناث أو نقول هو حجة في الجميع ، ولا فرض لولد الاب مع الجد لانهم كلالة ، والسكلالة اسم للوارث مع عدم الولد والوالد فلا يكون لهم معه إذا فرض . حجة أخرى قالوا الجد أب في حجب ولد الاب كالاب الحقيقي ، ودليل كونه أبا قوله تعالى (ملة أ يبكم ابراهم) وقول يوسف (واتبعت ملة آبائي ابراهم واسحاق) وقوله (كما أتمها على أبوبك من قبل ابراهم واسحاق) وقال النبي صلى الله عليه وسلم «ارموا بني اسماعيل فان أباكم كان رامياً » وقال هسام أبو العرب وحام أبو الحبش » وقال « فن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا ننتني من أبينا وقال الشاعر

انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ولا هو بالابناء يشربنا فوجب أن يحجب الاخوة كالاب الحقيقي محقق هذا أن ابن الابن وان سفل يقوم مقام ابنه في الحجب كذلك أبوالاب يقوم مقام ابنه ولذلك قال ابن عباس ألا يتقي الله زبد؟ يجمل ابن الابن

فان كان مع العليا أخرها أو ابن عمها فالمال بينهما على ثلاث وسقط سائرهن ، فانكان مع الثانية عصبها وكان العليا النصف والباقي بينه وبين الثانية على ثلاثه ، فان كان مع الثالثة فالعليا النصف والثانية السدس والباقي بينسه والباقي بينه وبين الثالثة على ثلاثة ، فان كان مع الرابعة فالعليا النصف والثانية السدس والباقي بينسه وبين الثالثة والرابعة على أربعة ، فان كان مع الخامسة فالباقي بعد فرض الاولى والثانية بينه وبين الثالثة والرابعة والخامسة على خمسة وتصح من ثلاثين ، وأن كان أنزل من الخامسة فكذاك ولا أعلم في هذا خلافا بين الفائلين بثبوت تعصيب بنات الابن مع بني الابن بعد استكال الثائين

(مسئلة) قال (فان كانت ابنة واحدة وبنات ابن فلابنة الصلب النصف ، ولبنات الابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك السدس تكلة الثلثين الا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيما بقي للذكر مثل حظ الانثيين)

في هذه المسئلة ثلاثه أحكام (أحدها) ان البنت الواحدة النصف ولا خلاف في هذا بين علماً. المسلمين لقول الله تعالى (وان كانت واحدة فلها النصف) ولان النبي عَيَّظِيَّةٍ تضى في بنت وبنت ابن وأخت أن البنت النصف وابنت الابن السدس وما بقى فللاخت

ابنا ولا يجمل أما الاب أما ولان بينها إبلاداً وبعضية وجزئية وهو يساوي الاب في أكثر أحكامه فيساويه في هذا الحجب، محققه أن أما الاب وان علا يسقط بني الاخوة ولوكانت قرابة الاخ والجددة لوجب أن يكون أبو الجد مساويا لبني الاخ لتساوي درجة من أدليابه ولا تفريم على هذا القول لوضوحه.

(فصل) واختلف القائلون بتوريثهم معه في كفية توريثهم، فكان على رضي الته عنه يفرض للاخوات فروضهن والبافي للجد إلا أن ينقصه ذلك من السدس فيفرضه له، فان كانت أخت لابوين واخوة لاب فرض للاخت النصف وقاسم الجد الاخوة فيا بقي إلا أن تنقصه المقاسمة من السدس فيفرضه له فان كان الاخوة كانم عصبة قاسمهم الجد إلا السدس فان اجتمع ولد الاب وولد الابوين مع الجد سقط ولد الاب ولم يدخلوا في المقاسمة ولا يعتد بهم ، وان ا فرد ولد الاب قاموا مفام ولد الابوين مع الجد، وصنع ابن مسمود في الجد مع الاخوات كصنع على وقاسم به الاخوة إلى الثلث فان كان أصحاب الفرائض أعطي أصحاب الفرائض أو على أشاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال، وعلى يقاسم به بعد أصحاب الفرائض إلا أن يكون أصحاب الفرائض بنتا أو بنات فلا يزيد الجد على الثلث ولا يقاسم به، وقال بقول على الشعبي والنخعي والمفيرة ابن مقسم وان أبي ليلى والحسن بن صالح وذهب الى قول ابن مسمود مسروق وعلقمة وشريم ، فأما مذهب زيد فهو الذي ذكره شبخنا في الكتاب المشيروح وذكره الحرقي وسنشرحه ان

(الاأي) أنه اذا كان مع البنت الواحدة بنت ابن أو بنات ابن فلابنت النصف ولبنات الابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك السدس تكلة الثانين وهذا أيضا مجمع عليه بين العلماء . والاصل فيه قول الله تعالى (فان كن نساء فوق اثدين فلهن ثلثاماترك وان كانت واحدة فلها النصف) ففرض البنات كابين الثلثين وبنات الصلب وبنات الابن كابين نساء من الاولاد فكان لمن الثلثان بفرض الكتاب لا يزدن عايه واختصت بنت الصلب بالنصف لانه مفروض لها والاسم متناول لها حقيقة فيمتى البقية مام الثانين ولهذا فال الفقهاء لهن السدس تكلة الثانين ، وقد روى هزيل بن شرحبيل الاودي قال ، همام الثانين ولما أي موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال : البنت النصف وما بقي فللاخت فأنى ان مسعود وأخبره بقول أبي موسى نقال لقد ضلات اذاً وما أنا من المهتدين ولكن أقضي فيها بقضاء رسول الله وأخبره بقول النصف ولابنة الابن السدس تكلة الثانين وما بقي فللاخت فأتينا أباموسى فأخبر ناه بقول ابن مسعود فقال لا تسألوني عن شيء مادام الخبر فيكم متنق عليه بنحو من هذا المعنى

(الحكماأناك) اذا كان مع بنات الابن ذكر في درجتهن قانه يعصبهن فيما بقي الذكر منل حظ الانيين في قول جهور الفقها، من الصحابة ومن بعدهم الا ابن مسعود فيمن تابعه قانه خالف الصحابة فيها وهذه المسئلة الثانية التي انفرد فيها عن الصحابة فقال لبنات الابن الاضر بهن من المقاسمة أوالدس قان كان السدس أقل مما يحصل لهن بالمقاسمة فرضه لهن وأعطى الباقي الذكر ، وان كان الحاصل لهن فان كان السدس أقل مما يحصل لهن بالمقاسمة فرضه لهن وأعلى الباقي الذكر ، وان كان الحاصل لهن

شاه الله تعملى واليه ذهب أحمد وبه قال أهمل المدينة والشام والاسوري والاوزاعي والنخعي والحجاج بن ارطاة ومالك والشافعي وابو يوسف وعمد بن الحسن وأبو عبيد وأكثر أهل العلم فذهب زيد في الجد مع الاخوة والاخوات للابوين أو للاب أنه يقاسمهم كاخ الأأن يكون ثلث المنال احظ له ، فان نقصته المقاسمة عن الثلث فه الثلث والباقي لهم ، فعلى هذا اذا كان معه اخوان أوأربع أخوات أو أخ وأختان فالثلث والمقاسمة سواه ، فان نقصوا عن ذلك فالمقاسمة أحظله فقاسم به لاغير وان زادوا فأعطه الثلث ، فان كان ومهم ذو فرض أخذ فرضه وكان للجد الاحظ من المقاسمة كاخ أو المن الباقي أو سدس جميع المال فلانه لا ينقص عن ذلك مع المولد الذي هو أقوى فع غيرهم أولى، واما أعطاؤه ثلث الباقي اذا كان احظ فلا ن له الثلث مع عدم الفروض فا اخذ بالفروض كانه معدوم قد ذهب من المال فصار ثلث الباقي بمنزلة ثلث جميع المال وأما المقاسمة فهي له مع عدم الفروض فكذلك مع وجودها، فعلى هذا ، في زاد الاخوة عن اثنين أو وأما المقاسمة فهي له مع عدم الفروض فكذلك مع وجودها، فعلى هذا ، في زاد الاخوة عن اثنين أو وأدت الفروض عن انتصف فلا حظ له في المقاسمة وان نقصت عن النصف فلا حظ له في السدس والمن الباقي ، وان كان الاخرة اثنين والفرض النصف المناف المناق وسدس جميع المال المقاسمة والكان الاخرة اثنين والفرض النصف المناف المناق وسدس جميع المال

بالمقاسمة أقل قاسم بهن، وبني ذلك على أصابه في أن بنت الابن لا يعصبها أخرها إذا أستكل البنات الثائين الا أنه ناقص في المقاسمة اذا كان اضربهن وكان ينبغي ان يعطيهن السدس على كل حال ولنا قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) ولانه يقاسمهالولم يكن غيرهما

فقاسمها مع بنت الصاب كالو كانت المقاسمة أضربهن وأصله الذي بني عليه فاسد كا قدمنا

(فصل) وحكم بنات أين الابن مع بنات الابن حكم بنات الابن مع بنات الصلب في جميع ما ذكرنا في ها تين المسئلتين وفي أنه متى استكل من فوق السفلي الثنثين سقطت إذا لم يكن لها من يعصبها سواء كمل الثنان لمن في درجة واحدة أو العليا أوالتي تليها وكذاك كل من نزلت درجته مع من هو أعلى منه وقد مثلنا ذلك في المسئلة التي ذكرنا في آخر المسئلة التي قبل هذه

﴿ مسئلة ﴾ قال (والاخرات من الاب عزلة الاخرات من الآب والام اذا لم يكن اخوات لاب وأم فان كان اخوات لاب وأم وأخوات لا ب فللاخوات من الاب والام الثلثان وليس للاخوات من الاب شيء الأأن يكون ممهن ذكر فيمصبهن فيهامابقي للذكر مثل حظ الانثيين ،فان كانت أخت واحدة لابوأم وأخوات لاب فللاخت للاب والام النصف وللاخوات من الاب واحدة كانتأو اكثر من ذلك السدس تكملة الثلثين الا أن يكون معهن ذكر فيمصبهن فما بقي للذكر مثل حظ الانثيبن

(فصل) ولا ينقص الجد عن سدس المال أو تسميته اذا زادتالسهام ،هذا قول عامة أهل العر الا أنه روي عن الشعى أنه قال ان ابن عباس كتب الي على في ستة اخوة وجد فكتب اليه اجمل الجد سابعهم وابح كتابي هذا وروي عنه في سبعة أخوة وجدأن الجد ثامنهم وحكي عن عمران بن حِصين والشعى المقاسمة الى نصف سدس المال

ولنا أن الحبد لاينقص عنالسدس مع البنين وهم أقوى ميراثامن الاخوة فانهم يسقطون بهم فلاً نالاً ينقص عنه ممالاخوة أولى ولان الني عِلَيْكَالِيَّةِ اطعم الجد السدس فلا ينبغي أن ينقص منه ، وقولنا أو تسميته اذا زادت السهام هو اذا عالت المسئلة فانه يسمى له السدس وهو ناقص عن السدس فاذا كان زوج وام وابنتان وجد له السدس و نعطيه سهمين من خمسة عشر وهما ثلثا الحمس

(مسئلة) (فان لم يفضل عن الفرض الا السدس فهو له ويسقط من معه من الاخوة والاخوات كأُمُوا بِنتين وجد واخت او اخ)

فان للام السدس وللابنتين الثلثان يبقى السدس للجد ويسقط الاخوة الا في الاكدرية وهي زوج وام واخت وجد فان للزوج النصف والام الثلث وللاخت النصف وللجد السدس ثم يقسم وهذه الجالة كلها مجمع عليها بين عاماء الانصار الا ما كان منخلاف ابن مسعود ومن تبعه لسائو الصحابة والفقها. في وقد الاب إذا استكل الاخوات من الابوبن انتثين فانه جعل البقي قذكر من وقد الاب درن الاناث، فإن كانت أخت واحدة من أبوبن واخرة وأخوات من أب جعل الاناث من وقد الاب الأضر بهن من المقاسمة أو المدس وجدل البق قلذكرر كفعله في وقد الابن ممالينات على ما من تفصيله وشرحه وقد سبق ذكر حجته وجوابها بما يغني عن اعادته. فاما فرض الثنين للاختين فصاعدا والصف قواحدة المفردة فنابت بقول الله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له وقد وقه أخت فلها نصف ماترك وهو برسها ان لم يكن لها وقد فإن كانتا اثنتين فلهما انتثان عما ترك والراد بهذه الآية وقد الابوبن ووقد الاب باجاع أهل الهم، ودوى جابر قال قات يارسول الله كف أصنع في مالي ولي اخوات قل فنزلت آية ناير اث (يستفتونك قل الله يعتبيك في الكلالة ان امرؤ هلك) رواه أبو داود وروى أزجابرا اشتكي وعنده سبم اخوات نقال النبي عليها في الكلالة ان امرؤ هلك) وواه أبو داود وروى أزجابرا اشتكي وعنده سبم اخوات نقال الذي يتنظين في الكلالة ان امرؤ هلك » فبين لمن الثنين ومازاد على الاختين في حكما لانه اذا كان للاختين في الكلاة أخنان فاشلاث أختان فصاعدا ءواما حقوط الاخوات من الاب باستكال وقد الابوبن الثانين فلان الله تعالى المائة تعالى الاخوات اشائين فاذا أخذه وقد الابوبن لم يبق مما فرضه الله تعالى الاخوات شيء تعالى المائة تعالى الاخوات شيء

سدس الحبد ونصف الآخت بينهما على ثلاثة وتصح من سبعة وعشرين: لازوج تسمةوللامستة وللجد عَانية وللزخت اربعة ولا يعول من مسائل الجد غيرها، ولا يفرض لاخت مع جد الا في هذه المسئلة وتسمى الأكدرية سميت بذلك لتكديرها اصول زيد في الجد فانه أعالها ولأعول عنده في مسائل الجد وفرض للاخت معه ولا يفرض لاخت مع جد، وجمع سهامه وسهامها فقسمها بينهما ولا نظير لذلك، وقيل سميت اكدرية لان عبد الملك بن مروان سألءنها رجلا اسمهالا كدرفأ فتى فيها علىمذهب زيد وأخطأ فيها فنسبت اليه، واختلف أهل العلم فيها فمذهب أبي بكر الصديق وموافقيه اسقاط الاخت وبجمل للزوج النصف وللام الثلث والباقي للجد ،وقال عمر وأبن مسمود للزوج النصف وللاخت النصف وللجد السدس وللام السدس وعالت الى ثمانية وجعلوا للامالسدس لكيلا يفضلوها على الجد، وقال على وزيد لازوج النصف وللاخت النصف وللام الذت وللجد السدس وأعالاها الى تسعة ولم يحجبا الام عن الثلث لان الله تعالى أنما حجبها بالولد والاخوة وليس مهنا ولد ولا أخوة، ثم أن عمر وعلماً وابن مسعود ابقوا النصف للاخت والسدس للجد وزيد ضم نصفها الى سدس الجـد فقسمه بينهما لانها لا تستحق ممه الا محكم المقاسمة ، وأما حمل زيدا على أعالة المسئلة ههنا أنه لو لم يفرض للاخت لسقطت وليس في الفريضة من يسقطها وقد روي عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال ما قال ذلك زيد وأنما قاس أصحابه على أصوله ولم يبين هو شيئاً، فان قيل فالاخت مع الجد عصبة والعصبة تسقط باستكمال الفروض قلنا أنا يعصبها الحِد وليس بعصبة مع هؤلاء بل يفرض له ولوكان مكان الاخت أخ لسقط لانه عصبة في نفسه ولوكان مع الاخت أخرى أو أخ أو أكثر من ذلك لانحجبت الام الى يستحقه وقد الاب قان كات واحدة من الابوين فلها النصف بنص الكتاب وبقي من الثنين المفروضة للاخوات سدس يكمل به اشتان فيكون للاخوات للاب وقدك قال الفقها، لمن السدس تكملة الثانين قان كان وقد الاب ذكورا وانانا قالباقي بينهم لقول الله تعالى (وان كانوا اخوة رجالا ونساء فقد كر مثل حظ الابثيين ، ولا يفارق وقد الاب مع وقد الابوين وقد الابن مع وقد الصاب إلافي أن بنت الابن يعصبها ابن أخيها ومن هو أنزا، منها ، والاخت من الاب لايعصبها إلا أخوها، فأو استكل الاخوات من الابوين الثانين وتم أخوات من أب وابن أخ لهن لم يكن الاخوات اللاخوات ا

(فصل) أربعة من الذكور بعصبون اخواجم فيمنعونهن الفرض ويقتسمون ماورثوا للذكو مثل حظ الانثيين وهم الابن وابن الابن وان نزل والاخ من الابوين والاخ من الاب وسائر العصبات ينفرد الذكور بالميرات دون الانات وهم بنو الاخ والاعمام وبنوهم وذلك لقول الله تعالى (يوصيكم الله في أولاد كم للذكر مثل حظ الانثيين) فهذه الآية تناولت الاولاد وأولاد الابن وقال تعالى (قان كانوا إخوة رجالا ونساء فلذكر مثل حظ الانثيين) فتناولت ولد الابوين وولد الابوانما اشتركوا لان الرجال والنساء كام وراث فلوفرض للنساء فرض أفضى إلى تفضيل الان على الذكر أومساواتها إما أو إسقاطه بالكلية فكانت المقاسمة أعدل وأولى، وسائر العصبات ليس اخواجم من أهل الميراث فامهن اسن بذوات فرض ولا يرثن منفر دات فلابرش مع اخوجن شية اوهذا لاخلاف فيه محمدالله ومنته

السدس وبقي لها السدس فأخذوه ولم تمل المسئلة ، وأصل المسئلة في الاكدرية ستة عالت الى تسعة وسهام الاخت والجد أربعة بينها على ثلاثة لا تصح فتضرب ثلاثة في تسعة تكن سبعة وعشرين ثم كل من له شيء من أصل المسئلة مضروب في الثلاثة التي ضربتها في المسئلة للزوج ثلاثه في ثلاثة تسعة وللام اثنان في ثلاثة ستة يبقى اثنا عشر بين الجد والاخت على ثلاثة للجد ثمانية وللاخت أربعة ، ويعايابها فيقال أربعة ورثوا مالا فأخذ احدهم ثنه والناني ثاث ما بقي والنالث ثلث ما بقي والزابع ما بقي ، ويقال أربعة ، وأن ولدت ولدت الله عالى ولدت ذكراً فلى الشيء له وان ولدت ذكراً فلى النفي فلها تسع المال وثلث تسعه ، وأن ولدت ولدين فلها السدس ويقال أيضا أن ولدت ذكراً فلى المثن المال وأن ولدت انتى فلى تسعاء وأن ولدت ولدين فلى سدسه وأنشد شيخنا في ذلك لنفسه ثلث المال وأن ولدت انتى فلى تسعاء وأن ولدت ولدين فلى سدسه وأنشد شيخنا في ذلك لنفسه

ما ذا تقولون في ميراث أربعة أصاب أكبرهم جزءاً من المال ونصف ذلك للثماني ونصفهما لثالث ترب للخمير فعمال ولصف الحرم ولصف ذلك مجموعاً لرابعهم فجروني فهذي جملة الحال اكبرهم الجد له عمانية ونصفها للاخت أربعة ونصفها ستة للام صارت عمانية عشرواصف الجميم

للزوج وذلك تسعة

وسئلة) قال (وللأم الثاث اذا لم يكن الاأخ واحد أو أخت راحد أو لم يكن ولدولا ولد ابن فاذكان له ولد أو اخوان أو أختان فليس لها إلا السدس)

وجهة ذلك أن للام ثلاثة أحوال: حال ترث فيها الله بشرطين (أحدهم) عدم الولدوولد الابن من الذكوروالاناث إوائياني) عدم الابنين فصاعداً من الاخوة والاخوات من أي الجهات كانواذكوراً أواناثا أو ذكرراً وإناثا فلها في هذه الحال الله بلاخلاف نعلمه بين أهل العلم (الحال الثاني) لها السدس إذا لم يجتم المشرطان بل كان العبت ولد أو ولد أبن أو اثنان من الاخوة والاخوات في قول جمهور الفقها، وقال ابن عباس لا يحجب الام عن الثاث إلى السدس من الاخوة والاخوات الائلانة وحكي ذلك عن معاذ لان الله تعالى قال (فان كان له إخوة ولا ما الماسدس) وأقل الجم ثلاثة، وربي ان ابن عباس قال له أن كان له إخوان اخوة في لسان قومك فله عجب بها الام ? فقال لا أستطيع ان أرد شيئا كان قبل ومضى في البلدان و توارث الناس به

ولنا قول عُمَانَ هذا فاله يدل على أنه اجماع ثم قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب يتعلق بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن والاخوات من الابوبن الاخوات من الاب ، والاخوة تستعمل في الاثنين قال الله تعالى (قان كانوا اخوة رجالاً ونساءاً فللذكر مثل حظ الاثنين) وهذا الحكم ثابت في أخ وأخت ، ومن أهل اللهة من بجعل الاثنين جمعاً حقيقة ومنهم من يستعمله مجازاً

(فصل) زوجة وأم وأخت وجد للزوجة الربع وللام انثلث والباقي بين الاخت والجد على ثلاثة اصلها من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللام أربعة يبقى خمسة بين الجد والاخت على ثلاثة، وتصح من أصلها من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللام أربعة يبنهما نصفين وتصح من أربعة وعشرين، وان كاما اختين قاسمهما وتصح من ثمانية وأربعين فان كان أخ وأخت او ثلاث اخوات حجبوا الام الى المسدس وقسموا الباقي بينهم على خسة وصحت من ستين، فان زادوا على ذلك استوى ثلث الباقي والمقاسمة فافرض له ثلث الباقي والمقاسمة فافرض له ثلث الباقي واضرب المسئلة في ثلاثة تكن ستة وثلاثين ويبقى له ولهم أحد وعشرون يأخذ ثلثاما سبعة والباقي لهم، فان لم تصح عليهم ضربتهم ووفقهم في ستة وثلاين فما بلغ فمنه تصح فان كانوا من جهتين اختص بالباقي ولد الابوين

(فصل) زوجة وأخت وجد وجدة فهي كالتي قبلها في فروعها الآفي أن المجدة السدس مع الآخت الواحدة والآخ المربع ويبقى ثلاثة للجد سهمان وللآخت سهم فان كان معها أخت أخرى فالباقي بينهم عنى أربعة وتصح من ستة عشروانكان مكانها أخ صحت من عانية فان كان أخوأ حت أو ثلاث الخوات فالباقي بينهم على خمسة وتصح من عشرين وان زادوا على هذا فاعطه ثلث الباقي سهما واقسم الثاني على الباقين، فان كانوا من الجهتين فلا شيء لولد الآب لآن الباقي بعد نصيب الجد لا يزيد على النصف وهو اقل فرض لولد الآبوين

فيصرف اليه بالدليل ، ولا فرق في حجبها بين الذكر والانثى لفوله تعالى (اخوة) رهذا يقع على الجميع بدليل قوله (فان كانوا اخرة رجالا ونساء) فنسرهم بالرجال والنساء

(الحال الثالث)اذا كان زوج وأبوان أو أمرأة وأبوان فللام 'لمث الباقي بعد فرض الزوجين ، وهذه يأني ذكرها ان شاء الله تمالي

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس للاب مع الولد الذكر أو ولد الابن الا السدس فان كن بنات كان له ما فضل)

يه مي والله أعلم كان له مافضل بعد أن يفرضله السدس فيكونله ثلائة احوال : (حال) يرث فيها بالفرض وهي معالاين أو ابن الابن وانسفل فليس له الاالدس والباقي الابن ومن معهلا نعلم في هذا خلافا وذلك لقول الله تعالى (ولا بويه لكل واحد منهما السدس بما ترك انكان له ولد)

(الحال اثنانيــة) يرث فيها بالتمصيب المجرد وهي مع غير الولد فيأخـــذ المال ان انفرد، وان كان مده ذو فرض غير الولد كزوج أو أم أو جدة فلذي الفرض فرضه و اقي المــال له لقول الله تصافه (قان لم يكن له ولد وورثه أبواء فلائمه الثاث) وأضاف المـيراث اليهمـــا ثم جهـل للأم اثلث فكان الباقي للاب ثم قال (فان كان له اخرة فلائمه السدس فجعل للام مع

(مسئلة) (فان لم يكن في الاكدرية زوج فهيأم وأخت)

وجد للام الثلث والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من تسعة للام ثلاثة وللجد اربعة وللاخت سعمان وأنما سميت الحرقا اكثرة اختلاف الصحابة فيها فكان الافوال خرقتها قيل فيهاسبعة أُقوال قول الصديق وموافقيه للام الثلث وللجد الباقي،وقول زيد وموافقيه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وقول على للاخت النصف والام الثلث وللجد السدس،وعن عبدالله للاخت النصف واللام ثلث ما بقيولاجد الباقي وعن ابن مسمود للام السدس والباني للجد وهو مثل القول الاول في المغني وعن أبن مسمود أيضاً للاخت النصف والباقي بين الام والجد نصفين فتكون من أربعة وهي احدى مربعات ابن مسعود وقال عبان المال بينهم اثلاثا لـكل واحد منهم ثلثوهي مثلثة عثمان وتسمى المسبعة لان فيها سبعة أقوال ومسدسة لان معنى الاقوال يرجع الى ستة وسأل الحجاج الشعبي عنها فغال قد اختلف خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له عَمَان وعلياً وابن مسعود وزبدا وابن عباس رضي الله عنهم

﴿مُسْتُلَّةٌ ﴾ (وولد الاب كولد الابوين في مقاسمة الجد)

اذا انفردوا لأنهم شاركوهم في بنوة الاب التي ساووابها الجد فاذا اجتمعوا عاد ولد الابوين الجد (المغنىوالشرح الـكبير) **(**T) (الحِزِه السابع)

الاخوة السدس ولم يقطع اضافة المبراث الى الابوين ولا ذكر للاخوة ميراثا فكان الباقي كله الاب (الحال الثالثة) يجتمع له الامران الفرض والتعصيب وهي مع اناث الولد أو ولدالابن فله السدس لقوله تعالى (فلكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد) ولهذا كان للاب السدس مما ابنت بالاجماع ثم يأخذ ما بقي بالتعصيب لما روى ابن عباس قال : قال رسول الله والمنافقة ها الفرائض بأهلها فما بقي فهولاولى رجل ذكر المتفق عليه والاب أولى رجل بعد الابن وابنه وأجمع أهل العلم على هذا كله فليس فيه محمد الله اختلاف نعلمه

(فصل) والجد كالاب في أحواله الثلاث وله حال رابع مع الاخرة يذكر في بابه ويدقط بالاب لانه يدلي به فيسقط به كالاخوة وكذلك كل جد يسقط بابنه لكونه يدلي به وينقص الجدد عن رتبة الاب في زوج وابوين أو اسمأة وأبوين فيفرض للام فيهما ثلث جميع المال وباقيه المجد بخلاف الاب

(مسئلة) (قال والمزوج النصف اذا لم يكن ولد فان كان لها ولد فله الربع والمرأة الربع والمرأة الربع واحدة كانت أو أربعا اذا لم يكن ولد فان كان له ولد فلمن الثمن)

وجملة ذلك أن الزوج والزوجة ذوا فرض لايرثأن بغيره وفرض الزوج النصف مع عدم ولد الميتة وولد أنها والربع مع الولد أو ولد الابن وفرض الزوجة والزوجات الربع مع عدم ولد الزوج

بولد الاب ثم اخذوا ماحصل لهم هذا مذهب زيد واما على وابن مسمود فاتهما يقاسان به ولد الاب ويسقطان ولد الاب ولا يستدان به لانه محجوب فلا يستدبه كولد الام فاذاكان جد واخ من أب وأم واخ لاب فسالمال في هذه المسئلة بينهما نصفين وزيد مجعلها من الائة للجد سهم ولكل اخسهم ثم يرجم الاخ من الاب والام على مافي يد الحيه لابيه فيأخذه وان شئت فرضت للجد ثاث المال والباقي للاخ من الابوين ومتى زاد الاخوة على اثنين فرضت للجد الثلث والباقي لولدالا بوين ووجه مذهب زيدان ما الابوين ومتى زاد الاخوة على اثنين فرضت للجد الثلث والباقي لولدالا بوين ووجه مذهب زيدان عجبونه الخد فاذا انفر دوا فيحجبونه مع عيره كالام ويفارق ولد الام قان الجد محجبهم فلا ينبنى ان محجبوه علايف ولدالاب قان الجد محجبهم فلا ينبنى ان محجبوه بالاب واما الاخ من الابوين قانه افوى تعصيباً من الاخ من الاب فلا يرشمه شيئاً كالو انفر دعن الجد فيأخذ ميراثه كان والمجبول الم ولا أخذ ميراثه كان قبل فالجد محجبولد الام ولا وكذلك سائر من محجب ولا يأخذ ميراث المحجوب وهها سبب استحقاق الاخوة للميراث الاخوة والعصوبة فأبهما قوي حجب الآخر واخذ ميراث الحجوب وهها سبب استحقاق الاخوة للميراث الاخوة والعصوبة فأبهما قوي حجب الآخر واخذ ميراثه وقد مئلت هذه المسئلة بمشلة في الوصايا وهي اذا وصي لوجل يثلث ماله ولا خريمائة ولئات بهم الثلث على المائة وكان ثلث المال مائين فان الموصي وصي لرجل يثلث ماله ولا ولا خريمائة ولئات بهم الثلث على المائة وكان ثلث المال مائين فان الموصي

وولد ابنه والتمن مع الولد او ولد الابن الواحد والاربع سوا، باجماع أهل العلم، والاصل فيه قوله الله تعالى (ولد كي نصف ماترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فان كان لدكم ولك فلهن من بعد وصبة يوصين بها أو دبن ولهن الربع بما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لدكم ولك فلهن التمن بما تركتم من بعد وصبة توصون بها او دبن) وانما جعل الجماعة من ما الواحدة لانه لو جعل لدكل واحدة الربع وهن أربع لاخذن جميع المال وزاد فرضهن على فرض الزوج ومثل هذا في الجدات الجباعة منهن السدس لاخذن النصف الجدات العجماعة منهن السدس لاخذن النصف فزدن على ميراث الجد فأما سائر أصحاب الفروض كالبنات و بنات الابن والاخوات المفترقات كلمن فان السكل جماعة منهن مثل ما للاثنتين على ماذ كر في موضعه، وزدن على فوض الواحدة لان فان المسكل جماعة منهن مثل ما للاثنتين على ماذ كر في موضعه، وزدن على فوض الواحدة لان الذكر الذي يرث في درجتهن لافرض له إلا ولد الام قان ذ كرهم وأنثاهم سوا لانهم برثون

الله وان الله وان الاح للاب والام أولى من ان الاح للاب وان الاح الله وان الاح اللاب أولى من ان الاح اللاب أولى من ان ان الاح للاب والام وان الاح وان سفل اذا كان الاب أولى من الله وان الم للاب والام وان الم للاب أولى من ان الم اللاب والام وان الم وان سفل أولى من عم الاب) هذا في مد اث العصة وهم الذكر من وقد المت وآمائه وأولادهم وليس مرائمهم مقدراً بل

هذا في ميراث العصبة وهم الذكور من ولد الميت وآبائه وأولادهم وليس ميرائهم مقدراً بل يأخذون المال كله اذا لم يكن معهم ذو فرض قان كان معهم ذوفرض لايسقط بهم أخذوا الفاضل

له بالمائة يزاحم صاحب النات بصاحب المّام فى حال الرد فيقاسمه النات نصفين ثم يختص ساحب المائة بها ولا يحصل لصاحب المّام شيء

[﴿] مسئلة ﴾ (الا ان بَكُونُ ولد الا بوين اختاً واحدة فتأخذ عام النصف ومافضل فهو لهم ولا يتفق هذا في مسئلة فيهافرض غير السدس

لان ادنى ما يأخذ الجد الذات من الباقي والاخت النصف فالباقي بعدهما هو السدس فاذاكان جد واخت من ابوين واخت من أب فالمال بينهم على أربعة للجد سهمان ولكل اختسهم ثم رجعت الاخت من الابوين على اختها لابيها فأخذت مافي يدها جميعه لتستكمل النصف لان المقاسمة هها احظ المجدمن ثلث المال فان كان معهم اخ من أب فلاجد الثلث وللاخت النصف يبقى للاخ واخته السدس بينهما على ثلاثة وتصح من عانية عشر وتستوي هها المقاسمة وثلث المال

[﴿] مسئلة ﴾ (فانكان معهم أم فلها السدس وللجد ثلث الباقي ولاثلثله فتضربها في ثلاثة تكن ثمانية عشر للام ثلثه وللجد ثلث الباقي خسة وللاخت للابوين تسعة يبقى للاخ واخته سمهم وتصح من أربعة وخسين وتسمي مختصرة زيد)

عن ميراثه كله وأولام باليراث أقربهم وبسقط به من بهد لقول الذي ويتلاقي الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لاولى رجل ذكر » وأفربهم البنون ثم بنوم وان سفلوا يسقط قريبهم ببعيدهم ثم الاب ثم آبرة وان علو الافرب منهم فالاقرب ثم بنو الاب وم الاخوة للابوين أو للاب ثم بنوم وان سفلوا الاقرب منهم فالاقرب وبه قط البعيد بالقريب سوا ، كان القريب من ولد الابوين او من ولد الاب وحده قان اجتمعوا في درجة واحدة فولد الابوين أولى اتوة قرابته بالام فلهذا قال ابن الاخ للاب والام ولى من الاخ الماب الاخ الاب الاخ الاب الاخ الماب الاخ الماب الاخ الاب الاخ الماب الاخ الماب المن من ولد المن ابن الاخ الماب أعلى درجة من ابن ابن الاخ الماب والام وعلى هذا أبدارهما بقي من وبنوم قالم ان الاخ الماب أعلى درجة من ابن ابن الاخ الاب والام وعلى هذا أبدارهما بقي من وبنوم قالم ان الاعام ثم بذيهم على هذا النسق في المنتوت درجتهم قدم من هو لا بوين قان اختلفت قدم الاعلى وإن كان لاب ومهما بتي منهم أحد ، وأن سفل فهو أولى من عم الاب لان الاعام من ولد الجد وأعام الاب من ولد أب الجد فاذا انقرضوا قالم اث لاعام الاب على هذا النسق ثم لاهام الحد ، وأن سفل فهو أولى من عم الاب لان الاعام من ولد الجد ثم بنيهم وعلى هذا أبداً لايرث بنو أب أعلى مع بني أب أقرب منه وإن نزلت درجتهم لما مر في الحديث وهذا كله مجمع عليه بحمد الله ومنه الحديث وهذا كاله مجمع عليه بحمد الله ومنه المحديث وهذا كله مجمع عليه بحمد الله ومنه

« مسئلة » قال (واذا كان زوج وأبوان أعطي الزوج النصف والام الت ما بقي وما بقي فللاب واذا كانت زوجة وأبوان أعطيت الزوجة الربع والام الشما بقي وما بقي فللاب

هاتان المسئلةان يسميان العمريتين لان عر رضي الله عنه قضى فيهما بهذا القضا. فأنبعه على ذلك عنمان وزيد بن ثابت وابن مسمود وروي ذلك عن على وبه قال الحسن والثوري ومالك والشافي

لان ثلث الباقي والمقاسمة في هذه المسئلة سواه فان اعطيت الجد ثلث الباقي صحت من اربعة وخمسين على ماذكر نا وان قاسم الاخوة اعطيت الام السدس سهما يبقى خمسة مقسومة على الجدوالاخ واختين على ستة فتضربها في أصل المسئلة تكن ستة وثلاثين للام ستة وللجد عشرة وللاخت اللابوين ثمانية عشر يبقى سهمان على الاخ من الاب واخته لا يصح فاذا ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين تكن مائة وثمانية و برجع بالاختصار الى نصفها اربعة و خمسين لأنها تنفق بالنصف فلهذا سميت مختصره زيدو لوكان معهم اخ آخر من اب صحت من تسمين و تسمي تسمية زيد لانا ندفع الى الام ثلاثة والى الجد ثلث البافى خمسة والى الاخت اللا بوين تسعة يبقى سهم لاولاد الاب على خمسة لا تصح عليهم اذا ضربتها في ثمانية عشر تكن تسمين و هذا النفريع كله على هذهب زيد لكونه يورث الاخوة مع الجد

⁽ فصل) ام اوجدة واختان وجد المقاسمة خير للجد ويبقي خمسة على أربعة وتصح من اربعة وعشرين ام واخ واختان او اربع اخوات وعشرين ام واخ واختان او اربع اخوات

رضي الله عنهم وأصحاب الرأي، وجهـل ابن عباس ثلث المال كله اللام في المسئلة بن لان الله تعـالى فرض لها الثلث عند عدم الولد والاخوة وابس هم: اولد وأخوة وروى ذلك عن علي وروي ذلك عن على وروي ذلك عن عن شريح في زوج وأبر بن وقال ابن سيرين كقول الجاعة في زوج وأبوين وكقول ابن عباس في امرأة وأبوين وبه قال أبر ثور لاننا لو فرضنا اللام ثاث المال في زوج وأبوين افضلناها على الاب ولا يجوز ذلك وفي مسئلة المرأة لا يؤدي إلى ذلك واحتج ابن عباس بعموم قوله تعالى (قان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث) وبقوله عليه السلام « الحنوا الفرائض بأهلها فحا بقي فهو لاولى رجل ذكر والاب ههنا عصبة فيكون له مافضل عن ذوي الفروض كأ لو كان مكانه جد والحجة معه لولا انعقاد الاجماع من الصحابة على مخالفته ولان الفريضة اذا جمت أبوين وذافوض كان الام ثلث الباقي كا لو كان معهم بنت وبخالف الاب الجد لان الاب في درجتها والجد أعلى منها وما ذعب اليه ابن سيرين تفريق في موضع اجمع الصحابة على التسوية فيه ثم انه مع الزوج بأخذ مثلي ماأخذت الام كذلك مع المرأة قياسا عليه

« مسئلة » قال (واذا كان زوج وأم واخوة لام واخوة لاب وأم فللزوج النصف وللام السدس وللاخوة من الام الثاث وسقط الاخوة من الاب والام)

هذه المسئلة نسمى المشركة وكذلك كل مسئلة اجتمع فيها زوج وأم أو جدة واثنان فصاعداً من ولد الابوين وانما سميت المشركة لان بعض أهل العلم شرك فيها بين ولد الابوين

وجد المقاسمة وثلث الباقي سواء فان زادوا على ذلك فرض للجد ثلث الباقي وصحت من ثمانية عشر للام ثلاثة وللجدخمسة يبقي عشرة للاخوة والاخوات فتصع عليهم، بنت واخت وجد للبنت النصف وما بقي بين الاخت والجد على ثلاثة اسهم للجد سهمان والملاخت سهم لان المقاسمة حهنا احظ له وفي قوله رضي الله عنه للبنت النصف وللجد السدس والباقي للاخت وعند ابن مسمود الباقي بين الجد والاخت نصفين لان كل واحد منهما اذا انفرد اخذ المال بالتعصيب فاذا اجتمعااقتها كما لوكان مكانها اخ واما على فبني على اصله في ان الاخوات لا يقاسمن الجدوا عا يفرض لهن فلم يفرض لها ههنا لان الاخت مع البنت عصبة واعطى الجد السدس كما لو انفرد معها وجمل الباقي لها

ولنسا ان لجد يقاسم الاخت فيأخذ مثليها اذاكان معها اخ فكذلك اذا انفردت وهذه احمدى مربعات ابن مسعود

(فصل) بنت واخ وجد للبنت النصف والباقي بين الاخ والجد نصفين وانكان معه اخته فالباقي بينهم على خمسة وان كان اخوان او اخواختان اواربع اخوات استوى ثاث الباقي والسدس والمقاسمة فان زادوا فلاحظ له في المقاسمة ويأخذ المدس والباقي لهم فان كانوا من الجهتين فليس لولد الاب

وولد الام في فرض ولد الام نقسمه بينهم بالسوية وتسمى الحارية لانه يروى أن عررضي الله عنه أسقط ولد الابوين فقال بعضهم بالمير المؤمنين هب ان أبانا كان حاراً اليست أمناوا حدة فشرك بينهم ويقال ان بعض الصحابة قال ذلك فسميت الحارية لذلك واختلف أهل العلم فيها قد ياوحد يثا فذهب أحمد رضي الله عنه فيها الحائن الزوج النصف والام السدس وللاخوة من الام الثلث وسقط الاخوة من الابوين لانهم عصبة وقد تم المال بالفروض . ويروى هذا القول عن على وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبي موسى رضي الله عنهم ، وبه قال الشعبي والعنبري وشريك وأبو حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم ويحبى بن آدم ونعيم بن حاد وأبو ثور وابن المنذر

وروي عن عمر وعمان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أنهم سركوا بين ولد الابوين وولد الام في انتاث فقد موه بينهم بالسوبة الذكر مثل حظ الانثيين وبه قال مالك والشافعي رضي الله عنها واسحاق لانهم ساروا ولد الام في القرابة التي يرثون بها فوجب أن يساووهم في الميراث فانهم جيعا من ولد الام وقرابتهم من جهة الاب ان لم تردهم قربا واستحقافا فلاينه في أن تسقطهم ولهذا قال بعض الصحابة وبعض ولد الابوين لعمر وقد أسقطهم: هبأن انام كان حماراً فما زادهم ذلك الاقربا فشرك بينهم وحور بعض أصحاب الشافعي فيها قياسا فقال فريضته جمت ولد الاب والام وولد الام وهمن أهل الميراث فاذا ورث ولد الام وجب أن يرث ولد الاب والام كالولم يكن فيها ذوج

ولنا قول الله نمالي (وان كان رجل بورث كلالة أر امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركا. في الثلث) ولا خلاف في ان المراد بهذه الآية ولدالام

شىء والباقي لولد الابوين بنت واختان وجد الباقي بين الجد والاختين على اربعة وتصح من نمانية فان كن ثلاث اخوات فالباقي بينهم على خمسة فان كن اكثر من أربع فله الثلث أوسدس الباقي والباقي لهن (فصل) بنتان او أكثر أو بنت وبنت ابن واخت وجد للبنتين الثلثان والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من تسعة وان كان مكانها أخ فالباقي بينهما نصفين وتصح من ستة وان كان مكانه اختان صحت من اثني عشر ويستوي في هاتين المسئلتين السدس والمقاسمة نان زادوا عن أخ أوعن اختين فرضت للجد السدس وكان الباقي لهم فان كان معهم أم أوجدة فللجد السدس ولاشيء للاخوة والاخوات

(فصل) زوج واختوجد للزوج النصف والباقي بينها على ثلاثة وعند علي وابن مسعود للاخت النصف وللجد السدس وعالت الى سبعة وان كان مع الاخت اخرى فالباقي بينهم على اربعة وعندها لها الثلثان وتعول الى ثمانية وان كان مكانها اخ فالباقي بينهما نصفين وان كان اخ واخت أوثلاث أخوات تاسمهم الجد وان كان اخوان اومن يعدلهما استوى السدس والمقاسمة فان زادوا فرضت له السدس والباقي لهم فان كان زوج وبنت و اخت وجد فلازوج الربع وللبنت النصف والبامي بينهما على

على الخصوص فمن شرك بينهم فلم يمط كل واحد منها السدس فهو مخالفة لظاهر القرآن ويلزم منه مخالفة ظاهر الآية الاخرى رهي قوله (وان كانوا أخوة رجالا ونسا. فلاذكر مثل عظالا نثبين) يرادبهذه الآية سائر الاخوة والاخرات وهم يسوون بين ذكرهم وا يماهم وقال النبي ﷺ وألحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر، ومن شرك فلم بلحق الفرائض باهلها ومن جهةالمعنى أن وقدالابوين عصبة لافرض لهم وقد ثم المال بالفروض فوجب أن يسقطرا كما لو كان مكان ولد الام ابنتان وقد انعتد الاجماع على أنه لو كان في هذه المسئلة واحد من ولد الام ومائة من ولد الابوين اكان الواحد السدس والمائة السدس الباقي لكل واجد عشر عشره واذا جاز ان يفضلهم الواحد هذا الفضل كله لم لايجوز لاثنين اسقاطهم وقولهم تساوواني قرابة الام قلنا فلم يساووهم في الميراث في هذه المسئلة ? وعلى أنا نقول أن ساووهم في قرابة الام نقد فارقوهم في كونهم عصبة من غير ذوي الفروض وهذا الذي أفترقوا فيه هوالمقتضي لتقديم ولدالام وتأخير ولدالابوين فانالشرع ورد بنقديم ذويالفروض وتأخير العصبة والـ 18 يتدم والدالام على ولله الابوين في القدر في السئلة المذكورة وشبهها فكذاك يقدم وأن سقط ولدالا بوين كغيره ويلزمهم أن يقولوا فيزوج واخت من أبوين وأخت من أب معها أخوها أن الاخ يسقط وحده فنرث أخنه السبع لان قرابتها مع وجوده كقرابتها مع عدمه وهو لم يحجبها فهلا عدوه حمارا وورثرها مع وجوده كيرانها مع عدمه اوما ذكروه من الفياس طردي لا معنى تحته قال العنبري القياس ما قال على والاستحسان ما قال عرر قال الخبري وهذه وساطة مليحة وعبارة محيحة وهو كما قال الا أن الاستحسان الجرد ليس بحجة في الشرع فانه وضع الشرع بالرأي من غير دايل

ثلاثة ويستوي السدس ههنا والمفاسمة فان زادواعلى أخت فرضت للجد السدس والباقي لهم وان كان مع الزوج بنتان أو بنت وبنت ابن أو بنت وامأوجدة سقط الاخوة والاخوات وفرضت للجد السدس وعالت الى ثلاثة عشر

(فصل) زوجة وبنت واخت وجد الباقى بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من ثمانية فلن كان مكان الاحت اخ أو أحتان فالباقي بينهم نصنين وتصح مع الاخ من سنة عشر ومع الاحنين من اثنين وثلاثين وإن زادوا فرض للجدالسدس وانتقات السئلة إلى أربعة وعشرين ثم تصح على المنكسر عليهم وإن كان مع الزوجة ابنتان أو أكثر أو بنت وبنت ابن او بنت وأم وجدة فرضت للجد السدس ويبقى للاخوة والاخوات سهم من أربعة وعشرين

(فصل) قال رضي الله عنه وللام أربعة أحوال(حال) لها السدس وهي مع وجود الولد وولدالا بن أو اثنين من الاخوة والاخوات (وحال) لها الثاث وهي مع عدم هؤلاه (وحال) لها ثلث ما بقي وهي توج وأبوان وامرأة وأبوان لها ثلث الباقي بعدفرض الزوجين (وحال)را بعوهي إذا لم يكن لولدها أب لمكونه ولد زنا أو منتفيا بلمان فأنه ينقطع بعصبته من جهة من نفاه فلا يرثه هو ولا أحد من عصباته ،

(فصل) ولو كان مكان ولد الابوين عصبة منولد الاب سقط. قولا واحداً ولم يورثهم أحد من الهل العلم فيما علمنا لانهم لم يساووا ولد الام في قرابة الام ولو كان مكانهم اخوات من ابوين أو من أب فرض لهن الثنان وعالت المسئلة الى عشرة في قول الجبم الا في قول ابن عباس ومن تابعه ممن لا يرى العول قانهم يردون النقص على الاخوات غير ولد الام فمقتضى قوله سقوط الاخوات من ولد الابوين كما لو كانوا أخوة وسنبين أن الصواب خلاف ذلك أن شاء الله تعالى.

(فصل) إذ قيل امرأة خلفت أما وابني عم احدهما زوج والاخر أخ من أم وثلاثة أخرة مفترقين فقل هذه المشركة الزوج النصف وللام السدس واللاخرين من الام الثات وسقط الاخرات من الابوين المسم والكل واحد من الاخرين من الام تسما

﴿مسئلة﴾ قال واذا كان زوج وأم وأخوة وأخوات لام وأخت لاب وأم واخوات لاب فللزوج النصف وللام السدس وللاخوة والاخوات من الام الثلث بينهم بالتسوية وللاخت من الاب السدس

أما التسوية بين ولد الام فلا نعلم فيه خلافا الا رواية شذت عن ابن عباس أنه فضل الذكر على الانتى لقول الله تعسالى \ فهم شركاء في الذلث) وقال في آية أخرى (وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثبين)

وجملته أن الام لها الاربعة الاحوال المذكورة اما استحقاقها الثلث مع عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات من أي الجهات كانوا فلا نعلم في ذلك خلافاً بين أهل العلم ، وقد دل عليه قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث) وأما استحقاقها السدس اذا كان للميت ولد أو ولد ابن أو ابنين من الاخوات فهو قول الجمهور ، وقال ابن عباس لا يحجب الام عن الثلث إلى السدس من الاخوة والاخوات الا ثلاثة ، وحكي ذلك عن معاذ لقول الله تعالى (فان كان له إخوة فلامه السدس) وأفل الجمع ثلاثة وروي أن ابن عباس قال لشمان رضي الله عنها ليس الاخوان إخوة في لسان قومك فلم تحجب بهماالام ?فقال لا أستطبع أن أرد شيئاً كان قبلي ومضى في البلدان وتوارث اناس به ولنا قول عبان هذا فانه يدل على الاجماع ثم هو قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب تعلق بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن والاخوات من الابوين الاخوات من الاب والاخوة بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن والاخوات من الابوين الاخوات من الاب والاخوة منها لا تثبين) وهذا

ولنا قول الله تعالى (وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) فدوى بين الذكر والانثى وقوله (فهم شركا. في الثلث) من غير تفضيل لبعضهم على بعض يقتضي التسوية بينهم كما لو وصى لهم بشي. أو أقر لهم به . وأما الآية الاخرى قالمراد بها ولد الابوين وولد الاب بدليل أنه جعل الواحدة النصف والاثنتين الثانين وجعل الاخ يرث أخته السكل ثم هذا مجمع عليه ولاعبرة بقول شاذ و توريث ولد الام همنا الثلث والام السدس والزوج النصف تسمية لاخلاف فيها أيضاً

وقد اجتمع في هذه المسئلة فروض بضيق المال عنها فان النصف فازوج والنصف للاخت من الابوين يكل المال بهما ويزيد ثلث ولد الام وسدس الام وسدس الاخت من الاب فتعول المسئلة بثليها وأصلها من ستة أسهم فتعول الى عشرة وتسمى أم الفروخ لكثرة عولها شبهوا أصلها بالام وعولها بفروخها وليس في الفرائض مسئلة نقول بثلثها سوى هذه وشبهها ولا بد في أم الفروخ من زوج واثنين فصاعداً من ولد الابوين أوالاب أو احداها من ولد الابوين والاخرى من ولد الاب فن اجتمع فيها هدا عالت الى عشرة ومعنى العول أن تزدهم فروض لا يتسم المال لها كمذه المسئلة فيدخل النقص عليهم كلهم ويقسم المال بينهم على قدر فروضهم كما يقسم مال المفلس بين غرمائه بالحصص نضيق ماله عن وقائهم ومال الميت بين أرباب الديون اذا كم يفها والناش بين أرباب الوصايا اذا عجز عنها وهذا قول عامة الصحابة ومن تبعهم من العلماء رضي الثوري وأهل العراق والشافي وأصحابه واسحاق ونعبم بن حاد وأبو ور وسائر أهمل العمل المها الابراب بن عباس وطائفة شذت يقل عددها . نقل ذلك عن محد بن الحنفية ومحد بن علي بن الحسين وعطاء وداود فانهم قالوا لا تعول المسائل

الحسكم نابت في أخ وأخت ومن أهل اللغة من يجمل الاثنين جمداً حقيقة ومنهم من يستعمله مجازاً فيصرف اليه بالدليل ولا فرق في حجها ببن الذكر والانثى لقوله تعالى (اخوة) وهذا يقع على الجميع لفيله تعالى (وإن كانوا اخوة رجالا ونساء) فقسرهم بالرجال والنساء ، واما استحقاقها ثلث الباقي في زوج وأبوين وامرأة وأبوين فهاتان المسئلتان تسمى العمريتين لان عمر رضى الله عنه قضى بذلك فاتبعمه عنان وزيدين ثابت وابن مسعود وروي ذلك عن علي ، وبه قال الحسن والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وجعل ابن عباس ثاث المال كله للام في المسئلتين لان الله تعالى فرض لهاالثلث عند عدم الولد والاخوة وليس همنا ولد ولا اخوة وبروى ذلك عن على ويروى عن شريح ذلك في وجو وأبوين ، وقال ابن سيرين كقول الجماعة في زوج وأبوين وكقول ابن عباس في امرأة وأبوين وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين لفضائاها على الاب ولايجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين لفضائاها على الاب ولايجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين لفضائاها على الاب ولايجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضا للام ثلث المال في زوج وأبوين الفضائاها على الاب ولايجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضا للام ثلث المال في زوج وأبوين الفضائاها على الاب ولايجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضا للام ثلث المال في زوج (أبوين الفضائاها على الاب ولايجوز دلك وفي (المغني والثمرح الكبير)

روي عن ابن عباس أنه قال في زوج وأخت وأم: من شا. باهلته أن المسائل لا تعول ه إن الله على أحصى ومل عالج عدداً أعدل من أن يجعل في مال نصغا و إما والمثا هذان نصفان ذهبا بالمال فأين موضع اللك ? فسيت هذه المسئلة مسئلة المباهلة لذلك وهي أول مسئلة عائلة حدثت في ذمن عمر وضي الله عنه فجمع الصحابة المسؤوة فيها فقال العباس أرى أن تقسم المال بينهم على قدر سهامهم فأخذ به هر رضي الله عنه واتبعه الناس على ذلك حتى خالفهم ابن عباس فروى الزهري عن عبد الله بن عبد أن الله ون عبد الله بن عبد أن الله ون عبد الله بن عبد أن الله ون من أنه مال نصنا أن عنده فكان من حديثه أنه قال سبحان الذي أحمى ومل عالج عدداً ثم يجعل في مال نصنا ونصفا وثلنا ذهب النصفان بالمال فابن موضع الثلث? وأم الله لو قدموا من قدم الله وأخروا من أخر الله من فرض الى فريضة أبداً فقال زفر قمن الذي قدمه الله ومن الذي أخره الله وأخره الله فقال أمن أمهيبا قوله فرضائي فرضائي فرضائي فرضة الى فريضة الى فريضة فذاك الذي أحمر بن الحطاب فقلت الا أشرت عابه ? فقال هبر بن الحطاب فقلت الا أشرت عابه ? فقال هبته وكان أمن أمهيبا قوله من أهبطه من فرض الى ما بقي يويد البنات والاخوات من أمهن غاذا كان معهن اخونهن ورثوا بالتصيب فكان لهم ما بقي يويد البنات والاخوات ان الفرض له نا فاذا كان معهن اخونهن ورثوا بالتصيب فكان لهم ما بقي قل أو كثر فكان مذهبه ان الفروض اذا ازدحت ود النقص على البنات والاخوات

ولنا أن كل واحد من هؤلا. لو أنفرد أخذ فرضه قاذا ازدحوا وجب أن يقتسموا على قدر المقوق كأسحاب الديون والوصايا، ولان ألله تعالى فرض للاخت النصف كا فرض للزوج النصف وفرض الاختين الثاثين كما فرض الثلث للاختين من الام فلا مجوز إسقاط فرض بعضهم مع نص الله

مسئلة الزوجة لا يؤدي الى ذلك واحتج ابن عباس بعموم قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثهأ بواه فلامه الثلث) وقوله عليهالسلام « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاً ولى رجل ذكر »والاب ههناعصبة فيكون له ما فضل عن ذوي الفروض كما لوكان مكانه جد

قال شيخنا: والحيجة معه لولا انعقاد الاجماع من الصحابة على مخالفته ولأن الفريضة إذا جمعت أبوينوذا فرض كان للأم ثلث الباقي كما لو كان معهم بنت ويخالف الأب الجد لأن الاب في درجها والحيد أعلى مها، وما ذهب اليه إن سيرن تفريق في موضع أجمع الصحابة على التسوية فيه ثم انه مع الزوج يأخذ مثل ما أخذت الام، كذلك مع المرأة فياساً عليه، فأما الحال الرابع وهي إذا كان ولدها منفياً بلهان فان الرجل اذا لا عن امرأته وانتنى منه ولدها وفرق الحاكم بيهما انتنى ولدها وانقطع تعصيبه من جهة الملاعن فلم يرثه هو ولا أحد من عصاته وترث أمه وذوو الفروض منه فروضهم وينقطع النوارث بين الزوجين لا نعلم بين أهل اللم في هذه المسئلة خلافاً فأما ان مات احدهم قبل تمام

تمالى عليه بالرأي والتحكم ولم بكن الوفاء بها فوجب أن ينسادوا في النقص على قدر الحقوق كالوصايا والديون . وقد يلزم ابن عباس على قوله مدالة فيها زوج وأم وأخوان من أم فان حجب الام الى السدس خالف مذهبه في حجب الام بأقل من ثلائة من الاخوة وان نقص الاخوين من الامرد النقص على من لم يبيطه الله من فرض الى ما يقي. وان أعال المسئلة رجم الى قول الحاعة وترك مذهبه ولا نعلم اليوم قائلا بمن عباس ولانه لم خلافا ببن فقها الامصار في القول بالعول محمد الله ومنه

(فصل) حصل خلاف ابن عباس قصحابة في خمس مسائل اشتهر قوله فيها (أحدها) زوج وأبوان (والثانية) امرأة وأبوان الام ثلث الباقي عندهم وجعل هو لها ثلث المال فيها (والثالثة) أنه لا يحجب الام الا بثلاثة من الاخوة (الرابعة) لم يجعل الاخوات مع البنات عصبة (الحامسة) أنه لا يعيل المسائل ، فهذه الحس محت الرواية عنه فيها ،واشتهر عنه القول بها ،وشذت روايات سوى هذه ذكر نا بعضها فها مضى

(مسئلة) قال (وإذا كانا ابنا عم أحدها أخ لا م فللاخ للام السدس وما بقي بينها نصفين)

هذا قول جبهور الفقها، يروى عن حر رضي الله عنه مايدا. على ذلك ويروي ذلك عن على رضي الله عنه وزيد وابن عباس وبه قال أبو حنيفة ومالك والشاني ومن تبعهم. وقال ابن مسعود: المال للذي هو أخ من أم وبه قال شريح والحسن وابن سيرين وعطا، والنخي وأبو أور لانها استويافي قرابة لاب وفضله هذا بأم فصار كأخوين أو حين أحدها لابوين والآخر لاب ولا به لو كان ابن هم أخوين وابن عم لاب كان ابن العم للابوين أولى فاذا كان قربه لكونه من ولد الجدة قدمه فكونه من ولا الام أولى ء ولنا أن الاحوة من الام يفرض له بها أذا لم يرث بالتعصيب وهو إذا كان معه أخ من

المان بين الزوجين ورثه الآخر في قول الجمهور ، وقال الشافعي اذا أ كمل الزوج لما نه لم يتواراً وقال مالك إن مات الزوج بعد لما نه فان لاعنت المرأة لم ترث ولم تحد ، وان لم تلاعن ورثث وحدت وإن ما تدهي بعد لمان الزوج ورثها في قول جيمهم إلا الشافعي فان تم المان بينها فمات أحدهما قبل تفريق الحاكم بينها لم يتوارثا في احدى الروايتين ، وهو قول مالك وزفر ، وروي نحو ذلك عن الزهري وربيعة والاوزاعي وداود لان اللمان يقتضي التحريم المؤبد فلم يعتبر في حصول الفرقة به التفريق بينها كالرضاع (والثانية) يتوارثان مالم يفرق الحاكم وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه لان النبي ويتنبئ فرق بين المندعنين ، ولو حصل النفريق باللمان لم يحتج الى تفريقه وان فرق الحاكم بينهما قبل عام اللمان لم تقع الفرقة ولم ينقطع التوارث في قُول الجمهور ، وقال أبو حنيفة وصاحباء ان فرق بينهما بعد أن تلاعنا ثلاثاً وقعت الفرقة وانقطع التوارث لانه وجد منها ، مظم اللمان وان فرق بينهما قبل ذلك لم ينقطع النوارث ولم تقع الفرقة .

أبوين أو من أب أو عم وما يفرض له به لا يرجج به كما لو كان أحدهما زوجا ، ويفارق الاخ من الابوين والعم وابن العم إذا كانا من أبوين فانه لا يفرض له بقرابة أمه شيء فرجح به ولا يجتمع في احدى القرابتين ترجيح وفرض

(فصل) فان كان معهما أخ لأب فللاب من الام السدس والباقي الاب من الاب فان كان معهما أب من أبوين فكذلك وان كان ابن عم لا بوين وابن عم هو أخ لا م فعلى قول الجهور للاخ السدس والباقي للآخر وعلى قول ابن مسعود المال كله لابن المم الذي هو أخ لأم

(فصل) قان كان ابنا عم أحدهما أخ من أم وبنت أو بنت ابن فلابنت او بنت الابن النصف والباقي بينهما نصفين وسقطت الاخوة من الام بالبنت ولو كان الذي ليس بأخ ابن عم من ابوين أَخَذَ الباقي كله كذلك وعلى قول أبن مسعود الباقي للاخ في المستلتين بدليل أن الأخ من الابوين يتقدم على الاخ من الاب بقرابة الام فان كان في الفريضة بنت تحجب قرابة الام ، وحكى عن صعيد أبن جبير أن الباقي لابن العم الذي ليس باخ ، وان كان من أب لأنه يرث بالقرابتين ميراثا واحدا فاذا كان في الفريضة من يحجب احداهما سقط ميراثه كما لو استفرقت الفروض المال سقط الاخ من الابوين ولم يرث بقرابة الام يدليل مسئلة المشركة

ولنا على من مسمود أن البنت تسقط الميراث بقرابة الام فبقى النعصيب منفردآفيرث به وفارق ولد الابوين فان قرابة الامثم برجح بها ولا يفرض لها قلا بؤثر فيها ما بحجبها ، وفي مسئلتنا يفرض له بها فأذا كان في الفريضة من يحجبها سقطت ولانه لو كان،مع ابن العم الذيهمو أخ أخمن أبوبنت لحجبت البنت قرابة الام ولم ترث بها شيئا فكان لابنت النصف والباقي اللاخ من الاب ولولاالبنت لورث لكونه أخا من أم السدس فادا حجبته البنت مع الاخ من الاب وجب أن تحجبه في كل حال

ولنا أنه تفريق قبل عام اللعان أشبه النفريق قبل الثلاث وهذا الحلاف في توارث الزوجين ، فاما الولد فالصحيح أنه ينتني عن الملاعن إذا تم اللعان بينهما من غير اعتبار تفريق الحاكم لان انتفاءه بنفيه لا بقول الحاكم فرقت بينكما فان لم يذكره في اللمان لم ينتف عن الملاءن ولم ينقطع النوارث بينهما ، وقال أبو بكر ينتني بزوال الفراش لان النبي صلى الله عليه وسلم نني الولد عن الملاعنوألحقه بأمه ولم يذكره الرجل في لعانه ، ومحقق ذلك أن الولدكان حملا في البطن فقال النبي صلى الله عليه وسلم «انظروها فان جاءت به أحيمر كأنه وحرة حمش الساقين فلا أراه إلا قد كذب عليها،وإن جا.ت به جِمداً حِمالياً خدلج السافين سابخ الاليتين فهو للذيرميت به » فأتت به على النعت المكروه .

[﴿] مسئلة ﴾ (وعصبته عصبة أمه وعنه أنها هي عصبته)

اختلف أهل الملم في ميراث الولد المنفى باللمان فروي عن احمد فيه روايتان . (احداهما) : ان عصبته عصبة أمه ، نقلها الأثرم ، وحنبل يروي ذلك عن على وابن عباس وابن عمر ، وبه قال الحسن

لان الحجب بها لا بالاخ من الاب وماذ كره سعيد بن جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبان العم اذا كان زوجا ومعه من محجب بني العم ولا نسلم أنه يرث ميراثا واحد بل يرث بقرابته ميراثين كشخصين فصار كابن العم الذي هو زوج، وفارق الاخ من الابوين فانه لايرث الاميراثا واحداً فان قرابة الام لاترث بها مفردة

(فصل) فحصل خلاف ابن مسعود في مسائل ست هذه إحداهن (والثانية) في بنت وبنات ابن وابن ابن الباقي عنده للابن دون أخواته (الثالثة) في أخوات الابوين وأخوات لاب الباقي عنده للابن دون أخواته (الرابعة) بنت وابن ابن وبنات ابن عنده ابنات الابن الاضربهن من السدس أو المقاسمة (الحامسة) أخت لابوين وأخ وأخوات لاب للاخوات عنده الاضربهن من ذلك (السادمة) كان يحجب الزوجين والام بالكفار والعبيد والقاتلين ولا يورثهم

(فصل) ابن ابن عم هو أخ لام وابن ابن عم آخر للاخ السدس والباقي بينهما وعندابن مسعود السكل للاخ وسقط الآخر وان كان أحدهما ابن أخ لام فلا شيء له بقرابة الاخوة لان ابن الاخ للام من ذري الارحام ، وإن كان صان (أحدهما) خال لام لم يرجح بخنولته وقيل على قياس قول ابن مسعود وجهان (أحدهما) لا يزجح بها (والثاني) يرجح بها على العم الذي هو من اب فيأخذ المال لانه ابن الجدو الجدد المختر ، وان كان العم الآخر من أبو بن فالمال بينهما لان كل واحد منهما يدلي بجدة وهما ابنا الجد وهكذا القول في ابني عم أحدهما خال أو ابني ابنيهم أحدهما خال فأما على قول عامة الصحابة فلا أثر لهذا عندهم

(فصل) ابنا عم أحدهما زوج فللزوج النصف والباقي بينهما نصفين عند الجميع فانكان الآخر أخا من أم فللزوج النصف وللاخ السدس والباقى بينهما أصلها من ستة للزوج أربعة وللام أثنان،

وابن سيرين وجابر بن زيد وعطاه والشعبي والنخعي والحكم وحماد والثوري والحسن ابن صالح إلا أن علياً بجعل ذا السهم من ذوي الارحام أحق بمن لا سهم له وقدم الرد على غيره . (والرواية الثانية) : ان الام عصبته فان لم تكن فعصبتها عصبته ، نقلها أبو الحارثومها، وهذا قول ابن مسعود، وروي عن على ومكحول والشعبي لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم جمل ميراث ابن الملاعنة لامه ولور تنها من بعدها ورواه أيضاً مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وروى واثلة بن الاسقم عن النبي صلى الله عليه وسلم ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه » وعن عبد الله من عبيد بن عمير قال : كتبت إلى صديق في من أهل المدينه من بني زريق أسأله عن ولد الملاعنة لمن قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إلى إني سألم أدروا أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لا مه هي يمزلة أبيه وأمه رواهن أبو داو دولا بها قامت مقامها في حيازة مسيرا ثه ولان عصبات الام أدلوا بها قامت مقام آمه وأبيه في انتسا به اليها فقامت مقامهما في حيازة مسيرا ثه ولان عصبات الام أدلوا بها قامت مقام آمه وأبيه في انتسا به اليها فقامت مقامهما في حيازة مسيرا ثه ولان عصبات الام أدلوا بها

وترجع بالاختصار الى ثلاثة وعند ابن مدعود الباتي الاخ فتكون من اثمين لكلواحد منهما سهم وترجع بالاختصار الى ثلاثة بني عم أحدهم زوج والاخر أخ من أم فلازوج النصف وللاخ السدس والباقي بينهما على ثلاثة أصلها من ستة يضرب فيها المثلاثة نكن تمانية عشر الزوج النصف تسعة واللاخ خمسة وهي السدس والنسع على ثلاثة فيحصل المزوج أحد عشر وهي النصف رائتسع واللاخ خمسة وهي السدس والنسع وقائلات المتسع سهمان فان كان الزوج ابن عم لابوبن فالباقي كله له وان كان هو والثالث من أبوين فالناث الباقي بينهما وتصح من سنة الزوج الثلثان ولكل واحد من الاخرين سدس ، وابن مسعود في جميع ذاك يجمل الباقي بعد فرض الزوج الذي هو أخ من أم

(فصل) أخوان من أم أحدهما ابن عم فالثلث بإنهما والباقي لابنانهم وتصحمن سته لابن العم خمسة واللخر سهم ولا خلاف في هذه المسئلة قان كانوا ثلاثة أخوة احدهم ابن عم قائلك بينهم على ثلاثة والباقي لابن العم وتصح من تسعة وان كان اثنان منهم ابني عم قالباقي بعد الثلث بينهما وتصح من تسعة .

(فصل) ثلاثة إخوة لام احدهم أبن عم وثلاثة بني عم أحدهم أخ لام قاضم واحدامن كل عدد الى العدد الا خريصير معك اربعة بني عم واربعة أخرة فهم سنه في العدد وفي الاحوال ثمانية ثماجعل الثلث الاخوة على أربعة والشثين على بني العم على أربعة فتصح من ائني عشر لكل أخ مفرد سهما ولكل أبن عم هو اخ ثلاثة فيحصل لها النصف والاربعة الباقين النصف وعلى قول عبد الله للاخرة الثلث والباقي لا بني العم الذين هما اخوات والله أعلم

فلم يرثوا مهاكا قارب الاب معه وكان زيد بن ثابت يورث من ابن الملاعنة كما يورث من غيرابن الملاعنة ولم يجعلها عصبة ابنها ولا عصبتها عصبته، فإن كانت أمه مولاة لقوم جعل الباقي من ميرانها لمولاها فإن لم تكن مولاة جعل لبيت المال، وعن ابن عباس نحوه وبه قال سديد بن المسيب وعروة وسايان ابن يسار وعمر بن عبدالعزيز والزهري وربيعة وأبو الزناد ومالك وأهل المدينة والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه وأهل البصرة إلا أن أباحنيفة وأهل البصرة جعلوا الردوذوي الارحام أحق من بيت المال لان الميراث إعايثبت بالنص ولا في توريث أن من أم أكثر من الناث ولا في توريث أن من أم أكثر من المسدس ولا في توريث أبي الام واشباهه من عصبات الام ولا قياس أيضاً فلا وجه لا ثباته ووجه الرواية الاولى قول النبي صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلا ولى رجل ذكر » وأدلى الرجال به أقارب أمه وعن على رضي الله عنه أنه لما رجم المرأة دعا أولياها وعن عمل رضي الله عنه أنه لما رجم المرأة دعا أولياها فقال : هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم وان جنى جناية فعليكم، حكاه الامام أحمد عنه ولان الام لوكانت عصبة كأبيه لحجبت اخوته ولان مولاها مولى أولادها فيجب أن يكون عصبتها عصبته كالاب

(مسئلة) (فاذا خلف أما وخالا فللام الثلث بلا خلاف والباقي للخال)

(باب أصول سمام الفرائض انتي تمول)

معنى اصول المسائل المحارج التى تخرج منها فروضها وأصول المسائل كابا سبعة لانالفروض المحدودة في كناب الله تعالى ستة: النصف والربع والنمن والثنان والثلث والسدس، ومحارج هذه الفروض مفردة خمسة لان الثاث والثلثين مخرجها واحد والنصف من المنين والثلث والثاثان من الائة والربع من أربعة والسدس من من أو الثاثين من أوبي عشر والنمن مع الددس أو الثاثين من أربعة وعشر بن فصارت سبعة. وهذه الفروض نوعان (أحدها) النصف و نصفه و نصف نصفه (والثاني) الثاثان و نصفها و نصف نصفها . وكل مسئلة فيها فرض مفرد النصف و نصفه و نصف نصفه (والثاني) الثاثان و نصفها و نصف نصفها . وكل مسئلة فيها فرض مفرد فأصلها من مخرج الآخر فأصلها من خرج الآخر فأصلها من خرج أقامها ، وان كان فيها فرضان من نوعين لا يؤخذ أحدها من مخرج الآخر فأصلها من خرج الآخر أو ونقه فها بلغ فهو أصل المسئلة وفيها بكون العول الما يكون في مسئلة تزدهم فيها الفروض ولا يتسم المال لما فكل مسئلة فيها نصف وفرض من النوع الآخر فأصلها من ستة لان مخرج النصف اثنان وهرج الثلث والثانين الملائه والثانين الملائه وتفرس من النوع الآخر فأصلها من ستة وهكذا سائرها

والمسائل على ثلاثة أضرب: عادلة وعائلة ورد، فالعدادلة التي يستوي مالهدا وفروضها ، والعائلة التي تزيد فروضها عن مالها ، والرد التي يفضل مالها عن فروضها ولا عصبة فيها وسنذكر أمثلة هذه الأضرب في هذا الباب بعون الله

لانه عصبة أمه ، وعلى الرواية الاخرى الكل للام وهذا قول على وابن مسعود وأبي حنيفة وموافقيه الا أن ابن مسعود يعطيها إياه لكونها عصبته والباقون بالرد وعن زبد الباقي لبيت المال فان كان مها أخ لام فله السدس والباقي له انقلنا إنه العصبة على الرواية الاولى وعلى الاخرى الكل للام ولا شيء للخال على الروايتين، فإن كان معها مولى أم فلا شيء له عندنا وقال زيد ومن وافقه وأبو حنيفة الباقي له وان لم يكن لامه عصبة الا مولاها فالباقي له اذا قلنا عصبتها عصبته وعلى الرواية الاخرى هو للام وهو قول ابن مسعود لانها عصبة انبها

(فصل) قان لم يخلف الا أمه فلها الثلث فرضاً والباقي بالرد وهو قول على وسائر من يرى الره وفي الرواية الاخرى لها الباقي بالتعصيب قان كان مع الام عصبة لها فهل يكون الباقي لها أو له على روايتين ذكر ناهما قان كان لها عصبات فهو لافريهم منها على الرواية الاولى فاذا كان ممها أبوها وأخوها فهو لا بيها فان كان مكان الاب جد فهو بين أخيها وجدها نصفين فان كان معهم ابنها وهو أخوه لامه فلا شيء لاخيها وبكون لامه الثلث ولاخيه السدس ولاخيه الباقي أو ابن أخيه وان خلف أمه وأخاه وأحته فلكل واحد منهم السدس والباقي لاخيه دون أخته وان خلف ابن أخيه وبنت أخيه أو خاله

﴿ مسئلة ﴾ قال (وما فيه نصف وسدس أو نصف وثلث أو نصف وثلثان فأصلها من ستة وتمول إلى سبمة والى ثمانية والى تسعة والى عشرة ولا تمول أ كثرمن ذلك)

أما إذا كان نصف وسدس فان مخرج النصف اثنان و يوجد ذقك في مخرج السدسوهو السنة فكان أصابهما جيماً سنة وهكذا لو كان سدس وثلث أو ثلثان فأصلهما من خرج السدس لا يزيد عليه وان اجتمم النصف والثلثان أو الثلث قان مخرج النصف اثنان ومخرج الثاث والثلثين ثلاثة ولا وفق بينهما فاضرب أحد الخرجين في الآخر تكن ستة ويصيركل كسر بعدد مخرج الآخر ويدخل العول هذا الاصل لازدحام الفروض فيــه وهو أكثرها عولا والعول زيادة في السهام ونقصان في أنصباء الورثة وأمثلة ذلك : زوج وأم وأخ من أم أصلها من ستة ومنها نصح زوج وأموأخوان منأم، بنت وأم وعم أوعصبة ثلاث اخواتمتفرقات وأخ من أم أو أمأو جدة ، أبوان وبنتان بنتوأ بوان، بنت وبنتابن وأبوان أوجد وجدة ،العول زوج واختان ،ن ابوين أو من أب أو أحداهما من أبوين والاخرى من أب أو أم أو أخت من أب وأخت من أم أصلها من سنة وتعول إلى سبعة زوج وأخت وجدة أو أخ لام، سـت أخوات منترقات وأم أخت لأب وأم وأخت لأب وأم وأخوان لام ، عول ثمانيسة زوج وأخت وأم للزوج النصاف واللاخت النصاف وللام الثلث سلهمان تعول الى

وخالته فالباقي للذكر وان خلف اخته وابن اخته فلاخته السدس والباقي لابن أخته وعلى الرواية الآخرى الكل للام في هذا الموضع

(فصل) ابن ملاعنة مات وترك بنتاً وبنت ابن ومولى أمه الباقي لمولى الام في قول الجمهور وقال إبن مسعود الرد أولى من المولى فان كان معهم أم فلهاالسدسوفي الباقي روايتان (احداهما) للمولى وهو قول الاكثرين (والثانية) للام وهو قول ابن مسعود فان لم يكن معهم مولى فالباقي مردود عليهم في احدى الروايتين والاخرى هو اللام فان كان معهم أخ فلا شيء له بالفرض وله الباقى في رواية والاخرى ﴿ وَ لَلَّامَ ، بنت وأخ أوابن أخ أو خال أو أبو أم أو غيرهم من العصبات للبنت النصف والباقي للمصبة في قول العبادلة وان كان معها أخ أو أخت أو ابن أخ وأخته أو خال وخالة فالباقي للذكر وحده في قولهم وقال أبو حنيفة وأصحابه المال للبنت بالفرض والرد ورووا ذلك عن على عليـــه السلام أنه جبل ذا السهم أحق بمن لا سهم له وانه ورث ابن ملاعنة ذوي أرحامه كما ير أون من غيره قال ابن اللبان واليس هذا محفوظاً عن على أنما المشهور عنه قوله لاولياء المرجومة عن ابنها : هذا ابنكم تراونه ولا يرانكم فان حنى جناية فعليكم وفسر القاضي قول أحمد ان لم يكن أم نعصبتها عصبته بتقديم الرد على عصبة الامكقوله في أخت وابن أخ المالكله للاخت قال شيخنا وهذا تفسير للحكلام يضد ما يقتضيه وحمل للفظ على خلاف ظاهره وأعا هذه الرواية كمذهب أن مسمود ورواية الشعبي

عَانية وهي مسئلة المباهلة قان كان معهم أخت أخرى من أي جهة كانت أو أخ من ام فهي من عمانية أيضاً (عول تسعة) زوج وست أخوات مفترقات تعول الى تسعة و تسمى الفراء بزوج أمو ثلاث أخوات مفترقات تعول الى عشرة و تسمى أما لفروخ لكثرة عوله الانها عالت بثلثيها فشهوا ألاصل بالام والعول بالفروخ و ويروى أن رجلاجا الى شريح نقال ان أمر أني مانت ولم تترك ولداً فكم لي من مير أنها ؟ قال الك النصف فمن خلفت ؟ قال خافت أمها و أختيها من أبيها و أختيها من أمها و أبا قال الك ثلاثة أسهم من عشرة فخرج الرجل فقال ألا تعجبون من قاضيكم ؟ قال لي النصف فواقته ما أعطاني نصفا ولا ثلاثة أسهم من عشرة أو الى عشرة لم يكن الميت المرأة لا نها لا بد فيها من زوج ولا يمكن أن تعول المسئلة الى أنثر من هذا ولا يمكن أن يجتمع فروض أكثر من هذا ولا يمكن أن يجتمع فروض المشئلة و تضم بعضها الى بعض فما المعتمد السهام قاليه ينتهي فنقول في زوج وام وست اخوات مفترقات المزوج النصف ثلا ثانو للام السلاس بلغت السهام قاليه ينتهي فنقول في زوج وام وست اخوات مفترقات المزوج النصف ثلا ثانولا المسئلة و تضم بعضها الى بعض فها سهم و للاختين اثانان أربعة و اللاختين من الام الناث سهمان صارت عشرة

عن على وعبد الله أيهما قالاعصبه ابن الملاعنة امه ترث ماله أجمع فان لم يكن أم فعصبتها عصبته: امرأة وجدة وأخنان وابن أخ للمرأة الربع والجدة السدس واللاختين النلث والباقي لابن الاخ في الروايتين جميعاً، وقال أبو حنيفة الباقي يرد على الاختين والجدة وهو قول القاضي في الرواية الثانية: أبو أم وبنت وابن أخ وبنت أخ الباقي لابن الاخ وحده ويحتمل يكون لاب الام سدس باقي المال وخمسة أسداسه لابن الاخ، وقال أبو حنيفة المال بين أبي الام والبنت على أربعة بالفرض والرد

(فصل) فان لم يترك ابن الملاعنة ذا سهم فالمال لعصبة أمه في قول الجماعة وقدروي ذلك عن علي وقال أبو حنيفة وأصحابه هو بين ذوي الارحام كميراث غيره ،ورووه عن علي وذلك مثل خالوخالة وابن أخ وأخته المال للذكر وفي قول أبي حنيفة هو بينها في المسئلتين نصفين خالة لا ب وأم وخال لا ب المال للخال وقال أبوحنيفة هوللخالة : خالة وبنت بنت المال بينها على أربعة، واذا لم يخلف ابن الملاعنة الا ذا رحم فح كمهم في ميراثه كحكهم في ميراث غيره على ما نذكره

(فصلُ) واذاقسم ميراث ابن الملاعنة ثم أكذب الملاءن نفسه لحقه الولدو نقصت القسمة، وقال ابو حنيفة لا يا يحقه النسب بعد موته الا ان يكونا تو أمين مات احدها واكذب نفسه والاخباق فيلحقه نسب الباقي والميت معا وقد مضى الكلام معه في غير هذا الموضع

(فصل) ولوكان المنفى باللمان تو أمين ولهما أخ آخر من الزوج لم ينفه فمات أحد التوامين فميراث تو أمه منه كميراث الآخر في قول الجمهور وقال مالك ير ثه تو أمه كميراث أخلابو بن لانه أخوه لا بويه بدليل أن

(المني والشرح الكبير) (٥) (الجزء السابع)

(مسئلة) قال (وما فيه ربع وسدس أو ربع وثلث أو ربع وثلثان فأصلها من اثنى عشر وتعول الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر ولا تعول إلى أكثر من ذلك)

انما كان أصلها من اثنى عشر لان غرج الربع أو بعد و النات ثلاثة ولا و فق بينهما فا أصر بت أحدها في الآخر كان اثنى عشر قان كان مع الربع سدس نبين الستة والاربعة موافقة واذا ضربت و فق أحدها في الآخر صار اثنى عشره ولا بد في هذا الاصل من أحد الزوجين لانه لابد فيها من ربع ولا يكون فرضا لغيرها. وأمثلة ذلك: زوج وأبوان وخمسة بنين قازوج الربع ثلاثة والابوين السدسان يبقى خمسة لكل ابن سهم : زوج وابنتان وأخت وعصبة : امرأة وأخنان الأبوين أو لاب أو أختان لالأبوين أو لاب أو أختان لا مرأة واخوان لام وصبعة أخوة لاب العول زوج وابنتان وأم تعول الى ثلاثا عشر امرأة واختان من أم امرأة واختان من أبواختان من أم امرأة وام وست أخوات مفتر قات تعول الى سبعة عشر : ثلاث ندوة وجدتان وأربع أخوات من أم امرأة وام وست أخوات مفتر ويصح لكل واحدة منهن سهم وتسمى ام الارامل ويعالم الم فقال سبع عشرة امرأة من جهات مختانة افتدمن مال ميت بالسوية لكل امرأة سهم وهي هذه ولا عول هذا الاصل الم وض من غير عصبة ولاعرل يعول هذا الاصل الم وض من غير عصبة ولاعرل

الزوجلوأ فرباحدهما لحقهالآخر وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافسي

ولنا أنهما توأمان لم يثبت لها أب ينتسبان اليه فأشبها توأى الزانية ولا خلاف في توأى الزانية و وفارق هذاما اذااستاحق أحدهما لانه ثبت باستلحاقه أنه أبوهما

(فصل) قولهم ان الأم عصبة ولدها أو ان عصبتها عصبته انما هو في الميراث خاصة كقولنا في الاخوات مع البنات. فعلى هذا لا يعقلون عنه ولا تثبت لهم ولاية النزويج ولاغيره هذا قول الاكثرين وقد روي عن على رضي الله عنه أنه قال لأولياء المرجومة في ولدها هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم وان حبى فعليكم وروي هذا عن عبدالله وابراهيم

وانا أنهم أنما ينتسبون اليه بقرابة الام فلم يعقلوا عنه ولم نتبت لهم ولاية التزويج كما لو علم ابوه ولا يلزم من التعصيب في الميرات التعصيب في الدهل والنزويج بدليل الاخوات مع البنات، فاما أن اعتق ابن الملاعنة عبداً ثم مات ثم مات المولى وخلف أم مولاه وأخا مولاه احتمل أن يتبت لهما الارث بالولاه لان التعصيب ابتوحي ذلك عن أبي يوسف، وهل يكون للام أو للاخ محل الروايتين، ويحتمل أن يثبت لها ميراث لان النساء لا يوثن من الولاء ألا ما اعتقن أو اعتق من اعتفن فكذلك من يدلي بهن وما ذكرناه للاحتمال الأول يبطل بالاخوات مع البنات ومن عصبهن اخوهن من الاناث

(مسئلة) (وإذًا مات ابن الملاعن وخلف امه وجدته فلامه الثلث والباقي للجدة على أحدى

ولا يمكن ان تعول الا على الافراد لان فيها فرضا يباين سأثر فروضها وهو الربع فانه ثلاثة وهي فرد وسائر فروضها يكون زوجا فالسدس اثنان والثاث أربعة والثان عانبة والنصف سنة ومتى عالت الى سبعة عشر لم يكن الميت فيها إلا رجلا

﴿ مَسَّلَةً ﴾ قال (وما كان فيه نمن وسدس أو نمن وسدساز أو نمن وثلثان فأصلهامن أربعة وعشريز و تعول الى سبعة وعشرين ولا تدول الى أكثر من ذلك)

إنما كان كذلاك لانك تضرب مخرج النمن في مخرج الثنين أو في وفق مخرج السدس فيكون أربعة وعشرين ولم نقل نمن وثاث لان الثاث لا يجتمع مع النمن قاله لا يكون إلا للزوجة مع الولد ولا يكون الثلث في مسئلة فيها ولد لانه لا يكون الا لولد الام والولد يسقطهم أو الام بشرط عدم الولد ومسائل ذلك: امرأة وأبوان وابن أو ابنان أو بنون وبنات: امرأة وابنتان وأم وعصبة: ثلاث نسوة وأربع جدات وستة عشر بنتا وأخت: امرأة وبنتابن وجدة وعصبة: العول امرأة وأبوان وابنتان تعرل إلى سبعة وعشر بن وتسمى البخيلة لانها أقل الاصول عولا لم تعل الا بشمنها وتسمى المنجرية لان عليا رضي الله عنه سئل عنها على المنبر فقال صار نمها تسعا ومضى في خطبته . يعني ان المرأة كان لها النمن ثلاثة من سبعة وعشر بن وهي التسم ولا يكون الميت

الروايتين وهذهجدة ورثت مع ام اكثر منها)

إذامات ان الملاعنة وخلف امه وام ابيه فلامه الثان والباقي لهابال دوهذا قول على الرواية الاخرى الباقي لام ابيه لانها عصبة ابيه وهذا قول ان مسعود، ويمايا بهافيقال جدتيه فالمال بينها بالفرض والرد على قول على وفي قول ابن مسعود لها السدس فرضاً ينها وباقي المال لام ابيه: ام ام وخال اب الام السدس وفي الباقي قولان (احدهما) انه لها بالرد (والثاني) لحال الاب وفي قول على السكل للجدة: خال وعم وخال اب وابو ام اب المال لام لانه ابن الملاسنة فان لم يكن عم فلابي ام الاب لانه ابوها فان لم يكن فلخال الاب فان لم يكن فللخال لانه ذو رحمه: بنت وعم للبنت النصف والباقي للم وفي قول على السكل للبنت لانه يقدم الرد على توريع عصبة المدنية والم وخال المال لانه ليس بعصبة الملاعنة ، ولو كان بدل الحال ابن البات والام على اربعة بالفرض والرد ولا ضيء للخال لانه ليس بعصبة الملاعنة ، ولو كان بدل الحال اب كان الباقى له لانه عصبة الملاعنة، فأما ابن ابن ابن الملاعنة فاذا الن يكون اجهاعا، وقد قال بعض الناس محتمل خلف عمه وعم ابيه فالمال لعمه لانه عصبته وهذا ينبني ان يكون اجهاعا، وقد قال بعض الناس محتمل ان يكون عم الاب اولى لانه ابن ابن الملاعنة وهذا غلط بين لان العصبات انها ستبر اقربهم من الميت لامن وقول على وفي الثانية لام ابي ابيه وهو قول ابن مسعود وان خلف أده وجدته وجدة ابيه فلامه الثانية وهو قول ابن مسعود وان خلف أده وجدته وجدة ابيه فلامه الثانية قول على وفي الثانية لام ابي ابيه وهو قول ابن مسعود وان خلف أده وجدته وجدة ابيه فلامه الثانية وهو النه في النه في المحدى المنات المعالية في النه في المه في النه في

في هذا الاصل إلا رجلا لان فيها نمنا ولا يكون الا المرأة مع الولد ولا يمكن أن يعول هذا الاصل إلى أكثر من هذا إلا على قول ابن مسعود فإنه يحجب الزوجين والام بالولد والسكافر والقائل والرقيق ولا يورثه ، فعلى قوله إذا كانت امرأة وأم وست أخوات مفترقات وولد كافر فللاخوات الثاث والثلاثان أربعة وعشرون وللام المرالمرأة السدس والنمن سبعة فقعول الى أحد وثلاثين

(فصول في تصحيح المائل)

وإذالم تنقسم سهام فريق من الورثة عليهم قسمة صحيحة فاضر بعددهم في أصل المسئلة وعراما إن كانت عائلة الا أن يوافق عددهم سهام مم بنصف أو ثلث أو غير ذلك من الاجزا فيجز ثلث ضرب وفق عددهم في أصل المسئلة وعوله إن كانت عائلة في المله الله الله الله عنه من أصل المسئلة وهو الذي يسمى جزء السهم في المغ فهو له إن كان واحدا وان كانوا جاعة قسمته عليهم، وان شئت قلت إذا كان الكسر على فريق واحد فلواحدهم بعد التصحيح مثل ما كان الحامة المناف ألائة المزة وللام السدس سهم بقي للاخوة سهمان لا ننقسم عليهم ولا توافقهم فاضرب عددهم وهو ثلاثة في أصل المسألة تكن عانية عشر سهما: الزوج ثلاثة في ثلائة تسعة والام سهم في عددهم وهو ثلاثة في أصل المسألة تكن عانية عشر سهما: الزوج ثلاثة في ثلالة تسعة والام سهم في عددهم وهو ثلاثة واللام النفسة تكن ستة الكل واحد منهم سهمان، ولو كان الاخوة سنة والقم الفتهم

ولا شيء لجدته وفي الباقى روايتان (إحداهما) يرد على الام (والثانية) لجدة إبيه، وأن خلف خاله وخال أبيه وخال جده فالمال لخال جده فأن لم يكن فلخاله ولا شيء لحال أبيه، فأما ولد بنت الملاعنة فليست الملاعنة عصبة للم في قول الجميم لان لهم نسباً معروفاً من جهة أبيهم وهو زوج بنت الملاعنة ولو اعتقت بنت الملاعنة عبداً ممات ثممات المولى وخلفت أممولانه ورثت مال المولى لامها عصبة لبنتها والبنت عصبة لمولاها في أحد الوجهين وقد ذكر ناها في إبن الملاعنة

(فصل) والحسكم في ميرات ولد الزنا في جميع ما ذكر ناكالحكم في ولد الملاعنة على ما ذكر ناكالحكم في ولد الملاعنة على ما ذكر ناكالحكم من الافوال والاختلاف إلا أن الحسن بن صالح قال عصبة ولد الزنا سائر المسلمين لان آمه ليست فراشاً مخلاف ولد الملاعنة ، والجمهور على التسوية بينهالا نقطاع فسبكل واحد منها من آبيه إلاأن ولد الملاعنة يلحق الملاعن اذا استلحقه وولد الزنا لا يلحق الزاي في قول الجمهور ، وقال الحسن وابن سيرين يلحق الواطيء إذا أقيم عليه الحد وبرثه وقال ابراهيم يلحقه إذا جلد الحد أو ملك الموطوءة وقال اسحاق يلحقه وذكر عن عروة وسلمان بن يسار نحوه وروي علي بن عاصم عن أبي حنيفة أنه قال لا أرى بأساً إذا زبى الرجل بالمرآة فحمات منه أن يتروجها مع حملها ويستر عليها والولد ولدله وأجمعوا على أنه اذا ولد على غير فراش رجل فادعاء أنه لا يلحقه وأعا الحلاف فيا اذا ولد على غير فراش وللعاهر الحجر» ولانه لا يلحق به إذا لم يستلحقه ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولدللفراش وللعاهر الحجر» ولانه لا يلحق به إذا لم يستلحقه ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولدللفراش وللعاهر الحجر» ولانه لا يلحق به إذا لم يستلحقه ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولدللفراش وللعاهر الحجر» ولانه لا يلحق به إذا لم يستلحقه ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولدللفراش وللعاهر الحجر» ولانه لا يلحق به إذا لم يستلحقه ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولدللفراش وللعاهر الحجور» ولانه لا يلحق به إذا لم يستلحقه ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولدللفراش ولله المولدلله ولله المولدلله ولله المولدلله ولله المولدلة ولله المولدلة ولله المولدلة ولله المولدلة ولمولدله المولدلة ولله المولدلة ولمولدلة ولمولدله المولدلة ولمولدلة ولمولدله ولمولدله ولمولدله ولمولدله ولمولدله ولمولدلة ولمولدله ولمولدله ولمولدله المولدلة ولمولدله ولدله ولمولدله و

سهامهم بالنصف فردهم الى نصفهم ثلاثة وتعمل فيها كعملك فيالاولى سواء ولكل واحد من الاخوة سهم وهو وفق سهام جماعتهم

(فصل) وان كان الكسر على فريقين لم نخل من أربعة أقسام [أحدها] أن يكون العددان مياناين فيجزئك ضرب أحدهما في المسألة ومثال ذلك : زوج وثلاث جدات وثلاثة اخرة أصلها من ستة للزوج ثلاثة وللجدات سهم وللاخوة سهمان فتضرب أحد العددين في المسألة تكن عمانية عشر، وطريق القسمة فيها مثل طريقها إذا كان السكسر على فريق واحد سواء ولو كان الاخوة ستة وافقوا سهمهم بالنصف رجعوا إلى ثلاثة وكان العمل فيها كاذكرنا سواء

(القسم الثاني) أن يكون العددان متناسبين وهو أن يكون أحدهما ينتسب الى الآخر بجزء من أجزائه كنصفه وثلثه أو غير ذلك مر الاجزاء فيجزئك ضرب العدد الاكثر منهما في المسألة ، ومثاله مالو كان الجدات في هذه المسألة سنا قان عدد الاخوات نصف عدد الجدات فاجتزي، بعددهن واضربه في أصل المسألة تكن ستة وثلاثين ومنها تصح ، ولو كان عدد الاخوة ستة وافقتهم سهامهم مانصف ورجعوا الى ثلاثة وعملت على ما ذكرنا

(القسم الثالث) أن يكون المددان ،تباينين لا يمائل أحدهما الآخر ولا يناسبه ولا يوافقه مثل أن يكون عدد الجدات أربعاً والاخوة ثلاثة فانك تضرب عدد أحدهما في جميع الاجزاء فما بلغ

فلم يلحق به بحال كما لوكانت أمه فراشاً أو كما لو لم يجلد الحد عند من اعتبره والله أعلم (فصل) قال رحمه الله (وللجدات السدس واحدة كانت أو أكثر إذا تحاذين)

قال ابن المنذرأجم أهل المم على أن العجدة السدس إذا لم تكن أم للميت وحكى غيره رواية شاذة عن ابن عباس أنها بمزلة الام لانها تدلي ما فقامت مقامها عند عدمها كالجد يقوم مقام الاب

ولنا ماروى قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة إلى أبي بكر تطلب ميراتها فقال مالك في كتاب الله شيء وما أعلم لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن شيئاً ارجعي حتى أسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس فقال هل معك غيرك أفشهد له محمد ابن مسلمة فامضاه لها أبو بكر رضي الله عنه، فلما كان عمر رضي الله عنه جاءت الجدة الاخرى فقال مالك في كتاب الله شيء وماكان القضاء الذي قضى به إلا في غيرك وما أنا بزائد في الفرائنس شيئاً ولكن هو ذاك السدس فان اجتمعها فهو لمكما وأيكما خلت به فهو لها، رواه مالك في الموطأ والترمذي وقال حديث حسن صحيح، وأما الجد فلا يقوم مقام الاب في جميع أحواله على ما ذكر ناه وأجم أهل الملم على أن الأم تحجب الجدات من جميع الجهات، وعن بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم حمل للجدة السدس اذا لم يكن دونها أم رواه أبو داود وهذا يدل على أنها لا ترث مها شيئاً، ولان الجدة تدني بالام فسقطت بها كسقوط الجد بالاب وابن الابن به فأما أم الاب فانها أعا ترث ميراث

ضربته في المسألة ومتى ضربته ههنا كان اثني عشر فاذا ضربته في المسألة كانت اثنين وصبعين ، وان وافق أحد العددين سهامه دونالآخر أخذت وفق الموافق وضربته فيا لم يوافق وعملت على ما ذكرنا وان وافقا جميعاً سهامهما رددتهما الى وفقهماوعمات في الوفتين عملك في العددين الاصلين

(القسم الرابع) أن يكون العددان متفقين بنصف او ثلث أو ربع أو غيره ذلك من الاجزاء فانك ترد أحد العددين الى وفقه ثم تضربه في جميع الآخر فما بلغ ضربته في المسئلة ومثاله أن تكون الاخوة تسعة والجدات ستا فيتفقان با ثلث فترد الجدات إلى ثلثهن اثنين وتضربهما في عدد الاخوة تكن عمانية عشر ثم تضرب ذلك في أصل المسئلة تكن مائة وعمانية ومنها تصح

(فصل) وأن كان السكسر على ألائة أحياز نظرت قان كانت مهائلة كثلاث جدات وألاث بنات وثلاثة أعمام ضربت أحدها في المسئلة فها بلغ فند تصح المسألة ، ولكل واحده بهم بعدالتصحيح مثل ما كان لجماعتهم ، وأن كانت متناسبة كجدتين وخس بنات وعشرة أعمام اجتزأت با كثرهاوهي العشرة فضر بتها في المسألة تكن ستين ومنها تصح ، وأن كانت متباينة مثل أن يكون الاعمام في هذه المسئلة ثلاثة ضربت بعضها في بعض تكن ثلاثين ثم ضربتها في المسألة تكن مائة وعانين ، وأن كانت متوافقة كست جدات وتسع بنات وخسة عشر عدا ضربت وفق عدد منها في جميم الآخر فها بلغ وافقت بينه وبين الثالث وضربت وفقه في جميع الثالث ثم أضرب مامعك في أصل المدألة فها بلغ

أم لانها أم ولذلك ترث وابنها حي ولو كان ميراثها من جهته ما ورثت مع وجوده

(فصل) ولا يزيد ميرائهن على السدس فرضاً وان كثرن اجمع على هذا أهل العلم لما روينا من الحبر فان عمر شرك بينها وروي ذلك عن أبي بكر رضي الله عنه فروى سعيد باسناده عن الفاسم بن محمد قال جاءت الجدنان الى أبي بكر رضي الله عنه فأعطى أم الأم الميراث دون أم الاب فقال له عبدالرحن بن سهل بن حارثة وكان شهد بدراً يا خليفة رسول الله أعطيت التي ان مات لم يرثها ومنعت التي لو مات ورثها فجمل أبو بكر السدس بينها، ولانهن ذوات عدد لا يشاركهن ذكر فاستوى كثيرهن وواحدتهن كالزوجات وانما يشتركن في السدس اذا تحاذبن لتساويهن في الدرجة

(فصل) ولا خلاف بين أهل العلم في توريث جدتين أم الأم وأم الأب وكذلك ازعلتاوكاننا في القرب سواء كأم أم أم وأم أم أب وحكي عن داود أنه لا يورث أم أم الابشيئاً لا به لا يرثها فلا توثه ولانها غير مذكورة في الخبر

ولنا ما روى سميد عن ابن عيينة عن منصور عن ابراهم أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث حيدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وأخرجه أبو عبيد والدارقطني ومن ضرورته أن تكون منهن أمام الاب أو من هي أعلى منها ، وما ذكره داود فهو قياس وهولا يقول بالقياس ثم هو باطل يام الام فانها ترثه ولا يرثها وقوله ليست مذكورة في الحبر قانا وكذلك أم أم الام . واختلفوا

فنه تصح ، وان ماثل اثنان منها وباينهما اثالث أو وانقهما ضربت أحد الماثلين في جميم الثالث أو في وفقه وان كان موافقا فما بلنم ضربته في المسئلة وان تناسب اثنان وباينهما الثالث ضربت وفي في جميم الثالث أو في وفقه ان كان موافقا ثم في المسئلة وان توافق اثنان وباينهما اثالث ضربت وفق أحدهما في جميم الآخر ثم في الماثة و وان تباين اثنان ووافقها الثالث كاربهة أهمام وست جدات وتسم بنات أجزأك ضرب أحد المنباينين في الآخر ثم تضربه في المسئلة ويسمى هذا الموقوف المقيد لائك إذا أردت وقف أحدهما لم يقف إلا الستة ولو وقفت غيرها مثل أن تقف التسمة وترد الستة إلى الاثنين أدخلا في الاربهة وأجزأك ضرب الاربهة في التسمة ، ولو وقفت الاربهة متوافقة إلى ثلاثة ودخلت في التسمة وأجزأك ضرب الاربهة في التسمة ، فاما إن كانت الاعداد الثلاثة متوافقة فانه يسمى الموقوف المعلمي وفي علمها طريقان (أحدهما) ماذ كرناه من قبل وهو طوبق السكوفيين واثقام أن كانا مماثلين ضربت أحدهما في الموقوف ، وإن كانا متناسبين ضربت أكثرهما ، وإن كانا متناسبين ضربت أحدهما في الموقوف ، وإن كانا متناسبين ضربت أكثرهما ، وإن كانا متناسبين ضربت أحدهما في الموقوف ، وإن كانا متناسبين ضربت وفق أحدهما في جميم الآخر ثم في الموقوف ، وإن كانا متناسبين ضربت عشرها وخدس عشرة بنا فذف الهشرة توافقها الأثنا عشر بالنصف فترجم إلى ستة وتوافقها الخس عشرها وخدس عشرة بنتا فذف الهشرة توافقها الأشا عشر بالنصف فترجم إلى ستة وتوافقها الخس

في توريت مازاد على الحدتين فذهب أبو عبدالله الى توربت الاث جدات من غير زيادة عليهن روي ذلك عن على وزيد بن البت وابن مسعود رضي الله عنه وروي نحوه عن مسروق والحسن وقتادة وبه قال الاوزاعي واسحاق وروي عن سعد بن أبي وقاص ما يدل على أنه لا يورث أكثر من جدتين وحكي أيضاً عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وسليان بن يسار وطلحة بن عبيدالله ابن عوف وربيعة وابن هرمز ومالك وابن أبي ذاب وأبي أور وداود وقاله الشافعي فى القدم وحكي عن الزهري أنه قال لا نم ورث في الاسلام الا جدتين، وحكي عن سعد بن أبي وقاص أنه أوتر بركة نمانه ابن مسعود فقال سعد أخيبني وانت تورث الاث جدات وروي عن إبن عباس انه ورث الحدات وان كثرن اذاكن في درجة واحدة الا من أدلت بأب غير وارث كأم أبي الامقال ابن سرافة وأصحابه المستحداة الاشافي وهو ظاهر كلام الحرقي فانه سمى الاث جدات متحافيات ثم قال ومن وان كثرن فعلى ذلك و يحتمل قول الحرقي وان كثرن لا يرث إلا ألاث جدات وهن المتحداديات وان ترث كاحدى الثلاث.

ولنا حديث سعيد الذي ذكرناه وروى سعيد أيضاً عن ابراهيم أنهم كانوا يورثون من الجدات

عشرة بالاخاس فترجع إلى ثلاثة وهي داخلة في الستة فنضرب الستة في العشرة تكن ستين ثم في المسئلة تكن ثلثائة وستين وان وقفت الاثنا عشر رجعت العشرة إلى نصفها خمسة والحس عشرة إلى ثلثها خمسة وهما مباثلان فتضرب خمسة في اثني عشر تكن ستين ، وإن وقفت الحس عشرة رجعت العشرة إلى اثنين والاثنا عشر إلى أربعة ، ودخل الاثنان في الاربعة فتضربها في الحس عشرة تكن ستين ثم في المسئلة

(فصل) في معرفة الموافقة والمناسبة والمباينة : الطريق في ذلك أن تلقي أقل العددين من أكثرهما موة بعد أخرى قان فني به قالعددان متناسبان وان لم يفن به و لكن بقيت منه بقية القيتها من العدد الاقل قان بقيت منه بقية القيتها من البقية الاولى ولا تزال كذلك تلقي كل بقية من التي قبلها حتى يصل المقل عدد يفني الملقى منه غير الواحد قاي بقية فني بها غير الواحد قالموافقة بين العددين بجز و والمك البقية ان كانت أدبعة فبالارباع قان كانت ألائة فبالا بلاث قان كانت أدبعة فبالارباع قان كانت أحد عشر أو أثني عشر أو ثلاثة عشر فبحز و ذلك وان قي واحد قالعددان متباينان و مما بدلك على تناسب العددين أنك متى زدت على الاقل مثه أبدا سارى الاكثر ومتى قد سألا كثر على الاقل انقسم قادونه قسمة صحيحة و هتى نسبت الاقل الى الاكثر انت ساليه بجز واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه قسمة صحيحة و هتى نسبت الاقل الى الاكثر انت ساليه بجز واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه قسمة صحيحة و هتى نسبت الاقل الى الاكثر انت ساليه بجز واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه قسمة صحيحة و هتى نسبت الاقل الى الاكثر انت ساليه بحز واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه قسمة صحيحة و هتى نسبت الاقل الى الاكثر انت ساليه بحز واحد ولا يكون ذلك الافي النسبة الول قسم تركة الاول

ثلاثة ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وهذا يدل على التحديد بثلاث وانه لا يرث أكثر منهن الاب ومسئلة في (غان كان بعضهن اقرب من بعض فالميراث لا قربهن وعنه ان القربى من جهة الاب لا تحجب البعدى من جهة الا م) اما إذا كانت احدى الجدتين ام الاخرى فلا خلاف بين اهل الملم في ان الميراث للقربى وتسقيط البعدى بها ، وان كانتا من جهتين والقربى من جهة الام فالميراث له وتحجب البعدى في قول عامتهم الا ما روي عن ابن مسعود ويحيى بن آدم وشريك ان الميراث بينها وعن ابن مسعود ان كانتا من جهة الاب احداها ام الاب والاخرى امالجدسقطت ام الجدبام الاب وسائر اهل الما على كانتا من جهة الاب احداها ام الاب والاخرى اما لجدسقطت ام الجدبام الاب فهل تحجب البعدى من جهة الام عن حجة الام تحجب البعدى من جهة الام عن وهذا قول على عايه السلام من جهة الام عن زيد وبه قال ابو حنيفة واصحابه وهو قول أهل المراق وهو قول الشافعي والرواية الثانية) هو بينها وهي الرواية الثانية عن زيد وبه قال مالك والاوزاعي وهو احد قولي الشافعي لان الاب الذي تدلي به الجدة لا يحجب البحدة من قبل الام فالتي تدني به اولى ان لا محجبها المامة في الرواية الثابة عن زيد وبه قال الام فالتي تدني به اولى ان لا محجبها المورقة في المراقة في المراقة الثابة عن زيد وبه قال الام فالتي تدني به الحدة لا يحجب البحدة من قبل الام فالتي تدني به اولى ان لا محجبها وهذا فارقتها القربى من قبل الام فالم تعدل الام فالم الله فالم الله قبل الام فالم الله قالم الورونية النابة عن وهذا الام فالم الم قالم الله قالم الله قالم الله قالم الله قالم الله قالم الله قالم الم قالم الدورات

ولنا أنها جدة قربى فتحجب البعدى كالتيمن قبل آلام ولان الجدات امهات يرثن ميراناً واحداً

فاذا وجد ذلك نفارت قان كان ورثة الاول يرثون الثاني على حسب ميراتهم من الاول مثل أن يكونوا عصبة لها جيما وقد يتفق ذلك في أصحاب الفروض في مسائل يسيرة كرجل مات عن الموأة والأنة بنين وبنت ثم مات أحد البنين قبل قسمة التركة فان للمرأة من الاول سهما مثل سهم البئت وكنصف سهم ابن وكذلك لها من الثانية فاذا كان كذلك فاقسم المسئلة عل ورثة الثاني ولا تنظر الى الاول ، فلو خلف رجل خمسة بنين وخمس بنات فات منهم ابن ثم بنت ثم الابنين الباقيين والبنتين قذكر مثل حظ الانثيين ولم ينظر في بقية المسائل فان كان معهم من يرث من الاولى دون ما بقي كا لو كان مع هؤلاء المرأة للميت ليست أما لهم فانك تفرز لها الثمن وتقسم الهاقي على ما ذكرنا وان كانت أما لهم الا أنها ماتت قبلهم أو بعد بعضهم ولم تفرز لها الثمن وتقسم الهاقي على ما ذكرنا وان كانت أما لهم الا أنها ماتت قبلهم أو بعد بعضهم ولم تفان وارثا غيرهم قسمت الميراث كله على الباقين قذكر مثل حظ الانثيين ولم ينظر في ميراثها لانه قد صار اليهم فان لم يكونوا كذلك فانك تقسم مسألة الاولى ومثال ذلك المرأة وبنت من غيرهاد أنت ما مسئلة فقد صحت المسئلتان ما صحت منه الاولى ومثال ذلك المرأة وبنت من غيرهاد أنت ما ما من البية النائية من اربعة ثروجا وبنتا وعما فالم فلا أمان ويبقى سهم المن المنائية من اربعة ثروجا حهم ولابنتها مهان ويبقى سهم المن المنائين في المسئلتين

منجهة واحدة فاذا اجتمعن فالميراث لافربهن كالآباءوالابناء والاخوة وكل قبيلاذااجتموا فالميراث للاقرب وقولهم إن الاب لا يسقطها قلنا لانهن لا يرثن ميراثه وإنما يرثن ميراث الامهات لسكونهن المهات ولذلك اسقطتهن الام والله اعلم

(مسئلة) (ولا يرث اكثر من ثلاث جدات ام الام وام الاب وام الجد ومن كان من امهائهن وان علت درجتهن) فلهن السدس إذا تحاذين في الدرجة لما روي سعيد باسناده عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وقال ابراهيم كانوا يورثون ثلاث جدات وهذا يدل على انه لا يرث اكثر من ثلاث وفي ذلك اختلاف ذكر ناه فأما ام أبي الام فلا ترث لانها تدلي بغير وارث وكذلك كل جدة تدلي بغير وارث وهذا اجماع من اهل المم الا ما حكي عن بن عباس وجابر بن زيد وبجاهد وابن سيرين انهم قالوا ترث وهو قول شاذ لا تعلم اليوم به قائلا لانها تدلي بغير وارث فلم ترث كالاجانب واما أم ابي البجد ومن ادلت بأكثر من ثلاثة الم وهؤلاء الجدات المختلف فيهن وقد ذكر نا ذلك

أربعة أسهم وصحت المسئلتان من عانية وان لم تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته وافقت بين سهامه ومسئلته قان اتفقا رددت مسئلته الى وفقها ثم ضربته في المسئلة الاولى فيا بانم فمنه تصح المسئلتان ثم كل من له شيء من المسئلة الاولى مضروب في وفق المسئلةالثانية وكل من له شيء من المسئلة الثانية مضروب في وفق سهام الميت الثاني مثال ذلك اذا خلفت البنت زوجا وابنين فمسئلتها من اثني عشر توافقها سهامها بالربع فترجع الى ثلاثة تضرب في عانية تكن أربعة وعشرين المرأة سهم من الأولى في ثلاثة والملاح ثلاثة في شهام تكن عشرة والزوج من الأولى في ثلاثة بتسعة وله من النانية سهم في سهم تكن عشرة والزوج ثلاثة في سهم وللابنتين ثمانية وان لم يوافق سهامه مسئلته ضربت المسئلة الثانية في الاولى ثم كل من له شيء من المسئلة الأولى مضروب في الثانية ومن له شيء من الثانية مضروب في سهام الميت الثاني فان مات ثالث حملت مسئلته وافقت بين مسئلته وسهامه وضر بت وفق سهام مسئلته ان وافقت أو جيمها ان لم توافق فيما صحت منه الاوليان وحملت على ما ذكر نا وكذاك تصنع في ان وافقت أو جيمها ان لم توافق فيما صحت منه الاوليان وحملت على ما ذكر نا وكذاك تصنع في ان وافقت أو جيمها ان لم توافق فيما صحت منه الاوليان وحملت على ما ذكر نا وكذاك تصنع في ان وافقت أو جيمها ان لم توافق فيما صحت منه الاوليان وحملت على ما ذكر نا وكذاك تصنع في الوام والحامس وما بعده

(فصل) وانأردت قسمة المسئلة على قرار بطالدينار فانها في عرف اهل لدنا أراَّية وعشرون قيراطا فان كانت السهام كثيرة فلك في قسمها طريقان (أحدهما) أن ينظر ما تركب منه العدد

و مسئلة و الجدات المتحاذيات أم أم أم ، وأم أب ، وأم أب ، وأم أب ، وان كرن فعلى ذلك)

يمني بالتحاذيات المتساويات في الدرجة بحيث لا تمكون واحدة أعلى من الأخرى ولا أزل منها
لان الجدات اعا يرثن كامن إذا كن في درجة واحدة و، ي كان بعضهن أقرب من بعض فالميراث لاقربهن ، وفيه اختلاف ذكر ناه فاذا قيل نزل جدتين وارتنين على أقرب المنازل فهاأم أم، وأم أب ، وأم أب ، وأم أب ، واحدة من قبل الام واثنتان من قبل الاب وفي درجتها أخرى من قبل الام غير وارثة وهي أم أبي أم ولا يرث أبداً من قبل الام إلا

قانه لابد أن يتركب من ضرب عدد في عدد قانسب أحد انعددين الي أربعة وعشرين إن كان أقل منها وخد من العدد الآخر مثل تلك النسبة فما كان فهو لمكل قيراط، وإن كان أكثر من أربعة وعشرين قسم عليها فما خرج بالفسم فاضربه في العدد الآخر فما باخ فهو نصيبه ومثال ذلك سمائة أردت قسمتها قانك تملم أنها متركبة من ضرب عشرين في ثلائين فانسب العشرين الى أربعة وعشرين تكن نصفها وثلها فحد نصف اثلابن وثلها خمسة وعشرون فهو سهم القيراط وإن قسمت الثلثين على أربعة وعشرين خرج بالقسم سهم وربع فاضربها تكن خمسة وعشرين كا قلنا

(والثاني) أن تنظر عدداً أذا ضربته في الاربعة والعشر بن المقسوم أو قاربه فاذا بقيت منه بقية ضربتها في عدد آخر حتى يبقى أقل من المقسوم عليه ثم تجمع العدد الذي ضربته اليه وتنسب تلك البقية من المقسوم عليه فتضمها إلى العدد فيكون ذلك سهم القيراط مثائه في مسئلتنا أن تضرب عشرين في أربعة وعشرين تكن أربعائة وتمانين أنم نضرب خمسة في أربعة وعشرين تكن ما ته وعشرين وتضم الحسة الى العشرين فيكون ذلك سهام القيراط فاذا عرفت سهام القيراط فانظر كل من له أسهم فاعطه بكل سهام من سهم القيراط قيراطا، فأن بقي له من السهام مالا يبلغ قيراطا فانسبه الى سهام القيراط واعطه منه ميل تلك الذربة ، فأن كان في سهام القيراط كسر بسطتها من جنس الكسر ثم كل من له

واحدة وهي التي كل نسبها أمهات لا أب فيهن فاحفظ ذلك فان قيل نزل أربعاً فهن أم أم أم أم ، وأم أم أم أم أم أم أم أم أم أب ، وأم أم أبي أب ، وفي درجتهن أربع غير وارثات ، وقدد كرناهن فيا قبل إلا أن أحمد لا يورث أكثر من ثلاث جدات وهن الثلاث الاول ، ومن قال بتوويث زيادة على الثلاث ورث في الدرجة الرابعة أربعاً ، وفي الحامسة خساً ، وفي السادسة ستاً ، وهو قول أبني حنيفة وموافقيه ، فاذا أردت تنزيل الجدات الوارثات وغيرهن فاعلم أن للبيت في الدرجة الاولى جدتين : أم أمه ، وأم أبيه ، وفي الثانية أربع لان لكل واحد من أبويه جدتين فها أربع بالنسبة اليه ، وفي انثالثة عان لان لكل واحد من أبويه جدتين فها أربع بالنسبة اليه ، وفي انثالثة عان لان لكل واحد من أبويه بكون لولدهما ثمان وعلى هذا كما علون تضاعف عدد هن ولا رث منهن عند أحمد إلا ثلاث .

مثلة ﴾ (وترث الجدة وابنها حي وعنه لاترث)

ن الجدة من قبل الاب إذا كان ابنها حياً وارثا فان عمر وابن مسعودوأباموسي وعمران رأبا الطفيل رضي الله عنهم ورثوها مع ابها ، وبه قال شر بح والحسن وابن سيرين وجابر نبري واسحاق وابن المنذر ، وهو ظاهر مذهب أحمد وقال زيد بن ثابت لاترث وروي ان وعلى رضي الله عنها ، وبه قال مالك والثوري والاوزاعي وسعيد بن عبدالمز يزوالشافي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وهو رواية عن احمد رواه عنه جماعة من أصحابه ولا خلاف في توريثها مع ابنها اذا كان عما أو عم أب لانها لا تدلي به واحتج من أسقطها بابنها بأنها تدلي به ولا ترث معه كالجد مع الاب وأم الام مع الام

سهام بعدد مباغ السهام فله بعدد مخرج الكسر قرار بط وتضرب بقية سها، ه في مخرج الكسر و نفسبها منها عمثال ذلك زوج وأبوان وابنتان مانت الام وخلفت أما وزوجا وأختا من أبو بن وأختين من أب وأختين من أم فالاولى من خسة عشر والثانية من عشر بن فتضرب وفق احداها في الاخرى تكن مائة وخمسين وسهم القيراط ستة وربم فابسطها أرباعا تكن خمسة وعشر بن فهذه سهام القيراط فلبنت من الاولى أربعة في عشرة تكن أربعين فلها بخمسة وعشر بن أربعة تبقى خمسة عشر اضربها في مخرج الكسر تكن ستين واقسمها على خمسة وعشر بن أربعة قرار بط وابسط السهم الباقي أرباعا واللاب من الاولى والثانية ستة وعشرون فله بخمسة وعشر بن أربعة قرار بط وابسط السهم الباقي أرباعا تكن أربعة أخباس خمس ولزوج الأولى ثلاثون فله بخمسة وعشر بن منها أربعة قرار يط وابسط الباقية تكن عشر بن وهي أربعة أخباس قيراط ولام الثانية سعان ابسطهما أرباعا تكن خمس قيراط وكذلك لكل أختمن أم والاختبن من الاب مثل ذلك وللاخت فيراط وأربعة أخماس خمس قيراط وكذلك لكل أختمن أم والاختبن من الاب مثل فلك واللاخت من الابوبن ستة ابسطها أرباعا تكن أربعة أخماس قيراط وأربعة أخماس خمس قيراط وكذلك لكل أختمن أم والاختبن من الاب مثل ذلك واللاخت من الابوبن ستة ابسطها أرباعا تكن أربعة أخماس قراط وأربعة أخماس خمس قراط وكذلك لكل أختمن أم والاختبن من الاب مثل ذلك واللاخت من الابوبن ستة ابسطها أرباعا تكن أربعة أخماس قراط وأربعة أخماس خمس

(فصل) في قسمة التركات ان أمكن أن تنسب سهام كل وارث من المسئلة ثم تعطيه من التركة مثل تلك النسبة فحسن ومثال ذلك زوج وأبوان وابنتان والتركة أربعون ديناراً المزوج ثلاث وهي خمس المسئلة فله خمس التركة وهي ثمانية دنانير ولكل واحد من الابوبن ثنا خمس المسئلة فله ثنا الممانية ولكن واحد من البنين مثل ما الملابوبن كايهما وإن شئت ضربت سهام كل وارث في التركة

ولنا ماروى ان مسعود رضي الله عنه قال أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس أم أب مع ابنها وابنها حي، أخرجه النرمذي ورواه سعيد بن منصور إلا أن لفظه أطعمت السدس أم أب مع ابنها وقال ابن سيرين أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس أم أب مع ابنها ولان الجدات أمهات يرثن ميراث الام لا ميراث الاب فلا يحجبن به كأمهات الام

﴿ مَسَائِلً ﴾ (أم أب وأب السدس لها والباقي للاب وعلى القول الآخر الكل له دونها)

أم أم وأم أب السدس بينها على القول الاوا، وعلى الثاني السدس لأم الام والباقي للاب وقيل لام الام نصف السدس والباقي للاب لان الاب لو عدم لم يكن لام الام إلا نصف السدس فلا يكون لها مع عدمه والاول أصح لان الاخوة مع الابوين بحجبون الام عن نصف ميرانها ولا يأخذون ما حجبوها عنه بل يتوفر ذلك على الاب كذا ههنا ثلاث جدات متحافيات وأب السدس بينهن على القول الاول ولام الام على القول النابي وعلى الثالث لام الام ثلث السدس والباقي للاب فان كان مع المتحافيات جد لم يحجب إلا مع أب، وأم أب، وأم آم أم السدس لام الاب ومن حجب الجدة بابنها أسقط أم الاب ثم اختلف الفائلون بذلك فقيل السدس كله لام أم الام لان التي تحجبها أو تزاحها قد سقط حكما فصارت كالمعدومة وقيل بل لها نصف السدس على قول زيدلانه التي تحجبها أو تزاحها قد سقط حكما فصارت كالمعدومة وقيل بل لها نصف السدس على قول زيدلانه

وقسمت ذلك على المسئلة فما خرج نهو نصيبه ، وان شئت قسمت التركة على المسئلة ثم ضربت الخارج بالقسم في سهام كل وارث فما بلغ فهو له ، وإذا كانت المسئلة عدداً أصا عملت باحدى ها تين الطريقة بين وإن كان في السهام كسر بسطتها من جنسه على ما ذكرنا في القسم على قرار بط الدينار ولك في قسم التركة في مسائل المناسخات أن تقسم التركة أو القرار بط على المسئلة الاولى فما حصل المبيت الثاني قسمته على مسئلته ثم تفعل بانثاث والرابع وما بعدهما كذلك، وإذا كان بين المسئلة والتركة موافقة فحذ وفقيهما واعمل عهما ماذكرنا

(فصل) وإذا كانت النركة سهاما من عقار فاضرب أصل سهام المقار فيا صحت منه المسئلة في السهام الموروثة من العقار واضرب فا ينا فيه وسام المقار واضرب سهام كل وارث من أصل المسئلة في السهام الموروثة من العقار واضرب سهام الشركا، في أصل مسئلة الورنة ومثال ذلك زوج وأم وأخت والتركة ربع وسدس دار المسئلة من عانية وأصل سهام المقار اثنا عشر فاضربها في النانية تكن ستة وتسعين فالزوج ألائة من مسئلة مضروبة في السهام الموروثة وهي خمسة تكن خمسة عشر وللاخت كذلك فانسبها من الدار تكن ثمنها وربع عمنها والام سهمان في خمسة تكن عشرة وهي نصف سدس الدار وعمن سدسها عوان شت قلمت هي نصف عنها وألث عنها وإن شت بسطت الربع والسدس من قراريط الدينار وهي عشرة وقسمتها على المسئلة فللام ربعها وهي قيراطان ونصف وللاخت ثلاثة أثمامها وهي ثلاثة قراريط وثلاثة أرباع قيراط وكذلك الزوج

يورث البعدى من جهة الام مع القربى من جهة الاب فكان لها نصف السدس وقيل لا شيء لها لانها انحجبت بأم الاب ثم انحجبت ام الاب بالاب فصار المال كله للاب.

و مسئلة في (فان اجتمعت جدة ذات قرابتين مع اخرى فقياس قول احمد ان السدس بينها اثلاثاً لذات القرابتين ثلثاء وللاخرى ثلثه) كذلك قال ابو الحسن التميمي وابو عبد التدالوني ولعلهما اخذا ذلك من قوله في توريث الحبوس بجميع قراباتهم وهذا قول يحي بن آدم والحسن بن صالح ومحمد ابن الحسن والحسن بن زياد وزفر وشربك وقال الثوري والشافعي وابو يوسف السدس بينها نصفين وهو قياس قول مالك لان القرابتين إذا كانا من جهة واحدة لم ترث بهما جميعاً كالاخمن الابوالام ولنا أنها شخص ذو قرابتين ترث بكل واحدة منها منفردة لا ترجح بهما على غيرها فوجب ان ترث بكل واحد منهما كابن العم اذا كان اخا لام او زوجا وفارق الاخ من الابوين فا نه يرجح بقرابتيه على الاخ من الاب ولا يجمع بالترجيح بين القرابة الزائدة والتوريث بهما فاذا وجد احدهما انتنى الآخر ولا يذبني ان يخل بهما جميعاً بل اذا انتنى احدهما وجدد الآخر وههنا قد انتنى الترجيح فيثبت التوريث وصورة ذلك ان يتزوج ابن ابن المرأة بنت بنتها فيولد لها ولد فتكون المرأة ام امامه فيقيام ابي ابيه وان يتزوج ابن بنتها بنت بنتها فيهي ام ام امه او ام ام ايه فان ادلت الجدة بثلاث

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويرد على كل أمل الفرائض على قدر ميراتهم الا الزوج والزوجة)

وجملة ذلك أن الميت إذا لم يخلف وارثا إلاذوي فروضولا يستوعب المال كالبنات والاخوات والجدات فان الفاضل عن ذوي الفروض يرد عليهم على قدر فروضهم إلا الزوج والزوجة روي ذلك عن هر وعلي وابن مسمود وابن عباس رضي الله عنهم وحكي ذلك عن الحسن وابن سيرين وشريح وعطا. وعجاهد والثوري وأبي حنيفة وأصحابه قال ابن سراقة وعليه العمل اليرم في الا.صار إلا أنَّه يروى عن ابن مسعود أنه كان لايرد على بنت ابن مع بنت ولا على أخت من أب مم اخت من أبو بن ولا على جدة مع ذي سهم ، وروى ابن منصور عن أحد أنه لابرد على ولدالام مع الامولا على الجد مم ذي سهم وألذي ذكر الحرق أظهر في المذهب وأصح وهو قول عامة أهل الرد لانهم تساووا في السهام فيجب أن يتساووا فيا بتفرع عايها ولان الفريضة لوعاات لدخل الناص على الجيم الردينبغي أن ينالهم أيضًا فأما الزوجان فلا يرد عايهما بانفاق من أهل العلم إلا أنه روي عن عنان رضى الله عنه أنه رد على زوج ولعله كان عصبة أو ذا رحم فأعطاه الذاك أو أعطاه من مال بيت المال لا على سبيل المبراث وسبب ذلك إن شاء الله أن أهل الردكايم من ذري الارحام فيدخلون في عوم قول الله تعالى (وألو الارجام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) والزوجان خارجان من ذلك وذهب زيد

> جهات ترث بها لم يمكن ان مجمع معهاجدة اخرى وارثة عند من لا يورث ا كثرمن ثلاث. ﴿ فصل ﴾ قال رحه الله (والبنت الواحدة النصف)

لاخلاف في ذلك بين علما. المسلمين لقول الله تعالى فان كانت وأحدة فلها النصف ولان النبي عَيْكَ قَفِي فِي إِنْ وَإِنْتَ أَيْنَ وَاخْتَ أَنْ لَائِتَ النَّصْفُ رَلِّبَتَ الآبِنُ السَّدَسُ وَمَا بَي نَلْلاَخْتَ وان كانتا ابنتين فصاعدا فلهما الثلثان، أجم أهل العلم على أن فرض البنتين الثلثان الارواية شذت عن اين عباس أن فرضهما النصف اقول الله تعالى (فان كن أما فوق اثنتين فابن ثاناً ماترك) فعفهومه إن ما دون الثاث أيس لهما الثلثان والصحيح قول الجماعة فان النبي وَلَيْكُ قَالَ لَاخِي سَعَدُ بِنَ الرَّبَيْعُ ﴿ أَعَط ابنتي سعد الثاثين ﴾ وقال ألله تمال في الاخرات (فان كانتا تشين فلهما الالمثان بما ترك وعدًا تسيم على أنالبنتين انشين لإنهما أقرب ولازكل من يرث منهم الواحداانصف فالماثنين منهما انثلثان كالاختين من الابوين أو من الاب وكل عدد بختاف فرض أحدهم وجماعتهم فللاثنين منهم مثل فرض الجماعة كولد الام فا الثلاث من البنات فما زاد فلا خلاف في ان فرضهن الثلثان وأنه ثابت بقول الله تعالى (فان كن نسا. فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك) واختلفت فيما ثبت به فرض الاثنابين فقبل مهذه الآية والتقدير فان كن اثنتين وفوق صلة كةوله تعالى \فاضر بوا فوق الاعناق أي اضر بوا الاعتاق قيل معناه فإن كن نسا. النتين فدا فوق وقد دل عليه قول النبي ﷺ حين نزات هذه الآية لاجل

ابن ثابت إلى أناله اضلعن ذوي الفروض لبيت المال ولابرد على أحد فوق فرضه وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي رضي الله عنهم لان الله تعالى قال في الاخت (فلها نصف ماترك) ومن رد عليها جعل لها الكل ولانها ذات فرض مسمى فلا برد عليها كالزوج

ولنا قول الله تعالى (وأرلوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وهؤلا، من ذري الارحام وقد ترجحوا بالقرب إلى الميت فيكونون أولى من بيت المال لانه السائر المسلمين وذو الرحم أحق من الاجانب عملا بالنص، وقد قال النبي عليلية و من ترك مالا فلور ثنه ومن ترك كلا فالي وفي افظ و من ترك دينا قالي ومن ترك مالا فلوراث ، متنق عليه وهذا عام في جميع المال ، وروي عن النبي عليلية أنه قال و نحرز المرأة ثلاث مواريث لقبطها وعتيقها والولا الذي لاعنت عليه ، أخرجه ابن ماجه فجمل لها ميراث ولاها المنني بالهان كا خرج من ذلك ميراث غيرها من ذري الفروض بالاجماع بقي البقي على مقتضى العموم ولانهامن وراث بالرحم فكانت أحق بالمال من بيت المال كم ميراث غيرها من دري كمصبانه فاما قوله تعالى (فاما نصف ما ترك) فلا ينني أن يكون لها زيادة عليه بسبب آخر كقوله تعالى (ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك أن كان له ولا) لا ينني أن يكون للاب السدس وما فضل (ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك أن ابن عم أومولى وكذلك الاخ من الام أذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم أومولى وكذلك الاخ من الام أذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم أومولى وكذلك الاخ من الام أذا كان ابن عم والبنا فليسا من ذوي الارحام معتقة كذا همنا تستحق النصف بالفرض والباقي بالرد وأما الزيرجان فليسا من ذوي الارحام

معد بن الربيع و أعط ابنتي سعد الثلثين » وهذا من النبى عَلَيْكِلَيْنَ تفسير للآية وبيان لمعناها والدفظ اذا فسر كان الحكم ثابتا بالمفسر لا بالتفرير و بدل على ذلك أبضا أن سبب نزول الآية قصة ابنتي سعد بن الربيع وسؤال أمها عن شأمهما في ميراث أبيهما وقيل ثبت بهذه السنة الثابتة وقيل بل ثبت بالاجماع وقبل بالتياس وفي الجلة فهذا حكم قدأجمع عليه وتواثرت عليه الادلة التي ذكرناها فلا بضرنا أبها آثبته

﴿ مسئة ﴾ (وبنات الابن بمنزلة البنات اذا لم يكن بنات)

أجم أهل العلم على أن بنات الابن عزلة البنات عند عدمهن في ارتهن وحجبهن لن يحجه البنات وفي جعل الاخوات معهن عصبات إلا ماروي عن ابن عباس أنه كان لا يورث الاخوات مالبنات وفي أنهن اذا استكان النائين سقط من أسفل منهن من بنات ابن الابن وغير ذاك والاصل في ذاك قول أنهن اذا استكان النائين سقط من أسفل منهن من بنات ابن الابن وغير ذاك والاصل في ذاك قول المنتهن فلهن ثلثا ما رك تعالى (يوصيكم الله في أولاد كم الذكر مثل حظ الانتين فان كن نسا. فوق اثنتين فلهن ثلثا ما موان كانت واحدة فلها النصف) وواد البنين أولاد لقوله تعالى (يابني آدم) بخاطب بذلك أمة محد وقال (يابني آمر منهم ، وقال الشاعر : بنوهن أبناه الرجال الاجانب بنوها بنو أبنائنا وبنائنا وبنائنا بنوهن أبناه الرجال الاجانب

(مسئلة) قال (واذا كانت أخت لاب وأم وأخت لاب وأخت لام فللاخت للاب والام النصف وللاخت للاب السدس واللاخت للام السدس وما بقي برد عليهن على قدر سهامهن)

فصار المال بينهن على خمسة أسهم للاخت اللاب والام ثلاثة أخماس المال وللاخت اللاب الحس وللاخت اللام الحس طريق العمل في الرد أن تأخذ سهام أهل الرد من أصل مسئلتهم وهي أبد انخرج من ستة إذ ليس في الفروض كابا مالا يؤخذ في الستة الاالربع والنمن وايس لفير الزوجين وايسا من اهل الرد ثم تجعل عدد سهامهم أصل مسئلتهم كما صارت السهام في المسئلة العائلة هي المسئلة التي تضر ب فيها العدد الذي انكسرت عليه سهامه فكذا ههنا إذا انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لان فيها العدد الذي انكسرت عليه سهامه فكذا ههنا أذا انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لان منهما المسدس أصلها اثنان ثم تقسم المال عليهما فيصير لكل واحد منهما نصف المال فان كان الجدات ثلاثا فابن سهم لا ينقسم عليهن اضرب عددهن في أصل المسئلة وهو اثنان تصير ستة اللاخ من الام النصف ثلاثة ولكل واحد منهم سهم أصل ثلاثة ام واخ من أم وأم واخوان لام فان كانوا ثلاثة ضربت عددهم في أصل مسئلتهم وهو ثلاثة صارت تسعة ومنها تصح ثلاثة جدات واربعة اخوة من أم اللاخوة

(مسئلة) (فانكانت بنت و بنات ابن فلبنت النصف و لبنات الابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك السدس تكلة الشين إلا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيا بقي فلذكر مثل حظ الانثيين) أما استحقاق البنت الواحدة النصف فلا خلاف فيه ، وقد ذكر ناه فان كان معها بنت ابن أو أكثر فلها النصف و لبنات الابن السدس تكملة انثاثين وهذا مجمع عليه أيضا ، وقد دل عليه قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك وإن كانت واحدة فلها النصف) فقرض فلبنات كامن الثاثين و بنات الصاب و بنات الابن كامن نساء من الاولادفكان لهن الثانان بفرض الكتاب لا يزدن عليه واختصت بنت الصاب بالنصف لانه مفروض لها والامم بتناولها حقيقة فبقي السدس لبنات الابن وهو تمام الثاثين ولهذا قال الفقها، لمن السدس تكملة الثائين

قد روى هزيل بن شرحيل الاودي قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال للابنة النصف وما بقي فللاخت فأنى ابن مسعود فأخبره بقول أبي موسى فقال لقد ضلات إذا رما أنا من المهتدين ولكن أقضي فيها بقضاء وسول الله عَيَّا الله النصف ولابنة الابن السدس تكلة الثانين وما بقي فللاخت فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال لانسألوني عن شي مادام هذا الحبر في منفق عليه بنحو هذا المعنى

(فصل) فاذا كان مع بنات الابن ذكر في در-ثهن فانه يعصبهن فيما بقي الذكر مثلحظالاشيين

سهمان يفوافقهم بالنصف يرجع عددهم الى اثنين تضربهما في عدد الجدات ثم في أصل المسئلة صارت عمانية عشر ومنها تصح أصل اربعة اخت لابوين واخت لابأر أم أو اخ لامأوجدة بنت وأم أوجدة بنت وبنت ابن و فان كان بنات الابن أربعا ضربتهن في اصل المسئلة وهي اربعة صارت سنة عشر ومنها تصح أصل خمسة ثلاث أخوات مفترقات اللاخت من الاب والام النصف وللاخت من الاب السدس وللاخت من الاب أم وأخت لابوين السدس وللاخت من الام السدس وهذه مسئلة الحرقي أم واخت لابوين أو لاب أم وأخت لابوين واخت لابوين أو لاب أم وأخت لابوين واخت لاب أو لام ولا تزبد مسائل الرد ابداً على هذا لانها لو زادت سهما لمكل المال ولم يبق شي ومني كان شي منه يرد و ثلاث جدات وبنت واربم بنات ابن اصلها من خمسة وتصح من ستين ومني كان الرد على حزر واحد فه جميع المال بالفرض والرد كانه عصبة فان كان شخصا واحداً فالمال له وان كان جماعة قسمته على عدده كالبنين والاخوة

(فصل) فان كان معهم احد الزوجين اعطيته فرضه من اصل مدانته وقست الباقي من مسئلته على فريضة اهل الرد فان انقسم صحت المسئلتان ولا يتفق هذا الا ان يكون قازوج امرأة لها الوبع ومسئلة اهل الرد من ثلاثة كامرأة وام واخ لام او ام واخوين لام أو جدة واخوين لام فلمرأة الوبع من اربعة فان انكسر من اربعة يبقى ثلاثة على فريضة اهل الرد وهي ثلاثة فتصح عليها و بصح الجبع من اربعة فان انكسر على عدد منه ضربته في اربعة كاربم زوجات وام واخ لام تصح من سستة عشر وال لم ينقسم في قول جهور الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم إلا ابن مسعود ومن تابعه فانه خالف الصحابة فيها وهذه المسئلة انفرد بها عن الصحابة فقال لبنات الابن الا ضربهن من المقاسمة أو السدس فان كان السدس أقل قامم أقل عام وبنى ذهك على أصله في أن بنت الابن لا يعصبها أخوها اذا استكل البنات الثانين الاأنه ناقص في مهن وبنى ذهك على أصله في أن بنت الابن لا يعطيهن السدس على كل حال

ولنا قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الاندين) ولانه يقاسمهما لو لم يكن غيرهما فناسمهما مم بنت الصلب كا لو كانت المفاسمة أضر بهن ولا يصح أصاء الذي بني عليه كا قدمنا (مسئلة) (وإن استكل البنات الثلثين سقط بنات الابن إلا أن يكون معهن أو أنزل منهن ذكر فيعصبهن فيما بقى)

أجمع أهل العلم على ذلك لان الله تعالى لم يفرض الاولاد اذا كانوا نسا. إلا الثاثين قليلات كن أو كثيرات وهؤلاء لم يخرجن عن كونهن نساء من الاولاد وقد دعب اثلثان لولد الصلب الم يرقف شيء ولا يمكن أن يشاركن بنات الصلب لانهن دون درجتهن فانكان مع بنات الابن ا في درجتهن كا خيهن أو ابن عهن أو أنزل منهن كابن أخيهن أو ابن ابن عهن أو ابن ابن عهن عصبهن في الباقي فجعل بينهم للذكر مثل حظ الانثيبن وهذا تول عامة العلماء يروى ذلك عن علي وزيد وعائشة (المنفى والشرح الكبير)

فاصل مد ثلة الزوج على فريضة اهل الرد لم يمكن ان بوافقها ايضا فاضرب فريضة الرد ولد كل واحد الزوج فما بلغ فاليه تنتقل المسئلة فاذا أردت القسمة فلاحد الزوجين فريضة الرد ولد كل واحد من اهل الرد سهاره من مسئلته مفهروبة في فاضل فريضة الزوج فما بلغ فهو له ان كان واحداً وان كانوا جاعة قسمته عليهم فان لم ينقسم ضربته او ونقه فيما انتقلت اليه المسئة وتصح على مأمضى في باب التصحيح وهذا ينحصر في أصول خمسة [أحدها] زوج وجدة وأخ لام ، المزوج النصف وأصل مسألته من أثنين له سهم بهى سهم على مسألة الرد وهي اثنان فتضرب اثنين في اثنين في اثنين واحدة فاضرب عددهن في أربعة فحابان فمنه تصح

(الاصل الثاني) زوجة وجدة وأخ لام مسألة الزوجة من أربعة ثم تنتقل الى ثمانية ولا يكون الكسر إلا على الجدات أيضا (الاصل الثالث) زوج وبنت وبنت ابن مسألة الزوج من أدبعة ثم تنتقل الى ستة عشر وكذاك زوجة وأخت لابوين وأخت لاب أو أخت لام أو جداً وجدة ومثلها زوجة وأخت لاب وأخت لاب وأخت لاب وأخت لام أوجدة

رضي الله عنهم ، وبه قال مالك والثوري والشانبي واسحاق وأصحاب الرأي وبه قال سائر الفقها، إلا ابن مسمود ومن تبعه فانه خالف الصحابة في ست مسائل من الفرائض هذه احداهن فجملالباقي للذكر دون أخواته وهو قول أبي ثور لان النساء من الاولاد لابرثن أكثر من الثانين بدليـــل مالو انفردن وتوريثهن ههنا يفضي إلى توريثهن أكثر من ذلك

ولنا قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) وهؤلاء يدخلون في عوم هذا الله نقط بدليل تناوله لهم لو لم يكن بنات وعدم البنات لا يوجب لهم هذا الاسم ولان كل ذكر وأنى يقتسمان المال اذا لم يكن معهم ذو فرض بجب أن يقتسما الفاضل عنمه كاولاد الصلب والاخوة مع الاخوات وما ذكروه فهم في الاستحقاق الفرض فأما في وسئلتنا فأعما يستحقون با تعصيب فكان معتبراً باولاد الصلب والاخوة والاخوات ثم يبطل ماذكروه بما اذا خلف ابنا وست بنات فانهن بأخذن ثلاثة أرباع المال ، وإن كن عانيا أخذن أربعة أخماسه وإن كن عشراً اخذت خمسة أسداسه وكما زدن في العدد زاد استحقاقهن

(فصل) وحكم بنات ابن الابن مع بنات الابن حكم بنات الابن مع بنات الصاب في جديم ماذكر نا في هانين المسئلتين وفي آنه متى استكل من فوق السفلى الثاثين سقطت اذا لم يكن لها من يعصبها سواء كمل الثاثان لمن في درجة واحدة أو قامليا والتي تليها ، وكذلك كل من فزلت درجته مع من هو أعلى منه .

(فصل) وفروض الاخوات من الابوين كفرضالبنات سواء إلا أنه لابعصبهن إلا أخوهن

(الاصل الرابع) زوجة وبنت وبنت ابن ابن أو أم أو جدة مسألة الزوجة من عمانية ثم تنتقل الى أدبهين وثلاثين وثلاثين [الاصل الحامس] زوجة وبنتان وأم مسألة الزوجة من عانية ثم تنتقل الى أدبهين وكذه خوجة وبنت وبنت ابن وأم أو جدة ء أخت من أبوين وأخت أو أخدات من أب وأخت من أم أو أماوجدة ء أختان من أبوين أومن اب وأماوجدة وأخ من أم وفي جيم ذهك إذا انكسرت سهام فريق منهم عليهم ضربته فيا انتقات اليه المسألة ومثال ذهك أدبم زوجات وإحدى وعشرون بنتا وأربع عشرة جدة مسألة الزوجات من عمانية فتضرب فيها فريضة الرد وهي خمسة تكن أدبهين : الورجات فريضة أهل الرد خمسة على أدبهة عشرة توافق بالاسباع فيرجهن إلى أثنين ويبقى قبنات عمانية وعشرون توافقهن بالاسباع فيرج عن الى ثلاث والاثنتان ثم مدخلان في عدد الزوجات فتضرب ثلاثا في أدبم تكن اثني عشر ثم في موجهين واحد من أهل الرد أخذ الفاضل كله كأنه عصبة ولا تنتقل المسألة وأن كان معهم فريق واحد من أهل الرد كالبنات أو الاخوات قسمت الفاضل عليهم كأنهم عصبة فان انكسر عليهم ضر بت عددهم في مسألة لزوج

يعنى أن الواحدة من الاخوات الابرينالنصف واللختين فما زاد الثلمان، فان كانت الاخت لابوين وآخت أو أخوات لاب فابن باقي الثلثين وذلك السدس تكلة الثلثين كبنات الابن مع البنات فيما ذكرناه وان لم يكن الهيت أخوات لابويز وكان له اخوات لاب فلمن حكمن الواحدة النصف وللاختين فما زاد انتاثان وهذا لاخلاف فيه بين أهل العلم عقان استكمل الاخوات الابوبن الثانين سقط الاخوات اللاب الا أن يكون معهن أخوهن فيعصبهن فيا بق الذكر مثل حظ الانتيبن وخالف ابن مسعود في ذلك ومن تبعه من الرااصحاية والفقها، فقال اذا استكمل الاخوات الابويز النائين قالباقي للذكور من ولد الاب دون الا اث قان كانت اخت لا بوين وأخرة وأخرات لاب حمل الاناث من ولد الاب الا ضربهن من المقاسمة أو السدس وجعل الباتي الذكور كم فعل في والد الابن معالبنات وقدذكرناه وأما فرض الثلثين الاختين فصاعدا والنصف الواحدة المفردة فثابت بقول الله تعالى ` يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أن امرؤ هلك ليسله والدوله أخت فلها نصف ما ترك) وهو يرشها ازلم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثنان بما ترك) والمراد بهذه الآيةولد الابوين وولد الاب باجاع أهل العلم، وعن جار قال: قلت يارسول الله كيف أصنع في مالي ولي أخوات ? قال فنزلت آية الميراث (بستفتونك قلّ الله يفتيكم) الآية رواه أبو داود وروي أن جابراً اشتكى وعنده سبع أخوات فقال النبي عَيْدِ وَقَدَ أَنزُلُ اللهُ عَزِ وَجُلُّ فِي أَخُوانَكُ فَينَ لَمْنَ النَّالَيْنِ وَمَا زَادَ عَلَى الانتنين في حكمهما ﴾ لانه إذا كان للاختينالثلثان فائتلاث اختان فصاعدا واما سقوط الاخوات من الاب باستكمال والد الابوين الثانين فلان الله تعالى أمّا فرض للاخوات ألنَّلتين فاذا أخذه ولد الابوين لم يبق عما فرضه

(باب الجدات)

(مسئلة) قال أبوالقاسم رحمه الله (وللجدة إذا لم تكن أم السدس)

قال أبو بكر بن المنذر أجمع أهل العلم على أن الجدة السدس اذا لم يكن للميت أم ، وحكى غيره رواية شاذة عن ابن عباس انها بمنزلة الام لانها تدلي بها فقاءت مقامها كالجد يقوم مقام الاب

ولنا ماروى قبيصة بن ذئيب قال جا.ت الجدة الى أي بكر تطاب ميرانها فقال مائك في كتاب الله عز وجل شي. وما أعلم لك في سنة رسول الله على السدس، فقال هل معك غيرك ? فشهد له محمد بن المفيرة بن شعبة حضرت رسول الله على المحلاة السدس، فقال هل معك غيرك ? فشهد له محمد بن مسلمه فأمضاه لها أبوبكر، فلما كان عمر جاءت الجدة الاخرى نقال مائك في كتاب اللهشي، فما كان الفضاء الذي قضي به إلا في غيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئا ولكن هو ذاك السدس فان اجتمعها فهو لكما وأيكا خات به فهو لها، رواه مائك في موطئه وأبر داود والنرمذي وقال: حديث حسن فهو لكما وأيكا خلا بقوم مقام الاب في جميع أحواله على ماذكرناه، وأجمع أهل العلم على ان الام تحجب الجدات من جميع الحهات

افحه للاخوات شيء يستحقه والد الاب فان كانت واحدة من أبوبن فلها انتصف بنص الكتاب وما بقي من الثنين المفروضة للاخوات سدس يكمل به الثانان فيكون للاخوات الاب والذهائة النقهاء لهن السدس تكملة الثنين فان كان ولد الاب ذكورا واناثا فالباقي بينهم لقول الله تعالى اوان كانوا إخوة رجالا ونساء فلذكر مثل حظ الانثيين) ولا يفارق ولد الاب مع ولد الابوبن ولد الابن مع ولد الابن مع ولد الابن مع ولد اللاب وابن أخيها وهو أفول منها وابن همها والاخت من الاب يهصبها الا أخرها فلو استكمل الاخوات من الابوبن الثنين وتم الاخوات لاب وابن أخ لمن لا يهصبها الا أخرها فلو استكمل الاخوات من الابوبن الأثين وتم الاخوات لاب وابن أخ لمن أم يكن الاخوات الاب وابن الاخ ليس باخ أم يكن الاخوات الاب عيم، وكان الباقي لابن الاخوان ابن المنالا وابن الاخوات مع البنات عصبة يرثن مافضل كالاخرة وليست لهن معهن فريضة مسهاة) المواد بالاخوات مع البنات عصبة وقال قول عامة أهل العلم يروى ذهك عن هر وعلي وزيد الابن وسنذكر ذهك ان شاء الله تعالم وهذا قول عامة أهل العلم يروى ذهك عن هر وعلي وزيد وابن مسعود ومعاذ وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب عامة الفقهاء الاابن عباس ومن تابعه فانا روي عنه أنه لاجمل الاخرات مع البنات عصبة وقال في بنت واخت قبنت النصف ولا شيء المرق هما المرة هلك ليس له ولد وله أخت فابا نصف ما ترك) فاعا جعل لها الميراث بشرط عدم الولد (ان أمرة هلك ليس له ولد وله أخت فابا نصف ما ترك) فاعا جعل لها الميراث بشرط عدم الولد والحق فيما ذهب اليه الجهود فان ابن مسعود قال في بنت و بنت ابن وأخت لاقضين فيها بقضاء والحق فيما ذهب اليه الجهود فان ابن مسعود قال في بنت و بنت ابن وأخت لاقضين فيها بقضاء والحق فيما ذهب اليه الجهود فان ابن مسعود قال في بنت و بنت ابن وأخت لاقضين فيها بقضاء والحق فيما دولة والحقون فيها بقضاء والحقون فيها والحقون فيها بقضاء والحقون فيها بقضاء والحقون فيها بعد وله أحد المواد والمواد والحد والحدود والحد والحدود والحدود المواد والحدود والمود والحدود والحدود والحدود والحدود

وقد روى ابن بريدة عن أبه ان النبي وَ الله جمل العجدة السدس إذا لم يكن دونها أم ، رواه أبو داود ، وهذا يدل على أنها لا ترث معها شيئا ، ولان الجدة تدلي بالام فسقطت بها كسقوط الجد بالاب وابن الابن به ، فأما أم الاب فانها أيضا انما ترث ميراث أم لانها أم والذك ترث وابنها حي، ولو كان ميرانها من جهته ماورثت مع وجوده

(مسئلة) قال (وكذلك ان كثون لم يزدن على السدس فرضا)

أجمع أهل العلم على أن ميراث الجدات السدس وان كثرن وذاك لما روينا من الخبر وان عمر شرك بينهما وقد روي نحو ذلك عن أبي بكر رضي الله عنه فروى سعيد ثنا سفيان وهشيم عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال جاءت الجدتان الى أبي بكر رضي الله عنه فأعملي أم الام الميراث دون أم الاب فقال له عبد الرحمن بن سهيل بن حاربة وكان شهد بدرا: يا خليفة رسول الله أعطيت التي ان ما ت لم يرثها ومنعت التي لو ماتت ورثها فجعدل أبر بكر السدس بينهما ولانهن ذوات عدد لايشركهن ذكر فاستوى تشيرهن وواحد بهن كالزوجات ، وقول الحرقي لم يزدن على السدس فرضا يربد به التحرز من زياد بهن بالرد فانهن يأخذن في الرد زيادة على السدس على ماقد مضي ذكره

رسول الله صلى الله عليه وسلم البنت النصف و ابنت الابن السدس وما بقي فللا خدر واه البخاري وغيره واحتجاج ابن عباس لايدل على ما ذهب اليه بل يدل على ان الاخت لا يفرض لها النصف مع الولد ونحن نقول به فان ما يأخذه مع البنت ايس بفرض وانما هو بالتعصيب كيراث الاخ وقد وافق ابن عباس على ثبوت ميراث الاخ مع الولد مع قوله تعالى (وهو يرثها ان لم يكن لها ولد) وعلى قياس قوله ينبغي أن يسقط الاخ لاشتراطه في توريثه منها عدم الولد وهو خلاف الاجماع. ثم ان النبي وتقييل هو المبين لكلام الله تعالى وقد جمل للاخت مع البنت و بنت الابن الباقي عن فرضهما وهو الثلث ولو كان ابنتان و بنت ابن سقطت بنت الابن وكان الاخت الباقي وهو الثلث فان كان معهم أم فلها السدس ويتقى الاخت السدس فان كان بول الام ذوج فالمسئلة من انني عشر الزوج الربم والبنتين الثاث ان وبقي للاخت نصف السدس فان كان معهم أم عالت الى ثلاثة عشر وسقطت الاخت

(فصل) والواحد من واد الام السدس ذكراً كان أو التي فان كانا اثنين فصاعدا فلهم الثلث بينهم بالسوية أما استحقاق الواحد من ولد الام السدس فلاخلاف فيه ذكراً كان أو انثى اقول الله تعالى إوان كان وجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو اخت فل كل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاه في الثلث) يعني ولد الام باجماع أهل العلم وفي قراءة سعد وعبدالله (وله اخ أو أخت من أم) وأما التسوية بين ولد الام فلا نعلم فيه خلافا الا رواية شذت عن ابن عباس أنه فضل الذكر على الاش لقول الله بين ولد الام فلا نعلم فيه خلافا الا رواية شذت عن ابن عباس أنه فضل الذكر على الاش لقول الله و فهم شركا، في الثلث) وقال في آية اخرى (وان كانوا أخوة رجالا ونسا، فلذكر مثل حظ الاشيين) ولنا قول الله تعالى (وله أخ أو اخت فاكل واحد منهما السدس) فسوى بين الذكر والانثى

(فصل) ولا خلاف بين أهل العلم في توريث جدتين أم الام وأم الاب وكذلك ان علنا وكانتا في القرب سوله كام أم أم أم أب الا ماحكي عن داود أنه لايورث أم أم الاب شيئا لانه لايرثها فلا ترثه ولأنها غير مذكورة في الخبر. . .

وروي عن أبن عباس أنه ورث الجدات وإن كثرن اذا كن في درجة واحدة الا من أدلت باب غير وارث كام أب الام، قال ابن سراقة وبهذا قال عامة الصدعابة إلا شاذاً واليه ذهب الحسن وابن

وقوله (فهم شركا. في الثلث) من غير تفضيل يقضي التسوية ببنهم كما لو وصى لهم بشي. أو اقر لهم به وأما الآية الاخرى فالمراد بها ولد الابوين وراد الاب بدايل أنه جمل الواحدة النصف وللاثنتين الثاثين وجمل الاخ برث أخا. الكل وهذا مجمع عليه نلا عبرة بتمول شاذ

﴿ فصل ﴾ في الحجب قال رحمه الله (يسقط الجد بالآب وكل جد عن هو اقرب منه)

قال ابن المنذر اجم اهل العلم من أصحاب رسول الله وَاللَّهِ عَلَيْكَةً على أن الجد أبا الاب لا محجبه عن الميراث غير الاب وكذلك كل جد يسقط عن هو أقرب منه لانه يدلي به فهو كاسقاط الجد بالاب وتسقط الجدات بالام أو قال ابن المنذر أجم اهل العلم على أن الجدة السدس اذا لم يكن المميت أم ولا تهن أمهات فسقطن بالام كا يسقط الاب الجد وبسقط وقد الابن بالابن لانه إن كان أباه فهو يدلي به وإن كان عمه فهو أقرب منه فسقط به كما يسقط الجد بالاب وإن كان عمه فهو أقرب منه لقوله عليه الصلاة والسلام ، الحقوا الفرائض بأهلها فما بتى فلاولى رجل ذكر ،

﴿ مسئلة ﴾ (ويسقط ولد الابدين بثلاثة بالاين وأبنه والاب)

أجمع أهل العلم على ذلك يحمد الله ذكره ابن المنذر وغيره والاصل في هذا قوله تعالى (يستفتو الك قل ألله يفتيكم في الكلالة إن امرة هلك ايس له ولد وله أخت فلها نصف ماترك وهو يرسها إن لمبكن

سير بن والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو رواية المزني عن الشافعي رضي الله عنه وهو ظاهر كلام الحرقي فانه سمى ثلاث جدات متحاذيات ثم قال وإن كثرن فعلى ذلك واحتجوا بأن الزائدة جدة أدات بوارث فوجب أن ترث كاحد الثلاث

ولنا ماروى سعيد عن ابن عيينة عن منصور عن ابراهيم أن النبي ﷺ ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام . وأخرجه ابو عبيد والدارقطني

وروى سعيد أيضا عن ابراهيم أنه قال كانوا يرثون من الجدات الاثا انتين من قبل الاب وواحدة من ذبل الام وهذا يدل على التحديد بثلاث وأنه لايرث أكثر منهن : واذا ابت هذا قان الوارثات هي أم الام وإن علت درجتها وأم الاب وأمهاتها وإن علت درجتهن وأم الجد وأمهاتها ولا ترث أم أب الجد ولا كل جدة أدلت بأكثر من الانة آبا. وهؤلا، الجدات المختلف فيهن وأجع أهل الدلم على أن الجدة المدلية بأب غير وارث لاترث وهي كل جدة أدلت بأب بين أمين كام أبي الام الا ماحكي عن ابن عباس وجابر بن زيد ومجاهد وابن سيرين أنهم قالوا ترث وهو قول شاذ لا نعلم اليوم به قائلا وابس بصحيح قانها تدلي بغير وارث الم ترث كالاجانب وأمثلة ذهك ، أم أم وأم أب أب وأم أبي أب وأم أبي أمالسدس النلاث الاول إلا عند ما الله وموافقيه قانه الاوليين وعند دارد هو للاولى وحدها ولا ترث الرابعة إلا في قول شاذ عن ابن عباس

(مسئلة) (ويسقط ولد الام بأربعة بالواد ذكراً كان أو أنى وواد الابن والاب والجد) أجمع على هذا أهل العلم فلا نعلم أحداً خانف فيه إلا رواية واحدة شذت عن ابن عباس في أبوين وأخوبن لام للام الثلث وللاخوبن الثات وقبل عنه لها ثلث الباقي وهذا بعيد جداً فإنه يسقطون الاخرة كلهم بالجد فكيف يورمهم مم الاب ?ولا خلاف بين سائر أهل العلم في أن ولد الام يسقطون بالجد فكيف يورثون مع الاب? والاصل في هذه الجلة قول الله تعالى (وإن كان دجل يورث كلالة اوامرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس فإن كانوا أكثر من ذاك فهم شركا. في الثلث والمواجهة هو أن أو أخت فلكل واحد منها السدس فإن كانوا أكثر من ذاك فهم شركا. في الثلث والمواجهة هو المناف

لها ولد) الآية والمراد بذلك الاخرة والاخوات من الابوين أو من الاب يغير خلاف بين أهل العلم وقد دل ذلك على قوله تعالى (وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) وهذا حكم العصبة فاقتضت الآية أنهم لاير ثون مع الولد والوالد لان الكلالة من لاولد له ولا والد خرج مِن ذلك البنات والام لقيام الدليل على مير أنهم معهما بقي فيما عداهما على ظاهره فيسقط ولد الابدين ذكرهم وأنتاهم باثلاثة المذكورين وإن نزل ولد الابن وهم الاب لانهم يدلون به والابن لانهم يأخذون الفاضل عن فرض البنات والابن لايفضل عنه شيء عوكذلك ابن الابن وإن نزل لانه ابن و يسقط ولد الاب بهؤلاء اندلائة وبالاخ من الابرين لما روى على رضي الله عنه أن رسول الله واله وون أخيه لابه .أخرجه الترمذي الام يتوارثون دون بني الفلات يرث ألرجل أخاه لابيه وأمه دون أخيه لابه .أخرجه الترمذي

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإن كان بعضهن أفرب من بمض كان الميراث لاقربهن)

أما اذا كانت احدى الجدتين أم الاخرى فأجع أهل العلم على أن الميراث القربي وتسقطالبعدى بهما ء وإن كانتا من جهتين والقربي من جهة الام فالميراث لهما وتحجب البعدى في قول عامتهم الا ماروي عن ابن مسعود وبحبي بن آدم وشربك أن الميراث بينها، وعن ابن مسعود أن كانتا من جهتين فعما سواء وإن كانتا من جهة واحدة فهو القربي يعني به أن الجدتين من قبل الابإذا كانت إحداها أم الاب والاخرى أم الجد سقطت أم الجد بام الاب وسائر أهل العلم على أن القربي من جهة الام تحجب البعدى من جهة الاب فهل تحجب البعدى من جهة الام فعن احدفيها روايتان (إحداها) أنها تحجب الميراث القربي وهذا قول علي عليه السلام وإحدى فعن احدفيها روايتان (إحداها) أنها تحجب الميراث القربي وهذا قول علي عليه السلام وإحدى

الآية الاخ والاخت من الام باجاع أهل العلم . وفي قراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) والدكلالة في قول الجهور من ايس له و الدولا والد فشرط في توريثهم عدم الوالد والوالد يشتمل على الذكر والاثنى والوالد يشمل الاب والجد ووالد الابن ولد

(فصل) واختلف أهل العلم في الكلالة فقيل الكلالة اميم الورثة ماعدا الوالدين والمولودين نص عليه أحمد وروي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال الكلالة من عدا الوالد والولد واحتج من ذهب الى هذا بقول الفرزدق في بنى أمية :

ورثتم قناة المجد لا عن كلالة عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

واشتقاقه من الاكليل الذي يحيط بالرأس ولا يعلو عليه فكان الورثة ما عدا الولد والوالد وقد أحاطوا بالميت منحوله لامن طرفيه أعلاه وأسفله كاحاطة الاكليل بالرأس فأما الولدوالوالد فهما طرفا الرجل فاذا ذهبا كان بقية النسب كلالة قال الشاعر:

فكيف باطرافي إذا ما شتمتني ? وما بعد شم الوالدين صلوح

وقالت طائفة الكلالة الميت نفسه الذي لا ولدله ولاوالد بروى ذلك عن عمر وعلي و ابن مسعود وقيل الكلالة قرابة الام واحتجوا ببيت الفرزدق الذي أنشدناه عنى إنكم ورثم الملك عن آبائكم لاعن أمهاتكم ويروى عن الزهري أنه قال الميت الذي لاولد له ولا والدكلالة ويسمى وارثه كلالة

الروايتين عن زيد وبه قال ابو حنيفة وأصحابه وأهل العراق وهو قول الشانعي، والرواية الثانية عن أحمد هو بينهما وهي الرزاية الثابية عن زيد وبه قال مألك والارزاعي وهو القول الثاني الشانعي رضي الله عنه لان الاب الذي تدلي به الجدة لايحجب الجدة من قبل الام قالتي تدلي به أولى أن لا يحجبها وبهذا فارقتها القربي من قبل الام فأنها تدلي بالام وهي تحجب جميع الجدات

ولنا أنها جدة قربى فنحجب البعدى كالتي من قبل الأم ولان الجدات أمهات يرئن ميرا ثاو احداً من جهة واحدة فاذا اجتمعن فالميراث لا فربهن كالآبا. والابنا، والاخوة والبنات وكل قبيل إذا اجتمعوا فالميراث لاتربهم ، وقولهم أن ألاب لا يسقطها قلنا لا يرثن ميراثه أنما يرئن ميراث الامهات لكونهن أمهات ولذلك أسقطتهن الام والله أعلم

(مسائل) من ذلك أم أم وأم أم أب المال للأولى إلا في قول ابن مسعود هو ينهما: أم أبوأم أم أم المال المال

(فصل) إذا اجتمعت جدة ذأت قرابتين مع أخرى فقياس قول أبي عبدالله أن السدس بينهما اثلاثا للدات القرابتين ثلثاء واللأخرى ثلثه كذلك قال ابو الحسن التميمي وأبو عبدالله العربي والهلعا

والآيتاز في سورة النساء المراد بالكملالة فيرما المرت ولا خلاف في أن اسم الكلالة يقم على الاخوة من الجهات كاما وقد دل على صحة ذلك قول جابر بإرسول الله كيف الميراث إلما يرثني كلالة فجمل الوارث هو الكملالة ولم يكن لجابر يو يمذ والد ولا والد، وعمن ذهب الى انه يشترط في الكملالة عدم الواد والوالد زيد وابن عباس وجابر بن زيد والحسن وقتادة والنخمي واهل المدينة والبصرة والحكونة ويروى عن ابن عباس أنه قال الكملالة من لا واد له، ويروى ذلك عن عمر والصحيح عنهما قول الجماعة

﴿ باب العصبات ﴾

المصبة الوارث بغير تقدير و فا كان معه ذوفرض أخذ مافضل عنه تل أو كثر وإن أنفرد أخذا لمال كه وإن استفرقت الفروض المال مقطه وهم كل ذكر من الاقارب ليس بين وبين الميت انثى وهم عشرة :الابن وابنه والاب وأبوه والاخ وابنه إلا من الامه والعم وابنه كذلك ومولى النعمة ومولاة النعمة، وأحقهم بالميراث أقربهم ويسقط من بعد لة وأرالنبي عصلية عالمقوا الفرائض باهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر » منفق عليه وأخرجه الترمذي . وفي رواية لا ما أبقت الفروض الأولى رجل ذكر » (الحزه السابم)

أخذا ذلك من قوله في توريث المجوس بجميع قراياتهم وهذا قول بحبي بن آدموالحسن بن صالح وعمد أبن الحسن والحسن بن زياد وزفر وشريك ، وقال الثوري والشاني زضي الله عنسه وأبو يوسف السدس بينهما نصفان وهو قياس قول مالكلان القرابتين إذا كاننا من جهة واحدة لم يرث بهما جميعا كالاخ من الاب والام

ولذا أنها شخص ذر قرابتين ترث بكل احدة منهما منفردة ولا يرجح بها على غيره فوجب أن يرث بكل واحدة منهما كان العم إذا كان أخا أو زوجا عوفارق الاخ من الابوين فانه رجح بقرابتيه على الاخ من الاب ولا يجمع بين الترجيح بالقرابة الزائدة والتوزيت بهافاذ اوجد أحدهما انتفى الآخو وههنا قد انتفى الترجيح في أبسالتوريث . وصورة ذلك أن يعزوج ابن ابن المراة بنت بنتها فيولد لهما ولد فتكون المرأة أم ام أمه وهي له أم أبيه وان تزوج ابن بنتها بنت بنتها فعي أم أم أمه وأم أم أبيه وان أدلت الجدة ثلاث جهات ترث بهن لم يمكن أن يجتمع معها جدة أخرى وارثه عند من لا بورث أكثر من ثلاث

(مسئلة) قال (والجدة ترثوابنها حي)

وجملته أن الجدة من قبل الاب آذا كان أبنها حياً و رثا فأن عمر وأبن مد عود وأباموسي وعمرأن

وأقربهم الابن ثم ابنه وان نزل لان الله عبدهانه قال (يوصيكم الله في أولادكم) والعرب تبدأ بالأهم فالاهم ، ثم الاب لان سائر العصبات يدلون به ، ثم الجد أبو الاب وإن علالانه أب مالم يكن اخوة لاب أو لابوين قان اجتمعوا فلهم فصل منرد قد ذكرناه وذكرنا اختلاف أهل العلم في ذلك وفي كيفية توريثهم ، مه ثم بنو اللاب وهم الاخوة ، ثم بنوهم وإن نزلواء ثم بنو الجد وهم الاعمام وإن نزلوائم أهمام الاب ثم أبناؤهم كذلك أبداً لا مرث بنو أب أعلى مع بني أب أقرب منهم وإن نزلوا من المذيث وأولى ولد كل أب أقربهم اليه قان احتوا فأولاهم من كان لا بوين لما ذكرنا من حديث على رضي الله عنه وهذا كله مجمع عليه

﴿ مسئلة ﴾ (فاذا انقرضالعصبة من النسب ورث المولى المعتق ثم عصبانه الاقرب قالاقرب) لقوله عليه الصلاة والسلام « انما الولاء لمن أعتق » وسنذكره في بابه إن شاء الله تعالى

(مسئلة) (وأربعة من الذكور يعصبون أخوانهم فيمنعونهن الفرض ويقتسمون ماورثوا للذكر مثل حظ الاثبين وهم الابن وابنه والاخ من الابوين والاخ من الاب ومن عداهم من العصبات) بنفرد الذكور بالميراث دون الازاث وهم بنو الاخوة والاعمام وبنوهم وذلك لقول الله تمالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الاثبين) فهذه الآية تناولت الاولاد وأولاد الابن وقال تعالى (فان كانوا اخوة رجالا ونساء فلاذكر مثل حظ الاثبين) فتناولت ولد الابوين ورلد الاب

ابن الحصين وابا الطَّمَيل رضي الله عنهم ورثوها مع ابنها، وبه قال شريح والحسن وأبن سيرين وجار بن زيد زالعنبري واسحاق وابن المنذر وهو ظاهر مذهب أحمد بن حنبل رضي الله عنه وقال زيد بن أابت لا ترث وروي ذلك عن عثمان وعلى رضى الله عنها وبه قال مالله و نوري والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز والشانعي وابن جابر وأبو ثور وأصحاب الرأي وهو رواية عن أحمد رواه عنه جماعة من أصحابه ولا خلاف في تورينها مع ابنها إذا كان عما أو عم أب لانها لا تدلي به ،واحتج من

أسقطها بابيها إنها تدلي به فلا ترث معه كالجد مع الاب وأم الام مع الام

ولنا ما روى ابن مسمود رضي الله عنه قال أول جدة اطعمها رسول الله ﷺ السدس أم أب مع ابنها وابنها حي ، أخرجه الترمذي ورواه سعيد بن منصور إلا أن الفظه أول جدة أطعمت السدس أم أب مع ابنها . وقال ابن سيرين أول جدة أطعمها رسوا، الله عَيُطَالِيني السدس أم أب مع ابنها ، ولان الجدات أمهات يرثن ميراث الام لاميراث الاب فلا عجبن به كأمهات الام (مسائل ذلك) أمأب وأب لما المدس والباقي له وعلى القول الآخر الكل له دومها . أم أم وأم أب وأب السدس بينها على : قول الاول ، وعلى الناتي السدس لأم الام والباقي للاب وقبل لام الام نصف السدس والبرقى اللب لان الاب لو عدم لم يكن لام الام الا نصف السدس فلا يكون لها مع وجوده إلا ماكان لها مع عدمه ، والاول أصح لان الاخرة مع الأبوين يحجبون الام عن نصف ميراً مها ولا يأخذون

وانما اشتركوا لان الرجال والنساء كلهم وارث نلو فرض للنساء فرض أفضى إلى تفضيل الانثى على ـ الذكر أو مساواتها إياء أواء قاط بالكلية فكانت المقاسمة أولىوأعدل،وسائر العصبات ايساخواتهم من أهـل الميراث قانهن له ن بذوات فرض ولا يرثن منفردات فلا يرثن مع اخوبهن شيئا وهـذا لاخلاف نيه بحمد الله ومنه

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ (وابن ابن الابن يعصب من بازائه من أخواته وبنات هم وبنات هم أبيه على كلُّ ـ حال اذا لم يكن لمن فرض ويسقط من هو أنزل منه كناته وبنات أخيه وبنات ابن عمه وكاما نزلت درجتا زاد فبمن يعصبه قبيل آخر)

فلو خاف الميت خمس بنات ابن مضهن أنزل من بعض لاذكر معهن وعصبة كان للعليا النصف وللثانية السدس وسقط سائرهن والباقي للعصبة وإن كان مع العليا أخوها أو ابن عمها فالمال بينهما على ألالة وسقط سأئرهن ، وإن كان مع الثانية عصبة كان العليا النصف والباقي بينه وبين التانية على ألائة وإن كان مم النالثة المعليا النصف وقتانية السدس والباقي ينهر بهز الثالثة وان كانمم الراحة فالعليالنصف والثانية السدس والباقي بينا وبين الثا يُتوالرا بمة على أربعة ، وإن كان مم الخامــة فالباقي بعد فرض الاولى والثانية بينه وبين الثالثة والرابعة والخامسة على خم ة وتصح من ثلاثين ، وإن كان أنزل من الخامسة مَكَذَلِكُ قَالُ شَيْخُنَا وَلَا أَعْلِمُ فِي هَذَا خَلَافًا بِينَ القَائَلُينِ بَتُورِ بِثُ بِنَاتَ الْأَبْنِ مع بني الأَبْنِ بَعْد اسْتَكَالَ الْمُلْثِينَ

(١) وفى نسخة جدنم يرثه إلاامه

ماحجبوها عنه بل بتوفر ذلك على الاب كذا همنا: ثلاث جدات متحاذيات وأب السدس بينهن على القول الاول ولام الام على القول الثاني وعلى الثالث لأم الام ثلث السدس والباقي اللاب وان كان مع المتحاذيات جدات أيحجب الأأمه (١) أب وأم أب وأم أم م على قول الحرقي السدس لام الاب ومن حجب الجدة بابنها أسقط أم الاب، ثم اختلف القائلون بذلك نقبل السدس كله لام أم الام لان التي تحجيها أو تزاحها قد سقط حكها فصارت كالمعدومة وقبل بل لها نصف السدس على قول زيد لانه يورث البعدي منجهة الام مع القربي منجهة الاب فصار المال كله للاب

(مسئلة)قال (والجدات المتحافيات أن تكون أم أم أم أم أب وأم أبي أب و ان كترن فعلى ذلك)

يه في بالمتحاذيات المتساويات في الدرجة بحيث لا تكون واحدة أعلى من الاخرى، ولا أنزل منها لان الجدات أنما يوثن كابن إذا كن في درجة واحدة ومتى كان بعضهن أقرب من بمض فالميراث لاقربهن، فاذا قيل ترك جدتين وارثتين على أقرب المنازل فعا أم أمه وأم أبيه وان قيل ترك ثلاثا فهن كاقال الحرق أمام ام وأم أم اب وأم ابي اب، واحدة من قبل الام واثنان من قبل الاب وهما ام أمه وأم الحديث، وفي درجتهن أخرى من قبل الام غير وارثة وهي ام أبي الام ولايرث

(مسئلة) (ومنى كان بعض بني الاعمام زوجا أو أخالاً م أخذ فرضه وشارك الباقين في تعصيبهم)
وجملة ذلك أنه اذا كان ابنا عم أحدهما آخ لأم فللاخ للام السدس والباقي بينهما نصنين هذا
قول جمهور الفقها. . يروى عن عمر رضي الله عنه ما يدل على ذلك ويروى ذلك عن على وزيد
وابن عباس وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافي ومن تبعهم ، وقال ابن مسعود المال للذي هو أخ من
أم ، وبه قال شريح والحسن وابن سيرين وعطا، والنخعي وابو ثور لانهما استويا في قرابة الاب
وفضله هذا بأم فصارا كاخوين أو عمين أحدهما لابوبن والا خر لاب ولان ابن الهم لابوبن بسقط
ابن الهم اللب كذلك هذا فاذا كان قربه بكونه من ولد الجدة قدمه فكونه من ولد الام أولى

ولذا أن الاخوة من الام يفرض له بها اذا لم يرث بالتمصيب وهو اذا كان معه أخ من أبوين أو من أب اد عم وما يفرض له به لايوجح به كا لو كان احدهما زوجا، ويفارق الاخ من الابوين والعم وابن العم اذا كانا من أبوين قانه لايفرض له بقرابة أمه شيء فرجح به ولا يجتمع في إحدى القرابتين ترجح وفرض

(فصل) فإن كان معهما أخ لاب فللاخ من الام السددس والباقي اللاخ من الاب وكذلك ان كان معهما أخ لابوين فان كان أبن عم لابوين وأبن عم هو أخ لام فعلى قول الجهور اللاخ السدس والباقي الآخر وعلى قول ابن مسعود المال كله لابن العم الذي هو أخ لام

أبداً من قبل الام الا واحدة وهي التي كل نسبها أمهات لاأب فيهن فاحنظ ذلك عان توك اربعاً فهن امام ام ام وأم ام ابي اب وأم ابي ابي اب وقي اللاث الاول . ومحتمل قول فيها تقدم الا أن مذهب احمد لا بورث اكثر من ثلاث جدات وهن اثلاث الاول . ومحتمل قول الحرقي توريثهن وان كثرن و فعلى خلك عالم وفي السادمة ست وفي السابعة سبع وعلى هذا أبداً ، وقول الحرقي : وان ديمرن فعلى خلك ، محتمل ابه أراد وان كثرن فلا محتمل ابه أراد وان كثرن فلا برث إلا هؤلا ، الثلاث ، فعلى هذا القول لا يرث أكثر من ثلاث: وأحدة من قبل الام واثنتان من برث إلا هؤلا ، الثلاث ، فعلى هذا القول لا يرث أكثر من ثلاث: وأحدة من قبل الام واثنتان من قبل الاب وهما أم امه وأم ابيه وأمه ابهما ولا يرث بندة في نسبها اب بين امين ولا ثلاثة آباء ، وان أردت تعزيل الجدات الوارثات وغيرهن فاعلم ان للمبت في الدرجة الاولى جدتين ام امه وأم أبيسه أردت تعزيل الجدات الوارثات وغيرهن فاعلم ان للمبت في الدرجة الاولى جدتين ام امه وأم أبيسه وفي الثانية أربم لان لكل واحد من أبو به جدتين فهما أردم بالنسبة اليه . وفي الثالثة عمان لان لكل واحد من أبو به جدتين فهما أردم بالنسبة اليه . وفي الثالثة عمان لان لكل واحد من أبويه أربعاً على هذا الوجه فيكون لولدهما عان وعلى هذا كلما علون درجة تضاعف عددهن ولا يرث منهن إلا ثلاث والله أعلم

(فصل) فان كان ابنا عم احدهما الح لائم وبنت اوبنت ابن فلبنت او بنت الابن النصف والباقي بينهما نصفين وسقطت الاخوة من الام بالبنت ولو كان الذي ليس باخ ابن عم من ابوين أخذ الباقي كله لذلك وعلى قول ابن مسعود الباقي اللاخ في المسئلتين بدليل ان الاخ من الابوين يتقدم على الاخ من الاب بقرابة الام، وحكى عن سعيد بن جبير الاخ من الاب بقرابة الام، وحكى عن سعيد بن جبير ان الباقي لابن العم الذي ليس باخ وان كان من اب لانه يرث بالفرابتين ميراثا واحداً فاذا كان في الفريضة من مججب احدهما سقط ميراثه كا لو استفرقت الفروض المال سقط الاخ من الابوين ولم يرث بقرابة الام بدليل المديمة المشركة

ولنا على إن مسعود ان الثلث يسقط الميراث بقرابة الام فيبقى التعصيب منفرداً فيرث به وفارق ولد الابوين فان قرابة لام ثم يرجح بها ولا يفرض له با فاذا كان في الفريضة من يخجها مقطت ولانه لو كان مع ابن العم الذي هو اخ اخ من اب وبنت لحجبت البنت قرابة الام ولم ترث بها شيئاو كاز قبنت النصف والباقي الملاح من الاب ولولا البنت لورث بكونه اخا من ام السدس واذا حجبته ابنت مع الاخ من الاب وجب أن تججبه في كل حال لات الحجب بها لابا لاخ ن الاب وما ذكره سعيد بن جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبابن العم الحجب بها لابا لاخ ن الاب وما ذكره سعيد بن جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبابن العم اذا كان زوجا ومعه من يحجب بني العم ، ولا نه إنه برث ميراثا واحداً بل يرث بقرابة به ميراثين كشخصين فصار كان العم الذي هو زوج ، وفارق الاخ من الابوين فانه لا برث الا ميراثا واحداً فان قرابة الاملايرث بها منفردة

﴿ باب من يرث من الرجال والنساء ﴾

(مسئلة) قال (ويرث من الرجال الابن ثم ابن الابن وأن سفل والابثم الجدوان علا والاخ ثم ابن الاخ والم ثم ابن الم والزوج ومولى النعمة . ومن النساء البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت والزوجة ومولاة النعمة)

فهؤلا، مجمع على توريمهم وأكثره ثبت توريثه بالكتاب رالسنة فالابن ثبت ميراثه بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر ، بل حظ الانثيين) وابن الابن والإبوان ثبت ميرائهما بقوله تعالى (ولا بويه لكل واحد منهما السدس) والجد مجتمل أن يتناوله قوله تعالى (ولا بويه) كادخل ابن الابن في عوم أولادكم والاخ والاخت من الام ثبت ميرائهما بقوله تعالى (وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) وولد الابوين والاب ثبت ارثه بقوله تعالى وهو برئها إن لم يكن لها ولا ولا أبن الاخ المابوين أو للاب والهم وابنه وعم الاب وابنه فيات ميرائهم بقول النبي والله واللهم وابنه وعم الاب وابنه فيات ميرائهم بقول النبي والله ولا المالولى المهنى والاب أبد الام ولا العمالام ولا ابنه ولا الحال ولا أبو الام لانهم ليسوا من الهصبات وأما المولى المهنى والمولاة نيت ارئهما بقوله عليه السلام و ألولاء

(فصل) فحصل خلاف ابن مسعود في مسائل ست هذه الواحدة (والثانية) في بالتربنات ابن وابن ابن الباقي عنده لابن الابن دون اخواته (الثالثة) في أخوات لاب بن وأخ واخوات لاب الباقي عنده الاخ دون اخواته (الرابعة) بأت وابن ابن و بنات ابن لبنات الابن الأضر من من السدس او المقاسمة (الحامسة) اختلاب بن واخوات لاب الاخوات عند الأضر بهن من السادسة) كان يحجب الزوجين والام مالكفار والعبيد والقاتلين ولا يورثهم

(فصل) ابن ابن عم هو أخ لام وابن ابن عم آخر اللاخ السدس والباقي بنهما وعند ابن مسعود الكل اللاخ وسقط الآخر فان كان أحدهما ابن أخلام فلاشي اله بقرابة الاعوة لان ابن الاخ اللام من ذوي الارحام ، وإن كان عمان أحدهما خال لام لم يرجح بخؤر لنه، وقيل على قياس قول ابن مسعود وجهان (أحدهما) لايرجح بها (والثاني) برجح بها على العم الذي هو من أب فيأخذ المال لانه ابن الجد والجدة والآخر ابن الجد لاغير ، وان كان العم الآخر من أبوير فالمال بنهما لان كل واحد منهما يدلي بجده وهما ابنا الجد وحكذا القول في ابني عم أحدهما خال اد ابني ابني عم أحدهما خال اد ابني ابني عم أحدهما خال اد ابني ابني عم أحدهما فال فأما على قول عامة الصحابة فلا أثر لهذا عندهم

(فصل) ابنا عم أحدهما زوج الزوج النصف والباقي بينهما نصبين عند الجميم فان كانالآخر أخا لام فلزوج النصف وللاخ السدس والباقي بينهما أصلهما من ستة الزوج أربعمة وللاخ اثنان

لمناعتق والجدة أطعمها النبي وَلِيَكِيْنَةِ السدس والزوج ثبت ارثه بقوله تعالى (و لكم نصف ما ترك أزواجكم) والزوجة ثبت بقوله تعالى (ولهن الربع بما تركتم)

(فصل) وجويهم ضربان ذو فرض وعصبة فالذكور كلهم عصبات إلا الزوج والاخ من الام وإلا الاب والجد مع الابن . والاناث كلهن إذا انفردن عن اخوجهن ذوات فرض الا المولاة المعتقة ولا الاخوات مع البنات . وعدد العصبات الابن وابنه وان نزل والاب وأبوه وإن علا والاخ من الابوبن والاخ من الاب وابناهما وان نزلا والعمان كذلك وابناهما وان نزلا وهما الاب وابناهما كذلك أبداً ومولى النعمة . وعدد الاناث ابنات وبنات الابن والام والجدة من الجهتين وان علت علاقوات من الجهات الثلاث والاخ من الام والزوج والزوجة . ومن لا يسقط محال خرة الزوجان والابوان وولد الصلب لا بهم عترن بانف بهم من غر واسطة بينهم وبين الميت محجبهم ومن سواهم من الوراث انما عتر بواسطة سواه في مقا عن هو أولى بالميت منه

۔ ﷺ باب میراث الجد ﷺ۔

روى ابو داود باسناده عن قنادة عن الحسن عن همران بن الحصبن أن رجلا أنى النبي وَيُطَلِّقُونُهُ فقال ان ابن ابني مات فمالي من مبرائه? قال «لك السدس» فلما أدبر دعاه فقال (إن لك سدساً آخر ؛ فلما

وترجم بالاختصار إلى ثلاثة وعند ابن مسمود البق اللاخ فتكون من اثنين لكل واحد منهما سهم ثلاثة بني عم أحدم زوج والاخر أخ لام الزوج النصف وللاخ السدس والبقي بينهم على اللاثة أصلها من ستة تضرب فيها الثلاثة تكن ثمانية عشر الزوج تسعة واللاخ ثلاثة يبقى ستة بينهم على ثلاثة فيحصل الزوج أحد عشر وهي النصف والتسع واللاخ خمسة وهي السدس والتسع والثالث التسم سهان ، قان كان الزوج ابن عم من أبوين قالباتي له ، وإن كان هو والثالث من أبوين قالبلث الباقي بينهما، وتصح مرستة الزوج الثانو لكل واحدمن الاخرين سدس وعند ابن مسعود أن الباقي بعد فرض الزوج الذي هو أخ من أم

(فصل) أخوان من أم أحدهما ابن عم فا ثلث بينهما والباقي لابن العم و تصح من ستة لابن العم خمسة و للآخر سهم ، ولا خلاف في هذه المسئلة فان كانوا ثلاثة إخوة أحدم ابن عم فالثلث بينهم على ثلاثة والباقي لابن العم م تصح من تسعة ، و إن كان اثنان منهم ابني عم فالباقي بعد الثلث بينهما و تصح من تسعة

(فصل) أفزئة إخرة لأم أحدم ان عم رئلائة بي عم أحدم أخ لام فاضم واحداً من كل عدد إلى العدد الآخر بصر معك أربعة بني عم وأربعة إخرة فهم ستة في العدد ، وفي الاحوال ثمانية ثم اجعل الثلث اللاخرة على أربعة والثاثين لبني العم على أربعـة فصبح من اثنى عشر لكل أخ مفرد أدبردعاه فقال ه إذلك السدس الآخر طعمة » قال تنادة فلاندري أي شي و و ثه قال قتادة أقل شي و و ث الجد السدس ، وو و ي عن الحسن أيضا أن عمر و ضي الله عن قال الأحري قال لا دريت قال فقا يغني إذا الإ و اسعيد النه بساراً نا ، و بكر بن المنذر أجمع أهل العلم من أقال الأدري قال لا دريت قال فعا يغني إذا الإب في سننه قال ابو بكر بن المنذر أجمع أهل العلم من أصحاب وسول الله على أن الجد أبا الاب لا يحجبه عن الميراث غير الاب و أنزلوا الجد في الحجب والميراث منزلة الاب في جميع المواضع الا ي في الاثمة أشياء (أحدها) زوج وأبوان (واشانية) زوجة وأبوان الام ثاث الباقي فيهما مع الاب وثلث جميع المال لو كان مكان الاب جد (والثائة) اختلفوا في الجد مع الاخوة والاخوات لاب وثلث عباس وعد الله بن الزبير، وروي ذاك عن عن جميع الجهات كا يسقطهم الاب وبذلك ومعاد بن عباس وعد الله بن الزبير، وروي ذاك عن عنمان وعائشة وأي بن كحبوا في الدرد، ومعاد بن عباس وعد الله بن الزبير، وروي ذاك عن عنمان وعائشة وأي بن كحبوا في الدرد، ومعاد وأبي المناه الله والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناك والمناك ي المحال والمناك ي المحال والمناك والمن معمود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم بورثوم، مه ولا عجبومهم به وبه قال ماك والاوزاعي وابن معمول وابن المعمول وابن المناك والاوزاعي وابن معمول وابن معمول وابن المناك والاوزاعي وابن معمول وابن معمول وابن المناك والاوزاعي وابن معمول وابن المناك والاوزاعي وابن معمول وابن المناك والمناك والمناك والمناك والاوزاعي وابن معمول وابن المناك والاوزاعي وابن معمول وابن المناك والاوزاعي وابن المناك والمناك والمنا

سهم و لكل ابن عم مفرد سهمان و لكل ابن عم هو أخ لائة فيحصل لهماالنصف و للاربعة الباتين النصف ، وعلى قول عبد الله للاخوة ا شأت والباقي لا بني العم الذين هما أخوان

[﴿] مسئلة ﴾ (وإذا اجتمع ذو فرض وعصبة بدي. بذي الفرض فأخذ فرضه وما بقي للعصبة ﴾ لقول رسول الله عليها في العصبة ﴾ لقول رسول الله عليها في العالم الله الله عليها في العصبة ﴾

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن استغرقت الفروض المال فلا شيء للمصبة)

كنوج وأم وإخوة لام وإخرة لا بوبن او لاب المازوج النصف والام السدس والاخوة الام اشلت وسقط سائرهم وإلى هذا ذهب احمد رحمه الله بأسقط الاخوة من الا بوبن لا بهم عصبة ، وقد تم المال بالفروض ويروى هذا القول عن على وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبي موسى من الله عنهم ، وبه قال الشعبي والعنبري وشريك وابو حنيفة وأصحابه ويحي بن آدم و نعيم بن حاد وابو ثور وابن المنذر ويروى عن عمر وعمان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أمهم شركوا بين والما الأبوين وولد الام في الثلث فقسموه بينهم بالسوية الذكر مثل حظ الانثيبن وبه قال مالمك والشانبي وإسحاق لابهم ساووا والد الام في القرابة التي يرثون بها فيجب أن يساووهم في الميراث فأبهم جيما من ولد الام، وقرابتهم من جهة الاب ان لم تزدهم قربا واستحقاقا فلم تسقطهم، ولمذا قال بعض ولد الا بوين أو بعض الصحابة لعمر وقد أحقطهم هب ان أباهم كان حماراً فما زادهم ذهك إلا قربا فشرك

والشافي وأبو يوسف ومحمد لان الاخ ذكر يمصب أخته فلم يسقطه الجد كالابن ولان ميرائهم ثبت بالكتاب فلا محجبون الا بنص أو اجماع أو قياس وما وجد شيء من ذلك فلا محجبون ، ولا فهم تساووا في سبب الاستحقاق فيتساوون فيه فان الاخ والجد يدليان بالاب الجد أبره والاخ ابنه وقرابة البنوة لا تنقص عن قرابة الابوة بل ربما كانت أقوى فان الابن يسقط تعصيب الاب ولذلك مئه على رضي الله عنه بشجرة أفبت غصنا فا نفرق منه غصنان كل واحد منهما الى الآخر أقرب منه أصل الشجرة ، ومثله زيد بواد خرج منه نهر انفرق منه جدولان كل واحد منهما الى الآخر أقرب منه الى الوادي. واحتج من ذهب مذهب أبي بكر رضي الله عنه بقول النبي وتيكيلي هو الحقوا الفرائض منه الى الوادي. واحتج من ذهب مذهب أبي بكر رضي الله عنه بقول النبي وتيكيلي هو الحقوا الفرائض ايلاد و بعضية كالاب وأما الحكم فان الفروض اذا ازدحت سقط الاخ دونه ولا يسقطه أحد الا الابء والاخوات يستطون بملائة، ومجمم له بين الفرض والتعصيب كالاب وهم ينفردون بواحد منهما، ويستطون ألما من والد منهما والمناب أبن ابنه ولا محد بهذه ولا يقطع بسرقة ماله ومجب عليه نفقته ويمنع من دام زكاته اليه كالاب سوا. فدل ذلك على قوته، قال فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كتاب الله في بيب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كتاب الله في بيب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كتاب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كتاب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كتاب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن في كتاب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن في كتاب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن

بينهم ، وحرر بعض أصحاب الشافعي فيها قياسا فقال فريضة جعت ولد الاب والام وولد الام وهم من أهل الميراث فاذا ورث ولد الام وجب أن برث ولد الاب والام كا لو لم يكن فيها زوج

ولنا قول الله تمالى ، وإن كان رجل يورث كلالة او امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركا. في الثات ، ولا خلاف في ان المراد بهذه الآية ولد الام على الخصوص فمن شرك بينهم فإ يعمل كل واحد منهما السدس وهو مخالفة لظاهر القرآن ويلزم منه مخالفة ظاهر الآية الاخرى وهي قوله (فان كانوا إخرة رجالا ونسا. فللذكر مثل حظ الاثيين) يراد بهذه الآية بالماخوة والاخوات وهم يسوون ببن ذكرهم وأناهم وقوله عليه الصلاة والسلام والحقوا الفرائض أهلها فما بتي المارلى رجل ذكرى ومن شرك فلم يلحق الفرائض أعلها، ومن جهة المفنى أن ولد الابوين عصبة لا فرض لهم وقد ثم المال بالفروض فرحب أن يسقطوا كالوكان مكان ولد الابوين ابنتان وقد انعقد الاجماع على أنه لوكان في هذه المسئلة واحد من ولد الام ومائة من ولد الابوين لاختص الواحد من ولد الام بالثاث ولد الابوين عن ولد الام هذا النقص كله فلم لا يجرز اسقاطهم بالاثنين ، وقولهم تساووا في قرابة الأم فقد قرابة الام قله المنافق والشرح الكبير) (المننى والشرح الكبير) ((المننى والشرح الكبير) ((المننى والشرح الكبير) ((المننى والشرح الكبير) ((المننى والشرح الكبير)) ((المناهم والشرح الكبير)) (المناهم والشرح الكبير) (المنا

وبكون لاجد ما بقي، فالجواب ان هذا الحبر حجة في الذكور المنفردين وفي الذكور مع الاناث أو نقول هو حجة في الجديم ولا فرض لولد الاب مع الجد لا بهم كلالة والسكلالة أسم للوارث مع عدم الولد والوالد فلا يكون لهم معه إذا فرض. حجة أخرى قالوا الجد أب فيحجب ولد الاب كالاب الحقيقي ودليل كونه أبا قوله تعسالي (ملة أبيكم ابراهيم) وقول يوسف (وا تبعت الة آباني ابراهيم وإسحاق ويعقوب) وقوله (كا أنمها على أبويك من قبل ابراهيم وإسحاق) وقال النبي ويسلق الرموا بي الما عيل فان أبا كم كان راميا ه وقال هسام أبو العرب وحام أبو الحبش، وقال ه نعن بني النضر بن كنا فلا نقفوا أمنا ولا ننغى من أبينا ، وقال الشاءر

إنا بني نهشل لاندعي لاب عنه ولا هو بالابناء يشربنا

فوجب أن محجب الآخرة كالاب ألحقيقي المحتق هذا أن أبن الابن وإن سفل يقوم مقام أبيه في الحجب كذلك أبو الاب يقوم مقام أبيه والذلك قال ابن عباس الا ينقي الله زيد ? يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أبا الاب أباء ولان بينهما إبلاداً و بعضية وجزئية وهو يسادي الاب في أكثر أحكامه فيساويه في هذا الحجب محققه أن أبا الاب وأن علا يسقط بني الاخوة ولو كانت قرابة الجد والاخ واحدة لوجب أن يكون أبو الجد مساويا لبني الاخ لنساوي درجة من أدليا به والله أعلم ولا تفريع على هذا القول لوضوحه

فارقوهم بكوبهم عصبة من غير ذوي الفروض وهذا الذي افترقوا فيه هو المنتضي لنقدم ولد الام على وتأخير والد الابرين فإن الشرع ورد بتقديم ذي الفرض وتأخير العصبة وافدلك يقدم ولد الام على ولد الابوبن في المسئلة المذكورة وشبهها وهلا إذ تسادوا في قرابة الام شاركو ا الاخ من الام في سدسه فاقتسموه بينهم ولانه لو كانت قرابة الام مستقلة بالميراث مع قرابة الاب لوجب أن يجتمع لهم الفرض والتعصيب كقولنا في أخ من أم هو ابن عم ولوجب أن يشاركوا ولد الام في الثاث في كلموضع وينفردوا بالنعصيب فيا بقي، ولا خلاف في أيهم لايشاركونهم في غيرهذا الموضع، ويلزمهم أناية ولوا في زوج وأخت لاب مها أخوها إنه يد قط الاخ وترث أخته المدس لان قربتها مع عدمه وهو لا محجبها فهلا عدوه حاراً وورثوا أخته ما كانت ترث ما قال هر قال الخبري وهذه وساطة ملحة وعبارة صحيحة وهو كا قال إلا أن الاستحسان الحبرد ما قال هر قال الخبري وهذه وساطة ملحة وعبارة صحيحة وهو كا قال إلا أن الاستحسان الحبرد ليس بحجة فانه وضع فشرع بالرأي والتحكم من غير دليل ولامجرز الحكم به معمدم المعارض فكف وهو في مسئلتنا يخالف ظاهر القرآن والسنة والقياس؟ قال شيخنا ومن العجب ذهاب الشافعي اليه وهو في مشئلة الذاهبين اليه في غير هذا الموضع ، وقوله من استحسن فقد شرع ولا أظنه اعتمد في هذا إلا لموافقة زيدبن ثابت فانه انبعه في جميع الفرائض وموافنة كتاب الله تعالى وسنة وسوله أولى هذا إلا لموافقة زيدبن ثابت فانه انبعه في جميع الفرائض وموافنة كتاب الله تعالى وسنة وسوله أولى

(فصل) اختلف القائلون بتوريهم معه في كيفية توريهم فكان علي رضي الله عنه يفرض للاخوات فروضهن والباقي الجد إلا أن ينقصة ذلك من السدس فيفرضه له قان كانت أخت لا بوين وأخوة لأب فرض للاخت النصف وقام الجد الاخرة فيا بتي الا أن تنقصه المقاسمة من السدس فنفرضه له ، قان كان الاخوة كلهم عصبة قاسمهم الجد إلى السدس ، قان اجتمع ولد الاب وواد الابوين مع الجد سقط ولد الاب ولم يدخلوا في المقاسمة ولا يعتد بهم عوان انفرد واد الاب قامرا المنوو الابوين مع الجد سقط ولد الاب ولم يدخلوا في المقاسمة ولا يعتد بهم على عليه السلام وقاسم به الاخوة إلى اللث قان كان مهم أصاب فر انش أعطي أصحاب الفرائص فرائضهم ثم صنع صنيع زبد في إعطا، الجد الأحظ من المقاسمة أو ثاث الباقى أو سدس جيم المال، وعلى يقاسم به بعد أصحاب الفرائض بنتا أو بنات فلا يزبد الجد على الثلث ولا يقامم به موال الفرائض بنتا أو بنات فلا يزبد الجد على الثلث ولا يقامم به موال الفرائض بنتا أو بنات فلا يزبد الجد على الثلث ولا يقامم به موال المنام والنوري والاوزاعي والنخي و منشرحه إن شا. الله ، مسعود مسروق وعاقمة وشربح ، وأما مذهب زيد نهو الذي ذكره الحرقي والنخي والمجاج بن أرطاة مسعود مسروق وعاقمة وشربح ، وأما مذهب زيد نهو الذي ذكره الحرقي والنخي والمجاج بن أرطاة واليه ذهب أحد وبه قال أهل المدينة وأهل الشام والنوري والاوزاعي والنخي والمجاج بن أرطاة وماك والشافي وأبو يوسف و محد بن الحسن وأبو عبيد وأكثر أهل العلم

⁽فصل) ولوكان مكان ولد ألابوين في هذه المسئلة عصبة من ولد الاب سقطوا ولم يورثهم أحد من أهل الهلم فيا علمنا لانهم لم يشاركوا ولد الام في قرابة الام

⁽ فصل) وتسمى هذه المسئلة المشركة والحارية إذا كان فيها إخوة لا بوبن وكذلك كل مسئلة المشركة المتمم فيها زوج وأم أوجدة وابنان فصاعداً من ولد الام وعصبة من ولد الابوبن وإنما سميت المشركة لان بعض أهل العلم شرك فيها بين والد الاب بن وولد الام في فرض ولد الام فقسمه بينهم بالسوية وتسمى الحارية لانه يروى أن عمر رضي الله عنه أسقط ولد الاب بن فقال بعضهم يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حاراً أليست أمنا واحدة ? فشرك بينهم وقيل قال ذلك بعض الصحابة فسميت الحارية لذلك والله أعلم

⁽ فصل) إذا قيل امرأة خانت اما وابني يم أحدهما زوج والآخر أخلاً موثلاثة إخوة مفترقين قيل هذه المشركة: الزوج النصف و للامالسدس وللاخوين من الام الثلث وسقط الاخوان من الابوين أو الاب،ومن شرك جعل للاخ من الابوين التسم ولكل واحد من الاخرين للام تسعا

ومن مسائل ذلك زوج وأم واختان لأم وأخ لا برين تصح من سنة ومن شرك فعي من عانية عشر : زوج وجدة وأخ وأخت لا بوين كالني قبلها ، ومن شرك فمن اثنى عشر خور وجدة وأخ وأخوان و ثلاث أخوات لا بوين كالني عشرو من شرك فن أربعة وخمسين فروج وأم و أخران و أخوان و ثلاث أخوات لا بوين أو لأب عالت إلى عشرة وسميت ذات الفروخ) (ولو كان مكلنهم أخوات لا بوين أو لأب عالت إلى عشرة وسميت ذات الفروخ)

(مسئلة) قال أبو القاسم (ومذمب أبي عبد الله رحمه الله في الجد قول زيد بن ثابت رضى الله عنه وأذا كان أخرة وأخوات وجد قاسم الجد بمنزلة أخ حتى يكون الثلث خيراً فأذا كان الثلث خيراً له أعطي ثلث جميع المال)

وجملة ذلك أن مذهب زيد في الجد مع الاخرة والاخوات للابوين أو للاب أنه بعطيه الأحظ من شيئين أما المقاسمة كأنه أخ وأما ثلث جميع المال. فعلى هذا أن كان الاخوة أثنين أو أربع أخوات أو أخا و أختين فائنك والمقاسمة سواء فاعطه ما شئت منها وأن نقصوا عن ذلك فالمقاسمة أحظ له فقاسم به لاغير وأن زادوا فالثلث خير له فاعطه إباه وسواء كانوا من أبأو من أبوين، وأن اجتمع ولد الابوين وولد الاب فأن ولد الابوين بعادون الجد بولد الاب و محتسبون بهم عليه ثم ما حصل لم أخذه منهم ولد الابوين إلا أن يكون ولد الابوين أختا واحدة فتأخذ منهم علم نصف المال ثم مافضل فهو لهم ولا يمكن أن يفضل عنهم أكثر من السدس لان أدني ما للجد الثلث وللاخت النصف والباقي بعدها هو السدس

بعني إذا كان مع الزوج والام والاخرة من الام أخوات أو اختبن لا بو بن أولاً بعالت الى عشرة لان أصلها من سنة قلزوج النصف ثلاثة وللام السدس سهم واللخوة اللام الثلث سهمان واللخوات الثلثان أربعة فتصير عشرة وسميت ذات الفروخ لانها عالت بثاثيها وهي أكثر ماتعول اليه الفرائض شبهت الاربعة الزائدة بالفروخ والسنة بالأم وتسمى الشريحية لان رجلا أني شريحا وهوقاض بالبصرة فقال له مانصيب الزوج من زوجته فقال النصف مع غير الولد والربع مع الولد فقال ان امرأني مانت وخلفتني وأمها وأختبها لامها وأختبها لابيها وأمها فقال لك اذا ثلاثة من عشرة نخرج الرجل من عنده وهو يقول لم أر كقاضيكم قات له مايصيب الزوج ؟ قال النصف أو الربع فلما شرحت له قضبتي عنده وهو يقول لم أر كقاضيكم قات له مايصيب الزوج ؟ قال النصف أو الربع فلما شرحت له قضبتي كم يعطني ذلك ولا هذا فكان شريح يقول إذا لقيه انك تراني حاكا ظالما وأراك فاسقاً فاجراً لانك تكم القصة وتشيع الفاحشة

(فصل) ومعنى العول ازدحام الفرائض بحيث لايتسم لها المال كهذه المسئلة فيدخل النقص عليهم كلهم ويقسم المال بينهم على قدر فروضهم كا يقسم مال المفلس بين غرمائه بالحصص اضيق مأله عن وفائهم ومال الميت بين أرباب الديون اذا نم يف بها والئلث بين أرباب الوصايا إذا عجز ، وهدذا قول عامة الصحابة ومن معهم من العلما، يروى ذلك عن عمر وعني والعباس وابن مسعود وزيد وبه قال مالك في اهل المدينة والثوري في أهل العراق والشافعي وأصحابه و نعيم بن حاد وأبوثور وسائر أهل العلم الا أن ابن عباس وطائفة شذت يقل عددها فنقل ذلك عن محمد بن الحنفية ومحمد بن علي

(مسئلة) قال (فان كان مع الجدو الاخوة والاخوات اصحاب فرائض اعطى اصحاب الفرائض فرائضهم، ثم ينظر فيابقي فان كانت المفاسمة خيراً للجدمن ثلث مابقى ومن سدس جميع المال اعطى المقاسمة، وان كان ثلث مابقى خيرا له من المقاسمة ومن سدس جميع المال أحظاه من المقاسمة ومن ثلث ما بقي ، فان كان سدس جميع المال أحظاه من المقاسمة ومن ثلث ما بقي ، فان كان سدس جميع المال أحظاه من المقاسمة ومن ثلث ما بقي أعطى سدس جميع المال

أما كونه لا ينقص عرف سدس جميع المال فلأ نه لا ينقص عن ذلك مع الولد الذي هو أقوى فم غيرهم أولى، وأما إعطاؤه ثلث الباقي إذا كان أحظ له فلأن له الذات معدم الفروض فما أخذ بالفرض فكأ نه ذهب من المال فصار ثلث الباقى عنزلة ثلث جميع المال، وأما المقاسمة فهي له مع عدم الفروض فكذلك مع وجودها. فعلى هذا متى زاد الاخوة عرف اثنين أو من يعدلهم من الاناث فلاحظ له في المقاسمة ومتى نقصوا عن ذلك فلاحظ له في ثلث الباقي ومتى زادت الفروض على النصف فلاحظ له في

ابن الحسين وعطماً. وداود فأمهم قالوا لا تعول المسائل فروي عن ابن عساس أنه قال في زوج وأخت وأم من شاء باهلته أن الممائل لاتعول ان الذي أحصى رمل عالج عدداً أعدل من أن يجمل في مال نصِفاً ونصفاً وثلثا هذان نصفان ذهبا بالمارقاين موضع الثاث وفسميت هذه مسائل المباهلة لذلك وهي أول مسئلة عائلة حدثت في زمن عو رضي الله عنه فجمَّمالصحابة للمشورةفيها فقال العباس رضى الله عنه أرى أن يتسم المال بينهم على قدر سهامهم فاخذ به صر واتبعه الناس على ذلك حتى خالفهم ابن عباس فروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لقيت زفر بن أوس البصري فقال أنضى الى عبد الله بن عباس فتحدث عنده فأتيناه فتحدثنا عنده فكان من حديثه أن قال سبحان الذي أحمى رمل عالج عدداً ثم يجمل في مال نصفا ونصفا وثلثا ذهب النصفان بالمال فأبن موضع الثلث وثم والله لو قدموا من قدمه الله وأخروا من أخره الله ماعالت فريضة أبدا، فقال زفر فمن الذي قدمه ومن الذي أخره الله? فقال الذي أهبطه من فرض الى فرض فذلك الذي قدمه والذي أهبطه من فرض الى ما بقى فذلك الذي أخره الله ، فقال زفر فمن أول من أعال الفرائض? قال عمر بن الخطاب فقلت الا أشرت عليه فقال هبته وكان امرأ مهيبا. قوله من اهبطه الله من فريضة الى فريضة فذلك الذي قدمه الله يريد ان الزوجين والام لكل واحد منهم فرض ثم يحجب الى فرض آخر لا ينقص منه وأما من اهبطه من فرض الى ما بقي يريد البنات والاخوات فأنهن يفرض لهن قاذا كان معهن أخوتهن ورثوا بالنعصيب فكان لهم ما بتي قل أوكثر فكان مذهبه أن الفروض اذا ازدحت رد النقص على البنات والاخوات

ولنا ان كل واحد من هؤلا. لو انفرد أخذ فرضه فاذا ازدحوا وجب أن يقتسموا على قدر

ثلث ما بقي، و أن نقصت عن النصف فلاحظ له في السدس و أن كان الفرض النصف فحسب استوى السدس وثلث الباقي و أن كان الاخوة اثنين استوى ثلث الباقي والمقاسمة

و مسئلة ﴾ قال (ولا ينقص الجد أبدا من سدس جميع المال او تسميته اذازادت السهام) هذا قول عامة أهل العلم إلا أنه روي عن الشعبي أنه قال ان ابن عباس كتب إلى على في ستة إخرة وجد فكتب البه اجمل الجد سابعهم وامح كتابي هذا، وروي عنه في سبعة إخرة وجد أن الجد ثامنهم وحكى عن عمر ان بن حصين والشعبي المقاسمة إلى نصف سدس المال

وانا أن الجد لا ينتص عن السدس مع البنين وهم أقوى ميراثاً من الاخوة فا هم يسقطونهم فلا نلاينة ص عنه مع الاخوة أولى ، ولان الذي والله الجد السدس فلا ينبغيأن ينقص منه ، وأما قوله أو تسميته إذا زادت السهام فانه يعني إذا عالت المسئلة فانه يسمى له السدس وهو ناتص عن السدس . ألا ترى أنا نقول في زوج وأم وابنتين وجد له السدس ونعطيه سهمين من خمسة عشر سهما وهما ثلثا الحس . ومتى أفضت المسئلة إلى العول سقط الاخوة والاخوات إلا في الاكدرية ولاينقص المجد عن السدس الكامل في مسئلة يرث فيها أحد من الاخوة والاخوات

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا كان اخ لاب وام وأخلاب وجد قاسم الجد الاخ للاب والام

الحقوق كاصحاب الديون والوصايا، ولان الله تعالى فرض للاخت النصف كما فرض الزوج النصف وفرض للاختين الثلثين فما فرض للاختين للام الثلث فلابجوز اسقاط فرض بعضهم مع نص الله تعالى عليه بالرأي والتحكم، ولا يمكن الوقاء بها فوجب أن يتساروا في النتص على قدرالحة وق كالوصايا والديون ويلزم ابن عباس على قوله مسئلة فيها زوج وأم واخوان من أم فات حجب الام الى السدس خالف مذهبه في حجب الام بأقل من ثلاثة من الاخوة وان نقص الاخوبن من الام ردالنقص على من لم يهبطه المه من فرض الى ما بتي وان أعال المسئلة رجع الى قول الجاعة وترك مذهبه ولا نعلم اليوم قائلا عذهب ابن عباس ولا نعلم خلافا ببن فقها، العصر في القول بالعول مجمد الله ومنه

(فصل) حصل خلاف ابن عباس الصحابة في خبس مسائل اشتهر قوله فيها (إحداها) زوج وأبوان (والثانية) امرأة وأبران للام ثلث الباقي عندهم وجعل هو لها ثلث المال منها (الثالنة) لا يحجب الام الا بثلاثة أخوة (الرابعة) لم يجعل الاخرات مع البنات عصبة (الخامسة) لم يعل المسائل فهذه الخس صحت الرواية عنه فيها واشتهر القول عنه بها وشذت عنه روايات سوى هذه ذكرنا لهضها فيما مضى .

والاخ للاب على الاله اسهم ، ثمرجم الاخ للاب والام على مافي بد أخيه لابيه فاخذه)

قد ذكرنا أن الجديقاسم الاخوة كأخ مالم تنقصه المقاسمة عن الثلث وأن ولد الابوين يعادون الجد بولد الاب ثم بأخذون ما حصل لهم وانه متى كان اثنان من الاخوة وجد استوى الثلث والمقاسمة فني هذه المسئلة قد استوى الثلث والمفاسمة ولذلك اقتسما على ثلاثة لكل واحد سهم ثم أخذ الاخ للابوين ماحصل لاخيه من أبهه ، وأن شئت فرضت الجد الثلث والباقي لولد الابوين وأن زاد عدد الاخوة على اثنين أو من بعدلها من الاخوات فافرض الجد الثلث والباقي لولد الابوين . هذا مذهب الاخوة على اثنين أو من بعدلها من الاخوات فافرض الجد الثلث والباقي لولد الابوين . هذا مذهب زيد وأما على وابن م عود فانهما يقامهان به ولد الابوين ويسقطان ولد الاب ولا يعتدان به لانه عجوب بولد الابوين فلا يعتد به كولد الام وقد عاهذه المسئلة بين الجد والاخ من الابوين نصفين وأسقطا الاخ من الاب

ولنا أن الجد والد فاذا حجبه أخران وارثان جاز أن يحجبه أخ وارث وأخ غير وارث كالأم ولان ولد الاب محجبونه إذا انفردوا فيحجبونه مع غيرهم كالام، وبفارق ولد الام لانالجد محجبهم فلا ينبغي أن محجبوه مخلاف ولد الاب فان الجد لامحجبهم فجاز أن محجبوه إذا حجبهم غيره كامحجبون

﴿باب أصول المسائل﴾

معنى أصول المسائل المحارج التي تخرج منها فروضها (مسئلة) (الفروض سنة ذكرها الله تعالى في كتابه وهي نوعان النصف والربم والثمن والثلثان والثلث والسدس)

ومخارج هذه الفروض مفردة خمسة لان الثلث والثانين مخرجها واحد وهي تخرج من سبعة أصول أربعة لا تعول وثلاثة تعول لان كل مسئلة فيها فرض مفرد فأصلها من مخرجه وان اجتمع معه فرض من نوعه فأصلها من مخرج أفلها لان مخرج الكثير داخل في مخرج الصغير قالنصف وحده من أثنين والثلث وحده أو مع الثنين من ثلاثة والربع وحده أو مع النصف من أربعة والنمن وحده أو مع النصف من عانية فهذه التي لاتعول لان العول فرع ازدجام الفروض ولا يوجد ذلك ههنا ، وأما التى تعول فهي التي مجتمع فيها فروض أوفرضان من نوعين قاذا اجتمع مع النصف السدس أو انثلث أواائلان فأصلها من ستة لان مخرج النصف من أثنين ومخرج الثلث من ثلاثة اذا ضربت أحدها في الآخر كانت ستة وذلك أصل المسئلة وهي مخرج السدس، ويدخل العول في هذا الاصل فتعول في الله عنها وإلى ثمانية وإلى تسعة وإلى عشرة وهوأ كثرها عولا . والعول زيادة في السهام ونقصان في أنصباء الورثة .

الام وان كانوا محجوبين بالاب وأما الاخ من الابوين فهوأفرى تعصيباً من الاخ من الاب فلا يرث معه شيئا كا لو انفردا عن الجد فيأخذ ميرائه كا لو اجتمع ابن وابن ابن حجبه وأخذ ميرائه ، فان قبل فالجد محجب ولد الام ولا يأخذ ميرائه والاخرة محجبون الام وان لم يأخذوا ميرائها . قلنا الجد وولد الام مختلف سبب استحقاقهما للميراث وكذلك سائر من محجب ولا يأخذ ميراث المحجوب وههنا سبب استحقاق الاخوة للميراث الاخوة والعصوبة فأبهما قوي حجب الآخر وأخذ ميراثه ، وقد مثات هذه المسئلة عديمة في الوصايا وهي إذا أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر عائة ولا خر بهام انثاث على المائة وكان ثلث المال مائتين فان الموصى له بالمائة يزاحم صاحب الثاث بصاحب المام فيقاسمه انثلث نصفين ثم يختص صاحب المائة بها ولا محصل لصاحب انتمام شيء

وفصل) أخ لابوين وأختان لاب وجد: للجد الثلث والباقي للاخ وفي قول على وابن مسعود المال بينه وبين الجد نصفين. أخ وأخت من أبوين وأخت من أب وجد فللجد الثلث والباقي بين ولد الابوين على ثلاثة وتصح من تسعة ، وفي قول على وابن مسعود المال بين ولد الابوين والجد على خمسة: أخلابوين وأخت لاب وجد المال بينهم على خمسة: المجد سهمان والباقي للاخ ، وعندهما المال بينهما نصفين

(فصل) أخوان لابوين وأخ لاب وجد ، قجد النلث والباقي للاخرين للابوين عند الجيع ،

وأشلة ذلك زوج وام واخت لأم أصلها من ستة ومنها تصح : زوج وام واخوان من أم : بنت وأم عم ، ثلاث أخوات مفترقات وعصبة ، أبوان وابنتان العول زوج واختان لا بوين أولاب أواحد اهما من ابوين والاخرى من أب او أم أو اخت من اب واخت من ام اصلها من منة وتعول الى سبعة : زوج وأخت وجدة أو أخ لام : ستأخرات مفترقات وأم بعول بمانية زوج وأخت وأم الزوج النصف وللأخت النصف وللام الثلث تعول الى عمانية المباهلة فان كان معهم أخت أخرى من أي جهة كانت أو اخ من أم فهي من عمانية أيضا عول تدعة زوج وست أخرات مفترقات تعول الى تسعة وتسمى الغرا ، و كذلك زوج وأم وثلاث اخرات مفترقات . عول عشرة زوج وام وست اخرات مفترقات الزوج النصف وللام السدس وللاختين للام الثلث وللاختين للابرين الشان وسقطت مفترقات للاب ومتى عالت المسئة الى تسعة او عشرة لم يكن المبت الاام أة لأنهالا بدفيها من أولا يكن ألم الله النام أن تأخذ الفروض من أصل المسئلة ولا يمن أن تعول المد بين النشان والله والله والله يكن ألم الله بعض في بلغت السهام فاليه تنتهي

﴿ مَدَّمَةً ﴾ قال (وان اجتمع مع الربع احد الثلاثة نهي من اثنى عشر وتعول على الافراد الى سبعة عشر ولا تعول إلى اكثر من ذلك)

إنما كان اصل هذه المدينة من أبني عشر لان مخرج الربع اربعة ومخرج الثلث ثلاثة ولاموافقة

وإن كان ولد الابوين ثلاثة فللجدالثات أيضا عندزيد ومند على وابن مسعود له الربع لانهما يقامهان يه إلى السدس، أخ وأخت من أبوين وأخ من أب أو أكثر من ذلك فلجد الثاث وعندهما للجد الخسان وللاخ للابوين الخسان وللاخت الخس

(مسئة) قال (واذا كان اخ واخت لاب وام اولاب وجد كان المال بين الجد والاخ والاخت على خمسة اسهمالجد سهمان وللاخ سهمان وللاخت سهم)

المقاسمة همنا خير الجد من الثاث لانه يحصل له يها خمسا المال وذلك خير لهمن الثلث وكذلك كلما نقص الاخوة عن اثنين أو من يعدلهم من الاناث كثلاث أخوات أو أختين أو أخ واحد أو أخت واحدة فليس فيها الا المقاسمة به كأخ وهذا قول زيد وعلي وعبد الله اذا كانوا عصبة فأما ان كن أخوات منذردات فان عايا وابن مسعود يفرضان لهن فروضهن ثم يعطيان الجد مابقي

(مسئلة) قال (واذا كانت أخت لاب وارواخت لاب وجد كانت الفريضة للجد والاختين على اربعة اسهم للجد سهمان واحكل أخت سهم ثم رجعت الاخت للام والاب فاخذت مما في يد اختها لنستكمل النصف

بن الحرجين فاذا ضربت أحدهما في الآخر كان اثنيءشر فان كان مع الربع سدس فبين الستة والاربعة موافقة بالانصاف فاذا ضربت وفق احدهما في الآخر كان اثنيءشر ولابد في هذا الاصل من أحد الزوجين لانه لابد فيها من ربع ولا يكون فرضا الهيرهما

وأمثلة ذلك زوج وابوان وحسس بنين ، لازوج الربم ثلاثة وللابين السدسان اربعة يبقى خمسة لكل ابن سهم، زوج وابنتان وأخت او عصبة امرأة وأختان لابوبن او لاب او اختان لام وعصبة إمرأة واخوان لام وسبعة إخوة لاب العول زوج وابنتان وأم تعول إلى ثلاثة عشر امرأة وثلاث أخوات مفترقات، زوج وأبوان وابنتان تعول إلى خسة عشر، امرأة واختان من أب وأختان من أم ،امرأة وام وأختان لابوبن أو لاب وأختان لام تمول إلىسبعة عشر ثلاث نسوة وجدتان وأربح أخوات لام وعان لاب أو لابوبن تعول إلى سبعة عشر ويحصل لكل واحدة منهن سهم وتسمى أم الارامل ويعايابها فيقال سبعة عشر امرأة من جهات مختلفة اقتسمن مال ميت بالسوية لكل امرأة منهن سهم وهي هذه ولا يعول هذا الاصل إلى أكثر من هذه ولا يمكن أن يكمل هذا الاصل بفروض من غير عصبة ولا عول ولا يمكن أن تعول الا على الافراد لان فيها فرضاً يباين سائر فروضها وهو (الجزء السابع) (المغنىوالشرح الـكبير) (1.)

المقاسمة ههنا أحظ للجد وتعتد الاخت للابوين على الجد باختها من أبيها فيصبر له النصف ولها النصف بينهما على اثنين لكل واحدة سهم ثم تأخذ الاخت من الابوين مابقي في يد أختها المستكل تمام فرضها وهو جميم مافي يدها فلا يبقى لها شيء وتصبر كما لو كان معهما بنت فأخذت البنت النصف و بتي النصف فان الاخت من الابرين تأخذه جميعه فلا يبقى للاخت من الاب شيء

(فصل) قان كان مع الاخت من الابوبن أختان من أب كان المال بينه وبين الجد على خمسة أسهم المجد اثنان ولمن ثلاثة ثم تأخد الاخت من الابوبن من أختها المام النصف وهو سهم ونصف يبقى لهما نصف سهم بينهما لكل واحدة ربع سهم فتضرب مخرج الربع وهو أربعة في خمسة تكن عشرين المجد المانية وللاخت للابوبن عشرة ولكل واحدة من أختيها سهم قان كان معها ثلاث أخوات أو أكثر من ذاك فليس المجد الا الثلث وله النصف ويبقى الدس بين الاخوات من الاب وان كثرن ، وان كان من والد الابوين أختان أد أكثر فليس للاخوات من الاب شيء وان كثرن لان فرض الاختين الثلثان والجد لاينقص عن الثلث فلا يبقى من المال شيء ولان الاخوات من الابرين يسقطن الاخرات من الاب باستكما والثلث ولو لم يكن معهن جد فع الجد أولى وابس في هذه المسئلة اختلاف ، فأما مسئلة الحرقي فان عليا وعبد الله يفرضان الاخت من الابرين النصف وللاخت من الاب السدس والباقي الحد وكذاك ان كان معها أختان أز أخوات من أل

الربع فانه ثلاثة وهو قرد وسائر فروضها ازواج فالنصف سنة يا ثلث أربعة والثلثان ثمانية والسدس اثنان ومتى عالت إلى سبعة عشر لم يكن الميت فيها إلا رجلا

(مسئلة) (وان اجتمع مع الثمن سدس او ثلثان فأصلها من اربعة وعشرين و تعول إلى سبعة وعشرين ولا تعول الى اكثر منها إنماكان اصابها من اربعة وعشرين لانك تضرب مخرج الثمن في مخرج الثاثين او في وفق مخرج السدس فتكون اربعة وعشرين ولم يذكر الثاث مع الثمن لانه لا يجتمع معه لان الثمن لا يكون إلا للزوجة مع الولد ولا يكون الثلث في مسئلة فيها ولد لانه لا يكون إلا لولد ولا يكون الثلث في مسئلة فيها ولد لانه لا يكون إلا لولد ولا يكون الثلث في مسئلة فيها ولد لانه لا يكون إلا لولد الام والولد يسقطهم او للام بشرط عدم الولد

(مسائل ذلك) (امراة وابوان وبنت او بنون وبنات امراة وابنتان وام وعصبة ثلاث نسوة واربع جدات وست عشرة بنتا واخت امرأة وبنت وبنت ابن وجدة وعم العول امرأة وابوان وابنتان تعول إلى سبعة وعشرين وتسمى البخيلة لانها اقل الاصول عولا لم تعل إلا بثمنها وتسمى المنبرية لان علياً رضي الله عنه سئل عنها على المنبر فقال صار عنها تسعا ومضى في خطبته يعني أن المرأة كان لها الثمن ثلاثة من اربعة وعشرين صار لها بالعول ثلاثة من سبعة وعشرين وهي التسع ولا يكون الميت في هذا الاصل إلا رجلا

(فصل) ولا يمكن أن يمول هذا الاصل إلى أكثر من هذا الا على قول أبن مسعود قانه يحجب

(مسئلة) قال (فان كان مع التي من قبل الاب اخوها كان المال بين الجد والاخ والاختين على ستة أسهم للجد سهمان وللاخ سهمان ولسكل أخت سهم ثم رجعت الاخت من الاب والام على الاخ والاخت من الاب فأخذت مما في أيديهما لتستكمل النصف فتصح الفريضة من ثمانية عشر سهما للجد ستة أسهم وللاخت من الاب والام تسعة أسهم وللاخ سهمان وللاخت سهم)

المقاسمة همهنا والثلث سوا، فان قاسمت به كان المال بينهم على سنة أسهم يأخذ الجد سهمين ثم يكل للاخت تمام النسمف مما في أيديهما ثلاثة أسهم يبقى لها سهم على ثلاثة لا يصح فنضرب ثلاثة في أصل المسئلة تكن عمانية عشر كما قال الحرقي وان زاد ولد الاب على هذا لم يزادوا على السدس شيئا لان الجد لا ينتص عن الثاث والاخت لا تنقص عن النصف فلا ببتى الا السدس

(مسئلة الاكدرية) قال (واذاكان زوج وام واخت وجد فللزوج النصف وللام الثاث وللاخت النصف وللجد السدس)

ثم يقسم سدس الجد ونصف الاخت بينهما على ثلاثة أسهم للجد سهمان وللاخت سهم فتصح الفريضة من سبعة وعشر بن سهما الزرج تسعة أسهم واللام سنة واللجد ثمانية واللاخت أربعة وتسمى هذه المسئلة الاكدرية ولا يفرض الجد مع الاخرات في غير هذه المسئلة

الزوجين بالولد السكافر والفاتل والرقيق ولا يورثه فعلى قوله اذا كانت امراة وام وست اخوات مفترقات وولدكافر فسللاخوات الثلث والثلث ان والسلام والمرأة السدس والثمن سبعة فتعمول الى احد وثلاثين .

⁽ والمسائل) (على ثلاثة اضربعادلة وعائلة ورد، ذكرنا العادلة وهي التي يستوي مالهاوفروضها والمائلة هي التي تزيد فروضها عن مالها والردهي التي يفضل مالها عن فروضها ولا عصبة فيها وهي التي نذكرها في هذا الفصل .

⁽ فصل في الرد) اذا لم تستوعب الفروض المال ولم يكن عصبة رد الفاضل على ذوي الفروض بقدر فروضهم الا الزوج والزوجة .

وحملة ذلك أن الميت اذا لم يخلف وارثاً الا ذوي فروض كالبات والاخوات والجدات تان الفاضل عن ذوي الفروض يرد عليهم على قدر فروضهم الا الزوج والزوجة يروى ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم وحكي ذلك عن الحسن وابن سيرين وشريح وعطاء ومجاهد والثوري وأبي حنيفة وأصحابه قال ابن سراقة وعليه العمل اليوم في الامصار الا أنه يروى عن ابن مسعود أنه كان لا يرد على بنت ابن مع بنت ولا على أخت من أب مع أخت من أبوين ولا على جدة مع ذي سهم ودوى على بنت ابن مع أخت من أبوين ولا على جدة مع ذي سهم ودوى

قيل أنما سميت هذه المسئلة الاكدرية لنكديرها لاصول زيد في البجد فأنه أعالها ولا عول عنده في مسائل الجد وفرض للاخت معه ولا يفرض لاخت مع جد وجمع سهامه وسهامها فقسمها بينهما ولا نظير الذاك . وقيل سميت الاكدرية لان عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلا اسمه الاكدر فأفتى فيها على مذهب زيد وأخطأ فيها فنسبتاليه . واختلف أهل العلم فيها فذهب أبي بكرالصديق وموافقيه إسقاط الاخت ويجعل للام الثاث وما بقى الجد

وقال عروابر مسعود للزوج النصف وللاخت البصف وللامالسدس والمجد السدس وعالت الى ثمانية وجعلوا للام الددس كي لا يفضلوها على الجد . وقال على وزيد للزوج النصف وللاخت النصف وللاخت النصف وللام الثلث والجد السدس وعولاها إلى تسعة ولم يحجبا الام عن اثلث لان الله تعالى أنما حجبها بالولد والاخرة وليس ههنا ولد ولا اخرة ثم أن عمر وعليا وابن مسعود أبقوا النصف للاخت والسدس الجد وأما زيد فأنه ضم نصفها إلى سدس الجد فقسمه بينهما لانها لانستحق معه إلا بحكم المقاسمة ، وإنما حمل زيد على إعالة المستة همنا لانه لو لم بفرض للاخت لسقطت وليس في الفريضة من يسقطها ، وقد روي عن قبيصة بن ذؤب انه قال ما فالد ذاك زيد وأنما قاس أصحابه على أصوئه ولم يبين هو شيئا ، فأن قبل فالاخت مع الجد وليس بعصبة مع هؤلاء بل يفرض له ولو كان مكان الاخت أخ لسقط لانه عصبة في نفسه ولو

ابن منصور عن أحمد أنه كان لا يرد على ولد الام مع الام ولا على الجدة مع ذي سهم والقول الاول أظهر في المذهب وأصح وبه قال عامة أهل الرد لانهم تساووا في السهام فيجب أن يتساووا في يقلم أظهر عليها ولان الفريضة لو عالت لدخل النقص على الجليع فالرد ينبغي أن ينالهم أيضاً وأما الزوجان فسلا يرد عليها باتفاق من أهل العلم الا أنه يروى عن عمان رضي الله عنه أنه ردعلى ذو جولعله كان عصبة أو ذا رحم فأعطاء لذلك وأعطاء من بيت المال لا على سبيل الرد وسبب ذلك إن شاء الله تعالى أن أهل الردكلهم من ذوي الارحام فيدخلون في قوله تعالى (وأولوا الاحام بعضهم أولى بعض) في كتاب الله والزوجان خارجان من ذلك وذهب زيد بن ثابت إلى أن الفاضل عن ذوي الفروض لبيت المال ولا يرد على أحد فوق فرضه وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي لان الله تعالى قال في الاخت فلها نصف ما ترك ومن رد عليها جعل لها الكل ولانها ذات فرض مسمى فلا تزاد عليه كالزوج

ولنا قول الله تمالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى بيعض في كتاب الله) وقد ترجحوا بالقرب إلى الميت فيكونون أولى من بيت المال لانه لسائر المسلمين وذوو الرحم أحق من الاجانب عملابالنص وقال النبي ويتنافل من ترك مالا فلورثنه ومن ترك كلافالي وفي لفظ من ترك دينا فالي ومن ترك مالا فللوارث متفق عليه وهذا عام في جميع المال وروى واثلة ابن الاسقع أن النبي عَيْنَاللَّهُ قال « تحوز المرأة ثلاث مواريث لقبطها وعتبقها وولدها الذي لا عنت عليه رواه ابن ماجه فجمل لها ميراث ولدها المنفي باللهان خرج من

كان مع الاخت أخرى أو أخ أو أكثر من ذلك لا عجبت الام الى السدس و بتي لهما السدس فأخذوه ولم تعل المسئلة وأصل المسئلة في الا كدرية ستة وعالت الى تسعة وسهام الاخت والجدارية فأخذوه ولم تعلى ثلاثة لا نصح فتضرب ثلاثة في تسعة تكن سبعة وعشرين ثم كل من له شي، في أصل المسئلة مضروب في الثلاثة التي ضربتها في المسئلة الزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللام أثنان في ثلاثة ستة ويبقى اثناعشر ببن الجد والاخت على ثلاثة له عمانية ولها أربعة ويعايا بها فيقال أربعة ورثوا مال ميت فأخذ أحدهم ثائه والثاني ثلث ما بتي والذاب ما بتي ويقال أمرأة جاءت قوما فقالت اني حامل فان ولدت ذكراً فلاثبيء له وان ولدت أنثى فلها تسع المال وثلث تسعه وان ولدت ولدين فلما السدس ويقال أيضا ان ولدت ذكراً فلي ثلث المسال وان ولدت أنثى فلي تسعاء وان ولدت ولدين فلي سدسه

(فصل) زُوجة وأم وأخت وجد: المزوجة الربع والام الثاث والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة أصلها من اثني عشر وتصح من ستة وثلاثين فان كان مكان الاخت أخ فالباقي بينها نصفين وتصح من أربعة وعشر بن وان كانتا أختين قاسمها وصحت من ثمانية وأربعين فان كان أخ وأخت أو ثلاث أخوات حجبوا الام الى السدس وقد موا الباقي بينهم على خمسة وصحت من ستين فان

ذلك ميراث غيرها من ذوي الفروض بالاجماع بقي الباقي على مقتضى العموم ولانها من ورائه بالرحم فكانت أحق بالمال من بيت المال كمصباته فاما قوله تعالى (فلها نصف ماترك) فلا ينفي أن يكون لها زيادة عليه بسبب آخر كقوله تعالى (ولا بويه لـكل واحد منها السدس ان كان له ولد) لا ينفي أن يكون للأب السدس وما فضل عن البنت بجهة التعصيب وقوله (ولك نصف ما ترك أزواجكم) لم ينف أن يكون للزوج ما فضل إذا كان ابن عم أو مولى وكذلك الأخ من الأم إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كانت معتقة كذا هها تستحق النصف بالقرض والباقي بالرد وأما الزوجان فليسا من ذوي الارحام.

(مسئلة) (فان كان المردود عليه واحداً أخذ الله كله بالفرض والردكام أو جدة أو بنت أو أخت وان كانوا جماعة من جنس واحد كبنات أو أخوات أو جدات افتسموه كالمصبة من البنين والاخوة وسائر العصبات فان انكسر عليهم ضربت عددهم في مسئلة الرد

(مسئلة) (وان اختلفت أجناسهم فخذ عدد سهامهم من أصل سنة فاجعله أصل مسئلته، مإنما كان كذلك لان الفروض كلها تخرج من أصل السنة إلا الربع والنمن وليسا لغير الزوجين وليسا من أهل الرد وينحصر ذلك في أربعة أصول (أحدها) أصل اثنين كجدة وأخ من أم للجدة السدس وللاخ السدس أصلها اثنان ثم يقسم المال عليها فيصير لكل واحد منها نصف المال أسل ثلاثة أم وأخ من أم، أم واخوان لام للام السدس وللاخوين الثلث بينها

وأدوا على دلك أسترى ثان الباقي والمقاسمة فافرض له ثان الباقي واضرب المسألة في ثلاثة تصير ستة وثلاثين وبيقى له ولهم أحد وعشرون أخذ ثنها سبعة والباقي لم فان لم تصح عليهم ضربتهم أو وفقهم في ستة وثلاثين في الله في المنابخة المناجبة عليه في الله وبزردونهم (فصل) زوجة وأخت وجد وجدة فهي كانتي قبلها في فروعها الا في أن المجدة السدس مع الاخت الواحدة والاخ الواحد، ومنى كانوا أكثر من واحد كان حكم الجدة والام واحداً ، وان لم يكن معهم جدة فهي من أربعة الزوجة الربع وبيقي ثلاثة المجد سهمان وللاخت سهم فان كان معها أحت أخرى فالباقي بينهم على أربعة وتصح من ستة عشر ، وان كان مكانهما أخصحت من عانية فان كان أخ وأخت وثلاث أخرات فالباقي بينهم على خمسة وتصح من عشر بن ، وإن زادوا على هذا فان كان أخ وأخت وثلاث أخرات فالباقي بينهم على خمسة وتصح من عشر بن ، وإن زادوا على هذا فان كان أخراح الباقي بينهما واقسم الباقي على الباتين فان كانوا من الجهتين فلائي ، وله الاب لان الباقي على الباقي على الباقي على الباقي على الباقي المناب الجد لا يزيد على النصف وهو أقل فرض لولد الا بوين

(مسئله) قال (واذا كانت ام واخت وجد فللام الثاث ومابقي فبين الجد و الاخت على ثلاثة أسهم للجد سهمان وللاخت سهم

وهذه المديلة تسمى لخرقا. أما سميت خرقا. لكثرة اختلاف الصحابة فيها فكأن الافوال خرقتها

⁽ أصل) اربعة أخت لابوين واخت لاب أو لام اواخ ، لام او جدة ، نتوام او جدة ، نتو بنت ابن (اصل) خمسة ثلاث اخوات مفترقات اللاخت اللابوين النصف ولـكل واحدة من الآخرتين السدس، أم واخت لابوين أو لاب ، أم ، اخت لابوين وأخت لاب او لام بنتان وجدة لا تريد على هذا أبداً لانها لو زادت سدساً آخر لـكل المال ولم يبق منه شيء برد

⁽ مسئلة) (قان إنكسر على فربق منهم ضربته في عدد سهامهم لانه أصل مسئلتهم وأعاكان عدد سهامهم أصل مسئلتهم كا صارت السهام في العول هي المسئلة التي يضرب فيها العدد بيان ذلك في أصل اثنين أربع جدات وأخ من أم للجدات سهم لا ينقسم عليهن فتضرب عددهن في أصل المسئلة تكن عمانية للاخ من الام أربعة والكل وأحدة من الجدات سهم

⁽ اصل) ثلاثة ام وثلاثة اخوة من ام للاخوة سهمان لا تصح عليها اضرب عددهم في اصل المسئلة تصر تسعة ومنها تصح

⁽ اصل) اربعة أخت لابوين واربع الحوات لاب تضرب عددهن في اصل السئلة وهو أربعة تمكن سنة عشر ومنها تصح .

⁽ اصل) خمسة ام واخت لا بوين واربع اخوات لاب لهن سهم لا يصح عليهن تضرب عددهن في خمسة تكن عشرين ومنها تصح وسنذكره في باب تصحيح المسائل مفصلا

قبل فبها سبعة أقرال قول الصديق وموافقيه الام ثلث والباقي للجد ، وقول زيد وموافقيه للام الثلث أصلها من ثلاثة ويبقى سهمان بن الاخت والجد على ثلاثة وتصح من تسعة ، وقول على اللاخت النصف والام الثلث وللجد السدس : وعن عمر وعبد الله اللاخت النصف والام ثلث ما بتي وما بقي فلاجد ، وعن ابن مسعود الام السدس والباقي للجد وهي مثل القول الأول في المعنى ، وعن ابن مسعود أبضاً الاخت النصف والباقي بين الجد والام نصفين فتكون من أربعة وهي احدي مربعات ابن مسعود وقال عبان المال بينهم أثلاث لكل واحد منهم ثاث وهي مثلثة عثان وتسمى المسبعة لان فيها سبعة أقوال والمسدسة لان معنى الافوال يرجع الى سنة . وسأل الحجاج عنها الشعبي فقال اختلف فيها خمسة من أصحاب وسول الله عيان وذكر له عبان وعليا وابن مسعود وزيدا وابن عباس

(فصل) أم أو جدة وأخنان وجد المقاسمة خير للجد ويبقى خمسة على أربعه فتصح من أربعة وعشر بنءام وأخ وأختان أو أخرات وجد تصح بن سنة ، أم وأخران أواخ وأختان أو أربع أخوات وجد ثلث الباقي والمقاسمة سوا، فان زادوا على ذقت فرض للجد ثلث الباقي ، وانتقلت المسئلة إلى مانية عشر الام ثلاة وللجد خمسة يبقى عشرة للاخوة والاخرات فنصح المسئلة عليه مان كان الاخرة والاخوات بن الجهتين فالباقي كا، لولد الابرين ألا أن يكون واد الابرين أخنا واحدة فلها قدر فرضها والباقي لهم ، أم وأخت لابوين وأخت لابوين وأخت لابوين وأخت الم السدس والجد ثاب الباقي ينتقل

⁽مسئلة) (فان كان معهم احد الزوجين اعطيته فرضه من اصل مسئنته وقسبت الباقي على مسئلة الرد وهي فريضة اهل الرد وهو ينقسم اذا كانت زوجة ومسئلة الرد من ثلاثة كامراً ة وام وأخ لام أو أم وأخوين لأم فللمرأة الربع سهم من أربعة يبقى ثلاثة على فريضة أهل الرد وهي ثلاثة وتصح المسئلتان من أربعة ، فان انكسر على عدد منهم كاربع زوجات وأم وأخ لام ، ضربت أربعة في مسئلة الزوجة تكن ستة عشر ومنها تصح فان لم تنقسم فاصل مسئلة الزوج على مسئلة الرد لم يمكن أن يوافقها لانه إن كانت مسئلة الزوج من اثنين فالباقي بعد نصيبه سهم لا يوافق شيئاً وإنكانت من أربعة فالباقي بعد ميراثه ثلاثة ومن ضرورة كون للزوج الربع أن يكون الهيئة ولد ، ولا يمكن أن تحكون مسئلة الرد مع الولد من ثلاثة وإن كان الزوج الربع أن يكون الهيئة ولد ، ولا يمكن أن تحكون مسئلة الرد مع الولد من ثلاثة وإن كان الزوج الربع أن يكون الهيئة مضروب غي السعمة عددا أقل منها ولا يمكن أن تحكون مسئلة الرد سبعة أبداً لان مسئلة الرد لا تربد على خسة أبداً إذا ثبت هذا فاضرب فربضة أهل الرد وليكل واحد من أهل الرد سهامه من مسئلته مضروب في القاضل عن فربضة الزوج فا بلغ فهو له إن كان واحداً وإن كأنوا جماعة قسمته عليهم قان لم ينقسم ضربته أووفقته في استقلت اليه المسئلة وتصحح على ما نذكر ، في باب التصحيح ويتحصر ذلك في خسة أصول .

الى عانية عشر فللام ثلاثة والجد خمسة وللاخت للابوبن النصف تسعة يبقى سهم على ثلاثة فتصح من أربعة وخمسين وتسمى مختصرة زيد لانه لوقاسم بالجد لانتقلت إلى سنة وثلاثين ثم يبقى سهان على ثلاثة فتصح من مائة وعانية ثم ترجع بالاختصار الى أربعة وخمسين فلذلك سبيت المحتصرة عأم وأخت لابوين واخران وأخت لاب وجد أصلها من سنة ثم تنتقل الى عانية عشر ويفضل لولد الاب سهم على خمسة تضربها في عانية عشرتكن تسعين وتسمى تسعينية ذيد، وفي هذا الفصل كله الجدة كلام لان لكل واحدة منهما السدس

« مسئلة » قال (واذا كانت بنت وأخت وجد فللبنت النصف وما بقي فبين الجد والاخت على ثلاثة أسهم للجد سهمان وللاخت سهم)

الماكان كذلك لان المقاسمة ههنا أحظ المجد ، وقال على رضي الله عنه البنت النصف والجد السدس والباقي للاخت ، وعند ابن مسعود الباقي بعد فرض البنت بين الجد والاخت نصفين لان كل واحد منهما لو انفرد أخذ المال بالتعصيب فاذا اجتمعا اقتسما كالوكان مكاتبا أخ ، فأما على فبنى على أصله في أن الاخوات لا يقاسمن الجد وانما يفرض لهن فلم يفرض لها ههذا لان الاخت مع البنت عصبة وأعطى الجد السدس كالو انفرد معها وجعل لها الباقي

الرد وهي اثنان أيضاً فاضرب اثنين في اثنين تكن أربعة ولا يقع السكسر في هذا الأصل إلا على حيز واحد وهو الجدات

(الأصل الثاني) : زوجة وجدة وأخ لام مسئلة الزوجة من أربعة ثم تنتقل إلى عمانية ولايكون السكسر إلا على الجدات أيضاً .

(الاصل الثالث) زوج وبنت و بنت ان ، مسئلة الزوج من أربعة ثم تنتقل إلىستة عشروكذلك زوجة وأخت لا بوين وأخت لا ب ، أو أخت لا م ، أو جدة ، أوجدات ،ومثلها زوجة وأخت لا ب وأخت لا م أو جدة

(الاصل الرابع) زوجة وبنت وبنت ابن أو أم أو جدة ، مسئلة الزوجة من ثمانية ثم تنتقل إلى اتنين وثلاثين .

(الاصل الخامس) زوجة وبنت وبنتان وجدة ، أو ابنتان وأم ، أصلها من أعانية ثم تنتقل إلى أربعين وفي جميع ذلك إذا انكسرت سهام فريق منهم عليهم ضربته فيها انتقلت اليه المسئلة ومثال ذلك أربع زوجات واحدي وعشرون بنتا واربع عشر جدة ، مسئلة الزوجات من عانية ، فتضرب فيها فريضة الرد وهي خمسة تكن أربعين للزوجات فريضة أهل الرد خمسة لاتصح عليهن ولا توافق عيم خسة وثلاثون للجدات خسها سبعة على أربع عشرة توافق بالاسسباع فرجمن إلى أتنين ويبقى

ولنا أن الجد يقاسم الاخت فيأخذ مثلها اذا كان معها أخ فكذلك اذا انفردت وهذه احدى مربعات ابن مسعود

(فصل) نت وأخ وجد الباقي بمد فرض البنت بينهما نصفين وان كان معه أخنه فالباقي بينهم على خمسة ، وان كان أخوان أو أخ وأخنان أو أربع أخرات استوى ثلث الباقي والسدس والمقاسمة فان زادوا فلا حظ له في المقاسمة ويأخذ السدس والباقي لهم فان كانوا من الجهتين فليس لولد الاب شي، ويأخذ ولد الابوين جميع الباقي بنت وأخنان وجد الباقي بين الجد والاختين على أربعة وتصح من عانية فان كن أكثر من أربع فله السدس أو ثاث الباقي والباني لهن

(فصل) بنتان أو اكثر أو بنت ابن وأخت وجد البنتين اثنان والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من تسعة وإن كان مكانها اخ قالباقي بينها على اثنين وتصح من سنة وان كان مكانه اختان صحت من اثني عشر و بدوي في هاتين المسئلتين السدس والمقاسمة قان زادوا عن أخ أو عن أختين فرضت الجد السدس وكان الباقي لهم قان كان معهم أم أو جدة فالجد السدس ولا شيء اللاخوة والاخرات.

(فصل زوج وأخت وجد الروج النصف والباقي بينها على ثلاثة وعند علي وابن مسعود للاخت

للبنات عمانية وعشرون توافق بالاسباع ايضاً فيرجمن إلى ثلاث والابنتان يدخلن في عدد الزوجات فتضرب ثلاثة في اربعة تكن اثنى عشر ثم في اربعين تـكن أربعائة وعمانين .

(نصل) ومتى كان مع احدالزوجين واحد منفرد بمن يرد عليه فانه يأخذ الفاضل عن الزوج ولا تنتقل المسئلة كزوجة وبنت للزوجة النمن والباقي البنت بالفرض والرد و إن كان معه فريق واحد من أهل الرد كالبنات أو الاخوات فسمت الفاضل عليهم كالمصبة فان انكسر عليهم ضربت عددهم في مسئلة الزوج والله أعلم

باب تصحيح المسائل

إذا لم ينقسم سهم فريق من الورثة عليهم قسمة صحيحة فاضرب عددهم في أصل المسئلة وعولها انكانت عائلة ثم يصير لكل واحد من الفريق مثل ما كان لجماعهم إلا أن يوافق عددهم سهامهم بنصف أو ثلث أو غير ذلك من الاجزاء فيبجزيك ضرب وفق عددهم في أصل المسئلة وعولها إن كانت عائلة لما بلغ فنه تصح ثم يصير لسكل واحد من الفريق وفق ما كان لجماعتهم، قاذا أردت القسمة فسكل من له شيء من أصل المسئلة مضروب في المدد الذي ضربته في المسئلة وهو الذي يسمى جزء السهم فما بلغ فهو له إن كان واحداً وإن كانوا جماعة قسمته عليهم . مثاله زوج وأم وثلاثة اخوة أصلها من عددهم وهو الذي شرب عددهم وهو الذي شاه والا توافقهم قاضرب عددهم وهو

النصف وللجد السدس وعالت إلى سبعة وان كان مع الاخت أخرى قال افي بينهم على أربعة وعندهما لهما الثانان وتعول الى عانية وان كان مكانهما اخ قالباقي بينهما نصفين وان كان اخ وأخت أوثلاث أخوات قاسمهم الجد وان كان اخوان أو من يعدلهما استوى السدس وثلث الباقي والمقاسمة قان زادوا فرضت له السدس والباقي لهموان كان زوج وبنت وأخت بجد فلازوج الربع والبنت النصف والباقي بينهما على ثلاثة ويستوى السدس ههنا والمقاسمة قان زادوا على أخت واحدة فرضت المجد السدس والباقي لمموان كان م ازوج ابنتان أو بنت وبنت ابن أو بنت وأمأو جدة سقعات الاخوة والاخوات وفرضت المجد السدس وعالت المسئلة الي ثلاثة عشر

(فصل) زوجة وبنت واخت وجد الباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من عانية فان كان مكان الاخت اخ أو اختان فالباقي بينهم وتصح مع الاخ من ستة عشر ومع الاخت من اثنين والاثبن والاثبن وان زادوا فرضت الحد السدس وانتقلت المسئلة إلى أربعة وعشرين ثم تصحح على المنكسر عليهم وإن كان مع الزوجة ابنتان أو اكثر أو بنت وبنت ابن و بنت وام او جدة فرضت الجد السدس ويبقى للاخوة والاخرات سهم من اربعة وعشرين

(باب ذوي الارحام)

وهم الاقارب الذين لافرض لمم ولانه صيب وهم أحد عشر حيزاً و ند البنات وولد الاخرات وبنات الاخرة وولد الاخوة من الام والمات من جيم الحيات والعم من الام والاخرال والحالات

ثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة تـكن ثمانية عشر سهماً للزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللام سهم في ثلاثة ثلاثة وللاخوة سهمان في ثلاثة وللاخوة سهمان وهو ما كان لجماعتهم فانكان الاخوة أربعة فان سهامهم وافقهم بالنصف فتضرب لصفهم وهو اثنان في المسئلة تـكن اثني عشر فاذا أردت القسمة ضربت سهام كل وارث في وفق عددهم وهو اثنان

و مسئلة ﴾ (وان أنكسر على فريقين أو أكثر لم يخل من أربعة أفسام (أحدها) أن يكونا من أربعة أفسام (أحدها) أن يكونا منائلين كثلاثة وثلاثة فيجزيك ضرب أحدها في المسئلة وطريق قسمتها مثل طريق القسمة فيا إذا كان الكمر على فريق واحد سواه .

مثاله ثلاثة اخوة لام وثلاثة لاب لولد الام الثلث والباقي لولد الاب أصابها من ثلاثة لولد الام سهم على ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق فتضرب أحد العددين وهو ثلاثة على ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق فتضرب أحد العددين وهو ثلاثة في أصل المسئلة تمكن تسعة لولد الام سهم في ثلاثة بثلاثة اكل واحد سهم ولولد الاب اثنان في ثلاثة ستة لكل واحد سهمان مثل ما كان المجاعتهم ولوكان ولد الاب سنة وافقت سهامهم بالنصف فرجع عددهم إلى ثلاثة وكان العمل فيها كما ذكرنا سواء

(القسم الثاني) أن يكون العددان متناسبين وهو أن ينتسب إلى الآخربجزء من أجزائه كنصفه أو ثلثه أو نحو ذلك فيجزيك ضرب الاكثر مها في المسئلة وعولها

وبنات الاهمام والجد ابو الام وكل جدة أدلت باب بين أمين او باب أعلى من الجد فؤلا. ومن أدلى بهم يسمون ذوي الارحام وكان أبو عبد الله يورثهم اذا لم يكن ذو فرض ولا عصبة ولا أحد من الوراث الا الزوج والزرجة، روي هذا القول عن عر وعلي وعبدالله وأي عبيدة بن الجراح ومعاذ ابن جل وأي المددا، رضي الله عنهم وبه قال شريح وهر بن عبداله زيز وعطا، وطاوس وعلقمة ومسروق وأهل الكوفة وكان زيد لا يورثهم ويجعل القي لبيت المل ، وبه قال ماك والارزاي والشاني ، ضي الله عنهم وابو ثور وداودواين جربر لان عطا، بن يسار روى أن رسول الله ويليك والشاني ، ضي الله عنهم وابو ثور وداودواين جربر لان عطا، بن يسار روى أن رسول الله ويليك والشاني ، في المعة والحالة فأنزل عليه أن لاميراث لهارواه سعيد في سننه لان وكب إلى قبا، بستخير الله تعالى في المعة والحالة فأنزل عليه أن لاميراث لهارواه سعيد في سننه لان المعة وابنة الاخ لا ترثان مع أخوجما فلا ترثان من أخوجما فلا ترثان من أخوجن فيا بتي بعد ميراث البنات والاخوات من الابوين ولا يرثن منفردات قاذا لم يرث هاتان مع أخوجما فع عدمه أولى ولان المنات والاخوات من الابوين ولا يرثن منفردات قاذا لم يرث هاتان مع أخوجما فع عدمه أولى ولان المراث اعا نثبت نصا ولانص في هؤلا.

ولنا قول الله تعالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) أي أحق بالتوارث في حكم الله تعالى قال أهل العلم كان التوارث في ابتدا. الاسلام بالحاف وكان الرجل يقول الرجل دمى

مثاله جدتان وأربعة اخوة لأب للجدتين السدس واللاخوة ما بقي أصلها من ستة وعددهم لا يوافق سها، بم وعدد الجدات نصف عدد الاخوة فاجتر بالا كثر وهو أربعة واضربه في أصل المسئلة تمكن أربعة وعشرين للحدات سهم في أربعة وللاخوة خسة في أربعة وعشرين لمحل واحد خسة ولوكان عدد الاخوة عشرين لوافقتهم سها، بم بالاخماس فيرجع عددهم إلى أربعة والعمل على ماذكرنا

(الفسم الثالث) : أن يكون العددان متباينين لا عائل أ عدها واحب ولا يناسبه ولا يوافقه فتضرب أحدها في جميع الآخر قما باغ فهو جزء السهم فاضربه في المسئلة فما باغ فنه تصح ثم كل من له شيء ما أو الما والتنات من من من الما

من أصل المسئلة مضروب في جزء السهم .

مثاله أم وثلاثة اخوة لاموأربعة لأب أصابها من ستة لولد الام سهمان لا يوافقهم ولولدالاب ثلاثة لا يوافقهم والمددان متباينان فاضرب أحدهما في الآخر تكن اثني عشر ثم في أصل المسئلة تكن اثنين وسبعين ومها تصع الام سهم في اثني عشر ولولد الام سهمان في اثني عشر أربعة وعشرون لكل واحد ثمانية ولولد الاب ثلاثة في اثني عشرستة وثلاثون لكل واحد شعة إن وافق احد المددين سهامه درن الآخر اخذت وفق الموافق وضربته فيا لم يوافق وعمات على ما ذكرنا وانوافقا جمياً سهامهما رددهما إلى وفقهما وعملت في الوفقين عملك بالمعدين الاصليين

(فصل) فان أردت أن تعرف ما لاحدهم قبل التصحيح فاضرب سهام فريقه في الفريق الآخر فا خرج فهو له فاذا أردت أن تعلم ما لـكل واحد من ولد الام فلفريقه من أصل المسئلة سهمان اضربهما في عدد الفريق الآخر وهو أربعة تـكن ثمانية فهي لـكل واحد من ولد الام ولفريق ولد الاب ثلاثة اضربها في عدد ولد الام تـكن تسعة فهي لـكل واحد منهم .

دمك ومالي مالك تنصرني وأنصرك وترثني وأرثك فيتعاقدان الحلف بينهما على ذلك فيتواران به دون القرابة وذلك قول ألله عز وجل (والدين عقدت أيمانكم فا توهم نصيبهم) ثم نسخ ذلك وصدار التوارث بالاسلام والهجرة قاذا كان له ولد ولم بهاجر ورثه المساجرون دونه ، وذلك قول وجل (والذين آمنوا ولم بهاجرواما لكمن ولايتهم من شيء حتى بهساجروا) ثم نسخ ذلك بقول المه تعالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى بعض في كتاب الله) وروي الامام احد باسناده عن سهل بن حنيف ان رجلا رس وجلا بسهم فقتله ولم يترك الا خالا فكتب فيه ابوعبيدة الى عر فكتب اليه عمر اني سمعت رسول الله والتي ويتيالي قال وارث من لا وارث له » قال الترمذي هذا حديث حسن ، وروى المقداد عن الذي ويتيالي انه قال و الحال وارث من لا وارث له يعقل عنه وبرثه » أخرجه أبوداود وفي لفظ و مولى من لامولى له يعقل عانه وينك عانيه فان قبل المراد به ان من ليس له الا عنوا فلا وارث له كايقال الجوع زاد من لازاد له والماء طيب من لاطيب له والصبر حيلة من لاحيلة له أو انه أواد بالحال السلطان قلنا هذا فاسد لوجوه ثلاثة (أحدها) انه قال برث ماله وفي لفظ قال برثه أو انه أواد بالخال السلطان قلنا هذا فاسد لوجوه ثلاثة (أحدها) انه قال برث ماله وفي لفظ قال برثه أحق بالفهم والصواب من غيرهم

(الثالث) أنه سماه وارثا والاصل الحقيقة وقولهم أن هذا يستعمل للنفي قلنا والاثبات كقولهم ياصاد من لاعاد له ياسند من لاسند له ياذخر من لاذخر له

⁽ القسم الرابيم) أن يكون العددان متفةين بنصف أو ثاث أو ربيع أو غير ذلك من الاجزاء فانك تورية في المسئلة .

ومثال ذلك زوج وست جدات وتسعة اخوة فيتفقان بالثلث فترد الجدات الى ثلثهن اثنين وتضربها في عدد الاخوة تسكن ثمانية عشر ثم تضرب ذلك في أصل المسئلة تسكن مائة وثمانية ومها تصح

⁽ فصل) فان كان السكسر على ثلاثة احياز نظرت فان كانت مباثلة كثلاث جدات وثلاث بنات وثلاثة أعمام ضربت أحدها في المسئلة فا بلغ فنه تصح المسئلة ولكل واحد منهم بعد التصحيح مثل ما كان لجاعهم وإن كانت متناسبة كجدتين وخمس بنات وعشرة أعمام اجتزأت بأكثرها وهي العشرة فضربها في المسئلة تمكن ستين ومنها تصح ، وإن كانت متباينة مثل أن يكون الاعمام في هده المسئلة ثلاثة ضربت بعضها في بعض تكن ثلاثين ثم ضربتها في المسئلة تمكن ماثة وعمانين وإن كانت متوافقة كست جدات وتسع بنات وخمسة عشر عما ضربت وفق عدد منها في جميع الاجزاء فا بلغ وافقت بينه وبين الثالث وضربت وفقه في جميع الثالث فا بانج ضربته في أصل المسئلة ومنها تصح وإن عائل النان منها وباينهما الثالث أو وافقهان وافق فابلغ ضربته في الثالث أو في وفقه ان كانموافقاً المسئلة وإن تناسب اثنان وباينهما الثالث ضربت أكثرهما في جميع الثالث أو في وفقه ان كان موافقاً

وقال سميد حدثنا أبوشهاب عن محد بن اسحاق عن محد بن يحيي بن حبان عن عمه واسع بن حبان قال توفي ثابت من الدحداحة ولم بدع وارثا ولا عصبة فرفع شانه الى رسول الله عَلَيْكُ فَدَفَع رسول الله ﷺ ماله إلى ابن أخته أبي لبابة بن عبد المنذر ، ورواه أبو عبيد في الاموال الا أنه قال : ولم مخلف الا ابنة اخ له فقضى النبي عَيَكِيَّتُهُ بميرائه لابنة أخيه رلانه ذو قرابة فيرثكذوي الفروض وذلك لانه ساوى الناس في الاسلام وزاد عليهم القرابة فكان أولى عاله مهم ولهذا كان أحق في الحياة بصدقته رصلته وبعد الموت بوصيته فاشبه ذوي الفروض والعصبات المحجوبين اذا لمبكن من محجبهم وحديثهم مرسل ثم محتمل انه لا ميراث لها مع ذوي الفروض والعصبات وأناك سبى الحال وادث من لاوارث له أي لايرث إلا عند عدم الوارث ، وقولهم لايرثان مم اخوتها قلنا لانعما أقوى منها ، وقولهم أن الميراث أعما ثبت نصاً قلنا قد ذكرنا نصوصاً ثم التعليل وأجب معا أمكن وقد أمكن همنا فلا بصار إلى النعبد الحض

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويورث ذووا الارحام فيجعل من لميسم له فريضة على منزلة من سميت له تمن هو نحوه فيجمل الخال بمنزلة الام والعمة بمنزلة الاب وعن ابي عبد الله

ثم في المسئلة وإن توافق اثنان وباينهما الثالث ضربت وفق أحدها في جميع الآخر ثم في الثالث وإن تباين اثنان ووافقهما الثالث كاربعة أعمام وست جدات وتسع بنات اجزاك ضرب آحد المتبانيين في الآخر ثم تضربه في المسئلة ويسمى هذا الموقوف المقيد لانك إذا رددت وقف أحدها لم تقف ألا الستة ولو وقفت غيرها مثل أن تقف التسعة وترد الستة إلى اثنين لدخلافيالاربعةوأجزاكضرب الاربعة في التسعة ولو وقفت الاربعة رددت السنة إلى ثلاثة ودخلت في التسعة وأجز النضربالاربعة في التسعة فأما إن كانت الاعدادالثلاثة متوافقة فانه يسمى الموقوف المطلق وفي عملها طريقان (أ-دهما) ماذكر نا من قبل وهو طريق الكوفيين (والثاني) طريق البصريين وهو أن تقف أحدالثلاثةو توافق ينه وبين الآخرين وتردهما الى وفقها ثم تنظر في الوقفين فان كانا مهائلين ضربت أحدهما في الموقوف وإنكانا متناسبين ضربت أكثرهما وانكانا متبانيين ضربت أحدها في الآخر ثم في الموقوفوان كانا متوافقين ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر ثم في الموقوف فما بلغ ضربته في المسئلة

ومثال ذلك عشر جدات واثنا عشر عما وخس عشرة بنتأ فقف العشرة تواُفقهاالا تناعشر بالنصف فترجع إلى سنة وافقها الحُمْس عشرة بالاخماس فترجع إلى ثلاثة وهي داخلة في السنة فتضرب السنة في العشرة تكنستين مم في المسئلة تكن ثلاثما ثة وستين وان وقفت الاثني عشر رجعت العشرة إلى نصفها خسة والحمي عشرة إلى ثلثها خسة وهما مبائلان فنضرب الحمسة في الاثني عشر ستين وإن وقفت الحمس عشرة رجت المشرة الى أتنين والاثنا عشر الى اربعة ودخل الاثنان في الاربعة فتضربها في الحمُّس عشرة م في السئلة

رحمه الله رواية اخرى انه جعلها بمنزلة المم وبنت الاخ بمنزلة الاخ وكل ذي رحم لم يسم له فريضة فهو على هذا النحو)

مذهب أبي عبد الله في توريث ذوي الارحام مذهب أهل التنزيل وهو ان ينزل كل واحد منهم منزلة منء من به من الورثة فيجعل له نصيبه فان بعدوا نزلوا درجة درجة إلى أن يصلوا من يمتون به فيأخذون ميرانه فان كان واحداً أخذ المال كله وان كانوا جماءة قسمت المال بين من يمتون به فها حصل لكل وارث جعل لمن يمت به فان بقي من سهام المسئلة شي. رد عليهم على قدر سهامهم وهذا قول علقمة ومسروق والشعبي والنخي وحاد ونعيم وشريك وابن أبي الجلى والثوري . وسائر من ورثيم غير أهل القرابة

وقد روي عن على وعبدالله رضي الله عنها أنها نزلا بنت البنت منزلة البنت وبنت الاخ منزلة الاخ وبنت الاخ منزلة الاخ وبنت الاخت والعمة منزلة الاب والحالة منزلة الام . وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه في العمة والحالة وعن على أيضا إنه نزل العمة بمنزلة العم وروي ذلك عن علقمة ومسروق وهي الرواية الثانية عن أحمد رضي الله عنه وعن الثورى وأبي عبيد انها نزلاها منزلة الجديم ولد الاخوة ولاخوات ونزلها آخر ون منزلة الجديم والمالاخوة ولاب والعم ونزلها آخرة ون منزلة الجديم والمالاخوة والعم والعمل أخواها والجدة أبواها و نزلم الحالة أبواها والمعمدين ون فلك تنزيل العمة أبا والحلة أما

(فصل) في معرفة الموافقة والمناسبة والمباينة الطريق في ذلك ان تلقي أقل العددين من أكثرهما مرة بعد أخرى فان فني به فالعددان متناسبان وان لم يفن ولكن بقيت منه بقية الفيتها من العدد الاقل فان بقيت منه بقية الفيتها من البقية الاولى ولا تزال كذلك تلقي كل بقية من التي قبلها حتى تصل الى عدد يفني الملقى منه غير الواحد فأي بقية فني بها غير الواحد فالموافقة بين العدديين بجزء تلك البقية ان كانت أثربعة فبالارباع وان كانت أحد عشر كانت اثنين فبالانصاف وان كانت ثلاثة فبالاثلاث وان كانت أربعة فبالارباع وان كانت أحد عشر أو ثلاثة عشر فنحو ذلك وان بقي واحد فالعددان متباينان وبما يدلك على تناسب العددين أنك اذا زدت على الاقل مثله أبداً ساوى الاكثر ومتى تسمت الاكثر على الاقل انقسم قسمة صحيحة ومتى نسبت الاقل الى الاكثر انتسب اليه مجزء واحدولا يكون ذلك الافي المنتصف فما دونه

باب المناسخات

ومعناها أن بموت بمض ورثة الميت قبل قسم تركته ولها ثلاثة أحوال (أحدها) أن يكون ورثة الثاني يربونه على حسب ميراثهم من الاول مثل أن يكونوا عصبة لها فاقسم المال بين من بقي منهمولا تنظر الى الميت الاول .

لوجوه ثلاثة أحدها)ماروى الزهري أن رسول الله وتتلفي قال « العمة بمنرلة الاب إذا لم يكن بينهما أب والحاله بمنزلة الام إذا لم يكن بينهما أم» رياه الامام أحد (الثاني) أنه قول حر وعلي وعبد الله في الصحيح عنهم ولا مخالف لهم في الصحابة (الثالث) أن الاب أقوى جهات العمة والام اقوى جهات الحالة فتعين تغزيلهما بهما دون غيرهما كبنت الاخ وبنت العم قالهما يعزلان منزلة أبوبهما دون اخوبهما ولانه اذا اجتمع لها قرابات ولم بمكن توريهما مجميعها ورثتا باتواهما كالحبوس عند من لم يورمهم مجميع قراباتهم وكالاخ من الابوين قانا نورثه بالتعصيب وهي جهة أبيه دون قرابة أمه قاما أبوحنيفة وأصحابه قانهم ورثوه على ترتيب العصبات فجملوا أولاده من كان من ولد الميت و ن سفلوا ثم ولد ابويه أو أحدها وان سفلوا ثم ولد أبوي أبويه وان سفلوا كذلك أبدا لابرث بنوا أب اعلى وهناك بنوا اب أقرب منه وان نزلت درجتهم وعن أبي حنينة أنه جهل ابا الام وإن على أولى من ولد البنات ويد من مذهب اهل القرابة .

(مسائل) من ذلك بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينهما على أربعة فان كان معهما بنت أخ قالباقي لها وتصح من سنة قان كان عمما خالة فلمبنت البنت النصف ولبنت بنت الابن السدس تكلة

مثال ذلك أربع بنين وثلات بنات ماتت بنت ثم ابن ثم بنت أخرى ثم ابن آخر وبقي ابنان وبنت فاقسم المسئلة على خسة ولا محتاج الى عمل مسائل وكذلك نقول في أبوين وزوجة وابنين وبنتين مات بنت ثم مات الزوجة ثم مات ابن ثم مات الاب ثم الام فقد صارت الواريث كاما بين الابن والبنت الباقيين أثلاثا واستغنيت عن عمل المسائل وبها اختصرت المسائل بعد التصحيح بالموافقة بين السهام فاذا صححت المسئلة نظرت فيها فان كان لجميع كسرية في العمل ودددت سهام كل وارث اليه ليكون أسهل في العمل

مثاله زوجة وأبن وبنت مات البنت تصعااسئلتان من أثنين وسبمين للزوجة بحقها سنة عشر وللابن سنة وخمسون تنفق سهامها بالانمان فتردها الى نمنها تسعة للزجة سهان وللابن سبعة (الحال الثاني) أن يكون ما بعد الميت الاول من الموتى لا يرث بعضهم بعضاً كاخوة خاف كل واحد منهم بنته فاجعل مسائلهم كدد انكسرت عليهم سهامهم وصحع على ما ذكرنا في باب التصحيح

مثال ذلك رجل توفي وترك أربعة بنين فات أحدهم عن اثنين والثاني عن ثلاثة والثالث عن أربعة والرابع عن ستة فالمسئلة الاولى من أربعة ومسئلة الابن الاول من اثنين ومسئلة الثاني من ثلاثة ومسئلة الثالث من أربعة ومسئلة الرابع من ستة فاجعلها كاعداد أربعة فالاثنان تدخل في الاربعة والثلاثة في الستة والاربعة توافق الستة بالانصاف فتضرب نصف إحداها في الاخرى تكن اثني عشر

الثلثين والخالة الدوس والباقي لبنت الاخ فانكان مكان الحالة عمة حجبت بنت الاخ واخذت الباني لان العمة كالاب فتسقط من هو بمنزلة الاخ ومن نزلها عما جعل الباقي لبنت الاخ واسقط العمة ومن نزلها جدا قاسم بنت الاخ اثلث الباقي بينهما نصنين ومن نزلها جدة جعل لها السوس ولبئت الاخ الباقي وفي قول اهل القرابة أنه لازث بنت الاخ مع بنت البنت ولا مع بنت بنت الابن شيئا

إذا انفرد أحد من ذوي الارحام أخذ المال كله في قول جميع من ورثهم وان كانواجاعة لم يخل اما أن يدلوا بشخص واحد أو يجماعة فان أدلوا بشخص واحد وكانوا في درجة واحدة فالمال بينهم على حسب مواريتهم منه فان أسقط بعضهم بعضا كاب الام والاخوال فاسقط الاخوال لان الاب يسقط الاخوة والاخوات فان كان بعضهم أقرب من بعض فالميراث لاقربهم كخالة وأم أبي أم أو ابن خال فالميراث للخالة لانها تلقى الام بأول درجة ، وهذا قول عامة المنزلين الا أنه حكى من النخعي وشريك و يحيى بن آدم في قرابة الام خاصة أنهم امانوا الام وجعلوا نصيبها لورثها ويسمى قولم تول من أمات السبب واستعمله بعض الفرضيين في جميع ذري الارحام فعلى قولهم يكون الخالة نصف ميراث الام لانها اخت ولام أبي الامالدس لانها جدة والباقي لابن الحال لانه ابن اخ ولنا أن الميراث من المبت لامن سببه واذاك ورثنا ام الام دون ابن عم الام بعير خلاف ولنا أن الميراث من المبت لامن سببه واذاك ورثنا ام ام الام دون ابن عم الام بعير خلاف

ثم تضربها في المسئلة الاولى تكن ثمانية وأربعين لوراة كل ابن اثنا عشر فلكل واحد من بني الاول سنة ولكل واحد من بني الثالث ثلاثة ولكل واحد من بني الثالث ثلاثة ولكل واحد من بني الرابع سمان (الحال الثالث) ما عدا ذلك وهي ثلاثة أقسام (أحدها) أن تقسم سهام الميت الثاني على مسئلة الثاني) أن لا ينقسم عليها بل يوافقها (الثالث) لا ينقسم عليها ولا يوافقها فالطريق في ذلك الله تصحح مسئلة الاول ثم انظر ما صار للثاني منها فاقسمه على مسئلته بعد أن تصححها فان انقسم صحت المسئلتان عما صحت منه الاولى كرجل خلف امرأة وبنتاً وأخاثم ماتت البنت وخلفت زوجا وبنتاً وعما فان لما من المسئلة الاولى أربعة ومسئلتها من أربعة فصحت المسئلتان من ثمانية وصار للاخ أربعة من أخيه سهم

ومن ذلك أم وعم مات العم وخلف بنته وعصبة المسئة الاولى من ثلائة والثانية من اثنين فصحت المسئلتان من ثلاثة . ثلاث أخوات مفترقات مات الاخت من الابوين وخلفت ابنتين ومن خلفت تصح المسئلتان من خمسة . بنت وبنت ابن وأخ ماتت البنت وتركت ابنتين وعمها صحت المسئلتان من ستة وصار للاخ ثلاثة . زوج وجدة وابننا ابن من ثلاثة عشر ماتت إحداهما عن أربعة وتركت زوجاً وبننا وأختها صحت المسئلتان من ثلاثة عشر وصار للاخ خمسة . زوجة وأم وابن مات الام وتركت زوجاً وبننا وابنابن من أربعة وعشر بن زوجة وأم وعم مات العم وترك ثلاث بنين وبنتا من اثنى عشر تصح المسئلنان

أيضا في ابي ام ام وابن عم ابي أم ان المال قلجد لانه أقرب ولوكانت الام المينة كان وارثها ابن عم أبيها دون ابي أمهاء خالة وام أبي أم وعم أم المال قلخالة وعندهم قلخالة النصف وقلجدة السدس والباقي قلعم فان لم يكن فيها عمر أم فالمال بين الحالة وأم أبي الام على اربعة فان لم يكن فيها جدة فالمال بين الحالة وعندهم لا بن عم الام فأما إن أدلى جاءة بجماعة جمات المال المدلى بهم كانهم احيا. فقسمت المال بينهم على مانوجه الله يضة فما صار لكل واحد منهم فهو لمن أدلى به إذا لم يسبق يعضهم بعضا فان سبق بعضهم بعضا وكانوا من جهة واحدة فالسابق الم الوارث أولى وان كانوا من وجهتين نزل البعيد حتى يلحق بن أدلى به فيأخذ نصيبه سواء سقط به القريب أو لم يسقط هذا ظاهر كلام احد رضي الله عنه نقل عنه جماعة من أصحاب في خالة وبنت الحق بنت الحالة الثيث وتعطي بنت الحالة شيئا و نقل حنبل عنه الثنين و ظاهر هذا يدل على ما ناناه وهو قول الثوري وعمد بن سالم والحسن بن صالح و وقال ضراد ابن صرد ان كان البعيد إذا نزل أسقط القريب فالقريب أولى وان لم يكن يسقطه نزل البعيد حتى يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم مختلفوا فيا علمت في يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم مختلفوا فيا علمت في يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم مختلفوا فيا علمت في يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم مختلفوا فيا علمت في

(القسم الثاني) أن توافق سهام الميت الثاني مسئلته فالطريق فيها أن تضرب وفق مسئلته في الأولى مضروب في وفق الثانية ومن له شيء من المسئلة الثانية مضروب في وفق الثانية ومن له شيء من المسئلة الثانية مضروب في وفق الثانية ومنات البنت وخافت زوجاً وبئتاً وأمها وهي الزوجة وعماً فإن المسئلة من ثمانية للبنت النصف أربعة ومسئلتها من اثني عشر توافق سهامها بالربع فتضرب ثلاثة في ثمانية أربعة وعشرون فكل من له شيء من ثمانية مضروب في ثلاثة وهو وفق المسئلة الثانية ومن له شيء من ألمانية مضروب في ثلاثة وهو وابنان وبنت مات أحد الابنين وخلف من خنف الاولى من سنة للابن منها سعمان وقد خلف جدته وأخاه وأخته فمسئلته من ثمانية عشر توافق سهمه بالنصف فاضرب نصف مسئلته تسمة في الاولى وهي سنة تمكن أربعة وخسين للام من الاولى سهم في تسعة وفق الثانية ولها من الثانية ثلاثة في سهم صار لهما الثنا عشر وللابن الباقي سعمان في تسعة ثمانية عشر ومن الثانية عشرة في سهم صارله تمانية وعشرون ولاخيه أربعة عشر ولمن الثانية عشرة في سهم صارله ثمانية وعشرون

(القسم الثالث) أن لا ينقسم سهام الناني على مسئلته ولا يوافقها فالطريق فيها أن تضرب المسئلة الثانية في الاولى ثم كل من له شيء من المسئلة الاولى مضروب في الثانية ومن له شيء من المسئلة الاولى مضروب في سهام الميث الثاني .

(المنني والشرح الكبير) (١٢) (الجز السابع)

نقدم الاسبق إذا كان من جهة واحدة الا نعيا ومحد بن سالم فانهما قالا في عمة وبنت عمة المال بينهما نصفين ولم اعلم أحداً من اصحابنا ولا من غيرهم عد الجهات وبينها إلا أبالحطاب فانه عدها خمس جهات الابوة والامومة والبنوة والاخوة والعمومة ، وهدذا يفضي إلى افابنة العم من الام أو بنت العمة من الام مسقطة لبنت العم من الابوبن ولا أعلم أحداً قال به وقد ذكر الخرقي هذا في ثلاث بنات عومة مفترقين ان المسال لبنت العم من الابوبن وبيان افضائه الى ذلك ان بنت العم من الام أبوها يدلي بالاب و بنت العم من الابوبن تدلي بابيها والاب يسقط العم وكذلك بنت العمة من جهة الاب و بنت العم من جهة العم المنافقة العم وكذلك بنت العمة من جهة الاب و بنت العم من جهة العم والاخوة والاخوة والاحوامة

(مسائل في هذا الباب) بنت بنت بنت وبنت بنت بنت وبنت أخ المال بين الاولى والثااثة وسقطت الثانية إلا عند محد بن سالم ونهم قانها تشاركها ومن ورث الاقرب جعله ابنت الاخ لانها أسبق وقول أهل القرابة هو المارلي وحدها لانها من ولد الميت وهي أقرب من اشابية ابن خال وبنت هم ثلت وثلثان ومن ورث الاسبق جعله لبنت العم ، وإن كان معها بنت همة فلا شيء لحل لان بنت العم أسبق الى الوارث منهما وها من جهة واحدة ، وإن كان معهم همة سقطت بنت العم لان العمة بنزلة الاب وبنت العم عنزلة العم بنت بنت وبنت بنت ابن المال لبنت بنت الابن عند الجميع

مثاله رجلخلف امرأة وبنتاً وأخا فهي من عانية البنت أربعة ثممات البنت وتركت زوجا وأما وابنتين فان مسئلة المسئلة المسئلة الاولى وهي وابنتين فان مسئلة المسئلة المسئلة الاولى وهي عليها سهامها ولا توافقها فاذا ضربت المسئلة الاولى وهي عانية في الثانية وهي ثلاثة عشر كانت مائة وأربعة فكل من له شيء من الاولى مضروب في ثلاثة عشر ومن له شيء من الائة عشر مضروب في أربعة ومثل ذلك زوج وأم وست اخوات مفترقات ماتت احدى الاختين من الام وخلفت من خلفت فالاولى من عشرة والثانية من ستة لابها خلفت اما واختاً لا بوئ واختين من ام تضربها في الاولى تكن ستين ومنها تصح

(فصل) وربما اختلف الحسكم بكون الميت الاول رجلا او امراة فيحتاج الى السؤال عن ذلك مثال ذلك اذا قيل أبوان وأبنتان لم تنقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين ان كان الميت الاول رجلا فالاب جد وارث في الثانية لانه أبو أب وتصع المسئلتان من اربعة وخمسين وان كان الميت الاول امرأة فالاب ابو الام في الثانية لا يرث لانه من ذوي الارحام وتصع المسئلتان من اثني عشر وتسمى المأمونية لان آلمأمون سأل عنها يحيي بن اكثم حين أراد توليته القضاء ليختبر فهمه فقال ياامير المؤمنين من الميت الاول فعلم أنه فهمها

﴿ مسئلة ﴾ (قان مات ثالث جمت سهامه مما صحت منه الأوليان وعمات فيها عملك في مسئلة التأبي مع الاول وكذلك تصنع في الرابع ومن بعده)

ومثال ذلك زوجة وأم وثلاث أخوات مفترقات · المسئلة الاولى ، من خسة عشر، ما ت الاخت من الابوين وخلفت زوجا ومن خلفت فسئلها من ثمانية وسهامها سنة يتفقان بالنصف نتضرب لصف مسئلها في الاولى تكن ستين ثم ماتت الام وخلفت زوجا وأختاً وبنتها وهي الاخت من الام، سيئلها من أربعة ولها من المسئلتين أحد عشر سها لا توافق مسئلتها تضرب مسئلتها في الاوليين تكن مائنين وأربعين ومها تصحالئلاث.

و، ثال الاربعة زوجة وابوان وابنتان ، لم يقسموا حتى مات الاب وخانف أخا لاب وأم ، ومن خلفت خلف ثم مات الام وخلفت أما وعماً ومن خلفت ثم مات إحدى البنتين وخلفت زوجاً ومن خلفت تصح الاولى من سبعة وعثمرين ، والثانية من أربعة وعثمرين ، توافق تركة الاب بالارباع ثم مات الام عن سبعة وعشرين وخافت أما و بنتي ابن وعماً فسئلها من سنة وتركتها توافقها بالانهاف مات احدى البنتين عن مائة وثلاثين و تركت زوجاً وأما وأخناً فسئلها من ثمانية وتركتها توافقها بالانصاف فتصح المسائل الاربع من الف ومائنين وسنة وتسمين الزوجة من الاولى والرابعة مائنان وأربعة وسبعون وللبنت الباقية من المسائل الاربع سبعائة وخسة عشر ، ولا خي الميت الباقي أربعون ، ولام الثالشة سنة وثلاثون ، ولعمها كذلك ، ولزوج الرابعة مائة وخسة وتسعون ، زوج ، وام ، وست أخوات

(مسثلة) قال (واذا كان وارث غير الزوج والزوجة او مولى نعمة فهو احق بالمال من ذوي الارحام)

في هذه المسئلة فصول ثلاثة : (أحدها) أن الرد يقدم على ميراث ذوي الارحام فنى خلف الميت عصبة أوذا فرض من أقاربه أخذ المال كا، ولا شي، الدي الارحام وهذا قول عامة من ورث ذوي الارحام . وقال الخسيري لم يختلفوا أن الرد أولى منهم إلا ماروي عن سعيد بن المسيب وعر ابن عبد العزيز انها ورثا الحال ممالبنت فيحتمل أنهما ورثاء المكونه عصبة أو مولى ايملا بخالف الاجماع وقول النبي والمحللة والمنال وارث من لاوارث له ومن مسائل هذا النصل أبر أم وجدة المال المجدة بنت ابن و بنت بنت ابن ابن و ابن أخت عم وعمة ثلاثه بني إخوة مفتر قير لاشي وهو قول عامة من ورثهم من الصحابة وغيرهم وقول من لا يوى توريثهم أيضاً . وروي عن ابن مسعود تقديم على المولى عوبه من المهما به عبد الله بن عبد الله بن عبد الحري وعلم وعوب بن نيد وميمون ومهران والاول أصح لقوله والشعبي والنخبي والقاسم بن عبد الرحن وعمر بن عبد العزيز وميمون ومهران والاول أصح لقوله

مفترقات ، ماتت الام وتركت أويها ومن خلفت ، ثم ماتت أخت من أب وأم وتركت زوجا وجدة ومن خلفت ثم ماتت أخت من أم وخلفت زوجا وجدة ومن خلفت الاولى عشرة والثانية من ستة فتصير الاثنتان من ستين والثالثة من عشرين وماتت عن ثلاثة عشر لا توافق فتضرب عشرين في ستين تمكن ألفاً وماثنين والرابعة من ثمانية وماتت عن مائة وستة وستين توافقها بالانصاف فتضرب أربعة في الف وماثنين تكن أربعة آلافو عمان مائة.

(باب قسم التركات)

إذا خلف تركة معلومة فأمكنك نسبة نصيب كل وارث من المثلة فاعطه أمثيل تلك النسبة من التركة ، مثال ذلك زوج وأبوان وابنتان المسئلة من خسة عشر والنزكة أربعون ديناراً ، فللزوج ثلاثة وهي خس المسئلة فله خس التركة عمانية دنانير وليكل واحد من الابوين ثلثا خس المسئلة فله ثلثا المثانية وذلك خسة دنانير وثلث دينار وليكل واحدة من البنتين مثل ما للا بوين كليها وذلك عشرة وثلثان وإن شئت قسمت النزكة على المسئلة وضربت الخارج بالقسم في نصيب كل وارث هما بلغ فهو تصيبه فاذا قسمت النزكة على المسئلة ههنا كان الحارج بالقسم دينارين وثلثين إذا ضربتها في نصيب الزوج وهو ثلاثة كان عمانية دنانير وإذا ضربتها في نصيب كل واحد من الابوين كانت خسة وثلثاً

عليه السلام « الحل وارث من لاوارث له » والمولى وارث ولان المولى يعقل وينصر فأشبه العصبة من النسب .

(الفصل انثالث) في توريبهم مم الزوج والزوجة لا أعلم خلافا بين من ورابهم أنهم يرأون مع أحد الزرجين الفضل عن ميرائه من غير حجب له ولا معاولة ، واختلف في كيفية توريبهم معه فروى عن امامنا أنهم براون ما فضل كا ير ورالمال إذا انفر دوا وهذا قول أبي عبيد و محد بن الحسن والواق عي عن امامنا أنهم براون ما فضل كا ير وضرار يقسم المال البقي بينهم على قدر سهام من يدلون به مع أحد الزوجين على الحجب والعول م نفرض الزوج فرض كاملا من غير حجب ولاعول م يقسم المالق بينهم على قدر سهام ما يدلي بعصبة المالق بينهم على قدر سهامهم فاتما يقم الحلاف في مسئلة فيها من يدلي بذي فرض ومن يدلي بعصبة فاما أن أدلى جيهم بذى فرض اوعصبة فلا خلاف فيه ، ومن مسائل ذاك زوج و بنت بنت البنت أخت او ابن أخت او أولاد أخت او بنت أخ او بنات أخ نظروج النصف والباقي بين بنت البنت مهما من معها نصفين ، وقال بحيي وضرار المسئلة من أربعة الزوج الربع والبنت النصف سهمان يبقى مهم لمن معها م يفرض المرأة الربع ويقسم الباقي بينهم على سبعة نضربها في أربعة كن نمانية وعشر بن ، من عيوض المرأة الربع ويقسم الباقي بينهم على سبعة نضربها في أربعة كن نمانية وعشر بن ، من على فيوض المرأة الربع ويقسم الباقي بينهم على سبعة نضربها في أربعة كن نمانية وعشر بن ، من عبرض المرأة الربع ويقسم الباقي بينهم على سبعة نضربها في أربعة كن نمانية وعشر بن ، من عيوض المرأة الربع ويقسم الباقي بينهم على سبعة نضربها في أربعة كن نمانية وعشر بن ،

وإذا ضربتها في نصيب كل واحدة من البنتين كانت عشرة دنانير وثلثين ، وإن شئت ضربت نصيب كل وارث في النزكة وقسمته على المسئلة فما خرج فهو نصيبه نني هذه المسئلة إذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة في النزكة كان مائة وعشرين إذا قسمتها على المسئلة وهي خسة عشر خرج بالنسم عمانية وإذا ضربت نصيب أحد الابوين في التركة كان نمانين فاذا قسمتها على المسئلة خرج خسة وثلث وإذا ضربت نصيب كل واحدة من البنتين في التركة كانت مائة وستين إذا قسمتها على المسئلة خرج بالقسم عشرة وثلثان كما ذكرنا

(فصل) فان كانت المسئلة من الاعداد الصم لم يمكن العمل بالطريق الاول لانه لا نسبة فيها فاعمل بالطريقين الا خرين .

مثال ذلك زور وأم وابنان ، والنركة خسون دينارا ، المسئلة من ثلاثة عشر إذا قسمت عليها التركة خرج بالقسم لسكل سهم ثلاثة دنانير وأحد عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من دينار، تضرب في ذلك سهام الزور وهي ثلاثة مجتمع له أحد عشر ديناراً وسبعة أجزاء وتضرب نصيب الام تسكن سبعة وتسعة أجزاء ولسكل بنت ضغف ذلك وإن ضربت سهام كل وارث في الحسين وقسمتها على على المسئلة خرج ما قلنا .

﴿ مسئلة ﴾ وإن شئت في مسائل المناسخات قسمت النركة على المسئلة الاولى ثم أخذت نصيب

ومنها تصح المرأة الربع سبعة ولبنت البنت أربعة أسباع الباقي الما عشر ويبقى تسعة لمن معها ذو ج وبنت بنت وخالة وبنت عم الزوج النصف والباقي بين ذوي الارحام على سنة لبنت البنت الالاة والمخالة سهم ويبقى لبنت العم سهان وتصح من التي عشر سها، وفي قول محبى وضراد تفرض المسئلة من التي عشر التي عشر سها، وفي قول محبى وضراد تفرض وتجمع سهام الباقين وهي تسعة فيقسم النصف الباقي على تسعة فلا تصح فتضربها في النين تكن عانية عشر ، وإن كان مكان الزوج امرأة فعملى قول الجهور للم أة الربع والباقي بين ذوي الارحام على صفة وهي توافق باقي مسئلة الزوجة بالاثلاث فردها إلى المنين وتضربها في أربعة نكن عانية عشر المرأة سهان ولبنت البنت نصف الباقي ثلاثة والخالة سهم ولبنت الع سهان ، وعلى قول مجبى تفوضها من أربعة وعشر بن المنافق على من أربعة لها منها أحد وعشرون ثم تفرض للمرأة الربع من أربعة لها سهم ولهم من أربعة وعشر بن ومنها عصح، امرأة والاث بنات ثلاثة إخوة متفرقين امرأة وبنت بنت وثلاث خالات متفرقات إخوة متفرقين امرأة وبنت بنت وثلاث خالات متفرقات

(فصل) ولا يعول من مسائل ذوي الارحام الا مسئلة واحدة وشبههارهي خالة أو غيرها بمن يقوم مقام الام أو الجـدة وست بنات ست أخوات مفترقات أو من يقوم مقامهن ممن يأخــذ

الثاني فنسمته على مسئلته وكذلك الثالث فان كان بين التركة والمسألة موافقة رددتهما الى وفقهاوقست وفق المتألة واعمل على ما ذكرنا .

مثال زوجة وأم وثلاث أخوات مفترقات ، المسألة من خمسة عشر والتركة عشرون ديناراً مماتت الام وخلفت أبوين ومن خلفت المسئلة الاولى من خمسة عشر ، والثانية من ستة للام من الاولى سهمان لا تنقسم على الثانية وتوافقها بالنصف فتضرب نصف الستة في المسئلة الاولى تمكن خمسة وأربعين ، قان شئت نسبت نصيب كل وارث من المسئلة واعطيته من التركة مثل تلك النسبة فللمرأة تسعة وهي خمس المسئلة ، فلها خمس التركة أربعة دنانير ، وللاخت من الام عانية ، وهي عانية أنساع الحس ، فلها من التركة عانية أتساع حضها ، وهو ثلاثة دنانير ، وخمسة أتساع دينار وللاخت من الابوين عشرون وهي أربعة أتساع المسئلة ، فلها أربعة أنساع التركة وهي عمانية دنانير وعائية أتساع دينار ، وللاخت من الاب ستة وهي تسع المسئلة وخمس تسمها فلها من التركة ديناران وثلثان ، وإن شئت قسمت العشرين على خمسة وأربعين وضربت الخمارج بالفسم في نصيب كل وارث فيخر ج ما ذكرناه وان شئت ضربت سهام كل وارث في التركة والمسئلة وهي توافقها بالاخاس فترد المسئلة الى تسعة والتركة الى أربعة وتضرب سهام كل وارث في أربعة وتقسمه على تسغة يخرج ما ذكرناه .

و مسئلة ﴾ (وأن أردت القسمة على قراريط الدينار فاجمل عدد الفراريط كالتركة المسلومة

المال بالنروض فان للخالة السدس ولولد الام النات ولبنات الاختين من الابوين الثلثان أصلها من سنة وعالت إلى سبمة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويورث الذكور والاناث من ذوي الارحام بالسوية اذا كان أبوهم واحدا وامهم واحدة الا الحال والخالة فللخال الثثين وللخالة الثاث)

اختلفت الرواية عن احمد في توريث الذكور والاناث من ذوي الارحام اذا كانوا من أب واحدوآم واحدة فنقل الاثرم وحنيل وابراهيم بن الحارث في الحال والحالة يعطون بالسوية فظاهر هذا النسوية في جميع ذوي الارحام وهو اختيار أبي بكر ، ومذهب أبي عبيد واسحاق ونعيم بن حماد لأمهم يرثون بالرحم المجرد فاسترى ذكرهم وأشاهم كولد الام، ونقل يعقوب بن بختاب اذا ترك ولد خاله وخاله اجمله يمنزلة الاخ والاخت للذكر مثل حظ الاثيين وكذلك رلد العموالعمة . ونقل عنه المروذي فيمن ترك خاله وخالته : للخال الثلثان وقلخالة الثلث ، فظاهر هذا التنضيل وهو قول أهل العراق وعامة المنزلين لان ميراثهم معتبر بفيرهم فلا يجوز حلهم على ذوي الفروض لأنهم يأخذون المسال كله ولا على المصبة البعيد لأن ذكرهم ينفرد بالميراث درن الاذات فوجب اعتبارهم بالقرب من العصبات والاخوة والاخوات. وبجاب عن هذا يأنهم معتبرون

واعمل على ما قلنا ، وقراريط الدينار في عرف بلدنا أربعة وعشرون قيراطاً فانكانت السام كشيرة وأردت أن تملم سهم القيراط فانظر ما يتركب منه المدد فانه لا بد أن يتركب من ضرب عدد في عدد فانسب احد العددين الى أربعة وعشرين فان كان أمل منها فحذ من المدد الآخر مثل تلك النسبة ، فما كان فهو اكل قيراط وان كان أكثر من أربعــة وعشرين قسمته عليها فما خرج بالقسم فاضربه في المدد الآخر فما بلغ فهو نصاب القيراط

ومثال ذلك سَمَائة أردت قسمتها على القراريط فهي متركبة من ضرب عشرين في ثلاثين وانسب الدثيرين إلى أربعة وعشرين تكن نصفها وثلثها فخذ نصف الثلاثين وثائها خمسة وعشرون فعي سهم القيراط وإن قسمت الثلاثين على أربعة وعشرين خرج بالقسم سهم وربع فاضربها في العشرين تكن خسة وعشرين وهيسهمالقيراطفاذاعرفتسهمالقيراطفانظركل من له سهام فاعطه بكل شهم من سهام انقيراط قيراطا فان بقي له من السهام ما لا يبلغ قيراطاً فالسبه إلى سهام القيراط وأعطه منه مثل تلك النسبة فانكان في سهام القيراط كسر بسطتها من جنس السكسر ثم كل من له سهام بعددمبلغ السهام فلة بعدد نخرجالكسر قراربط وتضرب بقية سهامه في مخرج الكسروتنسيها منها

مثال ذلك زوج وأبوان وابنتان مانت الام وخلفت أما وزوجاً وأختا من أبوين وأختين سأب وآختين من أم فالاولى من خسة عشر والثانية من عشرين فتضرب وفق إحداها في الاخرى تكن بولد الام وانما يأخذون كل المسال بالفرض والرد وانفق الجيم على انتسوية بين ولد الام لان أبا هم يستوي ذكرهم وأنناهم الا في قياس قول من أمات السبب قان الذكر مثل حظ الانتيبن والذي نقل الحرقي انتسوية بين الجيم إلا في الحال والحالة ولم أعلم له موافقا على هذا الفول ولا علمت وجهه وأما قوله إذا كان أبوهم واحداً وأمهم واحدة فلأن الحلاف المساهو في ذكر وأنثى أبوهما وأمهما واحد فاما إذا اختلف آباؤهم وأمهام كالاخوال والحالات المتفرقين والعات المفترةات أو اذا أدلى كل واحد منهم بفير من أدلى به الآخر كابن بنت وبنت بنت اخرى فلذلك موضع آخر يذكر فيه غيرهذا ان شاء الله تعالى

ومن مسائل ذك ابن أخت معه أخته أر ابن بنت معه أخته : المال بينهما أصنين عند من سوى وعند أهل القرابة وسائر المنزلين المسال بينهما على ثلاثه ابنان وابنتان أخت لابوين وثلاثة بنين وثلاث بنات أخت لاب وأربعة بني وقد وأرم بنات أخت لام أصل المسئلة من خسة اللاخت من الابوين ثلاثة بين وقدها على أربعة ر اللاخت، نالاب سهم بين ولدها على شانية والاخت من الاجت، نالاب سهم بين ولدها على غانية والاربعة داخلة فيها والستة توافقها بالنصف فتضرب نصفها في عانية تكنأر بهة وعشرين من فضل أبتى ولد الام محالهم وجعل ولد الاخت من الابه بن ستة توافقهم مهامهم بالثلث في جعون الى اثنين فيد خلان في المائية وولد الاخت من الابه بن ستة توافقهم مهامهم بالثلث في جعون الى اثنين فيد خلان في المائية وولد الاخت من الابه بن ستة

مائة وخسين وسهم الفيراط ربع ابسطها أرباعا تكن خسة وعشرين فهذه سهام الفيراط فلبنت من الاولى أربعة في عشرة أربعون فلها بخسة وعشرين أربعة قراريط يبقى خسة عشر اضربها في مخرج الكسر تكن ستين واقسمها على خسة وعشرين تكن اثنين وخسين فصاد لها سنة وخسان وللاب من الاولى والنانية ستة وعشرون فله بخسة وعشرين أربعة وابسط السهم الباقي أرباعا يكن أربعة أخاس خس ولزوج الاولى ثلاثون فله بخسة وعشرين سهما أربعة قراريط وابسط الحسة اباقية تكن عشرين وهي أربعة أخاس قيراط ولام الثانية سهان ابسطها أرباعا تكن خس تيراط وثلائة أخاس قيراط وكذلك اكل اخت من أم وللاختين اللاب مثل ذلك وللاخت للابوين سنة ابسطها أرباعا تكن أربعة اخاس قيراط

﴿ مسئلة ﴾ (و إن كانت النركة سهاما من عقار كثلث وربع ونحو ذلك)

فان شأت ان تجملها من قراريط الدينار وتفسمها على ما قلفا وإن شأت وافقت بينها وبين المسئلة وضربت المسئلة او وفقها في مخرج سهام المقار او في وفقها فما كان فانسبه من المبلغ فما خرج فهو لمسيه إذا كانت التركة ربع دار وثائها جمعتها من مخرجها قراريط فكات اربعة عشر قيراطاً وجملتها وكانها دانير وعملت على ما سبق وان شأت اخذتها من مخرجها وقسمتها على المسئلة فان انقسمت بغير ضرب . مثال ذلك زوج وام وثلاث اخوات مفترقات والتركة ربع دار وخسها المسئلة من تسمعة

تمكن اثمين وسبعين ثم في خسة تمكن ثلمائة وستين ، وان كانوا أولاد عات أو خالات مفترقات فكذلك ، وإن كانوا أولاد بنات أو أولاد أخرات ، وأبوين أو ، وأب فهي من اثنين وسبعين عند من سوى ومن مائة رعماً ية عدن فضل ، وقرل أمل العراق هي من سبعة وعشر بن كاولاد البنين

(فصل) وان كان ممك أولاد بنات أو أخوات قدمت المال بين أمهاتهم على عددهن فما أصاب كل واحدة منهن فهو لولدها بالسوية عدد من سوى ، وعند من فضل جعله بينهم على حسب ميراتهم . واختلف أصحاب أبي حنيفة فذهب أبو يوسف الميقسم المال بينهم على عددهم دون مراعاة أمهاتهم إذا المتووار ممن دلون به من أذ با والامهات إلى بنات الميت الذكر منل حظ الا ثبين كأرلاد البنين ، وجعل محد بن الحسن من أدلى بابن ابنا وان كان أنثي ، رمن أدلى بالانثى أنثى وان كان ذكراً وجعل المدلى بهم بعدد المدلين ثم قسم بينهم على عددهم فما أصاب ولد الابن قسمه بينهم الذكر مثل حظ الانتيبز وماأصاب واد الانتى قسمه بينهم كذلك

(سائل) من ذاك بنت ابن بنت وابن بنت بنت ، قول من سوى المال بينهما نصافين وقول من فضل أن كانا من ولد بنين فكذلك وأن كانا من ولد بنت واحدة فالمال بن ابنها و بنها لا بنها ثاناه ولبنها ثاناه ولبنها ثاناه فما أصاب أبنها فهو لبنه وما أصاب بنها فهو لابنها نيصير البنت سهمان وللابن سهم ، وقرل محد كذاك وقول أبي وسف اللابن سهمان والبنت سهم كابن الميت و بننه : ابنا و بنت بنت وابن ابن وبن ابن البنت الصف والبق ببن البقين على ثلاثة سواء كانوا من

ومخرج سهام المقار عشرون الموروث منها تسعة منتسمة على المسئلة للزوج منها ثلاثة وهي عشر الداو ونصف عشر دا والحدة من الباقيات نصف عشر فان لم تنقسم لكن وافقت السهام الموروثة المسئلة رددت المسئلة الى وفقها ثم ضربته في مخرج سهام العفار ثم كل من له شيء من المسئلة مضروب في وفق السهام الموروثة من العقار

مثاله زوج وابوان وابنتان والتركة ربع دار وخسها المسئلة من خممة عشر توافق السهام الموروثة من العقار بالثلث لأنها تسعة فتر دالمسئلة الى ثانها خمسة ثم تضربها في مخرج سهام العقاروهي عشر ونتكن مائة فللزوج من المسئلة ثلاثة في وفق سهام العقار ثلاثة تسعة من مائة وهو فصف عشر الدار ولحس خمسها ولحكل واحد من الابوين سهان في ثلاثة سنة وهي ثلاثة أخاس عشر الدار ولحكل بنت ضعف ذلك وهو عشر وخمس عشر اوان لم توافق السهام الموروثة المسألة ضربت المسألة جميعها في مخرج سهام العقار ثم كل من له شيء من المسألة مضروب في السهام الموروثة من العقار فا بلنم فانسبه من مبلغ سهام العقار وان شئت نسبت سهام كل وارث من المسألة فا بلنم أعطيته منها بقدر نسبة السهام الموروثة الى سهام العقار وان شئت نسبت سهام كل وارث من المسألة فا بلنم أعطيته منها بقدر نسبة السهام الموروثة الى سهام العقار وان شئت نسبت المسألة الزوج من المسألة الخمس فله خمس التركة وكذلك تفعل في بقية الورثة على ماسبق

(المغني والشرح السكبير) (١٢) (الحبزه السابع)

(فصل) في الجهولات زوج وأم وأخنان لاب وأم أخذ الزوج بميرانه خسة وأربين ديناراً كم جميع التركة ? فالطريق في ذلك أن تقسم الدنا ير التي أخذ اعلى سها المه تخرج خسة عدر فاضربها في سهام المسئلة وهي عانية تكن مائة وعشرين وهي التركة وان شئت ضربت ما أخذ في سهام المسألة تكن ثلا عائة وستبن وقسمت ذلك على سهامه فما خرج فهو التركة وان شئت قات سهام من في مثل سها المرة وثلاثين فيجب أن يكون الباقي خسة وسببين زوج وأم وست اخوات مفترقات والتركة ستة وخسون ديناراً وثوب أخذ الزوج عيرا المالئوب كم قيمته ؟ فالطريق أن تقسم العين على سهام من بقي من الورثة تخرج عانية تضربها في سهام الزوج تكن أربعة وعشرين وانشئت قات مهام الزوج من سهام الزوج تكن أربعة وعشرين وانشئت قات مهام الزوج من سهام الباقي ثلاثة أسباعها في الورثة سبعة أسهم شيئين وثلثا وذلك يمدل العين فالشيء ثلاثة أسباعها في ثلاثة أسباع العين عن أربعة وعشرين وان بسطت الشيئين والثاث أثلاثاكات سبعة وقسمت لميها العين يخرج الشيء أربعة وعشرين روج وأم وست أخوات مفترقات والتركة خسة وثلاثون ديناراً وثوب أخذت احدى الاخنين المهرب والام الثوب وثلاثة دنانير فألق ما أخذت من العين فاقسم الباقي على سهام باقي الورثة وهي عمانية يخرج بالقيم أربعة دنانير وهي تصيب السهم ف للخنين بسهمين عانية دنانير فأدة الثوب قائمة الثوب قيمة الثوب والتركة جيمها أربعون ديناراً أو بالجبر تجعل قيمة الثوب شيئا

على سبمة رتصح من اثنين وأربعين وترجع بالاختصار الى أحد وعشر من ابنتا أخ وابن وابنة أخت لبنتي الآخ الثاثان في قول المنزابن جميمهم ، رقول محمد الثلث لولدي الاخت ببنهما بالسوية عند من سوى ومن فضل جمله بإنها أثلاثا وهذا قول محمد ، وقال أبر بوسف لابن الاخت مان ولكل واحد من الباقين سهم وتصح من خمسة

(فصل) بنت بنت بنت بنت بن ابن هي من أدبعة عند المنزلين جيمهم وعند أهل القرابة هو لمنت البنت لانها أقرب فان كان مهها بنا بنت ابن أخري فكأنهم بنت وبنتا ابن في ثنهم من هانية وقصح من سنة عشر ابن بنت ابن وبنت ابن بنت المال للابن لانه أفرب المى الوارث وهذا قول عامة من ورثهم الا ماحكي عن ابن سالم في أنه ينزل البعيد حتى يلحق بوراثه فيكون المال بينها على أربعة للبنت ثلاثة واللابن سهم كبنت وبنت ابن بنت بنت ابن و بنت بنت ابن ابن وابنتا بنت ابن أخر الارلمي ثلاثة أرباع المال والربع الباقي بين الباقيات على أربعة فتضربها في أصل المسئلة تكن من سنة عشر، ابن وبنت بنت وثلاث بنات، بنت وابنا بنت ابن لاشي، لهذبين في قول الجيم لان أمهما تسقط باستكال البنات الثلثين وبكون النصف بين الابن وأخته على اثنين والنصف الآخر على ثلاث تسقط باستكال البنات الثلثين وبكون النصف بين الابن وأخته على اثنين والنصف الآخر على ثلاث بنت بنت بنت بنت بنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة قانه بنت بنت بنت بنت بنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة قانه بنت بنت بنت بنت بن بنت أخرى وبنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة قانه بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة قانه بنت بنت بنت ابن بنت أخرى وبنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة قانه بنت بنت بنت بنت أبن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة قانه بنت بنت بنت بنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة قانه بنت بنت ابن بنت أخرى وبنت بنت أبن المال هذه الا في قول أهل القرابة قانه بنت بنت أبن المال هذه الإلى المال هذه الإلى المالم المالمالم المالم المال

فتقول اذا أخذت الاخت بسهمين ثوباً وثلاثة دنانير وجب أن يأخذ بقية الورثة أربعة أشياء واثنى عشر دياراً ودلك يعدل ما حصل لهم وهو اثان وثلاثون ديناراً فألق اثنى عشر بمثلها يتى أربعة أشياء تعدل عشر بن ديناراً فقيمة الثوب خمه دنا يركما قلنا فان كانت المسئلة بحالها والتركة ثلاثون ديناراً وعبدان منساويا القيمة أخذت احدى الاختين الابوين أحد العبدين فأسقط سهمها من المسئلة وأسقط بمثلها العبد الآخر يتى سنة تقسم العين عليها يخرج للسهم خمسة فقيمة العبد عشرة وبالحبر تجعل قيمة كل عبد شيئاً فاذا أخذت بسهمين شيئاً وجب أن يكون لباقي الوثة أربعة أشياء وذلك يعدل الشيء عشرة كما قلنا

(باب ذوي الارحام)

وهم كل قرابة ليست بذي فرض ولا عصبة وهم أحد عشر صنفاً ولد البنات وولد الاخوات وبنات الاخوة وبنات الاعمام وبنو الاخوة من الام والمم من الام والمات والاخوال والحالات وأبو الام وكل جدة أدات باب بين أمين أو باب ألى من الجد ومن أدلى بهم فهم يسموز ذوي الارحام وكان أو عبد الله يورثهم اذا لم يكن ذو فرض ولا عصبة الا الزوج والزوجة روي هذا الفول عن عمر وعلى وعبد الله وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبي الدردا. رضي الله عنهم وبه قال شريح وعمر

للاوليين وقول من أمات السبب وورث البعيد مع القريب؛ المال بين بنت ابن بنت وبنت بنت ابن ابن على أد بعة وتسقط الاخرى لان هذه وارثة البنت في أول درجة ، بنت بنت وبنت بنت بنت أخرى وبنت بنت الاولى والاخيرة على المنزلين ، وقال أهل القرابة هو اللولى قول ابن سالم هو للاوليين وتسقط الثائة

(مسئلة) قال (واذا كان ابن اخت و بنت أخت اخرى اعطى ابن الاخت حق امه النصف و بنت الاخت الاخت الخرى فللا بن و بنت الخت الاخت الا

أما المسئلة الاولى فلا خلاف فيها بين المنزلين لان كل واحد منهما له ميراث من أدلى به وهو قول محمد بن الحسن أبضا ، وقال أو يوسف يعتبرون بأنفسهم فيكون لابن الاخت الثاثان ولبنت الاخت النائث . وأما المسئلة الثانية فلا خلاف بين المغزلين في أن لولد كل أخت بيرائها وهوالنصف ومن سوى جعل النصف بين أن الاخت وأخته نصفين والنصف الآخر لبنت الاخت الاخرى فتصح من أربعة ومن فضل جمل النصف بينهما على ثلاثة وتصح من سنة ، وقال أبو يوسف اللاب

ابن عبد العزيز وعطاء وطاوس وعلقمة ومسروق وأهل السكوفة وكان زبد لا يورثهم ونجمل البافي لبيت المال وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو ثور وداود وابن جرير لان عطاء بن يسار روى أن رسول الله وتتعليله وركب الى قباء يستخير الله في العمة والحالة فأنزل الله عز وجل أن لا ميراث لها رواه سعيد في سننه ولان العمة وبنت الاخ لا ترثان مع اخوتها فلا ترثان منفر دتين كالاجنبيات وذلك لان انضام الاخ اليها يؤكدها ويقويها بدليل أن بنات الابن والاخوات من الاب يعصبهن أخوهن فيا بقي بعد ميراث البنات والاخوات من الابوين ولا يرثن منفردات فاذا لم يرث هاتان مع أخيها فم عدمه أولى ولان المواريث انها ثبتت نصاً ولا نس في هؤلاء

وانا قول الله تعالى (وأرلوا الارحام بعضهم أولي ببهض في كتاب الله) أي أحق بالتوارث في حكم الله قال أهل العلم كان النوارث في ابتداء الاسلام بالحف فكان الرجل يقول الرجل دمي دمك ، ومالي مالك ، تنصر في وأنصرك ، وترثني وأرثك ، فيتعاقدان الحلف بينها على ذلك فيتوارثات به دون القرابة وذلك قوله تعالى (والذي عقدت ايما نسكم فا توهم نصيهم) ثم نسخ ذلك ، وصار التوارث بالاسلام والهجرة فاذا كان له ولد ولم يهاجر ورثه المهاجرون دوله ، وذلك قوله عز وجل (والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولا يهم من شيء حتى يهاجروا) ثم نسخ ذلك بقوله تعالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض) في كتاب الله

النصف والكل بنت الربم وتصح من أربعة ، وقال محمد لولد الاخت الاولى الثائان بينهما على ثلاثة واللخرى الثلث ، وتصح من تسعة ، وإذا الفرد ولد كل أخ أو أخت فالعمل فيه على ماذكر نافي في أولاد البنات ومتى كان الآخوات أو الاخوة من واد الام فاتفق الجميع على التسوية بين ذكرهم وانتاهم الا الثوري ومن امات السبب، ثلاث بناتأخ وثلاث بني اخت أن كانا من ام فالمال بينهم على عددهم وان كانا من أبأرمن ابرين فلبنات الاخ الثاثان ولبني الاخت الثلث وتصبح من تسعة عند المنز ابن وعند محد مثله وفي قول ابي يوسف يجمل لبني الاخت الثاثين ولبنات الاخ الثلث عابن وبنت اختلابوين وابن اخت لام هيمن اربعة عند من فضل وعند من سوى تصح من ثمانية قول محد كأنهما اختان من ابوين واخت من ام فتصح من خمسة عشر فان كان ولد الام ايضاً ابنا وابنة صحت عند جيمهم من ممانية إلا الثوري فانه يجمل الذكر من ولد الام مثل حظ الانتمين فتصح عنده من اثني عشر وعند محمد هي من ثمانية عشر ابنا اخت لابوين وابن وابنة اخت لاب وابنا اخت أخرى لاب في قول عامتهم من ثمانية وتصح من اثنين وثلاثين عند من سوى وعند من فضل من يمانية واربعين وقول محمد يد قط والد الاب ويتفق قواله مع قول ابي يوسن في أن المال لولد الاخت من الابوين، ابن اخت لابوين وابن وابن اخت لام وابنا وابنتا اخت اخرى لام قول المنزلين من عشرين النوري من ثلاثين محمد من ستين

وروى الامام احمد باسناده عن سهل بن حنيف ان رجلا رمى رجلا بسهم فقتله ولم يترك الا خالا فكنب فيه أبو عبيدة الى عمر فكتب اليه عمر: أي سمت رسول الله وَيَطَالِنُهُ يَقُولُ ﴿ الْحَالُ وَارْثُ من لا وارث له » . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وروى المقدام عن النبي مَتَيَالِيْهُو أَنه قال « الحال وارث من لا وارث له يعمَل عنه وبرئه » أخرجه أبو داود وفي لفظ مولى من لا مولى له ، يمقل عنه ويفك عانيه ، فإن قيل المراد به أن من ليس له الا خال فلا وارث له ، كما يقال الجوع زاد من لا زاد له ، والماء طيب من لا طيب له ، والصبر حيلة من لا حيلة له ، أو أبه أراد ما لحال السلطان قانا هذا فاسد لوجوه ثلابة.

(أحدها) : انه قال برث ماله وفي لفظ يرَّه

(والناني) : أن الصحابة فهموا ذلك ، فكتب عمر هذا جواباً لا بي عبيدة حين سأله عن ميراث الخال وهم أحق بالفهم والصواب من غيرهم

(والثالث) أنه سماءً وارثاً ، والاصل الحقيقة وقولهم ان هذا يستعمل للنفي قلنا والاثبات كقولهم يأعماد من لا عماد له ، ياسند من لا سند له ، ياذخر من لا ذخر له .

وريى سميد باسناده عن واسع بن حبان قال : توفي ثابت بن الدحداحة ولم يدع وارثأولا عصبة فرفع شأنه الى رسول الله ﷺ فدفع رسول الله ﷺ ماله الى ابن أخته أبني لبابة بن عبد المنذر، و مسئلة ﴾ قال (فان كن ثلاث بنات ثلاث اخوات مفترقات فلبنت الاخت من الاب الحنس ولبنت الاخت من الاب الحنس ولبنت الاخت من الام الحنس)

جدان من جدان المان و كذلك ان كن ثلاث عمات مفترقات مذهب احمد وسائر المنزلين في ولد الاخوات ان المسال يقسم ببن الاخوات على قدر سهامين فما اصاب كل اخت فهو لولدها والمال في مسئلننا ببن الاخوات على خمسة فيكون ببن اولادهن كذلك وكذلك إن كن ثلاث عمات متفرقات لانهن اخوات اللب فيراثه بينهن كبراث الاخوات المتفرقات من اخيبن وكذلك الحكم في ثلاث خالات متفوقات لانهن اخوات الام فميراثها بينهن كذلك وقدم اهل القرابة من كان لام الا محمد بن الحسن فانه قسم ميراث اولاد الاخوات وام من جيمهم ثم من كان لاب ثم من كان لام الا محمد بن الحسن فانه قسم ميراث اولاد الاخوات على أعدادهم وأقامهم مقام أمهاتهم كأنهم اخوات

ومن مسائل ذلك ستة بنات ثلاث اخوات متفرقات المال بين الاخوات على خمسة فما أصاب كل واحدة فهو ابنتيها و تصح من عشرة فول ابي يوسف المال كله لولد الا بر ن قول محمد لهما شاشان

ورواه أبو عبيدة في الاموال الا أنه قال لم نخلف الا ابنة أخ له ، فقفى النبي ويُتَطَلِّمُ بميراً له لابنة أخيه ولانه ذو قرابة فيرث كذوي الفروض ، وذلك لانه ساوى الناس في الاسلام ، وزاد عليهم بالفرابة ، فيكان أولى منهم ، ولهذا كان أحق في الحياة بصدقته وصلته ، وبعد الموت بوصيته ، فأشبه ذوي الفروض والعصبات المحجوبين اذا لم يكن من مججهم وحديهم مرسل ثم محتمل أنه لا ميراث لهما مع فوي الفروض والعصبات ، ولذلك سمى الحال وارث من لا وارث له ،أي لا برث الا عندعدم الوارث وقولهم لا يرثان مع اخوتها قلنا لانها أنوى منها وقولهم أن الميراث انما ثبت نصاً قانا قد ذكرنا نصوصائم التعليل واجب مها أمكن وقد أمكن ههنا فلا يصار الى النعبد الحض.

⁽ فصل) والرد يقدم على ميراث ذوي الارحام فتى خلف اليت عصبة أو ذا فرض من أفاربه أخذ جميع التركية ، هذا قول عامة من ورث ذوي الارحام قال الحبري لم يختلفوا أن الرد أولى منهم الا ماروي عن سعيد بن السيب وعمر بن عبد العزيز أنهما ورثا الحال مع البنت فيحتمل أنها ورثاه للكونه عصبة أو مولى اثلا بخالف الاجماع ، وقول النبي عَيَسِكِيْنِهُ « الحال وارث من الاوارث له ؟ ومن مسائل ذلك أبو أم وجدة ، المال العجدة ، بنت ابن وبنت بنت ابن ابن أخ وان أخت عم وعمة بني الحوة مفترقين الا شيء الذوي الرحم في جميع ذلك

⁽ فصل) وكذلك المولى المتق وعصباته يقدمون على ذوي الارحام ، وهو قول عامة من ورثهم

ولولد الام اثلث وتصح من سنة ست بنات ست أخرات متفرقات لبتي الاختين من الا بوين الثاثان ولولد الام الثلث وتصح من سنة وهذا قول محمد بن اخت لا بوين وابن وابنة اخت لاب وابنا أخت اخرى لاب وثلائة بنين وثلاثة بنات أخت لام هي من مائة وعشر بن عند من سوى وابننا أخت اخرى لاب وثلائة بنين وثلاثة بنات أخت لام هي من مائة وعشر بن عند من سوى ومن ستين عند من فضل ومن اربعة وخمسين عند محمد قان كان معهم أربعة بنين واربع بنات اخرى لام صحت من مائة وأربعة وأربع عندالمنزلين كلهم قول محمد كالهم أخت لا بوين وست أخوات لاب وأربع عشرة أختا لام وسهم ولد الاب بينهم على تسعة فتصح من ثلاً عائة وعانية وسبعين فإن كان ولد الاخت الابوين ابنا وبنتا صحت كذلك عند المنزلين وعند محمد كأنهما ختان لا يوين في سقط ولد الاب وتصح من مائة رستة وعشر بن والقول في العات المتفرقات والحالات المتفرقات وأولادهن كالقول في ولد الاخرات المتفرقات

(مسئله) قال (اذاكن ثلاث بنات ثلاثة اخرة متفرقين فلبنت الاخ من الأم السدس والباقي لبنت الاخمن الاب والأم)

هذا قول جيم المنزلين لان الاخوة المفترقين يسقط ولد الاب منهم بولد الابوين واللاخ للام السدس واله في كله اللاخ للابوين ثم ما صار اكل اخ نهو لولده و كذهك الحكم في الاخوال المنفرقين وأولادهم لان الاخوال أخوة الام ، مسائل من ذهك ست بنات سنة اخوة مفترقين لولد الام الثلث واله في لولد الابوين قول واله في لولد الابوين قول عمد لولد الام الشك ، بنت اخ لابوين وابن أخ لام وبنت أخ آخر لام ابن وبنت بنت أخ لاب وابنا وابنتا ابن أخ لام ثلاثة بنين وثلاث بنات المت المتصحمن النين وسعين عند المنزلين فان كان مكان المتا

من الصحابة وغيرهم وقول من لا يورثهم أيضاً ، وروي عن ابن مسعود تقديمهم على المولى ، وبعقال ابند أبو عبيدة ، وعبيدة ، ومسروق ، وجابت ابند أبو عبيدة ، والنخمي ، والقاسم بن عبدالرحمن ، وعمر بن عبدالعزيز ، وميمون بن مهران ، والاول أصح ، لقوله عليه الصلاة والسلام « الحال وارث من لا وارث له ، والمولى وارث ولان المولى بققل وينصر أشبه العصبة من النسب .

و مسئلة كه (وبورثون بالنزيل فيجملكلوارث عمرلة من أدلى به) فيجمل ولد البنات والاخوات كامهابهم ، وبنات الاخوة ، والاعمام ، وولد الاخوة من الام كآبائهم ، والاخوال ، والحالات ، وابو الام كالام ، والمات ، والمم من الام كالاب ، وعنه كالمم ثم نجعل نصيب كل وارت لن أدلى به مذهب أبي عبد الله رحمه الله في توريث ذوي الارجام مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل واحد منهم منزلة من عت به من الورثة فتجعل له تصيبه فان بعد والزلوا درجة دوجة حتى يصلوا إلى من

الآخ من الآب أخت كانت من ستين قان كان مهم ابن بنت أخت من أبرين عادت الى أثنين وسبعين (فصل) بنت أخ لام و بنت ابن أخ لاب الملولى السدس والباقي هذانية عنسد المعزلين ، وفي القرابة هو الله ولى لانها أقرب الى الميت بنت بنت أخ لابوين و بنت ابن أخ لابوين المال لهذه في قولهم جيماً بنت ابن أخلام و بنت بنت أخ لابوين وابن بنت أخ لاب الله ولى السدس والباقي الثانية وقال أبو يوسف المكل لثانية بنت أخ لام و بنت بنت أخ لاب المال الله ولى الافي قول الثوري وابن سالم وضرار لله ولى السدس والباقي الثانية لانهم يورثون البعيد مع القريب وان كانا من جهة واحدة

(فصل) ابن وبنت أخت لابوين وبنتا أخ لاب والمربق بني أخت لاب وخسة بني أخت لاب وخسة بني أخت لام وعشر بنات أخ لأم أصلها من عانية عشر وتصح من خسائة وأربعين في قول المنزلين النصف من ذلك يين ولدي الاخت للابوين بالسوية عند من سوى وأثلانا عند من فضل ولولد الام الثلث وهو ما ثة و عانون ولولد الاغ تسعون ولولد الاخت تسعون ولولد الاب تسعون ولولد الاخ ستون ولولد الاخت الاثون منات أخوات مفترقات لولدي الام الثلث بينها بالسوية والباقي لولدي الام الثلث بينها بالسوية والباقي لولدي الابن لبنت الافخ الثاه ولبنت الاخت المائد وبنى عميم ثلاثة بني اخوال مفترقين فلهم السدس لابن الحالمن الابوين ويبقى النصف لبنت الاخ من الابوين المائد ولبنت الاخت المائد والمن الابوين ويبقى النصف لبنت الاخ من الابوين المائد ولبنت الاخت المائد والمنت الابوين ويبقى النصف لبنت الاخ من الابوين المائد ولبنت الاخت الائم من ستة والمائد والحكم في الله المنت الابوين والمنت الابوين والمنت الابوين ويبقى النصف المنت الابوين والمنت الابوين والمنت الابناء والمنت الابناء والمنت الابناء والمنت الابوين والمنت الابناء والمنت الابناء والمنت والمنت الابناء والمنت الابناء والمنت الابناء والمنت الابناء والمنت الابناء والمنت والمنت الابناء والمنت والمنت الابناء والمنت الابناء والمنت والمنت الابناء والمنت الابناء والمنت والمنت الابناء والمنت والمنت والمنت الابناء والمنت والمنت الابناء والمنت والمنت الابناء والمنت والم

عتون به فيأخذون ميرائه فان كان واحداً أخذ المال كله وإن كانوا جماعة قسمت المال بين من يتون به فيأخذون ميرائه فان كان واحداً أخذ المال كله وإن كانوا جماعة ومسروق والشعبي والنخمي وحماد ونعيم وشريك وابن أبي ايلي والثوري وسائر من هذا قول علقمة ومسروق والشعبي والنخمي وحماد ونعيم وشريك وابن أبي ايلي والثوري وسائر من من ورثهم غير أهل القرابة، وروي عن على وعبد الله رضي الله عنها أنهما نزلا بنت البنت منزلة البنت وبنت الاخت منزلة الاخت، والعمة منزلة الاب، والحالة منزلة الام. وروي ذلك وروي ذلك عن عمر وضي الله عنه في العمة والحالة . وعن على أنه نزل العمة بمنزلة العم ، وروي ذلك عن علم ولدالا خوة والاخوات ونزلها آخرون منزلة الحدة والماصار هذا الاختلاف في العمة لادلائها بار بع جهات وارثات ، قالاً بو والعم أخواها ، والحد والحدة أبواها ، ونزل قوم الحالة جدة لا ن الجدة أمها . والعسجيح من ذلك تنزيل العمة أبا ، والحالة أماً ، لوجوه ثلاثة .

(أحدها): ماروى الزهري أن رسول الله وَيُنْكِينَةُ قال: « العمة بمنزلة الاب إذا لم يكن بينهاأب، والحالة بمنزلة الام إذا لم يكن بينها أم » رواه الامام احمد.

(والثاني): أنه قول عمر وعلى وعبد الله في الصحيح عنهم ولا مخالف لهم في الصحابة. (الثالث): أن الاب أقوى حهات العمة والام أقوى جهات الحالة فتمين تنزيلها بهما دون غيرهما اخوة مفترقين في قسم ميراً بم بينهم وكذلك ثلاثة أخوال مفترقين مع ثلاث خالات متفرقات كثلاث بنات اخوة مفترقين مع ثلاث بنات أخوات مفترقات على ما ذكرنا .

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذ كان ثلاث بنات عمومة مفتر قين فالمال لبنت العم من الاب والام لانهن الله مقام المائهن)

أكثر أهل انتزيل على هذا وهو قول أهل القرابة وقال الثوري المال بين بنت العم من الا بو بن وبنت العم من الا بو بن وبنت العم من الام على أربعة وقال أبو عبيد لبنت العم من الام السدس والباقي لبنت العم من الا بو بن كبنات الاخوة ، ولا يصح شيء من هذا لانهن بمزلة آبائهن ولو كان آباؤهن أحياء لكان المال للعم من الا بوين ، وفارق بنات الاخوة لان آباءهن يكون المال بينهم على سنة ويرث الأخ من الأم مع الأخ من الابوين مخلاف العمومة وقيل على قياس قول محمد بن سالم المال لبنت العم من الام لانها بعد درجتين بمزلة الاب فيسقط به العمقال الخبري وليس بشيء وقد ذكر أبو الخطاب في كتاب الهداية قولا من وأيه يفضي الى هذا قانه ذكر أن الابوة جهة والعمومة جهة أخرى وأن البعيد والقريب من ذوي الارحام اذا كاما من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القريب أو لم يسقط فيلزم على هذا أن تمزل بنت العم من الام حتى تلحق بالاب فيسقط بها بنتا العمين الآخرين ، وأظن أبا

كنت الاخ وبنت الم فانها ينزلان عزلة أبويها دون اخوتها ولانه إذا اجتمع لهاقرابات ولم عكن توريثها بجميعها ورثناها باقواها كالمجوس عند من لا يورثهم بجميع قرابتهم وكالاخ من الابون فأما نورثه بالتعصيب وهي جهة أبيه دون قرابة أمه ، وأما أبو حنيفة وأصحابه فأهم ورثوهم على ترتيب العصبات ، فجملوا أولاهم من كان من ولد الميت وإن سفلوا ثم أبويه أو أحدها وإن سفلوا ثم ولد أبوي أبويه وان سفلوا كذلك أبداً لا يرث بنو أب أعلى وهناك بنو أب أقرب منه وإن نزات درجتهم ، وعن أب حنيفة أنه جمل أبا الام وان علا أولى من ولد البات ويسمى مذهبهم مذهب أهل القرابة

ولنا أنهم فرع في الميراث على غـيرهم فوجب الحاقهم بمن هم فرع له وقد ثبت أن ولد الميت من الاناث لا يسقط ولد أبيه فأولى أن لا يسقطهم ولده

(مسائل ذلك) بنت بنت و بنت بنتابن ، المال بينها على أربعة فان كان معها بنت أخ فالباقي لها وتصح من ستة فان كان معها خالة فلبنت البنت النصف ولبنت بنت الابن السدس تكلة الثلثين، وللحالة السدس ، والباقي لبنت الاخ ، فان كان مكان الخالة عمة حجبت بنت الاخ وأخذت الباقي لان العمة كالاب فتسقط من هو عزلة الاخ ومن نزلها عما جعل الباقي لبنت الاخ واسقط بها العمة ومن نزلها جداً قاسم بها ابنة الاخ اشك الباقي بينها نصفين ومن نزلها جدة جمل لها السدس ولبنت الاخ الباقي (المغنى والشرح السكبير) (الجزء السابع)

الخطاب لو عم افضاء هذا القول الى هذا لم يقله ولم يذهب اليه لما فيه من مخالفة الاجماع ومقتضى الدليل واسقاط القوي بالضميف والقريب بالبعيد ولا يختلف المذهب في أن الحسكم في هذه المسئلة على ما قال الحرقي .

ومن مسائل ذلك بنت عم لا بوبن وبنت عم لاب المال للأولى: بنت عم لاب وبنت عم لام كذلك. بنت عم لاب وبنت عم المال للأولى عند المنزلين وهوللثانية عنداً هل القرابة لانها أفرب. بنت عم لام وبنت بنت عم لا بوبن المال اللاولى في قولهم جميعاً. بنت عم وابن عمة المال لبنت العم عندا لجمهور وحكى عن الثوري أن لبنت العم سهمين ولابن العمة سهم، بنت عم وبنت ابن عم المال لهذه عند الجمهور وقول ابن سائم هو للأولى. بنت عمة من أبوين وبنت عم من أم لبنت العمة النصف ثم يرد عليها الباقي فيكون ينها على اربعة، ثلاث بنات عمات مفترقات وبنت عم من أم المال بينهن على ستة فان كان معهن بنت عم من أبوين أو أب ورثت المال دونهن

﴿مسئمة ﴾ قال (فان كن ثلاث خالات منه ترقات وثلاث عمات مفترقات فالثلث بين الثلاث خالات على خمسة اسهم)

فنصح من خمسة عشر سعما للخالة التي من قبــل الاب والام ثلاثة أسهم وللخالة التي من قبــل

وفي قول أهل القرابة لا ترث بنت الاخ مع بنت البنت ولا مع بنت بنت الابن شيئًا.

﴿ مسئلة ﴾ (فان أدلى جماعة منهم بواحد واستوت منازلهم فنصيبه بينهم بالسوية ذكرهم وأشاهم سواء، وعنه للذكر مثل حظ الاشيين إلا ولد الام وقال الخرقي يسوى بينهم إلا الخال والخالة)

اختلفت الرواية عن أحمد في توريث الذكور والاناث من ذوي الارحام اذا كانوامن أب واحد وأم واحدة فنقل الاثرم وحنبل وابراهم بن الحارث في الحال والحالة يعطون بالسوية في جميع ذوي الارحام اختاره أبو بكر وهو مذهب أبي عبيد واسحاق ونعيم بن حماد لابهم لا يرثون بالرحم الحبرد فاستوى ذكرهم وأنناهم كولد الام، ونقل يعقوب بن بخنان اذا ترك ولد خالة وخالته اجعاء بمنزلة الاخ والاختلذكر مثل حظ الاثبين وكذلك ولد الهم والعمة ونقل عنه المروذي فيمن ترك خاله وخالته العالم الثلثان والعخالة الثلث فظاهر حذا التفضيل وهو قول أهل العراق وعامة المنزلين لان ميرانهم معتبر بغيرهم فلا يجوز حملهم على ذوي الفروض لابهم يأخذون المال كله ولا على العصبة البعيد لان ذكرهم ينفرد بالميراث دون الاماث فوجب اعتبارهم بالفريب من العصبات والاخوة والاخوات

وبجاب عن هذا بانهم معتبرون بولد الام وإنما يأخذون كل المال بالفرض والرد وانفق الجميع على التسوية بين ولد الام لان أباهم يسوي ذكرهم وأنناهم الا في قول من أمات السبب فان عنده للذكر مثل حظ الانثيين فأما الذي نقل عنه الحرقي أنه يسوى بين الجميع إلا الحال والحالة قال شيخنا

الاب سهم وللخالة التي من قبل الام سهم وللعمة التي من قبل الاب والام ستة أسهم وللممة التي من قبل الاب سهمان وللعمة التي قبل الام سهمان، إنما كذاك لان الحالات بمزلة الام والمات بمزلة الاب فكان المدين أخواتها على خسة الابهن أخوات لها متفرقات فيقسم نصيبها بينهن بالفرض والرد على خسة كما يقسم مال الميت بين أخواته للمنه المفترقات وما صار للاب قسم بين أخواته على خسة فصار الكسر في الموضيين على خسة واحداها مجزي، عن الاخرى لابهما عددان مها ثلان فتضرب خسة في أصل المسئلة وهو ثلاثة فصارت خسة عشر كما ذكر للحالات سهم في خسة مقسومة بينهن كما ذكر والمات سهمان في خسة تكن عشرة بينهن على من الابوين الثلث وسقط سائرهن ، وقال نعم واسحاق الحالات كلهن سواء فيكون نصيبهن بينهن على من الابوين الثلث وسقط سائرهن ، وقال نعم واسحاق الحالات كلهن سواء فيكون نصيبهن بينهن على من الابوين الثلث وسيب الممات بينهن على ثلاثة يتساوين فيه فتكون هذه المسئلة عندهما من تسمة ، قان كان مع الحالات خال من أم ومع المات عمن أم فسهم كل واحد من الفريقين بينهم على ستة ، كان مع الحالات على سنة ، من الاخوال والحالات على سنة ، للخال والحالة من الام ثلاثة بينهما بالسوية وثاناه للخال والحالة من الابوين بينهما على المنت على سنة ، بينها على الابة على سنة ، للخال والحالة من الام ثلاثة بينهما بالسوية وثاناه للخال والحالة من الابوين بينهما بالسوية وثاناه للخال والحالة من الابوين بينهما على الدول والحالات على سنة ، من فضل وهو قول أكثر المزلين وإحدى الروايتين عناحمد وذكرها الابوين بينهما على ثلاثة عد من فضل وهو قول أكثر المزلين وإحدى الروايتين عناحمد وذكرها

فلا أعلم له موافقاً على هذا القولولاعلمت وجهه والحلاف إنما هوفي ذكر وأنثى أبوهما وأمها واحد فاما إذا اختلف آ باؤهم وأمهام كالاخوال والحالات المفترقين والعات المفترقات أو إذا أدلى كل واحد منهم بغير من أدلى به الآخر كابن بنت وبنت بنت أخرى فلذلك موضع يذكر فيه ان شاء الله تعالى

(مسائل ذلك) ابن أخت معه أخته وابن بنت معه أخته المال بينها نصفين عند من سوى وعند أهل القرابة وسائر المنزلين المال بينها على ثلاثة ابنان وابنتا أخت لا بوبن وثلاث بني وثلاث بنات أخت لاب وأربع بني وأربع بنات أخت لام أصل المسئلة من خمسة للاحت من الابوين ثلاثة بين ولدها على أربعة وللاحت من الاب سهم بين ولدها على ستة والاحت من الأم سهم بين ولدها على عائية والاربعة داخلة فيها والستة توافقها بالنصف فتضرب نصفها في عانية تكن أربعة وعشرين م في خمسة تكن ماثة وعشرين ومن فضل ابتى ولد الام بحالهم وجمل ولد الاحت من الابوين ستة توافقهم سهامهم بالثاث فيرجمون الى اثنين فيدخلان في النمانية وولد الاحت من الاب تسعة تضربها في نمانية تكن اثنين وسبعين ثم في خمسة تكن ثلاثائة وستين، وان كانوا أولاد عمات أوخالات مفرقات فدخلك وان كانوا أولاد بنات أوأولاد أخوات من أبوين أو من أبفهي من اثنين وسبعين عند من فضل وقول أهل العراق هي من سبعة وعشرين كاولاد البنين

(فصل) اذا كان معك أولاد بنات أو أخوات قسمت المال بن أمها بن على عددهن فما أصاب

الحرقي في الحال والحالة خاصة دون سائر ذوي الارحام، والرواية الاخرى هو بينهما على السوية والثانان بين العم والعمة بالسوية. ثلاث عمات وثلاث بنات عم وثلاث خالات وثلاثة بني خال الميراث للمات والحالات والحالات والمات، فان كان معهم ثلاث بنات اخوة فلا للمات والحالات السدس والباقي للعات لا بهن عمزلة الاب فيسقط بهن بنات الاخوة لا بهن عمزلة الاخوة، ويحتمل أن مجهل أولاد الاخوة والاخوات من جهة الابوة فيقدم ولد الابوين ولد الاب على العات لا أولاد بنيه والعات أخواته، ووجه هذا الاحمال اتنا إذا جملنا الاخوة جهة والابوة جهة أخرى مع ما تقرر من أصلنا أن البعيد والقريب اذا كانا من جهتين بزل البعيد حتى يلحق بواراته سواء سقط به القريب او لم يسقط لزم منه سقوط ولد الاخوة ببنات الم من الام لابهن من جهة الاب ويلزم من هذا أن يسقطن ببنات العات وبنات الاعمام كامهم، فاما ان كان مكان العات والحالات بناجن فللخالات السدس بين بناجن على خدة والباقي لبنت الاخوة، لبنت الاخوة من أبوين ولا من أبالاخوة من الابوين، وتصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات الحوة من أبوين ولا من أبان فلا لمن لبنت المه من الابوين، وتصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات الحوة من أبوين ولا من أباب فلا المن للنوين المنات المه من الابوين

(فصل) خالة وابن عمة للخالة انثلث والباقي لابن العمة وهذا قول الثوري ومن ورث البعيد مع القريب ، وفي قول أ كثر المنزلين وأهل القرابة المال للخالة لانها أقرب ، وكذلك ان كان مكان

كل واحدة منهن فهو لولدها بالسوية عند من روى وعند من فضل جله بينهم على حسب ميرائهم واختلف أصحاب أبي حنيفة فذهب أبو يوسف الى قسم المال على عددهم دون مراعاة أمهابهم اذا أستووا بمن يدلون به من الآباء والامهات الى بنات الميت للذكر مثل حظالا نثيين كاولادالبنين، وحمل محمد بن الحسن من أدلى بابن ابنا وان كان انثى ومن أدلى ببنت بننا وان كان ذكرا وجبل المدلى بهم بعدد المدلين ثم قسم بينهم على عددهم فما أصاب ولد الان قسمه بينهم للذكر مثل حظ الانتيين وما أصاب ولد الان قسمه بينهم للذكر مثل حظ الانتيين وما أصاب ولد الان قسمه بينهم كذلك

(مسائل) من ذلك بنت ابن بنت وابن بنت بنت قول من سوى المال بينها نصفين وقول من فضل ان كانا من ولد بنين فكذلك وان كانا من ولد بنت واحدة فالمال بين ابنها وبنتها اللابن ثلثاء ولم تنها ثلثه فما أصاب ابنها فهو لبنته وما أصاب بنتها فهو لا بنها فيصير للبنت سهان وللابن سهم وكذلك قول محمد وقول ابي يوسف للابن سهان وللبنت سهم كابن الميت وبنته: ابنا بنت بنت وابن ابن بنت قول من سوى لابن ابن البنت النصف والباقي بين الباقين على ثلاثة سواء كانوا من ولد بنت أو من ولد بنين وقول المفضلين ان كانوا من ولد بنين فلابن اب البنت النصف والنصف الآخر بين الباقين على خمسة وان كانوا من ولد بنت فلابن ابنت النائل والثلث الباقي للباقين على خمسة لان المالكان على خمسة وان كانوا من ولد بنتها أثلاثاً للابن سهان فهالا بنه وللبنت سهم فهو لولدها قول محمد يقسم بينهم على البنت الاولى فقسم بين ابنها و بنتها أثلاثاً للابن سهان فهالا بنه وللبنت سهم فهو لولدها قول محمد يقسم بينهم على

الحالة خال: عمة وابن خال معه اخته الثلث بين ابن الحال وأخته بالسوية انكان أبوها خالا من ام ، وان كان من أب أو من ابوين نفيه روايتان (احداها) هو بينهما بالسوية أيضا (والثانية) على ثلاثة والباني العمة وعند أكثر الفرضيين المال العمة: بنت عم وابن همة وبنت خال وابن خالة الثلث ببن بنت الخال وابن الحالة بالسوية ان كانا من أم وان كانا من أبربين أو من أب فهل هو بينهما بالسوية أو على ثلاثة فيه روايتان ، وان كان ابن الحالة من أم والحال من أب فلابن الحالة ببنها على سدس الثلث والباقي لبنت الحال ، وإن كان ابن الحال من أم وابن الحالة من أب فاثلث ببنها على أربعة والباقي لابن العم . وعد أكثر المنز اين المال كله لبنت العم لانها أسبق الحالوارث: خالة وبنت عم ثلث وثنان وعند أهل القرابة هو الخالة: عمة وبنت عم من نزل العمة أبا جعل المال لها ومن زلما الله عا ومن زلما المال بينها نصفين وكذلك من أمات الدبب. بنت ابن عم لأب وبنت عمة لابوين المال من أربعة وانثنان عم البنالهم: ابن خالة من أم و بنت عم من أب الثلث من أربعة وانثنان من اربعة أبن وتصح من أثني عشر، وفي القرابة البنات ابنالهم أو عمة فاشات لابي الام أمه فلا شيء لما لا بناله قوتصح من ثلاثة (فصل) خال وخاة وابو أم المال لأبي الام أمه فلا شيء لما لان الحالة أمبق الى الوارث والجبة والبية لابه أو الله الخالة لابها بمنزلة لام وهي تسقط أم الام : ابن خال وان أخ من أم وانت من أم وان خمن أم واحدة : خاة وأبو أم المال الخالة لامها بمنزلة لام وهي تسقط أم الام : ابن خال وان أخ من أم واحدة : خاة وأبو أم المال الخالة لامها بمنزلة لام وهي تسقط أم الام : ابن خال وان أخ من أم

خسة لان الابن سهان لانه يدلي بابن والباقين ثلاثة لابهم يدلون بأنني وقول أبي يوسف يقسم بينهم على سبعة لحكل ابن سهان والبنتسهم. ابنا بنت بنت وبنتا ابن بنت قول من سوى المال ينهم على أربعة بكل حال قول المفضلين ان كانوا من ولد بنتين فكذلك وان كانوا من ولد واحدة فلا بنها الثلثان بين ابنتيه ولا بنتها الثلث بين ابنيها قول أبي يوسف المال بينهم على ستة لحكل ذكر سهان ولحكل افني سهم قول محمد لحكل ذكر سهم ولحكل افني سهمان. ابنا وابنتا ان أخت وثلاثة بني وثلاث بنات بنت أخت قول من سوى النصف بين الاولين على أربعة والنصف الثاني بين الآخرين على ستة وتصح من أربعة وعشرين. قول من فضل ان كانوا من ولد واحدة فللاولين الثاثان سهم على ستة وللآخرين أبي يوسف لذكر مثل حظ الاثبين وتصح من خسة عشر وقول محمد ولد ابن الاخت عنزلة أربعة أبي يوسف لذكر مثل حظ الاثبين وتصح من خسة عشر وقول محمد ولد ابن الاخت عنزلة أربعت أمهم ينهم على ستة وللآخر بن ستة ينهم على تسعة وتصح من اثنين وأربعين وترجع بالاختصارالي أحد وعشر بن: ابنتا أخ وابن وابنة أخت لابني الاخ الثلثان في قول المنزلين جميهم وقول محمد والثلث أحد وعشر بن: ابنتا أخ وابن وابنة أخت لابني الاخ الثلثان في قول المنزلين جميهم وقول محمد والله لولدي الاخت بينها بالسوية عد من سوى ومن فضل جعله بينها أثلاثاً وهوقول محمدوقال أبو بوسف لولدي الاخت سهان ولمكل واحد من الباقين سهم وتصح من خسة

المال بينهما على ثلاثة كأنهما أم وأخ من أم وعند المنز ابن هو لابن الاخ عقان كان بعبما ابن أخت من أب قالمال بينهم على خمسة لابن الاخت ثلاثة أخماسه ولكل واحد منهما الحس وان كان معهم بت أخ من أبوين فلها النصف واكل واحد من الباتين السدس وعند المنزلين لا شي. لابن الحال والمال ببن الباقين على خمدة خال وابن ابن أخت لام المال ببنهما على ثلاثة وعند المنزلين هو الخال. بت بنت أخت لا بوبن وابن ابن أخ لأم وبت ابن أخ لاب وبنت خالة لهذه السدس والباقى ابنت ابن الاخ وعند المنزلين المال كله له

(فصل) عدة وابنة أخ المال العدة عند من نزلها أبا ولابن الاخ عند من نرلها عدا وببنهما عند من نرلها جداً: بنت عم وبنت عدة وبنت أخ من أم وبنت أخ من أب لبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الاخ من الاب فان لم يكن بنت أخ من أب فالباقي لبنت العم، ويجيء على تول من نزل البعيد حتى يلحقه برارثه وجعل الابرة جبة والاخرة جبة أن يسقط أولاد الاخرة ، فان جعل الابرة جبة والعمومة جبة أخرى أسقط بنت العم بنت العدة وقبل أن هذا قول ابن سالم وهو بعيد: بنت عم وبنت خال وبنت أخرى أب البنت الخرات مفترقات المناث والباقي لبنت الدحل عند أكثر المنزلين المكل لبنت الاخ : ثلاث بنات أخوات مفترقات وثلاث بنات عمات مفترقات السدس الباقي بين بنات

⁽فصل) بنت بنت وبنت بنت ابن هي من أربعة عند المنزلين جيمهم وعند أهل الفرابة أيضاً هو لبنت البنت البنت لأبها أقرب فان كان معها بنتا بنت أبنا فرى فكانهم بنتا ابن و بنت فسئلتهم من عمانية و قصح سقة عشر : ابن بنت ابن و بنت ابن بنت ابن بنت ابن المال للابن لا ؛ أقرب الى الوارث وهذا قول عامة من ورثهم الا ما حكي عن ابن سالم أنه ينزل البعيد حتى يلحق بوارثه فيكون المال بينهما على أربعة للبنت ثلاثة وللابن سهم كبنت و بنت ابن بنت بنت ابن و بنت بنت ابن ابن و بنت ابن ابن المناق تكن من سنة عشر: ابن و بنت بنت المال والربع الماقي بين البافيات على أربعة فتضربها في اصل المسئلة تكن من سنة عشر: ابن و بنت بنت و بنك بانت بنت ابن لا شيء لهذين في قول الحميع لان أمهما تسقط ماستكمال البنات النائين ويكون النصف بين الابن و أخته على اثنين والنصف الآخر على ثلاث، و تصح من اثنى عشر عند من وبكون النصف بين الابن و أخته على اثنين والنصف الآخر على ثلاث، و تصح من اثنى عشر عند من وبنت بنت ابن ابن المال لهذه الا في قول اهل القرابة قانه للاوليين، وقول من امات السبب و رث البعيد مع القرب المال بين بنت ابن بنت و بنت بنت ابن ابن على اربعة و تسقط الاخرى لان هذه وارثة الابن في اول درجة: بنت بنت ابن بن ابن المال القرابة على البعة و تسقط الاخرى لان هذه وارثة الابن في اول درجة: بنت بنت ابن المال القرابة هو الاولى والاخيرة على الربعة عند المنزلين وقال اهل القرابة هو الاولى قول ابن سالم هو اللاولين و تسقط الثالثة

[﴿] مسئلة ﴾ (واذا كان ابن وبنت اخت وبنت اخت اخرى فلبنت الاخت وحسدها النصف وللاخرى واخبها النصف بينهما)

(فصل في عات الابوين وأخوالها وخالاتهما) مذهبنا مانقدم من تقديم الأسبق إلى الوارث إن كانا منجهة واحدة وتنزيل البعيد حتى يلحق برارته إن كانا منجهتين ثم مجمل لمن يدلي به ماكن له وأكثر المنزلين يعطون الميراث الأسبق بكل حال، والمشهور عن أهل العراق ان نصيب الام بين خالها وخالتها وعمها وعمتها على ثلاثة ونصيب لاب بين هماته وخالانه كذلك، ومن مسائل ذلك ثلاث خالات أم مفتر قات وثلاث خلات أب مفتر قات فحالات الام بين المال بين هاتين الجدتين نصفين و نصيب كل واحدة منهما بين أخواتها على خصة وتسقط عات الام لانهن بمنزلة أب الام وهو غير وارث ، قان كان معهم عات أب فلخالات الاب والام السدس بينهما والبافي الممات الاب لأنهن بمنزلة العبد ؛ عمة أب وعمة أم العمة الام الناث والباقي لعمات الله المنهن المال العمة الاب لانها أسبق لعمة الاب عمد الله المراق ، وقال القاضي المال لعمة الاب لانها أسبق

لاخلاف بين المنزلين في ان لولد كل اخت مير اثها وهو النصف فن سوى جعل النصف بين الاخت واخته نصفين والنصف الآخر لبنت الاخرى و تصح من أربعة ، ومن فضل جعل النصف بينها على الاائة وصح من سنة وقال أبو يوسف للان النصف ولـكل بنت الربع و تصح من أربعة وقال محمد لولد الاحت الاولى الثلثان بينها على الملائة وللاخرى اثاث و تصح من تسعة واذا انفرد ولد كل أخ أو أحت فالعمل فيه على ما ذكر افى أولاد البنات، ومى كان الاخوات والاخوة من ولد الام فاتفق الجليع على التسوية بين ذكرهم وأنناهم إلا انثوري ومن أمات السبب: اللاث بنات أخ والاائة بني أخت المنائل بينهم على عددهم وان كانا من أب أو من أبوين فلبنات الأخ الثانان ولبني الاخت الانتين ولبنات الأخ الثانان ولبني الاخت الانتين ولبنات الاخ الثانات الاخ الثانات و تصح من أمن أبوين وان أخت لام هي من آربعة عند من فضل وعند من سوى تصح من أبوين وان أخت لام أبطأ ابنا وابنة صحت عند جيمهم من أانية إلا الثوري فانه يجمل لذكر من ولدالام مثل حظ الانتيين فتصح عنده من اثنى عشر وعند محد هي من أانية عشر : ابنا اخت لا بوين وابن أخت لاب وابنا أخت لاب وابنا أخت الدول الم أبطأ أخت اخرى لاب من أعانية في قول عامتهم ونصح من اثنين واللائين عند من سوى ، وعند من فضل من المائية وأربعين ، وقول محد يسقط ولد الاب ويتفق قوله وقول ابي يوسف في ان المال لابن من المائية وأربعين ، وقول محد يسقط ولد الاب ويتفق قوله وقول ابي يوسف في ان المال لابن

لانها أخت الجد وهو وارث وهذا قول أكثر المنزاين لانهم يورثون الاسبق بكل حال . خالة أم وحمة اب قلخالة السدس والبق الهما كجدة وجدة و دفاك القول في خلة بوعمنه: خالة أم وخالة أم اب المال قلخالة لانهما عنزلة أم ام وام ام أب: خال اب وعم ام المال قلخال لانه بمنزلة جدة والجدات بمنزلة الامهات: بنت خال أم و بنت عم اب لبنت الحل السدس ولبنت الهم ما بقي ومن ورث لاسبق جعل الكل لبنت العم أبو ابي ام وابو ام اب المال لابي ام الاب فان كان معهما ابو ام ام أم أم فهو ببنهما نصفين لابهما بمنزلة جدتين متحاذيتين ابو ام ابي ام واو ابي ام ام المال لهذا لانه اسبق فان كان معهما أبو ام ابي الم واو ابي ام المال لهذا لانه اسبق فان كان معهما أبو ام امي الم أبي الأوارث أب رأم أبي الم أبي الام أبي الم أبي الم أبي الم أبي الم أبي الم أبو ام ام قالمال له لانه يدلي بوارث فان كان معهم أبوام اب قالمال بين هذا والذي قبله نصفين

(فصل) واذا كان قدي الرحم قرابتان ورث بهما باجاع من المورثين لهم إلا شيئابحكي عن أبي يوسف أنهم لايرثون إلا بقرابة واحدة وليس بصحبح عنه رلا صحبح في نفسه لانه شخصله جهتان لايرجح بهما فورث بهما كالزوج اذا كان ابن عموابن العماذا كان أخامن أم ، وحساب ذلك أن تجعل ذا القرابتين كشخص فتقول في ابن بنت بنت هو ابن ابن بنت أخرى و بنت بنت أخرى للابن الثانان والبنت اثاث فان كانت أمهما واحدة فله ثلاثه أرباع المال عند من سوى ولاخته الربع ومن

الاخت من الابون: ابن اخت لابون وابن وابنة اخت لام وابنا أخت أخرى لام قول المزلين من عشرين الثوري من ثلاثين محمد من ستين

(فصل) ثلاث بنات ثلاث أخوات مفترقات مذهب احمد وسائر المنزلين ان المال يقسم بين الاخوات على الاخوات على قدر سهامهن فما اصاب كل احت فهو لولدها والمال في هذه المسئلة بين الاخوات على على خدمة فيكون بين اولادهن كذلك، والحسكم في ثلاث بنات عمات مفترقات كذلك لانهن أخوات الاب فيراثه بينهن على خسمة، وكذلك ثلاث خالات مفترقات لانهن اخوات الام وقدم أهل القرابة من كان لاب وأم من جميعهم ثم من كان لاب ثم من كان لام إلا محمد بن الحسن فانه قسم ميراث اولاد الاخوات على أعدادهم واقامهم مقام أمهاتهم كأنهم أخوات

(مسائل) من ذلك ست بنات ثلاث اخوات مفترقات المال بين الاخوات على خسة فما أصاب كل واحدة فهو لبنيها و تصح من عشرة وعند ابي يوسف المال كله لولد الابوين وعند محمد لهما الثلثان ولولد الام الثلث و تصح من ستة : ست بنات ست اخوات مفترقات لبنتي الاختين من الابوين الثلثان ولولد الام الثلث و تصح من ستة هذا قول محمد ابن أخت لابوين وابن وابنة اخت لاب وابنا وابنتا اخت اخرى لاب وثلاثة بني وثلاث بنات اخت لام هي من مائة وعشرين عند من سوى ومن ستين عند من ومن الربعة بني واربع بنات اخت اخرى لام هند من فضل ومن اربعة و خسين عند محمد ، فان كان مهم اربعة بني واربع بنات اخت اخرى لام

فضل جمل له النصف والثاث ولاخته السدس وهذا قول أكثر النزاين وقول أبي حنيفة ومحد وقياس قول أبي يوسف له أربعة أخياس المال ولاخته الحيس: بنا أخت من أم احداهما بنت أخ من أب وبنت أخت من أبربن هي من أثبي عشر سنة لبنت الاخت من الابين وأربة الائت القرابتين من جبة أبها وللاخرى سهم؛ عنان من أب احداهما خالة من أم وخالة من أبوبن هي من اثبي عشر أيضا الدات القرابتين خمدة والعمة الاخرى أربة والمخالة من الابوبن ثلاثة فان كان معهما عم من أم هو خال من أب صحت من تسعين؛ ابن وبنت ابن عة من أم البنت هي بنت عم من أم والعم هو خال من أب ابن وبنت ابن خال من أب الابن هو ابن بنت خال آخر من أب والح لان عمان من أم هي من أم والح المن أب عن شابة عشر

(مسائل شتی) یعنی منفرنة فانها مسائل من أبواب تفرنة یقال شتی وشنان وقال الله تعالی (تحسیهم جمیعا وقلوبهم شنی) و تال تعالی (ان سعیکم لشتی) وقال الشاعر:

قد عشت في الناس ألمواراً على طرق شنى وقاسيت نبها الدين والفظما

(مسئلة) قال (والخشى المشكل برث نصف ميرات ذكر ونصف ميراث انى فادبال من حيث يبول الرجل فليس بمشكل وحكمه في الميراث وغيره حكم رجل وإن بال من حيث تبول المرأة فله حكم امرأة)

صحت من أنه واربعة واربعين عند المنزلين كامم، قول محمد كأنهم اخت لابوين وست اخوات لاب واربع عشرة اختاً لام سهم والد الاب بينهم على تسعة فتصح من المائة وعانية وسبعين، فان كان ولد الاخت من الابوين ابناً وبنتاً صحت كذلك عند المنزلين وعند محمد كأنها اختان لابوين فيسقطولد الاب وتصح من مائة وسنة وعشرين والقول في المات المفترقات والحالات المفترتات واولادهن كالقول في ولد الاخوات المفترقات

(فصل) فان كن ثلاث بنات ثلاث الحوة مفترقين فلبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الأخ من الابوين هذا قول جميع المنزلين لان الاخوة المفترقين يسقط ولد الاب منهم ولدالابوين وللاخ للام السدس والباقي كله للاخ للابوين ، ثم ما صار لكل اخ نهو لولد. وكذلك الحسم في الاخوال المفترقين لانهم إخوة الام

(مسائل) من ذلك ست بنات ستة اخوة مفرقين لولد الام الثلث والباقي لولد الابوين : ست بنات ثلاثة اخوة مفرقين لولد الابوين قول محمد لولد الام الثلث: بنت اخ لابوين وابن اخ لام وبنت اخ اخر لام ، ابن و بنت بنت اخ لاب وابنا وابنتا ابن اخ لام وثلاث بني لابوين والشرح السكبير) (الجزء السابع)

الخشى هوالذي له ذكر وفرج امرأة أو ثنب في مكان الفرج يخرج منه البول وبقسم الى مشكل وغير مشكل قالذي يتببن فيه علامات الذكورية أو لا بوثية فيعلم أنه رجل أو امرأة فليس بمشكل والماهو رجل فيه خلقة زائدة أو امرأة فيها خلقة زائدة وحكه في ارثه وسائر أحكامه حكم ما ظهرت علا انه فيه وبعتبر بباله في قول من بالهنا قوله من أعل الهام قال ابن المنذر اجم كل من نحفظ عنه من أعل الهلم على أن الحنى يورث من حيث يبول ان بال من حيث يبول الرجل فهو رجل وان بال من حيث ببول الرجل فهو رجل وان بال من حيث ببول المرأة فهو امرأة ، وعمن روي عنه ذلك على ومعاوية وسعيد بن المسيب وجاب بن زيد وأمل الكوفة وسائر أعل العلم .

قال ابن اللبان روى السكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أن النبي عَلَيْكُو سُلُ عن مولود له قبل وذكر مناين يورث ? قال من حيث يبول وروي أنه عليه السلام أني بخنى من الانصارفقال ورثوه من أول ما يبول منه » ولان خروج البول أعم العلامات لوجودها من الصغير والسكبيروسائر الملامات انما يوجد بعد السكبر مثل نبات اللحية وتغلك الثدي وخروج المني والحيض والحبل وان بال منها جميعاً اعتبرنا أسبقها نص عليه أحمد وروي ذلك عن سعيد بن المسيب وبه قال الجمهور قان خرجا معاً ولم يسبق أحدهما فقال أحمد في رواية اسحاق بن ابراهيم برث من المسكان الذي ينزل منه أكثر وحكي هذا عن الاوزاعي وصاحبي أبي حنيفة ووقف في ذلك ابو حنيفة ولم يعتبره اصحاب الشافعي رضي الله عنه في احد الوجهين

وثلاث بنات بنت اخ لام تصع من اثنين وسبعين عند المنزلين، فانكان مكان الاخ من اب اختكانت من ستين فانكان معهم ابن بنت اخت من ابوين عادت إلى اثنين وسبعين

(فصل) بنت اخ لام و بنت ابن اخ لاب اللا و لى السدس والباقي النائية عند المنزلين وفي القرابة في للا ولى لانها اقرب إلى الميت. بنت بنت اخ لا بوين و بنت ابن اخ لا بوين المال لهذه في قول الجميع: بنت ابن اخ لام و بنت بنت اخ لاب الاولى السدس والباقي الثانية ، وقال ابو يوسف المكل الثانية : بنت اخ لام و بنت بنت اخ لاب المال للاولى إلا في قول الثوري وابن سالم وضرار اللاولى السدس والباقي الثانية لانهم بورثون البعيد مع القريب ، وان كانا من جهة واحدة : ابن و بنت اخت لا بوين و بنتا اخ لاب و ثلاثة بني اخت لاب و خس بني اخت لام وعشر بنات اخ لام اصلها من عانية عشر و تصح من خسما ثة واربعين في قول المنزلين النصف من ذلك بين ولدي الاخت اللا بوين الدوية عند من سوى واثلاثاً عند من فضل ولولد الام الثلث و هوما ثة و عانون لولد الاخ تسمون ولولد الاخت من ولولد الاخت من ولولد الاخت من المن ولولد الاخت المنافزة في المنون الله وين المنت المن المنافزة والمنافزة و المنافزة و الاخت المنافزة و المنافزة

وانا انها مزية لاحدى العلامتين فيعتبر بهاكالسبق فان استويا فهوحينئذ مشكل فان مات له من برقه مقال الجهور يوقف الام حتى ببلغ فيتبين فيه علامات الرجل من نبات اللحية وخروج المني من ذكره وكونه مني رجل ، أو علامات النساء من الحيض والحبل و تغلك التدبين نص عليه أحمد في رواية الميموني وحكي عن على والحسن أنهما فالا تعد اضلاعه فان اضلاع المرأة اكثر من اضلاع الرجل به مام ، وقال ان القبان فلو صح هذا لما أشكل حاله ولما احتيج الى مراعاة المبال ، وقال جابو بن ذيد يوقف المي جنب حائط فان بال عليه فهو رجل واز شلشل بين فحذيه فهو امراة وليس على هذا تعويل والصحيح ما ذكر ناه إن شا الله تعالى وانه يرقف أمره مادام صغيراً فان احتيج الى قسم الميراث اعلى هو ومن معه اليقين ووتف الباقي إلى حين بلوغه فتعمل المسئلة على أنه دكر ثم على أنه اشى وتعدف الى كل وارث أقل الصابين ونقف الباقي حتى يبلغ ، فان احتيال بلوغه أوبلغ مشكلا فلم تظهر فيه علامة الى وأهل المدينة و مكة والثوري والمؤلؤي وشريك والحسن بن صالح وأبي يوسف ويمبى بن آدم وضرار ابن صرد ونعيم بن حاد وورثه أبوحنينة بأد وأحلى البن يوامل المدينة و وقف الباقي حتى يتين الامر أو يصطلحوا ، وبه قال أبوثوروداد وابن جرير ورثه امض أهل اليمرة على الدعوى فيا بتي بعد اليقين و مضهم بالدعوى من أصل المال وفيه ال شاذة سوى هذه.

وباقيه لابن الحال من الاوبن ويبقى النصف لبنت الأخ من الابوبن ثلنا. ولبنت الاخت ثلثه وتسع من سنة وثلاثبن .

(مسئلة) (وان اخافت منازلم من المدلى به جعلته كالمت وقسدت نصيبه بينهم على ذلك كنلاث خالات مفترقات وثلاث عمات مفترقات فالثلث بين الحالات على خمسة والثلثان بين العمات كذلك فاجتز باحداها واضربها في ثلاث: تمكن خمسة عثير للخالة التي من قبل الاب والام ثلاثة اسهم وللحفة التي من قبل الاب والام ستةاسهم التي من قبل الاب سهمان ولتي من قبل الام سهان المام سهان الما كان كذلك لان الحالات بمزلة الام والعات بمزلة الاب في كان الماسة التي من قبل الام الله والعات بمزلة الاب والام سقاله الناث والباقي الاب فا صاد اللام بين اخواتها على خمسة لانهن اخواته المفترقات ، وما صاد اللاب قسم بين اخواته على خمسة فصاد الكسر في الموضعين على خمسة واحداها المفترقات ، وما صاد الاب قسم بين اخواته على خمسة فصاد الكسر في الموضعين على خمسة واحداها عجزي ، عن الاخرى لانهما عددان مماثلان ، فتضرب احداهما في اصل المسئلة وهي ثلاثة تكن خمسة عبر ، فللحالات سهم في خمسة مقسومة بينهن كا ذكر وللعات سهمان في خمسة مقسومة بينهن على خمسة كا ذكر وهذا قول عامة المنزلين وعنداهل الفرابة للعمة من الابوين الثلثان وللخالة من الابوين

ولنا قول ابن عباس ولم نعرف له في الصحابة منكرا ولان حالتيه تساوتا فوجبت الترية ببن حكيها كا لو تداعى نفسان دارا بايدبهما ولا بينة لهماء وايس توريثه باسوأ احواله بأولى من توريث من معه بذلك فتخصيصه بهذا تحكم لادلبل عليه ولا سببل إلى الوقف لانه لاغاية له تنتظر وفيه تضييم المال مع يقين استحقاقهم له

(فصل) واختلف من ورثه نصف ميراث ذكر ونصف ميراثاني في كيفية توريم فذهب أكثرهم إلى ان مجملوا مرة ذكررا ومرة إناثا وتعمل المسئلة على هذا مرة وعلى هذا مرة ثم تضرب احداهما في الاخرى ان تباينتا أر في ونقها ان انفقتا رتجتزى، باحداهما ان تماثلتا أو باكثرهما ان تتناسبتا فتضربهما في النبن ثم تجمع ما الكل واحد منهما ان عاثلتا وتضرب ما لكل واحد منهما في الاخرى ان تباينتا أد في وفقها ان تقتا فتدفعه اليه ويسمى هذا مذهب المنزلين وهو اختيار أصحابنا وذهب الثوري والمؤلوي في الولد اذا كان فيهم خثى إلى أن مجمل الماشى سهمين والخثى ثلاثة والذكر اربعة وذلك لاننا نجل اللاش عددله نصف وهوائنان والذكر ضعف ذلك أربعة والخشى وافقها النول عددله نصف وهوائنان والذكر ضعف ذلك أربعة والخشى نصفهما وهر ثلاثة فيكون معه نصف ميراث انثى وهذا قول لابأس به وهذا النول بوافق الذي قبله في بعض المواضع ومخالفه في بعضها و ببان اخلافهما اننا لو قدرنا ابنا و بننا روالداً ولمن نسعة اللخشى اثناث وهو ثلاثة وعلى القول الأول

الثلث وسقط سائرهن، وقال نعيم واسحاق الحالات كاپن سوا، فيكون نصيبهن بينهن على ألانة وكذلك نصيب العات بينهن على ألانة يتساوين فيه فتسكون هذه المسئلة من تسعة، فان كان مع الحالات خالى من ام ومع العات عم من ام فسهم كل واحدمن الفريقين بينهم على ستة وتصح من عانية عشر عند المنزلين (مسئلة) (فان خلف أثلاثة اخرال مفترقين فللخال من الام السدس والباقي للخال من الابوين) كما لو خلف ثلاثة اخرة مفترقين ويسقط الحال من الاب كما يسقط الأخ من الاب في الاخوة المفترقين بالاخ من الابوين، وكذلك ثلاث أخوال مفترقين مع ألاث خالات مفترقات كثلاث بنات الخوة مفترقين مع ألاث بنات أخوات مفترقات كما ذكر

(مسئلة) (فان كان مهم أبو أم أسقطهم) كما يسقط الاب الاخوة وأولادهم

(فصل) ثلاثة أخوال مفترة بن معهم اخواتهم وعموعمة من أم النك بين الاخوال والحالات على ستة للخال والحالة من الام الثلث بينها بالسوية وثناه للخال والحالة من الابوين بينها على ثلاثة عند من فضل وهو قول أكثر المنزلين واحدى الروايتين عن احمد وذكرها الحرقي في الحال والحالة خاصة والرواية الاخرى هو بينها على السوية، والناثان بين العم والعمة بالسوية: ثلاث عمات وثلاث بنات عما ، وثلاث خالات ، وثلاثة بني خال ، الميراث للعات والحالات وسيقط الباقون ويكون للخالات النك والباقي للمات لانهن عنرلة الاب

مسئلة الذكررية ،ن خمسة والانوثية ،ن أربعة تضرب إحداها في الاخرى تكن عشرين ثم في أثنين أربعين للبنت سهم في خمسة وسهم في أربعة يكن لها تسعة ، وللذكر عمانية عشر والمخنئي هم في خمسة وسهان في أربعة يكن له ثلاثة عشر وهي دون ثلث الاربعين، دقول من ورثة بالدعوى فيا بخي بعد اليقين يوافق قول المنزلين في أكثر المواضع فانه يقول في هذه المسئلة للذكر الحسان بيقين وهي سنة عشر من أربعين وهو يدعي النصف من عشرين والبنت الحسم يدعيها الحنثي كلها فتعطيه نصفها الربع بيقين وهو يدعي الحسين سنة عشر ، والحمتاف فيه سنة أسهم يدعيها الحنثي كلها فتعطيه نصفها شهمين صار له عمانية معر والبنت تدعى سهمين فتدنع اليها سها صار لها تسعة ، وقد ورثه قوم بالدعوى من أصل المال عشر والبنت تدعى سهمين فتدنع اليها سها صار لها تسعة ، وقد ورثه قوم بالدعوى من أصل المال وخرجها عشرون يسطى الابن النصف عشرة والبنت خمسة والحنثي عمانية تكن ثلاثة وعشرين ، قان لم يكن في المسئلة بنت في قول النوري هي من سبعة وكذلك قول من ورثه بالدعوى سأصل المال وفي التنزيل من اثبي عشر للابن سبعة والمخنثي خمسة وهو قول من ورثه بالدعوى فيها عدا اليقين وان كانت بنت ورئد خشى ولا عصبة معما فعي من خمسة في قول اندري ومن اثبي عشر في التنزيل وان كانت بنت ورئد خشى ولا عصبة معما فعي من خمسة في قول اندري ومن اثبي عشر في التنزيل وان كانت بنت ورئد خشى ولا عصبة معما فعي من خمسة في قول اندري ومن اثبي عشر في التنزيل وان كان معهما عصبة في من سبعة والمنت سعان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة ، قان كان كان مهما عصبة في من سبعة والمنت سعان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة ، قان كان كان عصوبات عصبة في من سبعة والمنت سعان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة ، قان

فيسقط منهن بنات الاخوة لابهن عبرلة الاخوة ويحتمل أن يجمل أولاد الاخوة والاخوات من جهة الابوة فيقدم ولد الابوين وولد الاب على العات لابهن أرلاد بنيه والعات أخواته ،ووجههذاالاحمال أننا اذا جعانا الاخوة جهة والابوة جهة أخرى مع ما تقرر من أصلنا أن البعيد والقريب اذا كانا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوار ، سواء سقط به القريب أو لا لزم منه سقوط بنات العم من الام لابهن من جهة الاب ويلزم من هذا أن يسقطن ببنات العات وبنات الاعمام كلهم ، فاماأنكان مكان العات والخالات بنابهن فللحالات السدس بين بنابهن على خسة والباقي لبنات الاخوة لبنت الاخ من الابوين، وتصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات الحوة من أبوبن ولا من أب فالباقي لبنت العم من الابوين، وتصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات الحوة من أبوبن ولا من أب فالباقي لبنت العم من الابوين، وتصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات الحوة من

(فصل) خاة وأن عمة للحالة الثلث والباقي لأبن عمته ، وهذا قول الثوري ومن ورث البعيد مع القريب، وفي قول أكثر المنزلين وأهل القرابة : المال للحالة لأنها أقرب وكذلك ازكان مكان الحالة خلا. عمة وابن خال معه أخته الثلث بين ابن الحال وأخته بالسوية ان كان أبوهما خالا من أم ولمن كان من أب أو من أبوين ففيه روايتان (احداهما) هو بينها بالسوية أيضاً (والثانية) على ثلاثة والباقي للعمة وعند أكثر الفرضيين المال للعمة : بنت عم وان عمة وبنت خالوابن خالة الثلث بين بنت الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلائة الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة المناه و بالسوية أو على ثلاثة الحال و ابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة المناه و بالسوية أو على ثلاء و بالسوية أو على ثلاثة المناه و بالسوية أو على أو على ثلاثة أو على أو

(۱)في نسخة ثلاثة (۲)في نسخة من اثنى عشر

كان معهما أم وعصرة نهي في التنزيل من سنة وثلاثين للأم سنة وللخش سنة عشر وللبنت أحدعشر وللعصرة ثلاثة ، وقباس قول الثوري أن يكون للخشى والبنت ثلاثة أرباع المال بإمهما على خدمة (١٠) والام السدس وببتى نصف السدس العصرة وتصح من سنين (٢٠) وان كان ولد خشى وعصبة فللخشى ثلاثة أرباع المال والباقي العصرة إلا في قول من ورجهما بالدعوي من أصل المال قانه بجعل المال بديهما أنلاثه لان الخشى تدعى المال كله ، والعصرة تدعى نصفه فتضيف النصف إلى السكل فيكون ثلاثة أنصاف الكل نصف ثاث : بنت وولدا بزخشى وعم هي في التنزيل من أثنى عشر ، وترجع بالاختصار إلى سنة البنت النصف رالخشى الثاث والعم السدس

(فصل) وان كان الخنى برث في حال دون حال كزوج وأخت وولد اب خشى فقتضى قول الثوري أن يجمل للخشى نصف ما يرثه في حال إرثه وهو نصف سهم فتضمه إلى سهام البافين وهي سنة ثم تبسطها أنصافا ليزول السكسر فتصير ثلاثة عشر له منها سهم والباقي ببن الزوج والاخت نصفين ، وقد عمل او الخطاب هذه المسئلة على هذا في كتاب الهداية ، وأما في النزيل فتصح من ثمانية وعشرين للخشي سهمان وهي نصف سبع والسكل واحسد من الا خرين ثلاثة عشر ، وأن كان زوج وأم وأخوان من أم وولد أب خنثى فله في حال الانوثية ثلاثة من تسعة فاجه لله نصفها مضمو ما الى سهام باقي المسئلة ثم ابسطها تكن خمسة عشر له منها ثلاثة وهي الحنس وفي التنزيل له سنة من ستة

فيه روايتان. وإنكان ابن الخالة من أم والحال من أب فلابن الخالة سدس الثاث والباقي ابنت الخال وإنكانت بنت المخال من أم وان الخالة من أب فالثلث بينها على أربعة والباقي لابن المهة وعند أكثر المنزلين المال كله لبنت الدم لانه اسبق إلى الوارث: خالة وبنت عم ثلث وثائمان وعند الهل القرابة هوللخالة: عمة وبنت عم من نزل العمة أبا جمل المال لها ومن نزلها عما جعله بينهما نصفين وكذلك من امات السبب: بنت ابن عم لاب وبنت عمـة لابوين المال لبنت ابن العم. ابن خال من أم وبنت خالة من أب وبنت عم من أم وابن عمة من أب انثلث من اربعة والثلثان من اربعة أيضا وتصح من أنى عشروفي الفرابة الثلث لبنت الخالة والثلثان لابن العمة وتصح من ثلاثة .

(فصل) خالة وخال وابو ام المال لابي الام فان كان معهم ابنة عم أو عمة فالثلث لابي الام والباقي لابنة العم او العمة فان كان مكان ابي الام امه فلا شيء لها لان الحالة اسبق الى الوارث والجهة واحدة: خالة وأبو أم أم ، المال للخالة ، لانها بمنزلة الام وهي تسقط أم الام : ابن خال وابن أخ من أم ، المال بينها على ثلاثة كأنها أم وأخ من أم وعند المنزلين هو لابن الاخ فان كان معهما ابن أخت من أب فالمال بينهم على خسة لابن الاخت ثلاثة أخماسه ولكل واحد منها الحمس ، فان كان معهم بذت أخ من أبوين فلها النصف ولكل واحد من الباقين السدس . وعندالمنزلين لا شيء لابن الخال، والمال بين الباقين على خسة : خال ، وابن ابن أخت لام ، المال بينهما على ثلاثة ، وعند المنزلين هو للخال بين الباقين على خسة : خال ، وابن ابن أخت لام ، المال بينهما على ثلاثة ، وعند المنزلين هو للخال

وثلاثين وهي السدس، وانكانت بنت و بنت ابن وولد أُخذى وعم فهي من ستة للبنت النصف ولبنت الابن الدس وللخش السدس وللم ما في على القو لين جميعا

(فصل) وأن خلف خثرين فصاعداً نزيم بعدد أحوالهم في أحد الوجهين فتجمل للاثنين اربة أحوال والثلاثة عانبة والاربة - تة عشر والخصة اثنين وثلاثين حالا م تجمع مالهم في الاحوال كلها فنقسمه على عدد أحوالهم فما خرج ، لقسم فهو لهم أن كانوا من جرة واحدة وان كانوا من جمه واحدة وان كانوا من جهات جعت ما لسكل واحد منهم في الاحوال وقسمته على عدد الاحوال كلها فالحارج بالقسم هو نصيه وهسدا قول ابن أبي ليل وضرار ومحبى بن آدم ، وقول محد بن الحسن على قياس قول الشعبي (والوجه لا خر) أمم يزلوز حالبن وقد ذكرواً ومرة اناثا كا صند في لواحد وهذا قول أبي يو ، ف والاول أصح لا نه يعطي كل واحد بحسب ما فيه من الاحمال بينهم ، وفي الوجه الآخر وعلى بهض الاحمالات دون بر من وهذا تحكم لاد ابل عليه ، وبيان هذا في ولد خرى وولد أخرى وعم إن كان فرك ين فالمال اولد ، وإن كانا أثبين نا إلد النعف والدي قم نعي من أر بة عند من نزلم حالين قرلد ثلاث أرباع المال ولاهم ربه ومن نزلم أحوالا زاد حائين آخر بن وهو أن يكون الولد و وده ذكراً ونكرن المد يجه من عانية الولد المل في حالين والصف في خالين فل ربع ذهك وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ اصف المال في حال فله و بها وهو المن والعم حالين والعم حالين فله ربع وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ اصف المال في حال فله و بها وهو المن والعم حالين والعم حالين فله و بها وهو المن والعم حالين والعم حالين فله و بها وهو المن والعم حالين والعم حالين فله و بها وهو المن والعم حالين والمهم حالين فله و بها وهو المن والعم حالين والعم حالين والعم حالين فله و بها وهو المن والمه حالين والعم حالين والعم حالين والمستون المناس والمنه المن والمه حالين والمه حدد خرا عالين والمه حدد خرا والمه المناس والمه حدد خرا المناس والمه المناس والمه والمه عن المناس والمه المناس والمه المناس والمه والمه

بنت بنت أخت لابوين ، وابن ابن أخ لام ، وبنت ابن أخ لاب وبنت خالة ، لهذه السدس ،والباقي لبنت ابن الاخ . وعند المنزلين المال كله لها

(فصل) عمة وابنة أخ ، المال العمة عند من نزلها أباً ولابنة الاخ عند من نزلها عماء وبينهما عندمن نزلها جداً. بنت يم وبنت عمة وبنت أخ من أم وبنت أخ من أب، لبنت الاخ من الام السدس، والباقي لبنت الاخ من الاب، قان لم يكن بنت أخ من أب فالباقي لبنت المم، ويجيء على قول من نزل البعيد حتى ياحق ووارثه وجمل الابوة جهة والاخوة جهة أن سقط أولاد الاخوة فان جمل الابوة جهة والعمومة جهة أخرى أسقط بنت العم ببنت العمة، وقبل أن هذا قول أن سالم وهو بعيد. بنت عم وبنت خال وبنت أخ من أب لبنت الحال الثاث والباقي لبنت الاخ وعند أكثر المزلين المكل لبنت الاخ. ثلاث بنات أخوات مفترقات وثلاث بنات عمات مفترقات السدس الباقي بين بنات العمات على خسة وتصح من ثلاثين فان كان معهم خال أو خالة أو واحد من أولادهما فله السدس ولا شيء لولد العمات إلا على قول أبن سالم وأصحابه فانه يورثهم وبسقط ولد الاخوات ويقتضيه قول أبي الخطاب. خالة وعمة وست بنات ثلاث أخوات مفترقات ، للحالة السدس والباقي للممة ومن نزلها عماً فلبنتي الاخت من الابون بنات ست أخوات النصف ولبنتي الاخت من الاب السدس ولبنتي الاخت من الاب منات ست أخوات مفترقات على حذا الى سبعة

مثل ذلك وهذا أعدل، ومن قال بالدعوى فيا زاد على الية بن قال الاخ النصف يقينا والنصف إلا خر يتداعونه فيكون ببنهم أثلاثا وتصح من سنة ، وكذلك الحسكم في أخ خثى وولد أخ وفي كل عصبتين يخبب أحدهما الآخر ولا برث الحبوب شيئا اذا كان أشى، ولو خف بنتا وولداً خثى وولد أبن خثى وعصبة فن نزلها حالين جملهما من سنة الولد الخشي ثلاثة والبنت سهان والباقي المم ، ومن نزلهما أربعة أحوال جعلها من اثنى عشر وجعل لولد الابن نصف السدس والعمسدسه وهذا أعدل الطريقين لما في الطريق الآخر من اسقاط ولد الابن مع أن احتمال توريثه كاحمال توريث العم وهكذا تصنع في الثلاثة وما كان أكثر منها، ويكفي هذا انقدر من هذا الباب فانه نادر قلما يجتاج اليه واجتماع خشين وأكثر نادر النادر ولم يسمع برجوده فلا حاجة إلى التطويل فيه

(فصل) وقد وجدنا في عصرنا شيئا شبيها بهذا لم يذكره الفرضيون ولم يسمعوا به فانا وجدنا شخصين ايس لها في قبله الا خفاناتنة شخصين ايس لها في قبله الا جفاناتنة كالربرة يرشح البول منها رشحا على الدرام وأرسل الينا يسأننا عن حكه في الصلاة والتحرز من النجاسة في هذه السنة وهي سنة عشر وستبائه ، واثاني شخص ايس له الا مخرج واحد فيما بن الحربين منه يتنوط ومنه يبول ، وسألت من أخبرني عنه عن زيه فأخبرني أنه أنما يابس لباس النساء وبخالطهن ويفول معهن ويعد نفسه امرأة ، وحدثت أن في بض بلاد العجم شخصا ايس له مخرج أصلا لافبل

ومسئلة و إن خلف ثلاث بنات عمومة مفترقين فالمال لبنت العم من الابوين وحدها)

أكراهم التنزيل على هذا وهو قول أهل القرابة، وقال النوري المال بين بنت العم من الابوين وبنت العم من الابوين كنات العم من الابوين كنات المع من الابوين، وقال شيخنا ولا يصبح شيء من هذا لابهن عزلة آبائهن، ولو كان آباؤهن أحياء لمكان المال المعم من الابوين، وفارق بنات الاخوة لان آباء من يكون المال بينهم على ستة وبوث الاخ من الام مع الاخ من الابوين بخلاف العمومة، وقيل على قياس قول محد بن سالم المال لبنت العم من الام لانها بعد ورجنين بمنزلة الاب فيسقط به العم . قال المخبري وليس بشي ، وقد ذكر أبو الخطاب قولا من وأبه يفضي إلى هذا فانه ذكر أن الابوة جهة والعمومة جهة أخرى ، وأن البعيد والقريب من ذوي الارحام إذا كانا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القريب أو لا، فيلزم على هذا أن تمزل بنت العم من الام حتى تلحق بالاب فيسقط بها بننا العمسين الآخري . وأظن أبا الخطاب لو عنم الفنه مذا القول إلى هذا لم يذهب البه لما فيه من مخالفة الاجماع ومقتضى الدليل واسقاط القوي بالمنعف والقريب بالبعيد . قال شيخنا ولا مختلف المذهب أن الحكم في هذه المسئلة على ماذ كرنا أولا ومن مسائل ذلك) بنت عم لابوين وبنت عم لأب، المال الاولى . بنت عم لاب و بنت عم لاب المال الاولى . بنت عم لاب و بنت عم لاب و بنت عم لاب و بنت عم لاب المال الاولى . بنت عم لاب و بنت عم لاب عب المدون على الم يعت على المدون عمل المدون المدون المدون المدون المدون الم

ولا دبر وانما يتقاياً ماياكله وما يشربه نهذا وما أشبهه في معنى الحشى إلا أنه لايمكن اعتباره بعباله ، قان لم يكن له علامه أخرى فهو مشكل ينبغي أن يثبت له حكم الحشى المشكل في ميراثه وأحكامه كلها وافله تعالى أعلم

و مسئلة ﴾ قال (وابن الملاعنة تر ٢٠ أمه وعصبتها فاز خلف أما وخالا فلا مه الثلث وما بقي فللخال)

وجلته أن الرجل اذا لاعن امرأته ونني ولدها وفرق الحاكم بنهما انني ولدها عنا وانقطع تعصيبه من جهة الملاعن فلم يرث هو ولا أحد من عصباته وترثأمه وذوو الفروض منه فروضهم ويقطع التوارث بين الزوجين، لانعلم بين أهل العلم في هذه الجلة خلافا، وأما إن مات أحدم قبل تسام اللهان من الزوجين ورثه الا خران في قول الجهور، وقال الشافعي رضي الله عنه اذا كمل لزوج لعانه لم يتوارثا وقال مالك إن مات لزوج بد الهانه قان لاعنت المرأة لم ترث ولم تحد، وإن لم تلاءن ورئت وحدت وان ماتت هي بد لمان لزوج ورثها في قول جيمهم إلا الشانعي رضي الله عنه، وإن تم العان بينها فم تأحدهما قبل تفريق الحاكم بينهما ففيه ووايتان

(احداهما) لايتوارثان وهو قول مالك وزفر ، وروي نحو ذلك عن لزهري وربية والاوزاعي وداود لان الممان يقتضي التحريم المؤيد فلم يعتبر في حصول الفرقة به التفريق بينهما كالرضاع

اذا لم يسبق بعضهم بعضا فان سبق بعضهم بعضا فالسابق الى الوارث أولى كبنت بنت بنت وبنت أخ لام المال لبنت بنت البنت لان جديما تسقط الاخ من الام، ومن ورث الاقرب جعله البنت الاخ والقول الاول أولى ، وإن كانوا من جهتهن نزل البعيد حتى بلحق بوار ، فيأخذ نصيبه سواء سسقط (المغنى والشرح الكبير) (الجزء السابع)

بنت عم لاب وبنت أن عم لابون كذلك: بنت أن عم لاب وبنت عم لام المال للاولى عند المنزلين ، ولانانية عنداً هل انقرابة لانها أقرب. بنت عم لام وبنت بنت عم لابوين المال الاولى في تولهم جماً . بنت عم وابن عقالمال لبنت الدم عند الجمهور وحكي عن الثوري أن لبنت العم سهمين ولابن العمة سهم . بنت عم وبنت أن عم وبنت أن عم ألك المذه عندالجمهور ، وقول أن سالم هو للاولى. بنت عمة من أبوين وبنت عم من أم ، لبنت العمة النصف ويرد عليهما الباني فيكون بينها على أربعة . ثلاث بنات عمات مفترقات وبنت عم من أم المال بينهن على ستة فان كان منهن بنت عم من أبوين أو أب ورثت المال وينهن على ستة فان كان منهن بنت عم من أبوين أو أب

⁽ مسئلة) (قان أدلى جماعة منهم بجهاعة قسمت المال بن المدنى بهم كانتهم أحياء فمما صار اكل وارث فهو لمن أدلى به)

(والرواية اثنائية) يتوارثان مالم يفرق الحاكم بنهما وهو قول أبي حنينة رصاحبه لاناانبي وَلَيْكُلِيَّةُ فَرَقَ بن المتلاعنين ولو حصل التفريق باللمان لم يحتج إلى تفريقه ، وإن فرق الحاكم ببنهما فبل عام اللمان لم تقم الفرقة ولم ينقطم التوارث في قول الجهور . وقال أبر حنيفة وصاحباه أن فرق ببنهما بسد أن تلاعنا ثلاثاوقمت الفرقة وانقطم التوارث لانه وجد منهما معظم اللمان ، وإن فرق ببنها قبل ذلك لم تقم الفرقة ولم ينقطم النوارث

ولنا أنه تفريق قبل تمام اللمان فأشبه التفريق قبل الثلاث وهذا خلاف في توارث لزوجين فأما الولد فالصحيح أنه ينتني عن الملاعن اذا تم اللمان بينهما من غير اعتبار تفريق الحاكم لان التفاء بنفيه لابقول الحاكم فرقت بينكما فان لم يذكره في اللمان لم ينتف عن الملاعن ولم بنقطع لتوارث بنهما

وقال أبوبكر : ينتني بزوال الفراش وان لم يذكره لان الذي عَلَيْكِيْنَ ننى الولد عن الملاعن وألحقه بأمه ولم يذكره الرجل في البطن فقال الذي عَلَيْكِيْنَة و انظروها فان جا.ت به احيمر كأنه وحرة حمش الساقين فلا اراه إلا قد كذب عليها، وان جا.ت به جمد اجماليا خدلج الساقين سابغ الالبتين فهو الذي رميت به » فأتت به على الندت الكروه

إذ ثبت هذا عددًا الى مسألة الكتاب فنقول: اختلف أهل العلم في ميراث الولد المنفي باللمان فروي عن أحمد فيه روايتان (إحداهما) ان عصبة عصبة أمه . نقلها الاثرم وحدل يروى ذلك عن

القربب أو لم يـقط اذا كانوا من جهة واحدة كخالة وأم أبي أم الميراث الخدلة لانها تلفى لام بأولى درجة ، وإن أسقط بعضهم بعضا كاب الام والاخول فأحقط الاخوال لان الاب يسقط الاخرة والاخوات. و قل عن أحمد جماعة من أصحاء في خلة وبنت خالة وبنت ابن عم الخلة الثاث يلابنة أبن العم أثاثان ولا تعطى بنت الحالة شيئا

ونقل حنبل عنه أنه قال: قال سفيان قولا جسنا اذا كانت خاة ربت ارعم تعلى الحالة شلث وبات ابن "م اشين وظاهر هذا يدا، على ماقله، وهو قول الشرري ومحد بن سالم والحسن بن صالح وقال ضرار بن صرد إن كان البعيد اذا نزل أسقط القريب قالقريب أولى وإن لم يكن يسقطه نول البعيد حتى نلحقه بلوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق الى الوارث أولى بكل حال ولم مختلفوافيما علمت في تقديم الاسبق إذا كانا من حهة واحدة الا نعيما و مجد بن سالم فانها قالا في عمة وبنت عمة المال بينها لصفين .

(فصل) فان انفرد واحد من ذوي الارحام أخذ المال كله في قول جميع منورثهم فان كانواجماعة فأدلوا بشخص واحد كخالة وأم أبي أم وابن خال فالمال الخالة لانها نلقى الام بأول درجة وهذا قول عامة المنزلين الا أنه حكي عن النخمي وشربك وبحيى بن آدم في قرابة الامخاصة أنهم آما تواالام وجملوا نصيبها لورثتها، وبسمى قولهم قول من أمات السبب واستعمله بعض الفرضيين في جميع ذوي

على وابن عباس وابن عمر وبه قال الحسن وابن سير بن وجابر من ذيد وعطا والشعبي والنخي الحكم وحاد والثوري والحسن في صالح إلا أن عليا بجل ذا السهم من ذوي الارعام أحق ممن لاسهم له ، وقدم الرد على غيره (والرواية الثانية) ان امه عصبته قان لم تدكن فعصبتها عصبته نقله أبو الحارث ومهنا وهذا قول ابن مسعود وروي تحو عرعلي ومكحول والشعبي لما روى عمر و من شعيب عن أبيه عن جد ان الذي علي الله على ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثنها من بعدها . ورواه أبضا مكحول عن الذي علي الله عن الذي علي الله عن الله مواديث عليه ما والمه الذي لاءت عليه م

وعن عبيدالله بن عبيد من عبر قال كتبت الى صديق لي من أهل المدينة من بني زريق أسأله عن والد الملاعنة لمن قضى به لأمه ، هي منزلة الملاعنة لمن قضى به لأمه ، هي منزلة أبه وأبه أبه وأبه أبه وأبه أبه وأبه أبه البها فقامت مقامها في حيازة ميراثه ، ولان عصبات الام أدلوا بها فلم يرثرا معها كافارب الاب معه وكاززيد بن أبت يورث من أبن الملاعنة ولا مجعلها عصبة ابنها ولا عصبها عصبته فان كانت أمه مولاة لقوم جعل الباقي من ميرائها لمولاها فان لم تكن مولاة جعله لبيت المال عوى ابن عباس تحوه وبه قال سعيد بن المسيب وعروة وسامان بن بسار وهم بن عبد العزيز والزهري وربيعة وأبر الزاد

الارحام فعلى قولهم يكون للخالة نصف ميراث الام لانها أخت ، لام أبي الامالسدس لانها جدة والباقي لابن الحال لانه ابن أخ .

ولنا أن الميراث من الميت لا من سببه ولذلك ورثنا أم أم الام دون ابن عم الام بغسير خلاف أيضا في أبي أم أموابن عم أبي أم ان المال للجد لانه أقرب، ولو كانت الام الميتة كان وارثها ابن عم أمها دوناً بي أمها خالة وأم أبي أم وعم أم لمال التخالة وعندهم للخالة النصف وللجدة السدس والباقي للمم، فان لم يكن فيها عم أم فالمال بين الحالة وأم أبي الام على أربعة، فان لم يكن فيها جدة فالمال بين الحالة وعمها نصفين. ابن خالة وابن عم أم المال لابن الحالة وعندهم لابن عم الام

(مسئلة) (والحمات أربح الانوة والامومة والنوة والأخوة)

قال شيخنا لم أعلم أحداً من أصحابنا ولا من غيرهم عدالجهات وبينها إلا أبا الخطاب فانه عدها خمس جهات الابوة والامومة والبنوة الاخوة والممومة ، وهذا يفضي إلى أن بنت العمم من الام و بنت العمة تسقط بنت العمم من الابوين. قال شيخنا ولم أعلم أحداً قال به وقد ذكر شيخنا في المغني أنه قياس قول محمد بن سالم لانها تعد درجتين عزلة الاب والاب يسقط المم، وكذلك بنت المم من جهة الاب و بنت المم، ن جهة المم، والصواب إذا أن تكون الجهات أربعا الابوة والامومة والبنوة والاخوة، إلا أنا إذا جملنا الاخوة جهة أفضى الى إسقاط بنت الاخ و بنات الاخوات و بنوهن ببنات الاعمام والعبات وهو بعيد أيضاً لان الاخ يسقط إسقاط بنت الاخوات و بنوهن ببنات الاعمام والعبات وهو بعيد أيضاً لان الاخ يسقط

ومائك وأهل المدينة والشافعي وأبو حنيفة وصاحبا، وأمل البصرة الا أز. أباحنيفة وأهل البصرة جملوا الرد وذوي الارحام أحق من بيت الماللان الميراث انما ثبت بالنص ولا نص في توريث الام أكثر من الثلث ولا في توريث الاخ من الام أكثر من الشدس ولا في توريث أبي الام وأشباهه من عصبات الام ولا قياس أيضا فلا وجه لأثباته

ووجه قول الخرقي قول النبي ولي المقتلة والحقوا الفرائض بأهلها فها بقي نهو لأولى رجل ذكر » وأولى الرجل به أقارب أمه ، وعن عمر رضي الله عنه انه ألحن الدالملاعنة بعسبة أمه وعن علي رضي الله عنه انه لما رجم المرأة عا أوايا ها فعال هذا ابنكم رثونه ولا يرثكم ، وان جني جناية فعليكم . حكاه الامام أحمد عنه . ولان الام لو كانت عصبة كأبيه لمحبت الحوته ، ولان مولاها مولى أولادها فيجب أن تكون عصبها عصبته كالاب قاذا خلف ابن الملاءة أما رخالا فلأمه الثاث بلا خلاف والباقي لحاله لانه عصبة أمه . وعلى الرواية الاخرى هو لها كله وهذا قول على وابن مود وأبي حنيفة وموافقيه إلا ان ابن مسعود يعطبها إياه لكونها عصبة والباقون بالرد، وعند زبد الباقي لبيت ألمال فان وموافقيه إلا ان ابن مسعود يعطبها إياه لكونها عصبة والباقون بالرد، وعند زبد الباقي لبيت ألمال فان عمهما مولى أم فلاشى . له عندنا

وقال زيد ومن واتقه وأبو حنيفة الباقي له وان لم يكن لامه عصبة الا مولاها قالباقي له على الرواية التي اختارها الحترقي وعلى الاخرى هو الام وهو قول ابن مسهود لانها عصبة ابنها فان لم يخلف إلا أمه فالها المثن بالفرض والباقي بالرد وهو قول على وسائر من يرى الرد، وفي الرواية

العم فعلى هذا ينبغي أن تكون الجهات ثلاثة الابوة والامومة والبنوة ودو الذي اختاره شيخنا أخيراً ذكره في كتاب العمدة ، فعلىهذا يرث أسبقهم الى الوارث وهو أولى ان شاء الله تعالى

 الاخرى لها الباقي بالتعصب وإن كان مع الامء صبة لها نهل يكون الباقي لها أوله? على روايتين وان كان لها عصبات فهو لا قربهم منها على رواية الحرقي فاذا كان معها أبرها وأخوها فهو لا ببها وإن كان مكان أببها جدها فهو بين أخبها وجدها نصفين، وإن كان معهم ابنها وهر أخوه لامه فلا شيء لاخيها ويكون لابه انثاث ولاخيه السدس والباقي لاخيه أو ابن اخيه، وإن خلف أمه واخاه وأخته فلكل واحد منهم السدس والباقي لاخيه دون أخته وإن خلف أبن أخته أو خالته فالباقي لان أخته وعلى الرواية الاخرى فالباقي لانم في هذه المواضم.

(فصل) ابن ملاءة مات وترك بنتا وبنت ابن ومولى أمه الباقي لمولى الام في قول الجهور وقال ابن مسعود الرد أولى من المولى فان كان معهم أم فلها السدس وفي الباقي روايتان (إحداهما) للمولى وهو قول الاكثرين (وانثانية) للام وهو قول ابن مسعود، فان لم يكن معهم مولى فالباقي مردودعليهم في إحدى الروايتين والاخرى هو الام، فان كان معهم أخ فلا شيء له بالنوض وله الباقي في رواية والاخرى هو للام: بنت وأخ أو ابن أخ أو خال أو أبر أم أو غيرهم من العصبات البنت النصف والباقي المدكو العصبة في قول العبادلة ، وإن كان معها أخ وأخت أو ابن أخ وأخته أو خال أو خالة فالباقي المذكو وحد، في قولهم . وقال أبو حنيفة وأصحابه المال البنت بالفرض والرد . ودوي عن علي عليه

أيضاً . ابن أخت وابن عم لام الميراث بينهما ومن ورث الانرب جمله لابن الاخت وهو قول اهل القرابة لانها من ولد ابوي ابويه. بنت عم وبنت عم اب هو للاولى عند الجميع الا ابن سالم ونسيم. بنت بنت بنت وام ابي ام المال بينهما على اربعة. بنت بنت بنت بنت وابو ام اب مثلها عندنا وعند من ورث الاقرب جعله للثاني. بنت بنت بنت ابن وعمة او خالة. للاولى النصف في الاولى ومع الحالة لها ثلاثة ارباع المال وعند من ورث الاقرب الكل للممة او للحالة

(فصل) في عمات الابوين وأخوالمها وخالاتهما، مذهبنا تقديم الاسبق الى الوارث إنكانا منجهة واحدة وتنزيل البعيد حتى ياحق بوارثه إن كانا من جهتين . ثم يجعل لمن أدلى به ماكان له وأكثر المنزلين يعطون الميراث للاسبق بكل حال، والمشهور عند أهل العراق أن نصيب الام ين خالها وخالتها وعمها وعمها على ثلاثة ونصيب الاب بين عماته وخالاته كذلك

(ومن مسائل ذلك) ثلاث خالات أم مفترقات وثلاثة أعمام أم مفترقين وثلاث خالات أب مفترقات غالات الام بمنزلة أم الام وخالات الاب بمنزلة أم الاب فيكون المال بين هاتين الجدتين نصفين ونصيب كل واحدة منهما بين أخواتها على خمسة وبسقط أعمام الام لانهم بمنزلة أبي الام وهو غير وارث فان كان معهم عمات أب فلحالات الاب والام السدس بينها والباقي لعات الاب لانهن بمنزلة الجد. عمة أب وعمة ام الممة الام الثلث والباقي لعمة الاب هذا قياس المذهب وهو قول اهل العراق

السلام أنه جعل ذا السهم أحق بمن لابهم له ، وأنه ورث بن ابن الملاعنة فوي أرحامه كا لاير ثرن من غيره . قال ابن اللبان وايس هذا محنوظا عن علي واما المشهور عنه قوله لا وليا المرجوبة عن ابنها هذا ابنكم ترثونه ولا يرنكم ، بإن جنى جناية فعليكم ، وفسر القاضي قول أحمد إن لم تكن أم فعصبتها عصبته بتقديم الرد على عصبة الام كقوله في أخت وابن أخ المال كله للاخت وهدا تفسير المكلام بضد مايقتضيه وحل المنظ على خلاف ظاهره واما هذه الرواية كمذهب ابن مسعود ورواية الشهي عن على وعبد الله أنهما قالا عصبة ابن الملاعنة أمه رث ماله أجم قان المكن أم فعصبتها عصبته اسمأة وجدة وأختان وابن أخ المرأة الربع والجدة السدس والملاختين الناث والباقي لابن الاخ في الرواية النائية المال وبن أخ وبنت إبن أخ وبنت أبالي يرد على الاختين والجدة وهو قول القاضي في الرواية النائية ابرام وبنت يابن أخ وبنت أبالي يرن أبوحنيفة المال بين أم لاه والبنت على أربعة بالفرض والرد الم سدس باقي المال وخمة أحداسه لابن الاخ ، وقال أبوحنيفة ألمال المصبة أمه في قول الجاعة ، وقدروي ذلك عن المالي وقال أبوحنيفة وأصحابه هو بين ذري الارحام كميراث غيره ورووه عن على عليه السلام وذلك مثل خل وخالة وابن أخ وأخته المال الذكر ، وفي قول أبوحنيفة وابنا أخ وأخته المال الذكر ، وفي قول أبوحنية هو بنهم في المشبة أما في أولة وبناما في المشلنين فه فين خالة لاب وام وخال لاب المسال المخل ، وقال أبوحنية هو الخالة ، غالة وبنت نت المال الخراه خالة المن المن وم وخال لاب المسال المخل ، وقال أبوحنية هو الخالة ، غالة وبنت نت المال به ما

وقال القاضي المال الممة الابلانها اسبق لكونها اخت الجدوه ووارث رهذا قول اكثر المنزلين لانهم يورنون الاسبق بكل حال . خالة ام وعمة اب الخالة السدس والباقي الممة لانها كجد وجدة وكذلك القول في خالة ابوء مته. خالة ام وخالة اماب المال لحالة الام لانهما بمنزلة ام اموام ام اب. خال ابوتهم المال الخال لانه بمنزلة جدة . والجدات بمنزلة الامهات. بنت خال ام وبنت عم اب لبنت الخال السدس ولبنت المهم ما بقي ومن ورث الاسبق جعل السكل لبنت الهم . ابو ابي ام وابو ام اب المال لابي ام الاب فان كان معهما ابو ام ام فهو بينها نصفين لانهما بمنزلة جدتين متحاذيتين ابو ام ابي ام رابو ابي ام ام المال المناني لانه اسبق فان كان معهما ابو ام ابي اب فالمال لهلانه باول درجة يلقى الوارث. أبوأم ابي ام لام ابي الام النات والباقي اللاب فان عدهما ابو ام ام فالله لانه يدلي بوارث فان كان معهم ابو ام اب فالمال بين هذا والذي قبله نصفين

(مسئلة) (ومن امت بقرا بتين ورث بهما ماجماع من المورثين) الا شيئاً يحكى عن ابني يوسف ابهم لا يرتون الا بقرابة واحدة، ولا يصح عنه ولا هو صحيح في نفسه لا نه شخص له جهان لا يرجح بهما فورثهما كالزوج إذا كان أبنا بالمام إذا كان أبناً لا م بوحساب ذلك أن تجعل ذا القرا بتين كشخصين فنقول في ابن بنت بنت أخرى للابن اششان ولا بنت الشاث فان كانت أمهما و حدة فله ثلاثة أرماع المال عند من سوى ولاخته الربي ومن فضل جعل له النصف

على أربعة ، واذا لم بخلف أبن اللاءة إلا ذا رحم فحكهـم في ميراثه كعكهم في ميراث غيره على ماتند ، شرحه

(فصل) واذا قسم ميراث الملاءنة ثم أكذب الملاءن نفسه لحقه الولد ونقضت القسمة وقال ابو حنينة لايلحق النسب بعد موته إلا أن يكونا توأمين مات أحدهما وأكذب نفسه والآخرباق فيلحقه نسب الباقي والميت عارقد مضى الكلام معه في غير هذا المرضع

(فصل) ولو كان المنفي بالله ان توأمين ولهما ابن آخر من الزوج لم ينفه فهات أحد التوأمين فميرات توأمه منه كميراث الآخر في قول الجهور ، وقال الله يرثه توأمه مبرات ان لابوين لانه اخره لابويه بدليل ان الزوج لو أقر بأحدهما لمقه الآخر وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافعي رضي الله عنه والله المهما توأمان لم يُنبت لهما أب يتسبان اليه فأشبها توأمي الزانية ولا خلاف في توأمي الزانيدة وفارق هذا ما ذا استاحق أحدهما لانه يثبت باستلحاقه انه ابوه

(فصل) قولهم ان الام عصبة ولدما او ان عصبتها عصبة انما هو في الميرات خاصة كقولنا في الاخرات معالبنات فعلى هذا لايمقلون عنه ولا ثبت لهم ولاية الترويج ولاغيره وهذا قول الا كثرين ودوي من علي رضي الله عنه أنه قال لأوليا. المرجومة في ولدها هذا ابنكم يرثكم ولا ترثونه ، وان جنى فعليكم ، وروي هذا عن عبد الله وابراهيم

والثاث ولاخته السدس وهذا قول أدثر المنز اين رقول أبي حنيفة رمحد وقياس قول أبي يوسف له أربعة أخاص ولاخته الحنس. بننا أخت من أم احداهما بنت أخ من أب و نت أخت من أبوين هي من اثنى عشر ستة لبنت الاخت من الابوين رأر بعة لذات القرابتين من جهة أبيها ولها مهم من جهة أمها وللاخرى سهم. عمان من أب احداهما خالة من أم وخالة من أبوين هي من اثني عشر أيضا لذات الفرابتين خمسة والعمة الاخرى أربة والمخالة من الابوين ثلاثة فان كان معهما عم من أم وهو خال خل من أب صحت من أسعين. أبن وبنت ابن عمة من أم البنت مي بنت هم من أم والهم هو خال من أب الابن هو ابن بنت خال آخر من أب والحالان عمان من أم هي من عائية عشر

﴿ مَدَيَّلًا ﴾ ﴿ فَانَ اتَّفَقَ مَعْهُمُ أَحَدُ الزُّوجِينَ أَعْطَيْتُهُ فَرَضُهُ غَيْرٍ مُحْجَوِبٍ وَلا مَعَاوِلُ ﴾

قال شيخنا لا أعلم خلافا عن ورثهم أنهم برثرن مع أحد الزوجين مافضل ميراثه من غير حجب ولا معارلة لان الله حبحانه قرض الزرج والزوة ونص عليهما فلا يحجبان بذري الارجام وهم غير منصوص عليهم وقسمت المال بينهم كما لو انفردوا

وروي ذاك عن المامنا وبه قال أبو عبيد ومحد بن الحسن والمؤلؤي وعامة من ورثهم وبحنمسل أن يقسم الباقي عن فرض الزوج كا يقسم بين من أدلوا به مم أحدالزوجين على الحجب والعول فيفرض

ولنا أنهم أنما ينتسبون اليه بقرابة الأم فلم يعقلواعنه ولم يثبت لهم ولاية التزويج كالو علم أبوه ولا يلزم من التعصيب في المقل والتزويج بدليل الأخوات مع البنات ، قاما اناعتق ابن الملاعنة عبداً ثم مات المولى وخلف ام مولاه وأخا مولاه احتمل أن يثبت لهما الارث بالولاء لان التعصيب ثابت ، وحكي ذلك عن أبي يوسف وهل يكون للام أو للاخ ? على الروايتين ، ويحتمل أن لا يثبت لهما ميراث لان النساء لايرثن من الولاء الا من أعتقناو أعتق من اعتقن فكذلك من يدلي بمن وما ذكرناه للاحمال الاول يبطل بالاخوات مع البنات وعن عصبهن أخرهن من الاناث

(فعيل) في ميران ابن الملاعنة اذا خلف أمه وأم أبيه وهي الملاعنة فلأمه الثلث والباقي للما بالرد وهذا قول على ، وعلى الرواية الاخرى الباقي لام أبيه لامها عصبة أبيه وهذا قول ابن مسعود ويعايا بها فيقال جدة ورثت مع أم أكبر منها ، وأن خف جدتيه فالمال بينهما بالفرض والرد على قول على ، وفي قول ابن مسعود السدس بينهما فرضا وباقي المال لام أبيه: أم ام وخال أب لام الام السدس ، وفي الباقى القولان (أحدهما) انه لها بالرد (وانذاني) لحال الاب ، وفي قول على الدة ابرها خال وعم رخال أب وابو ام أب المال العم لانه ابو الملاعة فان لم يكن عم فلابي ام الاب لانه ابوها فان لم يكن فلخال الاب فان لم يكن فلخال الاب فان لم يكن المخال لانه ذو رحمه: بنت وعم البنت النصف والباقي العم ءوفي قول على الكل البنت والمام قول على الكل البنت والمام وخال المال ببن البنت والام قول على الكل البنت لانه يقدم الرد على توريث عصبة أمه : بنت وأم وخال المال ببن البنت والام قول على الكل البنت لانه يقدم الرد على توريث عصبة أمه : بنت وأم وخال المال ببن البنت والام

قروح سهمه كاملا من غير حجب ولا عول ثم يقسم الباقي بينهم على قدر سهامهم وهذا قول بحي بن آدم وضرار: وأيما يقع الحلاف في مدئلة فيها من يه لي بذي فرض ومن بدلي بعصبة فا ما إن أدلى جميعهم بذي فرض أو عصبة فلا خلاف فيه ف فقول في زوج و بات بنت و بنت أخت لا بو بن أو لاب الروج النصف والباقي بينهما نصفين و تصح من أربعة على القول الاول وعلى اثناني من سستة الزوج ثلاثة ولبنت البنت سعان و ابنت الاخت سهم زوجة و ابنتا المنتين و ابنا أختين الزوجة الربع و لبنتي البنتين الماسئة من عانية الوجة المن و البنتي البنتين المثلث و المناز و المناز و وحد من عانية المؤلة تكن أربعة و عشرين المراز و المناقي وهو الباقي المنتين المثلث و المناز و المناز و وحد من عانية على أحد وعشرين البنتين المثلث و المنتين وهو خمسة عمل الاحتين المؤلفة و عشرين المنتين و وحد مسة على أحد وعشرين المنتين سنة عشر و الباقي المنتين المنتين من أنية وعشر من المنتين و و بنت بنت و خالة و بنت على المنتين و المنتين و المنتين المنتلة من الني عشر الرباع و المنتين و المناز و النصف و الباقين وهي تسعة لم النوج النصف و الباقين وهي تسعة المم و المنتين و المناز و النصف و الباقين وهي تسعة المم النصف من عانية عشر ، قان كان مكان لوج النصف و المناة الهلى القول الاول المرأة الربع والباقي بين ذوي و المناق بين ذوي و مناز و الناقي بين ذوي و المناق بين فوي المناة و المناز و النصف و المناة المن الاول المرأة الربع والباقي بين ذوي و المناق بين فوي المناة و المناز و النصف و المناة المن الاول المرأة الربع والباقي بين ذوي و المناز و النصف و المناز و الناز و الناز

على أربمة بالفرض والرد ولاشيء المخال لانه ليس بعصبة الملاعنة، ولو كان بدل الحال خال أب كان الباقى له لانه عصبته المباقى له لانه عصبته المباقى له اللاعنة على اللاعنة فاذا خلف عه رحم أبيه فالمال لعمه لانه عصبته وهذا ينبغي أن يكون إجماعا ، وقد قال بعض الناس محتمل أن يكون عم الاب أولى لانه ابن الملاعنة وهذا غاط ببن لان العصبات أما يعتبر أفربهم من الميت لا من آبائه ، وأن خلف ثلاث جدات متحاذيات فالسدس بينهن والباقي رد عليهن في احدى الروايتين وهو قول على ، وفي اشانية لام أبي أبيه وهو قول ابن مسعود ، وأن خلف أمه وجدته وجدة أبيه فلامه النلث ولاشي، لجدته وفي الباقي روايتان احداها ابرد على الام (والثانية) لجدة أبيه، وان خلف خاله وخال أبيه وخال جده فالمال لحال جده قان لم يكن فلخاله ولا شيء لحال أبيه، وأما ولد بنت الملاعنة علم في قول الحيم نسبا معروفا من جهة أبيهم وهو زوج بنت الملاعنة ، ولو أعتمت بنت الملاعنة عصبة لم على أحد الوجبين وقد ذكرناهما في ابن الملاعنة

(فصل) والحكم في ميراث ولد الزنافي جميم اد كرما كالحكم في ولد الملامة على ماذكر نامن الافرال والاختلاف الا أن الحسن بن صالح قال : عصبة ولد الرنا سائر المسلميين لان أمه ليست فراشا بخلاف لد الملاعنة والجهور على النسوية بينهما لانقطاع نسب كل واحد منهما من أبيه الا أن ولد الملاعنة يلحق الملاعنة والجهورة والمستوين ولد الملاعنة يلحق الملاعنة المحتفية الما أن المستوين المحتفية الما أن المواردة ، وقال المحتفية اذا جلد الحد أو الما المواردة ، وقال المحتفية اذا جلد الحد أو الما المواردة ، وقال المحتف المحتف ، وذكر عن عروة وسلمان بن يسار عود وروى على بن عاصم عن ابي حنيفة أنه قال لاأرى

الارحام على سنة وهي توافق باقي مسئلة الزوجة بائلاث فنردها الى اثنين وتضربها في أربعة تكن مانية للمرأة مهان ولبنت العم سهمان ، وعلى قول يحيى تمانية للمرأة مهان ولبنت العم سهمان ، وعلى قول بحيى تغرضا من أربعة وعشرين الدوى الارحام منها أحد وعثرون ثم تفرض الممرأة الربع من أربعة لهاسهم ولهم ثلاث توافق مهامهم با ثاث فنضرب ثاثها في أربعة تكن ثمانية وعثرين ومنها تصح. امرأة رئلاث بنات ثلاث أخوة مفترقات وثلاث عمات مفترقات

[﴿] مسئلة ﴾ (ولا يعرل من مسائل ذوي الارحام إلا مسئلة واحد: وشبهها)

و مي خلة أد غيرها بمن يقوم مقام الام أو الجدة وست بنات ست اخرات مفترقات أو من يقوم مقابهن بمن يأخذ المال بالفرض فانها من سدة المخالة السدس ولبنني الاختين من الام الثلث ولبنتي الاختين من الابوين الثلث أو بهة تعول إلى سبه لان العول لزائد على هذا لا يكون إلا لاحد الزوجين وليس ذاك في ذوي الارحام

بأسا اذا زنا الرجل بالمرأة فحملت منه أن يتزوجها مع هاماويسترعليها والولدولدله وأجمعوا على أنه اذا ولد على فراش رجل فادعاء آخر أنه لايلحته وانما الحلاف فيها اذا ولد على غير فراش

ولنا قولالنبي مَسِيَّكِيْ «الولد للمنراش والعاهر الحجر» ولانه لايلحق به اذا لم يستلحقه فلم يلحق به مجال كما لو كانت أمه فراشا أو كما لو لم مجلد الحد عند من اعتبره

﴿ مسئلة ﴾ قال (والعبد لا يرث ولا مال له فيورث عنه)

لا نها خلافا في أن العبد لا يرث الا ماروي عن ابن مسعود في رجل مات وترك أبا ممـــلوكا يشترى من ماله ثم يعتق فيرث يقاله الحسن وحكي عن طاوس أن العبد برث ويكون ماور ثه لسيده ككسبه وكما لوومى له ولانه تصح الوصية له فيرث كالحل

ولنا أن فيه نقصا منع كونه موروثا فنع كونه وارثا كالمرتد وبفارق الوصية فانها تصح لمولاه ولا ميراث لهوقيا مهم ينتقض بمختاني الدين . وقول ابن مسعود لا يصح لان الاب رقيق حين موت ابنه فلم يرثه كماثر الاقارب وذاك لان الميراث صار لاحله بالموت فلم ينتقل عهم الى غيرهم . وأجعموا على أن المملوك لا يورث وذاك لانه لا مال له فيورث قانه لا يملك، ومن قال أنه يملك بالتمليك فما كم فاقص غير مستقر يزول الى سيده بزوال ماكمه عن رقبته بدايل قوله عليه السلام 3 من باع عبداً وله

(باب ميراث الحل)

(إذا مات عن حمل برثه وط لب بنية الورثة بالفسمة وقانت له صيب دكرين از كان صيبهما أكثر وإلا وقانت له نصيب ابنتين ﴾

وجملة ذلك أن الانسان اذا مات عن حل يرثه وقف الامرحتى يدين قان طالب الورثة القسمة لم يعطوا كل المال بغير خلاف ببن العلماء إلا ماحكي عن داوده والصحيح عنه مثل قول الجماة ولكن يدفع إلى من لاينقسصه كال ميرث وإلى من ينقصه أقل ميراثه ولا تدفع إلى من يسقطه شيئا ، فأما من يشاركه فأكثر أعل العلم قالوا يوقف الحمل شيء ويدفع إلى شركائه البق وجهذا قال أبر حنيفة وأصحابه والميث وشريك ومحيى بن آدم وهو دواية الربيع عن الشافعي والمشرود عنه أنه لايدنم إلى شركائه شيء لان الحل لاحد له ولا نعلم كم يترك له

وقد حكى الماوردي قال: أخبرني رجل من أهل البمر ورد طالبا قالم وكان من أهل الدين والفضل أن امرأة وقدت بالبمن شيئا كالكرش فظن أن لاوقد فيه فألني على قارعة الطريق فلما طلعت الشمس وحي بها تحرك فأخذ وشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور وعاشوا جيعا وكانوا خلقا سويا إلا أنه كان في أعضادهم قصر قال وصارعني أحدهم فصر عني فكنت أعر به فيقال صرعك سبع رجل

مال فماله قابائع الا أزيشترطه المبتاع » ولان السيد احق بمنافعه وأكسابه في حياته فكذلك بعد بماته وممن روي عنه أن العبـــد لا برث ولا يورث ولا يحجب علي وزيد وبه قال الثوري ومالك والشانعي وإسحاق رضي الله عنه وأصحاب الرأي

(فصل) وبرث الاسير الذي مع الكفار إذا علمت حياته في قول عامة الفقهاء إلا سميد بن المسيب قانه قال : لا يرث لانه عبد ، وليس بصحيح لان الكفار لا يملكون الاحرار بالقهر فهو باق على حربته فيرث كالمالق

(فصـل) والمدبر وأم الوقد كالقن لأنهم رقبق بدايــل ان النبي مَهَّ اللَّهِ باعمدبراً . وأم الوقد مماوكة بجوز اسيدهاوطؤها بحكم الملك وتزويجها واجارتها، وحكما حكم الامة في جيم أحكامها الافيا ينقل الملك فيها أو براد له كالرهن

(فصل) فأما المكانب فان لم ، لك قدر ماعليه فهوعبد لابرث ولا بورث . وان ، لك قدر ما يؤدي فنيه روايتان (احداهما) انه عبد ما يقي عليه درهم لا برث ولا يورث بروى ذلك عن عمر وزيد بن ثابت وابن عمر وعائشة وأم سلمة وعمر بن عبد العزيز والشافي رضي الله عنه وأبي ثور ، وعن ابن المحبب وشريح والزهرى ونحوه لما روى أبوداود باسناده عن عمر و بن شعبب عن أبيه عن جده أن النبي ويسائل قال و الما عبد ما بقي عليه دره ، وفي لفظ أن النبي ويسائل قال و أيما عبد كانب على مائة أوقية فأداها الا عشرة دنانير على مائة أوقية فأداها الا عشرة دنانير

قال شيخنا وقد أخبرني من اثن به سنة نمان وسمائة أو سنة تسم عن ضرير بدمشق أنه قال ، ولات امرأتي في هذه الابام سبهة في بطن واحسد ذكوراً وإناثا، قال وكان با مشق أم ولد لبعض كبر ثها فترو مت بعده من كان يقرأ عليها وكانت الد ثلاثة في كل طن، وقال غيرالشافي هذا نادر لا يعرل عليه فلا بجوز منى الميراث من أجله كالولم بظهر بالمرأة حمل .

(فصل ا واختلف القائلون بالوقف فيا يوقف فمن أحداً نه يوقف نصيب ذكرين إنكان ميرائهما أكثر أو نصيب أثبين إن كان أكثر وهذا قول محد بن الحسن والؤلؤي وقال شريك يوقف نصيب أربة فاني وأبت بني اساعبل أربعة ولدوا في بطن واحد محد وهر وعلي قال يحبى وأظن الرابع اساعبل و وى ابن المنذر هذا القول عن أبي حنيفة وه واه الربيم عن الشاعي ، وقال الليث وأبو يوسف يوقف نصيب غلام و وخذ ضمين من الورثة

وانا أن ولادة التوامين كثير معتاد الم يجز قسم نصيبهما كالواحد وما زاد عليها نادر الم يرقف. له شيء كالحامس والسادس

(سـ ثلة)(قاذ وضع الحل دنعت اليه نصيبه و ددت الباقي إلىمستحقه ، وإنكان برث الموقوف كله أخذه ، وإن أعرز شيئا رجع على من هو في بد.) فهو عبد » وعن محمد بن المنكدر وعمر بن عبد الله مولى غفرة وعبد الله بن عبدة أن النبي وَيَطَالِنُهُ قَالَ لعتاب بن أسيد « من كانب مكاتبا فهو أحق به حتى يقضى كنابنة »

وقال القاضي وأبو الخطاب: إذا أدى المكانب ثلاثة أرباع كتابته وعجز عن الربع عتق لان ذلك بجب ايفاؤه للمكانب فلا مجرز إبقاؤه على الرق لعجزه عما مجب رده اليه (والروابة الثانية) انه اذا ملك ما بؤدى فقد صار حراً برث وبورث قاذا مات له من يرثه ورث وان مات فلسيده بقية كتابته والباقي لورثته لما روى أبوداود باسناده عن ام سلمة فالت قال لنا رسول الله عَلَيْظِيَّةٌ « اذا كن مكانب وكان عنده ما ؤدي فلنحتجب منه »

وروى الحكم عن على وابن مسعود وشر بح يعطى سيده من تركته ما بتي من كتابته ، فان فضل شيء كان لورثة المسكاتب ، وروي نحره عن الزهري وبه قال ابن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن والنخبي والشعبي والحسن ومنصور ومالك وأبو حنيفة غير أن مالكا جعل من كان معه في كتابسه أحق ممن لم يكن معه . قال في مكانب هاك وله أخ معه في الكتابة وله ابن قال ما فضل من كتابته لا نخيه دون ابه . وجعه أبو حنيفة عبداً ما دام حيا فاذا مات أدى من تركته باقي كتابته والبقي لورثنه . وروي عن عمو رضي الله عنه انه قال على المنبر انكم مكانبون مكانبين فأمهم أدى النصف فلا رق عليه . وعن علي عليه السلام اذا أدى النصف فهر حر وعن عروة نحوه ، وعن الحسن اذ

(مسائل من ذلك) امر أة حامل وبنت المر أة النمن، والبنت خس الباقي وفي قول شريك تسمه وفي قول أي يوسف ثلثه بضمين ، ولا يدفع اليها شيء في المشهور عن الشافعي، فان كان مكان البنت ان دفع اليه ثلث الناق أكثر، أو خسه أو نصفه على اختلاف الاقوال ، ومتى زادت الفروض على ثلث المال فيرات الانات أكثر، فاذا خلف أبوين وامر أة حالما فللمر أة ثلاثة من سبعة وعشرين وللابوين عانية منها ويوقف ستةعشر ويستوي ههنا قول من وقف تصيب اثنين وقول من وقف بين أربعة وقول أبي بوسف تعلى المرأة عنا كاملا والأبوان ثلثاً كاملا وبؤخذ منهم ضين ، فان كان معهم بنت دفع اليها ثلاثة عشر من ماثة وعشرين وفي قول أبي بوسف ثلاثة عشر من اثنين وستة عشر ، وفي قول أبي بوسف ثلاثة عشر من اثنين وسمين ، وبؤخذ من المكل ضين من البنت لاحمال أن يولد أكثر من واحد ومن الباقين لاحمال أن تعول المسئلة ، وعلى قولنا بوافق بين سبعة وعشرين وبين مائة وعشرين إثلاث ويضرب ثلث احداها في الاخرى تمكن الفا ونما نين للبنت ثلاثة عثر في تسعة ، مائة وسبعة عشر، وللأ بوين والمرأة أحدعشر في أربعين وما بتي فهو موقوف . زوج وأم حامل من الاب المسئلة من عانية ، لازوج ثلاثة ، وللام سهم ويقف أربعة وقال أبو بوسف ندفع إلى الام سهمين ونقف ثلاثة ونأ خد منها ضميناً ، حكذا حكى عنه الخبري وإن كان في المسئلة من بسقط بولد الابوين كمصبة أو أحد أمن ولد الاب لم يسط شيئاً ولوكان في هذه المسئلة جد فلازوج اللذت ، وللام السدس ، والجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولوكان في هذه المسئلة جد فلازوج اللذت ، وللام السدس ، والجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولوكان في هذه المسئلة جد فلازوج الذات ، وللام السدس ، والجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال

أدى الشطر فهو غرم وعن أبن مسمود وشريح نحوه ،وعن ابن مسمود اذا أدى الثا أو ربعا فهوغريم وعن ابن عباس إذا كذب الصحيفة فهو غرم

وعن على رضي الله عنه قال تجري العتانة في المكاتب فيأول نجم . يعني يعتق منه بقدر ماأدى وعنه إنه قال يرث ويحجب ويعنق منه بقدر ما دى .وقد روى حاد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة عن ا نعباس عن النبي عَلَيْكَةٍ قال ﴿ اذا أصاب المكاتب حداً أو مبرانا ورث بحساب ماأعتق منه وأفيم عليه الحد محساب ما عنق منه ،وفي واية ﴿ يودى المكانب بقدر ما عنق منه دية الحر وقدر ما رق منه دية العبد ﴾ قال يحيي بن أبي كثير وكان على ومهوان بن الحكم يتولان ذلك . وقد رُوي حديث ابن عباس عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلا والحديث الذي رويناه لقولنا أصح منه ولا أعلم أحداً من الفقها. قال بهذا وما ذكرناه أولا أولى والله أعلم

﴿مسئلة﴾ قال (ومن بعضه حر يرث ويورث ويحجب على مقدار مافيه من الحرية)

وجلته ان المعتق بعضه إذا كسب مالا ثم مات رخلفه نظر فيه فان كان كسبة بجزئه الحر مثل ان كان قدما يأ سيده على منفعته فاكتسب في أيامه أو ورث شيئا فان الميراث انما يستحقه مجزئه الحر أ؛ كان قد قاسم سيده في حيانه فتركته كاما لورثنه لاحق لمالك باقيه فيها وقال قوم جميع ماخلفه بينه

أبو حنيفة : لازوج النصف ، وللام السدس ، وللجد السدس ، ويقف السدس بين الجدوالامولاشيء للحمل لان الجد يسقطه ، وأبو يوسف يجعلها من سبعة وعشرين ويقف أربعة أسهم. وحكى عن شريك أَنه كان يقول تعول على الجد فيقف ههنا نصيب الآناث فتكون عنده من تسعة تقف منها أربعة ولولم يكن فيها زوج كان الام السدس، والجد ثاث الباقي، ويقف عشرة من نمانية عشر وعند أبي حنيفة للجد الثلثان ، وللام السدس ، ويوقف السدس بينها،قول أبي يوسف يقف الثلث ويعطى كل وأحد منها ثملناً ويؤخذ منها ضمين،ومتى خلف ورثة وأما تحت الزوج فينبني للزوج الامساك عنوطئها ليعلمأحامل هي أم لا ? كذا يروى عن على وعمر بن عبد العزيز والشمى والنخمي وقتادة في آخرين فان وطئها قبل استبرائهافاً تت يولد لأفل من ستة أشهر ورث لانا نعلم أنها كانت حاملاً به وإن ولدته لا كثرمن ذلك لم برث إلا أن يقر الورثة أنها كانت حاملا يوم موت ولدها.

(فصل)قال الشيخ رحمه الله (وإذا استهل الولود صارخا ورث وورث وفي معناءالمطاس والتنفس والارتضاع وما يدل على الحياة ، فاما الحركة والاختلاج فلا يدل على الحياة)

وجملة ذلك أن الحمل لا يرث إلا بشرطين (أحدها) انه كان موجوداً حال الموت وبعلم ذلك بأن تأني به لا قُل من ستة أشهر فان أنت به لا كثر من ذلك وكان لها زوج أو سبيد يطؤها لم يرث إلا أن يقر الورثة أنه كان موجوداً حال الموت وإن كانت لا توطأ لعدم الزوج أو السيد أو لغيبتها وبين سيده قال ابن الابان هذا غلط لان الشريك إذا استرفى حقه من كبه مرة لم يبق له حتى في الباقي ولاسبيل له على ماكبه بنصفه الحركا لو كان ببن شريكين فاقتسها كسبه لم يكن لاحدها حق في حمة الآخر والعبد بخلف أحد الشريكين فيا عتق منه، قاما ان لم يكن كبه بجزئه الحرخاصة ولا اقتسها كسبه فاباك اقيه من تركته بتدر مكه فيه والباقي لوراث عوان ماته من يرثه قانه برث وبورث يصحب على قدر ما فيه من الحرية وهذا قول على وابن مسعود رضي الله عنها وبه قال عمان البني وحزة الزيات وابن المبارك والمزي وأهل الظاهر وقال زيد بن ثابت لايرث ولا يورث وأحكامه أحكام العبد عوبه قال مالك والشافعي رضي الله عنهما في القدم بملا ماله لمالك باقيه قال ابن اللهان هذا السافعي رضي الله عبر ثه الحروقال الشافعي فول الشافعي رضي الله عبر ثه الحروقال الشافعي والمرث والمرث هو ممن مات شيئا وبه قال طارس وحرو ن دينار وأبوثور وقال المبديد ما كمه بجزئه الحروقال الشافي في المبديد ما كمه بجزئه الحروقال الشافي في المبديد ما كمه بجزئه الحروقال الشافي وعبر المن عباس هو كالحر في جميع أحكامه في توريثه والارث منه وغيرها وبه قال الحسن وجابر بن زيد والشمي والنخمي والمحكم وحاد وابن أبي ليلي واشردي وأبو بويسف وعجد والمؤاؤي وعبي بن آدم والشمي والنخمي والمخرود كان الذي لهمتي استسمى العبد فله من تركته سعايته وله نصف ولائه وان وان أغزم الشريك فولاؤه كله لذي اعتق استسمى العبد فله من تركته سعايته وله نصف ولائه وان وان أغزم الشريك فولاؤه كله لذي اعتق بعضه

أو اجتنابهما الوطء عجزاً أو قصداً أو غيره ورث مالم بحاوز أكثر مدة الحل وهي أبهم سنين في احدى الروايتين ، وفي الاخرى سنتان (الشرط الثاني) أن تضعه حيا فان وضعته ميناً لم يرث في قول الجيمع واختلف فها يثبت به الميراث من الحياة فانفقوا على أنه اذا استهل صارخا ورث وورث الروى أبو داود با ناده عن أبني هر يرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا استهل المولودورث، وروى ابن ماجه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، واختلفوا فيا سوى الاستهلال فقالت ما انفة لايرث حتى يستهل عتى يستهل ولا يقوم غيره مقامه ، ثم اختلفوا في الاستهلال ما هو ? فقالت طائفة لايرث حتى يستهل صارخاً ، والمشهور عن احمد أنه لايرث حتى يستهل ، روي ذلك عن ابن عباس والحسن بن على وأبي هريرة وجابر وسعيد بن السيب وعطاء وشريح والحسن وابن سيرين والنخمي والشعبي وربيعة وي بي ابن سعيد وأبي سلمة بن عبد الرحن ومالك وأبي عبد واسحاق لان مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام وإذا استهل المولود ورث » أنه لايرث بغير الاستهلال ، وفي لفظ ذكره ابن سرافة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الصبي المنفوس « اذا وقع صارخاً فاستهل ورث و بمت ديته وسمي وصلي عليه وان وقع حياً و لم يستهل صارخا لم تم ديته وفيه غرة عبد أو أمة على العاقلة » وانما سمى الصراخ من الصبي المناول فيه أن الناس اذا رأوا الهلال صاحوا عند رؤيته واجتمعوا فأراه من الصبي المسهلال غيم أنسمي الصوت عند السبي المولود استهلالا بمنها فسمي الصوت عند استهلال الهلال استهلالا ثم سمى الصوت من الصبي المولود استهلالا بمني الصوت من الصبي المولود استهلالا من الصبي المولود استهلالا من الصبي المولود استهلالا المتهلالا من الصبي المولود استهلالا المتهلالا عمل المستها فسمي الصوت من الصبي المولود استهلالا المتهلالا عمل المناقلة من الصبي المولود استهلالا المتهلالا عمل المناقلة عن المتهلالا المتهلالا المتهلالا عمل المناقلة من الصبي المولود استهلالا المستهلالا عمل المناقلة المن المنه والمنافقة المنافقة المنافق

ولنا ماروی عبدالله بن احد حدثنا الرملي عن يزيد بن هارون عن عكرمة عن ابن عباس أن الذي وَيُتَطِلِنُهُ قَالَ فِي العبد بعنن بعضه ﴿ يرث وبورث على قدر ما عنى منه ؟ ولا فه بجب أن يثبت لكل بعض حكمه كا لوكان الآخر مثله وقياساً لاحدهما على الآخر.اذا ثبت هذا فالتفريم على قولنا لان العمل على غيره واضح. وكيفية توريثه أن يمطى من 4 فرض بقــدر مافيه من الحرية من فرضه، وأن كان عصبة نظر ماله مع الحرية الكالمة فأعطى بقدر مافيه منها ، وأن كانا عصبتين لابحجب أحدهم الآخو كابنين نصفهما حر أفيه وجهان(أحدهما) تكمل الحربة فيهما بأن تضيم الحرية من أحدهما الى ماني الآخو منها فان كل منهما واحد ورثا جميها ميراث ابن حر لأن نصفي شيء شيء كامل، ثم قسيرماورثاه بينهما على قدر ماني كل واحد نهما قاذا كان ثشاأحدهما حراً وثلث الآخر حراً كان ماورثاه بينهما اثلاثا وان نقص مانيهما من الخربة عن حر كامل ورثا بقدر مانيهما ، وانزاد على حر واحد وكان الجزءان فيهما سوا. قسم مايرثانه بينهما بالسوية ، وان اختلفًا أعطى كل واحد منهما بقدر مافيه قال الخبري قال الاكثرون هذا قياس قول علي رضي الله عنــه ، و لوجه الآخر لانكال الحرية فيهما لامهما لو كلت لم يظهر الرق أثر وكاما في ميراتهما كالحربن ، وأن كان أحدهما يحجب الآخر فقد قيـل فيهما وجهان أيضا والصحيح أن الحرية لا نكل ههنا لان الشيء لا يكل عايستطه ولا يجمع بينه وببن ماينانيه وورثه بعضهم بالخطاب وتنزبل الاحوال وحجب بمضهم ببعض على مثال تنزبل الخطاب وقال ابويوسف

لانه صوت عند وجود شيء بجتمع له ويفرح به . وروى بوسف بن موسى عن أحمــد أنه قال : برث السقط ويورث أذا استهل ، فقيل له ما الاستهلال ? قال أذا صاح أو عطس أو بكي ، نعلي هذا كل صوت بوجد منه تملم به حيانه فهو اسملال ، وهــذا قول الزهري والقاسم بن محــد لانه صوت علمت به حياته فأشبهالصراخ ، وعن احمد رواية ثالثة إذا علمت حياته بصوت أو حركة أو رضاع أو غيره ورث وثبت له أحكام الحياة وبهذا قال اثوري والاوزاعي والشانعي وأبو حنيفة وأصحابه ، فاما الحركة والاختلاج فلا تدل على الحياة ، فان اللحم يختاج أذا خرج من مكان ضيق فتضامت أجزاؤه ثم خرج الى مكان نسيح فانه يتحرك وان لم تكن فيه حياة ،ثم إن كانت فيه حياة فلا يع لم كونها مستقرة لاحتمال أن تكون كحركة المذبوح فان الحيوانات تتحرك بسد الذبيع حركة شديدة وهي في حـكم الميت .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن خرج بعضه فاستهل ثم انفِصل ميتاً لميرث)

وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة وأصحابه ان خرج أُ كثره فاستهل ثم مات ووث ، لقوله عليه الصلاة والسلام « اذا استهل المولود ورث »

ولنا أنه لم يخرج جميعه فأشبه مالو مات قبل خروج أبكثره ، وعنه يرث الحديث المذكور ولأنه قد علمت حياته ، والاولى ظاهر المذهب لأنه لم نثبت له أحكام الدنيا وهو حي أشبه مالومات في بطن أمه عمناه ، ومسائل ذلك ابن نصفه حر له نصف المال فان كان مهه ابن آخر نصفه حرفلهما المال في أحد الوجهين وفي الآخر لهما نصفه والباقي العصبة أو اببت المال ان لم تكن عصبة ويحتمل أن يكون لكل واحد منهما ثلاثة أنمان المال لأنهما لوكانا حربن لكن لكل واحد منهما النصف ولو كانا رقيقين لم يكن لهما شي. ولو كان الاكبر وحده حراً كان له المال ولا شي، للأصغر ولو كان الاصفر وحده حراً كان له المال ولا شي، للأصغر ولو كان الاصفر وحده حراً كان له المال ونصف فله ربع ذاك وهو ثلاثة أنمان فان كان له كذاك وهو ثلاثة أنمان فان كان معهما ابن آخر ثاثه حرفه لى الوجه الاول ينقسم المال بينهم على عمانية كا تقسم مسئلة المباهلة وعلى اثناني يقسم النصف بينهم على عمانية

وفيه وجه آخر يقسم الله بينهم أثلاثا ثم يقسم السدس بين صاحبي النصفين نصفين، وعلى تعزيل الاحوال محتمل أن يكون الحكل واحد بمن نصفه حر سدس المل وعنه ولمن ثلثه حر ثلثا ذلك وهو تسم المال و نصف سدسه لان لحكل واحد المال في حال و نصف في حالين وثلثه في حال في عالى و نصف في عالين وثلثه في حال فيكون له مالان وثلث في تمانية أحوال فعطيه ثمن ذلك وهو سدس وثمن ويعطى من ثلثه حر ثاثيه وهو تسم و عمف سدس : ابن حروابن نصف حرالمال بينهما على ثلاثة على الوجه الاول وعلى اثناني النصف بينهما فسفان والباقي الحرفيكون الحرائلة أرباع والمآخر الربع، ولو نراتهما بالاحوال أفضي إلى هذا لان الحرالمال في حال و نصف في حال فله نصف ذلك وهو الربع، ولو

و مسئلة (وانولدت توأمين فاستهل أحدها واشكل، أقرع بينها، فن خرج سهمه فهوالمستهل) اذا أشكل أحد التوأمين أبها المستهل ، فان كانا ذكرين أو أشين أو ذكر وأنثى لا يختلف ميراثهما فلا فرق بينها ، وان كان ذكراً وأنثى يختلف ميراثهما فقال القاضي من أصحابف من قال يقرع بينهما فن خرجت له القرعة فهو المستهل كما لو طلق احدى نسائه فلم تعلم بعينها ثم مات، وكذلك النسوة اذا أراد السفر باحداهن أو البداية بالقسم لها فانه يقرع بينهن ، وقال الخبري ليس في هذا عن السلف في ، وقال الغرضيون تعمل المسئلة على الحالين ويعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي حتى يصطلحوا عليه ومحتمل أن يقسم بينهم على حسب الاحمال ،

ومن مسائل ذلك رجل خلف أمه وأخاه وأم ولد حاملا منه فولدت توأمين ذكراً وأق فاستهل الحدها ولم يعلم بعينه . فقل ان كان الابن المستهل فللام السدس والباقي له ترث أمه ثلثه والباقي لعمه فاضرب ثلاثة في ستة تكن عمانية عشر ، لام الميت ثلاثة ، ولام الولد خسة ، وللسم عشرة ، وانكانت البنت المستهل فالمسئلة من ستة وعموت البنت عن ثلاثة ، لامها سهم ، ولعمها سمهمان والستة تدخل في عائمة عشر ، فمن له شيء من ستة مضروب في ثلاثة عشر ، فمن له شيء من ستة مضروب في ثلاثة فسدس الام لا يتنبر، وللعم من الستة أربعة في تهام ، وسهم في ثلاثة ، فيأخذها ويقف سهمين بين الأخ فهذا البقين فيأخذه ، ولام الولد خسة في سهم ، وسهم في ثلاثة ، فيأخذها ويقف سهمين بين الأخ

خاطبتهما لقات الحر الى المال لو كان أخوك رقيقا رفصفه لو كان حراً فقد حجبك بحربته عن النصف فقص لها يحجبك عن الربع ببقى الله ألائة أرباع ربقال اللا خر الى النصف لوكنت حراً فاذا كان نصفك حراً فلك نصفه وهو الربع ابن ثناه حر وابن ثالثه حر على الاول المال بينهما أثلاثا وعلى الثاني الثلث بينهما وللآخر ثلث فيكون له النصف وللآخر السدس وقيل اشنان بينهما أثلاثا وبالخطاب تقول من ثلثاه عرف كنت وحدك بحريته عن النصف فبثانها محجبك عن السدس بيقى الى خمسة أسداس لو كنت حراً فلك بالتي حريته عن النصف فبثانها محجبك عن السدس بيقى الى خمسة أسداس لو كنت حراً فلك بالتي حريته الثلثان فاك بثلث حريتهما ألا للآخر محجبك أخوك بثني حريته عن ثاني النصف وهو الثلث بيقى الله الثلثان فاك بثلث حريتهما ألمال المن عرف المناس المال والمنت سدسه في الحطاب الثلثان فاك بيت المناس المال والمنت سدسه في الحطاب والتنزيل جميعاً ومن جمع المربة أفضي قوله الى الله بينهما على ثلاثة وقال بعض البصريين وابن وبنت نصفهما حروعصة فهن جمع المربة فشلائة أرباع المال بينهما على ثلاثة. وقال بعض البصريين المن وبنت نصفهما حروعصة فهن جمع المربة فشلائة أرباع المال بينهما على ثلاثة. وقال بعض البصريين المن وبنت نصفهما حروعصة في حالوية فشريع المربة فالمناس والباقي المصبة وال والمناس والمنات والمنت والمنات قلت ان قدرناها النصف بينهما على ثلاثة ومن ورث بالتنزيل والاحوال قال للابن المال في حال وثناه في حال قله ربع النصف بينهما على ثلاثة ومن ورث بالتنزيل والاحوال قال للابن المال في حال وثناه في حال قله ربع النصف و المنات المال في حال وثناه في حال قله ربع النسون والمنات المال في حال وثناه في حال قله والمناه في حال قله والمناه المناس والمنات والمناه في المناس والمناه وال

وأم الولد حتى يصطاحا عليهما ، ويحتمـ ل أن يقسم بينهما . امرأة حامل وعم ولدت المرأة ابناً وبنتاً فاستهل أحدهما ولم يعلم فالسئلتان من أربعة وعشرين اذا أعطيت كل واحد أقل نصيبه بقيت ثلاثة موقوفة فان كان معها بأت فـكل واحدة من السئلين من اتنين وسبمين والموقوف اثنا عشر .امرأة وعم وأم حامل من الاب ولدت المرأة ابناً وبنتاً فاستهل أحدهما ولم يعلم فان كان المسهل الاخ فهمي من سنة وثلاثين فان كانت الاخت فهي من ثلاثة عشر، والمسئلتان متباينتان فاضرب احداهما في الاخرى تكن أربعائة وعمانية وستين وكل من له شيءمن احمدي المسئلتين مضروب في الاخرى فيدفع الىكل واحد أقل النصيبين يبقى أربعة عشر منها تسعة بين المرأة والعم ، وخمسة بين الام والعم ، فانكانت المرأة والام حاماين فوضعنا معا فاستهل أحدهما فكل واحدة منهما ترجع الى ستة وثلاثين فيعطى كل وارث أقل النصيبين ويبقى أحد عشر سهماً ، أربعة موقونة بين الزوجةوالاً موسبعة بين الام، العم (فصل) أذا ولدت الحامل توأمين فسمع الاستهلال من أحدهما ثم سمع مرة أخرى فلم يدر أدو من الاول أو من الثاني؟ فيحتمل أن يثبت الميراث لمن علم استهلاله دون من شككنا فيه ، لان الاصل عدم استهلاله فعلى هذا الاحتمال أن علم المستهل بعينه فهو الوارث وحده أوان جهل كان كما لو استهل واحد منهالابمينه ، وقال الفرضيون تعمل على الاحوال فيمطى كل وارث البقين ونوقف الباقي (المعنى والشرح الكبير) $(\lambda\lambda)$ (الجزءالسابع)

حرين فهي من ألاثة والن قدرنا البنت وحدها حرة فهي من اثنين وان قدرنا الاين وحده حراً ولما له وان قدرناها رقيقين قالمال العصبة فتضرب اثنين في ثلاثة ثكن ستة ثم في أدبعة أحر ل تكن أربعة وعشر بن فالابن المال في حال ستة وثناه في حال أربعة صار له عشرة والبنت النصف في حال والثلث في حال خمسة والعصبة المال في حال ونصنه في حال تسعة فان لم تكن عصبة جعلت البنت في حال حريقها المال كله بالفرض والرد فيكون لها مال والمان فتحمل لها دبم ذاك وهر النك، فان كان معهما أمرأة وأم حرتان كات الحربة فيهما فجحها الام إلى السدس والمرأة الى المين لان كل واحد منهما لو انفرد لحجب نصف المحجب فاذا اجتمعا اجتمع الحجب، ومن ورث بالاحوال والتنزيل قال للام السدس في ثلاثة أحوال والزائد في حال فالمها بم ذلك وهو المين وربم المين والابر الباقي في حال واثناه في عال في ثلاثة أحوال والربم في حال فالمها بم ذلك وهو المين وربم المين والابر الباقي في حال واثناه في حال فلها ربعه وان لم يكن في المسئلة عصبة في حال فله بعد المسئلة إذا لم يكن فيها ود بالبسط من ماثنين وعمانية وغمنين صبهما للام منها ستون والمرأة خمسة وأربون والمان خمسة والمان خمسة والمان خمسة والمان والمان في المعبة ، وقياس قول من خمسة وأربون والملان خمسة والمان علمة أن مجمع الحربة في التوريث فيجمل لهما ثلاثة رباع الباقي

من مسائل ذلك أم حامل و أخت لاب وعم ولدت الام بنتين فاستهات احداهما ثم سمم الاستهلال مرة أخرى فلم يدر أهل استهات الاخرى أو تكرره ن واحدة ? فقل إن كان منها جميعاً فقد ما تناق أو بعة من ستة و لا يعلم أو لما مو تأفية شر وان كان الاستهلال من واحدة فقد ما تناف الاخرى قال قدخلفا أما وأختا وعماً فقصح من عمائية شر وان كان الاستهلال من واحدة فقد ما تناف اللاثمة من ستة فقصح من اثني عشر وبينها وافقة بالسدس فتصير من ستة و ثلاثين الأم اثنا عشر وللاخت كذلك وللم تسعة وتقف الاثنة تدعى الاثم منها سهويين والم سها و تدعيها الاخت كلها فيكون سهان بينها وبين الام وسهم بينها وبين العم زوج وجد وأم حامل ولدت ابناً وبنتاً فاستهل أحدها ثم سمع الاستهلال مرة أخرى فلم يدر ممن هو ? فان كان الاستهلال تكرر من الاخ لم يرث شيئاً والمسئلة من ستة للجد منها بين أمها وجدها فقصح من أحد و عانين وان تكرر من الاخ لم يرث شيئاً والمسئلة من ستة للجد منها مهم وان كان منهما فللاثم السدس على الاثمة فقصح من أعلاق قصير مائة واثنين وستين لازوج حقه من الا كدرية أربعة وحدسون ثوافق أحدا و عانين بلانساع فتصير مائة واثنين وستين لازوج حقه من الا كدرية أربعة وخسون والعرم تسما المال من مسئلة استهلالها معاستة واللائون وللجد السدس من مسألة استهلال الاخوحده همهمة وعشرون بقى خمسة واربعون بدعى منها الزوج سيعة وعشرين والام المانية عشر وبدعي منها الزوج سيعة وعشرين والام المانية عشر وبدعي منها المهمة وعشرون بقى خمسة واربعون بدعى منها الزوج سيعة وعشرين والام المانية عشر وبدعي منها المهمة وعشرون بقى خمسة واربعون بدعى منها الزوج سيعة وعشرين والام الأم أعانية عشر وبدعي منها المهمة وعشرون بقي خمسة واربعون بدعى منها الزوج سيعة وعشرين والام المانية عشر وبدعي منها المناسة والمهمة وعشرين والام المانية عشر وبدعي منها المناسة والمهمة وعشرين والام المعاسة والمهمة وعشرين والام المانية عشر وبدعي منها المناسة والمهمة وعشرين والام المانية عشر وبدعي منها المناسة والمهمة وعشرين والام المانية عشر وبدعي منها المناسة والمهمة وعشرين والام المانية عشر وبدعي منها المانية عشر والام المانية عسر المانية عشر وبدعي المانية عشرون المانية المانية عسمة وعشرية المانية والمان

وقال إلى اللبان لهماستة عشر من ممانية وأربعين لانهما لوكانا حرين لكان لمماسبعة عشر من أربعة وعشرس فيكون لمما بنصف حريتهم نصف ذلك وهذا غلطلانه جمل حجب كل واحد منها لصاحبه بنصف حريته كحجبه إبام مجميعها ولو ساغ هذا لكان لهم حال انفرادهما النصف بهذم من غيرزيادة : ابن وأبران نصف كر واحد نهم حر ان قدرناهم أحراراً فاللابن الثنثاز وان قدرناه حراً وحده فله المال وان قدرنا معه أحد الابرين مرآفله خمدة أسداس فتجمع ذلك تجده ثلاثة أموال وثلثان فله أننهاوهو ربم سدس واللاب المال في حال وثاناء في حال وسدساء في حالين فله تمن ذلك و بمو الامالذك في حالين والسدس في حالين فلها المُن والبه في المصبة عوان حملتها بالبسط قات ان قدرناهم أحراراً فعي من ستة وان قدرنا الابن واحده حراً فعي من سهم فكذلك الاب وإن قدرنا الام وحدها حرة أو قدرناها مع حرية الاب فهي من الأنَّة وإن قدرنا الابن مع الاب أومع الام فهي من سنة وان قدرناهم رقيقًا قالمال العصبة وجميم المسائل تدخلني ستة فتضربهاني الاحوال وهيثمانية تكن مانية واربعين وللابن المال في حال سنة وثانا فيحال أربعة وخمسة أسداسه في حالين عشرة فذلك عشرون سهمامن ثمانية وأربعين واللاب المال في حال سنة وثناء في حال وسدساء في حالين وذائك اثنا عشر وللام الثلث في حالين والسدس في حالين وذاك سنة وهي النمن وإن كان ثلث كل واحد منهم حرا زدت على السنة نصفها تصير تسمة وتضربها في المُانية تكن اثنين وسبعين فللابن عشرون من اثنين وسبعين وهي السدس والتسع وللاب

الجـد سبعة وثـلاثين وتقول التمانية الفاضلة لـلام فيحتمل أن تدفع اليهـا لان الزوج والحبد يقران لها بها .

(فصل) وربما كان الحمل لا يرث إلا أن يكون ذكراً مثل أن يكون من جد الميت أو عمه أو آخيه مثال ذلك بنت عم وعم وامرأة أخ حامل للبنت النصف والباقي موقوف في قولهم جميماً أم وعم وامر أة جد حامل للام الثاث وللعم تسعان أم وبنت وامرأة أخوامر أة عم حاملان للام السدس وللبنت النصف ويوقف ثلث فانولدت امرأة المم ابناً لم يمط شيئاً لجواز أن تلد الاخرى ابنا وان ولدت امرأة الاخ أو لا ابنا أخذ الموقوف

(فصل) ورعاكان الحل لا يرث إلا أن يكون أنثى

مثاله زوج وأخت لابوين وامرأة أب حامل يوقف سهم من سبعة فان ولدت اشي أو إما تأأخذته وان ولدت ذكراً أو ذكرين أو ذكراً وأنثى افتسمه الزوج والاخت وكذلك ان تركت أخناًلاب لم يدفع اليها شيء لجواز أن تلد ذكرا فيسقطهما زوج وأبوان وبنت وامرأة ابن حامل تقف سهمين من خمسة عشر فان ولدت أشى أو إيانًا أخذتهما وإلا رجعت على الورثة فقسمته بينهم على ثلاثةعشر ورجعت المسألة إلى ذلك وكذلك إن كان معهم بنت ابن جد وأم حامل من الاب من عمانية عشر تأخذ الام ألاثة والجدخمسة وبوقف عشرة فان ولدت ذكرين فالمشرة لهما وان ولدت انثيين اثنا عشر وهي السدس والام سنة وهي نصف السدس ولا تنفير سهامهم وإنا صارت منسوبة الى اثنين وسبعين وان كان ربع كل واحد منهم حراً زدت على السنة مثلها وقيل فيما إذا كان نصف كل واحد منهم حراً الام الذمن واللاب الربع واللابن النصف، ابن نصفه حر وأم حرة الام الربع واللابن النصف وقيل لما النصف وقيل لما النصف وقيل لما النصف وقيل لما نصف الباقي لان الابن يجربها بنصفه عن نصف فرضها قان كان نصفها حراً فلها الثمن على هذا النول وعلى الاول لها الربع وانكان مع الابن أخت من أم أو أخ من أم فلكل واحد منهما نصف السدس وان كان معه عصبة حرفه الباقي كله.

(فصل) ابن نصفه حر وابن ابن حر المال بينهما في قول الجيم الا الثوري قال لابن الابن الربم لانه مجموب بنصف الابن عن الربع قان كان نصف الثاني حراً فله الربع قان كان معهما ابن ابن ابن نصفه حر فله الثمن وقيل للاعلى النصف والثاني النصف ولان فيهما حرية ابن وهداقول أبي بكر وقال سفيان لاشي، الثاني والثالث لان ما فيهما من الحرية محجرب بحرية الابن قان كان معهم أخ حراً أوغيره من العصبات فله الباقي وإن كان نصفه حراً فه نصف ما بتي إلا على القولين الآخرين ابن نصفه حرواً بن ثلثه حرواً خرائدة أرباع وهو الربع وعلى القول الآخر للابن النصف واثناني ثلث الباقي وهو الربع وعلى القول الآخر للابن النصف ولابن الابن الثلث والباقي للاخ ثلاثة الحوة المحافية وهو الربع وعلى القول الآخر للابن النصف ولابن الابن الثلث والباقي للاخ ثلاثة الحوة

فاهما من العشرة سبعة ونصف وللجد اثنان ونصف وان ولدت ذكراً وانثى أخذ الجد من العشرة سهماً وللذكر سنة والانثى ثلاثة وان ولدت آنثى أخذ الجد من العشرة ثلاثة والاشى أربعة وللام ثلاثة وان ولدت ذكراً أخذت الام ثلاثة وأخذ الجد سهماً والاخ ما بقي وان لم تلدشيئاً أخذت الام ثلاثة والجد ما بقي وان كان معهم زوج فهي من سنة للزوج ثلاثة وللام سهم وللجد سهم وبوقف سهم وان ولدت ذكر بن فالسهم لهما وتصح من اثني عشر وكذا ان ولدت ابنتين وان ولدت ذكراً فالسهم الباقي فالسهم الباقي يبنهما على ثلاثة وتصح من عانية عشروإن لم تلد شيئاً أخذت الام السهم المسهم

باب ميراث المفقود

وهو نوعان أحدهما من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة كالتاجر والسائح وطالب العلم ولم يعلم خبره ففيه روايتان احداهما ينتظربه عام تسمين سنة مع سنة يوم فقد وهذا قول عبدالملك ان الماجشون لان الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا والرواية الثانية لا يقسم ماله ولا تتروج امرأته حتى يعلم مونه أو عضي عليه مدة لا يعيش في مثاما وذلك مردود الى احتماد الحاكم وهذا قول الشافعي ومحمد مفترقين نصف كل واحدحو الاخمن الام نصف السدس واللاخ من الابوين نصف الباقي والآخمن الاب نصف الباقي وتصبح من عمانية وأربعين الملاخ من الام أربعة والملاخ من الابرين اثنان وعشرون وللاخ من الابرين النصف وللاخ من الابرين النصف وللاخ من الابرين النصف وللاخ من الابرين النصف وللاخ من الابرين المعروب من الاب المين والباقي المصبة وعلى القول الآخو الباقي الملاخ من الابوين وحده فان كان نصف البنت حراً فلها الربع والملاخ من الابوين نصف الباقي وللاخ من الاب نصف الباقي وللاخ من الاب نصف الباقي والماقي المن من الابوين نصف الباقي وللاخ من الاب نصف الباقي والماقي المربع المن والباقي الموضو الرف عن المربع المربع والباقي المصبة فان لم يكن عصبة فلها النصف بالفرض والرد والباقي الموضو المربع والباقي الموضو المربع والماقي والمن المنت المربع والمن عن المنافق المن والمنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق والمنافق والمنافق المنافق والمنافق والمنافق المنافق المنافق المنافق والمنافق والمنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق

ابن الحسن وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف لان الاصل حياته والتقدير لا يضاف اليه إلا بالتوفيق ولا توفيق هها فوجب التوقف عنه وقال عبد الله بن الحسين والسبعين» أو كاقال ولان منة مع سنه يوم فقد و لمله محتج بقول النبي ويتيالين والمالي أن لا يعيش أكثر من هذا فأشبه التسمين وقال الحسن ابن زياد يلتظر اله بمام مائة وعشم بن سنة وله مال لم يقسم حتى يمضي عليه ستون سنة أخرى فيتسم ماله حيثة بين ورث ان كانوا أحياء وان مات بعض ورث قبل مضي مائة وعشم بن وخلف فيتسم ماله حيثة بين ورث ان كانوا أحياء وان مات بعض ورث قبل مضي مائة وعشم ورثة موروث النبي مات في مدة الانظار فان مضت المدة ولم يعلم خبر المفقود رد الموقوف الى ورثة موروث المفقود ولم يكن لورث المفقود قال الاؤلؤي وهذا قول أبي يوسف وحكى الخبري عن الأولوي انه قال وهو المسحيح عندي والذي ذكر ناه هو الذي حكاه ابن اللبان عن اللؤلوي فقال لو مان امرأة المفقود قبل عام مائة وعشرين سنة بيوم أو بعد فقده بيوم أو بمت مائة وعشرون سنة لم يورث وثنه شيء ولم يورث منها لانا لا نعلم أبهما مات أولا وهذا قياس قول من قال في الفرقي إنه لا يرث أحدهم من صاحبه ويرث كل واحد من الاحياء من ورثته يوم قسم مائه لا من مات قبل ذلك ولو يبوم، واختلفوا في إنه لا يرث المفقود الا الإحياء من ورثته يوم قسم مائه لا من مات قبل ذلك ولو يبوم، واختلفوا في إنه لا يرث المفقود الا الإحياء من ورثته يوم قسم مائه لا من مات قبل ذلك ولو يبوم، واختلفوا في إنه لا يرث المفقود الا الإحياء من ورثته يوم قسم مائه لا من مات قبل ذلك ولو يبوم، واختلفوا في

احداهما محجب الحرة عن نصف السدس فيبقى لها ربم وسدس والحرة محجبها عن سدس كامل فببقى لها سدس فان كان نصفهما رقيقا ومعهما عصبة فلهما ربم المال وسدسه بنهما لأبهما لوكانتا حرتين كان لهما انشنان ولو كانتا الكبرى وحدها حرة كان لها النصف وكذلك الصفرى ولو كانتا امتين كان المال للعصبة فقد كان لهما مال والمثان فلهما ربع ذلك وهو ربع وسدس وطريقها بالبسط ان تقول ولو كانتا حرتين فالمسئلة من الائة وان كانت الكبرى وحدها حرة فعي من اثنين في الائة وكذلك إذا كانت الصفرى وحدها حرة فعي من اثنين في الائة تكن سنة ثم الكبرى نصف المال في حال الملاثمة وانه في حال سهمان في الاحوال الاربعة نك أربعة وعشرين صار لها خسة من أربعة وعشرين وللاخرى مثل ذلك والعصبة المال في حال والنصف في حالين وائلث في حال ذلك أربعة عشر سها من أربعة وعشرين ومن جمع الحرية فيهما جعل لهما واحد منهما حر على ما تماناه الملاث بنات ابن متنازلات نصف كل واحدة حر و مصبة للاولى الربع واحد منهما حر على ما تماناه الماث بنات ابن متنازلات نصف كل واحدة حر و مصبة للاولى الربع تقول السفلى لو كانتا أمت بين كان الك النصريين لانك تقول السفلى لو كانتا أمت بين كان الك النصف ولو كانت إحداها حرة كان الك السدس فينها المثل في تحدج الله العالم عن ربع والثانية عن نصف سدس فيبقى الك سدس لو كنت حرة قاذا كان نصفك حراً كان الله واحدة حرة وقاذا كان نصفك حراً كان الك العام عن ربع والثانية عن نصف سدس فيبقى الك سدس لو كنت حرة قاذا كان نصفك حراً كان الله عن ربع والثانية عن نصف سدس فيبقى الك سدس لو كنت حرة قاذا كان نصفك حراً كان الله عن ربع والثانية عن نصف سدس فيبقى الك سدس لو كنت حرة قاذا كان نصفاك حراً كان الك العدة حرة وحدها كان

من مات وفي ورثته مفقود فذهب أحمد وأكثر الفتهاء أنه يسطي كل وارث من ورثنه اليقين ويوقف الباقي حتى يتبين امره أو تمضي مدة الانتظار فتعمل المسئلة على انه حي ثم على أنه ميت وتضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا او في وفقها ان انفقنا وتجبزي، باحداهما ان عائماتا وباكثرهما التناسبتا وتسطي كل واحد أقل النصبيين ومن لا يرث إلا من إحداهما لا تعطيه شيئاً وتوقف الباقي (النوع الثاني) أن يكون الغالب من حاله الملاك كالذي يفقد من بين أهله كمن نخرج إلى الصلاة او في حاجة قريبة فلا يعود أو في مفازة مهلكة كالحجاز او بين الصفين حال الحرب اوفي البحر اذا غرقت سفينته ولا يعلم له خبر فهذا ينتظر به اربع سنين لانهاأ كثر مدة الحمل فانه لم يظهر له خبر قسم ماله واحتدت امرأته عدة الوفاة وحلت للازواج نس عليه احمد وهذا اختيار ابي بكر وذكر قسم ماله واحتدت امرأته عدة الوفاة وحلت للازواج نس عليه الحد وهذا اختيار ابي بكر وذكر فيه والاول أصح لان المدة إنما تكون بعد الوفاة فاذا حكم بوفاته فلا وجه للوقوف عن قسم ماله وقد روي عن أحمد رحمه الله النوقف عن أمره وقال قد هبت الجواب فيها وكأ في أحب السلامة والمذهب الاول ولم يفرق سائر أهل الدلم بين هذه الصورة وبين سائر صور الفقدان فيما علمنا إلا أن والمناه عي في القدم وافقا في الزوجة انها تتزوج خاصة والاظهر من مذهبه مثل قول الباقين مالمكا والشافعي في القدم وافقا في الزوجة انها تتزوج خاصة والاظهر من مذهبه مثل قول الباقين مالمكا والشافعي في القدم وافقا في الزوجة انها تتزوج خاصة والاظهر من مذهبه مثل قول الباقين

لها النصف فهذه ثلاثة أحوال من ابنين ثنين ولو كن إما. كان المال العصبة ولو كناحراوا كان للاولى النصف واثنائية السدس والثلث المصبة ولو كانت الاولى واثنائية حرتين فكذلك ولو كانت الثانية واثنائة حرتين فلا أية النصف واثنائة السدس والثلث المصبة نهذا أربعة أحوال من سنة منة والمسائل كلها تدخل فيها فتضربها في ثمانية أحوال تكن ثمانية وأربعين المليا النصف في أربعة أحول اثنا عشو وهي المربع واثنائية والمدس في حالين والسدس في حالين وهو السدس والثائة النصف في أربعة أحول اثنا عشو النصف في حال والسدس في حالين وهو خمسة وهي نصف المن وثناء وقال قوم تجمع الحرية فيهن النصف في حال والسدس ونصف آخره ثلاث أخوات مفترقات نصف كل واحدة حر وأم حرة وهم معهن رابعة كان لها سدس ونصف آخره ثلاث أخوات مفترقات نصف كل واحدة حر وأم حرة وهم النبي من قبل الابوين الربع والني من قبل الاب السدس والذي من قبل الأم نصف السدس و وللام النبيا لا كانت أخت حرة وأخرى نصفها حر وأم حرة الملام اثنات الم كوناه ، وقال الحميم للام الربع والمنات أخت حرة وأخرى نصفها حر وأم حرة الملام اثنات الم كوناه ، وقال الحميم للام الربع الولد والمد ، وفي الاخرة مقدر باثنين فلا يُم تكل الحرب بالولد غير مقسدر بل هو مطبق في الولد وهذا قول ابن المباز وحكى القول الاول عن الشهي وقال هذا غلطوفي الباب اختلاف كثير ومروع قل ماتنق وقل ابن المباز وحكى القول الاول عن الشهي وقال هذا غلطوفي الباب اختلاف كثير وفروع قل ماتنق وقل ماتهي. مسئلة الا و بكن همها برباس ماذ كرناه

فأما ماله فاتفقوا على أنه لا يقسم حتى تمفي مدة لا يميش في مثابا وقد ذكرنا الاختلاف في ذلك في ذلك في النوع الاول لانه مفقود لا يتحقق موته اشبه الناجر والسائح

و لنا أنفاق الصحابة رضي الله عنهم على تزويج أمرأته على ما نذكره في العدد أن شاء الله تعالى وإذا ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط للابضاع في المال أولى ولان الظاهر هلاكه فأشبه مالو مضت مدة لا يعيش في مثلها .

(مسئاة) (وان مات للمفقود من يرثه قبل الحكم بوفاته وقف المفقود نصيبه من ميرائه ودفع الى كل وارث اليقين فان كان حياً أخذ ميراثه ورد انفضل الى اهله وان علم انه مات بعد موت موروفه دفع نصيبه مع ماله إلى ورثته وان علم انه كان ميتاً حين موت موروثه رد الموقوف الى ورثة الاول وان مضت المدة ولم يعلم خبره رد ايضاً الى ورثة الاول لانه مشكوك في حياته حين موت موروته فلا نورثه مع الشك كالجنين الذي سقط ميتاً هذا الذي ذكره شيخنا في المفني وذكر في هذا الدكتاب المشروح وفي المكاني انه يقسم على ورثة المفقود لانه محكوم محياته فعلى هذا يكون في المسئلة روايتان وان علمنا ان المفقود مات ولم ندر منى مات رد الموقوف له إلى ورثة الاول لانه مشكوك في حياته فلا نورثه مع الشك واتفق الفقهاء على انه لايرث المفقود إلا الاحياء من ورثته وقدمضي فكره

﴿ مسئلة ﴿ قال ﴿ وَاذَا مَاتُ وَخَلَفَ ابْنِينَ فَأَقَرَ أَحَدُهَمَا بَاخَ فَلَهُ ثَاثَ مَافِي يَدُهُ وَانَ أَقر ياخت فلها خمس ما في يده ﴾

قد ذكرنا في أب الاقرار من بثبت النسب بتولة ومن لا يثبت ونذكر همنا ما يستحق المقربة من الميراث إذا لم يثبت نسبه فنتول إذا أقر بعض الورثة لمشارك في الميراث فلم يثبت نسبه فزم المقر أن يدفع اليه فضل ما في يده عن ميراثه وهذا قول مائك والاوزاعي والثوري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وشربك ومحيى بن آدم ووكيم وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وأهل البصرة ، وقال النخي وحدد وابو حنيفة وأصحاء يقاسمه ما في يده لانه يقول أنا وأنت سوا، في ميراث بنا وكان ماأخذه النكر تاف أو أخذته يد عادية فيستوي في ما بتى ، وقال الشافي رضي الله عنه وداود لا يلزمه في الظاهر دفع شيء اليه وهل يلزمه فيا به وبين الله تعالى جملي قولين أصحهما لا يلزمه لانه لا يرث من الا يثبت نسبه وعلى قول الذي يلزمه دفع شيء اليه فني قدره وجهان كالمذهبين المتقدمين

ولذا على الشافي رضي الله عنه أنه أقر بحق لمدعيه بمكن صدقه فيه وبد المقر عليه وهو متمكن من دفعه اليه فيلزمه ذلك كما لو أقر بمعين ولانه إذا علم أن هذا أخره فله ثلثالتركة وبتعين استحقاقه له اوفي يده بمضه وصاحبه يطلبه فلزمه دفعه اليه وحرم عليه منعه،نه كافي سائر المواضع وعدم ثبوت نسبه في

⁽مسئلة) (ولباقي الورثة أن يصطلحوا على ما زاد عن نصيبه فيقتسموه)

اختاره ان اللبان لانه لا يخرج عنهم وأنكرذلك الوني وقال لا فائدة في أن ينقص بعض الورثة هما يستجقه في مسئلة الحياة وهي متيقنة ثم يقال له لك أن تصالح على بعضه بل إن جاز ذلك فالاولى أن تقسم المسئلة على تقدير الحياة ويقف نصيب المفقود لا غير قال شيخنا والاول أصح إن شاه الله تمالى فان الزائد عن نصيب المفقود من الموقوف مشكوك في مستحقه ويقين الحياة متعارض بظهود الموت فينهي أن يوقف كالزائد عن اليقين في مسائل الحمل والاستهلال فعلى هذا يجوز الورثة الموجودين الصلح عليه لا يمنع وجوب وقفه كا تقدم في نظائره ووجوب وقفه لا يمنع الصلح عليه كذلك ولان تجويز أخذ الانسان حق غيره برضاه وصلحه لا يلزم منه جواز أخذه بغير إذنه وظاهر قول الوني هذا انه يقسم المسئلة على أنه حي ويقف نصيب المفقود لا غير وقال بعض أصحاب الثافعي يقسم المال على الموجودين لا بهم متحققون والمفقود مشكوك فيه فلا يورث مم الشك وقال محمد بن الحسن القول قول من المال في يده فلو مات وجل وخلف ابنتيه وان ابن أبوه مفقود والمال في أيدي البنتين قاختصموا الى القاضي : فانه لا ينبئي للقاضي أن محول المال في يد موضعه ولا يقف منه شيئاً سواه اخبرف البنتان بفقده أو ادعيا موته وان كان المال في يد أجنبي فأقر بأن المال أن المال في يد أجنبي فأقر بأن الابن المفقود لم نط الابنتين الا النصف أقل ما يكون لهما فان كان المال في يد أجنبي فأقر بأن الابن

الظاهر لايمنع وجوب دفعه اليه كالو غصبه شيئا ولم نقم البينة بنصبه

ولذا على أبي حنيفة أنه أقر له بالفاضل عن ميراثه فلم يلزمه أكثر بما أقر به كالو أقر له بشيء مهين ولانه حق يتعلق بمحل مشترك باقرار أحد الشريكين فلم يلزمه أكثر من قسطه كالو أقر أحد الشريكين على العبد يجنأية فعلى هذا إذا خلف ابنين فأقر أحدها باخ ناله قبر له ثلث مافي يد المقروهو سدس المال لانه يقول نحن ثلاثة لكل واحد منا انتاث وفي يدي النصف ففضل في يدي الكالسدس فيدفعه اليه وهو ثلث مافي يده ، وفي قول أبي حنيفة يدفع اليه نصف مافي يده وهو ألربح ، وأن أقر باخت دفع البها خمس مافي يده لانه يقول نحن اخران وأخت نلك الحمس مافي يده وهو خمس مافي يده وفي قولم يدفع البها ثات مافي يده

(فصل) وان أقر جميم الورثة بوارث أو أقر به الميت ليثبت نسبه منه ثبت نسبه سواه كان الورثة واحداً أو جماعة و بهذا قال النخبي والشانبي رضي الله عنه ، وقال أبوحنيفة ومالك وابن أبي للى والحسن بن صالح لا يثبت نسبه ، والمشهور عن أبي يوسف انه لا يثبت النسب الا باقواد أبنين ذكر بن كانا أو انثبين عدلين أو غير عدلين ونحوه عرب مالك ، وروى ابن أقابان قال أشعث بن سوار عن رجل من أهل المدينة قال جاء رجل وأخته الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومهما صبي فقالا هذا اخونا فقال لألحق أبهكا من لم يقر به

مفقود وقف له النصف على يديه وان قال قد مات المفقود لزمه دفع الثلثين الىالبئتين ويوقف الثاث الا أن يقر ابن الابن بموت أبيه فيدفع اليه الباقي والجهور على القول الاول

مسائل ذلك زوج وأم وأخت وجد وأخ مفقود مسئلة الموت من سبعة وعشر بن لانها الاكدرية ومسئلة الحياة من عمانية عشهر وهما يتفقان بالانساع فتضرب تسع أحداهما في الاخرى تكن أربعة وخسين للزوج النصف من مسئلة الحياه والثاث من مسئلة الموت فيعطى الثلث وللام التسعان من مسئلة الموت والسدس من مسئلة الحياة فتعطى السدس ولاجد ستة عشر سهما من مسئلة الموت وتسعة من مسئلة الحياة فيأخذ التسعة وللاخت ممانية من مسئلة الموت وثلاثة من مسئلة الحياة فتأخذ ثلاثة ويبقى خمسة عشر موقوفة ان بان الاخ حيا أخذ ستة وأخذ الزوج تسعة وان بان ميتاً أو مضت المدة قبل قدومه أخذت الام ثلاثة والاخت خمسة والجد سبعة هذا على الرواية التي تقول إن الموقوف للمفقود يرد الى ورثة الاول واختار الخبري أن المدة اذا مضت ولم يتبين أمره أنه يقسم نصيبه من الموقوف على ورثته وهو ستة يبتى تسعة وهي الرواية النانية لانه كان محكوما بحياته لانها اليقين وانما حكمنا عوته بمضي المدة ووجه الاولى أنه مال موقوف لمن ينتظر ممن لا نعلم حاله فاذا لم تتبين حياته لم يكن لورثته كالموقوف للحمل وللورثة أن يصطلحوا على التسعة قبل مضي المدة ، زوج وأبوان وابنان يكن لورثته كالموقوف للحمل وللورثة أن يصطلحوا على التسعة قبل مضي المدة ، زوج وأبوان وابنان (المغنى والشرح الكبير) وموستة بيتون والمعالم والورثة أن يصله والمورثة أن يتطرح والمورثة أن يصله والمؤلم المؤلم والمؤلم والم

واندان عبد ألله من زمه أدى نسب ولد وليدة أبيه وقال هذا أخي ولد على فراش أبي ، فقبل انبي عليه في فراش أبي ، فقبل انبي عليه في قوله وأثبت انبسب به ، ولان الوارث يقوم مقام موروثه بدليل انه يثبت باعترافه ما يثبت باعتراف الموروث على نفسه من الدبن وغيره كذا النسب، ولان الوارث مخلف الموروث في حقوقه وهذا منها ، ولا خلاف ببنهم في وجوب دفع ميراثه اليه الا أن يكون المقر به يسقط المقر كأخ يقر بابن أو ابرابن أو اخ من أبوبن قان الشاخي في ظاهر مذهبه أثبت النسب ولم يورثه لئلا يكون إفراراً من غير وارث فيبوت ميراثه يفضي المسقوط نسبه وميراثه

ولنا انه اقرار من كل الورثة يُجب به النسب بمن برث لوثبت نسبه بغير إقراره فيجب ان يوث كا لولم يسقطه ، ولانه ابن ثابت النسب لم ينع ارثه مانع متفق عليه أشبه مألو ثبت بينة والاعتباد بكونه وارثا حالة الاقرار او بكونه وارثا لولا الاقرار بدليل انه لو اعتبر الحال الثاني لم يُثبت النسب اذا اقر بمشارك في الميراث لانه يكون إقراراً من بهض الورثة ، قان قالوا انما ثبت لان المقر به ايضا مقر بنضه مدع لنسبه ، قلنا وهمنا مثله فاستوبا

اقصل) اذاخلف ابنا واحداً فأقر بأخ من أبه دفع اليه نصف ما في يده في قول الجميع فان أقر بعد بآخر فا تفقا عليه دفع اليه ثلث ما في أيد مهما في قول الجميع فان انكر المقر به الأول لم يُبت نسبه ، قال الفاضي هذا مثل للعامة تقول ادخاني اخرجك، وليس له أن يأخذ أكثر من ثلث ما في أيد يها لانه لم يقرله باكثر منه وقال الشانعي رضي الله عنه يلزم المقر أن يغزم له نصف التركة لانه أتلفه عليه باقراره الاول، ويحتمل أن لا يبعل نسب الاول لانه ثبت بقول من هو كل الورثة حال الاقرار فان لم يصدق به

مفقودتان مسئلة حياتهما من خمسة عشر وفي حياة احداهما من ثلاثة عشر وفي موتهما من ستقتضرب ثلث السنة وهي اثنان في خمسة عشر ثم في ثلاثة عشر تكن ثلاثائة وتسمين ثم تعطي الزوج والابوين حقوقهم من مسئلة الحياة مضروبا في اثنين ثم في ثلاثة عشر ويقف الباقي وان كان في المسئلة ثلاثة مفقودون لهم أربع مسائل فان كانوا أربعة عمات لهم خمس مسائل وعلى هذا فان كان المفقود بحجب ولا يرث كزوج وأخت لابوين وأخت لاب وأخ لها مفقود وقفت السبع بينهما وبين الزوج والاخت من الابوين وقيل لا يوقف ههنا شيء وتعطى الاخت من الاب السبع لابها لا تحجب بالشك كم لا تورث بالشك والاب ألسبع لابها لا تحجب يقينا اناهو توقف عن صرف والاول أصح لان دفع السبع اليها توريث بالشك وايس في الوقف حجب يقينا اناهو توقف عن صرف المال الى احدى الجهتين المشكوك فيهما ويعارض قول هذا القائل قول من قال إن اليقين حياته فيعمل على أنه حي ويدفع المال إلى الزوج والاخث والابوين والتوسط عا ذكر ناه أولى

(فصل) والاسير كالفقود إذا أنقطع خبره وإن عامت حيانه ورث في قول الجمهور وحكى عن سعيد بن لملسيب والنحمي وقنادة أنه لا يرث لانه عبد والصحيح الاول لان الـكفار لا يملـكون الاحرار والله سبحانه وتعالى أعلم

الاول بالثاني لم يثبت نسبه ويدفع اليه المقر ثلث ما يقي في يده لانه الفضل الذي في يده وجمتمل أن يلزمه دفع ألث جيم المسال لانه فوته عليه بدفع النصف الى الاول وهو يقر انه لايستحق إلا انثلث وسوا. دفعه اليه بحكم الحاكم أو بغير حكه لان إقراره علة حكم الحاكم وسواء علم بالحال عند إقراره الاول أو لم يعلم لان العمد والحطأ واحد في ضمان ما يتلف وحكي نحو هذا عن شريك ،وبحتمل أنه إن علم بالثاني حينَ أفر بالاول وعلم انه اذا أقر به بعد الاول لا يقبل ضمن لتفويته حق غيره بتفريطه، وان لم يعلم لم يضمن لانه لم بجب عليه الاقرار بالاول إذا علمه ولا بحوجه إلى حاكم ومن فعل الواجب

فقد أحسن وايس مخانن فلا يضمن ، وقبل هذا قياس قول الشافي

وقال أبو حنيفة ان كان الدفع بحكم حاكم دفع الى الثاني نصف ما بقي في بده لان حكم الحاكم كالاخذ منه كرها، وأن دفعه بغير حاكم دفع إلى الثاني ثلث جميع المال لانه دفع الى الاول ما ليس له تبرعاً ، ولنا على الأول أنه أقر بما يجب عليه الاقرار به فلم يضمن ما تلف به كما لو قطم الامام يد السارق فسرى إلى نفسه ، وأن أقر بعدهما بثالث فصدقاء ثبت نسبه وأخذ ربع ما في يدكل وأحد منهم إذا كان مع كل واحد ثلث المال ، وان كذباه لم يثبت نسبه وأخذ ربعمافي يد المقر به وفي ضاّنه لهمازاد التفصيل في التي قبلها ، وعلى مثل قولنا قال ابن أبي لبلى وأهل المدينة وبعض أهل البصرة (فصل) ومتى أردت معرقة الفضل فاضرب سئلة الافرار في مسئلة الانكار ثم تضرب ماالمقر

بابميراث الخنثي

وهو الذي له ذكر وفرج امرأة أو ثقب في مكان الفرج يخرج منه البول وينقسم الى مشكل وغيرمشكل فمن تثبت فيه علامات الرجال أو النساء فيملم أنه رجل أو امرأة فليس بمشكل وإنما هو رجل فيسه خلقة زائدة أو امرأة فيها خلقة زائدة وحكمه في ارثه وسائر أحكاءه حكم ما ظهرت علاماته فيسه والذي لا علامة فيه مشكل

﴿مسئلة﴾ ويعتبر بمباله في قول من بلغنا قوله من أهل العلم قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الحنثي يورث من حيث يبول ان بال من حيث يبول الرجل فهو رجل وان بال من حيث تبول المرأة فهو امرأة روي ذلك عن على ومعاوية وسعيد بن السيب وجابر بن زبد وأهل الـكوفة وسائر أهل العلم وقال بن اللبان روى الـكلبي عن أبي مِـالح عن إنْ عاس أن النبي ﷺ سئل، عن مولودله قبل وذكر من أين بورث قال «من حيث ببول » وروي أنه عليه الصلاة والسلام أني مخنثى منالانصار فقال « ورثوه من أول ما يبول منه » ولانخروجالبولأعمالعلاماتلوجودها من الصغير والكبير وسائر العلامات أعاتوجد بعدالكبرمثل نبات اللحيةوخروج المنىوالحيض وتفلك انتدي والحبل (فصل) فان بال منها جميعاً اعتبر باسبقها نص عليه أحمد وروي ذلك عن سعيد بن المسيب وبه

قال الجمهور فان خرجا مماً اعتبر أكثرهما قال أحمد في رواية اسحاق بن ابراهيم يورث من المسكان الذي يبول منه أكثر وحكي هذا عن الاوزاعي وصاحبي أبي حنيفة ووقف في ذلك أبو حنيفة ولم يعتبره أصحاب الشافعي في أحد الوجهين وقال قوم إذا خرجا مما اعتبر بآخرهما انقطاعا فان انقطما مماً اعتبر أكثرها وقيل الاعتبار بالكثرة

ولنا أنها مزية لاحدى العلامتين فيعتبر بها كالسبق فان استويا فهو حينئذ مشكل

ومسئلة (فان مات له من برئه وكان يرجى أفكشاف حاله وهو الصغير فان احتيج إلى قسم الميراث أعطي هوومن معه اليقين ووقف الباقي في قول الجمهور حتى يبلغ فيظهر فيه علامات الرجاء من نبات لحيته وخروج المني من ذكره وكونه مني رجل أو علامات النساء من الحيض والحمل وتفلك الثديين نص عليه أحمد في رواية الميموني وحكي عن علي والحسن أنهما قالا تعد أضلاعه فان أضلاع المرأة أكثر من أضلاع الرجل بضلع قال ابن اللبان ولو صح هذا لما أشكل حاله ولا احتيج إلى مراعاة البول وقال جابر بن زيد يوقف إلى جانب الحائط فان بال عليه فهو رجل وان شامل بين فحذيه فهو امرأة وليس على هذا تعويل والصحيح ما ذكر ناه إن شاء الله تعالى أنه بوقف أمره ما دام صغيرا فان احتيج الى قسم الميراث أعطي هو ومن معه اليقين ووقف الباقي الى حين بلوغه فتعمل المسئلة على أنه أنهي وتدفع الى كل وارث أقل النصيين ويقف الباقي حتى ببلغ فان مات قبل بلوغه أنه ذكر ثم على أنه أنثى وتدفع الى كل وارث أقل النصيين ويقف الباقي حتى ببلغ فان مات قبل بلوغه

يفضل في يدها سهم لهما ، وإن اقر الاربع بهما فضل لهما أربعة أسهم ، قان كان المقر بهما يتصادقان انتسماها ببنهم أثلاثًا قان تجاحدا فلا شيء للاخ لانه يقر أنه لاحق له في الثانين ويكون المقر به للاخت لانها تدعي خوس الثلثين ، وإن جحدته ولم بجحدها لم يلتفت إلى جحدها لاقرار الاخوات المعروفات وإن جحدها ولم تجحده احتمل أن يكون المقر به لها لاقراره بأنه لايستحق شيئا من انتثين وكونها تدعي من الثلثين مثل هذه الفضلة ويحتمل أن لانستحق إلا ثلث أربعة اسهم لاقرارها بهما للاخ والاول أولى ان شا. الله تعالى

وإن أفر العم بأخت او اخوات من اب او ابوين فلا شيء لهم، وإن اقر بأخ او اخت من ام او بأم او جدة فلامقر له السدس ، وإن اقر بأخ من أبوين او من أب أو بابنين من ولد لام فلهم جميع مافي يده ، وإن خلف أما وأخا من أبوبن فأفرت الام باخ من أم او من أبوبن فلهالسدس وهو نصف ماني يدها وإن أقرت بأخ من أب فصدقها الاخ من الابرين فله السدس وهو نصف مافي يدها ولا شيء المقرر له وإن لم يصدقها فقد أفرت له بما لا يدعيه فيحتمل أن يقرفي بدها ولا يصح اقرارها ويحتمل أن بصطلحًا عليه لانه لابخرج عنهما وقد أشكل أمره وبحتمل أن يكون لبيت المال لانه مال لم يُثبت له مستحق ولا يدعيه أحد، قان أقر الاخ بأخ له من أبوين فله ثلاثة أثمان مافي يده لان مسئلة الاقرار من اثنىءشر له منها خمسة وفي يده ممانية فالفاضل في يده ثلاثة

(فصل) اذا خاف ابنين فأقر الاكبر بأخوين نصدته الاصغر في أحدهما ثبت نسب المتنق عليه

أو بلغ مشكلا ورث نصف ميراث ذكر ونصف ميراث اشي نص عليه أحمد وهو قول ان عباس والشعبي وابن أبي ليلى وأهل المدينة ومكة والثوري والاؤلؤ وشربك والحسن بن صالح وأبي يوسف ويحيى بن آدم وضرار بنصردونعيم ن حماد وورثه أبوحنيفة بأسوإ حالاتهوالباقي لسائر الورثة وأعطاهالشافعي ومن معــه اليقين ووقف البــاقي حتى يتبين أمره أو يصطلحوا وبه قال أبو ثور وداود وابنجرير ورثه بِمض أهل البصرة على الدعوى فيما بقي بعد اليقين وبعضهم بالدعوى من أصل المال وفيه أقوال شاذة سوى هــذه .

ولنا قول ابنءباس ولم يعرف له في الصحابة منكر ولان حالتيه تساويا فوحبتالنسوية بينحكما. كما لو تداعا نفسان داراً بأيديهما ولا بينة لها وليس توريثه بأسوا أحواله بأولى من توريث من معه بذلك فتخصيصه بهذا الحسكم لا دليل عليه ولا بدبيل الى الوقف لأنه لا غاية له تنتظر وفيه تضييع للمال مع يقين استحقاقهم له

(مسئلة) (فاذا كان ابن و بنت وولد خنثى جعلت للبنت اقل عدد له نصف وهوسهمان وللذكر اربعة وللخنثى ثلاثة فيكون معه نصف ميرات ذكر ونصف ميراث انثى وهذا قول الثوري واللؤ لؤي في هذه المسئلة وفي كل مسألة فيها ولد اذا كان فيهم خنثى قال شيخنا وهذا قول لا بأس به وذهب اكثر من ورثه نصف ميراث ذكر ونصف ميراث اشي فتعمل المسئلة على انه ذكرتم على أنه أنثى

فصاروا ثلاثة ومسئلة الاقرار اذا من ثلاثة رمسئلة الانكار من أربعة فتضرب مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار تكن اثني عشر اللاصغر سهم من مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار أربعة وللاكبر سهم في مسئلة الانكار الائةوالمتفق عليه إن أقر بصاحبه مثل سهم الاكبر وإن أنكر مثل سهم الاصغر .وذكر أبو الخطاب أن المتفق عليه إن صدق بصاحبه لم بأخذ من المنكر إلا ربع ماني يده لانه لايدعي أكثر منه ويأخذ هو والمحتلف فيه من الاكبر نصف ما بيده نتصح من عمانية المنكر ثلاثة أنمان وللمقر سمان وللمتفق عليه سهاز والآخر سهم

وذكر ابن اللبان أن هذا قياس قول مالك والشانعي رضي الله عنه وفي هذا نظر لان المنكر يقر أنه لايستَحق إلا الثلث وقد حضر من يدعي الزيادة نوجب دفعها اليه ونظير هذا مالو ادعى انسان داراً في يد رجل فأقر بها لغيره فقال المقر له أنما هي لهذا المدعي فانها تدفع اليه

وقد رد الخبري على ابن اللبان هذا القول وقال على هذا يبقى مم المنكر ثلاثة أثمان وهولايدعى إلا الناث وقد حضر من بدعي هذه الزيادة ولا منازع له فيها ڤيجب دفعها اليه قال والصحيح أن يضم المتفق عليه السدس الذي يأخذه من المقر به فيضمه إلى النصف الذي بيد المقر بهما فيقسهانه أثلاثا وتصح من تسعة المنكر ثلاثة ولكل واحد من الآخرين سمان وهذا قول أبي يوسف اذا تصادقا ولا يستقيم هذا على قول من لم يلزم المقر أكثر من الفضل عن ميرائه لان المفر يهما والمتفق عليسه

وتضرب أحداهما فيالاخرىان تباينتا أو فيوفقها ان انفقتا ويجتزي. باحداهما ان تماثلتا وبأكثرهما أن تناسبتا وتضربها فيأثنين تمتجمع مالكل وأحدمتهما أن تماثلتا وتضرب مالكل وأحد من أحداهما في الاخرى أن تباينتا أو في وفتها أن اتفقتا ، وهذا اختيار أصحا بناريسمي مذهب المنز اين، وقول الثوري يوافق قول أصحابنا في بعض المواضع ومخالفه في بعضها ، وبيان اختلافهما اننا نجمل المسئلة المذكورة على قول الثوري من تسمة الخشي الثلث وهو اللائة ، وعلى قول أصحابنا مسئلة الذكورية من خمسة والانوثية من أربعة ولا موافقة بإنهما تضرب احداهما في الاخرى تكن عشرين ثم في اثنين تكن أربعين ، للبذت سهم في خمسة وسسهم في أربعة تسعة ، وللذكر ثمانية عشر وللخائي سسهم في خمسة وسهمان في أربعة ثلاثة عشر وهي دون ثاث الاربيين ، وقوله من ورثه بالدءري فيا بتي بعــد اليقين يوافق قول المنزلين في أكثر المواضع قانه يقول في هــذه المــثلة الذكر الحمــان ببقين وذاك ستة عشر من أربين وهو يدعي النصف عشرين والبنت الحس ببقمين ثمانية وهي تدعي الربع والخشى الربع بية بن وهويد عي الخسين ستة عشر ، والخناف فيه سنة أسهم يدعيها الحشي كلها فتعطيه نصفها ثلاثة مع العشرة التي معمه صار له ثلاثة عشر والابن يدعي أربعمة فتعطيه نصفها اثنين صار له تمانية عشر والبنت تدعي بسهمين فيدفع اليها سهما صار لهــا نسعة ومن ورثه بالدعوى من أصل المال فعلى قولهم بكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشر بن لان المدعى همنا لايقص ميراثه عن الربم ولم يحصل له على هذا القول إلا التسمان، وقبل بدفع الاكبر اليهما نصف ماني بده وبأخذ المتفق عليه من الاصغر ثلث ماني بده فيحصل للاصغر الثلث والاكبر الربع والمتفق عليه السعة عليه السدس والثمن والمختلف فيه الثمن وتصح من أربعة وعشرين للاصغر ثمانية وللمتفق عليه سبعة وللاكبر ستة والمختلف فيه ثلاثة وفيها أقوال كثيرة سوى هذا

(فصل) أذا خلف أبنا فأقر بأخوين دفعة واحدة فتصادقا ثبت نسبهما وإن تجاحدا فكذلك في أحد الوجهين لانه نسبهما ثبت باقرار من هو كل الورثة قبلهما ، وفي الآخر لايثبت لان الاقرار بكل واحد منهما ثاث مافي يده ، وإن صدق أحدهما بصاحبه وجحده الآخر ثبت نسب المنفق عليسه ، وفي الآخر وجهائ ويدفع إلى كل واحد منها ثاث ما يقى فيده

(فصل) ولو خلف ثلاثة بنين فأقر أحدهم باخ وأخت فصدقه أحدد اخويه في الاخ والآخر في الاخت لم يثبت نسبهما ويدفع المقر بهما اليهما ثاث مافي يده ويدفع المقر بالاخت اليه ربم مافي يده ويدفع المقر بالاخت اليهما سبع مافي يده فأصل المسئلة بملائة أسهم سهم المقر يقسم بينسه وببنهما على تسعة فله سسنة ولهما ثلاثة وسهم المقر بالاخ بينهما على اربهة له ثلاثة ولاخيه سهم وسهم المقر بالاخت ببنه وببنهما على سنة له خمسة ولما سهم وكلها متباينة فاضرب اربهة في سبعة في تسعة

نصف وربع وخمسان ومخرجها عشرون بعملي الابن عشرة والبنت خمسة والحشى تمانية نتكون ثلاثة وعشربن فان لم يكن في المدئلة بنت فني قول الثوري هي من سبعة وكذلك قول من ورثهما بالدعوى فيا من أصل المال ، وفي التنزيل من أني عشر للابن سبعة والخشى خمسة وهر قول من ورثه بالدعوى فيا عدا اليتين وان كانت بنت والد خشى ولا عصبة معهما نعي من خمسة في قول الثوري ومن أني عشو في التنزيل ، وان كان معهما عصبة فعي من سنة المخشى ثلاثة والبنت سهمان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة فان كان معهما أم وعصبة فعي من سنة رثلاثين للام سنة رالخنثي سنة عشر والبنت أحد عشر والمصبة ثلاثة وقياس قول الثوري أن يكون المخشى والبنت ثلاثة أرباع المال ينجما على خمة واللام والمخشى سبعة وعشرون فان كان والد خنثي وعصبة فالخشى ثلاثة أرباع المال والباقي المصبة إلا في والحضبة تدعي نصف السدس المصل المال فانه عجمل المال بينهم اثلاثا لان الحشي يدعي المال كله والعصبة تدعي نصفه فتضيف النصف إلى المسكل فيكون ثلاثة أنصاف لمكل فصف ثلث بنت والعصبة تدعي نصفه فتضيف النصف إلى المسكل فيكون ثلاثة أنصاف لمكل فصف ثلث بنت وولد ابن خشى وعم هي في التنزيل من اثني عشر وترجم بالاختصار إلى سنة البنت النصف والحنثي انثلث والعم السدس

(فصل) قان كان الحنثي يرت في حال دون حال كروج وأخشلا بوين وولدأب خشي فيقتفي

في اصل المسئلة تكن سبعائة وسنة وخمسين المقر بهما سنة في اربعة في سبعة مائة وتمانية وستون والمقر بالاخت سنة في اربعة في تسعة مائنان وسنة عشر والمقر بالاخ ثلاثة في سبعة في تسعة مائة وتسعة وثمانون واللاخ المغر به سبمان في اربعة في سبعة سنة وخمسون وسهم في سنة في تسعة ثلاثة وستون فيجتمع له مائة وتسعة عشر واللاخت سهم في اربعة في سبعة ثمانية وعشرون وسهم في اربعة في تسعة سنة وثلاثون مجتمع لها اربعة وستون ولا فرق بين تصادقهما وتجاحدهما لا لافضل في يد احدهما عن ميراثه ولو كان في هده المسئلة ابن رابع لم بصدقه في واحدمنهما كان اصل المسئلة من اسهم على احد عشر وسهم على تسعة وسهم على خمة و سهم ينفرد به الجاحد فتصح المسئلة من انف وتسعائة وثمانين سهما وطريق العمل فيها كانى قبلها

(فصل) إذا خلف بنتا وأختافاقر تالصغيرة فقالت البنت هي أخت وقالت الاخت هي بنت فلها ثلث ما في يد الاخت لاغير ، وهذا قول ابن أبي لبلى ولحمد بن الحسن والأواؤي وجبى بن آدم تخبيط كثير يطول ذكره ، وانخلف امرأة وبنتا وأختا فأفررن بصغيرة فقالت المرأة هي امرأة وقالت البنت هي بنت وقالت الاخت هي أخت فقال الخبري تعطى ئلث للاله أكثر ما يمكن أن يكرن لها وبؤخد من المقرات على حسب إقرارهن وقد أقرت لها البنت باربعة أسهم من أدبعة وعشر بن واقرت المرأة بسهم ونصف وذلك عشرة أسهم منها ثمانية وهي أدبعة أخماسها الاخت باربعة و نصف وأقرت المرأة بسهم ونصف وذلك عشرة أسهم منها ثمانية وهي أربعة أخماسها قول الثوري أن يجمل المخنى نصف ما يرثه في حال ارثه وهو نصف سهم فضمه إلى سهام الباقين وهي سمة تبسطها انصافا لبزول الكسر فتصير ثلاثة عشر له منها سهم والبق ببن الزوج والاخت نصفين وقد عل ابر الخطاب هذه المسئلة على هذا في كتاب المداية ، وأما النيز بل فيصح من عائة وعشر بن من أم وولد أب خشى فله في حال الانوثية ثلاثة من تسعة فاجمل له نصفها مضموما إلى سهام باقي من أم وولد أب خشى فله في حال الانوثية ثلاثة من تسعة فاجمل له نصفها مضموما إلى سهام باقي السدس ، وإن كان زوج وأم واخران السدس ، وإن كانت بنت و بنت ابن وولد أخ خشى وعم فهي من ستة البنت النصف و لبنت الابن السدس و وان كانت بنت و بنت ابن وولد أخ خشى وعم فهي من ستة البنت النصف و لبنت الابن السدس والخذي السدس والخذي السدس والمه ما بتى على القولين جيما

(فصل) قال الخبري اعلم أن الذين يكونون خنائى من الورثة سنة . الوالد وولد الابن والاخ وولده والعم وولده فأما الزوجان والابوان والجدان فلا يتصور ذلك فيهم . فالحسلاف يقم في ثلاثة لاغير الولد وولد الابن والاخ فاما الثلاثة الاخر فليس المراث منهم ميراث فيكون الخشى منهم نصف ميراث ذكر بلا خلاف

(مسئلة) (قان كاما خشيين أو أ كثر نزلتهم بعدد أحوالهم في أحد الوجهين فتجعل الماثنين أربعة أحوال وقتلاته تجمع مالهم في الاحوال كلها

ومنها تصح قاذا بلغت الصغيرة فصدة تإحداهن أخذت منها تمام ماأقرت لها به وردت على الباقيتين ما أخذته مما لانستحقه ما أخذته مما لانستحقه المسكت ما الحد لها منها وردت على الباقيتين الفضل الذي لانستحقه به وإذا بلغت فصدقت إحداهن أمسكت ما الحد لها منها وردت على الباقيتين الفضل الذي لانستحقه عليها، وهذا القول أصوب إن شاء الله تعالى فيه احتياءا على حقها. ثلاثة الخوة لاب ادعت امرأة أنها الحت الميت لابيه وأمه فصدقها الاكبر وقال الاوسط هي أخت لام وقال الاصغر هي أخت لاب فأن الاكبر يدفع اليها الاصغر سبع فأن الاكبر يدفع اليها الاصغر الما الاوسط سدس ما في يده ويدفع اليها الاصغر سبع ما في يده ويدفع اليها الاصغر سبة والثاني من مائة و-تة وعشر بن لان اصل مسئلنهم ثلاثة فسئلة الاكبر من اثنين والثاني من سبعة والاثنان تدخل في الستة فتضرب سنة في سبعة تكن اثنين واربسين فهذا ما في يد كل واحد منهم فتأخذ من الاكبر نصفه أحدا وعشرين ومن الاوسط سدسه سبعة ومن الاصغر سبعه سنة صار لها أربة وثلاثون ، وهذا قياس قول ابن لبلي وفي قول أبي حنيفة تأخذ سبم ما في يد الاصغر فيضم أصنه الى مابيد أحدهما ونصفه إلى مابيد الآخر ويقام الاوسط على ثلاثة عشر يد الاصغر أربة عشر أدانة في ما يد الاصغر أربة عشر أدارة وله سهم قاجعل له عشرة ولها ثرابة وغم أدبة والمربها في ثلاثة عشر تكن مائة واثنين له يد الاصغر اربة عشر ليكون السعه نصف صحيح واضربها في ثلائة عشر تكن مائة واثنين

فتقسمه على عدد أحوالم فما خرج بالنسم فهو لمم إن كانوا من جهةواحدة وان كانوا من جهات جمت ما لـكل واحدمنهم في الاحوال وقسمته على عدد الاحوال كلما فالحارج بالقسم هو نصيبه. هذا قول ابن أبي لبلي وضرار ويحيي بن آدم، وقول محــد بن الحسن على قياس قول الشعبي والوجه الآخر أنهم ينزلون حالين مرة ذكوراً ومرة الناثا كا يصنم في الواحد وهو قول أبي يوسف واختاره أبر الحطاب والاول أولى لأنه يعطى كل واحد محسب مافيه من الاحمال فيعدل ببنهم، وفي الوجه الآخر يعطى بعض الاحتمالات دون بمض وهـذا تحكم لادليل عليه ، و ببان ذلك في ولد خنثى وولد أخ خشى وعم ان كانا ذكرين فالمال الولد، وان كانا أثيبن فلابنت النصف والباقي العم فهي من أربعة عند من نزلهم حالين للولد ثلاثة أرباع المال والعم ربعه، ومن نزله مأحوالا زاد حالين آخرين ، هو أن يكون الولد وحد. ذكراً وولد الاخ وحد. ذكراً فتكون المسئلة من عانية الولدالمال في حالين والنصف في حالين فله ربم ذلك وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ نصف المال في حال فله ربمه وهو الثمن والعم منل ذلك وهذا أعدل، ومن قال بالدعوى فيازاد على اليقين قال للولدالنصف يقينا والنصف الآخر يتداعونه فيكون ببنهم اثلاثا ، وتصح من سنة وكذلك الحركم في أخ خنثي وولد أخ، وفي كل عصبتين يحجب أحدهما الآخر ولا يرث الحجوب شيئا اذا كاز أشي ولو خلف بنتا وولد أم خثى وولد ابن خثى وعصبة فمن نزلما حالين جعلها من سنة الولد الحنثى ثلاثة والبنت (الجزء السابع) **(۲.)** (المغنى والشرح الكبير)

و أنين فهذا ما بهد كل واحد منهم تأخذ من الاصفر سبعه وهو سة وعشرون تضم إلى ما بهد كل واحد من اخرته ثلاثة عشر فيصير معهم مائة رخمسة وتسعون وتأخذ من الاوسط منها ثلاثة من ثلاثة عشر وهي خمسة واربعون تضمها الى ما بهد الاكر يصير معه مائنان واربعون فتأخذ ثلاثة ارباعها وهي مائة وعانون ويبقى له سترن ويبقى للاوسط مائة وخمسون وللاصفر مائة وعنة وخمسون وترجع بالاختصار إلى سدسها وهو احد وتسعون

(فصل) وإذا خلف ابنا فأقر بأخ ثم جحده لم يقبل جحده ولزمه أن يدفع اليه نصف ما ببده فان اقر بعد جحده بآخر احتمل ان لا يلزمه له شيء لانه لافضل في يده عن ميراثه ، وهذا قول ابن ايي ليلي، فأن كان لم يدفع الى الاول شيئا لزمه ان يدفع اليه نصف ما ببده ولا يلزمه للآخر شيء و يحتمل أن يلزمه دفع النصف الباقي كله إلى انثاني لانه فوته عليه وهذا قول زفر و بعض البصريين و يحتمل ان يلزمه ثاث مافي يده كاثناني لانه الفضل الذي في بده على تقدير كو بهم ثلاثة فيصير كالو افر من غير جحد الاول وهذا احد الوجوه لا صحاب الشافي رضي الله عنه وقال اهل العراق إن كان دفع الى الاول بتضا. دفع إلى اثناني نصف ما بقي في بده وان كان دفعه بنبر قضا، دفع الى اثناني ثلث جميم المال وان خاف ابنين فاقر احده باخ ثم جحده ثم أقر بآخر لم يلزمه كاثن شيء لا يلافضل في بده وعلى الاحمال الثاني يدفع اليه نصف ما بقي في يده وعلى الثان في هذه الصورة و يثبت نسب واحد منها في هذه الصورة و يثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني

(فصل) اذا مات رجل وخلف ابنين فمات أحدهما وترك بنتا فأقر الباقي باخ لهمن أبيه نني يده

سهمانوالباقي قلم، ومن نزلم بأربعة أحوال جعلها من التي عشر وجعل لو لدالابن نصف السدس وقلم مثليه ، وهذا أعدل الطريقين لمافي الطريق الآخر من اسقاط ولد الابن مع أن احمال أوريث العم وهكذا تصنع في اثلاثة وما زاد ويكفي هذا القدر من هذا الباب فانه نادر آل ما محتاج اليه واجماع خنثيين وأكثر زادر النادر ولم يسمع بوجوده فلا حاجة إلى التطويل فيه

(فصل) قال شيخنا (وقد وجدنافي عصر نا شيئا شبيها لما يذكره الفرضيون ولم يد معوا به فانا وجدنا شخصين ليس لهما في قبلها مخرج ولا ذكر ولا فرج اما أحدهما فذكروا أنه ليس له في قبله الالحة نابه كالربوة وبرشح البول منها رشحا على الدوام وأرسل الينا يسألنا عن الصلاة والتحوز من النجاسة في سنة عشر وستمائة ، والثاني ايس له الا مخرج واحد فيما بين الحرجين منه يتغوط ومنه يبول وسأات من أخبرني عنه عن زيه فأخبرني أنه يلبس لباس النساء ومخاطها وبفرل معهن وبعد نفسه امرأة ، قال وحدثت أن في بلاد العجم شخصا ايس له مخرج أصلالا قبل ولادبروا عايتها إمايا كمه وبشربه فهذا وما أشبه في معنى الحشى لكنه لا عكن اعتباره عباله فان لم يكن له علام أخرى فهر مشكل ينبغي أن يثبت له حكمه في ميرانه وأحكامه كلها والله أعلم

ثلاثة أرباع المال وهو يزعم أن له ربعا وسدسا فيفضل في يده ثلث برده على المقربه ، وان أقرت به البنت وحدها فني بدها الربع وهي تزعم أن لها السدس يفضل في بدها نصف السدس تدفعه إلى المقر له وهذا قول أن أبي ليلى ، وقال أبو حنيفة أن أفر الاخ دفع اليه نصف مافي بده ، وإن أقرت البنت دفعت اليه خمسة أسباع ما في بدها لاها تزعم أن له ربعا وسدسا وهو خمسة من اثنى عشر ولها السدس وهو سهان فيصير الجمع سبعة لها مهما سهمان وله خمسة المقرار من سبعة وعشر بن وخلفت أبنا وبنتا فأقرت البنت بخالة ففريضة الانكار من تسعة وفريضة الاقرار من سبعة وعشر بن ولها مهما سهمان وفي بدها ألائة فندفع اليها سهمين وأن أقر بها الان دفع اليها سهمين وأن أقرت به البنت الباقية دفعت اليه البنت الباقية دفعت البه منها سهمان وهما السدس يفسل في يده أعمن تسع وأن أقرت به أخته دفعت اليه من أنى عشر له منها سهمان وهما السدس يفسل في يده أفر الباقي منهما باملاً ببه ففريضة الانكار ربع تسع فأن أقرت به البنت الباقية فلها الربع وفي يدها الثلث فتدفع البه نصف السدس وأن أقر به العم دفع اليه جمع مافي يده . أبنان مات أحدهما عن بنت ثم أفر الباقي منهما باملاً ببه ففريضة الانكار من أربعة المقر منها أربعون يفضل في يده أربعة المقر منها ثلانه أرباعها وفريضة الاقرار من اثنين وسبعين المقر منها أربعون يفضل في يده أربعة عشر سهما يدفعها إلى المرأة الني أقر الماء ورجع بالاختصار إلى سنة وثلاثين المقر منها عشرون والمنتر الما سبعة والمقر الما سبعة ء ومذهب أبي حنيفة تعمل كذلك إلا أنه مجمع سهام الام وهي سبعة والماند تسعة والماتر الما سبعة ء ومذهب أبي حنيفة تعمل كذلك إلا أنه مجمع سهام الام وهي سبعة

﴿ باب ميراث النرق ومن معمي موتهم ﴾

إذا مات مترارثان كاافرقى والهدى وجهل أولهما مونا واختلفت ورائهما في السابق منها فقد نقل عن أحد رحه الله في امرأة وابنها مانا فقال زوجها ماتت فورثناها ثم مات ابني فورثته ، وقال أخوها مات ابنها فورثته ثم ماتت فورثناها أنه يحلف كل واحد منها على إطال دعرى صاحبه ويكون ميراث الان الابه وميراث المرأة الاخيها رزوجها نصفين ذكرها الحرقي وهذا بدل على أن ميراث كل مبت بقسم على الاحياء من ورثته دون من مات معه روي ذلك عن أبي بكر الصديق وزيدوابن عباس والحس بن علي رضي الله عنهم ، و به قال عمر بن عبد العزيز وأبرالزناد والزهري والاوزاعى ومالك والشافي وأبرحنية وأصحابه وروي ذلك عن عمر والحسن البصري وراشد بن سعد وحكيم أن عير وعبد الرحن بن عوف فيحتمل أن يكون ماروي عن احمد في المسئلة التي ذكرها الحرقي أن يجمل هذا رواية عنه في جميع مسائل الباب ، ويحتمل أن يكون هذا قوله فيا إذا ادعى وارث كل أن يجمل هذا رواية عنه في جميع مسائل الباب ، ويحتمل أن يكون هذا قوله فيا إذا ادعى وارث كل ميت أن موروثه كان أخرهما موتا فأما مع الجهل فيورث كل واحد منها من الآخر الان مع التداعي يتوجه الدين على المدعى عليه فيحلف على ابطال دعوى صاحبه و يتوفر الميراث له كأ في سائر المقوق يتوجه الدين على المذا انقدوا على الجهل فلا يتوجه الدين الايتراث له كأ في سائر المقوق يخلاف ما اذا انفقوا على الجهل فلا يتوجه الدين لا يشرع في موضع انفذوا على الجهل فلا يتوجه الدين لا يشرع في موضع انفذوا على الجهل و به على الجهل ما اذا انفقوا على الجهل فلا يتوجه الدين لان الدين لا يشرع في موضع انفذوا على الجهل و به عول ما اذا انفقوا على الجهل فلا يتوجه الدين لان الدين لا يشرع في موضع انفذوا على الجهل فلا يتوجه الدين لان الدين الورد من المنا اذا انفقوا على الجهل فلا يتوجه الدين لان الدين لان الدين الدين الدين الدين الدين المعد من المؤلف المورد المو

عشر إلى سهام المقر وهي أربعرن فتقسم عليها ثلاثة أرباع المال فما أصاب كل واحد فهو له فتضرب سبعة وخمسين في أربعة تكن مائين وعانية وعشرين فلائة أحد وخمسون، وان أقرت بها البنت فلها من في ثلاثة تكن مائة وعشرين واللأم سبعة عشر في ثلاثة أحد وخمسون، وان أقرت بها البنت فلها من فريضة الافرار خمسة عشر سهما دفي يدها الربع وهو عمانية عشر يفضل في يدها ثلاثة ندفعها الى المقر لها وان أقر الابن بزوجة لابيه رهي أم الميت الثاني فسئلة الاقرار من سنة وتسعين لها منها سنة وخمسون وفي يده ثلاثة أرباع يفضل معه سنة عشر سها يدفعها الى المقر لها و يكون لهستة وخمسون ولها سنة عشر وقابنت أربعة وعشرون وحرجع بالاختصار الى اثنى عشر لان سهامهم كلها تنفق بالألمان فيكون المقر سبعة والمقر لها سهمان وقابنت ثلاثة ، وفي قول أبي حنيفة يضم سهام المقرلها وهي تسعة عشر الى سهام المقر فنكون خمسة وسبعين وتقسم عليها ثلا ة الارباع وهما يرقان بلاثلاث فترجع السهام الى ثنها خمسة وعشرين تضربها في أربحة تكن مائة قابنت سبهم في خمسة وعشرين والمرأة تسعم عليها اللائدين سنة وعشرين والمرأة تسعم في خمسة وعشرين والمرأة تسعم عليها الباب فهذا طريق له. ابوان وابتان القسموا النركة ثم اقروا ببنت الميت فقالت قد استوفيت نصيبي من تركة ابي فالفريضة في الافواد من عانية عشر للابوين سنة ولكل بنت اربعة فأسقط منها نصيب البنت المقربها يبقى اربعة عشر من منها سنة وإنما اخذا المنا الاربح عشر ونما المنة وانما سنة وإنما اخذا المنا الاربح عشر وذلك اربعة اسهم وثلنا سهم فيقي لهما في يد البنتين من أباستة وإنما اخذا المنا الاربحة عشر وذلك اربعة اسهم وثلنا سهم فيقي لهما في يد البنتين للابوين منها سنة وإنما اخذا المنا المن

وظاهر المذهب ان كل واحد منهما يرث صاحبه من تلاد ماله دون ما ورثه من الميت معه فيقدر أحدها مات أو لا ويورث الآخر منه ثم يقسم ما ورثه على الاحياء من ورثته ثم يصنع بالخاتي كذاك قال أحمد اذهب الى قول عمر وعلى وشريح وابراهيم والشعبي هذا قول من ذكره الامام أحمد وهو قول اياس بن عبد الله المزني وعطا، والحسن وحميد الاعرج وعبد الله بن عتبة وابن أني ليلى والحسن بن صالح وشريك وعميي بن آدم واسحاق وحكي ذلك عن ابن مسعود قال الشعبي وقم الطاعون بالشام عام عواس فجعل اهل البيت يموتون عن آخرهم فكتب في ذلك الى عمروضي الله عنه فكتب عمر أن ورثوا بعضهم من بعض ، ووجه الرواية الاولى ما روى سعيد قال ثنا اسماعيل بن عياش عن يحبى بن سعيد ان قتل المحامة وقتل صنين والحرة لم يورث بعضهم من بعض ورثوا عصبتهم الاحياء والنها ذيا وقال ثنا عبد العزب بن محمد عن أبيه أن أم كاثوم بنت علي توفيت هي وابنها ذيا ابن عمر قالتقت الصبحنان في الطريق فلم يدر أبهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرشها ءوأن اهل ابن عمر قالتقت الصبحنان في الطريق فلم يدر أبهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرشها ءوأن اهل فلم يثبت التوريث مع الشك في شرطه ولانه مشكوك في حيانه حين مرت موروثه فلم يوثه كالحل إذا وضعته مينا ولان توريث السابق بالموت والميت منه خطأ يقينا مخال للاجاع فكيف بعمل به قان قبل قبل قبل قبل واحد منهما خطأ قطعا لانه لايخلومن أن يكون موجهما معا أو يسبق أحدها به وتوريث السابق بالموت والميت منه خطأ يقينا مخال للاجاع فكيف بعمل به قان قبل في قان قبل في أن قبل في الموروث السابق بالموت والميت معه خطأ يقينا مخالت للاجاع فكيف بعمل به قان قبل في الموروث الموروث المارة على قان قبل في الموروث الموروث الموروث المنابق بالموت والميت معه خطأ يقينا مخال الموروث المعان قبل قان قبل في الموروث المها والموروث الموروث الموروث قان قبل قبل قبل قبل المحدود الموروث الموروث الموروث الموروث الموروث المها والموروث الموروث المو

قطع التوريث قطع توريث المسبوق بالموت وهو خطأ أيضا قلنا هذا غير متبقن لانه محتمل موسهما ما فلا يكون منهما مسبوق ، وقد احتج أصحابنا الملك الرواية عا روى اياس ابن عبد الله المزني أن النبي وَالله الله عن قوم وقع عليهم بيت فقال برث بعضهم بعضا ، قال شيخنا والصحيح أن هدف إنما هو عن إياس نفسه وأنه هو المدؤول وايس برواية عن النبي والله هكذا رواه سعيد في سننه وحكاء الامام أحد وقال أبوثور وابن شريح وطائفة من البصريين يعطى كل وارث اليقين ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين الامم أو بصطلحوا وقال الخبري هذا هو الحكم فيما إذا علم صوت أحدهما قبل الآخر ولم يذكر فيه خلافا

(مسئلة) قال (فلوغرق اخوان احدهما مولى زيد والآخر مولى عمرو فهن لم يورث أحدهما من صاحبه جمل ميراث كل واحد لمولاه وهو أحسن)

ومن ورث أحدهما من الآخر جمل ما لكل واحد منهما لمولى الآخر ومن قال بالوقف وقف ما لهما ، وإن ادى كلواحد منها أن مولاه آخرها مرقا حلف كلواحد منها على إبطال دعوى لآخر وأخذ مال مولاه على ما ذكره الحرق، وان كان لهما أخت فن ورث كل واحد منها من صاحبه جمل لهما الثاثين من مال كل واحد منهما والنصف على القول الثاني ، وإن خلف كل واحد منهما بنتا وزوجة فن لم يورث بعضهم من بعض صححها من عمانية لامرانه التمن ولابنته النصف والباقي لمولاه ومن ورثهم جمل الباقي لاخيه على ثمانية عم ضربها في الممانية الاولى فصحت من

(والثاني) يصطلح عليها الزوج والاختان له نصفها ولهما نصفها لانها لانخرج عنهم ولا شي. فيها للاخ لانه لامحتمل أن يكون له فيها شي. مجال

(الثالث) يؤخذ إلى بيت المال لانه مال لم يتبت له مالك ومذهب ابي حنينة رضي الله عنه في المسورة الاولى ان أنكر الزوج أخذت المفرة سهديها من سبعة فتقسمها بينها وبهن أختها على ثلاثة فتضرب ثلاثة في سبعة تكن احدا وعشر بن لهما منها سبعة الزوج ار بعة والاختها ارعة ، وان اقر الزوج ضم سهامه الى سهديهما تكن خمسة واقتسهاها ببنهم على سبعة الزوج ار بعة واللاخ سهمان والمدخت سهم تم تضرب سبعة في سبعة تكن تسدة وار بعين ومنها تصح الهنكرة سهمان في سبعة اربعة عشر والزوج اربعة في خمسة وللاخ مهمان في خمسة والمقرة سهم في خمسة والمقرة سهم في خمسة عشر ويتفقان بالأنصاف فأقرت الأخت باخ لها فهسئلة الانكار من عانية ومسئلة الافرار من عانية عشر ويتفقان بالأنصاف فالخبر ب نصف احداها في الاخرى تكن اثنين وسبعين اللام عانية عشر وفي يد المقر سبعة رعشرون فاضر مسئلة الافرار عمانية يفضل في يدها تسعة عشر في سئل الزوج قان أنكر أخذ الاخ ستة عشر وبقيت ثلاثة أسهم فيها الأوجه الثلاثة ، وان أقر فهو يدعي تسعة لانه يدعي عام النصف والأخ يدعي حتة عشر فاتسمة عشر لانوافتها فتضرب يدعي حتة عشر والتسعة عشر لانوافتها فتضرب يدعي حتة عشر والتسعة عشر لانوافتها فتضرب والتسعة عشر لانوافتها فتضرب

أربعة وستين لامن أنه عانية ولا بنته اثنان والماران ولامن أخيه عن الباقي المائة ولا بنته اثنا عشر ولمولاه الباقي تسعة الله وأخت عرقا ولها أم وعم وزوجان فن ورث كل واحد منهما من صاحبه جعل ميراث اللاخ بن امن أنه واخته على المائة عشر ها أصاب الاخت منها فهو بين زوجها وأمها وأمها وأمها على سنة فصحت المستلتان من اللائة عشر لامن أة لاخ المائة ولزوج لاخت اللائة والام أوجة بهرائها من الاخت والعم سهم وميراث الاخت بين زوجها وأمها ولمعين المنات والمه وعه على الني عشر تضربها في الاولى تكن اثنين وسبعين والمسيرة لانه والمه وعه على الني عشر تضربها في الاولى تكن اثنين وسبعين والمسرو في هذا القول على من برث من أحد المينين دون الآخر والنفع لمن يرث منهما الملائة اخرة الإبوان قارقوا ولهم أم وعصة نقدر موت أحدهم أولا فلا بهالله اللاولى تكن سنة وثلاثين الام من من اخرته كل واحد من اخرته كل واحد من الاخرين مثل ذاك ذكر هذه المسيراث الإولى تكن سنة وثلاثين الام وطاعم من أبو المنات كل واحد من الاخرين مثل ذاك ذكر هذه المسيلة أبو بكر. ثلاثة اخرة مفترقين عرقوا من ابيه واخرته من أبه واخرته من أبه في الاخرى أبيه واخرته من أبو به واخرته من أبه على أربعة وأصاب الاخ منها اثنان بين اخيه من أبه منها ثلاثة بين أخته لا بوبه واخرته واخرته من أبه على أربعة وأصاب الاخ منها اثنان بين اخيه من أبو به وأخيه من أبه على أربعة وأصاب الاخ منها اثنان بين خيه من أبو به وأخيه من أبه عن أبه عن أبه عن أخته لا بوبن وأخرى وأخده من أبه عن أبه عن أبه عن أخته لا بوبن وأخرى وأخذه من أبو به وأخرة من أبه عن أبه عن أبه عن أبت واخرة وأخرى وأخرى وأخرى وأخرى وأخرى اللام عن أخت لا بوبن وأخرى وأخرى من الام عن أخت لا بوبن وأخرى وأخده من أبه عن أبه عن أبه عن أبه عن أبه عن أبه عن أبي وأخرى و

خدسة وعشرين في اثنين وسبعين تبكن الفا وغانمائة ثم كل من له شيء من اثنين و مبعين مغير وب في خدسة وعشرين ومن له شيء من خدسة وعشوين مضروب في نسعة عشر. وسئل الغيرة الطبعي عن هذه المسئلة فأجاب بهذا وذكر أنه قول النخي ، قال يحبي بن آدم وهي في قول حاد وأي حنيفة من عشرين سها يعني للام ربعها خرسة والباقي بين الزوج والاخ والاخت على قدر سهامهم من فريضة الافرار المزوج تسعة وللاخ أربعة واللاخت سهان ، وان صدقتها الام وحدها دون الزوج أعطيت الام السدس والاخ والاخت الثلث بينها على ثلاثة والزوج ثلاثة أعان وبيقى المهن قيه الأوجه الثلاثة في منثلة في منثلة في من أبو بن أو بن أو أقرت بأخ من أبو بن مقط ميرائها ويقسم المال بين الزوج والاخت على ثلاثة نمان من صدقاها في الصورة الاولى وفي الثانية الزوج النصف والباقي بين الاخ رالاخت على ثلاثة وأن كذباها فالمقر به هو السبع ففيه الاوجه الثلاثة في الصورة الاولى ويدفع الى الابو بن في الصورة وان كذباها فالمقر به هو السبع ففيه الاوجه الثلاثة في الصورة الارلى ويدفع الى الابو بن في الصورة الثانية ، رائد خفت زوجا دأما وأختين لأم وأختين لاب فأقرت إحداهما بأخ فما مو أنها ولا يعبد المنافية بين سائر الورثة على سنة ان أقروا فاضر به به في خدسة في خدسة في خدسة اللاخ والاخرى خدس المال والباقي بين سائر الورثة على سنة ان أقروا فاضرب بهنة في خدسة شي، للاخ واللاخرى خدس المال والباقي بين سائر الورثة على سنة ان أقروا فاضرب بهنة في خدسة شي، للاخ واللاخرى خدس المال والباقي بين سائر الورثة على سنة ان أقروا فاضرب بهنة في خدسة

وأخت منام فسئله من خمسة ، مات أخو، لامه عن ثلاث أخرات مفترقات وهي من خمسة أيضا تضربها في الاولى تكن خمسة وعشرين ثم قدر، وتالاخ من الابعن أخته لا بويه وأخراخت لا بيه فهي من سنة ثم مات أخو ملا يه عن ثلاثين فان خلف سنة ثم مات أخو ملا يه عن ثلاثين فان خلف بنتا وأخوين فلم يقتسموا التركة حي غرق الاخراز وخلف أحده ما زوجة و بنتا وعاوخلف الآخو البين وابنتين الاولى من أربعة مات أحده ما عن سهم ومد ينته من مائية لاخيه منها ثلاثة بين إذلاه على منة وجعوا إلى اثنين تضربها في بمائية تكن سنة عشر و ترييطة لآخر من سنة يتفقان بالنصف فاضرب نصف احداها في الاخرى تكن ثمائية دار بعين ثم في أربعة تكن مائة واثنين وتسهين البنت اربعة وعشرون الاخرى البهم وبعها وعن عهم عائية عشر اجتمع لم منة رستون ولا من أو المنت اربعة وعشرون الاخرى و ان علم أنهما مانا معا في حال، واحدة لم يرث أحدها صاحبه وورث كل واحد الاحياء من ورثه لان توريثه مشروط محيانه بعده و قد علم انتاه داك وإن علم أن احدها مات قبل صاحبه من ورثه لان يقسم على مديل ميراث المقين ووقف الباقي حتى يتبين الإمن أو يصطلحوا قال القاضي وقياس بهينه ثم اشكل اعطي كل وارث اليقين ووقف الباقي حتى يتبين الإمن أو يصطلحوا قال القاضي وقياس بهينه ثم اشكل اعطي مديل ميراث الغرق الذين جهل حالهم والله أعلم .

﴿ باب ميرات أمل الملل ﴾

ولايرث المسلم الكافر ولاالكافرالمـلم) اجعاً هل العلم على ان الكافر لايرث المسلم وقال جهور الصحابة والفقها. لايرث المسلم الـكافر روى ذلك عن أبي بكر وحر وعبان وعلي وأسامة بن زيد وجاء بن

ذكن ثلاثين ، وأن أنكرت الأم قلها المشر أيضا والباقي بين الزوج والاختين من الام على خمسة وأن أنكرة الأوج فله أنكرة الاختان و الام فلهما الحس أيضا والباقي كله المزوج وتصح من عشرة وأن انكره الزوج فله خمس وعشر فيبقى خمس المال لا يدعيه أحد يقرون به للاخت المقرة وهي تقر به لم ففيه الاوجه الثلاثة الا أنناإذا قلنا يقسم بينهم فلا شور فيه للاخت المنكرة ولا المقر به محال لانه لا محتمل ان يكون لمماشي محال (فصل) امرأة وهم ووصى لرجل بثلث ماله فأفرت المرأة والعم أنه أخو الميت وصدقهما ثبت نسبه وأخذ ميراثه ، وأن أقرت به المرأة وحدها فلم يصدقها المقر به لم يؤثر أقرارها شيئا وأن صدقها الاخ وحده فلمرأة الربع بكاله إلا أن يجيز الوصية والعم النصف ويبقى الربع يدفع إلى الوصي ، وأن صدقها العم ولم يصدقها الموصي فله الثلث والمرأة الربع والباقي يقر به العم لمن لا يدميه ففيه الاوجه الثلاثة ، وأن أقر به العم وحده فصدقه الموصى له أخذ ميراثه وهو ثلاثة أرباع المال والمرأة السدس ويبقى نصف السدس فيحتمل أن يكون فه الاوجه الثلاثة وأن لم يصدقه اخذ الثلث بالوصية والمرأة السدس بالميراث ويبقى النصف فيه الاوجه الثلاثة وأن لم يصدقه اخذ الثلث بالوصية والمرأة السدس بالميراث ويبقى النصف فيه الاوجه الثلاثة

عبدالله رضي الله عنهم ، وبه قال هرو بن عبان وعروة و لزهري وعطا، وطاوس والحسن وهر بن عبدالله يز وهرو بن دينار والثوري وابو حدينة وأصحابه ومالك والشافي وعامة الفقها، وعليه العمل وروي عن هر ومعاذ ومعاوية رضي الله عنهم أنهم ورثوا المسلم من الكافر ولم بورثوا الكافر من المسلم في ذلك عن محد بن الحنية وعلي بن الحسين وسعيد بن المسيب ومسروق وعبدالله بن معقل والشعبي والنخي ويحيى بن بعمر واسحاق وليس بموثوق به عنهم فان احمد قال: ليس ببن الناس اختلاف في أن المسلم لايرث الكافر ، وروي أن محي بن يعمر احتج لقوله فقال : حدثني ابو الاسود أن معاذاً حدثه أن رسول الله والمسلم ولا سلم يزيد ولا ينقص » ولانا ننكح نساءه ولا ينكمون نساء نا فكذك ثرثهم ولا يرثونا

ولنا مادرى أسامة بن زيد عن النبي عَيَّكِيْنَ أنه قال « لابرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر » متفق عليه ولان الولاية منقطعة بين المسلم والكافر فلم برثه كا لاير شالكافر المسلم فلم المسلم فيحتمل أنه أداد أن الاسلام يزيد بمن يسلم و بماينت من البلاد لاهل الاسلام ولا ينقص بمن برتد لقلة من يرتد وكثرة من يسلم وعلى أن حديثهم مجل وحديثنا مفسر وحديثنا أصح فيتعين تقديمه والصحيح أنه قال لابرث أهل الملل ولا يرثوننا » وقال في همة الاشعث « برشها أهل ديمها »

﴿ مسئلة ﴾ (الا أن يسلم قبل قسم الميراث فيرثه وعنه لايرث)

اختلفت الرواية فيمن أسلم قبل قسم ميراث مورونه المسلم فنقل الأثرم ومحد بن الحسم أنه يرث وروي أنه عنهم عنه وبه قال جابر بنذيد

﴿ مسئلة ﴾ قال (والقاتل لارث المقتول عمدا كان القتل أو خطأ)

أجم أهل العلم على أن قاتل العمد لا يرث من المقتول شيئا إلا ما حكي عن سميد بن المسيب وابن جببر أنهما ورثاه وهو رأي الخوارج لان آية الميراث تتناوله بعمومها فيجب العمل بها فيه ولا تعويل على هذا القول لشذوذه وقيام الدايل على خلافه فان عرر رضي الله عنه أعملى دية ابن قتادة المذحجي لاخيه دون أبيه وكان حذفه بسيفه فقته واشتهرت هذه القصة ببن الصحابة رضي الله عنهم فلم تنكر فكانت إجماعا ، وقال عمر سمعت رسول الله ويسليلي يقول قد ايس الفائل شي ، ورواه مالك في موطئه والامام أحمد باسناده ، وروى عمرو بن شعبب عن أبيه عن جده عن النبي ويليله من مواه ابن اللبان باسناده ورواهما ابن عبد البر في كتابه

وروى ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله عَلَيْكِيْةٍ ﴿ مَن قَتَلَ تَشِيلًا قَانَهُ لا يُرثُهُ وَانَ لَم يكن له وارث غيره وان كان والده أو ولده فليس لفائل ميراث ﴾ رواه الامام أحمد باسناده ولان توريث القائل يفضي الى تكثير القتل لان الوارث ربما استعجل موت موروثه ليأخذ ماله كما فعل الاسرائبلي الذي قتل عمه فأنزل الله تعالى فيه قصة البقرة ، وقيل ماورث قائل بعد عاميل وهو اسم

والحسن ومكحول وقتادة وحيد واياس بن معاوية واسحاق فعلى هذا ان أسلم قبل قسم بعض المال ورث بما بيق وبه قال الحسن ونقل ابوطالب فيمن أسلم بعد الموت: لابرث قد وجبت المواريث لاهلها وهو المشهور عن على دضي الله عنه وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والزهري وسليمان ابن بسار والنخي والحسكم وأبر لزناد وابر حنية ومالك والشاني وأكثر أهل العلم لقول رسول الله عني ولابرث الحسلم ولان الملك قد انتقل بالموت الى المسلمين فلم يشاركهم من أسلم كا لو افتسموا ولان المانع من الارث متحقق حال وجود الموت فلم برث كا لو كان رقيقا فأعتق

ولنا قول الذي وَ الله عن أسلم على شيء فهو له » رواه سعيد من طريقين عن عروة وابن أبي مليكة عن الذي وَ الله وروى ابو داود باسناده عن ابن عباس قال قال رسول الله والله و كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ماقسم وكل قسم أدركه الاسلام فانه على قسم الاسلام » وروى ابن عبدالبر في التمهيد باسناده عن زيد بن قتادة العنبري أن انسانا من أهله مات على غير الاسلام فور ثنه أختي دوني وكانت على دينه ثم أن جدي أسلم وشهد مع الذي والله والله عنها فتوفي فلبت سنة وكان ترك ميراثا ثم ان أختي اسلمت فحاصمتني في الميراث الى عممان فحدته ابن ارقم أن عمر رضي الله عنهم قضي أنه من أسلم على ميراث قبل ان بقسم فله نصيبه فقضى به عمان فذهبت بذك لاول وشاركتني في هذا (١٤) (المغنى والشرح الكبير)

القتيل ، فأما الفتل خطأ فذهب كثير من أهل العلم الى أنه لا يرث أيضا نص عليه أحمد ويروى ذلك عن عمر وعلى وزيد وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس وروي تحروع أي بكر رضي الله عنهم وبه قال شريح وعروة وطاوس وجابر بن زيد والنذي والشعبي والثوري وشريك والحسن بن صلح ووكيم والشاني و يحيى بن آدم وأصحاب الرأي ، وورثه قوم من المدال دون الدية وروي ذلك عن سحيد بن المسبب وعمرو بن شعيب وعطا، والحسن ومجاهد والزعري ومكحول والاوزامي وابن أي دُر وابن المنذر وداود وروي نحره عن على لان ميراثه ثابت بالكتاب والسنة تخصص قائل العمد بالاجماع فوجب البقاء على الظاهر فيا سواه

وانا الاحاديث المذكورة ولان من لا يوت من الدية لابرث من غيرها كقاتل العمد والخالف في الدبن والعمومات مخصصة عا ذكرناه

(فصل) والقتل المانع من الارث هو الفتل بغير حق وهو المضمون يقود أو دية أو كفارة كالعمد وشبه العمد والحطأ وما جرى مجرى الخطأ كالقتل بالسبب وقتل الصبي والحجنون والنائم وما ليس بمضمون بشي. مما ذكرنا لم يمنع الميراث كالقتل قصاصا أو حداً أو دفعا عن نفسه وقتل العادل الباغي أو من قصد مصلحة ، وليه بماله فعله من مقي دوا، أو بط جراح فحات ومن أمره إنسان عاقل كبير ببط خراجه أو قطع سلعة منه فنلف بذلك ورثه في ظاهر المذهب

وهذه قصة اشتهرت فلم تنكر فكانت إجهاءا ولانه لو تجدد له صيد بعد موته وقع في شبكته التي نصبها في حياله ثبت له الملك فيه ولو وقع انسان في بئر حفرها لتملق ضافه بتركته بعد موته فجاز ان يتحدد حق من أسلم من ورثته نرغيبا في الاسلام وحثا عليه فاما إذا قسمت التركة و مين حق كل وارث ثم أسلم فلا شيء له فان كان الوارث واحداً فمثى تصرف في التركة واحتازها كان كفسمها .

(مسئة) وأن عنق عبد بعد مرت موروثه وقبل الفسم لم يرث وجها واحداً)

أمس عليه أحد في رواية محمد بن الحكم وفرق بين الاسلام والعتق وعلى هذا جمهور الفقهاء من الصحابة ومن بعده ، رروي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل مات وترك أباه عبدا فاعتق قبل القسمة لان يقسم ميرائه فقال له ميرائه ، وحكي عن مكحول وقتادة أبهما ورثا من اعتق قبل القسمة لان المانع من الميراث زل قبل القدمة أشبه مالو أسلم وقال أبو الحسن النمي مخرج على قول من ورث المسلم أن يورث العبد إذا أعتق وليس بصحيح فان الاسلام قربة وهو اعظم الطاعات والقرب ورد الشرع بالأيف عليها فورد الشرع بتوريثه ترغيبا له في الاسلام وحثا عليه والعتق لا صنع له فيه ولا محمد عليه فلم يصح قيامه عليه ولولا ما ورد من الاثر في توريث من أمل الكان النظر يقتضي أن لايوث من لم يكن من أهل الميراث حين الموت لان الماك ينتقل به إلى الورثة في معنى ما فيه الاثر في وإنما خالفناه في الاسلام المر وليس في العتق أثر يجب التسليم له ولاهو في معنى ما فيه الاثر

قال أحد إذا قتل العادل الباغي في الحرب يرثه عور نقل محد بن الحكم عن أحد في أربعة شهدواعلى أختهم بالزنا فرجت فرجوا مع الناس برثوبها هم غير قتلة عوءن أحد دواية أخرى تدل على أن الفتل يمنع الميراث بكل حال قاله قال في رواية ابنيه صالح وعبد الله لا يرث العادل الباغي ولا يرث الباغي الصادل عوهذا على أن الفتل يمنع الميراث بكل حال عوهذا ظاهر مذهب الشافي أخذا بظاهر لفظ الحديث ولانه قاتل فأشبه الصبي والحجنون

وقال أبو حنيفة وصاحباه كل قتل لامائم فيه لاعنع الميراث كقتل الصبي والهجنون والنائم والساقط على انسان من غير اختيار منه وسائق الدابة وقائدها وراكبها اذا قتلت بيدها أو فيها قانه برثه لانه قتل غير متهم فيه ولا مأئم فيه فأشبه الفتل في الحد

ولنا على أبي حنيفة وأصحابه عموم الاخبار خصصنا منها الفتل الذي لايضمن ففيا عداه يبقى على مقتضاها ، ولانه قتل مضمون فيمنع الميراث كالحطأ

ولنا على الشانعي أنه فعل مأذون فيه فلم يمنع المبراث كما لو أطعمه أو ستماه با ختياره فأفضى إلى تلفه ، ولانه حوم المبراث في محل الوفاق كيلا يفضي إلى إيجاد النتل الهوم وزجراً عن اعدام النفس المعصومة وفي مسألتنا حرمان المبراث يمنع افامة الحدود الواجبة واستيفا، الحفوق المشروعة ولايفضي

(فصل) ولو ملك ابن عمه فدبره فعتق بموته لم برث لأنه رقبق حين الموت قان قال أنت حر في آخر حياتي عتق وورث لانه حر حين المرت ، ويحتمل ان لا يرث لان عنق وصية له فيفضي إلى الوصية الوارث :

(مسئلة) (ويرث إهل الذمة بعضهم بعضاً أن اتفقت أديانهم)

وجملة ذلك أن السكفار يتوارثون إذا كان دينهم واحداً لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافا ، ولا فرق في ذلك بين أهل الله وغيرهم من السكفار لان قول الذي وَلَيْكُونُ ولا برث المسلم السكافر ولا الكافر المسلم ، دليل على أن بعضهم برث بعضا ، وقول الذي وَلَيْكُونُ ووهل برك لذا عقيل من دار ، دليل على أن عقيلا ورث أباط لب دون جعفر وعلى لانهما كانا مسلمين ، وكان عقيل على دين أبيه مقيا على أن عقيلا ورث أباط لب دون جعفر وعلى لانهما كانا مسلمين ، وكان عقيل على دين أبيه مقيا عكمة فكذلك لما قبل الذي وَلَيْكُونُ أَيْن تَنزل غداً ? قال وهل ترك لما عقيل من رباع ، وقال عمر في عمة الاشعث بن قيس برنها أهل دينها

﴿ مَ ثُلَّةً ﴾ (وهم ثلاث ملل اليهودية والنصر أنية ودين سائرهم)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه حرب أن الكفر كله ماة راحدة اختارها الحلال ، وبه قال حماد وابن شبرمة وأبر حنينة والشافعي وداود لان توريث الآباء من الابناء والابناء من الآباء من الآباء مذكور في كتاب الله تعالى ذكرا عاما فلا يترك الافيما استثناه الشرع ومالم بستلنه يبقى على العموم ولان قول الله تعالى (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض عام في جيعهم، وروي عن يبقى على العموم ولان قول الله تعالى (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) عام في جيعهم، وروي عن

الى إبجاد قتل محرم فهو ضد ماثبت في الاصل ولا يصح القياس على قتل الصبي والمجنون لا نه قتل محرم وتفويت نفس معصومة والتوريث ينضي اليه بخلاف مسئلتنا . اذا ثبت هذا فالمشارك في القتل في الميراث كالمنفرد به لانه يلزمه من الضان بحسبه فلو شهد على موروثه مع جماعة ظلما فقتل لم يربه وإن شهد بحق ورثه لانه غير مضمون

(فصل) أربعة اخرة قتل أكبرهم الثاني ثم قتل الثالث الاصغر سقط القصاص عن الاكبر لان ميراث الثاني صار قثالث والاصغر نصفين فلما فتل الثالث الاصغر لم يرثه وورثه الا كبر فرجع اليسه نصف دم نفسه وميراث الاصغر جميعه فسقط عنه القصاص لميراثه بعض دم نفسه وله القصاص على الاصغر ويرثه في ظاهر المذهب فان اقتص منه ورثه ويرث أخوته الثلاثة ، ولو أن ابنين قتل أحدها أحد أبويهما وهما زوجان ثم قتل الآخر أباه الآخر سقط القصاص عن القاتل الاول ووجب على القاتل الاول لم ورثها قاللاب القاتل الثاني أمه ورثها قاللاب صار له من دم نفسه ثانه فسقط القصاص عنه الذهب ، وإن جرح أحدها أباه والآخر أمه وماتا في حال واحدة ولا وارث لها سواهما فلكل لذهب ، وإن جرح أحدها أباه والآخر أمه وماتا في حال واحدة ولا وارث لها سواهما فلكل

احد أن الكفر ملل مختلفة اختاره أبو بكر وهو قول كثير من أهل العلم لان قول النبي ﷺ ﴿ لَا يتوارث اهل ملتين شتى ، ينفي توارشهما ويخص عموم الكتاب ولم نسمع عن أحمد تصريحا بذكر اقسام الملل، وقال القاضي الكفر ثلاث ملل اليهردية والنصرانية ودين من عدام لان من عدام يجمعهم أنه لا كتاب لمم وهذا قول شريح وعطا وعربن عبدالعزيز والصحاك والمؤوي والميث وشريك ومغيرة الضبي وابن أبي ليلي والحسن بن صالح ووكيع وروي ذلك عن مالك وعن النخمي والنوري الفولان مَمَا وماروي عن أحمد أنه قال الكفر ملل مختلفة ومحتمل أن أن يكون مللا كثيرة تزيد على ثلاث فتكون الحبوسية ملة وعبدة الارثان ملة وعباد الشمس ملة فلايرت بمضهم بعضا يروى ذلك عن علي وبه قال الزهري وربيعة وطائفة من اهل المدينة وأهل البصرة واسحاق وهو أصح الاقوال أن شاء الله اختاره شيخنا لفول النبي عَلِيْكُيْرُو لايتوارث أهلملتين شتى، رو مابو داود ولان كل فريقـين.منهم لاموالاة بينهم ولا اتفاق في دين فلم يرث بعضهم بعضا كالمسلمين والسكمار والعمومات في التوريث مخصوصة فيخص منها محل النزاع بالخبر والقياس ولان مخالفينا قطعوا التوريث بين أهل الحرب وأهل دار الاسلام فم اختلافهم في الملة أولى وقول من خص الملة بعدم الكتاب لا يصح لانه وصف عَدى لايقتضى حكما ولا جعام لابد لمذا الضابط من دليل يدلعلى اعتباره ،وقد افترق حكهم فان الجوس يقرون بالجزية وغيرهم لايقرون بهاوهم مختلفون في معبوداتهم ومعتقداتهم وآرائهم بستحل بعضهم دما. بعض ويكفر بمضهم بعضافكانوا مللا كالبهود والنصارى ولأنه قد روىالشعبي عن على رضي الله عِنه أنه جمل الكفر مالا مختلفة ولم نعرف له مخالفا في الصحابة فيكون إجماعاً

واحد منها مال الذي لم يقتله و لكل واحد منها القصاص على صاحبه وكذلك لو قنل كل واحد منها الحد الابوبن ولم يكونا زوجين فلكل واحد منها القصاص على أخيه إلا أنه لا يمكن أحدهما الاستيفاء إلا بابطال حق الآخر في سقطان ، وإن عفا أحدهما عن الآخر فللآخر قتل العاني ويرثه في الظاهر وإن بادر أحدهما فنتل أخاه سقط القصاص عنه وورثه في الظاهر عنه ، ويحتمل أن لابرته و يجب القصاص عليه بتنه لان القصاصين لما تساويا وتعذر الجمع بين استيفائهما سقطا فلم يبق لهاحكم فيكون المستوفي منها معتديا باستيفائه فلا يرث أخاه ويجب القصاص عليسه بقتله ، وإن أشكل كيفية موت الابوين وادعى كل واحد منها أن قتياء أولها موتا خرج في توريثها ماذكرناه في الغرق من توريث كل واحد من الميتين من الآخر ثم يرث كل واحد منهما بعض دم نفسه فيسقط القصاص عنهما ومن لا يرى ذلاك فالجواب فيها كاني قبلها ويحتمل أن يسقط القصاص بكل حال الشبهة وأن يكون لكل واحد دية الآخر وماله .

﴿مسئلة﴾ قال (ولايرثمسلم كافرا ولاكافرمسلما الاأن يكون معتقافياً خدماله بالولاء) أجم أهل العلم على أن الكافر لايرث المسلم، وقال جمهور الصحابة والفقها، لايرث المسلم الكافر يروى هذا عن أبي بكر وعر وعمان وعلى وأسامة بن زيد وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم وبه قال

لما روى عبد الله من عمر قال: قال رسول الله عليه الله الله عليه الله والله على أنه على أنهم يتوارثون، وهذا وعنه يتوارثون لان مفهوم قوله عليه السلام « لا يرث الكافر المسلم » يدل على أنهم يتوارثون، وهذا مجبىء على قولنا إن الكفر ملة واحدة على ما تقدم وهو قول أبي حنيفة والشافعي.

(مسئلة) (ولا يرث حربي ذمياً ، ولاذي حربياً)

ذكره القاضي لان الموالاة منقطعة بينهم ويحتمل أن يتوارثا لابهم من أهل ملة واحدة - قال شيخنا قياس المذهب عندي أن الملة الواحدة يتوارثون وإن اختلفت ديارهم لان العمومات من النصوص يقتضي توريثهم ولميرد بتخصيصهم نص ولا إجاع ولا يصح فيهم قياس فيجب العمل بعمومها ، ومفهوم قوله عايه السلام « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ان أهل الملة الواحدة يتوارثون وضبطه التوريث بالملة والكفر والاسلام دليل على أن الاعتبار به دون غيره ولان مقتضى التوريث موجود فيجب العمل به مالم يقم دليل على تحقق المانع وقد لهس أحمد في رواية الاثرم فيمن دخل الينا بأمان فقتل عأنه يعث بديته إلى ملكهم حتى يدفعها إلى ورثته ، وروي أن عمرو بن أمية الضمري كان مع أهل بتر معونة فسلم ورجع الى المدينة فوجد رجلين في طريقه من الحي الذين قنلوهم وكانا أنيا الذي عينيالية في أمانه فسلم ورجع الى المدينة فوجد رجلين في طريقه من الحي الذين قنلوهم وكانا أنيا الذي عينيالية في أمانه

⁽ مسئلة) (وإن اختلفت أديابهم لم يتوارثوا)

همر وبن عبان وعروة والزهري وعطا. وطاوسوالحسنوهم بن عبد العزيز وهرو بن دينار والثوري وأبو حنينة وأصحابه ومالك والشاني وعامة الفتها. وعليه العمل

وروي عن عمر ومعاذ ومعادية رضي الله عنهم أنهم ورثوا المسلم من الكافر ولم يورثوا الكافر من المسلم من المسلم وحكي ذاك عن محد بن الحنيفية وعلى بن الحسين وضعيد بن المسيب ومسروق وعبدالله ابن معقل والشعبي والمخعي ويحبى بن يعمر واسحاق وايس عوثوق به عنهم فان أحمد قال ليس بين الناس اختلاف في أن المسلم لايرث الكافر وروي أن يحيى بن يعمر احتج المول فقال حدثي أبوالاسود أن معاذاً حدثه أن رسول الله عنظية قال « الاسلام يزبد ولا يقص ولاننا ننكح نساء هم ولا يرثوننا رساء نا فكذلك نوشهم ولا يرثوننا

وانا ماروی أسامة بن زید عن ألنبی و الله قال و لابرث الكانر المسلم ولا المسلم الكافر ، متفق علیه ، وروی أبو داود باسناده عن حرو بن شعیب عن أبیه عن جده عبد الله بن حرو قال : قال رسول الله و الله و لا بتوارث أهل ملتین شی » ولان الولایة منقطعة بین المسلم والكافرفلم بر ثه كالا برث الكافر المسلم فأما حدیثهم فیحتمل أنه أراد أن الاسلام بزید بمن بسلم و بما یفتح من البلاد كالا برث الكافر المسلم ولا ینقص بمن برتد لقلة من برتد و كثرة من بسلم ، وعلى أن حدیثهم مجمل وحدیثنا فسمر وحدیثهم لم یتفق علی صحه وحدیثا متفق علیه فنه بن تقد به والصحیح عن حرأ نه قال و لا برث أهل الملاولا برثوننا » وقال فی حمة الاشعث: برثما أهل دینها ، فأما المهنق اذا خالف دینه د بن معنقه فنذ كره فی باب الولا، ان شاء الله تعالى

(فصل) فأما المستأمن فيرثم أهل الحرب وأهل دار الاسلام ، وبهذا قال الشافعي ، قال القاضى ورث أهل الحرب بعضه بعضاً سواء انفقت ديارهم أو اختلفت ، وقال أبو حنيفة إذا اختلفت ديارهم بحيث كان لكل طائفة ملك ، ويرى بعضهم قتل بعض لم يتوارثا لانه لا موالاة بينهم فجعلوا اتفاق الدار واختلافها ضابطاً للتوريث وعدمه

ولا يعلم في هذا حجة من كتاب ولا سنة مع مخالفته لعموم النصوص المفتضى للتوريث ولم يعتبروا الدين في انفاقه ولا اختلافه ، مع ورود الخبر فيه وصحت العبرة بهـا فان المسلمين يرث بعضهم بعضاً وان اختلفت الدار بهم فكذلك الـكفار

﴿ مسئلة ﴾ (والمرتد لايرث أحداً إلا أن يسلم قبل قسم الميراث)

لا نعلم خلافاً بين أهل العلم ان المرتد لا يرث أحداً ، وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وذلك أنه لايرث المسلم لقول اننبي صلى الله عليه وسلم « لا يرث السكافر المسلم ، ولا المسلم الكافر » ولا يرث السكافر لانه يخالفه في حكم الدين لانه لا يقر على كفره فلم يثبت له حكم الدين الذي انتقل الله ولهذا لا تحل ذبيحته ولا نسكاح نسائهم وان انتقلوا الى دين أهل السكتاب ، ولا ن المرتدنزول

(فصل) فأما الكفار فيتوارث ن اذا كان دينهم واحداً لانهلم بين أهل الهلم فيه خلافا ، وقول النبي وَلَيْكِيْنِ و لايرث المسلم الكفار ، دليل على أن بعضهم برث بعضا ، وقول ولايتوارث أعل ملتين شنى ، دليل على أن أهل الملة الواحدة برث بعضهم بعضا ، وقول النبي وَلَيْكِيْنِ و وهل برك لنا عقيل من دار ، دليل على أن عقيلا ورث أبا طالب دون جعفر وعلى لانهما كانا مسلمين وكان عقيل على دين أبيه مقيا بمكة فباع رباعه بمكة الذلك لما قيل النبي وَلَيْكِيْنَ أَن تَمْزَلُ غداً ؟ قال ، وهل برك لنا عقيل من رباع وقال عمر في همة الاشعث بن قيس برنها أهل دينها فان اختلفت أديانهم فاختلف عن أحمد فروي عنه أن الكفر كله ملة واحدة برث بعضهم بعضا . رواه عنه عن حرب واختاره الحلال ، وبه قال حماد وابن شهرمة وأبو حنيفة والشافي وداود لان توريث الآبا من الابناء والابناء من الآبا من الآبا من الابناء والابناء من الآبا مف مذكور في كتاب الله تعالى ذكراً عاما فلا يترك الا فيا استثناه الشرع ومالم يستثنه الشرع يقى على الهموم ولان قول الحه تعالى (والذين كفروا بعضهم أدليا، بعض) عام في جميعهم

وروي عن أحمد أن الكفر ملل مختلفة لا يرث بعضهم بعضا اختاره أبو بكر وهو قول كثير من أهل الهلم لان قول النبي عليات ولا يتوارث أهل ملتين شتى ينفي توارثهما و يخص هوم الكتاب ولم نسمه عن أحمد تصربحا بذكر أقسام الملل وقال القاضي أبو يهلى الكفر ثلاث ملل اليهودية والنصر انية ردين من عداهم لان من عداهم بجمعهم أنهم لا كتاب لهم وهذا قول شريح رعطا، وحر بن عبد العزبر والضحاك والحكم

أملاكه الثابتة له أو استقرارها فلان لا يثبت له ملك أولى ولو ارتد متوارثان فمات أحدهما لم يرئه الآخر لائن المرتد لا يرث ولا يورث ، فان أسلم قبل قسم الميراثورث ، لما ذكرنا من الحديث وقد ذكر ناموالحلاف فه

(فصل) (والزنديق كالمرتد فيما ذكرنا) . والزنديق الذي يظهر الاسلام ويستسر الـكفر وهو الذي كان يسمى منافقاً ، في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، ويسمى اليوم زنديقاً ، قال أحمد : مال الزنديق في بيت المال .

﴿ مسئلة ﴾ (و إن مات على ردته فماله في ، ، وعنه أنه لورثته من السلمين ، وعنه أنه لورثته من أهل الدين الذي اختاره)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في مال المرتد إذا مات أو قتل على ردته فروي عنه أنه يكون فيئا في بيت مال المسلمين . قال القاضي وهو الصحيح في المذهب ، وبه قال أبن عباس وربيعة ومالك وان أبي ليلى والشافعي وأبو ثوروا بن المنذر

وعن أحمد مايدًل على أنه لورثته من المسلمين يروى ذلك عن أبى بكر الصديق وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم ، وبه قال سعيد بن المسيب وجابر بن زيد والحسن وعمر بن عبد العزيز وعطاء والشعبى والحكم والاوزاعي والثوري وابن شبرمة وأهل العراق واسحاق إلا أن الثوري وأباحنيفة واللؤلؤي واسحاق

والثوري والايث وشريك ومفيرة والضبي وابن أبي إلى والحسن بن صالح ووكيم ، وروي ذلك عن مالك . وروي عن النخي واثوري القولان معا ، ويحتمل كلام أحمد رضي الله عنه أن يكون الكفر مللا كثيرة فتكون الحبوسية ملة وعبادة الاوثان ملة أخرى وعبادة الشمس ملة فلا برث بعضهم بعضا روي ذلك عن على وبه قال الزهري وربيعة وطائفة من أهل المدينة وأهل البصرة واسحاق وهوأصح الاقوال إن شاء الله تعالى لقول النبي عَيَيْكِيْ « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ولان كل فريتين منهم لاموالاة بينهم ولا اتفاق في دين فلم برث بعضهم بعضا كالمسلمين والكفار والعمومات في التوريث مخصوصة فيخص منها محل النزاع بالحبر والقياس ولان مخالفينا قطعوا التوارث بين أهل الحرب وأهل دار الاسلام مع اتفاقهم في الملة لانقطاع الموالاة فيم اختلاف الملة أولى وقول من حصر الملة بعسدم الكتاب غير صحيح فان هذا وصف عدي لايقتضي حكما ولا جعما ثم لا بد لهذا الضابط من دليل يدل على اعتباره ثم قد افترق حكهم فان الحبوس يقرون بالجزية وغيرهم لا يقر بها وهم مختلفون في معبودا تهم ومعتقدا تهم و آرائهم يستحل بعضهم دماء بعض و يكفر بعضهم بعضا ف كانوا مللا كاليهود والنصارى. وقد روي ذلك عن على رضي الله عنه فان الهاعيل بن أبي خالد روى عن الشعبي عن على على السلام وقد روي ذلك عن على رضي الح عنه مخالف في الصحابة فيكون اجماعا

(فصل) وقياس المذهب عندي أن الملة الواحدة يتوارثون وإن اختلفت ديارهم لان العمومات من النصوص تقتضي توريثهم ولم يرد بتخصيصهم نص ولا أجهاع ولا يصح فيهم قياس فيجب العمل

قالوا ما اكتسبه في ردته يكون فيئا ولم يفرق أصحابنا بين تلاد ماله وطارفه ووجه ذلك أنه قول الحليفتين الراشدين فانه يروى عن زيد بن ثابت قال : بعثني أبو بكر عند رجوعه الى أهل الردة أن السلمين ورثتهم المسلمين ، ولان ردته ينتقل بها ماله فوجب أن ينتقل إلى ورثته من المسلمين كما لو انتقل بالموت .

وروي عنه رواية ثالثة أنه يكون لاهل الدين الذي اختاره ان كان منهم من يرثه وإلا فهو في وبه قال داود . وروي ذلك عن علقمة وسعيد بن أبي عروبة لانه كافر فورثه أهل ديسه كالحربي وسائر الكفار والمشهور الاول اقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يرث السلم الكافر ولاالكافر المسلم» وقوله « لا يتوارث هل ملتين شق» ولانه كافر فلا يرثه المسلم ، كالكافر الاصلي ولان ماله مال مرتد فأشبه الذي كسبه في ودته ولا يمكن جمله لا هل دينه لانه لا يرثهم فلا يرثونه كفيرهم من أهل الاديان ولانه يخالفهم في حكمهم فانه لا يقر على ما انتقل اليه ولا تؤكل ذبيحته ولا محل نكاحه إن كان امرأة فأشبه الحربي مع الذي فان قبل إذا جملتموه فيئا فقد ورثتموه للمسلمين قلنا لا يأخذونه ميراناً بل فأخذونه فيثا كا يأخذونه فيثا كا يأخذونه فيثا كالمشور

(فصل) وقد ذكرنا أن الزنديق كالمرتد لا يرث ولا يورث وقال مالك في الرنديق الذي

بعمومها ومفهوم قوله عليه السلام « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ان أهل الملة الواحدة يتوارثون وضبطه بتوارث أهل ملتين شتى ان أهل الملة الواحدة يتوارثرن وضبطه التوريث بالملة والكفر والاسلام دليل على أن الاعتبار به دون غيره ، ولان مقتضى التوريث موجود فيجب العمل به مالم يقم دليل على تحقق النافع . وقد نص أحد في رواية الاثرم في من دخل الينا بأمان فقد تل أنه يبعث بديته إلى ملكهم حتى مدفعها إلى الورئة

وقد رويأن عمرو بن أمية كان مع أهل بئر معونة فسلم ورجع إلى المدينة فوجد رجلين في طريقه من الحي الذي قتارهم وكانا أنيا النبي مَيِّنَا في أمان ولم يعـلم عمرو فقنلها فوداهما النبي مَيِّنَا في ولا شك في اله بعث بديتها الى أهلهما

وقال القاضي قياس المذهب عندي أنه لا يرث حربي ذميا ولا ذمي حربيها لان المولاة بينها منقطمة ، فأما المسنأس فيرثه أهل الحرب وأهل دار الاسلام وبهذا قال الشاخي رضي الله عنه ،وبه قال أبوحنيفة إلا أن المستأس لايرثه الذمي لان دارهما مختلفة

قال القاضي وبرث أهل الحرب بعضهم بعضا سواء أتفقت ديارهم أواخنافت رهذا أولاالشافعي

يتهم بذمي ورثته عند موته: ماله لورثته من المسلمين مثال من يرتد إذا حضره الموت، قال: وترثه زوجته سواه انقضت عدتها أو لم تنقض، كالذي يطلقها زوجها في مرض موته ليحرمها الميراث لأن قار من ميراث انعقد بسبب ميراثه فورثه كالمطلق في مرض الموت.

و لنا قول الني صلى الله عليه وسلم « لا يرث المسلم الـكافر »

قال شيخنا وقياس المذهب أن أحد الزوجيين إذا ارتد في مرض مونه ورثه الآخر لانه فعل ما يفسخ النكاح في مرض موته أشبه الطلاق ، وفعل المرأة ما يفسخ النكاح في مرض موته أشبه الطلاق ، وفعل المرأة ما يفسخ نكاحها لا يسقط ميراث ووسف إذا ويخرج في ميراث سائر الورثة مثل ما في الزوجين فيكون مثل مذهب مالك ، وقال أبو يوسف إذا ارتدت المريضة فماتت في عدتها أو لحقت بدار الحرب ورثها زوجها .

وروى اللؤلؤي عن أبي حنيفة إذا ارتد الرجل فقتل على ردته أو لحق بدار الحرب بانت منه امرأنه ، فان كانت مدخولا بها ورثته في عديها وإن كانت غير مدخول بها بانت ولم رثه وإن ارتدت المرأة في غير مرض فما ت لم يرثها زوجها لا نها عندهم لا تقتل فلم تكن فارتمن ميراثه بخلاف الرجل (فصل) (وارتداد الزوجين معاً كارتداد أحدها في فسخ نكاحها وعدم ميراث أحدها من الآخر سواء لحقا بدار الحرب أو أقاما بدار الاسلام) ، وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة إذا ارتدا مماً لم ينفسخ النكاح ولم يتوارثا .

ولنا أَنهما مرتدان فلم يتوارثا كما لوكانا في دار الاسلام ولو ارتدا جميعاً ولهماأولادصنار لم يتبعوهم (المننى والشرح الكبير) (٣٢) (الجزء السابع) رضي الله عنه ، وقال أبوحنيفة إذا اختلفت دياره بحيث كان لكل طائمة ١٤٠ ويرى بمضهم قتل بعض لم يتوارثا لانه مم لا موالاة بإنهم أشبه أهل دار الحرب فجملوا اتفاق الدار واختلافها ضابطا المتوريث وعدم ولانعلم في هذا كله حجة من كتاب ولا سنة مع مخالفته لعموم النص المقتضي التوريث ولم يعتبروا الدين في اتفاقه ولا اختلافهم ورود الخبر فيه وصحة العبرة فيها فان المسلمين برث بعضهم بعضا وان اختلفت الدار بهم فكذاك الكفار ولا يرث المسلم كافراً ولا الكافر مسلما لاختلاف الدبن بهم وكذاك لا يرث مختلفا الدبن أحدهما من صاحبه شيءًا

(مسئلة) قال (والمرتد لايرث احدا الا أن يرجع قبل قسمة الميراث)

لانعلم خلافا بين أهل العلم في أن المرتد لا يرث أحداً وهذا قول ما في والشافي وأصحاب الرأي ولا نعلم عرف غيرهم خلافهم وذفك لانه لا يرث مسلما لفول النبي وللله الله عناله في حكم الدين لانه لا يقر على كفره فلم يثبت له حكم أهل الدبن الذي انتقل اليه ولمذا لا تمل ذبيحته ولا ذكاح نسائهم وأن انتقلوا الى دين أهل الكتاب ، ولان المرتد

في رديم ولم يرثوا منهم شيئاً ولم يجز استرقاقهم سوا، ألحقوهم بدار الحرب أو لا ، وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأصحابه من الحقوم بدار الحرب منهم يصير مرتداً يجوز سبيه ومن لم يلحقوه بدار الحرب فهو في - كم الاسلام فاما من ولد بعد الردة بستة أشهر فذكر الخرقي مايدل على أنه يجوز استرقاقه وهو قول أبي حنيفة ، وأحد قولي الشافعي ، والفول الثاني لا يسبون وهومنصوص الشافعي (فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وإن أسلم المجوس أو تحاكموا الينا ورثوا بجميع قراباتهم إن أمكن ذلك).

نص عليه أحمد وهو قول عمر وعلى وان مسمود وان عاس وزيد في الصحيح عنه ، وبه قال الثوري والنخمي وقتادة وان أبي ليلي وأبو حنيفة وأصحابه ويحيى بن آدمواسحاق وداودوالشافعي في أحد قوليه واختاره بن اللبان ،

وعن زيد أنه ورثه بأقوى القرابتين وهي التي لا تسقط بحال ، وبه قال الحسن والزهري والاوزاعي ومائك والليث وحماد ، وهو الصحيح عن الثانعي وعن عمر بن عسد العزيز ومكحول والشمي القولان جميعاً واحتجوا بأنهما قرابتان لا يورث بهما في الاسلام فلا يورث بهما في غيره كما لو أسقطت احداها الأخرى .

ولنا أن الله تمالى فرض الام اللك و الاخت النصف فاذا كانت الأم أخبهاً وجب اعطاؤها مافرض الله تمالى لها في الاثنين كالشخصين ولابهما قرابتان ترث بكل واحدة منها منفردة لا تحجب احداها الانخرى ولا يرجح بها فترث بهما مجتمعتين كزوج هو ابن عم ، أو ابن عم هو أخ لا مولذوي الارحام

تزول أملاكه الثابتة له واستقرارها فلأن لا يثبت له الله أولى . ولو ارتد متوارثال فمات أحدهما لم يرثه الآخر فان المرتد لا يرث وسمله على ماسنذكره في المسئلة التي بعدما انشا. الله تعالى

(فصل) والزنديق كالمرتد فيما ذكرنا ، و لزنديق هو الذي يظهر الاسلام ويستسر بالكفر وهو المنافق كان بدى في علم النبي وَ الله الله و الله الله المنافق كان بدى في عصر النبي وَ الله و الله و الله و الله و الله الله و الله و

(مسئلة) قال (وكذلك من أسلم على ميراث قبل أن يقسم قسم له)

اختلفت الرواية فيمن أسلم قبل قسم ميرات موروثه المسلم فنقل الاثرم ومحمد بن الحكم أنه يرث وروي نحو هذا عن عمر وعثمان والحسن بن علي وابن مسعود وبه قال جابر بن زيد والحسن ومكحول

المداين بقراتين وقياسهم فاسد لان القرابتين في الاصل تسقطاحداهماالاخرى إذا كانافي شخصين فكذلك إدا كانا في شخص واحد وقولهم لا يورث بهما في الاسلام ممنوع فانه إذا وجد ذلك من وطيء شبهة في الاسلام ورث بها ثم أن امتناع الارث بهما في الاسلام لعدم وجودهما فلو تصور وجودها ورث بهما بدليل انه قدورث بنظيرهما في ابن عم هو زوج او اخ منام قال ابن اللبان واعتبارهم عندي فاسد من قبل أن الجدة تكون اخناً لاب فان ورثوها بكونها جدة لـكون الابن يسقط الاخت دونها لزمهم توريثها لكونها اخنأ لكون الام تسقط الجدة دونها وخالفوا صالكتاب في فرض الاخت وورثوا الجدة التي لانص للكتاب في فرضها وهو مختلف فيهم فمنهم من قال هو طعمة وليس بفرض مسمى ويلزمهم ان الميت أذا خلف أمه وأم أم هي أخت أن لا يؤتوها شيئاً لأن الجدودة محجوبة وهي اقوى القرابتين وجعلوالاخوة نارة اقوى ونارة اضعف وانقالوا اقوىالقرابتين الاخوة لان ميرانها اوفر لزمهم في ام هي اخت جمل الاخوة اقوى من جهة الامومة ويلزمهم في اسقاط مع الابن والاخ من الابوبن مالزم القائلين بتقديم الجدردة مع الام نان قالوا توريثها بالفرأبتين يفضي الي حجب الام بنفسها اذا كانت اختاً وللميت اخت اخرى قلنا وما المانع من هذا فان الله تمالى حجب الام بالاختين بقوله فانكان له اخوه فلامه السدس منغير تقييد بغيرها ثمهم حجبوها عن ميراث الاخت بنفسها ففد دخلوافيا انكروه بلهو أعظم لانهم فروا منحجب التنقيص الى حجب الاسقاط فاسقطوا الفرض الذي هواوكد بالكلية محافظة على ببض الغرض الادنى رخالفوامدلول اربعة نصوص من كتاب الله تعالى لانهم اعطوا الام الثاث وأنما فرض الله تعالى لها مع الاختين السدس والثاني أن الله "مالى

وقتادة وحيد وإياس بن معاوية وإسحاق ، فعلى هذا ان أسلم قبل قسم بهض المال ورث بما بني ، وبه قال الحسن ، ونقل أبو طالب في من أسلم بمد الموت لا يدت قد وجبت المواريث لاهلها ، وهذا المشهور عن على رضي الله عنه و به قال سعيد بن المسيب وعطا. وطارس والزهري وسلبان بن يسار والنخي والحكم وأبر الزناد وأبر حنيفة ومالك والشاني رضي الله عنه وعامة الفقها، لفول النبي والمستخدي والحكم والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق أو كا لو اقتسموا ولان المانع من ألم كا لو اقتسموا ولان المانع من المرافق المرث كالوكان رقيقا فأعنق أو كا لو بتي على كفره

ولنا قول النبي وَيَتَطِيَّتُهُ ﴿ مِن أَمْ لِمَ عَلَى شَي. فهو له ﴾ رواه سعيد من طريقين عن عروة وابن أبي مليكة عن النبي وَيَطِيَّتُهُ ﴿ وَهُ وَابِنَ أَبِي مَلِيكَةُ عَنَ النَّبِي وَيَطِيَّتُهُ ﴿ وَهُ وَابِنَ أَبِي مَلِيكَةً عَنَ النَّبِي وَيَطِيَّتُهُ ﴿ وَهُ وَابِنَ أَبِي مَلِيكَةً عَنَ النَّهِ عَلَيْتُهُ ﴿ وَكُلُّ قَسْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْتُهُ وَ كُلُّ قَسْمُ فَهُ عَلَى قَسْمُ الأسلام ﴾ قسم في الجاهلية فهو على قسم الاسلام »

وروى ابن عبد البر باسناده في المهبد عن زيد بن قنادة العنبري ان انسانامن أهله مات على غير دين الاسلام فورثته أختي دوفي و كانت على دينه مم ان جدي اسلم وشهده ما النبي عَلَيْتُ حنينا فتوفي فلبثت سنة وكان ترك مبر اثام ان أختي أسلمت فخاصمتني في الميراث الى عثمان رضي الله عنه فحدثه عبد الله بن أرقم ان عمر قضى انه

أَعَا فَرْضَ لَـكُلُ وَاحِدَةً مِنَ الْاحْتِينِ ثَاثًا فَاعْطُوا احداهما النصف كاملاً والثالث أن الله تعالى فرض للاحتين الثنين وهاتان اختان فلم يجعلوا لها الثانين الرابع أن مقتضى الآية أن يكون اـكل واحدة من الاحتين الثلث وهذه احْت فلم يعطوها بكونها احْناً شيئاً هذا كله معنى كلام ابن اللبان

(فصل) والمسائل التي مجتمع فيها قرابتان ويصح الارث بهما ست احداهن فى الذكور وهوعم هو اخ لام وخمس في الاناث وهي بنت هي اخت او بنت ابن وام هي اخت وام ام هي اخت لاب وام اب هي اخت لام فن ورثهم بأقوى القرابتين ورثهم بالبنوة والامومة دون الاخوة وبنوة الابن واختلفوا في الجدة اذا كانت اختاً فنهم من قال الجدودة اقوى لانهاجهة ولادة لانسقط بالولد ومنهم من قال الاخوة اقوى لانها اكثر ميراثاً وقال ابن شريح وغيره هو الصحيح ومن ورث بأقوى القرابتين لم يحجب الام بأخوة نفسها الا ماحكاه سحنون عن مالك انه حجبها بذلك والصحيح عنه الاول ومن ورث بالقرابتين حجبها بذلك ومي كان امرأة فهي اخت لام أو ام أب هي اخت لام او ام ام هي اخت لام أو ام أب هي اخت لاب فهو محال

و مسئلة ﴾ اذا خلف امة وهي اخته من ابيه وعما فن ورثها بقرابتين جعل لها الثلث بكونها أما والنصف بكونها أختاً لاب والساقي للعم فان كان معها أخت أخرى لم ترث بكونها أما الا السدس لانها انحجبت بنفسها وبالاخت الاخرى ومن ورثها بأقوى القرابتين ورثها الثلث بكونها أماو لم يحجبها بنفسها وسئلة ﴾ (ولا يرثون بنكاح ذوات الحارم ولا بنكاح لا يقرون عليه، لو أسلموا)

المجوس ومن جرى مجراهممن ينكح ذوات المحارم إذا أسلموا وتحاكموا الينا. قال شيخنا لانملم خلافا

من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه فقضى اعتمان فذهبت بذاك لاول وشاركني في هذا وهذه قضية انتشرت فلم تذكر فكانت اجماعا ولانه لو تجدد له صيد بعد موته وقع في شبكته التي نصبها في حباته اثبت له الملك فيه ، ولو وقع انسان في بئر حفرها لتعلق ضانه بنركته بعد موته فجاز أن يتجدد حق من أسلم من ورثته بنركته ترغيبا في الاسلام وحثا عليه ، فأما اذا قسمت التركة وتعين حق كل وارث م أسلم فلا شيء له و إن كان الوارث واحداً فاذا تصرف البركة واحتازها كان بنزلة قسمتها

ا فصل) ومن كان رقيقا حين موت موروثه فأعنى قبل القسمة لم برث ، نص عليه أحد رضي الله عنه في رواية محد بن الحسكم وفرق بين الاسلام والمتق وعلى هذا جمهور الفقها، من الصحابة ومن بعدهم . وروي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل مأت وترك أباه عبداً فأعنى قبل أن يقسم معراثه فقال له معراه .

وحكي عن مكحول وقتادة أنهما ورثا من أعتق قبل القسمة لأن المانع من الميراث زال قبــل القسمة فأشبه مالو أسلم ، قال أبو الحسن النميمي يخرج على قول من ورث المسلم أن يورث العسبد أذا أعتق وليس بصحيح فان الاسلام قربة وهو أعظم الطاعات، والقرب ورد الشرع بالتأليف عليها

في أنهم لا يرثون بنكاح ذوات المحارم فأما غيره من الانكحة فكل نكاح اعتقدوا صحته وأفرواعليه بسد إسلامهم توارثوا به سواه وجد بشروطه المعتبرة في نكاح المسلمين أولا ومالا يقرون عليه بعد اسلامهم لا يتوارثون به والمجوس وغيرهم في هذا سواه فلو طلق السكافر امرأته ثم نكحها ثم أسلما لم يقراعلية وان مات أحدها لم يرثه الآخر وكذلك إن مات أحدها قبل اسلامها لم يتوارثا في قول الجميع وأصل الاختلاف في الميراث الاختلاف فيما يقران عليه أن أسلما أو تحاكما الينا ونذكر ذلك في نكاح السكفار إن شاه الله تعالى

(فصل) وإذا مات ذي لا وارث له كان ماله فينا وكذلك ما فضل من ماله عن وارثه كمن ليس له وارث الا أحد الزوجين لا نه مال ليس له مستحق معين فكان فيئا كال الميت المسمالاتي هوكذلك مسائل من هذا الباب مجوسي تروج ابنته فأولدها بنتا ثم مات عنها فلها الثلثان لاهما ابنتان ولا ترت الحبرى بالزوجية في قول الجميع فان مات الحبرى بعده فقد تركت بنتا هي أخت لاب فلها النصف والثلث بالمبنوة والباقي بالاخوة وإن مات الصغرى أولا فقد تركت أما هي أخت لاب فلها النصف والثلث بالمقرابين ومن ورث بأقوى القرابين لم يورثها بالاخوة شيئا في المسئلة الاولى لا نه لم يمنع توريث الشخص بفرض وتعصيب لتوريشه ابن المم اذا كان زوجاً أو أخا لام وانما منع الارث بفرضين فان كان الجوسي أولدها بنتين ثم مات ومات الحبرى بعده فقد تركت بنتين هما أختان لاب وان لم تحت الحبرى بل مات احدى الصغير تين فقد تركت بنتين وأما هي أخت لاب فلامها السدس بكونها أما والسدس بكونها أما والمنت الحسيدة المنت الحدى المنت الحدى المنت المنت المنت الحدى الصفير تين وأما هي أخت لاب فلامها السدس بكونها أما والسدس بكونها أما والمنت المنات المنت المنات المنا

فورد الشرع بتوريثه نرغيبا له في الاسلام وحثا عليه والعتق لاصدم له فيه ولا مجمد عليه الم يصح قياسه عليه ولولا ماورد من الأو من نوريث من أسلم لكان النظر يقتضي أن لابرث من لم يكن من أهل الميراث حين الموت لان الملك ينتفل به إلى الورثة فيستحتونه فلا يبقى لمن حدث شيء ، لحكن خافناه في الاسلام للأو ، وليس في العتق أثر بجب التسليم له ولا هو في معنى مافيه الأو فيبقى على موجب القياس .

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومتى قتل المرتد على ردته فماله فيء)

اختلفت الرواية عن أحد في مال المرتد اذا مات أو قتل على ردته فروي عنه أن يكون فينا في بات مال المسلمين ، قال القاضي هر صحيح في المذهب وهو قول ابن عباس وربيعة ومالك وابن أبي ليلى والشاذي رضي الله عنه وأبي ثور وابن المنذر ، وعن أحدما بدل على أنه لورثته من المسلمين، وردي ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعلى وابن مسعود رضي الله عهم ، وبه قال ابن المديب وجار بن ذيد والحسن وعمر بن عبد العزيز وعطا، والشعبي و الحسكم والارزاعي والثوري وابن شبرمة وأهل

وانحجيت بنفسها وأختها عن السدس وللاخت النصف وعلى القول الآخر لها الثاث بالامومةولاشيء لها بالاخوة ولا تنحجب بها واللاخت النصف فقد استوى الحـكم في القولين وان أختاف طريقها وعلى ما حكاه سحنون لها السدس وتنحجب بنفسها وأختها وان أولدها المجوسي ابناً وبنتائم ماتوماتت الصغرى بعده فقد خافت أما هي أخت لاب وأخا لاب وأم فلامها السدس والباقي الاخ ولا شيء للام بالاخوة لان الاخ للا بوين يحجبها وعلى القول الآخر اللام الثاثكاءلا إذا تزوج المجوسي أمه فأولدها بنتاً ثم مات فلامه السدس ولابنته النصف ولا ترث أمه بالزوجية ولا ابنه بكونها أخاً لام شيئاً وإن ماتت الكبرى بعده فقد خلفت بنتاً هي بنت ابن فلها الثلثان بالفرا بنين وعلى الفول الآخر لهاالنصف وإن ماتت الصفرى بعده فقد تركت أما هي أم أب فلها الثاث بالامومة لا غير على القولين جميعاً وان تُروج ابنته فأولدها بنتاً ثم تزوج الصغرى فأولدها بنتاً ثم مات وماتتالكبرى بعده فقد تركت أخيها لابيها احداهما بنتها والاخرى بنت بنتها فلبنتها النصف والباقى بينها وعلى القول الآخر لبنتها النصف والباقى للصغرى وإن ماتت الوسطى بعده فقد تركت أختيها إحداهما أمها والاخرى بنتها فلامها السدس ولبنتها النصف والباقى بينهما وعلىالقول الآخرالباقي للمصبة وإن ماتت الصغرى بعد فقدخلفت أختيها إحداهما أمها والاخرى جدتها فلامها السدس واثلثان بينها وقد انحجبت الام بنفسها وبأمهاعن السدس وعلى القول الآخر من جبل الاخوة أقوى فللسكبرى النصف وللوسطى الثلث والباقىالعصبة ومن جمل الجدودة أقوى لم يورث الكبرى شيئا لانها لا ترث بالاخوة لكونها ضيفة ولا بالجدودة لكونها محجوبة بالأمومة وإن ماتت الصفرى بعد الوسطى نقد خلفت جدة هي أخت لاب فلها الثلثان

العراق واسحاق لان اشوري وأبا حنيفة والمؤلؤي واسحاق قالوا مااكتسبه في ردته يكون فيئا ولم يفرق أصحابنا بين تلاد ماله وطارف ووجه هذا القول أنه قول الحليفتين الراشدين فانه يروى عن زيد بين ثابت قال بعثي أبو بكر عند رجوعه إلى أحل الردة أن أقسم أموالهم بين ورثتهم المسلمين ، ولان ردته ينتقل بها ماله فوجب أن ينتقل إلى ورثته المسلمين كالو انتقل بالموت

وروي عن أحمد رواية أن ماله لاهل دينه الذي اختاره إن كان منه من يرثه وإلا فهو في ، هوبه قال داود ، وروي عن علقمة وسعيد بن أبي عروة لانه كافر فورثه أهل دينه كالحربي وسائر الكذار والمشهر الاول لقول النبي عَلَيْكُ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، وقوله لا لايتوارث الهلم ملتين شنى ، ولانه كافر فلا يرثه المسلم كالكافر الاصلي ، ولان ماله مال مرتد فأشبه الذي كسبه في ردته ، ولا يمكن جعله لاهل دينه لانه لايرثهم فلا يرثونه كفيرهم من أهل الاديان ، ولانه بخالفهم في حكمهم قانه لايقر على ما انتقل اليه ولا تؤكل له ذبيحة ولا يحل ذكاحه إن كان امرأة فأشبه الحربي مع الذي ، فان قبل اذا جعلتموه فيئا فقد ورثتموه المسلمين قلما لا يأخذونه ميراثا بل يأخذونه فيئا كا بؤخذ مال الذي اذا لم يخلف وارثا و كالهشور

بالفرابين ومن ورث باحداهما فلها السدس عند قوم وعدان شريح ومن وافقه لها النصف وهي اختيار الحبري، مجوسي نزوج أمه فأولدها بنتأ ثم نزوج بنته فأولدها ابنا ثم نزوج الابن جدته فأولدها بنتا ثم مات المجوسي ثم مانت أمه فقد خلفت بنتاً هي بنت ابن وبنتا أخرى هي بنت ابنان وخلفت ابن أن هو زوجها فلابنتيها الثلثان والباقي بين الكبرى وابنها على ثلاثة وتصح من تسعة للكبرى أربعة والصغرى ثلاثة والذكر سهان وعلى القول الآخر الباقي للذكر وحده فان ماتت بعده بنته فان الكبرى جدتها أم أيهاوهي أخنها من أمها فلها السدسان بالقرابتين وفي الناني لها سدس باحداها (فصل) وان وطيء مسلم بعض محارمه بشبهة أو اشتراها وهو لا يعرفها فوطئها وولدت له واتفق مثل هذه لانسان فالحكم فيها مثل هذا سواء

(فصل) في النرويج في المرض والصحة ، حكم النكاح في الصحة ، والمرض سوا ، في محة المقدو توريث كل واحد منها من صاحبه في قول الجهور وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك اي الزوجين كان مريضاً مرضاً مخوفا حال عقد الذكاح فالذكاح فاسد لا يتوارثان به إلا أن يصيبها فيكون لها المسمى في ثلاثة مقدما على الوصية وعن الزهري ويحيي بن سعيد مثله واختلف أصحاب مالك في نكاح من لا يرث كالامة والذمية فقال بعضهم يصح لانه لايتهم بقصد توريثها ومنهم من أبطله لجواز أن تكون وارثة وقال ربيعة وابن أبي ليلي الصداق والميراث من الثلث وقال الاوزاعي النكاح صحيح ولا ميراث بينها وعن القاسم بن محد والحسن ان قصد الاضرار بورثنه فالنكاح باطل وإلا فهو صحيح ولا ميراث بينها وعن القاسم بن محد والحسن ان قصد الاضرار بورثنه فالنكاح باطل وإلا فهو صحيح

(فصل) والزنديق كالمرتد لايرث ولا يورث ، وقال مائك في الزنديق الذي يتهم بزي ورثته عند موته ماله لورثته من المسلمين مثل من يرتد اذا حضره الموت قال وترثه زوجته سواء انقضت عدتها أو لم تنقض كالتي يطلقها زوجها في مرضموة ليحرمها الميراث لانه فارمن ميراث من المقدسبب ميراثه فورث كالمطلقة في مرض الموت

ولنا قول الذي وَلِيَالِيَّةِ وَ لا يَرْتُ الْمُسَلِمُ الْكَافَرِ ﴾ وقياس المذهب أن أحد الزوجين اذا ارتد في مرض موته يأشبه الطلاق وفعل المرأة ما يفسخ مرض موته يأشبه الطلاق وفعل المرأة ما يفسخ نكاحها وبخرج في معرات سائر الورثة مثل الزوجين فيكون مثل مذهب مالك ، وقال أبو يوسف أذا ارتدت المربضة فمانت في عدتها أو لحقت بدار الحرب ورثها زوجها

وروى الؤلؤي عن أبي حنيفة اذا ارتد الرجل فقتل على ردته ألحق بدار الحرب بانت منه امرأ نه فان كانت مدخولا بها ورثته اذا كان ذلك قبل القضاء عدتها ، وإن كانت غير ، دخول بها بانت ولم ثرثه ، وإن ارتدت المرأة من غير مرض فمانت لم يرثها زوجها لانها عندهم لانقتل الم تكن فارة من ميراثه بخلاف الرجل

ولما أنه عقد معاوضة يصح في الصحة فصح في المرض كالبيع ولانه نكاح صدر من أهله في محله بشرطه فصح كحال الصحة وقد روينا أنعبدالرحمن بنأم الحكم تزوج في مرضه ثلاث نسوة أصدق كل واحدة الفاً ليضيق بهن على امرأته ويشركنها في ميراثها فأجيز ذلك واذا ثبت محة النكاح ثبت الميراث بعموم الآية

(فصل) ولا فرق في ميرات الزوجين بين ما قبل الدخول وبعده المموم الآية ولان النبي عَيَّظِيَّةُ وَ قضى في بروع بنتواشق أن لها الميراث وكان زوجها مات عنها قبل الدخول بها ولم يكن فرض لهاصداقا ولان النكاح صحيح ثابت فيورث به كما بعد الدخول

(فصل) فأما النسكاح الفاسد فلا يثبت به التوارث بين الزوجين لانه ليس بنسكاح شرعي ومتى اشتبه من نكاحها فاسد بمن نكاحها و حيح فالمنصوص عن أحمد أنه قال فيمن تزوج أختين لا يدري أيها تزوج أول أنه يفرق بينها وتوقف عن ان يتمول في الصداق شيئاً قال أبو بكر يتوجه على قوله أن يقرع بينها فعلى هذا الوجه يقرع بينهما في الميراث إذا مات عنهما وعن النخعي والشعبي ما يدل على أن الميراث يقسم بينهن على حسب الدعاوى والتنزيل كميراث الحنائى وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وقال الشافعي يوقف المشكوك فيه من ذلك حتى يصطلحن عليه أو يتبين الامر فلو تزوج امراة في عقد وارباً في عقد ثم مات وخلف أخا ولم يسلم أي المقدين سبق فني قول أبي حنيفة كل واحدة تدعي مهراً كاملا ينكره الاخ فيعطي كل واحدة نصف مهر ويؤخذ ربع الباقي تدعيه الواحدة والا ربع فيقسم نصفه للواحدة ونصفه للاربع وعند الشافعي أكثر ما يجب عليه أربعة مهور فيأخذ

(فصل) وارتداد الزوجين معا كارتداد أحدها في فسخ نكاحهما وعدم ميراث أحدها من الآخر سوا، لحمّا بدار الحرب أو أقاما بدار الاسلام، وبهدذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة إذا ارتدا معالم ينفسخ النكاح ولم يتوارثا لان المرتد لا يرث المرتد ما داما في دار الاملام فان لحمًا بدار الحرب توارثا

ولنا أنهما مرتدان فلم يتوارثا كالوكانا في دار الاسلام. ولو ارتدا جيمًا ولهما أولاد صفار لم يتبه وهم في ردتهم ولم براواً منهم شيئا ولم يجز استرقاقهم سواء لحقوهم بدار الحرب أو لم يلحقوهم، ومهذا قال الشافعي رحمه الله وقال أبو حنيفة وأصحابه من ألحقوه بدار الحرب منهم بصير مرتداً يجوز سبيه ومن لم يلحقوم بدار الحرب فهو في حكم الاسسلام، فأما من ولد بعد الردة بسنة أشهر فذكر الجرقي رضي الله عنه ما يدل على أنه يجرز استرقاقه ، وهوقول أبي حنينة وأحد قولي الشافعي والقول الثاني لايسبون وهو منصوص الشافعي.

(فصل) فاذا لحق المرتد بدار الحربوقف ماله فان اسلم دفع اليه وان ماتصار فينها ، وبهذاقال مالك والشافعي رضي الله عنهما وجعل أهل العراق لحاقه بدار الحرب كوته في زوال ملكه وصرف

ذلك يُوقف منها مهر بين النساء الحُمْس ويبقى ثلاثة تدعى الواحدة ربعها ميراثاً ويدعى الاخ ثلاثة أربا بها فيوقف منها ثلاثة أرباع مهربين النساء الحمس وباقيها وهو مهران وربع بين الاربيع والاختم يؤخذ ربع ما بقى فيوقف بين النساء الحس والباقي للاخ

(فصل) فان تزوج امرأة في عقد واثنتين فيعقد وثلاثاً فيعقد ولم يعلم السابق فالواحدة نكاحها صحيح فلها مهرها ويبقى الشك في الحمن ، فعلى قول أهل العراق لهن مهران بيقين والثالث لهن في حال، دون حال فيكون لهن نصفه ثم يقسم ذلك بينهن لـكل واحدة نصف مهر ثم يؤخذ ربع الباقي لهن ميراً أَ فَالْوَاحِدَةُ وَبِهِ يَقِيناً وَتَدَعَي نَصَفَ سَدَسَهُ فَتَعْطَى نَصْفَهُ فَيْصِيرٌ لَمَّا مِن الربع سَدْسَهُ وَعُنَّهُ وَذَلْكُ سبعة من أربعة وعشرين والاثنتان يدعيان ثلثيه وهو ستة عشر سهماً فيعطين نصفه وهو عمانية أسهم والملاث يدعين ثلاثة أرباعه وهو ثمانية عشرسها فيعطين تسعه وهذا قول محمد بن الحسن، وعلى قول آبي حنيفة وأبي يوسف تقسم السبعة بين الثلاث والاثنتين نصفين فيصيرالربع من ثمانية وأربعين ثم تضرب الانبين في الثلاث ثم في ثمانية وأربعين تكنما ثنين وثمانية وثمانين فهذا ربع المال، وعندالشافعي تعطى الواحدة مهرها ويوقف ثلاثة مهور مهران منها بينالحمس ومهر تدعى الواحدة والاثنتان ربعه ميراثا وتدعيه الثلاث مهرأ وثلاثة أرباعه يدعيهالاخميراثا وتدعيهالثلاث مهرأويؤخذ ربع مابقي فيدفع ربعه إلى الواحدة ونصف سدسه بينالواحدة والثلاثموقوفوثلثاء بين الثلاث والاثنتينموقوف فان طلبت واحدة من الخس شيئاً من الميراث الموةوف لم يدفع البها شيء وكذلك إن طابه أحدالفر يقين لا يدفع اليه شيء وأن طاب وأحدة من الثلاث وواحدة من الاثنتين دفع اليهما ربع الميراث وانطلبه وأحدة (المغنى والشرحالكبير) (الجزء السابع) (77)

ماله إلى من يصرف اليه إذا مات فان عاد الى الاسلام فله ما وجد من ماله ولا يرجع على ورثنه بشي ما أنلفوه الا أن يكونوا اقتسموه بغير حكم حاكم ولم مختلفوا فيما اكتسبوه في دار الحرب أواخر جه من ماله الى دار الحرب أنه في ، ، وقال أبو بكر عبد العزيز إذا ارتد المسلم زال ملكه عن ماله ولم يصح تصرفه فيه بشي ، من التصرفات فان أسلم رد اليه تمليكا مستأنفا ، يقال أبو يوسف انما أحكم بموته يوم يختصمون في ماله لا يوم لحاقه بدار الحرب

ولنا أنه حر من أهل التصرف ويبقى ملكه بعد اسلامه فلم يحكم بزوال ملكه كا لولم يرتد وبجب رد.ا أخذ من ماله أو أتلف عليه كغير.

(فصل) ومتى مات الذي ولا وارث له كان ماله فياً ، وكذلك ما فضل من ماله عن وارثه كن ليس له وارث الا أحد الزوجين فإن الفاضل عن ميرائه يكون فياً لانه مال ليس له مستحق معين فكان فياً كال الميت المسلم الذي لا وارث له

(فصل) في مير اث الجوس ومن جرى مجراهم بمن ينكح ذرات المحارم إذا أسلموا وتحاكموا اليناء لانعلم ببن علماء المسلمين خلافا في انهم لا برثون بنكاح ذوات المحارم، فاما غيره من الانكحة مكل

من الانتين واثنتان من الثلاث أو الثلاث كلهن دفع اليهن ثلثه وان عين الزوج المنكوحات أولا قبل تعيينه وثبت، وان وطيء واحدة منهن لم يكن ذلك تعييناً لها وهذا قول الشافعي، وللموطوءة الافل من المسمى أو مهر المثل ويكون الفضل بينهما موقوفاً وعلى قول أهل العراق يكون تعييناً، فاذا كانت الموطوءة من الاثنين صح نكاحها وبطل نكاح الثلاث، وانكانت من الثلاث بطل نكاح الاثنين وان وطيء واحدة من الاثنين وواحدة من الثلاث صح نكاح الفريق المبدوء بوط، واحدة من وللموطوءة التي لم يصح نكاحها مهر مثلها، فإن أشكل أيضاً أخذ منه اليقين وهو مهر ان مسميان ومهر مثل ويبقي مهمى وتعمر مسمى تدعيه النسوة وينكره الاخ فيقم بينهما فيحصل النسوة مهر مثل ومسميان ونصف منها مهر مسمى ومهر مثل ومسميان ونصف المكل واحدة نصف مسمى والميراث على ما تقدم ، وعند الشافعي لاحكم للوطوء ثين تعطى كل الاقل نحين الوارث مقام تعيين الزوج فيه قولان فعلى قوله يؤخد مسمى ومهر مثل الموطوء ثين تعطى كل الاقل من المسمى أو مهر المثل ويقف النفضل بينهما ويبقي مسميان و نصف يقف أحدها بين الثلاث اللات اللاقل احداهن من المسمى أو مهر المثل ويقف الفضل بينهما ويبقي مسميان و نصف يقف أحدها بين الثلاث اللاتي لم يوطأن وآخر من لكح خاسة ومات ولم يدر أيتهن طلق فللخامسة ربع الميراث وللاربع ثلاثة أرباعه بينهن وهذا مذهب نكح خاسة ومات ولم يدر أيتهن طلق فللخامسة ربع الميراث وللاربع ثلاثة أرباعه بينهن وهذا مدى نكح خاسة ومات ولم يدر أيتهن طلق فللخامسة ربع الميراث وللاربع ثلاثة أرباعه بينهن وهذا مدى نسائي طالق ثم نكح سادسة ثم مات قبل ان ببين فللسادسة ربع الميراث والخامسة ربع ثلاثة الارباع نسائي طالق ثم نكح سادسة ثم مات قبل ان ببين فللسادسة وبع الميراث والخامسة ربع ثلاثة الارباع نسائي طائق مم التقواء المنافعة مات قبل ان ببين فلسائي طائق ثم تكح سادسة ثم مات قبل ان ببين فلسائي الميراث والعذاء الميراث والخامسة ربع ثلاثة الارباع فيشه الميراث والخامسة وبم مات قبل ان ببين فلسائي طائق ثم تكح سادسة ثم مات قبل ان ببين فلسائي طائق ثم تكح سادسة ثم مات قبل ان ببين فلسائي طائق من الميراث والخامسة وبدير الميراث والمؤلمة والميراث والمؤلمة والمينه الميراث والمؤلمة الميراث والمؤلمة والميراث والمؤلمة وال

نكاح اعتقدوا صحته وأفروا عليه بعد اسلامهم توارثوا به سوا، وجد بشروطه المعتبرة في نكاح المسلمين او لم يوجد ومالا يقرون عليه بعد اسلامهم لا يتوارثون به ، والحبوس وغيرهم في هذا سوا، فلو طاق الكافر امرأته ثلاثا ثم نكتها ثم أسلما ومات احدها لم يقرا عليه ولم يتوارثا به وكذلك ان مات أحدها قبل اسلامهما لم يتوارثا في قول الجيم ، وإن نزوجها بغير شهود ثم مات أحدهما ورثه الآخر وبهذا قال أبو حنيفة والشافي رضي الله عنهم ، وقال زفر والمؤلؤي لا يتوارثان ، وان تزوج أمرأة في عديها توارثا في ظاهر مذهب أحد رضي الله عنه فانه قال إذا أسلما وقد نكحها في العدة أقرا عليه ، وهذا قول أبي حنيفة وقال الفاضي ان اسلما بعد انقضا. العدة أقرا وإن اسلما قبل لم يقرا وضي هذا إن مات احداما قبل انقضا. العدة أورا وان تزوجها وهي حبل من فعلى هذا إن مات احداما قبل انقضا. العدة ، وإن نزوجها وهي حبل من زوج أو زنا فالحكم فيه كالتي قبلها سوا. لان الزنا موجب العدة ، وبذا قال الشافعي رضي الله عنه في الحامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة وأصحاب في الحامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة والصحاب في الحامل من زوج لا يتوارثان ، وقال الحافي في المهم المنافعي في المعمد من المنافعي أنها يقران عليه المنافعي في المعمد من المنافعي أن أبو يو منه وزفر والاؤلؤي لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة والشافعي في المعمل من الزنا يتوارثان عليه إذا أسلما أو محاكم النيا ونذكر ذلك في موضعه ان شا. الله تعالى الاختلاف في الميراث

الباقية وما بتى بين الاربع الاول ارباعا وفي قول الشافعي ما أشكل من ذلك موقوف على ما تقدم الباقية وما بتى بين الاربع الاول ارباعا وفي قول الشافعي ما أشكل من ذلك موقوف على ما تقدم

﴿ إِذَا طَانَهَا فِي صَحْنَهُ أَوْ مَرْضُ غَيْرَمُحُوفَ طَلَاقًا بِاثْنَا قَطْعُ التَّوَارِثُ بِينْهِما ﴾

وجَملة ذلك أن الرجل إذا طلق أمراً نه في صحته طلاقا باثناً أو رجميا فبانت بانقضاء عدما لم يتوارثا إجماعا لزوال الزوجية التي هي سبب الميراث وكذلك ان طلقها في مرض غير مخوف لان حكم الطلاق فيه حكم الطلاق في الصحة، فان طلقها في المرض المخوف فصح من مرضة ذلك ومات بعده لم ترثه في قول الجمهور وروي عن النخمي والشعبي والثوري وزفر أنها ترثه لانه طلاق في مرض مخوف قصد به الفرار من الميراث فئم عنعه كما لو لم يصح

ولنا أن هذه بائن بطلاق في غير مرض الموت فلم ترثه كالمطلقة في الصحة ولان حكم هـذا المرض حـكم الصحة في العطايا والعناق والاقرار فـكذلك في الطلاق وما ذكروه يبطل بما إذا قصد الفرار في الصحة

(مسئلة) (وان كان الطلاق رجميا لم يقطعه مادا.ت في العدة)

سواء كان في المرض أو الصحة بنير خلاف نعلمه روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعمانوعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وذلك لان الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره وإبلاؤه ويملك المساكما بالرجعة بنير رضاها ولا ولي ولاشهود ولا صداق جديد (فصل) فأما القرابة فيرثون بجميمها إذا أمكن ذلك نص عليه أحمد وهو قرل عمر وعلي وابن مسمود وابن عباس وزيد في الصحيح عنه وبه قال النخص والثوري وقتادة وابن أبي لبلي وأبوح بفة وأصحابه ومجيى بن آدم واسحاق وداود والشافعي رضي الله عنهم في أحد قولبه واختاره ابن المابان وعن زيد أنه ورئه باقوى القرابتين وهي التي لا تسقط بحال ، وبه قال الحسن والزهري والاوزامي ومالك والليث وحماد وهو الصحيح عن الشاذمي، وعن عمر بن عبدالمزيز ومكحول والشعبي القولان جيعا، واحتجوا بأنهما قرابتان لا يورث بهما في الاسلام فلا يورث بهما في غيره كالوأ سقطت احداهما الاخرى ولنا أن الله تمالى فرض الام الثلث وللاخت النصف فاذا كانت الام أختا وجب إعطاؤها ما فرض الله لها في الآيتين كالشخصين ولانهما قرابتان ترث بكل واحدة منعها منفردة لا تحج.ب احداها الاخرى ولاترجحها فترضهما مجتمعين كزوج هو ابن عم أوابن عم هو أخ من أموكذوي الارحام المدلين بقرا بتين ، وقيامهم فاصدلان القرابتين في الاصل تسقط احداهم االاخرى إذا كانا في شخصين فكذلك إذا كانافي شخص و تولهم لا يورث بهماني الاسلام ممنوع فانه اذا وجد ذلك من وط شبهة في الاسلام

﴿ مسئلة ﴾ (وان طلقها في مرض الموت المحوف طلاقالا يتهم فيه بأن سأ لته الطلاق او علق طلاقها على فعل لهامنه بد ففعلته أو ملنه على شرط في الصحة فوجد في المرض ارطلق من لابرث كالامة والذمية فعتقت وأسلمت فهو كطلاق الصحيح في أصح الروايتين)

اذا سألته الطلاق في مرضه فأجابها فقال القاضي فيه روايتان (إحداهما) لاترثه لانه ليس إنار (والثانية) ترثه لانه طانها في مرضه وهو قول مالك ، وكذلك الحبكم أذا خالمها أو علق الطلاق على مشيئتها فشاءت أوعلى فعل من جهتها لها منه بد فنعلته أو خبرها فاختارت نفسها ، والصحيح في هذا كله أنها لاترثه لائه لافرار منه وهذا قول أي حنياة والشاني فان لم تعالم بتعليق طلاقها ففعات ما عاق عليه ورثنه لانها معذورة فيه ، ولو سألته طلاة فطلقها ثلاثا ورثته لأنه أبانها بمالم تطلبه منه فان علق طلاقها على شرط في الصحة فوجد في المرض كقدوم زيد ومجى، زيد وصلاً بما الفرض بانت ولم ترثه وذكر القاضى رواية أخرى أنها ترث وهو قول مالك لان الطلاق وتم في المرض والاول أصح

﴿ مَـٰ ثَلَةً ﴾ (فَانَ طَلَقَ الزُّوجِ المُسلِمُ امرأَتُهُ الدُّميةُ أَو الامة في المرضَ طلاقًا بِإِنَّنَا ثُم أَسَادِتَ الذِّبية وعتقت الامة ثم مات في عدتهما لم يرثاه لانه لم يكن عند الطلاق فارآً)

وفيه رواية أخرى أنها نرث لانه طلاق في مرض الموت فورثته كغيرها هكذا ذكره شيخنا في الكتاب المشروح ولم يذكر في المفنى والكافي هذه الرواية الاخيرة

(فصل) فان قال لها أنَّما طالقتان غداً فعتقت الامة وأسلمت الذمية لم يوثاه لانه غير فار ﴿ مسئلة ﴾ (وأن قال سبد الامة أنت حرة غداً فطلقها اليوم وهو يعلم بقول السيدورثته) لانه فار وان لم يعلم لم ترثه لمدم الفرار وبه قال ابو حنيفة والشافي ولم أعلم فيه مخالفا

ورث بهما ثم ان امتناع الارث بهما في الاسلام لعدم وجودهما ، ولو تصور وجودهما لورث بهما بدليل انه قد ورث بنظيرهما في ابن عم هو زوج أو أخ من أم

قال ابن البان: واعتبارهم عندي فاسد من قبل ان الجدة تكون أختاً لاب، قان ورثوها بكونها جدة لكون الابن بسقط اللخت دونها لزمهم توريبها بكونها أختاً لكون الام نسقط الجدة دونها وخالفوا نس الكتاب في فرض الاخت وورثوا الجدة التي لا نص الكتاب في فرضها وهو مختلف فيه فنهم من قال هوطعمة وليس بفرض مستحق (۱) ويلزمهم ان الميت إذا خلف أمه وأمام هي أخت ان لا يورثوها شيئا لان الجدودة محجوبة وهي أقوى القرابتين ، وان قالوا نورثها مع الام بكونها أختا نقضوا اعتبارهم بكونها أقوى القرابتين وجعلوا الاخوة تارة أقوى وتارة أضعف ، وإن قالوا أقوى القرابتين الاخوة لان ميراثها أوفر لزمهم في أم هي أخت جعل الاخوة أقوى منجهة الامومة، ويلزمهم في إسقاط ميراثها مع الابن والاخ من الابوين ما لزم القائلين بتقديم الجدودة مع الام . فان قالوا توريبها بالفرابتين يغضي الى حجب الام بن سها إذا كانت أخت أخرى قلنا وماللانع من هذا ? فان الله تعالى حجب الام بالاختين بقوله (فان كان له اخوة فلامه السدس) من غير تقييد بغيرها نم هقد حجبوها عن ميراث

(۱)في نسخة مسمّى

(فصل) إذا قال لامرأته في محته إذا مرضت فأنت طالق فحكه حكم طلاق المربض سوا، وان أفر في مرضه أنه كان طلقها في صحته ثلاثا لم يقبل اقراره عليها وكان حكه حكم طلاقه في مرضه وبه قال مالك وابو حنيفة ويقبل عند الشافعي ولنا أنه أقر بما يبطل به حق غيره فلم يقبل كا لوأقر بما لما مسئلة) (وان كان منهما بقصد حرمانها الميراث مثل أن طلقها ابتداء أو علقه على فعل لا بدلما منه كالصلاة ونحوها فنعلته أو قال للامة أو ذمية اذا أسلمت أوعنقت فأنت طالق أو علم أن سيد الامة قال لما أنت حرة غداً فطلقها اليوم ورثته مادا،ت في العدة ولم يرثها)

وجلته أنه إذا طلقها في المرض المحوف طلاقا بائنا ثم مات من مرضه ذلك في عدتهاور ثنه ولم يرشها ان ماتت بروى هذا عن علي و عروه بهان ، وبه قال شريح و عروة والحسن والشعبى والنخبي والثوري وأبو حنيفة في أهل العربية وابن أبي ليلي وهو قول الشافي القديم ، وروي عن عبد الله بن الزبير لا ترث بريونة ويروى ذلك عن علي وعبد الرحمن بن عوف وهو قول الشافي الجديد لا نها بائن فلا ترث كالبائن في الصحة أو كالوكان الطلاق باختيارها ولان أسباب الميراث محصورة في رحم ونكاح وولا، وليس لها شي، من هذه الاسباب

و أما أن عبان رضي الله عنه ورث عاضر بنت الاصبغ الكابية من عبد الرحن بن عوف و كان طلقها في مرضه فبتها واشهر ذلك في الصحابة فلم ينكر فركان اجاعاولم يثبت عن على وعبد الرحن خلاف هذا بل قد روى عروة أن عر قال البدالرحن أن مت فلاً ورثها منك قال قد علمت ذلك، و ماروي عن أبن

الاخت بنفسها فقد دخلوا فيا أنكروه بل هو أعظم لانهم فروا من حجب التنةيم إلى حجب الاسقاط وأسقطوا الفرض الذي وخالفوا مدلول أربعة وأسقطوا الفرض الذي وخالفوا مدلول أربعة نصوص من كتاب الله تعالى لانهم أعطوا الام الثلث وأعا فرض الله لما مع الاختين السدس (والثاني) ان الله تعالى أعا فرض لكل واحدة من الاختين ثانا فأعطوا إحداهما النصف كاملا (والثالث) ان الله تعالى فرض للاختين الثانين وهاتان أختان فلم يجعلوا لهما انتلان (الرابع) المن مقتضى الآية أن يكون لكل واحدة من الاختين الثاث وهذه أخت فلم بعطوها بكونها أختا شيئا ، وهذا كله معنى كلام إن اللهان

(فصل) والمائل التي تجتمع فيها قرابتان يصح الارث بهماست (إحداهن) إلله كور وهي عم هو أخ لام (وخمس) في الاناث وهي بنت هي أخت أو بنت ابن وأم هي أخت وأم أم هي أخت لاب وأماب هي أخت لام، فن ورثهم بأقوى القرابتين ورثهم بالبنوة والامومة دون الاخوة و بنوة الابن. واختلفوا في الجدة اذا كانت أختا فيهم من قال الجدودة أقوى لانها جهة ولادة لانسقط بالولد ، ومن من قال الاخوة أنوى لانها أكثر ميراثا . قال إبن شريح وغيره هو الصحيدة ، ومن ورث بأقرى

الزبير أن صبح فهو مسبوق بالأجاع ولانه قصد تصداً فا داً في الميراث فعو ض بنقيض قصده كالناتل القاصد استعجال الميراث يعاقب محرمانه

(مسئلة) (وان علق طلاقها على فعدل لابد لها منه كالصلاة المدكمتوبة والصيام الواجب فنعاته فحكه حكم طلاقه ابتدا.) في قول الجميم وكذلك لو علقه على كلام الابوبها ولاحدهما (مسئلة) (وهل ترثه بعد العدة أو ترثه المطلقة قبل الدخول ؟ على روايتين)

المشهر عن أحد رحمه فله أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تعزوج قال أبو بكر لا يختاف قول أبي عبدالله في المدخول بها أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تعزوج روي ذلك عن الحسن وهو قول البتي وحميدوا بن أبي لبلى و بعض البصريين وأصحاب الحسن ومالك في أمل المدينة، وذكر عن أبي ابن كعب لماروى أبو سلمة بن عدالرحن أن أراه طلق أمه وهو صريض فمات فورثته بعد انقضاء العدة ولان سبب توريثها فراره من ميراثها وهذا المهنى لا يزول بانقضاء العدة، وفيه رواية أخرى أنها لا ترث بعد العدة وهذا قول عروة وأبي حنيفة وأصحابه وقول الشافعي القديم لانها تباح لزوج آخر فلم ترثه كا لو كان في الصحة ولان توريثها بعد العدة يفضي إلى توريث أكثر من أربع نسوة فلم يجز كا لو تزوجت ، والمطلقة قبل الدخول في مرضه المخرف فيها روايتان كالتي انقضت عدتها إذا كانت كل واحدة منهما لاعدة لما

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ ﴿ وَانْ تَزْرَجَتُ فِي عَدْمُهَا لَمْ تَرَبُّهُ سُوا. كَانْتَ فِي الزَّوْجِيةَ أَوْ بَانْتِ مِن الزَّوْجِ الثَّانِي

القرابتين لم يحج بالام باخوة نفسها إلاماحكاه سحنون عن مالك انه حجبه ابذلك والصحيح عنه الاول ومن ورث بالنزابتين حجبها بذلك ، ومنى كانت البنت أختا والميت رجل فعي أخت لام وان كان امرأة فهي أختلاب، وان قبل أم هي أخت لام أوام أم هي أخت لام أوام أب هي أختلاب فهو محال (مسائل) من ذلك مجوسي تزوج ابنته فأولدها بنتائم مات عنهما فلهما الثلثان لا نهما ابنتان ولا ترث الكبرى بالزوجية شيئا في قولهم جيما فان ماتت الكبرى بعده فقد تركت بنتاهي أخت لاب فلها النصف بالبنوة والباقي بالاخوة ، وأن مات الصفوى قبل الكبرى فقد تركت أما هي أخت لاب فلها النصف والثلث بالذر ابتين ، ومن ورث بأقوى القرابتين لم يورثها بالاخوة شيئا في المسئلتين

وقال ابن شريح يحتمل قول الشاني رضي الله عنه توريثها بالقرابتين في المسئلتين لانه لم يمنع توريث الشخص بفرض وتعصيب لنوريث ابن العم اذا كان زوجا أو أخا لام وأعما منع الارث بنرضين ، فان كان الحبوسي أولدها بنتين ثم مات وماتت الكبرى بعده فقد تركت بنتين هما أختان لاب وان لم عت الكبرى بل ماتت احدى الصغير تبن فقد تركت أختا لابوين وأما هي أخت لاب

هذا قول أكثر أهل العلم ، وقال مالك في أهل المدينة ترثه لماذ كونا المرواية الاولى في المسئلة قبلها ولانها شخص برث مم انتفاء الزوجية فودث معها كسائر الوارثين

ولنا أن هدفه وارثة من زوج فلا ترث زوجا سواه كسائر الزوجات ولان التوريث في حكم النكاح فلا مجوز اجماعه مع نكاح آخر كالعدة ولانها أمات باختيار هاماينا في نكاح الاول فأشبه مالوكان. فسخ الذكاح من قبلها وهكذا لو ارتدت في عدتها ولم تسلم أو فعلت ماينا في نكاح الاول

(فصل) اذا طلق اصرأة ثلاثا قبل الدخول في المرض فقال أبر بكرفيها أربع روايات (احداهن) لها الصداق كاملا والميراث وعليها العدة اختارها أبو بكر وهو قبل الحدن وعطاء وأبي عيد لان الميراث ثبت للمدخول بها افراره منه وهذا فاره واذا ثبت الميراث ثبت وجوب تكبل الصداق، قال شيخنا وينبغي أن تكون العدة عدة الوقاة لا با جعاناها في حكم من توفي عنها وهي زوجة ولان الطلاق لا يوجب عدة على غير المدخول بها (الثانية) لها الميراث والصداق ولا عدة عليها وهو قول عطاء لان العدة حق عليها فلا تجب بفراره (واثالة) لها الميراث و نصف الصداق وعليها العدة زهذا قول ما لك في رواية أبي عبيد عنه لان من ترث يجب أن تعتد ولا يكل الصداق لقول الله تعالى (والرابة) لا نرث من قبل أن تعتد ولا عدة عليها ولها نصف الصداق وهو قول جابر بن زيد والنخي وأبي حنينة والشائعي وأكثر أهل ولا عدة عليها ولها نصف الصداق وهو قول جابر بن زيد والنخي وأبي حنينة والشائعي وأكثر أهل العمل قال جابر بن زيد لا ميراث لها ولا عدة عليها ، وقال الحسن ترث قال أحمد اذهب الى قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق ونني العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق ونني العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق ونني العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق ونني العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق ونني العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه المها فه المها الم

فلامها السدس بكونها أما والسدس بكونها أختا لاب وانحجبت بنفسها وأختها عن السدس وللاخت النصف، وعلى القول الآخر لها انثلث بالامومة ولا شي. لها بالاخوة ولا تنحجب بها وللاخت النصف فقد استوى الحم في القول الآخر لها انثلث بالامومة ولا شي. لها بالاخوة ولا تنحجب بنفسها وأختها وان أولدها الحجومي ابنا وبنتائم مات وما تت الصغرى بهده فقد خلفت أماهي أخت لاب وأخا لام وأب فلامها السدس والباقي للاخ ولاشي، للام بالاخوة لان الاخ الابوين بحجبها وعلى القول الآخر للام الثلث كاملاء وان تزوج الحجومي أمه فأولدها بنتا ثم مات الكبرى بعده فقد خلفت بنتا هي بنت ابن فاها الثاثان بالقر ابنين وعلى القول الآخر لها الثاث بالقرابتين وعلى القول الآخر لها الناش بالامومة لاغير على القول الآخر لها الثاث بالتب أولاها ابنة ثم تزوج الصغرى فأولدها بنتا ثم مات ومات الكبرى بعده فقد تركت أما هيأم أب فلها الثلث بالامومة الكبرى بعده فقد تركت أما عيام أب فلها الثلث بالامومة الكبرى بعده فقد تركت أما الناش المنا فلبنها النصف والباقي بينهما ، وعلى القول الآخر لبنتها النصف والباقي بينهما ، وعلى القول الآخر لبنتها النصف والباقي بينهما ، وعلى القول الآخر لبنتها النصف والباقي بينهما ، وعلى القول الآخر كنتها فلامها والمنتها النصف والباقي بينهما أمها والاخرى بنتها فلامها السدس ولبنتها النصف والباقي بينهما وعلى القول الآخر البنتها النصف فالباقي بينهما والاخرى جدتها فلانها البقي المصبة ، وإن مانت الصفرى بعده فقد خلفت أختيها احداهما أمها والاخرى جدتها فلانها البق المسبه ، وإن مانت الصفرى بعده فلانها فلانها

(وانطلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف افرضتم) وقال تعالى (يأيها الذين آمنوا اذا نكحم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لمكم عليهن من عدة تعتدونها) ولانجوز مخالفة نص الكتاب الرأي والتحكم، وأما الميراث فانها ليست بزوجته ولامعتدة من نكاح أشبهت المطلفة في الصحة فان خلابها وقال لم أطأها وصادقته فلها الميراث وعليه العدة قوفاة ويكمل لها الصداق لان الخلوة تكفى في ثبوت هذه الاحكام وهذا قول أبي حنيفة

(فصل) واو طلق المدخول بها طلاقا رجعياً ثم مرض في عدتها ومات بعد انقضائها لم ترثه لانه طلاق محة فازطلقها واحدة في محته وأبانها في مرضه ثم مات بعدانقضاء عدتها فحكم مالرا بندأ طلاقها في مرضه لائه فرمن ميراثها والنطلقها واحدة في محته وأخرى في مرضه ولم يبنها حتى بانت با قضاء عدتها لم ترث لان طلاق المرض لم يقطع ميراثها ولم يؤثر في بينونتها

(فصل) واذاطلقها ثلاثا في مرضه فارتدت ثم أسلمت ثممات في عدتها ففيه وجهان (أحدهما) ترثه وهو قول مالك لانها مطلقا في المرض أشبه مالولم ترتد (والثاني) لا نرثه وهو قول أبي حنيه والشافعي لانها فعلت ما ينافي النكاح أشبه مالو تزوجت، ولوكان هوالمرتدثم أسلمومات ورثنه و به قال ابوحنيه وأصحابه، وقال الشافعي لا نرثه

ولما أنها مطلقة في المرض لم تفعل مايناني نكاحها مات زوجها في عدتها أشبه مالولم ترتد ولو ارتد أحد الزوجين بعد الدخول ثم عاد الى الاسلام قبل انقضاء العدة ورثه الآخر لان النكاح باق ءوان

السدس والباقي بينها وقد انحج بتالام بنفسها و بأمها عن السدس، وعلى القول الآخر من جعل الاخرة أنوى فللكبرى النصف والوسطى الثلث والباقي العصبة، ومن جعل الجدودة أقوى لم يورث الكبرى شيئا لانها لاترث بالاخوة لكونها ضعيفة ولا بالجدودة لكونها محجوبة بالامومة ، وإن ماتت الصغرى بعد الوسطى فقد خلفت جدة هي أخت لاب فلها الثلث بالقرابتين ومن ورث باحداهما فلها السدس عند قوم وعند ابن شربح ومن وافقه لها النصف وهو اختيار الخبري، مجوسي تزوج أمه فأولدها بنتا ثم تزوج بنته فأولدها ابنائم مات الجوسي ثم مات أمه فقد خلفت ثم تزوج بنته فأولدها ابنائم مات الجوسي ثم مات أمه فقد خلفت بنتا هي بنت ابن وبنتا أخرى هي بنت ابن ابن وخلفت ابن ابنهو زوجها فلا بنتها الثلثان والباقي بين الكبرى وابنها على ثلاثة وتصح من قسعة الكبري أربعة والصفرى ثلاثة والذكر سهان وعلى القول الكبرى وابنها على ثلاثة وتصح من قسعة الكبري أربعة والصفرى ثلاثة والذكر وحده فان مات بعده بنته فان الكبرى جدتها أم أبيها وهي أختها من أمها فلها السدسان بالقرابتين ، وفي الثاني لها السدس باحداها

(فصل) وإن وطي. مسلم بمض محارمه بشبية أو اشتراها وهو لايعرفها فوطئهافولدتله واتفق مثل هذه لانسان فالحسكم فبها مثل هذا سوا.

انقضت العدة قبل رجوعه انفسخ النكاح ولم يرث أحدهما الآخر، وإن قلنا إن الفرقة تنعجل عدد اختلاف الدين لم يرث أحدهما الآخر ويتخرج أن يرثه الآخر إذا كان ذلك في مرض موته لا نه تحصل به البينونة أشبه الطلاق وهو قول مالك وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا ارتدت المرأة ثم ماتت في عدمها و رثها الزوج

(فصل) فإن على طلاقها على فعل نفسه وفعله في المرض ورثته لأنه أوقع الطلاق بها في المرض أشبه مالو كان التعايق في المرض وإن قال في الصحة أنت طالق إن لم أضرب غلاي فلم يضربه حتى مات ورثنه ولا يرثها إن مانت وإن مات الغلام والزوج مربض طلقت وكان كتعليقا على يحيى، زيد على ماذ كرنا وكذلك إن قال إن لم اوفك مهرك فأنت طالق قان ادعى أنه وقاها مهرها فأ فكر ته صدق الزوج في أوريثه منها لا أن الاصل بقاء الذكاح ولم يصدق في براءته منه لأن الاصل بقاؤه في ذمته ولو قل لما في الصحة أنت طالق إن لم الزوج عليك فكذلك نص عليه أحمد وهو قول المسن ولو قذف المربض أمر أنه ثم لاعنها في مرضه فبانت منه ثم مات في مرضه ورثته وإن ماتت لم برثها وإن قذفها في صحته ثم لاعنها في مرضه ثم مات في موسف وإن آلى منها ثم صح ثم نكس في مرضه فبانت هنه بالا يلاء لم ترثه

﴿ مُسَالَةً ﴾ (وإن أكره الابن امرأة أبيه في مرض أبيه على مايفسخ نـكامها لم يقطع ميراتها (المغني والشرح الكبير) (٢٤) (٢٤) ﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا غرق المتوارثان أو ماتا تحت هدم فجهل أولهما موتاً ورث بعضهم من بعض)

وجلة ذلك أن المتوارثين أذا مانا فجهل أولها مونا فان أحدقال أذهب الى قول عروع في وشريح وابر اهم والشعبي برث بعضهم من بعض به في من نلاد ماله دون طارفه وهو ماورثه من ميت معه وهذا قول من ذكره الامام أحد وهو قول أي سن عبد الله المزني وعطاء والحسن وحميد الاعرج وعبدالله ابن عتبة وابن أبي ليلي والحسن بن صالح وشريك ويحيى بن آدم واسحاق حكي ذلك عن ابن مسعود قال الشعبي وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجمل أهل البيت يموتون من آخره فكتب في ذلك إلى عررضي الله عنه فكتب عرر أن ورثوا بعضهم من بعض

وروي عن أبي بكر الصديق وزيد وابن عباس ومعاذ والحسن بن علي رضي الله عنهم أنهـم لم يورثوا بعضهم من بعض وجعلوا مالكلواحد اللاحياء من ورثته ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو الزناد والزعري والاوزاعي ومالك والشاني رضي الله عنهم وأبو حنيفة وأصحابه ، ويروى ذلك عن عمر والحسن البصري وراشد بن سعد وحكم بن عمير وعبد الرحن بن عوف

إلا أن يكون له امرأة سواها اذا استكره الأبن امرأة أبيه على مايفسخ نـكاحها من وط. أو غيره في مرض أبيه فمات أبوه من مرضه ذلك ورثته ولم برثها إن ماتت وهو قول أبي حنيفة وأصحابه فان طارعته على ذلك لم ترث لا نها مشاركة له فما يفسخ نكاحها أشبه مالوخالعته وسوا. كان للميت، ون سوى هذا الابن أو لم يكن فان انتفت النهمة عنه بان لايكزن وارثا كالكافر والقاتل والرقيق أو كان ابنا من الرضاعة أوابن ابن معجوب بابن الميت أو بأبرين وابنتين أوكان للميت امرأة اخرى تحوز ميراث لزوجات لم ترث لانتفاء المهمة ولو صار ابن الابن وارثا بعد ذلك لم ترث لانتفاء التهمة حال الوط. ولو كان وارثا حين الوط. فعاد محجوبًا عن الميراث ورثت لوجود التهمة حين الوط ولو كان للمريض امرأنان فاستكره ابنه إحداهما لم ترث لانتفاء التهمة لـكون ميراثها لإيرجم اليه وإن استكره الثانية بمدها ورثت الثانية لأنهمتهم فيحقها واو استكرهما معاً دفعة واحدة ورثنا معاً وهذا كله قول أي حنيفة وأحجابه وأما الشافعي فلا برى فسخ النكاح بالوط. الحرام وكذلج الحكم فيها أذا وطي، المريض من ينفسخ نكاحه بوطئها كأم ادرأته فان امرأته تبين منه وترثه اذا مات في مرضه وسوا،طاوعته الموطوءة أولا لأن،طاوعتها ايس المرأة فيه فعل بسقط به ميراتهافان كان زائل العقل حين الوط. لم ترث امرأته منه شيئًا لأنه ايس له تصد صحيح فلا يكون فاراً من ميراثها و كُذلك لي وطيء بنت امرأته كرها لها وهوزائلالعقل فانكان صبيا عاقلا ورثت لان له قصداً صعيحاً وقال أبو حنيفة هو كالمجنو ن لأن قوله لاعبرة به والشافعي فيما اذا وطي الصبي بنت امر أنه وامها قولان أحدهما لاينفسخ به نكاح امرأته لأنه لايحرم والثاني تبين امرأته الا ترثه ولا يرثها وفي القبلة والمباشرة دون

وروي عن احد مايدل عليه قانه قال في امرأة وابنها ماتا فقال زوجها ماتت فررثناها ثم مات ابني فورثته ، وقال أخرها مات ابنها فورثنه ثم مات فررثناها حلف كل واحد منها على ابطال دعوى صاحبه وكان ميراث الابن لا بيه وميراث المرأة لاخبها وزوجها نصفين فجعل ميراث كل واحد منهما للاحياء من ورثته فيحتمل أن بجعل هذا رواية عن أحد في جميع مسائل الباب ، وبحتمل أن يكون هذا قوله فها اذا ادعى وارث كل ميت أن موروثه كان آخرهما موتا و يرثكل واحد منهامن الآخر اذا اتفق وراثهم على الجهل بكيفية موتهم لان مع تداعي تنوجه المين على الجهل بكيفية موتهم لان مع تداعي تنوجه المين على الجهل فلا تتوجه بمن لان دعوى صاحبه و يتوفر الميراثله كافي سائر الحقرق مخلاف مااذا اتفقوا على الجهل فلا تتوجه بمن لان دعوى صاحبه و يتوفر الميراثله كافي سائر الحقرق مخلاف مااذا اتفقوا على الجهل فلا تتوجه بمن لان سعيد حدثنا امها بيل بن عياش عن بحيى بن سعيد أن قالى المامة وقالى صفين والحرة لم يورثوا بعضهم من بعض وورثوا عصبتهم الاحياء

وقال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن أم كاثوم بنت علي توفيت هي وابنها زيد بن عمر قالتة الصيحتان في الطريق الم يدر أبهما مات قبل صاحبه الم ترثه ولم يربها وان الفرج روايتان إحداها تنشر الحرمة وهوقول أبي حنيفة وأصحاب لانهامباشرة تحرم في غير النكاح والملك أشبهت الوط، والثانية لا تنشره لانه ليس بسبب للبعضية اللا ينشر الحرمة كالنظرة والحلوة وخرج أصحابا في النظر إلى الفرج والحلوة لشهوة وجها أنه ينشر الحرمة والصحيح الها لاتنشر

(سنلة) (وإن فعات المرأة في مرض موتها ما يفسخ نكاحها لم يسقط ميراث زوجها وذلك بان ترضع امرأة زوجها الصغيرة أو زوجها الصغير أو ارتدت قان زوجها يرثها ولا ترثه وسهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي لا يرثها

ولنا انها أحد الزوجين فر من ميراث الآخر فأشبه الرجل

(فصل) وان اعتبت فاختارت نفسها أو كان الزوج عنينا فاجل سنة الم يصبها حتى مرضت في المحتلف فاختارت فرقته وفرق بينها لم يتوارثا في قولم أجمين ذكره ابن اللبان في كتابه وذكر القاضي في المحتمة اذا اختارت نفسها في مرضها لم يرثها لا أن فسخ النكاح في هذين المرضعين لدفع الضرر لا قادر او من الميراث وإن قبلت ابن زوجها بالشهوة خرج فيه وجهان أحدهما ينفسخ لمناحها ويرشها اذا كانت وريضة ومانت في عدمها وهذا قول ابي حنياة وأصحابه والثاني لا ينفسخ النكاح به وهو قول الشاني ولو أن رجلا زوج ابنة أخيه صفيرة ثم بانت نفسخت النكاح في مرضها لم يرشها الزوج بغير خلاف علمناه لا أن النكاح من أصله فاسد في صحيح المذهب وهو قول الشافعي وروي عن أحدما يدل خلاف علمناه لا أن النكاح من أصله فاسد في صحيح المذهب وهو قول الشافعي وروي عن أحدما يدل على صحنه ولها الخيار وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه لا ن الفسخ لازالة الفيرر لا من أجل الفراد كالو فسخت المعتفة نكاحها

(مسئلة) (وإنخاف زوجات ذكاح بعضهن فاسد أفرع بينهن فهن أصابتها القرعة فلاميراث لها)

أهل صفير وأهل الحرة لم يتوارثوا ولان شرط النوريث حياة الوارث بعد موت الموروث وهو غير معلوم ولا يثبت التوريث معالشك في شرطه ، ولانه لم تعلم حياته حين موت موروته فلم يرثه كالحل اذا وضعته ميتا ، ولان الاصل عدم التوريث فلا نثبته بالشك ولان توريث كل واحد مهما خطأ يقينا لانه لا يخلو من أن يكون موتهما مما أو سبق أحدهما به وثور بث السابق بالمرت والميت معخطأ يقينا مخالف للا جماع فكيف بعمل به ?

فان قبل فني قطع التوريث قطم توريث المسبوق بالموت وهو خطأ أيضا قلنا هذا غير متيةن لانه يحتمل مو تهماجميما فلا يكون فيهما مسبوق عوقد احتج بهض أصحابنا بما روى اياس بن عبدالله المزني أن النبي ولي الله عن قوم وقع عليهم بيت فقال « برث بعضهم بعضا » والصحيح أن هذا أنما هو عن اياس نفسه وأنه هو المسئول وليس براويه عن النبي ولي الله عكذا رواه سعيد في سفنه وحكاه الامام أحد عنه ، وقال أبو ثور وابن شريح وطائفة من البصريين : يعطى كل وارث اليقين ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين الامرأو يصطلحوا . وقال الخبري هذا هو الحكم فيا أذاعلم موت أحدهما قبل صاحبه ولم يذكر فيه خلافا

قد ذكرنا أن النكاح الفاسد لا يُرت به النوارث بين الزوجين لا نه ليس بنكاح شرعي فاذا اشتبه من نكاحها فاسد بمن نكاحها صحيح فقد روي عن أحمد ما يدل على أنه يقرع بينها في الميراث اذا مات عنها ذكره أبو بكر فهن خرجت لها القرعة الا ميراث لها وكذلك لو طلق واحدة من نسائه وانسيها لا نه اشتبه المدتحق بفيره فوجب المصير الى القرعة كما لو اعتق في مرضه عبيداً فالم يخرج من الثاث إلا أحدم بر وى ذلك عن على رضي الله عنه وقد ذكرنا ذلك فيها قبل هذا الباب والاختلاف فيه والتفريع عليه في مسئلة) (إذا طلق أربع نسوة في مرضه فانقضت عدمهن ثم تزوج أربعا سواهن فالميراث الزوجات وعنه أنه بين النمان)

وجملة ذلك أن المريض اذا طلق امر أنه ثم نكح اخرى ثم مات لم يخل من حالين احدهما أن يوت في عدة المطلقة فترثاه جميما وهذا قول أبي حنيفة وأهل العراق واحد قولي الشافعي والقول الآخر لانرث المبتوتة فيكون الميراث كله قائلية وقال مالك الميراث كله المطلقة لا ن نكاح المريض عنده غير صحيح وذكره بعض أصحابنا وجها في المذهب لائها ترث منه ماكانت ترث قبل طلاقها وهو جميع الميراث فكذلك بعده وليس هذا صحيحاً فانها أنما ترث ماكانت ترث لولم يطلقها ولو تزوج عليها ولم يطلقها لم ترث الا نصف ميراث الزوجات فكذلك اذا طاقها فعلى هذا أو تزوج ثلاثا في ورضه فليس المطلقه الاربع ميراث لزوجات و احكل واحدة من الزوجات ربعه

(الحال الثاني) أن يموت بعد انقضاء عدة المطالمة فيكون الميراث كله للزوجات في إحدي الروايتين وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه وفي الرواية الاخرى البيراث للاربع كالومات في عدة المطلقة

﴿ وَمِنْ مَسَائِلُ ذَلِكُ ﴾ أخوان غرقا أحدهما مولى زَيْد والآخر مولى عمرو: من ورث كلواحد منهما منصاحبه جمل ميراث كل واحد منهما لمولى أخيه ومن لم يورث أحدهما من صاحبه حمل ميراث كل واحد منهمـا لمولاه . ومن قال بالوقف وقف مالهما فان ادعى كل واحد من الموليين ان مولاه آخرهما موتا حلف كل واحد منهما على ابطال دعوى صاحبه وأخذ مال مولاه على مسئلة الحرقي وإن كانت لها أخت فلها اثنتان من مال كل واحد منهما على القول الاول والنصف على القول الثاني وان خلف كل واحد منهما بنتا وزرجة فمن الم يورث بعضهم من بعض صححها من تمانية لامرأته النمن ولا بنته النصف والباقي لولاه عومن ورثهم جمل البقي لأخيه ثم فسمه بين ورثة أخبه على عمائية تم ضربهم في الثمانية الاولى فصحت من أربعة لامر أنه عمانية ولا بنته اثنان وثلاثون ولامر أة أخيه عن الباقي ثلاثة ولا بنته اثناء شرولمولاه الباقي أسمة : أخر أخت غرقا ولما أم وعم وزوجان فن ورث كل واحد من صاحبه جعل ميراث الاخ بين امر أته وأمه وأخته على ثلاثة عشر فمأصاب الاخت منهافه وبين زوجها وأمها وهمها على ستة فصحت المسئلتان من ثلاثة عشر لامر أة الاخ ثلاثة ولزوج الاخت ثلاثة وللام أربعة عبر انها من الاخ واثنان عبراتها من الاخت وقلمم سهم وميراث الاخت. بين زوجها وأمهاوأخبها على ــ تة :لاخيها سهم بين أمه وامرأته

وعند مالك المراث كله المطلقة فان كان له أربم نسوة فطلق إحداهن ثلاثا في مرضه ثم نكح أخرى في عدة المطلقة أو طلق امرأة و'حدة ونكح اختها في عدتها ومات في عدتها قالنكاح باطلوالمبراث بن المطلقة وباقي الزوجات الاوائل وهذا قرل أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي النكاح صحبح والميراث المجديدة مع باقي المنكوحات دون المطافة وبجي، على قوله القديم وجهان (أحدهما) أن يكون الميراث بين المطالقة وباقي الزوجات كقول الجهورولاشي، للمنكوحة (والثاني) أن يكون بينهن على خسة لكل واحدة خسة فان مات بعد انقضاء عدة المطلقة ففي ميرائها روابتان أحديهما لاميراث لها فيكون الميراث لباقي الزوجات وهو قول أي حنيفة وأهل العرآق والثانية ترث ممهن ولا شيء للمنكوحة وعند الشافعي الميراث للمنكوحات ولا شي. للمطلقة فان تزوج الخامسة بمد انقضاء عدة المطلقة صح نكامها وهل ترث المطابقة أعلى روايتين(أحديهما) لانرث وهو ظاهر كلام أحمد لأنه قال يلزم من قال يصح النكاح في المدة أن يرث ثمان نسوة وأن ترثه أختان فيكون مسلم يرثه ثمان أو اختان وتوريث المطاهات بعد المدة يازم من هذا أو حرمان الزوجات المنصوص على ميراثهن فيكون منــكراً له غير قائل به فعلى هذا بكون الميراث الزوجات دون المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فبخرج فيه وجهان

(أحدها) يكون الميراث بين الحمس ، و (الثاني) يكون للمطلقة والمنكوحات الأوائل دين

الجديدة لان المريض ممنوع من أن يحرمهن ميراثهن بالطلاق فـكذلك يمنع من تقيصهن منه .

قال شيحنا وكلا الوجهين بعيد ، أما أحدهما فيرده نص الكتاب على توريث الزوجات فلا تجوز مخالفته بنير نص ولا إجماع ولا قياس على صورة مخصوصة من النص في مضاه ، وأما الاخر وهه على اثني عشر تضربها في الاولى تكن من اثنين وسبعين والضرد في هذا القول على من برث من أحد الميتين دون الآخر وينتفع به من يرث منهما ، ثلاثة اخوة من أبوين غرقوا ولهم أم أوعصبة فقدر موت أحدهم أولا فلامه السدس والباقي لاخويه فتصح من اثني عشر لكل راحد من أخويه خمسة بين أمه وعصبته على ثلاثة فتضربها في الاولى تكن ستة والاثين للام من مبراث الاول السدس ستة ومما ورثه كل واحد من الاخوين خمسة فصارلها ستة عشر والباقي للمصبة ولهامن مبراث كل واحد من الاخوين شرق ذقت في ذكر هذه المسئلة أبو بكر: ثلاثة اخوة مفترقين غرقوا رخلف كل واحد منهم أخته لا بويه فقدر موت الاخرمن الابوين أولا عن أخته من أبويه وأخويه من أبيه وأخويه من أمه فصحت مسئلته من عانية عشر لاخيه من أمه منها ثلاثة بين أخته من أبه واخته من امه على أربعة وأصاب الاخ من الاب منها اثنين بين أخيه من أبويه وأخته من أبه على أربعة وأحد لا بوين وأخت لا من أخت لا بوين وأخت لا بين واخت لا من الاولى تكن خمسة وعشرين ثم قدر موت الاخ من الاب عن أخت لا بويه وأخت لا بيه فهي من سنة ثم مات الاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأخت لا بيه فهي من سنة ثم مات الاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأخت لا بيه في من سنة ثم مات الاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأخت لا بيه وأخت لا بيه في من سنة ثم مات الاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة

فلان الله لم يبح نكاح أكثر من أربع ولا الجمع بين الاختين فلا مجوز أن مجتمعن في ميراثه بالزوجية وعلى هذا لو طاق أربعاً في مرضه وا قضت عدمن و نكح أربعاً سواهن ثم مات من مرضه فعلى القول الأول وهو المخار برثه المنكوحات خاصة ، وعلى الثاني يكون فيه وجهان . (أحدهما): أنه بين النماني و (الثاني) . أن الميراث كله للمطلقات ، وهو قول مالك لان نكاح المتجددات غير صحيح عنده، وإن صح من مرضه ثم تزوج أربعاً في صحته ثم مات فالميراث لهن في قول الجمهور ولا شيء للمطلقات الافي قول مالك ومن وافقه وكذلك أن تزوجت المطلقات لم يرثن إلا في قول مالك ومن وافقه وكذلك أن تزوجت المطلقات الم يرثن إلا في قول مالك ومن وافقه وكذلك أن تزوجت المطلقات في يول أنه في قول مالك ومن وافقه .

(فصل) ولو طلق أربها بعد دخوله بهن في مرضه وقال قد أخبر نني بانقضاء عدتهن وكذبنه فله أن ينكح أربعاً سواهن إذا كان ذلك في مدة يمكن انقضاء العدة فيها ولا يقبل قوله عليهن في حرمان الميراث . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف واللؤلؤي إذا كان بعد أربعة أشهر وقال زفر لا يجوز له الترويج أيضاً ، والاول اصح لان هذا الحكم فيا بينه وبين الله تعالى لاحق لهن فيه فقبل قوله فيه فعلى هذا إن تزوج أربعاً في عقد واحد ثم مات ورثه المطلقات دون المنكوحات إلا أن يمتنقبله فيكون الميراث للهنكوحات إن أقررن بانقضاء عدتهن وقلنا لا ميراث لهن بعد انقضاء العدة قالميراث للمنكوحات أيضاً ، وإن مات منهن ثلاث فالميراث للباقية ، وإن مات منهن واحدة ومن المنكوحات واحدة أو اثنتان أو مات من المطلقات اثنتان ومن المنكوحات واحدة فالميراث لباقي المطلقات وإن مات من المطلقات واثنتان ومن المنكوحات واحدة فالميراث لباقي المطلقات وأن مات من المطلقات واثنتان ومن المنكوحات واحدة فالميراث لباقي المطلقات وأنتان أو

تضربها في الاولى تكن ثلاثين فان خلف بنتا وأخوين الم يقتسموا التركة حتى غرق الاخوان رخلف أحدهما امرأة و بنتا وهما وخلف الآخر ابنين و بنتين الاولى من أربعة مات أحدهم عن سهم ومستنته من ثمانية لاخيه منها ثلاثة بين اولاده على سنة رجعوا إلى اثنين تضربها في ثمانية نكن سنة عشر ، وفريضة الاخرى ثكن عانية وأربعبن ثم في أربعة تكن ماثة وأثبين وتسعين قابت نصنها ولاولاد الاخ عن ابهم ربها وعن عهم عمانية عشر صار لم مستة وستون ولامرأة الاخ سنة وابنته أربعة وعشرون

(فصل) وإن علم خروج روحها معا في حال واحدة لم يرث أحدهما صاحبه وورث كل واحد الاحيا. من ورثنه لان توريثه مشروط بحياته بعده وقد علم انتفا. ذلك وان علم أن احدها مات قبل صاحبه بعينه ثم أشكل أعطي كل وارث اليقين ووقف الباقي حتى يتبين الامر أو يصطلحوا قال القاضي وقياس المذهب أن يقسم على سبيل ميراث الفرقي الذين جهل حالهم وان ادعى ورثة كل ميت أنه أخرهما موتا فهي مسئلة الحرقي رضي الله عنه وقد نص فيها الامام أحد رحمة الله عليه أن ورثة كل ميت يحلفون ومختصمون بيرائه فيحتمل أن يقاس على هذه الصورة سائر الصور فيتخرج في

من المطلقات ثلاث ومن المنكوحات واحدة فالميراث بين البواقي من المطلقات والمنكوحات معاً لانه لو استأنف المقد على الباقيات من الجميع جاز وكان صحيحاً فان تزوج المنكوحات في أربع عقود فات من المطلقات واحدة ورث مكانها الاولى من المنكوحات وإن مات انتان ورثت الاولى والثانية والثائنة من المنكوحات مع من بقي من المطلقات وهذا على قياس قول أبني حنيفة وأبني يوسف واللؤلؤي فأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى يصدقه المطلقات ، وأما الشافعي فيباح عنده المرويج في عدة المطلقات فعلى قوله إذا طلق أربعاً ونكع أربعاً في عقد أو عقود ثم مات من مرضه فالميراث المنكوحات وعلى قوله القديم يخرج فيه وجهان ؛ واحدها) ان الميراث بين النمان . وعلى الثاني هو للمطلقات خاصة ، وإن مات بعض المطلقات أو انقضت عديهن فالمنكوحات ميراث المينات وإن مات واحدة فلمزوجات ربع ميراث النساء وإن مات اثنان فلمزوجات نصف الميراث ، وان مات ثلاث فلمن ثلاثة أرباعه إن كان نكاحهن في عقد واحد وان كان في عقود منفرقة فاذا مات من المطلقات واحدة فيراثها اللأولى من المنكوحات ،

(فصل) إدا قال الرجل لنسائه إحدا كن طالق يمني واحدة بعينها طاقت وحدها وبرجع إلى أهيينه وبؤخذ بنفقهن كابن إلى أن يعين ، وإن كان الطلاق بائناً منع منهن إلى أن يعين فان قال أردت هذه طلقت وحدها وإن قال لم أرد هؤلاء الثلاث طاقت الرابعة فان عاد فقال أخطأت إنما أردث هذه طلقت الاخرى ، وإن متن ، أو احداهن ، قبل أن ببين رجع إلى قوله فمن أقر بطلاقها حرمناه

الجيم ووايتان ومحتمل أن مختص هذا الحكم بهذه الصورة دون غيرها لان هذه الصورفيها مدعومنكر واليمين على من أنكر بخلاف بقية الصور وأقداعلم

﴿ مِسْئَلَةً ﴾ قال (ومن لم يرث لم يحجب)

بعنى من لم برث لممنى فيه كالمحالف في الدين والرقيق والقائل فهذا لا يحجب غيره في قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين إلا ابن مسعود ومن وافقه فانهم محجبون الام والزوجين بالواد الكافر والقائل والرقيق و بحجبون الام بالاخوة الذين هم كذلك ، وبه قال أبر ثور وداود وتابعه الحسن في الفائل دون غيره والملهم بمسكوا بعموم قوله تعالى (فان كان لهن ولد فلكم الربع مماتركن _ وإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركم برقوله تعالى (ولا بويه أكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد) وقوله (فان كان له اخوة فلامه السدس) وهؤلاء أولاد واخوة وعدم ارثهم لا يمنع حجبهم كالاخوة مع الابين يحجبون الام ولا يرثرن

ولنا أنه ولد لايحجب الاخوة من الام ولا يججب ولده ولا الاب الى السدس فلم يحجب غيرهم

ميرانها وأحلفناه لورنة من لم يعينها ، وهذا قول الشافعي وإن لم يعين بذلك واحدة بعينها أو مات قبل التعيين أخرجت بالقرعة وكذلك إن طلق واحدة من نسائه بعينها وأنسيها فمات أخرجت بالقرعة فن تقم علها القردة فلا ميراث لها .

روي ذلك عن على رضي الله عنه وهو قول أبي ثور ، وروى عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال أن لي ثلاث نسوة و إني طلقت إحداهن فبتت طلاقها فقال ابن عباس إن كنت نويت واحدة بعينها ثم أنسيتها فقد اشتركن في الطلاق و إن لم تسكن واحدة بعينها طلق أيتهن شت.

وقال الشافعي وأهل العراق يرجع الى تعيينه في المسائل كلها فان وطيء احداهن كان تعييناً لها بالنكاح في قول أهل العراق وبعض أصحاب الشافعي ، وقال الشافعي لا يكون تعييناً فان مات قبل أن تتبين فالميراث ببنهن كلهن في قول أهل العراق ، وقال مالك يطلقن كلهن ولا ميراث لهن ، وقال الشافعي يوقف ميراثهن وان كان الطلاق قبل الدخول دفع الى كل واحدة نصف مهر ووقف الباقي من مهورهن ، وقال داود يبطل حكم طلاقهن لموضع الجهالة ولكل واحدة مهر كامل والميراث بينهن وان متن قبله طلقت الاخيرة في قول أهل العراق وقال الشافعي برجع إلى تعبينه على ماذكرنا ،

ولنا قول عمر رضي الله عنه ولا يمارضه قول ابن عباس لان ابن عباس يعترف لعلي بتقديم قوله فانه قال إذا أبت لنا عن على قول لم نعده إلى غيره وقال ماعلمي إلى علم على إلا كالقرارة الى المتعنخر ولانه إزالة ملك عن الآدمي فتستعمل فيه القرعة عند الاشتباه كالمتق وقد ثبت هذا في المتق بخبر عمر ان بن حصين ولان الحقوق تساوت على وجه تعذر تعيين المستحق فيه من غير قرعة فينبغي أن تستعمل

كالميت ولانه لايؤثر في حجب غير الام والزوجين الم يؤثر في حجبهم كالميت والآبة أريد بهما ولد من أهل الميراث بدليل أنه لما قال (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) أرادبه الواوث ولم يدخل هذا فيهم ولما قال (إن آمرؤ «لك ليس له ولد وله أخت) لم يدخل هــذا فيهم، وأما الاخوة مع الاب فهم من أهل الميراث بدليل أنه لولا الاب لورثوا وأنما قدم عليهم غيرهم ومنعوا مع أهايتهم لان غيرهم أولى منهم فامتناع ارتهم لمانع لا لانتفاء المقتضي

(فصل) فأما من لابرث لحجب غيره له فانه يحجب وإن لم يرث ، كالاخوة يحجبون الام وهم محجوبون بالاب لانعدم ارتهم لم يكن لمعنى فيهم ولالانتفاء أهليتهم بل لتقديم غيرهم عليهم والمعــني الذي حجبوا به في حال ارتهم موجود مع حجبهم عن الميراث بخلاف مسئلتنا. فعلى هذا اذا اجتمعاً بوان وأخوان أو أختان فللام السدس والباقي للاب ويحجب الاخوان الام عن السدس ولا يرثون شيئا ، ولو مات رجل وخلف أباه وأم أبيه وأم أم أمه لحجب الاب أمه عن الميراث وحجبت أمه أم أم الام على قول من يحجب الجدة بابنها والبعدى من الجدات بمن هي أقرب منها ويكون المال جيعه للاب

فيه القرعة كالسفر والقسمة بين النساء ، فاما قسم الميراث بين الجميع ففيه دفع إلى احداهن مالاتستحقه وتنقيص بعضهن حقاً يقينا والوقف إلى غير غاية تضييع لحقوقهن وحرمات الجميع منع الحق عن صاحبه بقناً.

(فصل) ولوكان له أمرأتان فطلق إحداها ثم ماتت احداها ثم مات أقرع بينهما فمن وقعت هايها قرعة الطلاق لم يربُّها انكانت الميتة وام تربُّه انكانت الاخرى، وفي قول أهــل العراق يرث الاولى ولا تُربَّه الاخرى، وللشافعي قولان أحدهما يرجع إلى تعيين الوارث فان قال طلق الميتة لم يرثها، ورثته الحية وأن قال طاق الحية حلف على ذلك وأخذ ميراث الميتة ولم تورث الحية ،والقول الناني يوقف من مال الميتة ميراث الزوج ومن مال الزوج ميراث الحية ،وان كان له امرأتان قد دخل باحداهما دون الاخرى فطلق احداهما لا بعينها فمن خرجت لها القرعة فاما حكم الطلاق وللاخرى حكم الزوجية . وقال أهل العراق للمدخول بها ثلاثة أرباع الميراث إن مات في عدتها وللاخرى ربعه لأن للمدخول بها نصفه بيقين والنصف الآخر يتداعيانه فيكون بينهما وفي قول الشيافعي النصف المدخول ما والباقي موقوف.

وإنكاننا مدخولًا بهما فقال في مرضه أردت هذه ثم مات في عدتها لم يقبل قوله لان الاقرار بالطلاق في المرض كالطلاق فيه ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال زفر يقبل قوله والميراث للاخرى ، وهو قياس قول الشافعي ، ولو كان المريض امرأة أخرى سوى هاتين فلها نصف الميراث وللاثنتين نصفه ، وعند الشافعي نوقف نصفه. .

(فصل) في ميراث الحل اذا مات الانسان عن حمل يرثه وقف الامر حتى يتبين فان طالب الورثة بالقسمة لم يعطوا كل المال بغير خلاف إلا ساحكي عن داود ، والصحيح عنه مثل قول الجاعة ولكن يدفع إلى من لا ينقصه الحل كال ميراثه وإلى من ينقصه أقل ما يصيبه ولا يدفع إلى من يسقطه شي ، و يدفع إلى شركائه الباقي يهذا قال أبو حنيفة فأما من يشاركه فأكثر أهل العلم قالوا يوقف الحمل شي ، ويدفع إلى شركائه الباقي يهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والليث وشريك و يحبي بن آدم وهو رواية الربيع عن الشاني ، والمشهور عنه أنه لا يدفع إلى شركائه شي ، لان الحل لاحد له ولا فيلم كم يترك له

وقد حكى الماوردي قال: أخبرني رجل من أهل البمين ورد طالبا للملم وكان من أهل الدين والفضل أن امر أة ولات بالبمن شيئا كالكرش فظن أن لاولا فيه فألفي على قارعة الطريق فلما طلعت الشمس وحمى بها تحرك فأخذ وشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور وعاشوا جميعا وكانوا خلقا سويا إلا أنه كان في أعضادهم قصر قال وصارعني أحدهم فصرعني فكنت أعير به فيقال صرعك سبع رجل

وقد أخبرني من أثق به سنة بمان وستائة أو سنة تسم عن ضرير بدمشق أنه قال وادت امرأني في هذه الايام سبعة في بطنواحد ذكوراً واناءا وكان بدمشق أم وأد لبعض كبرائها وتزوجت بعده

(فصل) في الاشتراك في الطهر إذا وطيء رجلان امرأة في طهر واحد وطأ يلحق النسب من مئله فأتت بولد يمكن أن يكون منهما كأن يطأ الشريكان جاريتهما المشتركة أو يطأ الانسان جاريته ثم

⁽ فصل) ولو كان له أربع نسوة فطاق احداهن غير معينة ثم فكح خامسة بعد انقضاء عديما ثم مات ولم يبين فللخامسة ربع الميراث والمهر ويقرع بين الاربع ، وقال أهل العراق لهن ثلاثة أدباع الميراث بينهن، وإن كن غير مدخول بهن فابهن ثلاثة مهور و فصف ، وفي قول الشافعي وقف ثلاثة أرباع الميراث ومهر و فصف بين الاربع قان جاءت واحدة تطلب بيراثها لم تسطشيتاً ، وإن طلبه اثنتان دفع اليهمار بع الميراث وإن طلبه ثلاث دفع اليهن نصفه وإن طلبه الاربع دفع اليهن ، ولوقال بعد نكاح الخامسة احدا كن طالق فعلى قولم الميخامسة ربع الميراث لانها شريكة ثلاث وباقيه بين الاربع كالاولى والمخامسة سبعة أثمان مهر لان الطلاق نقصها وثننا معها نصف مهر ويتى الاربع ثلاثة مهور وثمن بينهن في قول أهل العراق، قان توج بعد ذلك سادسة فلها ربع الميراث ومهر كامل والتخامسة ربع ما بقي وسبعة أثمان مهر و للاربع ربع ما بقي وشبعة وثلاثين جزءا من مهر ويتى للاربع مقسوما على أربعة وستين، قان قال بعد ذلك احداكن من اثنين وثلاثين جزءا من مهر ويتى للاربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من مهر وعند الشافعي من اثنين وثلاثين جزءا من مهر ويتى للاربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من مهر وعند الشافعي وقف ربع الميراث بين الست وربع آخر بين الحس وباقيه بين الاربع ويوقف نصف مهر بين الست وبعنه بين الاربع ويوقف نصف مهر بين الست

من كان يقرأ علي وكانت تلد ثلاثة في كل بعان ، وقال غيره هذا نادر ولا بعول عليه فلا يجوز منع الميراث من أجه كالولم يظهر بالمرأة حل . واختلف القائلون بالوقف فيما يوقف فروي عن أحد أنه يوقف نصيب ذكرين ان كان ميراثهما أكثر أو ابنتين إن كان نصيبهما أكثر وهذا قول محدين الحسن والاؤلوي وقال شريك يوقف نصيب أربعة فاني رأيت بنى امها عيل أربعة ولدوا في بطن واحد محد وحر وعلي قال يحيى بن آدم واظن الرابع امها عيل وروى ابن المبارك هذا القول عن ابي حنيفة ورواه الربيع عن الشاني رضي الله عنه وقال الليث وأبو يوسف يوقف نصيب غلام ويؤخذ ضمين من الورثة

وانا أن ولادة التوأمين كثير معناد فلا مجوز قسم نصيبهما كالواحد ومازاد عليهما نادر فلم يوقف له شيء كالحامس والسادس ومتى ولدت المرأة من يرث الموقرف كله أخذه وان بقى منه شيء ردإلى أهله وان أعوز شيءًا رجم على من هو فى يده

(مسائل) من ذلك امرأة حامل وبنت المرأة البمن والبنت خمس الباقي وفي قول شريك تسمه وفي قول أبي يوسف الله بضمين ولا يدفع البها شيء في المشهور عن الشانعي رضي الله عنه وان كان مكان البنت ابن دفع البه ثلث الباقي أو خمسه او نصفه على اختلاف الاقوال ومتى زادت الفروض

يبيعها قبل أن يستبربها فيطؤها المشتري قبل استبرالها، أو يطؤها رجلان بشبهة ، أو يطلق رجل امر أنه فيتزوجها رجل في عدمًا ويطؤها ، أويطأ إنسان جارية آخر أو امرأته بشبهة في الطهر الذي وطئها سيدها أو زوجها فيه ثم تأتي بولد يمكن أن يكون منهما فانه يرى القافة ممهما وهذا قول عطاء ومالك والليث والاوزاعي والشافعي ، فإن ألحقته باحدهما لحق به وإن نفته عن أحدهما لحق الآخر ، وسواء ادعياه أو لم يدعياه أو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر ،وإن ألحقته القافة بهما لحق بهما وكان ابنهماوهذا قول الاوزاعي والثوري وأبي ثور ورواه بعض أصحاب مالك عنه وعن مالك لا يرىولد الحرة للقافة بل يكون لصاحب الفراش الصحيح دون الواطيء بشبهة، وقال الشافعي لا يلحق بأكثر من واحد وإن أُلحَته القافة بأكثر من واحدكان عنزلة ما لم يوجد قافة، ومتى لم يوجد قافة أو أشكل عليها أو اختلف القائفان في نسبه فقال أنو بكر يضيع نسبه ولا حكم لاختياره ويبقى على الجهالة أبداً وهو قول ما لك وقال ان حامد يترك حتى يبلغ فينتسب إلى أحدهما وهو قول الشافعي في الجديد وقال في القديم يترك حتى يميز وذلك لسبع أو عان فينتسب إلى أحدهما ونفقته عليهما إلى أن ينتسب إلى أحدهما فيرجع الآخرعليه بما أنفق ،وإذا ادعى القيط اثنان أري القافة معهما وإن مات الولد المدعى في هذه المواضع قبل أن يرى القافة وله ولد أري ولده القافة مع المدعين ولو مات الرجلان أري القافة مع عصبتهما، قان أدعاء أكثر من اثنين فألحقته القافة بهم لحق ونص أحمد على أنه يلحق بثلاثة ومقتضى هذا أنه يلحق بهم وإن كثروا وقال القاضي لا يلحق بأكثر من ثلاثة وهو قول محمد بن الحسن وروي عن أبي ثور وأبي يوسف وقال ابن حامد لا يلحق بأكثر من اثنين وروي أيضاً عن أبي يوسف على ثلث المال فيراث الاناث اكثر فاذا خلف أبوين وامرأة حاملاً فللرأة من سبعة وعشرين والإبوين عانية منها ويوقف سنة عشره ويستوى ههنا قول من وقف نصيب أربعة وقال أبو يوسف تعطى المرأة عنا كاملا والابوان ثاناً كاملا ويؤخذ منهم ضمين، فان كان معهم بنت دفع البها ثلاثة عشر من ماثنين وسبعين ويؤخذ من الكل ضمناء من البنت لاحمال أن يولد أكثر من واحد ومن الباقين لاحمال أن تعول المسئلة، وعلى قولنا يوافق بين سبعة وعشرين وماثة وعشرين بالاثلاث وتضرب ثلث إحداما أن تعول المسئلة، وعلى قولنا يوافق بين سبعة وعشرين وماثة وعشرين بالاثلاث وتضرب ثلث إحداما في جميع الاخرى تكن الفا وعانين وتعطى البنت ثلاثة عشر في تسعة تكن ماثة وسبعة عشر وللابوين والمرأة أحد عشر في اربعين وما بقي فهر موقوف. زوج وأم حامل من الاب المسئلة من عانية قازوج ثلاثة وإلى الامهمان وتقف ثلاثة و تأخذ منها ضمينا هكذا حكى الخبري عنه، فان كان في المسئلة من يسقط بولد الابوين وتقف ثلاثة و تأخذ منها ضمينا هكذا حكى الخبري عنه، فان كان في المسئلة من يسقط بولد الابوين كمصبة أو احد من ولد الاب لم يعط شيئاء ولو كان في هذه المسئلة جد نظروج الثلث و للام السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة ظروج النصف وللام السدس والمجد السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة ظروج النصف وللام السدس والمجد السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة ظروج النصف وللام السدس والمجد السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة ظروج النصف وللام السدس والمجد السدس والمجد السدس والباقي موقوف، وقال أبو حنيفة ظروج النصف وللام السدس والمجد السدس والمجد السدس والمجد المهدي ويوقف

وقال أبو حنيفة وأصحابه وشريك ويحيى بن آدم لا حكم للقافة بل إذا سبق أحدهما بالدعوى فهو ابنه فان ادعياه معاً فهو ابنهما وكذلك إن كثر الواطئون وادعوه معا فانه يكون لهم جميعاً وروي أيضاً عن على رضي الله عنه أنه قضى في ذلك بالمقرعة مع اليمين وبه قال ابن أبى ليلى واسحاق وعن أحمد نحوه إذا عدمت القافة وقد ذكرنا أكثر هذه المسائل مشروحة مدلولا عليها في باب اللقيط والغرض ههنا ذكر ميراث المدعى والتوريث منة وبيان مسائله

(مسئلة) (إذا ألحق باثنين فات وترك أما حرة فلها الثلث والباقي لهما وإن كان لكل واحد منهما ابن سواه أو لاحدهما ابنان فلامه السدس وإن مات أحد الابوين وله ابن آخر فاله بينهما نصفين فان مات الغلام بعد ذلك فلامه السدس والباقي للباقي من أبويه ولا شيء لاخوته لانهما محجوبان بالاب الباقي ، فان مات الغلام وترك ابنا فللباقي من الابوين السدس والباقي لابنه وإن مات قبل أبويه وترك ابنا فللباقي لابنه ، فان كان لكل واحد منهما أبوان ثم ماتا ثم مات الغلام وله جدة أم أم وابن فلام أمه نصف السدس ولاي المدعيين نصفه كأنهما جدة وأحدة والجدين الندس والم جدة أم أم وابن فلام أمه نصف السدس ولاي المدعيين نصفه كأنهما جدة وأحدة وعند أي حنيفة الباقي للابن فان لم يكن ابن فللجدين الثلث لانهما عنز لة جدوا حدوالباقي الأخوين وعند أبي حنيفة الباقي كله الجدين لأن الجديس قط الاخوة ، وإن كان المدعيان أخرين والمدعى جارية فاما وخاها أباهما فلما من مال كل واحد نصفه والبرق للأب فان مات الأب بعد ذاك فلما النصف فيما أبن وحكى الخبري عن أحمد و زفر وابن أبي زائدة أن لهما الثلثين لا نها بنت ابنته فلما ميراث بنتي ابن، وان كان المدعى ابنا فات أبواه ولا حدها بنت ثم مات أبوهما فممراثه بين الغلام ميراث بنتي ابن، وان كان المدعى ابنا فات أبواه ولا حدها بنت ثم مات أبوهما فممراثه بين الغلام ميراث بنتي ابن، وان كان المدعى ابنا فات أبواه ولا حدها بنت ثم مات أبوهما فممراثه بين الغلام

السدس بين الجد والام ولا شيء الحمل لان الجد يسقطه وابو يوسف يجملها من سبعة وعشرين وبقف أربعة أسهم وحكى عن شريك أنه كان يقول بقول على في الجد فيقف ههنا نصيب الاناث فيكون عنده من تسعة ونقف منها اربعة ، ولولم يكن فيها زوج كان الام السدس والجد ثلث الباقي وتقف عشرة من ثمانية عشر وعند أبي حنيفة الجد الثلثان والام السدس ويوقف ^(١) السدس بينهما عالول أبي يوسف يقف الثلث ويعطي كل واحد منهما ثلثا ويؤخذ منهما ضمين ، ومتى خلف ورثة واماتحت الزوج فينبغي الزوج الامساك عن وطنها ليصلم أحامل هي أم لا كذا روي عن علي وعمر بن عبدالعزيز والشعبي والنخعي وقتادة في آخرين ، وأن وطنها قبل استبرائها فأنت بولد لاقل من سنة اشهر ورثلاننا نعلم أنها كانت حاملًا به ، وإن ولدته لا كثر من ذلك لم ترث الا أن يقر الورثة أنها كانت حاملًا به يوم موت ولدها (فصل) ولا يرث الحل الا بشرطين (أحدهما) أن يعلم أنه كان موجوداً حال الموت ويعلم ذلك بأن تأني به لاقل من ستة أشهر فان أنت به لاكثر من ذلك نظرنا فان كان لها زوج أو سيد بطؤها لم يرث إلا أن بقر الورثة أنه كان موجوداً حال الموت، وإن كانت لاتوطأ اما لعدم الزوج أو السيد واما لغيبتهما أو اجتنابهما الوط. عجزاً أو قصداً أو غير. ورث مالم يجاوز أكثر مدة الحل

والبنت على ثلاثة وعلى القول الآخر على خسة لأن الفلام يضرب بنصيب ابني ابن، قان كان المكل واحد منها بنت فللفلام من مال كل واحد منها ثلثاه وله من مال جده نصفه وعلى القول الآخر له ثنئاه ولهماسدساه ءوإنكان المدعيان رجلا وعمة والمدعى جارية فمانا وخلفا أبويهمائم مات أبوالاصغر فلها النصف والباق لأبي العم لا نه أبوه ، وإذا مات أبو العم فلها النصف من ماله أيضاً وعلى القول الآخر لها الثلثان لانها بنت ابن وبنت ابن ابن ، وإنكان المدعى رجلاو ابنة فمات الابن فلها نصف ماله وإذا مات الأب فلها النصف أيضاً وعلى القول الآخر للما الثلثان، وقال أبو حنيفة إذا تداعي الأب وابنه قدمالاب ولم يكن الابن شيء وان مات الأب أولا فماله بين أبيه وبينهماعلى ثلاثة وتأخذ نصف مال الأصغر لكونها بنته والباقي لكونها اخته وفي كل ذلك إذا لم يثبت نسب المدعى وتف نصيبه ودفع الى كل وارث اليقين ووقف الباقي حتى يثبت نسبه أو يصطلحوا

(نصل) وإذا كان المدعون ثلاثة فمات أحدهم وترك ابنا والغائم مات الثاني وترك ابنا والغين ثم مات الثالث وترك ابنا وعشرين الفائم مات الغلام وترك أربعة آلاف وأمنًا حرة وقد ألحقته القافة بهم فقد ترك خمسة عشر الفاوخمسمانة فلامه سدسها والباقي بين اخوته الثلاثة اثلاثا، وإنكان موتهم قبل ثبوت نسبه دفع الى الام ثلث تركته وهو الف وخمسمائة لان أدنىالاحوال أن يكون أبن صاحب الالف فيرث منه خمسمائة وقد كان وقف له من مال كل واحد من المدعيين نصف ماله فيرد إلى ابن صاحب الالفوابن صاحب الالفين ما وقف من مال أبويهما لانه إن لم يكن أخالهما فذلك لهمامن مال أبو بهما وان كان أخِا أحدهما فهو يستحق ذلك وأكثر منه بارثه منه ويرد على ابن الثالث تسمة

(۱)في نسخة ويورث

وذلك أربع سنين في أصح الروايتين ، وفي الاخرى سنتان (واثاني) أن تضعه حيا قان وضعته ميتا لم برث في قولهم جيعا ، واختلف فيا يتبت به الميراث من الحياة واتعقوا على أنه إذا استهل صارخا ورث وورث ، وقد روى ابو داود باسناده عن أبي هربرة عن النبي وَيَنْكِنْهُ أنه قال و اذا استهلال المولود ورث ، وروى ابن ماجه باسناده عن جابر عن النبي وَيَنْكِنْهُ مثله، واختلفوا فيماسوى الاستهلال نقالت طائفة لايرث حتى يستهل ولا يقوم غيره مقامه، ثم اختلفوا في الاستهلال ماهو فقالت طائفة لايرث حتى يستهل صارخا فالمشهور عن احمد رضي الله عنه أنه لايرث حتى يستهل ، وروى ذلك عن البي عباس والحسن بن علي وأبي هريرة وجابر وسميد بن المسيب وعطاء وشريح والحسن وابن سيرين والنخى والشعبي وربيعة وبحيى بن سعيد وأبي سلمة بن عبدالرحمن ومالك وأبي عبيد وإسحاق سيرين والنخى والشعبي وربيعة وبحيى بن سعيد وأبي سلمة بن عبدالرحن ومالك وأبي عبيد وإسحاق لانمفهوم قول النبي ويَنْكِنْ واذا استهل المولود ورث، أنه لايرث بغير الاستهلال وفي لفظ ذكره ابن مسراقة عن النبي ويُنْكِنْ أنه قال في الصبي المنفوس واذا وقع صارخا فاستهل ورث وتمت ديته وسمي وصلي عليه وان وقع حيا ولم يستهل صارخا لم تتم ديته وفيه غرة عبد أوامة على العاقلة، ولان الاستهلال وصلي عليه وان وقع حيا ولم يستهل صارخا لم تتم ديته وفيه غرة عبد أوامة على العاقلة، ولان الاستهلال لا يكون إلا من حي والحركة نكرن من غير حي فان الاحم يختلج سيما اذا خرج من مكان ضيق فتضاه ت

آلاف و الث الف ويبقى النا الف موقوفة بينه و بين الام لانه محتمل أن يكون أخا فيكون قدمات عن أربعة عشر ألفا لامه ثلثها ويبتى من مال الابن ألفان وخميها تقموقوفة يدعيها ابن صاحب الالف كلها ويدعى منها ابن صاحب الالفين الفين وثلثا فيكون ذقك موقوقا بينهما وببن الام وسدسالالف ببن الآم وابن صاحب الالف، فان ادعى اخران ابنا ولهما أب فحات أحدهما وخلف بننا ثم مات : الآخر قبل ثبوت نسب المدعى وقف من مال الاول خمسة أتساعه منها تسعان ببنالفلام والبنت وثلاثة أنساع بينه وبين الاب ويوقف من مال الثاني خمسة أسداس بينه وببن الاب، فان مات الاب بعدهما وخلف بنتا فلها نصف ماله ونصف ما ورثه عن ابنته والباقي ببن الفلام وبنت الابن لانه أبن ابنه بيقين ويدفع الى كلواحد منهم من الموقوف الية بن فتقدر مرة ابن صاحب البنت ومرة ابن الآخر وينظر ماله من كل واحد منهم في الحاين فيعطيه أقلهما ، فللفلام في حال كل الموقوف من مال الثاني وحمس الموقوف من مال الاول وفي حال كل الموقوف من مال الاول وثلث الموقوف من مال الثماني فله أقلهما، ولبنت الميت الاول في حال النصف من مال أبيها وفي حال السدس من مال هما . ولينت الاب في حال نصف الموقوف من مال الثاني وفي حال ثلاثة أعشار من مال الاول فيدفع اليها أقلهما ويبقى باقي النركة موقوفا بينهم حتى بصطلحوا عليه،ومن الناس من يقسمه ببنهم على حسب الدعاوى. فان اختلفت أجناس التركة ولم يصر بعضها قصاصاً عن بعض قومت وعمل في قيمتها ما بينا في الدرام ان تراضوا بذلك أو يبيع الحاكم عليهم ليصير الحق كله من جنس واحد لمسا فيه من الصلاح لهم ويوقف الفضل المشكوك فيه على الصلح

جزاؤه تمخرج إلى مكان فسيح فانه يتحرك ونعير حياة فيه أن كانت فيه حياة فلا أمل كونها مستقر ةلاحتال أن تكون كحركة المذبوح فان الحيوانات تتحرك بعدالذبح حركة شديدة وهي في حكم اليت ، واختلف في الاستهلال ماهو فقيل الصراخخاصة وهذا قول من ذكرنا في هذه المديمة . ورواه أبوطا ابعن أحد فقال لايرث الا من استهل صارحًا ، وأما سمي الصراخ من الصبي الاستهلال تجوزاً والاصل فيه أن الناس اذا رأوا الهلال صاحوا عند رؤيته واجتمعوا وأراه بعضهم بعضا فسمى العموت عند استهلال الملال استهلالا ثم سمي الصوت من الصبي المولود استهلالا لانه صوت عند وجود شي. مجتمع له ويفرح به . وروى يوسف بن موسى عن أحمد أنه قال يرث السقط ويورث اذا استهل فقبل له مااستهلاله ? قال اذا صاح أو عطس أو بكي. فعلى هذا كل صوت يوجد منه تعلم به حياته فهو استهلال وهذا قول الزهري والقامم بن محمد لانه صوت علمت به حياته فأشبه الصراخ

وعن احمد رواية ثالثة اذا علمت حياته بصوت أو حركة أو رضاع أو غير مورث وثبت له أحكام المستهل لانه حي فتثبت له أحكام الحياة كالمستهل وبهذا قال النوري والاوزاعي والشانعي وأبو حنيفة وأصحابه وداود ، وإن خرج بعضه حيا فاستهل ثم انفصل باتيه .يتا لم يرث وبهذا قال الشافعي رضي

ولنا أن احدى البينتين كاذبة يقينا فلم تسمع كما لو علمت ومن ضرورة ردها ردها لعدم العلم بعينها ولان هذا محال فلم يثبت بينة ولا غيرها كما لو كان الولد أكبر منها، ولو أن امر أه مهاصي ادعاه رجلان

⁽فصل) ولوادعي اثنان غلاما فألحقته القافة سماءتم مات أحدهما وترك الفاً وعماً وبنتأتم مات الآخر وترك الفين وابن أبن تم مات الغــــلام وترك ثلاثة آلاف وأما كان للبنت من تركة أبيها ثلثها وللغلام ثلثاها وتركة الثانيكلها له لانه ابنه فهو أحق من ابن الابن، ثم مات الغلام عن خسة آلاف وثلثي الف فلامه ثلث ذلك ولاخته نصفه وباقيه لابن الابن لانه ابن أخيه ولا شيء للم،وإن لم يثبت نسبه فلابنه الاول ثلث الالف ويوقف ثلثاها وجميع تركة الثاني، فاذا مات الغلام فلامه من تركته الف وتشما النم لان أقل أحواله أن يكون ان الاول فيكون قد مات عن ثلاثة آلاف وثلثي الف ويرد الموقوف من مال أبي البنت على البنت والعم فيصطلحان عليه لانه لها أما عن صاحبهما أو الفلام ويردالموقوف من مال النابي إلى أن أبنه لا نه له اما عن جده وأما عن عمه و تعطى الام من تركة الفلام الفاًوتسعي الله لأنها أقل مالها وببتى الف وسبعة أتساع الف تدعي منها الام أربعة أتساع الف عام ثلث خسة آلاف ويدعى منها ان الان الفاً وثلثا نمام ثلثي خسة آلاف وتدعي البنت والمهجيم الباقي فيكون ذلك موقوفا بينهم حتى يصطلحوا، ولو كان المولود في يدي امر أتينوادعناه مماً أريالقافة معمما فان ألحقته باحداهما لحق بها وورثها وورثته في احدى الروايات وان ألحقته بهما أو نفته عنها لم يلحق بواحدة منهما وان قامت لكلواحدة منها بينة تعارضنا ولم نسمع بينتيها وبه قال أبو يوسف واللؤاؤي وقال أبو حنيفة يثبت نسبه منها وبرثاء ميراث أم واحدة كما يلحق برجلين

الله عنه وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا خرج أكثره فاستهل ثممات ورث لقوله عليه السلام (اذا استهل المولود ورث ﴾ ولنا أنه لم بخرج جميعه فأشبه مالو مات قبل خروج أكثره

(فصل) وإن ولدت توأمين قاستهل أحدهما ولم يعلم بعينه فان كاناً ذكرين أو أنديين أو ذكراً وأشى لابختلف ميراثهما فلا فرق ببنهما ، وإن كانا ذكراً وأنثى بختلف ميراثهما فقال القاضي : من أصحابنا منقال يقرع بينها فمن أخرجته القرعة جمل المستهلكا لو طلق إحدى نسائه فلم تعلم بعينها ثم مات أخرجت بالفرعة. وقال الخبري ليس في هذا عن السلف نص وقال الفرضيون تعمل المـ ثلة على الحالين و بعطىكل وارث اليقين وبوقف الباقيحتي يصطلحوا عليه، وبحتمل أن يقسم بينهم على حسب الاحمال . (ومن مسائل ذلك) رجل خلف أمه وأخاه وأم وأد حاملا منــه فولدت توأمين ذكراً وأنثى فاستهل أحدهما ولم يعلم بعينــه فقبل إن كان الابن المستهل فللام السدس والبــاقي له ترث أمه ثلثه

والباقي لعمه فاضرب ثلاثة في ستة تكن بمانية عشر لام الميت ثلاثة ولام الولد خمسة والعم عشرة ، وإن كانت البنت المستهلة فالمسئلة من ستة فتموت البنت عن ثلاثة لامها سهم والعمها سهمان والستة

كلواحد يزعم أنه ابنه منها وهي زوجته فكذبتها لم يلحقها وان صدقت أحدهما لحقه كما لوكان بالغاً فادعياه فصدق أحدهما، ولو أن صبياً مع امرأة فقال زوجها هو ابني من غيرك فقالت بلهو ابني منك لحقهما جميعاً وقد ذكرنا لحلق النسب في هذهالمسائل والاختلاف فيه وأنما ذكرناه ههنا لاجل الميراث لآنه مبنى عليه والله سبحانه وتعالي أعلم

﴿باب الاقرار عشارك في الميراث)

إذا أُقر الورثة كلهم بوارث فصدقهم أوكان صغيراً أو مجنوناً ثبت نسبه وارثه سواءكان الورثة جماعة أو واحداً ذكراً أو أنثى وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف وحكاه عن أبي حنيفة لان الوارث يقوم مقام الميت في ميراثه وديونه والديون التي عليه وبيناته ودعاويه والايمان التي له وعليه كذلك في النسب وقد روت عائشة أن سعد بن أبي وقاص اختصم هو وعبد بن زمعة في ابن أمة زمعة فقال سعد أوصاني أخي عتبة إذا قدمت مكة ان أنظر الى ابن زمعة واقبضه فانه ابنه فقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولدعلى فراشه، فقال رسول الله عَيْمَالِيِّلْهِ « هو لك ياعبد بن زمعة،الولدللفراشوللعاهر الحجر » فقضى به لعبد بن زممة وقال« احتجبي منه ياسودة»والمشهور عن أبيحنيفة أنه لايثبت إلا باقرار رجلين أو رجل وامرأتين وقال مالك لا يثبت الا باقرار اثنين لانه يحمل النسب على غيره فاعتبر فيه العدد كالشهادة ، والمشهور عن أبي يوسف أنه لا يثبت النسب الا باثنين ذكر بن كانا أو أنشين عدلين أو غير عدلين .

ولنا أنه حق يثبت بالاقرار فلم يعتبر فيه العددكالدين ولانه قوللا تعتبر فيه العدالة فلا يعتبر فيه العددكانرار الموروث واعتباره بالشهادة لا يصح لانه لا يعتبر فيه اللفظ ولاالعدالةويبطل بالافراربالدين تدخل في تمانية عشر فه ن الستة أربعة في ثلاثة اثنا عشر وله من الممانية عشر عشرة في ثلاثة فسدس الام لايتفير والعم من الستة أربعة في ثلاثة اثنا عشر وله من الممانية عشر عشرة في واحد فهذا اليقين فيأخذه ولام الولد خمسة في مهم وسهم في ثلاثة فيأخذها ويقف سهمين بين الاخ وأم الولد حتى بصطلحا عليها ويحتمل أن يقتسهاها بينهما . امرأة حال وعم ولدت المرأة ابنا وبنتا واستهل أحدها ولم يعلم فالمستلتان من أربعة وعشرين اذا أعطيت كل واحد أقل من نصيبه بقيت ثلاثة موقوفة ، فان كان معهما بنت فكل واحدة من المستلتين من اثنين وسبعين والموقوف اثنا عشر والمرأة وهم وأم حامل من الاب ولدت ابنا وبنتا فاستهل أحدها فان كان المستهل الاخ فعي من ستة وثلاثين ، وإن كانت الاخت المستهلة فعي من ثلاثة عشر فالمدينان متباينتان فاضرب احداها في الاخرى تكن أربعمائة وتمانية وستين وكل من له شيء من إحدى المسئلتين مضروب في الاخرى فيدنع لكل واحد أقل النصيبين يتى أربعة عشر منها تسعة بين المرأة والعم وخمسة بين الام والعم ، فيدنع لكل واحد أقل النصيبين يتى أربعة عشر منها تسعة المن المرأة والعم وخمسة بين الام والعم ، فلدن كانت المرأة والام حاماين فوضعنا معا فاستهل أحدهما فكل واحدة منعا ترجع الى سستة فاستهل كانت المرأة والام حاماين فوضعنا معا فاستهل أحدهما فكل واحدة منعا ترجع الى سستة فاستهل كانت المرأة والام حاماين فوضعنا معا فاستهل أحدهما فكل واحدة منعا ترجع الى سستة

(فصل) في شروط الاقر اربالنسب لا يخلو اما أن يقر على نفسه خاصة أو عليه،على غير. فانأقر على نفسه مثل أن يقر بولد اعتبر في تبوت نسبه أربعة شروط (أحدها) أن يكون المقربه مجهول النسب فان كان معروف النسب لم يصح لانه يقطع نسبه النابت من غيره ،وقد لعن النبي عليه من انتسب إلى غير أبيه (والثاني) أن لا ينازعه فيه منازع لانه إذا نازعه فيه غيره تعارضا فلم يكن الحاقه باحدهما أولى من الآخر (الثالث) أن يمكن صدقه بأن يكون المقربه محتمل أن يولد لمثله (الرابع) أن يكون ممن لا قول له كالصغير والمجنون أو يصدق المقر ان كان ذا قول وهو المكانب فان كان غير مكلف لم يعتبر تصدیقه فان کبر وعقل فأنکر لم یسمع انکاره لان نسبه ثبت وجری مجری من ادعی ملك عبدصغیر في يده وثبت بذلك ملـكه فلما كبرجحد ذلك ، ولو طلب احلافه على ذلك لم يستحلف لان الاب لو عاد فجيحد النسب لم يقبل منه، وإن اعترف انسان بأن هذا أبوه فهو كاعترافه بأنه ابنه. فاما إن كان اقراراً عليه وعلى غيره كاقراره بأخ اعتبر مع الشروط الاربعة شرط خامسوهوكونالمقرجيع الورثة، قان كان المةر زوجاً أو زوجة ولا وارث معهما لم يثبت النسب باقرارهما لان المقر لا يرث المال كله فان اعترف به الامام معه ثبت النسب لانه قائم مقام المسلمين في مشاركة الوارث وان كان الوارث أما أو بنتاً أو أخناً أو ذا فرض يرث جميع المال بالفرض والرد ثبت النسب بقوله كالابن لانه يرثالمال كله وعند الشافعي لا يثبت بقوله نسب لانه لا يرى الرد ويجعل الباني لبيت المال،ولهم فيما إذا وافق الامام في الاقرار وجهان وهذا من قروع الرد وقد ذكر ناه ، فانكانت بنت وأخت أو أخت وزوج ثبت النسب بقولهما لأنهما يأخذان المالكاء وإذا أقر بابن ابنه وابنه ميت اعتبرت فيه الشروط التي (المغنى والثمرح السكبير) (الحِزِه السابع) (77)

وثلاثين فيعطى كل وارث أنل النصيبين ويبقى أحد عشر منها أربعة موقوفة بين الزوجة والام وسبعة بين الام والعم

وافا ولات الحامل توامين فسمع الاستهلال من أحدهما ثم سمم مرة أخرى فلم يعد أهو من الاول أو من الثاني فيحتمل أن يثبت الميراث لمن علم استهلاله دون من شككنا فيهلان الاصل عدم استهلاله . فعل هذا الاحمال إن علم المستهل بهينه فهو الوارث وحده وإن جه ل عينه كان كا لو استهل واحد منهما لا بعينه . وقال الفرضيون يعمل على الاحوال فيعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي استهل واحد منهما لا بعينه . وقال الفرضيون يعمل على الاحوال فيعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي ومن مسائل ذلك) أم حامل وأخت لاب وهم ولدت الام بنتين فاستهلت احداهما ثم مهم الاستهلال من أخرى فلم يدر هل استهلت الاخرى أو تكرر من واحدة فقيل ان كان منها جميعا فقد ماتنا عن ادبعة من ستة ولا بعلم أو لهما موتا فحكما حكم الفرق فمن ذهب إلى انه لا تورث إحداهما من الاخرى قال قد خلفا أما واختا وهما فتصح من ثمانية عشر وإن كان الاستهلال من واحدة فقد ماتنا عن ثلاثة من سنة فتصح من اثى عشر وبينها موافقة بالدس فنصير ستة وثلاثين للأم اثنا عشر وللأخت كذلك وقدم تسعة ونقف ثلاثا تدعي الام منها سهمين والعم سها وتدعيها الاخت كاما فيكون سهان بهنها وبين الام وسهم بينها وبين العم . زوج وجد وأم حامل ولدت ابنا و بنتا فاستهل فيكون سهان بهنها وبين الام وسهم بينها وبين العم . زوج وجد وأم حامل ولدت ابنا و بنتا فاستهل

تعتبر في الاقرار بالأخ وكذلك إن أقر بعم وهو ابن جده فعلى ما ذكرناه

(فصل) وان كان أحد الولدين غير وارث لكونه رقيقا أو مخالفاً لدين ،وروثه أوقا تلافلاعبرة به ويثبت النسب بقول الآخر وحده لانه يحوز جميع الميراث ثم إن كان المقر به يرث شارك المقرفي الميراث وان لم يكن وارثاً لوجود مانع فيه ثبت نسبه ولم يرث وسواء كان المقرمسلماً أو كافراً

(مسئلة) (وسواء كان المقر به يحجب المقر أو لا يحجبه كاخ يقر بابن للميت أو ابن ابن يقر بابن للميت أو أبن ابن يقر بابن للميت أو أخ من أبوين فانه يثبت نسبه بذلك ويرث ويسقط المقر)

هذا اختيار ابن حامد والقاضي وابن شريح وقال أكثر أصحاب الشافعي يثبت نسب المقر به ولا يرث لان توريثه يفضي إلى اسقاط توريثه فسقط لانه لو ورث لخرج المقر عن كونه وارثا فيبطل اقراره ويسقط نسب المقر به وتوريثه فيؤدي توريثه إلى اسقاط توريثه فأثبتنا النسب دون الميراث

ولنا أنه ابن ثابت اننسب لم يوجد في حقه مانع من الارث فيدخل في عموم قوله تعالى (يوصبكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانتبين) أو فيرث كما لو ثبت نسبه ببينة ولان ثبوت النسب سبب للميراث فلا يجوز قطع حكمه عنه ولا توريث محجوب به مع وجوده وسلامته من الموانع ، ومااحتجوا به لا يصح لانا انما نعتبر كون المقر وارثاً على تقدير عدم المةر به وخروجه عن الميراث بالاقرار لا يمنع صحته بدليل أن الابن إذا أقر بأخ فانه يرث مع كونه يخرج باقراره عن أن يكون جميع الورثة . فان قبل إنما يقبل افراره اذا صدقه المقر به نصار اقراراً من جميع الورثة وإن كان المقر به طفلا أو مجنوناً لم يعتبر قوله فقد أقر كل من يعتبر قوله ، قلنا ومثله ههنا

أحدها ثم سمم الاستهادل مرة أخرى فلم يدر ممن هو قان كان الاستهادل تكرر من البنت فعي الأكدية وماتت عن اربعة بين امها وجدها فتصح من احد وعانين عوان تكرر من الاخ لم يرث شيئا والمسئلة من ستة للجد منها مهم وإن كان منهما فللام السدس والروج النصف والجد السدس ولهما السدس على ثلاثة فتصح من ثمانية عشر والثلاثة التي لهما بين الجد والام على ثلاثة فصار للام اربعة والجدخسة وثمانية عشر توانق احدا وثمانين ولا تساع فتصير مائة واثنين وستين الزوج حقه من الأكدرية أربعة وخمسون والام تسما المال من مسئلة استهادها معاسنة وثلاثون والجد السدس من مسئلة استهادل الاخ وحده سبعة وعشرين والام استهاد الما المن والام أمانية الفاضاة الام فيحتمل أن تدفع اليها لان الزوج والجد يقران لها مها المالان من والام الزوج والجد يقران لها مها المالام المالام المالام المالام المالام المالام المالام المالمالية المالام المالية المالمالية المالمالية اللام فيحتمل أن تدفع اليها لان الزوج والجد يقران لهامها

نصل) وإذا ضرب بعان حامل قاستدات فعلى الضارب غرز موروثة عن الجنين كانه سقط حيا وم ندا قل مالك وأبوحنيفة والشافعي وسائر الفقها. الا شيئا يحكى عن ربيعة واقيث وهو شذوذ لا يدرج عليه ، قان قبل فكيف تورثون منه وهو لا يرث قلنا نورث منه لاز الواجب بدل عنه فورثته ورثنه

فانه ان كان المقر به كبيراً فلا بد من تصديقه فقد أقر به كل من بعتبر اقراره وان كان صغيراً غير معتبر القول الم يثبت النسب بتول الآخر كما لو كان اثنين أحدهما صغير فأقر البالغ ماخ آخر لم يقبل دلم يقولوا به ولا يعتبر وافقته كذا ههنا، ولانه لوكان في يد انسان عبد محكوم له بملكه فأقر به الهيره ثبت المقرله ، وان كان المقر بخرج بالاقرار عن كونه ما لكما كذا ههنا

﴿ مسئلة ﴾ (وان أقر بعضهم لم يثبت نسبه إلا أن يشهد منهم عدلان أنه وقد على فراشه أو ان الميت أقر به)

وجماته أنه إذا أقر أحد الوارثين بوارث مشارك لهم في الميراث لم يثبت النسب بالاجماع لان النسب لا يتبعض ذلا يمكن اثباته في حق المقردون المنكر ولا أثباته في حقما لان أحدها منكر فلا يقبل اقرار غير، عليه ولم توجد شهادة يثبت باالنسب، واوكان المقر عدلان لانه أقرار من بعض الورثة، وقال الموحنيفة يثبت اذا كانا عداير لامهما ببنة فهو كالرشهدا به

و لنا أنه اقرار من بعض الورثة الم يثبت به النسب كالواحد، وفارق الشهادة لانه يعتبر فيها العدالة والدكورية والاقرار بخلافه . فاما ان شهدبه عدلان أوشهدا أنه وقد على فراشه أو ان الميت أقر به ثبت النسب وشاركهم في الارث لانهما لوشهدا على غير موروثهما قبل فكذلك اذا شهدا عليه

﴿ مسئلة ﴾ (وعلى المتر أن يدنع اليه فضل ماقي يده عن ميراثه)

اذا أقر بعض الورثة ولم يثبت نسبه لزم المقر أن يدفع اليه فضل مافي يده كمن خاف رادين فأقر أحدها بأخ فله ثاث مافي يد. وان أقر بأخت دفع اليها خس مافي يده عن ميراثه همذا قول مالك

كدية غير الجنين، وأما توريث فمن شروطه كونه حيا حين موت موروثه ولا يتحقق ذلك فلا نورثه مع الشك في حياله .

(فصل) ودية المقتول موروثة عنه كسائر أمواله إلا أنه اختلف فيه عن على فروي عنه مثل قول الجماعة وعنه لا يرشها إلا عصبانه الذين يعقلون عنه وكان عمر يذهب الى هذا ثم رجم عنه لما بالهه عن النبي عَلَيْنِي توريث المرأة من دية زوجها قال سعيد حدثنا سفيان حدثنا الزهري سمع سعيد بن المسيب يقول كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الدبة المعاقلة ولا نمرث المرأة من دية زوجها شيئا فقال له الضحاك الكلابي كتب الى رسول الله عَلَيْنِينَ : أن او ث امرأة اشيم الضبابي من دية زوجها أسيم قال الترمذي هذا حديث حسن صحبح ، وروى الامام احمد باسناده عن عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده ان الذي عَلَيْنِينَ قضى ان العقل ميراث بهنورثة القتبل على فرائضهم ، وباسناده عن ابن عباس أن الذي عَلَيْنِينَ قال «المرأة ترث من مال زوجها وعالم ويرث هو من عالها وعقلها مالم يقتل عباس أن الذي عَلَيْنِينَ قال «المرأة ترث من مال زوجها وعالم ويرث هو من عالها وعقلها مالم يقتل واحد منهما صاحبه ، إلا أن في اسناده رجلا مجهولا وقال ابراهيم قال رسول الله عَلَيْنِينَ والله أن في اسناده رجلا مجهولا وقال ابراهيم قال رسول الله عَلَيْنَ هما المعبة ، وقال أبر ثور هي على الميراث ولا نقضى منها ديونه ولا ننفذ منها وصاياه الميراث والعقل على العصبة ، وقال أبر ثور هي على الميراث ولا نقضى منها ديونه ولا ننفذ منها وصاياه

والاوزاعي والثوري وابن أبي الملى والحسن بن صالح وشريك ومحبى بن آدم ووكيم واسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وأهل البصرة ، وقال النخسي وحماد وأبو حنيفة وأصحابه يقاسمه مافي يده لانه يقول أنا وأنت سوا. في معرات أبينا وكأن ما خذه المنكر تلف أوغصب فيستوي فبها بقي وقال الشافعي وداود لا يلزمه في الظاهر دنم شي. البه ، رهل يلزمه فيها بينه وبين الله تعالى ? على قولين أصحم الايلزمه لانه لا يرث من لا يثبت نسبه واذا قلنا يلزمه ففي قدره وجهان

ولنا على الشانص أنه أقر بحق لمدعيه يمكن صدقه فيه ويد المقرعليه وهو متمكن من دفعه اليه المزمه ذلك كالوأقر له بمعيز ولانه اذاعلم أن هذا أخره وله ثلث التركة وتبقن استحقاقه لهادفي يده بعضه وصاحبه يطلبه لزمه دفعه أليه وحرم عليه منعه كما في سائر المواضع، وعدم ثبوت نسبه في الظاهر لا يمنع وجوب دفعه اليه فما لو غصبه شيئا ولم يقم بينة بغصبه

ولنا على أبي حنيفة أنه أقر له بالناضل عن ميرائه فلم بلزمه أكثر مما أقر به كا لو أقراله بشي معين ولانه حق تعلق بمحل مشترك بافرار أحد الشربكين فلم بلزمه أكثر من قدطه كا لو أقر أحد الشريكين بجناية على العبد ولان التركة بينهم اثلاثا فلا يستحق مما في يده الا الثاث كالو ثبت نسبه ببينة، ولانه أقرار يتعلق بحصته وحصة أخيه فلا يلزمه أكثر مما مخصه كالاقرار بالوصية وكاقرار أحد الشريكين على مال الشركة بدين ولانه لو شهد معه أجنبي بالنسب ثبت ولو لزمه أكثر من حصته لم تقبل شهادته لأنه بجربها نفعاً الى نفسه لـكونه يسقط بعض ما يستحق عليه . فعلى هذا إذا خلف اثنين فأقر أحدهما بأخ فللمقر له ثلث ما في يد للقر وهو سدس المال لا نه يقول نحن ثلاثة المكل واحد منا

وعن أحد نحو من هذا وقد ذكر الخرقي نيمن أوصى بثلث ماله لرجل فقتل وأخذت ديته فلموصى له بالثلث ثلث الدية في إحدى الروايتين والاخرى ليسلن أوصى له بالثلث من الدية شي ومبنى هذا على أن الدية ملك الدية ملك الورثة ابتداء وفيه روايتان: احداها أنها تحدث على ملك الميتلانها بدل نفسه فيكون بدله اله كدية أطر افه المقطوعة منه في الحياة ولا به لواسقطها عن القاتل بعد جرحه إياه كان محيحا وليس له اسقاط حق الورثة ولا نهامال موروث فأشبهت سائر أمواله والاخرى انها تحدث على ملك الورثة ابتداء لانها أنما نستحق بعد الموت وبالموت ترول أملاك الميت الثابتة له ويخرج عن أن يكون أهلا الهلك وائما بأنه لورثته ابتداء عولا أع خلافا في أن الميت بجهز منها إن كان قبل تجهيزه لا مه لوم يكن له شي وجب تجهيزه على من عليه نفقته لو كان فقيراً فأولى أن يجبز منها إن كان قبل تجهيزه لا مه لوم أن يكن له شي وجب تجهيزه على من عليه نفقته لو كان فقيراً فأولى أن يجب ذلك في ديته

(فصل) في ميراث المفقود وهو نوعان [أحدها] الفسالب من حاله الهلاك وهو من يفقد في مهلكة كاندي يفقد بين الصفين وقد هلك جماعة أو في مركب الكسر ففرق بعض أهله أو في مفازة بهلك فيها الناس أو يفقد من بين أهله أو بخرج لصلاة العشاء أو غيرها من الصلوات أو لحاجة قريبة فلا يرجع ولا ' بعلم خبره فهذا ينتظر به أربع صنين فان لم يظهر له خبر قسم ماله واعتدت امرأئه عدة

الثلث وفي دى النصف ففضل في يدي لك السدس فيدفعه اليه وهو ثلث ما في يده وفي قول أي حنيفة بدفع اليه نصف ما في يده وهو الربع، وإن أقر باخت دفع اليها خمس مافي يده لأ نه يقول عن اخوان واخت فلك الحس من جميع المال وهو خمس مافي يدي وخمس ما في يد أخى فيدفع اليها خمس ما في يده وفي قولهم يدفع اليها ثلث ما في يده و وقارق ما اذا غصب بعض التركة وهما اثنان لأن كل واحد منهما يستحق الثلث قافرةا

(فصل) اذا خلف ابنا واحداً فاقر بأخ من أبيه دفع اليه نصف ما في يده في قول الجميع فان أقر بعده بآخر فاتفقا عليه دفعا اليه ثلث ما في أيدهما في قولم جميعا، فان أنكر المقر به ثانيا المقر به أولا لم يثبت نسبه قال القاضي هذا مثل العامة ادخلني اخرجك، وليس له أن ياخذ أكثر من ثلث ما في أيدمهما لانه لم يقر بأكثر منه و وقال الشافعي يازم المقر أن يغرم له نصف التركة لانه أتلف عليه باقراره الاول. قال شيخنا ومحتمل أن لا يبطل نسب الاول لانه ثبت بقول من هو كل الورثة حال الاقرار وإن لم يصدق المقر به الاول بالثاني لم يثبت نسبه ويدفع البه المقر ثلث مابقي في يده لانه الفضل الذي في بده، ومحتمل أن يلزمه ثلث جميع المالدلاه فوته عليه بدفع النصف الى الاول وهو يقر أنه لا يستحق إلا الثلث ، وسواء دفعه اليه بحكم حاكم أو بغير حكمه لان اقراره علة حكم الحا وسه الم الحال عند اقراره بالاول أو لم يعلم لان العمد والخطأ واحد في ضمان ما يتلف ، وحكي نحم هذا من شريك ومحتمل أنه أن علم بالثاني حين اقر بالاول وعلم أنه إذا أفر به بعد الاول لا يقبل صمن لانه فوت غيره بتفريطه وان لم يعلم لم يضمن لانه لايجب عليه الافرار بالاول اذا علمه ولا يحوجه إلى فوت عقيره بتفريطه وان لم يعلم لم يضمن لانه فوت عيره بتفريطه وان لم يعلم لم يضمن لانه لايجب عليه الافرار بالاول اذا علمه ولا يحوجه إلى فوت عقيره بتفريطه وان لم يعلم لم يضمن لانه لايجب عليه الافرار بالاول اذا علمه ولا يحوجه إلى

الوفاة وحلت للأزواج نص عليه الامام أحد وهذا اختيار أبي بكر ، وذكر القاضي انه لايقسم ماله حتى عضي عدة الوفاة بعد الاربم سنين لانه الوقت الذي يباح لامرأته التزوج فيه والاول أصح لان العدة انما تكون بعد الوفاة فاذا حكم بوفاته فلا وجه للوقوف عن قسم ماله ، وأن مأت للفقود من يرثه قبل الحكم بوفاته وقف للفقود تصيبه من ميرائه وما بشك في مستحقه وقسم باقيه ، فأن بأن حيا أخذه ورد الفضل إلى أهله بوان علم انه مأت بعد وت موروثه دفع نصيبه معماله إلى ورثته ، وأن علم أنه كان ميتا حين مرت موروثه رد الموقوف الى ورثة الاول ، وأن مضت المدة ولم يعلم خبره رد أيضا الى ورثة الاول لانه مشكوك في حياته حين موت موروثه فلا نورثه مع الشسك كالجنين الذي يسفط مينا ، وكذلك إن علمنا أنه مأت ولم يعرق سائر أهل العلم بين هذه الصورة و بين سائر ولا ظهر من مذهبه مثل قول الباتين ، فأما ماله فانقتوا على أنه لا يقسم حتى تمضي مدة لا يعيش في منها والا ظهر من مذهبه مثل قول الباتين ، فأما ماله فانقتوا على أنه لا يتحقق موته فأشبه التاجر والسائح على ماسنذكره في الصورة الاخرى ان شاء الله تعالى ، لا نه مقود لا يتحقق موته فأشبه التاجر والسائح و لذا اتفاق الصورة الاخرى ان شاء الله تعالى ، لا نه مقود لا يتحقق موته فأشبه التاجر والسائح و لذا اتفاق الصورة الاخرى ان شاء الله تعالى ، لا نه مقود لا يتحقق موته فأشبه التاجر والسائح و لذا اتفاق الصورة الاخرى ان شاء الله تعالى ، لا نه مقود لا يتحقق موته فأشبه التاجر والسائح و لذا اتفاق الصورة الاخرى ان شاء على ماذكر ناه في العدد ، وإذا ثبت ذك في

حاكم ومن فعل الواجب فقد أحسن وايس بخائن فلايضه ن وقيل هذا قياس قول الشافعي، وقال ابرحنيفة إن كان الدفع بحكم حاكم دفع الى الثاني نصف ما بتي في يده لان حكم الحاكم كالأخذ منه كرها وان دفعه بفير حاكم دفع الى الثاني ثاث جميع المال لانه دفع الى الاول ماليس له تبرعا

ولنا على الاول أنه أقر بما يجب عليه الاقرار به ألم يضمن مائلف به كا لوقطم الامام يد السارق فسرى الى نفسه وان أقر بعدها بثالث فصدقاه ثبت نسبه وأخذ ربع مافي يد كل واحد منهم اذا كان مع كل واحدثك المال وإن كذباه لم يثبت نسبه وأخذر بعمافي يد المقربه وفي ضافه ماذاد التفصيل في التي قبلها وعلى مثل قولنا قال ابن أبي ليلى وأهل المدينة وبعض أهل البصرة

﴿ مستَلة ﴾ (قان لم يكن في يد القر فضل فلا شيء المقر به)

لانه لم يقر له بشيء فاذا خلف أخا من أب وأخا من أم فأقرا بأخ من أبوين ثبت نسبه لان كل الورثة أفروا به وأخذ جميع مافي يد الاخ من الاب لانه يسقطه في المبراث ، وان أقر به الاخ من الاب وحده أخذ مافي يده لماذكرنا ولم يثبت نسبه لان الذي أفر به لابرث المال كله عوان أقر به الاخ من الام وحده فلا شيء له لانه ايس في يده فضل يقر له به وكذا أن أقر بأخ آخر من أمه أذاك فأما أن أفر بأخوين من أم فانه يدفع البهما ثلث مافي يده لان في يده السدس فياقر أرء اعترف أنه لايستحق من بأخوين من أم فانه يدفع البهما ثلث الدسم وهو ثلث مافي يده وقال أبوحنيفة في ثلاثة أخوة مفترة بن الميراث الا النسع فيبقى في يده نصف الدسم وهو ثلث مافي يده وان أقر بأخ من أبوين فالمقر به خه قام اعلى مافي يده وعلى قولنا لا يأخذ منه شيئا لانه لافضل في يده

النكاح مع الاحتياط الأبضاع فني المال أولى. ولان الظاهر هلاك فأشبه مالو مضت مدة لا يعيش في مثلها [النوع الثاني] من ليس الفالب هلاكه كالمسافر التجارة أو طالب علم أو سياحة ونحو ذلك ولم يعلم خبره نفيه روايتان (إحداهما) لا يقسم ماله ولا تتزوج امرأته حتى يتيقن موته أو يمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها وذلك مردود الى اجتهاد الحاكم ، وهذا قول الشافي رضى الله عنه ومحد بن الحسن وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف لان الاصل حياته والتقدير لا يصار اليه الا بتوقيف ولا توقيف همنا فوجب التوتف عنه

(والرواية الثانية) أنه ينتطر به عام تسمين سنة مم سنه يوم فقد وهذا قول عبدالمك بن الماجشون لان الغالب أنه لايديش أكثر من هذا ، وقال عبدالله بن عبدالحكم ينتظر به الى عمام سبعين سنة مم سنه يوم فقد ولعله محتج بقول النبي ويكالي و أعمار امتي ما بين الدبعين والستين ، أو كاقال ، ولان الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا فأشبه التسمين

وقال الحسن بن زياد ينتظر به تمام مائة وعشر بن سنة . قال ولو فقد وهو ابن ستبن سنة وله مال لم بقسم ماله حتى بمضي عليه ستون سنة أخرى فيكون له مع سنا يرم فقد مائة وعشرون سنة فيقسم

(مسئلة) (وطريق العمل فيها أن تضرب مسئلة الافرار في مسئلة الانكار وتدنع الى المقرسهمة من مسألة الافرار مضروبا في مسألة الانكار)

والمنكر سهمه من مسئلة الانكار مضررب في مسئلة الاقرار وما فضل فهو المقر به فلو خلف ابين فأقر أحدهما باخوبن فصدقه أخره في أحدهما ثبت نسب المنفق عليه فصاروا ثلاثة ثم تضرب مسئلة الاقرار في مسئلة الانكارتكن اثنى عشر المنكر سهم من الاقرار في الافرار أربعة والمتفق عليه ان صدق المقر مثل سهمه وان أفكر مثل سهم المنكر وما فضل المختلف فيه وهو سهاز في حال التصديق وسهم في حال الانكار، وقال أبو الحساب لا يأخذ المتفق عابه من المنكر في حال التصديق الاربعما في بده رصحتها من انهة الممنكر ثلاثة والمتخلف يأخذ المتفق عابه من المنكر في حال التصديق الاربعما في بده رصحتها من انهة الممنكر ثلاثة والمتخلف الاصنر في أحدها ثبت نسب المتفق عليه فصاروا ثلاثة ، فسئلة الانكار إذاً من ثلاثة ومسئلة الاقرار من أربعة فتضرب احداهما في الاخرى تدكن اثني عشر ثلاً صغر مهم من مسئلة الانكار في مسئلة الانكار أربعة وتضرب احداهما في الاخرى تدكن اثني عشر ثلاً صغر من مسئلة الانكار أو المتفق عليه أن أقر بساحبه من أربعة والمتفق عليه أن أندكر الاربع ما في يده لانه لا يدعي أكثر منه ويأخذ هو والمختلف سهمن الا كبر المناز الاربع ما في يده لانه لا يدعي أكثر منه ويأخذ هو والمختلف سهمن الا كبر نفسه وذكر أبن المتفق عليه سهمان ولا خرسهم وذكر أبن المتفق عليه الاربع ما في يده لانه لا يدعي أكثر منه ويأخذ هو والمختلف سهمن الا كبر المناز المناز المناز المناز ولمناف عله من الله وذكر أبن المناز ولمناف ولمناف ولمالك والشافعي، وفي هذا نظر لا نالمناكريقي أنه لا يستحق إلااللائ وقبحض

ماله حينئد بين ورثنة ان كانوا أحيا. ، وان مات بعضور ثنه قبل مضي مائة وعشرين وخلف ورثة لم يكن لهم شيء من مال المفقود وكان ماله للأحياء من ورثنه ويوقف للمفقود حصته من مال موروثه الذي مات في مدة الانتظار ، فان مضت المدة ولم يعلم خبر المفقود رد الموقوف الى ورثة موروث المفقود ولم يكن لورثة المفقود ولم يكن لورثة المفقود ، وان المؤلؤي : وهذا قول أبي يوسف ، وحكى الخبري عن الولؤي انه قال : ان الموقوف للمفقود ، وان لم يعلم خبره يكون لورثته . قال وهو الصحيح عندي ، والذي ذكر ناه هو الذي حكاه ابن اللبان عن الولؤي فقال لو ماتت امرأة المفقود قبل عاممائة وعشر بن سنة ميوم أو بعد فقده بيوم وعت مائة وعشرون سنة لم تورث منه شيئا ولم نورثه منها لاننا لا نعلم أمهما مات أولا وهذا قباس قول من قال في الغرقي انه لا يورث احدم من صاحبه ويرث كل واحد مان ورثنه به من ماحبه ويرث كل واحد من ورثنه به من ماد المفقود الا الاحياء من ورثنه به م قسم ماله لامن مات قبل ذلك ولو ببوم، واختلفوا فيمن مات وفي ورثنه مفقود فذهب من ورثنه به م قسم ماله لامن مات قبل وارث من ورثه اليقين ويوقف الباقي حتى يذين أمره أو تمضي مدة الانتظار فتعمل المسئة على أنه ميت و تضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا أو مدة الانتظار فتعمل المسئة على أنه ميت و تضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا أو مدة الانتظار فتعمل المسئة على أنه ميت و تضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا أو

من يدعي الريادة فوجب دفعها اليه ونظير هذا ما لو ادعى انسان داراً في يد رجل فأقر بها لفير مفقال المقر له إنما هي لهذا المدعى فأنها تدفع اليه

وقد رد الحبري على أبن اللبان هذا القول وقال على هذا يبقى مع المذكر ثلاثة أثمان وهولا يدعي إلا الثلث وقد حضر من يدعي هذه الزيادة ولا منازع له فيها فيجب دفعها اليسه ، قال والصحيح أن يضم المتفق عليه السدس الذي يأخذه من المقر به فيضمه الى التصف الذي هو بيد المقر بهما فيقتسانه أثلاثاً فتصح من تسعة ، للمنكر ثلاثة ، ولكل واحد من الأخوين سهمان ، وهذا قول أبي يوسف إذا تصادقا .

قال شيخنا ولا يستقيم هذا على قول من لا يلزم المقر أكثر من الفضل عن ميرائه لان المقر بها والمتفق عليه لا ينقص ميرائه عن الربع ولم يحصل له على هذا القول إلا التسعان وقيل يدفع الاكبر اليها نصف ما في يده ويتحصل الاصفرالثاث واللاكبر اليها نصف ما في يده ويتحصل الاصفرالثاث واللاكبر الربع ، والمتفق عليه السدس والمين ، والمحتلف فيه النمن ، وتصح من أربعة وعشرين : للاصفر عمانية ، والمتفق عليه سبعة ، وللأكبر سنة ، وللمختلف فيه ثلاثة وفيها أقوال كثيرة سوى هذه والاول أصح إن شاء الله تعالى .

﴿ مَسَّلَةً ﴾ (وإن خلف ابنا فأقر بأخوين بكلام متصل فتصادقا ثبث نسبهما فان تجاحــدا فكذلك في أقوى الوجهين لان نسبهما ثبت باقرار من هو كل الورثة قبلهما وفي الآخر لا يثبت لان الاقرار بكل واحد منها لم يصدر من كل الورثة ويدفع إلى كل واحد منها ثلث ما في يده، فانصدق في وقتها ان انفقنا وتجنزى، باحداهما ان نمائلنا أوبا كثرهما ان تناسبنا وتعطى كل واحد أقل النصيبين ومن لا يرث الا من أحدها لا تعطيه شيئا وتقف الباقي ولهم ان يصطلحوا على ما زاد على نصيب المنقود واختاره ابن اللبان لانه لا بخرج عنهم وأنكر ذلك الوني وقال لا فائدة في أن ينقص بعض الورثة عما يستحقه في مسئلة الحياة وهي منتفية ثم يقال له الك أن نصالح على بعضه بل ان جاز ذلك فالاولى أن نقسم المسئلة على تقدير الحياة ونقف نصيب المفقود لاغير ، والاول أصح ان شاء الله قان الزائد عن نصيب المفقود من الموقوف مشكوك في مستحقه ويقين الحياة معارض بظهور الموت فينبغي ان يوقف كالزائد عن البقين في مسائل الحل والاستهلال ، ويجوز الورثة الموجودين الصلح عليه لانه حقهم لا يخرج عنهم و إباحة الصلح عليه لا يمنع وجوبوقفه كما تقدم في نظائره ووجوب وقفه لا يمنع الصلح عليه لانه حقى ويقف نصيبه لاغير، وقال بعض وقده لا يمنع الصلح عليه لانه عن ويقف نصيبه لاغير، وقال بعض أخذه بغير اذنه ، وظاهر قول الوني هذا أن تقسم المسئلة على أنه حي ويقف نصيبه لاغير، وقال بعض أصحاب الشاني رضي الله عنه يقسم المال على الموجودين لانهم متحققون والمفقود مشكوك فيه فلا أصحاب الشاني رضي الله عنه يقسم المال قول من المال في يده فلو مات رجل وخاف ابنتيه يورث مع الشك ، وقال محد بن الحسن الفول قول من المال في يده فلو مات رجل وخاف ابنتيه يورث مع الشك ، وقال محد بن الحسن الفول قول من المال في يده فلو مات رجل وخاف ابنتيه يورث مع الشك ، وقال محد بن الحسن الفول قول من المال في يده فلو مات رجل وخاف ابنتيه

صدق أحدها بصاحبه وجحده الآخر ثبت نسب المنفق عليمه وفي الآخر وجهان ويدفع إلى كل واحد منها ثاث مافي يده ، وإن كانا توأمين ثبت نسبها ولم يلتفت إلى إنكار المنسكر منها سواه عجاحدا معا أو جحد أحدهما صاحبه لاما أنهم كذبها فأنهمما لا يفترقان ، ومتى أقر الوارث بأحدها ثبت نسب الآخر وإن أقر بنسب صغيرين دفعة واحدة ثبت نسبه اعلى الوجه الذي يثبت به نسب الكبيرين المتجاحدين ، وهل يثبت على الوجه الآخر ؟ فيه احمالان (أحدهما) يثبت لأنه اقر به كل الورثة حين الاقرار ولم مجحده أحد فهو كالمنفرد (والثاني) لا يثبت لأن أحدهما وارث ولم يقر بالآخر فلم ينفق كل الورثة على الاقرار به فلم تعتبر موافقة الآخر كما لوكانا صغيرين.

[﴿] مسئلة ﴾ (فان أقر بأحدهما بعد الآخر أعطى الاول نصف ما في يده) بغير خلاف وثبت سبه لانه افر به كل الورثة ويقف ثبوت نسب الباقي على تصديقه لانة صار من الورثة ، ويسطى الثاني ثلث ما بقي في يده لانه الفضل فانه يقول نحن ثلاثة

[﴿] مَسَّنَاتَ ﴾ (وإن أقر بعض الورثة بامرأة للميت لزمه من ارثها بقدرحصته) يعني يلزمه مايفضل في يده لها عنحقه كما ذكرنا في الاقرار.

[﴿] مسائل ﴾ من هذا الباب إذا خلف ثلاثة بنين فأقر أحدهم بأخ وأخت فصدقه احد آخويه في الاخ والآخر في الاخت لم يثبت نسبها ويدفع المقر بها (المعني والآخر في الاخت لم يثبت نسبها ويدفع المقر بهما (المعني والشرح الكبير) (الجزء السابع)

وابن ابن ابوه مفقود والمال في بد الابنتين فاختصموا الى القاضى فأنه لا ينبغى القاضى أن يحول المال عن موضعه ولايقف منه شيئا سواء اعترفت الابنتان بفقده أو ادعنا مونه وان كان المال في يد أبنى فأقر بان الابن المفقود لم يعط الابنتان الا النصف أقل ما يكون لها وإن كان المال في يد أجنبى فأقر بان الابن مفقود وقف له النصف في يد به وان قال الاجنبى قد مات المفقود لزمه دفع الثلثين الى البنتين ويوقف الثلث الا أن يقر ابن الابن بموت أبيه فيدفع اليه الباقي والجهور على القول الاول

﴿ وَمِن مَسَائِلَ ذَلِكَ ﴾ زوج وأم وأخت وجد وأخ مفقود مسئلة الموت، ن سبعة وعشر بن لانها مسئلة الاكدرية ومسئلة الحياة من تمانية عشر وهما بتفقان بالأ تساع فتضرب تسع إحداهما في الآخرى تكن أربعة وخمسين، للزوج النصف من مسئلة الحياة والثلث من مسئلة الموت فيعطى الثلث و وللأم التسعان من مسئلة الموت والسدس من مسئلة الحياة فتعطى السدس، وللجد سنة عشر سها من مسئلة الموت وتسعة من مسئلة الحياة فيأخذ التسعة ، وللاخت ثمانية من مسئلة الموت وثلاثة من مسئلة الحياة فتأخذ ثلاثة ويبقى خمسة عشر موقوفة إن بان أن الاخ حي أخذ سنة وأخذ الزوج تسعة وإن بان مينا أو مضت المدة قبل قدومه أخذت الام ثلاثة والاخت خمسة والجد سبعة ، واختار الخبري أن المدة مينا أو مضت المدة قبل قدومه أخذت الام ثلاثة والاخت خمسة والجد سبعة ، واختار الخبري أن المدة

اليها المن ما في يده ويدفع المقر بالاخت اليها سبع ما في يده ، فأصل المسئلة الانة أسهم ، سهم المقر يقسم بينها وبينه على تسعة ، له ستة ولها الانة ، وسهم المقر بالاخ بينها على أربعة له الانة ولاخيه سهم ، وسهم المقر بالاخت بينه وبينها على سبعة ، له ستة ولها سهم وكلها متباينة فاضرب أربعة في سبعة في تسعة ثم في أصل المسئلة المكن سبمائة وستة وخسون، للمقر بهما ستة في أربعة في سبعة مائة وثمانية وستون ، وللمقر بالاخت ستة في أربعة في تسعة مائتان وستة عشر ، وللمقر بالاخ الانة في سبعة في تسعة مائة تسعة وعانون ، وللاخ المقر به سعمان في أربعة في سبعة ستة وخسون وسهم في سبعة في تسعة الانة وستون فيجتمع له مائة وتسعة عشر ، وللا خت سهم في أربعة في سبعة عمانية وعشرون ، وسهم في أربعة في سبعة عمان المناقة في أربعة في سبعة عمان المناقة ابن رابع لم يصدقه في واحد منها كان أصل المسئلة من أربعة أسهم : سهم على أحد عشر وسهم على تسعة وسهم على خسة وسهم ينفرد به الجاحد فتصع من أربعة أسهم : سهم على أحد عشر وسهم على تسعة وسهم على خسة وسهم ينفرد به الجاحد فتصع المسئلة من الف وتسمائة وعانين سهما وطريق العمل فيها كاني قبلها .

(فصل) إذا خلف بنتاً وأختاً فأفرتا بصغيرة فقالت البنت هي أخت وقالت الاخت هي بنت فلها ثلث ما في يد الاخت لا غير .

وهذا قول ابن أبي لبلي ولمحمد بن الحسن واللؤلؤي وبحيى بن آدم تخبيط كثير يطول ذكره وإن خلف امرأة وبنتاً وأختاً فأقررن بصنيرة فقالت المرأة هي امرأة وقالت البنت هي بنت وقالت الاخت هي اخت فقال الخبري تعطى ثلث المال لانه أكثر ما يمكن أن يكون لها ويؤخذ من المقرات

إذا مضت ولم يتبين أمره أن يقسم نصيبه من الموقوف على ورثته فانه كان محكوما محياته لانها اليتين وانعا حكنا عوله عضى المدة

ولنا أنه مال موقوف لن ينتظر بمن لا يعلم حاله فاذالم تنبين حياته لم يكن لورثته كالموقوف الحمل، والموقوف المن وأن يصطلحوا على التسعة قبل مضى المدة . زوج وأبوان وابنتان منقود تان مسئلة حيابهما من خمسة عشر من ثلاثة عشر تكن ثلاثا أنه احدها من ثلاثة عشر وفي موسهما من ستة فتضر ب ثلث الستة في خمسة عشر مم في ثلاثة عشر وتقف وتسعين ثم تعطي الزوج والابوين حقوقهم من مسئلة الحياة مضروبا في اثنين ثم في ثلاثة عشر وتقف الباقى، وإن كان في المسئلة ثلاثة مفقودون عملت لهم أربع مسائل، وإن كانوا أربعة عملت لهم خمس مسائل وعلى هذا. وإن كان المفقود بحجب ولا يرت كزوج وأخت من أبوين وأخت من أبوين وأخ لما مفقود وقفت السبع بينهما وبين الزوج والاخت من الابوين وقيل لا يوقف ههنا شي، وتعلى الاخت من الاب السبع لانها لا يحجب بالشك كا لا ترث بالشك والاول أصح لان دفع السبع اليها توريث بالشك وليس في الوقف حجب يقبنا أنما هو توقف عن صرف المال إلى إحدى الجهتين المشكوك فيها وبعارض قول هذا القائل قول من قال إن اليقين حياته فيعمل على أنه حي ويدفع المال إلى الزوج والاخت من الابوين والتوسط عا ذكر ناه أولى وافته أعلم

على حسب اقرارهن وقد أقرت لها البنت بأربعة أسهم من أربعة وعشرين وأقرت لها الاخت بأربعة ونصف ، وأقرت لها المرأة بسهم ونصف وذلك عشرة أسهم لها مها ثمانية وهي أربعة أخماسها نخذ لها من كل واحدة أربعة أخماس ما أقرت لها به واضرب المسئلة في خسة تكن مائة وعشرين ومنها تصح ، فاذا بلغت الصغيرة فصدقت احداهن أخذت منها عام ما أقرت لها به وردت على الباقيتين ما أخذته مما لا تستحقه ، وهذا قول أبي حنيفة . وقال ابن ليلي يؤخذ لها من كل واحدة ما أقرت لها به فاذا بلغت فصدقت احداهن أمكست ما أخذ لها منها وردت على الباقيتين الفضل الذي لا تستحقه عليها ، وهذا القول أصوب إن شاء الله لان فيه احتياطاً على حقها .

ثلاثة اخوة لأب ادعت امرأة أنها أخت الميت لابيه وأمه فصدتها الا كبر وقال الاوسط هي أخت لام وقال الاصغر هي أخت لاب قان الا كبر بدفع اليهما نصف ما في يده ويدفع اليهاالاوسط سدس ما في يده ويدفع اليها الاصغر سبع ما في يده وتصح من ماثة وستة وعثمرين لان أصلمسئلتهم ثلاثة، فسئلة الا كبر من اثنين ومسئلة الثاني من ستة والثالث من سبعة والاثنان تدخل في الستة فتضرب ستة في سبعة تكن اثنين وأربعين فهذا مافي يدكل واحد منهم فتأخذ من الاكبر نصفه أحداً وعشرين ومن الاوسط سدسه سبعة ومن الاصغر سبعه ستة صار لما أربعة وثلاثون وهذا قياس قول ابن أبي ليلي ، وفي قول أبي حنيفة تأخذ سبع ما في يد الاصغر فيضم الى نصف ما بيد أحدهما وتضيفه الى مابيد الآخر وتقاسم الاوسط على ثلاثة عشر له عشرة ولما ثلاثة فتضم الثلاثة الي مابيد

(فصل) والاسير كالمفقود اذا انقطم خبره وإن علمت حيانه ورث في قول الجهور ، وحكيءن معيد بن المسيب أنه لايرث لانه عبد ، وحكي ذلك عن النخمي وتتادة والصحيح الاول والكفار لا يحلكون الاحرار والله أعلم

(فصل) في العزويج في المرض والصحة، حكم النكاح في المرض والصحة موا. في صحة العقد وتوريث كل واحد منهما من صاحبه في قول الجهور ، وبه قال أبو حنية والشافعي رضي الله عنه وقل مالك أي الزوجين كان مريضاً مرضا مخوفا حال عقد النكاح فالنكاح فالمد لا يتوارثان به إلا أن يصيبها فيكون لها المسمى في ثلاثة مقدما على الوصية، وعن الزهري ويحيى بن سعيد مثله واختلف أصحاب ماللك في نكاح من لم يرث كالامة والذمية فقال بعضهم بصح لان لا يتهم بقصد توريثها ومنهم من أبطله لجواز أن تكون وارثة ، وقال ربيعة وابن أبي ليلى الصداق والميراث من الثلث ، وقال الاوزاعي النكاح صحيح ولا ميراث بينهما وعن القامم بن محمد والحسن إن قصد الاضرار بورثته فالنكاح باطل وإلا فهو صحيح

ولنا أنه عقد معاوضة يصح في الصحة فيصح في المرض كالبيع ولأنه نكاح صدر من أهله في محله

الأكبر وتقاسمه على ما بيده على أربعة لها ثلاثة وله سهم فاجعل ما في يد الاصغر أربعة عشر ليكون لسبعه نصف صحيح واضربها في ثلاثة عشر تكن مائة واثنين وغانين فهذا ما بيدكل واحد مهم تأخذ من الاصغر سبعه وهو ستة وعشرون تضم الى ما بيدكل واحد من اخوته ثلاثة عشر فيصير معه مائة وخمسة وتسعون وتأخذ من الاوسط منها ثلاثة من ثلاثة عشر وهي خمسة تضمها الى ما بيده الاكبر يصر معه مائتان وأربعون فتأخذ ثلاثة أرباعها وهي مائة وعمانون ويبقى له ستون ويبتى للاوسط مائة وخمسون و للاصغر مائة وسعون

(فصل) إذا خلف ابناً فأقر بأخ تم جحده لم يقبل جحده ولزمة أن يدفع اليه نصف ما يبده، فان أقر بعد جحده بآخر احتمل ان لا يلزمه له شيء لا به لا فضل في يده عن ميرا نه وهذا قول ابن ابي ليلى وان كان لم يدفع الى الاول شيئاً لزمه ان يدفع اليه نصف ما بيده ولا يلزمه للآخر شيء لما ذكر فا ويحتمل ان يلزمه دفع النصف الباقي كله الى الثاني لا نه فوته عليه وهو قول زفر وبعض البصريين ويحتمل ان يلزمه ثلث ما في يده للثاني لا نه الفضل الذي في يده على تقدير كويم ثلاثة فيصير كما لو ومحتمل ان يلزمه ثلث ما في يده لا أو جود لا صحاب الشافهي، وقال اهل العراق ان كان دفع اقر بالثاني من غير جحد الاول ، وهذا احد الوجود لا صحاب الشافهي، وقال اهل العراق ان كان دفع الى الثاني ثلث الى الاول بقضاء دفع الى الثاني ضف ما بقي في يده وان كان دفعه بغير قضاء دفع الى الثاني شيء لا نه لا فضل في جميع المال، وان خلف ابنين فأقر احدها باخ تم جحده ثم اقر با خر لم يلزمه لا ثاني شيء لا نه لا فضل في يده وعلى الاحمال الثاني يدفع ما بقي في يده وعلى الاحمال الثاني يدفع ما بقي في يده والى يثبت نسب واحد منها في هذه الصورة ويثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني ولا يثبت نسب واحد منها في هذه الصورة ويثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني ولا يثبت نسب واحد منها في هذه الصورة ويثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني

الشرطه فيصح كحال الصحة ، وقد روينا أن عبد الرحن بن أم الحكم تزوج في مرضه ثلاث أسوة أصدق كل واحدة ألفًا لبضيق بهن على امرأته ويشركنها في ميرانهـــا فأجيز ذلك . واذا ثبت صحة النكاح أبت الميراث بعموم الآية

(فصل) ولا فرق في ميراث الزوجين بين ماقبل الدخول وبعده لعموم الآية، ولان النبي وَ اللَّهُ وَمَى لِبروع إنت ارشق بالميراث وكان زوجها مات عنها قبل أن يدخل بها ولم يفرض لهــا صداقا ، ولان النكاح صحيح ثابت فيورث به كا بعد الدخول

(فصل) فأما النكاح الفاسد فلا يُثبت به النوارث ببن الزوجين لانه ليس بنكاح شرعي واذا اشتبه من نكاحها فاسد بمن نكاحها صحيح فالمنقول عن أحد أنه قال فيمن تزوج اختين لايدري أيتهما تزوج أول فانه يفرق بينهما وتوقف عن أن يقول في الصداق شيئاءقال أبو بكر يتوجه على قوله أن يقرع بينهما ، فعلى هذا الوجه يقرع بينهما في الميراث اذا مات عنهما وعن النخمي والشعبي مابدل على أن المهر والميراث يقسم بينهن على حسب الدعارى والتنزيل كيراث الحنساني وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وقال الشانعي رضي افخهعنه يوقف المشكرك فيهمن ذلك حتى بصطلحن عليه أويتبين الامرفاو تزوج

(فصل) أذا مات رجل وخلف أبنين فمات أحدهما وترك بنتا فاقر الباقي باخ له من أبيه ففي يده ثلاثة أرباع المال وهو يزعم أن له ربعاً وسدساً فيفضل في يده ثلث يرده على المقربه قان أقرت بهالبنت وحدها ففي يدها الربم وهي ترعم أن لها السدس يفضل في يدها نصف السدس تدفعه الى المقر لهوهذا قول ابن أبي ليلى ، وقال ابو حنيفة ان أقر الاخ دفع اليه نصف مافي يده وأن أقرت البنت دفعت اليه خسة اسباع مافي يدها لانهارعم أن له ربعاً وسدساً وذلك خسة من أثنى عشرولها السدس وهو سمان فيصير الجميع سبعة لها منها سهان وله خسة . بنتان وعمماتت احداهما وخلفت ابنا وبنتا فأقرت البنت بخالة ففريضة الانكار من تسعة وفريضة الاقرار منسبعة وعشرين لهــا منها سهمان وفي يدها ثلاثة فيدفع اليهاسهما ، وأن اقر بها الابن دفع اليهاسهمين، وأن أقرت بها البنت الباقية دفعت اليها التسع وأن أقر بهاالعم لم يدفع اليها شيئاً ، وأن أقر الابن بخال له فسئلة الاقرار من أثني عشر له منها سهمان وهما السدس يفضل في يده نصف تسم، وإن أقرت به اخته دفعت اليه ربع تسم، وإن اقرت به البلت البافية فلها الربع وفي يدها الثلث فتدفع اليه نصف السدس، وإن أقر بهالعمدفع اليه جيعمافي يده. أبنان مات احدهما عن بنت ثم اقرالباقيمنهما باملابيه ففريضة الانكار من اربعة للمقر منها ثلاثةارباعهاوفريضة الاقرار من اثنين وسبعين المقر منهما اربعون يفضل في يده اربعة عشرسهماً يدفعها الى المرآة التي اقربها وترجع بالاختصار الى ستة وثلاثين المقر منهاعشرون والبنت تسعة والمقر لها سبعة،وان اقرت بهاالينت فلها من فريضة الافرار خمسة عشر سهماً وفي يدها الربع وهو عانية عشر يفضل في يدها ثلاثة تدفعها الى المقر لها، وإن أقر الابن بروحة لايه وهي ام الميت الناني فسئلة الإقرار من سنة وتسمين لها منها

امرأة في عقد وأربعا في عقد ثم مات وخلف أخا ولم بعلم أي العقدين سبق فني قول أبي حنيفة كل واحدة تدعى مهرآ كاملاينكره الاخ فتعطىكل واحدة نصف مهر ويؤخذر بمالباقي تدعيه الواحدة والاربع فيقسم الواحدة نصفه وللاربم نصفه ، وعندالشانعي رضي الله عنه أكثر مايجبعليه أربعة مهور فيأخذ ذاك يوقف منها مهر ببن النساء الخس ويبقى ثلاثة تدعى الواحدةر بعها ميراثاويدعي الاخ ثلاثة أرباعها فيوقف منها ثلاثة أرباعمهر بين النساء الخسوباقيها وهو مهران وربع بين الاربع وببن الاخ ثم يؤخذ ربع مابقي فيوقف بين النساء الحس والباقي للاخ ءوإن تزوج امرأة في عقد واثنتين في عقد وثلاثا في عقد والم يعلم السابق فالواحدة نكاحها صحيح فلها مهرها ويبقى الشك في الخس . فعلى قول أهل العراق لهن مهران بيقين والثالث لمن في حال دون حال فيكون لمن نصفه ثم يقسم ذلك بينهن لكل واحدة نصف مهر ثم يؤخذ ربم الباتي لهن ميراثا فللواحدة ربعه يقينا وتدعى نصف سدسه فتعطى نصفه فيصير لها من الربع سدسهوثمنه وذاك سبعة منأر بعةوعشر من والاثنتان يدعيان ثلثيه وهوستة عشرسهما فيعطين نصفه وهو عانية أسهم ، والثلاث يدعين ثلاثة أرباعه وهو عانية عشر سهما فيعطين تسعه هذا قول محمد بن الحسن

ستة وخسون وفي يده ثلابة ارباع ففضل معه ستة عشر سهما يدفعها الى المقر لهاويكونله ستةو خسون ولها ستة عشر وللبنت أربعة وعشرونوترجع بالاختار الى اثنى عشر لان سهامهم كلها تتفق بالأعان فيكون للمقر سبعة وللمقر لها سهمان وللبنت ثلاثة ، وما جاء من هذا البابفهذا طريقه . ابوانوابنتان اقتسموا التركة ثم أقروا ببنت للميت فقالت قد استوفيت نصيى من تركة ابى فالفريضة فى الاقرار من عانية عشر للابوين سنة ولكل بنت اربعة فاسقط منها نصيب البنت المقربها يبقى اربعة عشر الابوين منها ستة وأعا أخذا ثاث ألاربمة عثىر وذلك أربعة أسهم وثلثا سهم فيبقى لهما فى يد البنتين سهم وثلث يأخذانها منهما فاضرب ثلاثة في اربعة عشرتكن اثنين واربسين فقداخذالا بوان اربعة عشروهما يستحقان عما نية عشر يبقى لهما أربعة، يأخذانها منهما ويبقى للابنتن أربعة وعشرون، وأن قالت قداستوفيت نصف نصيى فاسقط سهمين من أءانية عشر يبقى سنة عشر قد أخذا ثلثها خسة وثنتا وبقى لهما ثلثا سهم فاذا ضربتها في ثلاثة كانت ثمانية واربعين قد اخذا منها ستة عشر يبقى لهما سهمان

﴿مسئلة﴾ (أذا قال مات أبي وانت اخي فقال هو ابي ولست بأخي لم يقبل انكاره لانه نسب الميت اليه بانه أبوه وأقر بمشاركة المقر له في ميراثه بطريق الاخوة فلما أنكر أخوته لم يثبت أقراره به وبقيت دعواً أنه أبوه دونه غير مقبولة كما لو أدعىذلك قبل الافرار. فاما انقال مات ابوك وأنا أخوك فقال لست بأخي فالمال للمقر له وذلك لانه بدأ بالاقرار بان هذا الميت ابوء فثبت ذلك له ثم أدعى مشاركته بعد ثبوت الابوة للاول فاذا انكر الاول اخوته لم تقبل دعوى هذا المقر

﴿ مسئلة ﴾ (فان قالماتتزوجتي وانت اخوها فقال لست بزوجهافهل يقبل انكاره ؟ على وجهين)

وعلى قول أبي حنيفة وآبي بوسف تقسم السبعة عشر بين الثلاث والاثنتين نصفين فيصير الربع من ثمانية وأربعين سهما ثم تضرب الاثنين في الثلاث ثم في الثمانية وأربعين تكن ماثنين وعانية وثمانين فهذا ربع المسال ، وعند الشافعي رضي الله عنه تعطى الواحدة مهرها ويوقف ثلاثة مهور ، مهران منها بين الحيس ومهر تدعيه الواحدة والاثنتان ربعه ميراثا وتدعيه الثلاث مهراً وثلاثة أرباعه تدعيه الاخرى ميراثا وتدعيه الثلاث مهراً ، ويؤخذ ربع ما بتي فيدنع ربعه الى الواحدة ونصف صدسه بين الواحدة والملاث موقوف وثلثاه بين الثلاث والاثنتين موقوف، قان طلبت واحدة من الجس شيئا من الميراث الموقوف لم يدفع اليها شيء وكذلك إن طلبه أحد الفريقين لم يدفع اليه شيء ، وإن طلبت واحدة من الثلاث وواحدة من الاثنتين دفع اليها ربع الميراث وان طلبه واحدة من الاثنتين دفع اليهن ثلثه، وان عين الزوج المنكوحات أولا قبل تعيينه وثبت، وان وطيء واحدة منهن لم يكن ذلك تعيينا لها وهذا قول الشاني رضي الله عنه ، وللموطوءة الافل وان وطيء واحدة منهن لم يكن ذلك تعيينا لها وهذا قول الشاني رضي الله عنه ، وللموطوءة الافل من المسمى أو مهر المثل فيكون الفضل بينهما موقوفا ، وعلى قول أهل العراق يكون تعيينا ، قان كانت من المسمى أو مهر المثل فيكون الفضل بينهما موقوفا ، وعلى قول أهل العراق يكون تعيينا ، قان كانت الموادة من الاثنتين صح نكاحها وبطل نكاح الثلاث ، وأن كانت من المناث بطل نكاح الاثنين،

وهذه المسئلة تشبه الاولى من حيث انه نسب الميتة اليه بالزوجية في ابتداء افر اره كانسب الابوة اليه في قوله مات ابي، وتفارقها في ان الزوجية من شرطها الاشهاد، ويستحب الاعلان بهاو اشهار هافلا تكاد تخنى ويكن اقامة البينة عليها بخلاف النسب فانه انها يشهد عليه بالاستفاضة غالباً

(فصل) اذا اقر من اعبات له المسئلة عن زيل الدول كزوج واختين اقرت احداهما باخ لها فاضرب مسئلة الاقرار وهي بمانية في مسئلة الالكار وهي سبعة تكن سنة و خسين للمنكرة من مسئلة الانكار سبعة الانكار سبعان في مسئلة الاقرار سنة عشر وللمقرة سهم من مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار سبعة يقى في يدها تسعة، فإن انكر الزوج دفتها الى اخبها المقر به وسطى الزوج الانة من مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار اربعة وعشرون، فإن اقر الزوج به فهو يدعى عام النصف أربعة والاخ يدعى أربعة عشر تكن عمانية عشر والسهام المقربها تسعة فإذا قسمها على الهانية عشر فللزوج منها سعان وللاخ سبعة فان اقرت الاختات به وانكر الزوج دفع الى كل اخت سبعة والى الاخ اربعة عشر يبقى اربعة يقران فإن اقراره بطل فان اقراره بطل المرح وهو ينكرها، فنى ذلك الملائة أوجه (احدها) ان تقر في يد من هي في يده لان اقراره بطل لمدم تصديق المقر له (والتاني) يصطلح عليها الزوج والاختان له ضفها ولها نصفها لانها لانخرج عنهم ولاشى، فيها للاخ لانه لاعتمال ان يكون له فيها شيء بحال (الثالث) يؤخذ الى يتالماللانه مال لم يثبت له مالك، ومذهب ابي حنيفة في الصورة الاولى ان اذكر الزوج اخذت المقرة سهميها من سبعة فقسمها يين اخيها وبنها على الائة فنضرب الاثرة في سبعة تبكن احدى وعشرين لها منها سبعة لما هاسهان ولاخبها ربعة والذا الزاوج ضم سهامه الى سهمها تكن خسة واقتساها يينهم على سبعة لمنها سبقة المربة وللاخ سهان والذخوج اربعة والاخ سهان

واذوطي، واحدة من الاثنتين وواحدة من الثلاث صح نكاح الفربق المبدو، بوط، واحدة منه والموطوءة التي لم يصح نكاحها مهر مثاها ، فان أشكل أيضا أخذ منه اليقين وهومهران مسميان ومهر مثل ويبقى مهر مسمى تدعيه النسوة وينكره الأخ فيه سمى ببنهما فيحصل النسوة مهر مثل ومسه يان و نصف منها مهر مسمى ومهر مثل يقسم بين الموطوء تين نصفين ويبقى مسمى ونصف بين الثلاث الباقيات لكل واحدة نصف مسمى والميراث على ما نقدم وعند الشافي لاحكم الوط، في التعبين، وهل يقوم تعبين الوارث مقام تعبين الزوج ? فيه قولان و فهل قوله يؤخذ مسمى ومهر مشل الموطوء تين تعطى كل واحدة الاقل من المسمى أو مهر المثل و بقف الفضل بينهما ويبقى مسميان ونصف يقف أحدهما بين الثلاث اللاتي لم يوطأن وآخر بين انثلاث اللاتي لم يوطأن

وحكي عن الشعبي والنخبي فيمن له أربع نسوة أبت طلاق إحداهن ثم نكح خامسة ومات ولم يعدر أيتهن طلق فالمخاصة ربع الميراث وللاربع ثلاثة أرباعه بينهن و قدا مذهب أبي حنيفة اذا كان نكاح الحامسة بعد انقضاء عدة المطافة ، ولو أنه قال بعد نكاح الحامسة إحدى نسائي طالق ثم نكح سادسة ثم مات قبل أن يبين فالسادسة ربع الميراث والمخامسة ربع ثلاثة لأرباع الباقي وما بقي بين الاربع الاول أرباعا وفي قول الشاني رضى الله عنه ماأشكل من ذلك موقوف على ما تقدم

والاخت سهم واضرب سبعة في سبعة تكن تسعة واربعين ومنها تصح للمنكرة سهان في سبعة اربعة عشر وللزوج اربعة في خمسة وللاخ سهان في خمسة وللمقرة سهم في خمسة

وعشرين وهما يتفقان بالاثلاث اذا ضربت وفق احداها في الاخرى تكن اثنين وسبعين للزوج وعشرين وهما يتفقان بالاثلاث اذا ضربت وفق احداها في الاخرى تكن اثنين وسبعين للزوج من مسئلة الانكار ثلاثة في وفق مسئلة الاقرار اربعة وعشرون وللاختين من الام سهان في عانية ستة عشر وللمنكرة كذلك وللمقرة سهم من مسئلة الاقرار في وفق مسئلة الانكار ثلاثة يبقى في يدها ثلاثة عشر اللاخمنها ستة ضعف سهمها يبقى سبعة اسهم لا يدعيها احد ففيها الاوجه الثلاثة التي ذكرناها)

(احدها) تقر في يد المقرة (والناني) تؤخذ الى بيت المال (والنالث) يقسم بين الزوج والمقرة والاختين من الام على حسب مايحتمل انه لهم لان هذا المال لا يخرج عنهم فان المقرة ان كانت صادقة فهو الزوج والاختين من الام وإن كذبت فهو لها وإن كان لهم لا يخرج عنهم قسم بينهم على قدر الاحمال كما قسمنا الميراث بين الحنثي ومن معه على ذلك. فعلى هذا يكون المقرة النصف والزوج والاختين النصف بينهم على خسة لان هذافي حال المقرة وفي حال الهما فقسم بينهم نصفين ثم جمل نصف الزوج والاختين بينهم على خسة من ستة فتقسم السبعة الاسهم بينهم على عشرة المقرة وهي اثنان وسبعون في عشرة ، ثم كل من له شيء من اثنين وسبعين مضروب في عشرة فاضرب المسئلة وهي اثنان وسبعون في عشرة ، ثم كل من له شيء من اثنين وسبعين مضروب في عشرة

﴿ فصل في الطلاق ﴾

اذا طلق الرجل امرأنه طلاقا علك رجعتها في عديها لم يسقط التوارث بينهما مادامت في العدة سوا. كان في المرض أو الصحة بغير خلاف نعلمه ، وروي ذلك عن أي بكر وعر وعمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وذلك لان الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره وايلاؤه ويملك امساكها بالرجعة بغير رضاها ولا ولي ولا شهود ولا صداق جديد، وان طلقها في الصحة طلاقا بائنا أو رجعيا فبانت بانقضا، عدمها لم يتوارثا اجماعا ، وان كان الطلاق في المرض المحرف ثم مات من مرضه ذلك في عدمها ورثنه ولم يرثها ان مات ، يروى هذا عن عمر وعثمان رضي الله عنهما وبه قال عروة وشر بح والحسن والشعبي والذحمي وانوري وابو حنيفة في أهل المراق ومالك في أهل المدينة وابن أبي ليلى وهو قول الشافعي رضى الله عنه القديم

وروي عن عتبة بن عبد الله بن الزبير لاترث بتوتة وروي ذلك عن علي وعبد الرحن بن عوف وهرقول الشافعي الجديد لانها بائن فلا ترث كالبائن في الصحة او كالوكال الطلاق باختيارها ولان أسباب الميراث محصورة في رحم ونكاح وولا، وليس لهاشي، من هذه الاسباب

ومن له شيء من عشرة مضروب في سبعة وان صدقها الزوج فهو يدعي انني عشر تمام النصف والآخ يدعي ستة تكن ثمانية عشر والثلاثة عشر لا تنقسم عليها ولا توافقها فاضرب المسئلة في ثمانية عشر تكن ألفاً وماثنين وستة وتسعين ثم كل من له شيء من اثنين وسبعين مضروب في ثمانية عشر ومن له شيء من ثمانية عشر مضروب في ثمانية عشر أربعائة واثنان شيء من ثمانية عشر ماثنان ثمانية وثمانون وللمنكر كذلك وللمقرة ثلاثة في ثمانية عشر أرسة وخسون وللاختين من الاثم ماثنان ثمانية وسبعون وللزوج اثنا عشر في ثلاثة عشر ماثة وستة وخسون وحسون وللاختصار الى ماثنين وستة عشر لان السهام كاما تنفق بالاسداس وعلى هذا تعمل ماوردعليك من هذه المسائل اذا فهمتها إن شاه الله تمالى

(فصل) امرأة وعم ووصى لرجل بثلث ماله فأقرت المرأة والهم أنه أخو الميت فصدقهما ثبت نسبه واخذ ميراته وان أفرت المرأة وحدها فلم يصدقها المقر به لم يؤثر اقرارها شيئاً وإن صدقهاالاخ وحده فللمرأة الربع بكاله الا أن تجبز الوصية وللهم النصف ويبقى الربع يدفع الى الوصي وانصدقها العم ولم يصدقها الوصي فله الناث وللمرأة الربع والباقي يقر به العم لمن لا يدعيه ففيه الاوجه الثلاثة التي ذكر ناها وإن أقر به الهم وحده فصدقه الموصى له أخذ ميراثه وهو ثلاثة أرباع وللمرأة السدس ويبقى نصف السدس فيحتمل أن يكون لها لان الموصى له يعترف ببطلان الوصية أو وقوفها على إجازة (المغني والشرح المكبير) (الجزء السابع)

ولذا أن عثمان رضي الله عنه ورث تماض بنت الاصبغ الكلبية من عبد الرحن بن عوف وكان طلقها في مرضه فبتها واشتهر ذلك في الصحابة فلم ينكر فكان اجماعا ولم يثبت عن علي ولا عبد الرحمن خلاف في هذا بل قد روى عروة عن عمان أنه قال المبدالرحمن لان متلاور ثنها منك قال قدعلت ذلك وماروي عن ابن الزبير ان صح فهو مسبوق بالاجماع ولان هذا قصد قصداً فاسداً في الميراث فهورض بنقيض قصده كالقاتل القاصد استعجال الميراث بهاقب بحرمانه اذا ثبت هذا فالمشهور عن أحمد أنها ثرثه في العدة وبعدها مالم تنزوج قال أبو بكر لا يختلف قول أبي عبد الله في المدخول بها اذا طلقها المريض أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تنزوج روي ذلك عن الحسن وهو قول البتي وحميد وابن أبي ليلي وبعض البصريين وأصحاب الحسن ومالك في أهل المدينة وذكرعن أبي بن كمب لما روى أبو سلمة بن عبد الرحن أن اباه ضلق أمه وهومريض فحات فورثته بعد انقضاء العدة ولان سبب توريثها فراره من عيرائها وهذا المه في لايزول بانقضاء العدة ء وروي عن أحد ما يدل على أنها لايرث بعد العدة قانه قال في رواية الاثرم بازم من قال له أن يته وج أربعا قبل انقضاء عدة مطقانه أنه لو طلق أربعا نسوة في موضه ثم تزوج أربعا ثم مات من صرضه ذلك ان المان يوثه عدة مطقانه أنه لو طلق أربعا نسوة في موضه ثم تزوج أربعا ثم مات من صرضه ذلك ان المان يوثه

المرأة ولم تجزها ويحتمل الاوجه الثلاثة وإن لم يصدقه أخذ الثاثبالوصية وأخذت المرأة السدس بالميراث ويبتى النصف في الاوجه الثلاثة والله سبحانه وتعالى أعلم

بابميراث القاتل

(كل قتل مضمون بقصاص أو دية أوكفارة يمنع الفائل ميراثالمقتول سوا كانالقتل عمداً أوخطأ عباشرة أو سبب صنيراً كان الفائل أوكبيراً أو مجنو ناً)

لا يرث قاتل العمد وقد أجمع عليه أهل العلم إلا ما حكى من سعيد بن السيب وابن جبير أنهما ورئاه وهو رأي الحوارج لان آية الميراث تتناوله بمومها فيجب العمل بها ولا تعويل على هذا القول لشذوذه وقيام الدليل على خلافه فان عمر رضي الله عنه أعطى دية ابن قنادة المذحيجي لاخيه دون أبيه وكان حذفه بسيف فقتله واشتهرت هذه القصة بين الصحابة فلم تنكر فكانت اجماعا وقال عمر سمت رسول الله ويتيالي يقول «ليس لقاتل شيه» رواه مالك في موطئه والامام أحمد بسنده وروى عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عنوه رواه ابن اللبان باسناده ورواها ابن عبد البر في كتابه وروى ابن عباس قال قال رسول الله ويتيالي عن حده من النبي واه الامام أحمد باسناده ولان توريث القاتل بغضي الى تكثير القتل لان الوارث ربما استمجل موت موروثه ليأخذ ماله كما فعل الاسرائيلي الذي قتل عمه فأنزل الله تعالى فيه قصة البقرة ويقال ماورث قاتل موطيل وهو اسم الفتيل فأما الفتل خطأ فذهب كثير من أهل العلم إلى أن القائل لا يرث أيضاً في

كابن فبكون مسلما برثه تمان نسوة وهذا النول يلزم منه توريث تمان وتوريثها بعد العدة يلزم منه ذك ولانه قال في المطلقة قبل الدخول لا ترث لانها لا عدة لها وهذه كذك فلا ترث وهذا قول عروة وأي حنيفة وأصحابه وقول الشافي القديم لانها تباح لزوج آخر فلم ترثه كا لو كان في الصحة ولان توريثها بعد العدة يفضي الى توريث أكثر من أربع نسوة فلم مجز ذك كا لو تزوجت وأن تزوجت المبتوتة لم ترثه سواء كانت في الزوجية أو بانت من الزوج الثاني هذا قول أكثر أهل العلم وقال ماك في اهل المدينة ترثه لما ذكرنا الرواية الاولى ولانها شخص برث بم انتفاء الزوجية فورث معها كسائر الوارثين .

واذا أن هذه وارثة من زوج فلاترث زوجا سواه كسائر الزوجات ولان التوراث من حكم النكاح فلا يجوز اجماعه مع نكاح آخر كالعدة ولانها فعلت باختيارها ما ينافي نكاح الاول لها فأشبه ما لوكان فسخ النكاح من قبلها .

فصل) ولو صح من مرضه ذلك ثم مات بعده لم ترثه في قول الجهود ودوي عن النخبي والشعبي والشعبي وزفر انها ترثه لانه طلاق مرض تصد به الفراد من المبراث فلم ينعه كما لو لم يصح .

عليه أحمد بروى ذلك عن عمر وعلى وزيد وابن «سعود وابن عباس وروي نحوه عن أبي بكر رضي الله عنهم وبه قال شريح وعروة وطاوس وجابر بن زيد والنخمي والثوري والشعبي وشربك والحسن ابن صالح ووكيع ويحيى بن آدم والشافعي وأصحاب الرأي وذهب قوم الى أنه يرث من المال دون الدية روي ذلك عن سعيد بن المسيب وعمرو بن شعيب وعطاه والحسن ومجاهد والزهري ومكحول والاوزاعي وابن أبي ذئب وأبي ثور وابن المنذر وداود وروي نحوه عن على لان ميرا ثه ثابت بالكتاب والسنة تخصص قاتل العمد بالاجماع فوجب البقاء على الظاهر فيا سواه

ولنا الاحاديث المذكورة ولأن من لا يرث من الدية لا يرث من غيرها كفاتل العمد والمخالف في الدين ، والعمومات مخصصة بما ذكرناه فعلى هذا الفتل المانع من الميراث هو الفتل بغير حق كالعمد وشبه العمد والحطأ وما أجري مجراه كالفتل بالسبب وفتل الصبي والمجنون والنائم وكل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة.

(مسئلة) (فأما ما لا يضمن بشيء من هذا القتل قصاصاً أو حدا أو دفعاً عن نفسه وقتل العادل الباغي والباغي العادل فلا يمنم وعنه لا يرث العادل الباغيولا الباغي العادل فيخرج منه أنكل قاتل لايرث وجملة ذلك أن القتل المانع من الارث ماكان مضموناً على ما ذكر نا فأما ماليس بمضمون فلا يمنع الميراث كالقتل قصاصاً وحداً ودفعاً عن نفسه وقتل العادل الباغي أو من قصد مصلحة موليه بماله فعله من سقي دواء أو بط خراج هات أو من أمره أنسان عاقل كبير ببط خراجه أو قطع سلمة منه فات بذلك ورثه في ظاهر المذهب قال أحمد أذا قتل الباغي العادل في الحرب يرثه وعن أحمد أن العادل بدلك ورثه في ظاهر المذهب قال أحمد أذا قتل الباغي العادل في الحرب يرثه وعن أحمد أن العادل

ولنا أن هذه بائن بطلاق في غير مرض الموت الم ترثه كالمطلقة في الصحة ولان حكم هــذا المرض حكم الصحة في المطايا والاعتاق والاقرار المكذلك في الطلاق وما ذكروه يبطل بما إذا قصد الفرار بالطلاق في صحته

(فصل) ولو طلق امرأته ثلاثا في مرضه قبل الدخول بها فقال أبوبكر فيها أربعر وايات (احداهن) لها الصداق كاملا والميراث وعليها العدة اختارها أبو بكر وهو قول الحسن وعطاء وأبي عبيد لان الميراث ثبت للمدخول بها لفراره منه وهذا فار وإذا ثبت الميراث ثبت وجوب تكيل الصداق وينبغي ان تكون العدة عدة الوقاء لانا جعاناها في حكم من توفي عنها وهي زوجة ولان الطلاق لا يوجب عدة على غير مدخول بها (الثانية) لها الميراث والصداق ولا عدة عليها ، وهو قول عطاء لان العدة حق عليها فلا يجب بفراره (والثالثة) لها الميراث وفصف الصداق وعليها العدة وهذا قول مالك في رواية أبي عبيد عنه لان من ترث يجب أن تعتد ولا يكل الصداق لان الله تعالى نص على تنصيفه بالطلاق قبل المديس عنه لان من ترث يجب أن تعتد ولا يكل الصداق لان الله تعلى المداق وهوقول جابر بن زيد والنخي وأبي حنيفة والرابعة لاميراث لها ولاعدة عليها ولها نصف الصداق وهوقول جابر بن زيد لا ميراث لها ولا عدة وأبي حنيفة والشافعي وأكثر أهل الهلم . قال احم، قال جابر بن زيد لا ميراث لها ولا عدة

اذا قتله الباغي في الحرب لا ير أه ونقل محمد بن الحسكم عن أحمد في أربعة شهود شهدوا على أختهم بالزنا فرجمت فرجموا مع الناس يرثونها هم غير قتلة وعن أحمد رواية أخرى تدل على أن القتل يمنع المبراث بكل حال فانه قال في رواية ابنيه صالح وعبد الله لا يرث الباغي العادل ولا العادل الباغي وهذا يدل على أن القتل يمنع الميراث بكل حال وهو ظاهر مذهب الشافعي أخذاً بظاهر الحديث ولانه قاتل يدل على أن القتل يمنع الميراث كقتل الصبي والمجنون وقال أبو حنيفة وصاحباه كل قتل لا يأثم فيه لا يمنع الميراث كقتل الصبي والمجنون والنائم والساقط على انسان من غير اختيار منه وسائق الدابة وقائدها وراكبها اذا قتات بيدها أو فيها فانه يرثه لانه قتل غير متهم فيه ولا أنم فيه أشبه القتل في الحد

و لنا على أبي حنيفة وأصحابه عموم الاخبار خصصنا منها القتل الذي لايضمن ففي ماعداه تبقى على مقتضاها ولانه قتل مضمون فيمنع الميراث كالخطأ

ولنا على الشافعي أنه فعل مأذون فيه فلم يمنع المراث كما لو أطعمه أو سقاه باختياره فافضى الى تلفه ولانه حرم الميراث في محل الوفاق كيلا يفضي الى اتحاد الفتل المحرم وزجراً عن اعدام النفس المعصومة وفي مسئلتنا حرمان الميراث يمنع إقامة الحدود الواجبة واستيفاء الحقوق المشروعة ولا يفضي الى ايجاد قتل محرم فهو ضد ما ثبت في الاصل ولا يصح القياس على قتل الصبي والمجنون لانه قتل محرم وتفويت نفس معصومة والنوريث يفضي اليه بخلاف مسئلتنا اذا ثبت هذا فالمشارك في القتل في الميراث كالمنفرد لانه يلزمه من الضان بحسبه فلو شهد على موروثه مع جماعة ظلما فقتل لم پرته وان شهد بحق ورثه لانه غير مضمون

عليها. قال الحسن ترث قال احمد اذهب الى قول حابر وذلك لان الله تعالى نص على تنصيف الصداق رنني العدة عن المطلقة قبل الدخول بقرله تعالى (وإن طلقتموهن من قبل أن تسه هر وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم وقال تعالى (ياأيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤسنات ممطلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) ولا يجوز مخالفة نص لكتاب بالرأي والتحكم وأما الميراث فانها ليست بروجة ولامعندة من نكاح فأشبهت المطلقة في الصحة والله أعلم ولو خلابها وقال لما أطأها وصدقته فلها الميراث وعليها العدة الوفاة ويكل لها الصداق لان الحلوة تكفي في ثبوت هذه الاحكام وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه

(فصل) ولو طلق المدخول بها طلاقا رجعيا ثم مرض في عدتها ومات بعدانقضائها لم ترثه لانه طلاق صحة ، وإن طلقها واحدة في صحته وأبانها في مرضه ثم مات بعد انقضاء عدتها فحكما حكم مالو ابتدأ طلاقها في مرضه لانه فر من ميرائها فان طلقها واحدة في صحته وأخرى في مرضه ولم يبنها حتى بانت بانقضاء عدتها لم ترث لان طلاق المرض لم يقطع ميرائها ولم يؤثر في بينونتها

(فصل) أربعة اخوة قتل أكبر هم الناني ثم قبل النالث الاصنو سقط القصاص عن الاكبر لان ميرات الناني صار لذا الدوالاصنو فعين فلما قتل النالث الاصنوجيمة فسقط عنه القصاص لميرا ثه بعض دم فسه وله القصاص على الناك وير ثه في ظاهر المذهب قان اقتص منه ورث وورث أخر نه الثلاثة ولو أن اثنين قتل أحدها أحداً بوجما وها زوجان ثم قتل الآخر أبا الآخر منه القصاص عن الاول ووجب على القاتل الثاني لان الاول لما قتل أباه ورث ماله ودمه أخره وامه فلما قتل الناني امه ورثه اقتل الاب فصار له من دم نفسه ثمنه فسقط القصاص عنه الداك وله القصاص على المعارفة ولا خرافة والآخر امه ومانافي حال واحدة ولا على الآخر المه ومانافي حال واحدة ولا على الآخر في ظاهر المذهب وان جرح أحدها أباه والآخر امه ومانافي حال واحدة ولا وقتل كل واحد منها القصاص على احية الا آنه لا وقتل كل واحد منها القصاص على اخية الا آنه لا وقتل كل واحد منها القصاص على اخية الا آنه لا ويث أحدهما الاستيفاء الا بابطال حتى الآخر فيسقط انقصاص عنه وورثه في الظاهر ويمتمل أن لا يرثه ويب القصاص عليه لان القصاص على اخية من الا يوب ويجب القصاص عليه بنا القصاص عليه بناه أن قتيله أو لهما مونا خرج في توريشها ما ذكرنا في الغرق من توريث كل واحد منهما باحض در الجمع في المنه واحد منهما ومن لا يوب واحد منهما واحد منهما واحد منهما واحد منهما واحد منهما ومن لا يوب واحد منهما واحد منهما وصد و نفسه في سقط القصاص عنهما ومن لا يوب في من المينين من الآخر م يوث كل واحد منهما وصد منهما وصد و نفسه في سقط القصاص عنهما ومن لا يوب في من المينين من الآخر م يوث كل واحد منهما وصد و نفسه في سقط القصاص عنهما ومن لا يوب في من المين و الآخر م يوب القصاص عنهما ومن لا يوب في من المين و الآخر م يوب القصاص عنهما ومن لا يوب في المين المين و الآخر و في المين و الآخر و في المين و المين المين و المين و

(فصل) وإن طلقها ثلاثا في مرضه فارتدت ثم أسلمت ثم مات في عدتها ففيه وجهان (أحدهما) ترثه وهر قول مالك لانهما مطلفة في المرض أشبه مالو لم ترتد (وانثاني) لانرثه وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانها فعلت ماينافي النكاح أشبه مالو تزوجت ولو كان هو المرتد بم أملم ومات ورثنه، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي رضي الله عنهم لانرثه

ولنا أنها مطائلة في المرض لم تفعل ماينافي نكاحها مات زوجها في عدنها فأشبه مالو لم ترقد ، ولو ارقد أحد الزوجين بعد الدخول من غير طلاق ثم عاد إلى الاسلام قبل انقضاء العدة ورثه الآخر ، وإن ألمنا لان النكاح باق فان انقضت العدة قبل رجوعه انفسخ النكاح ولم يرث احدهما الآخر ، وإن ألمنا أن الفرقة تتعجل عند اختلاف الدبن لم يرث أحدهما الآخر ويتخرج أن يرثه الآخر اذا كان ذلك في مرض موته لانه تحصل به البينونة فأشبه الطلاق وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا ارتدت المرأة ثم ماتد في عدنها ورثها الزوج

(فصل) أذا طلق المدلم المريض زوجتدالامة و الذمية طلاقًا بأثنا ثم أسلمت الذمية وعنقت الامة

فالجراب فيها كالني قبلها ويحدّمل أنّ يسقط القصاص بكل حال الشبهة والله أنهم وبكون الحكل واحد منهما دية الآخر وماله

بالميراث المعتق بمضه

لا يرث العبد ولا يورث سوا. كان قنا أو مدبراً أو كانبا أو أم ولا. قال شيخنا لا أعلم خلافًا في أن العبد لايرث إلا ماروي عن ابن مسعود في رجـل مات وبرك أبا مملوكا يشترى من ماله ويعتق ويرث وقاله الحدن وحكي عن طارس أن العبد برث ويكون ما رثه نسيده ككـب وكما لو رصى له ولانه تصع الوصية له فيرث كالحل

ولذا أن فيه نقصا منع كونه موروثا فينع كونه وارثا كالرتد ويفارق الوصية قانها تصح لمولاه ولا أن فيه نقصا منح أله وقياسهم ينتقض بمختلني الدين ، وقول ابن مسعود لا يصح لان الاب رقيق حين موت ابنه فلم برثه كسائر الاقارب وذلك لان المبراث صار لاحله بالمرت فلم ينتقل عنهم الى غيرهم وأجمعوا على أن المبلوك لا يورث لانه لامال له فانه لا بملك ، ومن قال آنه بملك بالتمليك فملكه ناقص غبر مستقر يزول الى سيده بزوال ملكه عن رقبته بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « من باع عبداً وله مال فماله بالمبالا أن يشترطه المبتاع، ولان السيد أحق بمنافعه واكتابه في حياته فكذلك به ديماته وممن دوي عنه أن العبد لا يرث ولا يورث ولا يحجب على وزيد والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، والاسير عند الكفار يرث اذا علمت حياته في قول عامة الفقهاء الاسعيد بن المسيب قانه قال لا يرث لانه عبد ولا يصح لان الكفار لا يملكون الاحرار مالقم وهو باق على حريته فيرث كالمعلق

ثم مات في عدتهما لم ترثاه لانه لم يكن عند الطلاق فاراً ، وإن قال لها في المرض اذا عتقت أنت أو أسلمت أنت أنت أنت أنت أنت فانتما طالفتان فعنقت الامة وأسلمت القمية ومات ورثناه لانه فار فان قال الفتان غداً فعنةت الامة وأسلمت القمية لم ترثاه لانه غير فار ، وإن قال سيد الامة أنت حرة غداً ، وقال الزوج أنت طالق غداً وهو به لم بقول السيد ورثنه لانه فار ، وإن لم يعلم لم ترثه لعدم الفرار ، وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي رضي الله عنه ولم أعلم لهم مخالفا

(فصل) واذا قال لامرائه في صحته ذا مرضت فأنت طالق فحكه حكم طلاق المرض سوا. ، فان أقر في مرضه أنه كان طلقها في صحته ثلاثا لم يقبل اقراره عليها وكان حكمه حكم طلاقه في مرضه وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي رضي الله عنه يقبل اقراره ، ولنا أنه اقرار بما يبطل به حق غيره فلم يقبل كم لو أفر بمالها

(فصل) وإن سألته الطلاق في مرضه فأجابها فقال القضي فيه روابتان (احداهما)لاترته لانه اليس بنار (والثانية) ترثه لانه طلقها في مرضه وهو قول مالك وكذلك الحبكم إن خالعها أو علق الطلاق على مشيئتها فشاءت أو على فعل من جهتها لها منه بد ففعلته أوخعرها فاختارت نفسها والصحيح في هذا كله أنها لاترثه لانه لافرار منه وهذا قول أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنه ، وإن لم تعلم

(فصل) والمد بر وأم الولد كانن لانه رقيق بدليل أن النبي عَلَيْكُ باع مدبراً ، وأم الولد عماركة يجوز اسيدها وطؤها بحكم الملك واجارتها وعكما حكم الامة في جميم أحكامها الافعا ينقل الملك فيها أو يراد له كالرهن قاما المكاتب قان لم علاك قدر ماعليه فهو عبد لايرث ولا يورث ، وأن ملك قدر مايؤدي ٌففية روايتان (إحداهما) أنه عبد مابقي عليه درهم لا يرِث ولا يورث روي ذلك عن حمر وزيد بن ثابت وابن عمر وعائشة وأم سلمة وعمر بن عبد العزيز والشافعي وأبي ثور وعن أبن المسيب وشريح والزهري نحوه لما روى ابو داود بالمناده عن عمرو بن شعبب عن أبيه عن جده أن النبي وَ اللَّهُ عَالَ ﴿ الْمُكَانِبِ عَبْدُ مَا بَقِي عَلَيْهِ دَرْمٌ ﴾ وفي امظ أن النَّبِي وَلِيَكُنِّي قال ﴿ أَبَّا عَبْدُ كَانْبِ عَلَى مَا نُهُ أوقية فأداها الا عشر أواقرفهو عبد وأيما عبد كاتب على مائة دينار فأداها الا عشرة دنانير فهو عبد، وعن محمد بن المنكدر وعبدالله مولى عفرة وعبدالله بن عبيدة أزالنبي ﷺ قال لعتاب بن أسيد دمن كاتب مكاتبا فهو أحق به حتى يقضى كتابته ﴾ وقال القاضى وأبر الخطاب اذا أدى المكاتب ثملاثة أرباع كتابته وعجز عن الربم عتى لان ذلك يجب إية رَّه السكاتب فلا يجوز ابتاؤه على الرق لمجزه حما يجب ورد اليه (والرواية الثانية) أنه إذا ملك مايؤدي صار حراً يرث ويورث فاذا مات له من يو ثه ورث ، وان مات فلسيده بتية كنابته والباقي لورثنه لما روى ابوداود باسناده عن أم سلمة فالت قال لنا رسول الله ﷺ ﴿ إذا كان لاحدا كن مكانب وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه >وروى الحسكم عن على وابن مسعود وشريح يعطى سيده من تركته مابقي من كتابته قان فضل شيء كان لورثة المسكانب وروي نجوه عن الزهري وبه قال سعيد بن المسيب وابو سلمة بن عبدالرحن والنخمي

بتعليق طلاقها ففعات ماعلق عليه ورثنه لانها مهذورة فيه ، ولو سألته طاقة فطاقها ثلاثا ورثنه لانه أباتها ما لم تطلبه منه ، وإن علق طلاقها على فعل لابد لها منه كصلاة مكتوبة وصيام واجب في وقته ففعلته فحكه حكم طلاقها ابتدا. في قولهم جميعاً ، وكذلك إن علقه على كلامها لابوبها أو لاحدهما ، وإن قال في مرضه أنت طالق إن قدم زيد ونحوه بما ايس من فعلها ولا فعله فوجد الشرط فطلقت بهورثته (فصل) فان علق طلاقها في الصحة على شرط وجد في المرض كقدوم زيدومجي عند وصلاتها الفوض بانت ولم ترث لان المين كانت في الصحة

وذكر القاضي رواية أخرى أنها ترث وهو قول مالك لان الطلاق وقع في المرض والادل أصح وإن علقه على فعل نفسه ففعله في المرضور ثنه لانه أوقع الطلاق بها في المرض فأشبه مالو كان التعليق في المرض . ولو قال في الصحة أنت طالق ان لم أضرب نملامي فلم بضربه حتى مات ورثنه وان ماتت لم يوشها . وان مات الغلام والزوج مريض طلات وكان كتعليقه على مجبيء زيد أيضا ، وكذلك إن قال ان لم أوفك مهرك فأنت طالق، وان ادعى الزوج انه وقاها مهرها فأنكر ته صدق الزوج في توريثه منها لان لاصل بقاؤه في ذمته ، ولو قال لها في

والشعبي والحسن ومنصور ومالك وابو حنيفة الا أن مالها جعل من كان معه في كتابته أحق بمن لم يكن معه قانه قال في مكاتب هك وله أخ معه في الكتابة وله ابن قال ما فصل من كتابته لاخيه دون ابنه وجعله أبو حنيفة عبداً ما دام حيا وان مات أدي من تركته باقي كتابته والباقي لورثته ، وروي عن هر رضي الله عنه أنه قال على المنبر انكم مكاتبين مكاتبين فا بهم أدى النصف فلا رق عليه وعن علي إذا أدى النصف فهو حر وعن عروة نحره وعن الحسن اذا أدى الشطر فهو غرم ، وعن ابن مسعود وشر بح مثله وعن ابن مسعود إذا أدى ثاثا أو ربعا فهو غرم وعن ابن عباس اذا كتب الصحيفة فهو غرم وعن علي قال : تجري العتاقة في المكاتب في أول نجم بعد في يعتق منه بقدر ما أدى وعنه أنه قال برث و محجب و يعتق منه بقدر ماأدى ، وروى حدد بن سلمة عن أبوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي وتعليق قال : إذا أصاب المكاتب حداً أو مبراثا ورث بحساب ما عنق منه وأقيم عليه الحد بحساب ماعتق منه ، وفي رواية بؤدي المكاتب بقدر ماعتق منه دبة الحر وقدر مارق منه دبة المبد . قال يحي بن أبي كثير وكان علي رضي الله عنه وروان بن الحمكم يقولان وقدر وي حديث ابن عباس من عكرمة عن النبي وتعليق من من الذي وقدر المكاتب بقدر ماوان بن الحمكم يقولان فلك وقدروي حديث ابن عباس من عكرمة عن النبي وتعليق من الله والمديث الذي روباه انولنا أصح ولا نهل أحدا من الفقهاء قال بهذا وماذ كرناه أولى إن شاء الله

(مسئلة) (فأما المعتق بعضه فما كسبه بجزئه الحرفهو لورثته وبرث و بحجب تدرمافيه من الحربة) وجملة ذلك أن المعتق بعضه اذا اكتسب مالائم مات وخلفه فان كان قد كسبه بجزئه الحر مثل أن يكون قد هاياً سيده على منفعته فا كتسب في أيامه أو ورث شيبًا فان الميراث أما يستحقه بجزئه

الصحة أنت طالق أن لم أنزوج عليك فكذلك ، نص عليه أحد وهو قول الحدن، ولوقذف المريض امرأته ثم لاعنها في رضه فبانت منه ثم مات في مرضه ورثته وان ماتت لم يرثها ، وان قدفها في صحته ولاعنها في مرضه ومات نيه لم ترثه نص عليه أحمد و مو قول الشاني و المؤلؤي ،وذكر الفاضي رواية أخرى انهاترث وهو أول أي يورف وان آلى منهافي مرضه ثم مح ثم نكس في مرضه فبانت بالايلاء لم تروه (فصل) وإذا استكره الابن امرأة أبيه على ماينفسخ به نكاحها من وط. أو غيره في مرض أبيه فمات أبوه من مرضه ذلك ورثته ولم يرثها ان ماتت ، وهذا قول أي حنينة وأصحابه ، فان طاوعته على ذلك لم ترث لامها مشاركة فيا ينفسخ به أكماحها فأشبه مالوخالمته وسوا كان للميت بنون سوى هذا الابن أو لم بكن ، فاذا انتنت الته ، ة عنه بأن يكون غير وارث كالكافر والقاتل والرقيق أوكان ابناً من الرضاعة أوابن ابن محجرب بابن للبت أوبا بوبن أوابنين أدكان للبت امرأة أخرى تحوز مبراث الزوجات لم ترثلانتفا التهمة رلوصار ابن الابن وارثا بعد ذلك لم يرثلانتفاء النهمة حال الوطء ولوكاز حال الوط، وارثا فعاد محجوباع المبراث لوزنت لوجودالتهمة حين الوط. ، ولو كان المريض امرأتان فاستكر وابنه احداهمالم ترثه لانتفا. التهمة عنه لكون ميرائها لابوجم اليه ، ولو استكره الثانية بعدما لورثت الثاكة لانه متهم في حقها ، ولو استكرهها معا دفعة واحدة ورثنا جميعا ، وهذا كله قول أبي حنيفة وأصحابه ، فأما الحر أو كان قد قامم سيده في حياً ه قتر كنه كلها لورثته لاحق لم لك باقيه فيها ، وقال قوم جديم ماخلفه بينه ربين سيده قال أن المبان هذا غلط لان الشريك إذا أخذ حقه من كسبه لم يبق له حق في الباقي ولا سبيل له على ما كسبه بنصف الحر كا لو كان بين الشريكين فاقتسما كسبه لم يكن لاحدها حق في حصة الآخر ، والعبد يخلف أحد الشريكين فيا عنى منه فأما ان لم يكن كسبه بجرئه الحر خاصة ولا انتما كسبه فلماك باقيه من تركته بتدر ملكه فيه واله في لورثته فإن ماتله من يرثه فأله يرثوبورث ويحجب على قدر مانيه من الحرية هذا قول على وابن مسمود رضي الله عنهما وبه قال عثمان التبعي وحزة الزيات وابن المبارك والمزني وأهل الظاهر ، وقال زيد بن ثابت لا يرث ولا يورث واحكامه أحكام العبد وبه قال مالك والشافعي في القديم وجعلًا ماله لمالك باقيه قال ابن اللبان هذا غلط لانه ليس لمالك باقيه على ماءتق منه ملك ولا ولا ولاهو ذو حم قال ابن شريح بحتمل على قول الشافعي القديم أن يجمل في بيت المال لانه لاحق له فيما كسبه بجرئه الحر ، وقال الشافعي في الجديد ما كسبه مجزئه الحر لورثنه ولا يرث هو ممن مات شيئا وبه قال طارس وعمرو بن دينار وأبو ثور وقال ابن عباس هو كالحر في جميع أحكامه في توريثه والارث منه وغيرهما وبه قال الحسن وجابر بن زيد والشعبي والنخمى والحكم وحماد وابن أبي ليلي والنوري وابويوسف وعمد والمؤلؤي وجي بن آدم ودارد وقال ابوحنيفة أن كان الذي لم يعتق استسعى العبد فهمن تركته سعاية وله نصف ولاية وإن كان غرم الشريك فولاؤه كله للذي أعتق بعضه

(المغنى والشرح السكبير) $(\Upsilon 9)$ (الحِزءالسابع)

الشاذي رضي الله عنه قانه لا يرى فسخ النكاح بالوط، الحرام ، وكذلك الحكم فيها اذا وطي، المريض من ينف خ نكاحه بوطنها كأم امرأنه أوبنتها قان امرأنه تبين منه و ترثه إذا مات في مرضه ولا يرشها وسوا، طاوعته الموطو، قاو أكرهها قان مطاوعتها ليس المرأة فيه فعل فيسقط به ميرائها ، قان كاز ذائل المقل حين الوط لم ترث امرأته مستكرها لها وهو زائل العقل لم ترث الذلك ، قان كان صبيا عاقلا ورثت لان له قصداً صحيحا . وقال أبو حنيفة هو كالجنون لان قوله لا عبرة به ، وكذلك الحكم فيا إذا وطي بفت امرأنه أو أمها . والشافعي في وطه الصبي ابنة الرأنه أوأمها قولان (أحرهما) لا ينفسخ به نكاح المرأبه لا نه لا يحرم (والثاني) أن امرأته تبين بذلك ولا ترثه ولا يرشها ، وفي القبلة والمباشرة عون الفرج روايتان (إحداهما) تنشر الحرمة وهو قول أي حنيفة وأصحابه لانها مباشرة تحرم في غير النكاح والملك فأشبهه الوط، (والثانية) لا ينشره لانه ليس بسبب للبضية فلا ينشر الحرمة كالنظر والحلوة . وخرج أصحابنا في النظر الحالمة كالنظر الحرمة والحلوة لشهرة وجهاانه ينشر الحرمة

﴿ مسئلة ﴾ (وإن كان عصبتان نصف كل واحد منها حركالا خوين فهل تـكمل الحرية فيهما ؟ يحتمل وجهين ، وإن كان أحدهما يحجب الآخركابن وابن ابن فالصحبح أنها لا تـكمل)

إذا كان عصبتان لا يحجب أحدهما الآخر كابنين نصفها حر ففيه وجهان

(أحدها) تمكل الحرية فيها بإن تضم الحرية من أحدهما الى ما في الأخر منها قان كل منها

(فصل) وان فعات المريضة ما يفديخ نكاحها كرضاع امرأة صغيرة لزوجها أو رضاع زوجها الصغير او ارتدت أو نحو ذلك فرتت في مرضها ورثها الزوج ولم ترثه وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشانِّي رضى الله عنه : لا يرمُّها ﴿

و لنا انها احد الزوجين فر من معراث الآخر فأشبه الرجل، وأن اعتقت فاختارت نفسها أوكان الزوج عنينا فأجل سنة ولم يصبها حتى مرضت فيآخر الحول فاختارت فرقته وفرق بينها لم يتوارثا في قولمُرْآجِمين ، ذكره ابن اللبان في كتابه ، وذكر القاضي في المعتقة إذا اختارت نفسها في مرضهاً لم يرشها ، وذلك لأن فسيخ النكاح في هذين الموضعين لدفع الفيرر لا الفرار من الميراث ، وأن قبلت ابن زوجها لشهوة خرج فيه وجهان

(أحدهما) ينفسخ نكاحها وبرثها إذا كانت مريضة ومانت في عدتها ، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه (وا ثناني) لاينفسخ الذكاح به وهو قول الشافعي رضي الله عنه ولو أن رجلا زوج أبنه أخيه وهي صفيرة تم بلغت نفسخت النكاح في مرضها لم يرشها الزوج بغير خلاف نملمه لان النكاح من أصله غير صحيح في صحيح المذهب وهو قول الشاني رضي الله عنه ، وروي عن إحمد مايدل على صحته

واحد ورثا جميماً ميراث ابن حر لان نصني شيء ، شيء كامل ، ثم يقسم ماورثاء بينها على قدر مَا فِي كُلُّ وَاحْدُ مَنْهَا فَاذَا كَانَ ثَلْنَا أُحْدَهُمَا وَثَاتُ الآَّ خَرْكَانَ مَا وَرَثَاهُ بَيْهُمَا أَثَلَاناً فَانْ نَقْصَ مَافَيْهِمَا من الحرية عن حركامل ورثا بقدر مافيها وإن زاد على حر واحد وكان الحران فيهما سـوا. قسم مايرنانه بينها بالسوية ، وإن اختافا أعطى كل واحــد منها بقدر ما فيه قال الخبري قال الاكثرون هذا قياس قول على رضي الله عنه

(والوجه الثاني)لاتكل الحرية فيهما لانها لوكلت لم يظهر للرق أر وكاما فيميراثهما كالحرين وان كان أحدهما يحجب الآخر فقيـل فيهما وجهان والصحيح أن الحرية لا تـكمل ههنا لأن النبيء لا يكمل عا يسقطه ولا يجمع بينه وبين ما ينافيــه وورثهم بعضهم بالخطاب وتنزيل الاحوال وحجب بهضهم لبعض على مثال تنزيل الخنائى وهو قول أبي يوسف وقد ذكرناه .

﴿ مسائل ذلك ﴾ (ابن نصفه حر له نصف المال فانكان معه ابن آخر نصفه حر فلها المال في أحد الوجهين وفي الآخر لهما نصفه والباقي للمصبة أو لبيت المال ان لم يكن عصبة ويحتمل أن يكون لـكل منها ثلاثة أثمان المال لانهما لو كانا حرين لـكان لـكل واحد منهما النصف ولوكانا رقيقين لم يكن لها شيء ولو كان الاكبر وحده حراً كان له المال ولا شيء للاصغر ، ولوكان الاصغر وحــده حراً فكذلك ، فلكل واحد منهما في الاحوال الاربعة مال ونصف فله ربع ذلك وهو ثلاثة أثمان فان كان معهما ابن آخر ثلثه حر فعلى الوجه الاول يقسم المال يينهم على عانية كما تقسم مسألة المباهلة وعلى الثاني يتسم النصف ينهم على ثمانية ، وفيه وجه آخر يقسم الثلث بينهم أثلاثاً ثم يقسمالسدس بين ولها الخيار وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه الا أن الفسخ لازالة الضرر لامن اجل الفرار فلم يرشها كالوفسخت المعنقة نكاحها والله أعلم

(فصل) إذا طلق المريض امرأته بم نكح أخرى ومات من موضه في عدة المطلقة ورثناه جميعا هذا قول أبي حنيفة وأهل العراق وأحد قولي الشانبي رضى الله عنه والقول الآخر لا ترث المبتونة فيكون الميراث كله الثانية وقال مالك الميراث كله للمطلقة لان نكاح المريض عنده غير صحيح وجعل بعض أصحابنا فيها وجهاً أن الميراث كله الهطلقة لانها ترث منه ماكات ترث قبل طلاقها وهوجميمالميراث فكذلك بعده رايس هذا بصحبح فأنها آنما ترث ما كأنت ترث لو لم يطلقها ولولم يطلقها وتزوج عليها لم ترث الا نصف ميراث الزوجات فكذلك اذا طلقها نهلي هذا لو تزوج ثلاثا في مرضه فليس للمطلقة الاربع ميراث الزوجات واكل واحدة سالزوجات ربمه وإن مات بعدانقضاء عدة المطلقة فالميراث الزوجات في إحدى الروابتين وهو قول الشافعي رضي الله عنه وأي حنينة وأصحابه والرواية الاخرى أن الميراث للاربم وعند مالك الميراث كله للمطلقة وان كان له أربع نسوة فطلق إحداهن ثلاثا في مرضه ثم نكح أخرى فيعدة المطلنة أرطلق امرأة واحدة ونكعأختها فيعدتها ومات فيعدتها فالنكاح

صاحبي النصفين نصفين وعلى تنزيل الاحوال محتمل أن يكون الكل واحد نمن نصفه حر سدس المال وثمنه ، ولمن ثلثه حر ثلثا ذلك وهو تسع المال ونصف سدسه لان لكل واحد المال في حال ونصفه في حالين وثلثه في حال فيكون له مالان وثلث في ثمانية أحوال فيعطيه عن ذلك وهو ســدس وثمن ويعطى من ثلثيه ، وهو تسم المال و صف ســدسه ابن حر وابن نصفه حر المال بينهما على ثلاثة على الوجه الاول وعلى الناني النصف بينها نصفان والباقي للحر فيكون للحر ثلاثة أرباع والآخر الربع ولو نُرلتهما بالاحوال أفضى إلى هذا لان للحر المال في حال والنصف في حال فلهما نصفهماوهو ثلاثة أرباع وللآخر نصفه في حال فله نصف ذلك وهو الربع ولو خاطبتها لقات للحر : لك ألمال، لو كان أخوك رقيقاً و نصفه لو كان حراً فقد حجبك بحريته عن النصف فبنصفها يحجبك عن الربع يبقى لك ثلاثة أرباع ، ويقال للآخر لك أننصف لوكنت حراً فاذا كان نصفك حرا فلك نصفه وهو الربع أن ثلثاء حر وابن ثلثه حر على الاول المال بينهما أثلاثا وعلى الثاني اثلث بينهما واللآخر ثاث فيكون له النصف وللآخر السدس وقيل الثلئان بينهما أثلاثاً فانا بالخطاب نقول لمن ثلثاء حر لوكنت وحدك حراً كان لك المال ، ولوكنتها حرين كان لك النصف فقد حجبك بحريته عن النصف فبثلثها يحجبك عن السدس يبقى لك خمسة أسداس لوكنت حرا فلك بثاثى حرية خمسة أنساع، ويقال للاخر يحجبك أحوك بثلثي حرية عن ثنثي النصف وهو الثلث يبقى لك الثلثان فله بثلث حريته ثلث ذلك وهو التسعان ويبتى التسعان لعصبته انكان أو ذي رحم وإلا لبيت المال ابن حر وبنت نصفها حر اللابن خمسة أسداس المال وللبنت سدسه في الخطاب والنَّمزيل جميعاً ومن جمع الحرية أفضى قوله إلى أن له باطل والميراث بين المطانة وباقي الزوجات الا وائل وهذا قول أبي حنيفة ومائك، وقال الشافعي رضي الله عنه النكاح صحيح والميراث الحديدة مع باقي المنكوحات دون المطلقة وبجيء على قوله القديم وجهان (أحدهما) أن يكون الميراث ببن المطلقة وباقي الزوجات كقول الجهور ولاشي، المنكوحة (والثاني) أن يكون بينهن على حدة لكل واحدة منهن خمية قان مات بعد انقضا، عدة المطلقة فني ميرانها روايتان اإحداهما) لا ميرات لها فيكون الميراث لباقي الزوجات وهو قول أبي حنيفة وأهل العراق (والثانية) ترث معهن ولاشي، المنكوحة وقال الشافعي رضي الله عنه الميراث المنكوحات كابن ولا شيء المطلقة وإن تزوج الحاسة بعد انقضا، عدة المطلقة صح نكاحها وهل ترث المطلقة على وايتين (احداهما) لاترث وهو ظاهر كلام احد لانه قال يلزم من قال يصح النكاح في العدة أن برث نمان نسوة وأن يرثه أختان فيكون مسلم يرثه نمان سوة أواختان وتوريث المطلقات بعدالعدة يلزم منه هذا أو حرمان الزوجات المنصوص على مبرائهن فيكون منكراً له غير قائل به فعلى هذا يكون الميراث الزوجات درن المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان (أحدهما) يكون الميراث بين الحس درن المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان (أحدهما) يكون الميراث بين الحس درن المطلقة والرواية الثانية والمناق والمناقة والمنافرة والمن ولاثي ون المحدودة المنافرة والمنافرة والمنافرة

أربعة أخاس المال ولما الحنس فان كانت البنت حر والابن نصفه حر وعصبة فللان الثلث ولها ربع وسدس ومن جمع الحرية فيهما جمل المال بينهما نصفين، ابن وبنت نصفهما حر وعصبة فمنجم الحرية فثلاثة أرباع المال بينهما على ثلاثة وقال بمض البصريين النصف بينهما على ثلاثة ومن ورث بالتنزيل والاحوال قال اللابن المال في حال وثلثاً في حال فله ربع ذلك ربع وسدس وللبنت نصف ذلك عُن ونصف سدس والباقي للمصبة ، وان شئت قلت ان قدرناهما حرين فهي من ثلاثة وأن قدرنا البنت وحدها حرة فهي من أثنين وإن قدرنا الابن وحدم حراً فالمال له وإن قدرناهما رقيقين فالمال للمصبة فتضرب الاثنين في ثلاثة تكن ستة ثم في أربعة أحوال تـكن أربعة وعشرين فللابن المال في حال ستة وثلثاه في حال أربعة صار له عشرة وللبنت النصف في حال خسة وللعصبة المال في حال ونصفه في حال تسعة فان لم تكن عصبة جعات لا نمت في حال حريتها المال كله بالفرض والرد فيكون لها مال وثلث فيجمل لها ربع ذلك وهو الثلث وإن كان معهما امرأة وأم حرثان كملت الحرية فيهما فحجبا الام إلى السدس والمرأة إلى الثمن لان كل واحد منهما لو انفرد لحجب نصف الحجب فاذا اجتمعا اجتمع الحجب ومن ورث بالاحوال والنزيل قال للام السدس في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك وهو سدس وثلث ثمن والمرأة الثمن في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك وهو الثمن وربع الثمن وللابن الباقي في حال وثلثاء في حال فله ربعه وللبنت ثلث الباقي في حال والنصف في حال فلها ربمه وإن لم يكن في المسئلة عصبة فللبنت بالفرض والرد أحد وعشرون من اثنين وتلاثبين مكان النصف وللام سبمة مكان سدس وتصح المسئلة إذا لم يكن فهما رد بالبسط من ماتتين

بالطلاق فكذلك عنم من تنقيصهن منه وكلاالوجهين بعيد اما احدها فيرده نص الكتاب على توريث الزوجات فلا يجرز خالفته بغير نص ولا اجماع ولا قباس على صورة مخصوصة من النص في معناه وأما الآخر فلان الله تعالى لم يبح نكاح أكثر من أربم ولا الجمع بين الاختين فلايجرز أن بجتمعن في ميراثه بلزوجية وعلى هذا لو طاق أربها في مرضه وانقضت عديهن ونكح اربها سواهن ثم مات من مرضه فعلى الاول ترثه المنكوحات دون المالفات وعلى الثاني يكون فيه وجهان (أحدها) أن الميراث كله للمطلقات وعلى الثاني هو بين الثمان وقال مالك الميراث المطلقات ولاشيء المنكوحات لان نكاحهن غير صحيح عنده وان صح من مرضه فتزوج أربها في صحته ثم مات قالمراث لهن في قول الخان نكاحهن غير صحيح عنده وان صح من مرضه فتزوج أربها في صحته ثم مات قالمراث لهن في قول الجورولاثي، المطلقات في قول مالك ومن وافقه و كذلك ان تروج الطاقات لم يرأن شيئا الاي قوله أربعا سواهن اذاكان ذلك في مدة مكن انقضا العدة فيهاولا يقبل قوله عليه نها الميراث وهذا قول أي حيفة وأي يوسف والقواقي اذاكان بعد أربعة أشهر ، وقال زفر لا يجوز له المراث وهذا قول أي لان هذا حكم فيما بنه وبين الله تعالى لاحق لهن فيه فقبل قوله فيه فعلى هذا ان تروج أربعا في عقد لان هذا حكم فيما ورثه المطلقات دون المنكوحات الا أن بمن قبله فيكون الميراث المنكوحات ، وأن مات ورثه المطلقات دون المنكوحات الا أن بمن قبله فيكون الميراث المنكوحات ، وأن مات أقررن بانقضاً عديمن وقانا لاميراث لهن بعد انقضاً المدة فالميراث المن باد مات

ونمانية ونمانين سهماً للام مها ستون والمرأة خسة وأربعون وللابن خسة وثلاثون والبنت ثلاثة وخسون والباقي المصبة وقياس قول من جمع الحربة في الحجب أن يجمع الحربة في التوريث فيكون لها ثلاثة أراع الباقي وقال ابن البان لها سبعة عشر من نمانية وأربعين لابهما لوكانا حربن المكان لها سبعة عشر من أربعة وعشر بن فيكون لها بنصف حربتهما نصف ذلك وهذا غلط لانه جمل حجب كل واحد منهما لصاحبه بنصف حربته كخجبه اياه بجميعها ولوضاع ذلك لكان لها حال انفرادهما النصف بينهما من غير زيادة ، ابن وأبوان نصف كل واحد منهما حران قدر ناهم أحراراً فاللابن الثلثان وإن قدر ناه حراً وحده فله المال وإن قدر نام معالم والناة أموال وثلثاء فهم أحدالا بوين حراً فله خسة أسداس فيجمع ذلك تجده ثلاثة أموال وللام الثلث في حالين والسدس في حالين فلها النمن والباقي المصبة وان عملها بالبسط قلت ان قدر ناهم احراراً فهي من ستة واحد من الابن وحده حراً فهي من سهم وكذلك الابوان قدر ناالام وحدها وان قدر ناهم رقيقاً فالمال المصبة وجميع المسائل تدخل في ستة فتضربها في الاحوال وهي عانية تكن وان قدر ناهم رقيقاً فالمال في حال ستة وثلثاء في حال اربعة وحسة اسداسه في حالين عشرة فذلك عشرون سها من نمانية واربعين وللاب المال في حال ستة وثلثاء في حال اربعة وحسة الداسة في حالين عشرة فذلك عشرون سها من نمانية واربعين وللاب المال في حال ستة وثلثاء في حال اربعة وسدساه في حالين عشرة فذلك عشرون سها من نمانية واربعين وللاب المال في حال ستة وثلثاء في حال اربعة وسدساه في حالين عشرة فذلك

منهن الاثفالم الم المنافقة ، وان مات منهن واحدة ومن المنكوحات واحدة أو اثنتان أو مات من المطلقات واحدة ومن المطلقات اثنتان ومن المنكوحات اثنتان أو من المطلقات واحدة ومن المنكوحات اثنتان أو من المطلقات ارمنالله كوحات اثنتان أو من المطلقات المنافقات ارمناله كوحات اثنتان أو من المطلقات المقد على الباقيات من واحدة والمتعالمة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والنافية والنافية والنافية والنافقة من المنكوحات مع من بقي من المطلقات وهذا على قياس قول أي حنينة وأي وسف والمؤلؤي . وأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى بصدقه المطلقات . وأما الشافعي وضى الله عنده الغرر بم في عدة المطاقات ، في قوله اذا طلقاً وبما ونكح أربعا في عقد وعقود ثم مات من مرضه فالمراث المنكوحات وعلى قوله اذا طلقاً وبما ونكح أربعا في عقد وعقود ثم مات من مرضه فالمراث المنكوحات وعلى قوله القديم بخرج فيه وجهان :

(أحدهما) أن الميراث ببن النمان (والثاني) أن الميراث المطانعات دون المنكوحات فان الميراث المطانعات أو انقضت عدتهن فالمنكوحات ميراث المينات ، وان مانت واسدة فالزوجات ربع ميراث النساء ، وان مانت المنازوجات نصف الميراث ، فان سات الملاث فلهن الان أرباع الميراث ذا كان نكاحهن في عقد واحد ، وان كان في عقود متفرقة فاذا مانت واحدة من المطانعات فيرائها الاولى من المنكوحات وميراث الثانية ، وميراث الثالثة النائة

وذلك اثنا عشر وللام الثلث في حالين والسدس في حالين وذلك ستة وهي الثمن وان كان ثلث كل واحد منها حرا زدت على الست نصفها تصر "سعة وتضربها في الثمانية تكن اثنين وسبعين فللا بن عشرون من اثنين وسبعين وهي السدس واللام ستة وهي نصف السدس ولم تتغير سهامهم واعا صارت منسوبة الى اثنين وسبعين وان كان رام كل واحد منهم حرازدت على الدتة مثلها وقبل فيما اذاكان نصف كل واحد منهم حراً للام الثمن وللاب الربع وللابن النصف ابن نصفه حر وام حرة للام الربع وللابن النصف وقبل له ثلاثة أعان وهو نصف ما يبقى قان كان بدل الام اختاً حرة فلها النصف وقبل لها نصف الباقي لان الابن يحجبها بنصفه عن نصف فرضها قان كان نصفها حراً فلها الثمن على هذا القول وعلى الاول لها الربع قان كان مع الابن اخت من أم أو أخ من أم فلكل واحد منها نصف السدس وان كان معه عصبة حر فله الباقي كله

(فصل) ابن نصفه حر وابن ابن حر المسال بينها فصف بن في قول الجميع الا الثورى قال لا بن الا بن الربع لانه محجوب بنصف الابن عن الربع قان كان نصف الثاني حراً فله الربع وان كان معهما ابن ابن نصفه حر فله الثمن وقيل اللاعلى النصف وللثاني النصف لارز فيهما حرية ابن وهذا قول ابن بكر وقال سفيان لاشيء للثانى والثالث لان ما فيهما من الحرية محجوب بحرية الابن قان كان معهم اخ

(فصل) إذا قال الرجل لنسائه احداكن طائق يعني واحدة بعينها طنقت وحدها ويرجع الى تميينه ويؤخذ بنفقهن كابن الى أن مبن ، وإن كان الطلاق باثنا منع منهن الى أن يمين فان قال أردت هذه طلقت وحدها وان قال لم أرد هؤلا الثلاث طلقت الرابعة ، وان عاد نقال أخطأت انما أردت هذه طلقت الاخرى وان متن او احداهن قبل أن يبين رجع الى قوله فمن أفر بطلاقها حرمناه ميرائها وأحلفناه نورثة من لم يعينها وهذا قول الشافعي رضي الله عنه ، وان لم نمني بذلك واحدة بعينها أو مات قبل التعيين أخرجت بالنرعة ، وكذلك ان طلق واحدة من نسائه بعينها فأنسيها فانسيها أخرجت بالقرعة فلا ميراث لها . روي ذلك عن علي رضي الله عنه وهو قول أخرجت بالقرعة فن نقع عليها القرعة فلا ميراث لها . روي ذلك عن علي رضي الله عنه وهو قول أي ثور . وروى عطاء عن ابن عباس أن رجلا ساله فقال ان أبي ثلاث نسرة واني طلقت احداهن في الطلاق ، وإن لم تكن نويت واحدة بمينها فطانى أيتهن شئت

وقال الشافعي رونهي الله عنه وأهل العراق برجع إلى تعيينه في المسائل كلهافاز وطي. احداهن كان تعيينا لها بالنكاح في قول أهل العراق و بعض أصحاب الشافي رضي الله عنه ، وقال الشافعي لا يكون تعيينا فان مات قبل أن ببين فالميراث بينهن كلهن في قول أهل العراق ، وقال مالك يطلقهن كلهن ولا ميراث لهن ، وقال الشافعي رضي الله عنه يوقف ميراثهن ، وإن كان الطلاق قبل الدخول دفع إلى

حر أوغيره من المصبات فله الباقي وان كان نصفه حراً فله نصف مابقي الاعلى الوجهين الآخرين ابن نصفه حر وابن ابن ثلثه حر واخ ثلاثة أرباعه حر للابن النصف وللثاني ثلث الباقي وهوالسدس وللاخ ثلاثة أرباع الباقي وهو الربع وعلى القول الآخر للابن النصف ولابن الابن انثلث والباقي للاخ ثلاثة أخوة مفترقين نصف كل واحد حر للاخ من الام نصف السدس وللاخ من الابوين نصف الباقي واللاخ من الاب نصف الباقى وتصح من ثمانية واربعين للاخ من الام أربعة وللاخ من الابوين اثنان وعشرون واللاخ من الاب احد عشر وعلى القول الآخر للاخ من الام نصف سدس وللاخ من الابوين النصف وللاخ من الاب ما بقي فان كان معهم بنت حرة فلها النصف ولا شيء اللاخ من الابوين الربع وللاخ من الاب الثمن والباقى للمصبة وعلى القول الآخر الباقي من الابوين وحده قان كان نصف الباقي المناب والمن من الابوين وحده قان كان نصف الباقي واللاخ من الابوين وحده قان كان نصف الباقي وللاخ من الاب الباقي

(فصل) بنت نصفها حر لها الربع والباقي للعصبة فان لم يكن عصبة فلها النصف بالفرض والرد والباقي لذي الرحم فان لم يكن فلبيت المال فان كان معها ام حرة فلها الربع لان البنت الحرة تحجبها عن نصفه وان كان معها امرأة فلها النمن و نصف النمن وان كان معها اخ ن ام فله نصف السدس فان كان معها بنت ابن فلها الثاث لابها لو كانت كلها رقيقة لكان لبنت ن

كل واحدة نصف مهر ووقف الباقي في مهورهن ، وقال داود يبطل حكم طلاقهن لموضع الجهالة ولكل واحدة مهر كامل والميراث ببنهن ، وإن متن قبله طانت الاتخرة في قول أهل العراق ، وقال الشافعي رضي الله عنه برجم إلى تعيينه على ماذكرناه

و لنا قول على رضى الله عنه ولا يعارضه قول ابن عباس لان ابن عباس يعترف لعلى بتقديم قوله قانه قال أذا ثبت أنا عن على قول لم نعده إلى غيره ، وقال ماعلمي إلى علم على إلا كالقرارة إلى المشخر ولانه إزالة ملك عن الآحمي فتستعمل فيه القرعةعند الاشتباء كالعتق وقد بينت ذلك في العتق مخبر عمران بن الحصبن ولان الحقوق نساوت على وجه تعذر تعيين المستحقفيه من غير قرعة فينبغي أن تستعمل فيه القرعة ، كالقسمة في السفر بين النساء، فأما قدم الميراث ببن الجميع ففيه دفع الى احداهن مالا أستحقه وتنقيص بعضهن حقها يقينا والوقف إلى غيرغا فأنضييم لحقوقهن وحرمان الجميع منعالحق عن صاحبه يقينا ، ولو كان له امرأنان فطلق احداهما ثم ماتت احداهما ثم ات أقرع بينهما فمن وقعت عليها قرعة الطلاق لم يرمها إن كانت المينة ولم ربَّه ان كانت الاخرى ،وفي قول أهل العراق يرث الاولى ولا ترثه الاخرى وللشافعي قولان (أحدها) يرجم الى تعيين الوارث، فإن قال طلق الميتة لم يربها وورثته الحية وان قال طلق الحية حلف على ذلك وأخذميرات المينةولم تورث الحية (والنول الثاني) يوقف من مال الميتـــةميراث الزوج ومن مال الزوج ميراث الحية . وانكان له امر أوان قد دغل باحداما درن الاخرىوطلق إحداهمالابعينها فمنخرجت لهاالقرعةىلها حكم الطلاق وللاخرى حكم ازوجية وذاك أهل الدراق المدخول بها ثلاث أرباع الميراث ازمات في عدتهما وللاخرى وبعدلان للمدخول بها نصنه بيقيز والنصف الآخر يتداعيانه فيكون بينهما، وفي قول الشافعي النصف المدخول بها والثاني مُوقوف وان كانتا مدخولا بهما فقال في مرضه أردت هذه ثم مات في مدنها لم يقبل قوله لان الافرار بالطلاق في المرض كالطلاق فيه ، وهذا قول أي حنيفة وأي يوسف ، وقال زفر يقبل قوله والميراث للاخرى وهو قياس قول الشافعي ، ولو كان للمريض امرأة أخرى سوى هاتي<u>ن</u> فلها نصف الميراث واللاثنين نصفه رفى قول الشافعي نصفه موقوف

(فصل) ولو كان له أربع نسوة فطالق احداهن غير معينة ثم نكح خامسة بعد انقضاء عدتها ثم مات ولم ببين فللخام قربع الميراث والمهر ويقرع بين الأربع وقال الهل العراق لهن قلات أرباع الميراث بينين الابن النصف ولو كانت حرة لكان لها السدس فقد حجبتها حريبها عن الثاثة فتصفها محجبها عن السدس وكل من ذكر نا اذا كان نصفه حراً فله نعمف ماله في الحرية فان كان ثلثه حراً فله ثمثه فان كان ممها بنت اخرى حرة فلاما ربع المال وثلثه بينها على ثلاثة عند من جمع الحرية فيهما لان لهما محرية نصفاً و بنصف حرية نصف كمال الثائين وفي الخطاب والنيزيل للحرة ربع وسدس واللاخرى سدس لان نصف احداهما محجم الاخرى الحرة عن نصف السدس فيبقى لها ربع وسدس والحرة تحجبها عن سدس كامل فيبةى لها سدس فان كان نصفها رقيقا ومعهما عصبة فلهما ربع المال وسدسه بينهما (المنتي والشرح الكبر) (الحزء السابع)

وان كن غير مدخول بهن فلهن ثلاثة مهور ونصف، وفي قول الشافعي يوقف ثلاثة أرباع الميراث ومهر ونصف بن الاربع، فان جا.ت واحدة تطاب ميرانها لم تعط شيئًا ، وأن طلبه اثنتان دفع البهما ربع الميراث ، وان طلبه ثلاث دفع اليهن نصفه وان طلبه الاربع دفع اليهن، ولوقال بعد نكاح الخامسة احداكن طالق فعلى قولهم الخامسة ربع الميراث لانها شريكة ثلاث ومآقيه ببن الأربع كالاولى وللخامسة سميعة أثمان مهر لأن الطملاق أقصمها وثلاثا معهما نصف مهر ويبقى الأربع ثلاثة وأمن بينهن في قول أهل العراق،فان تزوج بعد ذلك سادسة فلها ربع الميراث ومهر كا ل والخامسة ربع مابقي وسبعة أنمان مهر والأربع ما بقي وثلاثة مهور وثمن ويكون الربع مقه وما على أربعة وستين ، فان قال بعد ذلك إحداكن طالق لم يختاف الميراث والكن تختلف المهور المادسة سبعة أعمان مهر والخامسة خَسَة وعشرون جزءاً من اثبيز وثلاثين من مهر ويبقى الأربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً منمهر وعند الشانعي يوتف ربم الميراث ببن الستوربم آخر بين الحس وباقيه ببن الأربع ويونف عصف مهر (١) في نسخة نصيب بين الستـ ونصف ببن الحنس ونصف ببن الاربم ويدفع الى كل واحدة نصف^(١)

(باب الاشتراك في الطهر)

إذا وطيء رجلان امرأة في طهر واحد وطأ يلحق النسب من مثه فأتت بولد يمَن أن يكون منهما مثل أن يطأ الشريكان جاريتهما المشتركة أو يطأ الانسان جاريته ثم ييمها قبل أن يستبرثها فيطؤهاالمشتري قبل استبرائهاأوبطؤها رجلان بشبهتمأو بطلق رجل امرأنه فيتزوجها غيره في عدتها ويطؤها،أر يطأ انسان جارية آخر أوامرأنه بشبهة في الطهر الذي وطنها فيه سيرها أو زوجها ثم تأني برلد يمكن أن يكون منهما فانه برى القامة معهما رهذا قول عطا ومالك والليث و لارزاعي والشافعي وأبي بور فان ألحقته بأحدهما لحق به وان نفنه عن أحدهما لحق لا خروسوا. ادعياه أولم بدعيًّا. أو ادعاًه أحدها وأنكره الآخر، وان ألحقة القانة بم الحقها وكان أبنهما وهذا قول الارزاعي والثوري وأبي ثور ورواه بعض أصحاب الك عنه وقال ما لك لا يرى ولدا لحر : للقافة بل يكون اصاحب الفراش اصحبح دون الواطيء بشبهة وقال الشافعي لايلحق بأكثر عن واحد قان ألحقته الفافة بأكثر من واحدكان بنبزلة أن لا يوجد قافة ومتى

لانها لوكاننا حرتين الحكان لهما الثلثان ولو كانت الكبرى وحدها حرة كان لها النصف وكذلك الصغرى ولوكانتا امتينكان المال للمصبة فقدكان لهما مال وثلثان فلهما ربع ذلك وهو وبع وســدس. وطريقها بالبسط ان تقول لو كــاننا حرثين فالمسئلة من الاثة ولوكانت الكبرى وحدهاحرة فهي من اثنين وكذلك اذاكانت الصغرى وحدها حرة وانكاننا امتين فهي من سهم فتضرب اثنين في ثلاثة تـكنستة ثم في الاحوال الاربعة تكن اربعة وعشرين للكبرى نصف المال في حال ثلاثة وثلثه في حال سهمان صار لها خمسة من اربعة وعشرين واللاخرى مثل ذلك وللعبصة

لم يوجد قانة أوأشكل عليها او اختلف القائفان في نسب فقال ابو بكر بضبع نسبه ولا حكم لاختياد و يبقى على الجهالة أبداً رحوة ولما لك وقال ابن حامد بترك حتى يباع بينتسب الى أحده او موقول الشاني الجديد و تال في القديم يترك حتى يميزوذلك اسبع أو ثماز فينتسب إلى أحدها و نفقته عليهما الى أن ينتسب الى أحدها فيرجع الآخر عليه بما أفق و زذا ادعى القنيط ثنان أري القافة معهماء و إن مات الولد المدعى في هذه المواضع قبل أن يرى القافة وله ولد أري ولد، القافة مع المدعين ، ولو مات الرجلان أري القافة مع عصبتهما ، و إن ادعاه أكثر من اثنين فالحقته القافة بهم لحق و قد اص أحد على أنه بلحق بثلائة ومقتضى هذا أنه بلحق جهم و إن كثروا ، وقال القاضى لا ياحق أكثر من ثلاثة و هو قول محمد بن الحسن و دوي عن أبي يوسف و وقال الثوري و أبو حنيفة و أس حامد لا يلحق بأكثر من اثنين ، وروي أبضا عن أبي يوسف ، وقال الثوري و أبو حنيفة و أبنها من أبي يوسف ، وقال الثوري و أبو حنيفة و أبنها ، وكذلك إن كثر الواطنون وادعوه مما فانه يكون لهم جيما

وروي عن على رضي الله عنه أنه قفى في ذلك بالفرعة واليمين ، وبه قال ابن أبي لبلى واسحاق وعن أحد نحوه اذا عدمت القافة وقد ذكرنا أكثر هذه المسائل مشروحة مدلولا عليها في مواضعها والغرض ههذا ذكر مبراث المدعى والتوريث منه وبيان مسائله

﴿ مسئلة ﴾ اذا ألحق باثنين فات وترك أمه حرة فلها الثاث والدقي لهما ، فان كان لكل واحد منهما ابن سواه أولاً عدهما ابنان فلامه السدس ، فان مات أحد الابرين وله ابن آخر فحا له بينهما نصفين ، فان مات الفلام بعد ذلك فلامه السدس والبقي ابني من أبويه ولا شيء لاخرته لانهما محجوبان بالاب الباقي ، فان كان الفلام ترك ابنا فللباقي من الابوين السدس والباقي لابنه، وإن مات محبوبان بالاب الباقي ، فان كان الفلام ترك ابنا فللباقي لابنه، فان كان لكل واحد منهما أبوان مماتا ممات أفلام وله جدة أم أم وابن فلام أمه نصف السدس ولامي المدعبين نصفه كأنهما جدة واحدة والجدبن الفلام وله جدة أم أم وابن فلام أمه نصف السدس ولامي المدعبين نصفه كأنهما جدة واحدة والجدبن وعند السدس والباقي للابن فان لم يكن ابن فللجدبن اثاث لانهما بنولة جد واحد والباقي اللاخوين وعند أبي حنيفة الباقي كله الجدين لان الجديد نصفه والباقي للاب فان مات الاب بعد ذلك فلها النصف لابها بنت ابن .

المال في حال والنصف في حالين والثلث في حال وذلك اربعة عشر سهما من اربعة وعشرين سهما ومن جمع الحرية فيهما جمل لهما النصف والباقي للمصبة فاذا لم تكن عصبة نزلتهما على تقدير الردفيكون حكمهما حكم اثنين نصف كل واحد منهما حر على مابيناه. ثلاث بنات ابن تنازلات نصف كل واحدة حر وعصبة للاولى الربع وللثانية السدس لانها لو كانت حرة كان لها الثلث وللثالثة نصف السدس في قول البصريين لابك تقول للسفلي لوكانتا أمتين كان لك انتصف ولوكانت احداها حرة كان لك

وجكي الخبري عن أحد وزفر وان أي زائدة أن لها الثاثين لأنها بنت ابنته فلها ميراث بنتي ابن وإن كانَّ المدعى ابنا فمات أبواه ولا حدهما بنت ثم مات أبرِهما فيراثه بين الفلام والبنت على ثلاثة وعلى القول الآخر على خسة لان الغلام يضرب بنصيب ابني أن ، وإن كان لكل وأحدمنهما بنت فللغلام من مال كل واحد منهما ثلثاء وله من مال جده نصفه ، وعلى الغول الآخرله ثانثاه ولهما. دساء وإن كان المدعيان رجلا وعمة والمدعىجارية فماتا وخلفا أبويهما ثم ماتأبو الاصفرفلها النصف والباقي لابي العم لانه أبوه ، واذا مات أبو العم فلها النصف من ماله أيضاً وعلى القول الآخر لها الثاثان لانها بنت ابن وبنت ابن ابن ، وإن كان المدعى رجلا وابنه فمات الابن فلها نصف ماله ، وأذامات الاب فلها النصف أيضا وعلى القول الآخر لها الثلثان ، وقال ابو حنيفة إذا تداعي الاب وابنه قدم لاب ولم يكن الابن شي. عوإن مات الاب أولا فما بين ابنه وبينها على ثلاثة ثم تأخذ نصف مال الاصفر لـكونها بنته وباقيه لانها أخته، وفي كل ذلك اذالم يثبت نسب المدعى وتف نصيبه ودنم إلى كل وارث البقين ووتف الباقى حتى يثرت نسبه أو يصطاحوا. فلوكان المدعون ثلاثة فات أحدهم وترك ابناو ألفائم مات الثاني وترك ابنا والفين ثم مات النااث و ترك بناوع شرين الفاوترك اربمة آلاف وأمنا عرة وتدأ لحقته القافة بهم فقد ترك خمسة عشر ألفاوخه عائة فلامه مدسها والباقي بين اخوة الثلاثة أثلاثا عوإن كان وهم قبل ثبوت نسبه دفع إلى الادام ثلث تركته وهوألف وخمهما ته لان أدنى الاحوال أن يكون ان صاحب الالف فيرث منه خمهما ثة، وقد كان وقف له من مال كل واحد من المدعين نصف اله فير د إلى ان صاحب الا اف و ابن صاحب الا فين ما و تف من مال أو بهما لانه لم يكن أخالها فذلك لها من أبوبهما ، وان كان أخا أحدهما فهو يستحق ذلك وأكثر منه بارثه منه ويرد على ابن الثالث تسعة آلاف وثلث الف ويبقى ثنا الف موقوفة بينه وبين الام لانه يحتمل أن يكون أخاه فيكون قد مات عن أربعة عشر النا لامه ثاثها ويبقى من مأل الابن الفان وخسماتة موقوفة يدعيها ابن صاحب الالف كامها ويدعى منها ابن صاحب الالفين الفين وثلثا فبكون ذلك موقوفا بينهما وبينالام وسدس الالف بين الام وابن صاحب الالف، قان ادعى اخوان ابنا ولما أب فمات أحدها وخلف بنتائم مأت الآخر قبــل ثبوت نسب المدعى وتف من مال الاول خمسة أنساعه منها تسعان بين الغلام والبنت و الائة أتساع بينه وبهن الاب ويوقف من مال الثاني

السدس فنصفها ثاث فتحجبك العليا عن ربع والثانية عن نصف سدس فيبقى لك سدس لوكنت حرة فاذا كان نصفك حراكان لك نصفه، وفي التربل لاثالثة نصف النمن وثائه وذلك لاتنالونزلناكل واحدة حرة وحدهاكان لها النصف، فهذه ثلاثة أحوال من اثنين اثنين ، ولوكن اماءكان المال للمصبة ولوكن أحراراً كان للاولى النصف وللثانية السدس والثلث للمصبة، ولوكانت الاولى والثانية حرتين فكذلك ولوكانت الثانية والثائية حرتين فلانانية النصف ولاثائية السدس والثلث للمصبة فهذه أربعة أحوال من سية سنة، والمسائل كلها تدخل فيها فتضربها في عانية أحوال تكن عانية وأربعين للعليا النصف في أربعة

خمسة أسداس بينه وبين الاب، فان مات الاب بعدهما وخلف بنتا فلها نصف ماله ونصف ماورثه عن ابنته والباقى بين الغلام وبنت الابن لانه ابن ابنه بيقين وبدنم إلى كل واحد منهم من الموقوف اليقين ويوقف الباني فنقدره مرة ابن صاحب البنت ومرة ابن الآخر وتنظر ماله من كل واحدمنهم في الحالين نتمطيه أقلها، فللغلام في حال الموقوف من مال الثاني وخمس الموقوف من مال الاول وفي حالكل الموقوف من مال الاول وثلث الموقوف من الثاني. فله أقامِما و لبنت الميت الاول في حال النصف من مال أبيها ، وفي حال السدس، ن مال عمها، ولبنت الاب في حال نصف الموقوف من مال الثاني وفي حال ثلاثة أعشاره من مال الاول نتدفع اليها أفلهما وبيقي باقي النركة موقوفا بينهم حتى يصطالحواعايه ، ومن الناس من يقسمه بينهم على حسب الدعاوى،ومتى اختلف أجناس التركة ولم يصر بعضهم قصاصا عن بعض قومت وعمل في قيمتها على ما بينا في الدرام أن تراضوا على ذلك أويبيع الحاكم عليهم ليصبر الحق كله من جنس واحد لمافيه من الصلاح لهم ريوقف الفضل المشكوك فيه بينهم على الصلح ، ولو ادعى اثنان غلاما فألحقته القافة بهما تم مات أحدهما و ترك لذا و بنتا وعماتم مات الآخو وترك الفين وابن أبن ثم مات الغلام وترك ثلاثة آلاف وأما كان للبنت من تركة اببها ثلثها وللغلام ثاثاها وتركة الثاني كلها له لانه ابنه فهو أجق من ابن الابن ثم مات النلام عن خمسة آلاف وثلثي الف فلامه ثلث ذلك ولاخته نصفه وباقيه لابن الابن لانه ابن اخيه ولا شيء للعم وأن لم يثبت نسبه فلابنة الاول ثنت الالف ويوقف ثشاها وجميع تركة الناني فاذا مات الغلام فلامه من تركته الغميم وتسما الف لان أقل أحواله أن يكون ابن الاول فيكون قد مات عن ثلاثة آلاف وثلثي الف ويرد الموقوف من مال أبي البنت على البنت والعم فيصطلحان عليه لأنه لمها اما عن صاحبهمااو الغلام ويود الموقوف من مال الثاني الى ابن ابنه لانه له أما عن جده وأما عن همه وتعطى الام من تركة الفلام الفا و تسعيااف لأنه أقل مالها ويبقى الف وسبعة انساع الف تدعي الام منها أربعة انساع الف تمام ثلث خمسة آلاف ويدعى منها ابن الابن الفا وثلثا تمام ثنثي خمسة آلاف وندعي البنت والعم جميع الباقي فيكون ذلك موقوفا بإنهم حتى يصطلحوا ءولو كان المولود في يدي امرأتين فادعياه معااري القافة معهما

أحوال اثنا عشر وهي الربع والثانية النصف في حالين والسدس في حالين وهي ثمانية وذلا هوالسدس وللثالثة النصف في حال والسدس في حالين وهي خسة وهي نصف الثمن وثلثه، وقال قوم تجمع الحرية فيهن فيكون منهن حرية ونصف لهن بها ثاث وربع للاولى والثانية ربمان والثالثة نصف سدس فان كان معهن رابعة كان لها نصف سدس آخر . ثلاث أخوات مفترقات نصف كل واحدة حر وأم حرة وعم للتي من قبل الابوين الربع والتي من قبل الاب السدس والتي من قبل الام نصف السدس وللام الثلث لانها لا تتحجب الا باثنين من الاخوة والاخوات ولم تمكل الحرية اثنتين والمم ما بقي، وهكذا الوكانت أخت حرة وأخرى نصفها حر وأم حرة فللام الثلث لما ذكرناه وقال الحبري للام

قان ألحقته باحداهما لحق بها وورثها وورثنه في إحدى الروايات، وان ألحقته بهما او نفته عنهما لم يلحق بواحدة منهما ، وان قامت لسكل واحدة منهما بينة تعارضنا ولم تسمع بينتهما وبهذا قال ابو بوسف والاؤۋي وقال ابو حنيفة يثبت نسبه منهما ويرثانه ميراث أم واحدة كما ياحق برجلين

ارلنا أن إحدى البنتين كاذبة يقينا الم تسمع كالوعلت و ن ضرورة ردها ردهما لعدم العلم بعينها ولان هذا محل الم يقينا الم تسمع كالوعلت و ن ضرورة ردها ردهما لعدم العلم بعينها ولان هذا محل الم يقت بيئة ولا غيرها كما لو كان الولد أكبر منهما، ولو أن امرأة معها صبي ادعاه رجلان كل واحد يزهم أنه ابن منها وهي زوجته فكذبتهما لم ياحقهما، وان صدقت أحدهما لحقه كالو كان بالفا قادعيا، فصدق أحدهما، ولو أن صبيا مع امرأة نقال زوجها هو ابني أن غيرك فقالت بل هو ابني منك لحقهما جيعا

بيم الله الرحمن الرحيم كتابالولاء

قال الله تعالى (فان لم تعلموا آباء هم فاخوانكم في الدين ومواليكم) يعني الادعياء ، وقال النبي عَلَيْنِيَانَةُ و الولاء لمن أعنق ، وقال سعيد "نا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال نهى رسول الله على الله عن الله من الله من تولى غير مواليه » وقال النبي عَلَيْنِيَانَةُ و لعن الله من تولى غير مواليه » وقال النبرمذي هذا حديث صحيح وقال و مولى القوم منهم » حديث صحيح ، وا وى الحلال قال النبرمذي هذا حديث حسن صحيح وقال و مولى القوم منهم » حديث صحيح ، وا وى الحلال

الربع وحجبها بالحركما يحجب بنصف البنت ،والفرق بينها أن الحجب الولد غير مقدر بل هو مطلق في الولد والجزء منه وفي الاخوة مقدر باثنين فلا يثبت بأقل منها ولذلك المحجب بالواحد عن شيء أصلا وهذا قول ابن اللبان وحكى القول الاول عن الشعبي وقال هذا غلط، وفي الباب اختلاف كثير وفروع فلما تنفق وقل مسئلة تجيء إلا ويمكن عملها بقياس ما ذكرنا

(باب الولاء)

الاصل فيه قوله تعالى (فان لم تعاموا آبا، هم فاخوانهم في الدين ومواليكم) يعني الادعياء وقول النبي عَلَيْكُولِنَيْنَةِ « أَمَا الولاء لمن أُعتق » متفق عليه وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله على الله عن بيع الولاء وهبته وقال عليه السلام « لعن الله من تولى غير مواليه » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال صلى الله عليه وسلم « مولى القوم منهم » حديث صحيح ، وروى الحلال باسناده عن ابن أبي أوفى قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم « الولاء لحمة كلحمة النسبلا يباع ولا وهب عن ابن أبي أوفى قال قال لي النبي على الله عليه وسلم « الولاء لحمة كلحمة النسبلا يباع ولا وهب (مسئلة) (كل من أعنق عبداً أو عنق عليه برحم أو كتابة أو تدبير أو استبلاد أو وصية

باسناده عن امهاءيل بن خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال: قال لي النبي وَلَيْكُونُو ﴿ الولاء لَحْهُ كاحمةُ النّسب لا يباع ولا يوهب ﴾

﴿ مسئلة ﴾ قال (والولاء لمن اعتق وإن اختلف ديناهما)

أجم أهل العلم على أن من أعتق عبداً أو عتق عليه ولم يعتقه سائبة أن له عليه الولا. ، والاصل في هذا قول النبي وللله الولاء لمن أعتق ، وأجموا أيضا على أن السيد يرث عتيقه اذا مأت جميع ماله اذا اتفق ديناها ولم يخلف وارثا سواه وذلك لقول النبي وللله الولاء لحمة النسب، والنسب بورث به ولا بورث كذلك الولاء

وروى سعيد عن عبد الرحمن بن زياد أننا شعبة عن الحسكم عن عبد الله بن شداد قال : كانت لبنت حزة مولى أعنقه فات و ترك ابنته ومولاته فأعطى النبي عَلَيْكِيْ ابنته النصف وأعطى مولاته بنت حرة النصف . قال و أننا خالد بن عبد الله عن يونس عن الحسن قال : قال رسول الله وَلَيْكِيْنِ «الميراث المصبة فان لم يكن عصبة فلامولى » وعنه أن رجلا أعتق عبداً فقال النبي عَلَيْكِيْنِ ما ترى في ماله ؟ قال « إن مات ولم بدع وارثا فهو اك »

(فصل) ويقدم المولى في الميراث على الرد وذوي الإرحام في قول جمهور العلما. من الصحابة

بمقته فله عليه الولاء وعلى أولاده من زوجة معتقه أو من أمه وعلى معتقيه ومعتقي أولاده وأولادهم ومعتقهم أبدا ما تناسلوا)

أَجْمَعُ أَهِلَ المَّاعِلَى أَنْ مَن أَعْتَقَ عَبِداً أُوعَتَقَ عَلِيهُ وَلَمْ يَعْتَقَهُ سَائَبَةُ وَلَامَن زَكَانَهُ أَو نَذْرِهُ أَو كَفَارِتُهُ أَنْ لَهُ عَلِيهُ الْوِلَاءُ لَقُولُ النَّبِي عَلِيْقِيْقِي ﴿ الْوِلَاءُ لَنْ أَعْتَقَ ﴾ متفق عليه

(فصل) وان أعتق حربي حربياً فله عليه الولاء لان الولاء مشبه بالنسب والنسب ثابت بين أهل الحرب فكذلك الولاء وهذا قول عامة أهل العلم الا أهل العراق فانهم قالوا: العتق في دار الحرب والكتابة والندبير لا يصح

ولنا أن ملكم ثابت بدليل قول الله تعالى (وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم) فنسبهااليهم فصح عتقهم كأ هل الاسلام واذا صح عتقهم ثبت الولاء لهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء بحاله وان سبي مولى النعمة لم يرث ما دام عبداً فان اعتق فعليه الولاء فان جاءنا المعتق مسلماً فالولاء مجاله وان سبي مولى النعمة لم يرث ما دام عبداً فان اعتق فعليه الولاء لمعتقه ولاء على معتقه في محتمل أن يثبت لانه مولى مولاه ومحتمل أن لا يثبت لانه ما حصل منه انهام عليه ولا سبب لذلك ، فان كان الذي اشتراه مولاه فأعتقه فكل واحد منها مولى صاحبه يرثه بالولاء ، وان أسره مولاه فأعتقه فكذلك فان أسره مولاه وأجنبي فأعتقاه فولاؤه بينها نصفين فاذا مات بعده المحتق الاول فاشريكه نصف ماله لانه مولى نصف مولاه على أحد الاحمالين والآخر لا شيء له لائه لم ينعم عليه ، وان سبي المعتق فاشتراه رجل فأعتقه بطل

والتابعين ومن بعدهم فاذامات زجل وخلف بنته ومولاه فلبنته النصف والباقى لمولاه ، وإن خلف ذارحم ومولاه فالمال لمولاه دون ذي رحمه . وعن عمر وعلى يقدم الرد على المرلى وعنها وعن الن مسعود تقديم ذي الارحام على المولى ولعلهم بحتجون بقول الله تعالى (وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وانا حدبث عبد الله بن شداد وحديث الحسن ولانه عصبة يعسقل عن مولاه فيقدم على الرد وذوي الرحم كابن العم

(فصل) وإن كان المعتق عصة عن نسبه أو ذوو فرض تستغرق فروضهم المال فلاشي المولى لانعلم في هذا خلافا لما تقدم من الحديث واقول النبي عَلَيْنَا (الحقوا الفرائض بأهلها في أبتت الفروض فلا ولى رجل ذكر ٤ وفي لفظ « فلا ولى عصبة ذكر » والعصبة من القرابة أولى من ذي الولاء لانه مشبه بالقرابة والمشبه به أقوى من المشبه ولان النسب أقوى من الولاء بدابل أنه يتعلق به التحريم والنفقة وسقوط القصاص ورد الشهادة ولا يتعلق ذهك بالولاء

(فصل) وإن اختلف دين السيد وعتيقه فالولا، ثابت لانعلم فيه خلافا لعموم قول النبي عَيَّشِيَّةُ وَ الولا، لمن أعتق » ولقوله : الولا، لحة كاحمة النسب ولحمة النسب تشبت م اختلاف لدين وكذلك الولا، » ولان الولا، أعا يثبت له عليه لانعامه باعتاقه وهذا المعنى ثابت مع اختلاف دينهماه ويثبت الولا، للذكر على الاش والانثى على الذكر ولكل معنق لعموم الحبر والمعنى ، ولحديث عبد الله بن شداد، وهل رث الديد مولاً، مع اختلاف الدين الدين الدين التان

ولاء الاول وصار الولاء ثناني وهو قول مالك والشافعي وقيل الولاء بينهما واختار. ابن المنذر لانه ليس أحدها أولى من الآخر وقيل الولاء الاول لانه أسبق

ولنا أن السبي يبطل ملك الحربي الاول فالولاء النابع له أولى ولان الولاء بطل باسترقاقه فلم يعد باعتاقه وان أعتق ذمي عبداً كافراً فهرب الى دار الحرب فاسترق فالحدكم فيه كالحدكم فيه اذا أعتقـه الحربي سواء. وان أعتق مسلم كافراً فهرب الى دار الحرب ثم سباء المسلمون فذكر أبو بكر والقاضي الحديد استرقاقه وهو قول الشافعي لان في استرقاقه ابطال ولاء المسلم المعصوم قال ابن اللبان ولان له أمانا بعتق المسلم إياه .

قال شيخنا والصحيح إن شاء الله جواز استرقاقه لانه كافر أصلي كتابى فجاز استرقافه كمعتق الحربى وكغير المعتق، وقولهم في استرقاقه ابطال ولاء المسلم قلمنا لا نسلم بل متى اعتق عاد الولاء للاول وانما امتنع عمله في حال رقه لما شع وان سلمنا أن فيه ابطال ولائه ولمكن ذلك غير ممتنع كما لو قتل بكفره قانه يبطل عملها بالاسترقاق فكذلك بكفره قانه يبطل عملها بالاسترقاق فكذلك وقول ابن اللبان له أمان لا يصح قانه لوكان له أمان لم يجز قتله ولا سديه، فعلى هذا ان استرق احتمل أن يكون الولاء لاناني لان الحكين اذا تنافياكان الثابت هوالا خرمنها كالناسخ والمنسوخ واحتمل أن

(احداهما) يرثه روي ذلك عن علي وعر بن عبد العزيز ، وبه قال أهل الظاهر واحتج أحد بقول علي : الولا، شعبة من الرق ، وقال مالك يرث المسلم ، ولاه النصراني لانه يصلح له بملكه ولا يرث النصراني مولاه المسلم لانه لا يصلح له بملكه ، وجمهور الهلما، على أنه لا يرثه مع اختلاف دينهما لقول الذي والمسلم المسلم الكافر ولا الكافر ولا الكافر ولا الكافر فلسلم ولا نه مبراث فيه منعه اختلاف الدين مانع من الميراث فهنع الميراث بالولاء كالقتل والرق، يحققه أن الميراث بالنسب أقوى فاذا ، منع الا فوى فالاضعف أولى ، ولان الذي والمسلم وأبونه كذلك عنعه مع صحة النسب وثبونه كذلك عنعه مع صحة الولاء وثبوته فاذا اجتمعا على الاسلام توارثا كالمتناسبين وهذا أصح في الاثر وانظر ان شاء الله تعالى فان السيد عصبة على دين العبد ورثه دون سيده وقال داودلا يرث عصبته مع حياته

وازا أنه بمنولة مالو كان الاقرب من العصبة مخالفا لدين الميت والا بعد على دينه ورث دون القريب (فصل) وإن أعتق حربي حربيا فله عليه الولا، لان الولاء مشبه بالنسب والنسب ثابت بين اهل الحرب فكذلك الولاء . وهذا قول عامة أهل العلم إلا أهل العواق فالمهم قالوا العتق في دار الحرب والكتابة والتدبير لا يصح ولو استولداً مته لم تصر أمولد مسلما كان السيد أوذميا أوحربيا

يكون للاول لان ولاه ه ثبت وهو معصوم فلا يزول بالاستيلاء كحقيقة الملك و يحتمل أنه بينها وأبهمامات كان للناني وان أعتق مسلم مسلماً أو أعتقه ذمي فارتدو لحق بدار الحرب فسبي لم يجز اسرقاقه وان اشري فالشراء باطل ولا يقبل منه الا التوبة أو القتل

﴿مُسَنَّلَةً﴾ (أو عتق عليه برحم)

يعني أذا ملك فعتق عليه بالملك كان له ولاؤه لانه يعتق من ماله بسبب فعله فكان ولاؤه له كا لو باشر عتقه وسواء ملكه بشراء أو هبة أو ارث أو غنيمة أو غيره لانعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً (أو كتابة أو تدبير)يعني إذا كاتبه فأدى الى مكاتبه وعتق أو عتق بالتدبير فولاؤه لسيده في قول عامة الفقهاء وبه يقول الشافعي وأهل العراق.

وحكى ابن سراقه عن عمرو بن دينار وأبي بور أنه لا ولاء على المكاتب لانه اشترى نفسه من سيده فلم يكن له عليه ولاء كما لو اشتراه أجنبي فأعتقه، وكان قتادة يقول من لم يشترط ولاء المكاتب فللمكاتب أن يوالي من يشاء وقال مكحول أما المكاتب إذا اشترط ولاءه مع رقبته فجائز

و لنا أن السيدهو المعتق للمكاتب لانه يبيعه بما له وماله وكسبه لسيده فجعل ذلك له ثم باعه به حتى عتق فيكان هو المعتق وهو المعتق للمدبر أيضاً بلااشكال وقدقال النبي عَلَيْكَالِيْهِ « الولاء لمن أعتق »ويدل على ذلك أن المكاتبين يدعون موالي مكاتبيهم فيقال أبو سعيد مولى أبي أسيد وسيرين مولى أنس (المغنى والشرح الكبير) (المغنى والشرح الكبير)

ولنا أن ملكهم ثابت بدليل قول الله تعالى (وأورثه كم أرضهم وديارهم وأموالهم) فنسبها اليهم فصح عنقهم كأهل الاسلام وإذا صح عنقهم ثبت الولاء لهم لقول الذي وَ الولاء الولاء الولاء على ما قال النه وإذا صح عنقهم ثبت الولاء لهم لقول الذي والمحتلة والولاء على معنقه وله الولاء على معنقه وهم وهل وهله الولاء على معنقه وهم الولاء على معنقه وهم وهلاء وهل يثبت لانه مولى مولاه وعنمل أن لا يثبت لانه ماحصل منه إنهام عليه ولا سبب اذلك ، فان كان الذي اشتراه مولاه فأعنقه فكذلك ، وان أسره مولاه وأجنبي فأعنقاه فولاؤه بينها نصفين ، فان مات بعده المعنق الاول فلشريكه نصف ماله لانه مولى نصف مولاه على أحد الاحمالين والآخرلا شي، له لانه لم ينعم عليه ، وان سببي المعنق فاشتراه رجل فأعنقه بعال ولا. الاولوصار الولاء قثاني وبهذاقال مالك والشافي . وقيل الولا وبهذاقال مالك والشافي . وقيل الولا واختاره ابن المنذر لانه ليس أحدها أولى من الآخر ، وقيل الولا اللاول لانه أسبق

ولنا أن السبي يبط ل ملك الاول الحربي فالولا، النابع له أولى ولان الولاء بطل باسترقاقه فلم يعد باعناقه ، وأن أعتق ذمي عبداً كافراً فهرب إلى دار الحرب فاسترق فالحكم فيه كالحكم فيا إذا أعتقه الحربي سواء ، وإن أعتق مسلم كافراً فهرب إلى دار الحرب ثم سباه المسلمون فذكر أبو بكر والقاضي انه لا يجوز استرقاقه وهو قول الشانبي لان في استرقاقه إبطال ولا، المسلم المعصوم. قال

وسليمان بن يسارمولى ميمونة وكانوا مكاتبين، ويدل على ذلك حديث بريرة أنها جاءت الى عائشة فقالت با أم المؤمنين اني كانبت أهلي على تسع أواق فأعينيني فقالت عائشة انشاءواعددت لهم عدة واحدة ويكوزولاؤك لي فعلت، فأبوا أن يبيعوها الا أن يكون الولاء لهم فقال النبي عَلَيْكِيْنَةُ «اشتريها واشترطي لهم الولاء» وهذا يدل على أن الولاء كان لهم لولم تشترها منهم عائشة.

(فصل) وإن اشترى العبد نفسه من سيده بموض حال عتق والولاء لسيده لانه يبيع ماله بماله فهو مثل المحكاتب سواء والسيد هو المعتق لها فكان الولاء له عليهما .

﴿ مسئلة ﴾ (أو استبلاد أو وصية بعتقه)

يعنى إذا عتقت أم الولد بموت سيدها فولاؤها له يرثها أقرب عصبته وهذا قول عمر وعمان رضي الله عنها وبه قال عامة الفقهاء . وقال ابن مسعود تعتق من نصيب ابها فيكون ولاؤها له ، ونحوه عن ابن عباس وعن على لا تعتق ما لم يعتقها وله بيعها ، وبه قال جابر بن زيد وأهل الظاهر ، وعن ابن عباس نحوه ولذكر الدليل على ذلك موضع يذكر إن شاء الله تعالى في بابه ، ولا خلاف بين القائلين بعتقها أن ولا وها لمن عتقت عليه . ومذهب الجهور أنها تعتق بموت سيدها من رأس المال فيكون ولاؤها له كما لو عتقت بقوله و يختص ولاؤها الذكور من عصة السيد كالمدبر والمكانب .

ابن الابان ولان له أمانا بعتق المسلم إياه . والصحيح ان شا، الله جواز استرقاقه لانه كافر أصلي كتابي فجاز استرقافه كمعتق الحربي وكغير المعتق . وقولهم في استرقافه إبطال ولا المسلم . قلنا لا نسلم بل متى أعتق عاد الولاء اللاول وانما امتنع عمله في حال رقه لمانع وان سلمنا ان فيه إبطال ولائه فكذلك في قنله وقد جاز إبطال ولائه بالفتل فكذلك بالاسترقاق ، ولان الفرابة يبطل عملها بالاسترقاق فكذلك الولاء . وقول ابن الابان له أمان لا يصح فانه لو كان له أمان لم يجز قنله ولا سبيه . فعلى هذا ان استرق ثم أعنق احتمل أن يكون الولاء للثاني لان الحكين اذا تنافيا كان الثابت هو الآخر منها كالناسخ والمنسوخ . واحتمل أنه للاول لان ولاءه ثبت وهو معصوم فلا يزول بالاستيلاء كحقيقة الملك . ومجتمل أنه بينهما وأبهما مات كان قائني . وان أعتق مسلم مسلما أو أعتقه ذمي فارتد ولحق بدار الحرب فسبى لم يجز استرقافه وان اشتري فالشراء باطل ولا يقبل منه الاالتوبة أو القتل

(فصل) ولا يصح بهم الولا. ولا هبته ولا أن يأذن لمولاه فيوالي من شاء . روي ذلك عن عمر و علي و ابن مسعود و ابن عباس و ابن عمر دخي الله عليم و به قال سعيد بن المسيب وطاوس و اياس ابن معاوية و الزهري ومالك و الشاني و أبو حنياة و أصحابه ، وكره جابر بن عبدالله بهم الولاء - قال سعيد حدثنا جربر عن مغيرة عن ابراهيم قال قال عبد الله أنما الولاء كالنسب فيديم الرجل نسبه ? وقال حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار أن ميمونة وهبت ولاء ساليمان بن يسار لابن عباس وكان

⁽ فصل) ومن أوصى أن يمتق عنه بعد موته فأعتق فالولاء له وكذلك إن أوصى به ولم يقل عني فأعتق كان الولاء له لان الاعتاق عنه من ماله فان أعتق عنه ما يجب عتقه ككفارة ونحوها ففيه اختلاف نذكره إن شاء الله تمالى .

⁽ فصل) ويثبت الولاء المعتق على المعتق على المعتق الذكرنا وعلى أولاده من زوجة معتقه أو من أمته لأنه ولي نعمتهم وعتقهم بسببه ولانهم فرع والفرع يتبع أصله بشرط أن يكونوا من زوجة معتقه أو من أمته فان كانت أمهم حرة الاصل فلا ولاء على ولدها لأنهم يتبعونها في الحرية والرق فيتبعونها في عدم الولاء إذ ليس عليها ولاء وكذلك إن كان أبوهم حر الاصل إذا لم يمسهم رق ، فان كان قد ثبت ملك فأعتقوا فولاؤهم لمعتقهم للحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام « الولاء لمن أعتق » ويثبت الولاء للمعتق على معتقي معتقبه ، ومعتقي أولاده ، ومعتقهم أبداً ما تناسلوا ، لانه ولي نعمتهم وبسببه عتقوا فأشبه مالو باشرهم بالعتق .

[﴿] مسئلة ﴾ (ويرث به عند عدم العصبة من النسب ، فتى كان للمعتق عصبة أو ذوي فروض تستحق فروضهم المال فلا شيء للمولي)

لا نعلم في هذا خلافاً فان لم يكن له عصبة ولا ذو فرض يرث المال كله فهو للمولى وإن كان ذو الفرض لا يرث جميع المال فالباقي للمولى لما روى الحسن قال قال يسول الله صلى الله عليه وسلم :

مكانبا وروي ان ميمونة وهبت ولاء مواليها المعباس وولاؤهم اليوم لهم وان عروة ابتاع ولاء طهمان ورثة عصمب بن الزبهر .وقال ابن جربج قالت لعطاء أذنت لولاي أن يوالي من شا. فيجوز ؟ قال نعم

ولنا أن انسي عَيَّالِيَّةِ نهى عن ببع الولا. وعن هبته وقال « الولا. لحة كلحمة النسب » وقال « لعن الله من أولى غير مواليه » ولانه معنى يورث به فلا ينتقل كالفرابة . وفعل هؤلا شاذ بخالف قول الجهور وترده السنة فلا يعول عليه

(فصل) ولا ينتقل الولاء عن المعتق بموته ولا يرثه ورثته وانما يرثون المال به مع بقائه المعتق هذا قول الجهور وروي نحو ذاك عن حر وعلي وزيد وابن مسعود وأبي بن كعب وابن حر وأبي مسعود البدري وأسامة بنزيد وبه قال عطاء وطاوس وسالم بن عبدالله والحسن وابن سيرين والشعبي والزهري والنخي وقتادة وأبو الزناد وابن نشيط ومالك والثوري والشاني واسدحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي ودارد وشذ شريح وقال: الولاء كالمال يورث عن المعتق فمن ملك شيئا حياته فهو لورثته . ورواه حنبل ومحد بن الحكم عن أحمد وغلطهما أبو بكر وهو كماقال فان رواية الجماعة عن أحمد وغلطهما للم يورث والحلاء لحمة النسب والنسب والما يورث وانما يورث به ولانة معني يورث به فلاينتقل كسائر الاسباب والحه نعالى أعلم

« الميراث للمصبة فان لم يكن عصبة فللمولى » ، وعنه أن رجلا أعتق عبداً فقال للنبي صلى الله عليه وسلم ما ترى في ماله ? قال «ان مات ولم يدع وارثاً فهو لك » ولان النسب أقوى من الولاء بدليل أنه يتعلق به التحريم والنفقة وسةوط القصاص ورد الشهادة ولا يتعلق ذلك بالولاء .

﴿ مسئلة ﴾ (ثم يرث به عصباته الاقرب فالاقرب)

وجملة ذلك أن المتيق إذا لم يخلف من نسبه من يرثه كان ماله لمولاه ، فان كان مولاه ميتاً فهو لا قرب عصبته سواء كان ولداً أو أخا أو عما أو أباً أو غيره من العصبات، وسواء كان المعتق ذكراً أو أنى فان لم يكن له عصبة من أقاربه كان الميراث لمولاه ثم لعصباته الاقرب فالاقرب ثم لمولاه وكذلك أبداً. روي هذا عن عمر رضي الله عنه وبه قال الشمي والزهري وقتادة ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه، وروي عن على رضي الله عنه ما يدل على أن مذهبه في امرأة مات وخلفت ابنها وأخاها أو ابن أخيها أن ميراث مواليها لاخبها وابن أخيها دون ابنها، وروي عنه الرجوع إلى مثل قول الجاعة، فروي عن ابراهيم أنه قال اختصم على والزبير في موالي صفية بنت عبد المطاب فقال على: أنا أحق بهم أنا أرثهم وأعقل عنهم، وقال الزبير بالميراث والعقل على دواه سعيد ورواه أبو معاوية بن عبيدة الضي عن ابراهيم وقال ثنا هشيم حدثنا الشيباني عن الشعبي قال قضى بولاء ، والي صفية للزبير دون العباس وقضى في أم هاني بنت أبي حدثنا الشيباني عن الشعبي قال قضى بولاء ، والي صفية للزبير دون العباس وقضى في أم هاني بنت أبي

﴿مسئلة﴾ قال (ومن أعتق سائبة لم يكنله الولاءفان أخذمن ميراثه شيئارده في مثله)

قال أحدفي رواية عبدالله : الرجل يعتق عبده سائبة هو الرجل يقول لعبده قد أعنقتك سائبة كأنه يجهله فأه ولا يكون ولاؤه لمولاه قد جعله فله وسلمه عن أبي عمر والشيباني عن عبدالله بن مسعود السائبة ويضم ماله حيث شاه . وقال أحمد قال عمر : السائبة والصدقة ليومهما . ومتى قال الرجل لعبسده أعتقتك سائبة أو أعتقتك ولا ولا ، لي عليسك لم يكن له عليه ولا . . فان مات وخلف مالا ولم يدع وارثا اشتري بماله رقاب فأعتقها في المنصوص عن أحمد وأعتق ابن عمر عبداً سائبة فهات فاشترى ابن عمر بماله رقابا فاعتقهم ، وقال عمر بن عبد العزيز والزهري ومكحول وأبو العالية ومالك يجعل ولاؤه لجاءة المسلمين وعن عظاه أنه قال كنا نعلم أنه إذا قال أنت حرسائبة فهو يوالي من شا، ولعل أحمد رحمه الله ذهب الى شراء الرقاب استحبابا لفعل ابن عمر والولاء المعتق وهذا قول الذخي والشعبي وابن سيرين وراشد بن صعد وضمرة بن حبيب والشاني وأهل العراق لقوله عليه السلام الولاء لمن أعتق وجعله لحة كلحمة النسب فكما لا يزول نسب إنسان ولا ولا عن قراش بشرط لا يزول ولا ، عن معتق، ولذلك لما أراد أهل بريرة اشتراط ولائها على عائشة قال لما النبي والشري و ما الولاء فا ما الولاء عن المعتق و المترجها واشرطي ، هم الولاء فا ما الولاء لمن اعتق » يعني أن اشتراطهم تحويل الولاء عن المعتق والمترجها واشرطي ، هم الولاء فا ما الولاء لمن اعتق » يعني أن اشتراطهم تحويل الولاء عن المعتق

طالب لابنها جعدة بن هبيرة دو على وروى الامام باسناده عن زياد بن أبي مهم أن امرأة أعتقت عداً لها ثم توفيت وتركت ابناً لها وأخاها ثم توفي مولاها من بعدها فأتى أخو المرأة وابنها رسول الله صلى الله عليه وسهفي ميرا فه فقال عليه السلام «ميرا ثه لا بن المرأة تا فقال الخوها يارسول الله لوجر جريرة كانت على ويكون ميرا ثه لهذا أقال «نه» وروى باسناده عن سعيد بن المسيب ان رسول الله وتبيين قال المولى أن في الدين ومولى نعمة يرثه اولى الناس بالمتق. أذا ثبت هذا فان المتقة لوخلف ابنها واخاها او ابر اخيها ثم مات ولاها فيرا ثه لا بنها والماه وبنى الحامه ثم مات العبد وترك أخا مولاته وعصبة ابنها فيراثه لاخي مولاته لا وترك عصبة كاعمامه وبنى الحامه ثم مات العبد وترك أخا مولاته وعصبة ابنها فيراثه لاخي مولاته لا فرب عصبة المعتق فان المرأة لو كانت هي الميتة لورثها اخوها وعصبتها، فان انقرض عصبتها كان بيت الملل أحق به من عصبة ابنها يروى هذا عن على وبه قال إبان بن عمان وقبيصة بن عمان اله لمصبة الابن وروي دنك عن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وبه قال شريح ، وهذا مبني على ان الولاء يورث كما يورث المال وقد روي عن احمد نحو هذا، واحتجوا بان عمرو بن شعيب روى عن ابه عن جده ان رئاب بن حذيفة تروح امرأة فولدت له ثلاثة غلمة فات امهم فورثوا عنها ولاماوله وكان عمروبن العاص عصبة بنها فاخرجهم الى الشام فاتوا فقدم عمر وبن العامس ومات مولاها وكان عمروبن العاص عصبة بنها فاخرجهم الى الشام فاتوا فقدم عمر وبن العامس ومات مولاها وترك

لايفيد شيئا ولا يزبل الولاء عن المعتق، وروى مسلم باسناده عن هزيل بن شرحببلقال جاء رجل ائى عبد الله فقال اني اعتقت عبداً لي وجعلته سائبة فات وتوك مألا ولم يدع وارثا فقال عبد الله إن أهلالاسلام لايسيبون وان أهل الجاهلية كانوا يسيبون وأنت ولي نعمته فان تأثمت وتحرجت من شيء فنحن نقبله ونجعله في ببت المال ، وقال سعيد ثنا هشيم ثنا بشر عن عطاء أن طارق بن المرقع اعتق سوائب فماتوا فكتب الى عمر رضي الله عنه فكتب عمر: ان ادنع مال الرجل الى مولاه فانقبله والا قاشتر به رقابا فأعتقهم عنه، وقال ثنا هشيم عن منصور أن عر وابن مسعود قالا في ميراث السائبة هو الذي أعتقه وهذا القول أصح في الاثر والنظر، وفي المواضع التي جعل الصحابة ميراثه لبيت المال أو في مثله كان لتبرع المعتق وتورعه عن ميراثه كفعل ابن عمر في ميراث معتقه وفعل عروا بن مسعود في ميراث الذي تورع سيده عن أحد ماله ، وقد روي أن سالما مولى أبي حنيفة أعنفته لبني بنت يعار سائبة فقتل وترك ابنة فاعطاها عمر نصف ماله وجعل النصف في بيت المال وعلى القول المنصوص عِنْ أحمد أن خلف السائبة مالا اشتري به رقاب فاعتقوا فان رجع من ميراتهم شيء اشترى به أيضا رقاب فاعتقوا، وإنخلفالسائبة ذا فرض لا يستفرق ماله أخذ فرضه واشتري بباقيه رقاب فاعتقوا ولا برد على ذي الفرض

(فصل) وأن عنق عبداً عن كفارته أونذره أو من زكاته فقال أحمد في الذي يعنق من زكاته ان ورث منه شيئًا جمله في مثله قال وهذا قول الحسن و به قال اسحاق ، وعلى قياس ذلك العنق من

مالا فخاصمه اخوتها الى عمر فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم«ماأحرز الوالد والولد فهو لعصبته من كان ﴾ قال وكتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت ورجل آخر فنحن فيه الى الساعة رواه ابو داود وابن ماجه، والصحيح الاولفان الولاء لايورث على مانذكر ان شاء الله تعالى، وأنما يورث به وهو باق المعتق برثه به إقربعصباته ومن لم يكن من عصبةامه لم يرث شيثاً وعصبة الابن غير عصبة امه فلايرث الاجانب منها بولاثهادون عصباتها، وحديث عمرو بن شعيب غلط قال احمد الناس يغلطون عمرو بن شعيب في هذا الحديث. فعلى هذالا يرثالمولىالعتيق.ن اقارب معتقه الا عصباته الاقرب منهم فالاقرب على ماذكرنا في ترتيب العصبات، ولا يرث ذو فرض بفرضه ولاذو رحم الا أن يكون الاب والجد مع البنين والجد مع الاخوة علىمانذ كره، فان اجتمع لرجل منهم فرض وتعصيب كالاب والجد والزوج والاخ من الام اذا كانا ابني عم ورث بما فيهمن التعصيب دَونالفرض فان كانا عصبات في درجة واحدة كالبنين وبنوهم والاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم انتسموا لليراث بالسوية وهذا كله لاخلاف فيهسوى ماذكرنا من الاقوال الشاذة

(فصل) ويقدم المولى في الميراث على الرد وذوي الارحام في قول جهور الملماء من الصحابة والتابعين ومن بمدهم فاذا مات رجب فينف بنته ومولاه فلبنته النصف والباتي لمولاه وان خلف ذارحم الكفارة والنذر لانه واجب عليه ، وقد روى عن أحدر حمالة أنه قال في الذي يعتق في الزكاة ولاؤه للذي جرى عنقه على يديه، وقال مالك والعنبري ولاؤه السائر المسلمين وبجعل في ببت المال وقال أبو عبيد ولاؤه الصاحب الصدقة وهو قول الجهور في العتق في النذر والكفارة لقول النبي ويجالين والولاء لمن أعتق ولان عائشة اشترت بربرة بشرط العتق فاعتقتها فكان ولاؤه الماوشرط العتق بوجب ولانه معتقعن نفسه فكان الولاء له كالواشترط عليه العنق فاعتق

وانا أن الذي أعتق من الزكاة معتق من غيرماله فلم يكن له الولاء كما لودفهما إلى الساعي فاشترى بها واعتق وكما لو دفع الى المكانب مالا فأداء في كتابته، وفارق من اشترط عليه العتق فانه انما أعتق ماله والعتق في الكفارة والنذر واجب عليه فأشبه العتق من الزكاة، وذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا يعتق من الزكاة وعلل بعضهم المنع من ذلك بانه يجر الولاء الى نفسه فينتفع بزكانه وهذا قول لاحمد رواه عنه جماعة وهو قول النخي والشافي

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن ملك ذا رحم محرم عتى عليه وكان ولاؤه له)

ذو الرحم المحرم القريب الذي يحرم نـكاحه عليه لو كان أحدهما رجلا والآخر امر أةوهم الوالدان وانعلوا من قبل الابوالام جيما والولد وان سفل من ولدالبنين والبنات والاخوة والاخوات وأولادهم

ومولاه فا لمال لمولاه خاصة، وعن عمر وعلى يقدم الرد على المولى ولعلهم يحتجون بقول الله تعالى اواولو الارحام بعضهم اولى بعض في كتاب الله) ولناحديث عبد الله بن شداد وحديث الحسن ولانه عصبة يعقل عن مولاه فيقدم على الردوذوي الرحم كأبن العم

﴿ مسئلة ﴾ (وعنه في المكاتب إذا ادى الى الورثة إن ولاء. لمم)

لانه انتقل اليهم اشبه مالو اشتروه وانادى اليهمانولاؤه بينهما لانهمااشتركا في ادائه اليهما فاشتركا في استحقاق ولائه كالشريكين والرواية الاخرى ولاؤه للمكاتب لان عتقه بكتابته وهي من سيده

﴿ مسئلة﴾ (ومن كان احد أبويه الحرين حرالاصل فلاولاء عليه)

وجاته انه اذا كان احد الزوجين حر الاصل فلا ولاء على ولدها سواه كان الآخر عربيا اومولى لان الام انكانت حرة الاصل فالولد يتبعها في الذا كان الاب رقيقاً في انتفاه الرق و الولاء فلا أن يتبعها في الولاء عليه لولى ابيه فلا أن يتبعه في الما العلم، وقال ابو حنيفة ان كان الاب اعجمياً والام مولاة ثبت الولاء على ولده وليس بصحيح لانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده وليس بصحيح لانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده وليس بصحيح لانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده كما وكان عربياً

وأن سفلوا والاهمام والعمات والاخوال والحالات دون أولادهم فدى ملك أحداً منهم عتى عليه روي ذلك عن عروا بن مسعود رضي الله عنهماو به قال الجسن وجابر بن زيد وعطاء والحكم وحماد وابن أبي لبلى والثوري والليث وأبو حنيفة والحسن بن صالح وشريك ويحبى بن آدم، وأعنق مالك الوالدين والمولود بن وان بعدوا والاخوة والاخوات دون أولادهم، ولم يعنق الشافعي الاعودي النسب وعن احمد رواية كذلك ذكرها أبوالخطاب ولم يعنق داود وأهل الظاهر أحداحتي يعنقه لقول النبي ويالية ولايجزي ولد والده الاأن يجده عمل عنيشته ، رواه مسلم

ولنا ماروی الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله عليه الله من ملك ذا رحم محر، فهوحر «رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ولأ نه ذو رحم محرم فيعتق عليه باللك كهودي النسب وكالاخوة والاخوات عند مالك ، فأما قوله حتى يشتريه فيعتقه فيحتمل أنه أراد يشتريه فيعتقه بشرائة له كا يقال ضربه فقتله والضرب هو القتل وذلك لان الشراء لما كان بحصل به العتق تارة دون أخرى جاز عطف صفته عليه كما يقال ضربه فأطار رأسه ، ومتى عتق عليه فولاؤه له لانه يعتق من ماله بسبب فعله فكان ولاؤه له كا لو باشر عتقه وسواء ملكه بشراء أو هبة أو غنيمة أو ارث أو غيره لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافا

(فصل) ولا خلاف في أن المحارم من غير ذوي الارحام لا يعتقون على سيدهم كالام والاخمن

وسواء كان مسلماً أو ذمياً أو حربياً بجهول النسب او معلومه وهذا قول أبي يوسف ومالك وابن شريح وقال القاضي ان كان مجهول النسب ثبت الولاء على ولده لمولى الام ان كانت مولاة قال ابن اللبان هذا ظاهر مذهب الشافعي، وقال الخبري هذا قول ابي حنيفة ومحمد واحمد لان مقتضى ثبو تعلمولى الامموجود، وانما امتنع في محل الوفاق لحرية الاب فاذالم تكن معلومة فقد وقع الشك في المانع فيبقى على الاصل ولا يزول اليقين بالشك ولا يترك العمل بالمقتضي مع الشك في المانع

ولنا ان الآب حر محكوم بحريته اشبه معروف النسب ولان الاصل في الآدهيين الحرية وعدم الولاء فلا يترك هذا الاصل بالوهم في حق الولد كالم يترك في حق الاب، وقولهم مقتضى ثبوته لمولى الام موجود ممنوع فانه الما يثبت لمولى الام بشرط رق الاب وهذا الشرط منف حكما وظاهراً وان سلمناوجود المقتضى فقد ثبت المانع حكما فان حرية الاب ثابتة حكما فلا تعويل على ماقالوه، فاماان كان الاب مولى والام مجهولة النسب فلا ولاء عليه في قولنا، وقياس قول القاضي والشافعى ثبوت الولاء عليه لمولى اليه لاناشككنا في المانع من ثبوته

ولنا ماذكرناه في التي قباما ولان الاملانحلو من ان تكون حرة الاصل فلا ولاء على ولدها او امة فيكون ولدها عبداً أومولاة فيكون على ولدها الولاء لمولى أبيه، والاحتمال الاول راجح لوجهين احدها انه محكوم به في الدها اثاني انه معتضد بالاصل فان الاصل الحرية ثم او لم يترجح هذ االاحتمال أكمان

الرضاعة والربيبة وأم الزوجة وابنتها الا أنه حيى عن الحسن وابن سيرين وشريك أنه لايجوز بيع الاخ من الرضاعة ، وروي عن ابن مسعود أنه كرهه والاول أصح قال الزهري جرت السنة بأن يباع الاخ والاخت من الرضاع ولائه لانص في عنتهم ولاهم في معنى المنصوص عليه فيبقون على الاصل ولانهما لارحم بينهما ولا توارث ولا تلزمه نفقته فأشبه الربيبة وأم الزوجة

فصل) وان ملك ولده من الزنالم يعتق عليه على ظاهر كلام أحدلان أحكام الولد غير ثابتة فيه رهي الميراث والحجب والحرمية ووجوب الانفاق وثبوت الولاية له عليه ، ومحتمل أن بعتق لانه جزؤه حقيقة وقد ثبت فيه حكم تحربم التزويج ، ولهذا لو ملك ولده المخالف له في الدين عتق عليه مع انتنا. هذه الاحكام

﴿ مسئلة ﴾ قال (وولاء المكاتب والمدبر لسيدهما اذا أعتقا)

هذا قول عامة الفقها، وبه يقول الشاني وأهدل العراق وحكى ابن معراقة عن عمرو بن دينار وأبي ثور أنه لا ولا، على المكاتب لأنه اشترى نفسه من ميده الم يكن له عليه ولا، كما لو اشتراه أجنبي فأعنقه ركان قتادة يقول من لم يشترط ولا، المكاتب فلمكاتب أن يوالي من شا. وقال مكحرل أما المكاتب اذا اشترط ولا. ومع رقبته فجائز

الاحمال الذي صاروا اليه معارض باحتمالين كلواحد منهما مساوله فنرجحه عليهما بحكم لايجوز المصير اليه بنير دليل وهذا وارد عليهم في المسئلة الاولى أيضاً

﴿ مسئاة ﴾ (ومناعتق سائبة في نذره أوزكاته اوكفارته نفيه روايتان (إحداهما) له عليه الولاه والثانية لاولاء له عليه وما رجع من ميراثه ردفي مثله يشتري به رقابا يعتقهم)

قال احمد في رواية عبد الله الرجل يعتق عبده سائبة هو الرجل يقول لعبده قداعتقتك سائبة كأنه بجمله لله لا يكون ولاؤه له قد جعله لله وسلمه وعن ابي عمروالشيباني عن ابن مسعود والسائبة يبنع ماله حيث شاء وقال احمد قال عمر قال الصدقة والسائبة ليومها ومتى قال الرجل لعبده أعتقتك سائبة أو أعتقتك ولا ولاء لي عليك لم يكن له عليه ولاء فان مات وخلف مالا ولم يدع ورثة اشتري عاله رقاب فأعتقوا في المنصوص عن أحمدو أعتق ابن عمر عبداً سائبة فمات فاشترى ابن عمر عاله رقاباً فأعتقهم

والرواية الثانية الولاء للمعتق وهو قول الشعبي والنخعي وابن سيرين وراشد بن سعد وضمرة ابن حبيب والشافعي وأهل العراق لقوله عليه الصلاة والسلام « الولاء لمن أعتق » وقوله « الولاه لمن أحمد ذهب إلى شراء الرقاب استحباباً لفعل ابن عمر و قال عمر بن عبدالعزيز والزهري وأبو العالية ومكول ومالك يجعل ولاؤه لجماعة المسلمين وعن عطاء قال إذا قال أنت حر سائبة بوالي من شاء ، والقول بثبوت الولاء المعتق أظهر الاحاديث ولان الولاء لحمة النسب، (الحزه السابع) (الحزه السابع)

ولنا أن السيد هو المعتق المكاتب لأنه يتبعه بماله والله وكسبه اسيده فجمل ذاك له ثم باعه به حتى عتق فكان هو المعتق وهو المعتق الهدبر بلا اشكال ، رقد قال النبي ويتبالنه «الولا، لمن أعتق» وبدل على ذلك أن المكاتبين يدعون موالي مكاتبيهم فيقال ابر سعيد مولى ابن أسيد وسيربن مولى انس وسليات بن يسار مولى ميمونة ، وقد وهبت ولاء لابن عباس وكانوا مكاتبين وكذلك أشباههم ويدل على ذلك أن في حديث بربرة أنها جا.ت عائشة فقالت يا أم المؤمنين أني كانبت أهلي على تسم أواق فأعينيني فقالت عائشة إن شاءوا عددت لهم عدة واحدة ويكون ولاؤك في فعات فأبوا أن يبيعوها إلا أن يكون الولا، لهم فقال الذي ويتبالنه هو الشربها واشترطي لهم الولا، » وهذا يداء على أن الولا، كان لهم لو لم تشترها منهم عائشة

(فصل) وأن اشرى العبد نفسه من سيده بعوض حال عتق والولاء لسيده لانه يديم ماله عاله فهو مثل المكاتب شواء والسيد هو المعتق لهما قالولاء له عليهما

﴿ مسئلة ﴾ قال (وولاء أم الولد لسيدها ادا ماتت)

يمنى اذا عنةت بموت سيدها فولاؤها له يرشها قرب عصبته، وهذا قول عمر ونشمان وبه قال عامة الفقها. ، وقال ابن مسمود: تعنق من نصيب ابنها فيكون ولاؤها له وعن ابن عباس نحوه وعن

وكما لا يرول نسب انسان ولا ولد من فراش بشرط لا يزول ولاءعن معتق ولذلك لماأرادأهل بريرة اشتراط ولائها على عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم « اشتريها واشترطي لهم الولاء فأعما الولاء ان أعتق لا يفيد شيئاً ولا يزيل الولاء .

وروى مسلم باسناده عن هزيل ابن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله فقال إني أعتقت عبداً لي وجملته سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارتاً فقال عبد الله إن أهل الاسلام لا يسيبون وأن أهل الجاهلية كانوا يسيبون وأنت ولي نعمته فان تأثمت وتخرجت عن شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال وقال سيميد ثنا هشيم عن بسر عن عطاء أن طارق بن المرقع أعتق سوائب فمانوا فيكتب إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر أن ادفع مال الرجل إلى مولاه فان قبله ولاء فاشتر به رقاباً فأعتقهم عنه و ثنا هشيم عن منصور أن عمر وابن مسعود قالا في ميراث السائبة هو للذي أعتقه قال شيخنا وهذا القول أصح في الاثر والنظر لما ذكرنا وفي المواضع التي جعل الصحابة ميراثه لبيت المال أو في مثله كان لتبرع المعتق وتورعه عن ميراثه كفعل ابن عمر في ميراث عتيقه وفعل ابن عمر وابن مسعود في الميراث الذي تورع سيده عن أخذ ماله وقد روي أن سالما مولى أبي حذيفة أعتقه لمبني بنت يعار سائبة فقتل وترك سيده عن أحد الذي ذكره الخرقي اذا خلف السائبة مالا اشتري به رقاب فأعتقوا فان رجع من ميراثه شيء اشترى به أيضاً رقاب الحرقي اذا خلف السائبة مالا اشتري به رقاب فأعتقوا فان رجع من ميراثه شيء اشترى به أيضاً رقاب

على لانه نق مالم به نقها وله بيمها وبه قال جابر بن زيد وأهل الظاهر ، وعن أبن عباس نحوه ولذكر الدليل على عنقها موضع غير هذا ولا خلاف بين القائلين بعتقها أن ولا ها لمن عنقت عليه ومذهب الجمهور أنها نعنق بموت سيدها من رأس المال فيكون ولاؤهاله لانها عتقت بفعله من ماله فكان ولاؤها له كا لوعتقت بقوله و بخنص ميرانها بالولا، بالذكور من عصبة السيد كالمدبر والمكاتب

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن أعتق عبده عنرجل حي بلا أمره أو عنميت فالولاء للمعتق)

هذا قول الثوري والارزاعي والشافعي وأبي حنينة وأبي يودف وداود، وروي عن ابن عباس أن ولا.ه المعتق عنه، وبا قال الحسن ومالك وأبر عبيد لانه أعتقه عن غيره فكمان الولاء المعتق عنه كما لو أذن له

وبهذا قال جميع من حكينا قوله في المسئلة الاولى الآ أبا حنيفة ووافقه ابويوسف و عمد بن الحسن و والما الولاء المه تى إلا أن يمتقه عنه على عوض فيكون له الولاء ويلزم العوض و يصير كانه

فاعتقوا وان خلف السائبة ذا فرض لا يستغرق ماله أُخذ فرضه واشتري بياتيه رقاب قاعتقوا ولا يرد على أهل الفرض .

(فصل) فان اعتق من زكانه وعن كفارته أو نذره فقال أحمد في الذي يعتق من زكاته انورث منه شيئاً جبله في مثله وقال هذا قول الحسن وبه قال المحاق وعلى قياس ذلك العتق من الكفارة والنذر لانه واجب عليه وقد روي عن أحمد أنه قال في الذي يعتق في الزكاة ولاؤه للذي جرىعتقه على يديه وقال العنبري ومالك ولاؤه لسائر المسلمين يجعل في بيت المالوقال أبوعبيد ولاؤه لصاحب الصدقة وهو قول الجمهور في العتق في الذر والكفارة لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أنما الولاء لمن أعتق ولانعائشة رضي الله عنها اشترت بريرة بشرط العتق فأعتقتها فكان ولاؤها لها وشرط العتق يوجبه ولانه معتق عن نفسه فكان الولاء له لمن شرط عليه العتق فأعتق

ولنا أن الذي أعتق من الزكاة أعتق من غير مال، فلم يكن الولاء له كما لو دفعها لى الساعى فاشترى بها وأعتق وكما لو دفع الى المكاتب ما لا فاداه فى كتابته وفارق الذي اشترط عليه المتق فانه أعا أعتق ما له والعتق فى الكفارة والنذر واجب عليه فأشبه العتق من الزكاة

(مسئلة) (ومن أعتق عبده عن حي بلا أمره أو عن ميت فالولاء للمعتق) هذا قول الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة والشافعي وأبي يوسف و داود وروي عن ابن عباس اشتراه ثم وكله في اعتاقه أما إذا كان عن غير عوض فلا يصح تفدير البيع فيكون الولاء المعنق لهموم قوله عليه السلام و الولاء المعنق وعن أحمد مثل ذلك

ولنا أنه وكيل في الاعتاق فكان الولاء للمعتق عنه كما لو أخذ عوضا فانه كما يجوز تقدير البيع فيها اذا أخذ عوضا بجوز تقدير الهبة إذا لم يأخذ عوضاً فان الهبة جائزة في العبد كما يجوز البيع والخبر مخصوص بما إذا أخذ عوضاً وكسائر الوكلا، فنقيس عليه محل الغزاع

(مسئلة) قال (ومن قال أعتق عبدك عني وعلي ثمنه فالثمن عليه والوطء المعتقعنه)

لانعلم في هذه المسئلة خلافا وأن الولاء المعنق عنه لـكونه أعتقه عنه بعوض ويلزمه النمن لانه أعتقه عنه بشرط العوض فيقدر ابتياءه منه ثم توكيله في عتقه ليصح عنقه عنه فيكون النمن عليه والولاء له كما اوابتاعه منه ثم وكله في عتقه

(مسئلة ﴾ قال (ولو قال اعتقه والنمن علي كان النمن عليه والولاء للمعنق)

إنما كان الثمن عليه لانه جعل له جعلا على اعتاق عبده فازمه ذلك بالعمل كمال قال من بي لي هذا الحائط فله دينار فبناه انسان استحق الدينار والولاء المعتقلانه لم يأمره باعتاقه عنه ولا فصدبه المعتق ذلك

أن ولاه المعتق عنه وبه قال الحسن ومالك وأبو عبيــد لانه أعتقه عن غيره فكان الولاء المعتق عنه كما لو أذرب له .

و لنا قول النبى صلى الله عليه وسلم « الولاء لمن أعتق » ولانه أعتق عبده من غير اذن غيره له فكان الولاء له كما لولم يقصد شيئاً

(مسئلة) (وان أعتقه عنه بأمره فالولاء للمعتق عنه)

وهذا قول جميع من حكينا قوله فى المسئلة الاولى الا أبا حنيفة ووافقه محمد بن الحسن وداود فقالوا الولاء للمعتق الا أن يعتقه عنه بموض فيكون له الولاء ويلزمه العوض ويصيركا به اشتراء ثم وكله فى اعتاقه أما اذاكان عن غير عوض فلا يصح تقدير البيع فيكون الولاء للمعتق لماذكر ماءن الحديث وعن أحمد مثل ذلك .

و لنا أنه وكيل في الاعتاق فكان الولا، للمعتق عنه كما لو أخذعوضا فانه كما يجوز تقدير البيع فيما اذا أخذ عوضا يجوز تقدير الهبة اذا لم يأخذ عوضا فان الهبة تجوز فى العبدكما بجوز البيم والحبر مخصوص عا اذا أخذ عوضا وسائر الوكلاء ننقيس عليه محل النزاع

(مسئلة) (وإذا قال اعتق عبدك عنى وعلى ثمنه نفعل فالثمن عليه والولاء للمعتق عنه)

فلم يرجد مايقتضي صرفه اليه فيبقى للمعتق عملا بقوله عليه السلام ﴿ الولاء للمعتق ﴾

(فصل) ومن أوصى أن يعنق عبده بعد موته فأعنق فالولا، له ، وكذلك لو وصى بعنق عبده ولم يقل عنه ما يجب اعتاقه ككفارة ونحوها فقد مضى ذكرها فيها تقدم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن أعتق عبداً له أولاد من مولاة لقوم جر معتق العبدولاء أولاده)

وجملة ذلك أن الرجل إذا أعنى أمنه فتزوجت عبداً فأولدها فولدها منه أحرار وعليهم الولاء لمولى أمهم يعقل عنهم ويرهم إذا ما توالكو بسبب الانعام عليهم بعنى أو بهم فصاروا لذلك أحرارا فان أعنى العبد سيده ثبت له عليه الولاء وجراليه ولاء أولاد دعن مولى أمهم لان الاب لما كان مملوكا لم يصلح وارثا ولاوليا في نكاح فكان ابنه كولد الملاعنة ينقطع نسبه عن ابنه فثبت الولاء لمولى أمه دانقسب اليها فاذا عنى العبد صلح الانتساب اليه وعادوار ثاعا قلاوليا فعادت النسبة اليه وإلى مواليه بمنزلة ما لو استلحى الملاعن ولاه هذا أول جهر رالصحابة والفقه او يروى هذا من عروع ثان وعلى والزبير وعبد الله وزيد من المسيب والحسن وابن سيربن وعمر بن عبد العزيز والنخعي وبه قال ما لك والثوري والاوزاعي والاوزاعي والاوزاعي والاوزاعي والاوزاعي والاوزاعي والاوزاعي والاوزاعي والاوزاعي والماثم بن خديج ان

قال شيخنا لا نملم خلافا فى هذه المسئلة وان الولاء للمعتق عنه الكونه أعتقه عنه بعوض ويلزمه الثمن لانه أعتقه عنه بشرط العوض فنقدر ابتياعه منه ثم توكيله فى عتقه ليصح عتقه عنه فيكون الثمن عليه والولاء له كما لو ابتاعه منه ثم وكله فى عتقه

(مسئلة) (ولو قال أعتقه والثمن على ففعل فالثمن عليه)

والولاء للمتعق أنماكان الثمن عليه لانه جعل له جعلا على اعتاقه عبده فلزمه ذلك بالعمل كالوقال من بني لي هذا الحائط فله دينار فبناه إنسان استحق الدينار وأنماكان الولاء للمعتق لانه لم يأمره باعتاقه عنه ولا قصد به المعتق ذلك فلم يوجد ما يقتضي صرفه اليه فيبقى للمعتق عملا بقوله عليه السلام (انما الولاء لمن أعتق »

(مسئلة) (وان قال الكافر لرجل أعتق عبدك المسلم عني وعلي نمنه ففعل فهل يصح على وجهين)
(أحدهما) لا يصح لأنه يلزم منه أن يتملك الكافر ولذلك لا نجوز لانه اضرار بالمسلم (والثاني)
يصح ويعتق لانه أنما يتملك زمناً يسيراً ولا يتسلمه فيتحمل هذا الضرراليسيرلاجل تحصيل الحرية للابد
(وان أعتق عبداً يباينه في دينه فله ولاؤه وهل يرث به ? على روايتين)

(احداهما) لايرث اكن ان كان له عصبة على دين الممتق ورث فان أسلم الكافر منهماورث الممتق رواية واحدة اذا اختلف دين السيد وعتيقه فالولاء ثابت لا نعلم فيه خلافاً العموم قوله عليه السلام

الولاء لاينجر عن موالي الام وبه قال مالك بن أوس بن الحدثان والزهري وميمون بن مهران وحميد ابن عبد الرحن وداود لان الولاء لحمة كاحمة النسب والنسب لا يزول عمن ثبت له فكذلك الولاء وقد روي عن عثمان نحو هذا وعن زيد وأنكرهما ابن اللبان وقال : مشهور عن عثمان انه قضى الولاء الزبير على رافع بن خديج

ولما أن الانتساب إلى ألاب فكذلك الولا. ولذلك أو كانا حربن كان ولا. ولدهما لمولى أبيه فلما كان مملوكا كان الولاء لمولى الام ضرورة فاذا أعنق العبد الاب زالت الضرورة. فعادت النسبة اليه والولاء الي مواليه . وروى عبد الرحمن عن الزبير انه الحا قدم خيمبر رأى نتية العسا فأعجبه ظرفهم وجمالهم فسأل عنهم فقيل له موالي رافع بن خديج وأبوهم بملوك لآل الحرقة فاشترى الزبير أباهم فأعنقه وقال لاولاده انتسبوا الي فان ولا كم لي فقال رافع بن خديج الولا لي فانهم عنقوا بعنقي أمهم فاحتكوا الى عثمان فقضى بالولاء الزبيرفا بتمعت الصحابة عليه. الاهس سواد في الشفتين تستحسنه العرب ومثله اللمي قال ذو الرمة:

لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيأبها شنب (فصل) وحكم المكاتب ينزوج في كتابته فيأتي له اولاد تم يمنق حكم العبد القن في جر ااولا. وكذلك المدبر والمعلق عتقه بصفةلاتهم عبيد فان المكاتب عبد ما بتي عليه درهم

« الولاء لمن أعتى» وقوله « الولاء لحمة كلحمة النسب » والنسب يثبت مع اختلاف الدين فكذلك الولاء ولان الولاء أما ثبت له عليه لانعامه باعتاقه وذلك ثابت مع اختلاف دينها ويثبت الولاء للانثى على الذكر وللذكر على الانثى وكل معتق لعموم الخبر والمعنى ولحديث عبد الله بن شداد في بنت حمزة وقد ذكرناه وهل برث السيد مولاه مع اختلاف الدين؟ على روايتين (احداها) يرثه يروى ذلك عن على وعمر بن عبد العزيز وبه قال أهل الظاهر واحتج أحمد بقول على الولا. شعبة من الرق وقال مالك يرث المسلم مولاه النصراني لانه يصلح له ملكه ولا يرث النصراني مولاه المسلم لانه لا يصلح له علمكه وجمهور الفقهاء على أنه لا يرثه مع اختلاف دينها لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » ولأنه ميراث فنعه اختلاف الدين كميراث النسب ولأن اختلاف الدين مانع من الميراث بالنسب فمنع الميراث بالولاء كالقتل والرق يحققه أن الميراث بالنسب أفوى فاذا منع الاقوى فالاضعف أولى ولان النبي صلى الله عليه وسلم ألحق الولاء بالنسب بقوله « الولاء لحمة كلحمة النسب » فكما يمنع اختلاف الدين التوارث مع صحة النسب وثبوته فكذلك يمنع مع صحة الولاء وثبوته .

ومسئلة ﴾ (فان كان السيد عصبة على دين المعتق ورثه دون سيده وقال داو دلا يرث عصبته في حياته) ولنا أنه عَزِلة ما لو كان الاقرب من العصبة مخالفا لدين المبت والابعد على دينه ورث البعيد

(فصل) اذا أنجر الولاء الى موالي ألاب ثم انقرضوا عاد الولاء الى بيت المال ولم يرجع الى موالي الام بحال في قول أكثر أهل العلم .وحكي عن ابن عباس انه يعود الى موالي الام والاول أصح لان الولاء جرى مجرى الانتساب . ولر انقرض الاب وأبؤه لم تعدالنسبة الى الام كذلك الولاء فاذا ثبت هذا فولدت بعد عتى الاب كان ولا. ولدها لموالي أبيه بلاخلاف فان نفاه بالممان عاد ولاؤه الى موالي الاملانا نتبين انه لم يكن له أب يتنسب اليه فان عاد فاستلحقه عادالولا .الى موالي الاب وفعمل) ولا ينجر الولا . الا بشروط ثلاثة [أحدها] أن يكون الاب عبداً حين الولادة فان كان حراً وزوجته مولاة لم مخل اما أن يكون حر الاصل فلا ولاء عليه ولاه بحل ولاه بحل وان كان مولى ثبت الولادة فان أعتقهم فولاؤهم له لا ينجر عنه محال سواء أعتقهم بعد ولادتهم أو أعنق أمهم حاملا بهم فعتقوا إما أن تكون أعزة ما المولى فأنت ولد لدون ستة أشهر فقد مسه الرق وعنق بالمباشرة فلا ينجر ولاؤه . وان أعتقها المولى فأنت ولد لدون ستة أشهر فقد مسه الرق وعنق بالمباشرة فلا ينجر ولاؤه . وان أتت به لاكثر من ستة أشهر مه بتما الزوجية لم محكم بمس الرق له وانجر ولاؤه لانه محتمل أن ولن أتت به لاكثر من ستة أشهر مه بتما الزوجية لم محكم بمس الرق له وانجر ولاؤه لانه محتمل أن يكون حادثا بعد الدتق فلم يعده الرق ولم ولائم ولان كانت المرأة باثنا وأنت بولد ولان عادثا بعد الدتق فلم يحكم عمل المن كانت المرأة باثنا وأنت بولد

دون القريب فان اجتمعا على الاسلام توارثا كالمتناسبين لزوال المانع

(فصل) (قال الشيخ رحمه الله ولا يرث النساء من الولاء إلاماً عتقناً و اعتقمن أعتقن وكاتبن أوكاتبن)

وعنه في بنت المعتق ترث خاصة والاول أصح معنى قوله من الولاء أي بالولاء لان الولاء لا يورث على ما نذكره ظاهر المذهب أن النساء لا يرثن بالولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو جر الولاء اليهن من أعتقن والسكتابة كذلك فالها اعتاق قال القاضي هذا ظاهر كلام أحمد والرواية التي ذكرها الحرقي في بنت المعتق ما وجدتها منصوصة عن أحمد وقد قال في رواية بن انقاسم وقد سألههل كان لحمزة أو لا بنته فقد نص على أن ابنة حمزة ورثت بولاء نفسها لانها هي المعتقة وهذا قول الجمهور واليه ذهب مالك والشافعي وأهل العراق وداودوالصحيح الاول لاجماع الصحابة ومن بعدهم عليه ولان الولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كالنسيب من الاخ والم ونحوها فولده من العتيق بعدا في ولا يرث منهم الا الذكور خاصة

فأما الرواية المذكورة في ميراث بنت المعتق التي ذكرها الحرقي فوجهها ما روى ابراهيم النخمي أن مولى لحمزة مات وخلف بنتا فورث النبي عَيَّكِيْنَةً بنته النصف وجمل لبنت حزة النصف والصحيح أن المولى كان لبنت حزة مولى أعتقته فمات و ترك ابنته ومولاته

لاربع سنين من حين الفرقة لم يلحق بالاب وكان ولاؤه لمولى أمه وان أنت به لاقل من ذلك لحقه الولد وأنجر ولاؤه وولد الامة مملوك سوا. كان من ذكاح أو من سفاح عربيا كان الزوج او أعجميا، وهذا قول عامة الفقها. وعن عمر ان كان زوجها عربيا فولده حر وعليه قيمته ولا ولا، عليه وعن أحمد مثله وبه قال ابن المسيب والثوري والاوزاعي وأبوثور عوبه قال الشافعي في القديم ثم رجع عنه، والاول أولى لان أمهم أمة مكانوا عبيداً كما لوكان أبوهم أعجميا

[الثالث] أن يه تق العبد سيده فان مات على الرق لم ينجر الولاء بحال وهذا لاخلاف فيه فان اختلف سيد العبد ومولى الام في الاب بعد موته فقال سيده مات حراً بعد جر الولاء وأنكر ذلك مولى الام فالقول قول مولى الام ، ذكره أبوبكر لان الاصل بقاء الرق ، وهذا مذهب الشافعي

(فصل) فان لم يعنق الاب واكن عتق الجد فقال أحد لا يجر الولا. ليس هو كالاب وسذا قال أبو حنيفة وصاحباه . وعن أحمد انه يجره وبه قال شريح والشعبي والنخعي وأهل المدينة وابن أي ابلى والحسن بن صالح وابن المبارك وأبو أور وضر ار بن صرد والشانعي في أحد قوليه فان أعنق الاب بعد ذلك جره عن موالي الجد اليه لان الجد يقوم مقام الاب في انته صيب وأحكام النسب فكذلك في جر الولاء . وقال زفر انكان الاب حيا لم يجر الجد الولاء وانكان مينا جره وهوالقول الناني الشانعي ولنا الن الاصل المنفاق على انه ينجر

بنت حمزة فرفع ذلك الى رسول الله وتنظيم فأعطى ابنه النصف وأعطى مولاته بنت حمزة النصف قال عبد الله بن شداد أنا أعلم بها لانها أختى من أمي أمناسلمى رواه ابن اللهان باسناده وقال هذا أصح ما روى ابراهيم ولان البنت من النساء فلا ترث بالولاء كسائر النساء فأما توريت المرأة من معتقها فليس فيه اختلاف بين أهل العلم وقد دل عليه حديث عائشة حين أرادت شراه بريرة لتعتقها ويكون ولاؤها له افأراد أها ها العلم الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم «اشتربها واشترطي لهم الولاء فا عاالولاء ان ولاؤها له أفاراد أها ها الله الله والسلام « تحوز الرأة ثلاث مو اربث عتيقها و القيطها و ولدها الذي لاعنت عليه » قال الترمذي هذا حديث حسن ولان المعتقة منعمة بالاعتاق كالرجل فوجب أن تساويه في الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو عمز له الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو عمز له الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو عمز له الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو عمز له الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو عمرا او عم أبيها فلا ترثه و برثه أخوها كالنسب

ومن مسائل ذلك رجل مات وخلف ابن معتقه الميراث لابن معتقه خاصة

وعلى الرواية الاخرى يكون الملك بينها اثلاثا فان لم يخلف إلا بنت معتقه فلاثي الهاوماله لبيت المال وعلى الرواية الاخرى يكون الملك لها وإن خلف اخت معتقه فلا شيء لهارواية واحدة وكذلك إن خلف ام معتقه أو جدة معتقه أوغيرهما وإن خلف أخامعتقه واختمعتقه فالميراث للاخ ولوخلف بنت معتقه وابن عم معتقه أو معتق معتقه أو ابن للعنق معتقه فالميراث له دون البنت إلاعلى الرواية الاخري

يعنق الاب، والجد لا يساويه بدليل انه او عنق الاب بعدد الجد جره عن موالى الجد اليه ولو أسلم الجد لم يتبعه ولد ولاه ولان الجد يدلي بغيره ولا يستقر الولا، عليه فلم يجر الولا، كالاخ وكونه يقوم مقام الاب لا يلزم أن ينجر الولا، اليه كالاخ وعلى انقول الآخر لا فرق بين الجد القريب والبعيد لان البعيد يقوم مقام الاب كقيام القريب ويقنضي هذا أنه مي عنق البعيد فجر الولا، ثم عنق من هو أقرب منه جر الولا، اليه ثم أن عنق الاب جر الولا، لان كل واحد محجب من فوقه ويسقط من هو أقرب منه جر الولا، اليه ثم أن عنق الجد الكن كان حراً وولاه مم فولا فتزوج مولاة قوم فاولاها أولاداً تمصيبه وارثه وولايته واو لم يعنق الجد الكن كان حراً وولاه مم فولا فتزوج مولاة قوم فاولاها أولاداً فولاؤهم لمولى أمهم وعند من يقول بجر الجد الولا، يكون الولى الجد وان لم يكن الجد مولى بل كان حر الاصل فلا ولا، على ولداً بيه فان أعنق أبوه بعد ذلك لم بعد على ولا، لان الحرية ثبتت له من غير ولا، فلم يتجدد عايه ولا، كالحر الاصلى

(فصل) وإذا كان أحد الزوجين الحرين حر الاصل فلا ولا. على ولدهما سوا. كان الآخر عربها أو مولى لان الام ال كانت حرة لاصل فالولد يتبعها فيها إذا كان الاب رقيقا في ابتاء الرق والولاء فلأن يقبعها في نفي الولاء وحده أولى وإن كان الاب حر الاصل فالولد يتبعه فيما إذا كان عليه ولاء محبث بصبر الولاء عليه لمرلى ابيه فلان يقبعه في سقوط الولاء عنه أولى ، وهذا قول أكثر أهل الهم وسوا. كان لاب عربيا أو اعجمها وقال أبر حنيفة إن كان أعجمها والام مولاة ثبت الولاء على ولاه

فان لها النصف والباقي للعصبة وإن خلف بنه ومعتقه فلبنته النصف والباقي لمعتقه كما في قضية مولى بنت حزة حين مات وخلف بنته وبنت حزة التي اعتقته فأعطى النبي وَ اللّهِ بنته النصف والباقي لبنت حزة فان خلف ذا فرض سوى البنت كالام والجدة أو الاخت أو الاخ من الام أو الزوج أو الزوجة أو من لا يستغرق فرضه المال أو مولاه أومولاته فلذي الفرض فرضه والباقي لمولاه أومولاته في قول جهود العلماء رجل وابنته اعتقو عبداً ثم مات الاب وخلف آبنيه وبنته فماله بينها اثلانا ثم مات العتيق فللبنت النصف لانها مولاة نصفه والباقي لابن المعتق خاصة الاعلى الرواية الضعيفة فان الباقي يكون بينها اثلاثا فيصير للبنت النان ولاخيها الثلث وإن مانت البنت قبل العتيق وخلفت ابنا ثم مات العتيق فلا بنهاالتصف والباقي لاخيها ولو ثم تخلف البنت إلا بنتا كمان الولاء كاء لاخيها دون بنتها الاعلى الرواية الاخرى فان لبنتها النصف والباقي لاخيها وان مات الابن قبل العتيق وخلف بنتا ثم مات العتيق وخلف معتقة نصف ماله وباقيه لبيت المال وعلى الرواية الاخرى لهما انصف باعتاقها وضف الباقي أنها بنت معتق النصف والباقي لمصبة أبيها ولوكات البنت مات أيضاً فبل العتيق وخلفت ابنها ثم مات العتيق فلابنها النصف ولاشيء لبنت أخيها، امرأة اعتقت أباها ثم اعتق أبوها عبداً ثمات البنام مات العتيق فلابنها النصف ولاشيء لبنت أخيها، امرأة اعتقت أباها ثم اعتق أبوها عبداً ثمات الاب ثم العبد فمالها لها فان كان أبوها خلف بنتا اخرى معها فلها انامال الاب بالنسب والباقي للمعتقة اللابثي والشرح السكيم) (المنني والشرح السكيم)

وليس بصحيح لانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده كما لو كان عربها وسوا، كان مسلما أو ذميا أوحربها أرمجهول النسب أومعلومه وهذا قول أبي يوسف ومالك وابن شريح وقال القاضي ان كان مجهول النسب ثبت الولاء على ولده لمولى الام إن كانت مولاة قال ابن اللبان وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقال الخبري وهذا قول أبي حنيفة ومحد وأحد لان مقتضى ثبرته لمولى الام موجود وأعا المتنع في محل الوفاق محرية الاب فاذا لم يكن معلومه فقد وقع الشك في المنافع في على المصل ولا يترك العمل بالمقتضى مع الشك في المنافع في على المصل ولا

ولنا أن الاب حر محكوم محريته فأشبه معروف النسب ولان الاصل في الآدمبين الحرية وعدم الولا، فلا يترك هذا الاصل بالوهم في حق الولا، كا لم يترك في حق الاب وقولهم مقتضى ثبوته لمولى الام موجود ممنوع فأنه أما ثبت لمولى الام بشرط رق الاب وهذا الشرط منتف حكما وظاهراً وان سلمنا وجود المقتضى فقد ثبت المانم حكما فإن الاب حريته ثابتة حكما فلا تعويل على ما قالوه وان كان الاب مولى والام مجهولة النسب فلا ولا، عليه في قولنا وقياس قول القاضي والشانبي أن ثبت الولاء عليه لمولى ابنه لانا شككنا في المانع من ثوته

ولنا ماذكرنا في إلتي قبلها ولان الام لاتخلوا من أن تكون حرة الاصل فلا ولاء على ولدها أو أمة فيكون ولدها عبداً أو مولاة فيكون على ولدها أولاً لمولى أبيه والاحتال الاول راجح لوجهين

بالولاء ومال العبد جميعه للمعتقة دون اختها ويتخرج على الرواية الآخرى أن يكون لهما ثلثا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتقة ولو كان الاب خلف مع المعتقة ابناً فمال الأب بينها اثلاثاً بالبنوة ومال العبد كله للابن دون اخته المعتقة لانه يرث بالنسب والنسب مقدم على الولاء ، ولو خاف الاب أخا أو عما أو ابن عم مع البنت فطلبنت نصف ميراث أبيها وباقيه لعصبته ومال العبد لعصبته ولا شيء لبنته فيه لأن العصبة من النسب مقدم على المعتق في الميراث إلا على رواية الحرقي فان لابنت نصف ميراث العبد لكونها بنت المعتق وباقيه لعصبته

(مسئلة) (ولا يرث من الولاء ذو فرض إلا الاب والجد يرثان السدس مع الابن) نص أحمد على هذا في رواية جماعة من أصحابه وكذلك قال في جد المعتق وابنه وقال ليس الجدوالاخ والابن من السكبر في شيء بجربهم على الميرات وهذا قول شريح والنخمي والاوزاعي والمنبري واسحاق وأبي يوسف وروي عن زيد أن المال للابن وبه قال سبيد بن المسيب وعطاء والشعبي والحسن والحكم وقتادة وحماد والزهري ومالك والثوري وأبو خنيفة ومحمد واشافعي وأكثر الفقهاء لان الابن أفرب المصبة والاب والجد يرثان معه بالفرض ولا يرث بالولاء ذو فرض بحال

ولنا أنه عصبة وارث فاستحق من الولاء كالاخوين ولانسلم أن الابن أفرب من الاب بل هما في القرب سواء وكلاهما عصبة لا يسقط أحدهما صاحبه وإنما ينفاضلان في الميراث فكذلك في الارث بالولاء

(أحدهما) انه محكوم به في الام فيجب الحكم به في ولدها (الثاني) أنه معتضد بالاصل فان الاصل المرية ثم لولم يترجح هذا الاحمال لكانالاحمال الذي صاروا اليه معارضاً باحمالين كل واحد منهما مساو له فترجيحه عليهما تحكم لا يجرز المصير اليه بنير دليل رهذا وارد عليهم في المسئلة الاولى أيضاً .

(فصل) إذا تزوج ستق بممتنة فأولدها ولدين فولاؤهما لمولى أبيهما فان نفاهما بالممان عاد ولاؤهما الى مولى أمهما فان مات أحدهما فميرا أملامه ومواليهما فان اكذب أبوهما نفسه لحقه نسبهما واسترجع الميراث من موالي الام ولو كان ابوهها عبداً ولم ينفهما وورث موالي الام الميت منهما ثم أعنق الاب انجر الولاء الى موالي الاب ولم يكن لهم ولاء وللاب استرجاع الميراث لان الولاء أما ثبت لهم عند اعتاق الاب ويفارق الاب إذا أكذب نفسه لان النسب ثبت من حين خاق الولد

(فصل) واذا تزوج عبد مهتمة فاستولدها أولاداً فهم أحرار وولاؤهم لموالى أمهم فان اشترى أحدهم أباه عتق عليه وله ولاؤه وبجر اليه ولاء أولاده كلهم ويبقى ولاء المشتري لمولى أمه لأنه لايكرن مولى ندسه ، وهذا قول جهور الفقها، مالك في اهل المدينة وأبو حنيفة في اهل العراق والشافعي وشد عمر بن دينار المدني فقال بجر ولاء نفسه فيصير حراً لا ولاء عليه قال ان شريح و يحتمله قول الشافعي ولا بمول على هذا القول لشذوذه ولانه يؤدي الى أن يكون الولاء ثابتا على أبويه دونه مع كونه

ولذلك يقدم الاب على الابن في الولاية والصلاة على الميت وغيرهما وحكم الاب مع أبن الابن وأن سفل وحكم الجد وأن علا مع الابن وأبنه سواء

﴿ مسئلة ﴾ والحد يرث الثلث مع الاخوة إن كان أحظ له اذا خلف المعتق أخاه وجده فالولاه نصفين

وبه قال عطاء والليث ومحيى الانصاري وهو قول الشافعي وقول الثوري وأبي يوسف ومحمد والذين جعلوا الجد أبا جلوه أولى من الاخ وهو قول مالك والمشافعي لان الاخ ابن الاب والجد أبوه والابن أحق من الاب

وننا أنه اعصبتان برثان المال نصفين فكان الولاء بينها نصفين كالآخرين وإن ترك جد مولاه وابن أخي مولاه فالمال للجد في قول الجميع إلا مالكا جمل الميراث لابن الاخ وإن سفل وقاله الشافعي أيضاً لان ابن الابن يقدم على الاب وإن سفل وليس هذا صواباً فان الجد يقدم على ابن الاخ في الميراث فكيف يقدم عليه ههنا ولان الجد أولى بالمعتق من ابن الاخ فيرث مولاه لقول النبي صلى الله عليه وسلم «المولى أخ في الدين وولي نعمة يرثه أولى الناس بالمعتق» والدليل على ان الجدأولى أنه يرث ابن ابنه دون ابن الاخ فيكون أولى لقول النبي صلى الله عليه وسلم «الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقي الفروض فلا ولي رجل ذكر» وفي لفظ «فلا ولي عصبة ذكر» ولان الجد أب فيقدم علي ابن الاخ

مولوداً لهما في حال رقهما أو في حال ببوت الولاء عليهما وليس لنا مثل هذا في الاصول ولا يمكن أن يكرن مولى نفسه يعقل عنها وبرثها وبزوجها لكن لو اشترى هذا الولاء عبداً فأعتقه ثم اشترى العبد أبامعتقه فأعتقه فانه ينجر اليه ولاء سيده فيكون لهذا الولد على معتقه الولاء باعتاقه أياه ولاء معتقه بولائه على أبيه وجره ولاء باعتاقه أياه ولا يمتنع مثل هذا كالو أعتق الحربي عبداً فأسلم ثم أسر سيده وأعتقه صار كل واحد منهما مولى الآخر من فوق ومن أسفل وبرث كل واحد منهما الآخر بالولاء وكا جاز أن يشتركا في النسب فيرث كل واحد منها صاحبه به كذلك الولاء ، وإن تزوج ولا المعتقة معتقة فولاها ولداً فاشترى جده عتق عليه وله ولاؤه وبجر اليه ولا، أبيه وسائر أولاد جده وهم عمومته وهمانه وولاء جيم معتقبهم ويبقى ولاء المشتري لمولى أم ابيم ، وعلى قول عمرو بن دينار يبقى حراً لاولاء عليه .

(فصل) إذا تزوج عبد جمتة فأولدها ولداً فنزوج الولد عمنة وجل فأولدها ولداً فولا. هـذا الولد الآخر لمولى أم أبيه في أحد الوجهين لان له الولا. على أبيه فكان الولاء له عليه كما لو كان مولى جده ولان الولاء الثابت على الاب عنم ثبوت الولاء لمولى الام

﴿ وَالْوَجِهُ النَّانِي ﴾ وَلَاؤُهُ لَمُولِي أَمْهُ لَانَ الولاءُ النَّابِتُ عَلَى أَبْنِهُ مَنْ جَهَّةً أَمَّهُ وَمَثَلَ ذَلَّكُ ثَابِتٍ فِي

كالاب الحقيقي فان اجتمع اخوة وجد فيراث المولى بينهم كال سيده إن زادوا على أثنين فللجد ثلث ماله لانه أحظ له وإن اجتمع أخوة من أبوين واخوة من أب عاد الاخوة من الابوين الجد بالاخوة من الاب ثم يأخذ ولد الابوين ما حصل لولد الاب كالميراث وقال ابن شريح يحتمل أنه بينهم على عددهم ولا يعاد ولد الابوين الجد بولد الاب.

وانا أنه ميراث بين الجد والاخوة أشبه الميراث بالنسب فان كان مع الاخوة اخوات لم يعتدبهن لانهن لا يرثن منفردات فلا يعتد بهن كالاخوة من الام وإن انفرد ولد الاب مع الجد فهم كولد الابون (فصل) فان ترك جد مولاه وعم مولاه فهو للجد وكذلك إن ترك جد أبي مولاه أوجد جد مولاه وعم مولاه فهو للجد وألا وزاعي وأهل العراق وقال الشافعي هو للم وبنيه وان سفلوا دون الاب وهر قياس قول مالك قال الشافعي ومن جعل الجدد والاخ سواء فجد الاب والعم سواء وهو أولى من ابن العم

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «يرثه أولى الناس بالمعتق» فالجد أولى بالمعتق بدليل أنه أولى الناس بماله وولايته ويقدم في ترويجه والصلاة عليه وعير ذلك والعجب أن الشافعي رحمه الله تعالى ترك الجد أباً في ولاية المال والاحبار على النكاح ووافق غيره في وجوب الانفاق عليه وله وعتقه على ابن ابنه وعتق ابن ابنه عليه وإنفاء القصاص عنه بقتل ابن ابنه والحد بقذفه وغير ذلك من أحكام الاب م حمل ابعد العصبات أولى منه بالولاء

حق نفسه وما ثبت في حقه أولى بما ثبت في حق أبيه ألا ترى أنه له كان له مولى ولابيه مولى كان مولاه أحق به من مولى أبيه فان كان له مولى أم ومولى أم أب ومولى أم جد وجدة مملوك فعلى الوحه الاول يكون لمولى أم الجد وعلى الثاني يكون لمولى الام

(فصل) وإن تزوج معنق عمتة فأولدها بنتا و زوج عبد عمتة فأولدها ابنا فنزوج هذا الابن بنت المعتقبين فأولدها ولدا فولاء هذا الولد لمولى أم أبيه لان له الولاء على أبيه ، وإن نزوجت بنت عملوك فولا، ولدها لمولى أبيها لان ولاءها له فان كان أبوها ابن مملوك ومعتقة فالولاء لمولى أم أبي الام على الوجه الاول لان مولى أبي الام يثبت له الولاء على أبي الام فكان مقدما على المعتقبين أمها ويثبت له الولاء عليها

﴿ فصل في دور الولاء ﴾

اذا تزوج عبد معتنة فأولدها بنتين فاشترتا أباهما عتق عليهما ولهما عليه الولا، وتجركل واحدة منها نصف ولاء أختها اليها لاتها أعتقت نصف الاب ولا ينجر الولاء الذي عليها ويبقى نصف ولاء كل واحدة منهما لمولى أمها فان مات الاب فماله لها ثلثاه بالبنوة وبانيه بالولاء فان ماتت احداهما بمد ذلك فلاختيها النصف بالنسب ونصف الباقي بانها مولاة نصفها فصار لها ثلاثة أرباع مالها والربم الباقي لمولى أمها فان كانت إحداهما ماتت قبل أببها فمالها لا يها ثم اذا مات الاب فللباقية نصف ميراث

﴿مسئلة﴾ (والولاء لايورث وإُعا يورث به)

وهذا قول الجمهور روي نحو ذلك عن عمرو عمان وعلى وابن مسعود وابن عمر واسامة بن زيد وأبي مسعود البدري وأبي ابن كعب و به قال عطاء وطاوس وسالم والزهري والحسن وابن سيرين وقتادة والشعبي وأبراهم ومالك والشافعي وأهل العراق وداود وشذ شرح فجعله موروثاً كالمال لا نعروي عن عمر رضى الله عنه أنه قال ما أحرزه الولد والوالد فهو لعصبته من كان

ولذا قبل النبي صلى الله عليه وسلم «أنما الولاء لمن أعتق» وقوله «الولاء لحمة كلحمة النسب» والنسب بورث به ولا يورث فكذلك الولاء ولان الولاء انما يحصل بانعام السيد على عبده بالمتق وهذا المعنى لا ينتقل عن المعتق فكذلك الولاء ورواء حنبل ومحمد بن الحسكم عن أحمد وغلطها أبوبكر وهو كاقال فان الجماعة رووا عن أحمد منل ما ذكرنا من قو الجمهور وقدروى سعيد باسناده عن الزهري عن النبي صلى الله عليه قال «المولى أخ في الدين ومولى نعمة» وأولى الناس بميرائه أقربهم من المعتق ولانه قول من سمينا من الصحابة رنم يظهر عهم خلافه ولا يصح قياسه على المال لأن الولاء لا يورث بدليل أنه لا يرث منه ذوو الفروض بخلاف المال فعلى هذا ينظر أفرب العصبات الى المعتق يوم موت العتيق فيكون هو الوارث للمولى دون غيره كما أن السيد لومات في تلك الحال ورثه وحده

أبيها فمالها لأبيهاء ثم اذا مات الاب فلاباقية نصف ميراث أبها لكونها بنته ونصف الباقي وحو الربح لكونها مولاة نصفه يبقى الربع لموالي البنت التي مانت قبه فنصفه لهذه البنت لانها مولاة نصف أخنها صار لها سبعة أعمان ميراثه ولمولى أم الميتة النمن قان ماتت البنت الباقية بعدهما فالها لمواليها نصفه لمولى أمها ونصفه لمرلى أختها الميتة وهم أختها ودوالي أمها فنصفه لمولى أمها وهو الربع والربع الباقي يرجع إلى هذه المينة فهذا الجرء دائر لانه خرج من هذه المينة ثم دار اليها فقال القاضي بجمل في بنت المال لانه لامستحق له نعلمه وهذا قول محمد من الحسن وقياس قول مالك والشاني

وقال بعض الشانعية وبعض المدنيين هو لمولى أم المينة وهذا قول الجهور وهانان المسئلتان أصل في دور الولا. وفيها أفوال شاذة سرى ماذكرناه وهذا أصَح ماقيل فيها إن شاء الله فان ماتالا بنتان قبل الاب ورث مالهما بالنسب فان مات بمدهما فماله يقسم على عانية أسهم لكلو احدة من ابنتيه أربعة أسهم سهمان لمولىأمها وسهمان لمولىأختها يقسمان أيضا لموالي أمها سهم وسهم داثر يرجع إلى بيت المال فيحصل لبيت المال الربع ولمولى أمها ثلاثة أرباع فانكن ثلاثا ماتت احداهن قبل الابوالآخرى بمدمفال الاب على سبعة وعشرين لابنتيه ثلثاها بالنسب وثائنا الباقي بولائهما عليه وثلثا الباقي بولائهما على أختهما ويبقى لمولىالام سهم، ومال اثانية على ثمانية عشر للحية تسعة بالنسب واللائة بولا أبهاعليها والمولى أمها اللاثة ويبقى ثلاثة لموالي المينة الاولى الحية سهم ولمولى أمها سهم ويبقى مهم دائر فمن جعله ابيت المال دفعه اليه

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يباع ولا يوهب)

لايصح بيع الولاء ولا هبته ولا أن يأذن لمولاه فيوالي من شاء روىذلك عن عمر وعلى و أن مسعود وابن عباس وابن عمر وبه قال سميد بن المسيب وطاوس واياس بن معاوية والزهري ومالك والشافعي وأبوحنيفة وأصحابه وكره جابر بن عبد الله بيع الولاء وروى سعيد باسناده عن عبيد الله أنه قال إنما الولاء كالنسب فيبيع الرجل نسبه وقــد روى سعيــد باسناده عن سفيان عرب عمر وابن ديناران ميمونة وهبت ولاء سليان بن يسار لابن عباس وكان مكاتباً وروي أن ميمونة وهبت موالمها للعباس وولاؤهم اليوم لهم وان عروة ابتاع ولاء طهان لورثة مصعب بن الزبير وقال أبن جريح قلت المطاء َ أَذَنَتَ لمولاي أَن يُوالي من شاء فيجوز ? قال نم

ولنا أن النبي وَلَيْكَالِيْهُ نهى عن بيع الولاء وعن هبته وقال «الولاء لحمة كلحمة النسب» وقال لعن الله من تولى غير مواليه ولامه معنى بورث به فلا ينتقل كالقرابة وفعل هؤلاء شاذ بخالف قول الجمهور وترده السنة فلا يعول عليه فعلى هذا لا ينتقل الولاء عن المعتق لموته ولا يرثه ورثته أنما يرثون المال به مع بقائه للمعتق وهذا قول الجهور على ماذكرنا

(مسئلة ﴾ (وهو لا كبر فاذا مات المتق وخلف عتبقة وابنين فمات أحد الابنين عن ابن ثممات المولى فالمراث لابن معتقه ومن جعله لمولى الام فهو له ومن لم يدفعه قسمه بين الحيدة ومولى الام نصفين وترجم بالاختصار إلى أربعة فان كانت أمها تهن شتى فمن اثنى عشر فان اشترى الابنتان أباهما ثم اشترى أبوهماهو والكبرى جدهما ثم مات الاب فماله بينهم أثلاثه ثم اذا مات الجد وخلف ابنتي ابنه فلهما الثلثان والمكبرى نصف الجاد م ابنتاه فيحصل المكبرى الباقي الكرنها مولاة نصفه يبقى السدس لموالى الاب لأنه مولى نصف الجد وهم ابنتاه فيحصل المكبرى فلمث المال وربعه ، والصفرى ربعه وسدسه فان كانت بحالها فاشترت الكبرى وأبرها أخاهما لابيهما فالجواب فيها كاني قبلها

باب ميراث الولاء

يعني والله اعلم المير اثبالولا. واضاف الميراث البه لانه سببه قان الشيء يضاق إلى سببه كايقال دية الخطأ ودية العمد وانما قلناذلك لان الولا. لايورث وانما يورث به وهذا قول الجهرر روي نحوذلك عن حروعتمان وعلى وزيد بن مسهود وابن عمر واسامة بززيد وابن مسعود البدري وأبي بن كعب وبه قال عطاء وطاووس وسالم والزهري والحسن وابن سبب بن وقتادة والشهبي وابراهيم ومالك والشافعي واهل الراق وداود وجعل شريح الولا، موروثا كالمال ولما قول النبي وتشيئت أنما الولا، لمن اعنق وقوله الولا لحمة كاحدة النسب وانسب يورث به ولا يورث فكذلك الولا، ولان الولا، انما محصل بانعام السيد على المعنق وهذا

لان الولاء الكبر ولو مات الابنان بعده وقبل السيق وخلف أحدهما ابنا والآخر تسعة كان الولاء يينهم على عددهم لكل واحد عشرة وهذا قول أكثر أهل العلم قال أحمد روي هذا عن عمر وعايا وابن يينهم على عددهم لكل واحد عشرة وهذا قول أكثر أهل العلم قال أحمد روي هذا عن عمر وعليا وابن مسعود وزيداً كانوا مجعلون الولاء المكبر وروي ذلك عن ابن عمر وأبي بن كعب وأبي مسعود البدري وأسامة بن زيد وبه قال عطاء وطاوس وسالم بن عبد الله والحسن وابن سيرين والشعبي والتخمي والزهري وقتادة ومالك والثوري والشانمي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وداود كام قالوا الولاء المكبر وتحسيره أنه يرث المعتق من عصات سيده أقربهم اليه وأولاهم بميرائه يوم موت العبد قال ابن سيرين اذا مات المعتق نظر الى أفرب الناس الى الذي أعتقه فيجمل ميرائه له واذا مات السيد قبل مولاه لم ينتقل الولاء الى عصبته لان الولاء كالنسب لا ينتقل ولا يورث وانما يورث به فهو باق المعتق أبداً لا يزول عنه بدليل قوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمن أعتق وقوله الولاء لمتحمة النسب واعا برث عصبة السيد مال مولاه بولاء معتقه لا فيسالولاء ويتضح ذلك بالمسئلتين خكر ناهما ههنا وهما اذا مات رجل عن ابنين ومولى فات أحد الابنين بعده عن ابن ثم مات المالي ورثه ابنه ورثه ابنه دون ابن ابن معتقه لان ابن المتق أقرب عصبة سيده فلو مات السيد وخاف ابنه وابن ابنه ورثه ابنه دون ابن ابن ابنه فكذلك اذا مات المولى والمسئلة الاخرى اذا مات السيد وخاف

المنى لا ينتقل عن المعتق فكذلك الولاه (مسئلة) قال ولا برث النساه من الولاه الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتبن و كاتبن و قدروي عن أبي عبد الله رحه الله في بنت المعتق خاصة انها برث لما روي عن النبي عن النبي عن النبي عن الله ورث بنت هزة من الذي اعتقه حزة قوله ولا برث النساء من الولاه لما قدمنا من ان الولاء لا يورث ولهذا قال الا ما عتقن ومعتقهن ولاؤه لمن فكيف برث والظاهر من المذهب ان الولاء لا يورث ولهذا قال الا ما عتقن ومعتقهن وجر الولاء اليهن من اعتقن والكتابة كذلك قانها اعتلق قال القاضي هذا ظاهر كلام احمد والرواية الني ذكرها الحرقي في ابنة المعتق ما وجدتها منصوصة عنه وقد قال في رواية ابن القامم وقد سأله هل كان لولى حزة او لا بنته وقال فقد فص على ان ابنة حزة ورث بولاء نفسها لانها هي المعتقة وهذا قول الجهور وهوقول من سمينا في اول الباب من الصحابة والتابعين ومن بعده غير شريح والصحبح الاول لا جاع الصحابة ومن بعده عليه ولان الولاء لحة كلحمة النسب والموكان للنسب من الاخوالم ونحوها فولده من العتيق أن مولى لحزة مات وخاف بنتا فورث النبي فأما رواية الحرقي في بنت المتق فوجهها ما روى ابراهم النخي أن مولى لمزة مات وخاف بنتا فورث النبي فأما رواية الحرقي في بنت المتق وحمل لبنت حزة النصف والصحيح أن المولى كان لبنت حزة قال عبدائة بن شداد كان فرت الذ عليه ابنته النصف وأعطى ابنته النصف وأعطى مولانه بنت حزة النصف قال عبداللة بن شداد أنا علم الا أما المنتي وسيفاً عطى ابنته النصف وأعطى ولائه بنت حزة النصف قال عبدالله بن شداد أنا علم الأنها احتى الله عليه وسيفا المنته النصف وأعطى ابنته النصف وأعطى المنته النصف وأعطى المنته المنته وسيفر المنته والسيف المنته والمنته والمنته والمنته عن المنته والصحب والمنته والمنته

جد السيد وقبل مولاه وخلف أحدهما ابنا والآخر تسعة ثم مات المولى كان ميرائه بينهم على عددهم لان السيد لو مات كان ميراثه بينهم كذلك ولو كان الولاه موروثا لاختلف الحكم فى المسئلة بنهم كذلك ولو كان الولاه موروثا لاختلف الحكم فى المسئلة بنهم على الميراث في المسئلة الابن المنود نصف الولاه عيرائه الى الابن النفرد نصف الولاه عيرائه ذلك عن أبيه ولبني الابن المنفرد نصف الولاه موروث ذلك عن أبيه ولبني الابن الآخر النصف بينهم على عددهم وذهب شريح إلى أن الولاء موروث كالمال بورث عن المعتق فمن ملك شيئاً في حياته فهو لورثته وحكي ذلك عن عمر وعلى وأبن عباس وابن المسيب وروي عن أحمد نحوه والمشهور عنه مثل قول الجهور قال أبو الحارث سأات أبا عبدالله عن الولاه المكبر قال كذى روي عن عمر وعمان وعلى وزيد وان مسعود وقد ذكر اا ذلك عن شريح واجبنا عنه ولم يصح عن أحمد من الصحابة خلاف هذا القول وان لم يخلف عصبة من السب مولاه فحاله لمولي مولاه ثم لاقرب عصباته ثم لمولى مولاه فاذا انقرض العصبات والموالي وعصباته فاله لميت المال .

(مسئلة) (واذا اشترى رجل وأخته أباهما أو أخاهما عنق عليهما باللك ثم اشترى عبداً فأعتقه ثم مات مولاه ورثه الرجل دون أخته)

اذا اشترى رجل وأخته أباهما وأخاهما عتقا عليهما بالملك ثم اشترى عبداً فأعتقه ثم مات الاب أو

من امي امنا سامي، رواه ابن البان باسناده وقال هذا أصح بما روى اراهيم، ولا ن البنت من النساء فلا رث بالولاء كسائر النساء ، فأما توريث المرأة من معتقها ومعتق متقها ومن جر ولا معتقها فليس فيه اختلاف بين أهل العلم، وقد نصالني صلى الله عليه وسلم على ذلك فان عائشة أرادت شراء بربرة لتعتقها ويكون ولاؤها لها فأراد أهلها اشتراط ولاثها فقال النبي صلى الله عليه وسلم «اشتريها واشترطي لهم الولا ، فاتما الولاء لمن أعتق متفق عليه وقال عليه السلام «تحوز المرأة ثلاثة مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه والم الترمذي هذا حديث حسن ولا ن المعتقة منعمة بالاعتاق كالرجل فوجب أن تساويه في الميراث وفي حديث مولى بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة ، وأما معتق أبيها فهو بمنزلة عليها أو عم أبيها فلا تر ثه و ير ثه أخوها كالنسب

ومن مسائل ذلك في رجل مات وخلف ان معتقه وبنت معتقه فليراث لا بن معتقه خاصة وعلى الرواية الاخرى يكون الميراث بينها أثلاثاً فان لم بخان إلا بنت معتقه فلا شيء لها وماله لبيت المال الاعلى الرواية الاخرى فان الميراث لها، وإن خلف اخت معتقه فلا شيء لها رواية واحدة وكذلك ان خلف أما معتقه أو جدة معتقه أوغيرهما، وإن خلف أخا معتقه واخت معتقه فالميراث اللاخ، ولو خالف بنت معتقه وابن عم معتقه أو معتق معتقه أو ابن معتق معتقه فالمال له دون البنت الاعلى الرواية الاخرى فان لها النصف والباقى لمعتقه كما في قصة مولى فان لها النصف والباقى لمعتقه كما في قصة مولى

فيراثه بينها أثلاثا بالنسب فاذا مات العبد ورثه الرجل دون أخته لانه ابن المتق أو أخوه فورفه بالنسب وهي مولاة المتق،وعصبة المعتق مقدم على مولاه،وعلى الرواية التي تقول إن بنت المعتق برث إذا اشتريا أباهما يكون ميراث العبد بينهما أثلاثا، فان اشتريا أخاها فعتق عليها ثم اشترى عبداً فأعتقه ومات الإخ المعتق قبل و و العبد و خاف ابنه ثم مات العبد فيم اثه لا بن أخيها دونها لأنه ابن أخي المعتق فان لم يخلف الأخ إلا بنته فنصف مال العبد الاخت لانها معتقة نصف معتقه ولا شي و لبنت الاخ رواية واحدة والباقي لبيت المال

(فصل) إذا خلف المبت بنت مولاه ومولى أبيه فماله لبيت المال لانه ثبت عليه الولاه من أجل مباشرته بالمتق ولم يثبت عليه باعناق أبيه، واذا لم يكن لمولاه إلا بنت لم ترث لانها ليست عصبة وأعا يرث عصبات المولى فاذا لم يكن له عصبة لم يرجع الى معتق أبيه وكذلك ان كان له معتق أبيه ومد ولم يكن هو معتقا فيراثه لمعتق أبيه إن كان ابن معتقه ثم لمصبة معتق أبيه ثم لمعتق معتق أبيه فان لم يكن له أحد منهم فلبيت المال ولا يرجع إلى معتق جوه ، وان كانت أمه حرة الاصل فلا ولاه عليه وليس امتق أبيه شيء

(فصل) امرأة حرة لاولاء عليها وأنواها رقيقان أعتق إنسان أباها ويتصور هذا في موضعين أحدهما أن يكونواكفاراً فتسلم هي ويسبي أبواها فيسترقا والثاني أن بكون أبوها عبداً تزوج أمة على (المغني والشرحالكبير) (الجزء السابع)

بنت حزة فانه مات وخلف بننه وبنت حزة التي أعتقته فأعطى النبي صلى التهليه وسلم بننه النصف والباقي لمولاته، وإن خلف ذا فرض سوى البنت كالام أو الجدة أو الاخت أو الاخت أو الاخ من الام أو الزوج أوالزوجة أو من لا يستغرق فرضه المال أومولاه أو مولاته فان لذي الفرض فرضه والباقي لمولاه أو مولاته في قول جهور العلماء وقد سبق ذكر ذلك . رجل وابنته اعتقا عبداً ثم مات الاب وخلف ابنه وبنته فماله ينها اثلاثاً ثم مات العبد فللبنت النصف لا نها مولاة نصفه والباقيلا بن المتق خاصة الاعلى الرواية الضعيفة فان الباقي يكون بينهما على ثلاثة فيكون البنت الثلثان ولاخيها الذلث، وإن مات البند قبل العبد وخلف ابنا ثم مات العبد فلا نبها النصف والباقي لاخيها ولو لم تخلف البنت إلا بنتا كان الولاء كله لاخيها دون بنتها إلا على الرواية الاخرى فان لبنتها النصف والباقي لاخيها وإن مات الابن قبل العبد وخلف بنتا ثم مات الابند وخلف معتقة وبنت (١) اخها فللمعتقة نصف ماله وباقيه لبيت المال وعلى الرواية الاخرى لما النصف باعتاقها و نصف الباقي لانها بنت معتق النصف والباقي لعصبة ابنها، ولوكانت البنت مات أبوها عبداً ثم مات الاب ثم العبد فلا بنها النصف ولا شيء لبنت اخبها . امر أة اعتقت أباها الاب بالنسب والباقي الميتقة بالولا ومال العبد جميعه المعتقة دون اخبها ويتخرج على الرواية الاخرى مها ناهما ثلثامال الرب بالنسب والباقي الميتقة بالولا ومال العبد جميعه المعتقة دون اخبها ويتخرج على الرواية الاب ينها أن يكون لها ثانا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتقة، ولوكان الاب خلف مع المعتقة ابناً فال الاب ينها

(١) في نسخة منتقة
 نصفه ونصف أخيها

أنها حرة فولدتها ثم مانت وخلفت معتق أبيها لم يرتها لأنه إنما برث بالولاء وهذه لاولاء عليها وهكذا الحسم فيها إذا تزوج عبد حرة الاصل فأولدها ولداً ثم أعتق العبد ومات ثم مات الولد فلا ميراث لمعتق أبيه لأنه لا ولاء عليه ،ولوكان ابنتان على هذه الصفة اشترت إحداها أباها فعتق عليهافاها ولاؤه وليس لها ولاء على أختها فاذا مات أبوها فلها انثلثان بالنسب ولها الباقي بالولاء فاذا مات أختها فاها نصف ميراثها بالنسب وباقيه لمصبها فان لم يكن لها عصبة فالباقي لاختها بالرد ولا ميراث لها منها بالولاء كليها

(فصل) في جر الولاه: قال الشيخ رضي الله عنه (كل من باشر المتق أو عتق عليه لا ينتقل عنه الولاه بحال لقوله عليه الصلاة والسلام « إنما الولا لمن أعتق » فأما ان زوج العبد معتقة فاولدها فولدها منه احرار وعليهم الولاء لمولى أمهم يعقل عنهم ويرتهم اذا مانوا لكونه سبب الانعام عليهم بعتق أمهم فصاروا لذلك أحراراً فان أعتق العبد سيده تبت له عليه الولاء وجر اليه ولاء أولاده عن مولى أمهم لان الاب لوكان مملوكا لم يكن يصلح وارتاً ولا ولياً في نكاح فكان ابنه كولد الملاعنة ينقطع نسبه عن أبيه فيثبت الولاء لمولى أمه وانتسب اليها فاذا أعتق العبد صلح الانتساب اليه وعاد وارثا عاقلا وليا فعادت النسة اليه والى مواليه بمزلة مالو استحق الملاعن ولده هذا قول جهورالصحابة والعام، يروى هذا عن همر وعهان وعلي والزبير وعبد الله وزيد بن تابت ومروان وسعيد بن المسيب

إثلاثا بالبنوة ومال العبدكله للابن دون اخته المعتقة لانه يرث بالنسب والنسب مقدم على الولاء ولو خلف الاب أخا أو عما أو ابن عم مع البنت فلبنت نصف ميراث ابيها وباقيه لعصبته ومال العبد لمصبته ولا شيء لبنته فيه لان العصبة من النسب مقدم على المعتق في الميراث الاعلى رواية الحرقي فان للبنت نصف ميراث العبد لكونها بنت المعتق وباقيه لعصبته. امرأة وأخوها اعتقا أباها ثم اعتق أبوهما عبداً ثم مات الاب فاله بينهما الملائاً ثم اذا مات العبد فيرائه للابن دون اخته لانه ابن المعتق يرثه بالنسب وهي مولاة المعتق ولا أن المعتق يقدم على مولاه ، فان ماد أخوها قبل أبيه وخلف بنتاً فاله بين ابنته وابنه نصفين ثم اذا مات الاب فقد خلف بنته وبنت ابنه وبنته ولاة نصفه فلبنته النصف ولبنت ابنه السدس وبتي الثاث لبنته نصفه وهو السدس لانها مولاة فعفه يبتى السدس لموالي الاخ إن كان ابن معتقه وهم اخه و ووالى امه فلاخته نصف السدس والنصف الباقي لمولى امه فحصل لاخيه النصف والربع والسدس، وإن لم يكن ابن معتقة بل كانت امه حرة الاصل فلا ولاء عليه وتأخذ اخته الباقي كله بالرد والباقي لمصبته ، ولو اشرى رجل واخته أخاهما ثم اشرى أخوهما عبداً فاعتقه ثم مات أخوهما فلا له بينها اثلاثاً ثماذا مات عبقه فيرائه لاخيه دون اخته ، ولو مات الاخ المتقة بلم مات العبد فيرائه لابن اخيها دونها لانه ابن اخي المتق، وان فهضف الل المنه مات العبد فيرائه لابن اخيها دونها لانه ابن اخي المتق، وان واحدة والباقي لبيت المال

والحسن وان سيرين وعمر ابن عبدالعزيز والنخعي وبه قال مالك والنوري والاوزاعي والليث وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي واسحاق وأبو ثور ويروى عن رافع بن خديج أن الولاء لاينجر من موالي الام وبه قال مالك بن أوس بن الحدثان والزهري وميمون بن مهران وحيد بن عبد الرحمن وداود لان الولاء لحمدة النسب والنسب لا يزول عمن ثبت له فكذلك الولاء وقد روي عن عبان وزيد نحو هذا وأنكرها ان اللبان وقال مشهور عن عبان أنه قضى بجر الولاء للزبير عن رافع بن خديج .

ولنا أن الانتساب إلى الاب فكذلك الولاء ولذلك لو كانا حرين كان ولاء ولدها لمولى أبيه فلما كان بملوكا كان الولاء لمولى الام ضرورة فاذا أعتق الاب زالت الضرورة فعدادت النسبة اليه والولاء الى مواليه وروى عبدالرحمن عن الزبير أنه لما قدم خيبر رأى فتية لمسا فأعجبه ظرفهم وجماهم فسأل عنهم فقيل موالي رافع بن خديج وأبوهم بملوك لآل الحرقة فاشترى الزبير أباهم فاعتقه وقال لاولاده انتسبوا إلى فان ولاءكم لي فقال رافع بن خديج الولاء لي فانهم عتقوا بعتقي أمهم فاحتكوا إلى عمان فقضى بالولاء للزبير فاجتمعت الصحابة عليه، اللمس سواد في الشفتين تستحسنه العرب ومثله اللهى قال ذوالرمة

لمِياء في شفتيها حوة لمس وفي اللئات وفي أنهابها شنبي

(فصل) اذاخلف الميت بنت مولاه ومولى ابيه فماله لبيت الماللانه اذا ثبت عليه الولاء من جهة مباشرته بالمتق لم يثبت عليه باعتاق ابيه واذا لم يكن لمولاه الا ابنة لم ترث لانها لبست عصبة وأعايرث عصبات المولى فاذا لم يكن له عصبة لم يرجع الى معتق ابيه وكذلك ان كان له معتق أب أومعتق جد ولم يكن هو معتقا فيراثه لمتق ابيه ان كان ابن معتقه ثم لعصبة معتق ابيه ثم لمتق ابيه قان لم يكن له احد منهم فلبيت المال ولا يرجع الى معتق جده، وان كانت امه حرة الاصل فلا ولاء عليه وليس لمعتق ابيه شيء

(فصل) امرأة حرة لاولاء عليها وابواها رقيقان اعتقانسان اباها ويتصور هذا في موضدين (احدهما) ان يكون جميعهم كفاراً فتسلم هي ويسبي ابواها فيسترقان (الثاني) ان يكون ابوها عبداً تزوج امة على أنها حرة فولدها ثم ماتت وخلفت معتق ابها لم يرثها لانه أعا يرث بالولاء وهذه لاولاء عليها وهكذا الحكم فيها أذا تزوج عبد حرة الاصل فأولدها ولدا ثم اعتق البيد ومات ثم مات الولد فلا ميراث لمعتق ابيه لانه لاولاء عليه، ولو كان ابنتان على هذه الصفة اشترت احداهما اباها فعتق عليها فلها ولاؤه و ليس لها ولاء على اختها، فاذاه ات ابوها فله الثان بالنسب ولها الباقي بالولاء فاذامات أختها فلها نصف ميرا ثه بالنسب وباقيه لعصبتها فان لم يكن لها عصبة فالباقي لاختها بالردولا، يراث لها، نها بالولاء لابها لاولاء عليها ولاء المعسبات ميراثه بالنسب وباقيه لعصبتها فان لم بكن لها عصبة فالباقي لاختها بالردولا، يراث لها، نها بالولاء لان الولاء للعصبات (فصل) ولايرث من اقارب المعتق ذو فرض منفرد كالاخ من الام والزوج لان الولاء للعصبات

⁽ فصل) وحــكم المـكانب يتزوج في كتابته ثم يعتق حـكم العبد الفن في جر الولاء وكـذلك المدبر والمعلق عتقه بصفة لانهم عبيد فان المـكانب عبد مابقي عليه درهم

⁽ فصل) وإذا انجر الولاء إلى موالي الاب ثم انقرضوا عاد الولاء الى بيت المال ولم يعد إلى موالي الام محال في قول أكثر أهل العلم ، وحكي عن ابن عباس أنه يعود إلى موالي الام والاول أصح لان الولاء جرى بجرى الانتساب ولو انقرض الاب وآباؤه لم تعد النسبة إلى الام كذبك الولاء إذا ثبت هذا فولدت بعد عتق الاب كان ولاء ولدها لموالي أبيه بلا خلاف فان نفاه باللمان عادولاؤه إلى موالي الام لا نا تبينا أنه لم يكن له أب ينتسب اليه فان عاد فاستلحقه عاد الولاء إلى موالي الاب. (فصل) ولا ينجر الولاء إلا بشروط ثلاثة .

⁽أحدها) أن يكون الاب عبداً حين الولادة فان كان حراً وزوجته مولاة لم يخل إما أن يكون حر الاصل فلا ولاء على ولده لمواليه أبداً ولا جرفيه يكون حر الاصل فلا ولاه على ولده لمواليه أبداً ولا جرفيه (النابي) أن تكون الام مولاه فان لم تمكن كذلك لم يخل إما أن يكون حر الاصل فلا ولاه على ولدما بحال وهم أحرار بحربتها أو تكون أمة فولدها رقيق لسيدها فان أعتقهم فولاؤهم لهلاينجر عنه بحال سراء أعتقهم بعد ولادتهم أو أعتق أمهم حاملا بهم فعتقوا بعتقها لان الولاء ثبت بالعتق مباشرة فلا يذجر عن المنتق أقوله عليه الصلاة والسلام « إما الولاء لمن أعتق » وإن أعتقها المولى مباشرة فلا يذجر عن المنتق أقوله عليه الصلاة والسلام « إما الولاء لمن أعتق » وإن أعتقها المولى

وليس هؤلاء عصبات فحكم النساء وقد روىءن احمد انه قال لا يرث النساء من الولاء الامااعتقن او اعتق من اعتق الا أن الملاءنة ترث من اعتق ابنها وهذا يخرج على الرواية التي تقول أن الملاعنة عصبة ابنها وهي احق بالميراث من عصبتها فترث لكونها عصبة قائمة مقام ابيه فأما على الرواية الاخرى فان الولاء أيكون لعصبها

﴿ مسئلة ﴾ قال (والولاء لاقرب عصبة الممتق)

وجملة ذلك أن المولى العتيق أذا لم يخلف من نسبه من يرث ماله كان ماله لمولاه على ماأسلفناه فان كان مولاه ميتاً فهو لا قرب عصبته سواه كان ولدا أو أبا أواخاً أوعماً أو ابن عم أو عم أب ، وسواه كان المعتق ذكراً أو انتى، فأن لم بكن له حصبة من نسبه كان الميراث لمولاه ثم لمصبا ته الاقرب فالاقرب مم لمولاه وكذلك أبداً روي هذا عن عمر رضي الله عنه وبه قال الشعبي والزهري وقتادة ومالك والثوري والاوزاءي والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه ، وقد روي عن على ما يدل على أن مذهبه في أمرأة ما تت وخلفت أبنها واخاها أو أبن أخيها أن ميراث مواليها لاخيها وأبن أخيها دون أبنها وروي عنه الرجوع الى مثل قول ألجاعة فروي عن ابراهيم أنه قال الزبير هم موالى أي وأنا أرثهم فقضي عمر للزبير بالميراث على أنا أحق بهم أنا أرثهم وأعقل عنهم وقال الزبير هم موالى أي وأنا أرثهم فقضي عمر للزبير بالميراث

فأتت بولد لدون ستة أشهر فقد مسه الرق وعنق بالمباشرة فلا ينجر ولاؤه وإن أتت به لا كثر من ستة أشهر مع بقاء الزوجية لم يحكم عس الرق له وانجر ولاؤه لانه يحتمل أن يكون حادثاً بعد العتق فلم عسه الرق ولم يحكم برقه بالشك وإن كانت المرأة بائتاً وأتت بولد لأ ربع سنين من حين الفرقة لم يلحق بالأبكان من نكاح أو سفاح عربياً كان الزوج أو أنجمياً وهذا قول عامة الفقهاء . وعن عمر إن كان زوجها عربياً فولده حر وعليه قيمته ولا ولاء عليه . وعن احمد مثله وبه قال ابن المسيب والثوري والاوزاعي وأبو ثور والشافعي في القديم ثم رجع عنه والاول أولى لان أمهم أمة فكانوا عبيداً كما لوكان أبوهم أنجمياً .

(الثالث) أن يمتق المبدسيد، فان مات على الرق لم ينجر الولاء بجال وهذا لا خلاف في له فان اختلف سيد العبد ومولى الام في العبد بعد موته فقال سيد، مات حراً بعد جر الولاء وأنكر ذلك مولى الام فالقول قول مولى الام ذكر، أبو بكر لان الاصل بقاء الرق وهذامذهب الشافعي.

﴿ مسئلة ﴾ (وإن أعتق الجد لم يجر ولاءهم في أصبح الروايتين وعنه بجر.)

قال احد رحمه الله الجد لا يجر الولاء ليس هو كالأب وبهذا قال أبو حنيفة وصاحباه وعن أحد أنه بجره وبهذا قال شريح والشعبي والنخمي وأهل المدينة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وابن المبارك وأبو ثور وضرار بن صرد والشافعي في أحد قوليه فان أعتق الاب بعد ذلك جره عن

والعقدل على على رواه سميد قال حدثنا ابو مساوية ننا عبدة النبي عن ابراهيم وقال حدثنا هشيم ثما الشيباني عن الشبي قال قضى بولاء موالى صفية الزبير دون العباس وقضى هر في موالى ام هاني، بنت ابي طالب لا ببها جمدة بن هيرة دون على ، وروى الامام احمد باسناده عن زياد بن أبي مربم ان امرأة اعتت بهذا لها ثم توفيت وتركت ابنا لهاواخاهام توفي مولاها من بعدها فانى اخو المرأة بوابنها رسول الله وتحليق في ميراث نقال عليه الدلام و ميراث لا بن المرأة » فقال أخرها يارسول الله لوجر جربرة كانت على ويكون ميراثه لهذا ؟ قال نعم وروى با مناده عن سعيد بن المسيب ان وسول الله وتحليق قال و المولى اخ في الدبن ومولى النعة برثه ادلى الناس بالمعنى اذا ثبت هذا فان المعنة اذا مات وخلفت انها واخاها او ابن اخيها ثم مات العبد وترك اخامولانه وعصة بعدها وقبل مولاها وتركت عصة كاعامه وبنى اعمامه ثم مات العبد وترك اخامولانه وعصة ابنها فيراث لاخي مولانه لانه أقرب عصة المعنى قان المرأة أو كات هي المينة اورثها اخوها وعصبتها فان انقرض عصبتها كان بيت المال احق به من عصبة ابيها يروى نحو هذا عن على وبه قال ابان بن عثمان وقبيصة بن ذريب وعطا وطاوس و لزهري وقتاده ومالك رالشافي واهل العراق ودوي عن على واية أخرى انه لعصبة الابن ودوي تحو ذلك عن عر وابن عباس سويد بن السيب و به قال شربح وهذا يرجع الى أن الولا لايورث كما يورث المال وقد روي عن احد نحوهذا واحتجوا بان عروب وهذا يرجع الى أن الولا لايورث كما يورث المال وقد روي عن احد نحوهذا واحتجوا بان عروب بالى أن الولا المورث كما يورث المال وقد روي عن احد نحوهذا واحتجوا بان عروب باله أن الولا المورث كما يورث المال وقد روي عن احد نحوهذا واحتجوا بان عروب باله اله أن الولا المورث كما يورث المال وقد روي عن المد نحوهذا واحتجوا بان عروب بالمالي والمورك المالي المورث كما يورث المال وقد روي عن احد نحوهذا واحتجوا بان عروب بالمورك المالي المورد بالناء والمورد بالمورد بالمورث كما يورث المال وقد روي عن احد نحوهذا واحتجوا بان عروب بالمورد بورد بالمورد بالم

موالي الجد اليه لان الجد يقوم مقام الاب في التنصيب وأحكام النسب كذلك في جر الولا. وقالـ زفر إن كان الاب حياً لم يجر الجد الولا. وإن كان ميناً جر. وهو القوا. الثاني لشافعي

ولذا أن الاصل بقاء الولاء لمستحقه وإنما خولف هذا الاصل للاتفاق على أنه ينجر بعتق الاب والجد لا يساويه بدليل أنه لو عتق الاب بعد الجد جره عن ولى الجد اليه ولانه لو السلم الجد لم يتبعه ولد ولده ولان الجد يدني بغيره ولا يستقر الولاء عليه فلم يجر الولاء كالاخ وكونه يقوم مقام الاب لا يلزم أن ينجر اليه الولاء كالاخ ، وإن قلنا أنه ينجر فلا فرق بين القريب والبعيد لان البعيد يقوم مقام القريب ويقتضي هذا أنه متى عتق البعيد فجر الولاه ثم عتق من هو أقرب منه جر الولاه اليه ثم إن عتق الاب جر الولاه لان كل واحد محجب من فوقه ويسقط تعصيبه وارثه وولا يته ولولم يعتق الجد لكن كان حراً وولده مملوك فتروج مولاة قوم فأولدها أولاداً فولاؤهم لمولى أنهم وعند من يقول الجد الولاء يكون لمولى الجد فان لم يكن الجد مولى بل كان حرالاً صل فلا ولاء على ولدا بنه فان أعتق أبوه بعد ذلك لم يعد على ولد ولاء لان الحرية ثبتت له من غيرولا ، فلم يتجدد عايه ولا كالحرالا صلى (فصل) إذا تزوج معتق محتق محتق محتقة فأولدها ولدين فولاؤهما لمولى أبيها فان تفاهما باللمان عادولاؤهما الى مولى، أمهما فان مات أحدها فيرائه لامه ومواليها فان أكذب أبوهما نفسه لحقه نسهما واسترجم المن مولى الام، ولى الام، ولوكان أبوهما عبداً أو لم ينفها وورث موالي الام الميت منها ثم أعتق الاب المهرات من مولى الام، ولم كان أبوهما عبداً أو لم ينفها وورث موالي الام الميت منها ثم أعتق الاب

شعيب روى عن أبيه عن جده أن رئاب بن حذيهة تزوج امرأة نوادت له ثلاثة غلة فانت أمهم فوروا عنها ولا، والبها وكان عرو بن العاص عصبة بنيها فاخرجهم إلى الشام فحاتوا فقدم عرو بن العاص ومات ولاها وترك مالا فحاصه اخوتها الى عر فقال قال رسول الله ولي الله ورئد بن ثابت ورجل والولد فهو لعصبته بن كان قال وكتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحن بن عوف وزبد بن ثابت ورجل آخر قال فنحن فيه إلى السامة رواه أبو داود وابن ماجه في سننها، والصحيح الاول فان الولاء لا يويث على ما ذكرنا من قبل والها ورث به وهو باق للمتق يث به أفرب عصبات ومن لم يكن من عصباته لم برث شيئ وعصبات الابن غير عصبات أمه فلا برث الأجانب منها بولائها دون عصباتها وحديث عرو بن شعيب في هذا الحديث، فعلى هذا لا يرث الولى المتبق من أفارب مهتمة إلا عصباته الاقرب منهم فالاقرب على ما ذكرنا في ترتيب لا يصبات، ولا يرث بنرضه ولا ذو رحم، قان اجتمع لرجل منهم فرض و تعصيب كالاب العصبات، ولا يرث بنرضه شيئا والجد والزوج والأخ من الام إذا كانا ابنى عم ورث بما فيه من التعصيب ولم يرث بنرضه شيئا والن عصبات في درجة واح ة كالبنين وبنيهم والاخوة وبنيهم والاعام وبنيهم اقتسموا الميراث بينهم وان كان عصبات في درجة واح ة كالبنين وبنيهم والاخوة وبنيهم والاعام وبنيهم اقتسموا الميراث بينهم وان كان عصبات في درجة واح ة كالبنين وبنيهم والاخوة وبنيهم والاعام وبنيهم اقتسموا الميراث بينهم وان كان عصبات في درجة واح ة كالبنين وبنيهم والنهن الناؤل الشاذة واقد أعل

لم يجرالولاء إلى موالى الابولم بكن لهم ولا للاب استرجاع الميراث لان الولاء إما ثبت لهم عند إعتاق الاب وبفارق الاب إذا أكذب نفسه لان النسب يثبت من حين خلف الولد.

﴿ مسئلة ﴾ (وإن اشترى الابن أباه عتق عليه وله ولاؤه وولاء اخوته ويبقى ولاؤه لمولى أمه لانه لا يجر ولاء نفسه)

وهذا قول جم، ر الفقها، مالك في أهل المدينة ، وابو حنيفة في أهل العراق والشافعي وشذ عمرو ابن دينار المدنى فقال بجر ولاء نفسه فيصير حراً لاولاء عليه، قال ابن شريمح ومحتمله قول الشافعي ولا تعويل على هذا القول لشذوذه ولانه يؤدي إلى أن يكون الولاء ثابتاً على أبويه دونه مع كونه مولوداً لها في حال رقها أو في حال ثبوت الولاء عليها وليس لنا مثل هذا في الاصول ولا يمكن أن يكون مولى نفسه يعقل عنها ويرثها ويزوجها

ومسئلة (وإن اشترى هذا الولد عبداً فأعتقه ثماشترى العبد أبا معتقه فأعتقه فانه يجر ولاءسيده) فيكون لهذا الولد على معتقه الولاء باعناقه إياه وللعتبق ولاء معتقه بولائه على أبيه فصاركل واحد منها مولى الآخر، مثل ذلك لو اعتق الحربي عبداً فأسلم ثم أسر سيده فأعتقه صاركل واحد منها مولى الآخر من فوق ومن أسفل ويرثكل واحد منهما الآخر بالولاء فانه كما جاز أن يشتركا في النسب فيرثكل واحد منهما صاحبه كذلك الولاء

(فصل) وان نُروج ولد المتقة منقة وأولدها ولداً فاشترى جده عنق عليه وله ولاؤه ومجراليه

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا مات المعتق وخلف ابا معتقه وان معتقه فلأب معتقه السدس وما بقي فللابن)

نص أحد على هذا في رواية جاءة من أصحابه وكذلك قال في جد المعتق وابنه وقال ليس الجد والأخ والابن من السكبر في شي بجزيهم على الميراث وهذا قول شريح والنحبي والاوزاءي والمعنبري واسحاق وأبي يوسف ويروى عن زبدأن المال للابن وبهقال سعيد في المسيب وعطاء والشعبي والحسن والحسكم وقتادة وحماد والزهري ومالك والثوري وأبو حنيفة ومحد والشافي وأكثر الفقهاء لان الابن أقرب العصبة والاب والجديرثان معه بالفرض ولا يرث بالولاء ذو فرض بحال

ولنا أنه عصبة وارث قاستحق من الولاء كالاخوبن ولا نسلم أن الابن أقرب من الاب بل هما في القرب سواء وكلاهما عصبة لا يسقط أحدهما صاحبه وانما هما يتفاضلان في الميراث فكذلك في الارث بالولا. واذلك يقدم الاب على الابن في الولاية والصلاة على الميت وغيرهما وحكم الاب مم ابن الابن وان سفل حكم الجد وان على مم الابن وابنه وا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان خلف أخا معتقه وجد معتقه فالولاء بينهما نصفين)

وبهذا قال عطا. والمايث وبحيى الانصاري ومال اليه الاوزاعي وهو قول الشافعي وقول الثوري

ولاء أبيه وسائر أولادجده وهم عمومته وعمانه وولاء جميع معتقهم ويبقى ولاء المشتري لمولى أم أبيه وعلى قول عمرو بن دينار ببقى حراً لاولاء عليه

(فصل) وان تزوج عبد بمتقة فأولدها ولداً فنزوج الولد بمتقة رجل فأولدها ولداً فولاء هذا الولد الآخر لمولى أم أبيه في أحد الوجهين لان له الولاء على أبيه فكان له عليه كما لوكان مولى جده، ولان الولاء الثابت على الاب بمنم ثبوت الولاء لمولى الام (والوجهاثاني) ولاؤه لمولى أمه لان الولاء الثابت على أبيه من جهة أمه ومثل ذلك ثابت في حق نفسه وما ثبت في حقه أولى بما ثبت في حق أبيه ألا ترى أنه لوكان له مولى ولابيه مولى كان مولاه أحق به من موالي ابيه قان كان له مولى أم ومولى أم ومولى أم جد وجد أبيه مملوك فعلى الوجه الاول يكون لمولى ام الجدوعلى الثانى يكون لمولى الام.

(فصل) ولو تزوج معتق عمتة فأولدها بنا وتزوج عبد عمتة فأولدها ابنا فتزوج هذا الابن بنث الممتقين فأولدها ولداً فولاء هذا الولد لمولى أم أبيه لان له الولاء على أبيه وان تزوجت بنت الممتقين عملوك فولاء ولدها لمولى أبيها لان ولاءها له ، فان كان أبوها ان عملوك ومعتقة فالولاء لمولى أم أبي الام على الوجه الاول لان مولى أم ابي الام بثبت له الولاء على أبي الام فكان مقدما على أمها وثبت له الولاء على أبي الام عليها

وأبي يوسف ومحمد والذين نزلوا الجد أبا جملوا الجد أولى وورثوه وحده وروي عن زيد أن للمال الأخ وهو تول مالك والشافي لان الاخ ابن الاب والجد أبوه والابن أحق من الاب

ولنا أنهما عصبتان يرثان المال نصفين فكان الولاء بينهما نصفين كالاخوين وإن توك جدمولاه وابني أخي مولاه فالمال لجده في قولهم جيعا إلا مالك جعل الميراث لابن الاخ وان سفل ، وقاله الشافي أيضا لان ابن الابن وإن سفل يقدم على الاب وليس هذا بصواب فان ابن الاخ محجوب عن الميراث بالجد فكيف يقدم عليه ولان الجد أولى بالمعتق من ابن الاخ فيرث مولاه لقول النبي ويليلي المعتق والدليل على أن الجد أولى أنه يرث وابن ابنه دون ابن الاخ فيكون أولى لفول النبي ويكيلي و ألحقوا الفرائض بأهلها وما أبتت الفروض فلا ولى رجل ذكر ، وفي لفظ «فلا ولى عصبة ذكر » ولان الجدأب فيقدم على ابن الاخ كالاب الحقيقي ولانه يقدم في ميراث المال فقدم في الميراث بالولاء كسائر العصبات

(فصل) ذن أجتم اخوة وجد فيراث المولى بينهم كال سيدد ، وان اجتمع اخوة من أبوين واخوة من أبوين واخوة من أبوين ، وقال واخوة من الابوين الجد بالاخوة من الابوين ، وقال ابن شريح بحتمل أنه بينهم على عددهم ولا يعاد ولد الابوين الجد بولد الاب

ولنا أنه ميراث من الجدد والاخرة فأشبه الميراث بالنسب، فإن كان مع الاخوة أخوات لم

ومسئلة (وإذا مات امرأة وخلفت ابنها وعصبتها ومولاها فولاؤها لابنها وعقله على عصبتها الم وى ابراهم قال اختصم على والزبير في مولى صفية فقال على مولى عمي وأنا اعقل عنه وقال الزبير مليراث وقضى على على بالعقل ذكره الامام أحمد ورواه سميد في سننه وهي قصة مشهورة وعن الشمي قال قضى بولاء صفية للزبير دون المباس وتضى بولاء أم هانيء في سننه وهي قصة مشهورة وعن الشمي قال قضى بولاء صفية للزبير دون المباس وتضى بولاء أم هانيء لجمدة بن هبيرة دون علي، ولا يمنع كون العقل على العصبة والمبراث لنبرهم كما تضى النبي عليالية في ميراث التي قتات هي وجنبها لابنها وعقلها على العصبة وقد روى زياد بن أبي مرم ان امرأة اعتقت عبداً ثم توفيت وتركت ابناً لها وأخاها ثم توفي مولاها من بعدها فأتى أخو المرأة وابنها رسول الله عبداً ثم توفيت وتركت ابناً لها وأخاها ثم توفي مولاها من بعدها فأتى أخوها لو جر جريرة كانت بلي ويكون ميرانه لهذا الحلم فيما إذا كانت المعتقة امرأة لان المرأة لا نعقل وابنها ميرانه لمذا الحل المتق فانه يعقل عنه عصباتها من عشيرتها ولان الاخبار التي رويناها انا ليس من عشيرتها فلا يعقل عنه معتقه لانه عصبة من أهل العقل ويعقل ابنه وأبوه لانها من عشيرتها ولان الاخبار التي رويناها انا لانهما من عصباته فلا يلحق ابنه في انه العقل عنه معتقه لانه عصبة من أهل العقل ويعقل ابنه وأبوه لانها من عصباته فلا يلحق ابنه في انه العقل عنه عابن المرأة

(فصل) فان كان المولى حياً وهو رجل عاقل موسر فعليه من العقل وله الميراث لانه عصبة معتقه (الحني والشرح الكبير) (الحبير)

يعتد بهن لانهن لا يرثن منفردات فلا يعتد بهن كالاخوة من الام ، وإن انفرد الاخوة من الاب مع الجد فحكهم حكم الاخوة من الابوين

(فصل) وانترك جدمولاه وهم مولاه فهوالحد وكذاك انترك جدأبي مولاه وبه يقول الثوري والاوزاعي وأهل العراق ، وقال الشافي هو العم وبنيه وان سفاوا دون جدالاب وهو قياس قول مالك قال الشافي ومن جمل الجد والاخ سواء فجد الاب والعم سواء وهو أولى من ابن العم

ولذا قول النبي وَلَيْكِيْةِ بِرثه أولى الناس بالمعتق والجد أولى بالمعتق بدليل أنه أولى الناس عاله وولايته ويقدم في تزريجه والصلاة عليه وغير ذلك ، والعجب أن الشانبي رحمة الله عليه نزل الجد أيا في ولاية المال وولاية الاجبار على النكاح ووانق غيره في وجوب الانفاق عليه وله وعتقه على ابن ابنه وعتق ابن ابنه عايه وانتفاء القصاص عنه بقتل ابن ابنه والحد بقذفه وغير ذلك من أحكام الاب محمل أبعد العصبات أولى منه بالولا.

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا هلك رجل عن ابنين ومولى فمات احد الابنين بمده عن ابن ثم مات المولى فالولاء لابن معتقه لان الولاء للكبر، ولو هلك الابنان بمده وقبل المولى وخلف احدها ابنا والآخر تسعة كان الولاء بينهم على عددهم لكل واحد منهم عشره)

هذا قول أكثر أهل العلم قال الامام أحمد روي هذا عن عمر وعبَّان وعليوزيدواين مسعود ،

وإن كان صبياً أو معتوهاً فالعقل على عصباته والميراث له لانه ليس من أهلالعقل فأشبه ما لو جنوا جنابة خطأ كان العقل على عصباتهم ولو جني عليهم كان الارش لهم

(فصل) ولا يرث المولى من أسفل معتقه فى قول عامة أهل العلم وحكى عن شريح وطاوس أنهما ورثاه لما روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عنعوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس له وارث الا غلام له هو أعتقه فأعطاه رسول الله ويتنافه ميرا ثه رواه الترمذي وقال حديث حسن وروي عن عمر مثل هذا ووجه الاول قول النبي صلى الله عليه وسلم « إنها الولاء لمن أعتق » ولانه لم ينعم عليه فلم يرثه كالا جنبي واعطاء النبي ويتنافه إياه لم ينعه ميرا ثه ويحتمل عين تحتمل أنه كان وارثاً بنير جهة الاعتاق، ويكون فائدة الحديث أن اعتاقه إياه لم يمنعه ميرا ثه ويحتمل أنه كان وارثاً بنير جهة الاعتاق، ويكون فائدة الحديث أن اعتاقه إياه لم يمنعه ميرا ثه ويحتمل أنه أعطاه صلة وتفضلا وإذا ثبت أنه لا يرثه فلا يعقل عنه وقال الشافعي في القديم يعقل عنه لان سيده أنهم عليه فجاز أن يغرم عنه

و لنا أن المقل على المصبات وليس هو منهم وما ذكروه لا أصل له وينمكس بسائر الماقلة فانه لم ينهم عليهم ويعقلون عنه وينتقض بما إذا قضى السان دين آخر فقد غرم عنه وأنهم عليه ولا يعقل عنه (۱) **في نسخة** شيط

وروى سميد ثنا هشيم ثنا أشعث بن سوار عن الشعبي أنعر وعايا وابن مسمود وزيداً كانوا يجعلون الولا. الكبر ، وروي ذاك عن ابن عر وأبي بن كعب وأبي مسمود البدري وأسامة بن زيد وبه قال عطاء وطاوس وسالم بن عبدائه والحسن وابن سيرين والشعبى والنخعي والزهري وتتادة وابن قسيط (١) ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وداود كلهم قالوا الولاء للكبر وتفسيره أنه يرث المولى المعتق من عصبات سيده أقربهم البه وأولاهم بميراثه يوم موت العبسد . قال ابن سيرين إذا مات المعتق نظر إلى أقرب الناس إلا الذي أعنقه فيجعل ميراثه له ، واذا مات السيد قبل مولاه لم ينتقل الولاء الى عصبته لان الولاء كالنسب لاينتقل ولا يورث وأنما يورث به فهو باق للمعتق أبداً لا يزول عنه بدليل قوله عليه السلام «انما الولاء لمن أعتق» وقوله «الولاء لحمة كلحمة النسب» وانما برث عصبة السيد مال مولاه بولاء معتقه لأنفسالولاء، ويتضح معنى هذا القول بمسئلني الحرقي المتين ذكرناهما ههنا وهما إذا مات رجل عن ابنين ومولى فحات أحد الابنين بعده عن ابن تم مات المولى ورثه ابن معتقدونابن ابن معتقه لانابن ابن المعتق أقرب عصبة سيده، واومات السيدوخاف ابنه وابن ابنه لكان مير انه لا بنه دون ابن ابنه فكذلك اذامات الولى ، والمسئلة الاخرى إذاهلك الابنان بعده وقبل ولاه وخلف أحدهما ابناوالا خرتسعة نممات المولى كان ميراثه بينهم على عددهم لكل واحدمنهم عشر ولان السيد اومات كان ميراثه بينهم كذلك فكذلك ميراث ولاده واوكان ااولا وووالا نعكس الحكم في المسئلة ين وكان الميراث في المسئلة الاولى بين الابن وابن الابن كأن الإبنين ورثا الولاء عن أبيهما ثم ماصار للان الذي مات انتقل إلى أبنه فصار ميراث الولي ببنه وبين عمه نصفين ، وفي المسئلة الثانية يصير لابن الابن المنفرد نصف الولا. عيرا ثه ذلك عن ابنه و ابني الابن الآخر النصف بينهم على عدد هم وشذ شريخ فقال الولاء يمنزلة المال يورث عن المعنق فمن ملك شيئا حياته فهولورثنه

وقد حكي عن عمر وعلي وابن عباس وابن المسيب نجو هذا . وروي عن حنبل ومحمد بن الحكم

(فصل في دور الولاء) قال الشيخ رضي الله عنه (اذا اشترى ابن وبنت أباهما عنق عليها وصار ولاؤه بينها نسفين وجركل واحد نصف ولاه صاحبه وببقى نصفه لمولى أمه) فان مات البنت بعده ورثها أخوها بالنسب ثم إذا مات أخوها فيرائه لمواليه وهم أخته وموالي أمه فلموالي أمه النصف والنصف الآخر لموالي الاخت وهم أخوها وموالي أمها فلموالي الام نصف ذلك وهو الربع وببقى الربع وهوالجزء الدائر لانه خرج من الاخ وعاد اليه فقيه وجهان (أحدها) أنه لموالي الام لان مقتضى كونه دائراً أن يدور أبدا وفي كل دورة يصيرلمولى الام نصفه، ولا يزال كذلك حتى ينفد وهو قول الجهور (والثانى) مجمل في بيت المال قال القاضي لانه مال لا مستحق له نعلمه وهذا قول محمد بن الحسن وقياس قول مالك والشافعي والاول أولي إن شاه الله تمال لا مستحق له نعلمه وهذا قول محمد بن الحسن وقياس قول مالك والشافعي والاول أولي

عن أحمد نحوه وغلطهما أنو بكر في روايتهما فان الجاعة رووا عن احمد مثــل قول الجهور . قال أبو الحارث سأات أبا عبد الله عن الولاء الكبر فقال كذا روي عن عمر وعمان وعلى وزيد وان مسعود أنهم قالوا الولاء الكبر، إلى هذا القول أذهب، وتفسير ذلك أن بعنق الرجل عبداً ثم يموت ومخلف ابنين فيموت أحد الابين وبخلف ابنا فولاء هذا العبد المعتق لابن المعتق وابس لابن الابن شي معالابن وحجة شريح حديث عرو بن شعبب الذي ذكرناه والفياس على المال

و لنا قول النبي ﷺ ﴿ المولى أَخ في الدبن وولي نعمة وأولى الناس به أفربهم من المعتق،وقوله عليه السلام « الولاء لمن أعتق » وقوله « الولاء لحمة كاحمة النسب » ولانه من أسباب التوارث فلم يورث كالنرابة والنكاح، ولانه اجماع من الصحابة ولم يظهر عنهم خلافه فلا يجوز مخالفته، وحديث عرو بن شعيب قد غلطه العلماء فيه ولم يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا القول وحكاه الشعبي والاثمة عن عمر ومن ذكرنا قولهم، ولا يصح اعتبارالولا، بالمال لان الولا، لايورث بدليل أنهلابرث منه ذوو الفروض وأنما بورث به فينظر أقرب الناس إلى سيده من عصبانه يوم موت العبد والمعتق فيكون هو الوارث المولى دون غيره كما أن السيد او مات في تلك الحال ورثه وحده فاذا خلف ابن مولاه وابن ابن مولاه فماله لاين مولاه ، وإن خاف ابن ابن مولاه و تسعة بني ابن آخر لمولاه فماله بينهم على عددهم لكل واحد عشره لائهم برثون جدهم كذلك ، ولو خلف السيد ابنه وابن ابنه فمات ابنه بعده عن ابن ثم مات عنيقه فميراثه ببن ابني الابن نصفين ، وفي قول شريح هو لابن الابن الذي كان حيا عند موت ابنه ، وإن مات السيد عن أخ من أب وابن أخ من أبوبن فمات الاخ من الاب عن ابن ثم مات العتيق فماله لا بن الأخ من الابوين وفي قول شريح هو لابن الاخ من الاب وإن لم يخلف عصبة من نسب مولاه فاله لمولى مولاه ثم لاقرب عصباته ثم لمولى مولاه قاذا انقرض عصبانه وموالي الموالي وعصباتهم فماله لبيت المال

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن اعتق عبدا فولاؤه لابنه وعقله على عصبته)

هذه المسئلة محمولة على أن المعتق لم يخلف عصبة من نسبه ولا وارثا منهم إذ لو خلف وارثا من

⁽ فصل) فان كانت المسئلة أبحالها الا أن مكاتب الابن بنت فاشترت أباها عنق عليهاوجر اليهاولاء أَحْهَا فَاذَا مَاتَ الآبِ فَلابِنْتِيهِ النَّلْنَانِ بِالنَّسِبِ وَالبَّاقِي لمُعتقَّهُ بِالوَّلاءُ فَانِ مَاتَتَ التي لم تشتره بعدذلك فمالها لاختما نصفه بالنسب ونصفه بأنها مولاة أبيها، ولو ماتت التي اشترته فلا ختما النصف والباقي لمواليأمها فان اشترت البنتان أباهما نصفين عتق عليهما وجر الى كل واحدة صف ولاء أخبها فاذا مات الاب فماله بين بنتيه بالنسب والولاء فان ماتت احداها بعد ذلك فلاَّ حُمَّا النصف بالنسب و نصف الباقي بما جر الاب اليها من ولاء نصفها فصار لها ثلاثة أرباع مالها والربع الباقي لمولى أمها ، فانكانت احداهما

نسبه أو عصبته كانوا أحق بميرائه وعقله من عصبات مولاه وولده فليس في ذلك اشكال ، وإذا لم يخلف الاابن مولاه وعصبة مولاه فاله لابن مولاه لابه أقرب عصبات المعتق، وعقله أن جنى جناية على عصبة مولاه إن كان المعتق أمرأة لما روى ابراهيم قال : اختصم على والزبير في مولى صفية فقال على مولى عتى وأنا أعقل عنه، وقال الزبير مولى أمي وأنا أرثه فقضى عمر الزبير بالميراث وقضى على بالعقل . ذكر هذا الامام أحمد ورواه سعيد في السنن وغيره وهي قضية مشهورة ، وعن الشعبي قال قضى بولاه صفية للزبير دون العباس وقضي بولاه أم هاني، لجعدة بن هبيرة دون على ، ولا يمتنع كون العقل على العصبة والميراث لغيره كما قضى النبي عَلَيْكِينَةً بميراث التي قتلت هي وجنينها لبنيها وعقلها على العصبة .

وقا. روى زياد بن أبي مربم أن امرأة أعتقت عبداً لها ثم توفيت وتركت ابنا لها وأخاهاتم توفي مولاها من بعدها فأبى أخو المرأة وابنها رسول الله ميكاني في ميراثه فقال عليه السلام « ميراثه لابن المرأة » فقال أخوها لو جر جريرة كانت علي ويكون ميراثه لهذا قال نعم ، وأنما هلنامسئلة الحرقي على مااذا كان المعتق امرأة لان الاخبار التي رويناها أنما وردت فيها ولان المرأة لانعقل وابنها ليس من عشيرتها فلا نعقل عن معتقه عشيرتها فلا نعقل عن معتقه عن معتقه لانه عصباتها من عصباته وعشيرته فلا يلحق ابنه في نفي العقل عنه بابن المرأة والله أعلم

فصل) فان كان المولى حيا وهو رجل عاقل موسر فعليه من العقل وله الميراث لانه عصبة معتقه ، وإن كان صبياً أو امرأة أو معتوها فالعقل على عصباته والميراث له لانه ليسمن أهل العقل فأشبه مالو جنوا جناية خطأ كان العقل على عصباتهم ولو جتى عليهم كان الارش لهم

(فصل) ولا يرث المولى من أسفل (۱) معتقه في قول عامة أهل العلم وحكي عن شريح وطاوس أنهما ورثاه لما روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله عليه الله وارث الاغلام له هو أعتقه فأعطاه رسول الله عليه على هو نحو هذا حديث حسن وروي عن عمر نحو هذا

وليا قول النبي ﷺ ﴿ اللَّهُ الولاء لمن أعنق ۽ ولانه لم ينهم عليه فلم يرثه كالأجنبي واعطا. النبي

(١) في نسخة من أصل معتقه

ماتت قبل أبها فالها له ثم إذا مات الاب فللباقية نصف ميراث أبيها لكونها بنته ونصف الباقي وهو الربع لكونها مولاة نصفه ببقى الربع لموالي البنت التي ماتت قبله فنصفه لهذه البنت لانها مولاة نصف أخنها صار لها سبعة أعان ميرانه ولمولى الام الميتة البمن فان ماتت البنت الباقية بعدها فمالها لمواليها نصفه لموالي أمها ونصفه لموالي أحنها الميتة وهم أخنها ومولى أمها فنصفه لمولى أمها وهو الربع والربع الباقي يرجع إلى هذه الميتة فهذا الجزءدائر لانه خرج من هذه الميتة ثم داراليها ففيه الوجهان اللذان ذكر ناهما وهاتان المسئلتان أصل في دور الولاء وفيها أقوال شاذة سواهما وهذا أصح ما قبل فيها ان شاه الله تعالى

وَيُطِيِّتُهُ له قضية في مين بحتمل أن يكون وارثا بجهة غير الاعتاق وتكون فائدة الحديث أن اعتاقه له لم يمنعه ميراثه ومحتمل أنه أعطاه وصلة وتفضلاه إذا ثبت أنه لايرثه فلايمقل عنه وقال الشافي في القديم يعقل عنه لانسيده أنعم عليه فجاز أن يغرم عنه

ولنا أن العقل على العصبات وليس هذا منهم وماذكره لاأصل له وينعكس كسائر العاقلة قانه لم ينهم عليه ويعقلون عنه وينتقض بما إذا قضى انسان دين آخر فقد غرم، نه ولا يعقل

(فصل) فان أسلم الرجل على يدي الرجل لم يرثه بذلك في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والشعبي ومالك والشافعي وأصحاب الرأيء و قد روي عن أحد رحمه الله رواية أخرى أنه يرثه وهو قول اسحاق وحكي عن ابراهيم أن له ولاؤه و يعقل عنه وعن ابن المسيب أن عقل عنه ورثه وان لم يعقل عنه لم يرثه وعن حر بن الخطاب وحمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما أنه يرثه وأن لم يواله لما روى واشد بن سعد قال: قال رسول الله ويحليلي هن أسلم على يديه رجل فهو مولاه يرثه ويدي عنه ي وأمامة سعيد وقال أيضا حدثناه عيسى بن يونس ثنا معاوية بن يجبى الصدفي عن القاسم السامي عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ويحليلي هن أسلم على يديه رجل فله ولاؤه عروى باسناده عن يم الداري أنه قال يارسول الله ما المناس بمحياه ومماته وواه أبو داود والترمذي وقال لاأظنه متصلا

ولنا قول الذي وَ الله والما الولاء لمن اعتقه ولان أسباب الترارث غير موجودة فيه وحديث واشد مرسل وحديث معاوية فيه أمامة بن يحبى الصدفي وهو ضعيف وحديث تميم تمكلم العرمذي فيه (فصل) وان عافد رجل رجلا فقال عاقدتك على أن ترثني وأرثك وتعقل عني واعتل عنك فلا حكم لهذا العقد ولا يتعلق به ارث ولاعقل ، وبه قال الشافعي وقال الحكم وحماد وأبو حنياة هو عقد صحيح ولكل واحد منهما أن يرجم عنه ما لم يعقل واحد عن الا خر فاذا عقل عنه لام ويرثه إذا لم يخلف ذا رحم انوله تعالى (والذبن عقدت أيمانكم فا توهم نصيبهم) ولان هذا كالوصية ووصية الذي لاوارث له بجميع ماله جائزة .

فان اشترت الابنتان أباهما ثم اشترى أبوها هو والكرى جدها ثم مات الاب فماله بينهم أثلاثاً ثم إذا مات الجد وخلف ابنتي ابنه فلهما الثلثان وللكبرى نصف الباقي لكونها مولاة نصفه ببقى السدس لموالي الاب لابه مولى نصف الجد وهما ابنتاه فيحصل للكبرى ثلث المال وربعه وللصغرى ربعه وسدسه فان كانت محالها فاشترت الكبرى وأبوها أخاهما لابيهما فالجواب فيها كالتي قباما

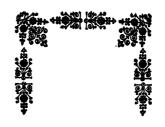
⁽فصل) فان اشترى ثلاث بنات أمهابهن معتقات أباهن أثلاثا عتق عليهن وجر الى كل واحدة ثاث ولاء أخبها فان مات الاب كان ماله بينهن أثلاثاً بالنسب والولاء، فان ماتت احداهن بعده كان لاختيها الثاغان بالنسب وثلثا ما بقى بالولاء والباقي لموالى أمها وتصع من تسعة، ولو ماتت احداهن ثم مات

ولنا قول النبي مَسِيَّكُ إِنَمَا الولاء لمن أعتق، ولان أسباب التوارث محصورة في رحم ونكاح وولاء وليس هذا منها والآية منسوخة بآية الميراث وقدت لايرث معذي رحم شيئا قال الحسن نسختها (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وقال مجاهدة آتوهم نصيبهم من العقل والنصرة والرقادة وليس هذا بوصلة لان الوصى لا يعقل فله الرجوع وهذا عندهم مخلافه

فصل) والقيط حركاً ولا. عليه في قول الجهور وفقها. الامصاد ، وروي عن عمر أن ولا. لم فصل) القيط حركاً ولا. لم في النبي مي النبي ا

ولنا قول النبي وَيُطَالِينَهُ و إما الولاء لمن أعتى » ولانه ليس بقرابة ولاعتبق ولاذى نكاح فلايرث كالأجنبي والحديث فيه كلام :

الاب قسم ماله على سبعة وعشرين لها الثلثان بالنسب وثلثا ما يقي بالولاء ويبقى التسع وهو حصة الميتة فلها ثلثاء لان لها ثاني ولائها ولموالي أمها السدس والسدس الباقي للميتة قباها لان لها ثلث ولائها أيضا فيكون هذا السدس بين مولى أم الميتة الاولى والأختين على ثلاثة فاضرب ستة في ثلاثة تكن عمانية عشر لموالي أم الميتة الاولى ثلاثة سهم للحية وسهم لموالي أمها وسهم يعود الى الميتة الثانية لان لها ثلث ولائها فهذا هو السهم الدائر لانه خرج من الثانية الى الاولى ثم رجع اليها



كتاب الونيعة

والاصل فيها الكتاب والسنة والاجاع أما الكتاب فتول الله تعالى (أن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها) وقوله تعالى (قان أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤن أمانته) وأما السنة فقول رسول الله وتتليق وأد الأمانة إلى من انتمنك ولانحن من خانك، وروي عنه عليه السلام أنه كانت عنده ودائم فلما أراد الهجرة أودعها عند ام أين وأمر عليا أن يردها على أهلها ، وأما الاجاع فاجم علما ، كل عصر على جواز الايداع والاستيداع والعبرة تنتضيها فان بالناس اليها حاجة فانه يتعذر على جيمهم حفظ أو الهم بانفسهم ومحتاجون الى من محفظ لهم ، والوديعة فعيلة من يدع الشيء اذا تركد أي هي متروكة عند المودع ، واشتقاقها من السكون يقال ودع يدع فكأ نها ساكنة عند الودع مستقرة ، وقبل هي مشتنة من الحفض والدعة فكأنها في دعة عند الودع وقبولها مستحب لمن يعلم من نفسه الامانة لان فيه قضاء حاجة أخيه المؤن ومعاونه ، وهي عقد جائز من العرفين متى أراد المودع أخذ ودبعته لزم المستودع ردها اقوله تعالى (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها) فان أراد المستودع ردها على صاحبها لزمه قبوله لان المستودع متبرع بامساكها فلا يلزمه التبرع في المستقبل

(مسئلة) قال (وليس على مودع ضمان اذا لم يتمد)

وجلت ان الوديعة أمانة فاذا تافت بغير تفريط من المودع فليس عليه ضمان سوا. ذهب معها شيء من مال المودع أو لم يذهب. هذا قرل أكثر أهل العلم روي ذلك عن أبي بكر وعلي وابن مسعود رضي الله عمهم وبه قال شربح والنذي ومالك وأبر الزناد والثوري والاوزاعي والشافي وأصحاب الرأي. وعن أحد رواية أخرى :إن ذهبت الوديعة من بين ماله غرمها لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنس بن مالك وعيعة ذهبت من بين ماله ، قال القاضي والاولى أصح لان الله

(باب الوديمة)

والاصل فيها الكتاب والسنة والاجهاع. أما الكتاب فقول الله تعالى (ان الله يأمركم أن تؤدوا الا مانات الى أهامها) وقوله تعالى (فان أمن بضكم بعضاً فلرؤد الذي اؤ عن أماته) وأما السنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أَد الامانة الى من اثتمنك ولا تخن من خانك ﴾ رواه أبو داود والتزمذي وقال حديث حسن وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه كانت عنده ودائم فلما أراد الهجرة أودعها عند أم أبن وأمر عليا أن يردها على أهامها ، وأما الاجماع فأجمع علماء كل عصر على جواز الا يداع والاستيداع والعبرة تقتضيها لحاجة الناس اليها فانه يتعذر على جميعهم حفظ أموالهم بأنهسهم

تعالى مهاها أمانة والضان ينافي الامانة ، ويروى عن حرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي والله قال و اليس على المستودع ضان » ويروى عن الصحابة الذين ذكر نام ولان المستودع وعن نظر من غير تعديه وتفريطه كالذي ذهب مع ماله ولان المستودع انما محفظها لصاحبها متبرعا من غير نفع يرجم عليه فلو لزمه الضان لامتنع الناس من قبول الودائع وذاك مضر لما بيناه من الحاجة اليها وما روي عن عر محول على التفريط من أنس في حفظها فلا ينافي ماذكرنا ، فأما إن تعدى المستودع فيها أو فرط في حفظها نتافت ضمن بغير خلاف نعلمه لانه متلف لمال غيره فضمنه كما لو أتافه من غير استيداع (فصل) إذا شرط رب الوديمة على المستودع ضان الوديمة فقبله أو قال أنا ضامن لها لم يضمن قال أحد في المودع إذا قال أنا ضامن لها فسرقت فلاثبي، عليه وكذلك كل ماأصله الامانة كالمضادبة ومال الشركة والرهن والوكالة وبهذا قال الثوري والشافي وإسحاق وابن المنذر وذلك لانه شرط ضان ما يتلف في يد مالكه

و مسئلة ﴾ قال (فان خلطها بماله وهي لاتتميز أو لم يحفظها كما يحفظ ماله أو أودعها غيره فهو ضامن)

في هذه المسئلة ثلاث مسائل (إحداهن) ان المستودع إذا خلط الوديعة بما لم تتميز منه من ماله أو مال غيره ضمنها سواء خلطها بثلها أو دونها أو أجود من جنسها أر غير جنسها مثل أن يخلط دراهم بدراهم أو دهنا بدهن كالزيت بالزيت أو السمن أو بغيره وبهذا قال الشافعي واصحاب الرأي

وقال ابن القامم أن خلط دراهم بدراهم على وجه الحرز لم يضمن ، وحكي عن مالك لايضمن الا أن يكون دونها لانه لا يمكنه ردها إلا ناقصة

ولنا أنه خلطها بماله خلطا لا يتميز فوجب أن يضمنها كما او خلطها بدونها ولانه إذا خلطها بما لا يتميز فقد فوت على نفسه امكان ردها فلزمه ضانها كما او ألقاها في لجة بحر ، وأن أص. صاحبها

ويحتاجون إلى من يحفظها لهم والوديعة فعيلة من ودع الشيء اذاتركه أي هي متروكة عندالمودع واشتقاقها من السكون يقال ودع يدع فكأنها ساكنة عند المودع مستقرة وقيل هي مشتقة من الحفظ والدعة فكانها في دعة عند المودع وقبولها مستحب لمن يعلم من نفسه الامانة لان فيه قضاء حاجة أخيه المؤمن ومعاوته وهي عقد جائز من الطرفين متى أراد المودع أخذ وديعته لزم المستودع ردها للآية وان ردها المستودع على صاحبها لزمه القبول لان المستودع متبرع بامساكها فلا يلزمه التبرع في المستقبل (مسئلة) (وهي أمانة لا ضان عليه فيها الا أن يتعدى وان تلفت من بين ماله لم يضمن في أصح الروايتين) وجملة ذلك أن الوديعة أمانة اذا تلفت من غير تعد ولا تفريط من المودع فليس عليه (المغنى والشرح الكبير) (الحني والشرح الكبير)

بخلطها عاله أو بنيره ففعل ذلك فلا ضان عليه لأنه فعل ماأمر به فكان نائباً عن المالك فيه ، وقد نقـل مهنا عن أحد في رجل استودع عشرة دراهم واستودعه آخر عشرة وأمراه أن بخلطها فخلطها فضاعت الدراهم فلا شيء عليه فان امره أحدهما بخلط دراهمه ولم يأمره الآخر فعليه ضان دراهم من لم يأمره دون الاخرى ، وان اختلطت هي بغير تنريط منه فلا ضان عليه لأنها أو تلفت بذلك لم يضمن فخلطها أولى وان خلطها غيره فالفهان على من خلطها لان العدوان منه فالضان عليه كما لو أتلفها

(المسئلة الثانية) إذا لم بحنظها كما يحنظ ماله وهو أن بحرزها بحرز مثلها فانه يضمه الهوحرز مثلها يذكر في باب القطع في السرقة وهذا اذا الم يعين له المودع ما محنظها فيه قان عين له لزمه حفظها فيها أمره به سواء كان حرز مثلها أو لم يكن ، وأن أحرزها بمثله أو أعلى منه لم يضمنها ، ويتخرج أن يضمنها أذا فعل ذلك من غير حاجة

(المسئلة الثالثة) إذا أودعها غيره ولها صورتان [إحداهما] أن يودعها غيره لغير عذر فعليه الضان بغير خلاف في المذهب وهو تول شريح ومالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه واسحاق، وقال أبن أبي ليلي لاضمان عليه لان عليه حنظها واحرازها وقد احرزها عندغيره وحفظها به ولانه يحفظ ماله بايداعه فاذا أودعها فقد حفظها بما يحفظ به ماله فلم يضمنها كما اوحفظها في حرزه

ولذا أنه خالف المودع فضمنها كالوسها وعن ابداعها وهذا صحيح قانه أمره محفظها بنفسه ولم يوض لهاغيره والمرتب هذا قان له تضمين الاول و ليس الاول الرجوع على الثاني لا نه دخل معه في المقدعى انه أمين اله لاضمان عليه و وان أحب المالك تضمين الثاني فذكر القاضي انه ليس له تضمينه في ظاهر كلام أحدلا نه ذكر الضمان عليه الاول فقط و هذا مذهب أبي حنيفة لا نه قبض قبضا موجبا الفيمان على الاول فلم وجب ضها ما آخر و قارق القبض من الفات أيضا من الفات المناف عبد و على وجه لم يكن له قبضه و لم يأذن له مالكه فضمنه كالقابض من الفاصب و وهذا مذهب الشافعي و وذكر أحد الضمان على الاول لا ينفي الضمان عن انثاني كما أن الضمان يازم الفاصب

ضان سواء ذهب معهاشيء من مال المودع أو لم يذهب هذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن أبي بكر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قال شريح والنخي ومالك وأبو الزناد والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية ان ذهبت الوديعة من بين ماله ضمنها لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه ضمن أنس بن مالك وديعة ذهبت من بين ماله قال القاضي والاول أصح لان الله تعالى سهاها أمانة والضان ينافي الامانة وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المودع ضمان » ولان المستودع انما محفظها لصاحبهامتبرعا من غير نفع برجع اليه فلولزمه الضمان لامتنع الناس من الاستيداع وذلك مضر لما بيناه من الحاجة اليها وما روي عن عمر محمول على التفريط من المس في حفظها فلا ينافي ما ذكر ناه فان تعدى المودع فيها

ولا ينفي وجوبه على القابض منه نعلى هذا يستقر الضان على الاول فان ضمنه لم يرجم على أحد وإن ضمن الثاني يرجم على الاول وهذا القول أشبه بالصواب وما ذكرنا القول الاوللاأصل همهممنقض عا إذا دفع الوديمة إلى انسان عارية ، أو هجة ، أو وديعة لنفسه ، فأما إن دفع الوديمة إلى من جرت عادته بحفظها له من أهله كامرأته وغلامه لم يضمن نص عليه احد، وهو قول أبي حنيفة ، وقال الشافي يضمن لانه سلم الوديمة إلى من لم يرض به صاحبها فضمها كالو سلم الله أجنبي

ولنا أنه حفظها بما بحفظ به ماله فأشبه مالو حفظها بنفسه وكا لودفع الماشية الىالراعيأو دفع البهيمة الى غلامه ليسقبها ويفارق الأجنبي فان دفعها اليه لا يعد حفظاً منه

(الصورة الثانية) إذا كان له عدر مثل ان أراد سفراً أو خاف عليها عند نفسه من حرق أو غرق أو غيره فهذا إن قدر على ردها على صاحبها أو وكياه في قبضها لم يجز له دفعها إلى غيره قالت فعل ضمنها لانه دفعها الى غير مالكها بغير اذن منه من غير عدر فضمنها كا لو أو دعها في الصورة الاولى وان لم يتدر على صاحبها ولا وكيله فله دفعها الى الحاكم سواه كان به ضرورة الى السفر أو لم يسكن لانه متبرع بامساكها فلا يلزه استدامته ، والحاكم يتوم مقام صاحبها عند غيبته ، وان أو دعها مع قدرته على الحاكم ضمنها لان غير الحاكم لاولاية له ومحتمل أن يجوز له ايداعها لانه قديكون أحفظ لها وأحب الى صاحبها وان لم يقدر على الحاكم فأو دعها ثفة لم يضمنها لانه وضع حاجة ، وذكر وأحب الى صاحبها وان لم يقدم أن يقدم على الموضع وكانت بما لا يضرها ألدفن فهو كايداعها الحاكم وان دفتها في موضع وأعلم بها ثقة يده على الموضع وكانت بما لا يضرها ألدفن فهو كايداعها عنده وان لم يما بها أحداً ضمنها لانه فرط في حفظها قانه لا يأمن أن يموت في سمةره فلا تصل الى صاحبها وربعا نسي مكانها أو أصابه آفة من هدم أو حرق أو غرق فتضيع وان اعلم بها غير ثقة ضمنها لانه ربعا أخذها وان أعلم بها ثفة لا يدله على المسكان فقد فرط لانه لم يودعها اياه ولا يقدو غلى المن أن يموت في سكامها أو أصابه آفة لا يدله على المسكان فقد فرط لانه لم يودعها اياه ولا يقدو غلى المنتفاظ بها .

أو فرط في حفظها ضمنها بغير خلاف علمناه لأنه متلف لمال غيره فضمنه كما لو أتلفه من غير استيداع (فصل) فان شرط المودع على المستودع ضان الوديعة فقبله أوقال أنا ضامن لها لم يضمن قال أحد في المودع اذا قال أنا ضامن فسرقت فلا شيء عليه وكذلك كل ما أصله الامانة كالمضاربة ومال الشركة والرهن والوكالة وبه قال الثوري وأسحاق وابن المنذر وذلك لانه شرط ضان ما لم يوجد سبب ضانه فلم يلزمه كما لو شرط ضان ما يتلف في يد مالك

⁽مسئلة) (ويلزمه حفظها في حرز مثلها)

اذا اودع وديمة ولم يعين المودع له موضعاً لها فان المودع يلزمه - فظها في حرز مثابها كما يحفظ ماله وحرز مثلها يذكر في باب القطع في السرقة فان لم يحفظها في حرز مثلها ضمنها لانه فرط فيها فان وضعها

(فصل) وأن أراد السفر مها وقد مهاه المالك عن ذلك ضمها لانه مخالف لصاحبها وأن لم يكن نها. لـكن الطريق مخوف أو البلد الذي بسافر اليه مخوف ضمنها لانه فرط في حنظها وان لم يـكن كذلك فله السفر سها

نص عليه أحمد سوا. كان به ضرورة الى السفر أو لم يكن ، وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشافي ان سافر بها مع القدرة على صاحبها أو وكيله أو الحاكم أو أمين ضمنها لانه يسافر بها من غيرضرورة أشبه مالوكان السفر مخوفًا .

ولنا أنه نقلها الى موضع مأمون فلم يضمنها كما لو نقلها في البلد ولانه سافر بها سفراً غير مخوف أشبه ما او لم يجد أحداً يتركما عنده ويقوى عندي أنه متى سافر بها مع القدرة على ما لكما أو نائبه بغير اذنه فهو مفرط عليه الضمان لانه ينوت على صاحبها امكان استرجاعها ويخاطر بها فان النبي مَلَيُكُلِّنُهُ قال : ﴿ أَنَ الْمُسَافِرُ وَمَالُهُ لَعَلَى قَلْتَ الْا مَا وَقَى اللَّهُ ﴾ أي على هلاك ولا يلزم من الاذن في امساكها على وجه لا يتضمن هذا الخطر ولا ينوت امكان ردها على صاحبها الاذن نبيا يتضمن ذلك فاما مع غيبة المائك ووكيله فله السفر بها اذا كان أحفظ لها لانه موضع حاجته فيختار فعل مافيه الحظ

(فصل) وان حضره الموت فحكمه حكم السفر على ما مضى من أحكامه الا في أخذها معه لان كل وأحد منهما سبب لخروج الوديمة عن يده .

﴿ مسئله ﴾ قال (وان كانت غلة فخلطها في صحاح او صحاحا فخلطها في غلة فلاضمان عليه)

يهني بالغلة المكسرة اذ خلطها بصحاح من ماله أو خلط الصحاح بالمكسرة لم يضمنها لأنها تنميز منها فلا يعجز بذلك عن ردها على صاحبها فلم يضمنها كما او تركها في صندوق وفيه أكياس له . وبهذا قال الشانعي ومالك ولا نعلم فيه اختلافا ، وكذلك الحكم اذا خلط دراهم بدنانير ، وبيضا بسود ، وقد حكي عن احمد فيمن خلط دراهم بيضا بسود يضمنها والعله قال ذلك لـكونها تـكتسب منها سواداً أو يتنبر اونها فتنقص قيمتها فان لم يكن فيها ضرر فلاضمان عليه والله تعالى أعلم

في حرز مثلها ثم نقلها عنه ألى حرزمثلها لم يضمنها سواء نقلها الىمثل الاول أو دونه لان صاحبها رد حفظها الى رأيه وأجهاده واذن له في احرازها بما شاء من احراز مثلها ولهذا لو تركها في الثاني اولاً لم يضمنها فكذلك اذا نقلها اليهولوكانت العين في بيت صاحبها فقال لرجل|حفظها في موضعها فنقلها عنه من غير خوف ضمنها لانه ليس بمودع آنما هو وكيل في حفظها رليس له اخراجها من ملك صاحبها ولا من موضع استأجره لها الا ان يخاف عليها فعليه اخراجها لانه مأمور بحفظها وقد تعين حفظها في اخراجها ويعلم ان صاحبها لوحضرفي هذه الحال اخرجها ولانه مأمور بحفظها علىصفة فاذا تعذرت الصفة لزمه حفظها بدونها كالمستودع اذا خاف عليها

(مسئلة) قال ولو أمره ان يجملها في منزل فاخرجها عن المنزل لفشيان نار أو سيل أو شيء الغالب منه البوار فلاضان عليه)

وجملة ذلك أن رب الوديمة إذا أمر المستودع بمحنظها في مكان عينه فحنظ فيه ولم يخش عليها فلا ضان عليه بغير خلاف لانه ممثل لامره غير مفرط في ماله وان خاف عليها سيلا وتوى ، يعني هلا كاء فأخرجها منه الى حرزها فتلفت فلا ضان عليه بغير خلاف أيضا لان نقلها في هـنه الحال تمين حفظا لها وهو مأمور محفظها وان تركها مع الحوف فتلفت ضمنها سواء تلفت بالاس الححوف أو بغيره لانه فرط في حفظها لان حفظها نقلها وتركها تضييع لها وان لم بخف عليها فنقلها عن الحرز الى دونه ضمنها لانه خالفه في الحفظ المأمور به وان نقلها الى دونه عند الحوفعليها نظرنافان أمكنه احرازها يثله أو أعلى منه ضمنها أيضا لتنريطه وان لم يكنه احرازها الا بما دونه لم يضمنها لان احرازها بذلك أحفظ لهامن تركدوايس في وسعه سواءوان نقلها الى مثل ذلك الحرز لفرعد فقال القاضي لا يضمنها وهومذهب الشافعي لان تفييده بهذا الحرزية نضي ماهومثله كمن اكترى أرضالزرع حنطة فلهزرعها وزرع مثلها في الضرر ويحتمل كلام الخرقي لزوم الضان لان الامر بشي ويقتمي تميينه فلا يعدل عنه الابدليل وان نقلها إلى أحرز منه كان حكمه حكم مالو أخرجها الى مثله فان نهاه عن إخراجها من ذلك المكان فالمسكم فيه كما أو أمره بنركما فيه ولم ينهه عن اخراجها منه إلا في أنه إذا خاف عليها فلم يخرجها حتى تلفت ففيه وجهان أحدهما يضمن لماذكر نافي التي قبلها والثاني لايضمن لانه ممتثل لقول صاحبها وفي أنهإذا أخرجها لغيرعذر ضمنها سواء أخرجهاإلى ثه أودونه أوفوقه لانه خالف صاحبها لغير فائدة وهذا ظاهر كلامالشافعي وقال الوحنيفة ان مهامعن نقلها من بيت أخر من الدارلم يضمن لان البيتين من دار واحدة حرز واحد وطريق أحدهما طريق الآخر فأشبه ما او نقلها من زاوية إلى زاوية وان نقلها من دار إلى دار أخرى ضمن

[﴿] مسئلة ﴾ (وان عين صاحبها حرزاً فجعلها في دونه ضمن)

وجملة ذلك أن المودع أدا أمر المستودع محفظها في مكان عينه فحفظها فيه ولم يخش عليها فلا ضان عليه بغير خلاف لانه ممتثل غير مفرط وأن أحرزها في دونه ضمن لانه مخالف ولان صاحبها لم يرضه هو مسئلة ﴾ (وأن أحرزها في مثله أو فوقه لم يضمن) وكذلك أن نقابه الى مثل ذلك الحرز لغير حاجة هذا قول الفاضي وهو مذهب الشافعي لان تقييده بهذا الحرز يقتضي ماهو مثله كمن أكتري أرضا لزرع الحنطة فله زرعها وزرع مثلها في الضرر ولان من رضي حرزاً رضي مثله أو فوقه وقيل يضمن ويحتمله كلام الحرقي لان الامر بشيء يقتضي ثعينه فلا يعدل عنه الا بدليل وأني نقلها ألى أحرز منه فهو كما لو نقلها ألى مثله وأن فعله لحاجة لم يضمن لما نذكره

وانا أنه خالف أمر صاحبها بما لامصلحة فيه فيضمن كما لونقابها من دار إلى دار وايس مافرق به صحيحا لان ثبوت الدار مختلف فمنها ما هو أقرب إلى الطريق أو إلى وضع الوقود أو إلى الانهدام أو أسهل فتحا أو بايه أسهل كسراً أو أضعف حائطاأوأسهل نقبا او لكون المالك يسكن به أويسكن في غبره وأشباه هذا بما يؤثر في الحفظ أو في عدمه فلا بجوز تفويت غرض رب الوديعة من تعبينه من غير ضرورة ، وإن خاف عليها في موضعها فعليه نقلها فان تركها فتلفت ضمنها لان نهي صاحبها عن إخراجها إنما كان لحفظها وحفظها ههنا في إخراجها أشبه مالو لم ينه عن إخراجها فان تركها نتلفت فمنها لان تهيه وان خفت عليها فرجها من غير خوف ضمنها وان أخرجها عندخو فه عليها أو تركها فلا يضمنها لامتثاله أمر صاحبها مع خوف الملاك نص فيه وتصريح به فيكون مأذونا في تركها في تلك الحال فإ يضمنها لامتثاله أمر صاحبها كما اوقل له اتلفها حتى تلفت

(فصل) وان أودعه وديعة ولم يعين له دوضع احرازها فان المودع محفظها في حرز الله أي موضع شاء فان وضعها في حرز ثم نقلها عنه إلى حرز اللها الم يضمها سواء نقلها إلى المدل الاول أو دونه لان ربها رد حفظها الى رأيه واجتهاده وأذن له في احرازها بما شاء من إحراز اللها ولهذا لو تركما في هذا الثاني أولا الم يضمها فكذلك إذا نقلها اليه ، ولو كانت العين في بيت صاحبها فقال لرجل احفظها في وضعها فنقلها عنه من غير خوف ضمنها لانه ايس بمودع أنما هو وكيل في حفظها وايس له إخراجها من الله عنها فعليه اخراجها لانه مأ وو محفظها وقد تعين حفظها في إخراجها ويعلم أن صاحبها لو حضر في هذه الاحوال لاخرجها ولانه مأ وو محفظها على صفة فاذا تعذرت الصفة لزمه حفظها بدونها كالمستودع إذا خاف عليها

و فصل) إذا أخرج الوديعة المنهى عن إخراجها فتلفت وادعى آنه أخرجها لفشيان نار اوسيل أو شيء ظاهر فأنكر صاحبها وجوده فعلى المستودع البينة أنه كان في ذلك الموضع ما ادعاه لان هذا

[﴿] مسئلة ﴾ وان نهاء المالك عن اخراجها فاخرجها لفشيان شيء الغالب منه التوى لم يضمن وان . تركها فتلفت صمنهاوان أخرجها لغير خوف ضمن)

اذا بها والمالك عن اخر اجها من ذلك المكان فالحسكم فيه حكم مالولم ينهه على ماذكر نامن الخلاف فيه فان اخرجها الشيء الفالب منه التوى مثل ان خاف عليها بهبا او هلاكا لم يضم به الا به غير مفرط في حفظها لان حفظها نقابها و تركها تضييع لها و ان نقابها في هذه الحال الى دون الحرز فان امكنه احر ازها في منه اواعلى منه ضمها لتفريطه و ان لم يمكنه لم يمكنه لم يمكنه لم يمكنه لم يضمن لان احرازها بذلك احفظ لها وليس في وسعه سواه وان تركها فتلفت ضمن سواء تلفت بالا موسوله مفرط في حفظها لان حفظها في نقلها و تركها تضييع لها وفيه وجه آخر انه لا يضمن لانه المسلم المسلم المرسل عاحبها اشبه ما لوقال لا يخرجها وان خفت عليها فان اخرجها لفيرخوف ضمن سواء اخرجها المسلم ا

مما لانتمنر إقامة البينة عليه لانه أمر ظاهر فاذا ثبت ذلك كان القول قوله في التلف مع بينه ولا يحتاج إلى بينة لانه تتعذر إقامة البينة فلم يطالب بهاكا لوادعي التلف بأمرخني وهذا قول الشافعي والحسكم في إخراجها من المذيطة والصندوق حكم اخراجها من البيت على مامضى من التفصيل فيه

(فصل) ولو أمره أن يجملها في منزله فمركها في ثيابه وخرج بها ضمنها لان البيت أحرز لها ، وان جاءه بها في السوق فقال احنظها في بيتك فقام بها في الحال فتافت فلا ضمان عليه ، وأن تركها في دكانه أو ثيابه ولم يحملها إلى بيته مع إمكانه فتلفت ضمنها لان بيته أحرز لها هكذا قال أصحابنا، ويحتمل أنه متى تركها عند. إلى وقت مضيه إلى منزله في العادة فتلفت لم يضمنها لان العادة أن الانسان إذا أودع شيئًا وهو في دكانه أسكه في دكا ، أوفي ثيابه إلى وقت ضيه الى منز له فيستصحبه معه والمودع عالم مهذه الحالة راضبها واولم برضها لشرطعليه خلافهاوأمره بتمجيل حملها فاماأن يقبلها بهذاالشرطأو يردها وان قال اجعلها في كك فجملها في جيبه لم يضمنها لان الجيب أحرز لمالانه أعار عانسي فيسقط الشيء من كه يخلاف الجيب وان قال اجعلها في جيبك فركها في كه ضمهما الذاك وان جعلم افي بده ضمن أيضا كذاك وانة الاجملها في كك نتركاني يد ونفيه وجهان أحدهما يض من الان سقوط الشيء من اليدمم النسيان أكثر من سقوطه من الكروان أني لا يضمن لان البد لا يتسلط عليها الطرار بالبط والحكم بخلافه ولأن كل وأحد منها أحرز من وجه فيتساويان ولمن نصر الوجه الاول أن يقول متى كان كل واحد منهما أحرز من وجه وجب أن يضمن لانه فوت الوجه المأ.ور بالحفظ به وأتى بما لم يؤمر به فضمن لمحالفته وعلى هذا لو أمر بتركا في يده فجملها في كه ضمن الذاك ، وقال القاضي اليد أحرز عند المغالبة ضلى هذا إن أم بتركا في يده فشدها في كمه عند غيرالمغالبة فلا خيان عليه ، و إن فعل ذلك عند المغالبة ضمن وإن . أمره بشدها في كه فأمسكها في يده عند المغالبة لم يضمن وان فعل ذلا عند غير المطالبة ضمن وإن أمره محفظها مطلقا فتركها في جيبه أوشدها في كه لم يضمنها وان تركها في كه غير مشدودة وكانت خفيفة لايشعربها إذا سقطت ضمنها لانه مفرط وان كانت ثنيلة يشعربها لم يضمنها لان هذا عادة

الى مثل الحرز او دونه اوفوقه لانه خالف نص صاحبها لغير فائدة وهذا ظاهر كلام الشافعي وفيه قول آخر انه لايضمن كما لولم يعين له حرزاً وقدذكر ناه وهوقول القاضي وقال ابوحنيفية ان بهاه عن نقلها من بيت فنقلها الى بيت آخر من الدار لم يضمن لان البيين من دار واحدة حرز واحد وطريق احدها طريق الآخر فاشبه مالو نقلها من زواية الى زواية وان نقلها من دار الى دار اخرى ضمن

ولنا أنه خالف أمر صاحبها ما لامصلحة فيه فيضمن كما لو نقلها من دار ألى دار ولا يصح هذا الفرق لان بيوت الدار تختلف فنها ماهو أقرب إلى الطريق أو ألى الأسدام أو ألى موضع الوقود أو أسهل فتحاً أو أضعف حائطاً أو أسهل نقباً أو يكون المالك يسكن به أو غيره وأشباه هذا مما يؤثر في الحفظ أو في عدمه فلا يجوز تفويت غرض رب الوديمة من تعيينه من غير ضرورة

الناس في حفظ أوالهم فان شدها على عضده لم يضمنها لان ذلك أحفظ لها ، وقال القاضي أن شدها من جانب الجيب لم يضمن وإن شدها من الجانب الآخر ضمنها لان الطرار يقدر على بطها بخلاف مأإذا شدها بما الجيب وهذا ببطل بما إذا تركها في جيبه أوشدها في كه فان الطرار يقدر على بطها ماإذا يضمن وايس امكان احرازها بأحفظ الحرزين مانعا من احرازها بما دونه إذا كان حرزا بمثلها وشدها على العضد حرز لها كيفها كان لان الناس محرزون به أموالهم فأشبه شدها في الكم وتركها في الجبب ولكن لو أمره بشدها بما يلي الجيب فشدها من الجانب الآخر ضمن وان أمره بشدها على عضده مطلقا أو امره بحفظها معه فشدها من أي الجيب لم يضمن لانه احرز وان أمره بشدها على عضده مطلقا أو امره بحفظها معه فشدها من أي الجانب كان لم يضمن لانه بمنثل أمر مالكها محرزها بحرزمثلها وان شدها على وسطه فهو أحرز لها وكذلك ان تركها في بيته في حرزها .

(فصل) وإن أمره أن مجملها في صندوق وقال لاتففل عليها ولانتم فوقها فخالفه في ذلك أو قال لاتففل عليها الا قفلا واحداً فجمل عليها قفلين فلا ضمان عليه ذكره القاضي وهو ظاهر مذهب الشافعي وحكي عن مالك أنه يضمن لانه خالف ربها في شيء له فيه غرض يتعلق بحفظها فأشبه ما لو نهاه عن اخراجها عن منزله فأخرجها لغير حاجة وذلك لاناانوم عليها وترك قفلين عليها وزيادة الاحتفاط مها ينبه اللص عليها ويحثه على الجد في سرقتها والاحتيال لاخذها

ولنا أن ذلك إحرز لها فلا يضمن بفعله كما أو أمره بتركها في صحن الدار فتركها في البيت ومهذا ينتقض ما ذكروه .

(فصل) إذا قال اجملها في هذا البيت ولا تدخله أحداً فأدخل اليه قوما فسرقها احدهم ضمنها لأنها ذهبت بتمديه ومخالفته وسوا، سرقها حال إتخالهم أو بمده لانه ربما شاهد الوديعة في دخوله البيت وعلم موضعها وطريق الوصول اليها وان سرقها من لم يدخل البيت فقال القاضي لا يضمن لان فعله لم يكن سببا لانلافها ومحتمل ان يلزمه الضمان لان الداخل ربما دل عليها من لم يدخل ولانها

[﴿] مسئلة ﴾ (فان قال لانْخرجها وان خفت عليهافاخرجها عند الخوف أوتركهالم يضمن)

اذًا أخرجها في هذه الحال من غير خوف ضمه الانه نخالف شرط صاحبها لغير حاجة وان أخرجها عند خوفه عليها أو تركها لم يضمن إذا تلفت مع خوف الهلاك نص فيه و تصريح به فيكون مأذوناً في تركها في تلك الحال فلم يضمنها لامتثاله امر صاحبها اشبه ما لو اذن له في اتلافها ولا بضمن إذا أخرجها لانه زاده خراً وحفظاً فلم يضمن كاوأذن له في إتلافها فلم يفعل حتى تلفت

⁽فصل) اذا أخرجالوديمةالمذهيعن اخراجها فتلفت فادعى أنه أخرجها لغشيان نار أوسيل أو أمر ظاهر وانكر صاحبها وجوده فعلى المستودع البينة انه كان في ذلك الموضع ما ادعاه لانه مما لا تتعذر اقامة البينة عليه لظهوره فاذا ثبت ذلك كان القول قوله في التلف مع عينه ولا يحتاج الى بينة لانه تتعذر إقامة البينة فلم يطالبها

مخالفة نوجب الضان اذا كانت سبباً لانلافها فأوجبته وأن لم تكن ســبباً كما او نهاه عن إخراجها فأخرجها لغير حامة .

(فصل) إذاقال ضع هذا الحاتم في الحنصر فوضعه في البنصر لم بضمنه لأنها أغاظ وأحنظ له إلا أن لا يدخل فيها فيضعه في أغلتها العليا فيضمنه أو ينكس بها لغاظها عليه فيضمنه أيضالان مخالفته سبب لتلفه . ﴿مسئلة ﴾ قال (واذا أو دعه شيئاتم سأله دفعه اليه في وقت أمكنه ذلك فلم يفعل حتى تلف فهو ضامن)

لاخلاف في وجوب رد الوديمة على مالكها إذا طلبها فامكن أداؤها أليه بغير ضرورة وقد أمر الله تعالى بذلك فقال تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها) وامر به رسول الله وتتخليق فقال « أد الامانة الى من ائتمنك ولاتخن من خانك، يعني عند طلبها ولانها حق لمالكها لم يتعلق بها حق غيره فلزم أد ؤها اليه كالمفصوب والدين الحال فان امنع من دفعها في هذه الحال فتلفت ضمنها لانه صار غاصبا لكونه المسك مال غيره بغير إذنه بنعل محرم فأشبه الفاصب فأما ان طلبها في وقت لم يمكن دفعها ليه ليعده أرتحانة في طريقها أو العجز عن حلها أوغير ذلك لم يمكن متعدها بترك تسليمها لان الله تعالى لا يمكن نفسا الاوسمها وإن تلفت لم يضمنها العدم عدوانه وان قال أمهاو في حتى أفضي صلاتي أو آكل فاني جائم أو أنام فاني ناعس أو ينهضم عنى الطعام فاني ممتدل بقدر ذلك .

(فصل)رايس على المستودع مؤنة الردوحلها الى ربها اذاكانت مالحله ،ؤنة قلت المؤنة أو كثرت لانه قبض العين انتفعة مالكها على الخصوص فلم تلزمه الغرامة عليها كا او وكله في حفظها في ملك صاحبها وانما عليه التمكين من أخذها وانسافر بها بغير إذن ربها فعليه ردها الى بلاها لانه بعدها بغير اذن ربها فلزمه ودها كالفاصب

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا مات وعنده وديمة لا تنميز من ماله فصاحبها غريم بها)

وجملته أن الرجل إذا مات وثبت أن عنده وديعة لم توجد بعينها فهي دين عليه يغرمهن تركته قان كان عليه دين سواها فهي والدين سواء فان وفت تركته بهما وإلا اقتساها بالحصص وبهذا قال

كما لو ادعى تلفها بأمر خني وهذا قول الشافعي والحكم في اخراجها من الخريطة والصندوق حكم اخراجها من الجريطة والصندوق حكم اخراجها من البيت على ما ذكرنا من التفصيل

(فصل) ولو أمره أن يجملها في منزله فتركها في ثيابه وخرج بها ضنها لان البيت أحرز لهاوإن جاءه بها في السوق فقال احفظها في بيتك فقام يها في الحال فتلفت لم يضمن وإن تركها في دكانه أرثيا به ولم يحملها إلى بيته مع إمكانه فتلفت ضمنها لان بيته أحرز لها هكذا قال أصحابنا

قال شيختا ومحتمل أنه متى تركها عنده إلى وقت مضيه إلى منزله فيصطحبه معه لم يضمن لان المودع عالم بهذه العادة راض بها ولو لم يرض بها لشرط عليه خلافها وأمره بتعجيل حماها فاما ان يقبلها بهذا الشرط أو يردها

(المغني والشرح ألكبير) (٢٧) (الجزء السابع)

الشمبي والنخي وداود بن أبي هند ومالك والشافعي وأو حنينة وأصحابه وإسحاق وروى ذلك عن شربح ومسروق وعطا. وطاوس والزهري وأبيجعفر مجمد بن علي، وروي عن النخبي الامانة قبل الدين وقال الحارث العكلى :الدبن قبل الامانة

ولنا أنها حقان وجبا في ذمته فتساويا كالدينين وسرا، وجد في تركته من جنس الوديعة أو لم يُوجِد وهذا إذا أفر المودع انءندي وديعة أو على وديعة لفلان أو ثبت ببينة أنه مات وعنده ودبعة فأما إن كانت عندُ. وديعة في حيانه ولم نوجد بعينها ولم يعلم هلهي باقية عند. أو تانت ? ففيه وجهان (أحدهما) وجوب ضمانها لان الوديعة يجبردها الا أن يثبت سقوط الرد بالنلف من غير تعد ولم يثبت ذلك ولان الجهل بمينها كالجهل بها وذلك لا يسقط الرد (والثاني) لا ضمان عليه لان الوديمة أمانة والاصل عدم اتلافها والتعدي فيها فلم يجب ضانها وهذا قول ابنأبي لبلى واحدالوجهين لاصحاب الشانعي وظاهر المذهب الاول لإن الاصل وجوب الرد فيبقى عليه مالم يوجد ما يزيله

(فصل) وانماتوعنده وديمة معلومة بعينها فعلى ورثته تمكين صاحبها من أخذها قان لم يطم عوت ماحبها من أخذها وجب المبهم إعلامه بها و ايس لهم إساكها قبل أن يعلم بها وبها لأنه لم يأتمنهم عليها وانما حصل مال غيرهم في أيديهم بمنزلة من أطارت الربيح إلى داره ثوبا وعلم به نعليه اعلام صاحبه به فان آخر ذلك مع الامكان ضمن كذا هاهنا ولا تنبت الوديمة إلا باقرار من المبت أو ورثته أو ببينة نشهد جهاوان وجد عليها مكترب وديعة لم يكن حجة عليهم اواز أن يكون الظرف كانت فيه وديمة قبل هذا أو كان وديمة اورومهم عند غيره أو كانت وديمة قابناعها و كذلك لو وجــد في رزمانج أببه أن لفلان عنسدي وديعة لم يلزمه بذلك لجواز أن يكون قدد ردها ونسي الضرب على ماكتب أو غير ذلك ،

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طالبه بالوديمة فقال ما أودعتني ثم قال ضاعت من حرز كان ضامنا لانه خرج من حال الامانة ولو قال مالك عندي شيء ثم قال ضا ت من حرز كان القول قوله ولا ضمان عليه

وجملة ذلك أنه اذا أدعى على رجل وديمة فقال ما أودعتني ثم ثبت أنه أودعه فقال أودعتنى وهلكت من حرزي لم يقبل قوله ولزمه ضابها وبهذا قال مالك والاوزاعي والشانعي والحاق وأصحاب الرأي لانه مكذب لانكاره الاول ومعترف على نفيه بالكذب المنافي الامانة وان أقر له بتافها من حرزه قبـل جحده فلا ضمان عليه وان أفر أنها ثلفت بعد جحوده لم يسقط عنه

⁽ مسئلة) (وإن أودعه بهيمة فلم يعلفها حتى مانت ضنها إلا أن ينهاء المالك عن علفها) إذا أودعه بهيمة ولم يأمره بعلفها لزمه ذلك وبه قال الشافعي ويحتمل أن لا يلزمهو بهقال أبوحنيفة لأبه استحفظه إياهاولم يأمره بعلفهاوالعلف على مالكها فاذا لم يعلفها كان هو المفرط

الفيان لانه خرج بالجحود عن الامانة فصار ضامنا كن طواب بالوديعة فامتنع من ردها وان أقام البينة بتافها بعد الجحود لم يسقط عنه الفيان لذلك وان شهدت بتافها قبل الجحود من الحرز فبل تسمع بينته تسمع بينته إفنيه وجهان (احدها) لانسمع لانه مكذب لها بالكاره الايداع (والثاني) تسمع بينته لان المودع او اعترف بذلك سقط. حقه فتسمع البينة به فان شهدت بالتلف من الحرز ولم تعين قبل المجحود ولا بعده واحتمل الامرين لم يسقط الفيان لان الاصل وجربه فلا ينتني بأمر متردد وأما اذا ادعى الوديعة فقال مالك عندي شيء أو لا تستحق على شيئا فقالت البينة بالايداع أو أقر به المودع ثم قال ضاءت من حرز كان القول قوله مع عينه ولا ضان عليه لان قوله لاينافي ما شهدت به البينة ولا يكذبها فان من تافت الوديعة من حرزه بغير تنريطه فلا شيء لمال كما عنده ولا يستحق عليه شيئا السكن ان ادمى المنها بعد جحوده أو قامت بينة بتلفها بعد الجحود وانها كانت عنده حال جحوده فعليه ضائها لان جحوده أوجب الفيان عليه نصار كالفاصب

(فصل) اذا نوى الحياة في الوديمة بالجحود أو الاستعال ولم يفعل لم يصر ضامنا لانه لم يحدث في الوديعة قولا ولا فعلا فلم يضمن كم لو لم ينو وقال ابن شريح يضمنها لانه أمسكها بنية الحيانة فيضمها كالملتقط بقصد العليك

ولذا قول النبي وَتَعَلِيْنِهُ ﴿ عَنِي عَن أَمِنِي الْحُطَّا والنسيان وماحدات به انفسها مالم تكلم به أو تعمل به ولانه لم عنى أيتا بقول ولا فعل فلم يضمنها كالذي لم ينو وقارق الملتاط بقصد التملك قانه عمل فيها بأخذها ناوبا المخياة فيها فوجب الضان بفعله المنوي لا يمجرد الذة ولوالتقطها قاصدا لتعريفها ثم نوى بعدده اساكها لنفسه كانت كمئاتنا ولو أخرجها بنية الاستعال ولم يستعملها ضرنها وبهذا قال الشافي وقال أبو حنيفة لا يضمنها الا بالاستعال لانه لو أخرجها لنقلها لم يضمنها

ولنا أنه تمدى باخراجها أشبه مالو استعملها مخلاف ما أذا نقلها

(فصل) والمودع أمين والقول قوله فيما يدعيه من تلف الوديمة بغير خلاف قال بن المنذرأجم

ولنا أنه لا يجوز اللانها ولا النفريط فيها فاذا أمره بحفظها تضمن ذلك علفها وسقيها فان ترك علفها حتى تلفت ضمنها لانه مفرط فيها فان أمره صاحبها بعلفها وسقيها لزمه ذلك لحرمة صاحبها لانه أخذها منه على ذلك ولحرمة البهيمة فان الحيوان يجب احياؤه بالعلف والسقي ومحتمل أن لا يلزمه علفها إلا أن يقبل ذلك لان هذا تبرع به فلا يازمه بمجرد أمر صاحبها كغير الوديمة والاول أولى م يغظر فان قدر المستودع على صاحبها أو وكيله طالبه بالانفاق عليها أو يردها عليه أو يأذن له في الانفاق عليها ليرجع به فان عجز عن صاحبها أو وكيله رفع الامر إلى الحاكم فان وجد لصاحبها مالا أنقق عليها منه وإن لم يجد مالا فعل ما يرى لصاحبها الحظ فيه من بيمها أو بيع بعضها أو انفاقه عليها أو إجارتها أو الاستدانة على صاحبها ويدفع إلى المودع لينفقه عليها أو إلى غيره فينفق عليها إن يأى

كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن المودع إذا أحرز الوديعة ثم ذكرانها ضاعت أن القول قوله وقال أكثرهم مع يمينه وان ادمى ردها على صاحبها فالقول قوله مع بمينه أيضار به قال الثوري والشافي واسحاق وأصحاب الرأي وقال مالك ان كان دفعها اليه بغبر بينة وان كان أودعه إياها ببينة لم بقبل قوله في الرد إلا بسنة .

ولنا أنه أمين لا منفعة له في فبضها فقبل قوله في الرد بفير ببنة كالو أودَّع بغير بينة وان قال دنعتها إلى نلان بأمرك فأنهكر مالهكها الاذن في دفعها فالقول قول المودع نص عليه أحمد في رواية ابن منصور وهو قول بن أبي لبلي وقال مائك والنمري والعنبري والشانبي أصحاب الرأي القول قول المالك لان الاصل عدم الاذن وله تضمينه

ولنا أنه ادعى دفعًا يبرأ به من الوديعة فكان القول قوله كما لو أدعى ردها على مالمكها ولو اعترف المالك بالاذن ولكن قال لم يدفها فالنول قول المستودع أيضائم نذَنار في المدنوعاليه فان أَفَرَ أَنَّهُ قَبْضُهُ وَكَانَ الدُّفَعَ فِي دَيْنَ فَقَدَّ بَرَى. الــكلُّرانَ أنــكرَ قَالَاولَ قُولُهُ مَع يمينه

وقد ذكر أصحابنا أن الدافع يضمن لكونه قضى الدين بغير بهنة ولا يجب اليمبن على صاعب الوديعة لأن المودع مفرط لكونه أذن في قضا. يبرئه من الحق ولم يمرأ بدفعه فكان ضامنا سواحدته أو كذبه ، وإن أمر. بدنمه وديمة لم يحتج إلى بينة لان المودع يتيل قوله في التاف والرد فلا فائدة في الاشهاد عليه فعلى هذا يحلف المودع ويبرأ وبحلف الآخر ويبرأ أبضا ويكون ذهابها من مالكها

(فصل) واذا أودع بهيمة فأص، صاحبها بعلفها وسقيها لزمه ذلك لوجهبن (أحدهما) لحرمة صاحبها لانه أخذها منه على ذلك (والثاني) لحرمة البهيمة فان الحبوان بجب احياؤه بالعلف والسقى ويحتمل أن لايلزمه علمها إلا أن يقبل ذلك لان هذا تبرع منه فلا يلزمه بمجرد أمر صاحبها كغير الوديعة ، وإن أطلق ولم يأمره بعلفها لزمه ذلك أيضا وبهذا قال الشانعي ويحتمل أن لايلزمه ذلك ، وبه قال أبوحنيفة لانه استحفظه أياها ولم يأمره بعانها والعلف على مالكها فاذا لم يعلفها كان هو المفرط في ماله

و لنا أنه لا يجوز انلافها ولا التفريط فيها فاذا أمره بحفظها تضمن ذلك علفها وسقيها ثم ننظر فان

ذلك ويجوز أن يأذن للمودع أن ينفق عليها من ماله ويكون قابضاً من نفسه لنفسه ويكل ذلك إلى اجتهاده في قدر ما ينفق ويرجع به على صاحبها فان اختلقا في قدر النفقة قبل قول المودع إذا ادعى التفقة بالمعروف وإن ادعى زيادة لم يقبل وإن اختلفا في قدر المدة فالقول قول صاحبها لآن الاصل عدم ذلك وإن لم يقدر على الحاكم فانفق عليها محتسباً بالرجوع على صاحبها وأشهد على الرجو عرجم عا أنفق لانه مأذون فيه عرفا ولا نفريط منه إذ لم يجد حاكما وإن فعل ذلك مع امكان استئذان الحاكم من غير إذنه ففيه روايتان نص عليها فيما إذا أنفق على البهيمة المرهونة من غير إذن الراهن(احداهما) يرجع لانه مأذون فيه عرفاً (والثانية) لا يرجع لانه مفرط بترك استئذان الحاكم وإن أنفق من غير إشهاد مع المجزعن استئذان الحاكم أو مع امكانه ففي الرجوع أيضاً وجهان وجهها ما ذكرنا ومتى

قدر المستودع على صاحبها أو وكيله طالبه بالانفاق عليها أو يَرْدِها عليــه أو يأذن له في الانفاق عليها لبرجع به ، قاذا عجز عن صاحبها أو وكيله رفع الامر إلى الحاكم فان وجد لصاحبها مالا أنفق عليها منه وإن لم بجد مالا فعل ما رى اصاحبها الحظ فيه من بيمها أو بيم بعضها وانفاقه عليها أو اجارتها أوالاستدانة على صاحبها من بيت المال أو من غيره و يدفع ذلك إلى الودع إن أراد ذلك لينفقه عليها و إن رأى دفعه الى غير اليتولى الانفاق عليها جاز ، وإن استدان من المودع جاز أن يدفعه اليه ليتولى الانفاق عليها لانه أمين عليها وبجوز أن يأذن له لحاكم فيأن ينفق عليها من ماله ويكون قابضا لنفسه من نفسه ويكل ذلك إلى اجتهاده في قدر ماينه قي وبرجع به على صاحبها فان اختلفا في قدر النفقة فالنول قول المودع اذا ادعى النفقة بالمعروف، وإن ادعى أكثر من ذلك لم يتبت له، وإن اختلفا في قدر المدة التي أنفق فيها فالقول قول صاحبها لازالاصل عدم ذلك فان لم يتدر على الحاكم فأنفق عليها محتسبا بالرجوع علىصاحبها وأشهد على الرجوع رجم بما أنفق رواية واحدة لانه مأذون فيه عرفا ولا تفريط منه اذا لم يجد حاكما، وإن فعل ذلك مع امكان استنذان الحاكم من غير اذنه فهل له الرجوع ? يخرج على روايتين نص عليهما فيا إذا أففق على البهيمة المرهونة من غير اذن الراهن وفي الضامن اذا ضمن وأذن بغير اذب المضمون عنه هل برجَّم به ? على روايتين (احداهم) يرجِّم به لانه مأذون فيه عرفا(والثانية) لايرجم لانه مفرط بترك استئذان الحاكم ، وإن أنفق من غير اشهاد مع العجز عن استئذان الحاكم أو مع امكانه فني الرجوع وجهان أيضا كذلك ومنى علف البهيمــة أو سقاها في داره أو غيرها بنفسه أو أمر غلامه أو صاحبه فنعل ذلك كا ينعل في بهائمه على ماجرت به العادة فلا ضمان عليمه لان هذا مأذون فيه عرفا لجريان المادة به فأشبه المصرح به

(فصل) وإن أودعه البهيمة وقال لانعلفها ولا تسقها لم يجز له توك علفها لان الحيوان حرمة في نفسه بجب احياؤه لحق الله تعالى ، فان علفها وسقاها كان كالقسم الذي قبله ، وإن تركها حتى تلفت لم يضمن لانه تمدى بترك علفها أشبه اذا لم

علف البهيمة أو سفاها في داره أو غيرها بنفسه أو أمر غلامه أو صاحبه ففعل ذلك كما يفعل في بهائمه على ماجرت به المادة فلا ضان فيه لان هذا مأذون فيه عرفا لجريان العادة به فأشبه المصرح به

⁽فصل) فان بهاه المالك عن علفها وسقيها لم يجز له ترك علفها لأن للحيوان حرمة في نفسه يجب احياؤه لحق الله تعالى فان علفها وسقاها فهوكما لو لم ينهه وإن تركها حتى تلفت لم يضمنها وهو قول أكثر أصحاب الشافعي وقال بعضهم يضمن لانه تعدى بترك علفها أشبه ما إذا لم ينهه وهو قول أبن المنذر لنهي رسول الله عليها إضاعة المال فيصير أمر مالكها وسكوته سواء

و لنا أنه تمثنل قول صاحبها فلم يضمنها كما لو أمره بقتاما ففعل وكالوقال لاتخرج الوديمة وإن خفت عليها نبخاف عليها ولم يخرجها او امره بالقائها في نار وبهذا ينتقض ماذكروه و ننع ابن المنذر الحكم فيما اذا

ينه وهذا قول ابن المنذر لنهي رسول الله وتلكية عن اضاعة المال فيصير أمن مالكها وسكرته سواء ولنا أنه ممثل لامن صاحبها فلم يضمنها كالو قال انتلها فقتلها وكالو قاللا تخرج الوديمة وإزخفت عليها فخاف عليها ولم يخرجها أو أمن صاحبها بالقائها في نار أد بحر وبهذا ينتقض ماذكروه ومنع ابن المتذر الحكم فيها إذا أمن بانلافها وأتلفها لما تتدم ولا يصح لانه ثابت لصاحبها فلم يفرمه شيئا كالو استنابه في مباح والتحريم أثره في بقا. حق الله تعالى وهو التأثيم أما حق الآدمي فلا يقى مع اذنه في تفويته ولانها لم تتلف بفعله وانها تلفت بترك العلف المأذون فيه أشبه مالوقال له لا تخرجها اذا خفت عليها فلم يخرجها.

و مسئلة ﴾ قال رحمه الله (ولو كان في يده وديمة فادعاها نفسان فقال أودعني أحدهما ولا أعرفه عينا أقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف أنها له وسلمت اليه)

وجلته أن من كانت عنده وديعة فادعاها نفسان فأقر بها لاحدها سلمت اليه لان يده دليسل ملكه فلو ادعاها لنفسه كان القول قوله فاذا أقر بها لغيره وجب أن يقبل ويلزمه أن يحلف الآخر لانه منكر لحقه فان حلف برى، وإن نكل لزمه أن يفرم له قيمتها لانه فوتهاعليه وكذلك وأقر الثاني بها بعد أن أقر بها الماول سلمت الى الاول لانه استحقها باقراره وغرم قيمتها الثاني نص على هذا أحد وإن أقر بها لها جيعا فهي بينهما ويلزمه الهين لكل واحد منها في نصفها وإن قال في لاحدهما لا أعرفه عينا فاعترفا له بجهله تعين المستحق لها فلا يمين عليه ، وإن ادعيا معرفته فعليه يمين واحدة أنه لا يعلم ذلك ، وقال أبو حيفة بحلف يمينين كا او أنكر أنها لها

ولنا أن الذي يدعي عليه أمر واحد وهو العلم بعين المالك فكفاه يمين واحدة كما لو ادعياها فأقر بها لأحدهما ويفارق مااذا أنكرهما لان كل واحد منهما يدعي عليه أنها له فهما دعويان فات حلف أقرع بينهما فهن قرع صاحبه حلف وسلمت اليه

امره باتلافها فاتلفها ولايصح لانه نائب صاحبها فلم يغرمكالواستنا به في مباح والتحريم اثر ه في بقاء حق الله تعالى وهو الاثم اماحق الآدمي فلا يبقي مع اذنه في تفويته ولانهالم تتلف بفعله وأغاتلفت بترك العلف المأذون فيه اشبه ما اذا نهاه عن اخراجها مع الخوف فلم يخرجها

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال اترك الوديمة في جيبك فتركها في كمه ضمن)

لانه ربما نسي فسقط الشيء من كمه وكذلك ان تركها في يده لان الحيب احرز وان قال اركها في كمك فتركها في يده احتمل وجهين احداها يضمن لان سقوط الذيء من اليد مع النسيان أكثر من سقوطه من الكم واشاني) لا يضمن لأن اليد لا ينبسط عليها الطرار بالبط بخلاف الكم ولأن كل واحد منها أحرز من وجه فتساويا ولن نصر الاول أن يقول متى كان كل واحد منها أحرز من وجه فتساويا ولن نصر الاول أن يقول متى كان كل واحد منها

وقال الشافعي يتحالفان ويوقف الشيء بينهما حتى بصطلحا وهو قول ابن أبي لبلى لانه لا يدلم المالك منهما ، وقشافعي قول آخر أنها تنسم بينهما كما او أقر بها لهما وهذا الذي حكاه ابن المنذر عن ابن أبي لبلى وهو قرل أبي حنيفة رصاحبيه فيا حكي عنهم قالوا ويضمن المستودع نصفها لكل واحد منها لانه فوت مااستودع بجهله

ولنا أنها تساويا في الحق فيها ليس بأيديها فوجب أن يقرع بينهما كالعبدين إذا أعتقهما في مرضه فلم بخرج من الثلث إلا أحدهما أو كما او أراد السفر باحدى نسائه ، وقول أبي حنيفة ليس بصحيح فان العين لم تتلف . ولو تلنت بغير تفريط منه فلا ضمان عليه وليس في جهله تفريط إذ ليس في وسعه أن لا ينسى ولا يجهل

(مسئله)قال (ومن أودع شيئا فأخذ بعضه ثم رده أومثله فضاع الكل لترمه مقدارما أخذ) وجملته از من أودع شيئا فأخذ بعضه لزمه ضمان ما أخذ فان رده أو مثله لم بزل الضمان عنه ، وبهذاقال الشافعي وقال مالك لا ضمان عليه اذا رده أو ثلا وقال أصحاب الرأي ان لم ينفق ما خذه ورد لم يضمن وإن أففقه ثم رده أو مثلا ضمن

وانا أن الفيان أهلق بذرة والأخذ بدليل أنه لو تأخيل بده قبل رده ضمنه فلا يزول إلا برده إلى صاحبه كالمفصوب ، فأما سائر الوديعة في طر فيه فان كان في كيس مختوم أو مشدود فكسر الحتم أو حل الشد ضمن سواء أخرج منه أو لم مخرج لانه هنك الحرز بفعل تعدى به مواز خرق الكيس فوق الشد فعليه ضيان ما خرق خاصة لانه ما هتك الحرز ، وان لم تكن الدرام في كيس أوكانت في كيس غير مشدود أوكانت ثيابا فأخذ منها واحداً مرده بهينه لم بضمن غيره لانه لم يتعدفي غيره وان رد بدله وكان متميزاً لم يضمن غيره لا يقتضي الضان لانه عجب رده معها الم يفوت على اختص به فيختص الضيان به وخلط المردود بغيره لا يقتضي الضيان لانه عجب رده معها الم يفوت على نفسه إمكان ودها مخلاف ما أذا خلطه بغيره ولو أذن له صاحب الوديعة في الاخذ منها ولم يأموه برد

وجه وجب أن يضمن لانه فوت الوجه المأمور بالحفظ به وأى بالم يؤمر به فضمن لخالفته وعلى هذا لو أمره بتركها في يده فجملها في كمه من غير حال المغالبة والسكم أحرز عند عدم المغالبة فعلى هذا إن أمره بتركها في يده فشدها في كمه من غير حال المغالبة فلاضان عليه وإن فعل ذلك عند المغالبة ضمن وإن أمره محفظها مطلقاً فتركها في جيبه أو شدها في كمه لم يضمنها وإن توكها في كمه غير مشدودة وكانت خفيفة لا يشعر بها اذا سقطت ضمنها لأنه مفرط وإن كانت ثقيلة يشعر بها لم يضمنها لان هذا عادة الناس في حفظ أموالهم وإن شدها على عضده لم يضمن لان ذلك احفظ لها وقال يضمنها لان شدها من جانب الجيب لم يضمنها وان شدها من الجانب الآخر ضمن لأن الطرار يقدر على بطها بخلاف ما اذا شدها مما الحيب وهذا يبطل بما اذا تركها في جيبه أو ربطها في كمه قان العلم الم

بدله فأخذ ثمر دبدل ماأخذ فهو كردبدل مالم يؤنن في أخذه وقال القاضي بضمن الكل وهرقول الشافي لانه خلط الوديعة عالا يتميز منه افضمن الكل كالوخلطها بفير البدل وقدد كرنا فرقابين البدل وغيره فلا يصح القياس وقال أبوحنيفة أذا كسر ختم الكيس لم يلزمه ضمان الوديمة لانه لم يتعد في غيره

ولنا أنه هتك حرزها فضمنها اذا تانت كما أو أودعه اياها في صندوق مُتفل نفتحه وتركه مفتوحاً ولا نسلم أنه لم يتمد في غير الحتم

(فصل) واذا ضمن الوديمة بالاستمال أو بالجحد ثم ردها الى صاحبها زال عنه الضان ، فان ردها صاحبها الله كان ابتدا ، استئمان وان لم يردها اليه ولكن جدد له الاستئمان أو أبرأه من الضمان بري من الضمان في ظاهر المذهب لان الضمان حقه فاذا أبرأه منه بري كا او أبرأه من دين في ذمته ، واذا جدد له استئمانا فقد انتهى القبض المضمون به فزال الضمان ، وقد قال أصحابنا إذا رهن المفصوب عند الفاصب أو أودعه عنده زال عنه ضمان الفصر فهنا أولى

(فصل) واو تعدى فلبس الثوب وركب الدابة أو أخذ الوديمة ليستعملها أو ليخزز فيها ثم ردها. الى موضعها بنية الامانة لم يبرأ من الضان ، وبهذا قال الشافعي ، وقال أبوحنيفة يبرأ لانه بمسك لها باذن مالكها فأشبه ما قبل التعدى

ولنا أنه ضمنها بعدوان فبطل الاستنهان كالوجحدها ثم أقربها وبهذا يبطل ماذكروه

(فصل) ولا يصح الايداع إلا من جائر التصرف فان أودع طفل أو معتوه إنسانا وديعة ضمها بقيضها ولا يزول الضمان عنه بردها اليه وانما يزول بدفعها الى وليه الناظر له في ماله أو الحاكم ، فان كان الصبي مميزاً صح إبداعه لما أذن له في التصرف فيه لانه كالبائغ بالنسبة إلى ذهك فان أودع رجل عند صبي أو معتوه وديعة فتلفت لم يضمنها سواء حفظها أو فرط في حفظها ، فان أتلفها أو أكلها ضمنها قول القاضي وظاهر مذهب الشاني ، ومن أصحابنا من قال لاضمان عليه وهو قول أبي حنيفة لانه سلطه على إنلافها بدفعها اليه فلا يازمه ضمانها، ألا "وى انه لو دفع إلى صغير سكينا فوقع عليها كان ضمانه على عاقالته

يقدر عنى بطها ولا يضمن وليس امكان حرزها باحفظ الحرزين مانعاً من احرازها بما دونه اذا كان حرزاً لمثلها وشدها على العضد حرز لها كيفيا كان لان الناس مجرزون به أموالهم فاشبه شدها في الكم وتركها في الحيب لمسكن لو أمره بشدها بما يلي الحيب فشدها من الجانب الآخر ضمن وإن أمره بشدها مل يلي الحيب لم يضمن لا نه أحرز وإن أمره بشدها على عضده مطلقاً أو أمره محفظها معه فشدها من أي الجانبين كان لم يضمن لانه ممثل أمر مالكها محرز لها مجرز مثلها وإن شدها على وسطه فهو أحرز لها وكذلك إن تركها في بيته في حرزها

[﴿] مسئلة ﴾ وإن أمره أن يجملها في صندوق وقال لاتقفل عليها ولا تنم فوقها فخالفه أو قاللانقفل

ولنا ان ماضمنه بانلافه قبل الايداع ضمنه بعد الايداع كالبالغ . ولا يصح قولهم انه سلطه على اتلافها وانما استحنظه اياها، وقارق دفع السكين فا مسبب للانلاف ودفع الوديمة مخلافه

(فصل) وأن أودع عبداً وديعة خرج على الوجهين في الصغير أن قلنا لا يضمن الصبي فأنلفها العبد كانت في ذمته وأن قلنا يضمن كانت في رقبته

(فصل) وان غصبت الوديعة من المودع قبراً اللاضان عليه سوا. أخذت من يده أوأكره على تسليمها فسلمها بنفسه لان الاكراه عذر لها يببح له دفعها فلم يضمنها كما لو أخذت من يده قهرا

﴿ باب قسمة الفيء والغنيمة والصدقة ﴾

الني هو الراجع المالمسلمين من مال الكفار بغير قتال، يقال فا الني اذا رجع نحوالمشرق والفنيمة ما أخذ منهم قهراً بالفتال واشتقاقها من الفتم وهو الفائدة وكلواحد منها في الحقيقة في وغنيمة وانما خص كلواحد منها بالمع ميز به عن الآخر ، والاصل فيها قول الله تعالى (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) الآية وقوله سبحانه (واعلموا انما غنمتم من شيء فان فله خمسه) الآية

(مسئلة) قال (والاموال ثلانة في، وغنيمة وصدقة)

يعني والله أعلم أن الاموال التي تليها الولاة من أموال المسلمين فأنها ثلائة أقسام: قسمان يؤخذان من مال المشركين (أحدهما) النيء وهو مأخذ من مال مشرك لم يوجف عليه بخيه ل ولا ركاب كالذي تركره فزعا من المسلمين وهر بوا. والحزية عشر أبوال أهل دار الحرب اذا دخلوا الينا تجاراً ونصف عشر تجارات أهل الذمة وخراج الارضين ومال من مات من المشركين ولاوارث له. والغنيمة ما أخذ بالنهر والقتال من المحكفار ، والقسم الثالث الصدقة وهو ما أخذ من مال مسلم تطهيراً له وهو الزكاة وقد ذكر ناها، يروى أن عررضى الله عنه قرأ توله تعالى (إنما الصدقات الفقرا، والمساكين

عليها الا قفلا واحداً فجعل عليها قفلين فلاضان عليه ذكره القاضي وهو ظاهر مذهب الشافعي وحكي عن مالك أنه يضمن لا نه خالف ربها في شيء له فيه غرض يتعلق بحفظها أشبه مالونها، عن اخراجها عن منزله فأخرجها لغير حاجة وذلك لأن النوم عليها وترك قفلين وزيادة الاحتفاظ بنبه اللص عليها و يحثه على الحد في سرقها والاحتيال لاخذها

ولنا أن ذلك أحرز لها فلم يضمن بفعله كما لو أمره بتركها في صحن الدار فتركها في البيت وبهذا ينتقض ماذكروه (فصل) وإن قال اجملها في هذا البيت ولا تدخله أحداً فأدخل اليه قوماً فسرقها أحدهم ضمنها لانها ذهبت بتعديه ومخالفته وسواء سرقها حال ادخالهم او بعده لانه ربما شاهد الوديعة في دخوله البيت وعلم موضعها وطريق الوصول اليهاوإن سرقها من لم يدخل البيت فقال القاضي لا يضمن لا أن فعله لم يكن (المفنى والشرح الكبير) (١٨٠)

حتى بلغ _ عليم حكيم) ثم قال هذه له ولا أم قرأ (واعلموا أنما غنه من هي فأن فل خمسه حتى بلغ وابن السبيل) ثم قال هذه لمؤلاء ثم قرأ (ماأفاء الله على رسواه من أهل القرى حتى بلغ والذين جاءوا من بعدهم) ثم قال هذه استوعبت المسلمين عامة ولئن عشت ايأتين الراعي وهو بسرو حير نصيبه منها الم يعرق به جبينه

(فصل) ولم تكن الفنائم نحل لمن مضى من الايم وأيا علم الله ضعفنا فطيبها لنا رحة لنا ورأفة بنا وكرامة البينا وكيائة روي عن الذي صلى الله عليه وسلم أنه قال و أعطيت خمسا لم يعطين نبي قبلي م فذكر فيها ما أحلت لي الفنائم ، منفق عليه وقال سعيد حدثنا أبو معاوية عن الاهمس عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ويكين ولم أنه الفنائم القوم سود الروس غيركم، كانت تزل ناد من السهاء فتأكلها هم كانت في أول الاسلام لرسول الله ويكين بدليل قول الله تعالى (يسئلونك عن الانفال قل الانفال فله والرسول) ثم صار أربه أخماسها الفنايين والحس لفيرهم بدليل قوله تعالى (واعلموا الما غنه تم من شيء فأن فله خمسه) فأضاف الفنيمة البهم وجعل الحس لفيرهم فيدل ذاك على أن سائرها لهم وجرى ذلك عبرى قوله تعالى (وورثه أبراه فلا مه الثلث) أضاف ميراث البهما مجعل للام منه الثلث فدل على أن الباقي للاب وقال تعالى (فكلوا مما غنه تم حلالا طيبا) فأحلها لهم

(مسئلة) قال (فالفيء ما أيخذ من مال مشرك بحال ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب والفنيمة ما أوجف عليها)

الركاب الابل خاصة والايجاف أصله التحريك والمراد همنا الحركة في السير اليه . قال قتادة فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ماقطعتم واديا ولا سيرتم البها دابة أنما كانت حوائط بني النضير أطعمها الله رسول الله وكالله والمراع عبد الايجاف الايضاع يعني الاسراع ، وقال الزجاح الوجيف دون التقريب من السير يقال وجف الفرس وأوجفت أنا قال الله تعالى (ماأفاء الله على رسوله منهم

سبباً لاتلافها وبحتمل ان يضمن لان الداخل ربما دل عليها من لم يدخلها ولانها مخالفة توجب الضمان أذا كان سبباً لاتلافها فأوجبته وإن لم يكن سبباً كما لو نهاه عن اخراجها فأخرجها لغير حاجة، وإن قال ضع هـذا الحاتم في الحنصر فوضمه في البنصر لم يضن لأنها أغاظ وأحفظ له الا أن لا يدخل فيها فيضمه في أعلتها العليا أو ينكسر لفلظها عليه فيضمنه في الموضين لأن مخالفته سبب لتلفه

[﴿]مسئلة﴾ (وإن دفع الوديعة إلى من بحفظ ماله كزوجته أو عبده لم يضمن)

نس على هذا أحمد وهو قول أبي حنيفة وقال الشافسي يضمن لانهسلم الوديمة إلى من لم يرض به صاحبها فضمنها كما لو دفعها الى أجني

فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب / فكل ما أخذ من مال مشرك بغير إيجاف مثل الاموال التي يتركونها فزعا من المسلمين ونحو ذلك هو في، وما أجلب عليه المسلمون وساروا اليه وقاتلوهم عليه فهو غنيمة سواء أخذ عنوة أواستنزلوا أهله بأمان فانالنبي عَلَيْكِيْنَةُ افتتح حصون خيبر بعضها عنوة و بعضها استنزل أهله بالامان فكانت غنيمة كلها

﴿ مسئلة ﴾ قال (نخمس الفي: والغنيمة مقسوم على خمسة أسهم)

في هذه المسئلة فصول أربعة (أحدها) أن الني، مخوس كا تخمس الفنيمة في احدى الروايتين وهومذه ب الشاني (والرواية الثانية) لا يخمس نقلها ابرطالب فقال: أما تخمس الفنيمة قال القاضي لم أجد بها قال الحرق من أن الني، مخرس نصا فاحكيه وانها نص على أنه غير مخرس وهذا قول عامة أهل المن المنذر ولا محفظ عن احد قبل الشافعي في الني، خمس كخمس الفنيمة ، وأخبار حو تدل على ماقاله الشافعي ولان الله تعالى قال (ماأفا، الله على رسوله من أهل القرى إلى قوله والذين جاوا من بعده) الآية قبله كله لمم ولم يذكر خمساء ولما قرأ عر هذه الآية قال: هذه استوعب المسلمين، ووجه الاول قول الله تعالى (ماأفا، الله على رسوله من أهل الفرى فله والرسول والذي القربى واليتاعى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم) فظاهر هذا أن جيعه لمؤلاء وم أهل الحسن، وجاءت الاخبار عن عر دالة على اشتراك جيم المسلمين فيه فوجب الجمع ببنهما كيلا في الآية والاخبار وتتعارض ، وفي إيجاب الخس فيه جمع بينهما وتوفيق فان خمسه الذي سمي والركاز وروى البراء بن عازب قال لفيت خالي ومعه الراية قلت الى أين ؟ فقال بعثى رسول الله علي المناه والركاز وروى البراء بن عازب قال لفيت خالي ومعه الراية قلت الى أين ؟ فقال بعثى رسول الله عقيلية الى والركاز وروى البراء بن عازب قال لفيت خالي ومعه الراية قلت الى أين ؟ فقال بعثى رسول الله عقيلية الى وروى البراء بن عازب قال لفيت خالي ومعه الراية قلت الى أين ؟ فقال بعثى رسول الله عن عن ما اله الشهر على من بامرأة أبيه ان أضرب عقه وأخمس ما له

(النصل الثاني) أن الفنيمة مخموسة ولا اختلاف في هذا بين أهل العلم بحمد الله ، وقد نطق به

و لنا أنه حفظها بما يحفظ به ماله أشبه ما إذا حفظها بنفسه وكما لودفع الماشية الى الراعي أو البهيمة إلى غلامه ليسقيها، ويفارق الاجنبي فان دفعها اليه لايمد حفظاً منه

ومسئلة (وإندفها الى أجنبي أو حاكم ضمن وليس للمالك مطالبة الاجنبي وقال الفاضي له ذلك) إذا دفع الوديعة إلى غيره لفير عذر فعليه الضمان بغير خلاف في المذهب الا أن يدفعها إلى من جرت عادته بحفظ ماله وقد ذكرناه في المسئلة قبلها وذكرنا الحسلاف فيه، وقال شريح ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه واسحاق متى دفعها إلى أجنبي أو حاكم ضمن ، وقال ابن أبي ليلي لاضمان عليه حفظها واحرازها وقد أحرزها عند غيره وحفظها به ولانه بحفظ ماله بإيداعه قاذا اودعها فقد حفظها به ماله فلم يضمنها كما لوحفظها في حرزه

الكنتاب العزبز فقال الله تعالى (واعلموا اناغنمتم من شيء فأن فأخمسه) لكن اختلف في أشياء : منهاسلب القاتل وأكثر أهل الدلمءلي أنه لايخمس فانحر رضي الله عنه قال كنالانخمس السلب وقول النبي والله المالية «من قنل تتيلافله سلبه» يقتضي أنه له كله ولوخمس لم يكن جميعه له وعن أبي قتادة أن رسول الله وَيُطالِنُهُ فغله سلبرجل قنله يوم حنين ولمخمس. رواء سعيد في سننه. ومنها اذا قال الامام منجا. بعشرة ر.وس فله رأس ومن طلم الحصن فله كذا من النفل فالظاهر أن هذا غير مخموسلانه في معنىالسلب. ومنها اذا قال الامام من أخذ شيءًا فهو له وقلنا بجوز ذلك فقد قيل لاخمس فيه لأنه في معنى الذي قبله . والصحيح أن الحنس لايسقط لانه يدخل في عموم الآية ولا يدخــل في معنى السلب والنفللان ترك تخميسهما " لايسقط خمس الغنيمة بالكلية وهذا يسقطه فلا يكون تخصيصا بل نسخا لحكمها ونسخها بالقياس غيرجائزاتفاقا ومنها اذا دخل قوملامنعة لهم دار الحرب بغيراذن الامام فقدقيل إنماغنموه لهم من غير أن يخمس ، والصحبح انه يخمس ويدفع البهم أربعة أخاسه لدخوله في عمرم الآية وعدم دليل يوجب تخصيصه (الفصل!اثالث) أن الحنس بما يجب خمسه منالني. والغنيمة شيء واحد في مصرفهما وحكمهما ولا اختلاف في هــذا ببن القائلين بوجوب الحس فيما فان الفائل بوجوب الحس في الفيء غير من قاله من أصحابنا الشَّافعي وقد وافق على هذا قانه قال﴿فِيالغيء والفنيمة ْ يَجْتَمُعَانَ فِي انْ فَيَهَا الحُّس لمن سماه الله تعالى بعني في سورة الانفال في قوله سبحانه وتعــالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء قان لله خمسه) الآية . وفي سورة الحشر في قوله تعالى (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) الآية . والمسمون في الآيتين شيء واحد

(الفصل الرابع) ان الحنس يقسم علىخدـة أسهم وبهـذا قال عطا. ومجاهد والشعبي والنخمي وقتادة وابن جربج والشافعي وقبل يقسم على ستة : سهم فله وسهم لرسوله لظاهر قوله تعالى (واعلموا أَمَا غَنْمُمْ مِن شيء فأن لله خمسه والرسول ولذي القربى واليتأمى والمساكين وابن|اسبيل) فعد ستة وجعل الله تعالى لنفسه سهما سادسًا وهو مردود على عباد الله أهل الحاجة ، وقال أبو العالية سهم الله

ولنا أنهخالف المودع فضمنها كما لو نهادعن إيداعها فانه أمره مجفظها بنفسه فلم يرض لها غيره َّفان فعل فتلفت عند الثاني مع علمه بالحال فله تضمين أيهما شاء لانهما متعديان، ويستقر ضمانها على الثاني لان النلف حصل عنده وقد دخل على أنه يضمن وإن لم يعلم الحال فله تضمين الاول، و ليس الاول الرجوع على الناني لانه دخل معه في العقد على أنه أمين لاضان عليه، وأن أحب المالك تضمين الثاني فليس له تضمينه في ظاهر كلام أحمد قاله القاضي لان أحمد ذكر الضان علىالاول فقطوهذا مذهبأبي حنيفة لانه قبض قبضاً موجباً للضانعى الاول فلم يوجب ضانا آخر، ويفارق القبض من الفاصب قانه لم يوجب الضمان على الغاصب أما لزمه الضمان بالنصب. قال شيخنا ويحتمل أن له تضمين أثناني أيضاً وهو قول القاضي ومذهب الشافعي لانه قبض مال غيره على وجهم بكن له قبضه ولم يأذن له مالكه فيضمنه عز وجل هو أنه أذا عزل الحنس ضرب بيده فما قبض عليه من شيء جعله الكعبة فهو الذي سمي لله لاتجملوا له نصيباً فان لله الدنيا والآخرة ثم يقسم بقية السهم الذي عزله على خمسة أسهم ، وروي عن الحسن وقدادة في سهم ذي القرى كانت طعمة لرسول الله عِيَّالِيَّةِ في حياته فلما توفي حمل عليــه أبو بكر وعمر في سبيلالله ، وروى ابن عباس ان أبا بكر وهر قسما الحس على ثلاثة أسهم ونجوه حكى عن الحسن بن محمد بن الحنفية وهو قول أصحاب الرأي قالوا يقسم الخس على ثلاثة: اليتامي والمساكين وابن السبيل وأسقطوا سهم رسول الله ﷺ بموته وسهم قرابته أبضا ، وقال مالك الغي. والحس واحد بجملان في بيت المال، قال ابن القاسم وبالهني عن أثق به ان مالكا قال يعطي الأمام أقربا. رسول الله ﷺ على مايرى ، وقال الثوري والحسن بضعه الامام حيث أراه الله عز وجل

ولنا قول الله تعالى (واعلموا أما غنمتم من شيء فان لله خمسه والرسول واذي القربي واليتامي والمساكين وابن الـبيل) وسهم الله والرسول واحد كذا قال عطاء والشعبي ، وقال الحسن بن محمد ابن الحنفية وغير. قوله (فأن فه خـمسه) افتتاح كلام يعني أن ذكر الله تعالى لافتتاح الكلام باسمه تبركا به لا لافراده بسهم فاذله تمالى الدنيا والآخرة ، وقد روي عن ابن عر وابن عباس قالا كان رسول الله ﷺ يقسم الحس على خبسة وما ذكره أبو العالية فشي. لايدل عليه رأي ولا يقتضيه قياس ولا يصار اليه إلا بنص صحيح يجب التسليم له ولا نعسلم في ذلك أثراً صحيحاسوى قوله ، فلا يترك ظاهر النص وقول رسول الله وَتَطَالِنَةِ وفعله من أجل قول أبي العالية،وما قاله أبو حنيفة فمخالف لظاهر الآية فان الله تمالى سمىارسوله وقرابته شيئا وجمل لهما فيالحسحقا كما سمىاثلاثةالاصناف الباقية فمن خالف ذلك فقد خالف نص الكتاب، وأما حل أبي بكر وعو رضي الله عنها على سهم ذي القربي في سبيل الله فقد ذكر لأحد فسكت وحوك رأسه ولم يذهب اليه ورأى ان قول ابن عباس ومن وافقه أولى لموافقته كتاب الله وسنة رسول الله ﴿ وَاللَّهِ عَالَ ابْنُ عِبَاسُ لمَا سَمَّلُ عَنْ سهم ذي القربي فقال إنا كنا نزعم انه لنا فأبي ذلك علينا قومنا، ولعله أراد بقوله أبي ذلك علينا قومنا فعل أبي بكر وهمر رضي ألله عنهما في حملهما عليه في سبيل الله ومن تبعهما علىذلك ، ومتى اختلف الصحابة وكان

كالقابض من الغاصب، وذكر أحمد الضمان على الأول لا ينفى الضان عن الثاني كما أن الضمان بلزم الغاصب ولا ينفي وجوبه على القابض منه ، فعلى هذا يستقر الضهان على الاول فان ضمنه لم يرجع على أحدوان صَمن الثاني رجع على الاول وهذا القول أفرب الى الصواب وماذكر نا للقول الاول لاأصل له ثم هو منتقض عا اذا دفع الوديعة الى انسان عارية أوهبه

[﴿]مسئلة﴾ (وان أراد سفراً أو خافعلها عند ردها الىمالكهاأو وكيله في قبضها ان قدر على ذلك) ولم يجز له دفيها الى الحاكم ولا الى غير. لانه ليس للحاكم ولاية على الحاضر فان فعل ضمنها لانه دفعها الى غير مالكها بغير أذنه من غير عذر فضمنها كالصورة الأولى

قول بعضهم بوافق الكتاب والسنة كان أولى وقول ابن عباس وافق الدكتاب والسنة فان جبير بن مطمم روى ان رسول الله وتلكية لم يقسم لبنى عبد شمس ولا بنى نوفل من الحس شيئا كاكان يقسم لبنى هاشم ولبنى المطلب، وان أبا بكر كان يقسم الحنس نحو قسم رسول الله وتلكية غير انه لم يكن يعطى قربى رسول الله وتلكية كاكان بعطيهم وكان عمر بعطيهم وعمان من بعده رواه أحمد في مسنده وقد تكام في رواية ابن عباس عن أبي بكر وعر أنهما حملا على سهم ذي القربى في سببل الله فقيل أنه برويه محد بن مروان وهو ضعيف عن الكابي وهو ضعيف أيضا ولا يصح عند أهل النقل قان قالوا قالنبي وتلكية ليس باق فكيف يبقي سهمه ? قلنا جهة صرفه المالنبي وتلكية مصلحة المسلمين والمصالح باقية قال رسول الله وتلكية و ما يحل لي مما أنا. الله عليكم ولا مثل حذه إلا الحنس وهو ص دود

﴿ م مثلة ﴾ قال (وسهم لرسول الله عِينية بصر ف في الكراع و السلاح ومصالح المسلين)

وهذا قول الشاني قانه قال اختار أن يضعه الامام في كل أمر خسبه الاسلام وأهله من سد ثغر وهذا قول الشاني قانه قال اختار أن يضعه الامام في كل أمر خسبه الاسلام وأهله من واعداد كراع أو سلاح أو اعطائه أهل البلا. في الاسلام نفلا عند الحرب وغير الحرب وهدذا نحو ماقال الحرقي وهذا السهم كان لرسول الله والتي الفنيمة حضر أو لم يحضر كا أن سهم بتية أصحاب الحس لهم حضر وا أو لم يحضر وا وكان رسول الله والتي يتنافيه عنال أن الله الله تعالى إلى نفسه والى رسوله ليعلم أن جهته جهدة المصلحة وأنه ليس يحتص بالنبي والتي المسلحة وأنه ليس يحتص بالنبي والتي المسلحة وأنه الله يحتص بالنبي والتي المسلحة واله المسلحة وأنه الله المنافية والمنافية والمناف

وزعم قوم أنه سقط بموته ويرد على انصبا. الباقين من أهل الحسولام شركاؤه ، وقال آخرون بل برد على انفائين لانهم استحلوها بتنالهم وخرجت منها سهام منها سهم النبي والمستحلوها بتنالهم وخرجت منها سهم منها سهم النبي والمستحراق فيه كما أن تركة الميت اذا خرج منها سهم بوصية ثم

﴿مسئلة ﴾ (فان لم بجده حلها معان كان أحفظ لها)

اذًا أراد السفر بها وقد نهاه صاحبها عنه ضمها لمخالفته وان لم ينهه لكن الطريق مخوف أو البلد الذي يسافر اليه مخوف ضمها لانه فرط في حفظها، وان لم يكن كذلك فله السفر بها نص عليه أحمد سواه كان به ضرورة الى السفر أو لم يكن وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي ان سافر بها مع القدرة على صاحبها أو وكيله أو الحاكم او امين ضمنها لانه سافر بها من غيرضرورة أشبه مالوكان السفر مخوفاً ولنا أنه نقلها الى موضع مأمون فلم يضمها كما لو نقلها الى البلد ولانه سافر بها سفر أغير مخوف اشبه مالولم يجد أحداً يدعها عنده . قال شيخنا ويقوى عندي أنه متى سافر بهامع القدرة على مالكها أو وكيله فيها بذير اذنه فهو مفرط عليه الضان لانه يفوت على صاحبها امكان استرجاعها و يخاطر بها فان النبي صلى

بطلت الوصية رد إلى النركة وقالت ط ثنة هو الخليفة بعده لأن أبا بكر روى عن النبي وَيَشِينَةُ أنه قال و اذا أطعم الله نبيا طعمة ثم قبضه فهو الذي يقوم بها من بعده وقد رأيت أن أرده على المسلمين والصحيح أنه باق وأنه يصرف في بصالح المسلمين لكن الامام بقوم مقام النبي وَيَشِينَةُ في صرفه فيا يرى فان أبا بكر قال: لاأدع أمراً رأيت رسول الله وَيَشِينَةُ بِصنع، فيه إلا صنعته . متفق عليه وروي عن الحسن بن محد بن الحنفيدة أنه قال اختلفوا في هدد بن السهمين يعنى سهم الرسول وَيَشِينَةُ وصهم ذي القربي فأجم رأيهم على أن مجملوهما في الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وحرفي الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وحور في الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وحور في الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وحور في الخيل والعدة في سبيل الله فكانا في خلافة أبي بكر وحور

(فصل) وكان لرسول الله ويَتَلِيّنِهُ من المغنم الصني وهو شي، مختاره من المفنم قبل القسمة كالجارية والعبد والثوب والسيف ونحوه وهذا قول محمد بن سيرين والشعبى وقتادة وغيرهم من أهل العلم وقال أكثرهم ان ذلك انقطع عوت الذي وَتَتَلِيّنِهُ قال أحمد الصني انما كان الذي وَتَتَلِيّنُهُ خاصة لم يبق بعده ولا نعلم خالفا لمذا إلا أبا أور فانه قال إن كان الصني ثابتا الذي وَتَتَلِيّنُهُ فللامام أن يأخذه على نحوماكان يأخذه الذي ويَتَلِيّنُهُ وبجعله مجال سهم الذي من خس الحنى فجمع ببن الشك فيه في حياة الذي وَتَتَلِيّنُهُ ومخالفة الاجماع في ابقائه بعد موته، قال ابن المذر الأعلم أحداً سبق أبا ثور إلى هذا القول، وقد أنكر وحالفة الاجماع في ابقائه بعد موته، قال ابن المذر الأعلم أحداً سبق أبا ثور إلى هذا القول، وقد أنكوم كوت الصني النبي وَتَتَلِيّنُهُ واحتجوا بما روى هرو بن شعيب عن أبه عن جده أن رسول الله وقوم كوت الصني النبي عليه واحد ما على الله عليكم ولامثل هذه الا الحس وهو مردو من ظهر بعمره فقال (مامحل لي مما أماء الله عليكم ولامثل هذه الا الحس وهو مردو عليكم » رواه سسعيد ، ورواه أبو داود باسناده عن أبي امامة عن النبي صلى الله عليسه وسلم ، ولان الله تعالى قال (واعلموا أنما غنه من شي . فأن لله خمسه) ففهومه أن باقيها المانين

ولناماروى أبو داود باسناده أن النبي وَيُطَالِنُهُ كُنْبِ إِلَى بنى زهر بن أقيش ﴿ إِنَّكُمُ انْ شَهِدُمُ أَنْ لا إِلَّهُ اللَّهُ وَأَنْ بَهُ الْمَالَ لَا أَذُو أَدْنِهُمُ الْحُسْ مِنَ المَةُ مُ وَسَهُمُ الصِّنِي النَّكُمُ آمَنُونَ بامانُ اللَّهُ ورسولُه ﴾ وفي حديث وفد عبد القيس الذي رواه ابن عباس وان يعطوا سهم النبي وَيُطَالِنَهُ والصَّنِي

الله عليه وسلم قال « المسافر وماله على قات الا ما وقى الله » أي على هلاك ولا يلزم من الاذن في امساكها على وجه لا يتضمن هذا الحطر ولا يفوت امكان ردها على صاحبها الاذن فيما يتضمن ذلك فأما مع غيبة المالك ووكيله فله السفر بها اذا كان أحفظ لها لانه موضع حاجة فيحتار ما فيه الحفظ وهذا الذي ذكره شيخنا في المكتاب المشروح.

و مسئلة ﴾ (قان ليمجد صاحبها ولا وكيه فله دفعها الى الحاكم سوا كان به ضرورة الى السفر أو لم يكن) لا نه متبرع بامساكها فلا يلز مه استدا . ته و الحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته فان او دعها مع قدر ته على الحاكم كان غير الحاكم لا ولاية له ، و يحتمل ان مجوز له ايداعها لانه قد يكون احفظ لها واحب إلى صاحبها وان لم يقدر على الحاكم فاو دعها ثقة لم يضمنها لانه موضم حاجة ، وذكر القاضى ان ظاهر كلام احمد انه

وقالت عائشة كانت صفية من الصني . رواه أبو داود ، وأما انقطاعه بمدالنبي عَلَيْكُ فَنَا بِتَ باجماع الامة قبل أبي ثور وبعده عليه وكون أبي بكر وهمر وعبان ومن بعدهم لم يأخذوه ولا ذكره أحدمنهم ولا مجمعون على ترك سنة النبي عَيَالِيَّةِ

﴿ مسئلة ﴾ قال(وخمس مقسوم في صليبة بني هاشم و بني المطلب ابنيءبدمناف حيث كانوا للذكر مثل حظ الانثيين)

يمني بتوله في صليبة بني هاشم أولاده دون من يعــد معهم من مواليهم وحلفائهم . وفي هـــذ • المسئلة فصول خدة (أحدها) أن سهم ذي القربي ثابت بعد موت النبي ﷺ وقد مضى ذكر ذلات والحلاف فيه وقد ذكرهم الله تعالى في كتابه من ذوي السهام، وثبت أن النبي عَلَيْكَ كَان يعطبهم فروي جبير بن مطمم قال وضع رسول الله ﷺ سهم ذي القربي في بني هاشم وبني المطلب وتوك بني نوفل وبني عبد شمس وذكر الحديث رواه أبر داود ولم يأت لذلك نسخ ولا تغيير فوجب القول به والعمل محكمه قال أحمد ثنا وكيم ثنا أبو معشر عن المقبري قال كتب نجدة إلى ابن عباس بسأله عن سهم ذي القربي فكتب ابن عباس إنا كنا نزعم أنه لنا فأبي ذلك علينا قومنا قال أحمد أما أذهب إلى أنه لقرابة النبى مَيَطَالِينَ على ماقال ابن عباس هو لنا

(الفصل الثاني) أن ذا القربي هم بنو هاشم و بنو المطلب أبني عبد مناف دون غيرهم بدليل ماروی جبیر بن مطعم قال لما قسم رسول الله مَوْتِيَالِيَّةِ سهم ذي القربي من خيبر ببن بني هاشم وبني المطلب أنيت أنا وعُمَان بن عفان رسول الله وَاللَّهِ فَقَلْنا يا رسول الله أما بنو هاشم فلا ننكر فضلهم لمسكانك الذي وضمك الله به منهم فما بال اخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركتنا وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال ﴿ إِنهِم لم يفارقوني في جاهاية ولا إسلام وإنما بنو هاشم و إنو المطلب شيء

يضمنها ثم تأولك لامه على انه اودعها من غير حاجة او مع قدرته على الحاكم

⁽ مسئلة) (فان تعذرذلك اودعها ثقة اودفنها وأعلم بهاثقة يسكن تلك الدار فان دفنها ولم يعلم بها أحداً أو اعلم بها من لايسكن الدارضمنها)

اذا دفنها في موضع واعلم بها ثقة يده على الموضع وكانت مما لا يضر ها الدفن فهو كايداعها عنده، وأن لم يعلم بِمَا احداً ضَمَنُها لانه فرط في حفظها فانه لايامن ان يموت في سفره فلا تصل الى صاحبها وربما نسي مَكَانُهَا أُو أَصَابِهَا آفَةً مَن هَدُم أُو حَرْق أَو غَرْق فَتَصْبِع ، وإن أُعَلِم بِمَاغِير ثَقَة ضَمَنُها لأنه ربما أُخذُها وكذلك إن أعلم بها ثقة لا يدله على المكان لانه لم يودعها إياه ولا يقدر على الاحتفاظ بها.

⁽فصل) وأن حضره الموت فحسكمه حكم السفر على ما مضى من أحكامه إلا في أخذهامعه لانكل واحد منها سبب لخروجها عن يده

واحد وشبك بين أصابعه وفي رواية «انهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام» رواه أحمد والبخاري فرعى لهم النبي عليه أنه في موافقتهم بني هاشم ومن كانت أمه منهم وأبوه من غيرهم لم يستحق شيئا لان النبي عليه لله يدفع إلى أقارب أمه وهم بنر زهرة شيئا وإنما دفع إلى أقارب أبيه ولو دفع إلى أقارب أبه ينها ولم يدفع أيضا إلى بني عمائه إلى أفارب أمه لدفع أيضا إلى بني عمائه وهم الزبير بن العوام وعبدا في والمهاجر ابنا أبي أمية وبنو جحش

(الفصل الثالث) أنه يشترك فيه الذكر والاشى لدخرلم في اسم القرابة واختلفت الرواية في قسمته بينهم فعن أحمد أنه يقسم بينهم ثلذكر مثل حظ الاشيين وهو اختيار الحرقي ومذهب الشافي لانه سهم استحق بقرابة الاب شرعا ففضل فيه الذكر على الاشى كالميراث، ويفارق الوصية وميراث ولد الام استحق بقرابة الام والرواية الثانية يسوى بين الذكر والانشى وهو قول أبي ثور والمزني وابن المنذر لانهم أعطوا باسم القرابة والذكر والانشى فيها سواء فأشبه مالو أوصى لقرابة فلان أو وقف عليهم ، ألا ترى أن الجد يأخذ مع الاب وابن الابن يأخذ مع الابر وهذا يدل على مخالهة المواريث ولابه سهم من خمس الحسر لجماءة فيستوي فيه الذكر والانشى كماثر سهامه ويسوى بين الصفير والسكير على الروايتين لاستوائهم في القرابة فأشبه المهراث .

(الفصل الرابع) أنه يفرق بينهم حيث كانوا من الامصار ويجب تعميمهم به حسب الامكان ومذا قول الشانعي، وقال بعضهم يخص أهل كل ناحية بخمس مفراها الذي ليسلم مفزى سواه فحا يؤحذ من مفزى الترك لمن في خراسان من ذوي يؤحذ من مفزى الترك لمن في خراسان من ذوي القربى لما يلحق من المشقة في نقله من المشرق إلى المفرب ولانه يتعذر تعميمهم به فلم يجب كسائر أهل السم، ووجه الاول أنه سهم مستحق بترابة الاب فوجب دنعه إلى جميع المستحقين كالميراث، فعلى

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن تعدى فيها فركب الدابة لغير نفعها ولبس الثوب أو أخذ الوديعة ليستعملها أو ليخزن فيها ثم ردها إلى موضعها بنية الامانةضمن لتعديه ولم يزل عنه الضمان بردها)

وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة يبرأ لانه بمسك لها باذن مالكها فأشبه ما قبل التعدي ولنا أنه ضمنها بعدوان فبطل الاستبان كما لو جحدها ثم أقربها وبهذا يبطل ما ذكر.
﴿مسئلة ﴾ (فان جحدها ثم أقربها فتلفت ضمنها)

لانه مجحدها خرج عن الاستئان عليها فلم يزل منه الضان بالافرار بها لان يدمصارت يد عدوان ﴿ مسئة ﴾ (فان كسر خم كيسها أو كانت مشدودة فحلالشدضين)

سواء أخرج منها شيئاً أو لم يخرج لانه هتك الحرز بفعل تمدى به فان خرق الكيس فوقى (الحزء السابع) (الحزء السابع)

هذا يبعث الامام إلى عماله في الاقاليم وينظركم حصل من ذلك فان استوت فيه فرق كل خمس فيمن قاربه وان اختلفت أمر مجمل الفضل ليدفع إلى مستحقه كالميراث، وفارق الصدقة حيث لاتنقل لان كل بلد لا يكاد مخلو من صدقة تفرق على فقراء أهله والحنس يؤخذ في بعض الاقاليم فلولم ينقل لأ دى إلى اعطاء البعض وحرمان البعض، والصحيح أن شاء الله أنه لا يجب النعميم لانه يتعذر فلم يجب كتعميم المساكين وما ذكر من بعث الامام عماله وسعاته فهو متعذر في زماننا لان الامام لم يبق له حكم إلا في قليل من بلاد الاسلام ولم يبق له حة في الفزو ولا له فيه أمر ولان هذا سعم من مهام الحس فلم يجب تعميمه كسائر سهامه ، فعلى هذا يفرقه كل سلطان فيا أمكن من بلاده .

ولنا عوم قوله تعالى (وأندي القربى) وهذا عام لا يجوز تخصيصه بغير دابل ، ولان النبي وَيَنْكِنَّهُ كان يعطي اقاربه كام وفيهم الاغنياء كالعباس وغيره ولم ينقل تخصيص الفقراء منهم . وقد روى الامام أحمد في مسنده ان النبي وَيَنْكِنَّهُ أعلى الزبير سها وأمه سها وفرسه مهمين، وأما أعلى أمه من سهم ذى القربى وقد كانت موسرة رلها بوال ومال ، ولانه مال مستحق بالقرابة فاستوى فيه الغني والفقير كالميراث والوصية للاقارب، ولان عمان وجبيراً طلبا حقها منه وسألا عن علة منعها ومنم قرابتها وهماموسران فعلله النبي عَنْكَيْنَةُ بنصرة بني المطلب دونهم وكونهم مع بني هاشم كالشي الواحد ولو كان اليسار ما ما والفقر شرطا لم يطلبا مع عدمه ولعلل النبي عَنْنِيْنَةً منعهما بيسارهما وانتفاء فقرهما

﴿ مستنة ﴾ قال (والخس الثالث لليتامى)

وهم الذين لا آباء لهم ولم يبلغوا الحلم فان النبي وَيُتَلِيْكُو قال « لا يُـتم بعد احتلام » قال بعض أصحابنا لا يستحقون الا مع الفقر وهر المشهور من مذهب الشافي لان ذا الاب لا يستحق والمال أنفع من وجود الاب ولا ، صرف اليهم لحاجهم فان اسم اليهم يطلق عليهم في العرف قارحة ومن

الشد فعليه ضمان ما خرق خاصة لانه ما هتك الحرز وقال أبو حنيفة إذا كسر خم الـكيس لم يلزمه ضمان الوديعة لانه لم يتعد في غيره

وانا أنه هتك حرزها فضمنها إذا تلفت كما لو أودعه إياها فيصندوق مقفل ففتحه وتركه مفتوحاً ولا نسلم أنه لم يتمد في غير الختم

﴿مُسَالًا ﴾ (وان خلطها بما لا تنميز منه ضمها)

اذا خلطها عا لا تتميز منه من ماله أو من مال غيره ضمها سواء خلطها عنايها أو دونها أو أجود من جنسها أو من غير جنسها مثل أن يخلط الدراهم بدراهم أو دهنا بدهن كالزبت بالزيت أوالسمن أو بغيره

كان اعطاق لذلك اعتبرت الما مة فيه، وفارق ذري القربى فانهم استحتوا انوبهم من رسول الله وللسلطة والنائد والفني والفقير في القرب سواء فاستويافي الاستحقاق و لم أعلم هذا نصاً عن أحمد وعموم الآية يقتضي تعميدهم . وقال بعض أصحاب الشانى له قول آخر انه للغني والفقير العموم النص في كل يتم وقياساً له على سهم ذي القربى ، ولانه لوخص به الفقير لكان داخلا في جملة المساكين الذين هم أصحاب ال- هم الرابع فكان يدخى عن ذكر هم وتسميتهم

قال أصحابنا ويفرق على الايتام في جميع الاقطار ولا يخص به أهل ذلك المغزى والقول فيــه كالقول فيــه كالقول في سهم ذي القربي وقد نقدم القول فيه

﴿ مسئلة ﴾ قال (والحنس الرابع للمساكين)

وهم أهل الحاجة ويدخل فبهم الفقراء، والفقراء والمساكين صنفان في الزكاة وصنف واحد ههنا وفي سائر الاحكام وانما يقع التمييز بينهما اذاجع بينهما بلفظين وام يرد ذلك الا في الزكاة، وسنذكرهم في أصنافها، قال أصحابنا: ويعم بها جيمهم في جيم البلاد كقولهم في سهم ذي القربى والينامي وقد نقدم قولنا في ذلك

﴿ مسئلة ﴾ قال (والحنس الخامس لابن السبيل)

وسنذكره أيضا في أصناف الصداة و هعلى كل واحد منهم قدر مايوصله للى الده لان دفعنا اليه لا-ل الحا به فأعطي بقدرها ، فان اجتمع في واحد أسباب كالمسكين اذا كان يتيا وابن سبيل استحق بكل واحد ونهما لانها أسباب لأحكام فوجب أن نثرت أحكامها كما لو انفردت فان أعطاه لبتمه فزال فقره لم بعط الففره شيئا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وأربعة أخماس الفي، لجميم المسلمين غنيهم وفة يرهم فيه سواء الا العبيد) لا تعلم خلافا بين أهل العلم اليوم في أن العبدلاحق لهم في النيء وظاهر كلام أحدو الحرق ان سائر الناس

وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال ابن الفاسم ان خلط دراهم بدراهم على وجه الحرز لم يضمن وحكي عن مالك لا يضمن الا أن تكون دونها لانه لا يمكنه ردها إلا ناقصة

ولنا أنه خلطها بماله حلطاً لا يتميز فوجب أن يضمنها كالو خلطها بدونها ولانه اذا خلطها بما لا يتميز فقد فوت على نفسه امكان ردها فازمه ضانها كما لو ألفاها في لجة بحر فان أمره حاحبها مخلطها عاله أو بغيره ففعل ذلك فلا ضهان عليه لانه فعل ما أمر به فكان نائباً عن المالك فيه وقد نقل مهنأ عن أحمد في رجل استودع عشرة دراهم واستودعه آخر عشرة وأمره أن مخلطها فخلطها فضاعت الدراهم فلا شيء عليه، فان أمره أحدها مخلط دراهمه ولم يأمره الآخر فعليه ضان دراهم من لم يأمره دون الاخرى، وإن اختلطت هي بغير تفريط منه فلا ضان عليه كما لو تلفت بغير تفريطه وإن خلطها غيره

لهم حق فيالني. غنيهم وفقيرهم ذكر أحمد الني. فقال نيه حق لكل المسلمين وهر بين الغني والفقير وقال عمر رضي الله عنه مامن أحد من المسلمين الاله في هذا المال نصيب الا العبيد فليس لهم فيه شيء وقرأ عمر (ما فا. الله على رسوله من أهل الفرى _ حتى بلغ _ والذين جا وا من بعدهم) ثم قال هذه استوعبت المسلمين عامة والتن عشت ليأنين الراعي بسرو حمير نصيبه منها لم يعرق فيها جبينه ، ولانه مال مخرس فلم بختص به من فيه منفعة كأربعة أخماس الغنيمة

وذكر القاني أن أهل الفي. هم أهل الجهاد من المرابطين في الثغور وجند المسلمين ومن يقوم بمصالحهم لان ذلك كان النبي عَيَلِيِّتُنِّ في حياً: لحصول النصرة والمصلحة به فلما مات صارت الجند ومن يحتاج اليه المسلمون فصار ذلك لهم دون غيرهم ، وأما الاعراب ونحوهم بمن لا يعد نفسه الجهاد فلا حق لهم فيه والله ين يغزون اذا نشطوا يعطون من سهم سبيل الله من الصدقة ، قال ومعنى كلام أحمد أنه بهن الغني والفقير يعني الغني الذي فيسه مصلحة المسلمين من المجاهـدين والقضاة والفقهاء ، ويحتمل أن يكون معنى كلامه أن لجميع المسلمين الإنتفاع بذلك المال لكونه يصرف إلى من يعود نفعه على جميم المسلمين وكذلك ينتفعون بالعبور على القناطر والجسور المعقودة بذلك المال وبالأنهار والطرقات الني أصلحت به

وسياق كلامه يدل على أنه ليس مختصا بالجند وانا هو مصروف في مصالح المسلمين لكن يبدأ بجند المسلمين لأبهم أهم المصالح المكومهم يحفظون المسلمين فيعطون كفايامهم فافضل قدم الأهم فالأهم من حمارة الثغور وكفايتها فالآسلحة والكراع ومايحتاج اليه ثم الأهم فالأهم منهمارة المساجدوالة ناطر واصلاح الطرق وكراء الامهار وسد بثوتها وارزاق القضاة ولائمة والؤذنين والفقهاء ونحو ذلك مما للمسلمين فيه نفع، والشافي قولان كنحو عما ذكرنا والمحتجرا على أن أربعة أخماس النيء كان لرسول الله وَ اللَّهِ فِي حَيانه بها روى مالك بن أرس بن الحدثان قال : سمعت عمر بن الخطاب والعباس وعلى يختصمان اليه في أموال النبي وَلَيُكُلِنُهُ فَقَالَ عَمْ كَانْتَ أَمُوالَ بْنِي النَّضِيرِ ثَمَّا أَفَاءُ اللَّهُ عَلَى رسوله ثمَّا لَمْ

فالضان على من خلطها لان العدوان منه أشبه ما لو أتلفها

[﴿]مسئلة﴾ (وإن خلطها عتميز أو ركب الدابة ليسقيها لم يضمن أما إذا خلطها بما تتميز منه مثل ان خلط دراهم بدنانير لم يضمن)

لابها تتميز مها فلا يمجز بذلك عن ردها فلم يضمنها كما لو تركها في صدوق فيه أكياس له وبهذا قال الشافعي ومالك ولا نعلم فيه خلافاً وكذلك الحكم إذا خلط بيضاً بسود وقد حكي عن أحمد فيمن خلط دراهم بيضا بسود يضمنها ولعله قال ذلك لكونها تكتسب منها سواداً ويتغير لونها فتنقص قيمتها فان لم يكن فيه ضرر فلا ضان عليه وإن ركب الدابة ليسقها أو يعلفها لم يضمن لان ركوبها لذلك مأذون فيه عرفاً وشرعا لانه مأذون له في سقيها كما لو أذن له في علفها والعادة أن

يوجف المسلمون عليه يخيل ولاركاب وكان لرسول افحه مكاللتي خالصا دون المسلمين وكان رسول أفحه وكاللجي ينفق منها على أهله نفتة سنته فحافضل جعله في الكراع والسلاح ثم توفي رسول الله وَيَطَالِينَ فوليها أبو بكر بدئل المراجو رسول الله عَيْنَاتِينَ مُولِيتها عِثل ما وليهار سول الله عَيْنَاتِينَ وأبو بكر متفق عليه الاان فيه مجهل ما بقي اسوة المال وظاهر اخبارهمرتدل علىأن لجميع المسلمين فيالني. حقا فانه لماقر أالآية التي في سورة الحشر قال هذه الأية استوء ت المسلمين وجعل للراعي بسرو حيرمنه نصيباً وقال ماأحد الآله في هذا المال نصيب ،وأما أموال بني النضير فيحتمل أن النبي والمسالة كان بنفق منه على أهله لان ذلك من أهم المصالح فبدأ جم م مجمل باقيه أسوة المال ومحتمل أن تكون أمو البني النضير اختصبها النبي والله من الني و ترك سائره لمن سمي في الآية وعذا مبين في قول عر وكان لرسول الله ﷺ خااصا ذون المسلمين

(فصل) واختلف الحالفاء الراشدون رضي الله عمهم في قسم الفيء ببن أهله فذهب أبوبكر الصديق رضى الله عنه إلى النسوبة ببنهم فيه وهو المشهور عن على رضى الله عنه فروي أن أبا بكر رضي الله عنه سرى بين الناس في العطاء وأدخل فيه العبيد فقال له عمر بإخليفةرسول الله أنجمل الدين جاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم وهجروا ديارهم له كمن انها دخلوا في الاسلام كرها ? فقال بو بكر انها عملوا لله وانا أجورهم على الله وانا الدنيا بلاغ ، فلما ولي عمر رضى الله عنه فاضل ببنهم وأخرج العبيد فلما ولي عليسوى ببنهم وأخرج العبيد وذكر عن عُمان أنه فضل ببنهم في الفسمة ، فعلى هذا يكون مذهب اثنين منهم ابي بكر وعلى التسوية ومذهب أثنين عمر وعُمان التفضيل، ورومي عن أحمد رحمة الله عليه إنه أجاز الامرين جميعا على مايراه الامام و ودي اجتهاده اليه فروي عن الحسن بن على بن الحسن أنه قال للامام أن يفضل قومًا على قوم، وقال أبو بكر اختيار أبي عبدالله أن لايفضلوا وهذا اختيار الشافعي ، وقال ابي رأيت قسم الله الواريث على العدد بكون الاخوة متفاضلين في الغنا. عن الميت والصلة في الحياة والحفظ بعد المرت فلا يفضلون ، وقسم رسول الله عَيْنَاتِينَ من الاربعة الاخاص على المدد ومنهم من يعطى غاية الفنا. ويكون الفتح على يديه ومنهم من يكون محضره أما غير فافع

من يسقيها يركها فالاذن في السقى اذن في الركوب المتادولهذا لو قال لوكيه اسق الدابة فأنه يفهم منه اركبها له) ﴿ مسئلة ﴾ (وإن أخذ درهما ثم رده فضاع السكل ضمنه وحده اختاره الخرقي وعنه يضمن الجميع وجملة ذلك أن من أودع شيئاً فأخذ بعضه لزمه ضان ما أخذ لتعديه فان رده أو مثله لم يزل عنه وبهذا قال الشافعي وقال ما لك لا ضان علية إذا رده أو مثلة وقال أصحاب الرأي أن لم ينفق ما أخذه ورده لم يضمن وإن أنفقه ثم رده أو مثله ضمن

ولنا أن الضان تعلق بذمته بالأحذ بدليل أنه لو تلف في يده قبل رده ضمنه فلا يزول ألا برده إلى صاحبه كالفصوب، فأما سائر الوديعة فينظر فيه فان لم تكن الدراهم في كيس أو كانت في كيس غير مشدود أو كانت ثباباً فأخذ مما واحداً ثم رده بمينه لم يضمن غيره لانه لم يتعد في عيره وكذلك

وأما ضرر بالجبن والهزيمة وذلك أنهم استووا في سبب الاستحقاق وهو انتصابهم الجهاد فصاروا كالفانمين ، والصحيح إن شا. الله أن ذلك مفوض الى اجتهاد الامام يفعل مايراه من تسوية وتفضيل لان النبي ﷺ كان بعطى الانفال فيفضل قوما على قوم على قدر غنائهم وهذا فيمعناه، والمشهور عن عمر رضي الله عنه انه حين كثر عنده المال فرض للمسلمين اعطياتهم ففرض المهاجرين من أهل بدر خمسة آلاف خمسة آلاف وللأنصار من اهل بدر أربعة آلاف أربعة آلاف وفرض لأهل الحديبية ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ولأهل الفتح الفين وقال بمن أبدأ ? قيل له بنفسك قال لاو لكن أبدأ بقرابة رِسُولُ اللهُ ﷺ فَهِداً بِنِي هَاشُمُ مُ بِنِي الطالِ لة ولرسول الله ﷺ (انا بنوها شمو بنوا اطالب شيء واحد، تم ببني عبد شمس لانه أخوها شم لا بويه ثم ببني نوفل لانه أخوهم الابيهم أثم الافرب فالاقرب عقال أصحابنا ينبغي أن يتخذ الامام ديواً، وهو دفتر فيه أساء أهل الديوان وذكر أعطياتهم ومجمل لـكل قبيلة عريفًا فقد روى الزهري أن رسول الله ﷺ عرف عام حنين على كل عشرة عرَّيفا وإذا أراد إعطا هم بدأ بقرابة رسول الله عَيْكِيِّةِ على ما روي عن عمر رضي الله عنه ، ويقدم الافرب فالاقرب ويقدم بني عبد العزى على بني عبد الدار لان فيهم أصهار وسول الله وَاللَّذِي ولا ن خديجــة منهم حتى تنقضي قريش وهم بنو النضر بن كنانة ثم من بعد قريش الانصار ثم سائر العرب ثم العجم والموالي ثم تفرض الارزاق لمن يحتاج المسلمون اليهم من القضاة والمؤذنين والائمية والفقها. والقراء والبرد والعيون، ومن لا عنى المسلِّمين عنه ، ثم في إصلاح الحصون والكراع والسلاح ثم بصالح المسلمين من بنا. القناطر والجسور واصلاح الطرق وكرى الانهار وسد بثرتها وعمارة المساجدتم ما فضل قسمه على سائر المسلمين ومخص ذا الحاجة

(فصل) قال القاضي ويعرف قدر حاجتهم يعني أهل العطاء وكفايتهم ويزداد ذو الولد من أجل ولد، ، وذو الفرس من أجل فرسه ، وإن كان له عبيد لمصالح الحرب حسب مؤونتهم في كفايته ، وإن كانوا لزينة أو تجارة لم يدخلوا في مؤونته ، وينظر في أسعارهم في بلداتهم لان اسعار البلدان تختلف

ان رد بدله متميزاً لما ذكرنا وانلم بكن متميزاً فظاهر كلام الحرقي أنه لا يضمن غيره لان التمدي اختص به فاختص الضان به وخاط الردود بغيره لا يقتضي ضان الجميع لانه يجب رده ممها فلم يفوت على نفسه امكان ردها لخلاف ما اذا خلطه بغيره ، ولو أذن له صاحب الوديمة في الاخذمنهاولم يأمره برد بدله فأخذ ثم رد بدل ما أخذ فهوكرد بدل ما لم يؤذن في أخذه وقال القاضي يضمن الكل برد بدله فأخذ ثم رد بدل الوديمة عا لا تتميز منه فضمن الكل كما لو خلطها بغير البدل، وقد ذكرنا فرقا بين البدل وغيره فلا يصح القياس ، وان كانت الدراهم في كيس مختوم أو مشدود فكسر الحتم أو حل الشد ضمنها وقد ذكر ناه

⁽ فصل) وإذا ضمن الوديعة بالاستعال أو بالجحد ثم ردها إلى صاحبها زال عنه الضان فان ردِها

والغرض السكفاية ، ولهذا تمتير الذرية والولد فيختلف عطاؤهم لاختلاف ذلك وإن كانوا سواء في السكفاية لا يفضل بعضهم على بعض وأنما تتفاضل كفايتهم ويعطون قدر كفايتهم في كل عام مرة ، وهذا والله أعلم على قول من رأى التسوية، فأما من برى التنضيل فأنه يفضل أهل السوابق والغنى في الاسلام على غيرهم بحسب مايراه كا أن عمر فضل أهل السوابق فقسم لقوم خسة آلاف ولآخرين أربعة آلاف ولآخرين ألفين ولم يقدر ذلك بالكفاية

(فصل) والعطاء الواجب لا يكون إلا لبالغ يطبق شه الفتال ، ويكون عاقلا حرا بصيرا صحيحاً ليس به مرض عنمه القنال فان مرض الصحيح مرضا غير مرجو الزوال كالزمانة ونحوها خرج من المقائلة وسقط سهمه ، وإن كان مرضا مرجو الزوال كالحي والصداع والبرسام لم يسقط عطاؤه لانه في حكم الصحيح الاترى أنه لا يستنيب في الحج اكالصحيح وإن مات بمد حلول وقت العطاء دفع حقه إلى ورثته ، ومن مات من أجناد المسلمين دفع إلى زوجته وأولاده الصفارقدر كفايتهم لا له لو لم تعط ذربته بعده لم يجرد نفسه الفتال لانه يخف على ذربته الضباع فاذا علم أنهم يكفون بعد موته سهل عليه ذاك و لهذا قال أبه خالد الهذائي .

حبا بناني انهن من الضعاف مدي وأن يشر بن رنقا بعد صاف ادي فيثنوا العين عن كرم عجاف بري وفي الرحن المنعناء كاف

لقد زاد الحياة إلى حيا هانة أن يرين العةر بمدي وأن يعربنانكسي الجواري ولولا ذاك قدسوت مهري

واذا بلغ ذكور أولادهم واختاروا أن يكونوافي المقاتلة فرض لهم وإن لم يختاروا تركوا ومن خرج من المقالة سقط حقه من العطاء

صاحبها اليه فهو ابتداء استثمان وان لم يردها اليه ولكن جدد له الاستثمان أو أبرأه من الضمان برى، في ظاهر المذهب لان الضمان حقه فاذا أبرأه منه برى، كما لو أبرأه من دين في ذمته واذا جدد له استثماما فقد انتهى القبض المضمون به فزال الضمان وقد قال أصحابنا اذا رهن المفصوب عند الناصب أو أودعه عنده زال عنه ضمان النصب فههنا أولى

﴿مسئلة﴾ (وإن أودعه صبي وديمة ضمنها ولم يبرأ إلا بالتسليم الىوليه)

وجملة ذلك أنه لا يصح الايداع الا من جائز التصرف فان أودع طفل أو معتوه انساناً وديسة ضمنها بقبضها لانه أخذ ماله بغير اذن شرعي أشبه ما لوغصبه ، ولا يزول الضمان عنه بردها اليه وإنما يزول بدفعها الى وليه الناظر في ماله ، فان كان الصبي مميزاً صح ايداعه لما أذن له في التصرف فيه لانه كالبائم بالنسبة الى ذلك فان خاف أنه اذا لم يأخذه منه أتلفه لم يضمنه بأخذه لانه قصد تخليصه من الهلاك فلم يضمنه كما لو وجده في سيل فأخرجه منه

﴿ مـثلة ﴾ قال (وأربعة الحماس الغنيمة لمن شهد الوقعة للراجل سهم وللفارس ثلاثة اسهم الا ان يكون الفارس على هجين فيكون له سهمان ، سهم له وسهم لهجينه)

أجم أهل العلم على أن أربعة أخاس الفنيمة الفاغين وقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم من شيء فأن لله خمسه) يفهم منه أن أربعة أخاسها لهم لأنه أضافها اليهم ثم أخذ منها سهما لفيرهم فبقي سائرها لهم كقوله تعالى (وورثه أبواه فلأمه الثلث) وقال عمر رضي الله عنه : الفنيمة لمن شهد الوقعة. وذهب جهور أهل العلم إلى أن الراجل سهما، والفارس ثلاثة أسهم ، وقال أبو حنيفة الفارس سهمان وخالفه أصحابه فوافقوا سائر العلماء ، وقد ثبت عن ابن عمر أن النبي وَ الله النبي وَ الله أنه أسهم الفارس ثلاثة أسهم: سهم له وسهمان الفرسه متفق عليه ، وقال خالد الحذاء انه لا يختلف فيه عن النبي والله أنه أسهم الفرس سهمين ولهما والراجل سهما ، والهجين من الحيل هوالذي أبوه عربي وأمه غير عربية ، والمقرف عكس ولهما والراجل سهما ، وأمه عربية ، ومنه قول هند بنت النعمان بن بشير ،

وما هنسد الا مهرة عربيسة سسليلة أفراس تحللها بغل فان ولات مهرا كريما فبالحري وان يكافراف فما أنجس الفحل

وأراد الحرقي بالهجين ههنا ماعدا العربي من الحبل من البراذين وغيرها ، وقد روي عن أحد رحمه الله أخرى أذالبراذين الدركت مثل العراب فاما مثل سهمها وذكر القاضي رواية أخرى فيما عدا العراب من الحبل لابسهم لها وفي هذه المسئلة اختلاف كثير وأدلة على كل قول آخرنا ذكرها الله باب الجهاد فان المسئلة مذكورة فيه وهو أليق مها ان شاء الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ والصدقة لا يجاوز بها النمازية الاصناف التي سمى الله عز وجل ﴾ يعني قول الله تعالى ﴿ الما الصدقات الفقراء والمداكين والعاماين عليها والمؤلفة الوبهم وفي الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ ودوي أن رجلا قال يارسول

إذا تلفت الوديمة فان قلنا لا يضمن الصبي كانت في ذمته وان قلنا يضمن كانت في رقبته

[﴿] مَسَالَةَ ﴾ (وان أودع الصبي أو المتوه وديعة فتلفت بتفريطه لم يضمن فان أتلفها أو أكلها ضمها في قول القاضي)

وظاهر مذهب الشافعي ومن أصحابنا من قال لا ضان عليه وهو قول أي حنيفة لانه سلطه على الملافها بدفعها اليه فلا يلزمه، الا ترى أنه اذادفع الى صغير سكيناً فوقع عليها كان ضانه على عافلته ولنا أن ما ضمن باتلافه قبل الايداع ضمنه بعد الايداع كالبالغ ولا يصح قولهم انه سلطه على التلافها وأعا استحفظه إياها، وفارق دفع السكين فانه سبب للاتلاف ودفع الوديمة بخلافه في المسئلة في الصغير)

الله أعطني من هذه الصدقات فقال له رسول الله عَيْسِكُنَّةُ ﴿ أَنَّ اللهُ لَمْ يَرْضُ بِحُكُمْ نِي وَلا غَسِيرُهُ فِي الصدقات حتى حكم فيها فجزاها عانيـة أجزاء فان كنت من تلك الاجزا. أعطينك حقك ، والمراد بالصدقة ههنا الزكاة المفروضة دون غيرها من صدقة التطوع والكفارات والنذور والوصايا ولا نعلم خلافًا بين أهل الهلم في أنه لايجوز دفع الزكاة الى غير هذه الاصناف الامارويءنعطا. والحسن أنها قالا ، أعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية والاول أصح وذلك لان الله تعالى قال (أمّا الصدقات) وأنما للحصر تُلبت المذكور وتنفي ماعداه لانها مركبة من حرفي نفي واثبات فجرى مجرى قوله تعالى (أنما الله إله واحد) أي لا إله الا الله ، وقوله تعالى (أيما أنت منذر (أي ماأنت إلا نذير ، وقول النبي ﷺ ﴿ أَمَا الولاء لمن أعنق ﴾

﴿ مسئلة ﴾ قال (الفقراء وهم الزمني والمـكافيف الذين لاحرفة لهم والحرفة الصناعة ولا علكون خسين درهما ولا قيمتها من الذهب والمساكين وهم السؤال وغير السؤال ومن لهم الحرفة الا أنهم لاعلكون خمسين درهما ولاقيمتها من الذهب)

الفقرا. والمساكين صنفاز في الزكاة وصنف واحد في سائر الاحكام لانكل واحد من الاسمين ينطلق عليهما ، فأما أذاجهم ببن الاسمين وميز ببن المسميين تميزا وكلاهما بشعر بالحاجة والفاقة وعدم الغني إلا أن الفقير أشد حاجة من المسكين من قبل ان الله تعالى بدأ به والمايبدأ بالأهم فالأهم وبهذا قال الشافي والاصمى وذهب أبو حنيفة الى أن المسكين أشد حاجة ويه قال الفراء وثعلب وابن قنيبة لقول الم تعالى (أومسكيناً ذامتربة) وهو المطروح على النراب اشدة حاجته وأنشدوا

> أَمَا الْفَقَيْرِ اللَّذِي كَانْتُ حَلَّوْبَتُهُ ﴿ وَفَقَ الْعَيَالُ فَلْمِ يَتْرَكُ لَا سَبِّدُ فأخبر أن الفقير حلوبته وفق عياله

(فصل)واذا أودعه شيئاً ثم سأله دفعه اليه في وقت امكنه ذلك فلم يفعل حتى تلف ضمنه ولانعلم خلافاً في وجوب رد الوديمة على مالكها أذا طلبها فأمكن اداؤها اليه بغير ضرورة وقدامر الله تعالى بذلك فقال تعالى (أن الله يأمر كم أن تُؤدوا الامانات إلى أهامًا) وقال رسول الله صلى الله عليه ﴿ أَد الامانة الى من اثنمنك ولا تخن من خالك آيعني عند طلبها ولانهاحق لمالكها لم يتعلق بهاحق غير. فلزم اداؤها اليه كالمفصوب والدين الحال فان امتنع من دفعها في هذه الحال فتلفت ضمنها لانهصار غاصباً لانه امسك مال غيره بغير أذنه بفعل محرم أشبه الغاصب فاما انطلبها في وقت لم يمكن دفعها لبعدها أو لمخافة في طريقها أو للمجز عن حملها أو غيرذلك لم يكن متعدياً بترك تسليمها لأن الله تعالى لا يكاف نفساً الاوسمها فان تلفت لم يضمنها لعدم عدوانه وان قال امهلوني حتى اقضي صلاني او آكل فاني جائم او أنام فاني ناعس أو يهضم عني الطعام فاني متلى المهل بقدر ذلك

(المنني والشرح السكبير) (الجزء السابع)

ولنا أن الله تعالى بدأ بالفقراء فيدل على أنهم أهم، وقال تعالى (أما السفينة فكانت لمساكين بعملون في البحر) فأخبر أن المساكين لهم سفينة يعملون بها، ولان النبي عَلَيْكِيْرُ قال ﴿ اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين، وكان يستعيذ من الفقر ولا يجوز أن إلى الله تعالى شدة الحاجة ويستعيذ من حالة أصلح منها ولان الفقر مشنق من فقر الظهر فعيل عمنى مفعول أي مفقور وهو الذي يرعب فقره ظهره فانقطع صاحبه قال الشاعر:

الما رأى لبد النسور تطارت وفع القوادم كالنقير الاعزل

أي لم يطق الطيران كالذي انقطع صابه والمسكين مفعيل من السكون وهو الذي أسكنته الحاجة ومن كسر صلبه أشد حالا من الساكن ، فأما الآية فعي حجة انا فان نعت الله تمالى المسكين بكونه ذا متر بقد على أن هدف الذبت لا يستحقه باطلاق اسم المسكنة كما يقال ثوب ذو علم وبجوز التعبير بالمسكين عن الفقير بترينة وبغير قرينة والشعر أيضا حجة لنا فانه أخبر أن الذي كانت حلوبته وفق العيال لم يتمرك لهم سبد نصار فقيراً لاشيء له اذا تقرر هدف انا فقير الذي لا يقدر على كسب ما يقم موقعا من كفايته ولا له خصون درها ولا قيمتها من المذهب مثل الزمني والمكافيف وهم العميان سموا بذلك لكف أبصارهم لان حؤلاء في الفالب لا يقدرون على اكنساب ما يقم موقعا من كفايتهم وربما لا يقدرون على شيء أصلا قل الفاته له لم الفالب لا يقدرون على اكنساب ما يقم موقعا من كفايتهم وربما لا يقدرون على شيء أصلا قل القائمة لمن الفالب المناب المناب ما يقم موقعا من كفايتهم أنه يحسل به معظم الكفاية تعرفهم بسياهم لا يستلون الناس إلحافا) ومعنى تولهم يقم موقعا من كفايتهم أنه يحسل به معظم الكفاية أو نصف الكفاية من كفايته كالذي لا يحسل له معظم الكفاية موقعا من كفايته كالذي لا يحسل له معظم الكفاية موقعا من كفايته كالذي لا يحسل له معظم الكفاية موقعا من كفايته كالذي لا يحسل له إلا نلائة أو دونها فهذا هو الفتر والاول هو المسكين في معلى كل واحد منها ما يتم به كفايته كالذي لا يحسل له إلا نا قسود دفعها واغناء صاحبها ولا يحصل إلا يذلك والذي ما

⁽فصل) وليس على المستودع مؤنة الرد وحملها الى ربها اذاكانت بما لحملها مؤنة قلت المؤنة أوكثرت لانه قبض المين لمنفعة مالكها على الخصوص فلم تلزمه الغرامة عليها كما لو وكله في حفظها في ملك صاحبها وأناعليه الممكين من اخذها، فإن سافر بها بغير اذن ربها ردها الى بلدها لانه بعدها بغيراذن ربها فلزمه ردها كالفاصب

⁽ فصل) اذا مات الرجل وثبت ان عنده وديعة لم توجد بعينها فهي دين عليه تغرم من تركنه فان كان عليه دين سواها فهما سواء ان وفت تركنه بهما والا اقتساها بالحصص وبه قال الشعبي والنخعي وداود وابن ابي هند ومالك والشافعي وابوحنيفة واصحابه واسحاق وروي ذلك عن شريح ومسروق وعطاء وظاوس والزهري وابي جعفر محمد بن علي وروي عن النخعي الامانة قبل الدين وقال الحارث العكلي الدين قبل الامانة

بسأل و محصل الكفاية أو معظمها من مسئلته فهو من المساكين لكنه يعطى جميع كفايته ويغنى عن الدؤال فان قبل فقد قال النبي عَلَيْكِينَ وايس المسكين بالطواف الذي ترده المقمة والمقمتان ولكن المسكين الذي لا يسأل الناس ولا يغطن له فيتصدق عليه » قلنا هذا تجرز وانما نفي المسكنة عنه مع وجودها فيه حتية مبالغة في اثباتها في الذي لا يسأل الناس كما قال عليمه السلام «ايس الشديد بالصرعة وأنما الشديد الذي يغلب نفسه عند الغضب » وقال «مانعدون الرقوب فيكم ؟ » قالوا الذي بالمعيش له ولد قال «لا ولكن الرقوب الذي لم بقدم من ولده شيئا وقال «ما تعدون المفلس فيكم ؟ » قالوا الجبال قالوا الذي لا درم له ولا متاع قال «لا ولكن المفلس الذي يأني يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال وبأني وقد ظلم هذا والحد من عرض هذا فيأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته حتى اذا نفدت حسناته أخذ من سيئا مهم فطرحت عليه ثم يصك ا، صك الى النار »

(فضل) ومن كان ذا مكسب يفني به نفسه رعباله ان كان له عبال أو كان له قدر كفايته في كل يوم من أجر عقار أو غلة مملوك أو سائمة فهو غني لا حق له في الزكاة وجهذا قال ابن عروالشانعي وقال أبو حنيفة ان لم يملك نصابا فله الاخد ننها لقول النبي ولللللي العلم ان عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم محجول الفني من تؤخذ منه الصدقة ولا تؤخذ إلا من النصاب ولان هذا لا يملك نصابا ولا قيمته فجاز له الاخذ كالذي لا كفاية له

ولنا ما روي عبدالله بن عدي بن الخيار أن رجابين أنيا رسول الله وَيَطْلِلْهُ وهو يقسم الصدقة فسألاه شيئا منها فسيئا منها فسيئا فيها أنه بي ولا تقوي مكتسب واله أبو دارد ورواه الامام أحمد عن محيي بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبه عن عبد الله وقال هذا أجودها إسناداً ما أجرده من حديثما أعلم روي في هذا أجود من هذا قبل له فالحديث عن النبي ويسالم بن أبي الجعد ويسالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة عن النبي عَلَيْنِيْ قال سالم الم الم يسمم من أبي هريرة . والذي مختلف فحنه غنى يوجب

ولذا انهماحقان وجبا في ذمته فتساويا كالدينين وسوا وجد في تركته من جنس الوديعة اولم يوجد وهذا اذا أقر المودع ان عندي وديعة اوعلى وديعة لفلان ام ثبتت بيئة انه مات وعنده وديعة فأما ان كانت عنده وديعة في حياته ولم توجد بعينها ولم يعلم هل هي باقية عنده او تافت ? ففيه وجهان (احدهما) وجوب ضانها لان الوديعة يجب ردها الأأن يثبت سقوط الرد بالتلف من غير تعد ولم يثبت ذلك ولان الجهل بعينها كالجهل بها وذلك لا يسقط الرد (وائناني) لاضان عليه لان الوديعة امانة والاصل عدم اللافها والتعدي فيها فلم يجب ضانها وهذا قول ابن أبي ليلى واحد الوجهين لا محاب الشافعي والاول ظاهر المذهب لان الوحود الرد فيبقى عليه مالم يوجد ما يزيله

⁽فصل) قال الشيخ رحمه الله والمودع امين والقول قوله فيما يدعيه من رد او تلف او اذن في

الزكاة وغنى يمنع أخذها وغنى يمنع المسئلة ويخالف ما قاسوا عليه هذا فانه محتاج اليها والصدقة أوساخ الناس فلانباح الاعند الحاجة اليها وهذا المحتلف فيه لاحاجة بهاليها فلانباح له

(فصل) وان كان الرجل صحيحا جلداً وذكر أنه لاكسبله أعطي منها وقبل قول بغير بمين إذا لم يعلم بقين كذبه ولا محافه لان النبي عَلَيْكَيْنَ أعطى الرجلين اللذين سألاه ولم محلفها ، وفي بمض رواياته أنه قال أنيذا النبي عَلَيْكِيْنَةُ فسأ لناه من الصدقة فصعد فينا البصر وصوبه فرآنا جلدين فقال « ان شنتما أعطيتكما » وذكر الحديث

(فصل) قان ادعى ان له عيالا فقال القاضي وأبو الخطاب يقلد ويعطي لهم كا يقلد في دعوى حاجته ، قال ابن عقيل عندي لا يقبل قول الإ بببنة لان الاصل عدم الهيال ولا تعذر إقامة البينة عليه وفارق مأإذا ادعى انه لا كسب له فانه يدعي ما يوانق الاصل لان الاصل عدم الكسب والمال و تتعذر عليه اقامة البينة عليه . ولو ادعى الفقر من عرف بالمهنى لم يقبل قوله الا ببينة تشهد بأن ماله تملف أو نفدلما روي أن النبي ويتعلق قال الانحل المسئلة إلا للائة رجل أصابته فافة حتى يشهد له ثلاثة من ذوي الحجى من قومه اند أصابت فلانا فائة فحات له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش –أو سدادا من عيش » وهل يعتبر في البينة على الفقر ثلاثة أو يكنفي باثنين ? فيه وجهان (أحدها) لايكفي الا ثلاثة لظاهر الحبر (والناني) يقبل قول اثنين لان قولها يقبل في الفقر بالنسبة الى حقوق الآدميين ثلاثة لظاهر الحبر (والناني) يقبل قول اثنين لان قولها يقبل في الفقر بالنسبة الى حقوق الآدميين لهمال قبل قوله ولم يستحلف لان النبي ويتعلق له يستحلف الرجلين اللذين رآهما جلدين ، فان رآه متجملا قبل قوله أيضا لانه لا يزم من ذاك الغني بدليل قول الحه تعانى (يحسبهم الجاهل أغنيا، من متجملا قبل قوله أيضا وله يحتج أن يبين له شرط جواز الأخذ ولا أن ما يدفعه اليه زكاة المهد ذكاة المسكنة أعطاه منها ولم يحتج أن يبين له شرط جواز الأخذ ولا أن ما يدفعه اليه زكاة

دفعها الى انسان اذا ادعى المستودع تلف الوديعة فالقول قوله بغير خلاف قال ابن المنذر الجمع كل من أعفظ عنه من أهل الدلم على أن المودع أذا أحرز الوديعة ثم ذكر أنها ضاعت ان القول قوله وقال أكثرهم مع يمينه وأن ادعى ردها على صاحبها فالقول قوله مع يمينه وبه قال الثوري والشافعي واصحاب الرأي واستحاق وبه قال ملك أن كان دفعها اليه بغير بينة وأن كان أودعه أياها ببينة لم يقبل قوله في الرد الا ببينة وحكاه القاضى أبو الحسين رراية عن أحمد

ولنا انه امين لأمنفعة له في قبضها فقيل قوله في الرد بغير بينة كالو اودع بغير بينة وان قال دفعتها الى فلان بامرك فأنكر مالكها الاذن في دفعها فالقول قول المودع نص عليه احمد في رواية ابن منصور وهو قول ابن ابني ليلى وقال مالك والثوري والمنبري واصحاب الرأي القول قول المالك لان الاصل عدم الاذن وله تضمينه

قال أحمد رحمه الله وقد سئل عن الرجل يدفع زكانه الي رجل هل يقول له هذه زكاة ? فقال يعطيه ويسكت ولا يقرعه فاكتفى بظاهر حاله عن سؤاله وتعريفه

(فصل) واذا كان الرجل بضاعة يتجر بها أوضيعة يستفلها تكفيه غلّمها له ولعياله فهوغني لا يعطى من الصدقة شيءًا وان لم تكفه جاز له الاخد منها قدر ما يتم به الكفاية وان كثرت قيمة ذلك وقد تقدم ذكر ذلك في الزكاة

﴿ مسئلة ﴾ قال (والعاملين على الزكاة وهم الجباة لها والحافظون لها)

يمني العاملين على الزكاة وهم الصنف الثالث من أصناف الزكاة وهم السعاة الذين يبعثهم الامام لأخذها من أربابها وجعها وحفظها ونقلها ومن يعبنهم عن يسوقها وبرعاها وبحماها وكذلك الحاسب والسكاتب والسكال والوزان والعداد وكل من بحتاج اليه فيها فانه يعطى أجرته منها لان ذلك من مؤننها فهو كعلفها وقد كان النبي والميالية يبعث على الصدقة سعاة وبعطيهم عمالهم فبعث عمر ومعاذا وأبا موسى ورحلا من بني مخزوم وابن المتيبة وغيرهم وطلب منه ابنا عمه الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث أن يبعثها فقالا يارسول الله لو بعثننا على هذه الصدقة فنصيب ما يعمل ونؤدي البك ما يؤدي الناس فأب اختلاف مع ما ورد من نص السكتاب فيه وهذه قصص اشتهرت فصارت كالمتواتر وايس فيه اختلاف مع ما ورد من نص السكتاب فيه فأغنى عن التطويل.

(فصل) ومن شرط العامل أن يكون بالفا عافلاأمينا لان ذلك ضرب منالولاية والولاية تشترط فيها هذه الحصال ولان الصبي والمجنون لا قبض لها والحائن يذهب بمال الزكاة ويضيعه على أربابه ويشترط اسلامه واختار هذا القاضي وذكر أبو الخطاب وغيره انه لا يشترط اسلامه لانه اجارة على عمل فجاز أن يتولاه الكافركجباية الحراج . وقبل عن أحمد في ذلك روايتان

ولنا أنه أدعى دفراً يبرأ به من الوديعة فكان القول قوله كما لو أدعى ردها على مالكما ولواعترف المالك بالاذن ولكن قال لم يدفعها فالقول قول المستودع أيضاً ثم ينظر في المدفوع اليه فان أقر بالقيض وكان الدفع في دين فقد بريء الكل وان أنكر فالقول قوله مع يمينه وقد ذكر اصحابناان الدافع بضمن المكونه قضى الدين بغير بينة ولا يجب اليمين على صاحب الوديعة لان المودع مفرط لكونه أذن له في قضاء ببرئه من الحق ولم يبرأ بدفعه فكان ضامنا سواء صدقه أوكذبه وإن أمره بدفعه وديعة لم يحتج ألي بيئة لان المودع يقبل قوله في التلف والرد فلا فائدة في الاشهاد عليه فعلى هذا يحلف المودع وببرأ ويحلف الآخر ويبرأ أيضا ويكون ذهابها من مالكها وأن ادعي عليه خيانة أو تفريطاً فالقول قوله مع عينه لان الاصل عدم ذلك أشبه الوكيل

ولنا أنه يشترط له الامانة فاشترط له الاسلام كالشهادة ، ولانه ولاية على المسلمين فلمجز أن يتولاها الكانر كسائر الولايات ولان من أبس من أمل الزكاة لا يجوز أن يتولى العالة كالحربي ولان الأكافر ليس إُمين ولهذا قال عر لاتأ يزوهم وقد خونهم الله تعالى وقد أ نكرهم على أبي موسى وليته الكتابة نصر أنيا فالزكاة التي هي ركن الاسلام أولى ، ويشترط كونه من غير ذوي القربي الأأن يدفع اليه أجرته من غير الزكاة ، وقال أصحابنا يجرز له الأخذ منها لانها أجرة على عمل تجوز الغني فجازت لذوي القربى كأجرةالنقال والحافظ وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشانعي

واتاً حديث الفضل بن العباس وعبـ د المطلب بن ربيعة بن الحارث حين سألا النبي وللله أن يبعثها على الصدَّة فأبي أن يبعثها وقال ﴿ انما هذه الصدَّة أُوساخ الناس وأنها لا نحل لحمد ولا لآل محمد ﴾ وحديث ابي رافع أيضاً وهذا ظاهر في تحريم أخذهم العالة فلا تجوز مخالفته ، ويفارق النقال والحال والراعي قالة يأخَّذه أجرة لحله لا لعالته ، ولا يشترط كونه حراً لأن العبد يحصل منه المقصرد كالحر فجاز أن يكون عاملا كالحرءولا كونه فقيها إذا كُتب له ماياخذه وُحدٌ له كاكتب النبي عَيَّالِيْنَ لعاله فرائض الصدقة وكما كتب أبو بكر لمالِه أو بهث معه من يعرفه ذلك ،ولا كونه نقيراً لان ألله تعالى جمل العامل صنفاغير الفقرا. والمساكين فلا يشترط وجود معناهما فيه كا لا يشترط معناه فيهما وقد روي عن النبي عَيَالِيَّةِ أَهُ قَالَ وَلاَتِحَلَّ الصَّدَّةَ لَغَي إِلَّا لَحْسَةَ: امْازُ فيسبيلَ الله أولعامل عليها و لرجل ابتاعها بماله أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين الى الغني ، رواه أبوداود. وذكر أصحاب الشافي انه تشرط الحربة لان المالة ولاية فنافاها الرق كالفضاء، ويشترط الفقه ليملم قدر الواجب وصفته

ولنا ما ذكرناه ولانسلم منافاة الرق الولايات الدينية فانه يجوز أن يكون إماما في الصلاة ومفتياً وراويا الحديث وشاهداً ، وهذه من الولايات الدينية . وأما الفقه فانما يحتاج اليه لمعرفة ما يأخذه وبتركه ويحصل ذك بالكناب له كما فعل النبى عَلَيْكِيَّةٍ وصاحباه رضي الله عنهما

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال لم تودعني ثم اقر بها او ثبتت ببينة م ادعي الرد اوالتلف لم يقبل قوله وان اقام بينة ويحتمل ان تقبل بينته)

اذا ادعىعلى رجلوديمة فأنكرتم ثبتانه أودعه فقال أودعتني وهلكت من حرزي لم يقبل ةو له وعليه ضانها وبهذا قال مالك والشافعي واسجاق وأصحاب الرأي لانه مكذب لانكاره الاول ومعترف على نفسه بالكذب المنافي الامانة وان أفر صاحبها له نتافها من حرزه قبل جحدها فلا ضمان عليه وان أقرابها تلفت بعد جحوده لم يسقط عنهالضان لانه خرج بجحوده عن الامانة فصار ضامنا كمن طولب بالوديعة فامتنع من ردها وكذلك إن اقام بينة بتلفها بمدالجحودلذلك وان شهدت بتلفها قبل الجحود من الحرز فهل تسمع بينته أفيه وجهان (احدهما) لاتسمع لانهمكذب لهابانكاره الايداع (والثاني) تسمم

(فصل) والامام مخير ببن أن يستأجر انعامل اجارة صحيحة بأجر معلوم اما على مدة معلومة واما على على معلوما على عمله فاذا على عمل معلوم وببن أن يجبل له جعلا معلوما على عمله فاذا على المستحق المشروط وان شا. بعثه من غير تسمية ثم أعطاه فان عمر رضي الله عنه قال بعثني النبي ويتطابق على الصدقة فلما رجعت على فقلت اعطه من هو أحوج مني وذكر الحديث فان تلفت الصدقة في بده قبل وصولها الى أريابها من غير تفريط فلا فهان عليه ويستحق أجرة من بيت المالوان لم تنلف أعطي أجر عله منها وان كان أكثر من عنها أو أقل ثم قسم الباقي على أربابه لان ذلك من مؤنها فجرى مجرى علفها ومداواتها. وان رأى الامام أو اعطاه أجرة من ببت المال أو بجعل له رزقا في بيت المال ولا يعطيه منها شيئا فعل وان تولى الامام أو الوالي من قبله أخذ الصدقة وقد منها لم بستحق منها شيئا لانه يأخذ رزقه من بيت المال و

(فصل) وبجوز للامام أن يولي الساعي جبايتها دون تفرقنها وبجوز أن يوليه جبايتها و تفريقها فأن النبي وتيالية ولى ابن المتيبة فقدم بصدقته على النبي وتيالية فقال هذا لمكم وهذا أحدي إلي وقال له النبي وتيالية والم معاذاً أن يأخذ الصدقة، ن أغنيا تهم فيردها في فقرائهم ويروى أن زيادا ولى هر أن بن حصين الصدقة فلما جا، قبل له أبن المال ? قال أو للمال بعثني أخذناها كما كذا ناخزها على عهد رحول الله وتيالية ووضعناها حيث كنا نضعا على عهد وسول الله وتيالية ووضعناها حيث كنا نضعا على عهد وسول الله وتيالية واخذ الصدقة من أغنيا ثنا فوضعا في فقرائنا و كنت غلاما يتها فأعطاني منها قلوصا . أخرجه الترمذي

« مسئلة » قال (وللمؤلفة قلوبهم وهم المشركون المتألفون على الاسلام)

هذا الصنف الرابع من أصناف الزكاة والمستحقون لها ، وقال أبو حنيفة انقطع سهمهم وهو أحد أنوال الشافي لما روي أن مشركا جا. يلتمس من عمر مالا فلم يعطه وقال (من شا. فليؤمن ومن شا. فليكفر) ولم ينقل عن عمر ولا عنمان ولا علي أنهم أعطوا شيئا من ذلك، ولان الله تعالى أظهر الاسلام

لان صاحبها لو أقر بذلك سقط عنه فتسمع البينة به فان شهدت التنف من الحوز ولم تعين قبل الجحود ولا بعده واحتمل الامرين لم يسقط الضان لان الاصل وجوبه فلا ينتفي بامر متربد

مسئلة ﴾ (وانقال مالك عندي شيء قبل قوله في الرد والتلف) اذا قامت بينة بالا بداع اواقر به المودع بعد قوله مالك عندي شيء اولا حق لك على ثم قال ضاعت من حرزي كان القول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه لان قوله لا ينافي ماشهدت به البينة ولا يكذبها قان من تلفت الوديمة من حرزه بنير تفريطه لاشيء لما الكها عنده ولا يستحق عليه شيئاً

⁽ فصل) قان نوى الحيانة في الوديمة بالجحود او الاستمال ولم يفعل ذلك لم يصر ضامناً لأمه لم

وقم المشركين فلاحاجة بنا الى التأليف. وحكى حنبل عن أحمد أنه قال المؤلفة قد انقطع حكمهم البوم والمذهب على خلاف ماحكاه حنبل و لعدل معنى قول احمد انقطع حكمهم أي لا يختاج البهم في الفالب أو أراد أن الاثمة لا يعطونهم البوم شيئا ، فأما أن احتاج البهم جاز الدفع البهم فلا مجوز الدفع البهم إلا مع الحاجة

ولنا على جواز الدفع البهم قول الله تعالى (والمؤلفة قلومهم) وهذه الآية في سورة براءة وهي آخر ما نزل من القرآن على رسول الله وَيَطَالِنَهُ وقد ثبت أن رسول الله وَيَطَالِنَهُ أعطى المؤلفة من المشركين والمسلمين وأعطى أبو بكر عدي بن حاتم وقد قدم عليه بثلائمائة جل من ابل الصدقة ثلاثين بهيراً ومخالفة كتاب الله وسنة رسوله واطراحها بلا حجة لا يجوز ولا يثبت النسخ بترك عر وعثان اعطاء المؤلفة ولعلهم لم يحتاجوا الى اعطائهم فتركوا ذاك لعدم الحاجة اليه لالسقوطه

(فصل) والمؤلفة قلوبهم ضربان ؛ كفار ومسلمون وهم جيما السادة المطاءون في أو بهم وعشائرهم فالكمار ضربان (أحده ا) من برجى اللامه فيعطى لتقوى نيته في الاسلام وعبل نفسه البه فيسلم فان النبي وَلَيْكُنِّهُ يوم فتح مكة أعطى صنوان من أمية الامان واستنظره صفوان أربعة أشهر لينظر في أمره وخرج معه الى حنين فلما أعطى النبي وَلَيْكُنِّهُ العطايا قال صفوان مالي فأوما النبي وَلَيْكُنِّهُ المواد فيه ابل محلة فقال « هذا الله » نقال صفوان ان هذا عطاء من لا يخشى الفقو

والضرب اثني) من يخشى شره ويرجى بعطيته كف شره وكف غيردمعه ، وروي عن ابن عباس ان قوما كانوا يأتون النبي وَلَيُكُنِي فان اعطام مدحوا الاسلام وقالوا هذا دين حدن وإن منهم ذروا وعابوا ، واما المسلمون فأربعة أضرب (قوم) من سادات المسلمين لهم نظرا، من الكفار ومن المسلمين الذين لهم نية حسنة في الاسلام فاذا اعطوا رجي اسلام نظرائهم وحسن نياتهم فيجوز اعطاؤهم لان ابا بكر اعطى عدى بن حاتم والزبرة ان بن بدر مع حسن نياتهما واسلامهما

(الضرب الثاني) سادات مطاءون في تومهم يرجى بعطيتهم قوة إيمانهم ومناصحتهم في الجهاد

بحدث في الوديعة قولا ولا فملا فلم يضمن كما لولم ينو وقال ابن شريح يضمن لانه امسكها بنية الخيانة فضمنها كاللقطة بقصد التمليك

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «عفي لامتي عن الخطأوالنسيان وماحدثت به انفسها مالم تشكلم به أو تعمل به ولانه لم يخن فيها بقول ولافعل فلم يضمنها كالذي لم ينو وفارق الملتقط بقصدالتمليك فانه عمل بها باحذها ناوياً لاخيانة فيها فوجب الضان بفعله المنوي لا يمجره النبة ولو التقطها قاصدا لتعريفها ثم نوى بعد ذلك امسا كها لنفسه كانت كمسئلتناوان اخرجها بنية الاستعال فلم يستعملها ضمنها وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يضمنها الا بالاستعال لا نهلو اخرجها لنقلها لم يضمنها و لناله تعدى باخراجها اشبه مالو استعملها بخلاف ما إذا نقلها

قانهم يعطون لان النبي مَلِيَّالِيَّةِ أعطى عيينة بن حصن والافرع بن حابس وعلقمة بن علائة والطلقاء من أهل مكة وقال للانصار « يامعشر الانصار علام تأسون على لعاعة من الدنيا تألفت بهما قوما لاأيان لهم ووكانكم الى إيمانكم؟»

وروى البخاري باسناده عن عمرو بن تغلب أن رسول الله و الله

(الضرب الثالث) قوم في طرف بلاد الاسلام اذا أعطوا دنعوا عن يليهم من المسلمين (الضرب الرابع) قوم اذا أعطوا أجبوا لزكاه بمن لايعطيها إلا أن يخاف وكل هؤلا. يجرز الدفع البهم من الزلفة فلوجهم فيدخلون في عموم الآية

مسئلة قال (وفي الرقاب وهم المـكانبون)

لا نه إلى المرافع المرافع المرافع المرافع المرافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المرفع الرفاب مجوز صرف الزكاة البهم ، وهو قول الجهور وخالفه أيضا ظاهر الآية لانالم كاتب من الرقاب في اعتاق العبيد ولا يعجبني ان يعان منها مكاتب وخالف أيضا ظاهر الآية لانالم كاتب من الرقاب لأنه عبد واللفظ عام فيدخل في عمومه إذا ثبت هذا فانه يدفع الى المكاتب جميع ما محتاج اليه في المنابته فان لم يكن معه شيء جاز أن بدفع اليه جميعها وإن كان معه شيء له يتم ما يتخلص به لان حاجته لا تندفع إلا بذلك ولا يدفع إلى من معه وفاه كنابته شيء لانه مستفن عنه في وفاه المكتابة قيل ولا يدفع اليه محكم الفقر شيء لانه عبد ومجوز أن يدفع اليه في كتابته قبل حلول النجم لثلا محل قيل ولا يدفع اليه محتب كافر شيء لانه ليس من مصارف الزكاة النجم ولا يقبل قول المكاتب إنه مكانب إلا ببينة لان الاصل عدمها قان صدقه السبد ففيه وجهان:

[﴿] مسئلة ﴾ (وان مات المودع فادعى وارثه التسليم لم يقبل الا ببينة) لانصاحبها لم يأتمنه عليها فلا يقبل قوله عليه بخلاف المودع فانه اثنمنه فقبل قوله بغير بينة

[﴿] مسئلة ﴾ (فان تلفت عنده قبل امكان ردها لم يضمنها) (المغني والشرح السكبير) ([الجزء السابع)

(أحدهما): يقبل لان الحق في الميد لسيده فاذا أفر با تتمال حقه عنه قبل. و (اشأني): لا يقبل لانه منهم في أنه يواطئه ليأخذ به المال.

(فصل) وبجوز السيد دفع زكانه الى مكاتبه لانه قد صار معه في باب المعاملة كالاجنبي حتى يجري ببنها الربا فصار كالفريم يدفع زكانه الى غربمه وبجوز المسكانب ردها الى سيده بحكم الوقاء لانها رجعت اليه بحكم الابفاء أشبه ايفاء النهريم دينه بها قال ابن عقيل وبجوز دفع الزكاة الى سيد المسكاتب وفاء عن الكتابة وهو الاولى لانه أعجل لعتقه وأوصل الى المقصرد الله ي كان الدفع من أجله فانه إذا أخذه المسكاتب قد يدفعه وقد لا يدفعه .

ونقل حنبل انه قال قال سفيان لا تمطي مكاتبا هك من الزكاة قال وسمعت أبا عبد الله يقول : وأنا أرى مثل ذهك .

وقا الاثرم سمعت أبا عبد الله بسأل : أيعطى المـكانب من الزكاة ? قال : المـكانب بمنزلة العبد فـكيف يعطى ؟ ومعناه والله أنهم لا يعطي مكانبه من الزكاة لانه عبده و ماله يرجم اليه ان عجز وان عنق فله ولاؤه ولا تقبل شهادته لمكانبه ولاشهادة مكانبه له

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ وقد روي عن عبد الله رحمه الله رواية أخري أنه يعتق منها ﴾

اختلفت الرواية عن احد رحه الله في جواز الاعتاق من الزكاة فروي عنه جواز ذلك ، دهو قول ابن عباس والحسن والزهري ومالك واسحاق وأبي عبيد والعنبري وأبي ثور العموم قول الله تعالى (وفي الرقاب) وهومتناول القن بل هو ظاهر فيه فإن الرقبة اذا أطلقت انصرفت اليه كقوله تعالى في اعتاق الرقاب ولا به اعتاق الرقبة فجاز صرف الزكاة فيه كدفعه في في السكتابة والرواية الاخرى لا يجرز وهو قول ابراهيم والشابي لان الآية تفتضي صرف الزكاة في المي المجاهدين كذلك ههذا والعبدالقن لا يدفع اليه شي والى احد في رواية أبي طالب قد كنت أقول يهتق من ذكانه ، ولسكن اها به اليوم ولانه يجر الولاء وفي ، وضع آخر قبل له فها يحبث من ذلك ? قال ؛ يعين من شها فهواسلم

وقد روي نحو هذا عن النخبي وسعيد بن جبير فانها قالا : لا يعتق من الزكاه رقبة كاملة ، المكن يعطي منها في رقبة ويعين مكانبا ، وبه قال أبوحنيفة وصاحباه لانه!ذا أعتق من زكانه انتفع بولاء من أعتقه فمكأنه صرف الزكاه الي نفسه

لانه لانفريط منه ولا تمد وان كان بعد الامكان فتلفت ففيه وجهان (احدهما) يضمنها اتأخر ردها مع امكانه والآخر لايضمها لانه غير متمد في اثبات يده عليها انما حصلت في يده بغير فعله (فصل) اذا مات المودع وعنده وديعة معلومة بعيها فعلى وارثه يمكين صاحبها من أخذها فان لم

وأخذ ابن عقيل من هذه الرواية أن أحمد رجم عن القول بالاعناق من الزكاة وهذا والله أعلم من احمد أنما كان على سبيل الورع فلا يقتضي رجوعاً لأن العلة التي تملك بها جر الولاء ومذهبه أن ما رجم من الولاء رد في مثله فلا ينتفع اذا باعتاقه من الزكاة

فصل) ولا يجوز أن يشتري من زكاته من يهنتى عليه بالرحم وهو كل ذي رحم محرم فان فعل عنق عليه ولم تسقط عنه الزكاة .

وقال الحسن لأباس أن يعتق آباه من الزكاة لان دفع الزكاة المحصل الي أبيه وأنما دفع التمن الي بائعه ولنا أن نفع زكاته عاد الي أبيه فلم بجز كالو دفعها اليه ولان عتقه حصل بنفس الشراء مجازاة رصلة الرحم فلم بجز أن محتسب له به عن الزكاة كنفقة أقاربه ، ولو أعتق عبده المماوك له عن زكاته لم بجز لان اداء الزكاة عن كل مال من جنسه والعبد ايس من جنس ما نجب الزكاة فيه ولو أعتق عبدا من عبيده التجارة لم بجز لان الواجب في نيمتهم لا في عينهم

(فصل) وبجوز أن يشتري من زكاته أسيرا مسلما من أيدي المشركين لانه فكرقبة من الاسر فهو كفك رقبة العبد من الرق ولان فيه اعزازاً للدين فهو كصرفه الى المؤتافة قلوبهم ولانه يدنصه الى الاسير لفك رقبته فأشبه ما يدفعه الى الفارم لفك رقبته من الدين .

﴿ مسئلة ﴾ (قال فما رجع من الولاء رد في مثله)

يم يدنى يه أيضا ، وبهذا قال الحسن وإسحاق وقال ابو عبيد الولاء للمعتق لفول النبي والمستخدى المعتق لفول النبي والمستخدى المستخدى المستخدى له أمنا الولاء ان أمنى ، وقال مالك ولاؤه لسائر المسلمين لانه مال لامستخدى له أشبه مال من لاوارث له ، وقال المنبري بجعله في بيت المال الصدة الله عنه من الصدقة نولاؤه برجع اليها ، ولان عقه عال هو فله والممتق نائب عن الحله تمالى في النسرا، والاعتاق فلم يكن الولاء له كالو توكل في الاعتاق وكالساعي إذا اشترى من الزكاة رقبة وأعنقها ، ولان الولاء أثر الرق ، وقائدة من المعتق فلم بجز أن برجع إلى المزكى لافضائه إلى أن ينتفع بزكاته ، وقد روي عن أحمد ما يدل على أن الولاء له وقد سبق ذاك في باب الولاء

(فصل) ولا يعقل عنه اختاره الحلال وعن احمد رواية أخرى أنه يعقل عنه اختارها أبر بكر لانه معتق فيعقل عنه كلانه معتق فيعقل عنه كلس ماله و أنما لم يأخذ ميراثه بالولاء لئلا ينتفع بزكانه والعقل عنه كيس بانتفاع فيبقى على الاصل

يفمل ضمن كالمودع فان لم يعلم صاحبها بموت المودع فعلى الورثة اعلامه وليس لهم أمساكها قبل أن يعلم بها ربها لانه لاياً عهم عليها وأنما حصل مال غيرهم بأيديهم بمنزلة من أطارت الربح الى داره ثوباً وعلم به فعليه أعلام صاحبه به فان أحرز ذلك مع الامكان ضمن كذا هاهما

ولنا أنه لاولا. عليه فلم بعقلءنه كالوكان وكيلا في العنق ولانه لايرتُه فلم بعقل عنه كالواختلف ديتها وما ذكره يبطل بالوكيل والساعي إذا أعتق من الزكاة

﴿ مسئلة ﴾ قال (والغارمين)

وهم المدينون العاجرون عن وقا. ديونهم هذا الصنف السادس من أصناف الزكاة ولا خلاف في استحقافهم وثبرت سهمهم وان المدينين العاجزين عن وقاء ديونهم منهم لكن أن غرم في معصية مثل أن يشتري خمراً أو بصرفه في زناء أو قمار أو غناء ونحوه لم يدفع اليه قبل التوبة شي، لانه أعانه على المعصية وان تاب فقال القاضي يدفع اليه واختاره ابن عقيل لان ابقاء الدين الذي في القمة ليس من المعصية بل يجب تفريعها والاعانة على الواجب قربة لامعصية فأشبه من أنلف ماله في المعاصي حتى افتقر قانه يدفع اليه من سهم الفقراء ، وفيه وجه آخر لايدفع اليه لانه استدانة المعصية فلم يدفع اليه كا لو لم يتب ولانه لايؤمن أن يعود إلى الاستدانة الدعامي ثقة منه بان دينه قضى مخلاف من أنلف ماله في المعصية المه له في المعامى قانه بعملى المقره لا لمعصية المعامى قانه بعملى المقره لا لمعصية الله في المعامى قانه بعملى المقره لا لمعصية الماله في المعامى قانه بعملى المقره لا لمعصية المعامى قانه بعملى المقره لا لمعصية الماله في المعامى قانه بعملى المقره لا لمعصية الماله في المعامى قانه بعملى المقره لا لمعصية الماله في المعامى قانه بعملى المقره لا لمعصية المعامى قانه بعملى المقره لا لمعصية المعامة المعامى قانه بعملى المقره لا لمعصية المعامى قانه بعملى المقره لا لمعسية المعامى قانه بعملى المقره المعاملة في المعاملة المعاملة في المعا

(فصل) ولا يدفع إلى غارم كافر لا به ليس من أهل الزكاة والدائة المنافقيره ولا مكاتبهم وإن كان من ذوي القربى فقال أصحابنا بجوز الدفع اليه لان علة منعه من الاخذ منها لعقره صيانة عن أكلها لمكونها أوساخ الناس وإذا اخذها لغرمه صرفها إلى الغربا. فلا يناله دناءة وسخها ه ويحتمل أن لا بجوز المموم النصوص في منعهم من أخذها وكونها لاتحل لهم و ولان دناءة أخذها تحصل سواء أكلها أو لم يأكلها ولا يدفع منها الم غارم له ما يقضي به غرمه لان الدفع اليه لهاجته وهو مستفن عنها وفصل) ومن الفارمين صنف يعطون مع الفني وهو غرم لاصلاح ذات البين وهو أن يقع بين الجبين وأهل القريتين عداوة وضفائن يتلف فيها نفس أو مال ويتوقف صلحهم على من يتحمل ذلك فيسمى وأهل القريت عرف ذلك عالة بنتح الحاء وكانت المرب تعرف ذلك وكان الرجل منهم يتحمل الحماة أنم يخرج في القبائل فيسأل حتى يؤديها فورد الشرع باباحة المسئلة فيها وقال وأقم ياقيصة حتى تأنينا الصدقة فروى قبيصة بن المحارق قال تحملت حالة فأتيت البي باباحة المسئلة ويها فقال وأم ياقيصة ان المسئلة لا تحل باباحة المسئلة ويها فقال وأم يقتب حالة في المسئلة لا تحل بالمناف فيها فقال وأقم ياقيصة حتى تأنينا الصدقة فنامر الك بها م قال ياقيمه ان المسئلة لا تحل بالمناف فيها فقال وأقم ياقيصة حتى تأنينا الصدقة فنامر الك بها م قال عاقبه عاقمة فا مناحت ماله المنافة وبالمناف فيها فقال وأم المنافقة ويوام من عيش ورجل أصابته جاقعة فاجناحت ماله فلانة للمنافذة حتى يصيب سدادا من عيش أو حواما من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يشهد له المنافة المنافة والمنافقة ويقول المنافقة ويق

⁽ فصل) ولا تثبت الوديعة الا باقرار من الميت او ورثته او بينة وان وجد عليها مكتوب وديمة الم يكن حجة عليهم لجواز ان يكون الوعاء كانت فيه وديعة قبل هذه اوكان وديعة لموروثهم عند غيره اوكانت وديعة فابتاعها وكذلك لو وجد في رزمانج ابيه ان لفلان عندي وديعة كذا لم يلزمه بذلك لجواز ان يكون قد ردها و نسي الضرب على ما كتبأو غير ذلك وهذا قول أصحاب الشافمي وحكى القاضي

من ذوي المجيمة قومه المداصاب فلانا فافة فحات له المسئلة حتى يصيب سداداً من عيش - أو قواما من عيش وما سوى ذلك فهو سحت يأ كلهاصاحبها سحنا يوم القيامة ٤ أخرجه مسلم عوروى ابوسعيد الحدري أن النبي عليه في فلا لا لا تعلى الصدقة لفني إلا لخسة ٤ ذكر منها الفارم ولانه اتما يقبل ضهانه وتحمله اذا كان مليا وبه حاجة إلى ذلك مع الفنى ء وان أدى ذلك من ماله لم يكن له أن يأخذ لانه قد سقط الغرم ءوان استداز وأداها جاز له الاخذ لان الفرم باق والمطالبة قائمة والفرق بين هذا الغرم والفرم لمصلحة نفسه أخذ لحاجتناليه لاطفاء الثائرة واخراد الفتنة فجاز له الاخذمة الفنى كالفاذي والمؤلف والفامل والفارم لمصلحة نفسه يأخذ لحاجة نفسه فاعتبرت حاجته وعجزه كالفقير والمسكين والمكاتب وابن السبيل وإذا كان الرجل غنيا وعليه دين لمصلحة لا يطبق قضاء وجاز أن يدفع اليه ما يتم به قضاء مع مازاد عن حد الفنى فاذا قلنا الفنى يحصل بخمسين درها وله مائة وعليه وائة جاز أن يدفع له حسون ليتم قضاء المائمة وضاء المائمة من عنده خمسون درها أو حسابها من الفره إلا مدينا فيعطى دينه وان كان يمكنه قضاء الدين من غير نقص من الفناء لم يعط شيئا .

(فصل) و اذا أراد الرجل دفع زكانه إلى الفارم فله أن يسلمها اليه ليدفعها إلى غريمه وان أحب أن يدفعها إلى غريمه قضاء عن دينه فعن أحد فيه روايتان (إحداهما) يجوز ذاك نقل أبو الحارث قال قالت لاحد رجل عليه الف وكان على رجل زكاة ماله الف فأداها عن هذا الذي عليه الدين يجوز هذا من زكانه ? قال نعما أرى بذاك بأرا وذلك لانه دفع الزكاة في قضاء دينه فأشبه مالودفعها اليه يقضي بها دينه والثانية لا يجوز دفعها إلى الفريم قال أحد أحب إلى أن يدفعه اليه حتى يقضي هو عن نفسه قيل هو محتاج بخاف أن يدفعه اليه فيأكله ولا يقضي دينه قال فقل له يوكله حتى يقضيه فظاهر هذا أنه لا يدفع الزكاة إلى الفريم إلا بوكالة الفارم لان الدين إنما هو على العارم فلا يصح قضاؤه إلا بتوكيله ويحتمل أن يحمل هذا على الاستحباب ويكون قضاؤه عنه جائزا وان كان دافع الزكاة الامام جاز أن يقضي بها دينه من غير توكيه لان الامام ولاية عليه في ابقاء الدين ولهذا بجبره عليه إذا امتنع منه وإذا ادعى الرجل أن عليه دينا فان كان يدعيه من جهة إصلاح ذات البين والمذا عليه إذا امتنا منه وإذا ادعى الرجل أن عليه دينا فان كان يدعيه من جهة إصلاح ذات البين قالام فيه غاهر لا يكاد يخني فان حني ذاك لم يقبل منه إلا ببينة وانغرم لمصلحة نفسه لم يدفع اليه إلا ببينة وانغرم لمصلحة نفسه لم يدفع اليه إلا ببينة وانغرم لمسلحة نفسه لم يدفع اليه إلا ببينة وانغرم فعلى وجبين كالمكاتب اذا صدقه سيده أيضا لان الاصل عدم الفرم وبراءة المذمة فان صدقه الغرم فعلى وجبين كالمكاتب اذا صدقه سيده

ابو الحسين ان المذهب وجوب الدفع الى من هومكتوب باسمه اوماً اليه احمد كما لو وجد في رزمانج ابيه ديناً على غيره بخط ابيه كان له ان يعمل على خطه ويحلف على استحقاقه بالخطفاذا وجد ديناً عليه كان اولى واحوط

[﴿]مسئلة ﴾ (وان ادعي الوديمة اثنان فاقربها لاحدهافهي لهمع يمينه) لان يده دليل على ملكه بدليل

مسئلة قال (وسهم في سبيل الله وهم الفزاة يمطون مايشترون به الدواب والسلاح وما ينفقون به على المدو وإن كانوا أغنياء)

هذا الصنف السابع من أهل الزكاة ولاخلاف في استحقاقهم وبتاء حكهم ولا خلاف في أنهم الغزاة في سبيل الله لان سبيل الله عند الاطلاق هو الغزو قال الله تعدالي (وقائلوا في سبيل الله) وقال (ويجاهدون في سبيله صنا) وذكر ذقك في غير موضع من كتابه قاذا تقرر هذا قانهم يعطون وان كانوا أغنياء وبهذا قال مالك واشاخي واسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وقال أبو حنيفة وصاحبا، لا تدفع الا الى نقير وكذلك قالوا في الفارم لاصلاح ذات البين لان من تجب عليه الزكاة لا تحل له كما ثر أصحاب السهان ولان الذي يحليني قال لمعاذ ه أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائم فمرد في فقرائهم و فظاهر هذا أنها كابا ترد في الفقرا، والفقير عنده من لا يملك نصابا

ولنا قول النبي عَلَيْكِيْ ولا عَل الصدقة لفني الا لجسة لغاز في سبيل الله أو لمارم ٤ و ذكر به بهم ولان الله تعالى جعل الفقراء والمساكين صنفين وعد بعدهما ستة أصناف فلا يلزم وجود صفة الصناف في بقية الاصناف كالا يلزم وجود صفة الاصناف فيها ولان هذا أغذ لحاجته اليها دون من يأخذ لحاجتنا اليه فأشبه العامل والمؤلف فأما أهل سائر السهمان فأعا يعتبر فقر من يأخذ لحاجته اليها دون من يأخذ لحاجتنا اليه فاذا تقرر هذا فمن قال إنه يريد الغزو قبل قوله لانه لا يمكن اقامة البية على بينته من يأخذ لحاجتنا اليه فاذا تقرر هذا فمن قال إنه يريد الغزو قبل قوله لانه لا يمكن اقامة البية على بينته اليه لغزوه وان كثر ذلك و يدفع اليه دفعا مراعى فان لم يغز رده لانه أخذه كذلك وان غرا وعاد الله نقد ملك ما أخذه لاننا دفعنا اليه قدر الكفاية واعا ضيق على نفسه وان مضى الى الغزو فرجم من الطريق أو لم يتم الغز والذي دفع اليه من أجله رد ما فضل معه لان الذي أخذ لاجله لم يفعله كله الطريق أو لم يتم الغز والذي دفع اليه من أجله رد ما فضل معه لان الذي أخذ لاجله لم يفعله كله نشطوا قال احمد وبعطى عن الفرس ولا يتولى غرج الزكاة شراء الغرس بنفسه لان الواجب ايناه الزكاة فاذا اشتراها بنفسه فما أعملي الا فرسا وكذلك الحمل في شراء السلاح والمؤنة عوقال في موضم الزكاة فاذا اشتراها بنفسه فما أعملي الا فرسا وكذلك الحمل في شراء السلاح والمؤنة عوقال في موضم الزكاة فاذا اشتراها بنفسه فما أعملي الا فرسا وكذلك الحمل في شراء السلاح والمؤنة عوقال في موضم الزكاة وان دفع عن الفرس وعن السيف فهو أعجب إلي ، وان اشتراء السلاح والمؤنة عوقال في موضم

ا نه لوادعاها لنفسه كانالقول قوله فكذلك اذا انربها لغيره ويلزمه ان يحلف للآخر لانه منكر لحقه فان حلف بريء وان نكل لزمه ان يغرم له قيمتها لانه فوتها عليه وكذلك لواقر له بها بعدان اقر بها للاول فأنها تسلم الى الاول ويغرم قيمتها للثاني نص عليه احمد

[﴿] مُسْئَلَةً ﴾ (وان اقر بها لهماجيما فهي بينهما) وياز ماليمين لكل واحد منهما في نصفها وان قال لااعر ف

شتري الرجر من زكاله الفرس ويحمل عليه والقناة وبجهز الرجل وذلك لانه قد صرف الزكاة في مبيل الله فجاز كا لودفهما الى الفازي فاشترى بها قال ولا بشتري من الزكاة فرسا يصير حبيسا في سبيل الله ولا دارا ولا ضيمة بصيرها في سبيل الله الرباط ولا يقنها على الحاهد بن لانه لم يؤت الزكاة لاحدوه أمور باتيانها قال ولا يفزو الرجل على الفرس الذي أخرجه من زكاة ماله لانه لا يجوز أن يجمل نفسه صرفا لزكاء كما لا يجوز أن يقضي بها دينه ، ومنى أخذ الفرس التي اشتريت عمله صارمصر فالزكانه في مسئلة) قال (ويعطى أيضا ني الحج وهو من سبيل الله)

يروى هذا عن ابن عباس وعن ابن عراطج في سبيل الله وهو قول اسحاق لماري أن رجلاجهل فة له في سبيل الله فأرادت امرأنه الحج فقل لها النبي عَيَّالِيَّةِ وَارْكِيمًا فَانْ الحج في سبيل الله ، وعن حمد رحمه الله رواية أخرى لا صرف منها في الحج وبه قال مالك وأبوحنيفة والثوري والشاني ابوثور وابن المنذر وهذا أصحلان سبيل الله عند الاطلاق انما ينصرف الى الجهاد فأن كل مافي لقرآن من ذكر سبيل الله أنما أريد به الجهاد الا اليسير فيجب أن محمل ماني هذه الآية على ذلك لان الظاهر ارادته به ولان الزكاة أنما تصرف الى أحد رجاين محناج اليها كالفقرا. والمساكين وفي الرقاب والفارمين لفضا. ديونهم أو من يحتاج ليه المسلموز كالعامل والفازي والمؤلف والفارم لاصلاح ذات البين والحج من الفقير لانفع العسلمين فيه ولا حاجة يهم اليه ولا حاجة به أيضا اليا لان الفقير لافرض عليه فيسقطه ولا مصلحة له في إيجابه عليه وتكليفه مشقة قد رفهه الله منها وخفف عنه إيجابها وتوفير هذا القدر على ذوي الحاجة من سائر الاصناف أو دفعه في مصالح المسلمين أدلى وأما الحير فلا يمنع أن يكون الحج من سبيل الله والمراد بالآية غيره لماذ كرنا ، وقال الشافعي مجوز الدفع الحامن أراد الحج لسكونه ابن سبيل ولا يصح لان ابن السبيل المسافر المنقطع به أو من هو محتاج الى السفر ولا حاجة بهذا الى هذا السفر فان قلما يدفع في الحج منها فلابعطى الابشر طين (أحدهماً) أنَّ يكون عن ليس له مايحج به سواها لنول انبي ويتالية ولاتحل حدقة لفني ولالذي مرة سوي - وقال-لاتحل الصدقة لفني الالحسة، ولم يذكر الحاج منهم ولانه يأخـذ لحاجته لالحاجة المسلمين اليه فاعتبرت فيه الحاجة كمن يأخذ لفقره (والثاني) أن يأخذه لحجه الفرض ذكره أبر الخطابلانه يحتاج الى اسقاط فرضه وابرًا. ذنته اما النطوع فله مندوحة عنه ، وقال القاضي ظاهر كلام احمد جوازذلك في النرض والتطوع مما وهو ظاهر قول الحرقي لان السكل من سبيل الله ولان الفقير لافرض عليه فالحجة منه

ماحبها فاعترفا له بجهله بمين المستحق لها فلا يمين عليه وان ادعيا معرفته لزمته يمين واحدة انه لابعلم ذلك وقال ابو حنيفة محلف يمينين كما لو انسكرهما

ولنا ان الذي يدعي عليه أم واحد وهو العلم بمين المالك فكفاه يمين واحدة كالو ادعياها فأفر سالاحدها ويفارق مااذا انكرهما لان كل واحد منها بدعي عليه انها له فها دعويان فان حلف

كالتطوع فعلى هذا يجوز أن يدفع اليه مايحج به حجة كاملة وما يفنيه في حجة ولا يجوز أن يحج من ذكاة نفسه كا لايجوز أن يفزو بها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وابن السبيل وهو المنقطع به وله اليسار في بلده فيمطى من الصدقة مايبلنه)

ابن السبيل هو الصنف الثامن من أهل الزكاة ولاخلاف في استحقاقه و بقاء همهه و ابن السبيل هو المسافر الذي ليس له مابرجع به الى بلده وله الدسار في بلده فيعطى مابرجع به ، وهذا قول قتارة وبحوه قال مالك وأصحاب الرأي ، وقال الشاني هو المحتار ومن بريد إنشاء السفر الى بلد أبضافيدفع البهما ما يحتاجان اليه لذها بهما وعودهما لانه بريد السفر لغير معصية فأشبه المجتاز

ولنا أن ابن السبيل هو الملازم الطريق الكائن فيها كما يقال والد الليل الذي يكثر الخروج فيسه والقاطن في بلدء ليس في طريق ولا يثبت له حكم الكائن فيها ولهذا لايثبت له حكم السفر بهمه به دون فعله ولانه لايفهم من ابن السبيل إلا الغريب دون من هو في وطنه ومنزله ، وارانتهت به الحاجة منقه ها ، فوجب أن محمل المذكور في الآية على الغريب دون غيره وأنما يعملى وله البسار في بلده لانه عاحز عن الوصول اليه والانتفاع به فهو كلمديم في حقه ، قان كان ابن السبيل فقيراً في بلده أعطي لفقره وكرنه ابن السبيل لوجود الامرين فيه ويعملى لكونه ابن سبيل قدر ما يوصله الى بلده لان الدفع اليه الحاجة الى ذلك فتقدر بتدره ، وتدفع اليه وان كان ، ومعراً في بلده اذا كان محتاجا في الحال لانه عاجز عن الوصول الى ماله فصار كالمعدوم ، وان فضل همه شي، بعد رجوءه الى بلده رده لانه أخذه المحاجة وقد حصل المنى بدونه فأشبه ما لو أخذه لهزو فلم يغز وان كان فقيراً أو انصل بسفره النقر أخذ الفضل لفقره لانه ان فات الاستحقاق بكونه ابن سبيل حصل الاستحقاق مجهة أخري ، وان غارما أخذ الفضل لفرمه

(فصل) وأن كان ابن السبيل مجتازاً يربد بلداً غير بلده فقال أصحابنا مجوز أن يدفع اليه ما يكفيه في مضبه الى مقصده ورجوعه الى بلده لان فيه إعانة على السفر المباح وبلوغ الغرض الصحبح لكن يشترط كون السفر مباحاً أما قربة كالحج والجهاد وزبارة الوالدين أو مباحاً كطلب المعاش والنجارات ، فأما الممصية فلا يجوز الدفع اليه فيها لانه اعانة عليها وتسبب اليها فهو كفعلها فان وصيلة الشيء جارية

اقرع بينهما وسامت الى من تقع له القرعة وقال الشافعي يتحالفان وبوقف الشيء بينهما حتى بصطلحا وهذا قول ابن أبي ليلي لانه لابعلم المالك منهما وللشافعي قول آخر أنها تقسم بينهما كما لو أقربها لهما وهذا الذي حكاه ابن المنذر عن ابن ابي ليلي وهو قول ابي حنيفة وصاحبيه فيا حكي عنهم قالوا ويضمن المودع لمصفها لكل واحد منهما لانه فوت مااستودع مجهله

مجراه، وإن كان السفر المنزهة ففيه وجهان (أحدهما) يدفع اليه لانه غير معصية (والثاني) لا يدفع اليه لانه لاحاجة به الى هذا السفر. ويقرى عندي انه لايجوز الدفع السفر الى غير بلده لانه او جاز ذلك لجاز المنشي، السفر من بلده ولان هذا السفر ان كان لجهاد فهو يأخذ له من سهم سبيل الله وإن كان حجا فغيره أهم منه عواذا الم بجز الدفع في هذين ففي غيرهما أولى وأنما ورد الشرع بالدفع اليه المرجوع الى بلده لانه أمم تدعو حاجته اليه ولا غنى به عنه فلا يجوز الحاق غيره به لانه ليس في مناه فلا يجوز قياسه عايه ولا نص فيه فلا يشبت جوازه لعدم النص والقياس

(فصل) وإذا ادعى الرجل الهابن سبيل ولم يعرف ذلك لم يقبل إلا ببينة ،وان ادعى الجاجة ولم يكن عرف له مال في مكانه الذي هو به قبل قوله من غير بهنة لان الاصل عدمه معه وان عرف له مال في مكانه لم تنبل دعواه للفقر الا ببينة كما لو ادعى إنسان المسكنة

(فصل) وجملة من يأخذ مع الغنى خيسة: العامل والمؤلف قلبه والفازي والفارم لاصلاح ذات البين وابنالسبيل الذي لهاليسار في بلده ، وخمسة لا يعطون الا مع الحاجة :الفقير والمسكين والمحالحة نفسه في مباح وابن السبيل ، وأربعة يأخذون أخذاً مستقراً لا يلزمهم رد شي بحال :الفقير والمسكين والعامل والمؤلف ، وأربعة يأخذون أخذاً غير مستقر : المكانب والفارم والفازي وابن السبيل (فصل) ومن سافر لمعصية فأراد الرجوع الى بلده لم يدفع اليه مالم يتب فان تاب احتمل جواز الحفع اليه لان رجوعه الى بلده تركا للمعصية الحفم اليه لان رجوعه الى بلده تركا للمعصية واقلاعا عنها كالماق يريد الرجوع الى أبويه والفار من غريمه أو امرأنه ريد الرجوع اليهما وبحتمل أن لا يدفع اليه لان سبب ذلك المعصية فأشبه الغارم في المعصية

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس عليه أن يعطي لـكل هؤلاء الاصناف وانكانوا موجودين إنما عليه أن لا يجاوزهم)

وذلك لان الآية ألما سيقت لبيان من بجوز الصرف اليه لا لا بجاب الصرف الى الجميع بدليل أنه لا بجب تعميم كل صنف بها . وقد ذكر الله تعالى في آية أخرى صرفها الى صنف واحد فقال سبحانه (أن تبدوا الصدقات فنعماهي ، وان تخفوها وتؤنوها الفقرا، فهو خير المكم) وقال النبي عَلَيْكِيْتُهُم فَعَردَفِي فَقَرائهم ، متفق عليه في الآية ولا في الحين «أعلهم أزعليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتردفي فقرائهم ، متفق عليه فلم يذكر في الآية ولا في الحير الاصنفا واحداً وقال النبي عَلَيْكِيْنَةً لقبيصة حين تحمل حالة وأقم فلم يذكر في الآية ولا في الحير الاصنفا واحداً وقال النبي عَلَيْكِيْنَةً لقبيصة حين تحمل حالة وأقم

ولنا أنهما تساويا في الحق فيا ليس بايدبهما فوجب ان يقرع بينهما كالعبدين اذا اعتقهما في مرضه فلم يخرج من الثلث الا احدهما اوكما لو أراد السفر باحدى نسائه،وقول ابي حنيفة لايصح فان (المغني والشرح الكبير) (٢٤)

(فصل) وبستحب تنديها على ما أمكن من الاصاف ليخرج من الخلاف وتعديم من أمكن من كل صنف قان كان التولي لتفريقها الساعي استحب إحصاء أهل السهان من همله حتى يكون فراغه من قبض الصدقة ، وبيدا باعطاء العامل لانه يأخله على طريق المعاوضة فكان استحقاقه أقوى والخلك جمع الصدقة ، وبيدا باعطاء العامل لانه يأخله على طريق المعاوضة فكان استحقاقه أقوى والخلك إذا عجزت الصدئة عن أجره تمم له من بيت المال ولان ما يأخذه أجرا وقد قال النبي والمالية والماجير أجره قبل أن يجف عرقه » ثم بلاهم قالاهم وأهمهم أشد حاجة ، قان كانت الصدئة تني محاجة بهيمهم أعطي كل إنسان منهم قدر مايدنع به حاجته ، فيعلم الفقير ما يغنيه وهو ما تحصل له به الكفاية إلاأن يعطيه من الذهب أوالورق ففيه روايتان احداهما يعطيدما تنم به الكفاية والنائية لا يزيد على خمسين درها أو قيمتها من الذهب إلا أن يكون له عبال فيدفع اليه لكل واحد منهم خمسين درهما ويدنم إلى العامل قدراً جره وإلى المارم ما يقضي به غرمه وإلى المكاتب ما يوفي به كتابته والفازي يعطى ما مجتاج اليه لمؤنة غزوه ، وابن السبيل ما يباغه إلى بلده وان نقصت

المين لم تنلف ولو تلف بنير تفريط منه فلا ضمان عليه وليس في جهله تفريط أذ ليس في وسعه أن لا ينسى ولا يجهل .

الصدقة عن كفايتهم فرق فيهم على حسب مايرى، ويستحب أن لاينقص من كل صنف عن أقل من ثلاثة لاتهم أقل الجم ألا الجم الا العامل قانه يكون واحداً ، وإن فضلت الصدقة عن كفايتهم نقل الفاضل الى أقرب البلاد اليه ، وإن كان المتولي لتفريقها ربها فيستحب أن يبدأ بأهلها من أهله ويفرقها في الاهم قالاً هم وهو من اشتدت حاجته وقرب منه نسبه وبعطي من أمكنه

(فصل) وإن اجتمع في واحد سببان يجوز الاخد بكل واحد منها منفرداً كالفقيراا ارم أعطي بهما جيما فيعطي مايقفي غرمه ثم يعطى مايفنيه لان الشخص الذي فيه المعنيان كشخصين وجد في كل واحد منها أحد المعنيين فيستحق بهما كالميراث لابن عم هو زوج أو أخ من أم ولو أوصى لفرابته والفقراء استحق القريب الفقير سبمين

﴿مسئلة﴾ قال (ولا يعطي من الصدقة لبني هاشم)

ولا لمواليهم ولا الوالدين وإن علوا ولا الواد وإن سفل ولاالزوج ولا الزوجة ولا لمن تلزما مؤنته ولا لمحافز ولا لمدال الا أن يكونوا من العاماين عليها فيعطون بحق ما عملوا ولا لذي وهوا الذي يماك خسين درهما أو قيمتها من الذهب. هدفه المسائل قد تكررت وذكرنا شرحها في باب الزكاة بما أغنى عن اعادته ههنا

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا تولى الرجل اخراج زكاته سقط العاملون)

وذلك لان العامل أنما يأخذ أجر عمالته فاذا أخرج الرجل زكاة نفسه لم يكن ثم عامل عايها ولا · من يستحق أجراً فيسقط سهمه والله أعلم

(فصل في جوائز السلطان)

كان الامام أبر عبد الله رحمة الله عليه يتورع عنها وعنع بنيه وعمه من أخذها وهجرهم حين قبلوها وسد الابواب بينه وبينهم حين أخذوها ولم يكن يأكل من بيومهم شيئا ولا ينتفع بشي. يصنع عندهم وأمرهم بالصدقة بما أخزوه ، وأنما فعل ذلك لان أموالهم مختلط بما يأخذونه من الحرام من الظلم وغيره فيصير شبهة وقد قال النبي وَ الحلال بين والحرام بين » وبين ذلك أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن واقع الشبهات أوشك أن يقع في الحوام

ومسئلة (وان اودعه اثنان مكيلا أو موزونا فطلب احدها نصيبه سلمه اليه) لان قسمته ممكنة بغير غبن ولاضرراختاره أبوالخطاب وفيه وجه آخرا نه لا يجوز في غيبة الشريك الاأن يحكم بها حاكم قاله الفاضي ومسئلة (وان غصبت الوديمة فهل المودع المطالبة بها في وجهين) (احدهما) له المطالبة بها لانه

كالراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه ؟ وقال النبي وَ الله و دع مايريبك الى مالا يريبك » واحتج أحمد بأن جماعة من الصحابة تنزهوا عن مال السلطان ، منهم حديفة وأبو عبيدة ومعاذ وأبو هريرة وابن عمر، ولم ير أبو عبد الله ذلك حراما قانه سئل فقيل له مال السلطان حرام ? فقال لا ، وأحب إلى أن يتنزه عنه ، وفي رزاية قال ليس أحد من المسلمين الا وله في هذه الدراهم حق فكيف أفول انها سحت وقد كان الحسن والحسين وعبد الله من جعفر وكثير من الصحابة يقبلون جوائز معاوية

وروي عن على رضي الله عنه أنه قال لا بأس بجوائز السلطان ما بعطيكم من الحلال أكثر بما يعطيكم من الحرام، وقال لا نسأل السلطان شيئا فان أعطاك فحذ فان سافي يت المال من الحلال أكثر بما فيه من الحرام وروى عربن شيبة البحتري في كتاب القضاء أن الحسن وابن سيرين والشعبي دخلوا على عرب ابن هبيرة فأمر لكل واحد منهم بألف درهم ألف درهم وأمر المحسن بألفي درهم فقبض الحسن جائزته وأبي ابن سيرين أن يقبض فقال لابن سيرين مالك لانقبض قال حتى يعم الناس فقال الحسن الله لو عرض الك ولي اص فأخذ ردائي ورداء له م بدا له أن يرد على ردائي كنت أقول لا أقبل ردائي حتى ترد على ابن سيرين رداء م كنت أحب أن تكون أفقه بما أنت يا بن سيرين ولا نجوائز السلطان لها وجه في الاباحة والتحليل فان له جهات كثيرة من النيء والصدقة وغيرهما

(فصل) قل أحمد - واثر السلطان أحب إلي من الصدقة يعني أن الصدقة أوساخ الناس صين عنها الذي عَلَيْظَانَةٍ وآله لدناء بها ولم يصانوا عن جوائز السلطان ، وسئل أحمد عن عامل السلطان فر مح أننا وآخر اجازه السلطان بأنف أيهما أحب اليك ? قال الجائزة وذلك لان الذي يربح عليه أنفا لا يربحها في الغالب الا بنوع من التدليس والغبن الفاحش والجائزة عطاء من الامام برضاه لا تدليس فيها ولا غبن ، وقال أحمد اذا كان بينك وبين السلطان رجل يعني فهو أحب إلي من أخذه منه وذلك لان الوسائط كلما كثرت قربت الى الحل لانها مع البعد تتبدل و تحصل فيها أسباب مبيحة والمة أعلم

مأمور بحفظها وذلك من حفظها (والثاني) ليسله ذلك لأنه لم يؤمر به ولاضمان على المودع سواه أخذت من يده قهرا أو اكره على تسليمها فسلمها بنفسه لان الاكراه عذرله يبييح دفعها فلم يضمها كالو أخذت من يده قهرا والله سبحانه وتعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيق إلا بالله عليه توكلت ﴿ كتاب النكاح ﴾

النكاح في الشرع هو عقد التزريج فمند اطلاق لفظه ينصرف اليه مالم يصرف عنه دليل ، وقال القاضي الاشبه بأصانا أنه حقيقة في المقد والوط، جيما لتولنا بتحريم موطوة الاب من غير تزويج لدخوله في قوله تعائى (ولا تنكحوا مانكح آباؤكم من النساء) وقيل بل هو حقيقة في الوط، مجاز في المقد تقول العرب انكحنا الفرى فسترى أي اضر بنا فحل حرالوحش أمه فسترى ما يتولد منها يضرب مثلا للامر يجتمعون عليه ثم يتفرقون عنه ، وقال الشاعر

ومن أم قد أنكمتنا رماحنا وأخرى على خال وعم تلهف

والصحيح ماقلنا لان الاشهر استعال لفظة النكاح بازا، العقد في السكتاب والسنة ولسان أهل العرف، وقد قبل ليس في الكتاب لفظ نكاح بمهنى الوط، الاقوله (حتى تنكح زوجا غيره) ولانه يصح نفيه عن الوط، فيقال هذا سفاح وليس إنكاح وبروى عن النبي والطلقي أنه قال « ولدت من نكاح لامن سفاح » ويقال عن السرية ليست بزوجة ولا منكوحة، ولان النكاح أحد المفظين المذين ينعقد بها عقد النكاح فكان حقيقة فيه كالهفظ الآخر وماذ كره القاضى يفضي الى كون المفظ مشتركا وهوعلى خلاف الاصل وماذ كره الآخرون يدل على الاستعال في الجلة والاستعمال فيما قلنا أكثر وأشهر ، ثم لوقدر كونه مجازا في العقد السكان أمها عرفيا يجب صرف المفظ عند الاطلاق اليه لشهرته كسائر الامهاء العرفية

﴿ كتاب النكاح ﴾

النكاح في الشرع عقد الترويج فمند اطلاق لفظه ينصرف اليه ما لم يصرفه عنه دليل وقال القاضي الاشبه بأصلنا أنه حقيقة في العقد والوطء جميعاً لقولنا بتحريم موطوأة الاب من غير ترويج استدلالا بقوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) وقيل بل هو حقيقة في الوطء مجازفي العقد تقول العرب أنكحنا الفرى فسترى أي اضربنا فحل حمر الوحش امه فسترى ما يتولد منها يضرب مثلا للام يجتمعون عليه ثم يتفرقون عنه قال الشاعر:

ومن أيم قد انكحتنا رماحها وأخرى على خال وعم تلهف

قال شيخنا والصحيح ما قلنا لان الاشهر استمال لفظة النكاح بازاء العقد في الكتاب والسنة ولسان أهل المرف وقد قيل ليس في الكتاب لفظة نكاح بمنى الوطء الا قوله (حتى تنكح زوجاً غيره) ولانه

(فصل) والاصل في مشروعية النكاح الكتاب والسنة والاجاع أما الكتاب فقول الله تعالى المنكبوا) ما طاب له من النساء منني وثلاث ورباع) الاية وقوله (وأنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم واما ثكم) وأما السنة فقول النبي ويتياني و يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج قانه أغض قابصر وأحصن قفرج ، ومن لم يستطع فايصم قان الصوم له وجاء ، متفق عليه في آي وأخبار سوى ذلك كثيرة ، وأجم المسلمون على أن النكاح مشروع ، واختلف أصحابنا في وجوبه فالمشهور في المذهب أنه ليس بواجب الا أن مخاف أحد على نفسه ، وهذا قول عامة الفقها، ، وقال ابو بكر بن عبدالعزيز هو واجب وحكاه عن أحد وحكى عن داود أنه يجب في المهر مرة واحدة للآية والخبر

ولنا أن الله تعالى حين أمر به علقه على الاستطابة بقوله (قا كحوا ماطاب لـكم من النساء) والواجب لا يقف على الاستطابة وقال (مثنى و ثلاث ورباع) ولا يجب ذلك بالانفاق فيدل على أن المراد بالامر الندب وكذلك الخبر مجمل على الندب أو على من مخشى على نفسه الوقوع في المحذور بترك النكاح قال القاضي وعلى هذا بحمل كلام احمد وأبي بكر في إيجاب النكاح

(فصل) والناس في النكاح على ثلاثة أضرب : منهم من يخاف على نفسه الوقوع في المحظور ان لا النكاح فهذا يجب عليه النكاح في قول عامة الفقها. لانه يلزمه اعفاف نفسه وصومها عن الحرام وطريقه النكاح (اثاني) من يستحب له وهو من له شهوة يأمن معها الوقوع في محظور فهذا الاشتغال به أولى من النخلي لنوافل العبادة وهو قول أصحاب الرأي وهو ظاهر قول الصحابة رضي الله عنهم

يصح نفيه عن الوطء لانه يقال هذا سفاح وليس بنكاح وروي عن النبي وَلَيُسَكِّقُو أَنه قال « ولدت من نكاح لا من سفاح » ويقال عن السرية ليست بزوجة ولا منكوحة ولان النكاح أحد اللفظين اللذين ينمقد بها عقد النكاح فكان حقيقة فيه كاللفظ الآخر وما ذكره القاضي يفضي الى كون اللفظ مشتركا وهو على خلاف الاصل وما ذكره الآخرون يدل على الاستعال في الجملة والاستعال فيا قلنا أكثر وأشهر ثم لو قدر كونه مجازاً في المقد لكان اسما عرفياً يجب صرف اللفظ اليه عند الاطلاق لشهرته كسائر الاسماء العرفيـة

(فصل) والاصل في مشروعيته الـكتاب والسنة والاجماع أما الـكتاب فقو له تمالى (فانكحوا ما طاب لـكم من النساء) وقوله (وأنكحوا الأياى منكم والصالحين من عبادكم) وأما السنة فقول النبي صلى الله عليه وسلم « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فلينزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج. ومن لم يستطم فعليه بالصوم فانه له وجاء » متفق عليه وقال عليه السلام « اني أنزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وقال سعد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عنمان بن مظعون التبتل ولو أذن له لاختصينا متفق عليه والنبتل ترك النكاح . وأجم المسلمون على أن النكاح مشروع

وفعلهم . قال ابن مسعود لولم يبق من أجلي الا عشرة أيام وأعلم اني أموت في آخرها يوما ولي طول النكاح فيهن لتزوجت مخافة الفتنة .

وقال ابن عباس لسعيد بن جبير : تزوج فان خبر هذه الامة أكثرها نسا. وقال ابراهيم ن ميسرة قال ابن عباس لسعيد بن جبير : تزوج فان خبر هذه الامة أكثرها نسا. وقال ابراهيم ن ميسرة قال لي طاوس لتنكحن أو لا فوان الله عبر العرب فقد قال أحمد في دواية المروذي ليست العزبة من أمر الاسلام في شيء وقال من دعاك الى غير العزوج فقد دعاك الى غير الاسلام ولو تزوج بشر كان قد تم أمره

وقال الشاني التخلي لعبادة الله تعالى أفضل لان الله تعالى مدح يحيى عليه السلام بقوله (وسيداً وحصورا) والحصور الذي لا يأتي النساء فلو كان النكاح أفضل لما مدح بتركه ، وقال تعالى (زبن قاناس حب الشهوات من النساء والبنين) وهذا في معرض الذم . ولانه عقد معاوضة فكان الاشتغال بالعبادة أفضل منه كالبيم

ولنا ما تقدم من أمر الله تعالى به ورسوله رحثها عليه ، وقال وَلَيْكُنْ و ولكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأثروج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وقال سعد المدرد النبي وَلَيْكُنْ على عبان بن مظهون التبتل ولو أحله له لاختصينا . متفق عليها . وعن أنس قال كان النبي وَلِيْكُنْ أَمْ منا بالباءة وبنهى عن التبتل نهيا أشديداً ويقول و تزوجوا الودود الولود قاني مكار بكم الايم يوم القيامة » رواه سعيد . وهذا حث على النكاح شديد ووعيد على تركه يقربه الى الوجوب والتخلي منه الى التحريم ، ولو كان النخلي أفضل لانعكس الامر ، ولان النبي وَلَيْكُنْ تزوج وبالغ في العدد وفعل ذلك

[﴿]مسئلة﴾ (والنكاح سنة لماذكر ما من أدلة الـكتاب والسنة وأدناها الاستحباب)

[﴿] مسئلة ﴾ (والاشتغال به أفضل من انتخلي لنوافل العبادة الا أن يُخاف على نفسه مواقعة المحظور بتركه فيجب)

الناس في الذكاح على ثلاثة أضرب (أحدها) من بخاف على نفسه موافعة المحظور ان ترك النكاح فهذا بجب عليه في قول عليه في قول عليه الموقع في محظور فهذا الاشتغال به أفضل من التخلي لنوافل العبادة وهو قول من له شهوة يأمن معها الوقوع في محظور فهذا الاشتغال به أفضل من التخلي لنوافل العبادة وهو قول أصحاب الرأي وظاهر أقوال الصحابة رضي الله عهم وفعلهم قال ابن مسعود لو تم يبق من أجلي الاعتمرة أيام وأعلم أني أموت في آخرها بوماً لي فيهن طول النكاح لنزوجت مخافة الفتنة ، قال ابن عباس لسعيد بن جبير نزوج قان خيرهذه الامة أكثرها نساء ، وقال ابراهيم بن ميسرة قال في طاوس التكحن أولا قوان لك ما قال عمر لابي الزوائد ما ينعك عن النكاح الا عجز أو فجور قال أحمد في رواية المروذي ليست المزبة من أمر الاسلام في شيء ومن دعا الى غير النزوج فقد دعا الى غير الاسلام ولو نزوج بشركان قد تم أمره ، وقال الشافي التخلي لعبادة الله أفضل لان الله تعالى مدح

أصحابه ولا يشتغل النبي وَتَتَلِيَّتُهُ وأصحابه إلا بالافضل ولا نجتمع الصحابة على ترك الافضل والاشتغال بالادنى . ومن الدجب أن من يفضل النخلي لم يفعله فكف اجتمعوا على النكاح في فعله وخالفوه في فضله فما كان فيهم من يتبع الافضل عنده وبعمل بالادنى ، ولان مصالح النكاح أكثر فانه يشتمل على تحصين الدبن وإحرازه ونحصين المرأة وحفظها والقيام بها وإيجاد النسل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي ويتلائه وغير ذلك من المصائح الراجح أحدها على نفل العبادة بمحموعها أولى

وقد روينا في أخبار المتقدمين ان قوما ذكروا لنبي لهم فضل عابد لهم فقال أما انه لتارك لشيء من السنة فباغ العابد فأنى النبي فسأله عن ذلك فقال انك تركت المتزويج نقال بانبي الله وما هو إلا هذا فلما رأى النبي احتقاره لذلك قال أرأيت لو ترك الناس كلهم المتزويج من كان يقوم بالجهاد وينفي العدو ويقوم بفرائض الله وحدوده وأما ماذكر عن يحبى فهو شرعه وشرعنا وارد بخلافه فهو أولى . والبيع لا يشتمل على مصالح النكاح ولا يقاربها

(القسم الثالث) من لاشهوة له إما لانه لم مخلق له شهوة كالعنين أو كانت له شهوة فذهبت بكبر أو مرض ونحوه نفيه وجهان (أحدهما) يستحب له النكاح العموم مادكرنا (والثاني) التخليله أفضل لانه لا محصل مصالح النكاح وعنم ذوحته من التحصين بغيره ويضر بها بحبسها على نفسه وبعرض نفسه لواجبات وحقوق لعله لايتمكن من القيام بها ويشتغل عن العلم والعبادة بما لافائدة فيه. والاخبار تعمل على من له شهوة لما فيها من القرائن الدلة عليها. وظاهر كلام أحد أنه لا فرق بين القادر على الانفاق والعاجز عنه وقال ويذ في المرجل أن يتزوج قان كان عنده ما ينفق أنفق وأن لم يكن عنده صبر

يحيى عليه السلام بقوله تعالى (وسيداً وحصوراً) والحصور الذي لا يأتي النساء فلوكان النكاح أفضل لما مدح بتركه وقال تعالى (زبن للناس حب الشهوات من النساء والبنين) وهذا في معرض الذم ولانه عدد معاوضة فكان الاشتغال بالعبادة أفضل منه كالبيع

ولنا ما تقدم من أمر الله ورسوله به وحنهما عليه وقوله عليه الصلاة والسلام « لـكنى أصوم وأفطر وأثروج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وقول سعد : لقد رد النبي صلى الله على عان بن مظمون التبتل ولو أحله له لاختصينا متفق عليها وعن ألس قال كان رسول الله على عالية عليه وسلم بأمر بالباءة وينهى عن التبتل نهياً شديداً ويقول « تروجوا الودود الولود قاني مكاثر بكم الايم يوم القياءة » رواه سعيد وهذا حث على النكاح شديد ووعيد على تركه يقر به الى الوجوب والتخلى منه الى التحريم، ولوكان التخلى افضل لانمكست الاحكام ولان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الا الله عليه وسلم واصحابه الا يقتل ولا يجتمع الصحابة على ترك الافضل والاشتفال بالادنى، ومن العجب أن من يفضل التخلى لم يفعله فكيف اجموا على النكاح في فعله وخالفوا في فضله فاكان فيهم من يتبع الافضل عنده ويعمل لم يفعله فكيف اجموا على النكاح في فعله وخالفوا في فضله فاكان فيهم من يتبع الافضل عنده ويعمل

ولو تزوج بشر كان قد تم أمره واحتج بأن النبي وَيَتَطِيَّتُهُ كان يصبح وما عنده شي. ويمسى وما عنده شي. ويمسى وما عنده شي. وان النبي وَيَتَطِيَّهُ زوج رجلا لم يقدر الاعلى خاتم حديد ولا وجد الا ازاره ولم يكن له رداه. أخرجه البخاري : فال أحمد في رجل قليل الكسب يضمف قلبه عن العيال: الله يرزقهم، النزويج أحصن له ربما أبى عليه وقت لا يلك قلبه فيه . وهذا في حق من يمكنه النزويج فأما من لا يمكنه فقد قال الله تعالى (و ايستعنف الذين لا يجدون تكاحا حتى يغنهم الله من فضله)

(مسئلة) قال (ولا نكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين)

في هذه المسئلة أربعة فصول (أحدها) ان النكاح لا بصح الا بولي ولا علاك المرأة توويج نفسها ولا غيرها ولا توكيل غير وليها في تزويجها فان فعات لم بصح النكاح روي هذا عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضى الله عمهم واليه ذهب سمعيد بن المسيب والحسن وهر بن عبد العديز وجابر بن ذبد واثرري وابن أبي لبلى وابن شبرمة وابن المبارك وعبيد الله العنبري والشافي واسحاق وأبوعبيد وروي عن ابن سيربن والقاسم بن محد والحسن بن صالح وأبي صالح وأبي يوسف لا يجوز لها ذلك بغير إذن الولى قان فعلت كان موقوفا على اجازته

وقال أبوحنيفة لها أن تزوج نف بها وغيرها و توكل في النكاح لان الله تمالى قال [ولا تعضادهن أز بنكحن أزواجهن] أضاف النكاح اليهن و نهى عن منعهن منه ولانه خالص حقها وهي من أهل

بالاولى ولان مصالح النكاح أكثر فانه يشتمل على تحصين الدين واحرازه وتحصين المرأة وحفظها والقيام بها وايجاد النسل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من المصالح الراجح احدها على نقل العبادة فمجموعها اولى وقد روينافي اخبار المتقدمين ان قوما ذكروا لنبي لهم فضل عابد لهم فقال اما انه لتارك لشيء من السنة فبلغ العابد فأتى فسأله عن ذلك فقال إنك تركت النبويج فقال يا نبي الله وما هو الاهذا إفلمارأي النبي احتقاره لذلك قال أرأيت لو ترك الناس كلهم المرويج من كان يقوم بالجهاد وينفي العدو أو يقوم بفرائض الله وحدوده وأما ماذكر عن يحيى فهو شرعه وشرعنا مخلافه فهو اولى والبيع لا يشتمل على مصالح النكاح ولا يقاربها (القسم الثالث) من لاشهوقله أما لانه لاشهوة له كالعنين او ذهبت شهوته لمرضأو كبر ونحوه ففيه وجهان (احدهما) يستحب له النكاح الما لانه لاشهوة له كالعنين او ذهبت شهوته لمرضأو كبر ونحوه ففيه وجهان (احدهما) يستحب له النكاح عن نفسه ويعرض نفسه لواجبات وحقوق ولعله لا يقوم بها و يشتغل عن العام والعبادة بما لافائدة عليها عن نفسه ويعرض نفسه لواجبات وحقوق ولعله لا يقوم بها و يشتغل عن العام والعبادة بما لافائدة فيه والاخبار تحمل على من له شهوة لمافيها من الفرائن الدالة عليها

(فصل) وظاهر كلام احمد انه لافرق بين القادر على الانفاق والعاجزعنه فانه قال ينبغي للرجل (المغني والشرح الكبير) (الحجزء السابع)

المباشرة فصح منها كبيع أمتها ولانها إذا ملكت ببع أمتها وهو تصرف في رقبتها وسأ ترمنافعها فني النكاح الذي هو عقد على بعض منافعها أولى

ولنا أن النبي وَلِيَّالَةِ قال ﴿ لانكاح الا بولي ﴾ روته عائشة ِ ابوموسى وابن عباس ، قال المروذي سألت احمد وبحبي عن حديث ولانكاح الا ولي ، فقالا صحيح

وروي عن عائشة عن الذي وَلِيْكُيْ أنه قال « اعا امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل فان أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لاولي له ورواه الامام احمد وابو داود وغيرهما فان قيل فان الزهري رواه وقد أنكره ، قال ابن خديج سألت الزهري عنه فلم يمرفه قلناله لم يقل هذا عن ابن خديج غير ابن عاية كذلك قال الامام أحمد وبحيي ولو ثبت هذا لم يكن حجة لانه قد نقله ثفاة عنه فلو نسيه الزهري لم يضره لان النسيان لم يعصم منه انسان . قال الذي ويسلي و نسى آدم فنسيت ذريته ، ولانها مولى عليها في المكاح فلا نليه كالصغيرة وأما الآية فان عضاما الامتناع من تزويجها وهذا يدل على أن نكاحها الى الولي وبدل عليه أنها نزلت في شأن معقل بن يسار حين امتنام من تزويج أخته فدعاه الذي ويسلي فروجها وأضاف البها لانها محل في شأن معقل بن يسار حين امتنام من تزويج أحد ، وعن احمد لما تزويج أمنها وهومذهب محد بن الحسن في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن وابها وترويج غيرها بالوكالة وهومذهب محد بن الحسن في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن وابها وترويج غيرها بالوكالة وهومذهب محد بن الحسن في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن وابها وترويج غيرها بالوكالة وهومذهب عمد بن الحسن في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن وابها وترويج غيرها بالوكالة وهومذهب عمد بن الحسن في النكاح فيخرج منه أن له يكرن قولا لابن سيربن ومن معه لقول الذي ويتيالي وألها امرأة زوجت نفسها بغير اذن

ان يتزوج فان كان عنده ما ينفق انفق وان لم يكن عنده صبر ولو تزوج بشركان قد تم امره واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح وما عندهم شيء و يمسي وما عندهم شيء و لان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا لم يقدر الاعلى خاتم حديد ولا وجد الا ازاره ولم يكن له رداء اخرجه البخاري قال احمد في رجل قليل السكسب يضعف قابه عن السال الله يرزقهم، النزويج احصن له ربما اتى عليه وقت لا يمكن قلبه الصبروهذا في حق من يمكنه التزويج قاما من لا يمكنه فقد قال الله تمالى (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنهم الله من فضله)

وحكاه عن الحد وحكى عن الحد انه يجب في العمر مرة للآية والخبر والمشهور في المذهبانه اليس بواجب الاان الحد وحكى عن الحمد انه يجب في العمر مرة للآية والخبر والمشهور في المذهبانه اليس بواجب الاان يخاف على نفسه الوقوع في محظور بتركه فيلزمه اعفاف نفسه وهو قول أكثر الفقهاء لان الله تعالى حين امر به علقه على الاستطابة بقوله (فانكحوا ماطاب لهم من النساء)والواجب لا يقف على الاستطابة (وقال مثني وثلاث ورباع)ولا يجب ذلك بالاتفاق فدل على أن المراد بالامر الندب وكذلك الخبر يحمل على الندب او على من مخشى على نفسه الوقوع في المحظور بترك النكاح قال القاضي وعلى هذا يحمل كلام احد وابي بكر في امجاب النسكاح والله أعلى

وليها فنكاحها باطل ، فمفهومه صحته باذنه ، ولان المرأة انها منمت الاستقلال بالنكاح لقصور عقلها فلا يؤمن انخداعها ووقوعه منهاعلى وجه المفسدة وهذا مأمون فيما اذا أذن فيهوليها والصحيح الاول لعموم قوله و لانكاح الا بولي ٤ وهذا يقدم على دايل الخطاب والتخصيص ههنا خرج مخرج الغالب فان الغالب أنها لانزوج نفسها ألا خير اذن وابها والعلة فيءنعها صيانتها عز مباشرة مايشعر بوقاحتها ورعونتها وسلها الى الرجال وذلك ينافي حال أهل الصيانة والمروءة والله أعلم

(نصل) فان حكم بصحة هذا العقد حاكم أو كان المتولى لعقد حاكما لم يجز يقضه وكذاك ساثر الانكحة الفاسدة ، وخرج الناني في هذا وجها خاصة أنه بنتض ، وهو قول الاصطخري من أصحاب الشانعي لامه خالف نصا والاول أولى ، لانها مسئلة مختلف فيها وبسوغ فيها الاجنهاد فلم يجز نقض ألحكم كما لو حكم بالشفعة للجار وهذا النص متأول وفي صحته كلام وقد عارضه ظواهر (الفصلالثاني) أن النُّـكَاحُ لا يَ مُقَدُّ إلا بشاهدين ، هذا المشهور عن أحمد ، وروي ذلك عن عمر وعلى وهو قول أبن عباس وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد والحسن والنخبي وقتادة والثوري والاوزاعي والشاني وأصحاب الرأي . وعن احمد أنه يصح بنير شهود وفعله ابن عمر والحسن بن علي وابن الزبير وسالم وحزة ابنا ابن حمر ، وبه قال عبدالله بن ادريس وعبدالرحن بن مهدي ويزيد بن هارون والعنبري وأبو ثور وابن المنذر وهو قول الزهرى ومالك إذا أعلنوه .

قال ابن المنذَّر لا يُدِّبت في الشاهدين في النـكاح خبر ، وقال ابن عبد البر قد روي عن النبي وَ اللَّهُ ﴿ لَانْسَكَاحَ إِلَّا بِرَلِي وَشَاهِدِينَ عَدَلِينَ ﴾ من حديث بن عباس وأبي هريرة وابن عمر إلا أن في نقله ذلك ضعيفا فلم أذ كر.

﴿ مسئلة ﴾ (ويستحب تخير ذات الدين الولودالبكر الحسيبة الاجبية)

لغول النبي مُتَطَلِّقُةِ تُنكح المرأة لما لها ولحسها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك» متفق عليه والاولى النلايزيد على امر أة واحدة ذكره في المحرر لقول الله تمالى (فان خفتم ألا تمدلوا فواحدة) ولقوله سبحانه (ولن تستطيعوا ان تمدلوا بينالنساء ولو حرصم) ومختار الولود لما روى أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تروجوا الولود الودود فأني مكاثر بكم الامم يوم القيامةرواهسميه. وروى معقل بن يسار قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبي أصبت امر أة ذات حسب ومنصب الا أنها لا تلد افأ تروجها ؟ فنها من أناه اثنانية فنها ه ثم أناه الثالثة فقال « تروجو االولود الودود فاني مكاثر بكم » رواه النسائي وعن على بن الحسين ان النبي صلى الله عليه وسلمقال «يابني هاشم عليكم بنساء الاطجم فالتمسو ا أولادهن فان في ارحامهن البركة » قال ويختار البكر لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أنزوجت ياجابر ؟» قال قلت نعم قال « بكراً أم ثيباً > قال قلت بل ثيبا قال « فه الا بكر انلاعبها و تلاعبك » متفق عليه وعن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (عليكم بالابكار فأنهن اعذب افواهاوا نقى ارحاماً وارضى باليسير»

قال ابن المنذر: وقد أعتق النبي وَلَيُكُلِنَهُ صَفِية ابنة حي فَتَرْوجِها بَفير شهود . قال أنس ابن مالك رضي الله عنه : اشترى رسول الله وَلَيْكُلِنَهُ جارية بسبعة قروش ، فقال الناس ماندري أثروجها رسول الله وَلِمُكُلِنَةُ أم جعلها أم ولد ? فلما أن أراد أن يركب حجبها فعلموا أنه تزوجها متفق عليه ،قال فاستدلوا على تزوجِها بالحجاب ، وقال يزيد بن هارون : أمر الله نعالى بالاشهاد في البيع دون النكاح فاشترط أصحاب الرأي الشهادة النكاح ولم يشترطوها البيع ، ووجه الاولى أنه قد روي عن الذي وَلِيكُلُونُ أنه قال : « لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل » رواه الحلال باسناده

وروى الدارقطني عن عائشة عن النبي عَلَيْتَاتُهُ أنه قال لا بدفي النكاح من أربعة : الولي والزوج والشاهدان ولانه يتعلق به حق غير المتعاقدين وهو الولد فاشترطت الشهادة فيه لئلا مجمده أبوه فيضيع نسبه بخلاف البيم فأما نكاح النبي عَلَيْتَاتُهُ بغير ولي وغير شهود فمن خصائصه في النكاح فلا بلحق به غيره .

(الفصل الثالث) أنه لا ينعقد إلا بشهادة مسلمين سواء كان الزوجان مسلمين أو الزوج وحده نص عليه أحمد وهو قول الشاني وقال أبو حنيفة اذا كانت المرأة ذمية صحبشهادة ذميين قال أبو الخطاب ويتخرج لنا مثل ذلك مبنياً على الرواية التي تقول بقبول شهادة بعض أهل الخمة على بعض ولنا قوله عليه السلام لا نكاح إلا بولى وشاهدي عدل ولانه نكاح مسلم فلم ينعقد بشهادة ذميين كنكاح المسلمين

وفي رواية «وافتحار حاما» رواه الامام احمد و مختار الحسيبة ليكون ولدها نجيبا فانه ربما اشبه اهاها و نزع البهم وكان يقال اذا أردت ان تتزوج امرأة فا نظر الى ابيها واخيها وعن عائشة قالتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « نخيروا لنطفكم وانكحوا الاكفاء وانكحوا اليهم » و بختار الاجنبية فان ولدها أنجب و لمذا أغربوا لا تضووا ينني انكحوا الفراب كي لا تضعف اولادكم وقيل الغراب انجب و بنات العم أصبر ولا نه لا يؤمن المداوة في النكاح وافضاءه الى الطلاق واذاكان في قرابة أفضي الى قطيعة الرحم المأمور بصلتها و بختار الجميلة لا نه اسكن لنفسه واغض لبصره واكل لمودته ولذلك شرع النظر قبل النكاح وروي عن محمد بن ابي بكر بن عمروبن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « انما النساء لعب فاذا انخذا حدكم لعبة فليستحسنها » وعن أبي هريرة قال قيل يارسول الله أى النساء خير * قال «التي لعب فاذا الخذا حدكم لعبة فليستحسنها» وعن أبي هريرة قال قيل يارسول الله أمدوالنسائي وعن تسمره اذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخلفه في نفسها ولا في ماله بما يكره » رواه الامام أحدوالنسائي وعن تسره اذا نظر اليها و تطيعه اذا أمرها و تحفظه في غيبته في ماله و نفسها » رواه سعيد و يختار ذات العقل تسره اذا نظر اليها و تطبعه اذا أمرها و تحفظه في غيبته في ماله و نفسها » رواه سعيد و يختار ذات العقل معها ذلك إلى ولدها وقد قبل اجتبوا الحقاء فان ولدها صاع وصحبها بلاء

(فصل) فأما الفاسقان فني انعقاد النكاح بشهادتها روايتان [إحداها] لا ينعقد وهو مذهب الشافي للخبر ولان النكاح لاينبت بشهادتها فلم ينعقد بحضورها كالجنونين (والثانية) بنعقد يشهادتها وهو قول أبي حنيفة لانها تحمل فصحت من الفاسق كسائر التحملات وعلى كلتا الروايتين لايعتبر حقيقة العدالة بل ينعقد بشهادة مستوري الحال لان النكاح يكون في القرى والبادية وبن عامة الناس عن لا يعرف حقيقة العدالة فاعتبار ذلك يشق فا كتنى بظاهر الحال وكون الشاهد مستوراً لم يطر فسقه فان تببن بعد العقد أنه كان فاسقا لم يؤثر ذلك في العقد لان الشرط العدالة ظهرا وهو أن لا يكون ظاهر الفسق وقد تحقق ذلك وقيل نتبين أن النكاح كان فاسداً لعدم الشرط رابس بصحيح يكون ظاهر الفسق وقد تحقق ذلك وقيل نتبين أن النكاح كان فاسداً لعدم الشرط رابس بصحيح شرط النكاح فلا ينعقد ولا تحل المراة مع الشك في صحة نكاحها وان حدث الفسق فيها لم وثر في شرط النكاح لان الشرط إنما يعتبر حالة العقد ولو أقر رجل وامراة أنهما نكحا بولي وشاهدي عدل صحة النكاح لان الشرط إنما يعتبر حالة العقد ولو أقر رجل وامراة أنهما نكحا بولي وشاهدي عدل قبل قولما وثبت النكاح باقرارها

(فصل) ولا ينعقد بشهادة رجل و امر أبين وهذا قول النخعي والاوزاعي والشافى وعن أحمد أنه قال إذا تزوج بشهادة نسوة لم بجز وان كان معهن رجل فهو أهون فيحتمل أن هذا رواية أخرى في انعقاده بذلك وهو قول أصحاب الرأي وبروى عن الشعبي لأنه عقد معاوضة فانعقد بشهادتهن مع الرجال كالبيع

ولنا أن الزهري قال مضت السنة عن رسول الله عِيَكِلِيِّتُو أن لا يجوز شهادة النساء في الحدود

[﴿] مسئة ﴾ (وبجوز لمن أرادخطبة امرأة النظر الى وجبها من غير خلوة بها)

وعنه له النظر الى ما يظهر غالباً كالرقبة واليدين والقدمين قال شيخا لا نعا بين أهل العالم في البحة النظر الى المرأة لمن أراد الحكاحها خلافا لما روى جابر قال قال رسول القصلى الشعليه وسلم « اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل الخطبت امرأة فكنت أنخباً لها حتى رأيت منها مادعانى الى نكاحها فتروجتها رواه أبو داود وفيه أحاديث كثيرة سوى هذا ولان النسكاح عقد يقتضى التمليك فكان للعاقد النظر الى المعقر دعليه كالامة المستامة ولا بأس بالنظر اليها باذنها وغير اذنها لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالنظر وأطلق ومن حديث جابر فكنت أنخباً لها وفي حديث المنبرة ابن أن أبوها في النظر اليها فكرهاه فأذنت له المرأة رواه سعيدولا تجوز الحلوة بهالانها عرمة ولم يرد الشرع بفر النظر فبقيت على التحريم ولانه لا يؤمن مع الخلوة مواقعة المحظور قان النبي عليها نظر الدي وشهوة ولا لرية النبي عليها نظر الذو وشهوة ولا لرية قال أحد في رواية صالح ينظر الى الوجه ولا تكون على طريق لذة وله تكر ارالنظر اليها و تأمل محاسنها لان المقصود إنما محصل بذلك

ولا في النكاح ولا في الطلاق رواه أبو عبيد في الاموال وهذا ينصرف إلى سنة النبي مَلِيَّكُ ولانه عقد اليس عال ولا المقصود منه المال ويحضره الرجال في غالب الاحوال فلا يثبت بشهاد بهن كالحدود وبهذا فارق السم وبختمل أن أحمد إنما قال هو أهون لوقو ع الحلاف فيه فلا يكون رواية

(فصل) ولا ينعقد بشهادة صبيين لأنهما ليسا من أهل الشهادة وتحتمل أن ينعقد بشهادة مراهقين عاقلين ولا ينعقد بشهادة المناز من لا شهادة له لان وجوده كالمعدم ولا ينعقد بشهادة أصمين لانهما لا يسمعان ولا أخرسين لعدم امكان الادا. منهما وفي انعقاده محضور أهل الصنائم الزرية كالحجام ونحوه وجهان بناء على قبول شهادتهم وفي انعقاده بشهادة عدوين أوابني الزوجين أو أحدهما وجهان إحدهما) ينعقد اختاره أبوعبدالله بن بطة لعموم قوله «الابلي وشاهدي عدل » ولانه ينعقد بهما نكاح غير هذا الزوج قانعقد بهما نكاحه كبائر العدول (والثاني) لا ينعقد بشهادتهما لان العدو لا تقبل شهاد به لوالده

(فصل) وينعقد بشهادة عبدين ، وقال أبو حنيفة والشانعي لا ينعقد ، ومبنى الحلاف على قبول شهادتها في سائر الحقوق ونذكره في موضعه إن شا. الله تعالى ، وينعقد بشهادة ضريرين والشافعية وجهان في ذلك .

ولنا أنها شهادة على قول نصحت من الاعمى كالشهادة بالاستفاضة وإنما ينعتد بشهادتها اذا تيمن الصوت وعلم صوت المتعاقدين على وجه لا يشك فيجاكما بعلم ذلك من يراهما وإلا فلا (فصل) وإذا تزوجت المرأة تزويجا فاسداً لم يجز تزويجها انهر من تزوجها حتى بطلقها أويفسخ

(فصل) ولا خلاف بين أهل العلم في اباحة النظر إلى وجهها لانه ليس بهورة وهو مجمع المحاسف وموضع النظر ولا بباح له النظر الى ما يظهر عادة وحكي عن الاوزاعي أنه ينظر الى مواصع اللحم وعن داود أنه ينظر الى جيمها لظاهر قوله عليه السلام «انظرائيها» ولناقوله تعالى (ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها) روى عن ابن عباس أنه قال هو الوجه وبالحن الكف ولان النظر أبيح للحاجة فيختص بما تدعو الحاجة اليه والحدبث مطلق ومن نظر الى وجه انسان سمي ناظراً اليه ومن رآه وعليه ثبابه سمي راثياً له قال الله تعالى (وإذا رأبتهم تعجبك أجسامهم) فأما ما يظهر غالباً سوى الوجه والمكفين والقدمين وبحو ذاك بما تظهره المرأة في منزلما ففيه روايتان إحداهم لا يباح النظرائيه لا نه عورة فلم يبح النظر اليه كالذى لا يظهر فان عبدالله روى أن النبي عَلَيْكُوني قال «المرأة عورة» حديث حسن ولان الحاجة تندفع بالنظر الى الوجه فبقي ماعداه على التحريم والثانيه له النظر الى ذلك قال أحد في رواية حنبل لا بأس أن ينظر الى الوجه فبقي ماعداه على النظر الها من غير علمها علم أنه أذن في النظر والى حبيع ما يظهر غالباً أن الذي عَلَيْكُوني لله النظر الها من غير علمها علم أنه أذن في النظر عمد ما يظهر فالباً أذ لا يمكن إفراد الوجه بالنظر مع مشاركة غيره له في الظهور ولانه يظهر غالماً المن ينظهر غالباً أن الدي عليها علم أنه أنه أذن في النظر مع مشاركة غيره له في الظهور ولانه يظهر غالماً المن المن عبر علمها علم أنه المنهم غله المها من غير علمها علم أنه المؤهر غالماً المن على النظر عليه المناهد غالماً المناهد على المناهد غله النظر على المناهد على المناهد على المناهد على المناهد على المناهد على النظر على المناهد على ا

نـكاحها وإذا امتنع من طلاقها فسخ الحاكم نكاحه، نص عليه أحمد، وقال الشاني : لاحاجة الى فسخ ولا طلاق لانه نـكاح غير منعقد أشبه النـكاح في العدة .

ولنا أنه نسكاح بسوع فيه الاجتهاد فاحتسج في التفريق فيه الى ايقاع فرقة كالصحيح المختلف فيه ولان تزويجها من غبر تفريق يفضي إلى تسليط زوجين عليها ، كل واحد منها يعتقد أن نكاحه الصحيح ونكاح الآخر الفاسد ويفارق النسكاح الباطل من هذين الوجهين واذا زوجت بآخرقبل التفريق لم يصح الثاني أيضا ولم يجز تزويجها الثالث حتى يطلق الاولان أو يفسخ نكاحها ، ومتى فرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها لانه عقد فاسد لم يتصل به قبض فلم بجب به عوض كالبيم الفاسد وإن كان التفريق بعد الدخول فلها الهر بدليل قوله عليه السلام « فلها المهر عا استحل من فرجهاوان تكرر الوط، قالمهر واحد الحديث ولانه أصابة في عقد فاسد أشبه الاصابة في عقد صحيح .

(فصل) والواجب لها مهر مثابها ، أرماً اليه أحمد فانه قال في العبد : يتزوج بغير اذن سهده يعطي شيئاً . قال الفاضي يعني مهر المثل وهو ظاهر قول الحرقي اقوله : اذا زوج الوليان فالنكاح للأول منهما فان دخل مها الثاني فاها مهر مثلها وهذا مذهب الثانعي . والمنصوص عن أحمد أن لها المسمى لان في بعض الفاظ حديث عائشة «ولها الذي أعطاها بما أصاب منها»

قال القاضي حدثناه أبو بكر البرقاني وأبو محمد الحلال باسناديهما وقال أبو حنيفة الواجب لاقل من المسمى أو مهر المثل لانها ان رضيت بدون مهر مثاما فليس لها أكثر منه كالعقد الصحيح وان كان المسمى أكثر لم بجب الزائد لانه نغير عقد صحيح

فأبيح النظر اليه كالوحه ولانها امرأة ابيح له النظر اليها من الشارع فأبيح النظر منها الىذلك كذوات المحارم وقد روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أبى جعفر قال خطب عمر بن الخطاب ابنة على فذكر منها صنراً فقالوا له أنما ردك فعاوده فقال ارسل بها اليك تنظر اليها فرضيها فكشف عن ساقها فنالت ارسل لولا انك أمير المؤمنين للطمت عينك

وعنه لاينظر من ذوات محارمه الا الى الوجه والكفين) مجوز له النظر الى ذلك من الامة المستامة ومن ذوات محارمه الا الى الوجه والكفين) مجوز له النظر الى ذلك من الامة المستامة كما مجوز الى من يريد خطبها قياساً عليها بل الامسة المستامة أولى لانها تواد للاستمتاع وغيره من التجارة فيها وحسنها يريد في ثمنها فأما ذوات المحارم فيجوز النظر منهن الى مايظهر غالباً كالرقبة والرأس والكفين والقدمين ونحو ذلك وليس له النظر الى مالا يظهر غالباً كالصدر والظهر ومحوها قال الاثرم سألت أبا عبد الله عن الرجل ينظر الى شعر امرأة أيه وصدرهاقال لاما يسجبني ثم قال انا أكره أن ينظر من امه واخته إلى مثل هذا والى كل شيء لشهوة وذكر القاضي أن حكم الرجل مع ذوات محارمه حكم الرجل مع الرجل مع المرأة وقال أبوبكر كراهية أحدالنظر الى ساق امه وصدرها عادمه حكم الرجل مع الرجل عالم الموادة وقال أبوبكر كراهية أحدالنظر الى ساق امه وصدرها

ولنا قول النبي ملى الله عليه وسلم «فلها المهر بما استحل من فرجها، فجمل لها المهر المميز بالاصابة والاصابة أما توجب مهر المثل ولان العقد ليس بموجب بدليل الحبر وأنه لو طلقها قبل مسها لم يكن لها شي، وأذا لم يكن موجبا كان وجوده كعدمه و بتي الوط، موجبا بمفرده فأوحب مهر المثل كوط، الشبهة ولان التسمية لو فسدت لوجب مهر المثل فأذا فسد العقد من أصله كان أولى وقول أبي حنيفة أنها رضيت بدون صداقها أنما يصح أذا كان العقد هو الموجب وقد بينا أنه أما يجب بالاصابة فيجب مهر المثل كأملا كوط، الشبهة

(فصل) ولا بجب لها بالخلوة شيء في قول أكثر أهل العلم لان النبي عَلَيْنَاتُهُ جعل لها المهر عمل المهر عمل الما المهر عمل المن فرجها يعني أصاب ولم يصبها ، والنصرص عن احمد أن المهر بستقر بالخلوة قياسا على العقد الصحبح وبناء على أن الواحب المسمى بالعقد وقد ذكرنا ذلك

(فصل) ولاحد في الوطء النكاح الفارد سواء اعتقد حله أو حرمته ، وعن احد ما يدل على أنه بجب الحد بالوطيء في النكاح بلاولي اذا اعنقد حرمته ، وهو اختيار السمرقندي من أصحاب الشاني لما روي الدار قطني باسناده عن أبي هر برة قال قال رسول الله وي الدار قطني باسناده عن أبي هر برة قال قال رسول الله وي الشعبي لا تروج المرأة ولا تزوج المرأة نفسها أن الزانية هي اتي تزوج نفسها » وباسناده عن الشعبي قال: ماكان أحد من أصحاب الذي وي الله في النكاح بغير ولي من على رضي الله عنه كان يضرب فيه ، وروى الشاليحي باسناده عن عكرمة بن خالد أن الطربق جمعت ركبا فيه امرأة ثيب فيطبها

على التوقي لانه يدعو الى الشهوة يعني أنه يكره ولا يحرم ومنع الحسن والشعبي والضحاك النظر الى شعر ذوات المحارم وهو إحدى الروايتين عن أحمد، بنت المهلب قالت قلت للحسن ينظر الرجل الي قرط اخته أو الى عنقها قال لا ولا كرامة وقال لو دخلت على ابي لقلت أينها المجوز عطي شعرك والصحيح اباحة النظر الى ما يظهر غالباً لقول الله تعالى (ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن) الآية وقالت بهاة بن سهيل يارسول الله أناكنا نرى سالماً ولدا فكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في بيت واحدو براني فضلا وقد أنزل الله فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه ? فقال النبي عَيَسَالِيَّة «أرضعيه» فأرضمته خمس رضعات فكان بغزلة ولدها رواه مسلم عمناه وأبو دواد وهذا دليل على انه كان ينظر منها الى ما يظهر غالبا فانها قالت يراني فضلا ومعناه في ثياب البذلة التي لانستر أطرافها قال امرؤ القيس

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا ابسة المتفضل

ومثل هذا يظهر منه الاطراف والشعر وكان يراهاكذلك اذا اعتقدته ولداً ثم دلهم النبي عَلَيْكِلَةُ على ما يستديمون به ماكانوا يعتقدونه ويفعلونه وروى الشافعي في مسنده عن زينب بنت أبي مسلمة انها ارتضعت من أساء امرأة الزبير قالت فكنت أراه أباً وكان يدخل على وأنا امشط رأسي فيأخذ بمض قرون رأسي و يقول أقبلي على ولان التحرز من هذا لا يمكن فأبيح كالوجه وما لا يظهر غالباً

رجل فأنكحها رجل وهو غير ولي بصداق وشهود فلما قدموا على عمر رضي الله عنه رفع اليسه أمرهما ففرق بينها وجلد الناكح والمنكح

ولنا أنهذا مختلف في اباحته فلم يجب به الحد كالنكاح بغير شهود عولاً ف الحد يدرأ بالشبهات والاختلاف فيه أقوى الشبهات وتسميتها زانية يجوز بدليل أنه مهاها بذلك بمجرد العقدوص جلدهمآ أدبا وتعزيراً ولذلك جلد المنكح ولم بجلد المرأة وجلدهما بمجر دالعقد مع اعتقادهما حله وكذلك حديث على على أن حديث على حجة على من أوجب الحد فيه فان عليا أشد الناس فيــ وقد انتهى الام الى الجلد فدل على أن سائر الناس والصحابة لم يروا فيه جلداً ، فان قيل فقد أوجبتم الحد على شارب النبيذ مع الاختلاف فيه قانا هو مفارق لمسئلننا بدليل انا نحد من اعتقد حله ولان يسير النبيذ يدعو إلى كشيره المتفق على تحريمه وهذا المختلف فيه يغني عن الزنا الحجمع على تحريمه فافترقا . فاذا ثبت هذا فان من اعتقد حله ايسعليه ائم ولا أدب لانهمن مسائل الفروع الختلف فيها ومن اعتقد حرمته ثم وأدبوإن أنت بولد منه لحقه نسبه في الحالين

(فصل) فأما الانكمة الباطلة كنكاح المرأة المزوجة أو المعتدة أو شبهه فاذا علما ألحل والتحريم فعما زأنيان وءليهما الحد ولا يلحق النسب فيه

(فصل) ويساوى الفاسد الصحيح في اللعان اذا كان ببنها ولد يريد نفيه عنه لكون النسب لاحقا به فان لم يكن ولد فلا لعان بينهما لمدم الحاجة اليه وتجب العدة بالخلوة فيــه وعدة الوفاة بالموت فيــه والاحداد وكلذلك احتياطا لها. ويفارق الصحيح فيأنه لا يُدبت التوارثولا تحصل به الاباحة للمنزوج ولا تحل للزوج المطلق ثلاثا بالوط. فيه ولا يحصل الاحصان بالوط. فيه ولا يثبت حكم الايلا. باليمين فيه ولا يحرم الطلاق فيه في زمن الحيض

لايباح لان الحاجة لاتدعو اليه ولا تؤمن معه الشهوة ومواقعة المحظور فحرمالنظر اليه كما تحتالسرة (فصل) وذوات محارمه كل من حرم نكاحها على النأبيد بنسب أو رضاع أو تحريم المصاهرة بسبب مباح لما ذكرنا من حدبث سالم وزينب وعن عائشة أن أفلح أخا أي القيس استأذن عليها بعد ما أنزل الحجاب فأبت أن تأذن له فقال الني عَيْنَالِلَهِ «ايذني له فانه عمك تربت بمينك» وقد ذكرالله آباء بعولتهن كما ذكر آباءهن وابناءهن في أبداً. الزينة لهم، وتوقف أحمد عن النظر إلى شعر ام المرأة وبنتها لانها غير مذكورتين في الآية قال القاضي انما حكى قول سميد بن جبير ولم يأخذ بهوقدصرح في رواية المروذي أنه محرم يجوز له المسافرة بها وقال في رواية أبي طالب ساعة يعقد عقدة الديكاح تحرم عليه ام امرأته فله أن يرى شعرها ومحاسنها ليست مثل التي سرى بها لا يحل له أبداً أن ينظر الى شعرها ولا الى شيء من جسدها وهي حرام عليه

(فصل) فأما ام المزنى بها وابنتها فلا يحل له النظر اليهن وأن حرم نكاحهن لان تحريمهن بسبب (الجزء السابع) ({ { { } } { } { }) (المغنى والشرحالكبير)

﴿ مسئلة ﴾ قال (وأحق الناس بنكاح المرأة الحرة أبوها)

انما قيد المرأة بالحرة ههنا لان الامة لاولاية لابيها عليها وانما وليها سيدها بغير خلاف علمناه، وأما المرأة الحرة فأولى الناس بتزويجها أبرها ولا ولاية لأحد معه وبهذا قال الشافي وهو المشهور عن أبي حنيفة أبي حنيفة عن المالكوالدبيري وأبو يوسف واسحاق وابن المنذر الابن أولى وهو رواية عن أبي حنيفة لانه أولى منه بالميراث وأقري تعصيبا ولهذا يرث برلاء أبه دون جده

ولنا أن الولد موهوب لابيه قال الله تعالى (ووهبنا له يحيى) وقال زكريا (ربهبلي من لدنك ذرية طيبة) وقال (فهب لي من لدنك وليا) وقال ابراهيم (الحد لله الذي وهبلي على المبة أولى من العكس واسحاق) وقال ويتالي والمن والله المرهوب له على الهبة أولى من العكس ولان الاب أكل نظراً وأشد شفنة فوجب نقدعه في الولاية كتقدعه على الجد ولان الاب يلى ولاه في صغره وسفهه وجنونه فيليه في سائر ما ثبت الولاية عليه فيه بخلاف ولاية الابن ولذلك اختص بولاية المال وجاز له أن يشتري لها من ماله وله من مالها اذا كانت فيرة بخلاف غيره ، ولان الولاية احتكام واحتكام الاصل على فرعه أولى من العكس، وفارق المبراث فانه لا يعتبر له النظر ولهذا برث الصبى والحيون وليس فيه احتكام ولا ولا ولا ية على الموروث بخلاف مانحن فيه

(مسئلة ﴾ قال (تم أبوه وان علا)

يعنى أن الجد أب الاب وإن علت درجته فهو أحق بالولاية من الابن وسائر الاوليا. وهوقول الشاني ، وعن احمد رواية أخرى أن الابن مقدم على الجد وهو قول مالك ومن وافقه لما تقدم

عرم فلم يفد أباحة النظر كالمحرمة باللمان وكذلك بنت الموطومة بشبهة وأمها ليست من ذوات محارمه وكذلك السكافر ليس بمحرم لفرابته المسلمة ، قال أحمد في يهودي أو نصراني أسلمت بنته لا يسافر بها ليس هو محرماً لها في السفر أما النظر فلا يجب عليها الحجاب منه لأن أبا سفيان أنى المدينة وهومشرك فدخل على أبنته أم حبيبة فطوت فراش رسول الله عليه الله يجلس عليه ولم تحتجب منه ولا أمرها به رسول الله صلى الله عليه ولم تحتجب منه ولا أمرها به رسول الله عليه الله عليه ولم تحتجب منه ولا أمرها

﴿مسئلة ﴾ (والعبد النظر اليها من مولاته)

يعني الى الوجه والكفين لقول الله تمالى (أو ما ملكتاً عانهن) والماروت امسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال اذا كان لاحداكن مكانب فملكما يؤدي فلتحتجب منه » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أنى فاطمة بعيد قد وهبه لها وعلى فاطمة ثوب اذا قنمت به رأسها لم يبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تلقى قال «انه ليس عليك بأس أنما هو أبوك ورواه أبوداود وأما النظر الى شعر ها فكر هم أبو غلامك »

وعن أحد رواية ثالثة ان الاخ بقدم على الجد وهو قول مالك لان الجد يدلي بأبوة الاب والاخ يدلي ببنوة والبنوة مقدمة، وعن أحد ان الجد والاخ سواء لاستوائهما في الميراث بالنعصيب فاستويا في القرابة فوجب أن يستبريا في الولاية كالاخوين ولانهما عصبتان لا يسقط أحدهما بالاخر فاستويا في الولاية كالاخوين

ولما أن الجدله ايلاد وتعصيب فيقدم عليهما كالاب ولان الابن والاخ يقادان بها ويقعلمان بسرقة مالها والجد بخلافه لا يسقط في الميراث إلا بالاب والاخ يسقط به وبالابن وابنه ، واذا ضاق المال وفي المسئلة جد وأخ سقط الاخ وحده فوجب تقديمه عليهما كالأب ولتقدمه على العم وسائر العصبات ، إذا ثبت هذا قالجد وأن علا أولى من جيم العصبات غير الاب وأولى الاجداد أقربهم وأحقهم في الميراث .

﴿ مسئلة ﴾ قال (ثم ابنها وابنه وان سفل)

عبد الله وسعيدين المسيب وطاوس ومجاهد والحسن ، واباحه ابن عباس لما ذكرنا من الآية والحبرين ولان الله تعالى قال (ليستأذنكم الذين ملكتأ يمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم اللاثمرات _ الى قوله _ ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض) ولانه يشق التحرزمنه فابيح لهذلك كذوى الحادم وجعله بعض أصحابنا كالا جني، والصحيح ماقلنا انشاء الله تعالى

(مسئلة) (ولغير أولي الاربة من الرجال كالحكير والعنين ونحوهما النظر الى ذلك وعنه لا يباح) من لا شهوة له من الرجال كالمخنث ومن ذهبت شهوته لكبر أو عنة أو مرض لا يرجى برؤه والشيخ الحصي فحكمه حكم ذي المحرم في النظر لقول الله تعالى (والتابيين غير أولي الاربة من الرجال) أي غير أولي الحاجة الى النساء قاله ابن عباس وعنه هو المخنث الذي لا يقوم اربه وعن مجاهد وقتادة الذي لا ارب له في النساء، فان كان المخنث الشهوة ويعرف أمر النساء فحكم خيره، لان عائشة قالت دخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مخنث فكانوا يعدونه من غير أولي الاربة فدخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينعت امرأة أنها اذا آقبلت أقبلت بأربع واذا أدبرت بنمان فقال «لا أرى هذا يعلم ما ههنا لا يدخلن عليكم هذا » فحجبوه رواه أبو داود

قم ياهرو فزوج رسول الله عَيَّكِيَّةٍ فزوجه رواه النساني قال الانرم قلت لا بي عبدالله فحديث عرو بن أي سلمة حين تزوج النبي عَيَّكِيَّةٍ أمه أم سلمة ألبس كان صغيراً قال ومن يقول كان صغيراً ليس فيه بيان ولانه عدل من عصبها فابت له ولاية تزوجها كأخبها، وقولهم ليس بمناسب لهايبطل بالحاكم والمولى وقولهم أن طبعه ينفر من تزويجها قلنا هذا معارض في الفرع ليس له اصل ، ثم يبطل بما إذا كان ابن عم أو مولى أو حاكما . إذا ثبت هذا قانه يقدم على الاخ ومن بعده بغير خلاف نعلمه عند من يقول بولايته لانه أقوى منه تعصيبا وقد استويا في عدم الابلاد

﴿ مسئلة ﴾ قال (ثم أخوها لا ييها وأمها)

لا خلاف بين أهل العلم في تقديم الأخ بعد عمودي النسب لسكونه أقرب العصبات بعدهم فأنه ابن الاب وأقوام تعصيبا وأحِقهم بالميراث

﴿ مسئلة ﴾ قال (والاخ للاب مثله)

أختلفت الرواية عن أحمد في الاخ للابرين والاخ اللاب إذا اجتمعا فالمشهور عنه أنهما سواء في الولاية وبه قال أبر ثور والشافعي في القديم لانهما استويا في الادلاء بالجهة التي تستفاد منها العصوبة وهي جهة الاب فاستويا في الولاية كالوكانا من أب وإنها يرجح الاخ في الميراث بجهة الامولامدخل لها في الولاية فلم يرجح بها كالعمين أحدهما خال وابنى عم أحدهما أخ من أم، والرواية الثانية الاخ من الابوين أولى واختارها أبو بكر وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافي في الجديد وهو

وغيره قال ابن عبد البر ليس المخنث الذي تعرف فيه الفاحشة خاصة وانما التحنيث شدة انتأنيث في الحلقة حتى يشبه المرأة في اللين والـكلام والنغمة والنظر والمقل ،فاذاكان كذلك لم يكن له في النساء أرب وكان لا يفطن لامور النساء فهو من غير أولي الاربة الذين لم يبح لهم الدخول على النساء الا ترى أن الذي صلى الله عليه وسلم لم يمنع ذاك المخنث من الدخول على النساء فلما سمعه يصف ابنة غيلان وفهم أمر النساء أمر بحجبه،وعنه لا يباح لانه ذكر بالغ أجنبي فلم يبح لهذلك كالذي له ارب (مسئلة) (وللشاهد النظر الى وجه المشهود عليها)

التكون الشهادة واقعة على عينها قال أحمد لا يشهد على امرأة الا أن يكون قد عرفها بعينها وكذلك من يقابل المرأة في ببع أو إجارة فله النظر الى وجهها ليعرفها بعينها فيرجع عليها بالدرك وقد روي عن أحمد كراهة ذلك في حق الشابة دون العجوز ولعله كرهه من يخاف الفتنة أو يستغني عن المعاملة فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس

﴿ مسئلة ﴾ (وللطبيب النظر الى ما تدعو الحاجة الى نظره اليه من بدنها من المورة وغيرها فانه موضع حاجة وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حكم سعداً في بني قريظة كان يكشف عن

الصحيح إن شاء الله ولانه حق يستفاد بالنعصيب فقدم فيه الاخ من الابوين كالميراث وكاستحقاق الميراث بالولاء فاله لا مدخل النساء فيه وقد قدم الاخ من الابوين فيه وبهذا يبطل ما ذكر ناه للرواية الاولى وهكذا الخلاف في بني الاخرة والاعمام وبنيهم، فأما إذا كان ابنا عم لاب أحدهما أخ لام فهما سواء لانهما استوبا في النعصيب والارث به وقال القاضي فيهما من الخلاف مثل مافي ابن عم من أبوين وابن عم من أب لانه برجح بجهة أمه وليس كذلك لان جهة أمه يوث بها منفردة وماورث به منفرداً لم برجح به واذلك لم برجح به في الميراث بالولاء ولا في غيره . فعلى هذا اذا اجتمع ابن عم من أبوين وابن عم من أب هو أخ من أم فالولاية لابن العم من الابربن عند من يرى تنديم ولد الابوين .

(مسئلة) قال (ثم أولادهم وانسفلوا ثم العمومة ثم اولادهموان سفلو اثم عمومة الاب)

وجملته أن الولاية بعد من ذكرنا تترتب على ترتيب الارث بالتعصيب فأحقهم بالميراث احقهم بالولاية فأرلاهم بعد الآبا، بنو المرأة ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو أبها وهم الاخرة ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جدها وهم الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جد الاب وهم اعمام الاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنوجدالجد ثم بنوهم وعلى هذا لا بلي بنو أب أعلى مع بني ابأقرب منه وان زات درجتهم، وأولى وقد كل أب اقربهم اليه لان مبنى الولاية على النظر والشفقة وذلك معتبر بمظنته وهي القرابة فا قربهم أشفقهم .ولا أمل في هذا خلافا بين أهل العلم

مؤَّزُرهم وعن عَبَانَ أَنه أَتِي بِغلام قد سرق فقال « انظروا الىمؤُنْزِره» فلم بجدوه أُ نبت الشعر فلم يقطعه ﴿ مسئلة ﴾ (وللصبي المميز غيرذي الشهوة النظر الى المرأة الى ما فوق السرة وتحت الركبة في احدى الروايتين)

لان الله تمالى قال (ليس عليكم ولا عليهم جناح بمدهن طوافون عليكم بمضكم على بعض) وقال (اذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) فدل على التفريق بين البالغ وغيره قال أبو عبد الله . حجم أبو طببة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلام ، والرواية الاخرى حكمه حكم ذي الحرم في النظر إذا كان ذا شهرة لقول الله تمالى (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) قبل لابي عبد الله متى تغطى المرأة رأسها من الغلام قال : إذا بلغ عشر سنين

﴿ مسئلة ﴾ (فان كان ذا شهوة فهو كذي المحرم)

لقوله تمالى (وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم) الآية وعنه أنه كالاجنبي لانه في معنىالبالغ في الشهوة وهو المعنى المقتضي للحجاب وتحربم النظر ولقوله تمالى (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساه) فأما الغلام الطفل غير المميز فلا يجب الاستنار منه في شيء

(فصل) ولا ولاية لغبر العصبات من الاقارب كالاخ من الام والحال وعم الام والجد أبالام ونحوهم نص عليه أحد في مواضع وهو قول الشانى واحدى الروايتين عن أبي حنيفة (والثانية) ان كل من يرث بفرض أو تعصيب بلى لانه من أهل ميرائها فو ايها كعصباتها

ولنا ماروي عن علي انه قال اذا بلغ النساء نصالحة أقى قالمصبة أولى اذا أدركن . رواه أبو عبيد في الغريب . ولانه ليس من عصبانها فأشبه الاجنبي

(مسئلة) قال (ثم المولى المنعم ثم أقرب عصبته به)

لاخلاف نعلمه في أن المرأة إذا لم يكن لها عصبة من نسبها أن مولاها يزوجها ءولا في أن عصبة المناسب أولى منه وذهك لانه عصبة مولاته يرثها ويعقل عنها عند عدم عصباتها فلذهك يزوجها وقدم عليه المناسبون كما قدموا عليه في الارث والعقل قان عدم المولى أو لم يكن من أهل الولاية كالمرأة والطفل والكافر فعصباته الاقرب منهم فالاقرب على ترتيب الميراث ثم مولى المولى ثم عصباته من بعده كالميراث سواء قان اجتم ابن المعتق وأبوه قالابن أولى لانه أحق بالميراث وأقوى في التعصيب واندا قدم الاب المناسب على الابن المناسب لزيادة شفقته وفضيلة ولادته وهذا معدوم في المعتق فرجم به الى الاصل

﴿ مسئلة ﴾ قال (ثم السلطان)

لانعلم خلافًا بين أهل العلم في أن السلطان ولاية تزويج المرأة عند عدماً وليائها أو عضلهم وبه

﴿ مسئلة ﴾ (وللمرأة مع المرأة والرجل مع الرجل النظر الى ما عدا ما بين السرة والركبة وعنه أن الكافرة مع المسلمة كالأجنبي)

يجوز للرجل مع الرجل النظر من صاحبه الى ما ليس بعورة وفيها روايتان (احداها) ما بين السرة والركبة والاخرى الفرجان وقد ذكر ناها في باب ستر العورة ولا فرق بين الامرد وذي اللحية الا أن الامرد إذا كان جيلا يخاف الفتنة بالنظر اليه لم يجز تعمد النظر اليه، فقد روي عن الشعبي قال قدم وفد عبد القيس على النبي صلى الله عايه وسلم وفيم غلام أمرد ظاهر الوضاءة فأجلسه النبي صلى الله عليه وسلم وراء ظهره رواه أبو حقص، قال المروذي سمعت أبا بكر الأعين يقول قدم علينا انسان من خراسان صديق لابي عبد الله ومعه غلام ابن أخت له وكان جميلا فضى الى أبي عبد الله فحدثه فها قنا جاء إلى الرجل وقال له من هذا الغلام منك ؟ قال ابن أختي قال: إذا جئتني لا يكون معك والذي أرى لك أن لا يمني معك في طريق. فأما الغلام قبل السبع فلا عورة له بحرم انظر الها وقد روي عن ابن أبي ليلي قال كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم قال فجاء الحسن « فيمل يتمر عليه فرفع مقدم قميصه أراه قال فقبل استه » رواه أبو حفص

يقول مالك والشاني واسحاق وأبوعبيد وأصحاب الرأي، والاصل فيه قول النبي وَيَتَطَالِنَهُ وَقَالَسُلَطَانَ ولي من لاولي له » وروى أبرداود باسناده عن امحبيبة أن النجاشي زوجها رسول الله وَيَطَالِهُ وكانت عنده ولان السلطان ولاية عامة بدليل انه بلي المال ومحفظ الضوال فكانت له الولاية في النكاح كلاب

(فصل) والسلطان همنا هو الامام أو الحاكم أو من فوضا اليه ذهك . واختلفت الرواية عن أحمد في والي البلد فقال في موضع يزوج والي البلد وقال في الرستاق يكون فيه الوالي وليس فيه قاض يزوج إذا احتاط لها في المهر والكف أرجو أن لايكون به بأس لانه ذوسلطان نيدخل في هوم الحديث وقال في موضع آخر في المرأة اذا لم يكن لها ولي فالسلطان المسلط على الشيء القاضي يقضي في الفروج والحدود والرجم وصاحب الشرطة أنما هو مسلط في الادب والجناية . وقال ما الوالي ولاية أنما هو القاضي . وتأول القاضي الرواية الاولى على أن الوالي أذن له في التزويج ، ومحتمل انه جمل له ذاك اذا لم يكن في موضع ولايته قاض فكأنه قد فوض اليه النظر فيما يحتاج اليه في ولايته وهذا منها

(فصل) واذا استولى أهل البغي في بلد جرى حكم سلطانهم وقاضيهم في ذلك مجرى الامام وقاضيه لانه أجري مجراه في قبض الصدقات والجزبة والخراج والاحكام فكذلك في هذا

(فصل) واختلفت الرواية في المرأة تسلم على يد رجل فقال في موضع لايكون و ليا لها ولا يزوج يأتي السلطان لانه ليس من عصباتها ولا يعقل عنها ولا يرشها فأشبه الاجنبي ، وقال في رواية أخرى في امرأة أسلمت على يد رجل يروجها هو وهو قرل اسحاق ، وروي عن ابن مسعود أنه لا يفعل ذلك حتى يأتي السلطان ، وعن الحسن أنه كان لا يرى بأسا أن يزوجها نفسه ، ولما روى ابو داود باسناد.

(فصل) وحكم المرأة مع المرأة والرجل مع الرجل سوا ولا فرق بين المسلمة بين والمسلمة والكافرة كا لا فرق بين الرجلين المسلمين وبين المسلم والذي في النظر ، وقال أحمد ذهب بعض الناس الى أنها لا تضع خارها عند اليهودية والنصرانية وأما أنا فاذهب الى أنها لا تنظر الى الفرج ولا تقبلها حين تلد وعن أحمد رواية أخرى أن المسلمة لا تكشف قناعها عند الذمية ولا تدخل معها الحمام وهو قول مكحول وسلمان بن أبي موسى لقوله تعالى (أو نسائهن) والاول أولى لان النساء من اليهوديات وغيرهن قد كن يدخلن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن محجبن ولا أمرن محجاب وقد قالت عائشة جاءت بهودية تسألما فقالت أعاذك الله من عذاب القبر فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث، وقالت اساء قدمت على أي وهي راغبة يعني عن الاسلام فسألت رسول الله عليه وسلم أناص الم أقاص الم أقاد (أونسائهن) فيحتمل أن يكون أراد جملة النساء ويباح المرأة النظر من الرجل الى غير المورة وعنه لا يباح)

عن تميم الداري انه قال : يارسول الله ما السنة في الرجل بسلم على يد الرجل من المسلمين ? قال « هو أولى الناس بمحياء ومماته » إلا أن هذا الحديث ضعفه احمد وقال رواية عبد العزيز يعني ابن عمر بن عبد العزيز وليس هو من أهل الحفظ والانقان

(فصل) فان لم يوجد المرأة ولي ولا ذوسلطان فمن احمد مايدل على انه يزوجها رجل عدل باذيها فانه قال في ده قان قربة يزوج من ولي لها اذا احتاطلها في الكف، والمهر اذا لم يكن في الرستان قاض ، قال ابن عقيل أخذ قوم من أصحابنا من هذه الرواية أن المكاح لايقف على ولي قال وقال القاضي منصوص احمد يمنع من ذلك، والصحبح أن هذا القول مختص بحال عدم الولي والسلطان لانه شرط أن لا يكون في الرستاق قاض، ووجه ذلك أن اشتراط الولي ههنا يمنع النكاح بالكاية فلم يجز كاشتراط الناحب في حق من لامناء ب لها ، وروي أنه لا يجوز النكاح إلا بولي العموم الاخبار فيه

﴿مسئلة﴾ قال (ووكيل كل واحد من هؤلاء يقوم مقامه وإن كان حاضرا)

وجملة ذلك أنه يجوز التوكيل في النكاح سواء كان الولي حاضراً أو غائبًا مجبراً أو غيرمجبر لانه روي عن النبى وَلَيْكِيْتِهُ أنه وكل أبارانم في ترويجه ميمونة ووكل عمرو بن أمية في زويجه أمحبهة ولانه عقد معاوضة فجاز التوكيل فبه كالبيم ولا صحاب الشانعي في توكيل غير الابوالجد وجهان (أحدهما) لا يجوز لانه بلي بالاذن فلم يجز التوكيل له كالوكيل

ولنا أنه بلي شرعا فكان له التوكيل كالاب ولا يصح قولهم أنه يلي بالاذن فأن ولايته : بتة قبل

وهذه احدى الروايتين والاخرى لا يباح لها النظر من الرجل الا الى مثل ما ينظر اليه منها اختاره أبو بكر وهو أحد قولي الشافعي لما روى الزهري عن نبهان عن أم سلمة قالت كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم عند النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم المحتجبن منه » فقات يا رسول الله انه ضرير لا يبصر قال « أفعمياوان أنها لا تبصرانه ؟ » رواه أبو داود وغيره ولان الله تعالى أمر النساء بنض أبصارهن كما أمر الرجال به ولانهن أحدثوعي الآدمين خرم عليهن النطر الى النوع الآخر قياساً على الرجال يحققه أن المعنى الحرم على الرجال خوف الفتنة وهذا في المرأة أبلغ لانها أشد شهوة وأقل عقلا فتسارع الفتنة اليها أكثر

و لنا قول النبي صلى الله عسلم لفاطمة بنت قيس « اعتدي في بيت ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى تضعين ثيابك فلا يراك » وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه وأنا أنظر الى الحبشة يله ون في المسجد متفق عليها ، ولما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبة الهيد مضى الى الحبشة يله ون في المسجد متفق عليها ، ولما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبة الهيد مضى النساء فذكر هن ومعه بلال فأمر هن بالصدقة ، ولا بهن لو منعن النظر لوجب على الرجال الحجاب كما وجب على النساء لئلا ينظرون اليهم فأما حديث نبهان فقال أحمد نبهان روى حديثين عجيبين هذا

اذنها وانما اذنها شرط لصحة تصرفه فأشبه ولاية الحاكم عليها ولاخلاف في ان الحاكم أن يستنيب في التزويج من غير آذن المرأة ولان المرأة لاولاية لها على نفسها فكيف لنائبها من قبلها ?

(فصل) ويجوز التوكيل طلقارمقيداً فالمقيدالتوكيل في تزويج رجل بعينه والمطلق التوكيل في تزويج من برضاء أو من بشاء ، قال احمدر حمه الله في رواية عبدالله في الرجل يولى على أخته وابنته يقول اذا وجدت من ترضاه فزوجها فنزوجه خائز ، ومنع بعض الشافعية التوكيل المطلق ولا يصح فانه روي أن رجلا من العرب ترك ابنته عند عمر وقال اذا وجدت لها كفؤاً فزوجه اياها ولو بشراك نعله فزوجها عمر من عثمان بن عفان رضي الله عنه فعي أم عمرو بن عثمان واشتهر ذلك فلم ينكر ولانه إذن في النكاح فجاز مطاقا كاذن المراة أو عقد فجاز التوكيل فيه مطالقا والله أعلم

(فصل) ولا يمتبر في صحة الوكالة اذن المرأة في التوكيل سوا. كان الموكل أبا أو غيره ولا يفتقر الى حضور شاهدين وقال بعض الشافعية لا مجوز لفير الحجبرالتوكيل الا باذن المرأة وخرجه القاضي على الروايتين في توكيل الوكبل من غير اذن الموكل وحكى عن الحسن بن صالح أنه لا يصح الا محضرة شاهدين لانه يراد لحل الوط، فانتقر الى الشهادة كالنكاح

ولنا أنه إذن من الولي في التزويج فلم يفتقر إلى أذن المرأة ولا إلى أشهاد كاذن الحاكم وقد بينا أن الولي ليس بوكيل للمرأة وهذا التوكيل لا يملك به البضع فلم يفتقر إلى أشهاد بخلاف النكاح ويبطل ماذكره الحسن بن صالح بالتسري

الحديث والأخر ﴿ إذا كان لاحداكن مكانب فلتحتجب منه »كا نه أشار الى ضعف حديثه إذ لم يرو الا هذين الحديثين المخالفين للاصول وقال ابن عبدالبر. نبهان مجهول لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث وحديث فاطمة صحيح فالحجة به لازمة ثم بحتمل أن حديث نبهان خاص لازواج رسول الله عليه وسلم كذلك قال أحمد وأبو داود قال الأبرم قلت لابي عبد الله كان حديث نبهان لازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وحديث فاطمة لسائر الناس قال أمم وان قدر التعارض فتقديم الاحاديث الصحيحة أولى من الاخذ بحديث مفرد في اسناده مقال

﴿ مسئلة ﴾ (وبجوز النظر الى الغلام لغير شهوة)

فأما النظر اليه لشهوة فلا يباح لأنها تدعوا الى الفتنة وقد ذكرنا ذلك

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجوز النظر الى أحد ممن ذكرنا لشهوة لماذكرنا من خوف الفتنة)

ومعنى الشهوة انه يتلذذ بالنظر اليه والله اعلم

(مسئلة) (ولكلواحد من الزوجين النظر الي جيع بدن الآخر ولمسهوكذلك السيدمع امته) لما روى بهزبن حكيم قال قلت يارسول الله عور انناما نأتي منها وما ندع ? قال « احفظ عور تك الامن (المغني والشرح المكير) (83) (الجزء السابع) (فصل) ويثبت الوكبل مايثبت الموكل وان كان الولي الاجبار ثبت ذلك لوكيله وان كانت ولاينه ولاينة مراجعة احتاج الوكبل الى اذنها ومراجعتها لانه نائب فيثبت له مثل ماثبت لمن ينوب عن وكذلك الحكم في السلطان والحاكم ياذن لنبره في الترويج فيكون المأذون له قائما مقامه

(فصل) واختلفت الرواية عن احمد رحمالله هل تسنفاد الولاية في النكاح بالوصية ? فروى انها تستفاد بها وهو اختيار الخرقي لفوله أو وصى ناظرا له في النزو بج وهو قول الحسن وحماد بن أبي سلمان ومالك وعنه لاته تفاد بالوصية وبه قال الثوري وانشمبي والمنخمي والحارث العكلي وابوحنية والشافعي وابن المنذر لانها ولاية تنتقل الى غيره شرعا فلم يجز أن يوصى بها كالحضائة ولانه لاضرر على الوصي في تضييمها ووضعها عند من لايكافئها فلم تثبت له الولاية كالاجني ولأنها ولاية نكاح فلم تجز الوصية بها كولاية الحاكم وقال ابر عبدائي بن حامد أن كان لها عصبة لم تجز الوصية بنكاحها لانه يسقط حقهم بوصيته وإن لم يكن عصبة جاز لعدم ذلك .

ولنا أنها ولاية ثابتة للاب فجازت وصية، بها كولاية المال ولانه يحوز أن يتسبب فيها في حياته فيكون نائبه قائما مقامه بعد مونه فجاز أن يتسبب فيها كولاية المال وما ذكر وه يبطل بولاية المال ، فعلى هذا لا يصير وصيا في النكاح بالوصية اليه في المال لانها إحدى الولايتين فلم يملسكها بالوصية كالوصية الاخرى قياسا على وصياة المال لا على بالوصية في النكاح .

(فصل) فعلى هذا تجوز الوصية بالنـكاح من كل ذي ولاية سوا. كان مجبراً كالابأو غير مجبر كغيره وومى كل ولي يقوم مقامه قان كان الولي له الاجبار فكذلك وصيه وإن كان محتاج الى اذنها

زوجتك او ماملك بمينك وواه الترمذي وقال حديث حسن ولا فرق بين الفرج وغيره لعموم الحديث ولان الفرج يباح الاستمناع به فجاز النظر اليه ولمسه كبقية البدن وقيل يكره النظر الي الفرج لقول عائشة ما رأيت فرجرسول الله صلى الله عليه وسلم قط رواه ابن ماجة وفي لفظ قالت مارأيته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رآه مني قال احمد في رواية جعفر بن محمد في المرأة تقعد بين يدي زوجها وفي بيتها مكشوفة في نماب رقاق. فلا بأس به قلت تخرج من الدار الى بيت مكشوفة الرأس وليس في الدار الاهي وزوجها مرخص في ذلك

(فصل) وحكم السيد حكم الزوج فيما ذكرنا وسواه في ذلك سريته وغيرها لانه يباحله الاستمتاع بجميع بدنها فأبيت له النظر اليه فأما ان زوج امته حرم عليه الاستمتاع بها والنظر منها الي ما بين السرة والركبة لما روى عمر وبن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا زوج احدكم خادمه عبده او اجيره فلا ينظر الى مادون السرة وفوق الركبة فانه عورة» رواه أبو داود ومفهومه اباحة النظر الى ماعداه واما نحريم الاستمتاع بها فلا خلاف فيه فانها قد صارت مباحة الزوج ولا تحل امرأة لرجلين فان وطئها أثم وعليه التعزير لانه فعل محرما فان أولدها فقال أحد لا يلحقه

فوصيه كذلك لانه يقوم مقامه فهو كالوكيل. وقال مالك ان عين الاب الزوج ملك الوصي إجبادها صغيرة كانت أو كبيرة ، وان لم يعين الزوج وكانت بنتـه كبيرة صحت الوصية واعتبر أذنها وان كانت صغيرة انتظرنا بلوغها فاذا أذتت جاز أن يزوجها باذنها

ولنا أن من ملك النزويج اذا عين له الزوج ملك مع الاطلاق كالوكيل ومتى زوج وكيل الاب الصغيرة فبلغت فلا خيار لها لان الوصي قائم مقام الموصي فلم يثبت في تزويجه خيار كالوكيل

« مسئلة » قال (واذا كان الاقرب من عصبتها طفلا أو كافراً أو عبداً زوجها الابعد من عصبتها).

وجلة ذلك أن الولاية لا تأبت لطفل ولا عبد ولا كافر على مسلمة محال فعند ذلك يكرن وجودهم كالعدم فنبت الولاية لمن هو أبعد منهم كالو مانوا وتعتبر لنبوت الولاية لمن سسمينا ستة شروط: العقل والحرية والاسلام والذكورية والبلوغ والعدالة على اختلاف نذكره فأما العقل فلا خلاف في اعتباره لان الولاية انها تثبت نظراً للمولى عليه عند عجزه عن النظر لنفسه ومن لا عقل له لا يمكنه النظر ولا يلي نفسه فنبره أولى وسواء في هذا من لا عقل له لصغره كطفل. ومن ذهب عقله بجنون أو كبر كالشيخ اذا أنند.

قال القاضي والشيخ الذي قد ضعف الكبره فلا يعرف ،وضع الحظ لها لا ولاية له فأما الاغهاء فلا يزيل الولاية لانه يزول عن قرب فهو كالنوم ولذلك لا نثبت الولاية عليه ومجوز على الانبياء

نسبه لأنها فراش لغيره فلم يلحقه ولدها كالاجنبية قلت وقد ذكر في باب حكم امهات الاولادانه يلحقه النسب لانه وطء سقط فيه الحد لشبهة الملك اشبه وطء الحارية المرهونة

(فصل) واما نظر الرجل الى الاجنبية من غير سبب فيحرم عليه النظر اليجيمها في ظاهر كلام احمد فانه قال لاياً كل مع مطلقته هو اجنبي لا يحل له ان ينظراليها كيف يا كل معها ينظر الى كفها؟ لا يحل له ذلك وقال الفاضي مجرم عليه النظر الى ماعدا الوجه والكفين لانه عورة ويباح اله النظر اليها مع الكراهة اذا أمن الفتنة ونظر بغير شهوة وهذا مذهب الشافعي لقول الله تعالى (ولا يبدين زينهن الا ماظهر منها) قال ابن عباس الوجه والكفان وروت عائشة ان اساء بنت ابي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثيابرقاق فأعرض عنها وقال ياأسهاء ه ان المرأة اذا بلفت الحيض مسلحان يرى منها الا هذا وهذا » واشار الى وجهه وكفيه رواه أبو بكر وغيره ولانه ليس بعورة فام يحرم النظر اليه من غير رببة كوجه الرجل

و لنا قول الله تمالى (وإذاساً لتموهن متاعاة استلوهن من وراء حجاب) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « أذا كان لاحد اكن مكاتب فلك ما يؤدي فلتحتجب منه » وكان الفضل ابن عباس رديف رسول الله

عليهم السلام ومن كان بجن في الاحيان لم نزل ولايته لانه لايستديم زوال عقله فهو كالاغها.

(الشرط الثاني) الحرية ، فلا ولاية أمبد في قول جماعة اهل العلم فان العبد لا ولاية له على نفسه فعلى غيره أولى • وقال أصحاب الرأة نزوج نفسها قد مضى السكلام في هذه المسئلة

﴿ الشرط الثالث ﴾ الاسلام ولا يثبت لكافر ولاية على مسلمة وهو قول عامة أهل العلم أيضاً ، قال ابن المذر أجم عامة من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا قال أحد بلفنا أن عليا أجاز نكاح الاخ ورد نكاح الاب وكان نصر انيا

﴿ الشَّرَطُ الرَّابِعِ ﴾ الذَّكورية شرط الولاية في قول الجبيع لانه يُمتبر فيهـا الكال والمرأة ناقصة قاصرة تثبت الولاية عايها لقصورها عن النظر لنفسها فلا تثبت لها ولاية على غيرها أولى

﴿ الشرط الحامس ﴾ البنوغ شرط في ظاهر المذهب قال احمد لا يزوج الفلام حتى يحتلم ليس له أمر وهذا قول أكثر أهل العلم منهم الثوري والشانى واسحاق وابن المنهذر وأبو ثور ، وعن أحمد رواية أخرى انه اذا بلغ عشراً زوج وتزوج وطاق وأجيزت وكالته في الطلاق وهذا يحتمله كلام الحرقي لتخصيصه المسلوب الولاية بكونه طفلا ووجه ذلك أنه يصح بيعه ووصيته في طلاقه فتبت له الولاية كالبالغ والاول اختيار أبي بكر وهو الصحيح لان الولاية يصير لهما كال الحال لانها تتقيد بالتصرف في حق غيره اعتبرت نظراً له والصبي ولى عليه لقصوره فلا نتبت له الولاية كالمرأة

﴿ الشرط السادس ﴾ العدالة في كونها شرطا روايتان (احداها) هي شرط قال احد أذا كان

صلى الله عليه وسلم فجاءته الخنعمية تستفتيه وتنظر اليه فصرف رسول!لله صلى الله وسلم وجهه عها، وعن حرير بن عبد الله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجأة فأمرني ان أصرف بصري حديث صحيح وعن على رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تتبع النظرة النظرة فأعا لك الاولى وليس لك الآخرة » رواها أبو داود وفي إباحة النظر الى المرأة أذا أراد تزويجها دليل على التحريم عند عدم ذلك أذلو كان مباحاً على الاطلاق فما وجه التخصيص لهذه ألحال وأما حديث أساء أن صح فيحتمل أنه كان قبل نزول الحجاب فيحمل عليه

(فصل) فأما العجوزالتي لاتشتهي فلا بأس بالنظر الى مايظهر منها غالبالقول الله تمالى (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً) الآية قال ابن عباس في قوله تعالى (قل المؤمنين يغضوامن أ بصارهم وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن) نسخ واستثني من ذلك (القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً) الآية وفي معنى ذلك الشوهاء التي لا تشتهي

(فصل) والامة يباح النظر منها الى مايظهر غالباً كالوجهوالر أس واليدين والساقين لان عمر رضي الله عنه رأى أمة متكممة فضربها بالدرة وقال بالسكاع تشتبهين بالحراش وروى ابو حفص اسناده ان

القاضي مثل ابن الحلمي وابن الجددي استقبل النكاح فظاهر هذا انه افسد النكاح لانتفاء عدالة المولى له وهذا قول الشافي وذلك لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: لانكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل، قال ان عباس قال احمد أصح شيء في هذا قول ابن عباس وقد روي عن ابن عباس قال: قال رسول الله وتيلييني « لانكاح الا بولي وشاهدي عدل ، وأيما امرأة أنكحما ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل » وروي عن أبي بكر البرقاني باسناده عن جابر قال: قال رسول الله عيسيلييني ولانكاح الا بولي ولابها ولاية نظرية فلا يستبدئها الفاسق كولاية المال ، والرواية الاخرى ليست بشرط.

نقل مثى بن جامع أنه سأل احمد اذا تزوج بولي فاسق وشهود عدول فلم ير أنه يفسد سنالنكاح شي. وهذا ظاهر كلام الحرقي لانه ذكر الطفل والعبد والكافر ولم يذكر الفاسق وهو قول ما فك وأبي حنيفة وأحد قولي الشانبي لانه يلي نكاح نفسه فنثبت له الولاية على غيره كالمدل ولان سبب الولاية القرابة وشرطها النظر وهذا قريب ناظر فبلي كالعدل

(فصل) ولا يشترط أن يكون بصيراً لان شعيبا عليه السلام زوج ابنته وهو أحمى ولان المقصود في النكاح يعرف بالسهاع والاستفاضة فلا يعتقر الى النظر ولا يشترط كونه ناطقا بل يجوز أن يلي الاخرس اذا كان مفهوم الاشارة لان اشارته تقوم مقام نطقه في سائر العقود والاحكام فكذاك في النكاح

(فصل) ومن لم نثبت له الولاية لم يصح توكيله لان وكيله نائب عنه وقائم مقامه ، وإن وكله

عركان لا يدع امة تقنع في خلافته وقال انما القناع للحرائر ولو كان نظر ذلك منها محرماً لمينع من ستره بل امر به وقد روى انس ان انبي صلى الله عليه وسلملا أخذ صفية قال الناس أجعلها ام المؤمنين أم أم ولد ? فقالوا إن حجبها فهي أم المؤمنين وان لم يحجبها فهي أم ولد فلما ركبوطأ لها خلفه ومد الحجاب بينه وبين الناس متفق عليه وهدنا دليل على أن عدم حجب الاماء كان مستفيضاً بينهم مشهوراً وان الحجب لفيرهن كان معلوماً وقال أصحاب الشافعي بياح النظر منها الى ما ليس بمورة وهو مافوق السرة وتحت الركبة وسوى بعض اصحاب الشافعي بين الحرة والامة لقول الله تعالى (ولا يبدين وينتهن الا ماظهر منها) الآية ولان العلة في تحريم النظر الحوف من الفتنة والفتنة المخوفة يستوي فيها الحرة والامة فان الحرية لا تؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكرنا ما يدل على التخصيص ويوجب الفرق بينها وان لم يفترقا فيا ذكروه افتراقا في الحرمة ومشقة السير لكن ان كانت المرأة جميلة بخاف الفتنة بها حرم النظر اليها كما محرم الى الفلام الذي لم تخش الفتنة بالنظر اليه قال احمد في الامة اذا كانت جميلة تنقب ولا بنظر اليها كما محرم النظر اليها كما محرم النظر اليها كما محرم النظر اليها الملاكم كم من نظرة الفت في قلب صاحبها البلابل

(فصل) والطفلة التي لانصلح للنكاح لابأس بالنظر اليهاقال أحمد في رواية الاثرم في الرجل

الوالي في تزويج موليته لم بحر لانهاولاية وليس هومن أهلها ، ولانه لما لم يملك تزويج مناسبته بولاية النسب فلأن لا يملك تزويج مناسبة غيره بالتوكيل أولى ، ويحتمل أن يصح توكيل العبدوالفاس والماسبي المميز في العقد لانهم من أهل اللفظ بالعقد وعبارتهم فيه صحيحة والذلك صح تبولهم النكاح لانفسهم وأنما سلبوا الولاية نفسها لانه يعتبر لها المكال ولا حاجة اليه في الهنظ به ، فأما إن وكله الزوج في قبول النكاح له أووكله الابني قبول النكاح لابنه الصغير فقال أصحابنا لا يصح لانه أحد طرفي العقد فلم يجز توكيله فيه كالا يجاب ريحتمل جواز توكيل من ذكر نافيه لا نهم من أهله و يصح قبولهم النكاح لا نفسهم فجاز أن ينوبوا فيه عن غيرهم كالبيم وهذا أحد الوجهين لا محاب الشاني في العدة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويزوج أمة المرأة باذمها من يزوجها)

اختلفت الرواية عن أحمد فيمن بزوج أمة المرأة فروي عنه أنه بلي نكاحها والي سيادتها قال القاضي هذا هو الصحبح وهو مذهب الشافعي لان مفتضى الدايل كون الولاية لها فامتنمت في حقها اقصورها فتنبت لاوليائها كولاية نفسها ولانهم يلونها لو عنفت في حال رقها أولى ثم إن كانت سيدتها رشيدة لم بجز تزويج أمتها الا باذنها لانها مالها ولا بجوز التصرف في مال رشيد بفير إذنه ويعتبر نطقها بذلك وان كانت بكراً لان مهانها إنما اكتنى به في تزويج نفسها لمبائها ولا تستحبي من تزويج أمتها ء وان كانت صغيرة أو مجنونة أو سفيهة ولوليها ولاية على مالها فله تزويج أمنها إن كان الحظفي تزويجها وإلا كانت صغيرة أو مجنونة أو سفيهة ولوليها ولاية على مالها فله تزويج أمنها إن كان الحظفي تزويجها وإلا فلا يماك تزويجها و كذلك الحسكم في أمة ابنه الصفير وقال بعض الشافعية ليس له تزويجها محال لان فيه تفريرا بمال الصفيرة لانها و باحات فتانت

ولنا أن له النصرف عا فيه الحظ والمزويج هاهنا فيه الحظ لان الـكلام فيه فجاز كما ارالتصرفات

أخذ الصغيرة فيضعها في حجره و يقبلها فان كان يجد شهوة فلا و إن كان لغير شهوة فلا بأس وقدروى أبو بكر باسناده عن عمر بن حفص المديني ان الزبير بن العوام أرسل بابنة له الى عمر بن الخطاب مع مولاة له فأخذها عمر بيده وقال ابنة أبي عبد الله فتحركت الاجراس من رجلها فأخذها عمر فقطعها وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مع كل جرس شيطان » فأما اذا بلغت حداً يصلح النكاح فان عوريها مخالفة لمورة البالغة بدليل قوله عليه الصلاة والدلام «لا يقبل الله صلاة حائض الانجار» يدل على صحة صلاة من لم تحض مكشوفة فيحتمل ان يكون حكمها حكم ذوات المحارم كقولنا في النلام المراهق مع النساه وقد روى ابو بكر عن ابن جريج قال قالت عائشة دخلت على ابنة أخي فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فأعرض فقلت يارسول الله الها ابنة أخي وجارية فقال «اذاعركت المراقة لم يجز لها ان تظهر الاوجهها ومادون هذا » وقيض على ذراع نفسه فترك بين قبضتيه و بين الكف مثل قبضة أخرى او تحوها احتج أحمد بهذا الحديث و تخصيص الحائض بهذا التحديد دليل على إباحة أكثر من ذلك في حق غيرها احتج أحمد بهذا الحديث و تخصيص الحائض بهذا التحديد دليل على إباحة أكثر من ذلك في حق غيرها (مسئلة) (ولا يجوز التصريح بخطبة المهتدة ولا التحريض بخطبة الرجية)

الجائزة واحمال الحظ مرحوع لما فيه من تحصيل مهرها وولدها وكفاية مؤنها وصيانها عن الزناالوجب قحد في حقيا وبعض قيمتها والمرجوح كالمعدوم وان كان وليها في مالها غير ولي في تزويجها فولاية تزويجها قرلي في المال دون ولي الغزو بج لانه هو المتصرف في المال وهي مال (الرواية الثانية) أن المرأة أن تولي أمنها رجلا يزوجها نقلها عن أحد جماعة لان سبب الولاية الماك وقد تحقق في المرأة وامتنعت المناشزة لنقص الانوثة فلمسكت التوكيل كانرجل المريض والغائب ونقل عن أحد كلام محتمل رواية ثاثة وهو أن سيدتها تزوجها فانه قيل له تزوج أمتها? قال قد قيل ذاك هي مالها ، وهذا محتمل أنه ذهب اليه وهو قول أبي حنيفة لانها مالكة لها وولايتها نامة عليها فلمسكت تزويجها كالسيد ولانها علماك تنبت على المرأة لتحصيل الكفاية ولانها علماك يمها وإجارتها فلمكت تزويجها كسيدها ولان الولاية إنما تثبت على المرأة لتحصيل الكفاية وعدم المق للاولياء فيها ويحتمل أن أحد قال هدا حكية لمذهب غيره فانه قال في سياقها أحب إلي أن تأمو وجها لان النساء لا يمقدن وقد ذكرنا في خبر أبي هربرة عن النبي ويتنافي انه قال لا لا تنكح المرأة لرجها لان النساء لا يمقدن وقد ذكرنا في خبر أبي هربرة عن النبي وتنافي انه قال لا لا تنكح المرأة المرأة وقالت عائشة رضي المحتمدة أولى .

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويزوج مولاتها من يزوج أمتها)

يمني عتيقتها وهذه فيها الروايتان (أحديهما) أن لمولاتها النوكيل في تزويجها رجلا لانها عصبتها

أما التصريح بخطبة الممتدة فلا مجوز لان قول الله تعالى (ولا جناح عليكم فيا عرضم به من خطبة النساء) دليل على تحريم التصريح لانالتصريح لامحتمل غير النكاح فلا يؤمن أن محملها الحرص عليه على الاخبار بانقضاء عدم قبل انقضائها والتعريض نخلافه

(مسئلة) (فأما الرجعية فلا يجوز لاحد التعريض لخطبتها ولا التصريح لانها في حكم الزوجات فهى كالتي في صلب نكاحه)

(مسئلة) (ويجوز في عدة الوفاة وفي البائن بطلاق ثلاث)

المعدات على ثلاثة اضرب وحكمها حكم من هي في صلب النكاح وقد ذكر ناها (الثاني) المعدة من وفاة أو طلاق ثلاث أو فسح لتحريمها على زوجها كالفسخ برضاع أو لمان ونحوه مما لايحل بسدة لزوجها فهذه يجوز النعريض بخطبها اللآية ولما روت فاطمة بنت قيس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لم طقاها زوجها ثلاثاً «أذا حللت فآذيني» وفي له ظه لا تسبقين بنفسك» وهذا تعريض لخطبتها في عدتها في عدتها في عدتها لبائن بغير الثلاث على وجهين)

هــذا الضرب الثالث كالمختلفة والبائن بفسخ لعيب أو اعسار أو نحوه فلزوجها التصريح بخطبتها

وترثها بالتعصيب فأشبهت العتق (وانثانية) ولي سيدتها وايها وهي الاصح لان هذه ولاية لنه كاحرة والمرأة ليست من أهل ذلك فيكون إلى عصبتها لانهم الذين يعقلون عنها ويرثونها بالتعصيب عند عدم سيدتها فكانوا أوليائها كالو تعذر على المعتق تزويج معتقته لمرت أو جنون وقد ذكرنا أنه إذا انترض العصبة من النسب ولي المولى المعتق ثم عصباته من بعده الاقرب فالاقرب كذا هاهنا الا أن ظاهر كلام الحرق ههنا تقديم أبي حنيفة المعتقة على ابنها لانه الذي يزوجها وذكرنا ثم خلاف هذا ويعتبر في ولائه شرطان (أحدهما) عدم العصبة من النسب لان المناسب أقرب من المعتق وأولى منه (الثاني) إذن الزوجة لانها حرة وليست له ولاية اجبار فانه أبعد العصبات ولا يفتقر إلى اذن مولانها لانها لا ولاية لما ولا ملك فأشبهت قريب الطفل إذا زوج البعيد

(فصل) واذا كان الأمة مولى فهو وأبها وأن كان لها موأيان فالولاية لها وأيس لواحد منها الاستقلال بالولاية بفير أذن صاحبه لانه لا بملك الا نصفها وأن اشتجرا لم يكن السلطان أن ينوب عنهما لان تزويجها تصرف في المال بخلاف الحرة فان ذكاحها حق لها ونفعه عائد اليها ونكاح الامة حق اسيدهاو نفعه عائداليه فلم يثبت السلطان عنه فيه فان أعتقها ولها عصبة مناسب فهو أولى منهما وأن لم يكن لها عصبة فعما ولياهاولا يستقل أحدهما بالتزويج لان ولايته على نصفها فان اشتجر اأمام الحاكم أقام الحما كم مقام الممتنع منها لانها صارت حرة وصار نكاحها حقا لها وأن كان المعنق أو العتقة واحدا وله عصبات في درجة واحدة كالابنين أوالاخوين فلاحدهما الاستقلال بتزويج اكما على ترويجها منه باذبها)

وانتعريض لانه مباح له نكاحها في عدمًا فهو كغير المتدة وهل يجوز لغيره التعريض بخطبتها ? فيه وجهان وللشافعي فيه قولان (أحدهما) يجوز لعموم الآية ولانها بأن أشبهت المطلقة ثلاثاً (والثاني) لا يجوز لان الزوج علثأن يستبيحها فهي كالرجعية والمرأة في الجواب كالرجل في الخطبة نما يحل ويحرم لان الخطبة للمقد فلا يختلفان في حله وحرمته

ومسئلة ﴿ والتمريض قوله اني في مثلك لراغب ولا تفوتيني بنفسك وما أحوجني الى مثلك ﴾ وقال الزهري أنت مرغوب فيك وأنت جميلة واذا حللت فآ ذنيني ونحو ذلك قال مجاهدمات رجل وكانت امرأته تشيع الجنازة فقال لها رجل لا تسبقينا بنفسك فقالت سبقك غيرك

(مسئلة) (وتجيبه المرأة ما يرغبعنك وإن قنسي شيء كان وما أشبهه)

(فصل) فأما التصريح فهو اللفظ الذي لا يحتمل غير النكاح نحو قوله زوجيني نفسك فاذا انقضت عدتك تزوجتك [ويحتمل أن هذا معنى قوله تعالى (لا تواعدوهن سرا) فان النكاح يسمى سراً قال الشاعر :

فلم تطلبوا سرها للنني ولن تسلموهالازهادها

وجملته ان ولي المرأة التي يحل له نكاحها وهو ابن العم أو المولى أو الحاكم أو السلطان إذا أذنت له أن يتولى طرفي العقد بنفسه ? فيه روايتان [إحداهم] له ذلك وهوقول الحسن وابن فله ذلك . وهل له أن يتولى طرفي العقد بنفسه ؟ فيه روايتان [إحداهم] له ذلك وهوقول الحسن وابن عبد الرحمن بنعوف لا محكيم ابنة فارط أتجعلين أمرك إلي وقالت نعم قال قد تروجتك ولا هعلك الابجاب والقبول فجاز أن يتولاهما كما لو زوج امته عبده الصغير ولانه عقد وجد فيه الابجاب من ولي ثابت الولاية والقبول من زوج هو أهل القبول فصح كالو وجدا من رجلين. وقدروي عن النبي ويتلاقي أنه أعتق صفية وجعل عنقها صداقها. فإن قبل قد وكان النبي عين في المناهدان على المناهدان المناهدات المناهدان المناهدا

[والرواية الثانية] لايجوز أن يتولى طرقي المقدولكن بوكل رجلاً يزوجه اياها باذنها . قال أحدر حمالله في رواية ابن منصور لا يزوج نفسه حتى يولي رجلا على حديث المغيرة بن شعبة وهو ماروى أبوداود باسناده عن عبدالملك بن عمير أن المغيرة بن شعبة أمر رجلاز وجه امراة المغيرة أولى بها منه ولانه عقد

وقال الشافعي السر الجماع وأنشد لامرىء الفيس

ألا زعمت بسباسة القوم أنني كبرت وأن لا يحسن السرأمثالي

ومواعدة السر أن يقول عندي جماع يرضيك فنهىعنه لمافيه من الهجر والفحش والدناءة والسخف (فصل) فان صرح بالخطبة أو عرض في موضع يحرم النعريض ثم تزوجها بعد حلها صح نكاحه وقال مالك يطلقها تطليقة ثم يتزوجها ولا يصح هذا لان هذا المحرم لم يقارن العقد فلم يؤثر فيه كما في النكاح الثاني أو كما لو رآها متجردة ثم تزجها

(مسئلة) (ولا يجوز الرجل أن يخطب على خطبة أخيسه ان أجيب وان رد عل وان لم يعلم الحال فعلى وجهدين)

الخطبة بالكسر خطبة الرجل للمرأة ليتزوجها وبالضم حمدالله والتشهد ولا يخلو حال المخطوبة من الائه أقسام (أحدها) أن تسكن إلى الخاطب لها فتجيبه أو تأذن لوليها في إجابته فهذه يحرم على غيره خطبها لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » وعن أبي (المغني والشرح الكبير) (الجزء السابع)

ملكه بالاذن فلم يجز أن يتولى طرفيه كالبيم . وبهذا فارق الإذازوج أمنه عبده الصغير، وعلى هذه الرواية ان وكل من يقبل له العقد وتولى هو الايجأب جاز

وقال الشافي في ابن العم والمولى لا يزوجها الا الحاكم ولا يجوز أن يتولى طرفيه كالبيم ولا أن يوكل من يزوجه لان وكيله عنراته وهذا عقد ملكه بالاذن فلا يتولى طرفيه كالبيم ولا مجوزأن يزوجه من هو أبعد منه من الاولياء لانه لا ولاية لهم مع وجوده

والنا ماذكرناه منفعل الصحابة ولمبظهر خلافه ولانوكيله بجوز أن بلى العقدعليها الهبره فصحأن يليه عليها لهاذا كانت محلله كالامام اذا أرادأن يزوجموليته، ولانهذه امرأة ولها ولي حاضر غير عاضل فلم يلها الحاكم كالوأراد أن يزوجها غير ومفهوم قوله عليه السلام «السلطان ولي من لا ولي له اله لا ولا ية له على هذه (فصل) واذا أذنت له في تزويجها ولم تمين الزوج لم يجز أن يزوجها نفسه لان اطلاق الاذن يفتضي نزويجها غيره ويجوز تزويجها لولده لأنه غيره، فانزوجها لابنه الكبير قبل لنفسه، وان زوجها لابنه الصغير ففيه الروايتان في تولي طرفي العقد فان قلنا لا يتولاء فوكل رجلا يزوجها لواده وقبل هو النكاح له افتقر الى أذنها للوكبل على ماقدمنا من أن الوكيل لا يزوجها إلا باذنها وأن وكارجلا يقبل لولاه النكاح وأوجب هو لم يحتج الى اذنها لانها قد أذنت له

(فصل)واذا زوج أمته عبده الصغير جاز له أن يتولى طرفي العقد لانه مالك ذلك يحكم الملك لا محكم الاذن في قولهم جميما ، وان كان مالـكما لأحد طرفي العقد. فوكله مالك الطرف الآخر فيه

هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » متفق عليهما ولان في ذلك افساداً على الخاطب الاول وايقاع العداوة بين الناس ولا نعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم الا أن قوماً حملوا النهي علىالكراهة، والاول أو لى (القسم الثاني) أن ترده لا تركن اليه فتجوز خطبها لما روت فاطمة بنت قيس أنها أنت الني عَلِيْكِلِيَّةِ فذكرت أن معاوية وأبا جهم خطباها فقال النبي مُتَلِيِّكُ ﴿ أَمَا مَمَاوِيةَ فَصَمَلُوكُ لا مَالَ له وأَمَا أَبُو جَهُمْ فَلا يَضْمُ عَصَاهُ عَن عاتقه ، انكحي أسامة بن زيد » متفق عليه فخطبها النبي وَيُشِطِّلُهُ بعــد اخبارها إياء بخطبة معاوية وأبيجهم لها ولان تحريم خطبتها على هذا الوجه اضراريها فانه لايشاء أحد أن يمنع المرأة الا منعها بخطبته إياها وكذلك لو عرض لها في عدمًا بالخطبة فقال لا تفوتيني بنفسك وأشباء هذا لم تحرم خطبتها لان في قصة فاطمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تفوتينا بنفسك » ولم يذكر خطبة أبي جهم ومعاوية لها وذكر ابن عبد البر أن ابن وهب روى باسناده عن الحارث بن سعيد عن أني رئاب أن عمر بن الخطاب خطب امرأة على جرير بن عبد الله وعلى مروان بن الحمكم وعلى عبد الله بن عمر فدخل على المرأة وهي جالسة في بيتها فقال عمر : ان جرير بن عبد الله خطب وهو سيد أهل المشرق ومروان يخطب وهو سيد شباب قريش وعبد الله بن عمر وهو من قد علمتم وعمر بن الخطاب فكشفت المرأة الســــتر (١) في نسخة الصغيرة أو وكله الولي في الابجاب والزوج في القبول خرج فيه وجهـان بناء على الروايتين لانه ملك ذلك بالاذن وأن زوج بنته السكيرة (١) عبده السكير لم يجز ذلك الا برضاها لانه لايكاد يكافئها فيخرج فيه أيضا وجهان، وان زوجه ابنته الصغيرة لم يجز لانه لا يجوز له تزويجها بمن لا يكافئها وعنه يجوز وسنذكر ذلك ان شا. الله تعالى

(مسئلة) قال (ولا يزوج كافر مسلمة محال ، ولا مسلم كافرة إلا أن يكون المسلم ملطانا أو سيد أمة)

أما الكافر فلا ولاية له على مسلمة بحال باجاع أهل العلم منهم مالك والشافي وأبوعبيد وأصحاب الرأي وقال ابن المنذر أجمع على هذا كل من يحنظ عنه من أهل العلم وقال أبو الخطاب في الذي أذا اسلمت أم ولد. هل يلي نكاحها ؟ على وجهين (أحدها) يليه لانها مملوكته فيلي نكاحها كالمسلم ولانه عقد عليها فبليه كاجارتها (والثاني) لا يليه لقول أفه تعالى (والمؤدنون والمؤمنات بعضهم أوليا. بعض) ولانها مسلمة فلا يلي نكاحها كابنته ، فعلى هذا يزوجها الحاكم وهذا أولى لما ذكرنا من الاجاع وأما المسلم فلا ولاية له على الكافرة في غيرالسيد والسلطان وولي سيد الامة السكَّافرة وذلك لقول الله تعالى (والذين كفروا بعضهم أواياء بنض) ولان مختلني الدين لابرث احدها الآخر ولا يعقل عنه فلم يل عليه كما لوكان أحدهما رقيقا وأما سيدالامة الكافرة فله ترويجها لكافر لكونها لايحل المسلمين وكذلك ولي سيد الانة الكافرة إلى تزويجها الكافر لانها ولاية بالمال فلم يمنعها كون سيد الانة الكافرة مسلما

فقالت أجاد أمير المؤمنين ? فقال نعم فقالت قد انكحت أمير المؤمنين فأنكحوه فهذا عمر قدخطب على واحد بعد واحد قبل أن يعلم ما تقول المرأة في الاول (القسم الثالث) أن يوجد من المرأة ما يدل على الرضى والسكون تعريضاً لا تصريحاً كقولها ما أنت الا رضى وما عنك رغبة فهذه في حكم الاول لا تحل لنير. خطبتها هذا ظاهر كلام الخرقي وظاهر كلام أحمدفانه قال إذا ركن بمضهم إلى بمض فلا يحل لا حد أن بخطب والركون يستدل عليه بالتعريض نارة وبالتصريح أخرى قال القاضي ظاهر كلام أحمد إباحة خطبتها وهو مذهب الشافعي في الجديد لحديث فاطمة حيث خطبها النبي صلى الله عليه وسلم وزعموا أن الظاهر من كلامها ركونها إلى أحدها ، واستدل القاضي بخطبته لها قبل سؤالها هل وجد منها ما يدل على الرضى أو لا

ولنا عموم قوله عليه الصلاة والسلام « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » ولأنه وجد منهاما دل على الرضى فحرمت خطبتها كما لو صرحت ، بذلك وأما حديث فاطمة فلا حجة لهم فيه فان فيه ما يدل على أنها لم تركن الى واحد منها من وجهين (أحدهما) أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان قال لها « لا تسبقيني بنفسك » وفي رواية « اذا حللت فا ذنيني » فلم تكن لتصاب بالاجابة قبل اذنه(التاني)

كسائر الولايات ولان هذه تحتاج الى الروبيج ولا ولي لهاغير سيدها ، فأما السلطان فله الولاية على من لا ولي لها من أهل الذمة لان ولا يته على المن أهل الدار فتثبت له الولاية عليها كالمسلمة ، وأما الكافر فتثبت له الولاية على أهل دينه على حسب ماذكر ناه في المسلمين، وبعتبر فيهم الشروط المعتبرة في المسلمين وبخرج في اعتبار عدالته في دينه وجهان بناء على الروايتين في اعتبارها في المسلمين

(فصل) اذا تزوج المسلم ذمية فرليها الكافر يزوجها اياه ذكره أبو الخطاب وهو قول أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنه لانه وليها فصح تزبجه لها كالو زوجها كافراً ، ولان هذه اصرأة ولها ولي مناسب فلم يجز أن يليها غيره كالو تزوجها ذي ، وقال القاضي لا يزوجها الا الحاكم لان أحمد قال لا يعتد يهودي ولا نصر انبي عقد نكاح لمسلمة ، ووجهه أنه عقد يفتقر إلى شهادة مسلمين فلم يصح بولاية كافر كنكاح المسلمين والاول أصح والشهود برادون لا نبات النكاح عند الحاكم بخلاف الولاية

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا زوجها من غيره أولى منه وهو حاضر ولم يعضلها فالنكاح فاسد)

هذه المسئلة تشتمل على أحكام ثلاثة (أحدها) أنه اذا زوجها الولي الأبعد مع حضور الولي الاقرب فاجابته الى نزويجها من غير اذنه لم يصح وبهذا قال الشافعي وقال مالك يصح لان هذا ولى له أن يزوجها باذنها كالاقرب

ولنا أن هذا مستحق التعصيب فلم ثبت الأبسد مع وجود الأقرب كالميراث، وجهـذا فارق القريب اليهيد.

أنهاذكرتذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم كالمستشيرة له فيها أو في العدول عنها وليس في الاستشارة دليل على أحد الامرين ولا ميل الى أحدها على أنها انما ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم لترجع الى قوله ورأيه وقد أشار عايها بتركها لما ذكر من عيبها فجرى ذلك بجرى ردها لهما وتصربحها بمنعها ، ومن وجه آخر وهو أن النبي صلى الله صلى الله عليه وسلم قد سبقها مخطبتها تعريضاً بقوله لها ما ذكر نا فكانت خطبته لها مبنية على الخطبة السابقة بخلاف ما نحن فيه ، فان لم يعلم الحال فعلى وجهبن (أحدهما) لا يجوز لعموم النهي (والثاني) بجوز لان الاصل عدم الاجابة المحرمة

(مسئلة) (والتعويل في الاجابة والرد عليها ان لم تكن بجدة وان كانت بجدة فعلي الولي)

أما اذا لم تكن بجدة فلانها أحق بنفسها من وليها فان أجاب هو ورغبت عن النكاح كان الامر
أمرها فان أجاب وليها فرضيت فهو كاجابتها وان سخطت فلا حكم لاجابته لان الحق لها ولو أجاب
الولي في حق المجبرة فكرهت المجاب واختارت غيره سقط حكم اجابة وليها لكون اختيارها مقدما
على اختياره وان كرهته ولم تختر سواه فينبني أن يسقط حكم الاجابة أيضا لانه قد امر باستثارها فلا
ينبني له أن يكرهها على من لاترضاه ، وان أجابت ثم رجعت عن الاجابة وسخطته زال حكم الاجابة لان

(الحكم الثاني) ان هذا العقد بيم قاسد لا يقف على الاجازة ولا يصير بالاجازة صحيحاً وكذلك الحكم اذا زوج الاجنبي أو زوجت المرأة المعتبر اذمها بغيراذنها أو تزوج العبد بغير أذن سيده فالنكاح في هذا كله باطل في أصح الروايتين نص احمد عليه في مواضع وهو قول الشافعي وأبي عبيد وأبي ثور وعن أحمد رواية أخرى انه يقف على الاجازة فان أجازه جاز وإن لم مجزه فسد . قال احمد في صغير زوجه عه فان رضي به في وقت من الاوقات جاز وإن لم يرض فسخ ، واذا زوجت البتيمة فلها الحياد اذا بلغت ، وقال اذا زوج العبد بغير اذن سيده ثم علم السيد فان شاه أن يطاق عليه فالطلاق بيد الما المد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة يعتبر فيها الاذن وروي ذلك في النزويج فالطلاق بيد العبد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة يعتبر فيها الاذن وروي ذلك في النكاح بغير ولي عن علي بن أي طالب وعن الن سعر والقامم بن محمد والحسن ابن صالح واسحاق وأبي يوسف ومحمد لما روي أن جارية بكراً أتت الذي والقامم بن محمد والحسن زوجها وهي كارهة فخيرها الذي والتي أبوداود وابن ماجه

وروي انفناة أتتالني وَلَيْكَانِي فقالت از. أي زوجني من ابن أخيه لبرنع بي خديسه قال فجمل الامر اليها فقالت قد اجزت ما صنع ابي ولدكني أردت أن أعلم أن النساء من الامر شيئا ، رواه ابن ماجه والنسائي ، وفي رواية ابن ماجه أردت أن يعلم النساء أن ليس الى الآباء من الامر شيء ، ولانه عقد يقف على الفسخ فوقف على الاجازة كالوصية

ولنا قول النبي مَوَيِّكُ ﴿ أَيمَا امرأَة نَكَعَت نَفْسَهَا بَفَيْرِ اذَنْ وَلِيهَا فَنَكَاحَهَا بِاطْلَ ﴾ وقال ﴿ اذَا نَكِحَ الْعَبْدُ بَغِيْرِ اذْنُ سَيْدُهُ فَنَكَاحَهُ بِاطْلَ ﴾ رواه أبوداود وابن ماجه الآ أن أبا داود قال أنه موقوف

لها الرجوع وكذلك اذا رجع الولي المجبر عن الاجابة زال حكمها لان له النظر في أمر موليته ما لم يقع العقد ، وان لم ترجع هي ولا وايها لكن ترك الخاطب الخطبة وأذن فيها جازت خطبتها لما روي في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيسه حتى بأذن أو يترك رواء البخاري

(فصل) وخطبة الرجل على خطبة غيره في موضع النهي محرمة قال أحد : لا يحل لا حد أن يخطب في هذه الحال وقال أبو حفص المكبري هي مكروهة غير محرمة وهذا نهى تأديب

ولنا ظاهر النهي فان مقتضاه التحريم ولانه سى عن الاضرار بالآدى المعموم فكان على التحريم كالنهي عن أكل ماله فان فعل فنكاحه صحيح نص عليه أحمد فقال لا نفرق بينها وهذا مذهب الشافعي وروي عن مالك وداود أنه لايصح وهو قياس قول أبي بكر لانه قال في البيع على بيع أخيه هو باطل وهذا في معناه لانه نكاح منهي عنه فكان باطلا كنكاح الشغار

ولنا أن المحرم لم يقارن العقد فلم يؤثر،كما لو صرح؛ لخطبة في العدة

(فصل) ولا يكره للولي الرجوع اذا رأى المصلحة لهـا في ذلك لان الحق لهـا وهو نائب عنها

على ان هر . ولأبه عقد لا تثبت فيه أحكامه من الطلاق والخلع والعمان والتوارث وغيرها الم ينعقد كتكاح المعتدة . فأما حديث المرأة التي خيرها الذي وتتلكي فهو مرسل عن عكرمة رواه الناس كذلك ولم يذكروا ابن عباس قاله أبوداود . ثم محتمل ان هذه المرأة هي التي قالت زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسه فتخييرها لتزويجها من غير كفئها وهذا يثبت الخيار ولا يبطل النكاح ، والوصية يتراخي فيهاالقبول وتجوز بعد الموت فهي معدول بها عن سائر التصرفات ولا نفر يع على هذه الرواية لوضوحها . فأما على الرواية الاخرى فإن الشهادة تعتبر في العقد لانها شرط له فيعتبر وجودها معه كالقبول ولا تعتبر في الاجازة لانها ليست بعقد ولانها أذا وجدت استند الملك الى حالة العقد حتى لوكان في العقد عمن حين العقد لان حين الاجازة ، وان مات أحدهما قبل الاجازة لم ونه الآخر لانه مقديازمه قبل عام العقد وصحته . وفيه وجه آخر ان كان عما لو رفع الى الحاكم أجازه ورثه الآخر لانه عقديازمه اجازته فهو كالصحيح وان كان عما يف خاريه

(فصل) ومتى تزوجت المرأة بغير إذن وابها أو الامة بغير إذن سيدها فقد ذكره أصحابنا من جلة الصور التي فيها الروايتان، والصحيح عندي أنه لا يدخل فيها التصريح الذي ويتياني فيه البطلان ولان الاجازة أما تكون لعقدصدر من أهدفي محلمة فان المرأة ايست أجلاله بدليل اله وأذن لها فيه لم يصح مها، واذا لم يصح مع الاذن المقارن فلان لا يصح بالاجازة المتأخرة أولى ولا تفريع على هذا، فأما على القول الآخر فنى تزوجت المرأة بغير اذن الولى فرفع إلى الحاكم لم يملك أجازته والاص فيه الى الولى

في النظر لها فلم يكره له الرجوع اذا رأى المصلحة كما لوساوم في بيع دارها ثم رأى المصلحة في تركما ولا يكره لها أيضاً الرجوع اذا كرهت الخاطب لانه عقد عمر يدوم الضرر فيه فكان لها الاحتياط لنفسها والنظر في خطبتها وان رجعا عن ذلك لنير غرض كره لما فيه من اخلاف الوعدوالرجوع عن القول ولم يحرم لان الحق بعد لم يلزمها كمن ساوم بساعته ثم بدا له أن لا يبيعها

(فصل) فان كان الخاطب الاول ذمياً لم تحرم الحطبة على خطبته نص عليه أحمد فقال لا يخطب على خطبة أخيه ولا يساوم على سوم أخيه انما هو للمسلمين ، ولو خطب على خطبة يهودي أو نصراني أو ساوم على سومهم لم يكن داخلا في ذلك لابهم ليسوا باخوة للمسلمين وقال ابن عبد البر لا يجوزاً يضاً لان هذا أخرج مخرج الفالب لا لتخصيص المسلم به

وثنا أن لفظ النهي خاص في المسلمين والحاق غيره به أعا يصح اذاكان مثله وليس الذي كالمسام ولا حرمته كحرمته ولذلك لم تجب اجابهم في دعوة الوليمة ونحوها ، وقوله خرج مخرج الغالب قلنا متى كان في المحصوص معنى يصلح أن يعتبر في الحسكم لم يجز حذفه ولا تعدية الحسكم بدونه والاخوة الاسلامية لها تأثير في وجوب الاحترام وزيادة الاحتياط في رعاية حقوقه وحفظ قلبه واستيفاه مودته فلا يجوز حذف ذلك

فتى رده بطل لان من وقف الحكم على اجازته بطل برده كالمرأة إذا زوجت بغير اذنها

وفيه وجه آخر آنه اذا كان الزوج كفؤا أمر الحاكم الولي باجازته فان لم يعمل أجازه الماكم لانه لما امتنع من الاجازة صار عاضلا فانتقات الولاية عنه الى الحاكم كا في ابتداء العقد، ومتى حصات الاصابة قبل الاجازة ثم أجيز فالمهر واحد اما المسمى وابا مهر المثل ان لم يكن مسمى لان الاجازة مستندة الى حالة العقد فيثبت الحل والملك من حين العقد كا ذكرنا في البيع، وقد الله عبب الحد، ومتى تزوجت الامة بغير اذن سيدها ثم خرجت من ملكه قبل الاجازة إلى من عل له انفسخ النكاح لانه قد طرأت استباحة صحيحة على موتوفة فأبطلتها ولانها أقوى فأزالت الأضعف كا لو طرأ ملك يمينه على ملك نكاحه، وان خرجت الى من لا تحل له كالمرأة أو اثمين فيكذ المشترى الثاني بع الاجنبي وقف على اجازة شخص لم يجز باجازة غيره كالوباع أمة غيره ثم باعها المالك فأجاز المشترى الثاني بع الاجنبي وفيه وجه آخر أنه يجوز باجازة غيره كالوباع أمة غيره ثم باعها المالك فأجاز المشترى الثاني بع الاجنبي وفيه وجه آخر أنه يجوز باجازة أهبة أو غيره فأما ان أعتقها الديد احتمل أن يجوز الذكاح لانه ولا فرق بين أن يخرج ببيع أو إرث أوهبة أو غيره فأما ان أعتقها الديد احتمل أن يجوز المولى ليس المال حق المولى ليس باجازة ولان حق المولى ان بطل من الملك فل بعوز لان إبطال حق المولى ليس باجازة ولان حق المولى ان بطل من الملك فل يبطل من ولاية الترويج قانه يامها بالولا.

(فصل) وإذا زوجت التي بعتر اذنها بغير إذنها رقلنا يقف على اجازتها فاجازتها بالنطق أوماً يدل على الرضى من النمكين من الوط. أو المطالبة بالمهر والنفقة، ولأفرق في ذلك بين البكر والثيب لان أدلة الرضى تقوم مقام النطق به ولذلك قال النبي والمسالة المربرة « ان وطاك زوجك فلاخيار الك ، جعل

⁽مسئلة) (ويستحب عقد النكاح مسا، وم الجمعة)

لان جماعة من السلف استحبوا ذلك مهم ضرة بن حبيب وراشد بن سيد وحبيب بن عنية ولا ه يوم شريف ويوم عيد وفيه خلق آدم عليه السلام، والساء أولى فان أبا حفص روى باسناده عن ابي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مسوأ بالاملاك فانه أعظم للبركة » ولانه أقرب الى مقصوده وأقل لا نتظاره (مسئلة) (ويستحب أن يخطب قبل المقد يخطبة ان مسعود)

خطبة العاقد أو غيره قبل الايجاب والقبول مستحبة ثم يكون العقد بعد ذلك لقول الني والتيانية وكل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمدللة فهو أقطع » وقال (كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماه» رواها ابن المنذر، وبجزيء من ذلك ان مجمد الله عالى وبتشهد ويصلي على النبي والتيانية ويستحب ان بخطب بخطبة ابن مسمود التي قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في المعاجة قال علما ونموذ بالله من شرور انفسنا من بهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا الله واشهد ان محمدة واشهد ان الله كان عليكر قبها القوا الله والمون به والاراحام ان الله كان عليكر قبها القوا الله والله والمون به والاراحام ان الله كان عليكر قبها القوا الله والله و

تمكينها دليلا على اسقاط حقها والمطالبة بالمهر والنفقة والتمكين من الوطء دليل على الرضي لان ذلك من خصائص العقد الصحيح فوجوده من المرأة دليل رضاها به

(الحسكم الثالث) اذا عضلها الولي الاقرب انتقلت الولاية إلى الابعد نص عليه أحدد وعنه رواية أخرى تنتقل إلى السلطان وهو اختيار أبي بكر ودكر ذلك عن عبان بن عفان رضي الله عنه وشريح وبه قال الشاني لقول النبي ﷺ فان اشتجروا فالسلطان ولي من لاولي 4> ولان ذلك حق عليه امتنع من أداثه فقام الحاكم مقامه كالوكان عليه دين وامتنع من قضائه

ولنا أنه تعذر التزويج من حية الاقرب فلسكه الأبعد كا لوجن ولانه يفسق بالعضل فتنتقل الولاية عنه كما لو شرب الحر فان عضل الاولياء كلهم زوج الحاكم ، والحديث حجة لنا أقوله والسلطان ولي من لا وليه، وهذه لها ولي ويمكن حمله على ما إذا عضل الكل لان قوله «فان اشتجروا» ضمير جمع يتناول الكل،والولاية تخالف الدين من وجوء ثلاثة (أحدها) أنها حق الولى والدبن حق عليه (الثاني) أن الدين لا ينتقل عنه والولاية انتقل لعارض من جنون الولي وفسقه وموته

(الثالث) أن الدين لايمتبر في بقائه المدالة، والولاية يمتبر لما ذلك وقد زالت المدالة بماذكر نا فان قيل فلو زالت ولايته لما صح منه التزويج إذا أجاب اليه قلنا فعقه بامتناء، فاذا أجاب فقد نزع عن المعصية وراجع الحق فزال فسقه فلذلك صح تزويجه والله أعلم

(فصل) ومعنى العضل منع المرأة من العزو بج بكفئها اذا طلبت ذلك ورغب كل واحــد منها في صاحبه قال معقل بن يسار زوجت أختاً لي من رجل نطلقها حتى اذا انقضت عدتها جاء

الله وقولوا قولًا سديداً يصلح) الآية رواه ابو داود والتر.ذي وقال حديث حسن ، قال الخلال ثنا ابو سليان امام طرسوس قال كان احمد بن حنبل اذا حضر عقد نكاح فلم نخطب فيه بخطبة ابن مسعود قام وتركم وهذا كان من أبي عبد الله على طريق البالغة باستحبابها لاعلى الايجاب لهــا فان حرب بن اسماعيل قال قات لا حمد فيجب ان تكون خطبة النـكاح مثل قول ابن مسعود فوسع في ذلك وقدروى عن ابن عمر أنه كان اذا دعى لتزويج قال لاتنصوا علينا الناس الحمد لله وصلى الله على محمد ان فلانا يخطب اليكم فان انكحتموه فالحمد لله وان رددتموه فسبحان الله، والمستحب خطبة يخطبها الولي أو الزوج او غيرهما فقال الشافعي المسنون خطبتان هذه التي ذكر ناها في أوله وخطبة من الزوج قبل قبو له والمنقول عن النبي صلى الله وسلم وعن السلف خطبة واحدة وهو أولى ماأتبع

(فصل) وليست الخطبة واجبة عنــد احد من أهل العلم الا دأود فانه اوجبها لما ذكرناه ولنا ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم زوجنيها فقال رسول الله صلى الله عليه زوجتكها بما معك من القرآن متفق عليه ولم يذكر خطبة وخطب الى ان عمر مولاة له فما زاد على ان قال قد تخطبها فقلت له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم جئت نخطبها لا وألله لانعود اليك أبدا وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فأنزل الله تعالى هذه الآية (ولا تعضلوهن) فقلت الان انعل بارسول الله قال فزوجه الياه رواه البخاري وسواء طلبت النزويج بمهر مثلها أو دونه وبهذا قال الشافي وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لهم منعها من النزويج بدون مهر مثلها لان عليهم في ذلك عاراً وفيه ضرراً على نسائها لنقص مهر مثلهن

ولنا أن المهر خالص حقها وعوض يختص بها الم يكن لهم الاعتراض عليها فيه كشن عبدها وأجرة دارها ولانها او أسقطته بعد وجوبه سقط كله فبعضه أولى ولان النبي وَلَيَّالِيَّةُ قال لرجل أداد أن يزوجه (التمس واو خاتما من حديد) وقال لامراة زوجت بنعلين (أرضيت بنعلين من نفسك ؟» قالت نعم فأجازه النبي وَلَيَّالِيَّةُ وقولهم فيه عار عليهم ليس كذلك فان عمر قال لو كان مكرمة في الدنيا أو تقرى عند الله كان أولا كم بها رسول الله وَلَيَّالِيَّةً يعني غلو الصداق فان رغبت في كف بعينه وأراد تزويجها لغيره من أكفائها وامتنع من تزويجها من الذي أرادته كان عاضلا لها فأما أن طلبت التزويج بغير كفئها فله منعها من ذلك ولا يكون عاضلا لها بهذا لانها او زوجت من غير كفئها كان اله فسخ النكاح بغير كفئها فاله منعها من ذلك ولا يكون عاضلا لها بهذا لانها او زوجت من غير كفئها كان اله فسخ النكاح فلاً ن تمتنع منه ابتداء أولى .

« مسئلة » قال واذا كان وليها غائبا في موضع لايصل اليه الكتاب أو يصل فلا يجيب عنه زوجها من هو أبعد منه من عصبتها فان لم يكن فالسلطان)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين

(أولهما) ان الاقرب اذا غاب غيبة متقطعة فللابعد من عصبتها تزومجها دون الحاكم وبهذاقال

انكحتك على ماأمر الله على امساك بمعروف او تسريح باحسان وقال جعفر بن محمد عن ابيه ان كان الحسين ابزوج بعض بنات الحسن وهو يتعرق العرق رواهما ابن المنذر وروى ابو داود باسناده عن رجل من بني سليم قال خطبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم امامة بنت عبد المطلب فانكحني من غير ان يتشهد. ولان عقدمعاوضة فلم تجب فيه الخطبة كالبيع وما استدلوا به بدل على عدم الكمال بدون الخطبة لاعلى الوجوب

ومسئلة ﴾ (يستحب أن يقال المتروج بارك الله أكما وعليكما وجمع بينكما في خيروعافية)
وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأي على عبد الرحمن ابن عوف صفر ة فقال «ماهذا ؟» قال أن روجت على وزن نواة قال «بارك الله لك أو لم ولو يشاة » متفق عليه قال بمض أهل الملم وزن نواة خسة دراهم وذلك ثلاثة مثاقيل و نصف من الدهب وقال المبرد الصواب عندأ هل العربية أن يقال نواة فحسب فأن النواة (المغنى والشرح الكبير) (على المبرد) (على المبرد) (على المبرد السليم) أبو حنيمة وقال الشافعي يزوجها الحاكم لانه تعذر الوصول الى النكاح من الافرب مع بقاء ولايتسه فيقوم الحاكم مقامه كما لو عضلها ولان الابعــد محجوب بولاية الاقرب فلا يجوز له النزويج كما لو كان حاضراً ودليل بقاء ولايته انه لو زوج من حيث هو أو وكل صح

ولنا قوله عليه السلام ﴿ السلطان ولي من لاولي له ﴾ وهذه لها ولي فلا يكون السلطان وليها ، ولان الاقرب تعذر حصول التزويج منه فنثبت الولاية لمن يليه من العصبات كا لو جن أو ماتولانها حالة يجوز فيها التزويج الهير الاقرب فكان ذاك للابعد كالاصل واذا عضلها الاقرب فهو كمستنتنا

(والفصل انثاني) في الغيبة المتقطعة التي يجوز اللابعد التزويج في مثلها فني قول الحرقي هي من لا يصل اليه الكتاب أو يصل فلا يجبب عنه لان مثل هذا تتعذر مراجعتة بالكلية فتكون منقطعة أي ينقطع من امكان تزويجها ، وقال القاضي يجب أن يكون حد المسابة أن لا تردد القوافل فيه في السنة إلا مرة لان الكف، ينتظر سنة ولا ينتظر أكثر منها فيلحق الضرر بترك تزويجها

وقدة ال احدقي مرضم: اذاكان الاب بعيد السفريز وج الاخ ، قال ابو الخطاب فيحتمل انه أراد بالسفر البعيد ما تقصر فيه الصلاة لان ذلك هو السفر الذي عاقت عليه الاحكام، وذهب أبو بكر في أن حدها ما لا يقع إلا بكانة ومشقة علان احد قال اذا لم يكن ولي حاضر من عصبتها كتب اليهم حتى يأذنوا إلا أن تكون غيبة متقطعة لا تدرك إلا بكانة ومشقة قالسلطان ولي من لا ولي له وهذا القول ان شاء الله تعالى أقربها الى الصواب قان النحديد التاب بابه التوقيف في هذه المسئلة فترد الى ما يتعارفه الناس بنهم عما لم تجر العادة بالانتظار

عندهم اسم خمسة دراهم كما ان الاوقيه اربعون درهما والنشعشرون

(مسئلة) (ويقول اذازفت اليه اللهم اني أسألك خير هاو خير ما جبلنها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه)

لماروى صالح بن أحمد في مسائله عن أبيه ثناداو دعن أبي نضرة عن ابي اسمدمولى أبي أسيد فال تزوج فحضره عبد الله بن مسمود وأبو ذر وحذيفة وغيرهم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحضرت الصلاة فقدموه وهو مملوك فصلى بهم ثم قالوا له اذا دخلت على أهلك فصل ركمتين ثم خذ رأس اهلك فقل اللهم بارك لي في أهلي و بارك لاهلي في وارزتهم مني وارزقني منهم ثم شأ نك وشأن أهلك وروى ابو داو د باسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن انهي صلى الله عليه وسلم أنه قال ه اذا تزوج امرأة واشترى خادما فليقل اللهم أنى أسألك خيرها وخيرما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها و شرما جبلتها عليه وأذا اعترى بعيراً فليأخذ بذروة سنامه وليقل مثل ذلك

(باب اركازالنكاح وشروطه)

اركانه الايجاب والقبول فلا ينعقد الا بلفظ النسكاح والنزويج بالعربية لمن يحسنها وبمناهما الحاس بكل لسان لمن لايحسنها

فيه ويلحق المرأة الضرر بمنعها من النزويج في مثله فانه يتعذر في ذلك الوصول الى المصلحة من نظر الافرب فيكون كالمعدوم والتحديد بالعام كبهر فانالضرر يلحقبالانتظار فيمثل ذلك ويذهب الخاطب ومن لايصلالكتاب منه أبعد ومن هو على مسافة القصر لانلحق المشقة في مكانبته والتوسط أولى والله أعلم واختلف أصحاب أي حنينة في الغيبة المنقطعة فقال بمضهم كقول القاضي ربعضهم قال من الري إلى بغداد وبعضهم قال من البصرة الى الرقة وهذان القولان يشبهان قول أبي بكر واختلف أحجاب الشافعي في الغيبة التي يزوج فيها الحاكم فقال بعضهم مسافة القصر ، وقال بعضهم يزوجها الحاكم ، وإن كان الولي قريباً وهو ظاهر نص الشافعي وظاهر كلام احمد أنه أذا كانت الغيبــة متقطعة أنه ينتظر وبراسل حتى يقدم أو يوكل

(فصل) وان كان القريب محبوساً أو أسبراً في مسافة قريبة لا يمكن مراجعته فهو كالبعيد فان البعد لم يعتبر لعينه بل لنعذر الوصول إلى التزويج بنظره وهذا موجود همنا ولذلك أن كان غائبًا لا يعلم قريب أم بعيد أو يعلم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوجت من غير كف، فالنكاح باطل)

اخلات الرواية عن أحد في اشتراط الـكفاءة الصحة النكاح فروي عنه أنها شرط له قال إذا تزوج الولى العربية فرق بينها وهذا تول سفيان وقال أحد في الرجل يشرب الشراب ما هو

وجملته ان النكاح ينعقد بلفظ النكاح والبز ويبج والجواب عنها اجماعاً وهما اللذان ورد بعما نص الكتاب في قوله سبحانه(زوجناكها) وقوله(ولاتكحوا مانكح اباؤكم من النساه) وسواءاتفقا من الجانبين او اختلفا مثل ان يقول زوجتك ابنتي فيقول قبلت هذا النكاح أو هذا الزويج ولاينعقد بغير هذين اللفظين وبه قال عطاء وسعيد بن المسيب والزهري وربيعة والشافعي وقال الثوري وألحسن ابنصالحوا بو حنيفة واصحابه وأبو ثور وأبو عبيد ينعقد بلفظ الهبةوالصدقة والبيع والتمليك وفي لفظ الاجارة عن أبي حنيفة روايتان وقال مالك ينعقد بذلك أذا ذكر المهر واحتجوا بان النبي صلي الله عليه وسلم زوج رجلا أمرأة ففال « ملكنكما بما معك منالقرآن» رواء البخاري ولانه لفظ ينعقد به نزويج النبي صلى الله عليه وسلم فانعقد به نكاحامته كلفظ الانكاح والنزويج ولانه امكن تصحيحه عجازه فوجب تصحيحه كايقاع الطلاق بالكنايات

ولنا قوله تمالى(وامرأةمؤمنةانوهبت نفسهاللنبي اليقوله خالصةك من دون المؤمنين)فذكر ذلك خالصاً لرسول الله عَيْمِكُ ولا نه لفظ ينعقديه غير النكاح فلم ينعقد به النكاح كلفظ الاجارة والاباحة والاحلال ولانه لبس بصريح في النكاح فلا ينعقد به كالذي ذكر ناوهذا لان الشهادة شرطفيالنكاح والكتاية أعًا بكف. لها بفرق بينها وقال لوكان المتزوج حائكا فرقت بينها لقول عمر رضي الله عنه لامنعن فروج ذوات الاحساب إلا من الاكفا. رواه الحلال بأسناده

وعن أبي اسحاق الهمداني قال خرج سلمان وجرير في سفر فأفيمت الصلاة فقال جرير لسلمان تقدم أنت قال سلمان بل أنت تقدم فانكم معشر العرب لا يتقدم عليكم في صلانكم ، ولانشكح نساؤ كم، إن الله فضلكم علينا بمحمد وللله وجمله فيسكم ولان المزويج مع فقد السكفاءة تصرف في حق من يحدث من الاوليا. بغير اذنه فلم يصح كا لو زوجها بغير أذنها

وقد روي أن النبي فَلِيَالِيَّةِ قال : « لا تُنكحوا النسا. إلامن الاكفا. ولا زوجوهن إلا الاوليا.» رواه الدار قطني الا أن ابن عبد البر قال : هذا ضعيف لا أصل له ولايحتج بمثله

والرواية الثانية عن أحمد أنها ايست شرطا في النكاح وهذا قول أكثر أهل العلم ، روي تحو هذا عن حر وابن مسعود وحر بن عبد العزيز وعبيد بن عير وحاد بن أبي سلمان وابن سيرين وابن عون ومالك والشاني وأصحاب الرأي لقوله تعـالي (ان أكرمكم عندالله أتمًا كم) وقالت عائشة رضي الله عنها إن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة تبغي سالما وأذكحه ابنة أخيه هند ابنة الوليد من عتبة وهو مولى لامرأة من الانصار أخرجه البخاري وأمرالنبي عَلَيْكُ قَاطَرَة بنت قيس أن تسكح أسامة بن زيد مولاه فنكحها بأمره متفقعليه وزوج اباه زيد بنحارثة ابنةعمتازبنب بنتجحش الاسدية وقال ابن مسعودلاخته انشدك الله أن تنزوجي الا مسلما وانكان أحمر روميا أد اسود حبشياولان السكفاءة لا تخرج عن كونها حمّا المرأة أو الاوايا. أو لهما فلم يشترط وجودها كالسلامة من العيوب

تعمل بالنية ولا يمكن الشهادة على النية لعدم اطلاعهم عليها فيجبان لاينعقد وبهذا فارق بقيةالعقود والطلاق واما الخبر فقدروي «زوجتكماوا نكحتكهاوزوجناكها»من طرق صحيحة والقصة وأحدة فالظاهر ان الراوي روى بالمنى ظنامنه ان معناهما واحد فلا يكون حجة وان كان النبي صلى الله عليه وسلم جم بين الالفاظ فلا حجة لهم فيه لان النكاح العقد باحدها والباقي فضلة

(فصل) ومن قدرعلي لفظ النكاح بالعربية لم يصح عقده بغيرها وهذا احد أقوال الشافعي وعند ابي حنيفة ينعقد لانه أنى بلفظه الخاص فانعقد به كما ينعقد بالعربية

وانا انه عدل عن لفظ الانكاح والتزويج مع القدرة عليه فلم يصح كلفظ الاحلال ولان الشهادة شرط في النكاح وهي واقعة على اللفظ وغير هذا اللفظ ليس بموضوع للنكاح وأعا يصرف اليه بالنية ولا شهادة عليها فيخلو النكاح عن الشهادة وماقاله أبو حنيفة أقيس قياساً على سائر العقود وما ذكروه من تعذر الشهادة على غير العربية ملغى ١٤ اذا لم بحسن العربية

(فصل) فأما من لايحسن المربية فيصح منه عقد النـكاح بلسانه لانه عاجز عما سواه فسقط عنه

وقد روي أن أبا هند حجم النبي مَيَطَالِيَّةِ في اليافوخ فقال النبي مَيَطَالِيَّةِ ﴿ يَانِي نِياضَةَ أَنكحوا أبا هند وأنكحوااليه ورواه أبو داود إلا أن أحد ضعفه وأنكره انكاراً شديداً والصحيح أنها غير مشترطة وما روي فيها يدل على اعتبارها في الجلة ولا يلزم منه اشتراطها وذلك لان الزوجة وكل واحد من الاواباء له فيها حق ومن لم يرض منهم فله الفسخ ولذلك لما زوج رجل ابنته من ابن أخيه ايرفع بها خـيسته جعل لها النبي ﷺ الخيار فأجازت ماصنع أبرها ولو فقد الشرط لمبكن لها خيار فاذا قلنا باشتراطها فانما نعتبر وجودها حال العتدفان عدمت بعده لم يبطل النكاح لان شروط النكاح آغا تعتبر لدىالعقد وان كانت معدورة حال العقد فالنكاح فاسدحكه حكم العقودالفاسدة علىما مضى فان قلنا ليست شرطا فرضيت للوأة والاولياء كلهم صنع النكاح وإن لم يرض بمضهم فهل يقم العقد باطلامن أصله أو صحيحًا ? فيه روايتان عن احدوقولان الشافي .

(أحدهما) أنه باطل ، لان الـكفاءة حق لجيمهم والعاقل متصرف فيها بغير رضاهم فلم يصبح

و (الثانية) هو الصحيح بدليل أن المراة التي رفعت إلى النبي ﷺ أن أباها زوجها من غير كفيهاخبرها ولم يبطل النكاح سأصله ولان المقد وقع بالاذن والنتص الموجود فيه لا يمنع صحته وإنما يثبت الخيار كالميب من العنة وغيرها فعلى هذه الرواية لمن لم يرضالفسخ ، وبهذا قال الشافي ومالك وقال أبو حنيفة إذا رضيت المرأة وبعض الاولياء لم يكن لباقي الاولياء فسخ لانهذا الحق لا يتجزأ وقد أمقط بعض الشركا، حقه فسقط جيعه كالقصاص

> كالآخرسويحتاج الى ان يأتي بمناهما الخاص بحيث يشتمل على معنى اللفظ العربي ﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ (فانقدرعلى تعلمها بالسربية لم يلزمه ذلك)

وفيه وجه ذكره ابو الخطاب آنه يلزمه لان ماكانت العربية شرطــاً فيه لزمه أن يتعلمهــا مع القدرة كالذكبير

ولنا ان النكاح غير واحب فلم بجب تعلم اركامه بالعربية كالبيع بخلاف التسكبير

(مسئلة) (والقبول أن يقول قبات هذا النكاح أو ما يقوم مقامه في حق من لايحسن)

فان كان احد المتماقدين يحسن العربية دون الاخرأتي الذي يحسن العربية بهاوالاخر بأتى بلسانه فان كان أُحدهما لا يحسن لسان الآخر احتاج ان يعلم انالفظة التي أتي بها صاحبه لفظة الانكاح بان يخبره بذلك ثقة يعرف اللسانين جميعاً

(فصل) وأما الاخرس قان فهمت إشارته صح نكاحه بها لانه معنى لا يستفادا لامن جهته فصح باشارته كبيمـه وطلاقه ولعانهوفي اشارة القادر على النطق وجهان ذكرهما في المجرد اولها عدم الصحة للاستفناء عنها وان لم تفهم اشارته لم يصح منه كما لا يصح غيره من التصرفات الفولية ولانالنكاحعقد ولنا أن كل واحد من الاوليا. يعتبر رضاء فلم بسقط برضى غيره كالمرأة مع الولى فأما القصاص فلا يثبت لسكل واحد كاملا فاذا سقط بعضه تعذر استيفاؤه وهمنا بخلافه ولانه لو زوجها بدون مهر مثلها ملك الباقون عندهم الاعتراض مع أه خالص حقها فههنا مع أنه حتى لهم أولى وسواء كانوا متساوين في الدرجة أو متفاوتين فزوج الافرب مثل أن يزوج الاب بغير كفء فان للاخوة الفسخ وقال مالك والشافي ليس لهم الفدخ اذا زوج الاقربلانه لاحق للابعد معه فرضاؤه لا يعتبر

ولناأنه ولي فيحال يلحته العار بفقد الـكفاة فملك الفسخ كالمتساديين

﴿ مسئلة ﴾ قال (والكف، والدين والمنصب)

بعني المنصب الحسب وهوالنسب ، واختلفت الرواية عن أحمد في شروطال كفاءة فعنه هما شرطان الدين والمنصب ، وعنه أنها خمسة هذان والحربة والصناعة واليساد

وذكر القاضي في المجرد ان فقد هذه الثلاثة لا يبطل النكاح رواية واحدة وأعا الروايتان في الشرطين الاولين قال ويتوجه أن المبطل عدم الكفاءة في النسب لاغير لائه نقص لازم وما عداه غير لازم ولا يتعدى نقصه إلى الولا . وذكر في الجامع الروايتين في جميع الشروط . وذكره أو الخطاب أيضا ، وقال مالك ؛ الكفاءة في الدين لاغير . قال ابن عبد البرهذا جملة مذهب مالك وأصحابه وعن الشافي كقول مالك وتول آخر أنها الخصة التي ذكر ناها والسلامة من العبوب الاربعة فتكون ستة وكذلك قول أبي حنيفة والثوري والحسن بن حي إلا في الصنعة والسلامة من العبوب الاربعة ولم يعتبر محد بن الحسن الدين الا أن يكون عن يسكر و يخرج و يسخر ، مع الصبيان فلا يكون كفؤاً لان الغالب على الجند الفسق و يعد ذلك نقصا

بين شخصين فلا بد من فهم كل واحد منها ما يصدر عن صاحبه ولو فهم ذلك صاحبه العاقد معه لم يصح حتى يفهم الشهود أيضاً لان الشهادة شرط ولا يصح على ما لا يفهم قال أحمد لا يزوجه وليه يسني اذاكان بالناً لان الحرس لا يوجب الحجر كالصهم

ومسئلة ﴾ (فان اقتصر على قوله قبلت بأن يقول الولي زوجتك ابنتي فيقول قبلت صعوا نعقد النكاح) وقال الشافعي في أحد قوليه لا ينعقد حتى يقول قبات هذا النكاح أو هذا النزوج لانه كناية في النكاح يفتقر الى النية والاضار فلم ينعقد به كلفظ الهبة والبيع

ولنا أن القبول صريح في الجواب فانعقد به كما ينعقد به البيع وسائر العقود وقولهم يفتقر ألى النية ممنوع فانه جواب لا ينصرفالاالى الذكور وكذلك ان قال الخاطب للولي أزوجت? قال نعم وللمنزوج أقبلت ؟ قال نعم صح . ذكره الخرقي ويحتمل أن لا يصح لان النكاح أما يصح بلفظ الانكاح والتزويج ولا نطق الولي بواحد منها ولا نطق المتزوج بالقبول وقال الشافعي لا ينعقد حتى يقول معه زوجتك

والدليل على اعتبار الدين وله نعالى (أفن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون) ولان الفاسق مرذول مردود الشهادة والرواية غير مأمون على النفس والمال مسلوب الولاية ناقص عند الله وعند خلقه قليل الحظ في الدنيا والآخرة فلا يجوز أن يكون كفؤاً العفيفة ولا مساويا لها لـكن يكون كنؤاً لمثله . فأما الفاسق من الجند فهو ناقص عند أهل الدين والمروآت

والدليل على اعتبار النسب في الكفاءة قول عمر لأ منعن فروج ذوات الاحساب إلا من الاكفاء. قال قالت وما الاكفاء؟ قال في الاحساب ، رواه أبو بكر عبد العزيز باسناده ، ولان العرب يعدون الكفاءة في النسب ويأ نفون من نكاح الموالي وبرون ذلك نقصا وعاراً فاذا أطلقت الكفاءة وجب حلما على المتعارف ولان في فقد ذلك عاراً ونقصا فوجب أن يعتبر في الكفاءة الدين

(فصل) واختلفت الرواية عن أحد فروي عنه انغير قريش ونالعرب لا يكافئهاوغير بني هاشم لا يكافئهم وهذا قول عن بعض أصحاب الشافي لما روي عن النبي وَيَطْلِنْهُو آنه قال د ان الله اصطنى كذا ة من ولد امهاعيل واصطنى من كنانة قريشا واصطنى من قريش نبي هاشم واصطفائي من بني هاشم ولان العرب فضلت على الايم بر ول الله وَيُطْلِنَهُ وقريش أخص به من سائر العرب و بنو هاشم أخص به من قريش وكذلك قال عمان وجبير بن مطم ان اخواننا من بني هاشم لا ننكر فضام علينا لمكانك الذي وضعك الله به منهم

وقال أو حنيفة لا تكافى الدجم العرب ولاالعرب قريشا ، وقريش كلهم أكفا. لان ابن عباس قال قريش بعضهم أكفا. والرواية انثانية] عن أحمد ان الدرب بعضهم أكفا. ومن والعجم

بنتي ويقول الزوج قبلت هذا النزويج لان هذبن ركنا العقد فلا ينعقد بدونهما

ولنا أن نعم جواب لقوله زوجتك وقبات والسؤال مضمر في الجواب معاد فيه فيكون معنى نعم من الولي زوجته ابنتي ومعنى نعم من المنزوج قبلت هذا التزويج ولا احمال فيه فيجب أن ينعقد يه واقدك لما قال الله تعالى (هل وجدتم ما وعد ربكم حقا ؟ قالوا نعم) كان اقواراً منهم بوجدان ذلك أنهم وجدرا ماوعدهم ربهم حقا ، ولو قبل لرجل لي عليك الف درهم قال نعم كان إقراراً صريحا لا يفتقر الى نية ولا يرجم في ذلك إلى تفسيره وبثه تقطم اليد في السرقة وهو حد يدرأ بالشبهات فوجب أن ينعقد به انتزويج كا لو لفظ بذلك

(مسئلة) (قان تقدم القبول الايجاب لم يصح)

سواء كان بلفظ الماضي مثل أن يةول تزوحت البنت فيقول زوجتك أو بلفظ الطلب كقوله زوجني ابنتك فيقول زوجتي ابنتك فيقول زوجتكما وقال ابوحنيفة ومالك والشافي بصحفهما جيماً لانه قد وجد الايجاب والقبول فصح كما لو تفدم الايجاب

ولنا أن القبول أنما يكون الايجاب فتى وجد قبله لم يكن قبولًا لمدم وهناه فلم يصح كما لو تقدم

بعضهم لبعض أكفاء لان النبي ويُطلِين ورج ابنتيه عَمَان وزوج أبا العامي بن الربيع زينب وهما من بني عبد شمس ، وزوج علي عمر ابنته أم كاثوم وتزوج عبد الله بن عمر و بن عمان فاطمة بنت الحسين ابن علي وتزوج المصعب بن الزبير أختها سكينة وتزوجها أيضا عبدالله بن عُمان بن حكيم بن حزام وتزوج المقداد بن الاسود ضباعة ابنة الزبير بن عبد المطاب ابنة عم رسول الله عِيْسِيْنَةُ وزوج أبو بكرأخته أم فروة الاشمث بن قيس وهما كنديان و تزوج أسامة بن زيد فاطمة بنت قيس وهيمن قريش ولان العجم والموالي بعضهم لبعض أكفاء وانتفاضلوا وشرف بعضهم على بعض وكذلك العرب

(فصل) فأما الحرية فالصحيح أنها من شروط الكفاءة فلا يكون العبد كفؤاً لحرة لان النبي وَيُوالِينَةِ خير بويرة حين عنقت تحت عبد فاذا ثبت الخيار بالحرية الظاهرية فبالحرية المقارنة أولى لان نقص الرق كبير وضرره بين فانه مشغول عن امرأته بحقوق سيده ولا ينفق نفغة الموسرين ولا ينفق على ولده وهو كالمعدرم بالنسبة إلى نفسه ، ولا يمنم صحة النسكاح لان النبي عَيَّالِيَّةٌ قال لبريرة « لو راجمتيه ، قالت يارسول الله أتأمرني ? قال «الما أنا شفيع»قالت فلاحاجة لي فيه ، رواه البخاري ، ومراجمها له ابتدا. النكاح فا، قد انفسخ نكامها باختيارها ولايشفماليها النبي وَاللَّيَّةِ في أن تنكح عبدأ إلا والنكاح صحيح

(فصل ' فأما اليسار نفيه روايتان [إحداهما] هو شرط فيالدَّفاءة لقول النَّبِي عَلَيْكَا ﴿ الحسب المال ، وقال « أن أحساب الناس بينهم في هذه الدنيا هذا المال» وقال لفاطمة بنت قيس حين أخبرته ان معاوية خطيها ﴿ أَمَا مِعَادِية فَصَعَاوِكُ لا مَالَ لَهُ ۖ وَلانَ عَلَى المُوسِ ۚ ضَرَرًا فِي إعسار زوج الاخلاله بنفقتها ومؤنة أولادها ولهذا ملكت الفسخ بإخلاله بالنفنة فكذلك اذاكان مقارنا ولان ذاك معدود

بلنظ الاستنهام ولانه لو تأخر عن الايجاب بلنظ الطلب لم يصح فاذا تقدم كان أولى لصيغة الاستفهام ولانه لو أنى بالصيغة المشروعة متقدمة فقال قبلت هذا النكاح فقال الولى زوجنك ابنتي لم يصحفلان لايصح إذا ألى بغيرها أولى فان قالوا يصح كاليم والخلم قلنا اليم لايشترط فيه صيغة الايجاب بل يصح بالمعاطاة ولا يتمين فيه لفظ بل يصح بأي لفظ كان اذا أدى المعنى ولا يلزم الحام لانه يصح تعليقه على الشروط ومحتمل أن يصح إذا تندم لمنظ الطلب لان في حديث المرأة التي وهبت نفسها النبي ﷺ فقامت طويلا فقال رجل يارسول الله زوجنيها ان لم يكن اك بهاحاجة فقال النبي ﷺ « زوجتكها بمامهك من القرآن »و «وحديث صحيح رواه البخاري ولم ينقل أنه قال قبلت ولاما يؤدي معناه والظاهر أنه لووجد منه لفظ لنقل وعلى قياس ذلك اذا تقدم بلفظ الماضي

(فصل) اذا عقد النكاح هزلا أو تلجئة صح لان النبي مَثَلِيَّةٍ قال (ثلاث هزلمنجد وجد أن جد الطلاق والنكاح والرجمة ، رواه النرمذي ، وعن الحسن قال قال رسول الله عِيَالِيَّةُ ﴿ من نكح لاعبا او طاق لاعبا أو أعنق لاعبا جاز، وقال عمر أربع جائزات اذا تكلم بهن الطلاق والمتاق والنكاح والنذر، وقال على أربع لا لعب فيهن الطلاق والمتاق والنكاح والنذر نقصا في عرف الناس يتفاضلون فيه كنفاضاهم في النسب وأبلغ ، قال نبيه من الحجاج السهمى سالتاني الطلاق ان رأتِاني فل مالي قد جنتاني بنكر و يكأن من له نشب محبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

فكان من شروط الكفاءة كالنسب (والرواية الثانية) ليس بشرط لان الفقر شرف في الدين وقد قال النبي مَتَطِيِّتُهُ ﴿ قَامِمُ احْيَى مُسكِّينًا وأمَّنَّى مُسكِّينًا ﴾ وليس هوأمراً لازما فأشبه العافية من المرض ءواليسار المعتبر مايتدر بهعلى الانفاق عايها حسب مانجب لها ويمكنه اداءه برها

(فصل) فأما الصناعة نفيها روايتان أيضا (احداهما) أنها شرط فمن كان. ن أهل الصنائم الدنيثة كالحائك والحجام والحارس والكساح والدباغ والقيم والحامي والزبال فليس بكف لبنات فوي المروآت أوأصحاب الصنائم الجليلة كالتجارة والبناية لان ذلك نقصفيءرفالناس فأشبه نقصالنسب وقد جاء في الحديث « العرب بعضهم لبعض أكفاء الاحائكا أو حجامًا » قبل لاحد رحمه الله : وكيف تأخذ به وأنت تضعفه? قال العمل عليه، يمني انه ورد .وافقاً لاهل العرف، ورويأن ذلك ليس بنقص وبروى نحو ذلك عن أبي حنيفة لان ذلك ليس بنقص في الدين ولا دو لازم فأشبه الضمف والمرض ، قال بعضهم

ألا أنما التتوي هي العز والكرم ﴿ وَحَبُّكُ لَلَّهُ نَيًّا هُوَ الذَّلِّ وَالسَّقْمِ ا اذاحققاللقوىوانحاك أوحجم ولبس على عبد نقى نقيصة وأما السلامة من العيوب فليس من شروط. الكفاءة فأنه لا خلاف فيأنه لايطل النكاح بعدمها

﴿ مسئلة ﴾ (وأن تواخي القبول عن الايجاب صح ماداما في المجلس ولم يتشاغلا عنه بقيره) لان حكم الحجاس حكم حالة العقد بدايل صحة القبض فيا يشترط القبض فيه وثبوت الخيار في عقود المعاوضات

﴿ مسئلة ﴾ (فان تفرقا قبله بطل الانجاب)

لانه لا يوجد معناه فان الاعراض قد وجد من جهته بالتنرق فلا يكون قبولا وكذلك إذا نشاغلا يما قطعه لأنه معرض عن المقد بالاشتغال عن قبوله ،وعنه لا يبطل فان أبا طالب نقل عن احمد في رجل مشى اليه قوم فقالوا له زوج فلانا قال قد زوجته على الف فرجعوا الى الزوج فأخبروه فقال قد قبلت هل يكون هــذا نكاحا ? قال نعم . قال الناخي : هــذا محمول على أنه وكل من قبل التزويج في المجلس ، وقال ابو بكر مسئلة أبي طالب تتوجه على قولين ، واختار أنه لابد من القبول في المجلس وهو الصحبح إن شا. الله تعالى

(فصل) قان أوجب النكاح ثم زال عقله يجنون أو إغماء بطل حكم الايجاب ولم ينعقد (الجزء السابع) $(\xi\lambda)$ (الغنى واشرح الكبير) ولكنها تثبت الحيار المرأة دون الارايــا. لان ضرر، مختص بها ، ولوابها منهما من فكاح المجذوم والابرص والحجنون وما عدا هذا فليس بمعتبر في الكفاءة

(فصل) من أسلم أو عنق من العبيد نهو كفؤ لمن له أبوان في الاسلام والحرية ،وقال أبو حنيفة ليس بكف، وليس بصحيح قان الصحابة رضي الله عنهم أكثرهم أسلموا وكانوا أنضل الامة فلا يجوز أن يتال انهم غير أكفاء التابعين

(فصل) فأما ولد الزنا فيحتمل أن لا يكون كفؤا الذات نسب فان أحد رحمه الله ذكر له أنه ينكح وينكح اليه فكأنه لم بحب ذلك لان المرأة تعبر به هي ووليها ويتعدى ذلك الى ولدها ، وأماكونه ليس بكف لم بية فلا إشكال فيه لانه أدنى حالا من المولى

(فصل) والموالي بعض مبعض أكما، وكذلك الهجم ، قال أحمد رحمه الله في رجل من بني هاشم له، ولاة يزوجها الحراساني وقول النبي عَلَيْكِيَّةٍ * موالي القوم من أنفسهم ، هو في الصدقة فأما النكاح فلينكح ، وذكر القياضي رواية عن أحمد ان مولى القوم كافئهم له في الحدقة فيساووهم في الكفاءة ويستان ولان والي بني هاشم ساووهم في حرمان الصدقة فيساووهم في الكفاءة وليس هذا بصحيح فانه يوجب أن يكون الموالي أكفا، العرب فإن المولى إذا كان كف سيده كان كفول النكاح ، كفؤا لمن يكافئه سيده فيبطل اعتبار المنصب ، وقد قال أحمد هذا الحديث في الصدقة لافي النكاح ، ولهذا لا يساووهم في استحقاق الحسولا في الامامة ولا في الشرف ، وأما زيد وأسامة فقد استدل

بالقبول بعده لانه مالم يضامه القبول لم يكن عقداً فبطل بزوال العقل كالعقود الجائزة تبطل بالوت والجنون وهذا مذهب الشاني ، وان نام لم يبطل حكم الابجاب لانه لايبطل العقود الجائزة فكذك هذا

(فصل) ولا يثبت الحيار في النكاح وسواء في ذلك خيار المجلس وخيار الشرط ولا فعلم أحداً خالف في هذا لان الحاجة غير داعية اليه فأنه لا يقع في الفالب الا بعد روية وفكرة ومسئلة كل واحد من الزوجين عن صاحبه والمعرفة بحاله بخلاف البيم الواقع في الاسواق من غير فكر ولا روية ولان النكاح ليس بماوضة محضا ولهذا لا يعتبر فيه العلم بالمقود عليه برؤية ولاصفة و بصح من غير تسمية العوض ومع فساده ولان ثبوت الحيار فيه ينضى إلى فسخه بعد ابتذال المرأة وفي فسخه بعد العقد ضرر بالمرأة والله أوللك أوجب الطلاق قبل الدخول نصف الصداق

﴿ فصل ﴾ قال رضي الله عنه (وشروطه خمسة (أحدها) تعبين لزوجين)لان كل عاقد ومعة ودعليه بجب تعبين ما كلشتري والمبيع قان كانت المرأة حاضرة فقال زوجتك هذه صح قان الاشارة تكنى في التعبين قان زاد على ذلك بنتى هذه أو هذه فلامة كان تأكيداً

﴿ مسئلة ﴾ (قان قال زوجتك بنتي و له بنات لم يصح حتى يشير البها أو يسميها أو يصفها بما تنميز

بنكاحهاعر ببتين على أن فقد الكفا. ذلا يبطل النكاح واعتذر أحمد عن تزويجها بأنه ماعر بيان فانه مامن كلب وانما طرأ علبهمارق، فعلى هذا يكون هذا حكم كلءري الاصل

(فصل) فأما أهل البدع فان أحد قال في الرجل يزوج الجهمي ينرق بينها وكذلك اذا زوج الواقفي اذا كان يخاصم ويدءو واذا زوج أخته من هؤلاء القطة وقد كتب الحديث فهذا شر من جهمي يفرق ببنهما ، وقال لايزوج بنته من حروري مرق من الدين ولا من الرافضي ولا من الفدري فاذا كان لايدءو فلا بأس ، وقال من لم يربع بعلى في الحلابة فلا تناكموه ولا تكلموه ، قال القاضي والمفلد منهم بصح تزويجه ومن كان داءة منهم فلا يصح تزويجه

(فصل) والكفاءة معتبرة في الرجل دون المرأة فان النبي عَلَيْ الله الله وقد تزوج من أحياء العرب رتزوج صفية بنت حي وتسرى بالاماء وقال من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن تعليمها وأحسن اليها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » متفق عليه ولان الولد يشرف بشرف أببه لابأمه فلم يعتبر ذلك في الام .

و مسئلة ﴾ قال (واذا زوج الرجل ابنته البكر فوضع افي كفاية فالنكاح ثابت وان كرهت كبيرة كانت أو صفيرة)

أما البكر الصفيرة فلا خلاف فيها . قال ابن المنذر أجم كل من نحفظ عنه من أهلالهلم أن نكاح الاب ابنته البكر الصفيرة جائز اذا زوجها من كفؤ ويجوز له تزويجها مع كراهيتها وامتناعها وقد دل على

به ، وأن لم يكن له الا أبنة وأحدة صح)

اذا كانت المعقود عابها غائبة فقال زوجتك ابنتي وليس له سواها جاز فان سهاها كان تأكيداً فان كان له أكثر من بنت واحدة فقال زوجتك ابنتي لم يصح حتى يضم الى ذلك ما تنمبز به من اسم او صفة فيقول زوجتك ابنتي المحبرى او الوسطى او الصفرى فان سهاها مع ذلك كان تأكيداً وانقال زوجتك ابنتي عائشة او فاطمة صح فانكانت له ابنة واحدة احمها فاطمة فقال زوجتك فاطمة لم يصح ولان هذا الاسم مشترك بينها وبين سائر الفراطم حتى يقول مع ذلك بنتي، وقال بعض الشافعية يصح اذا نوباها جيعا ، ولا يصح هذا لان الذكاح يعتبر فيه الشهادة على وجه يمكن أداؤها أداء يشتب به العقد وهذا متعذر في النية ، ولذلك لو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح حتى بجرها بالفظه ولو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح حتى بجرها بالفظه ولو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح حتى بجرها بالفظه ولو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح حتى بجرها بالفظه

فصل) فان كانت له ابنتان كبرى اسمها عائشة وصفرى اسمها فاطمة فقال زرجتك ابنتي عائشة وقبل الزوج ذاك وهما ينويان الصفرى لم يصح ذكره ابو حفص، وقال القاضي يصح في التي نوياها وهذا غير صحبح لوجهن (أحدهما) أنهما لم يتلفظا بما يصح العقد بالشهادة عليه فأشبه مالو

جواز تزويج الصغيرة قول الله تعالى (واللائي يئسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعد من ثلاثة أشهر واللائي لم بحضن بخمل للائي لم بحضن عدة ثلاثة أشهر ولا تكون العدة ثلاثة أشهر إلا من الطلاق في ذكاح أو فسخ فدل ذلك على أنها تزوج وتطلق ولا اذن لها فيعتبر وقالت عائشة رض) تزوجني النبي وانا ابنة ست وبني بي وأنا ابنة تسع منفق عليه ومعلوم انها لم تكن في تلك الحال بمن يعتبر اذنها وروى الاثرم أن قدامة بن مظمون تزوج ابنة الزبير حين نفست فقيل له فقال ابنة الزبير إن مت ورثة في وإن عشت كانت امرأتي وزوج على ابنته أم كثوم وهي صغيرة عر بن الخطاب وضي الله عنها . وأما البكر البالغة العاقلة فمن أحد روايتان احداهما) له اجبارها على النكاح وتزويجها غير اذنها كالصغيرة وهذا مذهب مالك وابن أبي لبلى والشافي واسحاق .

(والثانية) ليس له ذاك واختارها ابو بكر وهو مذهب الاوزاعي والثوري وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لما روى أبو هر برة أن النبي وَلَيْكِيْنَةٍ قال « لاتنكح الايم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، فقالوا يارسول الله فكيف اذنها ? قال « أن تسكت ، متفق عليه

وروى أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس أن جارية بكراً أتت النبي وَيَلِيَّتُهُ فَذَكُرَت أَزَابِهَا وَرَجَهَا وَهِي كَارِهَة فَخَيْرِهَا النبي وَيَلِيَّتِهُ وَلاَنْهَا جَائزة التصرف في ما لها فلم يجز اجبارها كالثيب والرجل ورجه الرواية الاولى ماروي عن ابن عباس قال: قال دسول الله وَيُلِيِّتُهُ هَ الايم أحق بنفها من وليها ، والبكر تستأذن واذنها صابها. رواه مسلم وأبر داود فلما قسم النساء قسمين وأنبت الحق

قال زوجنك عائشة فقط او مالو قال زوجتك ابنتي ولم يسمها واذا لم يصح فها اذا لم يسمها نفيها اذا مهاها بغير اسمها أولى أن لايصح (الثاني) أنه لايصح الكاح حتى تذكر المرأة بما تنميز باوله بوجد ذلك فان أمم اختها لا عبرها بل يصرف العقد عنها ، وأن كان الولي بريد السكبرى والزوج يقصد الصغرى لم يصح كما أذا خطب امرأة و تزوج غيرها لان القبول انصرف الى غير من وجد الا بجاب فيه ويحتمل أن يصح أذا لم ينقدم ذلك ما يصرف القبول الى الصغرى من خطبة و عوها فأن المقد بالفظه متناول السكبرى ولم يوجد ما يسرفه عنها فصح كما لو نوياها، ولو نوى الولي الصغرى والزوج المدم النية السكبرى أو نوى الولي الحمرى ولم يدر الزوج أينها هي فعلى الاول لا يصح انزويج اهدم النية منهما في التي تناولها افظها وعلى الاحتال الذي ذكرناه يصح في المعينة بالفظ لما ذكرنا

(فصل) قان كان له ابنة واحدة فقال الرجل زوجتك آبنتي وسهاها بغير اسمها فقال القاضي يصح وهو قول اصحاب الشافي لان قوله بنتي آكد من انتسمية لأنها لا مشاركة فيها والاسم مشترك ولو قال زوجتك هذه وأشار اليها وسهاها بغير اسمها صح على هذا التعليل

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال ان وضعت زوجتي ابنة فقد زوجتكها لم يصح لانه تعليق النـكـاح على

لاحدهما دل على نفيه عن الآخر وهي البكر فيكون ولبها أحق منها بها ودل الجديث على الاستثمار همنا والاستنذان مستحب في حديثهم ليس بواجب كا روى ان عمر فال : قال رسول الله عَيْدُالْيُّهُ آمروا النساء في بناتهن » رواه ابو داود ، وحديث النيخيرها رسول الله عَلَيْكَانَتُومُ سل ويحتمل أنها التي زوجها ابوها من أن أخيه ليرفع بها خسيسه فتخييرها لذلك ، ولان مالا بشترط في مكاح الصغيرة لابشترط في نكاح الكبيرة كالنطق ، وقول الخرقي فوضعها في كفاءة يدل على انه اذا زوجها من غير كف فنكاحها باطل وهو احدى الروايتين عن احمد واحد أولى الشافعي لانه لايجوز له تزويجها من غير كف الم يصح كسائر الانكحة الحرمة ولانه عقد لمو ليته عقداً لاحظ لهافيه بغير اذنها الم يصح كبيعه عقارها من غير غبطة ولا حاجة أو بيعه بدون بمن مثله ، ولانه نائب عنها شرعا فلم يصح تصرفه لها شرعا بما . لاحظ لها فيه كالوكيل

(والثانية) يصح لانه عيب في المدقود عليه فلم يمنع الصحة كشراء المميب الذي لا يعلم عيب ويحتمل أن لا يصح النكاح إذا علم أن الزوج ليس بكف. ويصح أذًا لم يعلم ولانه إذا علم حرم عليه العقد فبطل لتحريمه بخلاف مالم بعلمه كالواشنري لهامعيبا بعلم عيبه ويحتمل أن يصح نكاح الكبيرة لانه عكن استدراك الضرر باثبات الخيار لما فنفسخ أن كُرهت وإن لم تفسخ كان كاجازتها واذبها مخلاف نكاح الصغيرة على القول بصحته فان كانت كبيرة فايا الخيار ولا خيار لابيها أذا كان عالما لانه أسقط حقه برضاه وإن كانت صفيرة فعليه الفسخ ولا يسقط برضاه لانه بفسخ لحظها وحقها لايسقط برضاه ويحتمل أن لايكون له الفسخ و لـبكن يمنع الدخول عليها حتى تبلغ وتختار فان كان لها

شرط والنكاح لا يتعلق على شرط ولان هذا مجرد وعد لاينعقد به عقد وكذلك لو قال زوجتك حمل هذه المرأة لم يصح لانها لم يتبت لها حـكم البنات قبل الظهور في غير الارث والوصية ولانه لا يتحتق أن في البطن بنتاً فأشبه ما لو قال زوجتك من في هذه الدار وهمالا يملمان ما فيها

(فصل) فانخطب امرأة فزوج بفيرها مثل أن يخطب الرجل امرأة بعينها فيجاب إلى ذلك ثم يوجب له النكاح في غيرها وهو يعتقد أنها التي خطبها فيتبل ولا ينعتد النكاح لان القبول انصرف إلى غير من وجد الايجاب فيه الم يصح كما لو ساومه بثوب وأوجب العقد في غيره بغير علم المشتري فلو علم الحال بعد ذلك فرضي لم يصح قال أحمد رجل خطب جارية فزوجوه أختها تم علم بعد يفرق بينها وبكون الصداق على وايها لانه غره ويجهز اليه أخبها التي خطمها بالصداق الاول فان كانت تلك قد ولدت منه لحق به الولد

قال شيخنا وتوله يجهز اليه أُخْهَا يعني والله أعلم بمقد جديد بمد أنقضا. عدة هذه انكان أصابها لان العقد الذي عقده لم يصح في واحدة منها لان الابجاب صدر في إحداهما أيهما كان جاز ، وقال أحد في رجل تزوج امرأة فأدخات عليه أخها لها المهر بما أصاب منها ولاختها المهرقيل يلزمه مهران

ولي غير الاب فاما الفسخ على ما مضى وعلى كاننا الروايتين فلا يحل له تزويجها من غير كف، ولا من معيب لان الله تعالى أقامه مقامها ناظراً لما فيا فيه الحظومتصر فا لما لعجزها عن التصرف في نفسها فلا يجوز له فعل مالا حظ لما فيه كما في مالما ولانه اذا حرم عليه التصرف في مالما بما لا حظ فيه فني نفسها أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس هذا لغير الأب)

يمني ليس لفير الاب اجبار كبيرة ولا تزوج صفيرة جداً كان أو غيره وبهذا قال ماك وأبوعبيد والثوري وابن أبي ليه ليه وبه قال الشافي إلا في الجد قانه جمله كالاب لان ولايته ولاية أيلاد فلك إجبارها كالاب، وقال الحسر وعربن عبداله زيز وعطا. وطاوس وقتادة وابن شبرمة والاوزاعي وأبو حنيفة افير الاب تزويج الصفيرة ولها الخيار اذا بافت وقال هؤلا، غير أبي حنيفة اذا زوج الصفيرين غير الاب فلها الخيار اذا بافها. قال أبو الخطاب وقد نقل عبد الله عن أبيه كقول أبي حنيفة لان الله تعالى قال (وان خفتم أن لا تفسطوا في البتاى فانكحوا ما طاب لهم من النساء) فهومه انه اذا لم يخف فله تزويج اليتيمة، والبتيم من لم يلغ لفول النبي والمالي والمنات يا ابن أختى هذه البتيم سألت عائشة عن قول الله تعالى (وان خفتم أن لا تقسطوا في البتاعي) فقالت يا ابن أختى هذه البتيمة تدكون في حجر وليها ويشركها في مالها ويعجبه مالها وجالها فيريد أن يتزوجها بغير أن يتسط في صداقها فيعطبها مثلها يعطبها غيره فلهوا عن نكاحهن الا أن يقسطوا فبهن ويافوا أعلى سنة ن في الصداق متفق عليه ولانه ولي في النسكاح فلك التزويج كالاب ،

قال نعم و يرجم على وليها، هذه مثل التي بها برص أو جذام علي بقول ليس عليه غرم، وهذا بنبني أن يكون في امرأة جاهلة بالحال أو بالتحريم أما إذا علمت أنها ليست زوجة وانها محرمة عليه وأمكنته من نفسها فلا ينبغي أن يجب لها صداق لانها زانية مطاوعة فأما ان جهل الحال فلها المهر و يرجم به على من غره وروي عن علي رضي الله عنه في رجلين تزوجا امرأنين فزفت كل امرأة إلى زوج الاخرى لها الصداق و يمتزل كل واحد منها امرأته حتى ننقضي عدتها و به قال النخبي والشاني وأصحاب الرأي في فل لا غير في الله عنه (الثاني رضا الزوجين فان لم يرضيا أو أحدها لم يصح)

رضا الزوجين أو مزيتوم مقامهما شرط فيصحة العقد لان العقد لما قاعتبر تواضيهما به كالبيم قان لم يرضيا أو أحدهما لم يصح العقد لفوات شرطه

﴿ مَسْئُلَةً ﴾ ﴿ إِلَّا اللَّابِ لَهُ تَزُو بِجِ أُولَادِهِ الصَّمَارِ وَالْجَانِينِ وَبِنَانَهِ الْأَبْكَارِيغِيرِ إِذْنِهِمُ

وأما الفلام العاقل فلا نعلم من أهل العلم في أن لا بيه تزويجه كذلك قال ابن المنذر وهذا قول الحسن والزهري وقتادة ومالك والثوري والاوزاعي واسحاق والشافي وأصحاب الرأي ولما روي أن ابن عمر زوج ابنه وهو صغير فاختصموا إلى زيد فأجازاه جيعاً رواه الاثرم وأماال فلام المعتوم فلا بيه تزويجه وقال

ولنا قول النبي ﷺ ﴿ تَسْتَأْمُر اليِّنيمَةُ فِي نَفْسُهَا وَانْ سَكَنْتُ فَهُو اذْمُهَاوَانَأَبْتَفَلَاجِرَازَ عَلَيْهَا﴾ رواه أبو دارد والنساني ورويءن ابن عمر أن قدامة بن مظعون زوج ابن عمر أبنة أخيه عبَّان فرفع ذلك الى النبي مَثَلِظَيَّةٍ فقال ﴿ أَمُهَا يَتِيمَةُ وَلَا تَنْسَكُمُ اللَّا يَاذُمُمَا ﴾ واليقيمة الصفيرة التي مات أبوها ولان غير الاب قاصر الشفقة فلا يلي نكاح الصغيرة كالاجنبى وغير الجدلا يلي مالها فلا يستبد بنـكامها كالاجنبي ولان الجد بلي بولاية غيره فأشبه سائر العصبات، وفارق الاب فانه يدلي بغير واسطة ويسقط الاخوة والجد وبحجب الام عن ثلث المال الى ثلث الباتي في زوج وأبوين أوزوجة وأبوين، والآية محمولة على البالغة بدليل قول الله تعالى (تؤنونهن ما كتب لهن) واما يدفع الى السكبيرة أو نحماها على بنت تسع

(فصل) واذا بلغت الجارية تسم سنين ففيها روايتان (إحداهما) انها كن لم تبلغ تسما نصعليه في رواية الاثرم وهو قول مالك والشانبي وأبي حنيفة وسائر الفتها. قالوا حكم بنت تسع سنين حكم بنت عُان لانها غير بالغا ولان اذها لا يعتبر في سائر التصرفات فكذلك في الدكاح

(والرواية الثانية) حكمها حكم البالغة نص عليه في رواية ابن منصور المهرِّم الآية ودلالة الحبر بعدومها على أن اليثيمة تنكح باذنها وإنأبت فلا جواز علبها وقد انتفى بهالاذن فيمن دونها فيجبحله على من بانفت تسعا

وقد روى الامام احمد باسناده عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت اذا بالمت الجارية نسم سنين فعي امرأة . ورواه القاضي باسناده عن ابن عمر عن النبي وَلَتُطْلِيَّةِ بمعناه في حكم المرأة ولانها بلفت سنا عكن فيه حيضها و يحدث لها حاجة الى النكاح فيباح تزويجها كالبالغة، فعلى هذا إذا زوجت تم

الشانيلا يجوز لانه يلزمه بالتزويج حقوق من الهر والنفقة مع عدم حاجته فلم يجز له كغيرهمنالاولياء ولنا أنه غير بالنم فملك الاب تزويجه كالماقل ولانه إذا جاز تزريج العاقلهم أن له عند احتياجه إلى النزويج رأيا ونظرا لنفسه فلأن يجوز تزريج من لا يتوقم فيه ذلك أولى، ووصى الاب يتوممقامه في ذلك كوكيله إذا قلنا بصحة الوصية في الكاح وفيه اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى

⁽ فصل) وليس الهبر الاب أو وصيه تزويج الفلام قبل بلوغه وقال القاضي في المجرد الحاكم تزويجه لانه يلي ماله وقال الشاني يلك ولي الصبي تزويجه ليألف حفظ فرجه عند بلوغه وليس بسديد فان غير الاب لا علك تزويج الجارية الصغيرة فالغلام أولى ءوفارق لابووصيه فان لهاتزويج الصغيرة وولاية الاجبار وسواء أذن الغلام في تزويجه أو لم يأذن لانه لا اذن له

⁽ فصل) وللاب تزويج البالغ المعتوه في ظاهر كلام أحد والحرقي مع ظهرر امارات الشهوة وعدمها، وقال القاضي إنما يجوز تزويجه إذا فاهرتمنه أمارات الشهوة باتباع النسا. ونحوموهومذهب الشانعي لان في تزويجه مع عدم حاجته اضراراً به بالزامه حقوقًا لا مصلحة له في الزامها وقال أبوبكر

بلفت لم يكن لها خيار كالبائفة إذا زوجت. وقد خطب ممر أم كانوم ابنة أبي بكر بعد موته الى عائشة فأجابته وهي لدون عشر لانها أنما ولدت بعد موت أبيها، وأنسا كانت ولاية عرعشر أفكره ته الجارية فتزوجها طلحة بن عبيدالله ولم ينكره منكر فدل ذك على انفاقهم على صحة تزويجها قبل بلوغها بولاية غير أبيها والله أعلم .

(مسئلة) قال (ولو استأذن البكر البالغة والدها كان حسنا)

لانعلم خلافا في استحباب استئذانها فان النبي وَيُتَالِينَةُ قدأُمر به ونهى عن النكاح بدونه وأقل أحوال ذلك الاستحباب ولان فيه تطيب قلبها وخروجا من الخلاف. وقالت عائشة سألت رسول الله وَيُتَالِينَةُ عن الجارية ينكحها أهلها أنستأمر أم لا ? فقال لها رسول الله وَيَتَالِينَهُ « نعم نستاً مر» وقال « استأمروا النساء في أبضاعهن فان البكر نستحيي فتسكت فهو اذنها » منفق عليها

وروي عن عطاء قال : كان النبي وَلِيَكِيْرُ يَسْتُأَمَّرُ بِنَانَهُ اذَا أَنْكُمُونُ قَالَ كَانَ يَجُلِسُ عَنْدُ خَدُرَا لَحُمَاوِ بَهُ فيقول ان فلانا يذكر فلانة فان حركت الحدر لم يزوجها وإنسكت زوجها

(فصل) ويستحب استثنان المرأة في ترويج ابنتها لفول النبي عَلَيْكِيْرُ ﴿ آمرُوا النساءَ فِي بناتُهُنَ ﴾ ولانها تشاركه في النظر لابنتها وتحصيل المصلحة لها بشفقتها عليها وفي استثنائها تطييب قلبها وارضاء في فتكون أولى .

ليس الاب بحال لانه رجل فلم بجز اجباره على النـكاحكالماقل وقال زفر انطر أعليه الجنون بمدالبلوغ لم يجز وان كان مستداما جاز

ولنا أنه غير مكاف فجاز لابيه تزويجه كالصغير فانه إذا جاز تزويج الصغير مع عدم حاجته في الحال وتوقع نظره فعند الحاجة أولى

ولنا على التسوية بين الطارى، والمد تدام أنه معنى يثبت الولاية فاستوى طارئه ومستدا مه كالرق ولانه جنون يثبت الولاية على ماله فأثبتها عليه في كاحه كالستدام، فاما اعتبار الحاجة فلا بد منهاقانه لا يجوز اوليه تزويجه الا اذا رأى مصلحة فيه غير أن الحاجة لا تنحصر في قضا، الشهوة بل قدتكون حاجته الى الايوا، والحفظ وربما كان دوا. له يترجى به شفاؤه فجاز التزوييج له كقضا، الشهرة

(فصل) ومن يجن في الاحيان لا يجوز نزويجه الا باذنه لان ذلك ممكن ومن أمكن أزيتزوج لنفسه لم تثبت الولاية عليه كالمعاقل ولو زال عقله ببرسام أو مرض مرجو الزوال نهو كالعائل فان ذلك لا يثبت الولاية على ماله فعلى نفسه أولى وأن لم يرج زواله نهو داخل فيا ذكرناه

(فصل) وليس المير الاب ووصيه تزويج المعتومالبالغ وبه قال مالك وقال أبو عبد الله بن حامد الحاكم تزويجه اذا ظهر منه شهوة النساء بأن يتبعهن وهذا مذهب الشافي لان ذلك من مصالحه وايس

التأخير بخلاف البكر

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوج ابنته الثيب بنير اذبها فالنكاح باطل وان رضيت بعد)

وجملة ذلك أن البنت تقسم قسمين : كبيرة وصفيرة ، فأما الكبيرة فلا يجوز اللاب ولا المسيره تزويجها الا باذنها في تول عامة أهل العلم إلا الحسن قال له نزويجها وإن كرهت ، والنخبي قال يزوج بنته اذا كانت في عياله فان كانت بائنة في بيتها مع عيالها استأمرها . قال اسهاء يــ ل بن اسحاق لاأعلم أحدا قال في البنت بقول الحسن وهو قول شاذ خالف فيه أهل الهلم والسنة فان الجنسنا. ابنة حذام الانصارية روت أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت رسول الله ﷺ فرد نكاحه . رواه البخاري والائمة كابهم ، قال ابن عبد البر هذا الحديث مجمع على صحته والقول به لانعلم مخالفا له الا الحسن ، وكانت الحنسنا، من أهل قباء وكانت نحت أنيس سُ قتادة فقتل عنها يرم أحد فروجها أبوهارجلامن بني عمرو بن عوف فكرهته وشكت ذلك إلى رسول الله ﷺ فرد نكاحها و نكحت أبا لبابة بن عبد المنذر. وروى أبو هربرة أن رسول الله عِيَالِيْهِ قال ﴿ لانتكح الأبم حنى تستأمر ﴾ متفق عليه . وقال ﴿ الأبم أحق بنفسها من وليها، وروى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عَلَيْكِيْنَةِ قال ﴿ ليسالُو لِي مَعَ النّبِ أَمّ رواهما النسائي وأبو داود ولانها وشيدة عالمة بالقصود من النكاح مختبرة فلم يجز اجبارها عليه كالرجل (القسم الثاني) الثيب الصفيرة وفيها وجهان (أحدهما) لا يجوز تزويجها وحوظاهر قول الخرقي واختاره ابن حامد وابن بطة والقاضى و.ذهب الشانعي لعموم الاخبار ولان الاجبار مختلف بالبكارة والثيوبة لابالصفر والكبر وهذه ثيب ولان في أخيرها فائدة وهو أن تبلتم نتختار لنفسها ويعتبر اذنها فوجي

﴿ الوجه الثاني ﴾ أن لا بيها زُريجها ولا يستأمرها اختاره ابو بكر وعبدالعزيز وهو تولمالكواني

﴾ حال ينتظر فبها اذنه وسنذ كر ذلك في تزويسج الجنون وينبغي أن يجوز تزويجه!ذا قالأهل العاب إن في ذلك ذهاب عاته لانه من أعظم مصالحه

(فصل) واذا زوج الصغير والمجنون فأنه يتبل لها الكاح ولا يأذن لهما في قبوله لانهما ليسامن أهل التصرفات فان كان الفلام أبن عشر وهو عميز فقياس المذهب جواز تفويض القبول اليه حتى يتولاه بنفسه كا يفرض أمر المبيع اليه وان تزوج له الولى جاز كا يجرز أن يبتاع له وهذا على الرواية التي تقول بصحة ببعه ووقوع طلاقه فان قلنا لا يصح ذلك منه فهذا أولى

(فصل) وذكر القاضي أنه لا بجرز أن يتزوج لها بأكثر من مهـر المثل لانه معاوضة في-قالغير فلم تجز الزبادة نيها على ءوض المثل كبيم ماله وهذا مذهب الشانعي واذا تلنا إن للاب تزويج أمته بدون صداق مثاما فهذا مثله فانه قد برى المصلحة في ذلك فجاز له بذل المال فيه كما يجوز في مداواته بل الجواز هاهنا أولى فان الفالب أن المرأة لا نرضى تزويج المجنون الا أن ترغب بزيادة على مهر مثاما فيتعدد الوصول بدون ذلك بخلاف المرأة وذكر القاضي في الجردان قياس المذهب أنه لا يتزوج (19) (المغنى والشرح الكبير) (الحِزِء السابع)

حنيفة لانها صفيرة فجاز اجبارها كالبكر ، والفلام بحقق ذلك أنها لانزيد بالثيوبة على ماحصل الفلام بالذكورية ثم الفلام بجبر إذا كان صفيرا فكذا هذه والاخبار محولة على الكبيرة فانه جعلها أحق بنفسها من وليها والصفيرة لاحق لها .

ويتخرج وجه ثالث وهم أن ابنة تسع سنين يزوجها وليها باذنها ومن دون ذلك على ماذكر نامن المخلاف لما ذكرنا في البكر والله أعلم

(مسئلة) قال (واذن الثيب الكلام واذن البكر الصمات)

أما الثيب فلا أمل العلم خلافا فيأن اذنها السكلام الخبر ولان اللسان هو المعبر هما في القلب وهو المعتبر في كل موضع يعتبر فيه الاذن غير أشياء يسيرة أقيم فيها الصمت مقامه لعارض فأما البكر فاذنها صمانها في قول عامة أهل العلم منهم شريخ والشعبي واسحاق والنخعي والثوري والاوزاعي وابن شبرمة وأبو حنيفة ولا فرق بين كون الولي أبا أوغير موقال أسحاب الشافعي في صمتها في حق غير الاب وجهان أحدها) لا يكون اذنا لان الصهات عدم الاذن فلا يكون اذنا ولانه محتمل الرضى والحباء وغيرها فلا يكون اذنا كافي حق الثيب وانما اكتفي به في حق الاب لان رضا هاغير معتبر وهذا شذوذ عن أهل العلم وترك السنة الصحيحة الصريحة يصان الشافعي عن اضافته اليسه وجعله مذهبا له مم كونه من انبع الناس لسنة رسول الله وحجله مذهبا له مم كونه من انبع الناس لسنة رسول الله والمنافق على هذا القول وقد

باً كثر من امرأة واحدة لعدم حاجته إلى زيادة عابها فيكون بذلا لماله فيما لا حاجة به اليه وذكر في الجامع أنه له تزويج ابنه الصغير بأربع لانه قد يرى المصاحة فيه وليس له تزويجه معيبة عباً يرد به النكاح فان فيه ضرراً به وتفريت ماله فيما لا مصلحة له فيه فان فعل خرج في صحة الكاح وجهان نان قلنا يصح فهل للولي الفسخ في الحال على وجهين يذكر توجيههما فى تزويج الصغيرة بمعيب فان لم يفسخ حتى بلغ الصبي أو عقل المجنون فلهما الفسخ وليس له تزويجه بامة لان اباحتها مشروطة بمخوف العنت وهو معدوم في حق الصبي غير معلوم في حق المجنون

(فصل) فأما الاناث فللاب تزويج ابنته البكر الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين بغير خلاف اذا وضعها في كفاة قال ابن المنفر أجم كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن مكاح الاب ابنته الصغيرة جائز اذا زوجها من كف، يجوز له ذلك مع كراه نها وامتناءها وتد دل على جواز تزويج الصغيرة قول الله تعالى (واللائي بيئس من الحيض من نسائه كمان ارتبتم فعد بهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن) فجعل للائي لم يحضن عدة ثلاثة أشهر ولا تكون العدة ثلاثة أشهر الا من طلاق في كاح أو فسخ فدل ذلك على تزويج وتطانى ولا اذن لها يعتبر وقالت عائشة تزوجني النبي والله و وأنا أبنة ست وبنابي وأنا ابنة تسم منفى عليه ومعادم أنها لم تكن في تلك الحال عن يعتبر اذنها وروي الاثرم من قدامة أبن مظهرن تزوج ابنة الزبير حين نفست نقيل له ابنة الزبير فقال أن مت ورثنني وأن

تقدمت روايتنا عن رسول الله وَيَطْلِينَوُ أنه قال: « لا تبكح الايم حتى تستأمر، ولا تنسكح البكر حتى تستأذن، فقالوا بارسول الله فسكيف اذنها ? قال أن تسكت .

وفي رواية عن عائشة أنها قالت يارسول الله أن البكر تستحيى قال ﴿ رضاها صمانها ﴾ متفق عليه. وفي رواية ﴿واليتيمة تستأمر فصمتها اقرارها ﴾ رواه النسائي. وفي رواية ﴿تستأمراليتيمة في نفسها فان سكتت نهو اذنها ﴾ وهذا صريح في غير ذات الاب

وروى الاثرم عن عدى الكندي عن رسول الله ويطلقتي أنه قال « الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها مهاتها » والاخبار في هذا كثيرة ، ولان الحيا، عقلة على لسانها بمنها النطق بالاذن ولانستحي من إبائها وامتناعها فاذا سكتت غلب على الظن أنه لرضاها فاكتني به وما ذكروه يفضي الى أن لا يكون صابها اذنا في حق الاب أبضا لانهم جعلوا وجوده كعدمه فيكون اذا رداً على النبي ويطاقتي بالكلية واطراحا للاخبار الصريحة الجلية وخرقا لاجاع الامة المرضية

(فصل) فان نطقت بالاذن فهو أباغ وآم في الاذن من صمتها وإن بكت أو ضحكت فهو بمغزلة سكوتها ، وقال أبو وسف ومحد أن بكت فليس باذن لانه يدل على الكراهيدة وليس يصمت فيدخل في هموم الحديث

ولنا ماروى ابو بكر باسناده عن ابي هريرة قال: قال رسول الله عَلَيْكَةً ﴿ نَسَّتُامُو الْبَيْمَةُ فَانَ بكت أو سكنت فهو رضاها وإن أبت فلا جواز عايها ﴾ ولانها ناطقة بالامتناع مع سهامها للاستنذان فكان اذنا منها كالصات والضحك ، والبكا. يدل على فرط الحيا، لاعلى الكراهة ولوكر هــــــــلامتنهــــــــــــــــــ

عشت كانت امرأتي وزوج على ابنته أم كاثوم وهي صغيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما

(فصل) وفي البكر البالغة العائلة روايتان (إحداهما) له إجبارها على النكاح وهو مذهب الاوزاعي ماهك وابن أبي ليل والشافي وإسحاق (واشافية) ليس له ذهك اختارها ابو بكروهو مذهب الاوزاعي واثوري وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لما روى ابو هر برة قال : قال دسول الله ويلي لاننكح الام حتى تستأذن » فقالوا يارسول الله قكيف إذنها عقال دان تسكت » منفق علية وروى ابو داود وابن ماجة عن ابن عباس أن جاربة بكراً أتت النبي ويلي فذكرت أن أماها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي ويلي ولا بها جائزة التصرف في مالها فلم بجز إجبارها كاثيب والرجل ووج الاولى ماروي ابن عباس أن النبي ويلي قال و الايم أحق بفديا من وليها ، والبكر تستأمر واذنها صهابها » رواه ابو داود فلما قسم النساء قسمين وأثبت الحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر واذنها صهابها » رواه ابو داود فلما قسم النساء قسمين وأثبت الحق بنفسها والاستنذان في حديثهم مستحب غير واجب كا روى ابن هر قال : قال رسول الله والمنتفذان في حديثهم مستحب غير واجب كا روى ابن هر قال : قال رسول الله والمنتفذان في حديثهم مستحب غير واجب كا روى ابن هر قال : قال رسول الله والمنتفذان في حديثهم مستحب غير واجب كا روى ابن هر قال : قال رسول الله والمنتفذان في بناجن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله والمنتفذان في بناجن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله والمنتفذان في بناجن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله والمنتفذات في بناجن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله والمنتفذات في بناجن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله والمناد في بناجن »

فأنها لانستجي من الامتناع ، والحديث يدل بصريحه على أن الصودت إذن وبمعنا، على ما في معناه من الضحك والبكا. وكذلك أقمنا الضحك مقامه

(فصل) والثيب المعتبر نطفها هي الموطوءة في القبل سواء كان الوطء حلالا أو حراما. وهذا مذهب الشافي ، وقال ما لك وأبوحنيفة في المصابة بالفجور حكما حكم البكر في إذها وترويجها لان علة الاكتفاء بصمات البكر الحياء والحياء من الشيء لا بزول إلا بمباشر ته وهذه فم تباشر بالاذن في النكاح في قيميا ولا تنكح ولنا قوله وتيكي الثيب تعرب عن نفسها ، ولان قوله وتيكي ولا ننكح الأم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن وإذها أن تسكت ، يدل على أنه لا بد من نطق الثيب لا ، قسم النساء قسمين فجعل السكوت إذنا لا حدها فوجب ان يكون الآخر بحاله وهذه ثيب قان الذيب هي الموطوءة في القبل الشمر كذلك . ولانه لو أوصى الذب النساء دخات في الوصية ولو أدمى للابكار لم مدخل ، ولو اشتم مها في المزوج أوالشراء بكراً فوجدها مصابة بالزنا ملك الفسخ ولامها موطوءة في القبل فأشبهت الموطوءة بشبة والتعليل بالحياء غير صحيح قانه أمر خني لا يكن اعتباره بنفسه وانما يعتبر بمظنته وهي المحادة ثم هذا التعليل ينفني الى إبطال منطوق الحديث فيكون باطلا في نفسه . ولافرق بين المكرهة البكارة ثم هذا التعليل ينفني الى إبطال منطوق الحديث فيكون باطلا في نفسه . ولافرق بين المكرهة والمطاوعة وعلى هذا التعليل بالموطوءة بشبهة أو في ملك بمين والمزوجة وهي صفيرة وجهان وقولهم أنها تباشر الاذن قاما يبطل بالموطوءة بشبهة أو في ملك بمين والمزوجة وهي صفيرة

و فصل) وان ذهبت عذرتها بغير جماع كالوثبة أو شدة حيضة أو باصبم أو عود ونحوه فحكها حكم الأ بكار، ذكره ابن حامد لانها لم تختبر المقصودولا وجد وطؤها في القبل فأشبهت من لم تزل عذرتها ولو وطئت في الدبر لم تصر ثيبا ولا حكها حكهن لانها غير موطوءة في القبل

أنها التي زوجها ابرهامن ابن أخيه ليرفع بها خسيسه فتخييرها لذهك ولانه بما لا يشترط في نكاح السكبيرة كالنطق ، وعن أحد لا مجوز تزويج ابنة تسع سنين بغير إذنها اختافت الرواية عن أحمد في الجارية اذا بالحت تسع سنين فالمشهور عنه أنها كن لم يبلغ تسعا نص عليه في رواية الاثرم وهو قول ماهك والشاني وأبي حنية وسائر الفقها، قالوا حكم بنت تسم حكم بنت ثمان لانها غير بالغة ولان إذنها لا يعتبر في سائر التصرفات فكذهك في النكاح (والرواية اثنانية) حكها حكم البالغة نص عليه في رواية ابن منصور الفهوم الآية ولدلالة الخبرين بعموه ها على أن اليتيمة تنكح باذنها ، وان أبت فلا جواز عليها ، وقد انتنى الاذن فيها دونها فيجب حمله على من بالمت تسعافهلي هذه الرواية مجوز المبر الاب ترويجها باذنها وحكها حكم البالغة في جواز إجبارها للاب فيه الروايتان ، وقد روى الامام أحمد باسناده عن ابن عمر عن النبي علياتي ومعناه واقه أعلم في حكم المرأة ولانها بلغت منا يمكن فيه حيضها وتحدث الها حاجة الى النكاح فيباح تزويجها كالبالغة اذا زوجت وقد خطب عمر أم كاثوم فيه حيضها وتحدث الها حاجة الى النكاح فيباح تزويجها كالبالغة اذا زوجت وقد خطب عمر أم كاثوم فيه حيضها وتحدث الها حاجة الى النكاح فيباح ترويجها كالبالغة اذا زوجت وقد خطب عمر أم كاثوم

(فصل) إذا اختلف الروح والمرأة في اذنها في تزويجها قبل الدخول فالفول تولها في قول أكثر الفقها. ، وقال زفر في الثيب كفول أهل العلم وفي البكر القول قول الزوج لان الاصل السكوت والكلام حادث فالزوج بدعي الاصل فالقول قولة

ولنا انها منكرة الاذن والقول قول المنكر ولانه يدعي انها استؤذنت وسمعت فصمت والأصل عدم ذهك وهذا جواب عن قوله وإن اختلفا بعد الدخول فقال القافي القول قول الزوج ولان القد كين من الوطء دليل على الاذن وصحة النكاح وكان الظاهر معه وهل تستحلف المر أة إذا قلنا القول قولها ققال القاضي قياس المذهب انه لا عين عليها كالو ادعى أنه زوجها فأنكر ته زبه قال أبوحنيفة عرقال الشافي وأبو يوسف ومحمد تستحلف الزوج ويثبت النكاح وقال الشافعي يستحلف الزوج ويثبت النكاح ولنا أنه اختلاف في زوجية فلا يثبت بالنكول ولا يحاف المدعى معه كالو ادعى الزوج أصل ولنا أنه اختلاف في زوجية فلا يثبت بالنكول ولا محاف المذعى معه كالو ادعى الزوج أصل الترويخ فأنكرته فان كانت المرأة ادعت انها أذنت فأنكر ورثة الزوج قالقول قولما لانه اختلاف في أمر بختص بها صادر من جهتها فالفول قولما فيه كالواختافوا في نيتها فيا تعتبر فيه نيتها عولانها تدعي صحة العقد وهم يدعون فساده فالظاهر معها

(فصل في المجنونة) ان كانت من تجبر لو كانت عاقلة جاز تزويجها لمن يملك إجبارها لانه إذا ملك إجبارها مع عقلها وابتناءها فمع عدمه أولى . وان كانت من لايجبر انقسمت ثلاثة أقسام [أحدها] أن يكون وليها الاب أو وصيه كالثبب الكبيرة فهذه يجوز لوليها تزويجها ذكره القاضي وهو ظاهر كلام الحرقي لانه جعل للاب تزويج المعتوه فالمرأة أولى . وهذا قول الشافي وأيي حنيفة ومنم منه أبو بكر لانها ولاية اجبار وليس على الثيب ولاية إجبار والاول أصح فان ولاية الاجبار أما انتفت عن العاقلة لرأيها لحصول المباشرة منها والخبرة وهذه بخلاف ذلك ، وكذلك الحكم في الثيب الصغيرة إذا قلنا بعدم الاجبار في حتها إذا كانت عاقلة

بنت أبي بكر بعد موته إلى عائشة فأجابته وهي لدرن عشر ولأمها الماولدت بعدموت أببها وألما كانت ولابة عر عشرا فكره منكر فدل ذلك على اتفاقهم على صحة تزويجها قبل بلوغها بولاية غير أببها

﴿ مسئلة ﴾ (وهل له تزويج الثيب الصفيرة? على وجهين)

أما النيب السكبيرة فلا مجوز للاب ولا لغيره نزويجها إلا باذنها في تول عامة أهل العلم إلا الحسن فانه قال له نزويجها وان كرهت ، والنخبي قال يزوج بنته اذا كانت في عياله فان كانت بائنة في بيتها مع عيالها استأمرها قال امهاعيل بن إسحاق لا أعلم أحداً قال في الثيب بقول الحسن وهو قول شاذ خالف فيه أهل العلم والسنة الثابتة فان الحنسا. ابنة حذام الانصارية روت ان أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله والمستخلصة فرد اكاحه رواه البخاري وغيره . قال ابن عبدالبرهذا الحديث

[القدم الناني] أن يكون ولبها الحاكم ففيها وجهان (أحدها) ليس له تزويجها بحال لان هذه ولا ية إجبار فلا تثبت افير الاب كحال عقلها (والثاني) له تزويجها اذا ظهر منها شهوة الرجال كبيرة كانت أو صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأبي الخطاب وقول أبي حنيفة لان بها حاجة اليه لدفع ضرو الشهوة عنها وصيانتها عن الفجور وتحصيل الهر والنفقة والعفاف وصيانة العرض ولا سبيل الى إذنها فأبيح تزويجها كانتيب مع أبيها وكذلك ينبغي أن يملك تزويجها . إن قال أهل الطبان علتها تزول بتزوجها لان ذلك من اعظم مصالحها، وقال الشافي لا علمك نزوج صغيرة محال و علمك تزويج الكبيرة إذا قال أهل الطب أن علتها تزول بتزوجها

ولنا أن المعنى المبيح لآنزوبج وجد في حق الصغيرة فأبيح ترويحها كالكبيرة إذا ظهرت منها شهوة الرجال فني تزريجها مصلحتها ودفع حاجتها فأشبه مالو قال أهل الطب أنه يزيل عاتها، وتعرف شهوتها من كلامها وقرائن أحوالها كتنبعها الرجال ومياها البهم وأشباه ذاك [القسم الثالث] من وليها غير اللاب والحاكم فقال القافي لا يزوجها غير الحاكم فبكون حكم الحسم الثاني على مابيناه

وقال أبوالخطاب لهم تزويجها في الحال التي يملك الحاكم تزويج وايته فيها وهذا قول أبي حنفية لان ولايتهم مقدمة على ولاية الحاكم فقدموا عليه في التزويج كالوكانت عاقلة، ووجه قول القاضيان الحاكم هو الناظر لها في مالها دونهم فيكون واليا دونهم كنزويج أشها، ولان هذا دفع حاجة ظاهرة فكانت الى الحاكم كدفع حاجة الجوع والعربي، فإن كان لهاومي في مالها لم يتملك تزويجها لانه لاولاية له في نكاحها والحكم في تزويجها حكم من ولها غير الاب والحاكم على ماذكر نا

هم على صحة والقول به ولا أملم مخالفا له إلا الحسن وكانت المنساء من أهل قباء تحت أنيس بن قدادة فقتل عنها يوم أحد فزوجها أبوها رجلا من بني عرو بن عوف فكر هته فشكت ذلك الى رسول الله ويخطئه فرد كاحها ونكحت أبا لبابة بن عبد المنذر ، وروى ابو هربرة أن رم ول الله ويخطئه قال « لا تنكح الايم حتى تستأمر » متفق عليه وقال الاتم أحق بنفسها من وليها » وروى ابن عباس أن النبي ويخطئه قال « ليس قاولي مع النبيب أمر » رواهما النسائي وابوداود ولانها رشيدة عالمة بالمقصود من النكاح مختبرة فلم مجز إجبارها عليه كالرجل.

(فصل) فأما الثيب الصغيرة ففيها وجهان (أحدها) لايجوز تزويجها وهو ظاهر أول الحرق واختيار ابن حامد وابن بطة والقاضي ومذهب الشافي لهموم الاخبار ولان الاجبار مختلف بالبكارة والثيوبة لا بالصغر والسكبر كا اختلف في صفة الاذن ولان في تأخيرها قائدة وهي أن تبلغ فتختار لنفسها ويعتبر اذبها بخلاف البكر (الوجه الثاني) ان لابيها تزويجها ولا يستأمرها اختاره ابو بكر عبدالهزيز وهو قول ماقك وأبي حنيفة لأنها صغيرة فجاز إجبارها كالبكر والفلام محقق ذلك أنها لاتزيد بالثيوبة على ماحصل الفدلام بالذكورية . ثم الفلام مجبر إذا كان صغيراً فكذلك هدفه ،

« مسئلة » قال (وإذا زوج ابنت بدون صدان مثلها ثبت النكاح بالمسمى وإن فعل ذلك غير الاب ثبت النكاح وكان لها مهر مثلها)

وجملة ذلك أن للأب تزوج ابنته بدون صداق مثلها ، بكراً كانت أو ثيبا ، صغيرة كانت أو كبيرة ، وجملة ذلك أن للأب أبو الحطاب ومالك ، وقال الشاني ليس له ذلك فان فعدل فلها مهر مثلها لأنه عقد معاوضة فلم يجز أن ينقص نيه عن قيمة المعوض كالبيع ولانه تفريط في مالها وليس له ذلك

ولنا أن هر رضي الله عنه خطب الناس نقال ألا لا تفالوا في صداق النساء فما أصدق رسول الله ولي أحدا من نسائه ولا أحدا من بنانه أكثر من اثنتي عشر أرقية وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم يذكروه فكان اتماقا منهم على أن له أن يزوج بذلك وإن كان دون صداق المثل و ووج سعيد ابن المسيب ابنته بدرهمين وهو من سادات قريش شرفا وعلماً وديناً ، ومن المعلوم أنه لم يكن مهر مثلها ولانه ليس المقصود من النسكاح الموض وإنما المقصود السكن والازدواج ووضع المرأة عنسد من يكفنها في منصب ويصونها وبحسن عشر بها والظاهر من الاب مع تمام شفقته و بلوغ نظره أنه ينقصها من صداقها إلا لنحصيل المعاني المفصودة بالذكاح فلا ينبغي أن يمنع من تحصيل المعاني المفصودة بالذكاح فلا ينبغي أن يمنع من تحصيل المقصود بمن الدوض فلم مجز تفه يته فأما غير الاب بغفويت غيره ويفارق سائر عقود المعارضات فان المقصود فيها الدوض فلم مجز تفه يته فأما غير الاب فليسله أن ينقصها من مهر مثلها فان زوج بدون ذلك صح الذكاح لان فساد التسيمية وعدمها لا يؤثر فلي النكاح ويكون لها مهر مثلها لانه قيمة بضعها وايس قولي نقصها منه فرجعت إلى مهر مثلها والمأماعلم .

والاخبار محولة على السكبيرة فانه جملها أحق من وليها ، والصفيرة لاحق لها ويتخر جوجه ثالث وهو أن ابنة تسم يزوجها وليها باذمها، ومن دون فلك على ماذ كرنا من الحلاف لما ذكرناه في البكر والله أعلم وسئلة ﴾ (وللسيد تزويج امائه الذببات والابكار وعبيده الصفار بفير إذبهم)

لا نعلم خلافاً في السيد إذا زوج أمته بغير اذنها أنه يصح ثيبا كانت أو بكراً صغيرة أو كبيرة وذلك لان منافعها مملوكة له والنكاح عقد على منفعة فأشبه عقد الاجارة ولذلك ملك الاسماع بها ولهذا فارقت العبد ولانه ينتفع بذلك لما يحصل له من مهرها وولدها وتسقط عنه نفقتها وكسوتها بخلاف العبد والمدبرة والمعلق عتقها بصفة وأم الولد كالامة في اجبارها على النكاح وقال مالك في آخر أمره ليس له تزويج أم ولده بغير إذنها وكرهه ربيعة وللشافعي قولان وقد ذكرنا ذلك فيا مضي

ولنا أنها مملوكته علك الاستماع بها واجارتها فملك تزويجها كالفن اذا ملك أخته من الرضاع أو محوسية فله تزويجها وانكانتا محرمتين عليه لان منافعها ملك وأنما حرمتا عليه لمارض فاما التي بعضها حر فلا علك اجبارها لانه لا بملك اجبار المكانبة لانها بمزلة الخارجة عن ملك ولذلك لا يملك اجبارها ولا تلزمه ففقتها ولا يصل اليه مهرها

(فصل) إذا أشترى عبده المأذون له وركبته ديون ملك سيده تزويجها وبيعها واعتاقها نص عليمه

(فصل) وتمام المهر على الزوج لان انتسمية ههذا فاسدة لسكونها غير مأذون فيها شرعا فوجب على الزوج مهر المثل كا لو زوجها بمحرم وعلى الولي ضهانه لانه المفرط فسكان عليه الضيان كالو باعمالها بدون بمن مثله .

قال أحمد أخاف أن يكون ضامناً وليس الاب مثل الولي ولا تملك المرأة الفدخلانه قدحصل لها وجوب مهر مثلها والله أعلم.

« مسئلة » قال (ومن زوج غلاماً غير بالغ أو معتوهاً لم يجز الا أن يزوجه والده أو وصي ناظر له في التزويج)

الكلام في هذه المسئلة في فصول أربعة:

(أحدها) أنه ايس اغير الاب أو وصيه تزويج الفلام قبل بلوغه، وقال القياضي في المجرد المحاكم تزويجه لانه يلي ماله، وقال الشافي يملك ولي الصبي تزويجه ليألف حفظ فرجه عند بلوغه وليس بسديد قان غير الاب لايملك تزويج الجارية الصغيرة فالفلام أولى و فارق الاب ووصيه فان لهما تزويج الصغيرة وولاية الاجبار وسواء أذن الفلام في تزويجه أو لم يأذن قانه لاإذن له

(الفصل الثاني) في المعتوه وهو الزائل العقل بجنون مطبق ليس لغير الاب ووصيه تزويجـه، وهذا قول مالك وقال أبو عبد الله بن حامد للحاكم تزويجه إذا ظهر منه شــهوة النساء بأن يتبعهن

أحمد وذكره أبو بكر وقال والسيد وطؤها وقال الشافعي ليس له شيء من ذلك لما فيه من الاضرار بالفرماء وأصل الخلاف ينبني على دين المأذون له في التجارة فعندنا يلزم العبيد فلا يلحق الغرماء ضررويتصرف السيد في الامة فان الدين ما تعلق بها وعنده أن الدين تعلق بالعبد وبما في يده فيلحقهم الضرر والكلام على هذا مذكور في موضعه

(فصل) وليس للسيد اكراه أمته على النزويج بميب عيباً يرد به في النكاح لانه يؤثر في الاستمتاع وذلك حق لها ولذلك ملسكت الفسخ بالجب والعنة والامتناع من الفيئة دون السيد وقارق بيعها لميب لانه لا يراد للاستمتاع ولهذا ملك شراء الامة المحرمة عليه ولم يملك الفسخ لسبه ولعنته ولا أيلائه قان وجها من معيب فهل يصح على وجهين قان قلنا يصح فلها الفسخ قان كانت صغيرة فهل له الفسخ في الحال أو ينتظر باوعها على وجهين ومذهب الشافعي هكذا في هذا الفصل كله

(فصل) والسيد ترويج عبده الصنير بنير اذنه في قول أكثر أهل الم الا أن بعض الشافسية قال فيه تولان وقال أبو الخطاب بحمل أن لا يملك ترويجه

ولنا أنه إذا ملك تزوَّج ابنه الصنير فعبده مع ملك اياه وتمام ولايته عليه أولى وكذلك الحكم في عبده المنعبر المجنون ويريدهن وهذا مذهب الشافعي لان ذلك من مصالحه وليس له حال ينتظر فيها اذنه وقدة كرنا توجيه الوجهين في تزويج المجنونة وينبخي على هذا القول أن بجوز تزويجه إذا قال أهل الطب أن في تزويجه ذهاب علته لانهمن أعظم مصالحه والله أعلم

(الفصل الثالث) أن للاب أو وصيه تزويجهما سواء كان الفلام عاقلا أو مجنونا وسـواء كان الجنون مستداما أو طارئا فأما الغلام السليم من الجنون فلا فعلم ببن أهل العلم خلافا في أن لابيه تزويجه كذلك قال ابن المنذر وبمن هذا مذهبه الحسن والزهري وقنادة ومالك والثوري والاوزاعي وأسحاق والشاني رأصحاب الرأي لما روي أن ابن عمر زوج ابنه وهوصغير فاخصتها إلى زيد فأجازاه جميما رواء الاثرم باسناده فأما الغلام المعتوه فلابيه تزويج وقال الشافعي لايجرز لانه يلزمه التزويج حقوقا من المهو والنفقة مع عدم حاجته الم يجز له ذلك كغير. من الاولياء

وانا أنه غير بالغ فملك أبوء تزويجه كالعاقل ولانه اذا ملك تزويج العاقل مع أن له مع احتياجه الحالتزويج رأيا ونظراً الفسه فلأن يجرز تزويج من لا يتوقع فيه ذلك أولى، وفارق غير الاب فانه لا يلك تزويج العاقل، وأما البالغ المعتوم نظاهركلام أحمد والخرقي أن للاب تزويجه مع ظهور أمارات الشهوة وعدتها وقال القاضي انما بجوز تزويجه اذا ظهرت منه أمارات الشهوة باتباع النسب ونحوه وهو مذهب الشاعي لان في تزويج، مع عدم حاجته اضرارا به بالزامه حقوقاً لا مصلحة له في الزامها وقال أبوبكر ليس للاب نزويجه بحال لانه رجل فلم بجز إجباره على النكاح كالعاقل وقال زفر أن طرأ عليه الجنون بعد البلوغ لم يجز نزويجه وان كان مستداما جَاز

ولنا أنه غيرمكلف فجاز لابه تزويجه كالصغير فانه اذا جاز تزويج الصغير مع عدم حاجته في الحال وتوقع نظره عند الحاجة فههنا أولى

(a+)

[﴿]مسئلة﴾ (ولا يملك اجبار عبده الكبير اذا كان عافلا)

وبهذا قال الشافعي في أحد قوليه وقال مالك وأبو حنيفة له ذلك لقول الله تعالى (وأنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم واماتكم) ولانه علك رقبته فملك اجباره على النكاح كالأمة ولانه علك أجارته فأشبه الامة

ولنا أنه مكلف علكالطلاق فلا مجبر علىالنكاح كالحر ولانالنكاح خالص حقه ونفعة له فأشبه الحر والامر بإنكاحه مخنص محال طلبه بدليل عطفه علىالايامي وآنا يزوجن عندالطلب ولان مقتضي الامر الوجوب وأنما يجب تزويجه عند طلبه وأما الامة فانه علك منافع بضعها والاستمتاع بها بخلاف العبد، ويفارقالنكاح الاجارةلانها عقد علىمنافع بدنه وهو يملك استيفاءها ويحتمل مثل ذلك فى الصغيراً يضاً قياساً على الكبر ويقوى الاحمال في حق المهز إذا قلنا بصحة طلاقه لانه عاقل عمز علك الطلاق أشبه البالغ (فصل) والمهر والنفقة على السيد سواء ضمنهما أولا وسواء باشر العقد بنفسه أو أذن لعبده فعقده مأذوناً له في التجارة او محجوراً عليه نص عليه أحمد وعنه مايدل على ان ذلك يتعلق بكسبه فانه قال (الجزءالسابع) (ألغنى والشرح السكبير)

و انها على التسوية بين الطاري. والمستدام أنه معنى يثبت الولاية فاستوى طارئه ومستدامه كالرق ولانه جنون يثبت الولاية على ماله فأثبتها عليه في النكاح كالمستدام، فأما اعتبار الحاجة فلا بد منها فأنه لا يجوز لوليه تزويجه إلااذا رأى المصلحة فيه غير أن الحاجة لاتنحصر في قضاء الشهوة فقد تكون حاجته إلى الايوا. والحفظ وربما كان دوا اله ويترجى به شفاؤه فجاز النزويج له كقضا الشهوة والحه أعلم .

(فصل) ومن يفيق في الاحيان لا يجوز تزويجه إلا باذنه لان ذلك ممكن ومن أمكن أن يتزوج لنفسه لم تثبت الولاية عليه كالعاقل ولو زال عقله ببرسام أو مرض مرجو الزوال فهو كالعاقل فان ذلك لا يتبت الولاية على ماله فعلى نفسه أولى وان لم يرج زواله نهو داخل فيا ذكر ناه

(الفصل الرابع) أن ومي إلاب في النكاح بمنزلنه على ما ذكرنا في ثبوت الولاية الوصي على المرأة وفي هذا من الحلاف مثل مافيه وإنما بثبت ذاك لوصي الاب في الترويج خاصة فان كانوصياً في المال لم تكن له ولاية في الترويج لانه إنما يستفيد بالنصرف بالوصية فلا علاك مالم يوص به اليه ووصي غبر الاب لا ولاية له على صبي أو مجنون لان الموصي لا يملك ذاك فوصيه أولى

(فصل) وان تزوج لصفير أو مجنوزفاً به يقبل لهما النكاح ولا يجوز أن يأذن لهما في قبوله لا نها المسامن أهل التصرف وان كان الفلام ابن عشروه و مميز فقياس المذهب جواز تفويض القبول اليه حتى يتولاه لنفسه كما يفوض أمرالبيم اليه ولانه علك إيقاع الطلاق بنفسه، وان تزوج له الولي جاز كما يجوز

نفقتة من ضريبته وقيل ان كان بقيمة ضريبته انفق عليها ولا يعطي المولى وان لم يكن عنده ماينفق لمفرق بينهاوهذا قولاالشافعي، وفائدة الخلاف ان من الزم السيد المهر والنفقة اوجبهما عليهوان لم يكن للعبد كسب وليس للمرأة الفسخ لمدم كسب العبد وللسيد استخدامه ومنعه الاكتساب ومن علقه بكسبه فلم يكن له كسب فللمرأة الفسخ وليس للسيد منعه من التكسب

ولنا أنه حق تعلق بالمقد برضا سيده فتعلق بسيده وجاز بيعه فيه كما لورهنه بدين ، فعلى هذا لو باعه سيده أو اعتقه لم يسقط ألمهر عن السيد نص عايه، لأنه حق تعلق بذمته فلم يسقط ببيعه وعتقه كارش جنايته فاما الثفقة فأنها تتجدد فتكون في الزمن المستقبل على المشتري أو على العبد أذا عتق

(فصل) ويجوز ان يتزوج السيد لعبده باذنه وان يأذن للعبد فيتزوج لنفسه لأنه مكلف يصح طلاقه فكان من أهل مباشرة العقد كالحر ويجوز ان يأذن له مطلقا ومعيناً فان عين له امرأة اونساء بلد أو قبيلة أو حرة او أمة فيتزوج غيرها لم يصح لانه متصرف بالاذن فينفذ تصرفه فيا اذن له فيه كالوكل، وان اذن له مطلقاً فله ان يتزوج من شاء لكن ان تزوج امرأة من بلدة أخرى فلسيده منعه من الحروج اليها، وان كانت في البلد فعلى سيده ارساله ليلا للاستمتاع وان احب سيدهان يسكنها في مسكن من داره فله ذلك اذاكان مسكن مثلها ولايلزمه ارساله نهاراً لانه يحتاج الى استخدامه وليس

أن يبتاع له وحذاعلى الرواية التي نقول بصحة بيعه ووقوع طلاقه وان قا: ا لا يصح ذلك منه فهذا أولى .

(نصل) وذكر القاضي أنه لا يجوز أن يتزوج لها بزيادة على مهر المثل لانه معاوضة في حق الغير فلم نجز الزيادة فيها على عوض المثل كبيع ماله وهـذا مذهب الشافعي، وقد ذكر نا أن اللاب تزوج ابنته بدون صداق مثلها فهذا مئه فانه قد يرى المصلحة في ذلك فجاز له بذل للمال فيه كالمجوز في مداواته بل الجواز ههنا اولى فان الغالب أن المرأة لا ترضى بتزوج مجنون الا أن توغب بزيادة على مهر مثله افيتعذر الوصول اليه بدون ذلك مخلاف المرأة وذكر القاضي في الحبرد أن قياس المذهب أنه لا يزوجه بأكثر من امرأة واحدة لعدم حاجته الى زيادة عليها فبكون بذلا لماله فيالاحاجة به اليه وذكر في الجامع أن له تزوج ابنه الصغير باربع لانه قد برى المصلحة فيه وليس له تزوجه بمصبة عيبة عبيبة برح به في النكاح لان فيه ضرراً به وتفويتا لماله فيما لا مصلحة له فيه فان فعل خرج في محة النكاح وجمان فان قانا يصح فهل قاولي الفدخ في الحال فيما لا مصلحة له فيه فان فعل خرج في محة النكاح وجمان فان قانا يصح فهل قاولي الفدخ في الحال المسلحة وليس له تزويجه بامة لان إباحتها مشروطة ومتى لم يفسخ حتى باغ الصبي أو عقل الحبنون فلها الفسخ وليس له تزويجه بامة لان إباحتها مشروطة بخوف العنت وهو معدوم في حق الصبي غير معدوم في المجنون

(فصل) وإذا زوج ابنه تعالى الصداق بذمة الابن موسراً كان أو معسرا لانه عقد للابن فكان عليه فلا أو معسرا لانه عقد للابن فكان عليه بذمة الاب فيه روايتان (احداهما) يضمنه نص المبائزو مجالاب لابنه التزم العوض عنه فضمنه كما لو نطق بالضمان (والاخرى) لا يضمنه لابه عقد معارضة ناب فيه عن غيره فلم يضمن عوضه كثمن مبيعه أو كالوكيل قال القاضي هذا

النهار محلا للاستمتاع غالباً ولسيده السفر به فان حق امرأة العبد عليه لا يزيد على حق امرأة الحر والحر يملك السفر وان كرهت امرأته كذا ههنا

(فصل) والسيد ان يعين له المهروله ان يطلق فان تزوج بما عينه او دونه او بمهرالمثل عندالاطلاق او دونه لزم المسمى وان تزوج اكثر من ذلك لم تلزم الزيادة وهل يتملق برقبة العبداو ذمته يتبع بها بعد العتق ? على روايتين على استدانة العبد المحجور عليه وقد ذكرنا ذلك في كـتاب الحجر

(فصل) واذا تزوج امة تم اشتراها باذن سيده لسيده لم يؤثر ذلك في المحاوان اشتراها لنفسه وقلنا أنه لاعلك بالتمليك أنفسح النكاح كما لو اشترى الحر امرأة وله وطؤها بملك المين باذن سيده فان كان بعضه حراً فاشتراها في ذمته أو بما نختص علمك أنفسخ نكاحه لانه ملكها وحلت له علك بمنه وأن ملك بعضها أنفسخ نكاحه ولم تحلله لأنه لاعلك جميها وأن اشتراها بعين مال مشتركة بينه وبين سيده بغير أذنه وقلنا أنه لاتفرق الصفقة لم يصح البيم والنكاح مجاله وأن قلنا بتفريقها صح في قدر ماله وأنفسخ النكاح لملكم بعضها

أصح وقال انما الروايتان فيا إذا كان معسراً أما الموسر فلا يضمن الاب عنه رواية واحدة فان طلق قبل الدخول مقط نصف الصداق، فإن كان ذلك بعد دنم الاب الصداق عنه رجم نصفه إلى الابن وليس للاب الرجوع فيه بعنى الرجوع في الهبة لان الابن ملد كه بالطلاق عن غير أبيه فأشبه مالو وهبه الاب أجنبياثم وهبه الاجنبي الابن، ويختمل أن يرجم فيه لانه تبرع عن ابنه فلم يستقر الملك حتى استرجه الابن وكذلك الحدكم فيا لو قضى الصداق عن ابنه الدكبير ثم طلق قبل الدخول وان ارتدت قبل الدخول فالرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في جيمه كالحدكم في الرجوع في الرجوع في النصف بالطلاق

(فصل) في الحجور عليه قلسفه والكلام في نكاحه في ثلاثة أحوال (أحدها) أن لوليه تزويجة اذا علم حاجته الى النكاح لانه نصب لمصالحه وهذا من مصالحه لانه يصون به دينه وعرضه ونفسه فاته ربحا تعرض بترك النزويج للائم بالزنا والحد وهتك العرض وسواء علم بحاجته بقوله أو بغير قوله ، وسواء كانت حاجته بالاستمتاع أو إلى الحدمة فيزوجه امرأة لتحل له لانه بحتاج الى الحلوة بها وإن لم يكن به حاجة اليه لم بجز تزويجه لانه يلزمه بالنكاح حقوقا من المهر والنفقة والهشرة والمبيت والسكنى فيكون تضييعا لماله ونفسه في غير قائدة الم بجز كتبذير ماله واذا أراد تزويجه استأذنه في تزويجه ، قان زوجه بغير اذنه نقال أصحابنا بصح لانه عقد معاوضة فملكه الولي في حق المولي عليه كالبيع ، ولانه محجور عليه أشبه الصغير والحجنون ، ويحتمل أن لايلك تزويجه بغير اذنه لانه يملك الطلاق فلم يجبر على النكاح كالرشيد والعبد الكبير ، وذلك لان اجباره على النكاح مع ملك الطلاق مجرد اضرار قانه يطاق فيلزمه الصداق مع فوات النكاح ، ولانه قد يكون له غرض في امرأة ولا يكون له في أخرى يطاق فيلزمه الصداق مع فوات النكاح ، ولانه قد يكون له غرض في امرأة ولا يكون له في أخرى

⁽فصل) وليس لسائر الاولياء ترويج كبيرة الا باذنها الا المجنونة لهم ترويجها اذا ظهر لهم منها الميل الى الرجال وليس لسائر الاولياء غير الاب ترويج كبيرة بنير اذنها جداً كان أو غيره وبه قال مالك وأبو عبيد والثوري وابن أبي ليلى وهو قول الشافعي الا في الجد فانه جعله كالاب فان ولايته ولاية ايلاد فملك الاجبار كالاب

ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله عليه وسلم قال « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن » فقالوا يا رسول الله فكيف اذها ? قال « أن نسك » متفق عليه ولان الجد قاصر عن الاب فلم يملك الاجبار كالهم ولانه يدلي بغيره فأشبه سائر العصبات، وفارق الاب فانه يدلي بغير واسطة ويسقط الجد و يحجب الام عن المثالمال الى المثال الي في ذوج وأبوين أو امرأة وأبوين فأما المجنونة فلهم تزويجها أذا ظهر لهم منها الميل الى الرجال ذكره أبو الخطاب وقال القاضي لا يزوجها إلا الحاكم لانه الناظر لها في مالها دونهم فيجب أن يختص بالولاية ووجه الاول أن ولا يتهم مقدمة على ولاية الحاكم لوكانت عافلة فكذلك اذا كانت مجنونة وقال الشافعي لا يجوز تزويجها الا أن يقول أهل الطب ان علتها تزول بذلك

قاذا أجبر على من يكرهها لم تحصل له المصلحة منها وقات عليه غرضه من الاخرى فيحصل مجرد ضرر مستفنى عنه ، وأنما جاز ذلك في حق الحينون والطائل لعدم امكان الوصول الى ذلك من قولهما ولم يتعذر ذلك همنا فوجب أن لايفوت ذلك عليه كالرشيد

(الحال الثاني) أن الولي أن يأذن له في التزريج في الحال التي الولي تزويجه فيهارهي حالة الحاجة لانه من أهل النكاح فانه عاقل مكاف والدك بملك الطلاق والحلع فجاز أن بفوض اليه ذاك ثم هو خير بين أن يعين له المرأة أو يأذن له مطلقا . وقال بعض الشافعية محتاج إلى التعيين لثلا يتزوج شريفة يكثر مهرها ونفقتها فيتضر ربذاك

ولنا أنه أذن في النكاح فجاز من غير تعبين كالاذن العبد وبهذا يبطل ماذكروه ولا يتزوج إلا يمهر المثل فان زاد على مهر المثل بطالت الزبادة لانها محاباة بماله ولا يملكها ، وإن نقص عن مهر المثل جاز لانه ربح من غير خسران

(الحال الثالث) اذا تزوج بغير اذن قال ابو بكر يصح النكاح أوماً اليه احمد ، قال القاضي يعني اذا كان محتاجاً فان عدمت الحاجة لم يجرّ لانه اللاف لماله في غير فائدة ، وقال أصحاب الشافي إن أمكنه استئذان وليه لم يصح إلا باذنه لانه محجور عليه فلم يصح منه التصرف بغير اذن كالعبد ، وإن طلب منه النكاح فأبى أن يزوجه ففيه وجهان

ولنا أنه اذا احتاج الى النكاح فحقه متمين فيه فصح استيفاؤه بنفسه كما لو استوفى دينه الحال مند امتناع وليه من استيفائه ، فاما أن تزوج من غير حاجة لم يصح فان وطي. الزوجة فعليه مهر المثل لافه أتلف بضمها بشبهة فلزمه عوض ماأتلف كما لو أنلف مالها

ولنا أنها محتاجة اليه لدفع ضرر الشهوة عنها وصيانتها عن الفجوروتحصيلالتفقةوالمهرفجازتزويجها تحصيلا لهذه المصالح كنيرها

⁽ فصل) في زويج المجنولة ان كانت بمن يجيراو كانت عاقلة جاز تزويجها لمن يملك اجبارها لأنه اذاملك اجبارها مع عقلها وامتناعها فمع عدمه اولى، وان كانت بمن لا يجبر فهي ثلاثة اقسام (أحدها) ان يكون وليها الأب أو وصيه كالبنت الكبيرة فهذه يجوزلوليها تزويجها ذكره القاضي وهو ظاهر كلام الحرقي ولانه جعل للاب تزويج المعتره فالمرأة اولى وهذا قول الشانعي وابي حنيفة ومنع منه أبو بكر لانها ولاية اجبار وليس على البنت ولاية اجبار والاول اصح فان ولاية الاجبارا نما اتفت عن المعاقلة يحصول المباشرة مها والحيرة وهذه بخلاف ذلك، وكذلك الحسم في البنت الصغيرة اذا قلتا بعدم الاجبار في حقها اذا كانت عاقلة (القسم الثاني) ان يكون وايها الحاكم وفيها وجهان احدها ليس له بحال لان هذه ولاية اجبار فلا يثبت لنير الاب بحال عضلها والثاني له تزويجها اذا ظهر منها شهوة الرجال كبيرة كانت او صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأبي الخطاب وقول ابي حنيفة لان لها حاجة اليه لدفع

(فصل) وايس لفير الاب تطليق امرأة المولي عليه سوا، كان عمن علك التزويج كوصي الاب والحاكم على قول ابن حامد أو لا يملكه لانعلم في هذا خلافا ، فأما الاب ذا زوج ابنه الصغير أو الجنون وقد قال احد في رجلين زوج أحدهما ابنه بابنة الآخر وهما صغيران ثم ان الابوين كرها هل لهما أن يفسخا فقال قد اختلف في ذلك وكأنه رآه قال ابو بكر لم يبانني عن ابي عبد الله في هذه المسئلة إلا هذه الرواية فتتخرج على قولين

(أحدها) يمك ذلك وهو قول عطاء وقنادة لأنها ولاية يستفيد بها عليك البضم فجساز أن يملك بها إزالته اذا لم يكن منهما كالحساكم علك الطلاق على الصغير والمجنون بالاعتبار (والقول الثاني) لا علك ذلك وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافي لتول النبي وَلَيْكُلِيْهُ ﴿ إِنَّمَا الطلاق لمن أَخَذُ بِالسَاقُ ولانه لا علك البضم فلا يملك الطلاق بنفسه كومي الاب والحاكم وكالسيد يزوج عبده الصغير ، وبهذه الاصول يبطل دليل القول الاول

(فصل) واذا ادعت امرأة الجنون عنته لم تضرب له مدة لانها لانثرت إلا باقرار الزوج ولاحكم لاقراره ، وان أقر بالعنة وهو صحبح فضر بت له المدة ثم جن وانقضت المدة وطالبت المرأة بالفسخ لم ينسخ لانها إن كانت ثيباً فالقول قوله ، وإن كانت بكراً فادعى منعها إياه نفسها وأنه وطنها فعادت عدرتها فله استحلانها فاذا كان لايعبر عن نفسه لم يستحلف ولا يثبت ماقالته فلم يفسخ عليه فعادت عدرتها فله أستحلن (واذا زوج أمنه بنير اذنها فقد لزمها النكاح كبيرة كانت أو صنيرة)

ضرر الشهوة عنها وصيانتها عن الفجور وتحصيل المهر والنفقة والعفاف وصيانة المرضولاسبيل الى اذنها فأبيح تزويجها كانثيب مع ابيها وكذلك ينبغى ان يملك تزويجها ان قال أهل الطب علمها تزول بنزويجها لان ذلك من أعظم مصالحها وقال الشافعي لا علك تزويسج صغيرة بحال ويملك تزويج الكبيرة اذا قال أهل الطب ان علتها تزول بنزويجها

ولنا أن المنى المبيح للتزويج وجد في حق الصغيرة فأبيح تزويجها كالكبيرة اذا أظهرت شهوة الرجال ففي تزويجها مصلحتها ودفع حاجتها، وتعرف شهوبها من كلامها من قرائن أحوالها كنتبعها الرجال وميلها اليهم وأشباه ذلك (القسم الثالث) من وليها غير الاب والحاكم فقال الفاضي لا يزوجها الا الحاكم فيكون حكمها حكم القسم الثاني على ما بينا وقال أبو الحطاب لهم تزويجها في الحال التي علك الحاكم تزويج موليته فيها وهذا قول أبر حنيفة لان ولايتهم مقدمة على ولاية الحاكم فقدموا عليه في النزويج كما لوكانت عاقلة، ووجه قول الفاضي أن الحاكم هو الناظر في ما لها دونهم فكان وليا دونهم كنزويج أمتها ولانهذا دفع حاجة ظاهرة فكانت الى الحاكم في تزويجها حكم من ولها غير الاب ومياً في ما لها ذكرناه

لانهلم في هذا خلافًا وذلك لان منافعها عملوكة له والنكاح عقد على منفعتها فأشبه عقد الاجارة ولذلك ملك الاستمتاع بها وبهذا فارقت العبد ولانه ينتفع بتزويجها لما حصل له من مهرها وولدها وبسقط عنه من نفقتها وكسومها بخلاف العبد

(فصل) والمدبرة والمعلق عنة بها بصفة وأم الوقد كالامة القن في اجبارها على النكاح ، وقال مالك آخر أمره ايس له تزويج أم وقده بغير اذبها وكرهه ربيعة ، والشانعي فيه قولان لانه لا يملك التصرف في رقبتها فكذلك لا يملك تزويجها بغير اذبها كاخته

وانا أنها علوكته علك الاستمتاع بهاواجارتها فلك تزويجها كالقن ولانها إحدى منفعتها فلك أحد عوضيها كسائر منافعها ، وماذكرو بيطل بابنته الصغيرة لاعلك رقبتها وعلك تزويجها ، وإذا ملك أخته من الرضاع او مجوسية فله تزويجهما ، وإن كانتا محرمتين عليه لان منافعها مدكه وأما حرمتا عليه لمارض ، فأما التي بعضها حرفلا علك سيدها إجبارها لانه لا علك جيعها ولا علك إجبار المكاتبة لانها عن الكدرة الخارجة عن الكدرة الكلاعلك وطأها ولا إجارتها ولا تلزم نفقتها ولا يصل اليه مهرها فهي كالعبد

(فصل) فان طابت الامة من سيدها تزويجها فان كان يطؤها لم يجبر على تزويجها لاز عليه ضرراً في تزويجها ووطؤه لها يدفع حاجتها فانكان لايطؤها لـكونها محرمة عليه كالحبوسية وأخته من الرضاع او محلة له لـكن لايرغب في وطنها أجبر على تزويجها أو وطنها أن كانت محلة له وازالة ملسكه عنها لانه وليها فأجبر على تزويجها كالحرة ، ولانحاجتها قد نشتد الى ذلك فأجبر على دفعها كالاطعام والسكسوة واذا امتنع أجبره الحاكم ، وان طلبت منه من نصفها حر أو المسكمانية أو أم الوقد التزويج أجبر عليه لانه وايهن فأجبر على تزويجهن كالحرائر

﴿مسئلة﴾ (وايس لهم تزويج صغيرة بحال)

لما روى أن قدامة بن مظمون زوج ابنة أخيه من عبد الله بن عمر فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال «انها بنيمة ولا تنكح الا باذبها» لااذن له ولا وعن احمدان لهم ذلك ولها الخيار اذا بلغت وهو قول الحسن وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس وقتادة وابن شبرمة والاوزاعي وأبي حنيفة وقال هؤلاء عن ابي حنيفة اذا زوج الصغيرين غير الاب فلها الخيار إذا بلغا لقول الله تعالى (وان خفم أن لا نقسطوا في اليتامى قانكموا ماطاب لكم من النساء) مفهومه أنه إذا لم يخف فله تزويج اليتيمة، واليتيمة التي لم تبلغ لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يتم بعد احتلام » قال عروة سألت عائشة عن قول الله تعالى (وان خفم الا تقسطوا في اليتامى) قالت يا ابن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها يعجبه ما لها وجما لها يريد أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيمطيها مثل ما يعطيها غيره بهواعن تكاحبن الا ان يقسطوا فيهن و يبلثوا أعلى سنتهن في الصداق . متفق عليه وروت عائشة ان جارية بكرا زوجها أبوها وهي كارهة فيرها النبي صلى الله عليه وسلم اله والثالثة) لهم تزويجها إذا بلغت تسعسنين أبوها وهي كارهة فيرها النبي صلى الله عليه وسلم اله والثالثة) لهم تزويجها إذا بلغت تسعسنين

(فصل) واذا اشترى عبده المأذون أمة وركبته ديون ملك سيده تزويجها وبيعها واعتاقها نصعليه أحمد وذكره أبو بكر وقال السيد وطؤها ، وقال الشاني ليس له شيء من ذلك لما فيه من الاضرار بالغرماء ، وأصل الحلاف يبنى على دين المأذون له في التجارة فعنسدنا يلزم السيد فلا يلحق الفرماء ضرر بتصرف السيد في الامة فان الدين ماتعاق بها وعنده أن الدين يتعلق بالعبد وبهافي يده فيلحقهم الغمرد والسكلام على هذا يذكر في موضعه

(فصل) وليس السيد اكراه أمنه على النزويج بمعيب عيباً يرد به في النكاح لأنه يؤثر في الاستمتاع وذلك حق لها والداك ملسكت الفسخ بالجب والعنة والامتناع من العبد دون السيد وفارق بيمها من معيب لانه لا براد للاستمتاع ولهدا ملك شراء الامة الحربة ولم تملك الامة الفسخ لعيبه ولا عنته ولا إيلائه، وانزوجها من معيب فهل يصح? على وجهين فان قلنا يصح فلها الفسخ وان كانت صفيرة فهل له الفسخ في الحال او ينتظر بلوغها؟ على وجهين، ومذهب الشافعي هكذا في هذا الفصل كله

(مسئلة) قال (ومن زوج عبده وهُو كاره لم يجز الا ان يكون صغيرا)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدها) أن السيد لا يملك اجبار عبده البالنم العاقل على الشكاح وبهذا قال الشافعي في أحد قوليه وقال ماقك وأبو حنينة له ذلك لقول الله تعالى (وانكحوا الا يامي منكم والصالحين من عبادكم) ولانه علمك رقبته فملك اجباره على النكاح كالامة ولانه علمك اجارته فأشبه الامة.

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكتت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها » رواه أبو داود وقد اتنفى الاذن فيمن لم تبلغ تسع سنين فيجب حمله على من بلغت تسماً .

(فصل) ويستحب للاب استثذان ابنته البكر لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر به ونهى عن الانكاح بدونه ، واقل أحوال ذلك الاستحباب ولان فيه تطيب قلبها وخروجا من الخلاف ، وقالت عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجاربة ينكحها أهاها تستأم أم لا ? فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «استأمروا النساه في ابضاعهن فان البكر تستحيي فتسكت فهو اذنها » متفق عليها وروي عن عطاء قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يستأم بناته إذا انكحهن قال كان يجلس عند خدر الخطوبة فيةول (إن فلانا يذكر فلانة » فان حركت الحدر بم يزوجها وان سكت زوجها. ويستحب استئذان المرأة في تزوج ابنتها لقول النبي صلى الله عليه وسلم مقلم المناه في بناتهن » ولانها تشاركه في اننظر لبنتها وتحصيل المصلحة لها لشفقتها عليها وفي استئذانها تطيب قليها وارضاؤها فيكون اولى

ولنا أن مكاف علك الطلاق فلا يجبر على النكاح كالحر رلان النكاح خالص حقه ونفعه له فأشبه الحر والامر بانسكاحه مختص محال طلبه بدابل عطفه على الايامي وانما يزوجن عند الطلب ومنتضى الامر الوجوب وأما مجب تزويجه عند طلبه، وأما لامة فانه يملك منافع بضع ارالاستمتاع بها مخلاف العبد، ويفارق النسكاح الاجارة لانها عقد على منافع بدنه وهو علك استيفادها.

(الفصل الثانى) في العبد الصغير الذي لم يبلغ المديد تزويجه في قول أ كثر أهل العلم الا أن بعض الشافعية قال فيه قولان وقال أبو الخطاب يحتمل أن لا يملك تزويجه .

ولنا أنه اذا ماك تزويج ابنه الصغير فعبده مع ملكه له وعام ولايته عليه أولى وكذلك الحسكم في عبده المجنون.

(فصل) والمهر والنفقة على السيد موا مضمهما أو لم يضمهما وسوا باشر العقداو أذن لعبده فعقده وسوا كان مأذونا له في التجارة أو محجوراً عليه نص عليه أحمد وعنه ما يدل على أن ذلك يتعلق بكسبه فانه قال نفقته من ضرببته وقال ان كان بقيمة ضرببته انفق عليها ولا يعطى المولى وان لم يكن عنده ما ينفق بفرق بينها وهذا قول الشانعي، وفائدة الخلاف أن من الزم السيد المهر والنفقة أوجبها عليه وأن لم يكن العبد كسب وايس المرأة الفسخ لعدم كسب العبد والسيد استخدامه ومنعه من الكسب والا كتساب ومن عقه بكسبه الم يكن له كسب المهرأة الفسخ وايس الديد دنعه من الكسب

ولنا أنه حق تعلق بالعبد برضا سيده فتعلق بسيده وجاز بيعه فيه كما لو رهنه بدين . فعلى هذا او باعه سيده أو أعتقه لم يسقط المهر عن السيد نص عليه لانه حق تعلق بذمته فلم يسقط ببيعه وعتقه

﴿مسئلة﴾ (واذن الثيب الكلام واذن البكر الصهات)

اما النيب فلا نعلم بين اهل العلم خلافا في ان اذنها الكلام للخبر وان اللسان هو المعبر عما في القلب وهو المعتبر في كل موضع بعتبر فيه الاذن غير اشيا. يسيرة اقيم الصمت فيها مقامه لعارض، واما البكر فاذنها صابها في قول عامة اهل العلم منهم شريح والشعبي والنخعي والثوري والاوزاعي وابن شبرمة وابو حنيفة، ولا فرق بين كون الولي ابا او غيره وقال اصحاب الشافي في صمتها في حق غير الاب وجهان (احدهما) لايكون إذنا لان الصات عدم الاذن فلا يكون اذنا ولانه محتمل للرضا وغيره فلا يكون اذنا كما في حق النيب وانما اكتنى به في حق الاب لان رضاها غير معتبر، وهذا شذوذ عن يكون اذنا كما في حق النيب وانما اكتنى به في حق الاب لان رضاها غير معتبر، وهذا شذوذ عن اهل العلم وترك للسنة الصحيحة الصريحة يصان الشافعي عن اضافته اليه وجعله مذهبا له مع كونه من اتبع الناس لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ولا يعرج منصف على هذا القول وقد تقدمت روايتنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «لانتكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن » فقالوا يارسول الله عليه وسلم أنه قال «لانتكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن » الما يارسول الله فكيف اذبها ؟ قال « ان تسكت » وفي رواية عن عائشة انها قالت يارسول الله إن الشعري والشرح الكبير) (المنفي والشرح الكبير) والمنفي والشرح الكبير والمنفي والشرح والمنفي والمنفي والشرح والمنفي والمنفي والشرح والم

كأرش جنايته فأما النفقة فانها تنجدد فتكون في الزمن المستقبل على المشتري أو على العبد إذا أعنق

(فصل) ويجوز أن يتزوج السيد لهبده باذه ويجوز أن يأذن العبد فيتزوج لنفسه لأنه مكلف يصح طلاقه في كان من أهل مباشرة النكاح كالحر ويجوز أن يأذن له مطلما ومقيداً، فان عين له امرأة أو نساء بلد أو قبيلة أو حرة أو أمة فتزوج غيرها لم يصح لانه متصرف بالاذن فقيد تصرفه بما أذن له فيه كالوكيل وإن أذن له مطلقا فله أن يتزوج من شا. لكن إن تزوج امرأة من بلاة أخرى فلاسيد منعه من الخروج اليها وان كانت في البلد فعلى السيد ارساله ليلا للاستمتاع وان أحب سيده أن يسكنها في مسكن من داره فله ذاك اذا كان مسكن مثلها ولا يلزمه ارساله بهار ألانه مجتاج إلى استخدامه وليس النهار محلا للاستمتاع واسيده المسافرة به فان حق امرأة العبد عليه لايزيد على حق امرأة الحر يلاك المسافرة وان كرهت امرأته كذا ههنا

(فصل) وقلسيد أن يمين له المهر وله أن يطاق فان تزوج بما عينه أو دونه أو بمهر المثل عندالاطلاق أو دونه لزم المسمى وان تزوج بأكثر من ذلك لم يلزم السيد الزبادة ، وهل تتعاق برقبة العبدأو بذمته يقبع بها بعد العتق ? على روايتين بناء على استدانة العبد المحجور عليه وقد ذكر في باب المضراة

(فصل) وان تزوج أمة ثم اشتراها باذن سيده لسيده لم يؤثر ذلك في نكاحه وان اشتراها لنفسه وقلنا ان العبد لا علائ بالتمليك فكذلك وان قاناعالى بالتمليك انفسخ نكاحه كا او اشترى الحر امرأته وله وطؤها علك اليمين اذا اذن له السيد فان كان نصفه حراً فاشتراها في ذمته أو بما مختص علكه انفسخ نكاحه لانه ملكها وحلت له علك عينه وان ملك بعضها انفسخ نكاحه ولم تحل له لانه لا يملك جيمها وان اشتراها بمين مال مشترك بينه و بين سيده بغير إذنه وقلنا لا تفرق الصفقة لم يصح البيم والنكاح بحاله وان قلنا بتف يتها صح في قدر ماله وانفسخ النكاح لملكه بعضها

(فصل) وإن اشترت الحرة زوجها أو ملكته بهية أو غيرها انفسخ النكاح لان ملك النكاح

البكر تستحيقال «رضاؤهاصتها» منفق عليه ، وفي رواية «تستأم اليتيمة في نفسها فان سكتت فهو افتها» وهذا صريح في غير ذات الاب والاخبار في هذا كثيرة ولان الحياء عقلة على لسانها بمنمها النطق بالاذن ولا نستحي من اباتها وامتناعها فاذا سكتت غلب على الظن انه كرضاها فاكتنى به وماذكروه يفضي إلى ان لا يكون صمتها إذنا في حق الاب ايضاً لانهم جعلوا وجوده كعدمه فيكون إذا ردا على النبي صلى الله عليه وسلم بالكلية واطراحا للاخبار الصريحة الجلية وخرقا لاجماع الامة

(فصل) فان أذنت بالنطق فهو أبلغ وأتم ، وانضحكت أو بكت فهو بمزلة سكومها ،وقال أبو يوسف ومحمدان بكت فليس بأذنالا نه يدل على الكراهة وليس بصمت فيدخل في عموم الحديث .

ولنا ما روى ابو بكر باسناده عن ابي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تستأمر

والميين يتنافيان لاستحالة كون الشخص مالكا لمالكه ولان المرأة تقول أنفق علي لانني امرأتك وأنا أسافر بك لانك عبدي ويقول هو أية تي علي لاننى عبدك وأبا أسافر بك لانك امرأي فيتنافيذك فيثبت أقواها وهو ولك الميين وينفسخ النكاح لانه أضعف ولها على سيده المهر إن كان بعد الدخول وله عليها المين فان كانا دينين من جنس تقاصا ونساقطا وإن كانا متساويين وإن تفاضلا سقط الاقل منها بمثله وبتي الفاضل ، وإن اختلف جنسهما لم يتساقطا وعلى كل واحد منهما تسليم ماعليه إلى صاحبه . وقال الشاني في أحد قوليه يسقط مهرها لانه دين في ذمة العبد فاذا ملكته لم بجزأن يثبت لها دين في ذمة العبد فاذا ملكته لم بجزأن يثبت لها دين في ذمة العبد فاذا ملكته العبد وقد بينا أنه يتعلق بذمة سيده فلا يؤثر ولك العبد في اسقاطه

وذكر القاضي فيه وجها أنه يسقط لان ثوت الدين في ذمة السيد تبع اثبوته في ذمة العبد فاذا سقط من ذمة المعبد سقط من ذمة المسيد تبعاً كالدين الذي على الضامن اذا سقط من ذمة المضمون عنه ولا يعرف هذا في المذهب ، ولانه ثبت في الذمنين جميعا احداهما تبعا للاخرى بل المذهب على أنه لا يسقط بمد الدخول بحال ، فأما إن كان الشراء قبل الدخول سقط نصفه كا لو طلقها قبل دخوله بها وفي سقوط باقيمه وجهان (أحدهما) لا يسقط لان زوال الملك أما هو بنعل البائم فا فنسخ اذاً من جهنه فلم يسقط جميع المهر كالخلع (وانثاني) يسقط لان الفسخ أما ثم بشراء المرأة فأشمه الفسخ بالعبب في أحدهما وفسخها لاعساره وشراء الرحل لامرأته

(فصل) فان ابتاعته بصداقها صح نص عليه احمد وذكره ا و بكر والقاضي وبرجع عليها بنصفه إن قلنا يسقط نصفه أو بجميعه إن قلنا يسقط جميعه، وبحتمل أن لا يصح البيم وهو قول أصحاب الشافي

اليتيمة فان بكت او سكتت فهو رضاها وان ابت فلا جواز عليها» ولانها غير ناطقة بالامتناع مع سهاعها للاستئذان فكان أذنا منها كالصهات والضحك والبكاء يدل على فرط الحياء لا على الكراهة ولوكرهت لامتنات فانها لاتستحي من الامتناع والحديث يدل بصريحة على أن السدت أذن وبمعناه على ما في معناه من الضحك والبكاء ولذلك أقمنا الضحك مقامه

﴿مسئلة﴾ (ولافرق بين الثيوبة بوطء مباح اوبحرم)

وجملته ان الثيب المعتبر نطقها هي الموطوءة في القبل سواءكان الوطء مباحا او بحرما وهذا مذهب الشافعي وقال مالك وابو حنيفة في المصابة بالفجور حكمها حكم البكر في إذبها وتزويجها لان علة الاكتفاء بصات البكر الحياء من الشيءولا يزول الا بمباشرته وهذه لم تباشر الاذن في النكاح فبقي حياؤها منه محاله .

ولنا قوله عليه السلام «البكر تعرب عن نفسها» ولان قوله عليه السلام «لا تنكح الأيم حتى تستأمر

لان ثبوته يَقتضي نفيـه فان صحة البيع تقتضي فسخ النكاح وسقرط المهر يقتضي بطلان البيع لانه عرض ولا يصح بفير عرض

ولنا انه مجوز أن يكون عما لغير هذا العبد فجاز أن يكون عماً له كغيره من الديون وما سقط منه يرجم عليه به .

﴿ مسئلة ﴾ قال (فاذا زوج الوليان فالنكاح للأول منهما)

وجملة ذلك أنه ان كان المرأة ولبان فاذنت لكل واحد منهما في تزويجها جاز سواء أذنت في رجل معين أو مطلقا فقالت قد أذنت اكل واحد من أوليائي في تزويجي من أوادفاذا زوجها الوليان لرجلين وعلم السابق منهما فالنكاح له دخل بها الثاني أو لم يدخل وهذا قول الحسن والزهري وقتادة وابن سبوبن والاوزاعي والثوري والشائعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي، و به قال عطا، ومالك مالم بدخل بها الثاني فان دخل بها الثاني مار أولى لقول عمر اذا أنكح الوليان فالاول أحق ما لم يدخل بها الثاني المصل بعقده القبض فكان أحق

ولنا ماروى سمرة وعقبة عن النبي وَلَيْكِلْتُهُ أنه قال « أيما أمراة زوجها وأيان فعي الأول» أخرج حديث سمرة أبو داود والترمذي و أخرجه النسائي عنه وعن عقبة. وروي نحو ذلك عن علي وشريخ ولان الثاني تزوج أمرأة في عصمة زوج فكان باطلاكا لو علم أن لهما زوجا ، ولانه نكاح باطل لو عرى عن الدخول فكان باغلا وإن دخل كنكاح المهتدة والمرتد وكا لو علم ، فأما حديث عر رضي الله عنه الم بصححه أصحاب الحديث وقدخا أنه قول علي رضي الله عنه الم بصححه أصحاب الحديث وقدخا أنه قول علي رضي الله عنه أنه لا أصل له فيقاس النبي والله عنه على أنه لا أصل له فيقاس عليه عم ببطل بسائر الانكحة الفاحة

ولاتتكح البكر حتى تستأذن واذبها ان تسكت » يدل على انه لابد من نطق الثيب لانه قسم النساء قسمين فجمل السكوت اذناً لا حدها فوجب ان يكون الا خر نحلافه وهذه ثيب قان الثيب الموطوءة في القبل وهذه كذلك ولا نهلو وصى لثيب النساء دخلت في الوصية ولو وصى للا بكار لم تدخل ولو شرطها في الترويج أوالشراء فوجدها مصابة بالزنا ملك الفسخ، ولانها موطوءة في القبل اشبهت الموطوءة بشبهة والتعليل بالحياء لا يصح قانه امر خفي لا يمكن اعتباره بنفسه وأعا يعتبر عظنته وهي البكارة ثم هذا التعليل يفضى إلى ابطال منطوق الحديث فيكون باطلا في نفسه، ولا فرق بين المكرهة والمطاوعة، وعلى هذا ليس لا يبها إجبارها إذا كانت بالغة، وفي تزويجها إن كانت صغيرة وجهان قولهم انها لم تباشر الاذن قلنا يبطل بالموطوءة بشبهة وعلك يمين والمزوجة وهي صغيرة .

﴿مسئلة﴾ (فأما زوال البكارة بأصبع او وثبة فلا يغير صفة الاذن)

(فصل) اذا استوى الاوليا. في الدرجة كالاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم قالاً ولى تقديم أكبرهم وأفضلهم لان الذي عَيَّظِيَّةٍ لما تقدم اليه محيصة وحويصة وعبد الرحن بن سهل فتكام عبد الرحن بن سهل وكان أصفرهم فقال الذي عَيَّظِيَّةٍ « كبر كبر » أي قدم الاكبر قدم الاكبر فتكام حويصة ، وأن تشاحوا ولم يقدموا الاكبر أقرع بينهم لان حقهم استوى في القرابة وقد كان النبي عَيِّظِيَّةٍ إذا أرادالسفر أفرع ببن نسائه لتساوي حقوقهن كذا ههنا ، ذان بدر واحد منهم فزوج كفؤاً باذن المرأة صح وان كان هو الاصفر المفول الذي وقعت القرءة لغيره لانه تزويج صدر من ولي كامل الولاية باذن موليته فصح كا لو انفرد وانا القرعة لازلة المشاحة

و مسئلة ﴾ قال(فان دخل بها الثاني وهو لا يعلم انها ذات زوج فرق ببنها وكاز لها عليه مهر مثلها ولم يصبها زوجها حتى تحيض ثلاث حيض بعد آخر وقت وطئها الثاني)

أما إذا علم الحال قبل وط الثاني لها فأما تدفع الى الاول ولا شيء على الثاني لان عقد عقد فاسد لا يوجب شيئا ، وان وطئم الثاني وعو لا يعلم فهو وط شبهة بجب لها به المهر وترد إلى الاول ولا يحل له وطؤها حتى تنقضي عدمها بثلاث حيض ان كانت من ذوات الاقراء ولم تحمل ، فص عليه أحمد وهو قول قتادة والشافي وابن المنذر وقال أحد رحه الله لها صداق بالمسيس وصداق من هذا ولا يرد الصداق الذي يؤخذ من الداخل بها على الذي دفعت اليه وذلك لان الصداق في مقابلة الاستمتاع بها فعسكان لها دون زوجها كما لو وطائت بشبهة أو مكرهة ، ولا محتاج هذا النكاح الثاني الى فسخ لانه

إذا ذهبت بكارتها بغير الوطء كالوثبة أوشدة حيضة أو أصبع أوعود فحكمها حكم الابكار ذكره ابنحامد لانها لم يجر المقصود ولا وجدوطؤها في القبل فاشبهت من لم تزل عذرتها وكذلك لووطئت في الدبر لانها غير موطوءة في القبل.

⁽فصل) إذا اختلف الزوج والمرأة في إذنها قبل الدخول فالقول قولها في قول أكثر الفقها. وقال زفر في الثيب كقول الجماعة وفي البكر القول قول الزوج لان الاصل السكوت والكلام حادث والزوج يدعى الاصل والقول قوله .

ولنا أنها منكرة للاذن والقول قول المنكر ولانه يدعي أنها استؤذنت وسمعت فصمتت والاصلعدم ذلك وهذا جواب عن قوله ، وأن اختلفا بعد الدخول فقال القاضي قول الزوج لان العكين من الوطء دليل على الاذن وصحة البكارة فكان الظاهر معه ، وهل تستحلف المرأة إذا قلنا القول قولها والماضي : قياس المذهب أنه لا يمين عليها كما لو ادعى زوجيتها فانكرته وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأبو يوسف ومحمد ثبت النكاح وقال الشافعي يستحلف الزوج ويثبت النكاح .

باطل ولايجب لها المهر الا بالوط. دون مجرد الدخول والوط. دون الفرج لانه نكاح باطل لا حكم له ، ويجب مهر المثل لانه يجب بالاصابة لا بالتسمية ، وذكر أبر بكر ان الواجب المسمى ، قال القاضى هو قياس المذهب والاول أصحلا تلناه والله اعلم

﴿مسئلة ﴾ قال (فان جهل الاول منها فسخ النكاحان)

وجملة ذلك أنه أذا جهل الاول منها غلافرق بين أنلايهلم كيفية وقوعها أو يعلم أن أحدهما قبل الآخر لا بمينه أو يعلم بعينه ثم يشك فالحكم في جميمها واحد وهو أن يفسخ الحاكم النكاحين جميعا نص عليه احمد في رواية الجماعة ثم تمزوج منشات منهما أو منغيرهما ، وهذا قول أي حنيفة ومالك وعن أحمد رواية أخرى انه يقرع بينهما فمن تفع له القرعة أمر صاحبه بالطلاق ثم يجدد القارع نكاحه ، فان كانت زوجته لم يضره نجديد النكاح شيئا وان كانت زوجة الآخر بانت منه بطلاقه وصارت زوجة هذا بعقده الثاني لان القرعة تدخل التمييز بالحقوق عند التساري كالسفر باحدى نسائه والبداءة بالمبيت عند إحداهن وتعيين الأنصباء في القسمة

وقال الثوري وأبو ثور يجبرهما السلطان على أن يطلق كل واحد منهما طلقة فان أبيا فرق بينهما ، وهذا قريب من قولنا الاول لأنه تعذر إمضاء العند الصحيح نوجب إزالة الغم ر بالنفريق ، وقال الشافي وابن المنذر: النكاح مفسوخ لانه تعذر امضاؤه، وهذا لا يصح فان العقد الصحيح لا يبطل عجرد إشكاله كما لو اختلف المتبايمان في قدر الثمن فان العقد لا يزول إلا بفسخه كذا همنا . وقد

وانا أنه اختلاف في زوجيته فلا يثبت بالنكول كما لو ادعى الزوج أصل البزويج فأنكرته، فات كانت المرأة ادعت أنها اذنت وأنكرته ورثة الزوج فالقول قولها لانه اختلاف في أمر مختص بها صادر من جهتها فكان القول قولها فيه كما لو اختلفوا في نيتها فيما تعتبر فيه نيتها ولانها تدعي صحة العقد وهم يدعون فساده فالظاهر منها

(فصل) في المحجور عليه للسفه والكلام في نكاحه في ثلاثة أحوال :

(أحدها) أن لوليه نزويجه إذا علم حاجته الى النكاح لانه نصب لصالحه وهــذا من مصالحه لأنه يصور به دينه ومرضه ونفسه . فانه رعا تعرض بترك النزويج للاثم بالزنا الموجب الحد وهتك المرض، وسواء علم محاجته بقوله أو بغير قوله وسـواء كانت حاجته الى الاستمتاع أو الى الحدمة فيزوجه امرأة لتحل له لانه محتاج الى الحلوة بها وان لم يكن به حاجة اليه لم يجز تزويجه لانه يلزمه بالنكاح حقوق من المهر والنفقة والعشرة والمبيت والسكنى فيكون تضييماً لماله ونفسه في غير فائدة فلم يجز كتبذير ماله واذا أراد نزويجه استأذنه في نزويجه فان زوجه بغير اذنه فقال أصحابنا يصح لأنه عقد معاوضة فملسكم الولي في حق المولي عليه كالبيع ولانه محجور عليه أشبه

رويءن شريج وعربن عبد العزيز وحماد بن ابي سلمان انها تخير فأيها اختارته فهو زوجها وهذا غير صحيح فان أحدهما ليس بزوج لها فلم تخير بينهما كالولم يعقد الاأحدهما كما لو أشكل على الرجل امرأته فيالنساء أو على المرأة زوجها، إلا أن يربدوا بقولهم انها إذا اختارت أحدهما فرق بينهما وبين الآخرتم عقد الخنار نكاحها فهذا حسن فانه يستغنى بالنفر بقينها وبين أحدهما عن النفريق بينهاو بينهما جيما وبنسخ أحد النكاحين عن فسخها، قان أبت ان مختار لم نجبر وكذلك ينبغي أنه إذا أقرع بينهما فوقعت القرعة لأحدهما لمنجبرعلى نكاحه لأنه لآيملم أنه زوجها فيتمين إذاً فسخ النكاحين ولها أن تتزوج من شا.ت منهما أو من غيرهما في الحال ان كان قبل الدخول وان كان أحدهما دخل بها لم تنكح حتى تنقضي عدتها من وطئه

(فصل) فان ادعى كل واحد منهما أنني السابق إبالمقد ولا بينة لهما لم نقبل قو ليهما ، وإن أقرت المرأة لاحدهما لم يقبل اقرارها نص عايه احمد وقال أصحاب الشافعي يقبل كما لو أقرت ابتداء

ولنا أن الحصم في ذلك هو الزوج الاخير فلم يقبل اقرارها في ابطال حقه كا لوأقرت عليه بطلاق وإن ادمى الزوجان على المرأة أنها تعلم السابق منهما فأنكرت لم تستحلف الملك، وقال أمحاب الشافعي تستحلف بناء منهم على أن اقرارها مقبول، فان فرق بينها وبين أحدهما لاختيارها لصاحبه أو لوقوع القرعة له وأقرت له أن عقده سابق فينبغي أن يقبل اقرارها لانهما اتفقاعلي ذلك من غير خصم منازع فأشبه مالو لم يكل صاحب عقد آخر

(فصل) وإن علم أن العقدين وقعا معا لم بسبق أحدهما الآخر فهما باطلان لاحاجة إلى فسخهما

الصغير والمجنون، ومحتمل أن لايملك تزويجه بغير أذنه لانه يملك الطلاق فلم يجبر على النكاح كالرشيد والعبد المكبير وذلك لان اجباره على النكاح مع ملك الطلاق مجرد اضرار فانه يطلق فيلزمهالصداق مع فوات النكاح ولانه قد يكون له غرض في اعرأة ولا يكون له في أخرى فاذا أجبر على من بكرهها لم محصل له المصلحة منها وفات عليه غرضه من الآخرى فيحصل مجرد ضرر مستننى عنهوانما جاز ذلك في حق المجنون والطفل لعدم امكان الوصول الى ذلك من قولها ولا يتعذر ذلك همنافوجب أن لا يفوت ذلك عليه كالرشيد (الحال الثاني) أن للولي أن يأذن له في النزوج في الحال التي للولي تزويجه فيها وهي حالة الحاجة لانه من أهل النكاح فانه عاقل مكلف وكذلك علك الطلاق والحلم فياز أن يفوض اليه ذلك وهو مخير بين أن يمين له امرأة أو يأذن له مطلقاً وقال بعض الشافسية محتاج الى النعيين له لئلا يتزوج شريفة يكثر مهرها ونفقتها فيتضرر بذلك

ولنا أنه أذن في النكاح فجاز من غير تعيين كالاذن للعبد وبهذا يبطل ما ذكروه ، ولا ينزوج الا يمهر المنسل فان زاد على مهر المثل بطات الزيادة لانها محاباة يماله وهو لا يملسكها وأن نقص عن.هر المثل جاز لانه تزوج من غير خسران (الحال الثالث) اذا تزوج بنير اذن فقال أبو بكر يصع النكاح لانهما باطلان من أصلهما ولا مهر لها على واحد منهما ولاميرات لها منها ولايرتها واحدمنهما كذلك وإن لم يعلم ذلك فسخ نكاحهما فروي عن أحد انه يجب لها نصف المهر ويقتر عان عليه لان عقد أحدهما صحيح وقد انفسخ نكاحه قبل الدخول فوجب عليه نصف مهرها كا لو خالها ، وقال ابو بكر لامهر لها لانهما مجبران على الطلاق الم يلزمهما مهر كا لو فسخ الحاكم نكاح رجل لعسره أو عنته ، وإن مات قبل الفخ والطلاق فلا حدهما نصف ميراثها فروقف الامرحتي بصطلحا عليه ويحتدل أن يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف انه المستحق وورث ، وإن مات لزوجان فلها ربع ميراث أحدها ، فان كانت قد أفرت أن أحدهما سابق بالمقد فلا ميراث لها من الا خروهي تدعي ربع ميراث من أقرت له ، فان كان قداد مي ذلك أيضادفع اليهار بع ميراث ه وإن لم يكن ادعى ذلك وأنكر الورثة فالقول قولهم مع اعالمهم فان نكاوا قضي طيهم، وإن لم تكن المرأة أقرت بسبق أحدهما احتمل أن يملف ورثة كل واحد منها وببرا ، واحتمل أن يقرع بينهما فن خرجت قرعته فلها ربع ميراثه وقدروى حنبل عن احد في رجل له ثلاث بنات زوج إحداهن من رجل ثم مات الاب ولم يعلم أينهن زوج يقرع بينهن فأيتهن أصابتها القرعة فهي زوجته ، وإن مات الزوج فهي الني ترثه والله أعلم

(فصل) وإن ادعى كل واحد منهما أنه السابق فأقرت لاحدهما ثم فرق بينهما وتلنسا بوجوب المهر وجب على المقر له دون صاحبه لاقراره لها به واقرارها ببراءة صاحبه ، وإن مانا ورثت المقر له دون صاحبه كذلك، وإن ماتت هي قبلهمااحتمل أن برثها المقر له كا ترث، واحتمل أن لايقيل اقرارها له كا لم نقبله في نفسها ، وإن لم تقر لاحدهما إلا بعد موته فهو كا لو أقرت في حيانه ، وليس لورثة

أوماً اليه أحمد قال القاضي يعني إذاكان محتاجا فان عدمت الحاجة لم يجز لانه اتلاف لماله في غير فائدة وقال أصحاب الشافعي ان أمكنه استئذان وليه لم يصح الا باذنه لانه محجورعليه فلم يصحمنهالتصرف بغير اذنه كالمبدوان طلب منه النكاح فأبى أن يزوجه ففيه وجهان

ولنا أنه إذا احتاج الى النكاح فحقه متمين فيه فصح استيفاؤه بنفسه كما لو استوفى دينه الحال عند امتناع وليه من استيفائه ، فأما ان تزوج من غير حاجة لم يصح وإن وطيء فعليه مهر المثل للزوجة لانه أتلف كاتلاف مالها

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (الثالث الولي فلا نكاح الا بولي)

فان زوجت المرأة نفسها أو غيرها لم يصح ولا تملك توكيل غير وليها فان فعلت لم يصح رويهذا عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وأبي هربرة وعائشة رضى المتعنهم واليه ذهب سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وابن المبارك وعبيد الله المنبري واسحاق وأ و عبيد، وروى عن ابن سيرين والقاسم بن محمد والحسن بن صالحوا بي يوسف لا يجوز لها ذلك بغير إذن الولي فان فعات كان موقوفاً على إجازته وقال أبو حنيفة لها أن تزوج نفسها وغيرها وتوكل في الانكاح لان الله تعالى قال (ولا تعضلوهن أن يتكحن أزواجهن) أضاف

كل واحد منهما الانكار لاستحقاقها لان موروثه قد أقر لها بدءواه صحة نكاحها وسبقه بالعقد عليها وإن لم يقر لواحد منهما أقرع بدها وكان لها بيراث من تقع عليه القرعة وإن كان أحدهما قد أصابها فان كان هو المقر له او كانت لم تقر لواحد منهما فلها المسمى لانه مقر لها به وهي لا تدعي سواه ، وإن كانت مقرة الآخر فهي تدعي مهر المثل وهو يقر لها بالياسمى اواصطلحا فلاكلام وان كان مهرالمثل أكثر حلف على الزائد وسقط فان كان المسمى أكثر فهو مقر لها بازيادة وهي تنكرها فلا تستحقها واقحه أعلم وفصل) وإن ادعى زوجية امرأة ابتدا، فأقرت به بذلك ثبت النكاح وتوارثا، وقال أبوالحطاب في ذلك روايتان والصحيح أنه مقبول لامها رشيدة أقرت بعقد بازمها حكمه فقبل اقرارها كالوأقرت أن وليها باع أمها قبل بلوغها فأنسكر أبوها تزويجها لم يقبل انسكاره لان الحق على غيره وقد أقربه وكذلك لو ادعى أنه تزوج امرأة بولي وشاهدين عينهما فأقرت المرأة بذلك وأنكر الشاهدان لم يتغل المناد المها الله المناد المها المناد ومحتمل أن لا يقبل اقرارها مع انسكار ايبها لان تزويجها اليه دونها فان ادعى نسكاحها فلم تصدقه حتى ماتت لم يرشها وان مات قبلها فاترثت عاقال لان ترديجها اليه دونها فان ادعى نسكاحها فلم تصدقه حتى ماتت لم يرشها وان مات قبلها فاترثه وإن

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا تروج العبد بغير اذن سيده فنكاحه باطل)

اجمع أهل العلم على أنه ايس العبد أن ينكح بغير إذن سيده فان نكح لم ينعقد نكاحه في قولهم

النكاح اليهن ونهى عن منعهن ولانه خالص حقها وهي من أهل المباشرة فصح منها كبيم أمتها ولانها إذا ملكت بيع أمتها وهو تصرف في رتبتها وسائر منافعها فني النكاح الذي هو عقد على بعض نفعها أولى .

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا نكاح الابولي » روته عائشة وأبو موسى وابن عباس قال المروذي سألت أحمد ويحيى عن حديث «لا نكاح الا بولي» فقالا صحيح وروي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أيما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل باطل فان أصابها فله المهر بما استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرها فان قيل فان الزهري رواه وقد أنكره قال ابن جريح سألت الزهري عنه فلم يعرفه قلنا لم ينفل هذا عن ابن جريج غير ابن علية كذلك قال الامام أحمد ويحيى ولو لم يثبت هذا لم يكن فيد حجة لانه قد نقله ثقاة عنه فلو نسيه الزهري لم يضره لان النسيان لم يعصم منه انسان قال النبي صلى الله عليه وسلم « نسي آدم فنسيت ذريته » ولانها مولى عليها في النكاح فلا تليه كالصفيرة فأما (المغنى والشرح الكبير) (الحزه السابم)

جيماً ، وقال ابن المنذر أجعواعلى أن نكاحه باطل والصواب ماقلنا إرشاء الله فالمهم اختلفوا في صحنه فمن أحد في ذلك روابتان أظهرهما أنه باطلروهو قول عثمان وابن عمر ونه قال شربح وهو مذهب الشافعي وعن أحمد أنه موقوف على اجازة السبد فان أجازه جاز وان رده بطل وهو قول أصحاب الرأي لأنه عقد يقف على الفسخ فوقف على ألاجازة كالوصية

ولنا ماروی جابر قال : قال رسول الله ﷺ ﴿ أَيَا عَبْدَ تَزُوجٍ بَغَيْرُ إِذَنَ مُوالِيهُ فَهُو عَاهُرٍ ﴾ رواه الاثرم وابن ماجة ، وروي الخــلال باسناده عن موسى بنعقبة عن نافع عن أبن عمر قال : قال ِ رسول الله ﷺ ﴿ أَيَّا عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو زان ﴾ قال حنبل ذكرت هذا الحديث لاني عبدالله قال هذا حديث منكر ورواه أيضاً عن ابن عمر موقوفا عليه،ن قولهولاً به نكاح فقد شرطه فإبصح كالو تزرجها بغيرشهود

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان دخل بها فعلى سيده خمسا المهر كما قال عثمان رضي الله عنه الا أن يجاوز الحمسان قيمته فلا يلزم سيده أكثر من قيمته أو يسلمه)

في هذه المسئلة خمسة فصول . (الاول) في وجوب المهر وله حالان (أحدهما) أن لايدخل بها فلا مهر لهــا لأنه عقد باطل فلا نوجب بمجرده شيئًا كالبيع الباطل وهكذا ساثر الانكحة الفاسدة لانوجب وبجردها شيئًا (الحال الثاني) أن يصديها قالصحيح منالمذهب أن الهريجب رواه عنهجاعة وروى عنه حذل أنه لامهر لها إذا تزوجالعبد بنيراذن سيده وهذا عكن حمله على ماقبل الدخول فيكون

الآية فان عضاما الامتناع من زواجها وهذا يدل على أن نكاحها الى الولى وهذا يدل على أنها نزلت في شأن معقل بن بسار حين امتنع من النرو بج فدعاه الني عَيْسِالِيَّةٍ فزوجها وأضافه اليها لأنها تحل له إذا ثبت مذا فانه لا يجوز لها تزويج

﴿مسئلة﴾ (وعن أحمد أن لهاروج أمتها ومعتقنها)

وهذا يدل على أنه يصح اعتبارها في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن و ليهاوغيرها بالوكالة وهو مذهب محمد بن الحسن وينبني أن يكون قولا لابن سيرين ومن معه لان قول الني صلى الله عليه وسلم «أيما أمرأة أنكحت نفسها بغير أذن وليها فنكاحها ياطل » يدل بمفهومه على صحته باذنه ولأنها آعا منعت الاستفلال بالنكاح لفصور عقلها فلا يؤمن أنخداتها ووقوعه منها على وجه المفسدة وهذا مأمون فيما اذا أذن فيه وليها والمذهب الاول لعموم قوله «لانكاحالابولي» وهذا يقدم على دليل الخطاب والتخصيص همنا خرج مخرج الغالب فان النالب أنها لا تزوج تفسها ألا بغير اذن وليها والعلة في منعها صيانتها عن مباشرة ما يشعر بوقاحتها ورعونتها وميلها الى الرجال ودلك ينافي حال أهل الصيانة والمروءة موافقاً لرواية الجماعة ويكن حله على عومه في عدم الصداق وهو قول ابن هر رواه الاثرم عن فافع قال كان اذا تزوج مملوك لابن عر بغير إذ به جلده الحد وقال المرأة انك أبحت فرجك وأبطل صدافها ووجهه أنه وطيء امرأة مطاوعة في غير نكاح صحيح فلم بجب به مهر كالمطاوعة على الزنا قال القاضي هذا اذا كانا عالمين بالنحريم فا با أن جهات المرأة ذلك فلها المهر لانه لاينقص عن وط الشبمة ويمكن حل هذه الرواية على أنه لامهر لها في الحال بل بجب في ذه قالعبد تنتفع به بعدالعتق وهو قول الشافي الجديد لان هذا حق لزمه برضى من له الحق فكان محله الذمة كالدين والصحيح أن المهر واجب لقوله عليه السلام ه أيما المرأة نكحت نفسها بغير اذن وايها فنكاحها باطل فان أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها » وهذا قد استحل فرجها فيكون مهرها عليه ولانه استونى منافع البضع باسم النكاح فكان المهر واجباً كسائر الانكحة الفاسدة

(الفصل الثاني) أن المهر يتعلق برقبته يباع فيه الا بفدية السيد، وقد ذكرنا احتالا آخر أنه يتعلق بذمة العبد والاول أظهر الا أن الوط، أجري مجرى الجناية الموجبة للفيان بغير اذن المولى والذلك وجب المهر ههناوفي سائر الانكحة الفاسدة ولو لمتجر مجراها ما وجب شي الانه يرضى المستحق والله أعلم (الفصل الثالث) أن الواجب من المهر خمسة، وهو قول عثمان بن عفان رضي الله عنه وهمل به أبو موسى ، وعن احمد أنها أن علمت أنه عبد فلها خمسا المهر واذا لم تعلم فلها المهر في رقبة العبد وعنه أن الواجب مهر المثل وهو قول أكثر الفقها. لانه وط. يوجب المهر فأوجب مهر المثل بكماله كالوط، في النكاح بلا ولي وفي سائر الانكحة الفاسدة ووجه الاولى ماروى الامام أحمد باسناده عن حلاس

(فصل) فان حكم بصحة هذا العقدحاكم أوكان المتولي لعقده حاكما لم يجز نقضه وكذلك سائر الانكحة الفاسدة وخرج القاضي وجها في هذا خاصة أنه ينقض وهو قول الاصطخري من أصحاب الشافعي لانه خالف نصاً والاول أولى لانها مسئلة مختلف فيها ويسوع فيها الاجتهاد فلم يجز نقض الحسكم بهكا لوحكم بالشفعة للجار وهذا النص متأول وفي صحته كلام وقد عارضته ظواهر

﴿مسئلة﴾ (وأحق الناس بنكاح المرأة الحرة أبوها)

أَمَا قيد المرأة بالحرة لان الامة لا ولاية لا يبها عليها بغير خلاف علمناه وأولى الناس بتزويجها أبوها لا نه لاولاية لاحد معه وبهذا قال الشافعي وهوالمشور عن أبي حنيفة وقال مالك والعنبري وأبو يوسف واسحاق وابن المنذر الابن أولى وهي رواية عن أبي حنيفة لانه أولى منه بالميراث وأقوى تعصيباً لانه يسقط تعصيب جده

ولنا أن الولد موهوب لابيه قال الله تعالى (ووهبنا له يحيى) وقال زكريا (رب هب لي من لدنك ذربة طيبة) وقال ابراهم (الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسماعيل واستحاق) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « أنت ومالك لا يك » واثبات ولاية الموهوب له على الهبة أولى من العكس ولان الاب

أنغلاما لابي موسى تزوج بمولاة تبجان التيمي بغبر إذنأبي موسى فكتب فيذلك إلى عثمان فكتباليه عثمان انفرق بينهما وخذلها الخسين من صداقها وكالزصداتها خمسة أبعرة ولان الهر أحد موجهي الوطء فجاز أن ينقص العبد فيه عن الحر كالحد فيه أوأحد العوضين في النكاح فينقصالعبد كعدد المنكوحات (الفصل الرابع) أنه بجب خمسا المسمى لانه صار فيه الى قصة عُمَانَ رضي الله عنه وظاهرهاأنه أوجب خمسي المسمئ ولهذا قال وكان صداقها خمسة أبعرة ولانه لو انتبر مهر المثل أوجب جميعه كسائرَ قبم المتلفات ولا وجب القيمة وهي الاثمان دون الابعرة وبحتمل أنه يجب خمسا مهر المثللانة عوض عن جناية فسكنان المرجع فيه الى قيمة المحل كسائر أروش الجنايات وقيمة المحل مهر المثل

(النصل الخامس) أن الواجب إن كان زائداً على قيمة العبد لم نازم السيد الزيادة لأن الواجب عليه مايقا بل قيمة العبد بدايل أنه لو سلم العبد لم يلزمه شيء فاذا أعطى القيمة فقد أعطى مايقا بل الرقبة فلم تلزمه زيادة عليه وإنكان الواجب أقل من قيمة العبد لم يلزمه أكثر من ذلك لانه ارش الجناية فلا يجب عليه أكثر منها والحيرة في تسليم العبد وندائه الى السيد ، وهذا قد ذكر ناه في غير هذا الموضع

(فصل) أذا أذن السيد لعبده في تزومجه يمعينة ، أو من بلد معين ، أو من جنس معين ، فنسكح غير ذلك فنكاحه فاسد والحسكم فيه كا ذكرنا وان أذن له في تزويج صحيح فنكح نكاحا فاسدا فكذلك لانه غير مأذون له فيه وأن أذناه في النكاح وأطلق فنكح نكاحا فاسدا احتمل أن يكون كَذَلْكُ لَانَ الاذن في السَّكَاحِ لا يتناول الفاسد ، واحتمل أن يتناوله اذنه لان اللفظ باطلاقه يتناوله، وان أذن له في نـكـاح فاسد وحصات الاصابة فيه فعلى سيده جميع الهر لانه باذنه والله أعلم.

أكمل نظراً وأشد شفقة فوجب تقديمه في الولاية كتقديمه على الحِد ولان الاب يقوم على ولد. في صغر. وسفهه وجنونه فيليه في سائر ما تثبت الولاية عليه فيه مخلاف ألابن ولذلك اختص بولاية المال وجاز له أن يشتري لهـا من ماله وله من مالهـا اذا كانت صغيرة بخلاف غير. ولان الولانة احتكام واحكام الاصل على فرعه أولى من العكن و فارق الميراث فانه لا يعتبر لهالنظر ولهذا يرث الصبي والجنون و ليس فيه احتكام ولا ولاية على الوروث مخلاف ما نحن فيه

﴿ مُستُلة ﴾ (ثم أبوء وان علا)

يني أن الجد أبا الاب وإن علت درجته أحق بالولاية من الابن وسائر الاولياء وهو قول الشافعي وعن احمد رواية اخرى ان الابن مقدم على الجد وهو قول مالك ومن وافقه لما تقدم وعن أحمد رواية ثالثة أن الاخ يقدم على الجد لأن الجد يدلي بابوة الاب والاخ يدلي بالبنوة والبنوة مقدمة وعنه رواية رابعة إن الاخ والجد سواء لاستوائهما في الميراث بالتعصيب واستواؤهما في القرابة يوجب استواءهما في الولاية كالاخوين ولانها عصبتان لايسقط احدها الآخر فاستويا في هذه المسئلة فصول سنة (أحدها) أن النكاح لا يفسد بالفرور، وهو قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي أحد قوليه يفسد لانه عقد على حرة ولم بوجد فأشبه مالو قال بعنك هذا الفرس فاذا هو حمار . ولنا أن المعقود عايه في النكاح الشخص دون الصفات فلا بؤثر عدم افي صحبته كالوقال ذوجتك هذه الدين المفاد فاذا هي سودا ، أو هذه الحسنا، فاذا هي شوها ، وكذا يقول في الاصل الذي ذكره ان العقد الذي ذكره محبيح لان المعقود عليه العين المشار البها وان سلمناه فالفرق بينها من وجهين (أحدها) أن ثم فانت الذات فان ذات الفرس غير ذات الحار وهمنا اختلفا في الصفات ، و (الثاني) أن البيم بؤثر فيه فو ات الصفات بدليل أنه يرد بفوات أي شي ، كان فيه ففع منها والنكاح بخلاف أن البيم بؤثر فيه فو أن أولاده أحرار منها بغير خلاف نعلمه لانه اعتقد حريتها فكان أولاده أحرار لاعتقاده ما يقتضي حريتهم كما او اشترى أمة يعتقدها ملكا لبائها فبانت مفصوبة بعدان أولاده (الفصل الثاني) أن على الزوج فدا ، أولاده كذلك قضى عمر دمني الله عنه وعلى وابن عباس (منى الله عنه) ، وهو قول مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وعن أحد دواية أخرى ليس

في الولاية كالاخرين

ولنا أن الجدله أيلاد وتعصيب فيقدم عليهاكالاب ولان الابن والاخ يقادان بها والاخ يقطع بسرقة مالها نخلاف الجد والجد لا يسقط في الميراث الا بالاب والاخ يسقط به وبالابن وابنه وواذا ضاقل المال وفي المسئلة جد واخ سقط الاخ وحده فوجب تقديمه عليهاكالاب وكتقديمه على العم وسائر المصبات أذا ثبت هذا فالجد وان علا أولى من جميع العصبات غير الاب وأولى الاجداد أقربهم كالجد مع الاب

﴿ مسئلةً ﴾ (ثم ابنها ثم ابنه وإن سفل متى عدم الاب وأباؤه)

واولى الناس بتزويج المرأة ابنها ثمانيه بعده وإن نزات درجته الافرب فالافرب منهم وبه قال اصحاب الرأيوقال الشافعي لا ولاية للابن إلا ان يكون ابن عم او مولى أو حاكمافيلي بذلك لابالبنوة لانه ليس مناسب لها ولا بلى نكاحها لحالها ولان طبعه ينفر من تزويجها فلا ينظر لها

 عليه فداؤه لان الولد ينعقد حر الاصل فلم يضمنه لسيد الاحة لانه لم يملسكه وعنه أنه يقال له افد أولادك والا فهم يتبعون أمهم فظاهر هذا أنه خيره ببن فدائهم وبين تركهم رقيقاً لأمهم رقيق بحكم الاصل فلم يلزمه فداؤه كما لو وطائها وهو يعلم رقها . وقال الخلال اتفق عن أبي عبد الله أنه يندي ولاه وقال الحجاق عنه في موضع إن الولد له وليس عليه أن يفديهم وأحسبه قولا أول لابي عبد الله والصحيح أن عليه فداءهم لفضاء الصحابة به ولانه عاء الامة المملوكة فسبيله أن يكون مملوكا لمالسكها وقد فوت رقه باعتقاد الحرية فلزمه ضانهم كما لوفوق رقهم بنعله وفي فدائهم ثلاث مسائل

(الاولى) في وقنه وذلك حين وضم الولد، قضى بذلك عمر وعلى وابن عباس رضي الله عنهم وهو قول الشافعي وقال أبو ثور والثوري وأصحاب الرأى يضمنهم بقيمتهم يبم الحصدومة لانه أما يضم هم بالمنع ولم يمنعهم الاحال الحصومة

ولذا أنه محكوم بحريته عند الوضم فوجب أن يضمنه لانه ذات رقه من حينئذ ولان القيمة التي تزيد بعد الوضع لم تكن مملوكة لمائك الامة فلم يضمنها كما بعد الحصورة فان قبل فقد كان محكوما بحريته وهو حين قلنا إلا أنه لم يكن تضمينه حينئذ الهدم قيمته والاطلاع عليه فأوجبنا ضهانه في أول حال عكن تضمينه وهو حال الوضع

(المسئلة الثانية) في صفة الفدا. رفيها ثلاث روايات احداهن بتيمتهم وهو قول أكثر الفقهاء لقول النبي وَلَيْكُلِيْنَةِ مِن أَعْتَقَ شَقْصاً من عبد قوم عليه نصيب شريكه ولان الحبوان ون المنقومات لامن ذوات الامثال فبجب ضمانه بقيمته كالو أتلفه

فزوج رسول الله عَلَيْكَا فَرُوجه رواه النسائي قال الاثرم قلت لا بي عبد الله فحديث عمر بن أبي سلمة حين زوج النبي عَلَيْكَا أمه أم سلمة اليس كان صغيراً * قال ومن يقول كان صغيراً ليس فيه بيان عدل من عصباتها فيثبتله ولاية تزويجها كأخبها وقولهم ليس بمناسب لها ممنوع وان سلم فهو يبطل بالحا لم والمولى قولهم ان طبعه ينفر من تزويجها قلنا هذا ممارض في الفرع ليسله أصل ثم يبطل بما اذاكان ابن عم أو مولى أو حاكما اذا ثبت هذا فانه يقدم على الاخ ومن بعده بغير خلاف نعلمه عند من يقول بولايته لانه أقوى منه تعصباً وقد استويا في عدم الايلاد

﴿ مسئلة ﴾ (ثم أخويها لابيها)

لاخلاف في تقديم الاخ بمدعمودي النسب لكونه أقرب العصبات بعد هم فان ابن الاب أفواهم تعصيباً واحقهم بالميراث واختلفت الرواية عن أحمد في الاخ للاب اذا اجتمعا فعنه انها سواء اختارها الحرقي وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم لانها استويا في الادلاء بالجمة التي تستفاد بهاالعصوبة وهي جمة الاب فاستويا في الولاية كما لوكانا من أب وإنما رجع في الميراث جمة الام ولامدخل لها في الولاية لم يرجع بها كالهمين أحدها خال وابني عم أحدها أخ من أم (والرواية الثانية) الاخ من

(والثانية) يضمنهم بمثلهم عبيدا الله كر بند كر والانشى بأشى لما روى سعيد بن المسيب قال أبتت جادية لرجل من العرب وانتمت إلى بعض العرب فيزوجها رجل من بنيء فدة ثم إن سيدها دب فاستاقها واستاق ولدما فاختصموا إلى عمر رضي الله عنه فقضى العذري بفدا، ولده بفرة غرة مكانكل غلام ومكان كل جارية مجادية وكان عمر يقوم الغرة على أهل القرى ومن لم يجد غرة ستين ديناراً ولان ولا المفرور حر فلا بضمن بقيمته كسائر الاحرار فعلى هذه الرواية ينبغي أن ينظر إلى مثلهم في الصفات نقريباً لان الحيوان ايس من ذوات الاشال ويحتمل أن يجب مثلهم في القيمة وهو قول أبي بكر

(الثالثة) هو مخبرين فدائهم بمثلهم أو قبمتهم قال أحد في رواية الميموني إما القيمة أو رأس بوأس لانها جميعاً يرويان عن عمر ولسكن لا أدري أي الاسنادين أقوى وهذا اختيار أبي بكر وقال في المقنع الفدية غرة بفرة بقدرالقيمة أو القيمة وأبها أعطى أجزأه ووجه ذلك أنه تردد بين الجنين الذي يضمن بنرة وبين الحاقه بغيره من المضمونات فاقتضى التخيير بينها والصحيح أنه يضمن بالقيمة كسائر المضمونات المتقومات وقول عمر قد اختلف عنه فيه قال أحمد في رواية أبي طالب وعليه قيمتهم مثل قول عمر وإذا تعارضت الروايات عنه وجب الرجوع إلى القياس

(المسئلة الثالثة) فيمن يضمن منهم وهو من ولد حيا لرقت بعيش المدسواء عاش أو مات بعدذلك وقال مالك والثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي لا ضان على الاب لمن مات منهم قبل الخصومة وهذا مبنى على وقت الضان وقد ذكرناه فأما السقط ومن ولد لرقت لا يعيش في ثله وهو دون ستة أشهر فلا ضان لانه لا قيمة له :

الابوين أولى اختارها أبو بكر وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الصحيح إنشاء الله تمالى لانه حق يستفاد بالتمصيب فيقدم فيه الاخ من الابوين كالميراث وكاستحقاق الميراث بالولاء فانه لامدخل للنساء فيه وقد قدم الاخ للابوين فيه وبهذا يبطل ماذكر في الرواية الاولى وهكذا الحلاف في بني الاخوة والاعمام وبنينهم واما إذاكان ابناعم لاب أحدهما أخ لام فها سواء لانها استوبافي التمصيب والارث به وقال القاضي فيها من الحلاف مثل مافي ابن عم من الابوين وابن عم من أب لانه يرجع من جهة أمه وليس كذلك لان جهة أمه يرث بها منفردة وما ورث بها منفرداً لم يرجح به وكذلك لم يرجح به في الميراث بالولاء ولا في غيره فعلى هذا إذا اجتمع ابن عم من أبوين وابن عم من أب هو أخ من أم فالولاية لابن العم من الابوين عند من يرى تقديم ولد الابوين

[﴿] مسئلة ﴾ (وعنه تقديم الابن على الجد والتسوية بين الجد والاخوة وبين الاخ للابوين والاخ للاب وقد ذكرناه)

⁽ مسئلة) (ثم بنوا الاخوة وإرز سفلوا ثم العم ثم ابنه ثم الافرب فالاقرب من العصبات على ترتيب الميراث)

(الفصل الرابع) في المهر ولا مخلو أن يكون عن مجوز له نكاح الاما. أولا فان كان بمن مجوز له نكاح الاما، وقد نكحها نكاحا صحيحا فلها المسمى وان لم يدخل بها واختار الفسخ فلا مهر لها لان الفسخ تعذر من جهتها فهي كالمعيبة يفسخ نكاحها وان كان بمن لا مجرز له نكاح الاما، فالعقد فاسد من أصله ولا مهر فيه قبل الدخول فان دخل بها فعليه مهرها وهل بجب المسمى أو مهر المثل؟ على روايتين ذكر ناهما فيا مضى وكذلك ان كان بمن مجوز له نكاح الاما، لسكن تزوجها بغير إذن سيدها أو محو ذلك بما يفسد به النكاح

(الفصل الخامس) أنه يرجع بما غرمه على من غره في المهر وقيمة الاولاد وهذا اختاره الحرق ورواية عن أحسد قال ابن المنذر كذلك قضى عمر وعلي وابن عباس وبه قال الشاهي في القديم والرواية الاخرى لا يرجع بالمهر وهو اختيار أبي بكر قال وهو قول علي وبه قال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي والشاهي في الجديد لانه وجب عليه في مقابلة نفع وصل اليه وهوالوط، فلم يرجع به كالواشترى مفصوبا فأكله بخلاف قيمة الولد فانها لم تحصل في مقابلة عوض لامها وجبت بحرية الولد وحرية الواد الولد لا يه فأكله بخلاف قيمة الولد فانها لم تحصل في مقابلة عوض لامها وجبت بحرية الولد وحرية الواد الولد لا يه يوجع بالمهر لان أحمد قال كنت أذهب إلى حديث على ثم كأ في هبته وكأ في أميل إلى حديث على ثم كأ في هبته وكأ في أميل إلى حديث عربية في الرجوع ولان العاقد ضمن له سلامة الرط كا ضمن له سلامة الواد كذلك يرجع بالمهر قال وعلى هذا الاصل برجم بأجرة الخدمة اذاغرمها كا يرجع بالمهر ولا أعرف عن أصحابنا بينها فرقا وقال اذا ثبت هذا الاصل برجم بأجرة الخدمة اذاغرمها كا يرجع بالمهر ولا أعرف عن أصحابنا بينها فرقا وقال اذا ثبت هذا فان كان الفرور من السيد فقال هي حرة عقد على من النا في مهذا لهي عردة عقد عن أصحابنا به الحرية فلا شيء له لانه لافائدة في أن يجب له ما يرجع باعليه ، وإن كان الفظ غيرهذا لم تثبت به الحرية فلا شيء له لانه لافائدة في أن يجب له ما يرجع باعليه ، وإن كان الفظ غيرهذا لم تثبت به الحرية فلا شيء له لانه لافائدة في أن يجب له ما يرجع باعليه ، وإن كان

وجملة ذلك أن الولاية بعد الاخوة تترتب على ترتيب الميراث بالتعصيب فأحقم بالميراث احقهم بالولاية فيعد الاخوة بنوهم وان سفلوا ثم بنوا الجدوهم أعمام الاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جد الجدثم بنوهم وعلى هذا لا بلي بنو أب أعلى من بني أب أقرب منه وان نزلت درجهم وأولى ولدكل أب أقربهم اليه لان مبنى الولاية على النظر والشفقة وذلك معتبر عظنته وهي القرابة فأقربهم اشفة هم ولا نعلم هذا خلافاً بين أهل العلم

⁽فصل) ولا ولاية لغير العصبات من الاقاربكالاخ من الام والحال وعم الام وأبي الام ونحوهم نص عليه الامام أحمد في مواضع وهو قول الشافعي وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة والثانية ان كل من يرث بفرض أو تعصيب بلى لانه يرثما فوليها كعصباتها

ولنا ماروى عن على رضى الله عنه انه اذا بلغ النساء نص الحقائق فالعصبة أولى بعنى إذا أدركن رواه أبو عبيد في الفريب ولانه ليس من عصباتها اشبه الاجنبي

⁽ مسئلة ﴾ (ثم المولى المنعم ثم عصباته من بعدهالاقرب فالاقرب)

ثم السلطان اذا لم يكن المرأة عصبة من نسبها فوليها موليها يزوجها ولا نعلم خلافا في ان العصبة

الغرور من وكيله رجع عليه في الحال ، وإن كان من أجنبي رجع عليه أيضاً ، وإن كان منها فليس لها في الحال مال فيتخرج فيها وجهان بناء على دين العبد بغير اذن سيده هل يتعلق برقبته أو بذمته يتبع به بعد العتق ? قال القاضي قياس قول الحرقي أنه يتعلق بذمتها لانه قال في الامة اذا خالعت زوجها بغير اذن سيدها يتبعها به اذا عتقت كذا همنا ويتبعها بجميعه

وظاهر كلام أحمد أن الغرور إذا كان من الاه تم يرجع على أحدد قانه قال إذا جا.ت الاه فقالت الي حرة فوات أمرها رجلا فزوجها من رجل ثم ظهر عليها مولاها قال فكال ولده على الاب لانه لم يغره أحد ، وأما إذا غره رجل فروجها على أنها حرة قالمندا. على من غره . يروى هذا عن على وابراهيم وحماد وكذلك قال الشعبي ، وإن قلنا يتعلق برقبتها فالسيد مخبر بين فدائها بقيمتها إن كانت أقل مما يرجع به عليها أو يسلمها قان اختار فدا. ها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج قانه لافائدة في أن فوجبه عليه ثم مرده اليه ، وإن اختار تسليمها سلمها وأخذ ماوجب له وذكر القاضي أن الغرور الموجب للرجوع أن يكون اشتراط الحرية مقارنا المعقد فيقول زوجتكها على أنها حرة فان لم تكن كذلك لم ملك الفسخ وهذا مذهب الشافعي والصحيح خلاف هذا قال لان الصحابة الذين قضرا بالرجوع لم يفرقوا بين أنواع الغرور ولم يستفصلوا والظاهر أن العقد لم يتم هكذا ولم تجر العادة به في العقد وفلا يجوز من أنواع الغرور ولم يستفصلوا والظاهر أن العقد لم يتم هكذا ولم تجر العادة به في العقد وفلا أنها في العقد ولانه متى أخبره بحريتها أو أوهمه ذلك بقرائن تغلب على ظنه حريتها فذكمها على ذلك ورغب فيها بناء وأصدقها صداق الحرائر ثم لزمه الغرم فقد استضر بنا، على قول الخبر له والغارفت بإزالة الضرر عليه وأصدقها صداق الحرائر ثم لزمه الغرم فقد استضر بنا، على قول الخبر له والغارفت بإزالة الضرر عليه وأصدقها صداق الحرائر ثم لزمه الغرم فقد استضر بنا، على قول الخبر له والغارفت بإزالة الضرر

المناسبة أولى مندوذلك لانه عصبة مولاته يرثها ويعقل عها عند عدم عصباتها فكذلك يزوجها وقدم عليه المناسبون كما قدموا عليه في الارث والعقل قان عدم المولى أولم يكن من أهل الولاية كالمرأة والطفل والكافر فعصياته الافرب منهم فالاقرب على ترتيب الميراث ثم مولى المولى ثم عصباته من بعده كالميراث سواه قان اجتمع ابن المعتق وأبوه قالابن أولى لانه أحق بالميراث وأفوى بالتعصيب وإنما قدم الاب المناسب على الابن المناسب لزبادة شفقته وفضيلة ولادته وهذا معدوم في أب المعتق فيرجع فيه الى الاصل ثم السلطان لا نعلم خلافا بين أهل العلم في أن السلطان ولاية تزويج المرأة عند عدم أوليائها أو عضايم وبه يقول مالك والشافعي واستحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي والاصل فيه قول النبي والمناقع ولاية عامة بدليل انه يلي المال ومحفظ الضوال فكانت له الولاية في النكاح كالاب

(فصل) والسلطان هها هو الامام أوالحاكم أو من فوضا اليه ذلك واختافت الرواية عن أحمد في (المغني والشرح الكبير) (الحجزء السابع)

عنه باثبات الرجوع على من غره وأضر به فعلى هــذا إن كان الفرور من اثنين أوأكثر فالرجوع على جميمهم وإن كان الفرر منها ومن الوكبل فعلى كل واحد منها نصفه والله أعلم

(الفصل السادس) ان الزوج ان كان بمن يحرم عليه ذكاح الاما، وهو بمن يجدد الطول أو لا يخشى العنت قانه يفرق بينها لاننا ببنا أزالنكاح قاسد من أصلالعدم شرطه وهكذا لو كان تزويجها بفير اذن سيدها أو اختل شرط من شروط النكاح فهو قاسد يفرق بينهما والحكم في الرجوع على ماذكرنا ، وإن كان بمن يجرز له نكاح الاما، وكانت شرائط النكاح مجتمعة فالعقد صحيح والمؤوج الخيار بين الفسح والمقام على النكاح وهذا معنى قول الخرقي فرضي بالمقام معها وهذا الظاهر من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة لاخيار له لان الكفاءة غير معتبرة في جانب المرأة لافه علك العللاق

والما انه عقد غرفيه أحد الزوجين بحرية الآخر فثبت له الحيار كالاخر قان الكفاءة وإزلم تعتبر فان عليه ضررا في استرقاق ولده ورق امرأته وذلك أعظم من فقد الكفاءة ، فأما الطلاق فلا يندفع به الفسرر فانه سقط نصف المسمى والفسخ يسقط جميعه فاذا فسخ قبل الدخول فلا مهر لها ، وإن رضي بالمقام معها فله ذلك لانه يحل له نكاح الاما، وما ولدت بعد ذلك فهو رقبق لسيدها لان المانع من رقهم في الغرور اعتقاد الزوج حريتها وقد زال ذلك بالعلم ، ولو وطنها قبل علمه فعلقت منه ثم علم قبل الوضع فهو حر لانه وطنها يعتقد حريتها

(فصل) والحسكم في المدبرة وأم الولد والمعتقة بصفة كالامة القن لانها ناقصة بالرق إلا أن ولد أم الولد والمدبرة يقوم كأنه عبد له حكم أمه وكذلك من أعنق بعضها إلا أنه اذا فدى الولد لم يلزمه إلا فداء مافيـه من الرق لان بقيته حر بحرية أمه لا باعتقاد الوطى، فان كانت مكاتبة فكذلك إلا أن

والي البلد فقال في موضع يزوج والي البلد وقال في الرستاق بكون فيه الوالي وليس فيه قاض قال يزوج اذا احتاط لها في المهر والكف أرجو أن لا يكون به بأس لانه ذو سلطان فيدخل في عموم الحديث وقال في موضع آخر في المرأة اذا لم يكن لها ولي فالسلطان المسلط على القاضي يقضي في الفروج والحدود والرجم وصاحب الشرطة أنما هو مسلط في الادب والجناية وقال ما للوالي وذا انما هو الى القاضي وتأول القاضي الرواية الاولى على أن الوالي أذن له في الترويج ومحتمل أنه جمل له ذلك إذا لم يكن في موضع ولايته قاض فكأنه قد فوضاليه النظر فيا محتاج اليه في ولايته وهذا منها (فصل) إذا استولى أهل البني على بلد جرى حكم سلطامهم رقاضيهم في ذلك بحرى الامام وقاضيه لانه أجري بجراه في قبض الصدقات في الجزية والخراج فكذلك في هذا

(فصل) واختلفت الرواية في المرأة تسلم على يد رجل فقال في موضع لا يكون وليا لهاولايزوج حتى يأتي السلطان لانه ليس من عصبتها ولا يعقل عنها ولا يرثها فأشبه الاجنبي وقال في رواية حرب في امرأة أسلمت على يد رجل يزوجها هو وهو قول اسحاق وروي عن ابن سيرين أنه

مهرها لها لانه من كسبها وكسبها لها وتجب قيمة ولدهاعلى الرواية المشهورة ، قال ابو بكر ويكون ذلك لها تستمين به في كتابتها ، فان كان الغرور منها فلا شي. لها إذ لافائدة في إيجاب شي. لها يرجع به عليها وإن كان الغرور من غيرها غرمه لها وبرجع به على من غره

(فصل) ولا يُتبت أنها أمة بمجرد الدعوى قان قام بذلك بينة ثبت ، وان أقرت أنها أمة فقال احمد في رواية أبي الحارثلا يستحقها باقرارها وذلك لان اقرارها بزيل النكاح عنها ويثبت حقا على غيرها فلم يقبل كاقرارها بمال على غيرها ، وقال في رواية حنبل لاشيء له حتى يثبت أوتقر هي أنها أمة فظاهر هذا أنه يقبل إقرارها لانها مقرة على نفسها بالرق أشبه غير الزوجة والاول أولى ولانسلم أنه يقبل من غير ذات الزوج اقرارها بالرق بعد إقرارها بالحرية لانها أقرت بما يتعلق به حق الله تعالى المناه بالرق أمها أنه يقبل من غير ذات الزوج اقرارها بالرق بعد إقرارها بالحرية لانها أفرت بما يتعلق به حق الله تعالى المناه بالرق أبيا المناه بالرق أبيا بالرق بهد إقرارها بالرق بعد إنها بالرق أبيا بالرق بالرق بالرق بالرق بالرق بالرق بعد إنها بالرق بالرق

(فصل) اذا حمات المفرور بها فضرب بطنها ضارب فألقت جنينا ميتاً فعلى الضارب غرةلان هذا الجنين محكوم بحريته وبر شها ورثنه من كانوا ، وعلى الضارب كفارة الفتل وإن كان الضارب أباه لم يرثه وورثه أفاربه ولا بجب بذل هـذا الولد السيد لانه أما يستحق بذل حي وهذا ميت، ومجتمل أن يجبله عشر قيمة أمه لان الواطىء فوت ذلك عليه باعتقاد الحوية ولولاه لوجب له ذلك

(فصل) اذا تزوجت المرأة عبداً على أنه حر فالنكاح صحبح وهذا قول أبي حنيفة وأحد قولي الشانعي لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة العقد كما لو تزوج أمة على أمها حرة وهذا اذا كات شروط النكاح وكان ذقك باذن سيده ، وان كانت المرأة حرة وقلنا الحرية ليست من شروط الكفاءة أو ان فقد الكفاءة لا يبطل النكاح فهو صحبح وللمرأة الخيار ببن الفسخ والامضاء فان اختارت امضاء فلا ولياثها الاعتراض عليها لعدم الكفاءة، وان كانت أمة فينبغى أن يكون لها الخيار أيضاً لانه لما ثبت

لايفعل ذلك حتى بأتي السلطان وعن الحسن أنه كان لا يرى بأسا في أن يزوجها نفسه وذلك لما روى أبو داود باسناده عن تميم الداري أنه قال يارسول الله ماالسنة في الرجل يسلم على يدالرجل من المسلمين؟ قال «هو أولى الناس بمحياء ومماته » الاأن هذا الحديث ضعفه احمد وقال رواية ابن عبد العزيز يعني ابن عمر بن عبد العزيز وليس هو من اهل الحفظ والاتقان .

(فصل) وإن لم يوجد المرأة ولي ولا ذو سلطان نمن أحمد ما يدل على أنه يزوجها رجل عدل باذمها فانه قال في دهقان قربة يزوج من لاولي لها إذا احتاط لها في الكف والهر إذا لم يكن في الرسناق قاض قال ابن عقيل أحد قوم من اصحابنا من هذه الرواية إن النكاح لا يقف على ولي قال وقال القاضي نصوص أحمد يمنع من ذلك قال شيخنا، والصحبح أن هذا من القول حال عدم الولي والسلطان لانه شرط أن لا يكون في الرستاق قاض، وجهه أن اشتراط الولي ههنا يمنع النكاح بالكلية فلم يجز كاشتراط المناسب في حق من لامناسب لها وروي عنه أنه لا يجوز النكاح الا بولي لعموم الاخبار فيه

الخيار العبد اذا غر من أنة نبت للامة اذا غرت بعبد وكل موضع حكمنا بفساد العقد ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعده فلها مهر المثل او المسمى على ماقدمنا من الاختلاف ، وكل موضع فسخ النكاح مع القول بصحته قبدل الدخول فلا شيء لها ، وأن كان بعده فلها المسمى لانه فسخ طراً على فكاح فأشبه الطلاق

(فصل) فان غرها بنسب فبان دونه وكان ذلك مخلا بالهكفاءة وقلنا بصحة النكاح فلها الخيار فان اختارت الامضا. فلأ وليائها الاعتراض عليها وان لم يخل بالهكفاءة فلا خيار لها لان ذلك ليس بمعتبر في النكاح فأشبه ما او شرطه فتيها فبان مخلافه وكذلك إن شرطت غير الله ب فان كان مما يعتبر في الكفاءة نهو كما لو تبين أنه غير مكافي. لها في النه وان لم يعتبر في الكفاءة كالفقه والجال وأشباه ذلك فلا خيار لها لان ذلك مما لايمتبر في النكاح فلا يؤثر اشتراطه، وذكر فيها اذا بان نسبه دون ماذكر وجه في ثبوت الخيار لها ان لم يخل بالكفاءة والاولى ماذكرناه والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا كان المفرور عبداً فولده احرار ويفديهم اذا عتق ويرجم به على من غره)

وجملة ذلك أن المفرور اذا كان عبداً فولده أحرار ، وقال ابو حنيفة يكون رقيقالان أبويهرةيق وليس ذلك بصحبح فانه وطنها معتقداً حريتها فكان ولد، حراً كولد الحر فان هذا هوالعلة المقتضية

﴿ مسئلة ﴾ (وولي الامة سيدها إذاكان من اهل ولاية النزويج) لا نعلم فيه خلافا لانه مالكها وله التصرف في رقبتها بالبيع ففي النزويج أولى ولايزوجها الا باذنها

﴿ مسئلة ﴾ (فان كانت لامرأة فوليها ولى سيدتها وقد ذكرنا ذلك)

اختلفت الرواية عن احمد فيمن يزوج أمة المرأة فروي عنه أنه بلي نكاحها ولي سيدتها قال الفاضي هذا هو الصحيح اختاره الحرقي وهو مذهب الشافعي لان مقتضى الدليل كون الولاية لها فامتنت فيحقها لقصورها نثبت لاوليائها كولاية نفسها ولانهم يلونها لوعتقت ففي حال رقها أولى فان كانت سيدتها رشيدة لم يجز تزويج أمتها الا باذنها لانها مالها ولا يجوز التصرف في مال رشيد بغير اذنه وبنير نطقها بذلك وان كانت بكراً لان صابها اعا اكنني به في تزويج نفسها لحيائها ولا تستحي من تزويج غيرها وإن كانت صغيرة أومجنونة أر سفيه تولوليها ولاية على مالها فله تزويج أمتها ان كان الحظ في تزويجها والا لم يملك تزويجها وكذلك الحكم في أمة ابنه الصغير وقال بعض الشافعية ليس كان الحظ في تزويجها والا لم يملك تزويجها وكذلك الحكم في أمة ابنه الصغير وقال بعض الشافعية ليس كان الحظ في تزويجها والا م يملك تزويجها وكذلك الحكم في أمة ابنه الصغير وقال بعض الشافعية ليس عافيه من تحصيل مهرها وولدها وكفاية مؤنها وصيانها عن الزنا الموجب للحد في حقها ونقص قيمتها عافيه من تحصيل مهرها وولدها وكفاية مؤنها وصيانها عن الزنا الموجب للحد في حقها ونقص قيمتها

للحرية في محل الوفاق ولولاذلك لكان رقيقاً فان علة رق الولد رق الام خاصة ولا عبرة بحال الاب بدليل ولد الحر من الامة وولد الحر من العبد وعلى العبد فداؤهم لانه فوت رقهم باعتقاده وفعله ولا مال له في الحال فيخرج في ذلك وجهان

[أحدها] يتعلق برقبة، بمنولة جنايته (والثاني) بذمته يتبع به بعد العتق بمنولة عوض الحلع من الامة إذا بذاته بغير إذن سبدها ويفارق الاستدانة والجناية لانه إذا استدان أتلف مال الغريم فكان جناية منه وههنا لم يجن في الاولاد جاية وإنما عتقوا من طريق الحكم وما حصل له منهم عوض فيكون ذاك في ذبته يتبع به بعد العتق وبرجع به حين يغرمه فانه لا بنبغي أن يجب له بنل مالم يفت عليه . وأما الحرية فتتعجل في الحال، وإن قلنا أن الفداء يتعلق برقبته وجب في الحال ويرجع به سيده في الحال ويثرت الحرية فتتعجل في الحال أثبت الحريم به يناس به عليه في المناس به عليه في المناس به المناس به ويحتمل أن لا يثبت له خيار لانه فقد صفة لا ينقص بها عن رتبته فأشبه مالوشرط نسب أمرأة فبانت بخلاف لأنها مساوية لنسبه بخلاف تغرير الحر

وقال بعض الشافعية لا خيار له قولا ؛ احدا . وقال عضهم فيه قولان والاولى ما ذكرناه . وإذا اختار الافامة فالمهر واجب لايرجع به على أحد ، وإن اختار الفسخ قبل الدخول فلامهر وإن كان بعده والسكاح باذن سيده فالمهر واجب عليه وفي الرجوع به خلاف ذكر ناه فيا مضى وإن كان بغير إذنه فالنكاح فاسد فان دخل بها فني قدر ما بجب عليه وجهان [أحدهما] مهر المثل (والثاني) الحسان وهل يرجع به على وجهين

(فصل) فان شرط انها مسلمة فبانت كافرة فله الحيار لانه نقص وضرر يتعدى إلى الولد فأشبه مالو شرطها حرة فبانت أمة

والمرجوح كالمعدوم فان كان وليها في مالها غير ولي تزويجها فولاية تزويجها الولي فى المال دون ولي المترويج لانه المتصرف في المال وهي مال وروي عن احمد رواية ثانية أن المرأة أن تولي أم أمتها رجلا لمرويجها نقلها عن احمد جماعة لان سبب الولاية الملك وقد تحقق في المرأة وامتنمت المباشرة لنقص الانوثية فلسكت التوكيل كالرجل والمريض والغائب ونقل عن أحمد كلام محتمل رواية ثالثة وهو أن سيدها يزوجها فانه قيل له تزوج أمتها وقال قد قيل ذلك هي مالها وهذا بحتمل أنه ذهب اليه وهو قول ابي حنيفة لانها علمكها وولايتها نامة عليها فلسكت تزويجها كالسيد ولانها علمكها والمربها فلسكت تزويجها كالسيد ولانها علمكها والحربها فلسكت تزويجها كالسيد ولانها علمكها والحربها فلسكت تزويجها كالسيد ولانها أنها ومحتمل أن فلسكت تزويجها كسيدها ولان الولاية في أمتها لعدم اعتبار السكفاءة وعدم الحق للاوليا، فيها ومحتمل أن محصيلها فلا تنبت عليها الولاية في أمتها لعدم اعتبار السكفاءة وعدم الحق للاوليا، فيها ومحتمل أن أحمد قال هذا حكاية لمذهب غيره فانه قال في سياقها أحب الي أن نأمر زوجها لان النساء لا يعقدن وقد روى أبو هريرة عن الذي صلى الله عليه وسد أنه قال هذا هذا لا تنكح المرأة المرأة المرأة مي وقالت عائشة

(فصل) فان شرطها بكرا فبانت ثيبا فعن أحد كلام بحتمل أمرين (أحدهما) لاخبار له لان النكاح لايرد فيه بعيب سوى عمانية عيوب فلا يرد منه بخالفة الشرط والثاني) له الخيار لانه شرط صفة مقصودة فبان خلافها فيثبت له الخيار كالو شرط الحرية وطى هذا لو شرطها ذات نسب فبانت دونه أو شرطها بيضا، فبانت سودا، أوشرطها عويلة فبانت قصيرة أو حسنا، فبانت شوها، خرج في ذلك كله وجهان ونحو هذا مذهب الشافي

وقال أبوثور: القياس ان له الرد ان كان فيه اختلاف وان كان أجماعا فالاجماع أولى من النظر قال ابن المنذر لاأعلم أحدا وافق أبا ثور على مقالة، عوممن ألزم الزوج من هذه صفتها الثوري والشافي وأحد وإسحاق وأصحاب الرأي . وروى الزهري أن رجلا نزوج امرأة فلم بجدها عذرا. كانت الحيضة خرقت عذرتها فأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب العذرة يقينا . وعن الحسن والشعبي وابراهيم في الرجل اذا لم يجا. امرأته عذرا، ليس عليه شيء العد ذرة تذهبها الوثبة وكثرة الحيض والتعيش والحل الثقيل والله أعلم

(فصل) واذا تزوج امرأة يظنها حرة فبانت أمة أو يظنها مسلمة فبانت كافرة أو تزوجت عبدا تظنه حرا فلهم الحيار كما لو شرط ذلك نص عليه أحمد في امرأة تزوجت عبدا تظنه حرا فلها الحيار، وقال الشانعي في الامة لاخيار له وفي الكافرة له الحيار، وقال بعضهم فبهما جميعا قولان

ولناأن بعض الرق أعظم ضرر افانه يؤثر في رق ولده و ينم كل استمناعه فكان له الخيار كالوكانت كافرة (فصل) وان شرطها أمة فبانت حرة أوذات نسب فبانت أشرف منه أو على صفة دنيئة فبانت خبرا من شرطه أو كافرة فبانت مسلمة فلاخيار له في ذلك لانه زيادة ، وقال أبو بكر له الخيار إذا بانت مسلمة لانه قد يكون له غرض في عدم وجوب العبادات والاول أدلى

زوجوا فان النساء لا يزوجن واعقدوا فان النساء لا يعقدن ولان المرأة لا علك تزويج نفسها فغيرها أولى .

(فصل) وبزوج عتيقتها من بزوج أمتها ذكره الخرقي وفيها رواينان (احداهما) لمولاتها أن توكل رجلا في تزويجها لانها عصبتها وترثها فاشبهت المعتق (والثانية) يزوجها ولي سيدتها وهي أصح لان هذه ولاية لنكاح والمرأة ليست من أهل ذلك فيكون الى عصبتها لانهم الذين يعقلون عنها ويرثونها بالتعصيب عند عدم سيدتها فكانوا أولياءها كما لو تعذر على المعتق تزويج عتيقته ، وقد ذكرنا أنه اذا انقرض العصبة من النسب ولي المولى المعتق ثم عصباته الاقرب فالاقرب كذا ههنا الا ان الظاهر من كلام الخرقي ههنا تقديم أبي المعتقة على ابنها لانه أولى بتزويجها وقد يزوج معتقتها من يزوج أمتها ويزوج أمتها من يزوجها ، وقد ذكرنا ان ابن المعتقة أولى بتزويج عتيقتها من أبيها وبعتبر في ولايتها شرطان (احدهم) عدم العصبة من النسب لان المناسب أقرب من المعتق وأولى منه (الثاني) اذن المزوجة

(فصل) وكل موضع ثبت اله الخيار ففسخ قبل الدخول فلا مهر عليه وان فسخ بعده وكان التغرير عن له المهر فلا شيء عليه أيضا ، وان كان من غيره فعليه المهر بدفعه ثم يرجع به على الفار فان كان التفرير من أوليائها رجع عليهم وان علم بعضهم احتمل أن يرجم عليه وحده لانه الفار واحتمل أن يرجم عليه على جيعهم لان حقوق الاحمين في العمد والسهو سواء

(مسئة) قال (واذا قال قدج ملت عنق أمني صداقها محضرة شاهدين نقد ثبت العنق والذكاح راذا قال أشهد أني قد أعتقتها وجعلت عنقها صداقها كان العنق والنكاح أيضا ثابتين سواء تقدم القول العنق أد تأخر اذا لم يكن بينهما فصل فان طلقها قبل الدخول رجم عليها بنصف قيمتها ، في هذه المسئلة خس فصول .

(الاول) أزظاه المذهب أن الرجل إذا أعتق أمنه وجعل عنقها صداقها فهو نكاح صحبح اصعليه أحمد في رواية جماعة وروي ذقك عن إلى رضي الله عنه وفعله أنس بن مالك ربه قال سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبدالر حن والحسن والزهري واسحاق وقال الاوزاعي بلزمها أن تنزوجه وروى المرذوي عن أحمد إذا أعتق أمنه وجعل عنقها صداقها يوكل رجلا يزوجه وظاهر هذا أنه لم محمكم بصحة النكاح رقال أبو الخطاب هي الصحيحة واختارها القاضي وابن عقيل وهو قول أبي حنيفة ومالك والشانبي لانه لم يوجد إبجاب وقبول فلم يصح لعدم اركانه كما لو قال أعتقتك وسكت ولانها بالعتق علك نفسها فيجب أن يعتبر رضاها كما لو فصل بينها ولان العتق يزبل ملكه عن الاستمتاع بحق الملك فلا يجوز أن يستبيح الوط، بالمسمى فانه لو قال بعتك هذه الامة على أن تزوجنها بالمن لم يصح

ولناماروي أنس أذرسول الله عَيِّمَا اللهِ عَيِّمَا اللهِ عَيْمَا اللهِ عَيْمَا اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَنْمَا وروي الاثرم باسناده عن صفية قالت اعتقني رسول الله عنه أنه كان يقول اذا أعتق الرجل أم واده عن على رضي الله عنه أنه كان يقول اذا أعتق الرجل أم واده في عنها صداقها فلا بأس بذلك ومتى ثبت العتق صداقا ثبت النكاح لان الصداق لا يتقدم فجعل عنقها صداقها فلا بأس بذلك ومتى ثبت العتق صداقا ثبت النكاح لان الصداق لا يتقدم

لانها حرة وليست له ولاية أجبار فانه أبعد العصبات ولا يعتبر اذن مولاتها لانه لاولاية لها ولا ملك فاشبهت القريب الطفل اذا زوج البعيد

(فصل) فانكان للامة مولى فهو وليها وانكان لها موليان اشتركا في الولاية وليس لواحد منها الاستقلال بها بغير أذن صاحبه لانه لا علك الا بسضها وأن اشتجرا لم يكن للسلطان ولاية لان تزويجها تصرف في المال بخلاف الحرة فان نكاحها حق لها ونفعه عائد اليها ونكاح الامة حق لسيدها نفعسه عائد اليه فلم ينب السلطان عنه فيه فان أعتقاها ولها عصبة مناسب فهو أولى منها وأن لم يكن لها عصبة ولياها ولا يستقل أحدهما بالتزويج لان ولايته على بعضها فأن اشتجرا أقام الحاكم مقام المتنع منها لأنها صارت حرة وصار فكاحها حقاً لها وأن كان المتق أو المعتقة واحداوله عصبتان كالابنين والاخوين

النكاح واو تأخر العنق عن النكاح لم مجز فدل على أنه انعقد بهذا المفظ ولانه لم ينقل عن النبي ويسالته أنه استأنف عقدا واو استأنفه لظهر ونقل كما نقل غيره ولان من جاز له تزويج امرأة لغيره من غير قرابة جاز له أن بنزوجها كالامام وقولهم لم يوجد امجاب ولا قبول عدم التأثير فانه لو وجد لم محكوا بصحته وعلى أنه ان لم يوجد فقد وجد ما يدل عليه وهو جعل العنق صداقا فأشبه ما اوتزوج امرأة هو وابها وكما او قال الخاطب الولي أذوجت ? مقال نعم وقال المزوج أفبات ! قال نعم عشد أصحابنا وكما او أنى بالكنايات عند أبي حنيفة ومن وافقه

(الفصل الثاني) أن النكاح ينعقد بقوله أعتفتك وجعلت عتفك صدافك وتزوجتك، وبذلك خالبا عن قوله: وتزوجتك وهذا الفظ الحرقي وهو الذي جاء في مديث أنس، وبقوله جعات عنقك صداقك وجعلت صداقك وعدا معنى قول الحرقي سواء تقدم العنق أو تأخر ونص أحمد على هذا في رواية صالح إذا قال جعات عنقك صداقك أوصداقك عنفك كل ذلك جائز

(المصل الثالث) أن لا يكون بينها فصل ولو قال أعتقتك وسكت سكوتا يمكنه الـكلام فيه أو تمكلم بكلام أجنبي ثم قالجعات عتقك صداقك لم يصح النكاح لانها صارت بالمتق حرة فيحتاج إلى ترويجها برضاها بصداق جديد

(الفصل الرابم) أنه لا بد من شاهدين إذا قالنا باشتراط الشهادة في النكاح نص عليه أحمد في رواية الجاعة وذلك لفوله « لا نكاح الا بولي وشاهدين »

(الفصل الحامس) أنه اذا طلقها قبل الدخول رجم عليها بنصف قيمتها لان الطلاق قبل الدخول يوجب الرجوع في الرق المد زواله يوجب الرجوع في الرق المد زواله فرجم بنصف قيمة نفسها وجهذا قال الحسن والحسكم وقال الاوزاعي يرجم برام قيمتها

ولنا أنه طلاق قبل الدخول فأوجب الرجوع النصف كسائر الطلاق وتعتبر القيمة حالة الاعتاق لانها حالة الاعتاق لانها حالة الانلاف فان لم تكن قادرة على نصف القيمة فهل تستسعى فيها أو تسكون دينا تنظر به الى حال القدرة على روايتين و إن قلنا إن النكاح لا ينعقد بهدا القول فعليها قيمة نفسها لانه أزال ملسكه بعوض لم يسلم له فرجع إلى قيمة المفوت كالبيم العاسد وكذلك از قلنا إن النكاح انعقد به فارتدت قبل

فلاحدهما الاستقلال بتزويجها كما يملك تزويج سيدتها .

[﴿] مسئلة ﴾ (ويشترط في الولي الحرية والذكورية وأتفاق الدين والعقل)

وجملته أنه يمتبر لثبوت الولاية ستة شروط العقل والحرية والاسلام اذا كانت المرأة مسلمة والذكورية والبلوغ، والعدالة على اختلاف نذكره فاما العقل فهو شرط بنير خلاف لان الولاية إعا ثبتت نظراً للمولى عليه عند عجزه عن النظر لنفسه ومن لاعقل له لا يمكنه النظر ولا يلي نفسه فنيره أولى وسواه في هذا من لا عقل له لصغره أو من ذهب عقله بجنون أو كبر كالشيخ اذا أفند قال

الدخول أو فعلت ما ينفسخ به نكاحها مثل أن أرضعت زوجة له صغيرة ونحو ذلك انفسخ نكاحها وعليها قيمة نفسها .

(فصل) وإن قال لامته أعتقتك على أن تزوجبني نفسك ويكون عنقك صداقك أو لم يقل ويكون عنقك صداقك فقبلت عنقت ولم يلزبها أن تزوجه نفسها لانه للنه لمن في نكاح فلم يلزبها أن تزوجها كان أسلف حرة ألفاً على أن يتزوجها ولانها أسقطت حقها من الخيار قبل وجود سببه فلم يسقط شفعته قبل البيع ويلزمها قيمة نفسها أوما اليه أحمد في رواية عبد الله وهو مذهب الشافعي لانه أزال ملكه منها بشرط عوض لم يسلم له فاستحق الرجوع بقيمته كالبيع الفاسد إذا تلفت السلمة في يد المشتري والنكاح الفاسد إذا أنصل به الدخول، ويحتمل أن لا يلزمها شي، بنا، على ماأذا قال لعبده أعتقتك على أن تعطيني ألما وهذا قول الك وزفر لان هذا ليس بلفظ شرط فأشبه مالو قال أعتقتك وزوجبني نفك وتعتبر القيمة حالة العتق ويطالبها بهائي الحال إن كانت قادرة عليها ، وإن كانت معسرة فهل تنظر الى الميسرة أو تجبر على الكسب ? على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على الكسب؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل بجبر على الكسب؟ على روايتين

(فصل) وإن أنه السيد وأمته على أن يعتقها ونزوجه نفه العزوجها على ذلك صح ولا مهو للما غير ماشرط من العتق وبه قال أبو يولف وقال أبر حنيه والشامي لايكون العتق صداقا لكن إن تزوجها على القيمة التي له في ذمتها وهما يعلمان القيمة صح الصداق

القاضي والشيخ الذي قد كبر فلا يعرف موضع الحظ لها لاولاية له، فاماالاغماء فلا يزيل الولاية لانه يزول عن قريب فهو كالنوم،وكذلك لاتثبت الولاية عليه ويجوز على الانبياء ومنكان يجن في الاحيان لم تزل ولايته لانه لايدوم زوال عقله فهو كالاغماء .

(الشرط الثاني) الحرية فلا ولاية لمبد في قول جماعة أهل الملم فان العبد لاولاية له على نفسه فعلى غيره أولى، وقال أصحاب الرأي بجوز ان يزوجها العبد باذنها بناء منهم على أن المرأة تزوج نفسها وقد مضى الكلام في هذه المسئلة .

(الشرط الثالث) الاسلام فلا يثبت للكافر ولاية على مسلمة ، وهو قول عامة اهل العلم قال ابن المنذر أجمع عامة من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا ، ونيه وجه ان الكافريزوج أم ولده المسلمة وسوف نذكره ان شاء الله تعالى، قال أحمد بلغنا ان عليا أجاز نكاح أخ ورد نكاح الاب وكان نصرانيا

(الشرط الرابع) الذكورية وهو شرط للولاية في قول الجميع لانه يعتبر فيها الكمال والمرأة نافصة قاصرة تثبت الولاية على غيرها أولى، وعن أحمداً نها تلى نكاح أمتها ومعتقتها وقد ذكرناه .

(المغني والشرح السكبير) (٤٥) (الجزء السابع)

ولنا أن العنق صلح صداقا في حق النبي وَلَيْكِلِيْهُ فِيجُوزُ فِي حق أمنه كالدرام ولانه يصلح عوضاً في البيع قانه لو قال أعتق عبدك على ألف جاز فلان يكون عوضا في النكاح أولى فان النكاح لايقصد فيه العوض وعلى هذا لو تزوجها على أن يعتق أباها صح نص علبه أحمد في رواية عبد الله . اذا ثبت هذا قان العتق يصبر صداقا كالو دفع اليها مالا ثم تزوجها عليه فان بذات له نفسها ليتزوجها فامتنع لم يجبر وكانت له القيمة لانها أذا لم تجبر على تزويجه نفسها لم يجبر هوعلى قبولها، وحكم المدبرة والمعتفة بصفة وأم الولد حكم الامة الةن في جميع ماذكرناه

(فصل) قان أعتقت امرأة عبدها بشرط أن يتزوجها عتى ولا شي. عليه لان النكاح بحصل به الملك للزوج وليس بمعلوك به قاذا اشترطت عليه أثبات الملك له لم يلزمه ذلك كا لو اشترطت عليه أن تماكم داراً ، ولو أراد ألعبد تزوجها لم تجبر لازالشرط لها اللا يوجب عليها كا لو شرط السيد على أمته أن تزوجه نفسها لم يلزمه ذلك

(فصل) ولا بأس أن منتى الرجل الامة ثم يتزوجها سوا. أعنقها لوجه الله تعالى أو أعنقها لينوجها ، وكره أنس تزويج من أعتقها لله تعلى قال الاثرم قلت لابي عبد الله روى شعبة عن تتادة عن أنس أنه كره أن يعتق الامة ثم يتزهجها فقال نعم قال اذا أعتقها لله كره أن يعتق الامة ثم يتزهجها فقال نعم قال اذا أعتقها لله كره أن يوجع في شيء منها ولنا ماروى ابو موسى قال : قال رسول الله عَلَيْكِيْنِيْ ﴿ مَن كَانَتَ عنده جَارِية فعلمها وأحدن البها

⁽ الشرط الحامس) البلوغ وهو شرط في ظاهر المذهب قال أحمد لايزوج الفلام حتى بحتلم ليس له أمر هذا قول الثوري والشافميواسحاق وابن المنذر وأبى ثور

وروي عن احمد أنه اذا باغ عشرا زوج وتزوج وطاق وأجبزت وكالته في الطلاق ومحتمله كلام الحرقي لتخصيصه المسلوب الولاية بكونه طفلا، ووجه ذلك أنه يصح بيعه وطلاقه ووصيته نثبت له الولاية كالبالغ، والاول اختيار ابي بكر وهو الصحيح لان الولاية يمتبر لها كما الحال لابها تفيد التصرف في حق غيره واعتبرت نظرا له والصبي مولى عليه لقصدوره فلا نثبت له الولاية كالمرأة والاصول المقيس عليها ممنوعة.

⁽السادس) العدالة وفي كونها شرطا روايتان (احداها) هي شرط قال احمد اذا كان القاضي مثل ابن الحلي وابن الجعد استقبل النكاح، فظاهر هذا أنه أفسد النكاح لانتفاء عدالة المتوليلة وهذا قول الشافعي لما روي عن ابن عباس أنه قال لا نكاح الا شاهدي عدل وولي مرشد. قالي احد أصح شي، في هذا قول ابن عباسيوني وقد روى ابن عباس قال قال رسول الله ويتنابخ ولانكاح الا بولي وشاهدي عدل وايما أمرأة انسكما ولي مسخوط عليه فنه كاحها باطل و وروى البرقاني باسناده عن جابر قال قال رسول الله ويتنابخ و لانه كاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل و ولانها ولاية نظر فلا يد تبد بها الفادق كولاية المال

ثم أعنقها وتزوجها فذلك له أجران » منفقعايه ، ولانه اذا تزوجها نقد أحسن البها باعفافها وصيانتها فلم يكره كا لو زوجها غيره وايس في هذا رجوع فيما جعل لله فانه انما بنزرجها بصداقها فهو بمنزلة من اشترى منها شيئا .

(فصل) واذا أراد أن يتزوجها بعد عنقها لم يحتج إلى أن استبرا، سوا كان يطؤها أولم يكن لان الاستبراء الصيانة الما، ولا يصان ذلك عنه فان اشترى أمة فأعنقها قبل أن يستبرنها لم يحل له أن يتزوجها ولا يروجها حتى يستبرنها لانه كان واجبا فلا يسقط باعتاقه لها ، قال أحمد في الرجل تكون له الامة لا يطؤها فيعنقها : لا يتزوجها من يومها حتى يستبرئها فان كان يطؤها فأعنقها نروجها من يومها حتى يستبرئها فان كان يطؤها فاعتقها نروجها من يومها حتى يستبرئها فان كان يطؤها فأعنقها نروجها من يومه ومتى شاء لانها في مائه ، قال القاني معنى قوله ان كان يطؤها أن يحل له وطؤها وهي التي قد استبرأها

و قوله إن كان لا بطؤها أي لا يحل له وطؤها وهي التي لم يمض عايبها زمان الاستبراء فلا محل له تزوجها حتى يستبر أبها ، واذا مضى لها بهض الاستبراء قبل عنة بها أنته بعده ولا يلزمها استئناف الاستبراء لان الاستبراء وجب بالشراء لا بالعنق فيحسب ابتداؤه من حين وجد سببه

(مُصلُ) وَان قالَ اعتَى عَبْدُكُ عَلَى أَن أَزُوجِكُ ابْنِي فَأَعْنَقُهُ لَمْ يَلْزُمُهُ أَن يُزُوجِهُ ابْنَتُهُ لَا نَهُ سَلْفُ في النكاح وعليه قيمة العبد، وقال الشانعي في أحد قوليه لايلزمه شيء لانه لافائدة له في العتق

وانا أنه أزال ملكه عن عبده بعوض شرطه فلزمه عوضه كما لو قال اعتق عبدك عنى وعلي نمنه وكالوقال طاق زوجتك وعلي الف فطلقها أو قال الني متاعك في الرحر وعلي ثمنه وبهذه الاصول يبطل قولهم أنه لا فائدة له في العتق

(والرواية الاخرى) ليست شرطا ، نقسل مثنى ابن جامع أنه سأل أحمدا ذا تزوج بولي وشهود غير عدول فلم بر أنه يفسد من النكاح شيء ، وهذا ظاهر كلام الحرقي لانه ذكر الطفل والعبدوالكافر ولم يذكر الفاسق وه و قول ما فك وأي حنيفة ، وأحد قولي الشافي لانه بلي نكاح نفسه فثبت له الولاية على غيره كالعدل ولانه يثبت الولاية فقر ابة وشرطها النظر وهذا قويب ناظر فبلي كالعدل .

(فصل) ولا يشترط أن يكون بصيراً لان شعيبا زوج ابنته وهو أعمى ولان المقصود في النكاح بهر ف بالدياع والاستفاضة فلا يفتقر الى النظر ولا يشترط النطق بل مجوز أن يلي الأخرس اذا فهدت اشارته لانها تنوم مقام نطقه في سائر العقود والاحكام فكذلك النكاح

(مسئلة) (فان كان الاقرب طفلا أو كافراً أو عبداً زوج الا بعد) لان الولاية لانثبت الطفل ولا عبد, لا كافر على مسلمة فع ند ذاك يكون وحودهم كعدمهم فتثبت الولاية ان أبعد منهم إذا كملت فيه الشهر وط كما لو ما توا .

(مسئلة) (وإن عضل الافرب زوج الأبعد وعنه يزوج الحاكم) العضل منع المرأة من النزويج بكفتها اذا طلبت ذلك ورغب كل واحد منها في صاحبه، (مسئلة) قال (واذاعال الخاطب للولي أزوجت فقال نم وقال للزوج أفيات تال ندم فقد انعقد النكاح اذا حضره شاهدان)

وفال الشاني لا ينعقد حتى يقول معه زوجتك ابنتي ويقول الزوج قبات هذا النزوبج لان هذين ركنا العقد ولا ينعقد بدونهما

ولنا أن نعم جواب لقوله أزوجت وقبات والسؤال يكون مضراً في الجواب مهاداً فيه فيكون مهتى نعم من الولي زوجته ابنتي ومعنى نعم من المنزوج قبلت هذا النزويج ولا احتمال فيه فيجب أن ينعقد به وقدلك لما قال الله تعالى (هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً عقالوا نعم) كان اقراراً منهم برجدان ذلك أنهم وجدوا ما وعدهم ربهم ، حقاولو قبل لرجل لي عليك الف درهم قال نعم كان اقرار صحيحاً لا يفتقر الى نية ولا يرجم في ذلك الى تفسيره وبمثه تقطع اليد في السرقة فوجب أن ينعقد به النزويج كا لو لهظ بذلك يرجم في ذلك الى تفسيره وبمثه تقطع اليد في السرقة فوجب أن ينعقد به النزويج كا لو لهظ بذلك (فصل) ولو قال زوجتك ابنتي فقال قبات انعقد النكاح ، وقال الشافعي في أحد قوليه لا ينعقد حتى يقول قبلت هذا النكاح أوهذا التزويج لانه كناية في الذكاح يفتقر الى النية ، والاضاد

فلم ينعقد به كلفظ الهبة والبيم ولنا أنالقبول صريح في الجواب فانعقدبه كا ينعقدبه اليم وسائر العقودوقولهم يفتقر إلى النية بمنوع فأنه جواب فلا ينصرف الا إلى المذكور

(فصل) وبنعقد النكاح بلفظ الانكاح والنزونج ، والجواب عنهما إجماعا وهما اللذان ورد بهما نص الكناب في قوله سبحانه (زوجنا كما) وقوله سبحانه (ولا تنكحوا مانكح آباؤكم من النساه) وسواء اتفقا من الجانبين أو اختلفا شل أن يقول زوجتك بنتي هذه فيقول قلت هذا النكاح أوهذا ففي وجد ذلك انتقلت الولاية الى الابعد نص عليه احمد وعنه رواية أخرى تنتقل إلى السلطان وهو اختيار أبي بكر ، وذكر ذلك عن عبان بن عفان وشر بح وبه قال الشافي لقول النبي عليات هو قان اشتجروا فالسلطان ولي من لاولي له ، ولان ذلك حق عليه امتنع من أدائه فقام الحاكم مقامه كما لوكان عليه دبن فامتنع من قضائه

وانا أنه تعدد التزويج من جهة الافرب فملكه لأ بعد كما لوجن ولانه يفسق بالعضل فتنتقل الولاية عنه كما لو شرب الحفر، قان عضل الاولياء كلهم زوج الحاكم، والحدبث حجة انالقوله والسلطان ولي من لاولي له ، وهذه لها ولي وعكن حمله على ما اذا عضل الكلفان توئه هنان اشتجروا، ضمير جمع يتنادل الكل والولاية تخ لف الدبن من وجوه ثلاثة (أحدها) انها حق الولي والدبن عليه . (الثاني) أن الدبن لا ينتقل عنه والولاية تنتقل عنه لمارض من جنون الولي وفسقه الثالث) أن الدبن لا تعتبر لها ذلك وقد زالت المدالة بما ذكرنا، قان قبل لو زالت ولايته لما صح منه التزويج اذا أجاب اليه قلنا فسقه بامتناعه فاذا أجاب نقد نزع عن المعصية وراجع الحق

التزوج، ولا ينعقد بذير لفظ الانكاح والنزويج وبهذا قال سعيد بن المسيبوعطا، والزهري وربيعة والشافعي ، وقال الثوري والحسن بن صالح وابوحنيفة وأصحابه وابوثورو ابوعبيد وداود ينعقد بلفظ الهبة والصدقة والبيع والممليك ، وفي لفظ الاجارة عن أبي حنيفة روايتان ، وقال مالك ينعقد بذلك اذا ذكر المهر ، واحتجوا بان النبي عَلَيْكَيْ ووج رجلا امرأة فقال « قدملكتكها بما معك من القرآن ، رواه البخاري ولانه لفظ ينعم به نزويج النبي عَلَيْكَيْ فانعقد به نكاح أمته كافظ الانكاح والتزويج ولانه أمكن تصحيحه عجازه فوجب تصحيحه كايقاع الطلاق بالكنايات

ولنا قوله تمالى (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها الذي ان أراد الذي أن يستنكحها خالصة الله من دون المؤمنين) فذكر ذلك خالصا لرسول الله عِلَيْكِيَّةُ ولانه لفظ ينعقد به غير النكاح فلم ينعقد به النكاح كلفظ الاجارة والاباحة والاحلال، ولانه ايس بصريح في النكاح فلا ينعقد به كالذي ذكر نا وهذا لان الشهادة شرط في النكاح والكناية أنما تعلم بالنية ولا يمكن الشهادة على النية لعدم اطلاعهم عليها فيجب أن لا ينعقد، وبهذا فارق بقية العقود والطلاق، وأما الخير فقدر وي زوج تكها وأنكحتكها وزوجناكها من طرق صحيحة، والقصة واحدة والظاهر أن الراوي روى بالمعنى ظنا منه أن معناها واحد فلا تكون حجة وان كان النبي عَلَيْكِيَّةٍ جع بين الالفاظ فلاحجة لم فيه لان النكاح انعقد بأحدها والباقي فضلة (فصل) ومن قدر على له ظ النكاح بالعربية لم يصح بغيرها وهذا أحد قولي الشانعي وعنداً بي حنيفة ينعقد لانه الى بافظه الخاص فانعقد به كما ينعقد بلفظ العربية

فزال فسقه فكذلك صح نزويجه ، وقد روى عن معقل بن يسار قال : زوجت أختاً لي من رجل نطاقها حتى أذا انقضت عدمها جاء يخطبها فقات له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلفتها ثم جثت تخطبها لا والله لانمرد اليك أبداً وكان رجلا لا بأس به فكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فأنزل الله هذه الآية (فلانه ضاوهن) فقلت الآن أفعل بارسول الله قال « فروجها إباه » رواه البخاري

(فصل) وسواء طلبت التزويج بمهر مثلها او دونه ، وبه قال الشافعي وابو يوسف ومحمد وقال ابوحنيفة له منعهامن التزويج بدون مهر مثلها لان عليهم في ذاك عاراً وفيه ضرر على نسائها لنقص مهر مثلهن واننا أن المهر خالص حقها وعوض مختص مها فلم يكن لهم الاعتراض عليها فيه كثمن عبدها وأجرد ارها عرلانها او أسقطته بعد وجوبه سقط كله فبعضه أولى ولان النبي عَلَيْكِينَّةُ قال لرجل أراد ان بزوجه ها النمس واوخا ما من حديد وقال لا رأة زوجت بنعلين ه أرضيت من نفسك بنعلين ؟ وقالت نعم : فأجازه النبي عَلَيْكِينَّةُ وقولهم فيه عار عليهم نيس كذلك قان عرقال او كان مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم به رسول الله عَلَيْكِينَّةً يعنى غلو الصداق قان رغبت في رجل به ينه وهو كف فأراد تزويجها لغيره من اكفائها وامتنع من تزويجهامن الذي أرادته كان عاضلا لها قان طلبت التزويج بغير كف، فله منعها منه ولا يكون عاضلا بذلك لأنها لو زوجت بغير كفئها كان له فسخ النكاح فلأن عنع منه ابتداء أولي

ولنا انه عدل عن لفظ الانكاح والتزويج مع القدرة فلم بصح كلفظ الاحلال، فأما من لابحسن العربية فيصح منه عقد النكاح بلسانه لانه عاجز عما سواه فسقط عنه كالاخرس ومحتاج أن يأتي يممناهما الحاص بحيث بشتمل على معنى اللفظ العربي ، وليس علىمن لا مجسن العربية تعلم ألفاظ النكاح بها ، وقال أبو الخطاب عليه أن يتملم لان ما كانت العربية شرطا فيه لزمه أن يتملمها مع القدرة كالتكبير ووجه الاول ان النكاح غيروا جب فلم بحب تعلم أركانه بالعربة كالبيم مخلاف التكبير، فأن كان احد المتعاقد بن يحسن العُربية دون الآخر ألى الذي يحسن العربية بهاوالآخر بأني بلسانه، فانكان احدهما لايحسن اسان الآخر احتاج أن بعلم أن الفظة التي آي بهاصاحبه افظة الانكاح أن يخبره بذلك ثفة يعرف المسانين جيعا (فصل) قأما الاخرس فان فهمت إشارته صح نكاحه يها لانه معنى لا يستفاد إلا منجهة واحدة فصح باشارته كبيمه وطلاقه والعانه ، وأن لم تفهم أشارته لم يصح منه كما لم يصح غيره من التصرفات القولية ، ولان النكاح عقد ببن شخصين ولابد من فهم كل واحد منهما مايصدر ونصاحبه ، ولوفهم ذلك صاحبه العاقد معه لم يصح حتى يفهم الشهود أيضا لأن الشهادة شرط ولا يصح على ما لا يفهم ، قال أحمد لايزوجه واليه يعني إذا كان بالغالان الخرس لايرجب الحجر فهو كالصمم

(فصل) إذا تقدم القبول على الابجاب لم يصح رواية واحدة سواء كان بانظ المـاضي مثل أن يقول نزوجت ابنتك فبقول زوجتك أو بلفظ الطلب كقوله زوجني ابنتك فيقول زوجتكما . وقال أبوحنيفة ومالك والشافعي يصح فيهما جميما لأناقد وجد الابجاب والقاول فيصح كالو تقدمالايجاب ولنا أن القبول أنما يكون اللايجاب فمتى وجد قبله لم يكن قبولا لعدم معناه الم يصح كما لو أقدم

[﴿] مَسَالَةً ﴾ (وأن غاب غيبة منقطمة زوج الأبهدوهي مالانقطع الا بكانمة ومشقة في ظاهر كلام احمد وقال الخرقي مالايصل اليه الـكتاب أو يصل فلا يجب عنه، وقال القاضي مالا تقطعه القافلة في السنة الا مرة ، وقد قال أحمد أذا كان الاب بعيدالسفر زوج الأبعد . قال أبو الخطاب فيحتمل أنه أراد بالسفر البعيد ماتقصر فيهالصلاة)

الـكلام في هذه المسئلة من أموين (أحدهما) أن الافرب إذا غاب غيبة منقطمة زوج الابعد دون الحاكموم فدا قال ابرحنينة وقال الشافعي يزوجها الحاكم لانه تعذرالوصول المالنكاح من الاقرب مع بقا. ولايته فية ومالحا كم مقامه كا لوعضلها ولان الا بعدمحجوب بولاية الاقرب فلابجوز له التزويج كما لو كان حاضراً ، ودليل بنا. ولايته أنه لوزوج من حيث هو أو وكل صح

و اناقوله عليه الصلاة والسلام «السلطان ولي من لاولي لها » وهذه لهاولي فلا يكون السلطان و ايا لها ولان الاقرب تعذر حصول التزويج منه فنذبت الولاية لمن يليه من العصبات كالوجن اومات ولانها حالة يجوز فيها النزويج لغير الاقربفكان ذلك للأبمدكالاصل واذا عضلها فهي كمستلتنا

⁽ الفصل الثاني) في الغيبة المنقطعة التي يجوز للابعد التزويج في مثلها فني قول الحر قي هي مالا

بافظ الاستفهام، ولانه لو تأخر عن الايجاب بافظ الطلب لم يصح فاذا تقدم كان أولى كصيفة الاستفهام ولانه لو أنى بالصيفة المشروعة متقدمة فقال قبلت هذا النكاح فقال الولي زوجتك ابنتي لم يصح فلأن لا يصح إذا أتى بفيرها أولى، وأما البيم فلا يشترط فيه صيفة الابجاب والقبول بل يصبح بالمعاطاة. ولانه لا يتمين فيه لفظ بل يصح بأي لفظ كان مما يؤدي المعنى ولا يلزم الحلم لانه يصح تعليقه على الشروط

(فصل) وإذا عقد النكاح هازلا أو تلجئة صحلان النبي عَلَيْكِينَ قال ، ثلاث مزلمن جد وجدهن جد: الطلاق والنكاح والرجعة » رواه الترمذي . وعن الحسن قال قال رسول الله عَلَيْكِينَ « من نكح لاعبا أو طلق لاعبا أو أعنق لاعبا جاز » قال عمر أربع جائزات إذا تكلم بهر الطلاق والنكاح والمتاق والنذر . وقال على أربع لا العب بهن : الطلاق والعتاق والنكاح والنذر

(فصل) إذا تراخى القبول عن الايجاب صح ماداما في المجلس ولم يتشاغلا عنه بغيره لان حكم المجلس حكم حالة العقد بدليل القبض فيا يشترط القبض فيه وثبوت الخيار في عقود المعاوضات قان تفرقا قبل القبول بطل الايجاب فانه لا يوجد مهاء فان لاعراض قد وجد من جهته بالنفرق فلا يكون قبولا وكذلك ان تشاغلا عنه يقطمه لانه معرض عن العقد أيضا بالاشتفال عن قبوله . وقد نقل أبو طالب عن أحد في رجل مشى اليه قوم فقالوا له زواج فلانا قال قد زوجته على الف فرجهوا الى الزوج فأخبروه فقال قد قبات هل بكون هذا نكاحا ؟ قال نهم عقال القاضي هذا محول على انه وكل من قبل العقد في المجلس . وقال أبو بكر مسئلة أبي طالب ترجه على قولين واختار انه لابد من القبول في المجلس وهو الصحيح ان شاء الله نقالية

يصل اليه الكتاب أو يصل فلا بجبب عنه لان مثل هذا يتهذر مراجعته بالكاية فتكون منقطعة أي تنقطع عن امكان ووجبها وقال القاضي يجب أن يكون حد المسافة أن لا ودد النوافل فيه في السنة الا مرة لان الكف. ينتظر سنة ولا ينتظو أكثر منها فيلحق الضرر بترك تزويجها وقد قال احد في موضع اذا كان الاب بعيد السفر زوج الاخ . يختمل أنه أراد ما تقصر فيه الصلاة لان ذلك هو السفر المعيد الذي علقت عليه الاحكام وذكراً بو بكروجرها (أحدها) مالا يقطع الا بكلفة ومشقة لان احد قال افا لم يكن ولي حاضر من عصبتها كتب اليهم حتى يأذنوا إلا أن تكون غية منقطعة لاندرك الا بكلفة ومشقة فا اسلطان ولي من لاولي او وقال شيخنا وهذا القول انشاء الحة أقربها إلى الصواب فان النحد يدات بابها التوقيف ولا توقيف في هذه المدئلة فترد إلى ما يتعارفه الناس بينهم عما لم نجر العادة بالانتظار فيه ويلحق المراة الضرر بمنعها من التزويج في مثله فانه يتنذر في ذلك الوصول الى المصلحة من نظر الاقرب فيكون كالمعدوم، والتحديد بالعام كثير فان الضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك ويذهب الحاطب، فيكون كالمعدوم، والتحديد بالعام كثير فان الضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك ويذهب الحاطب، فيكون كالمعدوم، والتحديد بالعام كثير فان الضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك ويذهب الحاطب، فيكون كالمعدوم، والتحديد بالعام كثير فان الضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك ويذهب الحاطب، فيكون كالمدوم، والتحديد بالعام كثير فان الضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك ويذهب الحاطف

(فصل) قان أوجب النكاح ثم زال عقله بجنون أو اغاء بطل حكم الايجاب ولم ينعقد بالقبول بعده مالم يضامه القبول لم يكن عقداً فبطل بزوال العقل كالعقود الجائزة تبطل بالموت والجنون وهذا مذهب الشافي وإن زال عقله بنوم لم يبطل حكم الايجاب لأنه لا يبطل العقود الجائزة فكذلك هذا (فصل) ولايثبت في النكاح خيار وسواء في ذلك خيار المجلس وخيار الشرط ولانه لم أحداً خالف في هذا وذلك لان الحاجة غير داعية اليه قانه لايقم في الغالب إلا بعد ترو وفكر ومسئلة كل واحد من الزوجين عن صاحبه والمعرفة بحاله بخلاف البيم الواقم في الاسواق من غير فكر ولا روبة ولان النكاح ليس بمعاوضة محضة ولهذا لا يعتبرفيه العلم بالمعة ود عليه برؤية ولا صفة ويصح من غير تسمية العوض ومع فساده ولان ثبوت الحيار فيه يفضي إلى فسخه بعد ابتذال المرأة فان في فسخه بعدالعقد ضررا بالمرأة ولذك أوجب الطلاق قبل الدخول نصف الصداق

(فصل) ويستحب أن مخطب العاقد أو غيره قبل التواجب ثم يكون العقد بعده لقول النبي وقال وكل أمرذي بال لايداً فيه بالحد لله فهو أقطع وقال وكل خطبة ليس فيها شهادة في كاليد الجدما. وهما ابن المنذر ويجرى، من ذلك أن محمدالله ويتشهدو يصلي على رسول الله ويتشهد أن مخطب مخطبة عبدالله بن مسعودالتي قال علمنارسول الله وتشيئة النشهد في الحاجة قال الحد في محمده و نستعينه و نستغفره و نه و ذبالله من شرور أنفسنا من جهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلاهادي له و أشهد أن لا إنه إلا الله وأن محمدا عبده ورسواه و يقرأ ثلاث آيات الفوا الله حق نقاته ولا عون إلا وأنم مسلمون عدا الله الله والدي تساملون به والارحام إن الله الله حق نقاته ولا عون إلا وأنم مسلمون عدا الله الله عليه الدي تساملون به والارحام إن الله

أصحاب أبي حنيفة في الغيبة المنقطمة فقال بعضهم كقول القاضي و بعضهم قال من الري الى بغداد وقال بعضهم من الرقة الى البصرة ، وهذان القولان يشبهان قول أبي بكر ، واختلف أصحاب الشافعي في الغيبة التي يزوج فيها الحاكم فقال بعضهم مسافة القصر ، وقال بعضهم يزوجها الحاكم ، وان كان الولي قريباً وهو منصوص الشافعي ، وظاهر كلام احد أنه اذا كانت الغيبة غير منقطمة انه ينتظر وبراسل حتى يقدم أو يوكل

(فصل) فان كان القريب أسيراً أو محبوساً في مسافة قريبة لا يمكن مراجبته فهو كالبعيد فان البعد لم يعتبر لعينه بل لتعذر الوصول الى النزويج بنظره وهذا موجود ههنا وكذلك ان كان غائباً لا يعلم أقريب هو أم بعيد او علم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد

﴿مسئلة﴾ (ولا يلي كافر نكاح مسلمة مجالُ الا إذا أسلمت أم ولده في وجه)

أما السكافر فليس له ولاية على مسلمة بحال وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي قال ابن المنذر أجمح على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم، وذكر شيخنا ههنا أن فيه وجها أن السكافر يلي نكاح أم ولده إذا أسلمت وذكره أبو الخطاب لأنها مملوكته فيلي نكاحها كالمسلم، ولا نه عقد

كان عليكم رقبا _ انقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح اسكم أعمالكم) الآية رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن قال الحلال ثنا أبو سليان امام طرسوس قال كان الامام أحد بن حنبل إذا حضر عقد نكاح فلم يخطب فيه بخطبة عبدالله بن مسعود قام وتركيم وهذا كان من أبي عبدالله من المبالغة في استحبابها لا على لا بجاب قان حرب بن اسهاء لل قال قات لا حمد فيجب أن تكون خطبة الذكاح مثل قول ابن مسعود فوسع في ذلك وقد روي عن عمر أنه كان إذا دعي ليزرج قال لا تفصفوا علينا الناس الحدثة وصل الله على محمد إن فلانا يخطب إليكم فان أن كحتموه فالحدثة وان ردد عوه فسبحان الله والمستحب خطبة واحدة بخطبها الولي أو الزوج أو غيرهما وقال الشافي المسنون خطبة ان هذه التي ذكرناها في أوله وخطبة من ازوج قبل قبوله والمنقول عن النبي صلى الله عليه وملم وعن الداف خطبة واحدة وهو أولى ماانبع .

(فصل) والحطبة غير واجبة عند أحد من أهل العلم علمناه الا داود فانه أوجبها لما ذكرناه ولنا أن رجلا قال للنبي وللهني الرسول الله وزوجنها فقال رسول الله ولنه النبي وللهني الرسول الله وخطب الى عمر مولاة له فما زاد على أن قال أنكحناك على من القرآن، من مقال عمروف أو تسريح باحسان وقال جعفر بن محدد عن أبيه إن كان الحسين لميزوج بعض بنات الحسن وهو يتعرق العرق رواها أبن المنسفر وروى أبو داود باسناده عن رجل من بني سليم قال خطبت الى رسول الله وللهني المامة بنت عبد المطلب فأنكحي من غير أن يتشهد

عليها فيليه كاجارتها (والثاني) لا يليه لقول الله تعالى (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) ولانهامسامة فلا يلي نكاحها كابنته فعلى هذا يزوجها الحاكم وهذا الوجه أولى لما ذكرنا من الاجماع

و مسئلة في (ولا يلي مسلم نكاح كافرة الاسيد الامة وولي سيدها أو السلطان لقول الله تعالى (والذين كفروا بعضهم أوليا، بعض) ولان مختلفي الدين لا يرث أحدها الآخر ولا يعقل عنه فلم يل عليه كما لوكان أحدها رقيقاً فأما سيد الامة الكافرة فله تزويجها الكافر الكوبها لا تحل المسلمين وكذلك سيد الامة الكافرة بلي تزويجها لكافر لابها ولاية بالملك فلم يمنعها كون سيد الامة الكافرة مسلما كسائر الولايات ولان هذه تحتاج الى التزويج ولا ولي لها غير سيدها. فأما السلطان فله الولاية على من لا ولي لها من أهل الذمة لان ولايته عامة على أهل دار الاسلام وهذه من أهل الدار فثبت له الولاية عليها كلسلمة

وتثبت الولاية لا كافر على أهل دينــه على حسب ما ذكرنا في السلمين وتعتــبر فيهم الشروط المعتــبرة في المسلمين

[﴿] مسئلة ﴾ (ويلي الذي نكاح موليته الذمية من الذي لقوله تعالى (والذين كفروا بعضهم (المني والشرح الكبير) (الحجزء الساج)

ولائه عقد معاوضة فلم تجب فيه الحطبة كالبيم وما استدلوا به يدل على عدم الـكمـال بدون الحطبة لا على الوجوب.

(فصل) ويستحب اعلان النكاح والضرب فيه بالدف قال أحمد يستحب أن يظهر النكاح ويضرب فيه بالدف على الدف قال لا بأس ويضرب فيه بالدف حتى يشتهر ويعرف وقيل له ما الدف ؟ قال هـذا الدف قال لا بأس بالفرل في العرس بمثل قول النبي ويتيالي للانصار وأتينا كم أتينا كم فيونا نحيكم لولا الخدهب الاحرما المتبواديكم ولولا الحنطة السودا، ماسرت عذاريكم لاعلى ما يصنع الناس اليوم ومن غيرهذا الوجه « ولولا الحنطة الحرا، ما سمنت عذاريكم .

وقال أحد أيضا يستحب ضرب الدف والضرب في الاملاك فقيل له ما الصوت عن يتكلم ويتحدث ويظهر والاصل في هذا ماروى محد بن حاطب قال قال ردول الله والله والله والله والله والله والله والله والله والدف في النكاح ؟ روا النسائي . وقال عليه السلام « أعلنوا النكاح — وفي له ظ — أظهروا النكاح » وكان بحب أن يضرب عليها بالدف ، وفي الفظ « واضربوا عليه بالغربال »

وعن عائشة أنها زوجت يتبهة رجلا من الانصار وكانت عائشة فيمن أهداها إلى زوجها قالت فلمارجمناقال انارسول الله و الله

أُولياء بعض (وهل يليه منءسلم ? على وجهين)

⁽أحدهما) يليه ذكره أبو الخطاب وهو قول أبي حنيفة لانه وليها فصح تزويجه لهاكما لو زوجها كافراً ولانها امرأة لها ولي مناسب فلم يجز أن بليها غيره كما لو تزوجها ذمي (والثاني) لا يزوجها الا الحاكم قاله الفاضي لان أحمد قال: لا يعقد يهودي ولا نصراني عقد نكاح لمسلم ولا مسلمة ووجهه أنه عقد يفتقر الى شهادة مسلمين فلم يصح بولاية كافر كنكاح المسلمين والاول أصح والشاهدان يرادان لاثبات النكاح عند الحاكم بخلاف الولاية

و مسئلة ﴾ (وإذا زوج الابعد من غير عذر الاقرب أو زوج الاجنبي لم يصح وعنه يصح ويقف على إجازة الولمي)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) أنه اذا زوج الاسدم حضور الاقرب وأجابته الى تزويجها من غير اذنه لم يصحوبهذا قال الشافعي وفال مالك يصح لان هذا ولي فصح أن يزوجها باذنها كالاقرب ولنا أن هذا مستحق بالتعصيب فلم يثبت للا بعده م وجود الاقرب كالميراث وبهذا فارق القريب البعيد

أبي حنينة والشافعي وابن المنذر وبمن كره نكاح السر همر رضي الله عنه وعروة وعبدالله بن عبيد الله ابن عتبة والشمي ونافع مولى ابن هر . وقال أبو بكر عبد العزيز الذكاح باطل لان أحدقال اذا تزوج بولي وشاهدين: لاحتى بعلنه وهذا مذهب مانك والحجة لمدا مانقدم في الفصل الذي قبل هذا

ولنا قوله « لا مكاح إلا برلي » مفهومه انعقاده بذلك وإن لم بوجد الاظهار ، ولانه عقدمعارضة فلم يشترط اظهاره كالبيم وأخبار الاعلان براد بها الاستحباب بدليل أمره فيها بالضرب بالدف والصوت وليس ذلك بواجب فكذلك ما عطف عليه ، وقول احمد : لا، نعي كراعة فانه قد صرح فيا حكينا عنه قبل هذا باستحباب ذلك ولان اعلان النكاح والضرب فيه بالدف أنما يكون في الغالب بعد عقده ولو كان شرطا لاعتبر حالة العقد كسائر الشروط

(فصل) وبستحب عقد النكاح يوم الجمعة لان جماعة من السلف استحبوا ذلك منهم سمرة بن حبيب وراشد بن سعيد وحبيب بن عتبة ولانه يوم شريف وبوم عبد فيه خلق الله آدم عليه السلام والمساية أولى بأن أبا حفص روى باسناده عن أبي هربرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله والمساية أولى بأن أبا حفص روى ولانه أقرب إلى مقصوده وأقل لانتظاره

(فصل) ويستحب أن يقال المنزوج بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكا في خير وعافية وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن أثر صفرة فقال ما هذا ؟؛ فقال إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب قال « بارك الله لك أولم ولو بشاة » متفق عليه قال بعض أهل العلم وزن النواة خسة دراهم وذلك ثلاثة مثافيل ونصف من الدهب وقال المبرد الصواب عند

(الفصل الثاني) أن هذا العقد يقع فاسداً لا يقف على الاجازة ولا يصير بالاجازة صحيحاً وكذلك الحسلم النافي) أن هذا العقد يقع فاسداً لا يقف على الاجازة المتبر اذبها بغير اذبها أو تزوج العبد بغير إذن سيده فالدكاح في هذا كله باطل في أصح الروايتين نهى عليه أحمد في مواضع وهو قول الشافعي وأبي عبيد وأبي ثوروعن أحمد رواية أخرى أنه يقف على الاجازة قان أجازه جاز وان لم يجزه فسد قال أحمد في صغير زوجه عمه قان رضي به في وقت من الاوقات جاز وان لم يرض فسخ واذا زوجت اليتبمة فلها الحيار إذا بلغت وقال إذا تزوج العبد بغير إذن سيده ثم عم السيد قان شاء أن يطلق عليه فالطلاق بيد السيد قان أذن في النرويج فالطلاق بيد العبد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة يستبر فيها الاذن وروي ذلك في النكاح بغير ولي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن انقام بن محمد الاذن وروي ذلك في النكاح بغير ولي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن انقام بن محمد والحسن بن صالح واسحاق وأبي يوسف ومحمد لما روي أن جارية بكرا أنت النبي ويتليق فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فخرها انبي ويتليق رواء أبو داود وابن ماجه وروي أن فتاة جاءت الى أباها زوجها وهي كارهة فخرها انبي ويتليق رواء أبو داود وابن ماجه وروي أن فتاة جاءت الى ويتليق فقالت أن أبه أو وحمد النبي متنافي النسخ أبه فقالت قد بقف على الفسخ أبه والحرة أب والحرة بقف على الفسخ أبه والحرة أبه والحرة بقف على الفسخ أبي والحرة بي خميسته قال فجمل الامر اليها فقالت قد

أهل العلم بالعربيسة أن يقال على نواة فحسب فان النواة عندهم اسم خمسة دراهم كا أن الاوقية أربعون درهما والنش عشرون والله أعلم

(فصل) ويستحب أن يقول اذا زفت اليه ماروى مالح بن أحمد في مسائله عن أبه حدثنا داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد مولى أبي أسيد قال تزوج فحضره عبد الله بن مسعود وابو ذر وحذيفة وغيرهم من أصحاب رسول الله علي في أسيد قال تنويج فضرت الصلاة فقدموه وهو مملوك فصلى بهم ثم قالوا له اذا دخلت على أهلك فصل ركعتين ثم خذ برأس أهلك فقل اللهم بارك لي في أهلي وبارك لا هلي في وارزقهم مني وارزقني منهم ثم شأنك وشأن أهلك. وروى ابو داود باسناده عن عرو بن شعيب عن أبه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا تزوج أحدكم امرأة واشترى خادما فليقل اللهم إني أسألك خبرها وخيرما جباتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه واذا اشترى به يراً فليأخذ بذروة سنامه وليقل مثل ذلك »

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس للحر أن يجمع ببن أكثر من أربع زوجات)

أجمع أهل العلم على هذا ولا نعلم أحدا خالفه الا شيئاميكي عن القاسم بن ابراهيم أنه أباح تسعا لقول الله تعالى [فانكحوا ماطاب لسكم من النساء مثنى وثلاث ورباع] والواو الجمع ولان النبي ويالية مات عن تسع وهذا ليس بشيء لانه خرق للاجاع وترك السنة فان رسول الله ويالية قل: لفيلان بن سلمة حين أسلم وهذا عشر نسرة و امسك أربعا وقارق سائرهن ، وقال توقل بن معاوية

فوقف على الاجازة كالوصة ووجه الاولى قول النبي وسيالية و أما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل ـ وقال ـ إذا نكح العبد بغير إذن سيده فنكاحه باطل» رواه أبو داود وابن ماجه الا أن أبا داود قال هو موقوف على ابن عمر ولانه عقد لا تثبت فيه أحكامه من الطلاق والحلم واللمان والنوارث فلم يسقد كنكاح المعدة فأما حديث المرأة التي خيرها رسول الله واللهان ومرسل عن عكرمة رواه الناس كذلك ولم يذكروا ابن عباس قاله أبو داود ثم محتمل أن هذه المرأة هي التي قالت زوجني أبي من ابن أخيه ايرفع به خسيسته فتخييرها ليزويجها من غير كفتها وهذا يثبت الحيار ولا يبطل النكاح والوصة يتراخى فيها القبول و نجوز بعد الموت فهي معدول بها عن سائر التصرفات ولا تفريع على هذه الرواة لوضوحها فأما على الرواية الاخرى فان الشهادة تعتبر في العقد لأبها شرط اله فيمتبر وجودها معه كالقبول ولا تعتبر في الاجازة لأبها ليست بعقد ولابها اذا وجدت أسند الملك الى حين العقد حتى لو كان في الصداق عا ملك من حين العقدلا من حين الاجازة وان مات أحدهماقبل الاجازة لم يرثه الاخرة لم يرثه الاخرة لم يرثه الاخرة لم يرثه الاجازة لم يرثه الاجازة لم يرثه الاجازة لم يرثه الاجازة لم يرثه

(فصل)ومتى تزوجت المرأة بغير اذن وليها والامة بغير اذن سيدها فقد ذكره أصحابنا من

اسلمت وتحتي خمس نسوة فقال النبي وَلَيْكِنَّةِ ﴿ فَارَقَ وَاحَدَةُ مَهُنَ ﴾ رواهما الشّافي في مسئده واذا منم من استدامة زيادة عن أربع فالابتداء أولى فالآية أريدها النخيير ببن اثنتين وثلاث وأربع كا قال (أولي أجنحة وثي وثلاث ورباع) ولم يرد أن لـكل ملك تسعة أجنحة ولو أراة ذلك افال تسعة ولم يكن فلتطريل معنى ومن قال غير هذا فقد جهل المفة العربية ، وأما النبي وَلَيْكِنَّةُ فَهُ خصوص بذلك ألا ترى أنه جدم ببن أربعة عشر

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس للمبدأن يجمع الا أنتين)

أجمع أهل العلم على أن العبد أن ينكح اثنتين واختلفوا في إباحة الاربع فمذهب احمد أنه لا يباخ له إلا اثنتان وهذا قول عمر رضي الله عنه وعلى وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنها وبه قال عطاء والحسن والشعبى وقتادة والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطارس ومجاهد والزهري وربيعة ومالك وأبر ثور وداود له نسكاح أربيع لعموم الآية ولان هذه طريقه اللذة والشهوة فساوى العبد الحرفيه كالمأكول.

ولنا قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا ، وقد روى ليث بن بني سليم عن الحسكم بن قتيبة قال . أجمع أصحاب رسول الله وَ الله عن على أن العبد لا يشكح أكثر من اثنتين ويقوي هذا ماروى الامام أحد باسناده عن محدبن سيرين أن عمر رضي الله عنه سأل الناس : كم يتزوج العبد ? فقال عبد الرحن بن عوف باثنتين وطلاقه باثنتين فدل هذا على أن ذلك

الروايتين قال شيخنا والصحيح عندي أنه لا يدخل فيها لتصريح النبي صلى الله عليه وسلم فيسه بالبطلان ولان الاجازة اعا تكون لمقد صدر من أهله في محله فأما ما لا يصدر من الاهل كالذي عقده الجنبين أو الطفل فلم يقف على الاجازة وهذا عقد لم يصدر من أهله فان المرأة ليست أهلا له بدليل أنه لو أذن لها فيه لم يصح مع الاذن القارن فأن لا يصح بالاجازة المتأخرة أولى ولا تفريع على هذا القولوأما على القول الآخر فتى تزوجت بغير اذن الولي فيرفع الى الحاكم لم يملك إجازته والامر فيه الى الولي فتى رده بطل لان من وقف بالحكم على اجازته بطل برده كالمرأة اذا زوجت بغير اذنها وفيه وجه آخر أنه إذا كان الزوج كفؤا أمر الحاكم الولي باجازته فان لم يفعل أجازه الحاكم لانه لو امتنع صار عاضلا فانتقلت الولاية عنه الى الحاكم في ابتداء المقد ومتى حصات الاصابة تبسل الاجازة ثم أجيز فالمهر واحد الما المسمى والما مهر المثل ان لم يكن مسمى فان الاجازة مسمى منان الاجازة الى حالة المقد فيثبت الحل والملك من حين المقد كماذ كرنا في البيم ولذلك لم يجب الحد ومتى تزوجت الامة بغيراذن سيدها ثم خرجت من ملك قبل الاجازة الى من تحل له انفسخ النكاح ولانه توحت الامة بغيراذن سيدها ثم خرجت من ملكة قبل الاجازة الى من تحل له انفسخ النكاح ولانه توحت الامة بغيراذن سيدها ثم خرجت من ملكة قبل الاجازة الى من تحل له انفسخ النكاح ولانه توحت الامة بغيراذن سيدها عم خرجت من ملكة قبل الاجازة الى من تحل له انفسخ الكاح ولانه قد طرأت استباحة محيحة على موقوفة فأ بطائها لانها أقوى فأزالت الابضف كما لو طرأ ملك المين

كان؛ حضر من الصحابة رغيرهم فلم ينكر وهذا يخص عموم الآية على أن فيها ما يدل على ارادة الاحرار وهو قوله (أوماملكت أيمانكم) ويفارق النكاح المأكول فانه مبني على التفضل ولهذا فارق النبي وللها الله عن الحرفية أمنه ولان فيه ملسكا والعبد ينقص في الملك عن الحر

﴿ مسئلة ﴾ قال (وله أن يتسرى باذن سيده)

هذا هو المنصوص عن احد في رواية الجاعة وهو قول ابن عر وابن عباس والشعبي والنخعي والزهري ومالك والاوزاعي والثوري وأي ثور وكره ذلك ابن سيرين وحاد بن أبي سليان والثوري وأصحاب الرأي ، والشافعي قولان مبنيان على أن العبد هل يملك بتمليك سبده أولى ? وقال القاضي أبو يعلى بجب أن يكون في مذهب احد في تسري العبد وجهان مبنيان على الروايتين في ثبوت الملك أبو يعلى بجب أن يكون في مذهب احد في تسري العبد لا يملك المال ولا بجوز الوط إلا في نكاح أو ملك له بتمايك سيده واحتج من منع ذلك بان العبد لا يملك المال ولا بجوز الوط إلا في نكاح أو ملك بمين لقول الله تعالى (الا على أزواجهم أو ما ملكت اعامهم فانهم غير ملومين فن ابتغى وراء ذلك فأولنك هم العادون)

ولنا قول ابن عمر وابن عباس ولا نعرف لها في الصحابة مخالفا وروى الاثرم باسناده عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأسا أن يتسري العبد رنحوه عن ابن عباس ولان العبد علك في النكاح فملك التسري كالحر وقولهم إن العبد لا يملك المال ممنوع فان النبي وَلَيْكِيْنَةٍ قال ﴿ مِن اشْتَرَى عبدا وله مال عَلَمُ لللهِ المال له ولانه آدمي فملك المال كالحر وذلك لانه بآ دميته يشهد لاهلية الملك إذ كان الله تعالى

على ملك النكاح وان خرجت الى من نحل له كالمرأة أو اثنتين فكذلك أيضاً لان العقد اذا وقف على ملك النكاح وان خرجت الى من نحل له كالمرأة غيره ثم بانها المالك فأجازها المشتري اثناني مع الاجنبي وفيه وجه آخر أنه يجوز باجازة المالك الثاني لانه بملك ابتداء المقد فملك اجازته كالاول ولا فرق بين أن مخرج ببيع أو هبة أو ارث أو غيره فأما ان أعتقها السيد احتمل أن يجوز النكاح لانه أعا وقف لحق المولى فاذا أعتق سقط حقه قصح واحتمل أن لا يجوز لان ابطال حق الولى ليس باجازة ولان حق المولى ان بطل من الملك لم يبطل من ولاية الترويج فانه يابها بالولاه

(فصل) واذا تروحت التي يسبر اذما بغير اذما وقلنا يقف على اجازما فاجازما بالنطق أو ما يدل على الرضا من التمكين من الوط، والمطالبة بالمهر أو النفقة ولا فرق في ذلك بين البكر والثيب لان أدلة الرضا تقوم مقام النطق به ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لبريرة « ان وطئك زوجك فلا خيار لك » جمل تمكينها دليلا على اسقاط حقها والمطالبة بالمهر أو النفقة والتمكين من الوط، دليل على المقد الصحيح فوجود، من المرأة دليل رضاها به

﴿ مسئلة ﴾ (ووكيل كل واحد من هؤلاء يقوم مقامه وان كان حاضراً ووصيه في النكماح بمنزلته)

خلق الأموال للآدميين لوستعينوا بها على القيام برظائف التسكاليف واداء العبادات قال الله تعالى (هوالذي خانى لكم ما في الارض جميما)والعبد داخل في العموم ومن أهل التكليف والعبادات فيكون أهلا لله لك ولذلك ملك في النكاح واذا ثبت الملك للجنين مع كونه نطانة لا حياة فيها باعتبار مآله الى الآدمية فالعبد الذي هو آدمي مكلف أولى

إذا ثبت هذا فلا يجوز له التمري الا باذن سيده و او ملكه سيده جارية لم يبح له وطؤهاحتي يأذن له فيه لأن ملكه ناقص واسيده نزعه منه متى شاء من غير فسخ عقد فلم يكن ا التصرففيه الا باذن سيده فان أذن له فقال تسريها أو أذنت إلى في وطنها أو مادل عليه أبيح له وما ولد له من النسري فحكه حكممل كالزالجارية علوكة له فكذاك والدهاء وانتسرى بغير اذن صيده فالوادماك سيده

(فصل) وله النسري عاشاء اذا أذن له السيد في ذلك نص عليه أحدلان من جاز له التسري جاز من غير حصر كالحر فان أذن له وأطلق التسري تسرى بواحدة وكذلك اذا أذن له في المزوج لم يجز أن يتزوج أكثر من واحدة وبهذا قال أصحاب الرأي وأبو ثور ، وإذا أذن له في التزويج فعقد على اثنتين في عقد جاز . ولنا أن الاذن المطلق يتناول أقل ما يقم عليه الاسم يقينا وما زاد مشكوك فيه فيبقي على الاصل كما لو أذن له في طلاق امرأته لم يكن له أن يطلق أكثر من واحدة ، ولان الزائد على الوا مدة محتمل أن بكرن غير مراد فيبقى على أصل التحريم كما لو شك هل أذن له أو لا إ

(فصل) والمكاتب كالفيد القن لا يعزوج ولا يتسرى إلا باذن سيده لان في ذلك إنلاقا للمال الذي في يديه وقد قال عليه السلام ﴿ المُكاتب عبد ما بني عليه درهم ﴾ وأما المعتق بعضه فاذا ملك

يجوز التوكيل في النكاح سواء كان الولي حاضراً أو غائباً مجبراً أو غير مجبر لانه روي ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل أبا رافع في نزويجه ميمونة ووكل عمرو بن أمية الضمري في نزويجه أم حبيبة ولانه عقد مماوضة فجاز التوكيل ولاصحاب الشافي في توكيلغير الاب والجد وجهان (أحدهما) لا يجوز لانه يلي بالاذن فلم بجز له النوكيل كالوكيل

ولنا أنه يلى شرعاً فكان له التوكيل كالاب ولايصح قولهم إنه يلي بالاذن فان ولايته ثابتة قبيل إذبها وإنما إذنه شرط لصحة تصرفه فأشبه ولاية الحاكم عليها ولا خلاف في ان للحاكم ان يستنيب في التزويج من غير إذن المرأة ولان المرأة لاولاية لها على نفسها فكيف ثبتت الانابة من قبلها؟

⁽ فصل) ويجوز النوكيل مطلقا ومقيداً فالمقيد النوكيل في نر ويج رجل بمينه والمطلق النوكيل في نُرُوبِج مِن يُرضاء أو مِن شاء قال أحمد في رواية عبد الله في الرجل يُولى على أُخته وابنته تقول اذا وجدت من أرضاء فزوجه فتزويجه جائز ومنع بعض الشافعية التوكيل|لمطلق ولا يصح فانه روى أن رجلًا من العرب ترك ابنته عند عمر وقال أذا وجدت لهاكفؤا فزوجه ولو بشراك نعله فزوجها همر عَبَانَ بن عَفَانَ فَهِي أُم عمر بن عَبَانُ واشتهر ذلك فلم ينكر ولانه اذن في الذكاح فجاز مطلقا

بجزئه الحر جاربة فماكه تام وله الوط، بغير اذن سيده لفوله سبحانه (أو ما ملكت أعانكم) ولان ملكه عليها المام التصرف فيها بماشاء بغير اذن سيده فكذلك الوط، وما فيه من الرق لا يمنعه من استيفاه ما عاكمه كاله ان يتصرف ويأكل ما ملكه بنصفه الحر. وقال القافي حكمه حكم القن وهو منصوص الشافي ، وقال بعض أصحابه كةولنا ، واحتج من منع ذلك بأنه لا يمكنه الوط، بنصفه الحر وحده وكذلك منعناه التزويج حتى بأذن له سيده

ولنا انه لاحق لسيده فيها ولا يلحقه ضرر باستمناءه منها فلم يعتبر اذنه فيها كاستخدامها وأما النزويج فانه يلزمه به حقوق تتعلق بجملته فاعتبر رضى السيد ليكون راضيا بتماق الحق بملكه بخلاف مسئلتنا فان الحق له لاعليه فأما ان أذن له سيده فيه جاز الاعند من منح العبد التسري لانه كالمتن في قولهم (فصل) نقل مجد بن ماهان عن أحد لا بأس العبد أن يتسرى اذا أذن له سيده فان رجع السيد فليس له أن يرجع اذا أذن له مرة وتسرى وكذلك نقل عنه ابراهيم بن هاني، ويعقوب بن السيد فليس له أن يرجع اذا أذن له مرة وتسرى وكذلك نقل عنه ابراهيم بن هاني، ويعقوب بن مختان ولم أر عنه خلاف هذا ، فظاهر هذا انه اذا تسرى باذن السيد لم يملك السيد الرجوع لانه يملك النكاح

وقال القاضي يحتمل آنه اراد والنسري ههنا النزويج وسهاه نسريا مجازاً ويكون السيد الرجوع فياملك عبده .وظاهركلام أحدخلاف مذا وذاكلانه ملكه بضما أبيح له وطؤه فلم الكرجوعه فيه كالوزوجه

كأذن المرأة أو عقد فجاز انتوكيل فيهمطلقا كالمبيع

(فصل) ولا يمتبر في الوكالة إذن المرأة في التوكيل سواء كان الموكل أبا أو غيره ولا يفتقر الى حضور شاهدين وقال بمض الشافعية لايجوز لغير الحجبر التوكيل إلا بأذن المرأة وخرجه الفاضي على الروايتين في توكيل الوكيل من غيرا إذن الموكل وحكي عن الحسن بن صالح أنه لايصح الا بحضرة شاهدين لانه يراد بحل الوطء فافتقر الى الشهادة كالذكاح

ولنا أنه إذن من الولي في النزويج فلم يفتقر الى إذن المرأة ولا إشهاد كاذن الحاكم وقدينا أن الولي ليس بوكيل المرأة ولوكان وكيلها لتمكنت من عزله وهذا النوكيل لاعلك بهالبضع فلم يفتقر الى إشهاد بخلاف النسكاح ويبطل ماذكره الحسن بن صالح بالتوكيل في شراءالاما التسري

(فصل) ويثبت للوكيل مايثبت للموكل فان كبان للمولى الاجبار ثبت ذلك لوكيله ان كمانت ولايته ولاية مراجمة الحراة الوكيل الى مراجعة المرأة لانه نائب فيثبت له مثل ماثبتت للمنوب عنه وكذلك الحمك ألحمك في السلطان والحاكم ياذن لغيره في النزويج فيكون المأذون له قائها مقامه

(فصل) واختلفت الرواية عن احمد هل تستفاد ولاية النكاح بالوصية? فروي أنهما تستفاد بهما اختارها الحرقي وهذا قول الحسن وحماد بن أي سلبان ومالك وروي عنه لاتستفاد بالوصية وبه قال الثوري والشمبي والنخبي والحارث العكلي وأبو حنيفة والشافعي وابن المنذر ولانها ولاية تنتقل الى

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومتى طلق الحر أو العبد طلاقا يملك الرجمة أو لايملك لم يكن له أن يتزوج اختها حتى تنقضي عدتها وكذلك إذا طلق واحدة من أربع لم يتزوج حتى تنقضي عدتها وكذلك العبد اذا طلق احدى زوجتيه)

وجملة ذلك أن الرجل أذا تزوج أمرأة حرمت عليه أمها على التأبيد وتحرم عليه أختها وعمتها وخالنها وبنت أخيها وبنت أختها تحربم جم وكذاك ان تزوج الحر أربعا حرمت الحامسة تحربم جم وان تزوج العبد أثنين حرمت الثالثة تحريم جمع فاذا طلق زوجته طلاقا رجعيا فالنحريم باق بحاله في قولهم جميما . وأن كان الطلاق باثنا أو فسخا فكذلك عند أما نا حي ننقضي عدَّمها ، وروي ذلك عن على وابن عباس وزيد بن ثابت و به قال سعيد بن المسيب ومجاهد والنخمي والثوري وأصحاب الراي وقال القاسم بن محمد وعروة وابن أبي ليلي ومالك والشاني وأبو نور وأبو عبيد وابن النذر: لهنكاح جيم من سمينا في تحريم الجم وروي ذلك عن زيد بن ثابت لان الحرم الجم بينها في النكاح بدليل قوله تعالى (حرمت عليه أمهاتكم) أي نسكاحهن ثم قال (وان نجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف) معطوفا عليه والبائن ليست في نكاحه ولانها بائن فأشبهت المطلقة قبل الدخول

ولنا قول علي وابن عباس وروي عن عبيدة الساياني أنه قالما أجمعت الصحابة على ثني. كاجماعهم

ولنا ان من ملك المزويج اذا عين له الزوج ملك مع الاطلاق كالوكيل ومتى زوج وصي الاب الصغيرة فبلغت فلا خيار لها لان الوصى قائم مقام الموصى فلم يثبت في تزويجه خيار كالوكيل (07) (الجزءالسابع) (الغني والشرح الكبير)

غيره شرعاً فلم يجزان يوصي بها كالحضانة ولانه لاضرر على الوصي في تضييعها ووضعهـا عنــد من لايكافئها فلا تثبت له الولاية كالاجنبي ولانها ولاية نكاح فلم تجز الوصية بهاكولاية الحاكم وقال أبو عبد الله بن حامد أن كان لها عصبة لم تجز الوصية بنكاحها لانه يسقط حقهم بوصيته وإن لم يكن عصبة جاز لمدم ذلك

ولنا أنها ولاية للاب فجازت وصيته بها كولاية المال وما ذكروه ببطل بولاية المال ولانه يجوز ان يستنيب فيهافي حياته فيكون نائبه قائما مقامه فجاز ان يستنيب فيها بعد موته كولاية المال فعلى هذا تجوز الوصية بالنكاح من كل ذي ولاية سواء كان مجبراً كالاب أو غير مجبر كالاخ ووصى كل ولي يقوم مقامه فان كان الولي له الاجبار فكذلك لوصيه وان كان يحتاج الى إذنها فوصيه كذلك لانهقاتم مقامه فهو كالوكيل وقال مالك أن عين الاب الزوج ملك أحبارها صغيرة كمانت أوكبيرة وأن لم يعين الزوج وكانت بنته كبرة صحت الوصية فاعتبر اذنها وانكانت صغيرة انتظرنا بلوغها فاذا أذنت جاز ان بزوجها بأذنها

على أدبع قبل الظهر وأن لاتنكح امرأة في عدة أخها وروي عن النبي وَيَطْلِقُوا أنه قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا بجمع ما ، في رحم أختين » وروي عن أبي الزياد قال كان الوليد بن عبدالملك أربع نسوة فطلق واحدة البتة وتروج قبل أن تحل فعاب ذلك عليه كثير من الفقها، وليس كلهم عابه قال سعيد بن منصور إذا عاب عليه سعيد بن المسيب فأي شيء بقي? ولأنها محبوسة عن النكاح لحقة أشبه ما لو كان الطلق رجعيا ولأنها معتدة في حقه أشبهت الرجعية وفارق المطلقة قبل الدخول بها .

(فصل) ولو أسلم زوج الحبوسية أوالوثنية أوانفسخ النسكاح ببن الزوجين بخلم أو رضاع أو فسخ بعيب أو إعسار أو غيره لم يكن له أن يتزوج أحداً بمن يحرم الجم ببنه وببن زوجته حتى تنقضي علمها سوا، قلنا بتعجيل الفرقة أو لم نقل وان أسلمت زوجته فيزوج أختها في عدتها ثم أسلما في عدة الاولى اختار منها واحدة كا لو تزوجهما معا وان اسلم بعد انقضا، عدة الاولى بانت وثبت نكاح انثانية (فصل) إذا أعتق أم الولد أو أمة كان يصبها فليس له أن يتزوج أختها حتى ينقضي استبر أؤها نص عليه أحد في أم الولد وقال أبوبوسف ومحد بن الحسن مجوز لانها ليست زوجة ولا في عدة من نكاح أو وط، بشبهة ولانه لا يأمن أن ولنا أنها معتدة منه فلم مجز له نكاح أختها كالمعتدة من نكاح أو وط، بشبهة ولانه لا يأمن أن يكون ماؤه في رحما فيكون داخلا في عرم من جم ما ه في رحم أختين ولا يمنم من نكاح أر بعسواها

⁽ فصل) ومن لم نثبت له الولاية لا يصح توكيه لان وكيه قائم مقامه فان وكله الولي في ترويج موليته لم يصح لأنها ولاية ليس هو من أهلها ولانه لما لم يملك تزويج مناسبته بولاية النسب فلان لا يملك مناسبة غيره بالتوكيل أولى ويحتمل أن يصح توكيل العبد والفاسق والصبي المميز في المقد لانهم من أهل اللفظ به وعباراتهم فيه صحيحة ولذلك صح قبولهم النكاح لانفسهم وانما سلبوا الولاية لانه يعتبر لها السكيال ولا حاجة اليه في اللفظ وان وكله الزوج في قبول النكاح صح وكذلك أن وكله الاب في قبول النكاح لابنه الصغير لانه يصح قبولهم لانفسهم فعجاز أن ينوبوا فيه عن غيرهم كالمبيع وقال بعض أصحابنا لا يصح لأنه أحد طرفي العقد أشبه الايجاب والاول أولى

[﴿] مسئلة ﴾ (واذا استوى الاولياء في الدرجة كالاخوة والاعمام وبنيهم صع البزويج من كل واحدمنهم لان سبب الولاية موجود في واحدمنهم)

[﴿] مسئلة ﴾ (والاولى تقديماً كبرهم وافضلهم)

لان النبي وَلَيُطِيِّكُونِ لما تقدم محيصة وحويصة وعبد الرحمن بن سـهل فتكلم عبد الرحمن بن سـهل وكان أصغرهم فقال النبيصلي الله عليه وسلم «كبركبر» اي قدم الاكبر فتـكلم حويصة ولانه أحوط للمقد في اجباع شروطه والنظر في الحظ فان تشاحوا اقرع بينهم لانهم تساووا في الحق وتعذر الجمع فيقرع

ومنعه زفر وهو غلط لان ذلك جائز قبل اعتاقها فبعده أولى

(فصل) ولا يمنع من نكاح أمة في عدة حرة بائن ومنعه أبو حنيفة كما بحرم عليه أن يتزوجها في صلب نــكاحها .

ولنا أنه عادم الطول خائف العنت فأبيح له نكاحها لقوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا) الآية ولا نسلم أنه لا مجوز في صلب نكاح الحرة بل مجوز إذا تحقق الشرطان

(فصل) وأن زنا بامرأة فليس له أن ينزج باختها حتى تنقضي عدتها وحكم العدة من الزنا والعدة من وط. والعدة من وط. والعدة من وط. الشبهة كحكم العدة من النسكاح فأن زنا باخت امرأته فقال أحمد بمسك عن وط. أمرأته حتى تحيض ثلاث حيض وقد ذكر عنه في المزني بها أنها تستبري. محيضة لأنه وط. من غير نسكاح ولا أحكامه أحكام النكاح وبحتمل أن لانحرم بذلك أختها ولا أربع سواها لانها ليست منكوحة ومجرد الوط. لا يمنع بدليل الوط. في ملك الممين لا يمنع أربعاً سواها

(فصل) وآذا أدعى الزوج أن أمرأته أخبرته بانقضاء عـدتها في مدة بجوز انقضاؤها فيها وكذبته أببح له نكاح أختها واربع سواها في الظـاهر فأما في الباطن فيبنى على صدقه في ذلك لأنه حق فيا بينه وبهن الله تعالى فيقبل قوله فيه ولا يصدق في نني نفقتها وسكناها ونني النسب لأنه حق لها ولوادها فلا يقبل قوله فيه وبه قال الشانعي وغيره وقال زفر لا يصدق في شيء لانه قول

بينهم كالمرأس وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفراً أفرع بين نسائه لتساوي حقوقهن كذا هذا

﴿ مسئة ﴾ (فان سبق غير من وقعت له القرعة فزوج صع تزويجه في أفوى الوجهين اذا زوج كفوًا باذن المرأة)

لانه نزويج صدر من ولي كامل الولاية بأذن موليته فصح كما لو انفرد وإبما القرعة لازالة المشاحنة وفيه وجه اخر انه لايصح ذكره أبو الخطاب فلم يصح نز وبحه كالابعد مع الاقرب ﴿ مسئلة ﴾ (واذا زوج الوليان اثنين ولم يعلم السابق منها فسخ النكاحان)

وجملة ذلك أن المرأة إذاكان لها وليان فاذنت لمكل واحد منها في زويجها جازسواه أذنت في رجل معين أو مطلقا فاذا زوجها الوليان لرجلين وعلم السابق منها فالتكاح اله سواء دخل بها الثاني أو لم يدخل وهذا قول الحسن والزهري وقنادة وابن سيرين والاوزاعي والثوري والشافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي وبه قال عطاء ومالك مالم يدخل بها الثاني فان دخل بها الثاني صار أولى لقول عمر رضى الله عنه أذا أنكح الوليان فالاول أحق مالم يدخل بها الثاني فان دخل بها الثاني صار أولى ولان الثاني اتصل بمقده القبض فكان أحق

ولنا ماروي سمرة وعقبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما امرأة زوجها وليان فهي للاول

واحد لا يصدق في بعض حكه فلا يصدق في البعض الآخر قياسًا لاحدهمًا على الآخر وذلك لانه لا عكن أن يكون القول الواحد صدقا كذبا

ولنا انه قول يتضمن إبطال حق لغيره وحقاً له لاضرر على غيره فيه فوجب أن يصدق في أحدهما دون الآخر كما لو اشترى عبداً ثم أقر أن البائع كان أعتمه صدق في حريته ولم يصــدق في الرجوع بثمنه وكما لو أقر أن امرأته أخته من الرضاع قبل الدخولصدق في بينونتها وتحريمها عليه ولم يصدق في سقوط مهرها .

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن خطب امرأة فزوج بنيرها لم ينعقد النكاح)

معنى ذلك أن يخطب الرجل امرأة جينها فبجاب الى ذلك ثم يوجب له النكاح في غيرها وهو يعتقد أنها التي خطبها فيقبل فلا ينعقد النكاح لان القبول انصرف الى غير من وجد الابجاب فيــه فلم يصح كما لو ساومه بثرب وأوجب العقد في غيره بنهر علم المشتري فلو علم الحال بعد ذلك فرضي لم يصح ، قال احمد في رجل خطب جارية فزوجوه أختها ثم علم بعد يفرق بينها وبكون الصداق على وليها لانه غره وبجهز اليه أختها التي خطبها بالصداق الاول فان كانت تلك قد ولات منه يلحق به الولد وقوله بجهز اليه أختها يعني والله أعلم بمقد جديد بعد انقضاء عدة هذه إنكان أصابها لان العقد الذي

أُخرج حديث سحرة أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي عنه وعن عقبة وروي نحو ذلك عن على وشريح ولان الثاني نزوج امرأة في عصمة زوج فكان باطلا كالوعلمالحالولانه نسكاح باطللوعري عن الدخول فسكان باطلا وإن دخل كــكاح المعتدة وأما حديث عمر فلم يصححه أصحاب الحديث وقد خالفه قول على وجاء على خلاف قول النبي صلى الله عايه وسلموما ذكرو. من القبض لامعنى له فان النكاح يصح بغير قبض مع أنه لاأصل له فيقاس عليه ثم يبطل كسائر الانكحة الفاسدة

⁽ فصل) فإن دخل بهاالثاني وهو لايعلم أنها ذات زوج فرق بينهما وَكان لها عليه مهر مثلهاو لم يصبها زوجها حتى تحيض ثلاث حيض بعدوطئها من الثاني فأما ان علم الحال قبل وطء الناني لها فانها تدفع الى الاول ولاشيء على الثانيلان عقده عقد باطل لايوجب شيئاً فان وطئها الثاني وهو لايعلم فهو وط، بشبهة يجب لها به المهر وترد الى الاول ولا يحل له وطؤها حتى تنقضي عديها وهو قول قتادة والشافعي وابن المنذر قال أحمد لها صداق بالمسيس وصداق من هذا ولاثرد الصداق الذي يوجدمن الداخل بها على من دفعت اليه لان الصداق في مقابلة الاستمتاع فكان لها دونزوجها كالووطئت بشبهة أومكرهة ولابحتاج النكاح الثاني الىفسخ لانه باطل ولا يجب لها المهر الابالوط. دون مجرد الدخول والوط. دون الفرج لانه نكاح باطل لاحكم له وبجب مهر المثل لانه يجب بالاصابة لابالتسمية وذكر أبو بكر أن الواجب المسمى قالـالقاضي هو قياس المذهب والاول هو الصحيح لما قلنا.

عقده لم يصح في واحدة منها لان الايجاب صدر في احداهما والنبول في أخرى فلم ينعقد في هذ ولا في تلك فان انفقوا على تجديد عقد في احداهما أيتهما كان جاز،

وقال أحمد في رجـل تزوج امرأة فأدخات عليه أختها لها المهر عا أصاب منها ولاختها المهر قبل يلزمه مهران ? قال نعم وترجم على وليها هذه مثل التي مها يُرض أو جذام على يقول ليس عليه غرم وهــذا ينبغي أن يكون في امرأة جاهلة بالحال أو بالتحريم ، أما إذا علمت آنها ليست زوجة وأنها محرمة عليه وأمكنته من نفسها فلا ينبغي أن يجب لهاضناق لانها زانية نظارعه ، فأما إن جهلت الحال فلها المهر وبرجع به على من غره . وروي عن على رضى الله عنه في رجلين تزوجا المرأتين فزفت كل امرأهٔ إلى زوج الاخرى لهما الصداق ويعتزل كل واحد منهما امرأته حتى تنقضي عدتها وبه قال النخمي والشافعي واسحاق وأمحاب ارأي

(فصل) من شرط صحة النكاح تعيين الزوجين لان كل عاقد ومعقود عليه يجب تعيينهم كالمشترى والمبيم ثم ينظر فان كانت المرأة حاضرة فقال زوجتك هذه صح فان الاشارة تكنى في التعبين ، فان زاد على ذلك فنال بنني هذه أو هذه فلانة كان تأكيداً وإن كانت غائبة فقال زوجتك بنتي وليس له سواها جاز فان سهامًا باسمها مع ذلك كان تأكيدًا فان كان له ابنتان أو أكثر فقال زوجتك ابنتي لم بصح حتى بضم الى ذلك ماتنميز به من اسم أو صفة فيقول زوجتك ابنني الكبرى أو الوسطى

﴿مسئلة﴾ (فان جهل الاول منهما فسخ النكاحان)

ولافرق بين أن لايملم كيفية وقوعها أو يعلم أن احدهما قبلالآخر لابسينه أويعلمه بعينه ثم يشكل والحكم في جميعها واحد وهو أن يفسخ الحاكم النكاحين جميعا نص عليه أحمد في رواية الجماعة ثم يتزوج من شاء منها أو منغيرهما وعن أحمد رواية أخرى أنه يقرع بينهما فمن وقمت له القرعة أمر صاحبه بالطلاق ثم مجدد القارع نكاحه لانه إن كانت زوجته لم يضره تجديد الثكاح وإن كانت زوجة الآخر بانت بالطلاق وصارت زوجة هذا بمقده الثاني لان الغرعة تدخل لتمييز الحقوق عند التساري كالسفر باحدى نسائه والبداية بالمبيت عند احداهن وتعتبر الانصباء في القسمة وقال الثوري وأبو ثور يخيرهما السلطان على أن يطلق كل واحد منها طلقة فان أبيا فرق بينها وهو قريب من القول الاول لانه تعذر امضاء العقد الصحح فوجب ازالة الضرر بالتفريق ، وقال الشافعي وان المنذر النكاح مفسوخ لأنه تمذر امضاؤه ولا يصح هذا فان المقد الصحيح لا يبطل بمجرد أشكاله كما لو اختلف المنبايمان في قدر المُّن فان المقد لا يزول الا بفسخه كذا همنا ، وروي عن شريح وعمر بن عبد العزيز وحماد بن أبي سليان أنها تخير فأبهءا اختارته فهو زوجها وهذا فاسد فان أحدهما ليس بزوج لها فلم تخير بينها كَمَا لُو لَمْ يَمْقَدُ الْا أَحْدُهُمَا أَوْ كَا لُو أَشْكُلُ عَلَى الرَّجِلُ امْرَأَتُهُ فِي النَّسَاءُ أَوْ عَلَى المرأة زوجها إلا أن يريدوا بقولهم إنها إذا اختارت أحدها فرق بينها وبين الآخر ثم عقد المختار نـكاحها فهذا حسن فأنة

أو الصغرى فان سياها مع ذلك كان تأكيداً ، وإن قال زوجتك ابنتي عائشة أو فاط.ة صح ، وإن كانت له ابنة واحدة اسمها فاطمة فقال زوجتك فاط.ة لم بصح لان هذا الاسم مشترك بينها وبين سائر الفواطم حتى يقول مع ذلك ابنى

وقال بعض الشافعية يصح اذا نوياها جميعاً وليس بصحيح لان النكاح تعتبر فيه الشهادة على وجه يمكن اداؤها اذا ثبت به العقد وهذا متعذر في النيسة فلذلك لو قال زوجتك ابنتي وله بنات لم يصح حتى يميزها بلفظه ، وإن قال زوجتك فاطمة ابنسة فلان احتاج أن يرفع في نسبها حتى يباغ مانتميز به عن النساء

(فصل) فان كان له ابنتان كبرى اسمها عائشة رصفرى اسمها فاطمة فقال زوجتك ابنتي عائشة وقبل الزوج ذلك وهما ينويان الصفرى لم يصح ذكره ابو حنص، وقال القاضي يصح في التي نوياها وهذا غير صحيح لوجهين :

(أمدهما) أنهما لم يتلفظا بما يصح العقد بالشهادة عليه فأشبه مالو قال زوجتك عائشة فقط أو ما لو قال زوجتك ابنتي ولم يسمها، واذا لم يصح فيما اذا لم يسمها ففيا اذا مهاها بفسير اسمها أولى أن لايصح.

(والثاني) أنه لايصح الكاح حتى تذكر المرأة بما نتابز به ولم يوجـد ذلك فان اسم أختهـا

فانه يستنى بالتفريق بينها وبين أحدها عن التقريق بينها وبينها جميعاً ويفسخ أحد النكاحين عن فسخها فان أبت ان نختار لم تحبر وكذلك ينبني إذا قرع بينهما فوقعت الفرعة لاحدها لم تحبر على نكاحه لأنه لابيلم فيتمين إذا فسخ النكاحين ولها ان تنزوج من شاءت منهما أومن غيرها في الحال ان كان قبل الدخول و بعد انتضاء العدة انكان دخل بها احدها

(فصل) فات ادعى كل واحد منهما أنه السابق بالعقد ولا بينة لها لم يقبل قولهما فان أفرت المرأة لأحدها لم يقبل اقرارها نص عليه أحمد ، وقال أصحاب الشافعي يقبل كا لو أقرت ابتداء.

ولنا أن الخصم الزوج الآخر في ذلك فلم يقبل في ابطال حقه كما لو أفرت عليه بطلاق فان ادعى الزوجان على المرأة أنها تعلم السابق منهما فأنكرت لم تستحلف لذلك وقال أصحاب الشافعي تستحلف بناه منهم على أن اقرارها مقبول فان فرق بينهما وبين أحدها لاختيارها لصاحبه أو لوقوع القرعة له وأقرت له أن عقده سابق فيذبني ان يقبل اقرارها لانهما انفقا على ذلك من غير خصم منازع فأشبه ما لو لم يكن صاحب عقد آخر

(فصل) وان علم أن العقدين وقعا لم يسبق أحدها الآخر فهما باطلان لاحاجة إلىفسخهما لانهما بإطلان من أصلها ولامهر لها على واحد منهما ولا ميراث لها منهماولا يرثها واحد منهمالذلك وان من إطلان من أصلها ولامهر لها على واحد منهما ولا ميراث لها منهماولا يرثها واحد منهمالذلك وان منهما

لايميزها بل يصرف العقد عنها، وإن كان الولي يربد الربي والزوج بقصدالصغرى لم بصح كمسئلة الحرق فيا إذا خطب امرأة وزوج غبرها لان القبول انصرف الى غير من وجدالا بجاب فيه وبحتمل أن يصح اذا لم يتقدم ذاك ما يصرف القبول الى الصغرى من خطبة ونحوها قان العقد بلفظه متناول السكبرى ولم يوجد ما يصرفه عنها قصح كالو نوياها ولو نوى الولي الصغرى والزوج الكبرى أونوى الولي السخرى ولم يدر الزوج أيتها هي نعلى الاول لا يصح التزويج لعدم النية منها في التي يشاولها لفظها وعلى الاحال الذي ذكرناه يصح في المعينة بالافظ لما ذكرناه

(فصل)فان كان له ابنة راحدة فقال لرجل زوجتك ابنتي وسهاها بغير اسمها فقال القاضي بصح وهو قول أصحاب الشافعي لان قوله بنتي آكدمن القسمية لانها لامشاركة فيها والاسم مشترك واو قال زوجتك هذه وأشار البها وسهاما بغير اسمها يجب أن يصح على هذا التعليل

(فصل) واو قال زوجنك حمل هذه المرأة لم يصح لانه لم يثبت له حكم البنات قبل الظهور في غبر الارث والوصية ولانه لم يتحتق أن في البطن بنتا فأشبه مالوقال زوجتك من في هذه الدار وهمالا يعلمان مافيها و اوقال اذا و لدت امرأتي بنتا زرجكتها لم بصحلانه تعليق الذكاح على شرط والنكاح لا يتعلق على شرط ولان هذا مجرد وعد لا يتعقد به عقد

ذلك فسخ نكاحهما فروي عن أحمد أنه يجب لها نصف المهر ويقترعان عليه لان عقد أحدها صحيح وقد انفسخ بنكاحه قبل الدخول فوجب عليه نصف مهرها كما لو خالفها وقال أبوبكر لامهر لها لانهما مجران على الصداق فلم يلزمهما مهر كمالو فسخ الحاكم نكاح رجل لعسرته أوغيته وان ماتت قبل الفسخ أو العلاق فلاحدها فصف ، برائها فيوقف الامرحتى يصطاحا عليه وقيل يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف أنه المستحق وورث وان مات الزوجان فلها ربع ميراث أحدها فان كانت قد أقرت أن احدهما سابق بالمقد فلا ميراث لها من الآخر وهي تدعى ميراث من أقرت له فان كان احدهما قد ادعى ذلك أيضاً دفع اليها ربع ميراثه وان لم يكن ادعى ذلك وأنكر الورثة فالقول قولهم مع اعانهم فان نكلوا قضى عليهم وان لم تكن المرأة أقرت بسبق احدهما احتمل ان يحلف ورثة كل واحدمنهما واحتمل ان يقرع بينهما فمن خرجت فلها ربع ميراثه وقدروى حنبل عن أحمد أنه سئل عن رجل له ثلاث بئات زوج إحداهن من رجل ثم مات الاب ولم يهم أيتهن زوج يقرع بينهن فأيتهن أصابتها الغرعة فهى زوجته وان مات الزوج فهى التي ترثه

(فصل) فان ادعى كل واحد منهما أنه السابق فأقرت لاحدهما ثم فرق بينهما وقلنا بوجوب المهر وجب على المقر له دون صاحبه لاقراره لها به واقرارها ببراءة صاحبه وان ماتا ورثت المقر له دون صاحبه لذلك وان ماتت هي قبلها احتمل ان يرثها المقر له كما نرثه واحتمل ان لا يقبل اقرارها له كما لم يقبله في نفسها وإن لم تقر لاحدهما الا بعد موته فهو كما لو أقرت في حياته وليس لورثة

(مسئلة) قال (واذا تزوجها وشرط لها ان لا يخرجها من دارها وبلدها فلها شرطها لما روي عن النبي عَلِيَا أَنْ الله قال الله احق ماأوفيتم به من الشروط مااستحللتم به الفروج » وان نزوجها وشرط لها ان لا يتزوج عليها فلها فراقه اذا نزوج عليها)

وجلة ذلك أن الشروط في النكاح تنقسم أقساما ثلاثة (أحدها) ما يلزم الوفا. به رهو ما يه ود البها نفعه وفائدته .ثل أن يشترط لها أن لا يخرجها من دارها أو بلدها أولا يسافر بها أولا يتزوج عليها ولا يتسرى عليها فهذا يلزمه الوفا. لها به قان لم يغمل فلها فسخ النكاح بروى هذا عن عرب الخطاب رضي الله عنه وسعد بن أبي وقاص ومعاوبة وعرو بن العاص رضي الله عنهم وبه قال شريح وعر ابن عبدالعزيز وجابر بن زيد وطارس والارزاعي واسحاق ، وأبطل هذه الشروط لزهري وقتادة وهشام بن عروة ومالك والليث واثوري والشافعي وابن المذذر وأصحاب الرأي قال ابو حنيفة والشافعي ويفسد المهر دون العقد ولها مهر انثل واحتجوا بتول النبي والمسلمة وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط. وهذا ليس في كتاب الله لان الشرع لا يقتضيه وقال النبي والتنويج والتسمون على شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا ، وهذا بحرم الحلال وهو التزويج والتسري والسفر ولان هذا شرط. ليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه ولم ببن على التغليب والسراية فكان فاسداً كا لو شرطت أن لانه لم نفسها

ولنا قول النبي وَتَلِيِّنُ وان أحق ماوفيتم به من الشروط ما استحلام به الفروج، والمسعيدوفي

واحد منهما الانكار لاستحقائها لان موروثه قد أقر لها بدعوى صحة نكاحها وسبقه بالمقد عليها وان لم نقر لواحد منهما أفرع بينهما وكان لها ميراث من تقع القرعة عليه وان كان أحدهما قدأصابها وكان هو المقر له أو كانت لم تقر لواحد منهما فاها المسمى لأنه مقر لها به وهي لا تدعي سواه، وان كانت مقرة للآخر فهي تدعي مهر المثل وهو يقر له بالمسمى ، فان استويا أو اصطلحا فلا كلام ، وان كان مهر المثل أكثر حلف على الزائد وسقط وان كان المسمى لها أكثر فهومقر له بالزيادة وهي تنكرها فلا تستحقها

﴿ مَسْئَلَةَ ﴾ (واذا زوج السيد عبده الصغير من أمته جاز أن يتولى طرقي المقد لانه ملك محكم الملك لامحكم الاذن في قولهم جميعاً

فانكان مالكا لاحد طرفي العقد فوكله ملكالطرفالآخر فيه أووكله المولي في الايحاب والزوج في العباب والزوج في العبول خرج فيه وجهان بناء على الروايتين اللتين نذكرها في المسئلة التي تليها لانه ملك ذلك بالاذن وانزوجه وانزوج ابنته الكبيرة عبده الصغير لم يجز ذلك إلا برضاها لانه يكافئها ويخرج فيه أيضاو جهان وانزوجه المنته الصغيرة لم يجز لأنه لا يجوز له تزويجها بمن لا يكافئها وعنه يجوز

هان أحق الشروط أن توفرا بها ما استحلام به النروج ، متنق عليه وأيضاً قول النبي عليه السلمون على شروطهم ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا نعلم لهم مخالفاً في عصرهم فكان اجماعا وروى الاثرم باسناده أن رجلا تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها فخاصموه الى عرفقال لهاشرطها فقال الرجل اذا تطلقها فقال عرن مقاطع الحتوق عند الشروط ولانه شرط لها فيه منفعة ومقصود لا يمنع المنصود من النكاح فكان لازما كما لوشرطت عليه زيادة في المهر أو غير نقد البلد وقوله عليه السلام هكل شرط ليس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع، وقد ذكرنا ما حال شرط ليس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع، وقد ذكرنا ما حال شرط ليس في كتاب الله فهو باطل أي ليس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع، وقد ذكرنا ما حال على مشروعيته على أن الحلاف في مشروعيته وعلى من ننى ذلك الدليل، وقولهم أن هذا يحرم الحلال قالم الايحرم حلالا وإنما يمن من مصلحة الماقد كان من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة الهاقد كان من مصلحة عقده كاشتراط الرهن والضويين في البيع عبطل بالزيادة على مهر المثل رشرط غير نقد البلد

اذا ثبت أنه شرط لازم فلم يف لها به فلها الفسخ ولهذا قال الذي قضى عليه عمر بلزوم الشرط أذ تطلفينا فلم يلتفت عمر الى ذلك وقال مقاطع الحقوقءند الشروط ولانه شرط لازم في ءقد فيترت حق الفسخ بترك الوفاء به كالرهن والضمين في البيم

(فصل) فان شرطت عليه أن يطلق ضرتها لم يصح الشرط لما روى أبر هريرة قال نهى النبي وَيُطَالِنَهُ أَن تَشْتُرط المرأة طلاق أخترا وفي لفظ ان النبي وَيُطَالِنَهُ قال ولا نسأل المرأة طلاق أخترا وفي لفظ ان النبي وَيُطَالِنَهُ قال ولا نسأل المرأة طلاق أخترا وفي لفظ ان النبي وَيُطَالِنَهُ قال ولا نسأل المرأة طلاق أخترا وفي لفظ ان النبي وَيُطَالِنَهُ قال ولا نسأل المرأة طلاق أخترا

(مسئلة) (وكذلك ولي المرأة مثل ابنالهم والمولى والحاكم إذا أذنت له في تزوجها وعنه لا يجوز حتى توكل في أحد الطرفين)

وجملة ذلك أن ولي المرأة التي يحل له نكاحها إذا أذنت له أن يترجها فله ذلك وهل له أن يلي طرفي العقد بفسه ?فيه روايتان (إحداهما) له ذلك وهوقول الحسن وان سيرن وربيعة ومالك والثوري وأبي حنيفة واستحلق وأبي ثور وابن المنذر لما روى البخاري قال : قال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم امرأة قارض أنجعلين أمرك إلي قالت نعم قال قد تزوجتك لانه بملك الإيجاب والقبول فجاز أن يتولاهما كما لو زوج أمنه عبده الصفير ولانه عقد وجد فيه الايجاب من ولي ثابت الولاية والقبول من زوج هو أهل القبول فصح كما لو وجدا من رجلين ، وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «كل نكاح لا يحضره أربعة وحمل عنقها صداقها ،فان قبل فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «كل نكاح لا يحضره أربعة فهو سفاح: زوج وولي وشاهدان » قلنا هذا لا تهرف صحته ولو صح كان مخصوصا بما اذا زوج السيدعبده فهو سفاح: زوج وولي وشاهدان » قلنا هذا لا تهرف صحته ولو صح كان مخصوصا بما اذا زوج السيدعبده الصغير أمنه فيتعدى التخصيص إلى محل النزاع وهو يفتقر إلى ذكر الا يجاب والقبول ، وهل يكنفي بمجرد (المغني والشرح الكبر) (الجزء السابع)

والنهي يفتضي فساد المنهي عنه ولانها شرطت عليه فسخ عقده وإبطال حقه وحق امرأنه فلم يصح كما لو شرطت عليه فسخ بيعه. وقال أبوالخطاب هو شرط لازم لانه لاينافي المقد ولها فيه فائدة فأشبه مالو شرطت عليه أن لا يتروج عليها ولم أر هذا لفيره ، وقد ذكرنا ما يدل على فساده ، وعلى قياس هذا لو شرطت عليه ييم أمته

(القسم الثاني) ما يبطل الشرط ويصح العقد مثل أن يشترط أن لامهر لها أو أن لا ينفق عليها أوان القسم الثاني) ما يبطل الشرط عليه النبطاها أو يعزل عنها او يقسم لها أقل من قسم صاحبتها أو أكثر أو لا يكون عندها في الجرة إلا ليلة أوشرط لها النهار دون الليل أو شرط على المراة أن تنفق عليه او تعطيه شيئا ، فهذه الشروط كامها باطلة في نفسها لانها تنافي مقتضى المقد ، ولانها تنضمن اسقاط حقوق تجب بالمقد قبل أن قاده فل بصح كما لو أسقط الشفيع شفعته قبل البيع ، فأما العقد في نفسه فصحيح لان هذه الشروط تمود إلى معنى زائد في المقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطل فصحيح لان هذه الشروط تمود إلى معنى زائد في المقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطل كما لو شرط في المقد صداقا محرما ، ولان النكاح يصح مع الجهل بالموض فجاز أن ينعقد مع الشرط الفاسد كالمتاق فقد نص أحمد في رجل تزوج امرأة وشرط عليها أن ببيت عندها في كل جمنة ليلة ثم وجعت وقالت لا أرضى إلا ليلة وليلة فقال : لها أن تنزل بطيب نفس منها فان ذلك جائز وان قالت لا ارضى الا بالمقاسمة كان ذلك حقا لها تطاله ان شاءت

ونقل عنمه الاثرم في الرجل يتزوج المرأة ويشترط عليها أن يأنيها في الايام يجوز الشرط فان شا.ت رجعت . وقال في الرجل يتزوج المرأة على أن تنفق عليه في كل شهر خدسة دراهم أوعشرة دراهم :

الايجاب ؟ فيه وجهان (أحدهما) يحتاج أن يقول زوجت نفسي فلانة وقبلت هذا النكاح لان ما افتقر إلى الايجاب افتقر الى القبول كسائر المقود (والثاني) يكفيه ان يقول زوجت نفسي فلانة أو تزوجت فلا نة وهو قول مالك وأبي حنيفة لحديث عبد الرحمن بن عوف ، ولان ايجابه يتضمن القبول فاشبه إذا تقدم الاستدءا ولهذا قانا اذا قال لامته أعتقتك وجملت عتقك صدا فك انعقد الذكاح بمجر دهذا القول (والرواية الثانية) لا يجوز ان يتولى طرفي المقدولكن يوكل رجلا يروجه إياها باذنها ذكرها الحرقي قال أحمد في رواية ابن منصور لا يزوج نفسه حتى بولي رجلا على حديث المغيرة بن شعبة وهو ما روى أبو داو دباسنا ده عن عبد الماك بن عمير ان الغيرة بن شعبة أم رجلا يزوجه ام أة المغيرة أولى بهامنه ولانه عقد ملك بالاذن فلم يجز أن يتولى طرفيه كالبيع ولم خاز وقال الشافي في ابن الم والمولى لا يزوجها الا الحاكم ولا يجوز أن يتولى طرفي المقد ولا أن يزوجه من يزوجه لان وكيله بمن لته وهذا عقد ملكم بالاذن فلا يتولى طرفيه كالبيم ولا يجوز أن يزوجه من هو أبعد منه من أوليائها لانه لا ولاية لهم مع وجوده

ولنا ما ذكر ما من فعل الصحابة ولم يظهر خلافه ولان وكيله يجوز أن يلي العقد عليها لنيره

النكاح جائز ولها أن ترجم في هذا الشرط. وقد نقل عن أحمد كلام في بعضهذه الشروط محتمل إبطال العقد نقل عنه المروذي فيالنهاريات والليات: ليس هذا من نكاح أهل الاسلام ،وعمن كرة تزويجانهاريات حاد بنأبي سلمان وابن شهر.ة

وقال اندري : الشرط باطل وقال أصحاب المرأى إذا سألته أن يعدل لها عدل ، وكان الحسن وعطا، لا يربان بنكاح النهاريات بأسا ، وكان الحسن لا يرى بأسا أن يزوجها على أن يجعل لها في الشهر أياما علومة ، ولمل كراهة من كره ذلك راجع إلى إبطال الشرط وإجازة من أجازه راجع إلى أصل النكاح فتكون أقوالهم متهقة على همة النكاح وإبطال الشرط كاقلناوالله أعلم

وقال القاضي أنما كره أحمد هذا النكاح لانه يقع على وجه السر ونكاح السر منهي عنه فان شرط عليه ترك الوط، احتمل أن يفسد العقد لانه شرط بنافي المقصود من النكاح وهذا مذهب الشافي وكذلك ان شرط عليه أن لا يقبضه . وان شرط عليها أن لا يطأه المينسد لان الوط، حقه عليها وهي لا عليه ويحتمل أن يفسد لان لها فيه حقا ولذلك على مطالبته به اذا آلى والفسخ إذا تعذر بالجب والعنة

(القسم الثالت)ما يبطل النكاح مرأصله مثل أن يشترطا تأفيت النكاح وهو نكاح المتعة اوأن يطلقها في وقت بهينه أو يعلقه على شرط مثل أن يقرل زوجتك إن رضبت أمها أوفلان أو بشترط الخيار في النكاح لها أو لاحدهما فهذه شروط باطلة في نفسها و يبطلهما النكاح وكذلك إن جعل صداقها ترويج أمرأة أخرى وهو نكاح الشفار ونذكر ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى

فصح أن يليه عليها له اذاكات نحل له كالامام إذا أراد أن يتزوج موليته ولان هذه امرأة لها ولي حاضر غير عاضل فلم يليه الحاكم كما لو أراد أن يزوجها غيره، ومفهوم قوله عليه الحلاة والسلام «السلطان ولي من لا ولي له » أنه لا ولا يفله على هذه والبيع عنوع فان الوكيل يجوز أن يشتري ما وكل في بيعه باذن الموكل

(فصل) فأما إن أذنت له في ترويجها ولم تمين الزوج لم يجز أن يزوجها نفسه لان اطلاق الاذن يقتضي ترويجها غيره ويجوز ترويجها لولده لأنه غيره فان زوجها لابنه الحكير قبل لنفسه وان زوجها لابنه الحفير ففيه الروايتان في تولي طرفي المقد فان قلنا لا يتولاه فوكل رجلا يزوجها لولده وقبل هو انسكاح له افتقر الى اذبها للوكيل على ما قدمنا في أن الوكيل لا يزوجها الا باذبها وان وكل رجلا يقبل النكاح اولده وأوجب هو النكاح لم يحتج الى اذبها لابها قد أذنت له

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال السيد لامته أعتقتك وجملت عتقك صداقك صع قان طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها وكذلك أن قال جمات عتق أمتي صداقها)

ظاهر المذهب أن الرجل إذا أعتق أمته وجمل عتقها صداقها فهو نكاح صحيح نص عليه أحمد في رواية جاعة روي ذلك عن علي رضي الله عنه وفعله أنس بن مالك وبه قال سعيد بن المسبب وأبو

وذكر ابر الخطاب فيا إذا شرط الحيار ان رضيت أمها أو ان جاءها بالمهر في وقت كذا وإلا فلا ذكاح بينها روايتين (احداهما) النكاح صحيح والشرط باطل وبه قال ابوثور فها اذا شرط الحيار ، وحكاه عن أبي حنيفة وزعم أنه لاخلاف فيها ، وقال ابن المنذر قال احمد واسحاق اذا تروحها على أنه أن جا، بالمهر في وقت كذا يركذا و لا فلا نكاح بينهما الشرط باطل والعقد جائز وهو قول عطاء والثوري وأبي حنيفة والاوزاعي وروي ذلك عن الزهري، وروى ابن منصور عن أحمد في هذا أن العقد والشرط جائزان لقرله عليه السلام « المعقد والشرط جائزان لقرله عليه السلام « المعقد والشرط م

(والرواية الاخرى) يبطل العقد من أصه في هذا كله لان النكاح لايكون إلا لازما وهـذا يوجب جوازه ، ولانه اذا قال ان رضيت أنها أو إن جنتني في وقت كذا نقد وقف النكاح على شرط ولا يجوز وقفه على شرط وهذا قول الشانعي برنحوه عن مائك وأبي عبيد

(فصل) وإن شرط الحيار في الصداق خاصة لم ينسد النكاح لان النكاح ينفر دعن ذكر الصداق ولو كان الصداق حراما أو فاسداً لم يفسد النكاح فلأن لا يفسد بشرط الحيار فيه أولى ومخالف البيم فانه اذا فسد أحد العوضين فيه فسد لآخر. فاذا ثبت هذا في الصداق ثلاثة أوجه

(أحدها) يصح الصداق و يبطل شرط. الحيار كما يفسدال شرط في النكاح وبصح النكاح (والثاني) يصح ويثبت الحيار فيه لان عقد الصداق عقد منفرد يجري مجرى الأنمان فثبت فيه الحيار كالبياعات (والثالث) يبطل الصداق لانها لم ترض به الم يلزمها كالولم يوافقه على شيء

سنمة بن عبد الرحمن والحسن والزهري واسحاق

(فصل) وعنه لا يصح حتى يستأنف نكاحها باذنها فان أبت فعليها قيمتها قال الاوزاعي يلزمها أن تتزوجه وروى المروذي عن أحمد إذا أعتق أمته وجعل عقها صداقها بوكل رجلا يزوجه ، فظاهر هذا أنه لم يحكم بصحة النكاح قال أبو الحطاب هي الصحيحة واختارها القاضي وابن عقيل وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومالك لانه لم يوجد ايجاب وقبول فلم يصح لعدم أركانه كما أو قال أعتقتك وسكت ولانها بالعتق عملك نفسها فيجبأن يعتبر رضاها كما أو فصل بينهما ولان المتق يزيل ملسكه عن الاستمتاع يحكم الملك فلا مجوز أن يستبيح الوطء بنفس المسمى فانه لوقال بعتك هذه الامة على أن تروجنيها بالممن لم يصح ولنا ما ربى أنس أن رسول الله علي المنتق صفية وجعل عتقها صدافها متفق عليه وفي لفظ أعتقها و تزوجها فقلت يأبا حزة وما أصدقها؟ قال نفسها عتقها وروى الاثرم باسناده عن صفية قالت أعتقى رسول الله عني عني رضي الله عنه أنه كان يقول إذا أعتق الرجل أم ولده فحمل عتقها صدافها فلا بأس بذلك. ومتى ثبت المتق صداقا ثبت النكاح لان الصداق لا يتقدم الكاح ولو تأخر العتق عن النكاح لم يجز فدل على أنه انعقد بهذا اللفظ ولا نه لم ينقل عن النه عنه أنه استأنف عقدا ولو استأنفه لظهر ونقل كما نقل غيره ولان من جاز له تزويج امرأة الني علي الله النه عنه أنه النفظ ولا نه لم ينقل عن النكاح والو استأنف عقدا ولو استأنفه لظهر ونقل كما نقل غيره ولان من جاز له تزويج امرأة الله علي الله النه عنه أنه النفط ولا نه لم ينقل عن النه عنه أنه النقل عنه ولان من جاز له تزويج امرأة

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ ومن أراد أن يتزوج امرأة فله أن ينظر اليها من غير أن بخلو بها)

لانهم بين أهل الهم خلافا في إباحة النظر الى المرأة لمن أراد نكاحها وقد روى جابر قال الله وسول الله عين المرأة فلا أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل، قال فحطبت أمرأة فكنت أتخبأ لها حتى رأيت منها مادعاني الى نكاحها فتزوجتها . رواه أبرداودوفي هذا أحاديث كثيرة سوى هذا و رلان الذكاح عقد يقتضي التمليك فكان الماقد النظر الى المعقود عليه كالنظر الى الامة المستامة ولا بأس بالنظر اليها باذنها وغير اذنها لان الذي والمائي أمنا بالنظر وأطاق وفي حديث جابر فكنت أنخبأ لها ، وفي حديث عن المفيرة بن شعبة أنه استأذن أبريها في النظر اليها فكرهاه فأذنت له المرأة رواه سعيد . ولا مجوز له الخيارة بها لانها محرمة ولم يرد الشرع بفير النظر فبقيت على التحريم ولانه لا يؤمن مع الخلوة مواقعة المحظور قان الذي ويتيالي قال « لا يخلون وجل فبقيت على التحريم ولانه لا يؤمن مع الخلوة مواقعة المحظور قان الذي ويتأمل عاسنها لان المقصود بنظر إلى الوجه ولا يكون عن طريق الذة وله أن يردد النظر اليها ويتأمل محاسنها لان المقصود لا يحمل إلا بذلك .

(فصل) ولا خلاف بين أهل العلم في إباحة النظر الى وجهها وذلك لانه ليس بعورة وهو مجمع المحاسن وموضع النظر ولا يباح له النظر إلى مالا يظهر عادة ، وحكى عن الاوزاعي أنه ينظر الى مواضع اللحم ، وعن داود أنه ينظر الى جيمها لظاهر قوله عليه السلام « انظر اليها »

لغيره من غير قرابة جازله أن يتزوجها كالامام وقولهم لم يوجد ايجاب ولا قبول عديم الاثر فانه لو وجد لم يحكموا بصحته وعلى أنه إذا لم يوجد فقد وجد ما يدل عليه وهو جعل العتق صداقا فأشبه ما لو تزوج أمرأة هو وليها ولوقال الخاطب للولي ازوجت قال نعم صح عند أصحابنا وكما لوأى بالكنايات عند أبي حنيفة ومن وافقه

(فصل) ولا فرق بين أن يقول أعنقتك وجملت عتقك صدافك وتزوجتك أولا يقول و تزوجتك وكذلك قوله وجمات عتقك صداقك وجملت صداقك عتقك كذلك ذكره الحرقي ونص أحمد في روابة صالح اذا قال جعلت عتقك صداقك أو صداقك عتقك كان ذلك جائزاً، وبشترط لصحة النكاح أن لا يكون بينها فصل فلو قال، أعتقتك وسكت سكوتاً ينكمه السكلام فيه أو تعكم بكلام أجنبي لم يصح النكاح لابها صارت بالعتق حرة فتحتاج الى أن يتزوجها برضاها بمقد وصداق جديد ولا بد من حضور شاهدين إذا قلنا باشتراط الشهادة في النكاح نص على ذلك في رواية الجماعة لقوله لانكاح إلا بولى وشاهدير.

(فصل) وإذا قلنا بصحة النكاح فطلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها لان الطلاق قبل

وانا قول الله تعالى (ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها) وروي عن ابن عباسانه قال الوجه و بطن السكف ولان النظر محرم أبيح الحاجة فيختص بما تدعو الحاجة اليه وهو ما ذكرنا والحديث مطلق ومن ينظر إلى وجه إنسان سمي ناظراً اليه ومن رآه وعليه أثوا به سمي رائبا له كما قال الله تعالى (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم * وإذا رآك الدين كفروا) فأما ما يظهر غالبا سوى الوجه كالسكفين والقدمين ونحو ذاك مما تظهره المرأة في منزلها فنيه روايتان .

[احداهما] لا يباح النظر اليه لانه عورة فلم يبح النظر اليه كالذي لا يظهر قان عبدالله روى أن النبي وَاللَّهُ قال الوجه نبقي ما عداه على النجر مِلْقَالِيَّةِ قال الوجه نبقي ما عداه على النجر مِلْقَالِيَّةِ قال الوجه نبقي ما عداه على التحريم

[والنائية] له النظر إلى ذلك قال أحمد في رواية حنبل لا بأس أن ينظر البها وإلى ما يدءوه الى نكاحها من يد أو جسم ونحو ذلك قال أبو بكر لا بأس أن ينظر البها عند الخطبة حاسرة وقال الشافعي ينظر إلى الوجه واله كفين ووجه جواز النظر ما يظهر غالبا أن النبي وللتاليق لما أذن في النظر البها من غير علمهاعلم أنه أذن في النظر الى جميع ما يظهر عادة إذ لا يمكن افراد الوجه بالنظر مع مشاركة عبره له في الظهور ولأنه يظهر غالبا فأبيح النظر اليه كالوجه ولانها امرأة أبيح أه النظر البها بأم الشارع فأبيح النظر منها الى ذلك كذوات المحارم وقد روى سعيد عن سفيان عن عرو بن دينارعن أبي جعفر قال خطب عمر بن الخطاب ابنة على فذ كر منها صغراً فقالوا له إنها ردك فعاده فقال ترسل أبي جعفر قال خطب عمر بن الخطاب ابنة على فذ كر منها صغراً فقالوا له إنها ردك فعاده وفقال ترسل بها اليك تنظر البها فرضيها فهكشف عن ساقيها فقالت الرسل اولا أنك أمير المؤمنين الطمت عينك بها اليك تنظر البها فرضيها في ينظر من ذوات محارمه الى ما يظهر غالبا كالرقبة والرأس والكفين (فصل) ويجوز الرجل أن ينظر من ذوات محارمه الى ما يظهر غالبا كالرقبة والرأس والكفين

الدخول يوجب الرجوع في نصف ما فرض لها وقد فرض لها نفسها ولا سبيل الى الرجوع في الرق بعد زواله فرجع بنصف قيمة نفسها وبهذا قال الحسن والحاكم وقال الاوزاعي يرجع بقيمتها

ولنا أنه طلاق قبل الدخول فأوجب الرجوع بالنصف كسائر الطلاق و عتبر الفيمة حالة الاعتاق لانها حالة الاتلاف فان لم تكن قادرة على نصف الفيمة فهل تستسعى فيها أو يكون دينا تنظر به الى حالة القدرة أعلى روايتين، وأن قلنا ان النكاح لا ينعقد بهذا القول فعليها قيمة نفسها لانه أزال ملك بعوض لم يسلم له فرجع الى قيمة المفوت كالبيع الفاسد وكذلك أن قلنا أن النكاح المعقد به فارتدت قبله أو فعلت ما ينفسخ به نكاحها مثل أن أرضعت زوجة له صغيرة و نحو ذلك انفسخ نكاحها وعليها قيمة نفسها.

﴿مسئلة﴾(وان قال لامته أعتقتك على أن تزوجيني نفسك ويكون عتقك صداقك أو لم يقل ويكون عتقك فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تزوجه نفسها)

لانه ساف في نكاح فلم يلزمها كما لو أسلف حرة الفا على أن يتزوجها ولانه أسقط حقه من الحياد قبل وجود سببه فلم يسقط كالشفيع يسقط شفعته قبل البيع ويلزمها قيمة نفسها أومأ اليه أحمد

والقدمين وغو ذلك وايس له النظر الى ما يستنر غابا كالصدر والظهر ونحرها قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن الرجل ينظر إلى شعر امرأة أبيه أو امرأة أبنه فقال هذا في القرآن (ولا يبدين زيننهن) إلالكذا وكذا قلت ينظر إلى ساق امرأة أبيه وصدرها قال لا يعجبني ثم قال أنا أكره أن ينظر من أمه وأخته إلى مثل هذا والى كل شيء لشهوة وذكر القاضي أن حكم الرجل مع ذوات محارمه حكم الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة وقال أبر بكر كراهية أحمد النظر إلى ساق أمه وصدرها على الترقي الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة وقال أبر بكر كراهية أحمد النظر إلى ساق أمه وصدرها على الترقي المحارم فروي عن هند ابنة المهلب قالت قلت الحسن ينظر الرجل الى قرط أخته وإلى عنتها? قال لا ولا كرامة وقال الضحاك لو دخلت على أي لنلت أينها العجوز غطي شعرك. والصحيح أنه يباح لا ينظر الى ما ينظير غالبا لقول أفه تعالى (ولا يبدين زبنتهن الا لبعو أبن) الآية وقالت سهلة بنت سهيل يارسول افي إن كنا برى سالما ولدا وكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في ببت واحد وبراني فضلا وقدأ نزل فيهم ماعلمت فكيف برى فيه فقال لها الذي والمنظر منها الى ما ينظهر غالبا فأنها في كان عنزلة ولدما رواه أبو داود وغيره وهذا دليل على أنه كان ينظر منها الى ما ينظهر غالبا فأنها قالت برأني فضلا ومعناه في ثباب البذلة الى لا تستر أطرافها

وقال امرؤ القيس

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ولم يبق الا لبسة المتفضل ومثل هــذا يظهر منه الاطراف والشعر فـكان يراها كذلك اذا اعتقدته ولداً ثم دلهم النبس

في رواية عبد الله وهو مذهب الشافه ي لانه أزال ملك منها بشرط عوض لم يسلم فاستحق الرجوع بقيمته كالبيع الفاسد إذا تلفت السلمة في يد المشتري والنكاح الفاسد إذا انصل به الدخول ويحتمل أن لا يلزمها شيء بناء على ما اذا قال لعبده اعتقتك على أن تعطيني الفا وهذا قول مالك وزفر لان هذا ليس بلفظ شرط فأشبه ما لو قال أعتقتك وزوجيني نفسك. وتعتبر القيمة حال العتق ويطالبها في الحال ان كانت قادرة عليها وأن كانت معسرة فهل تنظر إلى الميسرة أو تجبر على الكسب على وجهين أصلهما في المفلس هل يتجبر على الكسب على روايتين

(فصل) وأن أتفق السيد والأمة على أن يعتقها وتزوجه نفسها فتزوجها على ذلك صحولاً مهر لها غير ما شرط من العتق وبه قال أبو يوسف وقال أبو حنيفة والشافعي لا يكون العتق صداقا لكن أن تزوجها على القيمة التي له في ذمتها وهما يعلمان القيمة صحالصداق

ولنا أن العنق صداقاً في حق النبي صلى الله عليه وسلم فيجوز في حق أمنه كالدراهم ولأنه يصلح عوضاً في السبع فانه لو قال أعنق عبدك على ألف حاز فلا أن يكون عوضاً في النكاح أولى فان النكاح لا يقصد فيه الموض، وعلى هـ ذا لو تزوجها على أن يمتق أباها صح نص عليه أحــد في رواية عبد الله

والله على مايسنديمون به ماكانوا يمنقدونه ويفعلونه

وروى الشافى في مسنده عن زينب بنت أبي سلمة انها ارتضعت من أسما، امرأة الزبير قالت فكنت أراه أبا وكان يدخل على وأنا أمشط رأسي فيأخذ ببعض قرون رأسي ويقول اقبلي على ، ولان التحرز من هذا لا يمكن فأبيح كالوجه وما لا يظهر غالبا لا يباح لان الحاجة لا تدعو إلى نظره ولا تؤمن معه الشهوة ومواقعة المحظور فحرم النظر اليه كما يجت السرة

(فصل) وذوات محارمه كلمن حرم عليه نكاحها على التأبيد بنسب أورضاع أو تحرم المصاهرة به ببب مباح لما ذكرنا من حديث سالم وزينب ، وعن عائشة أن أفلح أخا أن القعيس استأذن عليها بعد ما أنول المجاب فأبت أن تأذن له فقال النبي عَلَيْكُ و ايذني له فانه عمك تربت بمينك » وقد ذكر الله تعالى آباء بعو البهن و أبنا. بعو البهن كاذكر آباء هن و أبنا هن في إبداء الزبنة لهم ، و توقف أحمد عن النظر الى شعر أمامر أنه وبنها لانها غير مذكورتين في الآية ، قال القاضي الماحكي قول سعيد بن جبير ولم يأخذ به ، وقد صرح في وابة المروذي انه محرم مجوز له المسافرة بها ، وقال في دواية أبي طالب : ساعة يعقد عقدة النكاح نحرم عليه أمامراً ته فله أن برى شعرها ومحانها ايست مثل التي تزفي بها لا يحل له أبداً أن ينظر المن شعرها ولا الى شي من حسدها وهي حرام عليه

(فصل) فأما أم المزني مها وابنتهافلا يحل له النظر اليبن وان حرم نكاحهن لان تحريمهن بسبب محرم فلم يفد إياحة النظر كالمحرمة باللمان وكذلك بنت المرطوعة بشبهة وأمها ليست من ذوات محارمه وكدلك الكافر ليس بحرم المرابة السلمة ، قال أحمد في يهبردي أو نصراني أسلمت بنته لا يسافر بها

اذا ثبت هذا فان العتق يصير صداقاً كما او دفع اليهامالا ثم تزوجها عليه فان بذلت له نفسها ليتزوجها فامتنع لم يجبر وكانت له القيمة لأنها اذا لم تجبر على تزويجه نفسها لم يجبر هو على قبولها وحكم المدبرة والمعاق عتقها بصفة وأم الولد حكم الامة القن في جميع ما ذكرنا

(فصل) ولا بأس أن يعتق الرجل الامة ثم ينزوجها سواه أعتقها لوجه الله تعالى أو أعتقها ليتزوجها وكره أنس تزويج من أعتقها لوجه الله تعالى قال الاثرم قات لابي عبد الله روى شعبة عن قتادة عن أنس أنه كره أن يعتق الامة ثم يتزوجها قال نعم ذاك اذا أعتقها لله كره أن يرجع في شيء

ولنا ما روى أبو موسىقالقالرسول الله صلى الله عليه وسلم «من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن اليها ثم أعتقها وتزوجها فذلك له أجران » متفق عليه ولانه اذا نزوجها فقد أحسن اليها باعفافها وصيانتها فلم يكرمكما لو زوجها غيره وليس في هذا رجوع فيما جعل لله فأنه أنما يتزوجها بصداقها فهو يمثولة من اشترى منها شيئاً

(فصل)واذا قال اعتق عبدك على أن أزوجك ابنتي فاعتقه لم يلزمه ان يزوجه ابنته لانه سلف في نكاح وعليه قيمة عبد وقال الشافعي في احد القولين لا بلزمه شيء لانه لافائدةله في العتق

ايس هو محرمًا لها ، والظاهر أنه أراد ليس محرمًا لها في السفر أما النظر فلا يجب عليها الحجاب منه لان أبا سفيان أنى المدينة وهو مشرك فدخل على ابنته أم حبيبة نطرت واش رسول الله مَيَنَالِيُّتِهِ الثلا يجلس عليه ولم تحتجب منه ولا أمرها بذلك النبي عليه الله

(فصل) وعبد المرأة له النظر الى وجهم اوكفيها لقول الله تعالى (أو ماملكت أيمانهن) وروت امسلمة أن رسول الله عِيكالية قال « اذا كان لاحداكن مكاتب فلك ما يؤدي فاتحتجب منه ، قال النر مذي هذا حديث حسن صحيح وعن أبي قلابة قال كان أزواج النبي ﷺ لايحتجبن من مكاتب ما بقى عليه دينار، وروادسميد فى سننه، وعن أنسان النبي عَلَيْكِيْرُةُ أَنَى فَاطَوْمَةُ بِعَبِد قدوهبه لها وعلى فاطمة ثوب اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلبها واذا غطت به رجليها لم يبلغ رأسها ، فلما رأى رسول الله مَيُكُلِنَةٍ ما تلقى قال ﴿ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بأَمَنَ انْمَا هُو أَبُوكُ وغَلَامَكُ ﴾ رواه أبودارد، وكره أبومبد الله له أن ينظر إلى شعر مولانه وهر قول سعيد بن المسيب وطارس ومجاهد والحسن وأباح له ذلك ابن عباس لما ذكرنا من الآيتين والحديثين ولان الله تعالى قال (الدعةأذنكم الذبن ملكت أيمانكم والذين لم يباغوا الحلم منكم ثلاث مرات ـ إلى قولهـ ليسعايكم ولاعليهم جناح) ولانه يشق التحرز منه فأبيح لاداك كذوي المحارم، وقال أصحاب الشافعي هومحرم حكمه حكم المحارم من الاقارب في أحدالوجهين لماذكرنا من الدايل، ولانه محرم عليها فكان محرما كالاقارب

ولنا ما روى ابن عمر قال قال رسول الله عَلَيْكِيْرٌ ﴿ سَفَرَ الْمَرْأَةُ مَعَ عَبِدُهَا ضَيْعَةٌ ﴾ رواه سميد ولاتها لانحرم عليه على التأبيد ولا يحلله استمتاعها الم يكن محرما كروج أختها ولانه غيرمأمون عليها

(فصل)قال رضي الله عنه (الرابع الشهادة فلا يسقد الا بشاهدين عدلين بالذين عاقلين وان كاناضريرين) المشهور عن أحمد أن الشهادة شرط لصحة النكاح روي ذلك عن عمر وعلى وهو قول أبن عباس وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد والحسن والنخمى وقتادة والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد أنه يصح بغيرشهود فعله ابن عمر والحسن بن على وابن الزبير وسالم وحمزة ابنا ابن عمر وبه قال عبد الله بن ادريس وعبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون والعنبري وأبو ثور وابن المنذر وهو قول الزهري ومالك اذا أعلنوه قال ابن المنذر لايثبت في الشاهدين في النكاح خبر وقال ابن عبد البر وقد رويءن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لا نكاح الابولي وشاهدين عدلين» من حديث ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر الا ان في نقلة ذلك ضيفاً فلم أذكرم قال ابن المنذر وقد (الجزء السابع) (0人) (المغنى والشرح الكبير)

ولنا أنه أزال ملكه عن عبده بعوض شرطه فلزمه عوضه كما لو قال اعتق عبدك عنى وعلى ثمنه وكما لو قال طلق زوجتك على الف فطلقها أوالق متاءك في البحر وعلى ثمنه وبهذه الاصول يبطل قولهم انه لافائدة له في العتق

اذ ليست ببنهما نفرة المحرمية والملك لا يقتضي النفرة الطبيعية بدليل السيد مع أمته وانما أبيح له من النظر ما تدعو الحاجة اليه كالشاهد والمبتاع ونحوهما وجعله بعض أصحابنا كالاجنبي لمما ذكرناه، والصحيح ماقلنا انشاء الله تعالى

(فصل) فأما الفلام فمادام طملاغير مميز لايجب الاستنار منه في شيء ، وان عقل ففيه روايتان المحداهما) حكه حكم ذي المحرم في النظر (الثانية) له النظر إلى ما فوق السرة وتحت الركبة لان الله تعالى قال إليستأذنكم الذين ملكت أعانكم والله من لم يبلغوا الحلم منكم ـ الى قوله ـ ليس عليكم ولا عليهم جناح بمدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض ـ الى قوله ـ واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فايستأذنوا كما استأذن الذمن من قبلهم) فدل على النفريق بهن البالغ وغيره ، وقال الوعبدالله: ابوطببة حجم نساء الذي ويكالي ووعلام (ووجه الرواية الاولى) قوله او الطفل الذبن لم يظهروا على عورات النساء وقبل لا يعبدالله متى تفطى المرأة رأمها من الفلام? قال اذا بلغ عشر سنين

(فصل) ومباح الحكل واحد من الزوجين النظر الى جميع بدن صاحبه ولمسه حتى الفرج لما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قات يارسول الله عوراتنا ما نأبي مها و ما نذر ؟ فقال لي و احفظ عورتك الامرز وجتك أو ما ملكت عينك ؟ رواه الترمذي وقال حديث حدن ولان الفرج محل له الاستمتاع به فجاز النظر اليه ولمسه كبقية البدن، ويكره النظر الى الفرج فان عائشة رضي الله عمها قالت مارأ بت فرسول الله علي الله ولم ولا رواه ابن ماجه، وفي له ظ قالت مارأ بنه من رسول الله علي الله ولا رآه

أعتق النبي صلى الله عليه وسلم صفية بنت حي وتزوجها بغير شهود قال أنس بن مالك اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بسبعة ارؤس قال الناس ما ندري الزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بسبعة ارؤس قال الناس ما ندري الزوجها رسول الله صلى الله على ترويجها بالحجاب وقال ام ولد فلما أراد ان يركب حجبها فعلموا انه تزوجها متفق عليه قال فاستدلوا على ترويجها بالحجاب وقال يزبد بن هارون امر الله بالاشهاد في البيع دون النبكاح فاشترط اصحاب الرأي الشهادة في النكاح ولم يشترطوها في البيع ، ووجه الاولى انه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لانكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل» رواه الخلال باسناده وروى الدارقطني عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لابد في الذكاح من أربعة الولى والزوج والشاهدين » ولانه يتعلق به حق غير المتعاقدين وهو لولد فاشترطت الشهادة فيه لئلا يجحده أبوه فيضيع نسبه بخلاف البيع فأما نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بغير ولى وشهود فمن خصائصه في النكاح فلا يلحق بهغيره

(فصل) ويشترط في الشهود الذكورية والعدالة والعقلوالبلوغ والاسلام، فأماالذكورية فقال احمد اذا تزوج بشهادة نسوة لم يجز ذلك لما روى أبوعبيد في الاموال عن الزهري قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلمان لاتجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق ولانه عقد ليس بمال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال في غالب الاحوال فلم يثبت بشهادتهن

مى وقال احمد في روا ية حمار بن محمد في المرأة تقمد بين يدي زوجها وفي بيتها مكشوفة في ثياب رقاق لا بأس به قات تخرج من الدار إلى بيت مكشوفة الرأس وليس في الدار الا هي وزوجها فرخص في ذلك

(فصل) ويباح السيد النظر الى جميم بدن أمته حتى فرجها لماذ كرنا في الزوجين وسواء في ذلك سريته وغيرها لانه مباح له الاستمتاع من جميع بدنها فأبيح له النظر اليه فان زوج أمتــه حرم عليه الاستمناع والنظر منها الى مابين السرة والركبة لان عمرو بن شعيب روى عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله عَيِّمَا إِنَّهُ وَ اذا زو ج أحدكم خادمه عبده أو أجيره فلا ينظر الى مادون السرة وفوق الركبة فأنه عبرة » رواه ابوداود ومفهومه إباحة النظر إلى ماعداه ، وأما تحريم الاستمتاعيها فلاشك فيه ولا اختلاف فانهاقدصارت مباحة الزوج،ولا تحل امرأة لرجلين فان وطنها لزمه الائم والتعزير وان ولدت فقال احمد لا يلحقه الوالد لأنها فراش لغيره فلا يلحقه ولدها كالاجنبية

(فصل) فيمن يباح له النظر من الاجانب. يباح للطبيب النظر الي ماتدعو اليه الحاجة من بدنها من العورة وغيرها فأنهموضع حاجة وقد روي أن النبي عَيْنِكِيْرِي الحكم سعدفي بيقريظة كان يكشف عن مؤتررهم وعن عُمان أنه أنى بغلام قد سرق فقال انظروا إلى مؤتروه فلم يجدوه أنبت الشعر فلم يقطعه وقشاهد النظر الى وجه المشهود عليها لنكون الشهادة واقعة علىعينها، قال احمد لايشهد على أمرأة إلا أن يكون قد عرفها بعينها وان عامل امرأة في بيم او أجارة فله النظر الى وجهها ليعلمها بعينها فيرجم عليها بالدرك وقدرويءن احدكر اهةذلك فيحقالشا بةدون العجوز ولعله كرههان يخاف الفتنة أويستغنى عن المعاملة فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس

كالحدود(والثاني المدالة) ففي انعقاد النكاح بشهادة الفاسقين روايتان (احداها) لا ينعقدوهو مذهب الشافعي للخبر ولان النكاح لايثبت بشهادتها فلم ينعقد بحضورهما كالمجنونين (والثانية) ينعقد بشهادتهما وهو قول أي حنيفة لانه تحمل فصحت من الفاسق كسائر التحملات، وعلى كلتا الروايتين لاتعتبر حقيقة المدالة بل ينعقد بشهادة مستوري الحال لأن النه كاح يكون في القرى واليوادي وبين عامة الناس مما لايعرف حقيقة العدالة فاعتبار ذلك يشق فاكتني بظاهر الحال وكون الشاهد مستورا لم يظهر فسقه فَّان تبين بعد العقد أنه كان فاسقا لم يؤثر في العقد لأن الشرطالعدالة ظاهراً وهو أن لا يُكُون ظاهر ّ الفسق وقد تحقق ذلك وقيل تبين أن النه كاح كان فاسداً لعدم الشرط ولا يصح لانه لو كانت المدالة الباطنة شرطاً لوجب الـكشف عنها لانه مع الشك فيها يكون الشرط مشكوكافيه فلاينقد النكاح ولاتحِل المرأة مع الشك في صحة نكاحها، وان حدثالفسق فيها لم يؤثر في صحةالنــكاح لان الشرط أنما يعتبر حالة العقد ، ولو أقر رجل وامرأة انهما نكحا بولي وشاهدي عدل قبل منهما وثبت النـكاح بشهادتهما (النالث العقل) فلا ينعقد بشهادة مجنونين ولا طفاين لانهما ايسا من أهل الشهادة ولا لهافول يمتبر (الرابع البلوغ)فلا ينعقد بشهادة صبيين لانها ليسا من أهلالشهادة اشبها الطفل وعنه انه ينعقد

(فصل) فأما نظر الرجل الى الاجنبية من غير سبب فانه محرم الى جميمها في ظاهر كلام احمد قال أحمد لاياً كل مع مطلقته هو أجنبي لايحل له أن ينظر اليها كيف يا كل معها ينظر إلى كفهالا محل له ذلك ، وقال القاضي محرم عليه النظر إلى ماعدًا الوجه والسكفين لانه عورة ، ويباح له النظر اليها مع الـكراهة أذا أمن الفتنة ونظر لغير شهوة وهذا مذهب الشافعي لقول الله تعمالي (ولا يبدين زينتهن إلا ماظهر منها) قال ابن عباس الوجه والـكفين وروت عائشة أن أميا. بنت أبي بكر دخلت على رسول الله عَيْدُ في ثباب رقاق فأعرض عنها ، وقال «يأسها. إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا ه وأشار الى وجهء كفيه رواه أبو بكروغير ولانه ليس بعورة فلم يحرم النظر الية بغير ريبة كوجه الرجل

ولناقول الله تعالى (واذا سألتمرهن متاعا فاسألوهن من ورا. حجاب) وقول النبي وَلَيُطَالِّتُهُ « اذا كان لاحداكن مكاتب فلك مايؤدي فلتحتجب منه ٤ وعن أم سلمة قالت كنت قاعدة عند النبي وَيُولِينَهُ أَنَا وَحَفْصَةً فَاسْتَأَذَنَ ابْنَ أَمْ مَكْتُومُ فَقَالَ النَّبِي وَيُؤْلِينَهُ ﴿ احْتَجَبْنَ مُنْسَهُ ﴾ رواه أبو داود وكان الفضل ابن عباس رديف رسول الله ﷺ فجاءته الحثيمية تستنتيه فجمل الفضل يذظر البها وتنظر اليه فصر ف رسول الله عَيْنِينَة وجهه عنها، وعن جوبر بن عبد الله قال سأات رسول الله عَيْنِينَة عن نظر الفجاءة فأمرني أن أصرف بصري حسديث صحيح وعن علي رضي الله عنه قال قال لي رسول الله ﷺ ولاتتبع النظرة النظرة فانما لك الاولى وايست لك الآخرة، رواهما أبو داود وفي اباحة انظر الى المرأة إذا أراد تزويجها دابل على التحريم عند عدم ذلك اذ لو كان مباحا على الاطلاق فما وجه التخصيص

بشهادة مر اهقين عاقلين بناء على انها من أهل الشهادة (الخامس الاسلام) فلا ينعقد النكاح بشهادة كافرين سواء كان الزوجان مسلمين أو الزوج مسلما وحده نص عليه أحمد وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة إذا كانت المرأة ذمية صح بشهادة ذميين ويتخرج لنامثل ذلك بناء على الرواية التي تقول بقبول شهادة بعض أهل الذمة على بمض والاول أصحلًا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ﴿ لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل، ولانه نكاح مسلم فلم ينعقد بشهادة ذميين كنكاح المسلمين

(فصل) ويمقد بشهادة ضريرين وللشافعية في ذلك وجهان

ولنا أنها شهادة على قول فقبلت من الضرير كالشهادة بالاستفاضة، ويعتبر أن يتيقن الصوت على وجه لايشك فيهماكما يعام ذلك من رآهما وينعقد بشهادة عبدين وقال أبو حنيفة والشافعي لاينعقد والخلاف في ذلك مبنى على الخلاف في قبول شهادتهما في سائر الحقوق وسنذكر ذلك في موضعه انشاء الله، (وعنه ينعقد بحضور فاسقين)وقد ذكرنا ذلك (ورجل وامرأتين)ظاهر المذهبانالنكاح لاينعقد برجل وامرأتين وهو قول النخمى والاوزاعي والشافعي وعن أحمد انه قال اذا تزوج بشهادة نسوة لم يجز فان كان ممهن رجل فهو اهون فيحتملان هذا رواية اخرى في المقاده بذلك وهوقول أصحاب

لهذه وأما حديث امهاء ان صح فيحتمل أنه كان قبل نزول الحجاب فنحمله عليه

(فصل) والمجوز الني لا يشتهي مثلها لا بأس بالنظر منها الى ما يظهر غالبالفول الله تعالى (والقواعد من النساء اللائي لا يرجون نسكاحا) ألا ية قال ابن عباس في قوله تعالى (قل المؤمنين يفضوا من أبصارهم * وقل المؤمنات يفضضن من أبصارهن) الآية قال فنسخ واحتثني من ذلك القواعد من النساء اللائي لا يرجون نسكاحا الآية وفي معنى ذلك الشوها، التي لا نشتهي

(فصل) والامة يباح النظر منها الى ما يظهر غالبا كالوجه والرأس واليدبن والساقين لان عمر رضي الله عنه رأى امرأة متلئمة فضربها بالدرة وقال يا لسكاع تشتبهن بالحرائر وروى أبو حفص باسناده أن عمر كان لا يدع أمة تقنع في خلافته وقال انما القناع للحرائر ولو كان نظر ذلك مها محرما لم يمنع من ستره بل أمر به ، وقد روى أنس أن النبي والمائية لما أخذ صفية قال الناس لاندري أجعلها أم المؤمنين أم أم ولد فقانوا إن حجبها فعي أم المؤمنين وان لم محجبها فعي أم ولد فلما ركب وطألها خلفه ومد الحجاب بينه و بن الناس متفق عليه ، وهذا دليل على أن عدم حجب الاماء كان مستنيضا بينهم مشهوراً وأن الحجب لغيرهن كان معلوما ، وقال أصحاب الشافي يباح النظر منهاالى ما ليس بعورة وهو ما فوق السرة و محتالركبة ، وسوى بعض أصحابنا بين الحرة والامة لقوله تعالى (ولا يبدين زينتهن) الآبة ولان العلة في تحريم النظر الخوف من الفتنة والفتنة المحوفة تستوى فيها الحرق والامة فان الحربة حكم لا يؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكرنا ما يدل على النخصيص ويوجب الفرق والامة فان الحربة حكم لا يؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكرنا ما يدل على النخصيص ويوجب الفرق بينها وان لم يفترقا فيما ذكروه افترقا في الحرمة وفي مشقة الستر لكن ان كانت الامة جيلة بخاف بينها وان لم يفترقا فيما ذكروه افترقا في الحرمة وفي مشقة الستر لكن ان كانت الامة جيلة بخاف بينها وان لم يفترقا في ما في النخوية وقد في مشقة الستر لكن ان كانت الامة جيلة بخاف

الرأي ورويءن الشعبي لانه عقد معاوضة فانعقد بشهادتهن بالرجال كالبيع

ولنا الخبر المذكور ولانه عقد ليس المقصود منه المال ويحضره الرجال فلم يقبل فيهشهادةالنساء كالحدود ولهذافارق البيع

[﴿] مسئلة ﴾ (وعنه ينعقد بحضور مراهقين عاقلين) وقد ذكرناه

[﴿] مسئلة ﴾ (ولاينعقد نكاح المسلم بشهادة ذمبين ويتخرج ان ينعقد اذا كانت المرأة ذمية وقد ذكرنا ذلك)

[﴿] مسئلة ﴾ (ولا ينعقد بحضور اصمينولا أخرسين)

لان الاصمين لايسمعان والاخرسين يتعذر الاداء منها، وفي انعقاده بشهادة أهل الصنائع الرديئة كالحجام ونحوه وجهان بناء على قبول شهادتهم

[﴿] مسئلة ﴾ (وهل ينعقد بحضور عدوين او ابنى الزوجين او احدهما ؟ على وجهين)

احدهما ينعقداختاره أبو عبدالله بن بطة لعموم قوله « وشاهدي عدل» ولامه ينعقد بهمانكاح غيرهذا الزوج فانعقد بهما نكاحه كسائر العدول (والثاني) لا ينعقد لان العدو لا تقبل شهادته على عدوه والا بن لا تقبل

الفتنة بها حرم النظر اليها كما يحرم النظر الى الفـلام الذي تخشى الفتنة بالنظر اليه قال أحمد في الامة إذا كانت جيلة تنتقب ولا ينظر الى المملوكة كم من نظرة القت في قلب صاحبها البلابل

(فصل) فأما الطفلة التي لا تصلح النكاح فلا بأس بالنظر البها قال أحمد في رواية الاثرم في رجل يأخذ الصغيرة فيضعها في حجره ويقبلها فان كان يجد شهرة فلا وان كان افير شهرة فلا بأس وقد روى أبو بكر باسناده عن عر بن حفص المديني أن الزبير بن العوام أرسل بابنة له الى عرب الخطاب مع مولاة له فأخذها عر بيده وقال ابنة أبي عبدالله فتحركت الاجراس من رجلها فأخذها عر فقطها وقال قال رسول الله وقال الله والله وقال الله والله وقال الله وقال قال والله وقال الله والله والله

(فصل) ومن ذهبت شهوته من الرجال لكبر أو عنة أو مرض لايرجي برؤه والخصى والشيخ

شهادته لوالده وعنه ان الشهادة ليست من شروط النكاح وقد ذكر نا الخلاف في ذلك والقائعام (فصل) قال رحمه الله (الحامس) كون الرجل كفؤالها في احدى الروايتين فلورضيت المراة والاولياء بغيره لم يصح) اختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الكفاءة لصحة النكاح فروي عنه امها شرط فانه قال اذا نزوج المولى العربية فرق بينهما وهذا قول سفيان قال احمد فى الرجل يشرب الشراب ماهو بكفء لها يفرق بينهما وقال لوكان المروج حائكا فرقت بينهما لقول عمر رضى الله عنه لا منمن تزويج ذوات الاحساب الامن الاكفاء رواه الخلال باسفاده وعن أبي اسحاق الهمداني قال خرج سلمان وجرير في سفر فأقيمت الصلاة فقال جرير لسلمان تقدم فقال سلمان بل انت تقدم فانكم مشرالعرب لانتقدم في صلاتكم ولا ننكح نساءكم ان الله فضلكم علينا يمحمد صلى الله عليه وسلم وجعله فيكم ولان وقد روى الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تنكحوهن إلا الا كفاء ولا يزوجهن إلا الاولياء بغير اذبه فلم يصح كما لو زوجها بغيراذيها الا الاولياء بغير كفء في يصح النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكحوهن إلا الا كفاء ولا يزوجهن والا الاولياء بغير كفء في يصح النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أمن له ولا يختج عثله ، ولو رضيت المرأة والاولياء بغير كفء فم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقلنا باشتراطها فاتما يعتبر والاولياء بغير كفء فم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقلنا باشتراطها فاتما يعتبر

والحنث الذي لاشهوة له فحكمه حكم ذوي الحرم في النظر لنول الله تعالى (أوالتا بعين غبرأولي الاربة) أي غير أولي الحاجة الى النسا. ، وقال ابن عباس هو الذي لانستجي منه النسا. ، وعنــه هو الخنث الذي لايقوم زبه . وعن مجاهد وفتادة الذي لاارب له في النساء فإن كان الخنث ذاشهوة ويعرف أمر النسا، فحمكه حكم غيره لان عائشة قالت : دخل على أزواج النبي مِتَطَالِيَّةٍ مخنث فكانو أبعدو نهمن غير أولي الاربة من الرجال فدخل علينا النبي ﴿ يَلْكُنِّي وَهُو يَنْعُتُ امْرَأَهُ أَنَّهَا اذَا أَقِبَلْتُ أَفْهَا أدبرت أدبرت بمان فقال النبي ﷺ ﴿ أَلَا أَرَى هَذَا يَعْلِمُ مَا هَهِنَا لَا يَدْخَلُنَ عَلَيْكُمْ هَذَا ﴾ فحجبوه رواه أبوداود وغيره، قال أن عبدالبر ليس الخنث الذي تورف فيه الفاحشة خاصةوامًا التخنيث بشدة التأنيث في الحلنة حتى يشبه المرأة في اللين والكلام والنظر والنغمة والمقلفاذاكان كذلك لم يكنله في النساء إربوكان لا يفطن لامورالنسا، وهو من غبرا ولى الاربة الذين ابيح لهم الدخول على النساء ، ألا ترى أن النبي والله للم عنم ذاك الخنث من الدخول على نسائه فلما محمه بصف ابنة عيلان و فهم أمر النسا. أمر بحجبه (فصل) فأما الرجل مع الرجل فلكل واحد منها النظر منصاحبه إلىماليس بعورة. وفي حدها روايتان (احداهما) مابين السرة والركبة والاخرى الفرجان وقد ذكرناهما في كتاب الصــلاة ولا فرق ببن الامرد وذي اللحية إلا ان الامرد إن كان جميلا يخاف الفتنة بالنظر اليه لم يجز تعــمد النظر اليه . وقد روي عن الشعبي قال : قدم وفد عبد القيس على النبي عَيُسَائِينَةٍ وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضاءة فأجلسه النبي ﷺ ورا. ظهره رواه أبو حفص. قال المروذي سممت أبًّا بكر الاعين يقول قدمعلينا انــان من خراسان صديق لابي عبد الله ومعه غلام ابن أخت له وكان جميلا فمضى إلى أبي عبد الله

وجودها حال العقد فان عدمت بعده لم يبطل النكاح فان كانت معدومة حال العقد فهو فاسد حكمه حكم العقود الفاسدة على ما نذكره إن شاء الله تعالى

(والثانية) ليست شرطاً في النكاح وهي أصح، وهو قول أكثر أهل الدلم روى نحوه عن عمر وابن مسمود وعمر بن عبد العزز وعبيد بن عمير وحماد بن أبي سلمان وابن سيرين وابن عون ومالك والشافعي وأصحاب الرأي لقول الله تمالى (إن أكرمكم عند الله أنقاكم) وقالت عائشة ان أباحذيفة ابن عتبة بن ربيعة تبنى سالماً وأنكحه ابنة أخيه هند ابنة الوليد بن عتبة وهو مولى لامرأة من الانصار، أخرجه البخاري وأمر النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة بن زيد مولاه فنكحها بأمره متفق عليه وزوج زيد بن حارثة ابنة عمه زينب بنت جحش الاسدية، وقالى ابن مسمود لاخيه أنشدك الله أن لا تزوج إلامساماً وإن كان أحررومياً أو أسود حبشياً ولا نالكفاءة لا تحرج عن كونها حقاً للمرأة أو للاولياء أو لها فلم يشترط وجودها كالسلامة من العيوب.

وروي أن أبا هند حجم الني صلى الله عليه وسلم في اليافوخ فقال النبي صلى الله عليهوسلم « يابني بياضة انكحوا أبا هند وانكحوا اليه » رواه أبو داود إلا أن أحمد ضفهوأ نكره إنكاراً شديداً.

فحدثه فلما قمنا خلا بالرجل وقال له من هذا الفلام منك ؟ قال ابن أختي قال اذا جنتنى لا يكون معك والذي أرى لك أن لا يمشي معك في طريق ، فأما الفلام الذي لم يبلغ تسعا فلا عوة له يحرم النظر اليها وقد روي عن أبن أبي ليلى عن أبيه قال : كنا جلوساً عنسد النبي وَيَسْتِيْنَ قال فجاء الحسن فجعل يتمرغ عليه فوقع مقدم قميصه أراه قال فقبل زبيبته ، رواه ابو حنص

(فصل) وحكم المرأة مع المرأة حكم الرجل مع الرجل مواد ولافرق ببن المسلمتين وبين المسلمة والذمية كما لافرق ببن الرجلين المسلمين وببن المسلم والذي في النظر قال أحمد ذهب بعض الناس الى أنها لانضع خمارها عند اليهودية والنصر انية، وأما أنا فأذهب الى أنها لا تنظر الى الفرج ولا تقبلها حين تلد

وعن أحمد رواية أخرى أن المسلمة لانكشف قناعها عند الذمية ولا تدخل معها الحمام وهو قول مكحول وسليمان بن موسى لقوله تعالى (أو نسانهن) والاول أولى لان النساء الكوافر من البهوديات وغيرهن قد كن يدخل على نساء الذي علي المن عنه الذي علي المن يحتجبن ولا أمرن بحجاب . وقد قالت عائشة جاءت يهودية تسألها فقالت أعاذك الله من عذاب القبر ، فسأ التعائشة رسول الله علي المن وهي راغبة يعني عن الاسلام فسأ لت رسول الله علي أمي وهي راغبة يعني عن الاسلام فسأ لت رسول الله علي أمل وهي راغبة يعني عن الاسلام فسأ لت رسول الله علي أمل وهي راغبة يعني عن الاسلام فسأ لت رسول الله علي المنه الحجب بينهما ولان الحجب بينهما ولان الحجب بينهما أن المنه ولان الحجب بينهما ولان الحجب بينهما أن يكون المراد جملة النساء

قال شيخنا والصحيح أنها غير مشروطة ، وما روي فيها يدل على اعتبارها في الجملة ولايلزم منه اشتراطها هو مسئلة ﴾ (لـكن إن لم ترض المرأة والاولياء جميعهم فلمن لم يرض الفسخ)

لأن للزوجة ولمكل واحد من الاولياء فيها حقاً ومن لم يرض منهم فله الفسخ ولذلك لما زوج رجل ابنته من ابن أخيه ليرفع بها خسيسه جمل لها النبي صلى الله عليه وسلم الخيار فاختارت ماصنع أبوها ولو فقد الشرط لم يكن لها خيار .

⁽ فصل) وإذا قلنا ليست شرطا فرضيت المزأة والاولياء جميعهم صع النكاح ، وإن لم يرض بعضهم فقد روي عن احمد أن العقد يقع باطلا من أصله لان الكفاءة حق لجميعهم والعاقد متصرف فيها بغير رضاهم فلم يصح كتصرف الفضولي وهذا أحد قولي الشافعي وظاهر المذهب أن العقد يقع صحيحاً ويثبت لمن لم يرض الفسخ لما ذكرنا من حديث المرأة التي رفعت الى النبي صلى الله عليه وسلم أن أباها زوجها بغير كف، خيرها ولم يبطل النكاح من أصله ولان العقد وقع بالاذن والنقص الموجود فيه لا يمنع صحته والما يثبت الخيار كالعيب من العنة وغيرها فعلى هذه الرواية يثبت الفسخ لمن لم يرض، وبهدذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة إذا رضيت المرأة وبعض الأولياء

(فصل) فأما نظر المرأة إلى الرجل ففيه روايتان (احداهما) لها النظر الى مأليس بعورة والاخرى) لايجرز لها النظر من انرجل الا إلى مثل ماينظر اليه منها اختاره ابو بكر وهذا أحدقولي الشانعي لما روى الزهري عن نبهان عن أم سلمة قالت : كنت قاعدة عند الذي ويتياليني أنا وحفصة فاستأذن ابن أم مكتوم فقال النبي ويتياليني لا احتجبن منه » فقلت بارسول الله أنه ضرير لا ببصر قال افعمياوان أنها لانبصر أنه ؟ » رواه ابو داود وغميره ، ولان الله تعالى أمرالنسا، بفض أبصارهن كما أمر الرجال به ، ولان النسا، أحد نوعي الآدميين فحرم عليهن النظر إلى النوع الآخر قياسا على الرجال محقة، أن المهنى المحرم النظر خوف الفتنة وهذا في المرأة أبلغ فأنها أشد شهوة وأقل عقلا فتسارع الفتنة اليها أكثر

و لنا قول النبي عَيَّلَيْنِهُ الماطمة بنت قيس هاعتدي في بيت ان ام مكتوم فانه رجل أهى نضمين ثيابك فلا مراك متفق عليه، وقالت عائشة كان وسول الله عَيْلِيّهِ يد ترني بردائه وانا أنظر الى الحبشة يا بون في المسجد متفق عليه، ويوم فرغ النبي عَيَّلِيّهُ من خطبة العيد مضى الى النساء فذكر هن و معه بلال فأمر هن بالصدقة، ولا بن لو منمن النظر لوجب على الرجال الحجاب كا وجب على النساء لئلا ينظرن البهم، فأما حديث نهان فقال أحد نهان روى حديثين عبني هذا الحديث ، وحديث ذا كان لاحداكن مكانب فلتحتجب منه ، وكأنه أشار إلى ضعف حديثه اذ لم يرو الاهذين الحديثين

لم يكن لباقي الاولياء فسخ لان هـذا الحق لا يتجزأ وقد اسقط بعض الشركاء بعضـه فسقط جمعه كالقصاص.

وانا أن كل واحد من الاولياء يعتبر رضاه فلم يسقط برضا غيره كالمرأة مع الولي. فأما القصاص فلا يثبت لكل واحد كاملا فاذا سقط بعضه تعذر استيفاؤه وههنا بخلافه ولانه لو زوجها بدون مهر مثلها ملك الباقون عند غيرهم الاعتراض مع أنه خالص حقها فههنا مع أنه حق لهم أولى.

﴿ مسئلة ﴾ (فلو زوج الاب بنير كفء برضاها فللاخوة الفسخ)

نص عليه أحمد وقال مالك والشافعي ليس لهم فسخ اذا زوج الاقرب لانه لا حق للأبعد معة فرضاها لا يعتبر كالأجنبي ولنا أنه ولي في حال يلحقه العار بعدم الكفاءة فملك الفسخ كالمتساويين

﴿مسئلة﴾ (والكفاءة الدين والمنصب يعنى بالمنصب النسب)

اختافت الرواية عن أحمد في شرط الكفاءة فمنه أنها شرطان الدين والمنصب لاغير وعنه خمسة هذان والحرية والصناعة واليسار، وذكر القاضي في المجرد ان فقد هـذه الثلاثة لا يبطل انسكاح رواية واحدة انما الروايتان في الشرطين الاولين قال ويتوجه أن المبطل عدم الكفاءة في النسب لاغير لانه (المغني والشرح الكبر) (الحجزء السابع)

الخالفين للاصول، وقال ابن عبدالبر نبهان مجهول لايعرف الا برواية الزهري عنه هذا الحديث، وحديث فاطمة صحيح فالحجة به لازمة ثم محتمل أن حديث نبهان خاص لأزواج النبي عَلَيْكُنَّةِ خَاصة كذه قال احد وابو داود قال الارم قات لابي عبد الله كان حديث نبهان لازواج النبي عَلَيْكُنِّةِ خَاصة وحديث فاطمة لسائر الناس؟ قال نعم: وان قدر التعارض فنقديم الاحاديث الصحيحة أولى من الاخذ محديث مفرد في إسناده مقال

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوج امة وشرط عليه ان تكون عنده بالنهار ويبعث بها اليه بالليل فالمة د والشرط جائز ان وعلى الزوج النفقة مدة مقامها عنده)

أما الشرط فصحيح لانه لايخل بمقصود النكاح فان الاستمتاع أيما يكون ليلا، وإذا كانالشرط صحيحاً لم يمنع صحة المهقد فيكونان صحيحين، وعلى الزوج النفقة في الليل لأنهاسات اليه فيه وليس عليه نفقة النهار لأنها في مقالة الاستمتاع وهو لايتمكن من لاستمتاع بها في الك الحالواذا لم تجب نفقة النهار على لزوج وجبت على السيد لانها في خد ته حيننذ ولانها بافية على الاصل في وجوبها على السيد فتكون نفقتها بينهما نصفين وكذلك السكوة وقال بعض أصحاب الشافعي ليسعلى الزوج شيء من النفقة لانها لاتجب إلا بالتمكين النام ولم يوجد فلم يجب منها شيء كالحرة اذا بذلت التسليم في بعض الزمان دون بعض

نقص لازم وما عداء غير لازم ولا يتعدى نقصه الى الولد وذكر في الجامع الروايتين في جميع الشروط وذكره أبو الحطاب أيضاً وقال مالك الكفاءة في الدن لاغير قال ابن عبد البر هذا جملة مذهب مالك وأصحابه وعن الشمافعي كقول مالك ، وقول آخر انها الحمسة التي ذكر اها والسلامة من العيوب الاربعة فتكون ستة وكذلك قول أبى حنيفة والثوري والحسن بن صالح إلا في الصنعة والسلامة من العيوب ولم يعتبر محمد بن الحسن الدن إلا ان يكون عن يسكر وبخرج وبسخر منه الصبيان فلا يكون كفؤا لان الغالب على الحفت الفسق ولا يعد ذلك نقصاً ، والدايل على عبار الدين قول الله تعالى (أفن كمان مؤمناً كمن كان فاسقا لا يستوون) ولان الفاسق مرذول مردود الشهادة والرواية غير مأون على النفس والمال مسلوب الولايات ناقص عند الله وعند خلقه قليل الحظ في الدنيا والآخرة فلا مجوز ان يكون كفؤا لعفيفة ولا مساويا لها لكن يكون كفؤا لمثبه. فأما الفاسق من الحنث فهو ناقص عند أهل الدين والمروءات. والدليل على اعتبار النسب في الكفاءة قول عمر الاكفاء قال قات وما الاكفاء أقال في ويرون ذلك نقصا وعاراً فاذا أطلقت المكفاءة وجب حلها على المتعارف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاءة والكفاءة والكفاءة وجب أن تعتبر في الكفاءة وجب أن تعتبر في الكفاءة والذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاءة والكفاءة والكفاءة وجب أن تعتبر في الكفاءة والكفاءة والكفاءة والكفاءة وجب أن تعتبر في الكفاءة الكفاءة وجب أن تعتبر في الكفاءة وحب حلها على المتعارف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاءة وحب حلها على المتعارف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاء الكفاء الكفاء الكفاء وحبل المولي وحبل الكفاء الكفاء وحب المنابع المنابع الكفاء الكفاء الكفاء وحبل المنابع الكفاء الكفاء الكفاء المنابع المنابع المنابع المنابع الكفاء المولي وحبل المنابع الكفاء المنابع المنابع المنابع المنابع الكفاء المنابع المنا

ولنا أن النفقة عوض في مقابلة المنفعة فرجب منها بقدر مايستوفيه كالاجرة في الاجارةوفارقت الحرة لان التسليم عليها واجب في جميع الزمان فاذا امتنعت في البعض فلم تــلم ما وجب عليها تسليمه وههنا قد ملم السيد جميع ماوجب عليه

(فصل) فان زوجها من غير شرط فقال القاضي الحسكم فيه كا لو شرط وله استخدامها نهاراً وعايه ارسالها ليلا الاستمتاع بها لأنه زمانه وذلك لان السيد علك من أمته منفعتين منفعة الاستخدام و لاستمتاع فاذا عقد على احداهما لم يلزمه تسليمها إلاني زمن استيفائها كا لوأجرها للخدة لم يلزمه تسليمها الا في زمنها وهو النهار والنققة بينهما على قدر إقامتها عندهما ء وان تبرع السيد بارسالها ليلا ومهاراً فالنفنة كلها على الزوج واز تبرع الزوج بتركها عند السيد ليلا ومهاراً لم تسقط نفقتها عنه ولو تبرع كل واحد منهما بتركها عند الا كانت نفقتها كانت نفقتها كانت نفقتها كلواجد منهما بتركها عدوانا أو بشرط أو نحوه و اذلك نجب نفنتها مع تعذر استمتاعها بحرض او حيض او نحوهما فاذا لم يكن من السيد ههنا منع فالنفئة على الزوج لوجود الزوجية المقتضية لها وعدم المافع منها فاذا لم يكن من السيد ههنا منع فالنفئة على الزوج لوجود الزوجية المقتضية لها وعدم المافع منها

(فصل) قان أراد الزوج السفر بها لم يلك ذلك لانه يفوت حد سها المستحقة اسيدها وان أرادالسيد السفر بها فقد توقف أحمد عن ذلك وقال ما أدري فيحتمل المنع منه لانه ينوت حق الزوج منها فمنع منه قياسا على ما لو منعه منه مع الاقامة ولا به مالك لأحدى منفعتيها فلم يملك منع الاخر من السفر بها

كالدين، فعلى هذا لاتزوج المفيفة بفاجر لما ذكرنا ولاعربية بعجمي فلا يكون المولى ولاالعجمي كفؤاً لعربية لما ذكرنا من قول عمر رضي الله عنه وقال سلمان لجرير معشرالعرب لانتقدم في صلانكم ولا ننكح نساءكم ان الله فضلكم علينا بحمد صلى الله عليه وسلم وجعله فيكم

﴿مسئلة﴾ (والدرب بعضهم لبعض اكفاء وسائر الناس بعضهم لبعض اكفاء وعنه لا نُزوج قرشية لغير قرشي ولاهاشمية لغير هاشمي)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه أن غير قريش لا يكافئها وغير بني هاشم لا يكافئهم، وهو قول بعض أصحاب الشافعي لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله الصطفى كنانة من ولدا ساعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم "ولان العرب فضلت الايم برسول الله صلى الله عليه وسلم وقريش أخص به من قريش ولذلك قال عمان وجبير بن مطهم أن أو واننا من بني هاشم لا تنكر فضلهم علينا لمكانك الذي وضعك قريش ولذلك قال عمان وجبير بن مطهم ان اخواننا من بني هاشم لا تنكر فضلهم علينا لمكانك الذي وضعك الله به منهم ، وقال أبو حنيفة لا يكافي و العجم العرب ولا العرب قريشاً وقريش كلهم أكفاء لان ابن عباس قال قريش بعضهم لبعض اكفاء (والرواية الثانية) أن الدرب بعضهم لبعض اكفاء والدجم بعضهم لبعض اكفاء لان الله عليه وسلم زوج ابنته عمان وزوج أبا العاص بن الربيع زينب وها من بني عبد شمس وزوج على عمر ابنته أم كاثوم و تزوج عبد الله بن عمرو بن عمان فاطمة ابنة الحسين عبد شمس وزوج على عمر ابنته أم كاثوم و تزوج عبد الله بن عمرو بن عمان فاطمة ابنة الحسين

كالسيد وكالو أجرها ثم أراد السفر بها . ويحتمسل ان له السفر بها لأنه مالك رقبتها كسيد العبد اذا زوجه ، وان شرط الزوج أن نسلم إليه الامة ليلا ونهاراً جاذ وعليه نفقتها كلها وليس السيد السفر بها لأنه لا حق له في بضعها

(فصل) ويستحب لمن أراد النزوج أن يختار ذات الدين لقول الذي وَيَنالِيَّهُ و تنكح المرأة لما فا ولحسبها ولجالها ولديها، فاظفر بذات الدين تربت يداك ، متفق عليه ، ومختار البكر لقول رسول الله ويخليني و أنزوجت يا جابر ? ، قال قلت نعم قال و بكراً أم يبا ؟ ، قال قات بل ثبيا قال و فبلا بكرا تلاعبها وتلاعبك ، متفق عليه ، وعن عطا، عن الذي ويَنالِني اله قال و عليكم بالابكار فانهن أعذب أفواها وأنقى أرحاما ، واه الامام وأحد في رواية ووأنتى أرحاما وأرضى باليسير، ويستحب أن تكون من نساء يعرفن بكثرة الولادة لما روي عن أنس قال كان رسول الله ويخليني يأمر بالباة وينهى عن التبتل مهيا شديدا و يقول و نزوجوا الودود الولود فاني مكانر بكم الايم يوم الفيامة ، رواه سعيد ، وروى معقل بن يسار قال جاء رجل الى رسول الله ويخليني فقيال و اني أصبت امرأة ذات حسب ومنصب الا انها لا تلد أفأ نزوجها ؟ فنهاه ثم أناه الثانية فنهاه ثم أناه الثالثة فقال و نزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم ، رواه النسائي

وعن علي من الحسين أن النبي وَلَيُلِيَّةٍ قُل ﴿ يَا بَي هَاشُم عَالِيمٌ بِنَسَا. الأَعَاجِمِ فَالنَّمَ وَأَ اللّ فان في أرحامهن البركة ﴾ وبختار الجيلة لانها أمكن لنفسه وأغض لبصره وأكمل لمودته ولذاك شرع

أبن على وتزوج مصعب بن الزبير اختها سكينة وتزوجها أيضا عبد الله بن عمان بن حكيم بن حزام وتزوج المقداد بن الاسود ضاعة بنت الزبير بن عبد المطلب وزوج أبو بكر رضي الله عنه أخته أم فروة الاشعث بن قيس وهما كنديان وتزوج أسامة بن زيد فاطمة بنت قيس الفهرية القرشية ، ولان المجم والموالي بعضهم لبعض أكفاء وان تفاضلوا وشرف بعضهم على بعض فكذلك العرب وهذه الرواية الصحيحة ان شاء الله تمالى

﴿ مسئلة ﴾ (وعنه ان الحرية والصناعة واليسار من شروط الكفاءة فلانزوج حرة بعبد ولابنت زاز بحجام ولا بنت بان مجائك ولا موسرة بمعسرة)

أما الحربة فالصحيح أنها من شروط السكفاءة فلا يكون العبد كفؤا لحرة لان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة حين عتقت تحت عبد فاذا ثبت الحيار بالحرية الطارئة فبالحرية المقارنة أولى ولان نقص الرق كبروضرره بين فانه مشغول عن امرأته بحقوق سيده ولا ينفق نفقة الموسرين ولا ينفق على ولده وهو كالمعدوم بالنسبة إلى نفسه ولا يمنع صحة النسكاح فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة « لو راجعتيه » قالت يارسول الله أتأمرني ? قال « انما أنا شفيع » قالت : فلاحاجة في فيه رواه البخاري ومراجعتها إياه ابتداء نكاح فان نكاحها قد انفسخ باختيارها ولا يشفع اليها النبي

النظر قبل النكاح. وقد روي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن رسول الله عَيْسَالِيَّةِ أَبِهُ قَالَ ﴿ أَمَا النَّسَاءُ لَعْبِ فَاذَا اتَّخَذَ أَحَدُكُمْ لَعْبَةً فَايَسْتَحَسَّمًا ﴾

وعن أبي هريرة قال قيل بارسول الله أي النساء خير ?قال « التي تسره إذا نظر وتطيعه إذا امر ولا تخالفه في نفسهاولا في ماله عايكره » رواه النسائي . وعن بحيى بن جعدة أن رسول الله عليكية قال « خير فائدة أفادها المرء المسلم بعد إسلامه امرأة جميلة تسره إذا نظر البها وتطبعه إذا أمرها وتحفظه في غيبته في ماله ونفسها » رواه سعيد

ويختار ذات العقل ويجتنب الحمقاً، لان النكاح يراد العشرة ولا تصلح العشرة مع الحقاء ولا يطيب العيش معها وربما تعدى ذلك إلى ولدها . وقد قبل اجتسوا الحقاء فان ولدعا ضباع وصحبتها بلاء ، ويختار الحسيبة ليكون ولدها نجيبا فانه ربما أشبه أهلها وزع اليهم . وكان يقال : إذا أردت أن تعزوج أمرأة فانظر إلى أبيها وأخيها . وعن عائشة قالت قال رسول الله وتشييلي « تخيروا النطف كم وانكوا الا كفاء وانكوا اليهم »

ويختار الاجبية فان ولدها أنجب وله ذا يقال اغتربوا لا تضورا، يعنى انكحوا الغرائب كيلا تضعف أولادكم . وقال بعضهم : الغرائب أنجب وبنات العم أصبر . ولائه لا تؤمن العداوة في النكاح وإفضاؤه الى الطلاق فاذا كان في قرابته أفضى إلى قطيعة الرحم المأمور بصلها والله أعلم

صلى الله عليه وسلم في أن تنكج عبداً إلا والنكاح صحيح

فأما اليسار ففيه روايتان (احداهما) هو شرط لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الحسبالمال » وقال « إن أحساب الناس بينهم هذا المال » وقال لفاطمة بنت قيس حين أخبرته أن معاوية خطبها ه أما معاوية فصعلوك لا مال له » ولان على الموسرة ضرراً في اعسار زوجها لاخلاله بنفقها ومؤونة أولاده ولهذا ملكت الفسخ باخلاله بالنفقة فكذلك إذا كان مقارنا ولان ذلك معدود نقصا في عرف الناس يتفاضلون فيه كتفاضلهم في اننسب وأبانم قال نبيه بن الحجاج السهمي

سالتاً الطلاق ان رأتاً في قل مالي قد جيناني بنكر ويكانّ من له نسب مجبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

فكان من شروط الكفاءة كالمنسب (والثانية) ايس بشرط لان الفقر شرف في الدين ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « النهم أحيثي مسكيناً وأمتني مسكيناً » وليس هو لازما فأشبه العافية من من المرض، واليسار المعتبر ما يقدر به على الانفاق عليها حسب ما يجب لها ويمكنه اداءمهرها

وأما الصناعة ففيها أيضاً روايتان (احداهما) انها شرط فمن كان من أهل الصنائع الدنيثة كالحائك والحجام والحارس والكساح والدباغ والقيم والحمامي والزبال فليس بكف، لبنات ذوي المروءات كأصحاب

﴿ باب ما يحرم نكاحه والجمع بينه وغير ذلك ﴾

التحريم النكاح ضربان :تحريم عين وتحريم جمع ، ويتنوع أيضا نوعين تحريم نسب وتحريم سبب والاصل في ذقت الكتاب والسنة والاجهاع ، وأما الكتاب فقول الله تعالى « حروت عليكم أمها نكم والآية التي قبلها والتي بعدها ، وأما السنة فروى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال ﴿ لا يجمع الرجل ببن المرأة وعمتها ولابينها وبين خالتها ، منفى عليه . وعن عائشة رضى الله عنها فالمدّ، قال رسول الله وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مِن اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَي أخرجه مسلم، وأجمعت الاملة على أخرج مانص الله تمالي على محريمه

﴿ مسئلة ﴾ قال (والمحرمات نكاحهن بالانساب : الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت ، والمحرمات بالاسباب :الامهات المرضمات والاخوات من الرضاعة وأمهات النساء وبنات النساء اللاتي دخل بهن وحلائل الابناء وزوجات الاب والجمم بين الاختين)

وجملة ذلك أن المنصوص على تحريمهن في الكتاب أربم عشرة: سبع بالنسب واثنتان بالرضاع وأدبع بالمصاهرة وواحدة بالجمع ، فأما ألاواني بالنسب فأولاهن الإمهات وهن كلمن انتسبت اليها بولادة سواء وقم عليها أسم الام حقيقة وهي التي ولدنك أو مجازاً وهي التي ولدت من ولدك وإن عات من

الصنائح الجايلة كالتجارة والبناية لان ذلك نقص في عرف الناس فأشبه نقص النسب وقد جا في حديث «العرب بعضهم لبعض أكفاء الاحاثكا أو حجاما . »

قيل لاحمد وكيف تأخذ به وأنت تضعفه ?قالالعمل عليه · يعنى أنه ورد موافقاً لاهل العرف. وروي أن ذلك ليس بنقص ويروى نحو ذلك عن أبى حنيفة لان ذلك ليس بنقص في الدين ولا هو لازما فأشبه الضعف والرض . قال بعضهم :

> ألا إُعَا التقوى هيالعزوالكرم وحبك للدنيا هو الذل والسقم وليس على عبد تقي نقيصة إذاحقق التقوى وان حاك أوحجم

وأما السلامة من العيوب فليست من شروط الـكفاءة فانه لا خلاف أنه لا يبطل النكاح بهـا ، واكنها تثبت الخيار للمرأة دون الاولياء لان ضرره يختص بها ولوليها منهما من نكاح المجنون والأبرص والمجذوم وما عدا هذا فليس يمتبر في الكفاءة .

(فصل) ومن أسلم او أعتق من العبيد فهو كف ملن له أبوان في الاسلام والحزية وقال أبو حنيفة ليس بكُف، ، ولا يضح ذلك لان الصحابة أكثرهم أسلموا وكانوا أفضل الامة فلا يجوز أن يقال أنهم غير أكفاء للتابعين . ذلك جدناك أم أمك وأم أبهك وجدنا أمك وجدنا أبيك وجدات جدانك وجدات أجدادك وإن علوا وارثات كن أو غير وارثات كلهن أمهات محرمات

ذكر ابو هربرة هاجر أم اسهاعيل فقال اللك أمكم بابنى ما السها . وفي الدعا اللهم صل على أبينا آدم وأمنا حوا . والبنات وهن كل أنثى انتسبت اليك بولادتك كابنة الصلب و بنات البنين والبنات و أن نزلت درجتهن وارثات أو غير وارثات كابن بنات محرمات لفوله تعالى (و بناتكم) فان كل امرأة بنت آدم كا أن كل رجل ابن آدم قال الله تعالى (يابنى آدم) والاخوات من الجهات الثلاث من الابوس أو من الاب أو من الام لقوله تعالى (وأخوا نكم) ولاتفر يرعليهن والعات أخوات الاب من الجهات الثلاث من الجهات الثلاث واخرات الاجداد من قبل الاب و من قبل الام فريباكان الجدأو بعيداً وارثا أو غير وارث لفوله تعالى (وعاتكم) والخالات أخرات الام من الجهات الثلاث واخوات الجدات وإن علون وقد ذكرنا أن كل جدة أم فكذلك كل أخت لجدة خالة محرمة لقوله (وخلامكم) و بنات الاخ كل امرأة النسبت الى أخ بولادة فعي بنت أخ محرمة من أي جهة كان الاخ لقوله تعالى (و بنات الاخ) و بنات الاخت كذلك أيضا محرمات لفوله سبحانه (و بنات الاخت) فهؤلاء الحرمات بالانساب

(النوع الثاني) للحرمات تحريم السبب وهو قسمان : رضاع ومصاهرة ، فأما الرضاع قالمنصوص على التحريم فيه الدان الامهات المرضعات وهن اللآني أرضعناك وأمهام نوجد الهن وإن علت درجتهن على حسب

(فصل) وولد الزنا قد قيل انه كف الذات نسب وعن أحمد أنه ذكر له أنه ينكح وينكح اليه فكأنه لم يحب ذلك لأن المرآة تعير به هي وأولياؤها ويتعدى ذلك الى ولدهاوليس هو كفؤاًللمربية بغير اشكال فيه لانه أدنى حالا من المولى .

(فصل) والموالي اكفاء بعضهم لبعض وكذلك العجم قال أحمد في رجل من بني هاشم له مولاة يتزوجها الحراساني وقول النبي صلى الله الميه وسلم همولى القوم منهم » هو في الصدقة فأما في النكاح فلا وذكر القاضي رواية عن أحمد أن مولى القوم يكافئهم لهذا الخبر ولا نالنبي صلى الله عليه وسلم زوج زيداً وأسامة عربيتين ولان موالي بني هاشم ساووهم في حرمان الصدقة فساووهم في الكفاءة ، وهذا لا يصح فاله يوجب أن يكون الموالي أكفاء كلمرب فان المولى إذا كان كفؤ السيده كان كفؤ المن بكافئه سيده فيبطل اعتبار المنصب ولهذا لا يساووهم في استحقاق الحمس ولا في الامامة ولا في الشرف، وأماز يدوأ سامة فقد استدل بنكاحها عربيتين على أن فقد الكفاءة لا يبطل النكاح واعتذر أحمد عن تزويجها بانهمامن كلب فها عربيان وإنما طرأ عليها رق فعلى هذا يكون حكم كل عربي الاصل كذلك .

(فصل) فأما أهل البدع فان أحمد قال في الرجل يزوج الجهمي يفرق بينها وكذلك اذا زوج الواقفي إذا كان بخاصم ويدعو وإذا زوج أخنه من هؤلاء اللفظية وقد كتب الحديث فهذا شر من جهمي يفرق بينها وقال لا يزوج بنته من حروري مرق من الدين ولامن الرافضي ولامن القدري فاذا

ماذكر نا في النسب محرمات بقوله تعالى (وأمهانكم اللاني أرضعنكم وأخوانكم من الرضاعة) كل امرأة أرضعتك أمها أو أرضعتك أو أرضعتك وإباها ادرأة واحدة أو ارتصعت أنت وهيمن ابن رجل واحد كرجل له امرأتان لهما منه ابن أرضعتك احداهما وأرضته اللاخرى فهي أختك محرمة عليك لفوله سبحانه (وأخوا تكم من الرضاعة)

(القسم الثاني) تحريم المصاهرة والمنصوص عليه أربع: أمهات الفساء فمن تزوج امرأة حرم عليه كل أم لها من نسب أو رضاع قريبة أو بعيدة بمجرد العقد نص عليه احمد وهو قول أكثر أهل العلم منهم ابن مسعود وابن عمر وجابر وعمران بن حصين وكثير من التابعين ، وبه يقول مالك والشامي وأصحاب الرأي ، وحكي عن علي رضي الله عنه أنها لانحرم إلا بالدخول بابنتها كا لاتحرم ابلا بالدخول .

وانما قول الله تعالى (وأ، بات نسائه) والمعقود عاببها من نسائه فتدخل أمها في عموم الآية. قال ابن عباس أبه وا ماأجهم القرآن يعنى عموا حكمها في كل حال ولا نفصلوا ببن المدخول بها و ببن غيرها ، وروى عمرو بن شعيب عن أبه عن جده أن النبي وَلَيْكِاللَّهِ قال ٥ من تزوج امرأة فطلقها قبل أن دخل بها لا بأس أن يتزوج ربيبته ولا يحل له أن يتزوج أمها » رواه أبو حفص باسناده ، وقال زيد تحرم بالدخول أو بالوت لا نه يقوم تقام الدخول وقد ذكرنا ما يرجب التحريم مطلقا سوا وجد الدخول

كان لا يدعو فلا بأس وقال من لم يربع بعلى في الحلافة فلا تناكحوه ولا تكلموه قال الفاضي المقلد منهم يصح تزويجه ومن كان داعية منهم فلايصح تزويجه

(فصل) وأنما تعتبر الكفاءة في الرجل دون المرأة فان النبي وَلَيْكُمْ لا مكافى له وقد تزوج من أحياء العرب وتزوج صفية بنت حيى وتسرى بالاماه ، وقال « من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن تعليمها وأحسن اليها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » متفق عليه ولأن الولد يشرف بشرف أبيه لا بأمه فلم يستبر ذلك في الام.

(باب المحرمات في النكاح)

وهن ضربان محرمات على الابد وهن أربمة أنسام:

(أحدها) المحرمات بالنسب وهن سبع ذكر هن الدّسبحانه في قوله (حرمت عليكم أمها تكم و بنا تكم و اخوا تكم وعما تكم و خالاتكم و بنات الاخ و بنات الاخت) فأما الامهات فهن كل من انتسبت اليها بولادة سواء وقع عليها اسم الام حقيقة وهي التي ولدتك أو مجازا وهي التي ولدت من ولدتك وان علت ومن ذلك جدتا أم أمك وجدتا أميك وجدات جداتك وجدات أجدادك وان علون وارثات كلهن أمهات محرمات ذكر أبو هريرة هاجر أم اسماعيل ففال تلك أمكم يابني ما السهاء

(الثانية) بنات النساء اللاتي دخل بهن وهن الربائب فلا يحرمن إلا بالدخول بأمهائهن وهن كل بنت للزوجة من نسب أو رضاع قرية أو بهيدة وارثة أو غير وارثة على حسب ماذكرنا في البنات اذا دخل بالام حرمت عليه سواء كانت في حجره أو لم تكن في قول عامة الفقها، إلا انه رويءن عمر وعلى رضي الله عنما أنهما رخصا فيها اذا لم تكن في حجره وهو قول داود لنول الله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم) قال ابن المدر وقد أجمع علماء الامصار على خلاف هذا القول

وقد ذكر ناحديث عبد الله بن عرو في هذا وقال النبي عليه لأم حبيبة هلا نعرض علي بنانكن ولا اخوانكن ولا اخوانكن ولا الله لا تأثير لها في التحريم كسائر المحرمات، فأما الآية فلم تخرج مخرج الشرط وإنما وصفها بذلك تعريفاً لها بغالب حالها وما خرج مخرج الغالب لا يصح التمسك بمفهومه وأن لم يدخل بالمرأة لم تحرم عليه بناتها في تول عامة علما الامصار إذا بانت من نكاحه الا أن بموت قبل المدخول ففيه روايتان [احداهما] تحرم ابنتها وبه قال زبد بن ثابت وهي اختيار أي بكرلان الموت أقيم مقام الدخول في تكيل العدة والصداق فيةوم مقابه في تحريم الربيبة (والثانية) لا تحرم وهو تول على ومذهب عامة العلما، قال ابن المنذر وأجمع عوام علما الامصار أن الرجل إذا تزوج المرأة ثم طلقها أو مانت قبل الدخول بها جازله أن يتزوج ابنتها كذلك قال مالك والثوري والاوزاعي طلقها أو مانت قبل الدخول بها جازله أن يتزوج ابنتها كذلك قال مالك والثوري والاوزاعي

وفي الدعاء المأثور اللهم صل على أبينا آدم وأمنا حواء . والبنات وهن كل انتى انتسبت اليك بولادتك كابنة الصلب . وبنات البنين والبنات وان نزلت درجتهن وارثات أو غير وارثات كلهن بنات محرمات لقوله تعالى (وبنا نكم) فان كل امرأة بنت آدم كما أن كل رجل ابن آدم قال الله تعالى (يابني آدم) والاخوات من الجهات الثلاث من الابوين أو من الاب أو من الام لقول الله تعالى (وأخواتكم) ولا نفريع عليهن . والعات أخوات الاب من الجهات الثلاث وأخوات الاجداد من قبل الاب ومن قبل الام قريباً كان الجد او بعيداً وارثا أو غير وارث لقول الله تعالى (وعاتكم) والحالات أخوات الام من الجهات الثلاث وأخوات الحداث وان علون وقد ذكر نا ان كل جدة أم فكذلك كل أخت المدة خالة محرمة لقول الله تعالى (وخالاتكم) وبنات الاخ كل امرأة انتسبت الى أخ بولادته فهي منت أخ محرمة من أي جهة كان الاخ لقول الله تعالى (وبنات الاخ) وبنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله تعالى (وبنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله تعالى (وبنات الاخت كذلك أيضا من الحرمات القوله تعالى (وبنات الاخت كذلك أيضا عرمات لقوله تعالى (وبنات الاخت كذلك أيضا عرمات لقوله تعالى (وبنات الاخت كذلك أيضا عرمات القوله تعالى (وبنات الاخت كذلك أيضا عرمات النسب

(فصل) ولا فرق بين النسب الحاصل بذكاح أو ملك يمين أو وط. شبهة أوحرام فتحرم عليه ابنته من الزنا لدخولها في عموم الاففظ وألنها مخلوقة من مائة فحر. مت كتحريم الزائية على ولدها وتحريم المنفية باللمان لانها منفية ولاحمال أن تكون ابنته وفيه اختلاف نذكره ان شاء الله تعالى (المغنى والشرح المكبير) (و ح السابع)

والشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور ومن تبعهم لان افئ تعالى قال (من نسائكم اللائي دخاتم بهن فان لم تسكونوا دخاتم بهن فلاجناح عليسكم) وهذا نص لا يعرك لقياس ضعيف وحديث عبدافله ابن عمرو قد ذكرناه، ولاتها فرقة قبل الدخول فلم نحرم الربيبة كفرقة الطلاق والموت لا مجري مجرى الدخول في الاحصان والاحلال وعدة الاقراء ، وقيامه مقامه من وجه ليس بأولى من مفارقته إياه من وجه آخر ولو قام مقامه من كل وجه فلا يعرك صريح نص الله تعالى ونص رسوله لنياس ولا غيره . إذا ثبت هذا قان الدخول بها هو وطؤها كنى عنه بالدخول قان خلا بها ولم يطأها لم تحرم ابنتها لانها غير مدخول بها، وظاهر قول الحرقي تحربها لفوله قان خلا بها وقال لم أطأها وصدقته لم ياتفت إلى قولها وكان حكمها وظاهر قول الحرق في جميع أمورها إلا في الرجوع الى زوج طلقها ثلاثاً وفي الزما فانهما يجلدان ولا يرجان وسنذ كره فيا بعد ان شاء الله (الثالثة) حلائل الابناء يعني أزواجهم سميت امرأة الرجل حليلة لابها محل إزار زوجها وهي محالة له ، فيحرم على الرجل أزواج ابنائه وابناء بنائه ولا نعم في هذا خلافا (الرابعة) زوجات الاب فتحرم على الرجل امرأة أبيه قريا كان أو بعيداً ولا نعر وارث من نسب أو رضاع لنوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وارثا كان أو غير وارث من نسب أو رضاع لنوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قدساف) وقال البراء بن عازب لفيت خالي ومعه الراية فقات أبن تريد ؟ قال أرسلني إلا ما قدساف) وقال البراء بن عازب لفيت خالي ومعه الراية فقات أبن تريد ؟ قال أرسلني

⁽القسم الثاني) المحرمات بالرضاع فيحرم به مامحرم من النسب سواه والذي ذكره الله تعالى اثنتان بقوله الله تعالى (وأمهاتكم اللاني أرضعنكم واخواتكم من الرضاعة) فالامهات اللاتي ارضعنك وأمهامهن وجدامهن وإنعلت درجتهن على حسب ماذكر ناه في النسب محرمات بالآية، وأما الاخوات فهي كل امرأة ارضعتك أمها أوارضعتها أمك أوارضعتك وإياها امرأة واحدة أو ارتضعت أستوهي من لبن رجل واحد كرجل لله آمرأتان لهما منه ابن أرضعتك إحداهما وأرضعتها الاخرى فهي أختك محرمة عليك بالآية وكذلك كل امرأة حرمت عليك حرم مثابها من الرضاع كالعمة والحالة والبنت و بنت الاخ وبنت الاخت على ما ذكر نا لقول النبي عَلَيْ « محرم من الرضاع ما محرم من النسب » متفق عليه وفي رواية لمسلم « الرضاع محرم ما تحرم ما لولادة» ولان الامهات والاخوات منصوص عليهن والباقيات يقسن عليهن ولا نالم في هذا خلافا

⁽ القسم الثالث) تحريم المصاهرة وهن أربع :أمهات النساء فمن تزوج امرأة حرم عليه كل أم لها من نسب أو رضاع قريبة أو بعيدة بمجرد العقد نص عليه أحمد وهو قول أكثر أهل العلم منهم ابن مسعود وابن عمر وجابر وعمران بن حصين وكثير من التابعين وبه يقول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن علي رضي الله عنه أنها لا تحرم الا بالدخول بابنتها كما لا تحرم ابنتها الا بالدخول بها ولنا قول الله تعالى (وأمهات نسائكم) والمعقود عليها من نسائه فندخل أمها في عموم الآية قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل نزوج امرأة أبيه من بعده ان اضرب عنقه أو أنتله رواه النسائي وفي روايه قال لقيت بمي الحارث بن عرو ومه الراية فذكر الحبر كذلك رواه سعيد وغيره وسوا. في هذا امرأة أبيه أو امرأة جده لابيه وجده لامه قرب أم بعده وليس في هذا بين أهل العلم خلافا علمناه والحدقه ، ومحرم عليه من وطنها أبوه أو أبنه بملك يمين أو شبهة كا محرم عليه من وطنها في عقد مكاح قال ابن المنذر الملك في هذا والرضاع بمزلة النسب، وممن حفظنا ذلك عنه عطا. وطاوس والحسن وابن سيربن ومكحول وقتادة والثوري والاوزاعي وأبو عبيد وأبوثور وأصحاب الرأي ولا نحفظ عن أحد خلائهم (الضرب الثاني) تحربم الجمع والمذكور في المكتاب الجمع بين الاختين سواء كانتا من نسب أو رضاع حرتين كانا أو أمتين أو حرة و أمة من أبوين كانتا أو منه أبوين كانتا أو منه أبوين كانتا أو أم وسواء في هذا ما قبل الدخول أو بعده لعموم الآية قان تزوجهما في عقد واحد فسد لانه لا مزية لاحداها على الآخرة وسواء علم بذلك حال العقد أو بعده قان تزوج إحداها بعد الاخرى فنكاح الاولى صحيح لانه لم محصل أبه محمد الله اختلاف وايس عليه تفريع

﴿ مسئلة ﴾ (ويحرم من الرضاع مايحرم من النسب)

كل امرأة حرمت من النسب حرم مثابا من الرضاع وهن الامهات والبنات والاخوات والعات

ابن عباس الهموا ما ابهم القرآن يعني عموا حكما في كلحال ولا تفصلوا بين المدخول بها وبين غيرها وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن الذي عليه الله هذا برواه أبو حفص باسناده وقال زيد تحرم بها لا بأس أن يتروج ربيبته ولا محل له أن يتروج أمها » رواه أبو حفص باسناده وقال زيد تحرم بالدخول أو بالموت لانه يقوم مقام الدخول، وقد ذكر نا ما يوجب النحريم ، طلفاً سواء وجد الدخول أو الموت أو لم يو جد ولا بها حرمت بالمصاهرة بقول مبهم فحرمت بنفس المقد كحليلة الابن والاب (الثانية) حلائل الآباء يعني أزواجهم سميت امرأة الرجل حليلة لابها محل ازار زوجها وهي محلة له فتحرم على الرجل امرأة ابيه قريباً كان أو بعيداً وارثاً أو غير وارث من نسب أو رضاع لقوله تعالى (ولا تذكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) وقال البراء بن عازب لقيت خالي ومعه الراية قال أرسلني تعالى (ولا تذكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) وقال البراء بن عازب لقيت خالي ومعه الراية قال أرسلني ليبت عمي الحارث بن عمرو ومعه الراية وذكر الحبر رواه كذلك سعيد وغيره وسواه في هذا امرأة أبيه أو امرأة جده لابيه وجده لامه قرب أم بعد وليس في هذا بين أهل العم اختلاف فها علمنا وعمر ممن وطئها أبوه علك يمين او شبهة كما محرم عليه من وطئها في عقد نكاح قال ابن المنذر الملك في وغير ممن وطئها أبوه علك يمين او شبهة كما محرم عليه من وطئها في عقد نكاح قال ابن المنذر الملك في هذا والرضاع عزلة النسبومين حفظنا ذلك عنه عطاه وطاوس والحسن وابن سيربن ومكحول وقتادة وقدا والرضاع عزلة النسبومين حفظنا ذلك عنه عطاه وطاوس والحسن وابن سيربن ومكحول وقتادة

والحالات وبنات الاخ وبنات الاخت على الوجه الذي شرحناه في النسب لقول النبي ولللللة « مجرم من النسب المول النبي ولللللة و في رواية مسلم « الرضاع بحرم ماتحرم الولادة » وقال النبي ولللللة في درة بنت أبي سلمة « أنها لو لم تكن ربيتي في حجري ماحلت لي ، أنها ابنة أخي من الرضاعة أرضعتني وإياها ثويبة ، متفق عليه ، لان الامهات والاخرات منصوص عليهن والباقيات يدخلن في عموم لفظ سائر المحرسات رلا نعلم في عموم لفظ سائر المحرسات رلا نعلم في عذا خلافا

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولبن الفحل محرم)

(١) كذا في الأصول

مهناه ان المرأة اذا أرضعت طفلا بابن ثاب (۱) من وط. رجل حرم الطفل ولد الرجل وأقاربه كما يحرم ولاه من النسب لان الخبن من الرجل كم هو من المرأة فيصير الطفل ولد الرجل والرجل أباه، وأولاد الرجل إخوت سراء كانوا من الله المرأة أو من غيرها، واخوة الرجل وأخواته أعمام الطفل وعمانه، وآباؤه وأبهاته أجداده وجداته، قال احد ابن الفحل أن يكون الرجل امرأتان فترضع هذه صبية وهذه صبياً لا يزوج هذا من هذا . وسئل ابن عباس عن رجل له جارينان أرضعت إحداهما جارية والاخرى غلاما فقال لاء الفناح واحد قال النرمذي هذا نفسير لبن الفحل وممن قال بتحريمه على وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن والشعبي والقاسم وعروة وما للك والثوري والاوزاءي

والنوري والاوزاعي وابو عبيد واصحاب الرأي ولا تحفظ عن أحد خلافهم (الثالثة) حلائل الابناء فتحرم على الرجل زوجة ابنه وابن ابنته من نسب أو رضاع قريباً كان أو بعيداً عجرد العقد لقوله تعالى (وحلائل أبنائك) ولا نعلم في هذا خلافا، ولا تحرم بناتهن فيحل له نكاحر بيبة ابنه وأبيه لقوله تعالى (وأحل الكم ماوراً وله كم) (الرابعة) بنات النساء اللآي دخل بهن وهن الربائب فلايحر من الا بالدخول بأمهاتهن وهن كل بنت لازوجة من نسب أو رضاع قريبة أو بعيدة وارثة أو غير وارثة على حسب ماذكر نا في البنات فاذا دخل بالام حرمت عليه سواء كانت في حجره أو لم تكن في حجره وهو قول داود لقوله تعالى (وربائيكم اللآي في حجوركم) قال ابن المنذر وقد أجمع علماء الامصار على خلاف هذا القول وذكر ناحديث عمر و بن شعيب في هذا وقال النبي عليه الله ية فلم تحرج خرج الشرط واعا وصفها ولان التربية لانا ثير لها في التحريم كسائر المحرمات ، فأما الآية فلم تحرج مخرج الشرط واعا وصفها بذلك تعريفاً لها بغالب حالها وما خرج مخرج الغالب لا يصح التمسك عفهومه، وان لم يدخل بالمرأة لم تحرم عليه بناتها في قول عامة علماء الامصار اذا بانت من نكاحه

(مسئلة) (فان متن قبل الدخول فهل محرم بناتهن على روايتين)

(احداها) تحرم ابنتها وبه قال زيد بن ثابت وهي اختيار أبي بكر ولان الموت أقيم مقام الدخول في تكميل العدة والصداق فيقوم مقامه في محريم الربيبة

والشافعي واسحاق وابر عبيد وأبر ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي قال ابن عبد البر واليه ذهب فقهاء الامصار بالحجاز والعراق والشام وجماعة أهل الحديث، ورخص في لبن الفحل سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحن وسلمان بن يسار وعطاء بن يسار والنخص وابو قلابة ويروى ذلك عن ابن الزبر وجماعة من أصحاب رسول الله ويلي غير مسمين لان الرضاع من المرأة لامن الرجل وبروى عن زينب بنت أبي سلمة أنها أرضعتها أمياء بنت أبي بكر امرأة الزبير قالت وكان الزبريدخل على وأنا امتشط فيأخذ بترن من قرون رأسي فيقول اقبلي على حزة بن الزبير وكان حزة الكبية فقلت ثم ان عبدالله بن الزبير وكان حزة الكبية فقلت لم ان عبدالله ومل تحل له وانما هي ابنة أخيه فقال عبدالله أنما أردت بهذا المنه لما قبلك أما ما ولدت أمياء فهم إخرتك وما كان من غير أمياء فليسوا الك باخوة فارسلي فسلي عن هذا فأرسلت أما ما ولدت أمياء وسول الله ويستنا فانكحتها إباء فلم ان الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئا فانكحتها إباء فلم نزل عنده حتى هلك عنها

(والثانية) لا تحرم به وقول على وعامة العلاء قال ابن المنذر أجمع عوام علماء الامصار أن الرجل إذا تروج المرأة ثم طلقها أو ماتت قبل أن يدخل بها حل له أن يتزوج ابنتها كذلك قال مالك و الثوري والاوزاعي والشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور ومن تبعهم لان الله تعالى قال (فان لم تكونوا دخلم بهن فنز جناح عليكم) وهذا نص لا يترك بقياس ضعيف وقد ذكر نا حديث عمرو بن شعيب ولا بها فرقة قبل الدخول فلم تحرم الربيبة كفرقة الطلاق والموت لا يجري بجرى الدخول في الاحصان والاحلال وقيامه مقامه من كل وجه فلا يترك نص الله تعالى ولا نص رسوله لقياس ولا غيره ، اذا ثبت هذا فان الدخول بها وطؤها كنى عنه بالدخول فان خلا بها ولم يطأها لم تحرم ابنتها لانها غير مدخول بها

﴿ سَنَّةَ ﴾ (ويُثبت تحريم المصاهرة بالوطء الحلال والحرام)

فاذا زنى بامرأة حرمت على أبيه وابنه وحرمت عليه أمها وابنتها كما لو وطئها بشبهة أو حلالا ولو وطيء أم امرأته او ابنتها حرمت عليه امرأته نص احمد على هذا في رواية جماعة وروي نحو ذلك عن عمران بن حصين وبه قال الحسن وطاوس ومجاهد والشعبي والتخعي والثوري واسحاق واصحاب الراي وروي عن ابن عباس ان وطء الحرام لا يحرم وبه قال سبيد بن المسيب ويحيى بن يعمر وعروة والزهري ومالك والشافعي وابو ثور وابن المنذر لما روي عن النبي عِلَيْكِيْ أنه قال « لا يحرم الحرام

ولكن أرضمتني امرأته قال (اثذني له فأنه عمك تربت ؟ ينك ، قال عروة فبذلك كانت عائشة تأخذ بقول حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب ، منفق عليه وهذا نص قاطع في محل النزاع فلايدول على ما خالفة فآماحد يثزينب فانصح فهوحجة لنا فانالز بيركان يمتقد أمها ابنته وتمتنده أباها والظاهرأن هذا كان مشهوراً عندهم وقوله مع اقرار أهل عصره أولى من قول ابنه وقول قوم لايعرفون

﴿ مسئلة ﴾ قال (والجمع بين المرأة و بين عمتها و بينها وبين خالتها)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على القول به وايس فيه بحمد الله اختلاف إلا أن بعض أهل البدع بمن لا تعد مخالفته خلافا وهم الرافضة والخوارج لم يحرموا ذلك ولم يقولوا بالسنة الثابتة عن رسول الله وَيُطْلِينُهُ وهِي ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله وَيُطْلِينُهُ ﴿ لَا بِحِمْ بِنِ المرأة وعمّها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه وفي رواية أبي داود ﴿ لَا نَنْكُحُ الْمُرَأَةُ عَلَى عُمَّهَا وَلَا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خانتها ولا الحالة على بنت أختها ، لا ننكح الـكبرى على الصفرى ولا الصفرى على الـكبرى، ولان العلة في تحريم الجم بين الاختين إيقاع العداوة بين الاقارب وإفضاؤه الى قطيعة الرحم المحرم وهــذا مرجود فيما ذكرنا ، فاناح: جوا بعموم قوله سبحانه (وأحل اـكم ما ورا. ذلـكم) خصصناه بما رويناه، وبلغنا أن رجلين من الخوارج أنيا عمر بن عبدالعزيز فكانهما أنكرا عليه رجم

الحلال » ولانه وط. لا تصير به الموطوءة فراشاً كوط. الصغيرة

ولنا قوله سبحانه (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) والوطء يسمى نكاحاقال الشاعر * اذا زنيت فاجد نكاحا * فيدخل في عموم الآية وفي الآية قرينة تصرفه الى الوطء وهو قولهسبحانه(انه كان فاحشةومقتاً وساء سبيلاً) وهذا التغليظ أعا يكون في الوطء وروي عن النبي عَيْسَاتُهُ انه قال«لا ينظر الله عز وجل الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها » وروى الجوزجاني باسناده عن وهب بن منبه قال ملمون من نظر امراة وابنتها فذكرته لسميد بن المسيب فأعجبه ، ولان ماتعلق من التحريم بالوطء تملق بالمحظور كوطء الحائض ولان النكاح عقد يفسده الوطء بالشبهة فأفسده الوطء الحرام كالاحرام وحديثهم لا تعرف صحته وأعاهو من كلام ابن اشوع بعض قضاة المراقكذلك قال احمد وقيل أنه من قول أبن عباس ووطء الصغيرة ممنوع لم يبطل بوطء الشبهة

(فصل)والوطء على ثلاثة اضرب: مباح وهو الوطء من نكاح صحيح او ملك يمين فيتعلق به تحريم المصاهرة بالاجماع ويصير محرما لمن حرءت عليه لأنها حرمت عليه على التأبيد بسبب مباح اشبه النسب (الثاني) الوطء بالشبهة وهو الوطء في نكاح فاسد او شراء فاسد او وطء امرأة ظنها امراته أوامنه اووطء الامة التي فيها شرك واشباء ذلك فيتعلق به التحريم كتعلقه بالوطء المباحاجماعا قال ابن المذذر اجم كل من نحفظ عنه من اهل العلم على ان الرجل أذا وطيء أمرأة بنكاح فاسد

الزاني وتحريم الجم بين المراة وعمتها وبينها وبين خالنها وقالا ليس هذا في كتاب الله تعالى فقال لها: كم فرض الله عليكم من الصلاة ? قالا خس صلوات في البوم والليلة وسألهما عن عدد ركمانهما فأخبراه بذلك وسألها عن متدار الزكان ونصبها فأخبراه فنال فهل تجدان ذلك في كتاب الله? قالاً لا نجده في كتاب الله قال فمن أين صرتما إلى ذلائ? قالا فعله رسول الله ﷺ والمسلمون بعد، قال فـكـذلك هذا. ثم لا فرق بين الحالة والمـة حتية أو مجازاً كمات آبائها وخالاتهم وحمات أمهانهـا وخالانهن وانعات درجتهن من نسب كان ذلك أو من رضاع، مكل شخصين لايجوزلاحدهماأن ينزوج الآخر لو كان أحدهما ذكراً والاّخر أنثى لاجل القرابة لا مجوز الجمع بينهما لنأدية ذلك الى قطيعة الرحم القريبة لما في الطباع من التنافس والغيرة بين الضرائر، ولا يجرز الجم بين المرأة وأمها في العقد لما ذكرناه ولانالام الى ابنتها أقربَ من الاختين فاذا لم يجمع ببن الاختين فالمراة وابنتها أولى

(فصل) ولا يحرم الجمع بين ابنتي العم وابنتي الحال في قول عامة أهل العلم لعدم النص فيهما بالتحريم ودخولمها في عموم قوله تعالى (وأحل المكم ما ورا. ذالكم) ولان احداهما تحل لهاالاخرى لو كانت ذكراً، وفي كرَّاهة ذلك روايتان(احداها) يكره روي ذلك عن ابن مسمود وبه قال جابر بن زيد ومطا. والحسن وسعيد من عبدالمزبز وروى أبو حفص باسناده عن عيسي بن طلحة قال نهي رسول الله ﷺ ﴿ أَن نُرُوحِ المرأة على ذي قرابتها كراهية القطيمة، ولانه مفض الى قطيعة الرحم

أو شراء فاسد أنها تحرم على ابيه وابنه واجداده وولد ولده وهذا مذهب مالك والاوزاعى والشافعي واحمد واسحاق وابي ثور واصحاب الرأي لانه وطء يلحق به النسب فأثبت التحريم كالوطء المباح ولا يصير به الرجل محرما لمن حرمت عليه ولا يباح له النظر اليها بذلك والوطء ايس بمباح والمحرمية تتعلق بكمال حرمة الوطء لانها أباحة ولان الموطوءة لم يستبح النظراليها فلاًن لا يستبيح النظر الى غيرها أولى (الثالث)الحرام المحضوهو الزنا فيثبت به التحريم على الحلاف المذكور ولا تثبت به المحرمية ولا إباحة النظر لامًا أذا لم تثبت بوطء الشبهة فبالحرام المحض أولى ولا يثبت به النسبولا يجب به المهر بالمطاوعة أذاكانت حرة

(فصل) ويستوى في ذلك الوطء في القبل والدبر لانه يتعلق به النحريم أذا وجد في الزوجة والامة فكذلك في الزنا

﴿ مسئلة ﴾ (فانكانت الموطوءة ميتة أو صغيرة لا يوطأ مثلهافعلى وجبين)

أحدهما ان وطء الميتة ينشر الحرمة لانه معنى ينشر الحرمة المؤبدة فلم يختص بالحياة كالرضاع والثاني لاينشرها وهو قول ابي حنيفة والشافعي لانه ليس بسبب للبضعية ولان التحريم معلق باستيفاء منفعة الوطء والموت يبطل المنافع وأما الرضاع فيحرم ما يحصل به من انبات اللحم والشاز العظم وهذا يحصلمن لبن الميتة ، وفي وطه الصغيرة أيضاً وجهان(أحدهما) ينشر وهو قول أبي يوسف

المأمور بصلتها فأقل أحواله السكراهة (والاخرى)لايكره وهو قول سليمان بن يسار والشعبي وحسين بن حسن والاوزاعي والشاني واسحاق وأبي عبيد لانه ايست ببنها قرابة تحرم الجمع فلا يقتضي كراهته كسائر الاقارب.

(مسئلة) قال (واذا عدد على المرأة ولم يدخل بهافقد حرمت على ابنه وأ به وحرمت عليه أمها ، والجدوان علافيافلت بمنزلة الابوابن الابن فيه وان سفل بمنزلة الابن)

وجهلة ذلك أن المرأة اذا عقدالرجل عقدالنكاح علمها حرمت على أبيه بمجرد العقد علمها لقول الله تعالى (وحلائل ابنائكم) وهذه من حلائل ابنائه وتحرم على أبيه لقوله سبحانه (ولا تنكحوا مانكح آباؤكم) وهذه قد نكحها أبوه ، وتحرم أمهاعليه لقوله سبحانه (وأمهات نسائكم ا وهذه منهن وليس في هذا اختلاف بحمد الله الاشيء ذكرناه فيما تقدم ، والجد كالاب في هذا وابن الابن كالابن فيه لانهم يدخلون في امم الآباء والابنا. وسواء في هذا القريب والبعيد والوارث وغيره من قبل الاب والام ومن ولد البنين أو ولد البنات وقد تقدم ذلك

لانه وطء لا دمية حية في القبل اشبه وطء الـكبير (والثانى) لاينشرها وهو قول أبي حنيفة لانه ليس بسبب للبضعية اشبه وطء الميتة

(مسئلة) (وان باشر امرأة أو نظر الى فرجها أوخلابها لشهوة فعلى روايتين ﴾

اذا باشر فيا دون الفرج لغير شهوة لم ينشر الحرمة بغير خلاف علمه وان كان لشهوة وكان في أجنبية لم ينشر الحرمة ايضا قال الحجوزجاني سألت أحمد عن رجل نظرالى ام امرأته من شهوة أو قبلها اوباشرها فقال انا أقول لامحرم شيء من ذلك الا الجاع وكذلك نقل أحمد بن القاسم واسحاق بن منصور وان كانت المباشرة لامرأة محللة له كامر أته ومملوكته لم تحرم عليه ابنتها قال ابن عباس لامحرم الربيبة الا الجماع وبه قال طاوس وعمرو بن دينار لان الله تعالى قال (فان لم تسكونوا دخلم بهن فلا جناح عليكم) وهذا ليس بدخول فلا يترك النص الصريح من أجله . وأما تحريم امها وتحريمها على أبي الرجل المباشر لها وابنه فانها في النسكات محرم بمجرد المقد قبل المباشرة ولا يظهر المباشرة أثر ، وأما الامة فمتى باشرها دون الفرج لذهوة فهل يثبت تحريم المصاهرة ? فيه روايتان (احداها) ينشرها روي والاوزاعي وأبو حنيفة وعلى بن المديني وهو أحد قولى الشافعي لانه نوع استمتاع فيتملق به تحريم والموزاعي وأبو حنيفة وعلى بن المديني وهو أحد قولى الشافعي لانه نوع استمتاع فيتملق به تحريم المصاهرة كالوط، (والثانية) لايثبت بها التحريم كالمساهرة كالوط، (والثانية) لايثبت بها التحريم كالمها ملا سهة ولا توجب الفسل فلم يثبت بها التحريم كالوط، ثم شهوة ولان ثبوت التحريم اما ان يكون بنص أوقياس على المنصوص ولانص في هذا ولا

(مسئلة) قال (وكل من ذكرنا من المحرمات من النسب والرضاع فبناتهن في التّحريم كهن إلا بنات العمات والخالات وبنات من نكحهن الآياءوالابناءفانهن محللات وكذلك بنات الزوجة التي لم يدخل بها)

وجملة داكأن كل محرمة تحرم ابنتها لتناول التحريم لهافالامهات تحرم بنانهن لانهن أخوات أوعمات أوخالات والبنات يحرم بناتهن لانهن بناتو يحرم بنات الاخوات وبناتهن لاتهن بنات الاخت وكذلك بنات بنات الاخ الابنات العات والخالات فلا يحرمن بالاجاع لقول الله تعالى (وبنات على وبنات عماتك وبنسات خالك وبنات خالاتك) وأحلهن الله لنبيه عليه السلام ، ولانهن لم يذكرن في التحريم فيدخلن في قول الله تمالى (وأحل لكم ماورا. ذلكم) وكذلك لابحرم بنات زوجات الآبا، والابنا، لانهن حرمن لكونهن حلائل الآباء والابناء ولم يوجد ذلك في بنائهن ولا وجدت فيهن علة أخرى تقتضي تحريمهن فدخلن في قوله سبحاله (وأحل لكم ما ورا. ذلكم) وكذلك بنات الزوجة التي لم يدخل بها محللات لقوله سبحاً، (قان لم تبكرنوا دخاتم بهن فلا جناح عليكم) وهن الربائب وليس هؤلاء ممن حرمت أمهن والما ذِكرها لانها محلة فيشتبه حكمها ، فان قبل : فلم حرمت ابنة الربيبة ولم تحرم أبنة حليلة الابن ? قلنا لان أبنة الربيبة ربيبة وأبنة الحايلة ليرت حليلة . ولان علة تحريم الربيبة

هو في معني المنصوص عليه ولا الحجمع عليه فان الوطء يتعلق به من الاحكام استقرار الهر والاحصان والاغتسال والعدة وافساد الاحرام والصيام بخلاف اللمسوذكر أصحابنا الروايتين فيجميع الصور من غير تفصيل قال شيخنا وهذا الذي ذكر ناافربالصواب انشاء الله تعالى

(فصل) ومن نظرالي فرج امر أة لشهوة فهوكلسها لشهوة فيه أيضاروايتان (إحداهما) ينشر الحرمة في موضع ينشرها المسرويءنعمر وأبنعمر وعامربن زمعة وكان بدرياوعبدالله بن عمرو فيمن يشتري الحادم ثم يجردها أو يقبلها لايحل لابيه وطؤها وهو قول القاسم والحسن ومجاهد ومكحول وحماد بن أي سليان وأي حنيفة لما روى عبدالله بن مسعودعن النبي عَلَيْلَتِهُ انه قال «من نظر ألى فرج امرأة لم تحل له امهاو بنتها — وفي رواية — لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امر أة وابنتها ، والثانية لا يتعلق به التحريم وهو قول الشافعي وأكثر أهل العلم لقوله تعالى(وأحل لـكم ماوراء ذلـكم) ولانه نظر من غيرمباشرة فلم يوجب التحريم كالنظر الى الوجه والخبرضعيف قال الدار قطني:وقيل هوموقوف على ابن مسعود تم يحتمل أنه كنى بذلك عن الوطء وأما النظرالي سائر البدن فلا ينشر حرمة وقال بعض اصحابنا لافرق بين النظر الى الفرج وسائر البدن لشهوة والصحيح خلاف هذا فان غير الفرج لايقاس عليه لما بينها من الفرق ولاخلاف نعلمه في أن النظر إلى الوجه لا يثبت الحرمة فكذلك غيره ولاخلاف أضا (المغنى وانشرح الكبير) (الجزء السابع) (71)

أنه يشق التحرز من النظر البها والحلوة بها بكونهافي حجره في بيته ، وهذا المعنى بوجد في بنتهاوان سفلت والحليلة حرمت بنكاح الاب والابن لها ولا يوجد ذلك في ابنتها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ووطء الحرام محرم كما يحرم وطء الحلال والشبهة)

يه في انه يثبت به تحريم المصاهرة فاذا زنا بامرأة حرمت على أبه وابنه وحرمت عليه أمهاوا بنتها كما لو وطنها بشبهة أو حلالا ، ولو وطنيء أم امرأته أو بنتها حرمت عليه امرأته نص أحمد على هذا في رواية جماعة ، وروي نحو ذلك عن عمران بن حصين وبه قال الحسن وعطاء وطاوس ومجاعد والشعبي والنخمي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي

و لنا قوله تعالى (ولا تكحوا مانكح آ ؤكم من النساء) والوط. يسمى نكاعا ،قال الشاءر اذا زنيت فأجد نكاحا « فحمل في عمرم الآية وفي الآية قرينة تصرفه الى الوط. وهو قوله سبحانه وتعالى (انه كان فاحشة ومقنا وسا. سبيلا) وهذا التغليظ انما يكون في الوط. ، وروي عن

في ان النظر الى الوجه لا يثبت الحرمة فكذلك غيره ولاخلاف أيضاً ان النظر اذا وقع من غير شهوة لا ينشر الحرمة لان النمس الذي هو أبلغ منه لا يؤثر اذا لم يكن لشهوة فالمنظر أولى وموضم الحلاف في اللمس والنظر فيمن بلغت تسع سنين فمازاد فاما الطفلة فلا يثبت فيها ذلك وقد روي عن احمد في بنت سبع اذا قبلها حرمت امها قال القاصي هذا عندي محمول على السن الذي توجد معه الشهوة

(فصل) فان نظرت المرأة الى فرج رجل لشهوة فح كمه في التحريم حكم نظره اليها نس عليه أحمد لانه معنى يوجب التحريم فاستوى فيه الرجل والمرأة كالجاع وكذلك ينبغيان يكون حكم لمسهاله وقبلها اياه لشهوة لما ذكرنا

(فصل) والصحيح ان الحلوة بالمرآة لاتنشر الحرمة وقد روي عن أحمد: اذا خلا بالمرأة وجب الصداق والمدة ولا يحل له ان يتزوج امها وابنتها قال الفاضى هذا محمول على انه حصل مع الحلوة مباشرة فيخرج كلامه على احدى الروايتين اللتين ذكر ناهما فاما مع خلوه من ذلك فلا يؤثر في تحريم الربيبة لما في ذلك من مخالفة قوله تعالى (فان لم تكونوادخلم بهن فلاجناح عليكم) وأما الحلوة بأجبية أوأمته فلا ينشر تحريما لانعلم في ذلك خلافاً

﴿ مسئلة ﴾ (ومن يلوط بفلام حرم علىكل واحد منهما ام الآخر وابنته)
قاله بعض أصحابنا قال ونص عليه أحمد وهو قول الاوزاعي لانه وطه في الفرج فنشر الحرمة

النبي وَ الله قال و لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها ٤ وروى الجوزجاني باسناده عن وهب بن عنبه قال و الهرن من نظر الى فرج امرأة وابنتها ٤ فذكرته السعيد بن المسيب فأعجبه ولان ماتفاق من التحريم بالوط المباح تعلق بالمحظور كوط الحائض ولان النكاح عقد يفسده الوط بالشبهة فأفسده الوط الحرام كالاحرام ٤ وحديثهم لا هرف صحته وانما هو من كلام ابن أسوع بعض قضاة العراق كذلك قل الامام أحمد وقبل انه من قول ابن عباس ووط الصغيرة ممزوع تم يبطل بوط الشبهة وفصل) والوط على ثلاثة أضرب : مباح وهو الوط في نكاح صحبح أو ملك يمين فيتملق به تحريم المصاهرة بالاجماع ويعتبر محرما لمن حرمت عليه لانها حرمت عليه على التأبيد بسبب مباح أشبه النسب (الثاني) الوط بالشبهة وهو الوط في نكاح فاسد أو شرا ، فاسد أو وط امرأة ظنها امرأته أو أمة أو وط بالمذام أحمد على ابه وابه وأخداده وولد ولده وهذا ملحل المرأة بنكاح فاسد أو بشرا ، فاسد أنها تحرم على ابه وابه وأجداده وولد ولده وهذا مذهب مالك الرأة بنكاح فاسد أو بشرا ، فاسد انها تحرم على ابه وابه وأجداده وولا ولده وهذا مذهب مالك النسب فأثبت التحريم كاوط المباح ولا يصير الرجل محرما لمن حرمت عليه ولا بها ولانه وط به يستبح النظر اليستبح النظ إلى غيرها أولى المحرمية تنعلق بكال حرمة الوط الانها اباحة ولان الوطونة لم يستبح النظر اليستبح النظ إلى غيرها أولى

كوطء المرأة ولانها بنت من وطئه او أمه فحرمتا عليه كما لو كانت الموطوءة انتي وقال ابو الخطاب يكون كالمباشرة فيا دون الفرج فيكون فيه الروايتان والصحيح ان هدذا لا ينشر الحرمة فإن هؤلاء غير منصوص عليهن في التحريم فيدخل في عموم قوله تعالى (وأحل لكم ماوراء ذلكم) ولانهن غير منصوص عليهن ولاهو في معنى المنصوص عليه فوجب ان لا يثبت حكم النحريم فيهن فان المنصوص عليهن في هذا حلائل الابناء ومن فكحهن الآباء وامهات النساء وبناتهن وليس هؤلاء منهن ولا في معناهن ولان الوطء في المرأة يكون سبباً للبضعية ويوجب المهدر و لمحق به النسب و تصير به المرأة فراشا و نثبت احكاماً لا يشها اللواط فلا مجوز الحاقه بهن لعدم العلة وانقطاع الشبه ولذلك لو أرضع الرجل طفلا لم يثبت به حكم النحريم فهنا أولى وان قدر بينهما شبه من وجه ضعيف فلا مجوز الحصيص عموم الكتاب به واطراح النص عثله

(فصل) ويحرم على الرجل نكاح ابنته من الزنا واخته وبنت ابنه وبنت بنته وبنت أخيه واخته من الزنا في قول عامة الفقهاء وقال مالك والشافعي في المشهور من مذهب يجوز له لانها اجنبية منه ولا تنسب اليه شرعا ولا يجرى النوارث بينهما ولا تمتق عليه اذا ملكها ولا يلزمه فقتها فلم تحرم عليه كسائر الاجانب

(الثالث) الحرام المحض وهو الزنا فيثبت به النحريم على الحلاف المذكور ولا تثبت به الحرمية ولا إباحة النظر لانه أذا لم يثبت بوط، الشبهة فالحرام الحمض أولى ولا ينبت به نسب ولا يجب به المهر أذا طاوعته فيه .

(فصل) ولا فرق فيا ذكرنا بين الزنا في القبل والدبر لانه يتعلق به التحريم فيا اذا وجد في الزوجة والامة فكذلك في الزنا فأن تلوط بفلام فقال بعض أصحابنا يتعلق به التحريم أيضافيحرم على اللائط أم الفلام وابنته وعلى الفلام أم الملائط وابنته قال ونص عليه أحمد وهو قول الاوزاعي لانه وط. في الفرج فنشر الحرمة كوط. المرأة ولانها بنت من وطئه ولمه فحرمنا عليه كالوكانت المولوة أنثى . وقال ابو الخطاب يكون ذاك كالمباشرة دون الفرج يكون فيه وايتان والصحيح أن هذا لاينشر الحرمة قان هؤلاء غير منصوص عليهن في النحريم فيدخلن في عموم توله تعالى (وأحل المح مأورا، ذلك) ولانهن غير منصوص عليهن ولا في مهنى المنصوص عليه فوجب أن لايئبت مكم التحريم فيهن فان المنصوص عليهن في هذا حلائل الابنا، ومن نكحهن الاباء وأمهات النسا، وبنا من وايس حولا، منهن ولا في معناهن لان الوط، في المرأة يكون سببا البضية ويوجب المهر ويلحق به النسب وتصير به المرأة فراشا ويثبت أه كانا لابئبتها اللواط فلا يجوز إلحاقه بهن الهدم العلة وانقطاع الشبه ولذلك به المرأة فراشا ويثبت به حكم التحريم فههنا أولى ، وإن قدر بينها شبه من وجه ضعيف فلا يجوز تخصيص عموم الكتاب به واطراح النص بثله

ولذا قوله تعالى (حروت عليكم امها نسكم وبناتكم) وهذه بنته فأنها مخلوقة من مائه وهذه حقيقة لا تختلف بالحل والحرمة وبما يدل على ذلك قول النبي عليه في امرأة هلال بن امية انظروه «يعني ولدها الله والحرمة وبما يدل على ذلك قول النبي عليه في الزانى ولأنها مخلوقة من مائه فاشبهت ولاها الله على الله على الله كنته من النكاح وتخلف بعض الاحكام لا ينفي كونها بنتاكا لو تخلف لرق او اختلاف دين اذا ثبت هذا فلا فرق بين علمه بكونها منه مثل ان يطأ امرأة في طهر لم يصبها فيه غيره ثم محفظها حتى تضع أو يشترك جانة في وطء امرأة فتأني بولد لا يعلم هل هومنه أومن غيره ? فانه محرم على جميعهم لوجهين احدها أنها بنت موطوعهم الثاني انا نعلم أنها بنت موطوعهم الثاني انا نعلم أنها بنت معموم فتحرم على الجميع كما لو زوج الوليان ولم يعلم السابق منهما وتحرم على أولادهم لا نها ابنة بعضهم غير معلوم فان الحقها القافة بأحده حلت لاولادالباقين

(القسم الرابع) الملاعنة تحرم على الملاعن على التأبيد أما اذا لم يكذب نفسه فلا نعلم أحداً قال بخلاف ذلك الا قولا شاذا فان كذب نفسه فالمشهور في المذهب انها باقية على التحريم المؤبد

وعن أحد رواية شاذة أنها تحل له وتعود فراشا له إذا لم يكن وجد منه مايتبها لانه رجع عن المعنى المحرم ولذلك يحد ويلحقه نسب الولدوهذه الرواية شذ بهاحنبل عن أصحابه وتفرد بها

(فصل) ويحرم على الرجل نكاح بنته من الزنا وأخته و بنت ابنه و بنت بنته و بنت أخيه وأخته من الزنا وهو تول عامة الفقهاء ، وقال مالك والشانعي في المشهورمن، فهبه بجوز ذلك كله لانها أجنبية منه ولا تنسب اليه شرعا ولا يجري التوارث بينها ولا تمتق عليه اذا ملكها ولا تلزمه نفقتها فلم تحرم عليه كسائر الاجانب.

حقيقة لأنختلف الحل والحرمة ويدل على ذاك تول النبي عَلَيْكِيَّةٍ في امرأة هلال بن أمية ﴿ الظرو و يعني ولدها فانجانت به على صفة كذا فهو اشريك بن محام ، يمني الزابي ولانها مخلونة من ما ثه و هذه حقيق الانختاف بالحل والحرمة فأشبهت المحلوقة من وط. بشبهة ولانها يضعة منه فلم تحلله كنته من النكاح وتخلف بعض بكونها منه مثل أن يطأ امرأة في طهر لم يصبها فيه غيره ثم يحفظها حتى تضم أو مثل أن يشترك جماعة في وطء امرأة فتأتي بولد لايعلم دل هو منه أو من غيره ? فانها نحوم، و جميمهم لوج,ين

(أحدهما) انها بنت موطوءتهم (والثاني) أننا نعلم انها بنت بعضهم فتحرم على الجميع كالوزوج الوليان ولم يعلم السابق منها وتحرم على أولادهم لانها أخت بعضهم غير معلوم قان ألحقتها القافة بأحدهم حلت لاولاد الباتين ولم تحل لاحد بمن وطي. أمها لانها في معنى ربيبته

والعمل على الرواية الاولى وهذا يذكر في باب اللعان مبسوطاً إن شاء الله تعالى .

[﴿] فَصَلَ ﴾ قال الشيخ رحمه الله (الضرب الثاني المحرمات إلى أمد وهن نوعان)

⁽ أحدها) المحرمات لاجل الجمع فيحرم الجمع بين الاختين سواء كانتا من نسب أو رضاع حرتين كانتاأو أمتين أو حرة وأمة من أبوين كانتا أو من أب أو أم وسواء في هذا ماقبل الدخول أو بمده لعموم قُوله تَعالَى (وان تجمعوا بين الاختين)

⁽ مسئلة) (ويحرم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على القول به واليس بحمد الله اختلاف إلا أن بعض أهل البدع ممن لا تعد مخالفته خلافاً وهم الرافضة ، والخوارج لم يحرموا ذلك ولم يقولوا بالسنة الثابتة عن رسول. الله صلى الله عليه وسلم وهي ماروى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ لا تجمعوا بين المرأة وعمَّها ، ولا بين المرأة وخالتها » متفق عليه ، وفي رواية أبي.داود « لا تنكح المرأة على عمَّها ولا العمة على بنت أختها ولا المرأة على خالتها ولا الحالة على بنت أخبها،لا تنكحالكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الـكبرى » ولان العلة في تحريم الجلع بين الاختين إيقاع المداوة بين الاقاربوافضاؤه إلى قطيعة الرحم المحرم ، فإن احتجوا بعموم قوله سبحانه (وأحل المج ما وراء ذاكم) خصصناه عا رويناه وبلغنا أن رجلين من الخوارج أنيا عمر بن عبدالدريز فسكان بما أنسكر اعليه رجم الزانيين والجمع

(فصل) ووط. الميتة محتمل وجهين (أحدها) ينشر الحرمة لانه مهنى بنشر الحرمة انؤبدة فلم يختص بالحياة كالرضاع (والثاني) لا ينشرها وهو قول أي حنيفة والشافعي لانه ليس بسبب البضعية ولان التحريم يتعلق باستيفا، منفعة الوط، والموت يبطل المنافع ، وأما الرضام فيحرم لما محصل به من انبات اللحم وانشاز العظم وهذا محصل من ابن الميتة وفي وط، الصغيرة أيضاً وجهان (أحدهما) ينشرها وهو ومو قول أبي يوسف لانه وط، لا دمية حية في القبل أشبه وط، الكبيرة (والثاني) لاينشرها وهو قول أبي حنيفة لانه ليس بسبب البضعية أشبه وط، الميتة

(فصل) فأما المباشرة فيا دون الفوج فان كانت لغير شهوة لم تنشر الحرمة بغير خلاف نعلمه ، وان كانت الشهوة وكانت في أجنبية لم تنشر الحربة أيضا قال الجوزجاني سألت أحمد عن رجل نظر إلى أم امرأته في شهرة أو قبلها أو باشرها فقال أنا أقول لا محرمه شيء من ذاك إلا الجاع وكذاك نقل احمد بن القاسم وإسحاق بن منصور ، وان كانت المباشرة لامرأة محلة له كامرأته أو مملوكته لم محرم عليه ابتها . قال ابن عباس لا محرم الربيبة إلاجماع أمها وبه قال طاوس وحرو بن دينار لان الله نمالى قال (فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) وهذا ايس بدخول فلا مجوز ترك النص الصريح من أجله ، وأما وعرم أمها وتحريها على أبي المباشر لها وابنه قلمها في النكاح تحرم محرد العقد قبل المباشرة فيه ألا يظهر المباشرة أثر ، وأما الامة فتى باشرها دون الفرج الشهوة فهل يتبت تحريم المصاهرة فيه فلا يظهر المباشرة أثر ، وأما الامة فتى باشرها دون الفرج الشهوة فهل يتبت تحريم المصاهرة فيه

بين المرأة وعمتها وبنها وبين خالبها ، وقالا ليس هذا في كتاب الله تعالى ، فقال لهما : كم فرض الله عليه من الصلاة ? قالا : خمس صلوات في اليوم والليلة . وسألها عن عدد ركعابها فأخبراه بذلك . وسألها عن مقدار الزكاة ونصبها فأخبراه ، فقال وأين تجدان ذلك في كتاب الله إقالا لانجده في كتاب الله إقالا فكذلك هذا الله . قال فن أين صريما ؟ فقالا فعله رسوله الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون بعده قال فكذلك هذا ولا فرق بين الحالة والعمة حقيقة أو مجازا كعمات آبائها وخالاتهم ، وعمات أمهاتها وخالاتهن وإن علت درجتهن من نسب كان ذلك أو رضاع وكل شخصين لا يجوز لاحدها أن يتزوج الآخر لوكان أحدهما ذكراً والا خر أنثى لاجل القرابة لا يجوز الجمع بينها لتأدية ذلك إلى قطع الرحم الفريبة لما في الطباع من النتافس والنبرة من الضرائر ، ولا يجوز الجمع بين المرأة وأمها في المقد لما ذكرناه ولان الامالى بنها أقرب من الاختين فاذا لم يجمع بين الاختين فالمرأة وبنتها أولى

(فصل) ولا يحرم الجمع بين أبني العم وابنتي الخال في قول عامة أهل العلم لعدم النص فيهما بالتحريم ودخولها في عموم قوله ثعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم) ولان احداهما تحل لها الاخرى لوكانت ذكراً وفي كراهة ذلك روايتان (احداها) يكره روي ذلك عن ابن مسعود وبه قال جابر ابن زيد وعطا والحسن وسعيد بن عبد العزيز ، وروى أبو حفص باسناده عن عيسى بن طلحة قال: ثمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على ذي قرابتها مخافة القطيعة ولانهمفض الى قطيعة

روايتان (إحداهما) ينشرها روي ذلك عن ابن عمر وعبدالله بن همرو ومسروق وبه قال القامم والحسن ومكحول والنخسي والشعبي ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة وعلي بن المديني وهو أحد قولي الشافعي لانه نوع استمتاع فتعلق به تحريم المصاهرة كالوطء في الفرج ولانه تلذذ بمباشرة يتعلق به الشحريم كا لو وطي. (والثانية) لايثبت به التحريم لانها ملامسة لا وجب الفسل فلم يثبت بها النحريم كا لو لم يكن بشهوة لان ثبوت التحريم اما أن يكون بنص أو قياس على المنصوص ولا نص في هذا ولا هو في معنى المنصوص عليه ولا الحجم عليه فان الوطء يتعلق به من الاحكام استقرار المهر والاحصان والاغتسال والعدة وافساد الاحرام والصيام مخلاف اللمس وذكر أصحابنا الروايتين في جميع الصور من غير تنصيل وهذا الذي ذكر ناه أفرب الى الصواب ان شاء الله سبحاً ه

(فصل) ومن نظر إلى فرج امرأة بشهوة فهو كلمسها لشهوة فيه أيضاً روايتان (احداها) ينشر الحرمة في الموضع الذي ينشرها الامس عروي عن عرو بن عر وعاص بن ربيعة وكان بدريا وعبدالله ابن عرو فيمن يشتري الحادم ثم مجردها أو يقبلها لامحللا بنه وطؤها وهو قول القاسم والحسن ومجاهد ومكحول وحاد بن أبي سلمان وأبي حنيفة لما روى عبدالله بن مسعود عن النبي متنافق أنه قال ومن نظر الى فرج امرأة لم محل له أمها وابنتها » وفي لفظ و لاينظر الله إلى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها » (وأحل الشافي » وأكثر أهل العلم اتوله تعالى (وأحل

الرحم المأمور بصلتها فأقل أحواله الـكراهة (والاخرى) لا يكره وهو قول سليان بن يساروالشعبي وحسن بن حسن والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبي عبيد لانهما ليست بينها قرابة تحرم الجمع فلا يقتضي كراهة كسائر الاقارب.

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (فان جمع بينهما في عقد واحد لم يصح)

اذا جمع بين الاختين في عقد واحد أو جمع بين المرأة وعمتها أو خالبها في عقد عليهامماً لم يصع المقد في واحدة منها لانه لا يكن تصحيحه فيها ولامزية لاحدها على الاخرى فيبطل فيها كالوزوجت المرأة لرجلين وكذا لو تزوج خمسا في عقد واحد بطل في الجيم لذلك .

و مسئلة ﴾ (وإن تزوجها في عقدين أو تزوج احداهما في عدة الاخرى سواء كانت بائناً أو رجعية فنكاح الثانية باطل. أما إذا تزوجها في عقدين وعلم الاولى فنكاحه صحيح لانه لاجمع فيه ونكاح الثانية باطل لان الجمع بحصل به وبالمقد على الاولى تحرم الثانية فلا يصح عقده عليها حتى تبين الاولى و تنقضي عدمها.

(فصل) (فان لم يعلم أولاهما فعليه فرقتها معاً)

قال أحمد في رجل تزوج أختين لا يدري أيتها تزوج أولا أيفرق بينه وبينها لان إحداها محرمة عليه ونسكاحها بإطل ولا يعرف المحللة له فقد اشتبها عليه ونسكاح احداها صحيح ولانتيقن بينو تنهامنه

لـكم ما ورا. ذلـكم) ولانه نظر من غير مباشرة فلم يوجب التحريم كالنظر الى الوجه والخبر ضعيف قاله الدارقطني وقيل هو موقوف على ابن مسعود تم يحتمل أنه كني بذلك عن الوط. ، وأما النظر الى سائر البدن فلا ينشر حرمة ، وقال بعض أصحابنا لافرق بين النظر الى الفرج وسائر البدن الشهوة والصحيح خلاف هذا فان غير الفرج لايتاس عليه لما بيمهما منالفرق ولإ خلاف نعلمه فيأن النظر الى الوجه لايثبت الحرمة فكذلك غيره ولا خلاف أبضاً في أن النظر اذا وقع من غير شهوة لاينشر حرمة لان اللمس الذي هو أبلغ منه لا يؤثر إدا كان الهير شهوة فالنظر أولى وموضّع الحلاف في اللمس والنظر فيمن بالمت سناعكن الاستمتاع مهاكابنة نسم فازاد فأماالطملة فلايثبت فيهاذلك وقدرويءن أحدفي نت صبع اذا قبلها حروت عليه أمها . قال القاضي هذا عندي محمول على السن الذي توجد معه الشهوة

(فصل) فان نظرت المرأة الى فر ج رجل لشهوة فحكه في النحريم حكم نظره البها نص عليه أحمد لانه معنى يوجب التحريم فاستوى فيه الرجل والمرأة كالجماع، وكذلك ينبغي أن يكون حكم لمسهاله وقبلتها إباء لشيرة لماذكرنا

(فصل) فأما الحلوة بالمرأة فالصحيح أمها لاتنشر حرمة ، وقد روي عن أحمد إذا خلا بالمرأة وجب الصداق والعدة ولا محل له أن يتزوج أمها وابنتها . قال القاضي هذا محمول على أنه حصل مع الحلوة مباشرة فيخرج كلامه على إحدى الروايتين اللتين ذكرناهما فاما مع خلوه من ذلك فلا يؤثر

لا بطلاقها جميعاً أو فسخ نكاحهما فوجب ذلك كما لو زوج الوليان ولم يعرف الاول منهما وانأحب أن يفارق إحداها ثم بجدد عقد الاخرى ويمسكها فلا بأس وسواء فعل ذلك بقرعة أو بغيرها ولا مِخلو من ثلاثة أنسام:

(أحدها) أن لا يكون دخل بواحدة منها فله ان يعقد على إحداها في الحال بعد فراق الاخرى (الثاني) اذا دخل باحداهما فان أراد نكاحها فارقالتي لم يصبها بطلقة ثم ترك المصابة حتى تنقضي عدمًا ثم نكحها لانا لانأمن ان تكون هي الثانية فيكون قد أصابها في نكاح فاسد فلهذا اعتبرنا انقضاء عدتها ويحتمل جواز العقد عليها في الحال لآن النسب لاحق به فلا يصان ذلك عن مائه فان أحب نكاح الاخرى فارقالصابة بطلقة ثما ننظرها حتى تقض عدتها ثم تزوج أختها

(القسم الثالث) أذا دخل بهما فليس له نكاح واحدة منها حتى يفارق الآخرى وتنقضي عدتها من حين فارقها وتنقضي عدة الاخرى من حين أصابها ، وان ولدت احداها أو هما جميعاً فالنسب لاخوته لانه اما من نكباح صحيح أو نكباح فاسد وكلاهما يلحق النسب فيه وان لم يرد نكباح واحدة منها فارقهما بطلقة طلقة

(فصل) فأما المهر فان لم يدخل بواحدة منها فلاحداها نصف المهر ولا نعلم من يستحقه منهما فيصطلحان عليه فان لم يفعلا أقرع بينها فكان لمن خرجت قرعتها مع عينها وقال أبو بكر اختياري في تحريم الربيبة لما في ذلك من مخالفة قوله سبحانه (فان لم تكونوا دخلم بهن فلاجناح عليكم) وقوله (وأحل السبكم ماوراً، ذا حكم) وأما الحلوة بأجنبية أوأمته فلاتنشر تحريما لانعلم في ذلك خلافا وكلمن حرم ذكاحها حرم وطؤها بملك اليمين لانه اذا حرم العقد المراد الوط، فالوط، أولى

(مسئلة) قال (وان تزوج أختين من نسب أو رضاع في عقد واحد فسد وان تزوجهما في عقدين فالاولى زوجته والتول فيهما القول في المرأة وعمتها والمرأةوخالتها)

وجملة ذلك أن الجمم بين المرأة واختها أو عنها أو خالتها محرم فمن جمم بينها فعقد عليها معا لم يصح العقد في واحدة منها لانه لا يمكن تصحيحه نيهما ولا مزية لاحداهما على الآخرى فيبطل في يصح العقد في واحد بطل في الجيم اللك وان فيهما كما لو زوجت المرأة لرجلين وهكذا لو تزوج خمسة في عقد واحد بطل في الجيم اللك وان تزجهما في عقدين فنكاح الاولى صحيح لانه لا جمع فيه ونكاح الثانية باطل لان الجمع يحصل به فبالعقد على الاولى منه ويزول نكاحها وعدتها فبالعقد على الاولى منه ويزول نكاحها وعدتها

(فصل) فان تزوجهما في عقدين و لم يدر أولا هما فعليه فرقتهما معا قال أحمد في رجل تزوج اختين لا يدري أيتها نزوج أو لا: نفرق بينه وبينهما وذلك لان احداهما محرمة عليه ونكاحها بإطل ولا تعرف المحالة له فقد اشتبهنا عليه ونكاح احداهما يصح ولا تتيقن ببنونتها منه إلابطلاقهما جميعا

أن يسقط المهر اذاكان مجبراً على الطلاق قبل الدخول فان دخل بواحدة منها أقرع بينها فان وقعت لغير المصابة فلا لغير المصابة فلم المنابة فلا ألم عا استحل من فرجها وان وقعت على المصابة فلا شيء للاخرى والعصابة المسمى جميعه وان أصابهما فلاحداهما المسمى وللاخرى مهر المثل يقرع بينها فيه ان قلنا الواجب في النكاح الفاسد مهر المثل وان قلنا بوجوب المسمى فيه وجب ههنا لحكل واحد منهما.

(فصل) قال أحمد اذا تزوج امرأه ثم تزوج أختها ودخل بها اعترل زوجته حتى تنقضي عدة الثانية الماكان كذلك لانه لو أراد العقد على أختها في الحال لم يجز له حتى تنقضي عدة الموطوءة فلذلك لامجوز له وطء امرأته حتى تنقضي عدة أختها التي اصابها

﴿مسئلة﴾ (وان اشترى أخت امرأنه أوعمتها أوخالنها صح)

لان الشراه يراد الاستمتاع ولغيره وكذلك صح شراء من لأنحل له كالمجوسية وأخته من الرضاع ولا يحل له وطؤها حتى يطلق امرأته وتنقضي عدتها لشلا يكون جامعاً بينهما في الفراش أو جامعاً ماه في رحم أختين وذلك لا يحل لما روي عن النبي وَلِيَظِيَّةٌ أنه قال «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع ماه ه في رحم أختين .

(المغني وانشرح السكبير)

أو فدخ نكاحهما فوجب ذلك كالو زوج الوايان ولم يعرف الاول منهما وان أحب أن يفارق احداهما ثم مجدد عقد الاخرى ويمسكها فلا بأس وسواء فعل ذلك بقرعة أو بغير قرعة ولا يخلو من ثلاثة أقسام (أحدها) ان لا يكون دخل بواحدة منهمافه أن يعقد على احداهما في الحال بعدفراق الاخرى (الثاني) إذا دخل باحداهما قان أراد نكاحها فارق التي لم يصبها بطلقة ثم توك للصابة حتى تنقضي عدتها ثم نكحها لانا لا نأمن أن تسكون هي الثانية فيكون قد أصابها في نكاح فاسد فاهذا اعتبرنا انقضاء عدتها ومحتمل أن مجوز له العقد عليها في الحال لان النسب لاحق به ولا يصان ذلك عن مائه وان أحب نكاح الاخرى فارق المصابة بطلقة ثم انتظرها حتى تنقضي عدتها ثم نروج أختها (القسم الثالث) إذا دخل بهما فليس له نكاح واحدة منها حتى يفارق الاخرى وتنقضي عدتها من حين فرقها و تنقضي عدة الاخرى من حين أصابها وان ولدت منه إحداهما أو ها جيعاً عليها من حين فرقها و منقضي عدة الاخرى من حين أصابها وان ولدت منه إحداهما أو ها جيعاً فالنسب لا حق به لانه اما من نكاح صحيح أو نكاح فاسد وكلاهما يلحق النسب فيه وان لم يردنكاح واحدة منها فارقهما بطلقة طلقة

(فصل) فأما المهر فان لم يدخل بواحدة منها فلاحدهما نصف المهر ولا نعلم من يستحقه مهما فيصطلحان عليهوان الم يفعلا أفرع ببنهما فكان لمن خرجت قرعها مع بميها وقال أبو بكر اختياري أن يسقط المهر إذا كان مجبرا على الطلاق قبل الدخولوان دخل بواحدة منهما أفرع بينهما فان وقعت

[﴿]مسئلة﴾ (وان اشتراهن في عقد واحد صع لماذكرنا)

ولانعلم حلافاً فيذلك ولو اشترى جارية ووطئها حل له شراء أختها وعمتها وخالتها وقدذكر ناه كما لابحل له شراء المعتدة والمزوجة مع أنها لاتحل له

[﴿]مسئلة﴾ (وله وط. إحداهما لانالاخرى لم تصر فراشاً)

وهذا قول اكثر أهل العلم وقال الحكم وحماد لايقربواحدة منهما وروي ذلك عن النخمي وذكر. أبو الخطاب مذهباً لاحمد .

ولنا أنه لم مجمع بينهما في الفراش فلم يجزكا لو كان في ملكه احداهما وحدها

⁽فصل) وليس له الجمع بين الاختين من إمائه في الوطء فس عليه أحمد في رواية الجماعة وكرهه عمر وعمان وعمار وابن عمر وابن مسعود وبمن قال بتحريمه عبد الله بن عتبة وجابر بن زيد وطاوس ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة والشافه ي وروي عن ابن عباس أنه قال أحلتهما آية وحرمتهما آية ولم أكن لافعله وروي ذلك عن على أيضاً يريد بالمحرمة قوله تعالى (الاعلى أزواجهم او ماملك أعانهم) وروى ابن منصور عن أحمد وسأله عن الجمع بين الاختين المملوكتين أحرام هو قال لا أقول حرام ولكن ينهى عنه وظاهر هذا أنه مكروه غير محرم وقال داود وأهل الظاهر لا يحرم استدلالا بالآية المحلة لان حكم الحرائر في الوطء عناله ما خم الاماء ولهذا تحرم الزيادة على أربع في الحرائر و تباح في الاماء بغير حصر والمذهب تحريمه للآية

لغير المصابة فلها نصف المهر والمصابة مهر المثل بما استحل من فرجها وان وقعت على المصابة فـلا شيء للاخرى والمصابة المسمى جميعه وان أصابهما معا فلاحداهما المسمى وللاخرى مهر المثل يقرع بينهما فيه ان قلنا ان الواجب في النـكاح الفاسد مهر المثل وان قلنا بوجوب المسمى فيه وجب همنا لـكل واحد منهما

(فصل) قال أحمد إذا نزوج امرأة نم تزوج أختها ودخل بها اعتزل زوجته حتى تنقضي عدة الثانية إنما كان كذلك لائه لو أراد العقد على أختها في الحال لم يجز له حتى تنقضي عدة الموطوءة كذلك لايجوز الوط. لامرأته حتى تنقضي عدة أختها التي أصابها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان تزوج اخته من الرضاع وأجنبية في عقد واحد ثبت نكاح الاجنبية)

وجهلة ذقك أنه إذا عقد النسكاح على أخته وأجنبية مما بان يكون لرجل أخت وابنة مم احداهما رضيعة المتزوج فيقول له زوجتكما معا فيقبل ذلك فالمنصوص ههنا صحة نكاح الاجنبية ونص فيمن تزوج حرة وأمة على أنه يثبت نكاح الحرة ويفارق الامة وقيل فيه روايتان (احداهما) يفسد فيهما وهو أحد قولي الشاني واختيار أبي بكر لانها لفظة واحدة جمعت حلالا وحراما فلم تصح كالوجمع بين أختين .

المحرمة فانه يريد بها الوطء والعقد جميعاً بدليل أن سائر المذكورات في الآية يحرم وطؤهن والعقد على من وآية الحل مخصوصة بالمحرمات جميعهن وهذامهن ولانهاامر أةصارت فراشا فحرمت أختها كالزوجة. هم مسئلة ﴾ (وإن وطيء احداهما فليس له وطء الاخرى حتى يحرم الموطوءة على نفسه باخراج عن ملكة أو تزويج)

هذا قول على وابن عمر والحسن والاوزاعي واستحاق والشافعي فان رهنها لم تحل (، أُختها لان منعه من وطئها لحق المرتهن لا انتحر يمها ولهذا محل له باذن المرتهن فيه ولانه يقدر على فكها متى شاء واسترجاعها اليه ، وقال فتادة ان استبرأها حلت له أُختها لانه قد زال فراشه ولهذا لو أنت بولد فنفاه بدعوى الاستبراء انتنى فأشبه مالو زوجها .

ولنا قول على وابن عمر ولانه لم يزل ملك علما ولا أحلها له فأشبه مالو وطئت بشبهة فاستبرأها من ذلك الوطء ولان ذلك لا يمنعه وطأها فلا بأس من عوده اليها فيكون ذريعة الى الجمع بينها وان حرم احداهما فظاهر كلام الحرقي أنه لا تحل له الاخرى وهو مقتضى كلام شيخنا في الكتاب المشروح وقال أصحاب الشافعي تحل له الاخرى لأبها حرمت عليه بسبب لا يقدر على رفعه فأشبه النزوم ولناأنه فشأ من إباحتها بما لا يقف على غيرهما

(فصل) وأذا أخرجها من ملك لم تحل له اختها حتى يستبريء المخرجة وتعلم برامتها من الحمل

(والثانية) يصبح في الحرة وهي أظهر الروايتين وهذا قول مالك والثوري وأصحاب الرأي لانها محل قابل للنكاح أضيف البها عقد صادر عن أهله لم مجتمع معها فيه مثلها فصح كما لو انفردت به وفارق العقد على الاختين لانه لامزية لاحداهما على الاخرى وههنا قد تعينت التي بطل النكاح فيها فعلى هذا القول يكون لها من المسمى بتسط مهر مثلها منه وفيه وجه آخر أن لها نصف المسمى وأصل هذين الوجهبن اذا تزوج امرأنين يجوز له نكاحهما بمهر واحد هل يكون بينهما على قدر صداقهما أو نصفين على وجهبن يأني ذكرهما ان شاه الله

(فصل) ولو تزوج بهردية ومجوسية ومحللة أو محرمة في عقد واحد فسد في المجوسية والمحرمة و على المراثر وجهان ، وإن نكح أربم حرائر وأمة فسد في الامة وفي الحرائر وجهان ، وإن نكح أربم حرائر وأمة فسد في الامة وفي الحرائر وجهان ، وإن نكح العبد حرتين وأمة بطل نكاح الجميع ، وإن تزوج امرأة وابنتها فسد فيهما لان الجمع بينهما محرم فلم يصحفيهما كالاختين

مسئلة ﴾ قال (واذا اشترى أختين فأصاب احداها لم يصب الاخرى حتى تحرم الاولى ببيع أو نكاح أو هبة وما أشبهه ويعلم أنها ليست بحامل فان عادت الى ملكه لم يصب واحدة منهما حتى تحرم عليه الاولى)

الكلام في هذه المسئلة في فصول سنة:

(أَهْصَلَ الأَوْلُ) أَنْهُ يَجْرِزُ الجَمْعُ بَيْنَ الْاَحْتَيْنَ فِي الْمَلِكُ بَغْيَرٍ خَلَافَ بَيْنَ أَمَلُ النَّمْ وَكَذَلْكُ بَيْنِهَا

فان كانت حاملا منه لم تنحل له أختها حتى تضع حملها لانه يكون جامعاً في رحم اختين فهو بمزلة نكاح الاخت في عدة أختها

(مسئلة) (قان عادت الى ملك لم يطأ واحدة منها حتى يحرم الاخرى)

متى زال ملكه عن الموطوءة زوالا احل له أخنها فوطنها ثم عادت الاولى الى ماكه فليس له وطء إحداهما حتى يحرم الاخرى باخراج عن ملكه أو تزويج نص عليه أحمد وقال أصحاب الشافعي لا تحرم عليه واحدة منهما لان الاولى لم تبق فراشاً فأشبه مالو وطيء أمة ثماشترى أخنها

ولنا أن هذه صارت فراشاً وقدرجمت اليه التي كانت فراشاً فحرمت كل واحدة منها بكون أختها فراشاً كان هي محرمة كالو انفردت به فأما اذا وطيء أمة ثم اشترى اختها فان المشتراة لم تكن فراشاً له لكن هي محرمة عليه باستفراش اختها واو اخرج الموطوءة عن ملك ثم عادت اليه قبل وطء اختها فهي حلال واختها محرمة عليه لان اختها فراشه وقدروي عن أحمد ان الجمع بين الاختين في الوطء بمك اليمين لا يحرم بل ينهى عنه فيكون مكروها وقد ذكرناه والمذهب ان ذلك حرام والله اعلم

(فصل) فان وطيء امتيه الاثنتين معا فوطء إلثانية محرم ولاحد فيه لأنها ملكه ولان في حلها

وبين عمتها وخالتها ، ولو اشترى جارية فوطنها حل له شرا. أختها وعمتها وخالتها لان الملك يقصد به المحول دون الاستمتاع ، وكذلك حـل له شرا. الحبوسية والوثنية والمعتدة والمزوجة والحرمات عليه بالرضاع والمصاهرة

(الفصل الناني) أنه لايجوز الجم بين الاختين من امائه في الوطء نص عليمه احمد في روواية الجاعة وكرهه عر وعمان وعلى وعمار وابن همر وابن مسعود وممن قال بتحريمه عبيد الله بن عبدالله ابن عتبة وجابر بن زيد وطاوس ومالكو لارزاعي وابو حنيفة والشافعي ، وروي عن ابن عباس أنه قال أحلتهما آية وحرمتهما آية ولم أكن لافعه ، ويروى ذلك عن على أيضاً يريد بالمحرمة قوله (وإن تجمعوا بين الاختين) وبالمحللة قوله تعالى (إلا على أزواجهم أو ماملكت أعانهم)

وقد روى ابن منصور عن احمد وسأله عن الجمع ببن الاختين المملوكتين أحرام هو ? قال لاأقول حرام ولكن ننهى عنه وظاهر هذا انه مكروه غير محرم ، وقال داود وأهل الظاهر لايحرم استدلالا بالآية المحللة لان حكم الحرائر في الوطء مخالف لحكم الاماه ولهذا تحرم الزيادة على أربم في الحرائر وتباح في الاماء بغير حصر والمذهب تحريمه للآية المحرمة فانه بريد بها الوطء والعقد جميعا بدليل أن سائر المذكورات في الآية يحرم وطؤهن والعقد عليهن وآية الحل مخصوصة بالمحرمات جميعهن وهذه منهن ولانها امرأة صارت فراشا فحرمت أختها كالوجة

حلها اختلافا وله سبيل الى استباحتها بخلاف أخته من الرضاع المملوكة له ولا يحل له وطه واحدة حتى يحرم الاخرى ويستبرئها وقال الفاضي وأصحاب الشافعي الاولى باقية على الحل لان الوطء الحرام لايحرم الحلال الا أن الفاضي قال لا يطؤها حتى يستبرىء الثانية

وانا انائنانية قدصارت فراشاً له يلحقه نسب ولدها فحر،ت عليه أختها كما لو وطئها ابتدا،وقولهم انالحرام لابحرم الحلال ليس بخبر صحيح وهو متروك بما لووطى، الاولى في حيض أونفاس أواحرام فان أختها تحرم عليه ويحرم عليه أمها وابنتها على التأبيد وكذلك لو وطى، بشبهة في هذه الحال ولو وطى، امرأته حرمت عليه ابنتها سوا، وطئها حراما أو حلالا

(فصل) وحكم المباشرة من الاماء فيما دون الفرج والنظر الى الفرج لشهوة فيما يرجع الى تحريم الاخت كحكم في تحريم الربيبة والصحيح أنها لاتحرم ولان الحل ثابت بقوله تعالى (أوماملكت أيمانكم) ومخالفة ذلك الما تثبت بقوله (وانتجمعوا بين الاختين) والمراد به الجمع في العقد أو الوطء ولم يوجد واحد منها ولا في معناهما.

(مسئلة) (وانوطى. أمنه ثم نزوج اختها لم يصح عند أبي بكر)

وقد سئل أحمد عن هذا فقال لايجمع بين الاختين الامتين فيحتمل أنه أراد ان النكاح لا يصح وهو إحدى الروايات عن مالك قال الفاضي هو ظاهر كلام أحمد لان النكاح تصير به المرأة فراشا

(الفصل الثالث) أنه اذا كان في ملكه أختان فله وط. احداهما في قول أكثر أهل العلم وقال الحكم وحماد لايقرب واحدة منهما ، وروي ذلك عن النخعي وذكره أبو الحطاب مذهبا لاحمد .ولنا أنه ليس بجمع بينهما في الفراش فلم يحرم كا لو كان في ملكه احداهما فقط

(الفصل الرابم) انه اذا وطيء احداهما فليس له وطء الاخرى قبل تحريم الموطوعة على نفسه باخراج عن ملكه أو تزويج هذا قول على وابن عمر والحسن والاوزاعي واسحاق والشافعي، قان رهنها لم تحل له أختها لان منعه من وطنها لحق المرتهن لالنحريها ولهذا محل له باذن المرتهن في وطنها ولانه يقدر على فكها متى شاء واسترجاعها اليه، وقال تتادة إن استبرأها حلت له أختها لانه قد زال في إلشه ولهذا لو أتت بولا فنفاه بدعوى الاستبراء انتنى فأشبه مالوزوجها

ولنا قول على وابن عمر ولامه لم يزل ملكه عنها ولا حلها له فأشبه مالو وطائت بشبهة فاستبرأها من ذلك الوط، ولان ذلك لا يمنعه وطأهافلا يأمن عود، اليها فيكون ذلك ذريعة الى الجم بينهما وإن حرم احداهما على نفسه لم تبح الاخرى لان هذا لابحر، ها أنما هو يمين يكفر ولو كان يحرمها إلا أنه لهارض متى شا. أزاله بالكفارة فهو كالحيض والنفاس والاحرام والصيام، وإن كاتب احداهما فظاهر كلام الحرقي أنه لاتحل له الاخرى، وقال اصحاب الشافعي تحل له الاخرى لانها حر، ت عليه بسبب لا يقدر على رفعه فأشبه النزو بج

ولنا أنه بسبيل من استباحتها بما لايقف علىغيرهما فلم تبح لهاختها كالمرهونة

(فصل) فان زوج الامة الموطوءة أواخرجها عن ملكه فله نكاح أختها فان عادت الامة الى ملكه فالزوجية بحالها وحلها باق لان النكاح صحيح وهو أقوى ولا تحل الامة وعنه أنه ينبغي أن يجرم احداها لان أمته التي كانت فراشاً قد عادت اليه والمنكوحة مستفرشة فأشبه أمتيه اللتين وطي وإحداهما

فلم مجز ان ترد على فراش الاخت كالوط، ولا نه فعل في الاخت ما ينافي اباحة أختها فلم يحز كالوط، وظاهر كلام أحمد أنه يصح ذكره أبو الحطاب ولا يطؤها حتى يحرم الموطوءة وهو مذهب أبي حنيفة لانه سبب يستباح به الوط، فجاز ان يرد على وط، ولا يبيح كالشراء، وقال الشافعي يصح النكاح وتحل له المنكوحة وتحرم أختها لان النكاح أقوى من الوط، علك اليمين فاذا اجتمعاً وجب تقديم الافوى ووجه الاولى ماذكر ناه ولانوط، علوكته معنى محرم أختها لعلة الجمع فنع صحة النكاح كالزوجة ويفارق الشراء فانه لا ينحصر في الوط، ولهذا صح شراء الاختين ومن لا محل له وقولهم النكاح أقوى من الوط، منوع وان سلم فالوط، أسبق فيقدم ويمنع صحة ما طرأ عليه بما ينافيه كالمدة يمنع ابتداء نكاح الاخت وكذاك وط، الامة يحرم نكاح ابنتها وأمها ولان هذا يمزلة نكاح الاخت في عدة أختها لكونه لم يشتر الموطوءة فان عادت الى ملكم لم يطأ واحدة منها حتى يحرم الاخرى إذا قلنا بصحة النكاح كان الاولى عادت الى الفراش فاجتمعا فيه فلم يستبح واحدة منها قبل اخواج الاخرى عن الفراش.

(الفصل الخامس) انه اذا أخرجها من ملك لم تحل له أختها حتى يستبري، المحرجة ، ويعلم براسها من الحل ومتى كانت حاملا منه لم تحل له أختها حتى تضع حملها لانه يكون جامعاً ماه في رحم أختين يمنزلة نسكاح الاخت في عدة أختها.

(فصل) فان وماي، أمتيه الاختين مما فرط، الثانية محرم ولاحد فيه ولان وطأه في ملسكه ولانها مختلف في حكهاوله سبيل الى استباءهما بخلاف أخته من الرضاع المملوكة له ولا بحل له وط. إحداهما حتى محرم الاخرى ويستبرئها وقال القاضي وأصحاب الشافعي الاولى باقية على الحل لان الوطء الحرام لا يحرم الملال الا أن القاضى قال: لا يعلوها حتى بستبري، اثنانية

ولنا أن انثانية قد صارت نراشا له باحقه نسب ولدها غرمت عليه أختها كا لو وطنها ابتداه، وقولهم ان الحراملايحرم الحلال ايس بخبر صحيح وهوه متروك بالوطي، الاولى في حيض أونفاس أو احوام حرمت عليه أخها وتحرم عليه أمها واينتها على التأبيد وكذلك لووطي، امرأة بشبه تني هذا لحال ولو وطي، امرأة حرمت عليه ابتها سواه وطنها حراما أو حلالا

(الفصل السادس) أنه متى زال ملسكه عن الموطورة زوالا أحل له أخها فوطانها ثم عادت الاولى الى ملسكه فليس له وط. إحداهما حتى تحرم الاخرى باخراج عن ملسكه أو تزويج نص عليه أحد ، وقال أصحاب الشافعي لا بحرم عليه واحدة منهما لان الاولى لم تبق فراشاً فأشبه ما لو وطيء أدة ثم اشترى أختها

بعد تزويج الاخرى ثم يطلق الزوج أخنها فان تزوج امرأة ثم اشترى أخنها صح الشراء ولم تحل له لان النكاح كالوطء فاشبه مالو وطىء أمنه ثم اشترى اختها فان وطىء امنيه حرمنا عليه حتى يستبرىء الامة ثم تحل له زوجته دون أمنه لان النكاح أقوى واسبق واعا وجب الاستبراء لئلا يكون جامعا ماه، في رحم أختين ويحتمل ان تحرما عليه جميعاً حتى يحرم إحداهما كالامتين وحكم عمة المرأة وخالتها كاختها في تحريم الجمع بينها في الوطء والتفصيل فيها كالنفصيل في الاختين على ما ذكر

(مسئلة) (ولا بأس ان بجمع بين من كانت زوجة رجل وابنته من غيرها)

هذا قول أكثر أهل العلم يرون الجمع بين المرأة وبينها في النكاح فعله عبدالله بن جعفر وعبدالله ابن صفوان بن أمية وهوقول سائرالفقهاء إلاالحسن وعكرمة وابن أبى ليلى فانهم كرهوه لان إحداها لوكانت ذكراً حرمت عايه الاخوى فأشبه المرأة وعمتها

ولنا قول الله تمالى (وأحل لكم)ماوراء ذاكم ولانهمالا قرابة بينهمافاشبها الاجنبيتين ولان الجمم حرم خوفا من قطيعة الرحم الغريبة بين المتناسبين ولا قرابة بين هاتين ، وبهدايفارق ما ذكروه (فصل) ولوكان لرجل ابن من غير زوجته ولها بنت من غيره أوكان له بنت ولها ابن جاز تزويج

ولنا أن هذه صارت فراشاً وتدرجهت اليه التي كانت فراشاً فحره تعليه كل واحدة منهما بكون أختها فراشاً كا لوانفردت به قاماان استفرش أمة واشترى أختها، قان المشتراة لم تكن فراشاً له بل هي محرمة عليه بافتراش أختها ، ولوأخرج الموطوءة عن ملكه ثم عادت اليه قبل وط. أختها فهي حلال له وأختها محرمة عليه لان أختها فراشه

(فصل) وحكم المباشرة من الاما. فيا دون الفرج، والنظر إلى الفرج بشهوة فيا برجم إلى تحريم للاخت كحكه في تحريم الربيبة، والصحيح أنه لابحرم لان الحل ثابت بتوله (أو ما ملكت أيمانكم) ومخالفة ذلك انها ثبتت بقوله (وأن تجمعوا ببن الاختين) والمراد به الجمع في العقد أو الوط. ولم يوجد واحد منها ولا ما في معناهما

(فصل) وان وطي، أمنه ثم أراد نكاح أختها فقد سئل احد عن هذا فقال لا يجمع بن الاختبن الاحتين فيحتمل أنه أراد ان النكاح لا يصح رهي إحدى الروايات عن ملك قال القافي هوظاهر كلام احد لان الذكاح تصبر به المرأة فراش فلم مجز أن ثرد على فراش الاخت كالوط، ولا به فعل في الاخت ما بنافي اباحة أختها المفترشة فلم مجز كالوط، و ومحتمل أن يصح النكاح ولا نباح المكوحة حتى تحرم أختها وهو مذهب أبي حنيفة . قال ابو الخطاب وهو ظاهر كلام احد لا نه سبب بستباح به الوط، فجاز أن يرد على وط، الاخت ولا يبيح كالشراء ، وقال الشافي بصح النكاح وتحل له المنكوحة وتحوم

أحدهما من الآخر في قول عامة الفقها، وحكي عن طاوس كراهيته إذاكان ما ولدته المرأة بعد وط الزوج لها والاول أولى لعموم الآية والمعنى الذي ذكرناه فانه ليس بينها قرابة ولاسبب يقتضي التحريم وكونه أخا لاختها لم يرد الشرع بانه سبب للتحريم فيبقى على الاباحة لعموم الآية ومتى ولدت المرأة من ذلك الرجل ولدا صار عماً لو لديهما وخالا

(فصل) إذا نزوج امرأة لمتحرم أمها ولاابنتها على أبيه ولاابنه فمنى تزوج امرأة وزوج أباه أمها جاز لمعدم أسباب النحريم فاذا ولد لكل واحد ولد كان ولد الاب عم ولد الام وولد الابن خال ولد الاب ويروى أن رجلا أنى عبد الملك بن مروان فقال يا أمير المؤمنين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني أمها فأخبر نا فقال عبد الملك ان أخبرتني بقرابة ولدك من ولد أبيك أخبرتك فقال الرجل: يا أمير المؤمنين هذا العريان ابر الهيثم الذي وليته قائم سيفك ان علم ذلك فلا تخبرني فقال العريان أحدهما عم الآخر والآخر خاله .

(فصل) اذا نَروج رجل امرأة وزوج ابنه بنتها أو أمها فزنت امرأة كل واحد منها الى صاحبه فوطئها فان وطء الاول يوجب عليه مهر مثاما لانه وطء شبهة ويفسخ به نكاحها من زوجها لانها صارت بالوطء حليلة أبيه أو ابنه ويسقط به مهر الموطوءة عن زوجها لان الفسخ من قبلها بتمكينها من وطئها ومطاوعتها عليه ولا شيء لزوجها على الواطيء لانه لا يلزمه شيء يرجم به ولان المرأة مشاركة

أختها لان الذكاح أقوى من الوط، بلك الهين قاذا اجتمعا وجب تقديم الاقوى ، ووجه الاول ماذكر فا ولان وط ملوكته معنى بحرم أختها لعلة الجم في م صحة بكاحها كالزوجية ويفارق الشرا، قانه لا يقصد به الوط، ولمذاصح شراء الاختين ومن لا يحل له وقولهم الذكاح أقوى من الوط، ممنوع وان م قالوط أسبق فيقدم ويمنع صحة ما يطرأ عليه مماينافيه كالعدة نمنع ابتداء بكاح الاخت و كذلك وط و الامة يحرم كاح ابنتها وأمها ولان هذا عمراة الأخت في عدة أختها لكونه لم يستبري و الموطوءة

(فصل) فاز زوج لامة الموطو قاو أخرجها عن ملكة فله نكاح أختها فان عادت الامة إلى ملكة فالزوجية بحالها وحابها باقلان النكاح صحيح وهو أفوى ولا تحله الامة وعنه أنه يذبغي أن تحرم احداهما لان امته التي كانت فراشا قد عادت اليه والمنكوحة مستفرشة فأشبه أمتيه التي وطيء إحداهما بعد تزويج الاخرى ثم طلق الزوج أختها وان تزوج امرأة ثم اشترى أختها صح الشراء ولم تحل له لان النكاح كالوطء فأشبه ما لو وطيء أمته ثم اشتري أختها فان وطيء أمته حرمت عليه حتى يستبريء الامة ثم تحل له زوجته دون أمته لان النكاح أفوى وأسبق وأما وجب الاستبراء لئلا يكون جامها لمائه في وحم أختين عريحتمل أن يحرما عليه جيعا حتى تحرم احداهما كالامتين

﴿ مَــُنَّهُ ﴾ قال رحمه الله (وعمة الامة وخالتهافيذلك كأختها)

يمنى في تحريم الجمع ببنها في الوط. والنفصيل فيهاكا نفصيل في الاختين على ماذكر نا

في افساد نكاحها بالمطاوعة فلم يحب على زوجها شيء كما لو انفردت به ويحتمل أن يحب عليه لزوجها نصف مهر مثلها لانه أفسد نكاحها قبل الدخول أشبه المرأة تفسد نكاحه بالرضاع وينفسخ نكاح الواطيء أيضاً لان امرأته صارت اما للموطوءة أو بنتالهاولها نصف المسمى فأما وطء الثاني فيوجب مهر المثل للموطوءة خاصة فان اشكل الاول انفسخ النكاحان ولكل واحدة مهر مثلها على واطئها ولا يشت رجوع أحدهما على الآخر ويجبلامرأة كلواحد منها على الآخر تصف المسمى ولا يسقط بالشك شومسئلة ﴾ (ولا يحل للحران أن يجمع بين أكثر من أربع ولا للعبدان أن يعزوج أكثر من اثنين فان طلق احداهن لم يعزوج أخرى حتى تنقضى عدتها)

أجمع أهل العلم على ان الحر لا يحل له أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات لا نعلم احداً منهم خالف في ذلك الا شيئا يحكى عن القاسم بن ابر اهيم أنه اباح تسماً لقول الله تعالى (مثنى وثلاث ورباع) والواو للجمع ولان النبي عَلَيْكَانِيَّةُ مات عن تسم وهذا خرق الاجماع وترك للسنة فان النبي عَلَيْكَانِيَّةُ قال لفيلان بن سلمة حين أسلم وتحته عشرة نسوة « أمسك اربعاً وفارق سائرهن » وقال نوفل بن معاوية اسلمت وتحتى خس نسوة فقال لي النبي عَلَيْكِيَّةٌ « فارق واحدة منهن » رواهما الشافعي في مسنده واذا (المغنى والشرح المكبر) (الحزء السابع)

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا بأس أن يجمع بين من كانت زوجة رجل وابنته من غيرها)

ا دثر أهل العلم برون الجمع بين المرأة وربيبتها جائزا لاباس به فعله عبد الله بن جعفو وصفوان بن أمية و به قال سائر الفنها. إلا الحسن وعكر، ة وابن أبي ليلى رويت عنهم كراهيته لان احداهما لوكانت ذكراً حرمت عليه الاخرى فأشبه المرأة وعمتها

ولما قول الله تعالى (وأحل لكم ماورا، ذلكم) ولانهما لافرابة بينهما فأشبهتا الاجنبيتين، ولان الجم حرم خوفامن قطيعة الرحم القرية بين المتناسبين ولا قرابة بين هانين وجهذا يفارق ما ذكروه

(فصل) ولو كان لرجل ابن من غير زوجته ولها بنت من غيره او كان له بنت ولها ابن جاز تزويج أحدها من الآخرفي قول عامة القةبا، وحيى عن طاوس كراهيته اذا كان مما ولدته المرأة بعد وط. الزوج لها والاول أولى المموم الآية والمعنى الذي ذكرناه فأنه ليس بينهما نسب ولا سبب يقتفي النحريم ، وكونه أخ لاختها لم برد الشرع بانه سبب المحريم فبتي على الاباجة المموم الآية ومتى ولدت المرأة من ذاك الرجل ولداً صار عما لولد ولديهما وخالا

(فصل) وان تزوج امرأة لم نحرم أمها ولا ابنتها على أبيــه ولا ابنه ، فمتى تزوج امرأة وزوج ابنهأمها جاز لعدم أسباب التحريم فاذا ولد لكلواحد منها ولدكان ولد الابن خال ولد الاب و رلد

منع من استدامة زيادة على اربع فالابتداء اولى والآية أربد بها التخيير بين اثنتين وثلاث وأربع كما قال (اولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع)ولم يردان لسكل ملك تسعة اجنحة ولو ارادذلك لفال تسعة ولم يكن للتطويل معنى ومن قال غير ذلك فقد حبل اللغة العربية وأما النبي وَيَشْيَانِهُ فَحُوص بذلك ألا ترى أنه جم بين أكثر من تسع

(فصل) وليس للمبدأن يزيد على اثنتين ولا خلاف في جواز الجلم بين اثنتين له واختلفوا في المحة الاربع له فذهب أحمد أنه لا يباح له الاثنتان وهذا قول عمر بن الخطاب وعلى وعبد الرحمن أبن عوف رضي الله عنهم وبه قال عطاء والحسن والشعبي وقتادة والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس ومجاهد ومالك وأبو ثور وداود له نكاح أربع لعموم الاكبة ولان هذا طريقه اللذة والشهوة فساوى العبد فيه الحركانا كول

ولنا أنه قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان أجماعاً وقد روى ليث ابن ابي سليم عن الحكم بن عتيبة قال أجمع أصحاب رسول الله ويتياني على أن العبد لا ينكح أكثر من اثنتين ويقوي هذا ما روى الامام أحمد باسناده عن محمد بن سيرين أن عمر سأل الناس كم يعزوج العبد ? فقال عبد الرحمن بن عوف ثنتين وطلاقه ثنتين فدل هذا على أن ذلك كان بمحضر من الصحابة وغيرهم فلم ينكر وهذا محض عموم الآية على أن فيها ما يدل على ارادة الاحرار وهو قوله تعالى أوما)

الاب عم ولد الابن. وبروى أن رجلا أنى عبد اللك بن مروان فقال با أمير المؤمنين اني تروجت المرأة وزوجت ابني بأمها فأخبرنا فقال عبد الملك ان اخبرتني بقرابة ولدك من ولد ابنك اخبرتك ، فقال الرجل با أمير المؤمنين هذا العريان بن الميتم الذي ولينه قائم سيفك ان علمذلك فلا تخبرني فقال العربان أحدهما عم الآخر والآخر خاله

(فصل) وإذا تزوج رجل بامرأة وزوج ابنه بنتها أو أمها فزفت امرأة كل واحد منها الى صاحبه فوطئها فان وط، الاول بوجب عليه مهر مثلها لانه وط، شبهة ويفسخ به نكاحها من زوجها لانها صارت بالوط، حليلة ابنه أو أبيه ويسقط به مهر الموطو،ة عن زوحها لان الفسخ جا، من قبلها بتمكينها مر وطئها ومطاوعتها عليه ولا شي، لزوجها على الواطي، لانه لم يلزمه شي، بوجع به ولان المرأة مشاركة في إفساد نكاحها بالمطاوعة فلم بجب على زوجها شي، كالو انفردت به عوبحتمل أن يلزمه لزوجها شي، كالو انفردت به عوبحتمل أن يلزمه لزوجها نشي، كالو انفردت به عوبحتمل أن يلزمه لزوجها شي، كالو انفردت به عوبحتمل أن يلزمه الواطي، أيضا لان امرأت صارت أما لموطو، به أو ينتا لها عولها نصف المسمى، فأما وط، الثاني فيوجب مهر اشل الموطو، ة خاصة فان أشكل الاول انفسخ النكاحان ولكل واحدة مهر مثلها على واطئها ولا يشترجوع أحدها على الآخر و بجبلامرأة كل واحد منهما على الآخر نصف المسمى ولا يسقط بالشك

ملكت أيمانكم ويفارق النكاح المأكول فانه مبني على التفضيل ولهذا فارق النبي عَلَيْكَ وفيه امته ولان فيه ملكا والعبد ينقص في الملك عن الحر

(فصل) إذا روج الرجل امرأة حروت عليه أخنها وعمنها وبناتها وبنت أخنها وكذلك إذا تزوج الحر اربعاً حروت الخاسة تحريم جمع وان روج العبد اثنتين حروت الثالثة تحريم جمع فاذا طلق زوجته طلاقا رجعاً فالتحريم باق محاله في قولهم جميعاً وان كان الطلاق بائناً أو فسخا فكذلك حتى تنقضي عديها يروى ذلك عن علي وابن عباس وزيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب ومجاهد والنخمي والثوري وأصحاب الرأي وقال القاميم بن محمد وعروة وابن أبي ليلي ومالك والشافعي وأبو عبيد وابن المنذر له نكاح جميع من سمينا في تحريم وروي ذلك عن ثابت لان الحرم الجمع بينها في الذكاح بدليل قوله تعالى (حروت عليكم أمهاتكم) أي نكاحهن وقال (وأن تجمعوا بين الاحتين) معطوفا عليه والبائن ليست في نكاحه ولانها بائن فأشبهت المطلقة قبل الدخول بها

ولنا قول على وابن عباس وروي عن عبيدة السلماني أنه ما اجمعت الصحابة على شيء كاجهاعهم على أربع قبل الظهر وأن لا تنكح المرأة في عدة اختها وروي عن النبي عَلَيْكُ انه قال لا من كان يؤون بالله واليوم الاخر فلا يجمع ماه في رحم اختين» وروي عن أبي الزنادقال كان للوليد بن عبد الملك أربع نسوة فطلق واحدة البتة وتزوج قبل أن تحل فعاب ذلك كثير من الفقهاء وليس كلهم عابة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وحرائر نساء أهل الكتاب وذبائحهم حلائل للمسلمين)

ليس بين أهل العلم بحمد الله اختلاف في حل حرائر نسا. أهل الـكتاب وممن روي عنه ذلك هر وعنمان وطلحة وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم ، قال ابن المنذر ولا يصـح عن أحد من الاوائل أنه حرم ذلك ، وروي الحلال باسناده ان حذينة وطلحة والجارود بن المعلى وأذية العبدي تزوجوا نساء من أهل الكتاب وبه قال سأئر أهل العلم وحرمت الامامية تسكما بقوله تعالى (ولا تسكحوا المشركات حتى بؤمن _ ولاتمسكوا بعصم الكوافر)

ولناقرل الله تعالى اليوم أحل لكم الطيبات) الى قوله (والمحصنات من الذين أو تو الكتاب من قبلكم اذا آ ايتموهن أجررهن) واجماع الصحابة بأنا قوله سبحانه (ولا تنكحوا المشركات) فروي عن ابن عباس أنها نسخت بالا ية النبي في سورة المائدة وكذلك ينبغي أن يكون ذلك في الآية الاخرى لا نهما تقدمتان والآية النبي في آخر المائدة متأخرة عنهما وقال آخرون ليس هذا نسخا فان لفظ المشركين باطلائه لا يثناول أهل الكتاب بدليل قوله سبحانه (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين) وقال (ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين وسائر أي وقال (التجدن أشد الناس عداوة الذين آمنوا البهود والذين أشركوا) وقال (ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) وسائر أي

قال سعيد بن منصور إذا عاب عليه سعيد بن المسيب فأي شيء يبتى °ولانها محبوسة عن النكاح لحقه أشبه ما لوكان الطلاق رجمياً وفارق المطلقة قبل الدخول بها

(فصل) ولو أسلم زوج المجوسية أو الوثنية او انفسخ النكاح بين الزوجين بخلع او رضاع او فسخ بعيب او اعسار او غيره لم يكره له ان يتزوج احداً بمن يحرم الجمع بينه وبين زوجته حتى تنقضي عدمها سواه قلنا تتمجل الفرقة او لم نقل فان اسلمت زوجته فنزوج اختها في عدمها ثم أسلما اخنار منها واحدة كما لو نزوجها مما وان اسلم بعد انقضاء عدت الاولى بانت وثبت نكاح النانية

(فصل) إذا اعتق ام ولده او امة كان يصيبها فليس له ان ينزوج اختها حتى ينقضي استبراؤها فس عليه أحمد في ام الولد وقال ابو يوسف ومحمد بن الحسن يجوزلا بها ليست نزوجة ولا في عدة من نكاح ولنا انها معتدة منه فلم يجز له نكاح اختها كالمعتدة من نكاح او وطه بشبها ولانه لا يأمن أن يكون ماؤه في رحمها فيكون داخلا في عموم من جمع ماه ه في رحم اختين ولا يمنع من نكاح اربع سواها ومنعه زفر وهو غلط لان ذلك جائز قبل إعتاقها فبعده اولى

ا فصل) ولا يمنع من نكاح امة في عدة حرة بائن ومنعه ابو حنيفة كما يحرم عليه أن ينزوجها في صلب نكاحها .

ولنا أنه عادم لاطول خانف للعنت فأبيح له نكاحها لفوله سبحانه (ومن لم يستطع منكم طولاان

القرآن يفصل بينهما فدل على أن لفظة المشركين باطلاقها غير متناولة لأهل الكتاب وحداً معنى قول سعيد بن جبير وقتادة ولان مااحتجوا به عام في كل كافرة وآتينا خاصة في حل أهل الكتاب والحاص بجب تقديمه إذا ثبت هذا فالاولى أن لا ينزوج كتابية لان عمر قال للذين تزوجوا من نساء أهل الكتاب طلقوهن فطلقوهن إلا حديفة فقال له عمر طلقها قال تشهد أنها حرام قال هي خمرة قال قد علمت أنها خمرة ولكنها لي حلال فلما كان بعد طلقها فتيل له ألا طلقتها حين أمراك عمر عقال كرهت أن برى الناس أتي ركبت أمراً لا ينبغي بعد طلقها مال اليها قلبه فذنته وربا كان بينهما ولدفيميل اليها

(فصل) وأهل الكتاب الذين هذا حكهم هم أهل التوراة والانجيل قال الله تعالى (أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) فأهل التوراة اليهودوالسامرة وأهل الانجيل النصارى ومن وانقهم في اصل دينهم من الافرنج والارمن وغيرهم وأمالصا بئون فاختلف فيهم السلف كثيرا فرويءن أحمد أنهم جنس من النصارى ونص عليه الشائعي وعلق القول فيهم في وضع آخر وعن أحمد أنه قال بلغني أنهم يسبتون فهؤلاء لا إذا يشبهون البهود والصحيح فيهم أنهم ان كانوا يوافقون النصارى أو اليهود في أصل دينهم ومخالفونهم في فروعه فهم بمن وافقوه وان خالفره في أصل الدين فليس هم منهم والله أعلم وأما من سوى هؤلاء من الكفار مثل المتمسك بصحف ابراهيم وشيث وزبور داود فليسوا بأهل كتاب ولا تحل مناكحتهم ولا ذبائحهم وهذا قول الشافعي وذكر القاضي فيهم وجها آخر

ينكح المحصنات المؤمنات) الآية ولايسلم انه لا يجوز في طلب نكاح الحرة بل يجوزاذا تحقق الشرطان (فصل) وان زى بامرأة فليس له ان يتزوج اختها حتى تنقضي عديها وحكم المدة من الزنا والمدة من وط الشبهة حكم المدة من النكاح على ما نذكر وان شاه الله تمالى فان زنى بأخت امرأته فقال احمد يمسك عن وط امرأته حتى تحيض ثلاث حيضات وعنه حيضة ويحتمل ان لا تحرم بذلك اختها ولا اربم سواها لانها ايست منكوحة ومجرد الوط لا يمنع بدليل الوط في ملك اليمين فانه لا يمنع اربماً سواها لانها ايست منكوحة ومجرد الوط لا يمنع بدليل الوط في ملك اليمين فانه لا يمنع اربماً سواها البح له نكاح اختها واربع سواها في الظاهر وأما في الباطن فيني على صدقه في ذلك لانه حق فيا اببح له نكاح اختها واربع سواها في الظاهر وأما في الباطن فيني على صدقه في ذلك لانه حق لها يهنه وبين الله تعالى فيقبل قوله فيه ولا يصدق في نفي نفقتها وسكناها و تعين النسب لانه حق لها ولولدها فلا يقبل قوله فيه وبه قال الشافعي وغيره وقال زفر لا يصدق في شيء لانه قول واحد لا يصدق في بعض حكمه فلا يصدق في البعض الآخر قياساً للبعض على البعض وذلك لانه لا يمكن أن في بعض حكمه فلا يصدق في البعض الآخر قياساً للبعض على البعض وذلك لانه لا يمكن أن

ولنا أنه قول يتضمن إبطال حق لغيره وحقاله لأضرر على غيره فيه فوجب أن يصدق في أحدهما دون الآخر كما لو أشترى عبداً ثم أفر أن البائع كان اعتقه صدق في حريته ولم يصدق في الرجوع أنهم من أهل السكتاب وتحل ذبائحهم ونكاح نسائهم ويقرون بالجزية لانهم تمسكوا بسكتاب من كتب الله فأشبهوا البهود والنصارى

ولنا قول الله تعالى (أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا)ولان تلك الكتب كانت وواعظ وأمثالا لا أحكام فيها فلم يثبت لها حكم الكتب المشتدلة على الاحكام

(فصل) وليس الممجوس كتاب ولا تحل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم نص عليه أحمد وهو قول عامة العلما. إلا أبا ثور فانه أباح ذلك لقول النبي فَلَيْكِيْنَةُ ﴿ سنوابِهم سنة اهل السكتاب ولانه بروى ان حذينة تزوج مجوسية ولامهم يقرون بالجزية فأشبوا اليهود والنصارى

ولنا قول الله تعالى (ولا تنكحوا المشركات) وقوله (ولا تمسكوا بعصم السكوافر) فرخص من ذك في اهل السكتاب فمن عداهم يبقى على المموم ولم يثبت ان للمجوس كتاباوسئل احداً يصح عن علي أن للمجوس كتابا فقد بينا أن حكم عن علي أن للمجوس كتابا فقد بينا أن حكم أهل السكتاب لا يثبت لغير أهل السكتابين وقوله عليه السلام هسنوا بهم سنة أهل السكتاب احليل على أنه لا كتاب لهم وإنما أواد به النبي ويلي في حقن دمائهم واقرارهم بالجزية لا غير وذلك أنهم لما كانت لهم شبهة كتاب غلب ذك في عربم دمائهم فيجب أن يفلب حكم التحريم المسائهم وذبائحهم فاننا إذا غلبنا الشبهة في التحريم فنفليب الدايل الذي عارضته الشبهة في التحريم أولى ولم يتبت أن

بثمنه وكذلك لو أقر ان امر أنه أخته من الرضاع قبل الدخول صدق في بينونتها وتحريمها عليه ولم يسقط مهرها اذا كذبته

(فسل) قال الشيخ رضي الله عنه (النوعالثاني) محرمات الهارض بزول فيحرم عليه نكاح زوجة غيره بغير خلاف لقول الله تعالى (ولا نعز مواعقدة النكاح حتى يبلغ الدكتاب اجله) وتحرم المستبرئة منه لذلك ولان تزويجها يفضي الى اختلاط المياه واشتباه الانساب وسواه في ذلك المعتدة من وطه مباح او محرم اومن غير وطه لانه لا يؤمن ان تكون حاملا فلو أبحنا تزويجها لاختلط نسب المتزوج بنسب الواطىء الاول ولا يجوز نكاح المرتابة بعد العدة بالحل لذلك

﴿ مسئلة ﴾ (وتحرم الزانية حتى تنوب وتنقضيء شها)

اذازنت المرأة لا يحل نكاحها لمن لم يعلم ذلك إلا بشرطين (احدهما) انقضاء عدمًا بوضع الحمل من الزنا ولا يحل نكاحها قبل الوضع وبهذا قال مالك وأبو يوسف وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة وقال في الاخرى يحل نكاحها ويصح وهو مذهب الشافعي لانه وط الا يلحق به النسب فلم يحرم النكاح كما لو لم يحمل ولنا قول الذي عَلَيْكَاتُهُ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ما وزرع عند ويني وط الحامل وقول الذي عَلَيْكَاتُهُ « لا نوطاً حامل حتى تضع »حديث صحيح وهو عام وروي عن أسعيد بن المسيب ان رجلا تروج امرأة فلما اصابها وجدها حبلي فرفع ذلك الى الذي عَلَيْكَاتُهُ فارق بينها وجعل لها الصداق

حذينة تزوج مجوسية وضعف أحمد رواية من روى عن حذيفة أنه نزوج مجوسية وقال أبر واثل يقول نزوج يهودية وهو اوثق ممن روي عنه أنه تزوج مجوسية وقال ابن سيربن كانت امرأة حذيفة نصرانية ومع تعارض الروايات لا يثبت حكم إحداهن الا بترجيح على انه لو ثبت ذلك عن حذيفة فلا يجرز الاحتجاج به مع مخالفة الكناب وقول سائر العلما. وأما اقرارهم بالجزبة فلانناغلبنا حكم التحريم لدمائهم فيجب أن يفلب حكم التحريم في ذبائحهم ونسائهم

(فصل) وسائر السكفار غير أهدل السكتاب كن عبد ما استحسن من الاصنام والاحجار والشجرِ والحيوان فلا خلاف ببن أهل العلم في تحريم نسائهم وذبائحهم ، وذلك لماذ كرنا من الآيتين وعدم المعارض لها ، والمرتدة يحرم نكاحها على أي دين كانت لأنه لم يثبت لها حكم أهل الدين الذي انتفلت اليه في إقرارها عليه فني حارا أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا كان أحد أبوي الكافرة كتابيا والآخر وثنيا لم ينكحها مسلم)

وجملته أنه إذا كان أحد أبري السكبتابية غير كتابي لم يحل نكامها سواء كان وثنيا أو مجوسياً أو مرتداً ، وجذا قال الشاني في ما اذا كان الاب غير كتابي لاز الولدينسب إلى أبه وبشرف بشرفه وينسب الى قبيلته ، وأن كانت الام غير كنابية فله فيه قولان ولناأنها غير، تمحضة ن أهل الكتاب فلم

وجلدها ماثة رواه سعيد ورأي النبي عَلِيَهِ إليه الله على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلم بها قالوا نعمقال «القدهمتانالمنه لمنة تدخل معه قبره كيف يستخدمه وهولا علله ؟ ام كيف يورثه وهولا على له?) أخرجه مسلمولانها حامل من غيره فحرم عليه نكاحها كسائر الحوامل وأذا ثبت هذا لزمتها المدة وحرم النكاح فيها لانها في الاصل لمعرفة براءة الرحم ولانها قبل العدة يحتمل ان تكون حاملا فلربصح نسكاحها كالموطوءة بشبهة وقال أبو حنيفة والشافعيلاءدةعليهالانهوطءلانصير بهفراشااشبهوطءالصغير ولنا ماذكرناه واذا لم يصح نكاح الحامل فغيرها اولى ولان وطء الحامل لايفضي الى اشتباه النسب وغيرها يحتمل أن يكون ولدها من الاول ومحتمل أن يكون من الثاني فيفضي الى اشتباه الانساب فكان التحريم أولى ولانه وطء في القبل فأوجب العدة كوطء الشبهة ولا يسلم وطء الصغير الذي يمكنه الوطء (والشرط الثاني) ان تتوب من الزنا وبه قال قتادة واسحاق وأبو عبيد وقال أبو حنيفة وماك والشافعي لايشترط ذلك لما روي ان عمر ضرب رجلا وامرأة في الزنا وحرس ان يجمع بينها فأبى الرجل وروي ان رجلا سأل ان عباس عن نكاح الزانية فقال يجوز أرأيت لوسرق من كرم ثم ابتاعه اكان هجوز

ولنا قول الله عز وجل وحرم ذلك على المؤمنين وهي قبل النوبه في حكم الزنا فاذا تابت زال

بجز المسلم نكاحها كالوكان أبوهاو ثنيار لانهامولودة بين من يحلو بين من لا يحل فلم يحل كالسمع والبغل و محتمل أن نحل بكل حال لدخولها في هموم الآية المبيحة ولانها كتابية تقرعلى دينها فأشبهت من أبواها كتابيان والحكم فيمن أبواها غير كتابيين كالحكم فيمن أحداً بوبها كذاك لانها إذا حرمت لكون أحداً بوبها وثنيا فلان تحرم اذا كاما وثنيين أولى والاحمال الذي ذكرناه ثم تتحقق همنا اعتبار الحال نفسها دون أبربها

(مسئلة) قال (واذا تزوج كتابية فانتقلت الى دين آخر من الكفر غير دين أهل الكتاب اجبرت على الاسلام فان لم تسلم حتى انقضت عدتها انفسخ نكاحها)

السكلام في هذه المسئلة في فصول أربعسة (الاول) أن السكتابي اذا انتقل الى غير دين أهل السكتاب لم يقر عليه لانعلم في هذا خلافا قانه اذا انتقل الى دين لا يقر أهله بالجزية كعبادة الاوثان وغيرها مما يستحسنه قالاصلي منهم لايقر على دينه فالمنتقل اليه أولى ، وان انتقل إلى المجوسية لم يقر أيضا لانه انتقل إلى أنقص من دينه فلم يقر عليه كالمسلم اذا ارتد قاما ان انتقل الى دين آخر من دين أهل السكتاب كاليهودي يُمنصر أو النصر أني ينهرد فنيه روايتان (إحداها) لايقر أيضا لانه انتقل الى دين باطل قد أقر بطلانه فلم يقر عليه كالمرتد (والثانية) يقر عليه نص عليه احدد وهو ظاهر كلام الحرقي واختيار الحلال وصاحبه وقول أبي جنيفة لانه لم يخرج عن دين أهل السكتاب فأشبه

ذلك لفول انبي عَيَّالِيَّةِ « التائب من الذنب كن لاذب له وقوله النوبة عجو الحوبة » وروي ان مر ثد الفنوي دخل مكة فرأي امرأة فاجرة يقال لها عناق فدعته الى نفسها فلم مجبها فلما قدم المدينة سأل رسول الله ويَتَلِيَّةٍ فقال له أنكح عناق فلم مجبه فنزل قوله تعالى الزاني لا ينكح الازانية او مشركة والزانية لا ينكحها الازن أو مشرك فدعاه رسول الله عَيَّالِيَّةِ فعلى عليه الآبة وقال لا تذكحها ولانهالو كانت مقيمة على الزيا لا يأمن ان تلحق به ولداً من غيره وتفسد فراشه وأما حديث عمر فالظاهر انه استنا بها وحديث ابن عباس ليس فيه بيان ولا تعرض له بمحل النزاع اذا ثبت هذا فعدة الزانية كعدة المطلقة لانه استبراه لحرة اشبه عدة المرطوءة بشبهة وحكى ابن أبي مرسي عن أحمد انها تستبراً مجيضة لانه ليس من نكاح ولا شبة نكاح فأشبه استبراء ام الولد اذا عتقت وأما النوبة فهي الاستغفار والندم والاقلاع عن الذنب كالتوبة من سائر الذنوب وروي عن ابن عمر انه قبل له كيف تعرف توبتها وقال ويوبيا والناه على ذلك فاز طاوعته فلم تتب وان ابنت فقد تابت فصار احمد الى قول ابن عمر اتباعاله

قال شيختا والصحيح الاول فانه لاينبني لمسلم ان يدءو امرأة الى الزنا ويطلبه منها فان طلبه منها الم شيختا والصحيح الاول فانه لاينبني لمسلم ان يدءو المرأة الى الزنا فكف في مراردها على الزنا من الما أمن ان أجابته الى ذلك ان يمود الى المصية فلا يحل التمريض لمثل هذا ولان التوبة من سائر الذنوب في حق سائر الناس بالنسبة الى سائر الاحكام على غير هذا الوجه فكذلك هذا

المنتقل والشانعي قولان كالروايتين قاما الحوسي إذا انتقل الى دين لايقر أهله عليه لم يقر كاهل ذاك الدين وان انتقل الى دين أهل الـكتاب خرج فيه الروايتان وسواء فيما ذكرنا الرجل والمرأة العموم قوله عليه السلام « من بدل دينه فاقتلوه » ولعموم المعنى الذي ذكرناه فيهما جميما

(الفصل الثاني) أن المنتقل إلى غير دين أهل الكتاب لايقبل منه إلا الاسلام نص عليه احمد واختاره الحلال وصاحبه وهو أحد أقوال الشاني لان غير الاسلام أديان باطلة قدأ فر ببطلانها فإيقر عليها كارتد، وعن أحد أنه لايقبل الا الاسلام أو الدين الذي كان عليه لان دينه الاول قد أقروناه عليه مرة ولم ينتقل الى خير منه فنقره عليه أن رجع اليه ولانه منتقل من دين يقر أهله عليه إلى دين لايقر أهله عليه فيقبل منه الرجوع اليه كالمرتد إذا رجع إلى الاسلام، وعن احمد رواية ثالاته أنه يقبل منه أحد ثلاثة أشياء. الاسلام أو الرجوع إلى دينه الاول، أو دين يقر أهله عليه اهموم قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وان انتقل الى دين أهل السكتاب وقائبا لايقر ففيه الروايتان (احداها) لايقبل منه إلاالاسلام، والآخرى لايقبل منه إلاالاسلام أو المرجود وايتان (احداها) أنه يقتل ان لم يرجع وجلا كان أو اسأة اهمرم قوله عليه السلام «من بدل دينه فاقتلوه ، ولانه ذي نقض المهدفا شبه مالونقضه بترك كان أو استقاب المحتمل وجبين

⁽فصل) واذا وجد الشرطان حل نكاحها للزاني وغيره في قول أكثر أهل العام منهم أبو بكر وعمر وابنه وابن عباس وجابر وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن والزهري والثوري والشافعي وابن المنذر وأصحاب الرأي وقد روي عن ابن مسعود والبراء بن عازب وعائشة انها لأعمل الزاني مجال قالوا لا يزالا زانيين ما اجتمعا لعموم الآية والخبر فيحتمل انهم ارادوا بذلك ما كان قبل التوبة أو قبل استبرائها فيكون كةو لنا، قاما تحريمها على الاطلاق فلا يصح لقول الله تعالى (وأحل لكم ماوراه ذلكم) ولانها محللة لغير الزاني فحلت له كغيرها

⁽فصل) فان زنت امرأة رجل أوزنى زوجها لم يفسخ النكاح سواه كان قبل الدخول أو بعدة في قول عامة أهل العلم منهم عطاه والنخعي والثوري والشانعى واسحاق وأصحاب الرأي وعن جابر بن عبد الله ان المرأة اذازنت يفرق بينها وليسلما شيء وكذلك روي عن الحسن وروي عن على رضي الله عنه أنه فرق بين رجل وامرأته زنى قبل أن يدخل بها ، واحتج الهم بأنه لو قذفها ولاعنها ابانت منه لتحققه الزيا عليها فدل على ان الزيا ببينها

ولنا ان دعوى الزبا عليها لايبينها ولو كان النكاح ينفسخ به لانفسخ بمجرد دعوا مكالرضاع ولائها (المنني والشرح الكبير) (الجزء السابع)

(أحدهما) يستة ب لانه يسترجع عن دين باطل انتقل اليه فيستناب كالمرتد (والثاني) لا يستناب لانه كافر أصلي أبيح قتله فأشبه الحربي ، فعلى هذا إن يادر وأسلم أو رجع إلى ما يقر عليه عصم دمه وإلا قتل (والرواية الثانية) عن أحمد قال اذا دخل البهردي في النصر انية رددته إلى البهودية ولم أدعه فيا انتقل اليه فقيل له أنقتله ? قال لا ولكن يضرب ويحبس قال وإن كان نصر أنيا أو يهوديا فدخل في المجوسية كان أغلظ لانه لا تؤكل ذبيحته ولا تنكح له امرأة ولا يترك حتى يرد اليها فقبل له تقتله اذا لم يرجع ؟ قال انه لاهل ذلك وهذا نص في أن الكتابي المنتقل الى دين آخر من دين أهدل الكتاب لا يقتل بل يكره بالضرب والحبس

(الفصل الرابع) أن اسأة المسلم الذمية أذا أنتقلت إلى دين غير دين أهل الكتاب فعي كالمرتدة لان غير دين أهل الكتاب لايحل نكاح نسائهم فمتى كان قبل الدخول انفسخ نكاحها في الحال ولا مهر لها لان الفسخ من قبلها ، وإن كان بعده وقف على انقضاء العدة في إحدى الروايتين والاخرى ينفسخ في الحال أيضا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وأمته الكتابية حلال له دون أمنه المجوسية)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) أن أمنه الكتابية حلال له وهذا قول عامة أهل العلم إلا الحسن فانه كرهه لان الامة الكتابية يحرم نكاحها فحرم التسري بها كالحبوسية

معصية لاتخرج عن الاسلام فأشبهت السرقة، فأما اللمان فان يقتضي الفسخ بدون الزني بدليل انها اذا لاعته فقد قابلته فام يثبت زناها ولذلك أوجب النبي عَلَيْكِيْ الحد على من قذفها والفسخ واقع ولك المحمد استحب للزوج مفارقة امر أنه اذا زنت وقال لا أرى ان يمسك مثل هذه لا يؤمن ان تفسد فراشه و تاحق به ولداً ليس منه ،قال ابن المنذر لعلمن كره هذه المرأة انما كرهها على غير وجه النحريم فيكون مثل قول أحمد ولا يطؤها حتى يستبرئها بثلاث حيض لما روى رويفع بن ثابت قال سمعت رسول الله عَلَيْكِيْ يقول لامن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماه ه زرع غيره هم يعنى انيان الحبالى ولانها ربما تأتي بولد من الزنا فينسب اليه ،والاولى انه يكفي ان يستبرى و بحيضة واحدة لانها تكني استبراء الاما ، وفي ام الولد اذا عتقت عوت سيدها أو باعتاقه فكفى ههنا ولان المقصود مجرد الاستبراء وقد حصل بحيضة فا كتفى بها

(فصل) اذا علم الرجل من امته الفجور فقال احمد لا يطؤها لعلما ان تلحق به ولداً ليس منه قال ابن مسعود أكره ان أطأ أمتي وقد بنت ، وروى مالك عن محيين سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان ينهى أن يطأ الرجل أمته وفي بطنها ولد جنين لغيره قال ابن عبد البر هذا مجمع على تحريمه وكان ابن عباس يرخص في وطء الامة الفاجرة وروي ذلك عن سعيد بن المسيب ولمل من كره ذلك كرهه قبل الاستبراء اذا لم يحصنها و يمنعها من الفجور ومن اباحه بأباحه بعدها فيكون القولان متفقين والله أعلم .

ولنا أول الله تمالى (إلا على أزواجهم أو ماهلكت أيانهم فانهم غير ملومين) ولانها ممن يحل نكاح حرائرهم فحل له التسري بها كالمسلمة ، فأما نكاحها فيحرم لان فيــه ارقاق ولاه وابقاء مع كافرة بخلاف التسري

(الفصل الثاني) أن من حرم نكاح حرائرهم من الحبوسيات وسائر الكوافر سوى أهل الكتاب لايباح وط، الاما، منهن بملك البين في قول أكثر أهل العلم منهم من الهمذاني والزهري وسعيد بن جبير والاوزاي والثوري وابر حنيفة ومالك والشامي قال ابن عبد البر على هذا جماءة فقها، الامصار وجهور العلما، وما خالفه فشذوذ لا يعد خلافا ولم يباغنا اباحة ذلك الاعن طاوس ، ووجه قوله عوم قوله تعالى (والمحصنات من النساء الا ماملكت أيمانكم) والآية الاخرى ، روى ابو سعيد أن رسول الله على المنافق عن يوم حنين بعثا قبل أوطاس فأصابوا منهم سبايا وكأن ناسا من أصحاب رسول الله على النساء إلا ماملكت أيمانكم) قال فهن لهم حلال اذا انقضت عدتهن ، وعنه أن رسول الله وقال في سبايا أوطاس و لا توطأ حامل حتى تضم ، ولا غير ذات حل حتى تحيض حيضة ، رواهما ابو قال في سبايا أوطاس و لا توطأ حامل حتى تضم ، ولا غير ذات حل حتى تحيض حيضة ، رواهما ابو داود وهو حديث صحيح وه عبدة أوثان وهذا ظاهر في اباحتهن ولان الصحابة في عصر النبي وتعالى واود وهو حديث صحيح وه عبدة أوثان وهذا ظاهر في اباحتهن ولان الصحابة في عصر النبي وتعالى والمحابة و عبد المحابة في عصر النبي وتعالى والمحابة في عصر النبي وتعالى والمحابة في عصر المحابة في عصر النبي والمحابة في عصر المحابة في عصر المحابة في عصر المحابة في عصر المحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة والمحابة

(مسئلة) (وتحرم مطلقته ثلاثاً حتى تنكح زوجا غيره)

لقول الله تمالى (فانطلقها فلاتحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) بعد قوله(الطلاق مرتان) وسنذكر هذا في باب الرجمة بأبسط من هذا إن شاء الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وتحرم المحرمة حتى تحل) .

يحرم نكاح المحرمة ويحرم على المحرم أن يعقد النكاح في حال احرامه فان عقد أحد نكاحا لمحرم أو على محرمة أو عقد المحرم نكاحا لنفسه أو لفيره لم يصح لقول النبي عِلَيْكَالَةُ « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم وعنه أن عقد المحرم النكاح لغيره صحيح لانه حرم عليه لكونه من دواعي الوطء ولا يحصل ذلك بكونه وليا والاول أولى لعموم الحبر وقد ذكرنا هذه المسئلة في الحج وذكرنا الاختلاف فيها

(مسئلة) (ولا يحل لمسلمة نكاح كافر بحال) لقول الله تعالى (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ولقوله سبحانه (لاهن حل لهم) ولانعلم خلافاً في ذلك

(مسئلة) (ولا يحل لمسلم نكاح كافرة بحال الاحرائر أهل الكتاب)

ليس بين اهلالم محمد الله اختلاف في حل نساء اهل الكتاب العسم وبمن روي عنه ذلك عمر وعان وعان والم الله الله الله وعان وطلحة وحديثة وسلمان وجار وغيرهم قال ابن المنذر لا يصح عن احد من الاواثل أنه حرم ذلك،وروى الحلال باسناده ان حديثة وطلحة والحارود بن المعلى واذيئة السدي تزوجوا نساء

كان أكثر سبايام من كفار العرب وهم عبدة أوثان فلم يكونوا يرون تحريبين لذلك ولا نقل عن الذي وي المراب عربين المرب وهم عبدة أوثان فلم يكونوا يرون تحريبين لذلك و امرأة من بعض السبي ففلها أياه ، وآخذ عمر وابنه منسبي هوازن وغيرهما من الصحابة والحنفية أم محمد بن الحنفية من سبي بني حنيفة وقد أخذ الصحابة سبايا فارس وهم مجوس فلم بباغنا أنهم اجتنبوهن وهذا ظاهر في اباحتهن لولا انفاق أهل العلم على خلافه وقد أجبت عن حديث أبي سعيد باجوبة منها أنه محتمل أنهن أسلمن كذلك. وي عن احداً نه سأله محمد بن الحسكان الله عبد الله هوازن أليس كانوا عبدة أوثان ? قال لا أدري كانوا أسلموا أو لا وقال ابن عبد البر اباحة وطئهن منسوخة بقوله تعالى (ولا تنكموا المشر كات حتى بؤمن)

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس المسلم وإن كان عبداً أن يتزوج أمة كتابية)

لان الله تعالى قال (من فتيانكم المؤمنات) هذا ظاهر مذهب أحمد رواه عنه جماعة وهو قول الحسن والزهري ومكحول ومالك والشانبي والثوري والاوزاعي والميث واسحاق وروي ذلك عن عمر وانمسعود ومجاعد ، وقال ابو ميسرة وابو حنيفة يجوز للمسلم نكاحها لانها تحل علك المين فحلت بالنكاح كالمسلمة .

من أهل الكتاب وبه قال سائر أهلالعلم ولم ينقل تحريمه الاعن الامامية تمسكا بقوله تعالى (ولاتنكحوا المشركات؛ ولاتمسكوا بعصمالكوافر)

ولنا قول الله تعالى (اليوم أحل لكم الطيبات _ إلى قوله _ والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبله كم اذا آيت وهن الجورهن) وإجماع الصحابة . فأما قوله سبحانه (ولا تنكحوا المشركات) فروي عن ابن عباس أنها نسخت بالآية التي في سورة المائده وكذلك ينبغي ان يكون ذلك في الآية الاخرى لانهما متقدمتان والآية انتي في المائده متأخرة عنها ، وقال آخرون ليس هذا نسخاً فان لفظة المشركين باطلاتها لا تتناول أهل الكتاب بدليل قوله سبحانه (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين باطلاتها لا تتناول أهل الكتاب وقال (ان الذين كفروا من اهل الكتاب) وقال (لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا) وقال (ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب وهذا المسلركين المرآن تفصل بينهما فدل على ان لفظة المشركين باطلاقها لا تتناول اهل الكتاب وهذا معنى قول سعيد بن جبير وقتادة ولان مااحتجوا به عام في كل كافر وما بينا خاص في حل نساء اهل الكتاب والحائب عبد تقديمه اذا ثبت هذا فالاولى أن لا يتزوج كتابية لان عمر قال للذين تزوجوا نساء أهل الكتاب طلقوهن ففعلوا الاحذيفة فقال له عمر طلقها قال أنشهد انها حرام؟ قال هي حرة قال قد علمت انها حرة ولكنها لى حلال فلما كان بعد طلقها فقبل له تشهد انها حرام قال هي حرة قال قد علمت انها حرة ولكنها لى حلال فلما كان بعد طلقها فقبل له تشهد انها حرام قال هي حرة قال قد علمت انها حرة ولكنها لى حلال فلما كان بعد طلقها فقبل له

ونقل ذلك عن أحد قال لا بأس بنزويها الا أن الخلال رد هذه الرواية وقال انها توقف احد فيها ولم ينفذ له قول ومذهبه أنها لأنحل لقول الله تعالى (فيا ملكت أعانكم من فتياته المؤمنات) فيها ولم ينفذ له قول ومذهبه أنها لا نحل بوجد، وتفارق المسلمة لانه لا يؤدي إلى استرقاق الكافر ولدها لان الكافر لايقر ملكه على مسلمة والكافرة تكون ملكا لكافر ويقر ملكه عليها ووادها مملوك لسيدها ولانه عقد اعتوره نقصان نقص الكفر والملك فاذا اجتمعا منها كالحبوسية لما اجتمع فيها نقص الكفر وعدم الكتاب لم يح نكاحها، ولا فرق بين الحر والعبد في تحريم نكاحها لعموم ما ذكرنا من الدليل ولان ماحرم على الحر تزويجه لاجل دينه حرم على العبد كالحبوسية

مسلمة كال (ولا لحر مسلم أن يتزوج أمة مسلمة الا أن لا يجد طولا لحرة مسلمة ويخاف العنت)

الكلام في هذه المسئلة في شيئين (أحدهما) انه يحل له نكاح الامة المسلمة اذا وجد فيه الشرطان عدم الطول وخوف العنت ، وهذا قول عامة العلما، لا نقلم بينهم اختلافا فيه، والاصل فيه قول الله سبحانه (ومن لم يستطع منكم طولا) الآبة ، والصبر عنها معذلك خير وأفضل لقول الله تعالى (وان تصبروا خير اكم) [وا ثناني] إذا عدم الشرطان أو أحدهما لم يحل نكاحها لحر ، ووي ذلك عن جابر وابن عباس وبه قال عطاء وطاوس والزهري وعمر و بن دينار ومكحول ومالك والشانعي واسحاق

الا طلقتها حين أمرك عمر قال كرهت ان يرى الناس اني ركبت امراً لاينبغي لي ، ولانه ربما مال اليها قابه ففتنته وربما كان بينها ولد فيميل اليها

(فصل) وأهل الكتاب الذين هذا حكمهم أهل التوراة والانجيل قال الله تعالى (ان تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) فانأهل التوراة اليهود والسامرة وأهل الانجيل النصاري ومن وافقهم من الار من وغيرهم، وأماالصا بثون فاختلف فيهم السلف كثيراً فروي عن أحمد انهم جنس من النصارى و ونس عليه الشافعي وعلق القول فيهم في موضع آخر وعن أحمد قال بلغني انهم يسبتون فهؤلاء اذا يشبهون اليهود والصحيح فيهم أنهم ان كانوا يوافقون اليهود أو النصارى في أصل دينهم ويخالفونهم في فروعه فهم بمن وافقوهم وان خالفوهم في أصل الدين فليس هم منهم، فأما من سوى هؤلاء من الكفارمثل المتسك بصحف ابراهم وشيث وزبورداود فليسوا باهل كتاب لاتحل منا كحتهم ولا ذبائحهم وهذا قول الشافعي وذكر القاضي فيه وجها آخر أنهم من أهل الكتاب تحل ذبائحهم ونكاح نسائهم ويقرون بالجزية لانهم عسكوا بكتاب من كتب الله فاشهوا اليهود والنصارى

ولنا فولالله تمالى(ان تقولوا أعاا نزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) ولان تلك الكتب كانت مواعظ وامثالا فيها أحكمام فلم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على الاحكام

(فصل) فأما المجوس فليس لهم كتاب ولا تحل ذبائحهم و لانكاح نسائهم نص عليه أحد وهو قول

وقال مجاهد مما وسم الله على هذه الامة نكاح الامة وان كان موسراً و به قال أبوحنيفة الا أن يكون تحته حرة لان القدرة على النكاح لا نمنع النكاح كا يمنعه وجود النكاح كنكاح الاخت والحامسة وقال قتادة والثوري إذا خاف العنت حل له نكاح الامة وان وجد الطوللان إباحتها لضرورة خوف العنت وقد وجدت فلا يندفع إلا بنكاح الامة فأشبه عادم الطول

وانا قول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح للحصنات المؤمنات فماملكت أيمانكم من فتباتكم المؤمنات ـ الى قوله ـ ذلك ان خشي الهنت صنكم) فشرط في نكاحها عدم استطاعة الطول فلم يحز مع الاستطاعة كالصوم في كفارة الظهارمع عدم استطاعة الاعتاق ولان في تزويج الامة إرقاق ولده مع النفى عنه فلم يجز كالو كان تحته حرة ، وقياسهم ليس بصحيح قان نكاح الحامسة والاخت الما حرم لاجل الجمع وبالقدرة على الجمع لا يصير جامعاً والعلة ههنا هو الغنى عن إرقاق ولده وذلك يحصل بالقدرة على نكاح الحرة ، وأما من يجد الطول و يخاف المنت فان كان ذلك لكونه لا يجد إلا حرة صغيرة أو غائبة أو مريضة لا يمكن وطؤها أو وجد مالا ولم يتزوج لقصور نسبه فله نكاح الامة لانه عاجز عن حرة تعفه ، وان كانت الحرة في حبالة غيره فله نكاح أمة نص عليه أحد في الغائبة وهو ظاهر مذهب الشافي ، وقال بعضهم لا يجوز لوجدان الطول

ولنا أنه غيرم منطيع الطول الى حرة تمفه فأشبه من لابجد شيئا ، ألا ترى ان الله سبحاً له جعل ابن

عامة العلماء الا أبا ثور فانه أباح ذلك لقول النبي عَلَيْكِاللَّهُ «سنوابهم سنة أهلالكتاب» ولانه يروىأن حذيفة تروج مجوسية ولانهم يقرون بالجزية فاشبهوا اليهود والنصارى

ولنا قول الله تعالى (ولاتنكحوا المشركات) وقوله (ولاعسكوا بعصم الكوافر) فحص ذلك أهل الكتاب فن عداهم يبقى على العموم ولم يثبت أن للمجوس كتابا وسئل أحمد أيصح أن اللمجوس كتابا فقل هذا باطل واستعظمه جدا ولوثبت أن لحم كتابا فقد بينا أن حكم اهل الكتاب لا يثبت بغير أهل الكتابين، وقوله عليه الصلاة والسلام «سنوابهم سنة أهل الكتاب» دليل على أنه كتاب لحم ولم عالم أراد النبي ويتياني في حقن دمائهم واقرارهم بالجزية لاغير وذلك أنهم لما كانت لهم شبهة كتاب غلب ذلك في تحريم دمائهم فيجب أن يغلب حكم التحريم لنسائهم وذبائحهم فانا اذا غلبنا الشبهة في انتحريم فتغليب الدليل الذي عارضته الشبهة في التحريم أولى ، ولم يثبت أن حذيفة تزوج بجوسية وقال أبووائل يقول تزوج بيهودية وهو أوثن بمن روى عنه أنه تزوج بجوسية وقال ابن سيرين كانت ام أنحذيفة نصرانية ومع تعارض الروايات لا يثبت حكم إحداهن إلا بترجيح ولوثبت عن حذيفة لم يجز الاحتجاج به مع مخالفة الدتاب وقول سائر العلماء ، وأما افرارهم بالجزية فلاننا غلبنا حكم التحريم لدمائهم فيجب ان نفلب حكم التحريم في ذبائحهم ونسائهم ،

السبيل الذي له اليسار في بلد. فقيراً لعدم قدرته عليه في الحال ، فان كانت له حرة يتمكن من وطلها والعفة مها فليس بخائف العنت

(فصل) وان قدر على تزوج كتابية تعفه لم يحل له نكاح الامة وهذا ظاهر مذهب الشافعي، وذكر وجها آخر انه يجوز لفول الله تعالى ١ ومن لم يستطع منسكم طولا أن ينسكح المحصنات المؤمنات) وهذا غير مستطيع لذلك

ولنا قول الله تصالى (ذلك لمن خشي العنت منكم) وهذا غير خائف له ولانه قدر على صيانة ولده عن الرق فلم بجز له إرقاقه كا لوقدر على نكاح مؤسنة

(فصل) ومن كانت تحته حرة مكنه أن يستعن بها لمجز له نكاح أمة لانعلم في هذا خلافا ولا فرق بهن الكتابية والمسلمة في ذلك لما ذكر نا من قبل

(فصل) قان لم يجد طولا لسكن وجد من يقرضه ذلك لم يلزمه لان عليه ضرواً في بقاء اللدين في ذمته ولصاحبه مطالبته به في الحال وكذلك أن رضيت الحرة بتأخير صداقها أو تفويض بضعها لان له مطالبته بعوضه وكذلك أن بذل له باذل أن يزنه عنه أو بهبه إياه لم يلزمه قبوله لما عليه من ضرر المنة وله في ذلك كله نسكاح الامة ، وأن لم يجدمن يزوجه إلا بأكثر من مهر المثل وكان قادراً عليه ولا يجحف به لم يك له كاح الامة وقال أصحاب الشافعي له ذلك كالو لم يجد الماء إلا بريادة

﴿ مسئلة ﴾ (فانكان أحد أبويها غيركتابي أوكانت من نساء بني تغلب فهل تحل له ? على روايتين)

إذا كان أحد أبوي الكافرة كتابياً والآخر غيركنا في لم محل نكاحها في إحدى الروايتين اختارها الحرقي سواء كان وثنيا أو مجوسيا أو مرتداً ، وبهذا قال الشافعي فيا اذا كان الاب غير كتابي لان الولد ينسب إلى أبيه وبشرف بشرفه وينسب الى قبياته وان كانت الام فله فيه قولان

ولنا أنهاغير متمحضة من أهل الكتاب أشبه مالوكان أبوها وثنيا ولانها متولدة بين من يحل ومن لا يحل فلم المحل على على حال لدخولها في عموم الآية المبيحة ولانها كتابية فأشبهت من أبواها كتابيان وعلى هذا فالحسكم فيمن أبواها غير كتابيين كالحسكم فيمن أحد أبوبها غير كتابي لانها اذا حرمت بكون أحداً بوبها وثنيا فلا نقحرم إذا كانا وثنيين أولى وعلى الرواية التي تقول لا تحرم فهو متحقق وان كان أبواها وثنيين اعتباراً بحال نفسها دون أبوبها

(فصل) فان كانت من نساء بني تغلب ففيها أيضا روايتان (احداهما) تحل وهي أصح لدخولها في قوله تعالى (والحصنات من الذين أو توا الكتاب من قبلكم وهماليهودوالنصارى) والثانية تحرم نساء بني تغلب لانا لانعلم دخولهم في دينهم قبل تبديل كتابهم

(فصل) وساثر الكفار غير أهل الكتاب كن عبد ما استحسن من الاصنام والاحجاروالشجر

عن عن انثل فله التيم . ولنا قول الله تعالى [فن لم بستطع منكم طولا] وهذا مستطيع ولانه قادر على نكاح حرة بما لايضره فلم بجز له ارقاق ولده كا لوكان بهر مثابا ولانسلم ماذكروه في التيم ثم هذا مفارق التيم من وجهين (أحدهما) أن التيم رخصة عامة وهذا أبيح الضرورة ومعالقدرة على الحرة لاضرورة (والثاني) أن التيم يتكرر فا بجاب شرا أنه بزيادة على عن المثل يفضى الى الاجحاف به وهذا لا يتكرر فلا ضروفيه

(فصل) وإن كان في يده مال فذكر انه معسر وان المال الهيره فالقول قرله لانه حكم بينه وبين الله تم أفر أنه كانموسر أحال النكاح فرق ببنها لانه أقر بفساد نكاحه ، وهكذا إن أفر أنه لم يكن يخشى العنت فان كان قبل الدخول وصدقه السيد فلا مهر وإن كذبه فله نصف المسمى لانه يدعي صحة النكاح والاصل معه ، وإن كان بعد الدخول فعليه المسمى جميعه الا أن يكون مهر المثل أكثر فعلى قول من أوجب مهر المثل في النكاح الفاسد يلزمه مهر المثل لافراره به فان كان المسمى أكثر وجب والسيد أن لا يصدقه فيا قال فيكون له من المهر ما يجب في النكاح الفاسد وهل ذلك المسمى أو مهر المثل على روابتين

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومتى عقد عليها وفيه الشرطان عدم الطول وخوف المنت ثم أيسر الم ينفسخ النكاح)

هــذا ظاهر المذهب وهو مذهب الشافي ، وفي المذهب وجه آخر أنه يفسد النكاح وهو أول المزني

والحيوان فلا خلاف بين اهل العلم في تحريم نسائهم وذبائحهم وذلك لما ذكرنا من الآيتين وعدم المارض لها، والمرتدة يحرم نكاحها على أي دين كانت لانه لم يثبت لها حكم أهل الدين الذي انتقات اليه باقرارها عليه ففي حلها أولى

﴿مسئلة﴾ (وليس العسلم وانكان عبدا نكاح أمة كنابية وعنه بجوز)

ظاهر مذهب احمد ال ذلك لا يجوز رواه عنه جماعة ، وهو قول الحسن والزهري ومكحول ومالك والشافعي والثوري والاوزاعي والليث واسحاق ، وروي ذلك عن عمر وابن مسعود وبحاهد وقال أبوميسرة وأبو حنيفة يجوز للمسلم نكاحها لابها تحل علك اليمين فحلت بالنكاح كالمسلمة ونقل ذلك عن احمد قال لا بأس برويجها الا ان الحلال رد هذه الرواية وقال أعا توقف احمد فيها ولم ينفذ له قول ومذهبه أنها لا تحل لقول الله تعالى (فما ملكت اعانكم من فتيا تكم المؤمنات) فشرط في إباحة نكاحهن الاعان ولم يوجد، وتفارق المسلمة لانه لا يؤدي الى استرقاق الكافر ولدها لان الكافر لا يقرملك على مسلمة والكافرة تكون ملكا لكافر ويقر ملكه عليها وولدها عملوك لسيدها ولانه عقد اعتوره نقصان نقص الكفر والملك قاذا اجتمعا منعا كالمجوسية لما اجتمع فيها نقص الكفر وعدم المكفر والملك قاذا اجتمع فيها والمبد في تحرم نظاحها لمهوم ماذكر نا

لانه أمَا أبيح للحاجة فاذا زالت الحاجة لم يجز له استدامته كن أبيح له أكل الميتة للضرورة فاذا وجد الحلال لم يستدمه .

ولنا أن فقد الطول أحد شرطي اباحة نكاح الامة فلم تعتبر استدامته كخوف العنت، ويفارق أكل الميتة فان أكام العدرة ابتداء اللاكل وهذا لاببتدي النكاح الما يستديمه والاستدامة للذكاح تخالف ابتداء بدايل أن العدة والردة وأمن العنت بمنعن ابتداء دون استدامته

(فصل) وإن تزوج على الامة حرة صح وفي بطلان نكاح الامة روايتان (إحداهما) لا يبطل وهو قول سعيد بن المسيب وعطا. والشاني وأصحاب الرأي ، وروي معنى ذلك عن علي رضي الله عنه (والرواية الثانية) ينفسخ نكاح الامة وهو قول ابن عباس ومسر وقواسحاق والمزني ، ووجه الروايتين ما قدم في المسئلة ، وقال النخبي إن كان له من الارة ولد لم يفارقها والا فارقها ولا يصح لان ماكان مبطلا للنكاح في غير ذات الولد أبطان في ذات الولد كما ترمبطلاته ولان ولده منها بملوك لسيدها وننقته عليه وقد استدل على بقدا النكاح بما روي عن على انه قال : اذا تزوج الحرة على الامة قسم للحرة المتين واللانة ليلة فانه لو بطل بدال بالقدرة عليه فان الفدرة على المبدل كاستعاله بدايل الماء مع التراب

من الدليل ولان ما حرم على الحر ذبحه من أجل دينه حرم على العبدكالمجوسية

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يحل لحر نكاح امة مسلمة الاان مخاف العنت ولا مجدطولا لنكاح حرة ولا عن أمة) الكلام في هذه المسئلة في فصلين

(احدهما) أنه يحل له نكاح الامة المسلمة أذا وجد فيه الشرطان: خوف العنث وعدم الطول وهذا قول عامة العلماء لا نعلم بينهم فيه اختلافا نقول الله سبحانه (ومن لم يستطع منكم طولا) الآية والصبر عنهامع ذلك خيروافضل لقول الله تعالى (وأن تصبروا خير لـكم)

(الفصل الثاني) اذا عدم الشرطان أو أحدها لم محل نكاحها لحر روي ذلك عن جابر وابن عباس وبه قال عطاء وطاوس والزهري وعمرو بن دينار ومكحول ومالك والشافعي واسحاق ، وقال مجاهد مما وسع الله على هذه الامة نكاح الامة وانكان موسراً وبه قال أبو حنيفة الا أن يكون تحت حرة لان القدرة على النكاح لا عنع من النكاح كما يمنعه وجود النكاح كنكاح الاختوالحامسة ، وقال قنادة والثوري إذا خاف العنت حل له نكاح الامة وان وجد الطول لان إباحتها لضرورة خوف العنت وقد وجدت ولا يندفع إلا بنكاح الامة فأشبه عدم الطول

ولنا قول الله سبحانه وتعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فماملكت أعانكم من فتياتكم المؤمنات المقوله - ذلك لمن خثى العنت) فشرط في نكاحها عدم استطاعة الطول (عائم من فتياتكم المؤمنات - الى قوله - ذلك لمن خثى العنت) فشرط في نكاحها عدم استطاعة الطول (عائم من فتياتكم المؤمنات - الى قوله - ذلك المنابع المنابع) (الحجز والسابع)

﴿ مسئلة ﴾ قال (وله أن ينكح من الاماء أربعا اذا كان الشرطان فيه قائمين)

اختلفت الرواية عن احمد في إباحة أكثر من أمة اذا لم تمنه فعنه انه قال اذا خشى العنت تزوج أربعا اذا لم يصبر كيف بصنع ?وهذا قول الزهري والحارث العكاني ومالك وأحجاب الرأي (والرواية الثانية)قاراً حد لا مجبني أن ينزوج الاأرة داحدة بذهب إلى حديث اس عباس وهوماروي عن ابن عباس أن الحرلا بنزوج من الاما. إلاواحدة وقرأ ذلك لمن خشى المنت ننكم)و بهقال قنادة والشاني وابن المنذر لانمن لهزوجة يمكنه رطؤهالا بخشى العنت و، جه الاولى قوله عالم (ومن لم يستطى منكم طولا) الآية وهذا داخل في عومها ولانه عادم العلول خائف العنت فجاز له نكاح أمة كالاولى، وقولم لا يخشى العنت قلما الكلام فيمن يخشاه ولا نبيحه الآله ، وقول ابن عباس يحمل على من لم يخش العنت فكذلك الرواية الاخرى عن احمد، وان يزوج حرة فلم تعفه فذكر فيها ابو الحطاب روايتين مثل نكاح الامة في حق من تحته أمة لم تعفه لماذ كرنا، وإن كانت المرة تعفه فلا خلاف في تحريم نكاح الالة ، وإن نكح أمة تمفه لم يكن اه أن ينكح أخرى فان نكحها فنكاحها باطل لانه بيطل في احداها وليـ تاحداها باوليمن الاخرى فبطل كالوجمع ببن أختين

(فصل) وقعبد أن ينكح الامة وان فقــد فيه الشرطان لانه مــاو لها فلم يعتبر فيه هذان الشرطان كالحر مع الحرة؛ وله نكاح أمتين معا وواحدة بعد واحدة لانخشية العنت غير مشروماة فيه ،

فلم يجز مع الاستطاعة لفوات شرطه وكالصوم في كفارة الظهار مع المنطاعة الاعتاق،ولان في ترويج الامة ارقاق ولده مع الغني عنه فلم بجزكا لوكان تحته حرة ،وقياسهملا يصحلان نكاح الحامسة والاخت أنما حرم لاجل الجمع وبالقدرة على الجمع لا يصير جامعا، والعلة همنا هو الغني عن ارقاق ولده وذلك محصل بالقدرة على نكاح الحرة، وأما من يجد الطول ومخاف المنت فإن كان ذلك لكونه لا يجدالاحرة صغيرة أو غائبة أو مربضة لا يمكن وطؤها أو وجد مالا ولم يزوج لفصور نسبه فله نكاح الامة نص عليه أحمد في الغائبة وهو ظاهر مذهب الشافعي وقال بسضهم لا مجوز لوجدان الطول

ولنا أنه غير مستطيع للطول الى حرة تعفه فأشبه من لا مجد شيئا ألا ترى أن الله سبحانه نزل ا بن السبيل الذي له اليسار في بلده فقيرا لعدم قدرته عليه فيالحال وانكانت له حرة يتمكن من وطئها والمفة سا فليس بخاتف العنت

(فصل)قان قدر على شراء أمة تعفه فهوكما لو وجد طول الحرة لا محل له نكاح الامة لانهأمكنه صيانة ولده عن الرق فأشبه القادر على طول الحرة وكذلك ان قدر على ترويح كتابية تعفه وهذا ظاهر مذهب الشافعي وذكروا وجها آخر أنه لا يجوز لقول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات)وهذا غير مستطيع لذلك وان تزوج حرة وقانا ليست الحرية شرطا في نكاح الحرة نها له أزينكح أمة ? فيه روايتان (احداها) له ذلك وهو قول مالك والشافعي لانها مساوية له نلم بشترط لصحة نكاحها عدم الحر كالحر مع الرة ولا نه لو اشرط عدم الحرة لا شعرط عدم القدرة عليها كافي حق الحرة (والثانية) لا يجرز وهو قول الشافعي و أصحاب الرأي لا نه بروى عن سعيد بن المسيب أنه قال تنكح الحرة على الامة ولا تنكح الامة على الحرة ، ولانه ما لك لبضم حرة الم يكن له أن يتزوج أمة كالحر وان عقد النكاح عليها جميعا صح فيهما لان كل واحدة يجرز افرادها بالهقد فجاز بالجم بهنهما كالامتين

(فصل) واذا زنت المرأة لم يحلل يعلم ذلك نكاحها الا بشرطين [أحدها] انقضاء علم افان حملت من الزيافة ضاء علم المرات المرات الموايين من الزيافة ضاء علم المرات المرات و المرى الروايين عن ابي حنيفة عوفي الاخرى قال يحل نكاحها ويعج وهومذهب الشافعي لانه وطء لا يلحق به النسب فلم محرم النكاح كما او لم تحمل

(١) بجيم ثم حاه مهملة هي الحــامل قريبة الولادة

ولنا قول الله تعالى (ذلك لمن خشي العنت منكم) وهذا غير خائف له لانه قدرعلى صيافة ولدهمن الرق نلم يجز له ارقاقه كما لو قدر على نكاح مؤمنة

(فصل) ومن كانت تحته حرة يمكن أن يستعف بها لم يجز له نكاح امة لا نعلم في هذا خلافا ولا فرق بين المسلمة والكتابية في ذلك لما ذكرنا من قبل

(نصل) ومن لم يجد طولا لكن وجد من يقرضه ذلك لم يلزمه لان عليه ضررا في بقاء الدين في ذمته ولصاحبه مطالبته بقرضه وكذلك أن بذل له باذل أن يزنه عنه أو يببه إياه لم يلزمه لما عليه من ضرر المنة في نكاح الامة ، قان لم يجد من بزوجه الا بأكثر من مهر المثل وكان قادراً عليه ولا يجحف به لم يكن له نكاح الامة ، وقال أصحاب الشافعي له ذلك كما لو لم يجد الماء الا بزيادة على ثمن المثل فله النيم .

ولنا قول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولاً) وهذا مستطيع ولانه قادر على نكاح حرة بما لا يضره فلم يجز له ارقاق ولده كما لوكان بمهر مثابا، وما ذكروه بمنوع ثم ان هذا مفارق للتيم من وجهين (أحدثما) أن التيم رخصة عامة وهذا أيسح للضرورة ومع القدرة على الحرة لا ضرورة (اثناني) أن التيم يتكرر فالمجاب شرائه بزيادة على ثمن المثل يفضي الى اجحاف به وهذا لا يتكرر فلا ضرر فيه التيم يتكرو فالحاب شرائه بزيادة على ثمن المثل يفضي الى اجحاف به وهذا لا يتكرر فلا ضرر فيه وبين (فصل) فان كان في يده مال فذكر أنه معسر وان المال لغيره فالقول قوله لانه حكم بينه وبين

أن يلم بها ، قالوا نعم قال « الله همت أن ألهنه لعنا يذخل معه قبره كيف يستخدمه وهو لا يحل له أم كيف يورثه رهو لا يحل له ، أخرجه مسلم ولانها حامل من غيره فحرم عليه ذكاخها كسائر الحوامل وإذا ثبت هذا لزنتها العدة وحرم عليها النكاح فيها لانها في الاصل لمرفة براءة الرحم ولانها قبل العدة محتمل أن تكرن حاملا فيكون نكاحها باطلا فلم بصح كالموطوءة بشبهة ، قال أبوح نيفة والشافي لاعدة عليها لانه وط النان وط لانصير نه المرأة فراشا فأشيه وط الصغير

ولنا ما ذكرناه لانه إذا لم يصح نكاح الحامل فغيرها أولى لان وط، الحامل لا يفضي الى اشتباه النسب ، ويحتمل أن يكون من الثاني فيفضي الى اشتباه الانساب فسكان بالتحريم أولى ، ولانه وط في القبل فأرجب العدة كوط الشبهه ولانسلم وط الصفى الذي يمكن منه الوط و (والشرط الثاني) أن تترب من الزنا قاله قنادة وإسحاق وأبوعبيد ، وقال أبوحنيفة ومالك منه الوط و لا يشترط ذلك لما روي أن عمر ضرب رجلا وابرأة في الزنا وحرص أن يجمع بينها عابى الرجل ، وروي أن رجلا سأل ابن عباس عن نكاح الزانية نقال : يجوز أرأيت لو سرق من كرم ثم ابتاعه أكان يجوز ؟

و لنا قول الله تعالى (الزانية لاينكحها إلا زان أو مشرك الى قوله ـرحرم ذلك على المؤمنين) وهي قبل التو بة في حكم لزنا قاذا تابت زال ذلك لقول النبي وَلَيُطَالِينَةٍ ﴿ التَارُبُ مِنَ الذَّنَبِ كُنَ لَاذَنَبُ

الله سبحانه وتعالى فقبل قوله فيه كما لو ادعى مخافة العنت، ومتى نزوج الامة ثم ذكر أنه كان موسراً حال انكاح فرق بينها لانه أفر بفساد نكاحه وهكذا ان أفر أنه لم يكن يخشى العنت فان كان قبل الدخول فصدقه السيد فلا مهر وان كذبه فله صف المهر لانه يدعي صحة النكاح والاصل معه وان كان بعد الدخول فعليه المسمى جميعه ، فان كان مهر المثل أكثر من المسمى فعلى قول من أوجب مهر المثل فى النكاح الفاسد يازمه مهر لاقراره به وان كان المسمى أكثر وجب وللديد أن لا يصدق، فيا قال فيكون له من المهر ما يجب في النكاح الفاسد وهل ذلك المسمى أو مهر المثل على روايتين

﴿ مسئلة ﴾ (فان تزوجها وفيه الشرطان ثم أيسر أو نكع حرة فهل يبطل نكاح الامة على روايتين) أما إذا أيسر فظاهر المذهب أنه لا ينفسخ نكاح الامة وهو الذي ذكره الخرقي وهو مذهب الشافي وفيه رواية أنه يفسد نكاح الامة وهو قول المزني لانه أبيح للحاجة فان زالت الحاجة لم يجز استدامته كمن أبيح له أكل الميتة للضرورة فاذا وجد الحلال لم يستدمه

ولنا أن فقد الطول أحد شرطي اباحة نكاح الامة فلم يعتبر استدامته لخوف العنت ، ويذارق أكل الميتة فان أكاما بعد القدرة ابتداً الاكل وهذا لا يبتديء انكاح اعا يستديمه والاستدامة للنكاح تخالف ابتداءه بدليل أن العدة والردة وامن العنت يمنعن ابتداءه دون استدامته

(فصلَ) فان تزوج على الامة حرة صح وفي بطلان نكاح الامة روايتان

له » وقوله « التوبة تمحو الحوبة » ودوي أن مرئدا دخل مكة فرأى امرأة فاحرة يتال لها عناق فدعته الى نفسها فلم يجها فلما قدم المدينة سأل رسول الله والمسلم الزاني لا ينكح إلا زانية او مشركة و لزنية لا ينكحها الازان او مشرك) فدعاء فانزل الله والنه والذا الله والمسلم الله والله والما الذا كات مقيمة على الزالم يأمن ان تلحق به ولد غيره و تفسد فراشه ، فاما حديث حر فالظاهر انه استناما وحد شابن عاص ليس فيه بيان ولا تمرض له لحل الزاع ، إذا ثبت هذا فانعدة الزانية كمه ة الطائة لانه استبراء لحرة وأشبه عدة الموطورة بشبهة وحكى ابن ابي موسى الها تستبرأ محيضه لانه ليس من نكاح ولا شهة نكاح بأشبه المنواء أم الولد اذا عتقت . وأماالتوبة فهي لاستغفار والندم و لافلاع عن الخذب كالتوبة من سائر الذنوب وروي عن ابن عمر أنه قبل له كيب تعرف توبتها ? قال ير دها على ذلك فان طاوعته فلم تنب الما أب أبت فقد تابت فصار أحد الى قول ابن عمر تماعا له ، والصحيح الاول فانه لا بذغي لمسلم أن ولو كان في تعليمها القرآن ف كيف يحل في مراودتها على الزنا ؟ ثم لا أمن ان اجابته الى ذلك أن تعود ولو كان في تعليمها القرآن ف كيف يحل في مراودتها على الزنا ؟ ثم لا أمن ان اجابته الى ذلك أن تعود الى سائر الذبوب وفي حق سائر الناس وبالذبه الى سائر الاحكام على غير هذا الوجه ف حذلك يكون هذا .

^{َ (}احداها) لا يبطل وهو قول سعيد بن المسيب وعطاء و"شافي وأصحاب الرأي ورويمعنى ذلك عن على رضي الله عنه .

⁽والثانية) ينفسخ نكاح الامة وهو قول ابن عباس ومسروق واستحاق والمزني ، ووجه الروايتين ما تقدم في المسئلة قبلها وقال النخمي ان كان له من الامة ولد لم يفارقها والا فارقها ولا يصح لان ما كان مبطلا للنكاح في غير ذات الولد ابطله في ذات الولد كسائر مبطلاته ولان ولده منها مملوك لسيدها ونفقته عليه ، وقد استدل على بقاء الذكاح بما روي عن على كرم الله وجهه أنه قال اذا تزوج الحرة على الامة قسم للحرة ليلتين وللامة ليلة ولانه لو بطل بنكاح الحرة لبطل بالقدرة عليه فان القدرة على المبدل كاستعاله بدليل الماء مع التراب

[﴿] مسئلة ﴾ (وان نزوج حرة وأمة فلم تعفه ولم يجد طولا لحرة أخرى فهــل له نكاح أمة أخرى ؟ على روايين)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في إباحة أكثر من أمة اذالم تعفه فعنه أنه قال اذاخشي العنت تزوج أربعاً إذا لم يصبركيف يصنع ?وهذا قول الزهري والحارث العكلي ومالك وأصحاب الرأي وعنه أنه قال لا يعجبنى ان يتزوج الا امة واحدة يذهب الى حديث ابن عباس قال الحر لا يتزوج من الاما الاواحدة وقرأ (ذلك لمن خشي العنت منكم) وبه قال قتادة والشافعي وابن المذركان من له زوجة يمكنه وطؤها لا يخاف

(فصل) وإذا وجد الشرطان حل أكامها للزاني وغيه في قول أكثر أهل العلم مهم أبربكر وعمر وابنه وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والحسن وعسكرمة والزهري وانبوري والشاني وابن المنذر وأصحاب الرأي وروي عن ابن مسعود والبرا. بن عازب وعائشة أنها لا نحل للزاني محال قالوا لا يزالان زانبين مااجتمعا لعموم الآية والخبر ويحتمل أنهم أوادوا بذلك ما كان قبل التوبة أو قبل استبرائها فيكون كقولنا ، قأما تحريمها على الاطلاق فلا يصح لقول الله تعالى (وأحل لسكم ما ورا، ذلكم أن تبتغوا باموالكم) ولامها محالة الهر لزاني فحلت له كفيها

(فصل) وان زنت أمرأة رجل أو زنى زوجها لم ينسخ النكاح سواء كان قبل الدخول أو بعده في قول عامة أهل العلم وبذلك قال مجاهد وعطا، والنخبي رالثوري والشانبي واسحاق وأصحاب الرأي وعن جابر بن عبد الله أن المرأة إذا زنت ينرق بينها وليس لها شيء وكذلك روي عن الحسن وعن على رضي الله عنه أنه فرق ببن رجل وامرأه زنى قبل الدخول بها واحتج لهم بانه لو قذنها رلاعتها بانت منه لتحتيقه الزنا عليها فدل على أن الزنا يبينها

ولنا أن دعواه الزنا عليها لا يبينها ولو كان النه كاح ينفه خ به لا نفسخ بمجرد دءواه كالرضاع ولا بها معصية لا تخرج عن الاملام فأشبهت السرتة فاما المعان فانه يتتضي الفسخ بدون لزنا بدايل أنها اذا لاعنته فقد قابلته فلم يُثبت زناها واذاك أوجب النبي وليسالته الحد على من قذفها رالفسخ واقع

العنت، ووجه الاولى قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولاً) الآية وهذا داخل في عمومها ولا نه عادم للطول خائف للعنت فإذ له نكاح امة كالاولى، وقولهم لايخشى العنت فلنا الكلام فيدن بخشاه وقول ابن عباس مجمل على من لم يخش العنت وكذلك الرواية الاخرى عن أحمد، فانكان محته حرة لم تسفه ففيها الروايتان أيضاً مثل نكاح الامة ذكرهما أبو الخطاب اذا لم تسفه الامة لما ذكرنا، فانكان الحرة تسفه فلا خلاف في تحريم نكاح الامة الاخرى، فان نكح امتين في عقد وحو يستعف بواحدة فنكاحها باطل لانه يبطل في احداهما وليست باولى من الاخرى فبطل كما لو جمع بين اختين

و سئلة ﴾ (قال الخرقي وله ان يتزوج من الاماء اربما اذاكان الشرطان فيه قائمين)لما ذكرنا و مسئلة ﴾ (وللعبد نكاح الامة وانفقد فيه الشرطان) لانه مساولها فلم يعتبر فيه هذان الشرطان كالحر مع الحرة وله نكاح امتين معاوواحدة بعد واحدة لان خشية العنت غير مشروطة فيه

﴿ مسئلة ﴾ (وهل له ان ينكـحها على حرة علىروا ينين ۗ ﴾

(احداهما) له ذلك وهو قول مالك والشافعي لأنها مسارية له فلم يشترط لصحة نكاحها عدم الحرة كالحر مع الحرة ولانه لو اشترط عدم الحرة لاشترط عدم القدرة عليها كما في حق الحر (والثانية) لا بحوز وهو قول أصحاب الرأي لانه يروى عن سعيدين المسيب انه قال تنكح الحرة على الامة ولا تنكح الامة على الحرة ولانه مالك لبضع حرة فلم يكن له ان يتزوج امة كالحر

ولكن احمد استحب المرجل مفارقة امرأته إذا زنت وقال لا أرى أن يمسك مثل هذه وذلك أنه لا يؤمن أن تفسد فراشه وتلحق به ولداً ايس منه ، قال ابن المنذر اهل من كره هذه المرأة إنما كرهها على يؤمن أن تفسد فراشه وتلحق به ولداً ايس منه ، قال أحمد ولا يطوها حتى يستبرتها بالاث حيض وذلك لما روى رويفع بن ثابت قال سمعت رسول الله ويللها في يقول وم حنين « لا يحل لامرى ، يؤمن بالله واليوم الآخر بسقي ما ، و زرع غيره » بعني اتبان الحبالي ولأمها راءا تأني بولد من الزا فينسب البه والاولى أنه يكني استبراؤها بالحيضة الواحدة لانها تكني في استبراء الاماء وفي أم الولد إذاعتقت بمرت سيدها أو باعناق سيدها فيكني مهنا والم عموص ههنا ، حرد الاستبر ، وقد حصل محيضة فيكنني بها وفصل) واذا علم الرجل من جاربته الفجور فقال أحمد لا يطؤها لعالها نلحق به ولداً ليس منه قال ابن مسعود أكره أن أطأ أمتي وقد بغنت وروى مالك عن يحبى من سعيد بن المسيب أن يطأ الرجل أمته وفي بطنها ولد جنين لفيره ، قال ابن عبد البرهذا مجمع على تحريمه وكان ابن عباس يرخص في وط ، الامة الفاجرة وروى ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك ابن عباس يرخص في وط ، الامة الفاجرة وروى ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك ابن عباس يرخص في وط ، الامة الفاجرة وروى ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك ابن عباس يرخص في وط ، الامة الفاجرة وروى ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك من سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك من سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك من سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك عن سعيد بن المسيب المستبرا ، أو إذا لم يحصها أو يمنه على عن عمل عن عمل عبدها فيسكون القولان المنتقين واقه أعلى .

﴿ مسئلة ﴾ (وان جم بينها في المقد جاز)

لان كل واحدة منها يجوز افرادها في العقد فجاز الجم بينهما كالأمتين هذا اذا قانا ليستحرية الزوج شرطاً فى نكاح الحرة، ويتخرج ان لايجوزبناه على قوله لا يجوزنكاح الامة على حرة ولانه لا يجوز نكاح الامة على الحرة فحرم عليه الجمع بينهما كالاً ختين

﴿ مسئلة ﴾ (وليس للعبد نكاح سيدته)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان نكاح الرأة عبدها باطللان أحكام الملك والنكاح تتنافض اذ ملكها اياء يقتضي وجوب نفقته عليها وسفره بسفرها وطاعته إياها، ونكاحه إياها يوجب عكس ذلك فيتنافيان ولماروى الاثرم باسناده عن أبي الزبير عن جابر انه سأله عن العبد ينكح سيدته فقال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب ونحن بالجابيسة وقد نكحت عبدها فانتهرها عمر وهم ان برجها وقال لابحل لك

(مسئلة) (وليس للحر أن يُنزوج امنه)

لان ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة واباحة البضع فلا يجتمع معه عقد أضغف منه ولايجوزان بنزوج امة له فيها ملك ولا بنزوج مكانبته لانها مملوكته

(مسئلة) (ولايجوز للحر أن يتزوج أمة أبنه لأن له فيهاشبهة ملك)

وهذا قول أهلالحجاز وقال أهل العراق له ذلك لأنها ليست علوكة له ولا تعتق باعتاقه أياها

﴿ مَسَلَةً ﴾ قال (ومن خطب امرأة فَلم تسكن اليه فلفيرد خطبتها)

الخطبة بالكسر خطبة الرجل المرأة لينكحها والخطبة بالضم هي حمد الله والنشهد ولا يخلو حال المخطوبة من ثلاثة أقسام:

(أحدها) أن تسكن الى الخاطب لها فتجبه أو تأذن لوابها في اجابته أو تزويجه فهذه بحرم على غير خاطبها خطبتها لما روى ابن عمر أن النبي وَلَيْكِلَةُ قال ﴿ لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه .وعن أبي هريرة عن النبي وَلَيْكِلَةُ قال ﴿ لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك ٥ متاق عليها ٥ ولان في ذلك افسادا على الخاطب الاول وإ قاع العداوة بين الناس وقدلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بهم الرجل على بهم أخيه ولا نه لم في هدذا خلافا بين أمل اله لم إلا أن قوما حملوا النمي على الكراهة والظاهر أولى .

(الفسم الثاني) أن ترده أو لاتركن اليه فهذه بجوز خطبتها لما روت فاطمة بنت قيس أنها أنت النبي عَلَيْكِيْنَةِ فلذكرت أن معاوية وأبا جهم خطباها فقال سول الله عَلَيْكِيْنَةِ واما معاوية فصملوك لامال له وأما أبر جهم فلا يضع عصاد عن عانقه الكمي أسامة بن زيد ، متمق عليه فخطبها النبي عَلَيْكِيْنَةِ بعد إخبارها إباه بخطبة معاوية وأبي جهم لها ، ولان تحريم خطبتها على هذا الوج، اضرار بها فانه لايشاء أحد أن

و لنا قول النبي عَلَيْكِيْرُ « انت ومالك لابيك » ولا نه لو ملك جزءاً من أمة لم يصح نكاحه لها فما في مضافة بجملها شرعاً أولى بالتحريم وكذلك لايجوز العبد نكاح امة سيده أوسيد ته مع ماذكر نامن الخلاف (فصل) ويجوز للعبد نكاح امة ابنه لان الرق قطع ولايته عن ابنه وماله وهذا لا يلى ماله ولا نكاحه ولا رث أحدها صاحبه فهو كالا جنبى منه

(فصل) وللابن نكاح امة أبيه لانه لاملك له فيها ولاشبهة ملك فاشبه الاجنبي وكدنك سائر القرابات ومجوز للرجل ان يزوج ابنته لمملوكه، وإذا مات الاب فورث احد الزوجين صاحبه أوجزء أمنه انفسخ النكاح وكذلك ان ملكه أو جزءاً منه بغير الارث لا سلم نيه خلافاً الا ان الحسن قال اذا اشترى المرأته للعتق فاعتقها حين ملكها فهما على نكاحهما ولا يصح لانهما متنافيان فلا يجتمعان قليلاولاكثيراً مجرد الملك لها انفسخ نكاحها سابقاً على عتقها

(فصل) وان اشترى الحرزوجته أوجزءاً منهاملك بغير الشراء انفسخ نكاحها وكذلك ان ملكت المرأة زوجها أو جزءاً منه ولا نعلم في ذلك اختلافاً لما ذكر ناه، وأن اشتراها ابنه فعلى وجهين (احدها) ينفسخ النكاح لان ملك الابن كلك في اسقاط الحدو حرمة الاستيلاء فكان كلك في ابطال النكاح (والثاني لا يبطل لانه لا علكها علك الابن فلم يبطل نكاحه كالاجنبي

(فصل) واداملكت المرأة زوجها أو بعضه فانفسخ نكاحها فليس ذلك طلاقاً فتى اعتقته ثم

عنم المرأة النكاح الا منعها بخطبته إياها وكذلك لو عرض لها في عدتها بالخطبة فقاللانفوتيني بنفسك وأشباه هذا لم تحرم خطبتها لان في قصة فاطمة أن النبى وَلِيَظِيَّةُ قال لها « لاتفوتينا بنفسك » ولم ينكر خطبة ابي جهم ومعاوية لها

وذكر أن عبد البر أن أن وهب روى باسناده عن الحارث بن سعد بن أبي ديان أن عمر بن الحطاب خطب امرأة على جربر بن عبد الله وعلى مروان بن الحبكم وعلى عبد الله بن عمر فدخل على المرأة وهي جالسة في بيتها فقال عمر أن جربر بن عبد الله يخطب وهو سيداً هل المشرق ، ومروان يخطب وهو سيد شباب قريش ، وعبد الله بن عمر وهو من قد علم ، وعمر بن الخطاب فكشنت المرأة الستر فقالت أجاد أمير المؤمنين ، فقال نعم ? فقالت فقد أنكحت أمير المؤمنين فأ نكحيه فهذا عمر قد خطب على واحد بعد واحد قبل أن يعلم ما قول المرأة في الاول

(القسم الثالث) أن يوجد من المرأة مابدل على الرضى والـكون تمريضاً لانصر بحا كقولها ماأنت الارضى وما عنك رغبة فهذه في حكم القيم الاول لا يحل الهيره خطبتها هذا ظاهر كلام الحرقي وظاهر كلام احد فاله قال اذا ركن بعضهم الى بعض فلا يحل لأحد أن يخطب والركون يستدل عليه با تعريض تارة والتصريح أخرى . وقل القاضي ظاهر كلام احمد اباحة خطبتها وهو مذهب الشافعي في الجديد لحديث فاضة حبث خطبها النبي ويسلله وزعوا أن الظاهر من كلابها ركونها الى احدهما واستدل القاضي بخط به لها قبل سؤالها هل وجد منها مادل على الرضى أولا ?

تروجها لم تحتسب بتطليقة وبهذا قال الحسكم وحماد ومالك والشافعي وابن المنذر واسحاق وقال الحسن والزهري وقنادة والاوزاعي تحتسب هي بتطليقة ولا يصح لانه لم يلفظ بطلاق صريح ولا كناية وأغافسخ النسكاح بوجودما ينافيه فأشبه انفساخه باسلام أحدها

(فصل) ولو ملك الرجل بعض زوجته انفسخ نكاحها وحرم وطؤها في قول عامة المفتين حتى يستخلصها فيحل له وطؤها بملك اليمبن وروي عن قتادة أنه لم يزده ملك فيها الافر با وليس بصحيح لان النكاح لا يبقى في بعضها وملك لم يتم عليها ولا يثبت الحل فيما لا يملك ولا نكاح فيه همسئلة ﴾ (ومن جمع بين محالة ومحرمة في عقد واحد فهل يصح فيمن تحل على روايتين)

واذا عقد النكاح على اخته وأجنبية مما بان يكون لرجل أخت وابنة ثم احداهما رضية للمتزوج فيقول له زوجتكهما فيقبل ذلك فالمنصوص صحة نكاح الاجنبية فيما ذكره الخرقي ونص فيمن نزوج حرة وامة أنه يثبت نكاح الحرة ويفارق الامة وذكر شيخنافيه روايتين احداهما فيسدفيهما وهو أحد قولي الشافعي واختاره ابو بكر لانه عقد واحد جمع حلالا وحراما فلم يصح كما لو جمع بين اختين والثانية يصح في الحرة وهو أظهر الروايتين وهو قول مالك والثوري وأصحاب الرأي لانها محل قابل

ولنا عوم أوله عليه السلام 2 لايخطب أحدكم على خطبة أخيه » ولا نه وجدمنها مادل على الرضى به وسكوتها اليه فحرمت خطبتها كما لو صرحت بذلك وأما حديث فاطمة الاحجة لهم فيه فان فيه مايدل على أنها لم تركن الى واحدمنهما من وجهين

(أحدهما) ان النبي مَيَنَالِيَّةِ قدكانقالهُماه لانسبقيْي بنفسك _ ، في الفظ _ لانفوتيني بنفسك _ وفي روابة _ اذا حلمت فآذنبني » فلم تكن لنفتات بالاجابة قبل أن تؤذن رمول الله مَيَنَالِيَّةِ

(نصل) والتعويل في الردو الاجابة على الولي إن كانت مجبرة وعليها ان لم تكن مجبرة لامها أحق بنفسها من وليها ولو أجاب هو ورغبت عن النكاح كان الامر أمرها ، وإن إجاب وايها فرضيت فهو كاجابتها وإن سخطت فلا حكم لاجابته لان الحق لها ، ولو أجاب الولي في حق الجبرة فكرهت الجاب واختارت غيره سقط حكم اجابة وليها لكون اختيارها مقدما على اختياره ، وان كرهته ولم تجز سواه

للسكاح وأضيف اليها عقد صادر من أهله لم يجتمع معها فيه مثابها فصح كمالو انفردت به وفارق العقد على الاختين لانه لامزية لاحداهما على الأخرى وهاهناقد تعينت التي بطل النسكاح فيها فعلي هذاالقول يكون لما من المسمى وأصل هذين الوجهيين اذا تروج امرأتين يجوز له نكاحها بمهر واحد هل يكون بينهما على قدر صدافهما أو نصفين ? على وجهين بأني ذكر هما انشاء الله تعالى

(فصل) ولو تروج بهودية وبجوسية أو محلة أو محرمة في عقد واحد فسد في المجوسية والحرمة وفي اللخرى وجهان وان نكح أربع حرائر وأمة فسد في الامة وفي الحرائر وجهان وان نكح العبد حرثين وأمة بطل نكاح الجميع والت تزوج امرأة وابنتها فسد فيهما لان الجمع بينهما محرم فلا يصح فيهما كالاختين

﴿مسئلة﴾ (وكل من حرم نكاحها حرم وطؤها بملك اليمين الا إماء أهل الكتاب)

الـكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) ان أهل الـكتاب حلال وهذا قول عامة أهل الدلمالا الحسن فانه كرهه لان الامة الـكنابية يحرم نـكاحها فحرم التسري بهاكالمحوسية

ولنا قول الله تعالى(الاعلى أزواجهم أو ماملكت أيماهم فانهم غير ملومين) ولانها بمن على ذكاح حرائرهم فحل له النسري بها كالمسلمة فأما نكاحها فيحرم لانه فيه ارقاق ولده وابقاؤه مع كافرة مخلاف

فيذبني أن يسقط حكم الأجابة أبضا لانه قد أمر باستثمر ارها فلا يذبني له أن يكرهما على مالا رضاه ، وإن أجابته ثم رجعت عن الاجابة وسخطته زال حكم الاجابة لان له الرجوع ، وكذلك اذا رجم الولي المجبر عن الاجابة زال حكم الان له النظر في امر موليته مالم يقم العقد ، وإن لم ترجع هي ولا ولبها ولكن ترك الخالج الحطبة أو أذن فيها جازت خطبتها لما روي في حديث بن عمر عن النبي ويتياني انه أمي ان يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يأذن له أو يترك . رواه البخاري

(فصل) وخطبة الرجل على خطبة أخيه في موضع النهي محرمة. قال احمد لا يحل لاحدان بخطب في هذه الحال ، وقال ابرجه في العكبري هي مكروهة غير محرمة وهذا نهى تأديب لا تحريم

ولنا ظاهر النهي قان مقتضاه التحريم ولانه نهي عن الاضرار بالآدي المهصوم فكان على التحريم كالهيء عن أكل ماله وسفك دمه قان فعل فكاح صحيح نص عليه احمد فقال لايفرق بنهما وهومذهب الشانعي، وروي عن ما 2 ودارد أنه لا يصحوه وقياس قول أبي بكر لانه قال في البيم على ببع أخيه هو باطل وهذا في معناه ووجهه أنه نكاح منهي عنه فكان باطلاك نكاح الشفار

ولنا أن الحرم لم يفارق المتد فلم يؤثر فيه كما لوصرح بالخطبة في العدة

(فصل) ولا يكره الولي الرجوع عن الإجابة إذا رأى المصلحة لها في ذلك لان الحق لها وهو ناتب عنها في النظر لها فلا يكره له الرجوع الذي رأى المصلحة فيه كا لو ساوم في بيع دارها ثم تبين

التسري (الفصل الثاني) ان من حرم أكاح حرائرهم من المجوسيات وسائر الكوافر سوى أهل أهل الكتاب لا يباح وطء الاماه منهن علك اليمين في قول أكثر أهل العلم منهم الزهري وسعيد بن جبير والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي قال ابن عبد البر على هذا جماعة فقها الامصار وجمهور العلماء وما خالفه فشذوذ لا يعد خلافاً ولم يبلغنا إباحة ذلك الاعن طاوس لقوله تعالى (والحصنات من النساء الا ماملك أعانكم) وقوله (والذينهم لفروجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ماملسكت اعانهم)الآية وروى أبو سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرجون من غشيانهن من أجل أزواجهن سبايا فكان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرجون من غشيانهن من أجل أزواجهن من المشركين فأفرز الله عز وجل في ذلك (والحصات من النساء الا ماملك أعانكم) قال فهن من المشركين فأفرز الله عن عيض حيضة ، رواهما أبر داود وهذا صحيح وهم عبدة الاوثان وهذا ظاهر في إباحتهن ولان الصحابة في عصر النبي ويتياتي كان أكثر سباياهم من كفار العرب وهم عبدة الاوثان فلم يكونوا يرون تحريهن ولا أمر الصحابة باجتنابهن وقد فلم يكونوا يرون تحريهن لذلك ولا نقل عن النبي ويتياتي تحريهن ولا أمر الصحابة باجتنابهن وقد فلم يكونوا يرون تحريهن من المدة بن الاكوع امرأة من بعض السبي نفله إياها وأخذ الصحابة باجتنابهن وقد وكذلك غيرها من الصحابة وأم محدين الحذفية من سبي بني حنيفة وأخذ الصحابة سبايا قارس وهم وكذلك غيرها من الصحابة سبايا قارس وهم وكذلك غيرها من الصحابة وأم محدين الحذفية من سبي بني حنيفة وأخذ الصحابة سبايا قارس وهم وكذلك غيرها من الصحابة وأم محدين الحذفية من سبي بني حنيفة وأخذ الصحابة سبايا قارس وهم

له المصلحة في تركما ولا يكره لها أيضا الرجوع إذا كرهت الخاطب لانه عقد عري بدوم الضروفيه وكان لما الاحتياط النفسها والنظر في حظها وان رجعاً عن ذلك الذير غرض كره لما فيه من اخلاف الوعد والرجوع عن القول ولم يحرم لان الحق بعد لم يلزمهما كن سام سلمة ثم بداله الايبعها

(فصل) فان كان الخاطب الاول ذميالم تحرم الخطبة على خطبة نصعليه احد فقال لا يخطب على خطبة أخيه ولا يسادم على سوم أخيه أما هو للمسلمين ولو خطب على خطبة يهودي أو نصراني أو استام على سومهم لم يكن داخلا في ذلك لا يهم ايسوا باخرة المسلمين وقال ابن عبد البرلا يجوز أيضا لان هذا خرج من المالم به

ولنا أن لفظ النهي خاص في المسلمين والحاق غيره به انما يصحادًا كان مثله وايس الذي كالمسلم ولا حرمته كحرمته ، ولذلك لم تجب إجابتهم في دءوة الوليمة ونحوها وقوله خرج مخر جالغالب قلنا متى كان في الحصوص بالذكر معنى يصح أن يعتبر في الحكم لم يجز حذفه ولا تعدية الحسكم بدونه ، واللاخرة الاسلامية تأثير في وجوب الاحترام وزيادة الاحتياط في رعاية حقوقه و حفظ قابه واستبقاء مودته فلا يجوز خلاف ذلك والله أملم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو عرض لها وهي في العدة بأن يقول آيي في مثلث لراغب ، وان قضي شيء كان وما أشبهه من الكلام مما يدلها على رغبته فيها فلا بأس اذا لم يصرح)

وجملة ذلك أن المعتدات على ثلاثة أضرب معتدة من وقاة أو طلاق ثلاث أو فيخ لنحريمها على

محوس الم ببلغنا أنهم اجتذبوهن وهذا ظاهر في إباحتهن لولا اتفاق سائر أهل العلم على خلافه وقد أجبت عن حديث أبي سعبد بأجربة منها أنه يحتمل أنهن أسلمن كذلك روي عن أحمد حين سأله محمد بن الحسكم قال قات لا بي عبد الله اليس كانواعبدة أرثاز الالأدري كانوا أسلموا أو لا او لا النام المشركات حتى بؤمن)

(فصل) قال رحمه الله ولا يحل نكاح ختى مشكل حتى يدين أمره نصعليه في رواية الميه وذكره ابو اسحاق مذهبا الشافعي وذلك لامه لم بتحقق وجود ما ببياح له الكاح فلم يح له كا لو اشتهبت عليه أخته بنسوة ولانه قد اشته المباح بالمحفاور في حقه فحرم لما ذكرنا وقال الحرقي إذا قان أنا رجل لم يمنع من نكح النساء ولم يكن له أن ينكح فعير ذلك بعد وان قال أنا امرأة لم ينكح إلا رجلا رذلك لانه لا يخلو من أن يكون رجلا أو امرأة قال الله تعالى (وانه خلق الزوجين الذكر والانثى) وقال تعالى (وانه خلق الزوجين الذكر والانثى) وقال تعالى (وبث منهما رجالا كثيراً و نساء) وليس ثم خلق ثالث قاذا كان مشكلا لم يظهر فيه علامات الرجال ولا النساء فقد اختلف فيه أصحابنا واختار الحرقي أنه يرجم الى قوله قال ذكر أنه رجل وانه عبل طبعه الى نكاح النساء فله نكاحين وان ذكر أنه امرأة عيل الى طبعه الى

(الفسم الثاني) الرجعية فلإبحل لاجد التعريض مخطبتها ولا التصريح لامها في حكم الزوجات فعي كالتي في صاب نكاحه

(القسم الثاني) بائن محل لزوجها فكاحها كالمحتلمة والبائن بفسخ لغيبة أواعسار ونحوه فلزوجها النصر يح مخطبتها والنعريض لأمهاساحة له فكاحها في عدمها فهي كفير المعتدة وهل مجوز لغيره التعريض بخطبتها فيه وجهان والشاني فيه أيضاً قولان (أحدهما) مجوز العموم الآية ولامها بائن فأشبهت المطلقة ثلاثا (والثاني) لا مجوز لان الزوج علك أن يستبيحها فهي كالرجعية والمرأة في الجواب كالرجل في الحطبة في ما يحل ومحرم لان الخطبة المعتدفلا مختلفان في حله وحرمته إذا ثبت عذا فالتعريض أن يقول أي في مثلك لراغب ورب راغب فيك

الرجال زوج رجلا لانه معنى لا يتوصل اليه إلامنجهته وايس فيه إيجاب حق إلى غيره فقبل قوله فيه كا يقبل قول المرآة في حيضها وعديها وقد يعرف نفسه بميل طبعه الى أحد الصنفين وشهوته له فان الله نعالى أجرى العادات في الحيوانات بميل الله كر الى الاشى وميلها اليه وهذا الميل أمر في النفس والشهوة ولا يطلع عليه غيره وقد تعذرت علينا معرفة علاماته الظاهرة فيرجع فيه الى الامور الباطنة فيا يختص هو بحكه وأما المبراث والدية فان أقر على نفسه بما يقلل ميراثه أو ديت قبل منهوان ادعى ما بزيد ذلك لم يقبل لانه متهم فيه فلا يقبل قوله على غيره وما كان من عباداته وسترته وغير ذلك فينبغي أن يقبل قوله فيه لانه حمكم ببنه وبين الله تعالى قال القاضي ويقبل قوله في الامامة وولاية النكاح وما لا يثبت حقا على غيره واذا زوج امرأة ورجلا ثم عاد فقال خلاف قوله الاول لم يقبل قوله في النزو يج بغير الجنس الذي زوجه اولا لانه ممكذب لنفسه ومد ع ما يوجب الجسم بين تزوج الرجال والنساء .

﴿ مَسَنَلَةً ﴾ (فَانَ تَزُوجِ امرأَةَ فَقَالَ أَنَا امرأَةَ انفَسَخُ نَكَاحَهُ) لاقراره ببطلانه ولزمه نصف المهو إن كان قبل الدخول وجميعه إن كان بعده ولا يحل له بعد ذلك أن ينكحلانه أقربقوله أنا رجل بتحريم الرجال واقر بقوله أنا امرأة بتحريم النساء

﴿ مُسَلَّةً ﴾ (وأن تروج رجلاً ثم قال أنا رجل لم يقبل قوله في فسخ نكاحه)لانه لا حق عليه

وقال القاسم بن محمد: النهريض أن يقول انك على المرية واني فيك لراغب وان الله اسائق اليك خيراً أو رزقا، وقال الزهري أنت جيلة وأنت مرغوب فيك ، وان قال لانسبقينا بنفسك أو لاتفوتية ابنفسك أو إذا حلات فآذنيني ونحو ذلك جاذ ، قال مجاهد مات رحل وكانت امرأ له تتبع الجنازة نقال رجل لانسبقينا بنفسك فقالت سبقك غيرك ، وتجيبه المرأة ان قضى شيء كان وما وغب عنك والتصريح هو الفظ الذي لا يحتمل غير النكاح نحو أن يقول زوجيني نفسك أو اذا انقضت عدتك تزوجتك و يحتمل ان هذا معنى قوله تعالى (لا تواعدوهن سراً) فان الذكاح يسمى سراً قال الشاعر

فلن تطلبوا سرها لاني ولن تسلموها لازهادها

وقال الشاني السر الجاع، وأنشد لامري. القيس

ألا زعمت بسباسة القوم انني كبرت وأنلايحسن السر أمثالي

ومواعدة السر أن يقول عندي جماع برضيك ونحوه وكذلك ان قالرب جماع برضيك ، فنهي عنه لما فيه من الهجر والفحش والدناءة والسخف

(فصل) فان صرح بالخطبة أو عرض في موضع بحرم التعريض ثم تزوجها بعد حلهاصح نكاحه وقال ماقك يطلفها تطليفة ثم يتزوجها وهذا غير صحيح لان هذا المحرم لم يقارن العائد فلم يؤثر فيه كا في النكاح الثاني أو كا لو رآها متجردة ثم تزوجها

فاذا أزال نـكاحه فلا مهر له لانه يقر أنه لا يستحمّه وسوا. دخل أو لم يدخل و يحرم النـكاح بعد ذك لما ذكرنا .

باب اشروط في النكاح

وهي قسمان صحيح وقاسد قالصحيح نوعان (أحدهما) يقتضيه العقد كتسليم المرأة اليه وتمليكه من الاستمتاع بها فهذا لا يؤثر في العقد وجوده كعدمه (الثاني اشرطماننتفع» المرأة كزيادة على مهرها أو نقد معين فهو صحيح بجب الوقاء به كالثمن في المبيه

﴿ مسئلة ﴾ (فان شرط أن لا يخرجها من دارها أو الدها أو لا يتزوج عليها أو لا يتسرى فهو صحيح لازم فان وفي و إلا فلها ألفسخ)

يروي ذلك عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ومعادية وعرو بن العاص رضي الله عنهم وبه قال شر يح وعر بن عبدالعزيز وجابر بن زيد وطاوس والاوز اعي واسحاق وأبطل هذه الشروط الزهري وقتادة وهشام بن عروة ومالك والمبث والثوري والشانبي وابن المنذر وأسحاب الرأي وقال أبو حنيفة والشانبي يفسد المبر ولها مهر المثل واحتجرا بقول النبي والتياني وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط ، وهذا ليس في كتاب الله لان الشرع لا يقتضيه وبقول النبي

(فصل) ويحرم على العبد نكاح سيدته . قال ابن المنذر أجم أهل العلم على أن نكاح المرأة عبدها باطل ، وروى الأثرم باسناده عن أبي الزبعر قال سألت جابرا عن العبد ينكح سيدته فقال جات امرأة إلى عمر بن الحطاب ونحن بالجابية وقد نكحت عبدها فانتهرها حمر وهم أن يرجها وقال لايحل على . ولان أحكام الذكاح مم أحكام اللك يتنافيان فان كل واحد منها يقتضي أن يكون الآخر بحكه يسافر بسفره ويقيم باقامته و ينفق عايه فيتنافيان

(فصل) وليس قسيد أن يتزوج أمته لان الماك الرقبة يفيد ملك المنفعة وإباحة البضع فلا يجتمع معه عقد أضعف منه ولو ملك زوجته وهي أمة انفسخ نكاحها وكذلك لو المكت المرأة زوجها انفسخ نكاحها ولا نم في هذا خلافا ولا يجوز أن يتزوج أمة له فيها المك ولا يتزوج مكا تبته لا نها علوكته (فصل) ولا يجوز الحر أن يتزوج أمة ابنه لان له فيها شبهة وهذا قول أهل الحجاز وقال أهل العراق لهذلك لانها ليست مملوكة له ولا تمتق باعتاقه لها

وانا قول النبي عَيِّكِاللَّهُ ﴿ أَنْتُ وَمَاكُ لاَ بِنِكُ ﴾ ولانه لو الله جزءاً مناً مة لم يصح نكاحه لها فما هي مضافة اليه بجماتها شرعا اولى بالتحريم وكذلك لابجرز العبد نكاح أم يده أو سيدته مع ماذكرنا من الحلاف ويجوز العبد أن يتزوج أمة ابنه لان اثرق يقطع ولايته عن أبيه وماله ولهذا لا بلي ماله ولا نكاحه ولا يرث أحدها صاحبه فهو كالاجنبي منه

(فصل) وللابن نكاح أمة أبيه لأه لا الله أبها ولا شبهة ملك فأشبه الاجنبي وكذلك

وَ اللَّهُ وَ المُسَلِّمُونَ عَلَى شَرُومًا بِمَا الْ شَرَطُ الْحَلُّ حَرَامًا أُوحَرَمُ حَلَا اللَّهُ وَهَذَا يَحْرَمُ الحَلَالُوهُ وَالنَّرُوبُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَالنَّمُ اللَّهُ اللَّا اللَّا الللللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الل

ولناقول النبي والمسيد وأن أحق ما وفيم به الشروط ما المتحللم به الفروج » رواه سعيد وفي لفظ وان أحق الشروط أن توفوا به اما استحللم به الفروج » متفق عليه وقول النبي والمسلمون على شروطهم » ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجها وروي الاثيرم بأسناده أن رجلا تزوج امرأة وشرط لها دارها تم أراد نقلها فخاصموه إلى عرفقال له اشرطها فقال الرجل اذا يطلقننا فقال عمر مقاطع الحقوق عند الشروط ولانه شرط له فيه منفعة ومقصود لا يمنع المقصود من النكاح فكان لازما كما لو اشرطت زيادة في المهر أو غير نقد البلد وأما قوله صلى الله عليه وسلم «كل شرط ليس في كتاب الله فهو بأطل» أي ليس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع قدد كرنا مادل على مشروعيته وعلى من نفي ذلك الدليل وقولهم أن هذا يحرم الحلال قلنا لايحرم حلالا وأعا مبد المرأة خيار الفسخ أن لم يف لها به وقولهم ليس من مصلحة العقد يمنوع فانه من مصلحة المرأة وماكان من مصلحة العاقد عنوع فانه من مصلحة عقده كاشتراط الرهن والضنين ثم ببطل بالزيادة على مهر

سائر القرابات وبجوز أن يزوج الرجل ابنته المملوكة إذا قلنا ليست الحرية شرطا في الصحة ، ومتى مات الاب فورث أحد الزوجين صاحبه أو جزءاً منه انفسخ النكاح وكذلك ان ملكه أو جزءاً منه بغير الارث لا نعلم فيه خلافا الا أن الحسن قال إذا اشترى امرأته المعتق فأعتقها حين ملكها فها على نكاحهما. ولا يصح لانهما متنافيان فلا مجتمعان قليلا ولا كثيراً فبمجرد الملك لها انفسخ نكاحهسابقا على عتقها . وحكم المكانب يتزوج بنتسيده أوسيدته حكم العبد في أنه إذا مات سيده انفسخ نكاحه . وقال أصحاب الرأي النكاح بحاله لانها لا علكه أما لها عليه دبن وليس بصحيح فان النبي والله قال « المكانب عبد ما بقي عليه دره » ولانه لو زال الملك عنه لما عاد بعجزه مجلو أعنق

(فصل) وإذا ملسكت المرأة زوجها أو بعضه فانفسخ نسكاحها فليس ذلك بطلاق فمنى أعتقته ثم تزوجها لم تحتسب عليه بتطليقة وبهذا قال الحسكم وحماد ومالك والشافعي وابن المنذر واسحاق وقال الحسن والزهري وقتدادة والاوزاعي هي تطليقه وليس يصحيح لانه لم يلفظ بطلاق صريح ولا كناية وائما انفسخ النكاح وجود ماينافيه فأشبه الفساخه باسلام أحدهما أو ردت ولو ملك الرجل بمض زوجته انفسخ نكاحها وحرم وطؤما في قول عامة الفتين حتى يستخلصها فتحل له بملك اليمين روي عنقنادة أنه قال لم يزده ملكه فيها الا قربا وليس بصحيح لان النكح لايبقي في بعضها وماكمه لم يترعليها ولا يثبت الحل في الايملكه ولانكاح فيه

المثل وأذا ثبت أنه شرط لازم فلم يف به فلها الفسخ ولهذا قال عمر للذي قضي عليه بلزومالشرطحين قال إذا يطلقننا. مقاطع الحقوق عند الشروط ولم يلتفت الى قوله ولانه شرط لازم في عقد فيثبت حق الفسخ في ترك الوقاء به كالرهن في البيم

﴿ مُسَلَّةً ﴾ (وأن شرط لها طلاق ضربها فقال أبوالخطاب هو صحيح)

لانه شرط لا ينافي العقد ولها فيه فائدة فأشبه ما لو شرطت عليه أن لا يُتروج عليها قال شيخناولم أر هذا لغيره ومحتمل أنه باطل وهو الصحيح لما روى أبو هريرة قال هى النبي عَلَيْكِلِيْتُرُو أن تشرطالمرأة طلاق أختها وفي لفظ أن النبي عَلَيْكِلِيْرُو قال « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في صفحتها ولتنكح فان لها ما قدر لها » رواهما البخاري والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لأنها شرطت عليه فسخ عقده وابطال حقه وحق امرأته فلا يصح كما لو شرطت فسخ بيعه وعلى قياس هذا ما لوشرطت عليه ببيع

وهو مسئلة ﴾ قال رضي الله عنه (الفقيم الثاني فاسد وهو ثلاثة أنواع (أحدها) ما يبطل النكاح وهو ثلاثة أشياء (أحدها) نكاح الشغاروهوأن يزوجه وليته على أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينها) قبل انما سمي هذا النكاح شغاراً لقبحه تشبيها برفع الكابرجله ليبول في الفتح يقال شغر السكلب إذا رفع رجله ليبول وحكي عن الاصمي أنه قال الشغار الرفع فكان كل واحد منها رفع رجله للآخر

(فصل) ولا يجرز الرجل وط، جارية ابنه لان الله تعالى قال [إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم] وليست هذه زوجة ادولا مملوكته ولانه محل لابنه وطؤها ولا تحل المرأة لرجلين فان وطئها عد فلا حد عليه ، نص عليه أحد ، وقال داود : يحد . وقال بعض الشافعية : ان كان ابنه وطئها حد لانها محرمة عليه على التأبيد

ولنا أن له فيها شبهة لقول النبي وكليني هو أنت ومالك لأ ببك » والحد يدرأ بالشبهات ولان الاب لا يقتل بقتل ابنه والقصاص حق آدمي فاذا سقط بشبهة الملك فالحد الذي هو حق الله تعالى بطريق الاولى ولانه لا يقطع بسرئة ماله ولا يحد بقذفه فكذلك لا يحد بالزنا بجاريته عفاذا ثبت هذا فانها تحرم على الابن على التأبيد وان كان الابن قد وطئها حرمت عليهما على التأبيد، واذا لم تعلق من الاب لم يزل ملك الابن عها ولم يلزمه قيمتها ، وقال أبو حنيفة : يلزمه ضمانها لانه أتلفها عليه وحرمه وطأها فأشبه مالو قباها

ولنا أنه لم يخرجها عن ملكه ولم تنقص قيمتها فأشبه مالو أرضهها امرأته فانها تحرم على الابن ولا يجب له ضائمها وأن علقت منه فالولد حر يلحق به النسب لانه من وط. لا يجب به الحد لاجل الشبهة فأشبه ولد الجارية المشتركة وتيصير الجارية أم ولد للاب. وقال الشانعي في أحد قوليه لا تصير أم ولد لأنها غير مملوكة له فأشبه ما لو وطي. جارية أجنبي بشبهة

عما يريد ولا تختلف الرواية عن أحمد في أن نكاح الشغار فاسد رواه عنه جماعة قال أحمد وروي عن عمر وزيد بن ثابت أنهما فرقا فيه وهو قول مالك والثانبي واسحاق وحكي عن عطاء وعمرو بن دينار ومكحول والزهري والثوري أنه يصح وتفسد النسمية ويجب مهر المثل لان الفساد من قبل المهر لا يوجب فساد العقد كالوثروج على خر أوخزير وهذا كذلك

ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله على عن الشغار متفق عليه وروى أبو هريرة مثله أخرجه مسلم وروى الاثرم باسناده عن عمران بن حصين أن رسول الله على قال « لا جلب ولا جنب ولا شغار في الاسلام» ولا نه جعل كل واحد من العقدين سلفاً في الآخر فلم يصح كما لوقال بعني ثوبك على ان أبيعك ثوبي قولهم ان فساده من قبل التسمية قلنا بل فساده من جهة أنه وقفه على شرط فاسد ولانه شرط عليك البضع لنير الزوج فانه جبل تزويجه إياها مهراً للاخرى فكا نه ملكم إياه بشرط انتراعه منه إذا ثبت هذا فلا فرق بين ان يقول على أن صداق كل واحدة منها بضع الاخرى أو لم يقل ذلك وقال الشافي هو أن يقول ذلك ولا يسمى لكل واحدة صداقا لما روى ابن على النبي النبي على النبي النبي على النبي النبي على النبي على النبي النبي على النبي النبي على النبي

(المغنى والشرح الكبير) (٦٧) (الحبز - السابع)

ولنا أنها عاةت منه بحر لاحل الملك فأشبهت الجارية المشتركة إذا كان موسراً ، قال أصحابنا ولا يازم الاب قيمة الجارية ولا يازم الاب قيمة الجارية ولا قيمة ولا على المراه المراه المراه وقال الشافي الزمه ذلك كله إذا حكم بأنها أم الدوهذا يبنى على أصل وهو أن اللاب أن يتدلك من مال ولده ما شاء وانه ليس المان مطالبة أبيه بدين له عليه ولا قيمة ، تلف وعندهم يخلاف ذلك وهذا بذكر في ، وضع آخر ان شاء الله تعالى

(فصل) وان وطيء الابن جارية أبيه عالما بتحريم ذلك فعليه الحد ولا يلحقه النسب ولاتصبر به الجارية أم ولد لانه لاملك له ولاشبهة ملك فأشبه وط. الاجنبية وكذلك سائر الافارب

(فصل) وان وطى. الاب وابنه جارية الابن في طهر واحد فأنت بولد أرمي القافة فألحق بمن ألحقته به مهما وصارت أم ولد له كالوانفرد بوطئها وان ألحقته بهما لحق بههاوان أولدها احدهما بعد الاستخر فهي ام ولد للافراده بايلادهافلا تنقل بعد ذلك الى غيره لان ام الولد لا ينتقل الملك فيها الى غير مالكها

وقد نقل عن أحمد في رجل وقع على جارية ابنه فان كان الاب قابضاً لها ولم بكن الابن وطنها فأحباما الاب فالولد ولده والجارية له وليس للابن فيها شيء ، قال القاضي ظاهر هذا ان الابن ان كان وطنها لم نصر أم ولد للاب لانه محرم عليه وطؤها وأخذها فنكرن قد علقت بملوك وان كان الاب قبضها ولم يكن الابن وطنها ملكما لان اللاب أن يأخذ من مال ولده ما زاد على قدر نفقته ولم تتعلق به حاجته فيتملكه

ولنا ماروى ابن عمر ان رسول الله وَلَيْكَانِيْنَ نهى عن الشفار والشفار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينها صداق هذا لفظ الحديث الصحيح المنفق عليه وفي حديث أبي هريرة والشفار ان يقول الرجل للرجل زوجني بنتك وأزوجك ابنتي وزوجني أختك وأزوجك أختي رواه مسلم وهذا يجب تقديمه لصحته وعلى أنه قد أمكن الجمع بينها بأن يعمل بالجميع ويفسد النكاح باي ذلك كان ولانه إذا شرط في نكاح إحداها تزويج الاخرى فقد جبل بضع كل واحدة منهما صداق الاخرى فقسد كما لو لفظ

⁽فصل) فان سميا مع ذلك مهراً فقال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ومهركل واحدة منهما مائة أو مهر ابنتي مائة ومهر ابنتك خسون أو أقل او أكثر فالمنصوص عن أحمد صحته وهو قول الشافعي الم تقدم من حديث ابن عمر وكانه قد سمي صدافاً فصح كالولم يشرط ذلك وقال الحرقي لا يصح لحديث أبي هريرة ولما روى أبوداود عن الأعرج أن العباس بن عبد الله ابن العباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وأنكحه عبدالرحمن ابنته وكاما جملا صداقا فكتب معاوية الى مروان فامي، ان يفرق بينهما وقال في كتابه هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ويكالي ولانه شرط نكاح إحداها لنكاح الاخرى فلم يصع كما لولم يسميا صداقاً يحققه أن عدم التسمية ليس بمفسد للمقد بدليل

﴿ باب نكاح أهل الشرك ﴾

أنكحة الكفارصحيحة يقرون عليها إذا أسلموا أوتحاكرا الينا إذا كانت المرأة بمن بجرزا بتداء نكاحها في الحال ولا ينظر صفة عقدهم وكيفيته ولا يعتبر الاشروط أنكحة المسلمين من الولي والشهود وصيفة الايجاب والقبول وأشباه ذلك بلاخلاف ببن المسلمين

قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما معا في حال واحدة ان لهما المقام على نكاحهما مالم يكن بينها نسب لارضاع ، وقد أسلم خلق في عهدر ول الله ويتلاق وأسلم نساؤهم وأفر واعلى أنكحتهم ولم يسألهم رسول الله ويتلكن عن شروط النكاح ولا كيفيته وهذا أمن علم بالتوار والضرورة فكان يتينا ولكن ينظر في الحال قاذا كانت المرأة على صنة يجوز له ابتدار نكاحها اقر ، وإن كانت عن لا يجوز ابتداء نكاحها كأحد المحرمات بالنسب أوالمعتدة والمرتدة والوثنية والمجوسية والمطلقة ثلاثالم يقر ، وإن تزوجها في العدة وأسلما بعدائق المراق القر لانها يجوز ابتداء نكاحها

نـكاح المفوضة فدل على ان المفسد هو الشرط وقد وجد ولانه متلف في عقد فلم يصح كما لو قال بعتك ثوبي بعشرة على ان تبيعني ثوبك بعشرين وهذا لااختلاف فيه إذا لم يصرح بالتشريك فأما إن قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنك ومهر كل واحدة منهما مائة وبضع الاخرى فالنكاح فاسد لانه صرح بالتشريك فلم يصح العقد كما لم يذكر مسمى

(فصل) ومتى قلنا بصحة العقد إذا سميا صداقاً ففيه وجهان (أحدهما) تفسد التسمية ويجب مهر المثل، وهذا قول الشافعي لان كل وأحد منهما لم يرض بالمسمى الا بشرط ان يتزوج مولية صاحبه فنقص المهر لهذا الشرط وهو باطل فاذا احتجنا الى ضان النقص صار المسمى مجهولا فبطل (والوجه الثاني) ذكره الفاضي في الجامع أنه يجب المسمى لانه ذكر قدراً معلوما يصح ان يكون مهراً فصح كما لوقال زوجتك على الف على ان لي منها مائة

(فصل) فان سمى لاحدها ، هراً دون الاخرى فقال أبو بكر يفسد النكاح فيهما لانه فسد في إحداهما ففسد في الاخرى والاولى أنه يفسد في التي لم يسم لها صداقاً لان نكاحها خلا من صداق سوى نكاح الاخرى ويكون في التي سمي لها صداقا روايتان لان فيه تسمية و شرطا فاشبه ما لوسمى لمكل واحدة منهما مهرا ذكر مالفاضي هكذا

(فصل) فان قال زوجتك جاريتي هذه على ان تزوجني ابنتك ويكون عتمها صداقا لابنتك لم يصح تزويج الجارية في قياس المذهب لانه لم يجل لها صداقا سوى تزويج ابنته واذا زوجه ابنته على أن يجمل رقبة الجارية صداقا لها صح لان الجارية تصلح أن تكون صداقاً وإذا زوج عده امرأة وجمل رقبته صداقاً لها لم يصح الصداق لان ملك المرأه زوجها منع صحة النكاح فيفسد الصداق وجمع

و مسئلة كه قال أبو القاسم رجمه الله تمالى (واذا أسلم الوئني وقد تزوج بأربع وثنيات ولم يدخل بهن بن منه وكان لمكل واحدة نصف ماسمى لها ان كان حلالا أونصف صداق مثلها إن كان ماسمى لها حراما ، ولو أسلم النساء قبله وقبل الدخول بن منه أيضا ولا شيء عليه لواحدة منهن فان كان اسلامه واسلامهن قبل الدخول معا فهن زوجات ، فان كان دخل بهن ثم أسلم فمن لم تسلم منهن قبل انقضاء عدتها حرمت عليه منذ اختلف الدينان) في هذه المسئلة فصول خمسة (أحدها) أنه اذا أسلم أحد الزوجين الوئنيين أوالجوسيين أوكتابي ينزوج بوثانية أو مجوسية قبل الدخول تعجلت الفرقة بينها من حين اسلامه وبكوز ذلك فسخا لاطلاقا وبهذا قال الشافعي رقال ابو حنيفة لا تنعجل الفرقة بل إن كانا في دار الاسلام على انقضاء عدتها قان لريسلم الا خر وقعت الفرقة قان كان الاباء من الزوج كان طلاقا لان الفرقة حصات من قبله فكان طلاقا كا لو لفظ به ، رإن كان من المرأة كان فسخا لان المرأة لا كان هو المسلم تعجلت الفرقة القرئه سبحانه (ولا عمم الكرافر)

النكاح ويجب مهر المثل (الثاني) نكاح المحلل وهوأن يتزوجها على أنه إذا أحلها طلقها ، نكاح المحلل طلل حرام في قول عامة اهل العلم منهم الحسن والنحمي وقتادة و مالك واللبث والثوري وان المبارك والشافعي وسواء قال زوجتكها الى ان تطأها أو شرط أنه اذا أحلها فلا نكاح بينهما او اذا احلها للأول طلقها وحكي عن ابي حنيفة أنه يصح النكاح ويبطل الشرط وقال الشافعي في الصور تين الاولتين لا يصح (وفي الثالثة) على قولين :

ولنا ماروي عن النبي عَيَّمْ أنه قال « لمن الله الحال والحلل له » رواه أو داود وابن ماجه والترمذي قال حديث حسن صحيح والعمل عليه عند اهل العلم من أصحاب النبي عَيَّمْ الله مسعود ابن الخطاب وعثمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين وروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وقال ابن مسعود المحلل والمحلل له ملعونون على لسان محمد عير ابن ماجه عن عقبة بن عامر ان النبي عَلَيْ قال « ألا أخبر كم بالتيس المستمار» قالوا بلي يارسول الله قال «هو المحلل لعن الله الحمل والمحلل له » رواه الاثرم باسناده عن قبيصة عن جابر قال سمعت عمر يخطب الناس وهو يقول والله لا أوتى عملل ولا محلل له إلا رجمتهما ولانه نكاح إلى مدة أو فيه شرط عنع بقاء فاشبه نكاح المتعة .

﴿مُسَالَةُ﴾ (فان نوى ذلك من غير شرط لم يصح أيضا في ظاهر المذهب وقيل يكره ويصح)

ولما أنه اختلاف دبن يمنم الاقرار على النكاح قاذا وجد قبل الدخول تعجلت الفرقة كالردة على ملك كاسلام الزوج أو كالو أبى الآخر الاسلام، ولانه انكان هو المسلم للسلمة الملام، ولانه انكان هو المسلم الكؤافر ، وانكانت هي المسلمة فلا يجوز ابقاؤها على نكاح مشرك

ولنا على أمها فرقة فسخ انهافرقة باختلاف الدين فكان فسخا كالو أسلم الزوج وأبت المرأة ولامها فرقة بغير لفظ فكانت فسخا كفرقة الرضاع

(الفصل الثاني) أن المرقة اذا حصلت قبل الدخول باسلام الزوج فللمرأة نصف المسمى ان كانت التسوية صحيحة أو نصف مهر مثابا ان كانت قاسدة مثل أو بصدقها خمرا أو خنز راً لان الفرقة حصلت بفعله ، وإن كانت باسلام المرأة فلا شيء لها لان الفرقة من جهتها وجهذا قال الحسن ومالك والزهري والاوزاعي وابن شبرمة والشافعي . وعن أحمد رواية أخرى أن لها نصف الهر أذا كانت هي المسلمة واختارها ابو بكر ، وبه قال قتادة والأوري ويقتضيه قول أبي حنيفة لان الفرقة حصات من قبله بابائه الاسلام وامتناعه منه وهي فعلت مافرض الله عليها فكان لها نصف مافرض الله الموقع طلاقها على الصلاة فصلت .

ونقل عن أحمد في مجوسي أسلم قبل أن يدخل بامرأته لاشيء لها من الصداق ووجها ماذكرناه ووجه الاول أن الفرقة حصلت باختلاف الدين واختلاف الدين حصل باسلامها فكانت الفرقة حاصلة

إذا تواطآ عليه قبل العقد ولم يذكر هل نواه أونوى المحلل من غير شرط ? فالنكاح باطل أيضا قال اساعيل بن سعيد سألت أحمد عن الرجل يبزوج المرأة في نفسه أن بحلها لزوجها الاول ولم تعلم المرأة بذلك قال هومحلل إذا أراد بذلك الاحلال وهو ملعون وهذا ظاهر قول الصحابة رضي الله عنهم فروى نافع عن ابن عمر ان رجلا قال له امرأة تزوجها أحلها لزوجها لم تأمرني ولم تعلم قال لا ، نكاح رغبة ان أعبيتك أمسكتها وان كرهتها فارقها قال وان كنا نعمه على عهد رسول الله والله وقال لا يزالا زانيين وان مكنا عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها ، وهذا قول عبان بن عفان رضي الله عنه وجاء رجل الى ابن عباس فقال ان عمي طلق امرأته ثلاثا أيحلها له رجل ؟ قال من مخادع وقال أبو حنيفة والشافعي العقد صحيح وذكر القاضي في صحته وجها مثل قولها لانه خلا عن شرط يفسده فأشبه مالو نوى طلاقها لنير الاحلال أو ما لونوت المرأة ذلك ولان العقد أعا يبطل عاشرط يفسده فأشبه مالو نوى طلاقها لنير الاحلال أو ما لونوت المرأة ذلك عولان العقد أعا يبطل عاشرط عمر مايدل على اجازته فروى أبو حفص باسناده عن محسد بن سيرين قال قدم مكة رجل عمر مايدل على اجازته فروى أبو حفص باسناده عن محسد بن سيرين قال قدم مكة رجل ومعها اخوة له صغار وعليه إزار من بين يديه رقعة ومن خلفه رقعة فسأل عمر فلم يسطه شيئاً فينها هو كذلك إذ نزغ الشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فطلقها فقال لها هل لك أن تعطي ذا

بفعلها فلم مجب لها شيء كم لو ارتدت ويفارق تعليق الطلاق فانه من جهة الزوج ولهذا لو علقــه على دخول الدار فدخلت وقعت الفرقة ولها نصف الهر

(الفصل الذاك) أن الزرجين اذا أسلما معافها على النكاح سواء كان قبل الدخول أو بعده وليس بين أهل العلم في هذا اختلاف محمد الله . ذكر ابن عبد البر انه أجاع من أهل العلم وذلك لانه لم يوجد منهم اختلاف دين . وقد روى ابو داود عن ابن عباس أن رجلا جاء مسلما على عهد رسول الله في والمنظور الله انها كانت أسلمت مي فردها عليه ويعتبر تلفظهما بالاسلام دفعة واحدة لئلا يسيق أ مدهما صاحبه فيفسد النكاح ومحتمل أن يقف على الحبلس كالفبض ونحوه فان حكم الحبلس كله حكم حالة المقد ، ولائه يبعد اتفاقهما على النعلق بكامة الاسلام دفعة واحدة ، فلو اعتبر ذلك لوقعت الفرقة ببن كل مسلمين قبل الدخول الا في الشاذ النادر فيبطل الاجماع .

(الفصل الرابع) انه إذا كان أسلام أحدهما بعد الدخول ففيه عن احمد روابتان الإحداهما) يقف على انقضاه العدة فان أسلم الا خرقبل انقضائها نعما على النكاح، وان لم يسلم حتى انقضت العدة وقدت الفرقة منذ اختاف الدينان فلا مجتاج الى استراف العدة وهذا قول الزهري والارشوالحسن بن صالح والارزاعي والشاني واحداق ونحوه عن مجاهد وعبدالله بن عمر ومحد بن الحسن، والرواية

الرقمتين شيئا ويحك لي ? قالت نعم ان شئت فاخبروه بذلك قال نعم فنزوجها و دخل بها فلما أصبحت أدخلت الحوته الدار فجاء القرشي يحوم حول الدار ويقول ياويله غلب على امرأتي فأنى عمر فقال يأمير المؤمنين غلبت على امرأتي قال من غلبك ? قال ذو الرقمتين قال ارسلو اليه فلما جاءه الرسول قالت له المرأة كيف موضعك من قومك ؟ قال ليس بموضع بأس قالت ان أمير المؤمنين يقول لك طاق امرأتك فقل له لا والله لا أطلقها فانه لا يكرهك فانبسته حلة فلما رآه عمر من بعيد قال الحمد لله الذي رزق ذا الرقمتين فدخل عليه فقال أنطاق امرأتك ؟ قال لاوالله لا أطلقها قال عمر لوطلقتها لا وجمت رأسك بالسوط وروأه سعيد عن هشيم عن ونس بن عبيد عن ان سيرين نحوا من هذا وقال من أعلى المدينة وهذا قد تقدم فيه الشرط على العقد ولم ير به عمر بأساً

ولنا قول النبي عَيَّظَائِيمَ « لمن الله المحلل والمحلل له » وقول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لهم فيكون اجماعا ولا نه قصد به التحليل فلم صح كالوشرطه أماحديث ذي الرقعتين فقال أحمد ليس له اسناديه ي أن ابن سيرين لم يذكر اسناده الى عمر وقال أبو عبيد هو مرسل فاين هو من الذي سمعوه يخطب به على المنبر لا أوني عملل ولا محلل الا رجمتهما ? ولا به ليس فيه إن ذا الرقعتين قصد التحليل ولا نواه وإذا كان كذلك لم يتناول محل النزاع

(فصل) فان شرط عليه أن يحلها قبل العقد فنوى بالمقدغير ما شرطوا عليه وقصد نكاح رغبة

اشانية تتعجل الفرقة وهو اختيار الحلال وصاحبه ، وقول الحسن وطاوس وعكرمة وتتادة والحسكم وروي ذلك عن هر بن عبدالم بز واصره ابن المنذر، وقول أبي حنيفة همنا كقوله فيا قبل الدخول إلا أن المرأة اذا كانت في دار الحرب فانقضت عدمها وحصلت الفرقة لزمها استثناف العدة ، وقال مالك ان أسلم الرجل قبل امرأته عرض عليها الاسلام فان أسلمت والا وقمت الفرقةوان كانت غائبة تعجلت الفرقة ، وإن أسلمت المرأته عرض عليها الاسلام فان أسلمت والا وقمت الفرقة بقوله سبحانه ولا عسكوا بعصم السكوافر) ولان ما يوجب فسخ النكاح لا يختلف بما قبل الدخول و بعده كالرضاع ولا ماروى مالك في موطئه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان بن أمية وامرأته بنت الوليد بن المفيرة نحو من شهر أسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنينا والطائف وهو كافر تم الوليد بن المفيرة النبي عليه السلم واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح . قال ابن عبدالبر وشهرة هذا الحديث أقوى من أسناده ، وقال ابن شهاب أسلمت أم حكيم يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة حتى الحديث أقوى من أسناده ، وقال ابن شهاب أسلمت أم حكيم يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة حتى الحديث أقوى من أسناده ، وقال ابن شهرمة كان الناس على عهد رسول الله عليه المراد فيل المرأة والمرأة قبل نكاحها ، وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله عليه المراد فلا نكاح بينها . ولان أسلم قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فأبهما أسلم قبل المرادة فلا نكاح بينهما . ولان أبهما أسلم قبل المرادة فلا نكاح بينهما . ولان أبه هذا أبهما أسلم قبل المرادة حتى فتح الذبي عليه المراد قبل أبا هذا امرأته حتى فتح الذبي المنان خرج أملم عام الفتح قبل دخول الذبي عليه والمرأة ولم تسلم هند امرأته حتى فتح الذبي

صح العقد لانه خلا عن نية التحليل وشرطه فصح كما لو لم يذكر ذلك وعلى هذا بحمل حديث ذي الرقعتين فان قصدت المرآة أو وابها التحليل دون الزوج لم يؤثر ذلك في العقدوقال الحسن وابراهم والتابعون يشددون قال أحمد الحديث اذا هم أحد الثلاثة فسد النكاح قال أحمد كان الحسن وابراهم والتابعون يشددون قال أحمد الحديث عن النبي عَلَيْكِيْنِ «الربدين ان ترجبي الى رفاعة ؟ » ونية المرآة ليس بشيء اعا قال النبي عَلَيْكِيْنِ « لمن الله الحلل والمحلل له » ولان العقد أنما ببطل بنية الزوج لانه الذي اليه المفارقة والامساك أما المرآة فلا علك رفع المقد فوجود نيتها وعدمها سواء وكذلك الزوج الاول لا يملك شيئاً من العقد ولا من رفعه فهو أجنبي كسائر الاجانب فان قيل فكف لهنه النبي عَلَيْكِيْنِ ؟ قيل انما لهنه اذا رجع اليها بذلك التحليل لانها لم تحل له فكان زانياً فاستحق اللهنة لذلك

(فصل) وان اشترى عبداً فزوجها إياه ثم وهبها العبد أو بعضه لينفسخ النكاح بملكها المبصح قال أحمد في رواية حبل اذا طلقها ثلاثاً وأراد أن يراجها فاشترى عبدا وزوجها إياه فهذا الذي نهى عنه عمر يؤد بان جميعا وهذا فاسد ليس بكفء وهو شبيه المحلل وعلل أحمد فساده بشيئين (أحدها) أنه شبه المحلل لانه أنما زوجها إياه لتحل له (والثاني) كونه ليس بكفى، لها ومحتمل أن يصح النكاح اذا لم يقصد العبد التحليل لان المعتبر في الفساد ثبة الزوج لا نبة غيره

(فصل) ونكاح الحلل فاسد تثبت فيه أحكام المقود الفاشدة فانه قن ولا محصل به الاحصان

والله مكة نثبتا على النكاح وأملم حكم بن حزام قبل امرأته وخرج ابوسفيان بن الحارث وعبدالله ابن أمية فلقيا النبي وَيُعِلِينِهُ عام الفتح بالابواء فأسلما قبل نسائها ولم يدلم أن النبي وَلَيُلِينَهُ فرق بين أحد بمن أسلم وبين امرأته ويبعد أن يتفق اسلامها دفعة واحدة ، ويفارق ماقبل الدخول فانه لاَعْدة لَمَا فَتَتَعْجُلُ الْبِينُونَةُ كَالْمُطْلِقَةُ وَاحْدةً ، وَهُمَا لَمْا عَدَّةً . فَاذَا انقضت تبينا وهو ع الفرقة من حين أمل الاول فلا يحتاج إلى عدة ثانية لان اختلاف الدين سبب الفرقة فتحتسب الفرقةمنه كالطلاق (الفصل الحامس) أنه اذا أسلم أحد الزوجين وتخلف الآخر حتى انقضت عدة المرأة انفسخ النكاح في قول عامة العلما. قال ابن عبد البرلم مختلف العلما. في هذا إلا شي.روي عن النخبي شذ فيه عن جاعة العلماء فلم يتبعة عليه أحدرهم انها ترد الى زوجها ، وانطالت المدة لما روى ابن عباس أنرسول الله وَيُطْلِقُهُ رَدُّ زَيْنِ عَلَى زُوجِهَا أَي العاص بنكاحها الأول رواه ابو داود واحتج به أحمد قبل له أليس بروى أنه ردها بنكاح مستأنف؟ قال ليس له أصل ، وقيل كان بين اسلامها وردهااليه عان سنين ولنا قول الله تعالى (لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن) وقوله سبحانه (ولاءً عكوا بمصم الكوافر) والاجماع المنعقد على تحريم نزوج المسلمات على الكفار فأما قصة أبي العاصمع امرأته فقال ابن عبدالبر لايخلومن أن تكون قبل نزول نحريم المسلمات على الكفار فتكون منسرخة بماجاء بعدها أوتكون حاملااستمر حكمها على أملم زوجها أو مريضة لم تحض ثلاث حيضات حتى أسلم أو تكون ردت اليه بنكاح جديد فقد روي ابن أبي شيبة في سنه عن عرو بن شعيب عن أبه عن جده أن النبي مَلَيْكِيَّةِ ردها على أبي العاص بنكاح

ولا الاباحة للزوج الاول كما لا يثبت في سائر العقود الفاسدة قيل فقد سماء النبي ﷺ محللا وسمى الزوج محللاً له ولو لم يحصل الحل لم يكن محللاً ولا محللاً له قلنا سهاء محللاً لا نه قصد انتحليل في موضع لا يحصل فيه الحل كماقال «ماآ من بالقرآن من استحل محارمه » وقال الله تعالى (يحلونه عاما و محرمونه عاما) ولوكان محللا في الحقيقة والاآخر محللا له لم يكونا ملمونين (الثالث) نكاح المتعة وهو أن يتروجها إلى مدة مثل أن يقول زوجتك ابنتي شهراً أو سنة أو الى انقضاء الموسم وقدوم الحاج وشبهه سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة فهو باطل نص عليه أحمد فقال نكاح المتعة حرام وقال أبو بكرفيهارواية أخرى أنَّها مكروهة غير حرام لان ابن منصور سأل أحمد عنها فقال تجتنبها أحب الى قال فظاهر هذا الكراهة دون التحريم وغير أبي بكر من أصحابنا يمنع هذا ويقول المسئلة رواية واحدة في تحريمها وهذا قول عامة الصحابة والفقهاء وبمن روي عنه تحريمها عمر وعلي وبن مسعود وابن الزبير قال ابن عبد البر وعلى تحريم المتمة مالك وأهل المدينة وأبو حنيفة في أهل السكوفة والاوزاعي في أهل الشام والميث في أهل مصر والشافعي وسائر أصحاب الآثار وقال زفر يصع النكاح ويبطل انشرط وحكى هن ابن عباس أنها جائزة وعليه أكثر أصحابه عطاء وطاوس وبه قال ابن حربج وحكي ذلك عن أبي سميد الحدري وجابر واليه ذهب الشيعة لانه قد ثبت أن النبي ﷺ أذن فيها وروي أن عمر قال جديد، ورواه المرمذي وقال سمعت عبد بن حميد يقول: سمعت يزبد بن هارون يقول حديث ابن عباس أجود اسناداً والعمل على حديث عمرو بن شعبب

(فصل) وإذا وقعت الفرقة باسلام أحدهما بعد الدخول فلها المهر كاملا لانه استقر بالدخول فلم بسقط بشيء فان كان مسمى صحيحا فهو لها لان أنكحة السكفار صحيحة يثبت لها أحكام الصحة وان كان عرماو قد قبضة في حال الكفر فليس لهاغيره لاننا لا نتعرض لما مضى من أحكامهم ، وإن لم تقبضه وهو حرام فلها مهر مثلها لان الحر والحنزير لا يجوز أن يكون صداقا لم لم ولا في نكاح مسلم وقد صارت أحكامهم أحكام المسلمين، فأما نفنة العدة فان كانت هي المسلمة قبله فلها نفقة عدمها لانه يتمكن من ابقاء نكاحها واستمتاعه منها باسلامه معها فكانت لها النفقة كالرجعية ، وإن كان هو المسلم قبلها فلا نفنة الما عليه لانه لا سبيل له الى استبقاء نكاحها وتلافى حالها فأشبهت البائن وسواء أسلمت في عدمها أو لم نسلم، قان قبل اذا لم تسلم تبينا أن نكاحها انفسخ باختلاف الدينين فكيف تجب النفقة المبائن في قلما لانه كان عكن الزوج تلافي نكاحها اذا أسلمت بل يجب عليه ذاك فكانت في معنى الرجعية ، قان لام كان عكن الزوج تلافي نسبب منه ، وهذه السبب منها قلنا الا أنه كان فرضا عليها مضيقا و مكه تلافيه علاف ما ذا أسلمت قبل الدخول قانه يسقط ، برها جيمه لا به مأ مكان فرضا عليها مضيقا و مكه تلافيه علاف ما ذا أسلمت قبل الدخول قانه يسقط ، برها جيمه لا به مأ مكان فرضا عليه نلافيه

(فصل في اختلاف الزرجين) لايخلو اختلافها من حالين (أحدهما) أن يكرن قبل الدخول ففيه مسئلتان (احداهما) أن يقول الزوج أسلمنا معا فنحن على النكاح وتقول هي بلأسلم أحدنا قبل

متعنان كاننا على عهد رسول الله عَلَيْكَالِيَّةِ أَنَا أَنهَى عنها وأعاقب عليها : متعة النساء ومتعة الحجولا معقد على منفعة فجاز مؤقنا كالاجارة

ولناماروى الربيع بن سبرة أنه قال السهد على أبي أنه حدث أن رسول الله عليه الله على وحجة الوداع وفي لفظ أن رسول الله عليه النساء واه أبير داو دوفي لفظ رواه ابن ماجه أن رسول الله عليه قال «يا أبه الناس اني كنت اذنت له مني الاستمتاع الاوان الله قد حرمها الى يوم القيامة » وروى سبرة أمر نا رسول الله عليه المنته عام الفتح حين دخلنا مكة فلم نخرج حتى نهانا عنها رواه مسلم وروى على بن أبي طالب أن رسول الله عليه يتنه منه النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الاهلية متفق عليه رواه مالك في الموطأ وأخرجه الأنمة النسائي وغيره . واختلف أهل العلم في الجمع بين هذبن الحبربن فقال قوم في حديث على تقديم وتأخير وتقديره أن النبي عليه الله عن لحوم الحمر الاهلية يوم خيبر ونهى عن حديث على تقديم وتأخير وتقديره أن النبي عليه الربيع بن سبرة في حديثه أنه كان في حجة الوداع حكاه الامام أحمد عن قوم وذكره ابن عبد البر ، وقال الشافهي لا أعلم شيئاً أحله الله نم حرمه الامليم على الله عليه وسلم حرمها يوم خيرثم أحلها في محرمه الا المنته في في الشمع الله عليه والشمح المكبر) (الجزء السام)

صاحبه فانفسخ النكاح نقال القاضي القول قول المرأة لان الظاهر معها وكذلك إذ يتعذر انفاق الاسلام منها دفعة واحدة والقول قول من الظاهر معه وقدلك كان الةول قول صاحب البعد، وذكر أبو الخطاب فيها وجها آخر أن القول قول الزوج لان الاصل بقا. النكاح والنسخ طاري عليه فكان القول قول من يوافق قوله الاصل كالمنكر، وقشافي قولان كهذين الوجهين

(المداق المائية المائية) أن يقول الزوج أسلمت قبلي غلاصداق الله وتقول هي أسلمت قبلي فلي نصف الصداق فالنول قولها لان المهر وجب المقد والزرج بدعي ما يسقطه والاصل بقاؤه ولم يمارضه ظاهر فبقي فان اتفقاعلى أن أحدها أسلم قبل صاحبه ولا يعلمان عينه فلها نصف الصداق كذاك ذكره أبو الحظاب، وقال القاضي ان لم تكن قبضت فلا شي الها نشك في استحقاقها فلا تستحق بالشك وان كان بعد القبض لم برجع عليها لانه يشك في استحقاق الرجوع ولا يرجع م الشك والاول أصح لان البقين لا يزال بالشك وكذاك إذا تبقن العامارة وشك في الحدث أو تبقن الحدث رشك في الطهارة بني على البقين عوهذه قد كان صداقها واجباً لها وشكا في سقوطه في تبي على الوجرب، وأما إن اختافا بعد الدخول فنيه آيضا مستان (إحداها) أن يقولا أسلمنا معا و أسلم الثاني منا في العدة فنحن على النكاح وتقول هي بل أسلم الثاني بعد العدة قانفسخ النكاح ففيه وجهان (أحدها) القول قوله لان الاصل عدم إسلام الثاني

حجة الوداع ثلاثة أيام ثم حرمها ولانه يتملق به أحكام النكاح من الطلاق والظهار واللمان والتوارث فكان باطلا كسائر الانكحة الباطلة، وأما قول ابن عباس فقد حكي عنه الرجوع فروى أبوبكر باسناده عن سعيد بن جبير قال قات لابن عباس لقدأ كثر الناس في المتعة حتى قال فيها الشاعر:

أقول وقد طال الثواء بنا مماً ياصاح هل لك في فتيا ابن عباس هل لك في رخصة الاطراف آنسة تكون مثواك حتى مصدر الباس

فقام خطيباً فقال ان المتمة كالميتة والدم ولحم الحنزير وعن محمد بن كلب عن ابن عباس قال أغا كانت المنمة في أول الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس فيها معرفة فينزوج المرأة بقدر مايدري أنه يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه حتى نرلت هذه الآية (الاعلى أزواجهمأو ما ملسكت أعانهم) قال ابن عباس فكل فرج سواهما حرام رواه الترمذي قاما اذن النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقد ثبت نسخه واماحديث عمر إن صح عنه فالظاهر أنه انماقصد الاخبار عن محريم النبي والتي عليه وسم عنها اذ لا يجوز أن ينهى عما كان النبي عيالية واباحه وبتى على اباحته

(فصل) قان تُروجها من غير شرط الا أن في نيته طلاقها بمد شهر أو اذا انقضت حاجته قالنكاح صحيح في قول عامة أهل المم الا الأوزاعي قال هو نكاح متمة والصحيح أنه لا بأس به ولا تضرنيته وليس على الرجل أن ينوي حيس امر أنه ان وافقته والاطلقها

(المسئلة الثانية) أن تفول أسلمت قبلك فلي نفقة العدة ويقول هو أسلمت قبلك فلا نفقة الك قالقول قولما لان الاصل وجوب المفنة وهو يدعي سقوطها ، وان قال أسلمت بعد شهرين من إسلامي فلا نفقة اللك فيها وقالت بعد شهر فالقول قوله لان الاصل عدم إسلامها في الشبر الثاني ، فأما ان ادعى هو ما يفسخ النكاح وأنكرته انفسخ النكاح لانه يقر على نفسه بزوال نكاحه وسقوط حقه فأشبه مالو ادعى أنها أخنه من الرضاع فكذبته

(فصل) وسواء فها ذكرنا اتنقت الداران أو اختلفنا وبه قال مالك والاوزاعي والليث والشافي وقال أبو حنيفة ان أملم أحدهما وهما في دار الحرب و دخل دار الاسلام الفحخ الذكاح ولو تزوج حربي حربية ثم دخل دار الاسلام وعند الذمة انفسخ نكاحه لاختلاف الدارين ويقتضي مذهبه أن أحد الزوجين الذميين اذا دخل دار الحرب نافضا العهد انفسخ نكاحه لان الدار اختانت بهما فعلا وحكما فوجب أن تقع الفرقة ببنهما كما لو أسلت في دار الاسلام قبل الدخول.

ولذا أن أبا سفيان أسلم بمرالظهران وامرأت بمكة لم تسلم وهي دار حرب ، وأم حكيم أسلمت بمكة وهرب زوحها عكرمة الى اليمن وامرأة صفو ازبن أمية أسلمت بوم الفتح وهرب زوجها بم أسلموا وأقروا على أمكمتهم مع اختلاف الدبن والدار بهم ، ولانه عقد معاوضة فلم ينفسخ باختلاف الدار كالبيم ويفارق مأقبل الدخول فان تقاطم النكاح اختسلاف الدبن المانم من الاقرار على النكاح دون ما ذكروه ، فعلى هذا لو تزوج مسلم مقيم بدار الاسلام حربية من أهل الكتاب صح نكاحه وعدم الإيصح

﴿مسئلة﴾ (وكذلك إن شرط أن يطلقها في وقت بمينه)

فلا يصح النكاح سواء كان معلوما أو مجهولا مثل أن يشرط عليه طلاقها ان قدم أبوها أو أخوها ويتخرج أن صحانكاح ويبطل الشرط وهوقول أبي حنيفة وأظهر قولي الشافي قاله في عامة كتبه لان التكاح وقع مطلقا واعاشرط على نفسه شرطاو ذلك لا يؤثر فيه كالوشرط أن لا يتزوج عليها ولا يسافر بها .

ولنا أن هذا شرط مانع من بقاء النكاح فأشبه نكاح المتعة ولانه شرط انتفاء النكاح فيوقت بعينه أشبه نكاح المتعة ويفارق ماقاسواعليه فانه لم يشرط قطع التكاح

لانه عقد معاوضة فلم يصح تعليقه على شرط مستقبل كالبيع ولانه وقف الذكاح على شرط ولا يجوز وقفه على شرط وهو قول الشافي وعن مالك نجوه،وذكر أبو الخطاب فيما إذا شرط اندضيت أمها رواية ان النكاح صحيح لانه يصح في الجهل بالموض فلم يبطل بالشرط الفاسد كالمتق ويبطل المشرط والاول أصحاف كرنا (النوع الثاني) ان شرط أنه لا مهر لها ولا نفقة او يقسم لها اكثر من امرأته الاخرى او اقل فالشرط باطل ويصح النكاح وكذلك ان شرط أنه إن اصدقها رجم عليها

ولنا عموم قوله تعالى (والمحصدات من الذين أو توا الكناب من قبلكم) ولا مها امرأة يماح نكاحها اذا كانت في دار الاسلام فأ ببح نكاحها في دار الحرب كالمسلمة

﴿مسئلة ﴾ قال (ولو نكح أكثر من أربع في عقد واحد أو في عقودمتفرقة ثم أصابهن ثم أسلم ثم أسلم ثم أسلم ثم أسلم ثم أسلت كل واحدة منهن في عدتها اختار أربعا منهن وفارق ماسواهن سواءكان من أمسك منهن أول من عقد عليهن أو آخرهن)

وجملة ذلك أن الكافر اذا أسلم ومعه أكثر من أربع نسوة فأسلمن في عدتهن أو كن كتابيات لم يكن له امساكهن كابن بنبر خلاف نعلمه ولا على امساك أكثر من أربع قاذا أحب ذلك اختار أربعا منهن وقارق سائرهن سوا، تزوجن في عقد أرفي عقود وسوا، اختار الاوائل أو الاواخر ، نص عليه احمد وبه قال الحسن ومالك والليث والاوزاعي والثوري والشافعي واسحاق ومجمد بن الحسن وقال ابو حنيفة وأبو يوسف إن كان تزوجهن في عقدانة خ نكاح جميعهن ، وان كاز في عقود فنكاح الاوائل صحيح ونكاح مازاد على أربع باطل لان العقد اذا تناول أكثر من أربع فتحريمه من طريق الجم فلا يكون فيه مخيراً بعد الاسلام كما لو تزوجت المرأة زوجهن في حال الكافر ثم أسلموا

و لنا ماروى قيس بن الحارث قال أسلمت وتحتى عمان نسوة فأتيت الذي عَلَيْكَاتِهُ فَعَلَمُ لَهُ ذَلَكُ

أو تشرط عليه أن لا يطأها او يعزل عنها او لا يكون عندها في الجمة الا ليلة أو شرط لها النهار دون الليل او شرط على المرأة ان تنفق عليه او تعطيه شيئاً فهذه الشروط كلها باطلة في نفسها لابها تنافي مقتضاه و تنضمن اسقاط حقوق تجب بالمقد قبل انعقاده فلم يصح كما لو اسقط الشفيع شفعة قبل البيع، فأما المقد في نفسه فهو صحيح لان هذه الشروط تعود الى معنى زائد في المقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطله كما لو شرط في المقد صداقاً عرما ولان النكاح يصح مع الجهل بالموض فجاز أن ينعقد مع الشرط الفاسد كالمتاق وقد نص احمد فيمن نزوج امرأة وشرط عليها ان يبيت عندها في كل جمة ليلة ثم رجعت وقالت لا أرضى الاليلة وليلة فقال: لها ان تعزل الابطيب نفس منها فان ذلك جائز وان ويشرط عليهاان يأتيها في الايام بجوز الشرط وان شاءت، وقال في الرجل يتزوج المرأة على أن تنفق عليه في ويشرط عليهاان يأتيها في الايام بجوز الشرط وان شاءت، وقال في الرجل يتزوج المرأة على أن تنفق عليه في الشرط ولم يحتمل إطال المقد انقل عنه المروف في النهازيات والهيبات ليس هذا من نكاح أهل الشروط يحتمل إطال الشروع بالمها أن يتزوجها وبجمل لها عدل ، وكان الحدر وعطاء لام يان نكاح النهاروات بأسال وكان الحدن لا يوكان الحدن لا يوكان الحدن لا يمل المقادة أن يعدل لها عدل ، وكان الحدر وعطاء لام يان نكاح النهاروات بأسال وكان الحدن لا يوكان الحدن لا يوكان الحدن لوكان الحدن لوكان الحدن لا يوكان الحدن المدن لا يوكان الحدن الموكونة . قال شيخنا ولعل كراهة من وكان الحدن لا يوكان الحدن الميال الموكون المدن لا يوكان الحدن الميان نكاح المال وكان الحدن الميان الحدن الميان نكاح المال وكان الحدن الموكونة . قال شيخنا ولعل كراهة من وكان الحدن الميان الموكونة . قال شيخنا ولعل كراهة من وكان الحدد بولون الميان الموكونة والعال الوكان الحدد بولون الميان الموكون الميان الميان الموكونة والميان الموكون الميان الموكون الميان الميا

فغال « اختر منهن أربعا » رواه احد وأبو داود . وروى محد بن سويد الثقني أن غيلان بن صلمة أملم وتحتــه عشر نسوة فأسلمن معه فأمره رسول الله وَاللَّهِ أَن يتخبر منهن أرجا. رواه الترمذي ورواه مالك في موطئه عن الزهري مرسلا، ورواه الشافعي في مسدد عن أن عليمة عن مصر عن الزهري عن سالم عن أبيه الا أنه غير محفوظ غلط فيه معمر وخالف فيه أصحاب الزهري كذاك قال الحفاظ الامام احمد والترمذي وغيرهما، ولان كل عدد جاز له ابتدا. العقد عليه جاز له امساكه بنكاح مطاتى في حال الشرك كما لو تزوجهن بغير شهود ، وأما اذا تزوجت بزوجين فنكاح الثاني باطللانها ملكته ولك غيرها ، وإن جمعت ببنها لم يصح لانها لم عليكه جميع بضعها ولان ذلك ليس بشائع عند أحد من أهل الاديان ، ولان المرأة ليس لها اختيار النكاح وفسخه بخلاف الرجل

(فصل) وبجب عليه أن بخنار أربعا فما دوز و فارق سائر هن أو ينارق الجبع لان النبي وَلَيْكُنْ إِنَّ أَمُو غيلان وقيسا بالاختيار وأمره يقتفى الوجوب، ولان المسلم لايجوز اقراره على نكاح أكثر من أربع فان أبي أجبر بالحبس والتحزير الى أن مختار لان هذا حق عليه يمكنه ايفاؤه وهو ممتنع منه فأجبرعايه كايفا. الدين، وايس للحاكم أن يختار عنه كما يطلق على المولي اذا امتنع من الطلاق لان الحقيمها لغيو معين وأنما تتعين الزوجات باختياره وشهوته وذلك لايعرفه الحاكم فينوب عنه فيه بخلاف المولي قان الحق لمعين يمكن الحاكم ايفاؤه والنيابة عن المستحق فيه فائ جن خلي حتى يعود عقله ثم يجبر على

كره ذلك راجعة إلى أبطال الشرط وإجازة من أجازه راجعة الى أصل النكاح فتكون أقوالهم متفقة على صحة النكاح وابطال الشرط كما قانا والله أعلم . وقال القاضي أما كره أحمد هذا النكاح لانه يقع على السر ودومنهي عنه قان شرط عليه ترك الوط. احتمل أن يفسد العقد لانه شرط ماينافي المقصود من النكاح وهذا مذهب الشافعي ، وكذلك إن شرط عليه أن لا نسلم اليه فرو عفرات من اشترى شيئا على أن لايقبضه ، وأن شرط عليها أن لايظاً لم يفسد لأن الوط. حقه عليها ، ومحتمل أن يفسد لان لها فيه حمًّا ولذلك تملك مطالبته به أذا آلى والفسخ أذا تعذَّر بالجب والعنة

(الثالث) أن بشرط الجيار إن جارها بالمهر في وقت والا فلا نكاح بينها فالشرط باطل وفي صحة النكاح روايتان (احداهما) النكاح صحبح والشرط باطل وبه قال أبو ثور فيما اذا شرط الحيار وحكاه عن أبي حنيفة وزعم أن لا خلاف فيه ، وقال ابن المنذر قال أحد وإسحاق اذا تزوجها على انه إن جا ها بالمهر في وقت كذا وإلا فلا نكاح بينها الشرط باطل والعقــد جائز وهو قول عطا. والثوري وأبيحنيفة والاوزاعي وروى ذلك عن الزهري ولان النكاح عقد لازم لايدخه خيار لما في ذلك من المفسدة والضرر على الحرائر لكونها ترد بعد ابتدائها بعقد النكاح والشناعة عليها بأنها ردت رغبة عنها لدناتها والشرط الآخر تعليقالنكاح على شرط نهو معنى الخيار وبصح النكاح لانالنكاح يصح في الحبول فلم يفسد بالشرط الفاسد كالمتق ، وروى ان منصور عن أحد في هــذا ان الشرط الاختيار وعليه نفقة الجيم الى أن بختار لانهن محبوسات عليه ولانهن فيحكم الزوجات أيتهن اختار جاز (فصل) ولو زوج الكافر ابنه الصدير أكثر من أربم ثم أسلموا جيماً لم يكن له الاختيار قبل بلوغه فأنه لا حكم لقوله وليس لابيه الاختيار عنه لان ذلك حق يتعلق بالشهرة فلا يتوم غيره مقامه فيه فاذا بلنم الصبي كان له أن يختار حينئذ وعليه المفقة إلى أن يختار

(فصل) قان مأت قبل أن يخنار لم يقم وارثه مقامه لما ذكرنا في الما كم وعلى جيمهن العدة لان الزوجات لم يتمين منهن فن كانت منهن حاملا فعديها برضعه ومن كانت آيسة أو صفيرة فعدتها أربعة أشهر وعشر لانها أطول العدتين في حقها ، وان كانت من ذوات القرو، فعدتها أطول الأجلين من ثلاثة قروه أو أربعة أشهر وعشر لنقضي العدة بيقين لان كل واحدة منهن يحتمل أن تكون مختارة أو مفارقة وعدة المحتارة عدة الوقاة وعدة المنارقة ثلاثة قرو، فأوجبنا أطولهما لتنقضي العدة بيقين كا قلنا فيمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها عليه خمس صلوات وهذا مذهب الشافعي، قأما الميراث قان اصطلحن عليه فهو جائز كيفا اصطلحن لان الحق لهن لا يخرج عنهن وان أبين الصلح فقياس المذهب أن يقرع بينهن فتكون الاربع منهن بالقرعة وعند الشافعي يوقف الميراث حتى يصطاحن وأصل هذا يذكر في غير هذا الموضع ان شا، الله تعالى

(فصل) وصفة الاختيار أن يقول اخترت نكاح هؤلاء أو اخترت مؤلاء أوأمسكتهن أو اخترت

والعقد جائزان لنول النبي وكالله و المسلمون على شروطهم » وذكر القاضي في كتابه الروايتين والوجهين ، أما صحة العقد فلان اللفظ الذي يقتضي الدوام قد وجد وانما حصل الشرط في المهر فلم يؤثر في العقد ، وأما الهر قانها لما المكت فسخ النكاح عند تعذر نسليم المهر جاز أز يشنرط هذا المهنى في العقد ولا يؤثر فيه ، والرواية الأخرى يعلل العقد في هذا كله لان النكاح لا يكون إلا لازما وهذا اوجب جوازه ولانه وقفه على شرط ولا مجوز وقفه على شرط كالبيم وهذا قول الشافعي ونحره عن مالك وأبي عبيد

(فصل) قان شرط الخيار في الصداق خاصة لم يفد النكاح لان النكاح منفرد عن ذكر الصداق لا بفسد النكاح بفرد فلأن لا يفسد بشرط الخيار أولى بخلاف البيم قانه أذا فسد أحسد العوضين فسد الآخر، اذا ثبت هذا فني الصداق ثلاثة أوجه (أحدها) يصح الصداق وببطل شرط الخيار كا يفسد الشرط في النكاح ويسح النكاح (والثاني) يصح و ثبت الخيار فيه لان عقد الصداق عقد منفرد بجري مجرى الا عان ويثبت فيه الخيار كانبياعات (والثانث) يبطل الصداق لانها لم ترض به فلم يلزمها كا لو لم توافقه على شيء

﴿ فَصَلَ ﴾ قَالَ الشَّبِحَ رَحِمُ اللَّهُ تَمَالَى ﴿ فَانَ تَزُوجِهَا عَلَى انْهَا مَسَلَمَةً فَيَا نَتَ كَتَابِهَ فَلَهُ الْحَيَارُ ﴾ لأنه نقص وضرر يتعدى الى الولد فأشبه مالو شرطها حرة فبانت أمة حبسهن أو امساكهن أو نكاحهن أو أمسكت نكاحهن أو ثبت نكاحهن أو اثبتهن، وان قال لما زاد على الاربع فسخت نكاحهن كان اختياراً للأربع ، وان طلق إحداهن كان اختياراً لمالان الطلاق لا يكون الاربع في زوجة وان قال تد فارقت هؤلاء أو اخترت فراق هؤلا، فان لم ينو الطلاق كان اختيارا لفيرهن لقول النبي عَنَيْكِيْنَة لغيلان ه اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن وهذا يقتضي أن يكون لنظالفواق صريحاً فيه كا كان لفظ الطلاق صريحاً فيه وكذا في حديث فيروز الديلي قال فعمدت إلى أقدمهن صحبة ففارنتها وهذا الموضع أخص بهذا المفظ فيجب أن يتخصص فيه بالفسخ وان نوى به الطلاق كان اخياراً لهن دون غيرهن وذكر القاضى فيه عند الاطلاق وجهين

[أحدهما] أنه يكون اختياراً للمفارقات لان لفظ الفراق صريح في الطلاق والأولى ماذكرناه وان وطى، إحداهن كان اختياراً لها في قياس المذهب لانه لا يجوز إلا في ملك فيدل على الاختيار كوط، الجارية المبيعة بشرط الحيار ووط، الرجعية أيضا اختيار لها ، وان آلى من واحدة منهن أو ظاهر منها لم يكن اختياراً لها لانه يصحفي غيرزوجة في أحد الوجهين وفي الآخر يكون اختياراً لها لان حكمه لا يثبت في غير زوجة وان قذفها لم يكن اختياراً لها لانه يتم في غير زوجة

(فصل) واذا اختار منهن أربعاً وقارق البواقي فعدتهن من حين اختار لأنهن بن منه بالاختيار ويحتمل أن تكون عدتهن من حين أسلم لانهن بن باسلامه وإنما يتبين ذلك باختياره فيثبت حكه من حين الاسلام كما اذا أسلم أحد الزوجين ولم بسلم الآخر حتى انقضت عدتها وفرقهن فسخ لانها نثبت

﴿ مسئلة ﴾ (قان شرطها كتابية فبانت مسلمة للا خيار له) لامها زيادة ، وقال أبو بكر له ذلك لانه قد يكون له غرض في عدم وجوب العبادات عليها والاول أولى

(فصل) فان شرطها أمة فبانت حرة وكان له نكاح الاماء فلا خيار له لان ولده يسلم من الرق ويتمكن من لاستمتاع بها ليلا ونهاراً ، وكذا لو شرطها ذات نسب فبانت أشرف منه أو على صفة دينه فبانت خيراً من شرطه لانها زيادة

(فصل) وان شرطها بكراً فبانت ثبيا فعن أحد كلام مجتمل أمرين (أحدها) لا خيار له لان النكاح لابرد فيه هيب سرى العبوب الثمانية ولا يثبت فيه الخيار الا يرد بمخالفة الشرط (والته في) له الخيار كا لو شرط الحرية ، وكذلك لو شرطها حسناه فبانت شوها، أو ذات ندب فبانت دونه أو ببضا، فبانت سودا، أو طويلة فبانت قصيرة خرج في ذلك كله وجهان ونحو هذا مذهب الشافعي وكذلك لو شرط نفي العبوب التي لا ينفسخ بها النكاح كالمعلى والحرس والصامم ونحوه فبان مخلاف ذلك فعيه وجهان . وعمن ألزم لزوج من هذه صفتها اشرري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي حكاء ابن المنسفر ، وروى الزهري ان رجلا تروح امرأة فلم مجدها عذرا، و كإنت الحيضة خرقت عذرتها فأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب بالعدة رة ، وعن الحسن والشعبي وابراهيم في الرجل عذرتها فأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب بالعدة قد وعن الحسن والشعبي وابراهيم في الرجل عذرتها فأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب بالعدة قد عن الحسن والثم وا تعبيس والحل الثقبل إذا لم مجد امرأته عذرا، ليسعليه شي، الهذرة ان الحيضة تذهب العذرة والوثبة وا تعبيس والحل الثقبل

باسلامه من غير لفظ منهن وعدتهن كهدة المطلقات لان عدة من انفسخ ذكاحها كذلك وان ماتت احدى المحتارات أو بانت منه وانقضت عدتها فله أن ينكح من المفارقات و تسكون عنده على طلاق ثلاث لانه لم يطلقها قبل ذلك، وان اختسار أقل من أربع أو اختار ترك الجميع أمر بطلاق أربعا منهن وقع عام أد بم لان الاربع الزوجات لا ببن منه إلا بطلاق أو ما يقوم مقامه قاذا طلق أربعا منهن وقع طلاقه بهن وانفسخ نسكاح الباقيات لاختياره لهن وتكون عدة المطلقات من حين طلق وعدة الباقيات وقم على الوجهين وان طاق الجميع أقرع ببنهن فاذا وقعت القرعة على أربع منهن كن المحتارات ووقع طلاقه بهن وانفسخ نكاح البواقي فان كان المطلاق ثلاثا فتى انقضت عدتهن فله أن ينكح من الباقيات لانهن لم يطلقن منه و لانحل له المطلقات إلا بعد زوج واصابة ، ولوأسلم ثم طلق الجميع قبل اسلامهن ثم أسلمن في العدة أمر أن مختار أربعا منهن فاذا اختارهن تبينا أن طلاقه وقع بهن لانهن زوجات ثم أسلمن في العدة أمر أن مختار أربعا منهن فاذا اختارهن ولا يقم بهن طلاقه وله نكاح أربع منهن اذا انقضت عدة المطلقات لان هؤلا غير مطلقات والنرق ببن هذه و بين التي قبلها ان طلاقه وله الاختيار أولى منهن الما في زمن ليس له الاختيار فيه فاذا أسلمن تجدد له الاختيار حينثذر في التي قبلها يطلقن وله الاختيار والطلاق يصلح اختياراً وقد أوقه في الجيم وليس بعضهن أولى من والتي قبلها يطلقن وله الاختيار وفصل) واذا أسلم قبلهن والمنا بتعجيل الفرقة باخنلاف الدين فلا كلام ، وان قلنا يقف على وافعل) واذا أسلم قبلهن والمنا بتعجيل الفرقة باخنلاف الدين فلا كلام ، وان قلنا يقف على

(فصل) اذا تزوج امرأة يظنها مسلمة فبانتكافرة فله الحيار وهذا قول الشافعيكما اذا شرط ذلك (مسئلة) (وإن تزوج أمة يظنها حرة أو على انها حرة و يلدت منه فالولد حر ويفديهم بمثلهم يوم ولادتهم وبرجع بذلك على من غره ، ويفرق بينهما إن لم يكن ممن بجوز له نكاح الاماء وإن كان ممن بجوز له نكاح الاماء فه الحيار فان رضي المقام معها فما ولدت بعد ذلك فهو رةبق)

الكلام في هذه المسئلة في فصول (أحدها) ان النكاح لايفسد بالفرور وهو قول أبي حنيفة ، وقال الشافي في أحد قوليه يفسدلانه عقد على حرة ولم بوجد فأشبه مالو قال بعنك هذا الفرس فاذا هو حمار ولنا ان المعقود عليه في النكاح الشخص دون الصفات فلا يؤثر عدمها في صحته كالو قال زوجتك هذه الحسناء فاذا هي سودا، وكذا نقول في الاصل الذي ذكروه ان العقد صحيح لان المعقود عليه العين المشار اليهاء وإن سلمنا فالفرق بينهما من وجبين (أحدها) أن ثم الفائت الذت فان ذات الفرس غير ذات الحار وههنا اختلفا في الصفات [والثاني] ان البيع يؤثر فيه فوات الصفات به ليل انه يرد بفوات أي شي، كان فيه نفع منها والنكاح بخلافه

(الفصل الثاني) أن أولاده منها أحرار بغيرخلاف نعلمه لانه اعتقد حريتها فكان ولده أحراراً كاعتفاده مايقتضي حريتهم كما لو اشترى جارية يظنها ملكا لبائعها فبانت نفصوبة بعد أن أولدها (الفصل الثالث) أن على الزوج فداء أولاده كذلك قضى عمر وعلى وابن عباس وهو قول انقضاء العدة ولم يسلمن حتى انقضت عديمن تبنا أنهن بن منذ اختلف الدينان فان كان قد طلقهن قبل انقضاء عديمن تبينا أن طلاقه لم يقع بهن وله نكاح أربع منهن اذا أسلمن موان كان وطنهن تبينا أنه وطيء غير نسائه وان لاعنهن أو ظاهر أو قذف تبينا أن ذلك كان في غير زوجته وحكه حكم مالو خاطب بذلك أجنبية قان أسلم بعضهن في العدة تبينا أنها زوجته فوقع الطلاق با وكان وطؤه لها وطنا لمطلقته وان كانت المطلقة غيرها فوطؤه لها وطء لامرأنه وكذلك ان كان وطؤه لها قبل طلاقها ، وان طاق الجيم فأسلم أربع نسوة منهن أوأقل في عديهن ولم تسلم البواقي تعينت لزوجية في المسلمات ووقع الطلاق بهن قائل البواقي فله أن يتزوج بهن لانه لم يقع طلاقه بهن

فصل) واذا أمل وتحته نمان نسوة فأملم أربع منهن فله اختيارهن وله الوقوف إلى أن يسلم البوافي فان مات اللائي أسلمن ثم أملم الباقيات فله اختيار الميتات وله اختيار الباقيات وله اختيار الباقيات وله اختيار الباقيات وله اختيار بوض هؤلاء و بعض هؤلاء لان الاختيار ايس بعقد واعا هو تصحيح العقد الاول نبهن والاعتبار في الاختيار بحال ثبوته وحال ثبوته كن أحياء ، وإن أسلمت واحدة منهن فقال اخترتها جاز قاذا اختار أربعا على هذا الوجه انفسخ نكاح البواقي وإن قال الدسلمة اخترت في خركاحها لم يصح لان الفسخ أما يكون فيا زاد على الارم والاختيار للاربع وهذه من جملة الاربع الا أن يربد بالفسخ الطلاق فيقع لانه كماية ويكون طلاقه لها اختيارا لها ، وإن قال اخترت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه ليس فيقع لانه كماية ويكون طلاقه لها اختيارا لها ، وإن قال اخترت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه ليس

مالك والثوري والشانعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وعن أحد رواية أخرى ايس عليه فداؤهم لان الولد يذقد حر الاصل فلم يضمنه اسيده لانه لم يملكه وعنه انه يقاله افتدا، أولاده وإلا فهم يتبعون الام، فظاهر هذا انه خيره بين فدائهم و بين تركم رقيقاً لأنهم رقيق بحكم الاصل فلم يلزمه فداؤهم كا لو وطنها وهو يعلم رتها، قل الحلال اتنق عن أبي عبد الله أنه يفدي ولده وقاله إسحاق عنه في موضع أن الولد له وليس عليه أن ينديهم، وأحسبه قولا أولا لابي عبد الله والصحيح انعليه فدا هم المصا، الصحابة به ولانه نما، الامة المدلوكة في بيدأن يكون مملوكا لمالهما وقد نوت رقه باعتقاد الجرية فلزما ضانهم كما لو فوت رقهم بفعله وفي فدائهم ثلاث مسائل (الاولى) في وقنه وذلك حين وضع الولد قضى بذلك عروم في وابن عبداس وهو قول الشافعي، وقال أبو بكر والثوري وأصحاب الرأي يضمنهم بقيمتهم بولم ينعهم الاحال الخصورة

ولنا انه محكوم محريته عند الوضع فوجب أن يضمنه حينئذ لانه قات رقه من حينئذ ولان القيمة التي تزيد بعد الوضع لم تدكن مملوكة لمالك الانة فلم يضونها كما بعد الخصومة قان قبل فقد كان محكوما محريته وهو جنين قلنا أنه لم يكن تضمينه حينئذ أمدم قيمة، والاطلاع عليه فأوجبنا ضانه في أول حال أمكن تضمينه وهو حال الوضع

بوقت للاختيارلاً ما جارية الى بينونة فلايصح امسا كهاران فسخ نكاحهالم بنفسخلانه لما لم بجزالاختيار لم يجزالفسخ و إن نوى بالفسخ الطلاق أوقال أنت طالق فهو ، وقوف فان أسلمت ولم يسلم زيادة على أربع أو أملم زيادة فاختارها تبينا وقوع الطلاق بها والا فلا

(فصل) وان قال كما أسلمت واحدة اخترتها لم تصح لان الاختيار لا يصح تعليقه على شرط ولا يصح في غير معنى وان قال كما أسلمت واحدة اخترت فسخ نكاحها لم يصح أيضا لان الفسخ لا يتعلق بالشرط ولا يملكه في واحدة حتى بزيد عدد المسلمات على الاربم ، وان أراد به الطلاق فهو كما أو قال كما أسلمت واحدة فعي طالق وفي ذلك وجهان (أحدها) يسمح لان الطلاق يصح تعليقه بالشرط وبتضمن الاختيار لها فكما أسلمت واحدة كان اختياراً لها وتطلق بطلاقه والثاني الا يصح لان الطلاق يتضمن الاختيار والاختيار لا يصح تعليقه بالشرط

(فصل) واذا أسلم ثم أحرم بحج أو عرة ثم أسلمن فه لاختيار لان الاختيار استدامة النكاح وتعيين المنكوحة فليس ابتداء له ، وقال الماضي ليس له الاختيار وهو ظاهر مذهب الشافي ولنا أنه استدامة نكاح لايشترط له رضاء المرأة ، ولا رئي ولاشهرد ولا يتجدد به ،هر فجاز له في الاحرام كالرجعة

(فصل) واذا أسلمن معه ثم متن قبل اختياره فله أن يختار منهن أربعافيكون له ميراثهن ولايرث

(المسئلة الثابة) في صفة المداء رفيها ثلاث روايات (إحداهن) بقيمتهم وهو أكثر الفقها. لقول النبي وَ الله والله والله

الباقيات لانهن ليس نروجات له ، وان مات بعضين فله الاختيار من الاحيا، وله الاختيار من الميتات وكذلك لو أسلم بعضين فمن الرواقي فله الاختيار من الجيم ، فان اختار الميتات فله ميراثهن لانهن وهن نساؤه ، وان اختار غيرهن فلا ميراث له منهن لانهن أجنبيات وان لم يسلم البواقي لزم النكاح في الميتات وله ميراثهن ، وان وطيء الجيم قبل اسلامهن ثم أسلمن فاختار أربعا منهن فليس لمن الا المسمى لانهن زوجات واسائرهن المسمى بالعقد الاول ومهر المثال الوط، الثاني لانهن أجنبيات والحكم في المهر على ماذكر فاه وان وطنهن هد اسلامهن فالموطوءات اولاهن المحتارات والبواقي أجنبيات والحكم في المهر على ماذكر فاه

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ ولو أُسلم وتحته أختان اختار منهما واحدة ﴾

هــذا قول الحــرـــ والاوزاعي والشافعي واسحاق وابي عبيــد ، وقال 'بو حنيفة في هــذه كفوله في عشرة نسوة .

ولنا ماروى الضحاك بن فروز عن أبه قال : قات يار ول الله الي أسلمت وتحتي أخنان !قال «طاق أبهما شئت » رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما ،ولانأنكحة الكفار صحيحة وأنما حرم الجم في الاسلام وقد أزاله فصح كما لو طلق أحداهما قبل إسلامه ثم أسلم والاخرى في حباله وهكذا الحسكم في المرأة وعمتها أو خاتها لان المعنى في الجيم واحد

⁽المسئلة الثالثة) فيمن يضمن منهم ومن ولد حيا في وقت يعيش لمثله سواء عاش أو مات بعد ذلك وقال مالك والثوري وأبو ثور واصحاب الرأي لاضان على الاب لمن مات منهم قبل الخصومة وهذا ينبنى على وقت وقد ذكرناه فأما السقط ومرض ولد لوقت لا يعيش لمثله وهو دون ساتة اشهر فلا ضان له لانه لاقيمة له

⁽ فصل) في المهر ولا يخلوان يكون بمن بجوز له نكاح الا ماء أولا فان كان بمن بجوز له ذلك وقد نكحوا نكاحا صحيحا فلها المسمى فان كان لم يدخل بها واختار الفسخ فلا مهر لها لان الفسخ لمذر من جهما فهي كالمعيبة يفسخ نكاحها وان كان بمن لا بجوز لهم نكاح الاماء فالمقد فاسد من أصله ولا مهرفيه ان كان قبل الدخول فان دخل بها فعليه مهرها وهل بجب المسمى أو مهر المثل جملى روايتين يذكر ان في الواجب في انسكاح الفاسد ان شاء الله تعالى وكذلك ان كان بمن بجوز له نكاح الاماء لكن تزوجها بغير اذن سيدها أونحو ذلك بما يفسد به النكاح

⁽الفصل الراجم) انه برجع بما غرمه على من غره من المهر وقيمة الاولادوهو اختيار الحرقي ورواية عن أحمد قال ابن المنذركذلك قضى عمر وعلي وابن عباس وبه قال الشافعي في القديم وفيه رواية أخري لايرجع بالمهر اختاره أبو بكر قال وهو قول علي وبه فال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد لانه وجب عليه في مقابلة نفع وصلاليه وهو الوطء فإيرجع به كالواشرى

(فصل) ولو تزوج وثنية فأسلمت قبله ثم تزوج في شركه أختها ثم أسلما في عدة الاولى فله أن بخنار منهما لانه أسلم وتحته أختان مسلمتان وإن أسلم هو قبلها لم يكن له أن يعزوج أختها في عدمها ولا أربعا سواها فان فعل لم يصح النكاح الثاني واذا أسلمت الاولى في عدمها فنكاحها لازم لانها انفردت به (فصل) وإن تزوج أختين ودخل بهما ثم أسلم وأسلمنا عه فاختار احداهما لم يطأها حتى تنقضي عدة أختها لئلا يكون واطئا لأحد الاختين في عدة الاخرى ، وكذلك اذا أسلم وتحته أكترمن أربع قد دخل بهن فأسلمن معه وكن ثمانيا فاختار أربعا منهن وفارق أربعا لم يطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات الملا يكون واطئا لا كثر من أربع ، فان كن خمسا ففارق إحداهن فله وطه ثلاث من المختارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة ، فان كن ستا ففارق اثنين فله وطه واحدة من المختارات ، فان كن سبما ففارق ثلاثا فلهوط واحدة من المختارات ولا يطأ الباقيات حتى تنقضي عدة المفارقات فله وطه واحدة من المختارات

(فصل) واذا تزوج أختبن في حال كفره فأسلم وأسلمتا معا قبل الدخول فاختار احــداهما فلا مهر للاخرى لاننا تبينا أن الفرقة وقعت باسلامهم جميعا فلا تستحق مهراً كما لو فسنخ النكاح لعيب في احداها ولانه فكاح لايتر عليه في الاسلام فلا بجب به مهر اذا لم يدخل بها كما لوزوج الحجوسي أخته

منصوبا فأكله محلاف قيمة الولد فانه لم يحصل في مقابلته عوض لانها وجبت بحرية الولد وحرية الولد له لا لابيه وقال القاضي الا ظهر انه لم يرجع بالمهر لان أحمد قال كنت اذهب الى حديث على ثم أني هبته وكأني اديل الى حديث عمر يعني في الرجوع ولان العاقد ضن له سلامة الوطء كما ضمن له سلامة الولد فكما يرجع عليه بقيمة الولد كذلك يرجع بالمهر قال وعلى هذا الاصل يرجع باجرة الحدمة افنا غرمها قال شيخنا ولاأعرف عن أصحابنا بينها فرقا اذا ثبت هذا وكان الغرور من السيد عتقت وان كان بلفظ غير هذا لم تتبت به الحربة فلا شيء له لانه لافائدة في ان يجب له مايرجع به عليه وان كان الغرور من وكيه رجع عليه في الحال وكذلك ان كان من اجنبي وان كان منها فليس لها في الحال مال فيخرج فيها وجهان بناه على دين العبد بغير اذن سيده هل يتملق برقبته او بذمته يتبع به بعد العتق قال القاضي فياس قول الحرقي انه يتملق بذمتها لانه قال في الامة اذا خالمت زوجها باذن سيدها يتبعها به اذا عتقت كذا ههنا ويتبها مجميعه وظاهر كلام احمد ان الغرور اذا كان من الامة طلداء على من غره يروى هذا عن على وابراهم وحماد وكذلك قال الشعبي وان قلنا يتعلق بها قالسيد غير بين فدائها بقيمتها ان كانت اقل عا يرجع به عليها أوتسليمها فان اختار فداه ها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج فانه لافائدة في ان بوجبه عليه ثم يرده اليه وان اختار تسليمها سلمها وأخذ ما وجب ذلك عن الزوج فانه لافائدة في ان بوجبه عليه ثم يرده اليه وان اختار تسليمها سلمها وأخذ ما وجب

ثم أسلما قبل الدخول وهكذا الحبكم فيا زاد على الاربم اذا أسلموا جيعاقبل الدخول فاختار أربعاً وأنفسخ نكاح البواقي فلا مهر لهن لما ذكرنا وافحه أعلم

(مسئلة ﴾ قال (وان كانتا أما و بنتا فأسلم وأسلمنا معا قبل الدخول فسد نكاح الام وان كان دخل بالام فسد نكاحهما)

الكلام في هذه المسئلة في فصاين (أحدهما) اذا كان اسلامهم جميعا قبل الدخول فانه يفسد نكاح الام ويذبت نكاح البنت وهذا أحد قولي الشانبي واختيار المزني، وقال في الآخر مختار أبهما شاء لان عقد الشرك الما بثبت له حكم الصحة اذا انضم اليه الاختيار، فاذا اختار الام فكأنه لم يعقد على البنت.

ولنا قول الله تعالى (وأمهات نسائكم) وهذه أم زوجته فتدخل في عوم الآية ، ولاتها أم زوجته فتحرم عليه كا لو طلق ابنتها في حال شركه ، ولانه لو تزوج البنت وحدها ثم طلقها حرمت عليه أمها أذا أسلم فاذا لم يطنقها وتمسك بنكاحها أولى ، وتولهم أما يصح العقد بانضام الاختيار البه فيرصحيح فان أنكحة الكفار صحيحة ثبت لها أحكام الصحة وكذلك لو انفردت كان نكاحها صحيحا لازما من غير اختيار ولهذا فوض البه الاختيار ههذا ولا يصح أن يختار من ليس نكاحها صحيحاوا ما المختمد الام بفساد نكاحها لانها تحرم بمجرد العقد على ابنتها على التأبيد فلم يمكن اختيارها والبنت لانحرم قبل الدخول بأمها فتمين النكاح فيها بخلاف الاختين

له وقال القاضي ان الفرور الموجب للرجوع ان يكون اشتراطا لحرية مقارنا للمقد فيقول زوجتكها على أنها حرة وان لم يكن كذلك لم يملك الفسخ وهذا مذهب الشافعي والصحيح خلاف هذا فان الصحابة الذين قضوا بالرجوع لم يفرقوا بين أنواع الغرور ولم يستفصلوا والظاهر ان العقد لم يقع هكذا ولم تجربه العادة في العقود ولا مجوز قضاؤهم المطلق على صورة نادرة لم تنقل ولان الغرر قد يكون من المرأة ولا لفظ لها في العقد ولانه متى اخبره بحريتها او أوهمه ذلك بقرائن تغلب على ظنه حريتها فنكحها على ذلك ورغب فيها واصدتها صداق الحرائر ثم لزمه الغرم فقد استضربنا على قول الحبر له والغار فتجب ازالة الضرر عنه باثبات الرجوع على من غره واضر به فعلى هذا ان كان الغرور من اثنين أو أكثر فالرجوع على جميعهم وان كان الغرور منها ومن الوكيل فعلى كل واحد منها فصفه

(الفصل الخامس) أنه ان كان الزوج بمن يحرم عليه نـكاح الاماء فانه يفرق بينها لاناتبينا ان النـكاح فاسد من أصله لمدم شرطه وهكذا ان كان يزوجها بغير اذن سيدها أو اختل شرط من شروط النـكاح فهو فاسد يفرق بينها والحكم في الرجوع علىماذكر نا وان كان ممن يجوز له نكاح الاماه وكانت الشرائط مجتمعة فالمقد صحيح والزوج الحيار بين الفسخ والمقام على النكاح وهذا

(الفصل الثاني) إذا دخل بها حرمتا على التأبيد الام لانها أم زوجته والبنت لانها ربيبته من زوجته التي دخل بها ، قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من تحفظ عنه من أهل العلم وهذا قول الحسن وهر بن عبد العزيز وقتادة ومالك وأهل الحجاز والثوري وأهل العراق والشاني ومن تبعهم ، وان دخل بالام وحدها فكذلك ان البنت نكون ربيبته مدخولا بأمها والام حرمت بمجرد العقد على ابنتها وان دخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكح أمها كما لو لم يدخل بها عراولم تسلم معه إلا إحداها كان الحكم كما لو أسلمتا معه معا فان كانت المسلمة هي الام فهي محرمة عليه على كل حال ، وان كانت المبنت ولم يكن دخل بأمها فهي محرمة على التأبيد ، ولو أسلم وله جاريتان إحداها أم الاخرى وقد وطنها جيماً حرمتا عليه على التأبيد وان كان قد وطي. احداها حرمت الاخرى على التأبيد ولم نحرم الموطومة وان كان لم يطأ واحدة فله وط. أيتها شا. فاذا وطنها حرمت الاخرى على التأبيد والله أعلم

مسئلة ﴾ قال (ولوأسلم عبد وتحته زوجتان قد دخل بهمافأسلمتا في المدة فهمازوجتاه ولوكن أكثر اختار منهن اثنتين)

وجملة ذلك أن حكم العبد فيما زاد على الاثنتين حــكم الحر فيما زاد على اربع فاذا أسلم وتحده وجدان فأسلمنا معه أو في عدتهما لزم نكاحهما حرتين كانتا أو أمنين أو حرة وأما لانه له الجمع بينهما في ابتداء نكاحه فكذلك في اختياره ، وأن كن أكثر اختار مهن النتين أبتين شا، على المضي في الحر

معنى قول الخرقي وظاهر مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة لاخيار له لان الكفاءة غير. متبرة في جانب المرأة ولانه يملك الطلاق فيستننى به عن الفسخ

ولنا انه عقد غرفيه أحد الزوجين بحرية الآخر فيثبت له الخياركالآخر ولان الفكاءة وازلم تعتبر فان عليه ضرراً في استرقاق ولده ورق امرأته وذلك اعظم من فقدالكفاءة فأ الطلاق فلا يندنم به الضرر فانه يسقط نصف المسمى والفسخ يسقطه جميعه فاذا فسخ قبل الدخول فلامهر لهاوان رضي بلقام معها فله ذلك لانه يحل له نكاح الاماء وما ولدت بعد ذلك فهو رقيق لسيدها لان المانع من رقهم في الغرور اعتقاد الزوج حريتها وقد زال ذلك بالعلم ولو وطئها قبل العلم فعلقت منه ثم علم قبل الوضع فهو حرلانه وطئها معتقدا حريتها

(فصل) والحكم في المدبرة وام الولد والمعتق نصفها كالامة القن لانها ناقصة بالرق الا ان ولد ام الولد يقوم كأ نه عبدله حكم أمه وكذلك من اعتق بعضها الاانه اذا فدى الولد لم يلزمه الا فداء مافيه من الرق لان بقيته حر بحرية أمه لا باعتقاد الواطيء فان كانت مكاتبة فكذلك الا ان مهرها لها لا نه من كسبها وكسبها لها وتجب قيمة ولدها على الرواية المشهورة قال أبو بكر و يكون ذلك تستعين

غيرها غرمه لها ورجع به على من غره

فلو كان تحته حرتان وأمتان فله أن يختار الحرتين أو الامتين أو حرة وأمة وليس الحرة إذا أسلمت معه الخيار في فراقه لأنها رضيت بنكاحه وهو عبد ولم يتجدد رقه بالاسلام ولا نجددت حريبها بذلك فلم يكن لها خيار كا لو تزوجت معيبا تعلم عيبه ثم أسلا . وذكر القاضي وجها أن لها الخيار لان الرق عيب تجددت أحكامه بالاسلام فكأنه عيب حادث والاول أصح فأن الرق لم يزل عيبا واقصا عند العقلا، ولم يتجدد نقصه بالاسلام فهو كسائر العيوب

(فصل) وان أسلم وتحته أربم حرائر فأعنى ثم أسلمن في عدتهن أو أسلمن قبله ثم أعتى ثم أسلم لزمه نكاح الأربم لأنه بمن مجرز له الاربع في وقت اجهاع اسلامهم فانه حرء فأما ان أسلموا كلهم ثم أعتى قبل أن يختار لم يكن له أن يختار الا اثنتين لانه كان عبداً حين ثبت له الاختيار وهو حال اجهاعهم على الاسلام فتغير حاله بعد ذلك لايغير الحكم كن أسلم وتحته اماء فأسلمن معه ثم أيسر ولو أسلم ومعه اثنان ثم أعتى ثم أسلم الباقيات لم مجز الا اثنتين لانه ثبت له الخيار باسلام الاولنين

(فصل) وان تزوج أربا فأسلمن وأعتقن قبل اسلامه فلهن فسخ النكاح لأنهن عتقن تحت عبد وأغا ملكن الفسخ وان كن جاريات الى بينونة لأنه قد يسلم فيقطع جريانهن الى البينونة فاذا فسخن ولم يسلم الزوج بن باختلاف الدين من حين أسلمن وان أسلم في العدة بن الفسخ المكاح وعليهن عدة الحرائر في الموضعين لأنهن ههنا وجبت عليهن العدة وهن حوائر وفي الني قبلها عتقن في أثناء العدة به في كتابتها فان كان الغرور منها فلا شيء لها اذلافائدة في المجاب لها يرجع بهعليها وان كان الغرور من

(فصل) ولا يثبت أنها امة بمجرد الدعوى ويثبت بالبينة فان أفرت انها امة فقال أحمد في رواية أبي الحاوث لايستحقها باقرارها لان اقرارها يزيلالنكاح عنها ويثبت حقاً على غيرها فل يقبل كاقرارها بال على غيرها وقال في رواية حنبل لاشيء حتى تثبت له أو تقرعي انها امته فظاهر هذا انه يقبل اقرارها لانها مقرة على نفسها بالرق اشبه غير المزوجة والاول أولى ولانسلم انه يقبل من غير ذات الزوج اقرارها بالحرية لانها أفرت بما يتعلق به حق الله تعالى

(فصل) فان حملت المفرور بها فضربها ضارب فالفت جنينا مينا فعلى الضارب غرة لا نه محكوم بحريته ويربها ورثته فان كان الضارب أباه لم يرثه ولا يجب بذل هذا الولد للسيد لانه أنما يستحق بذل حيى وهـذا ميت ومحتملان يجب له عشر قيمة أمه لان الواطيء فوت ذلك عليه باعتقاد الحرية ولولاه لوجب ذلك له

(فصل) وبثبت له الحيار اذا ظنها حرة فبانت امة كما اذا شرط ذلك وقال الشافعي لاخيار له ووافقاء فيما أذا ظن أنها مسلمة فبانت كافرة أنه يثبت له الحيار وقال بعضهم فيها جميعا قولان ولنا أن نقص الرق أعظم ضررا فأنه يؤثر في رق ولده ومنع كمال استمتاعه فكان له

ولنا أن المص الرق أعظم ضررا فاله يؤثر في رق ولده ومنع 15 استمتاعه فسكان ا الحياركما لوكانت كافرة التي يمكن الزوج تلافي النكاح فيها وأشبهن الرجعية فان أخرن الفسخ حتى أملم الزوج لم يسقط بذلك حقهن من الفسخ لان تركهن للفسخ اعباد على جريابهن لبينونة فلم يتضمن الرضى بالنكاح كالرجعية اذا عقت وأخرت الفسخ ولو أسلم قبلهن ثم اعتقن فاخترن الفسخ صح لانهن اساء عنقن تحت عبد توهذا ظاهر مذهب الشافي ، وقال بعضهم لا خيار لهن لانه لا حاجة بهن الى الفسخ لكونه يحصل باقامتهن على الشرك بخلاف التي قبلها وليس بصحيح فان السبب متحقق وقد يبدو لهن الاسلام وهو واجب عليهن ، فان قبل فاذا أسلمن اخترن الفسخ قلنا يتضررن بطول العدة فان ابتداءها من حين الفسخ وافدك ملكن الفسخ فيها اذا أسلمن وعنةن قبله

قاما ان اخبرن المفام وقلن قد رضينا بالزوج نذكر القاضي أنه يسقط خيارهن لانها حالة يصح فيها اختيار الفسخ فصح فيها اختيار الاقاءة كحالة اجماعهم على الاسلام، وقال أصحاب الشانبي لايسقط خيارهن لان اختيارهن للاقاءة ضد المحالة التي هن عليها وهي جريابهن إلى البينونة فلم يصح كما لوار تدت الرجعية فراجعها الزوج حال ردتها وهذا يبطل بما إذا قال إذا جا، رأس الشهر فأنت طالق ثم عنةت فاختارت زوجها

(فصل) وإذا أسلم الحر وتحمّنه الماء فأعتمّت إحداهن ثم أسلمت ثم أسلم البواقي لم يكن له أن يختار من الالماء لانه مالك لعصمة حرة حين اجهاعلى الاسلام : وان أسلمت إحداهن معه ثم اعتمّت

و مسئلة ﴾ (وإن كان المفرور عبدا فولده أحرار ويفديهم إذا أعتق ويرجع به على من غره) وذلك أن حكم العبد المفرور حكم الحر في حربة أولاده ، وقال أبو حنيفة ولده رقيق لان أبويه وقيق ولا يصح ذلك لانه وطئها معتقداً حربها فأشبه الحر فان هذا هو العلة المقتضية للحربة في محل الوفاق ولولا ذلك لكان رقيقاً فان علة رق الولد رق الام خاصة ولا عبرة بالاب بدليسل ولد الحر من الامة ، وولد الحرة من العبد ، وعلى العبد فداؤهم لانه فوت رقهم باعتقاده وفعله ولا مال له في الحال فيخرج في ذلك وجهان (أحدهما) يتعلق برقبته كجنايته (والناني) بذمته يتبع به بعد العتق وهو قول الحرقي فيكون بمزلة الحلم من الامة إذا بذلته بغير اذن سيدها وتفارق والما عقوا من طريق الحكم وماحصل لهم منهم عوض فيكون ذلك في ذمته يتبع به بعد العتق ويرجع وأنما عتوا من طريق الحكم وماحصل لهم منهم عوض فيكون ذلك في ذمته يتبع به بعد العتق ويرجع به حين يفرمه قامه لاينبغي ان بحب له بذل مالم يثبت عليه وأما الحرية فتتعجل في الحال وان قلنا ان به حين يفرمه قامه لان نغيم به سيده في الحال ويثبت للعبد الحيار كثبوته للحو الذي يعمل له نكاح الاماء لان عليه ضرراً في رق ولده و نقصاً في استمتاعه قام الا تكون عنده ليلا ونهارا ولم ترض به ويحتمل ان لا يثبت له خيار لانه نقص صفة لا ينقس بها عن رتبته فاشبه مالو شرط نسب امرأة فبات مخلافه لانها مساوية لنسبه مخلاف تغرير الحر وقال بعض الشافعية لاخيار له وقال بعضهم المرأة فبات مخلافه لانها مساوية لنسبه مخلاف تغرير الحر وقال بعض الشافعية لاخيار له وقال بعضهم المرأة فبات مخلافه لانها مساوية لنسبه مخلاف تغرير الحر وقال بعض الشافعية لاخيار له وقال بعضهم المنافية لاخيار لانه وقعول المؤرث المراقبة للمهم المؤرث المؤرث المؤرث المنافية لاخيار له وقال بعضهم المؤرث المؤرث

ثم أسلم البواقي فله أن يختار من الاما. لان العبرة بحال الاختيار رهي حالة اجتماعهم على الاسلام، وحالة اجتماعها على الاسلام كانت أمة

(فصل) ولو أسلم ؛ نحته أربع اماء بهو عادم للطول خائف للهنت فأسلمن معه فله أن يختار منهن واحدة واحدة فان كانت لا تمفه فله أن يختار منهن من تعفه في احدى الروايتين والاخرى لا يختار إلاواحدة وهذا مذهب الشانعي و ترجيهما قدمضى في ابتداء نكاح الاماء وان عدم فيه الشرطان انفسخ النكاح في السكل ولم يكن له خيار وبهذا قال الشانعي وقال الوثور له أن بخنار منهن لانه استدامة العقد لا ابتداء له بدابل أنه لا يشترط له شروط العقد فأشبه الرجعة

ولنا أن هذه امرأة لايجوز ابتداء العقد عليها حال الاسلام الم يملك اختيارها كالمعتدة من غيره وكذوات محارمه ، وأما الرجمة فهي قطع جريان النكاح إلى البينونة وهذا اثبات النكاح في امرأة وان كان دخل بهن ثم أرلم ثم أسلمن في عديهن فالحسكم كذلك ، وقال ابو بكر لايجوز له ههنا اختيار بل ببن بمجرد اسلامه الملا يفضي الى استدامة نكاح مسلم في أنة كافرة

ولنا أن اسلامهن في العدة بمزلة الملامهن معه وَلَمَدًا لُو كَنْ حَرَائِر مَجُوسِيَاتَ أَوْ وَثَنَيَاتَ فَأَسَلَمَن في عديهن كان ذلك كالملامهن معمه وان لم يسلمن حتى القضت عديهن انفسخ نكاحهن سواء كن كتابيات أوغير كتابيات لانه لايجهز له استدامة النكاح في أمة كتابية

فيه قولان والاولى ماذكرناه واذا اختار الافامة فالمهر واجب لايرجم به على أحد وان اختارالفسخ قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده والنكاح باذن سيده فالمهرواجبعليه وفي الرجوع اختلاف ذكرناه فيا مضى وانكان بغير إذنه فالنكاح فاسد فان دخل بها ففي قدر ما يجب به وجهان (أحدهما) مهر المثل (والثاني) الخسان وهل يرجع به عجلى وجبين

﴿ مسئلة ﴾ (وان تزوجت المرأة عبدا على أنه حر أوظنته حراً فبان عبداً فلها الخيار)

اما الذكاح فهو صحيح وهو قول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة العقد كما لو تزوج أمة على أنها حرة وهذا إذا كمات شروط الذكاح وكان باذن سيده وان كانت المرأة حرة وقلنا الحرية ليست من شروط الكفاءة وان فقد الكفاءة لا يبطل النكاح فهو صحيح ولان للمرأة الحيار بين الفسخ والامضاء فان اختارت فلا وليائها الاعتراض عليها لعدم الكفاءة وان كانت أمة فينبغي ان يكون لها الحيار أيضا لانه لما ثبت الحيار للعبد اذا غر من أمة ثبت للامة إذا غرت بعبد وكل موضع حكمنا بفساد العقد به ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعده فلها مهر المثل أو المسمى على ما قدمنا من الاختلاف ، وكل موضع فسخ النكاح مع القول بصحته قبل الدخول فلا شيء لها وان كان بعده فلها المشمى لانه فسخ طرأ على نكاح فأشبه الطلاق ،

(فصل) ولو أسلم وهو واجد الطول فلم يسلمن حتى أعسر ثم أسلمن فله أن مختبار منهن لان شرائط النكاح تعتبر في وقت الاختيار وهو وقت اجهاعهم على الاسلام وهو حيفتذ عادم الطول خائف العنت فكان له الاختيار ، وان أسلم وهو معسر فلم يسلمن حتى أيسر لم يكن له الاختيار الذاك وان أسلمت واحدة منهن وهو موسر ثم أسلم البواقي بعد اعساره لم يكن له أن مختار منهي لان وقت الاختيار دخل باسلام الاولى الاترى أنه لوكان معسر أكان له اختيارها فاذا كان موسر أبطل اختياره وان أسلمت الاولى وهو معسر فلم تسلم البواقي حتى أيسر لزم نكاح الاولى ولم يكن له الاختيار من البواقي لان الاولى اجتمعت معه في حالة بجوز له ابتدا. فكاحها بخلاف البواقي ولو أسلم وأسلمن معه وهو معسر فلم مختر حتى أيسر كان له ذاك في فيرحاله لا يسقط ما شهر له كان تروج او اختار ثم أيسر لم محرم عليه استدامة النكاح

(فصل) فان أسلم وأسلمت معه واحدة مهن وهو بمن يجوز له نكاح الاماء فله أن يختار من أسلمت معه لان له أن مختارها لو أسلمن كابن فكذلك إذا أسلمت وحدها، وان أحب انتظار البواقي جاز لان له غرضا صحيحا وهو أن يكون منهن من هي أبر عنده من مذه فان انتظرهن فلم يسلمن حتى انقضت عدتهن تبين أن نكاح هذه كان لازما ومان البواقي منذاختاف للدينان وان اسلمن في الهدة اختار منهن واحدة وانفسخ نكاح اباقيات من حين الاختيار وعدد هن من حين الاختيار وان أسلم

(فصل) فان غرها بنسب فبان بدونه وكان ذلك مخلا بالكفاءة وقلنا بصحة النكاح فلها الخيار فان اختارت الامضاء فلا وليائها الاعتراض عليها وان لم تخل بالكفاءة فلا خيار لها لان ذلك ليس بمعتبر في النكاح فأشبه ما لو شرطته فقيها فبان بخلافه وكذلك ان اشترطت غيرالنسب فان كان بما يعتبر في الكفاءة فهو كما لوتبين أنه غير بمكافيء لها في انسب وان لم يعتبر في الكفاءة كالفقه والجالواشباء ذلك فلاخيار لها لان ذلك ممالا بؤثر في النكاح فلا يؤثر اشتراطه وذلك انه اذا بان نسبه دون ماذكره وجه في ثبوت الخيار لها وان لم تخل بالكفاءة والاولى ما ذكرناه

وفصل الشيخ رضي الله عنه (وانعتقت الامة وزوجها حر فلاخبار لها في ظاهرالمذهب) هذا قول ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن وعطاء وسلمان بن يسار وأبي قلابة وابن أبي ليلي ومالك والاوزاعي والشافعي واستحاق، وقال طاوس وابن سيرين ومجاهد والنخمي وحماد ابن ابي سلمان والثوري وأصحاب الرأي لها الحيار لما روى الاسود عن عائشة أن النبي وسيلية خير بريرة وكان زوجها حراً رواه النسائي ولانها كمات بالحربة فكان لها الحيار كما لوكان زوجها عبداً وروي عن أحمد ذلك .

ولنا أنها كافأت زوجها في الـكمال فلم يثبت لها الحيار كما لو اسلمت الـكمتابية تحت السلم فأما خبر الاسود عن عائشة فقد روى عنها القاسم بن محمد وعروة أن زوج بربرة كمان عبداً وهما أخص بها

بعضهن دون بعض بان اللائي لم يسلمن منذ اختلف الدينان والبواقي من حين اختاره وان اختار التي أسلمت معه حين أسلمت انقضت عصمة البواقي وثبت نكاحها فان الم البواقي في العدة تبين انهن بن منه باختياره وعدتهن منه وان طاق التي أسلمت بعه طاقت باختياراً لها وحكم ذلك حكم ما لو اختارها صريحا لان إيقاع طلانه عليها يتضمن اختيارها فاما ان اختياراً لها وحكم ذلك حكم ما لو اختيارها مريحا لان إيقاع طلانه عليها يتضمن اختيارها فاما ان اختيار فسخ نكاحها لم يكن له لان الباقيات لم يسلمن معه فما زاد العدد على ماله ام ماكه في هذه المال ولا ينفسخ النكاح ثم ننظر فان لم يسلم البواقي لزمه فكاحها وان أسلمن فاختياره لها لان فسخه انفسخ خالم البواقي والأولى معهن وان اختيار الأولى التي فسخ نكاحها صح اختياره لها لان فسخه انفسخ وفيه وجه آخر ذكره القاضي أنه لا يصح اختياره لها لاز فسخه إنما لم يصح مع إقامة البوقي على السكفر حتى تنقضي العدة لاننا نتبين أن نكاحها كان لازما فاذا أسلمن لحق اسلامهن بتلك الحال وصار كأ بن أسلمن في ذلك الوقت فاذا فسخ نكاح احداهن صح الفسخ ولم يسكن أن نكامها فائه لا يصح ولا يجعل إسلامهن أن ان يختارها وعذا يبطل عالو فسخ نكاح احداهن قبل اسلامها فائه لا يصح ولا يجعل إسلامهن المورد في الثاني كالوجود سابقا كذلك ههنا

(فصل) فان أسلم وتحته اما وحرة ففيه ثلاث سائل (إحداهن)أسلم وأسلمن معه كابهن فانه يلزم نكاح الحرة و ينفسخ نكاح الاما، لانه قادر على الحرة فلا يختار أمة وقال أبو ثور له أن يختار وقد مضى الحكلام، (الثانية) أسلمت الحرة معه دون الاما. فقد ثبت نكاحها وانقطعت عصمة الاما،

من الاسود لانهما ابن أخيها وابن أختها وقد روى الاسود عن ابراهيم عن عروة عن عائشة أن زوج بريرة كان عبداً فتعارضت روايتاه ، وقال ابن عباس كان زوج بريرة عبداً أسود لبني المفيرة يقال له مغيث رواه البخاري وغيره وقالت صفية بنت أبي عبيد كان زوج بربرة عبداً قال أحمد هذا ابن عباس وعائشة قالافي زوج بريرة انه عبد برواية علما المدينة وعملهم وإذاروى اهل المدينة حديثا وعملوا به فهو أصح شيء وانما يصح حراً عن الاسود وحده فأما غيره فليس بذاك قال والمقد صحيح فلا يفسخ بالمختلف فيه والحر فيه اختلاف والعبد لا اختلاف فيه، ويخالف الحر العبد لان العبد ناقص فاذا كملت تحرت بقائها عنده مخلاف الحر

(مسئلة) (وان كان عبداً فلها الحيار في فسخ النكاح)

أجمع اهل العلم على هذا ذكره ان المنذر وابن عبد البر وغيرهما والاصل فيه حديث بويرة قالت عائشة كانبت بريرة فيرهارسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها وكان عبداً فاختارت نفسها قال عروة ولو كان حراً ما خيرها رواه مالك وابو داود والنسائي ، ولان عليها ضرراً في كونها حرة تحت العبد فكان لها الخيار كما لو تزوج حرة على أنه حر فبان عبداً فان اختارت الفسخ فلها فراقه وان رضيت المقام معه لم يكن لها فراقه بعد ذلك لانها اسقطت حقها وهذا مما لاخلاف فيه بحمد الله

فان الم بسلمن حتى انقضت عدتهن بن باختلاف الدين وابتدا. عدتهن من حين أسلموان أسلمن في عدد هن ابن من حين اسلام الحرة وعددهن من حين اسلامها فان مانت الحرة بعد اسلامها لم يتفير الحــكم يموتها لان موتها بعد ثبوت نكاحها وانفساخ نكاح الاماء لا يؤثر في إباحتهن (الثالثة) أسلم الاماء دون الحرة وهو معسر فلا مخلو إما أن تنقضي عدتها قبل اسلامها فتبين باختلاف الدين واله أن يختــار من الاما. لانه لم يقدر على الحرة أو يــلم في عدتها فيثبت نكاحها ويبطل نكـاح الاما. كا لو أسلمن دفعة واحدة وليس له أن بختار من ألاما، قبل املامها وقضاء عدتها لاننا لا نعلم أنها لا تسلم فان طلق الحرة ثلاثًا قبل اسلامها ثم لم تسلم لم يقع الطلاق لأما تبينا أن النكاح انفسخ باختلاف الدين وله الاختيار من الاماء وان أسلمت في عدتها بأن أن نكاحها كان ثابتا وان الطلاق وقع فيه والامام ابن بنبوت نكاحها قبل الطلاق.

(فصل) وان أسلم وتحته إماء وحرة فأسلمن ثم عتقن قبل اسلامها لم يكن له أن يختار منهن لان نكباح الامة لايجوز الهادرعلى حرةوانما يعتبر حالهن حال ثبوت الاختيار وهوحالة اجماع اسلامه والملامهن ثم ننظر فان لم نسلم الحرة فله الاختيار منهن فلا يختار الا واحدة اعتبارا لحالة اجتماع اسلامه واسلامهن وان أسلمت في عدتها ثبت نكاحها والقطعت عصمتهن فان كان قد اختار وأحدة من المعتقات في عدة الحرة ثم لم تدلم فلا عبرة باختياره وله أن يختار غيرها لان الاختيار لا يكون موقوفا فأما إن

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَلِمَا الفَسِخُ بِنفِسَهَا مَنْ غَيْرَ حَاكُمْ ﴾ لانه فَسَخَ مجمَّع عليه غير مجتهد فيه فلا يُؤتَّقر إلى حكم حاكم كالرد بالهيب في المبيع بخلاف خيار العيب في النكاح فانه مجتهد فيه فافتقر الى حكم الحاكم كالفسخ الاعسار وروى الحسن عن عمرو من أمية قال سمعت رجالا يتحدثون عن الذي ﷺ انه قال واذاأعتقت الامة فعي الخيار مالم يطأها إن شا. تفارقت فان وطنها فلا خيار لها عرواه الا مام أحدفي السند

(فصل) فان اختارت الفراق كان في خا ليس بطلاق و بهذا قال أبو حنيفة والنُّوري والحسن س صالح والشانعي وذهب ما لك والاوزاعي والايث الى أنه طلاق بائن ، قال مالك إلا أن تطاق نفسها ثلاثًا فتطلق ثلاثًا ، واحتج له بقصة زبرًا. حير طلقت نفسها ثلاثًا للم يبلغنا أن أحــداً من الصحابة أ : كر ذلك ولانها علك الفراق فلكت الطلاق كالرجل

وليا قول النبي وَتُعَلِّلُتُهُ ﴿ الطَّلَاقُ لَنْ أَخَذُ بِالسَّاقَ ﴾ ولانها فرقة من قبل الزوجة فكانت فسخاً كما لو اختلف دينهما أو أرضعت من ينفسخ نكاحه برضاعها، وفعل زبراه ليس محجة ولم يثبت انشاره في الصحابة، فعلى هـ ذا لو قالت اخترت نفسي أو فـ خت النكاح انسخ ولو قالت طلقت نفسي ونوت المفارقة كان كيناية عن الفسخ لانه يؤدي معناه فصلح كناية عنه كالكناية بالفسخ عن الطلاق ﴿ مَسْئُلًا ﴾ ﴿ فَانَ أَعْنَى قَبِلَ فَسَخُهِا أَوْ أَمَكُنتِهُ مِنْ وَطَنَّهَا بِطُلَّ خَيَارُهَا ﴾

أمالاذا أعتق الزوج قبل خيارها سقط لان البخيار لدفع الضرر بالرق وقد زال بمتقه فسقط كالمبيع

عتقن قبل أن يسلمن ثم أسلمن واجتمعن معه على الاسلام وهن حرائر فان كان جميع الزوجات أربعا فما دون ثبت نكاحهن وان كن زائدات على أربع فه أن يختار منهن أربعا وتبطل عصمة الحامسة لانهن صرن حرائر في حلة الاختيار وهي حالة اجماع اسلامه واسلامهن فصار حكمهن حكم الحرائر الاصليات وكما لو أعتقن قبل إسلامه واسلامهن ولو أسلمن قبله ثم أعتقن ثم أسلم فكذلك ويون الحسكم في هذا كما لو أسلم وتحته خمس حرائر أو أكثر على ما مر تفصيله

(فصل) ولو أسلم و محمة خمس حرائر فأسلم معه منهن اثنتان احتمل أن يجبر على اختيار إحداها لأنه لا بد أن يلزمه نكاح واحدة منها فلا معنى لانتظار البواقي فاذا اختار واحدة ولم يسلم البواقي لأنه لا بد أن يلزمه نكاح الثانية وكذلك ان لم يسلم من البواقي إلا اثنتان لزمه نكاح الاربم وان أسلم الجيم في العدة كلف أن يختار ثلاثا مع الني اختارها أولا وينفسخ نكاح الباقية، وعلى هذا لو أسلم معه أربع كلف اختيار ثلاث منهن لازم اثنتين وان أسلم معه أربع كلف اختيار ثلاث منهن إذ لا معنى لانتظاره الخامسة و نكاح ثلاث منهن لازم له على كل حال . ويحتمل أن لا يجبر على الاختيار لأنه أنما يكون عند زيادة العدد على أربع وما وجد ذلك . وكذلك لو أسلمت معه راحدة من الاما، لم بجبر على اختيارها كذا همنا والصحيح همنا أن يجبر على اختيارها كذا من المعنى وأما الامة فقد يكون اله غرض في اختيار غيرها بخلاف مسئلتنا

إذا زال عيبه وهذا أحد قولي الشافعي ، وإن وطنها بطل خيارها علمت بالخيسار أو لم تعلم نص عليه أحد واختاره الحرقي وروى ذلك عن عبد الله بن عمر وأخته حفصة ونافع والزهري وقنادة وحكاه بعض أهل العم عن فنها الشيمة وذكر القاضي ان لها الحيار اذا لم تعلم فان أصابها بعد علمها فلاخيار لما وحدا قول عطاء والحكم وحاد واشوري والاوزاعي والشافعي وإسحاق لامها اذا أمكنت من وطنها قبل علمها لم يوجد منها مايدل على الرضى فهو كالو لم تصب، ووجه الأول ما تفدم من حديث عرو من أميلة ، وروى مالك عن ابن شهاب عن عروة ان مولاة لبني عدي يقال لها ذبراء أخبرته انها كانت تحت عد فعتقت قالت فارسات الي حاصة فدعني فقالت إن أمرك بيدك مالم بمسك وروحك وإن مسك فليس لك من الامر شيء . فقلت هو العلاق ثم الطلاق ففارقد ثلاثاء وروى مالك عن عبد الله بن عمر أن لها الحيار مالم بمسها ، ولانه خيار عيب فيسقه بالنصرف فيه مم الجهالة كخيار الرد بالعيب ولا تفريع على هذا القول . فأما على القول الآخر فاذا وطنها وادعت الجهالة بالمتق وهي بمن يجوز خفاء ذلك عليها شدل أن يعتقها سيدها في بلد آخر فالقول قولها مع بميها لان الاصل عدم ذلك وإن كانت بمن لا يختى عليها لكونهما في بلد آخر فالقول قولها قولما لانه خلاف الظاهر وإن علمت المتق وادعت الجهالة بثبوت الحيار بلد واحد واشتهر ذلك لم يقبل قولها لانه خلاف الظاهر صدقها وللشافعي في قبول قولها قولان .

و مسئلة ﴾ قال (وإذا تزوجها وهما كتابيان فأسلم قبل الدخول أو بمده فهي زوجته وان كانت هي المسلمة قبله وقبل الدخول انفسخ النكاح ولا مهر لها)

وجلة ذلك أنه أذا أسلم زوج الكتابية قبل الدخول أو بعده أو اسلما معا فالنكاح باق بحاله سوا، كان زوجها كتابيا أو غير كتابي لان للسلم أن يبتدى، نكاح كتابية فاستدامته أولى ولا خلاف في هذا بين القائلين بأجازة نكاح الكتابية، فأما أن اسلمت الكتابية قبله وقبل الدخول تعجات الفرقة سوا، كان زوجها كتابيا أو غير كتابي أذ لا يجوز لكافر نكاح مسلمة. قال أبن المنذر أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، وأن كان أسلامها بعد الدخول فالحكم فيه كالحكم فيها أو أسلم أحد الزوجين الوثنيين على مانقدم فاذا كانت هي المسلمة قبل الدخول فلامهر لها لان الفسخ منها وقد مضى الكلام في هذا أيضا بما فيه كفاية

(فصل) واذا نزوج المجرسي كتابية ثم ترافها الينا قبل الاسلام قرق ببنهما . قال أحد في مجوسي تزوج كتابية بحال بينه وبين ولائه والله المام ومحتمل هذا الكلام أن يحال بينهما وان لم يترافعا الينا لانها أعلى دينا منه فيمنع نكاحها كا ينم الذي نكاح المسلمة . وان تزوج الذي وثنية أو مجوسية ثم ترافعوا الينا ففيه وجهان [أحدهما] بقر على نكاحها لانها ليست أعلى دينا منه فيقر على

﴿ مسئلة ﴾ (وخيار المتقة على النراخي مالم يوجد منها مايدل على الرضىولا يمنيم الزوج وطأها)

وتُمن قال أنه على التراخي مالك والاوزاعي وروي ذلك عن عبد الله بن عمر وأخته حفصة وبه قال سليان بن يسار ونافع والزهري وقتادة وقال أبو حنيفة وسائر العراقيين لها الخيار في مجلس العلم وللشافعي ثلاثة أقوال أظهرها كقولنا والناني أنه على القور كخيار الشفعة، والثالث أنه إلى ثلاثة أيام.

ولنا ماروى الامام احمد باسناده عن الحسن بن عمرو بن أمية قال سمعت رجالا بحدثون عن رسول الله وَلَيْكَاتِي أنه قال إذا أعتقت الأمة فهي بالخيار مالم يطأها إن شاءت قارقته وان وطئها فلا خيار لها » ورواه الاثرم أيضا . وروى أبوداودأن بربرة عتقت وهي عندمنيث عبدلاً ل بني أحمد نخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وقال لها « ان قربك فلا خيار لك » ولانه قول من سمينا من الصحابة قال ابن عبد البر لا أعلم لابن عمر وحفصة مخالفا من الصحابة ولان الحاجة داعية الى ذلك فنبت الحيار القصاص أو خيار لدفع ضرر متحقق فأشبه ما قلنا

﴿ مَسَّلَةً ﴾ (فَانَ كَمَا نَتَ صَغِيرَةً أَو مِجْنُونَةً فَلَمَا الْخَيَارِ إِذَا بِلَغْتَ أُوعَقَلْتَ)

ولا خيار لها في الحال لانه لا عقل لها ولا قول معتبر ولا علك وليها الاختيار عهما ليس له هذا طريقه الشهوة فلا يدخل تحت الولاية كالاقتصاص فاذا بلفت الصغيرة وعقلت المجنونة فلها الخيار حينتذ الكونهما صارا على صفة لكل منها حكم وهكذا الحكم لوكان عند زوج بيهما عيب يوجب الفسخ

نكاحها كما يقر المسلم على نكاح السكتانية [والثاني] لا يقر على نكاحها لانها ممن لا يقر المسلم على نكاحها فلايقر الذي على نكاحها كالمرتدة

(مسئلة) قال (وما سمي لها وها كافران فقبضته ثم أسلما فليس لها غيره وان كان حراما ولو لم تقبضه وهو حرام فلها عليهمهر مثلها أونصفه حيث أوجب ذلك)

وجلته ان الكفار اذا أسلموا و تحاكموا الينا بعد العقد والقبض لم نتمرض الى ما فعلوه وما قبضت من المهر فقد نفذ ونيس لها غيره حلالا كان أو حراما بديل قوله تعالى [يا أيها الذين آمنوا انقوا الله وذريا ما بتي من الربا] فأمر بمرك ما بتي دون ما قبض وقال تعالى [فن جاه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره إلى الله] ولان التعرض المقبوض بابط له يشق لنطاول ازمان و كثرة تصرفانهم في الحرام ففيه تنفيرهم عن الاسلام فعني عنه كاعني عما تركوه من الفرائض والواجبات ، ولا مها تقابضا بحكم الشرك فبرثت ذمة من هو عليه منه كه لو تبايعا ببعاً فاسدا وتقابضا وان لم يتقابضا فان كان المسمى حلالا وجب ما سمياء لانه مسمى صحيح في كاح صحيح فوجب كتسمية المسلم وان كان حراما كالخر والحذير بطل ولم يحكم به لانماسه ياه لا يجوز ايجابه في الحكم ولا يجوز أن يكون صداقا لمسلمة ولا في نكاح مسلم وبجب مهر المثل ان كان بعد الدخول و ونصفه ان وقعت الفرقة قبل المدخول وهذا معنى قوله حيث أوجب ذلك ومهذا قال الشافي وأبو يوسف

فانكان زوجاهما قد وطثاهما فظاهر كلام الحرقي أنه لا خيار لهما فان مدة الحيار انقضت، وعلى قول القاضي وأصحابه لهما الحيار لانه لا رأي لهما فلا يكون تمكينهما من الوطود اليلا على الرضى بخلاف السكبيرة العاقلة ولا عنع زوجاهما من وطثهما .

﴿ مسئلة ﴾ (وان طلقت قبل اختيارها وقع الطلاق وبطل خيارها)

لانه طلاق من زوج جائز النصرف في نكاح صحيح فيقدم كم لو لم يعتق ، وقال الفاضي طلاقه وقوف فان اختارت الفسخ لم يقع لانه يتضمن إبطال حقها من الحيار وان لم تختر وقع ، وللشافعي اولان كهذين الوجهين وبنوا عدم الوقوع على أن الفسخ أسند إلى حالة العتق فيكون الطلاق واقعا في نكاح مفسوخ وكذلك إن طلق الصغيرة أو المجنونة بعد العتق

ولنا أنه طلاق من زوج مكلف مختار في نكاح صحيح فوقع كما لو طلقها قبل عقها أو كما لو لم يختر والفسخ أنما يوجب الفرقة من حينه لانه سببها ولا يجوز تقديم الفرقة عليه اذ الحكم لا يتقدم سببه ولان العدة تبدأ من حين الفسخ لا من حين المنتق وما سبقه من الوطء وط في نكاح صحيح يثبت به الاحصان والاحلال الزوج الاول، ولوكان الفسخ سا بقا لا نعكست الحال قول القساضي انه يبطل حقها من الفسخ غير صحيح فان الطلاق يحصل به مقصود الفسخ مع وجوب نصف المهر وتقصير العدة

وقال أبو حنيفة ان كان صدائها خراً أو خنزيرا معينين فلبس لها الا ذلك وأن كانا غير معينين فلبس لها الا ذلك وأن كانا غير معينين فلها في الحنر القيمة وفي الحنزير مهر المثل استحسانا

ولنا أن الحرلا قيمة ها في الاسلام فكان الواجب مهر المثل كما او أصدانها خُنزيراً ولانه محرم فأشه ما ذكرنا

(فصل) وإن قبضت بعض الحرام دون بعض سقط من المهر بقدر ماقبض ووجب بحصة مأبقي من مهر المثل ، فانكان الصداق عشرة زقاق خمر متسارية فقبات خمسا منها سقط نصف المهر ووجب لها نصف مهر المثل وانكانت مختافة اعتبر ذلك بالكبل في أحد الوجهين لانه اذا وجب اعتباره اعتبر بالكيل فيماله مثل بتأنى الكيل فيماله مثل بتأنى الكيل فيه

(والثاني) يقسم على عددها لأنه لاقيمة لها فاستوى صدفيرها وكبيرها ، وإن أصدقها عشرة خنازير ففيه الوجهان (أحدهما) يقسم على عددها لما ذكرنا (والثاني) يعتبر قيمتها كأنها بمدا بجوز يعه كا نقوم شجاج الحركا نه عبد ، وإن أصدقها كاباً وخنزيراً وثلاثة زقاق خر ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) يقسم على قدر قيمتها عنده (والثاني) يقسم على عدد الاجناس فيجعل لكل حنس ثلث المهر ا والثالث) بقسم على العدد كله فلكل واحد سدس المهر فللكاب سدسه ولكل واحد من الخروين و لزقاق سدسه ومذهب الشافعي فيه على نحو من هذا

عليها فان ابتداءها من حين طلاقه لا من حين فسخه ثم لو كان مبطلا لحقها لم يقع وان لم يختر الفسخ كما لا يصح تصرف المشتري في المبيع في مدة الخيار سواء فسخ البائع أو لم يفسخ وهذا فياإذاكان الطلاق باثنا فانكان رجميا لم يسقط خيارها على ما نذكر فيا بعد ، فعلى قولهم اذا طلقت قبل الدخول ثم اختارت الفسخ سقط مهرها لانها بانت بالفسخ وان لم تفسخ فلها نصف الصداق لانها بانت بالطلاق ومسئلة (وان أعتقت الامة الرجعية فلها الخيار)

لأن نكاحها باق يمكن فسخه ولها في الفسخ فائدة فانها لا تأمن رجمته اذا لم تفسخ ، فان قيـــل فتفسخ حينئذ قلنا اذا تحتاج الى عدة أخرى لابها معتدة من الطلاق والفسخ لا ينافيها فهو كما لو طلقها طلقة أخرى وتبني على عدة حرة لانها عتقت في عدمًا وهي رجعية

﴿مسئلة﴾ (فان اختارت المقام فهل ببطلخيارها ? على وجهين)

(أحدهما) لا يبطل وهو قول الشافعي لانها جارية إلى بيئوته (والثاني) يبطل اختيارها لانها يصح فيها اختيار الفسخ فصح اختيار المقام كملب النكاح وهو اختيار شيخنا، وان لم تختر شيئا لم ببطل خيارها لانه على التراخي ولان سكوتها لايدل على رضاها لانه يحتمل أنه كان تحريا بها إلى بينو نة اكتفاء منها بذلك فان ارتجهها الها الفتخ حينئذ وان فسخت ثم عد فنزوجها بقيت معه بطلقة واحدة لان طلاق العبد اثنتان وان تزوجها بعد ان عتق رجعت معه على طلقتين لانه صار حراً فلك ثلاث طلقات كسائه الاحراد .

(فصل) فان نكحها نكاحا فاسداً وهو مالا يقرون عليه اذا أسلموا كنكاح ذوات الرحم المحرم فأسلماقبل الدخول أو ترافعوا البنا فرق بينها ولا مهر لها ، قال احمد في المجودية تكون تحت أخيها أو ابيها فيطلقها أو عوت عنها فترفع الى المسلمين بطلب مهرها لا بهر لها وذلك لانه نكاح باطل من أصله لا يقر عليه في الاسلام وحصل فيه الفرقة قبل الدخول ، فأما إن دخل بها فهل يجب لها مهر المثل المراة من محارمه بشبهة

(فصل) اذا تزوج ذي ذمية على أن لاصداق لها أو سكت عن ذكر. فلها الطالبة بفرضه ان كان قبل الدخول وإن كان بعده فلها مهر المثل كما في نكاح المسلمين وبهذا قال الشافعي وقال أو حنيفة ان تزوجها على أن لامهر لها فلا شيء لها وان سكت عن ذكره ففيه روايتان (احداها) لامهر لها والاخرى لها مهر المثل، واحتج بأن المهر بجب لحق الله وحقها وقد أسقطت حقها والذمي لايطالب بحق الله تعالى . ولنا أن هذا نكاح خلاعن تسمية فيجب المرأة فيه مهر المثل كالمسلمة وانما وجب المهر في حق المفرضة لئلا تصير كالموهوبة والمباحة وهذا يوجد في حق الذمي

(فصل) اذا ارتفعوا الى الحاكم في ابتدا. العقد لم يزوجهم إلا بشروط نكاح المسلمين لفول الله عز وجل (وإن حكت فاحكم بينهم بالقسط) وقوله (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) ولان لاحاجة

وجملة ذلك أن المعتقة ، في اختارت المقام مع زوجها قبل الدخول أو بعده قالم الديد وكذلك إن اختارت الفاخ بعد الدخول لانه وجب بالعقد وإن اختارت المقام ولم يوجد له مسقط فان فسخت بعد الدخول فقد استقر المهر بالدخول فلم يسقط بشي. و دو السيد في الحالين لانه وجب بالعقد في مد الواجب المسمى في الحالين سوا، كان الدخول قبل العتق أو بعده وقال أصحاب الشافعي إن كان الدخول قبل المتق أو بعده وقال أصحاب الشافعي إن كان الدخول قبل المتق

ولنا أنه عقد صحيح فيه ،سمى صحيح انصل به الهخول قبل الفدخ وأوجب المسمى كما لو لم يفسخ ولان لو وجب بالوط، بعد الفسخ الكان المهر لها لانها حرة حينئذ ، تولهم إن الوط، في نكاح فاسد غير صحبح لانه كان صحيحاً ولم يوجد ما يفسده ويثبت فيه أحكام الوط في النكاح الصحيح من الاحلال للزوج الاول وكونه حلالا .

﴿ مسائلة ﴾ (وأن أختارت الفسخ قبل الدخول فلا مهر لها)

نص عليه أحد وهو مذهب الشافعي وعن أحد أن قلسيد نصف المهر اختاره أبو بكرلانه وجب قلسيد فلا يسقط بفعل غيره .

(المغني والشرح الكبير) (٧١) (الحبزء السابع)

⁽ مسئلة) (و.تي اختارت المعتقة الفسخ بعد الدخول فالمهر السيد)

الى عقده بخلاف ذلك ، وإن أسلموا وتوافعوا الينا بعد العقد لم نتعرض لكيفية عقده و نظرنا في الحال فان كانت المرأة بمن يجوز عقدالنكاح عليها ابتداء أقرح ا عوان كانت بمن لا بجوز ابتداء نكاحها محرمه فرق بينهما لانه لا بجوز ابتداء نكاحها وإن كان بعد انقضائها أقرا لجواز ابتداء نكاحها وإن كان ببنهما نكاح متعة لم يقرا عليه لانه ان بعد المدة فلم يبق بينهما نكاح عقد مؤبد الا أن بعد المدة فلم يبق بينهما نكاح عقد مؤبد الا أن يكونا بمن بعتقدان فساد الشرط وصحة النكاح مؤبداً فيقران عليه ، وإن كان بينهما نكاح شرط فيه الحيار متى شاء أو شاء أحدهما لم يقرا عليه لانهما لا يعتقدان لزومه إلا أن بعتقدان لزومه وكاما اعتقدوه وإن كان خيار مدة فأسلما فيها لم يقرا عليه لانهما لا يعتقدان لزومه إلا أن بعتقدان لزومه وكاما اعتقدوه فهو نكاح بقرون عليه ومالا فلا ، فلو مهر حربي حربة فوطنها أو طاوعته ثم أسلما فان كان ذلك في اعتقدا نكاحا أقرا عليه كالنكاح بلا ولي وأن عنقدا نكاحا لم يقرا عليه

(فصل) وأنكعة الكفار تتعلق بها أحكام النكاح الصحيح من وقوع الطلاق والظهار والايلاء ووجوب المهر والقسم والاباحة الزوج الاول والاحصان وغير ذلك وممن أجاز طلاق الكفار عطاء والشعبي والنخعي والزهري وحاد والثوري والاوزاعي والشابي وأصحاب الرأي ولم يجوزه الحسن وقتادة وربيعة ومالك.

ولما أن الفرنة جات من قبلها فيسقط مهرهما كالو أسامت أوارتدت أو أرضعت من بفسخ نكاحها وقوله وجب السيد قلنا لـكن بوا علنها ولهذا سقط نصغه بفسخها وجيعه باسلامها وردمها

⁽ فصل) ولو كانت مفوضة ففرض مهر المثل فهو السيداً يضالانه وجب العقد في ملسكه لا بالمرض ولذاك لو مات أحدهما وجب والموت لا يوجب فدل على أنه وجب بالعقد وان كان الفسخ قبل الدخول والنوض فلا شيء إلا على الرواية الاخرى ينبغي أن تجب المتعة لامسانجب بالفرقة قبل الدخول في موضع لو كان مسمى وجب نصفه

[﴿] مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ أَعْنَقُ أَحَدُ الشَّرِيكِينَ وَهُو مُعْسَرُ فَلَا خَيَارُ لِمَّا ﴾

وقال أبو بكر لها الخيار لان عنق المصر لايسري بل يعنق منها ماأعتق وباقيها رقيق فلا تكل حريتها فلا يثبت لها الخيار حياية وهذا قبل الشافعي وعن أحمد أن لها الخيار حكاها أو بكرواختارها لانها أكل منه فانها ترث وتررث وتحجب بقدر ما فيها من الحرية، ووجه الرواية الاولى أنه لا نص في المعتق بعضها ولا هي في معنى الحرة السكاملة لان الحرة كاملة المحكام ولان العقد صحيح فلا يفسخ بالمحتلف فيه وهذه مختلف فيها وعن أحمد رضي الله عنه أذا عتقت وزوجها حر بهذه العلة فأما أن كان المعنق موسراً مرى إلى باقيها فعتات كلها وثبت لها الحيار

وانا أنه طلاق من بالغ عافل في نكاح صحيح فوقع كطلاق المسلم، فان قيل لا نسلم صحة أنكحتهم قلنا دايل ذلك أن الله تعالى أضاف النساء اليهم فقال (وامرأته حالة الحطب)وقال (وامرأة فرعون) وحقية الاضافة تقتضي زوجية صحيحة ، وقال النبي عَيَّلِيَّةٍ ﴿ ولدت من نكاح لامن سفاح ٤ واذا ثبت محتها ثبت أحكامها كأ نكحة المسلمين ، فعلى هذا اذا طلق المكافر ثلاثا ثم تزوجها قبل ذوج وأصابها ثم أسلما لم يقرا عليه ، وإن طلق امرأته أقل من ثلاث ثم أسلما فعي عند، على ما بتي من طلاقها ، وأن نكحها كتابي وأصابها حات لمطلقها ثلاثا سواء كان المطلق مسلما أو كافراً ، وأن ظاهر الذمي من امرأته ثم أسلما فعليه كفارة الظهار لقوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) وان آلى ثبت حكم الايلاء لقوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) وان آلى ثبت حكم الايلاء لقوله تعالى (قائم من نسائهم)

(فصل) وبحرم عليهم في النكاح ما يحرم على المسلمين على ما ذكرا في الباب قبله الا أبهم يترون على الانكحة المحرمة بشرطين (أحدها) أن لا يترافعوا الينا (والثاني) أن يعتقدوا إباحة ذلك في دينهم لان الله تعالى قال (فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تمرض عنهم فلن يضروك شيئاً) فدل هذا على أنهم بخلون وأحكامهم إذا لم يجيئوا الينا ولان النبي والمنافي أخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض عليهم في احكامهم ولا في أنكحتهم مع علمه أنهم يستبيحون نكاح محادمهم ، وقدروي عن احد في المجومي تروح نصرانية قال : يحال بينه و بينها قبل من بحول بينهما ? قال الامام قال :

⁽ فصل) ولو زوج أمة قيمتها عشرة بصداق عشرين تم أعنقها في مرضه بعد الدخول بهائم مات ولم على غيرها وغير مهرها بعد استيفائه عنقت لأنها تخرج من الثلث وان لم يكن قبضه عنق في الحال ثلثها وفي الحيار لها وجهان، فكام اقتضى من مهرها شيئاً عنق منها بتدر ثلثه فاذا استوفى كله عنقت كاما ولها الحيار حينيذ عند من لم يثبت لها الحيار قبل ذلائه قان كان زوجها وطنها قبل استيفا. مهرها بطل خيارها عند من جعل لها الحيار حينئذ لانها أسقطته بتمكيذه من وطائها وعلى قول الحرقي لا يبطل لا نهامكننه منه قبل ثبوت الحيار لها فأشبه ما لو مكنت منه قبل عنه با فأما ان عنقت قبل الدخول بها فلا خيار لها قول الحرق الله عن كال قيمتها ورق ثلثاها و يسقط على قول الحرق بالنافي وعند أبي بكر لها الحيار خول من أوجب الدها لها إلى إسقاطه فيسقط وهذا مذهب الشافعي وعند أبي بكر لها الحيار فعلى قول من أوجب الده المعنف الهر يعنق ثشاها المتوفى وعلى قول من أسقط يعنق ششها

⁽فصل) وان أعتق زوج الامة لم يثبت لها خيار لان عدم المكال في الزوجة لا يؤثر في النكاح ولذلك لاتمتبر الكفاءة الا في الرجل دون المرأة، فلو تزوج امرأة مطلقا فبانت أمة لم يكن له الحيار ولو تزوجت المرأة رجلا مطلقا فبان عبداً فلها الحيار فكذلك في الاستدامة لكن ان اعتق ووجد طول الحرة فهل يبطل نكاحه ? على وجهن مضى ذكرها

⁽فصل) إذا أعتقت الامة فقالت لزوجها زدني في مهري ففعل فالزيادة لها دون سيدها سواء كان

ابو بكر لان علينا ضرراً في ذلك يعني بتحريم أولاد النصر انية علينا وهكذايجي، على قوله في نزويج النصر اني المجوسية ويجي، على هذا القول أن محال بيئهم وبين نكاح محادمهم فان عروضي الله عنه كتب ان فرقوا بين كل محرم من الحجوس، وقال احد في مجوسي المك أمة نصر انية محال بينه و بينها ويجبرع في بيعها لان النصارى لهم دين فان المك نصر أني مجوسية فلا بأس أن يطأها، وقال ابو بكر عبد العزيز لا يحوز له وطؤها أيضا لما ذكرناه من الضرو

﴿ مُسَمَّلَةً ﴾ قال (ولو تزوجها وهما مسلمان فارتدت قبل الدخول انفسخ النكاح ولا مهر لها ، وإن كان هو المرتد قبلها وقبل الدخول فكذلك الأأن عليه نصف المهر)

وجملة ذلك أنه اذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح في قول عامة أهل العلم إلا أنه حكي عن داود أنه لاينفسخ بالردة لان الاصل بتاء النكاح

ولنا قول الله تعالى (ولا عسكوا بعصم السكوافر) وقال تعالى (فلا ترجعوهن إلى السكفار لاهن حل لهم ولا هم محلون لهن) ولانه اختلاف دين عنم الاصابة فأوجب فسخ النكاح كالوأسلمت تحت كافره ثم ينظر فانكانت المرأة هي المرتدة فلا مهر لها لان الفسخ من قبلها ، وان كان الرجل هو المرتد فعليه نصف المهر لان الفسخ من جهته فأشبه ما لو طلق ، وان كانت التسمية فاسدة فعليه نصف مهر المثل

زوجها حراً أوعبداً وسواه عتق معها أولم يعتق نصعليه أحمد فيها إذا زوج عبده أوأمته ثم اعتقاجيماً فقالت الامة زدني في مهري فالزيادة للامة لاللسيد فقيل أرأيت ان كان الزوج لغير السيد لمن تكون الزيادة ? قال اللامة وعني قياس هذا لو زوجها سيدها ثم باعها فزادها زوجها في مهرها فالزيادة للثاني، وقال القاضي الزيادة لسيد المعتق في الموضمين على قياس المذهب لان من أصلنا أن الزيادة في الصداق تلحق بالمقدالاول فيكون كالمذكور فيه ،قال شيخنا: والذي قلنا أصح لان الملك في الزيادة حال وجودها بعد زوال ملك سيدها عنها فيكون لها كسبها والموهوب لها ، وقولنا ان الزيادة تلحق بالمقد مضاه أنها تلزم ويثبت الملك فيها ويصر الجميع صدافاً وليس معناه أنا تبينا ان الملك كان ثابتاً فيها وكان لسيدها فان هذا محال لان سبب ملك هذه الزيادة وجد بعد العتق فلا يجوز أن يتقدم الملك عليه لانه يؤدي أفل تقدم الحكم قبل سبيه ولوكان الملك ثابتاً للمعتق فيه حين النزويج لزمته زكانه وكان له عاؤه وهذا أظهر من ان نطيل فيه .

﴿مَسَّلَةٍ﴾ (وان عنق الزوجان معاً فلا خيار لها وعنه ينفسخ نكاحهما)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فالمشهور عنه أنه لا خيار لها والنكاح بحاله سواء أعتقهما واحد أواثنان نص عليه أحمد وعنه لها الخيار لانها كملت بالحرية تحت من ثم يسبق له حرية

﴿ مَـثَلَةً ﴾ قال (وان كانت ردتها بعد الدخول فلا نفقة لها، وان لم تسلم حتى انقضت عدتها انفسخ نكاحها ولو كان هو المرتد فلم يعد الى الاسلام حتى انقضت عدتها انفسخ النكاح منذ اختلف الدينان)

اختافت الرواية عن احمد فيها إذا ارتد أحد الزوجين بعد الدخول حسب اختلانها فيها إذا أـــلم أحد الزوجين الـكافرين فني احداهما تتعجل الفرقة وهو قول أبي حنيفة ومالك ، وروي ذلك عن الحسن وعمر بن عبد العزيز والثوري وزفر وأبي ثور وابن المنذر لأن ماأوجب فسخ النكاح استرى فيه ماقبل الدخول وبعده كالرضاع (والثانية) يقف على انقضاء العدة فان أسلم المرتد قبل انقضائها فها على النكاح ، وأن لم يسلم حتى انقضت بانت منذ اختلف الدينان وهذا مذهب الشافعي لأنه لفظ نقم به الفرقة فاذا وجد بمد الدخ_دلجاز أن يقف على انقضاء المدة كالطلاق الرجمي أواختلاف دين بعد الاصابة فلا يوجب فسخه في الحال كاسلام الحربية تحت. الحربي، وقياسه على اسلام أحد الزوجين أقرب من قياسه على الرضاع، فأما النفتة فان قلنا بتهجيل الفرقة فلا نفقة لهالانها باثن منهو إن قلنا يتف على انقضاء المدةوكانت المرأة المرتدة فلانفقة لها لأنه لاسبيل الزوج إلى رجعتها وتلافي نكاحها فلم يكن لها نفقة كما بعد العدة وأن كان هو المرتد فعليه النفقة العدة لانه بسبيل من الاستمتاع بها بأن تسلم ويمكنه تلافي نكاحها فكانت النفقة واجبة عليه كزوج الرجعية

فملكت الفسخ كما لو عتقت قبله،والاول أولىلانحريةالعبد لو طرأت بعدعتقها منع فاذا قارنت كانأولى أن يمنع كاسلام الزوجين ،وعندرواية ثالثة ان أعتقا انفسخ نكاحهما لان العُنق معنى يزيل الملكعنهما لاالى مالك فجاز ان تفع به الفرقة كالموت ولانه لا يمتنع أن لاتحصل الفرقة بوجوده من أحدهما أو تحصل بوجوده منها كاللمان والاقالة في البيع .قال شيخنا: معناه والله أعلم أنه إذا وهب لعبده سرية وأذن له في النسري بهـا ثم أعتقهما جميعاً صاراً حرين وخرجت عن ملكه فلم يكن له اصابتها الا بنكاح جديد هَكذا روى جماعة من اصحابه فيمن وهب عبده سرية أواشترى له سرية ثم اعتقبا لايقربها الابنكاح جديد ، واحتج احمد بما روي عن نافع عن ان عمر ان عبدالله كان له سريتان فاعتقما وأعتقه فنهاه ان يقربهما إلا بنكاح جديد ولانها باعتاقها خرجت عن ان تـكون مملوكة فلم يبيح له التسريها كالحرة الاصلية، وأما اذا كانت امرأة فعتقا لم ينفسخ نكاحه بذلك لانه إذا لم ينفسخ باعتاقها وحدها فلأن لا ينفسخ باعتاقهماماً أولى ويحتمل ان أحمد أنما أراد بقوله أنفسخ نكاحهما أنالها فسخ النكاح ويخرج هذا على الرواية التي تقول لها الفسخ إذا كان زوجها حراً فعنقت عنه

⁽ فصل) ويستحب لمن له عبد وأمة متروجان قاراد عتقهما البداية بالرجل لثلا يثبت للمرآة خيار عليه فيفسخ نكاحه ، وقد روى أبو داود والاثرم باسنادهما عن عائشة أنه كان لها غلام وجارية فِتَرُوجِهَا فَقَالَتَ لِلنَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلِّم إِنَّي أُربِد أَنَاعَتَهَا ? فَقَال لها ﴿ ابدئي بالرجل قبل المرأة ﴾

(فصل) فان ارتد لزوجان مما فحكم عمم مالوارتد أحدهما ان كان قبل الدخول تعجلت الفرقة ، وان كان بعده فهل تتعجل أو يقف على انقضا. العدة ? على روايتين وهذا مذهب الشافسي ، قال أحد في رواية ابن منصور إذا ارتدا معا او أحدهما ثم تابا او تاب فهر أحق بها مالم تنقض العدة وقال ابوحنيفة لاينفسخ النكاح استحساما لانه لم يختلف بهما الدين فأشبه مالو أسايا

ولنا أنها ردة طارئة على النكاح فوجب أن يتملق بها فسخه كالو ارتد أحدهما ولان كل مازال عنه ملك المرتد إذا ارتد وحده زال إذا ارتد غيره معه كاله ، وماذ كروه يبطل بما إذا انتقل المسلم واليهودية إلى دين النصر انية فان نكاحها ينفسخ وقد انتقلا إلى دين واحد وأما إذا أسلما فقد انتقلا إلى دين الحق ويقران عليه مخلاف الردة

(فصل) وإذا ارتد أحد الزوجين او ارتدا معا منع وطأها فان وطئها في عديها وقلنا أن الفرقة تمجلت فلها عليه مهر مثلها لهذا الوطء مع الذي يثبت عليه بالنكاح لانه وطيء أجنبية فيكون عليه بهر مثلها، وإن قلنا أن الفرقة موقوفة على انقضاء العدة فان أسلم المرتد منهما اوأسلما جميعافي عديها وكانت الوحة منهما فلا مهر لها عليه بهدذا الوط، لانا تبينا أن النكاح لم يزل وانه وطئها وهي زوجته وإن ثبتا أو ثبت المرتد منهما على الردة حتى انقضت عديها فلها عليه مهر المثل له ذا الوط، لانه وط، في غير نكاح بشبه النكاح لاننا تبينا أن الفرقة وقعت منذ اختلف الدينان، وهكذا الحسكم فيها اذا أسلم

وعن صفية بنت أبي عبيد أنها فعلت ذلك وقالت للرجل أبي بدأت بمتقك لثلا يمكون لها عليك خيار والله أعلى.

﴿ باب حكم العيوب في النكاح ﴾

(السوب المثبتة للفسخ ثلاثة اقسام (أحدها) مايختص بالرجال وهو شيئان (أحدها) أن يكون الرجل مجبوباً قد قطع ذكره ولم يبق منه ما يمكن الجلاع به)

الكلام في العيوب المثبتة لفسخ النكاح للمرأَّة والرجل اذا اختار ذلك في اربعة فصول:

(أحدها) أن خيار الفسخ يثبت لكل وأحد من الزوجين للعيب يجده في الآخر في الجلة وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وأبنه وأبن عباس رضي الله عنهم، وبه قال جابر بن زيد والشافعي وأسحاق وروي عن على لا ترد الحرة بعيب، وبه قال أبوحنيفة وأصحابه إلا أن يكون الرجل مجبوبا أو عنينا فأن للمرأة الحيار قان اختارت الفراق فرق الحاكم بينهما بطلقة ولا يكون فسخاً لان وجود العيب لا يقتضي فسخ النكاح كالممي والزمانة وسائر العيوب

ولنا أن الختلف فيه يمنع الوطء فأثبت الحيار كالجبوانسنة ولان المرأة أحد الموضين في النكاج فجاز رده الميب كالصداق، أو أحد الموضين في عقد النكاح فجاز رده الميب كالصداق، أو أحد الموضين في عقد النكاح فجاز رده الميب كالصداق، أو أحد الموضين في عقد النكاح فجاز رده الميب

أحد الزوجين بعــد الدخول فرمايها في المدة قبل اسلام الآخر . فالحــكم فيه مثل الحــكم همنا لما ذكر نا من التعليل فيه

(فصل) واذا أسلم أحدار وجين ثم ارتد نظرت فان لم سلم الآخر في العدة تبينا أن وقوع الفرقة كان منذ اختلف الدينان وعديها من حين أسلم المسلم وان أسلم الآخر منهما في العدة قبل ارتداد الاول اعتبر ابندا. العدة من حين ارتد لان حكم اختلاف الدين باسلام الاول زال باسلام الثاني في العدة ولو أسلم وتحته أكثر من أربع نسوة فأسلمن معه ثم ارتد لم يكن له أن يختار منهن لانه لا يجوز أن يبتدي، العقد عليهن في هذه الحال وكذلك لو ارتددن دونه او معه لم يكن له أن يختار منهن الناك

(فصل) فأذا تزوج الكافر بمن لايقر على نكاحه في الاسلام مثل أن جمع بين الاختين أو ببن عشر نسوة أو نكح معتدة أو مرتدة ثم طلقها ثلاثائم أسلها لم يكن له أن ينكحها لامنا أجرينا أحكامهم على الصحة فيها يعتقدونه في النكاح فكذلك في الطلاق ولهذا جاز له أمساك الثرنية من الاختين والحامسة المعقود عليها آخراً

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوجهوليته على أن يزوجه الآخر وليته فلا نـكاح بينهماوان سموا مع ذلك صداقا أيضا)

هذا النكاح بسمى الشفار فقبل أنما سمي شفاراً لقبحه تشبيها برفع الكلب رجه ليبول في القبح

له الحيار بالميب في الآخركالمرأة ،فاما العمى والزمانة ونحوهما فلا يمنع المقصود بعقد النكاح وهو الوطء بخلاف الميوب المختلف فيها، فانقبل فالجذام والجنون والبرص لا يمنع الوطء قلنا بل يمنعه فان ذلك يوجب نفرة يمنع من قربانه بالكلية ويخاف منه التعدي الى نفسه ونسله والمجنون يخاف منه الجاية فصاركالمانع الحسى

(الثاني) العيوب المجوزة للفسخ وهي عمائية: اثنان يختصان الرجل وهما الحب والعنة وثلاثة تختص المرأة وهي الفتق والقرن والعفل وثلاثة يشترك فيها الزوجان وهي الحجذام والحبنون والبرص وهكذا ذكرها الحرقي، وقال الفاضي: هي سبعة جعل القرن والعفل شيئاً واحداً وهوالرتق وذلك لحم بنبت في الفرج، وحكي ذلك أهل الادب وحكي نحوه عن أبي بكر وذكره أصحاب الشافعي وقال الشافعي القرن عظم في الفرج عنع الوطء وقال عن غيره لا يكون في الفرج عظم أعا هو لحم ينبت فيه وحكي عن ابي حفص ان العفل كالرغوة في الفرج عنع لذة الوطء، وقال أبوالخطاب الرتق أن يكون القرج مسدوداً يمني ملتصفا لا يدخل الذكر فيه والقرن والعفل لحم ينبت في الفرج فيسده فهما في معنى الرتق الا أنها نوع آخر، وأما الفتق فهو انخراق ما بين السبيلين وقيل انخراق ما بين مخرج البول والمني وذكرها أصحاب الشافعي سبعة أسقطوا منها الفتق ومنهم من جعلها ستة وجعل القرن والعفل شيئاً

يقال شفر الكلب إذا رفع رجله ليبول، وحكي عن الاصدي أنه قال: الشفار الرفع فكأن كلواحد منهما رفع رجه للآخر عما يريد، ولانختلف الرواية عن احمد في أن نكاح الشفار فاسدرواه عنه جماعة قال احمد وروي عن عمر وزيد بن ثابت أنهما فرقا فيه وهو قول مالك والشافعي، وحكي عن عطاء وعمرو بن دينار ومكحول والزهري والثوري أنه يصح وتنسد التسمية وبجب مهر الشرلان الفساد من قبل المهر لايوجب فساد العقد كالو تزوج على خر او خنزير وهذا كذلك

ولنا ماروى ابن عمر أن رسول الله عليه الشهر عن الشفار متفق عليه وروى ابو هريرة مثله أخرجه مسلم، وروى الاثرم باسناده عن عمران بن حصين أن رسول الله ويتياني قال و لاجاب ولا جنب ولا شفار في الاسلام » ولأنه جمل كل واحد من العقدين سلفا في الآخر فلم بصح كالو قال بعني ثوبك على أن أببعك ثوبي ، وقولهم أن فساده من قبل التسمية قلنا لا بل إفساده من جهة أنه وتفه على شرط فاسد أو لابه شرط ألميك البضم لفير الزوج فا، جمل ترويجه إياها مهراً للاخرى فكان ملسكه إياه بشرط انتزاعه منه ، إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يتول على أن صداق كل واحدة منهما بضع الاخرى أو لم يقل ذاك ، وقال الشافعي هو أن يقول ذلك ولا يسمي لسكل واحدة صداقا لما روى ابن عمر أن الذي ويتلاث نهى عن الشفار والشفار أن يقول ذلك ولا يسمي لسكل واحدة صداقا تزوجني بنتك ويكون بضع كل واحدة منهما مهر الاخرى

واحداً واغا اختص الفسخ بهذه العيوب لانها عنع الاستمتاع المقصود بالنكاح فان الجذام والبرص يثيران نفرة في النفس عنع قربانه وبخشى تعديه إلى النفس والنسل فيمنع الاستمتاع، والجنون يثير نفرة وبخشى ضرره والجب والرتق يتعذر معهما الوطه والفتق عنع لذة الوطه وقائدته وكذلك، المفل على قول من فسره بالرغوة

(فصل) فان اختلفا في وجود العب كن بجسده بياض عكن أن يكون بهقاً أو برصاً واختلفا في كو نه جذاما فان كانت للمدهي برصاً أو كانت به علامات الجذام من ذهاب شعر الحاجبين فاختلفا في كو نه جذاما فان كانت للمدهي بيئة من اهل الخبرة وانتقة فيشهدان بما قال ثبت قوله والاحلف المنكر والقول قوله لقول النبي ويَشَيِّلُونُ ولكن الحين على المدعى عليه » وان اختلفا في عيوب النساء أريت النساء الثقات ويقبل فيه قول امرأة واحدة فان شهدت بما قال الزوج والا فالقول قول المرأة ، وأما الجنون فانه يشت الحيار سواء كان مطبقاً أو كان يجن في الاحيان لان النفس لا تسكن الى من هذه حاله الا أن يسكون مريضاً يغمى عليه ثم يزول فذلك مرض لا يثبت به خيار فان زال المرض ودام الاغماء فهو كالحيون يثبت به الحيار.

﴿ مسئلة ﴾ (فان اختلفا في امكان الجاع بما بقي من ذكر مفالقول قول المرأة) لانه يضعف بالقطع والاصل عــدم الوطء ويحتمل ان القول قوله كما لو ادعى الوطء في ولنا ما روى ابن هر أن رسول الله وكيالية بهى عن الشفار والشفار أن يزو الرجل ابنته على أن يزرجه ابنته وليس بينهاصداق . هذا أنظ الحديث الصحيح المنفق عليه ، وفي حديث أبي هربرة والشفار أن يقول الرجل الرجل ذوجني ابنتك وأزوجك ابني أو زوجني أختك وأزوجك أختي رواه مسلم وهذا يجب تقديمه لصحته وعلى الهقد أمكن الجم بينها بأن يعمل الجميع ويفسد النكاح بأي ففسد كان ولانه إذا شرط في نكاح إحداها تزويج الاخرى نقد جمل بضع كل واحدة صداق الاخرى ففسد كانو أفظ به ، فأما إن سموا ، مذهك صداقا فقال زوجتك ابنتي على أن تزوجي ابنتك و مهر كل واحدة منها مائة أو مهر ابنتي مائة ومهر ابنتك خمسون أو أقل أو أكثر قالمنصوص عن أحمد فيما وقفنا عليه صحته رهو قول الشاني لما تقدم من حريث أبو دارد عن الاعرج أن العباس بن عبيد الله بين وقال الحرق لا يصح لحديث أبي هربرة ولما ووى أبو دارد عن الاعرج أن العباس بن عبيد الله بين مروان فأمره أن يفرق بينها وقال في كنابه هذا الشفار الذي نهى عنه رسول الله وتلكية ولاناشر ط مروان فأمره أن يفرق بينها وقال في كنابه هذا الشفار الذي نهى عنه رسول الله وتلكية إلى ممون أن المسد على أن المسد هو الشرط وقد وجد ولانه ساف في عقد فلم يصح كما لو قال بدكاح إحداهما لدكاح الاخرى فلم يصح كما لو لم بسميا صداقا محقة أن عدم النسمية المسمية الموضة فدل على أن المسد هو الشرط وقد وجد ولانه ساف في عقد فلم يصح كما لو قال بعنك ثربي بعشرة على أن تبيعني ثوبك بعشر بن ، وهذا الاختلاف فيما إذا لم يصرح بالتشريك بعشرة على أن تبيعي ثوبك بعشر بن ، وهذا الاختلاف فيما إذا لم يصرح بالتشريك بعشرة على أن تبيعني ثوبك بعشرة على أن تبيعني ثوبك بعشر بن ، وهذا الاختلاف فيما إذا لم يصرح بالتشريك

المنسة ولان له ما يمكن الجماع عمله فأشبه من له ذكر قصير (الشاني) أن يكون عنينا المنين هو المعاجز عن اللاج ذكره وهو مأخوذ من عن أي اعترض لأن ذكره يمن إذا أراد اللاجه أي يعترض قيل لانه يمن لقبل الرأة عن يمينه وشاله فلا يقصده فاذا كان الرجل كذلك فهو عيب به وتستحق به الرأة فسخ النكاح بعد الله يضرب له مدة يختبر فيها ويعلم حاله بها ، وهذا قول عمر وعمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وعمرو بن دينار والنخمي وقتادة وحماد بن أبي سليان وعليه فتوى فقها، الامصار منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والاززاعي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وشذ الحكم وداودفقالالا يؤجل حنيفة وأصحابه والثوري ذلك عن علي رضي الله عنه لان امرأة أتت الذي عليه فقالت يا رسول الله :ان رفاعة طلقني فبت طلاقي فروجت بعبد الرحمن بن الزبير واعاله مثل هدبة الثوب فقال « تريدين رفاعة طلقني فبت طلاقي فروجت بعبد الرحمن بن الزبير واعاله مثل هدبة الثوب فقال « تريدين أن ترجمي الى رفاعة ؟ لا حتى تذوقي عسيلته » ويذوق عسيلتك ولم يضرب له مدة

ولنا ما روي أن عمر رضي الله عنه اجل المنين سنة وروى ذلك الدار قطنى عن عمروا بن مسعود والمغيرة بن شعبة ولا مخالف لهم ورواه أبو حفص عن على ولانه عيب يمنع الوطء فأثبت الحياد كالحب في الرجل والرتق في المرأة فأما الحبر فلا حجة لهم فيه فان المدة أما تضرب له مع اعترافه (المغنى والشرح الكبير) (الحجز السابع)

فأما إذا قالزوجتك ابنتي على أن تزوجتي ابنتك دمهر كل واحدة منهما مائة وبضع الاخرى فالنكاح فاسدلانه صرح بالنشريك فلم يصح العقد كما لولم يذكر مسمى

(فصل) ومتى قالما بصحة العقد إذا سميا صداقا ففيه وجهان [أحدهما] تفسد القسمية ويجب مهر المثل وهذا قول الشافي لأن كل واحد منهما لم يرض بالمسمى إلا بشرط أن يزوج وليه صاحبه فينقص المهر لهذا الشرط وهو باطل قاذا احتجنا الى ضان النقص صار المسمى مجهولا فبطل ، والوجه الذي ذكره القاضي في الجامع أنه يجب المسمى لانه ذكر قدراً معلوما يصح أن يكون مهراً فصح كما لوقال زرجتك ابنتي على الف على أن لي منها مائة والله أعلم

(فصل) وان سمى لاحداهما «براً دون الاخرى نقال أبر بكر يفسد النكاح فيهما لأنه فسد في إحداهما ففسد في الاخرى والاولى أنه يفسد في التي لم يسم لها صداقا لان نكاحها خلا من صداق سوى نكاح الاخرى ويكون في التي سمى لها صداقا روايتان لان فيه تسمية وشرطا فأشبه مالو سمى لمكل واحدة منها مهراً ذكره القاضى هكذا

(فصل) قان قال زوجنك جاربتي هذه على أن تزوجني ابنتك وتكون رقبتها صداقا لابنتك الم يصح تزويج الجارية في قياس المذهب لابه لم يجمل لها صداقا سوى تزويج البته ، وإذا زوجه ابنته على أن يجمل رقبة الجارية صداقا لها صح لان الجارية تصلح أن تكون صداقا ، وان زوج عبده

وطلب المرأة ذلك ولم يوجد واحد منها وقد روي أن الرجل أنكر ذلك وقال أي لاعركها عرك الاديم وقال بن عبد البر وقد صع ان ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى لضرب المدة وصع ذلك في قول النبي وقال بن عبد البر وقد صع ان ذلك كان بعد طلاقه لما كان ذلك اليها وقيل الها ذكرت وتعيير والما وتعيير والما المنه والما المنه ذلك عن الوط الا محصل منه ذلك

﴿مسئلة﴾ (فان ادعت ذلك أجل سنة منذ ترافعه)

وجملة ذلك أن المرأة إذا ادعت عجز زوجها عن وطئها لمنة سئل عن ذلك فان أنكر وهي عذراء فالقول قولها وإن كانت ثيبا فالغول قوله مع يمينه في ظاهر المذهب لان الاصل السلامة ولان هذاأس لا يسرف الا من جهته وقال القاضي هل يستحلف ? على وجهين بناء على دعوى الطلاق

﴿ مسئلة ﴾ (فان اعترف بذلك أو قامت بينة على افراره به فا نكر فطابت بمينه فنكل ثبت عجزه) ويؤجل سنة في قول عامة أهل العلم وعن الحارث بن ربيعة أنه أجل رجلا عشرة أشهر

و لنا قول من سمينا من الصحابة ولان هذا العجز قد يكون امنة وقد يكون ارض فضرب له سنة لتمر به الفصول الاربعة فان كان من يبس زال في فصل الرطوبة وان كان من رطوبة زال في فصل

امرأة وجمل رقبته صدافا لها لم يصح الصداق لان لك الرأة زوجها بمنم صحة النكاح فيفسد الصداق ويصح النكاح وبجب مهر المثل

﴿ مسئلة ﴾ قال رحمه الله تدالى (ولا يجوز نكاح المتمة)

معنى نكاح المتعة أن يتزوج المرأة مدة مثل أن يقول زوجتك ابنتي شهراً أو سنة أو الى انقضاء الموسم أو قدوم الحاج وشبهه سواء كانت المدة معلومة أو مجبولة فهذا نكاح باطل نص عليه أحمد فقال نكاح المتعة حرام . وقال أبوبكر فيها رواية أخرى أنها ،كروهة غير حرام لان ابن منصور سأل أحمد عنها فقال مجتنبها أحب إلى ، قال فظاهر هذا الكراهة دون التحريم ،وغير أبي بكر من أصحابنا يمنم هذا ويقول في المسئلة رواية واحدة في تحريها وهذا قول علمة الصحابة والفقهاء ، وممن روي عنه تحريم احروبال في المسئلة رواية واحدة في تحريها وهذا قول علمة الصحابة والفقهاء ، وممن روي عنه تحريم احروبال والنافعي والنافعي وسائر أصحاب الآثار وأبوحنيفة في أهل الكرفة والارزاعي في أهل الشرط.

وحكي عن ابن عباس أنها جائزة وعايه أكثر أصحابه عطا. وطاوس و به قال ابن جربج وحكي ذلك عن أبي سعيد الخدري و جابر واليه ذهب الشيعة لانه قد ثبت أن النبي وليا في أذن فيها ، وردي

اليبس وانكان من برودة زال في فصل الحرارة وانكان من انحراف مزاج زال في فصل الاعتدال فاذا مضت الفصول الاربعة واختافت عليه الاهوية فلم يزل علم أنه خلقة وحكي عن أبي عبيد أنه قال أهل الطب يقولون الداء لا يستجن في البدن أكثر من سنة ثم يظهر وابتداء السنة من بوم ترافعه قال ابن عبد البر على هذا جماعة القائلين بتأجيله قال معمر في حديث عمر يؤجل سنة من يوم ترافعه فاذا انقضت المدة فلم يطأ فلها الخيار في فسخ النكاح

﴿ مسئلة ﴾ (وان اعترفت أنه وطئها مرة بطل كونه عنينا)

أكثر أهل العلم على هذا يقولون متى وطيء امرأته مرة ثم ادعت عجزه لم تسمع دعواها ولم تضرب له مدة منهم عطاء وطاوس والحسنويحي الانصاري والزهري وعمرو بن دينار وقتاءة ومالك والاوزاعي والشانعي واحجاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي وقال أبو ثور اذا عجز عن عنوطتها أجل له لانه عجز عن وطئها فثبت حقها كما لو وجب بعد الوظء

ولنا أنه قد تحققت قدرته على الوطء في هذا النكاح وزوال عنته فلم تضرب له مدة كما لو لم يكن لان حقوق الزوجية من استقرارالهم والمدة ثبتت بوط واحدوقد وجدما أوجبه فا نه يتحقق به المعجز فافترقا (فصل) وان علمت أن عجزه عن الوطء لمارض من صغر أو مرض مرجوا لزوال لم تضرب له مدة لان ذلك عارض يزول والمنة لا تزول لأنها جبلة وخلقة وان كان لكبر أو مرض لا يرجى

أن همر قال : متعتان كانتا على عهد رسول الله وَيَطَالِنَهُ أَفَانَهِى عنهما وأعاقب عليهما ? متعة النساء ومتعة الحج ولاً عقد على منفعة فيكون مؤقتا كالاجارة

ولنا ماروى الربيع بن سبرة أنه قال: أشهد على أبي أنه حدث أن النبي وَ النظر واه ابن ماجه أن الوداع . وفي لفظ أن رسول الله وَ النظر على النساء واه ابو دارد . وفي أنظ رواه ابن ماجه أن رسول الله وَ النظر والله والنساء والله والنساء والله والنساء والنساء والله والنساء والله والنساء والله والنساء والله والنساء والله والنساء والله والله والنساء والله والنساء والله والنساء والله والنساء والما الله والمح والمحال الله والنساء والله والنساء والله والنساء والله والنساء والنساء والله والله والنساء والنساء والله والنساء والله والنساء والله والنساء والله والنساء والله والنساء والله والله والنساء والله والنساء والله والنساء والله والنساء والله والنه والنساء والله والنساء والنساء والنساء والله والنساء والن

برؤه ضربت له المدة لأنه في معنى من خلق كذلك وان كان لجب أو شلل ثبت الخيار في الحاللان الوطء مأيوس منه فلا معنى لانتظاره وان كان قد بقي من الذكر ما يمكن الوطء به أو لا رجع الى أهل الخيرة في ذلك

(فصل) والوطء الذي يخرج به من المنة هو تغييب الحشفة في الفرج لان الاحكام المتعلقة بالوطء تتعلق به فان كان الذكر مقطوع الحشفة كفاء تغييب قدر الحشفة من الباقي في أحد الوجهين ليكون ما يجري من المقطوع مثل ما يجري من الصحيح (والثاني) لا يخرج من العنة الا بتغييب جميع الباقي لانه لاحد ههنا يمكن اعتباره فاعتبر تغييب جميعه لانه المعنى الذي يتحقق به حصول حكم الوطء وللشافعي قولان كهذبن.

﴿ مسئلة ﴾ (وان وطئها في الدبر أو وطيء غيرها لم نزل العنة ويحتمل أن نزول)

لأن الدبر ليس محلا للوط، فأشبه الوط، فيما دون الفرج واذلك لا يتعلق به الاحلال الزوج الأول ولا الاحصان وان وطئها في القبل حائضا أو نفساء أو محرمة أو صائمة خرج عن العنة وذكر القاضي أن قياس المذهب ان لا يخرج عن العنة لنص أحمد على أنه لا تحصل به الاباحة الزوج الاول ولانه وط، محرم أشبه الوط، في الدبر

أقول وقد طال الثواء بنا معا يأصاح هل الله في فتيا ان عباس هل الثواء بنا معا تكون مثواك حتى مصدر الناس

فقام خطيبا وقال ان المتعة كالميتة والدم ولحم الحفزير فأما اذن رسول الله وَ عَلَيْكُيْ فيها فقد ثبت نسخه وأما حديث عران صح عنه فالظاهر آنه أنما قصد الاخبار عن تحريم النبي وَتَلَيْكُيْ لها ونهيه عنها إذ لا بجوز أن يزهى عما كان النبي وَتَلَيْكُيْهُ أباحه وبني على أباحته

البلد فالسكاح صحيح في قول عامة أهل اله إلا الاوزاعي قال هو نكاح متعة والصحيح أنه لا بأس به ولا تضر نيته والسحيح أنه لا بأس به ولا تضر نيته وليس على الرجل أن ينوي حبس امرأته وحسبه إن وافقته والا طلقها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو تزوجها على أن يطلقها في وقت بمينه لم ينعقد النكاح)

يعني اذا نزوجها بشرط أن بطلقها في وقت سمين لم يصح النكاح سوا، كان معلوما أو مجهولا مثل أن يشترط عليه طلائها إن قدم أبوها أو أخوها ، وقال أبو حنيفة بصح النكاح ويبطل الشرط وهو أظهر قولي الشانعي قاله في عامة كتبه لان النكاح وقع مطلقا وأنما شرط على نفسه شرطا وذلك لا يؤثر فيه كا لو شرط أن لا ينزوج عليها ولا يسافر جها

ولنا أنه وطيء في محل الوطء فخرج به عن العنة كالووطئها وهي مريضة يضرها الوطء ولان العنة العجز عن الوطء فلا يبتى مع وجود ضده العنة العجز عن الوطء فلا يبتى مع وجود ضده وما ذكره غير صحيح لان تلك الاحكام بجوز أن تبتى مع وجود سببها لمانع أو فوات شرط والعشة في نفسها أمر حقيقي لا يتصور بقاؤه مع انتفائه وأما الوطه في الدبر فليس وطأ في محله بخلاف مسئلتنا وفيه قول أن العنة نزول به اختاره ابن عقيل لانه أصعب فن قدر عليه فهو على غيره أقدر (فصل) فان وطيء امرأة لم بخرج به من العنة في حق غيرها واختار ابن عقيل أنه بخرج عن

(فصل) فان وطيء امراة لم يخرج به من العنة في حق غيرها واختار ابن عقيل اله يخرج عن العنة في حق جميع النساء فلا تسمع دعواها عليه منها ولا من غيرها وهذا مقتضى قول أبي بكروقول من قال إنه يختبر بترويج امرأة أخرى ويحكى ذلك عن سمرة وعمر بن عبد العزبزقا لوالان العنة خلقة وجبلة لا تتغير بتغير النساء فاذا انتفت في حق امرأة لم تبق في حق غيرها

ولنا أن حكم كل امرأة معتبر بنفسها ولذلك لو ثبتت عنته في حقهن فرضي بعضهن سقط حقها وحدها دون الباقيات ولان الفسخ لدفع الضرر الحاصل بالعجز عن وطئها وهو ثابت في حقها لا يزول بوطه غيرها وقوله كيف بصح العجز عن واحدة دون أخرى ?قلنا قد تنهض شهوته في حق احداها لفرط حبه إياها وبيله اليها واختصاصها بكال ولوجه دون الاخرى فعلى هذا لو نزوج امرأة فأصابها ثم أبابها ثم نزوجها من أحمد لها المطالبة لانه إذا جاز أن بعن عن امرأة دون أخرى فغي

ولنا أن هذا شرط مانع من بتا. الكاح فأشبه نكاح المتمة ويفارق ماقاسوا عليـه فانه لم يشترط قطع النكاح

(مسئلة) قال (وكذلك ان شرط عليه أن يحلما لزوج كان قبله)

وجلته أن نكاح المحلل حرام باطل في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والنخبي وقتادة ومالك والميث والثوري وابن المبارك والشانبي وسواء قال زرجتكما إلى أن تطأها أو شرط أنه اذا أحلما الاركاح بينها أو أنه اذا أحلما للاول طلقها ، وحكي عن أبي حنيفة أنه بصح الكاح ويبطل الشرط ، وقال الثماني في الصورتين الأولتين لا يصح وفي الثالثة على قولين

ولذا ماروي عن النبي وَلِيَّالِيَّةِ أنه قال ﴿ لَمِنَ اللهُ الْحَالُ لَه ﴾ رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي وَلِيَّالَيْهُ منهم عمر بن الخطاب وعمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقها، من النابهين ، وروي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس ، وقال أبن مسعود المحال والمحال له ملعون على لسان محد مِلِيَّالِيَّةِ

وروى ان ماج، عن عقبة بن عامر أز النبي ﷺ قال ﴿ أَلَا أَخْبَرُكُمْ بِالنَّبِسِ الْمُسْتِمَارُ ﴾ وقالوا بلى يارسول الله ، قال ﴿ هُو الْحَالَ لَعَنَ اللَّهُ الْحَالَ وَالْحَالَ لَه ﴾ وروى الآثرم بالنَّذاده عن قبيصة بن

نكاح دون نكاح أولى ومقتضى قول أبي بكر ومن وافقــه لا يصح هذا بل متى وطيء امرأة لم تثبت عنتــه أبداً.

(فصل) وان ادعى أنه وطئها وقالت أنها عذرا، فشهدت بذلك امرأة ثقة فالقول قولها والافالقول قوله. اذا ادعت المرأة عنة زوجها فادعى أنه وطئها وقالت انها عذرا، أريت النساء الثقات فان شهدن بعذرتها فالقول قولها ويقبل في بقاء عذرتها شهادة امرأة واحدة كالرضاع ويؤجل الرجل وبهذا فال الثوري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي لان الوط، يزيل اسذرة فوجودها يدل على عدم الوط، فان ادعى أن عذرتها عادت بعد الوط، فالقول قولها لان هذا بعدجداً وان كان متصوراً وهل تستحلف المرأة? محتمل وجهين (أحدها) تستحلف لازالة هذا الاحمال كا يستحلف سائر من قلنا القول قوله والآخر لا يستحلف لان ما يبعد جدا لالتفات اليه كاحمال كذب البينة الهادلة وكذب المقر في اقرار، وهل يقبل قول امرأة واحدة ؟ على روايتين (احداها) تقبل شهادة واحدة كالرضاع (وانثاني) لا يقبل فيه الا اثنان فالنساء أولى

(فصل) وأن لم يشهد لها أحد فالقول قوله لان الاصل السلامة في الرجال وعدمالميوب ودعواه تنضمن سلامة العقد وصحته ويسقط حكم قولها لتبين كذبها فان ادعت أن عذرتها زالت بسبب أحد فالقول قوله لان الاصل عدم الاسباب

جابر قال سمعت عمر وهو يخطب الناس وهو يقول : والله لاأوتى بمحل ولا محل له الا رجمتهاولاته نكاح الى مدة أو فيه شرط بمنع بقاءه فأشبه نكاح المتمة

(فصل) قان شرط عليه التحليل قبل الهقد ولم يذ كره في الهقد و نواه في الهقد أو نوى التحليل من غير شرط فا لنكاح باطل أيضا قال اسهاء يل بن سميد . ألت أحد عن الرجل يبزوج المرأة وفي نفسه أن علمها لزوجها الاول ولم تعلم المرأة بذلك قال هو محلل إذا أراد بذلك الاحلال فهو ملمون و هذا ظاهر قول الصحابة رضي الله عنهم وروى نافع عن ابن عمر أن رجلا قال له امرأة تزوجتها أحلها لزوجها لم يأمرني ولم يعلم قال لا إلا نكاح رغبة إن أعجبتك أمسكها وان كرهتها فارقها قال وان كنا نعده على عهد رسول الله وتخطيق سفاحا وقال لا يزالاز زانيين وان مكشا عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها وهذا قول عبان رضي الله عنه وجاء رجل إلى ابن عباس فقال له ان عي طاق امرأته ثلائما أيملها له رجل ? قال من يخادع الله يخدعه وهذا قول الحسن والنخي والشمي وقتادة و بكر المزني والليث ومالك والأوري واسحاق وقال أبر حنيفة والشافي المقد صحبح وذ كر القاضي في صحته وجها شل ومالك والأوري واسحاق وقال أبر حنيفة والشافي المقد صحبح وذ كر القاضي في صحته وجها شل قولها لانه خلا بمن شرط يفده فأشبه مالو نوى طلائها لهيم الاحلال أو مالو وت المرأة ذلك ولان المقد إنما يطل با شرط لا با قصد بدليل ما لو اشترى عبداً فشرط أن يبيعه لم يصح ولو نوى المقد لم يبطل ولانه روي عن عروضي الله عنه ما يدل على إجازته وروى أبر حفص باحناد عن عن عروضي باحناد عنه ما يدل على إجازته وروى أبر حفص باحناد عن في احتص باحناد عن الموروي أبر حفص باحناد عن الموروي أنه دوي عن عروضي الفي عنه ما يدل على إجازته وروى أبر حفص باحناد عن

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ (وانكانت ثيبًا فالقول قوله لما ذكر نا)

ولان هذا يتعذر اقامة البينة عليه فقبل قوله فيه مع يمينه وبهذا قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر لان هذا بما تتعذر اقامة البينة وبمينه أفوى فان دعواه سلامة المعقد وسلامة نفسه من العيوب والاصل السلامة فكان القول قوله كالمنكر في سائر الدعاوى وعليه الممين على صحة ماقال وهذا قول من سمينا ههنا لان قوله محتمل للكذب فقوينا قوله بيمينه كما في سائر الدعاوي التي يستحلف فيها فان نكل قضى عليه بنكوله ويدل على وجوب الهين قول التي وسينياتي هونكياتية هونكن الهين على المدعى عليه عقل القاضي ويتخرج أن لا يستحلف على أنكاره دعوى الطلاق فان فيها روايتين كذا ههنا والصحيح أنه يستحلف لدلالة الحبر والمني عليه وروي عن احمد أن القول قولها مع بمينها حكاها الفاضي في المجردلان الاصل عدم الاصابة فكان القول قولها لانه موافق للاصل واليقين معهاوقال الحرقي يخلو معها في ست ويقال له اخرج ماءك على شيء فان ادعت أنه ليس بمني جعل على النار فان ذاب فهو مني وبطل قولما هذا أثرل تبينا صدقه فيحكم به وهو مذهب عطاء فان ادعت أنه ليس بمني جعل على النار فان أدب بمني جعل على النار فان أدب غهو مني لأنه يشتبه ببياض البيض وذلك اذاوضع على النار يجتمع بمني جعل على النار فان أدب فهو من لانه يشتبه ببياض البيض وذلك اذاوضع على النار يجتمع ويس وهذا يذوب فيتميز بذلك إحدها من الآخر فيختبر به وعلى هذا متى عجزع عن إخراج مائه ويس وهذا يذوب فيتميز بذلك احدها من الآخر فيختبر به وعلى هذا متى عجزع عن إخراج مائه

عمد بن سيرين قال قدم مكة رجل ومعه اخوة له صفار وعليه ازار من بين يديه رقمة ومن خلفه رقعة فسأل هر فلم بدطه شيئا فبينها هو كذلك إذ نرغ الشيطان بين رجل من قربش وبين امرأته فطلقها فقال لها هل لك أن تعطي ذا الرقمتين شيئا وبحلك لي * قالت نعم ان شئت فأخبروه بذلك قال نعم و تزوجها و دخل بها فلما أصبحت أدخات اخوته الدار فجاء القرشي بحوم حول الدارويقول باويله غلب على امرأته فأنى هم فقال بأمير المؤمنين غلبت على امرأتي قال من غابك قال ذو الرقمتين غلب على امرأتي قال من غابك قال ذو الرقمتين قال أرسلوا اليه فلما جاءه الرسول قالت له المرأة كيف موضعك من قولك قال ايس بموضعي بأس قالت أمير المؤمنين يقول لك طلق امرأتك فقل لا والله لا أطلقها قانه لا يكرهك وألبسته حلة ملما رآه هر من بعبد قال الحد فه الذي رزق ذا الرقمتين فدخل عليه ققل أنطاق امرأنك *قال لا والله لا أطلقها عن يونس بن عبيد عن ابن سيرين قال هم لو طلقتها لا وحدت رأسك بالسوط رواه سعبد عن هو من يونس بن عبيد عن ابن سيرين هواً من هذا وقال من أهل المدينة وهذا قد تقدم فيه التسرط على المقد ولم يو به هم بأسا

ولنا قول النبي ويتيالي وله المحلل و لمحال له ، وقول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لم فك و إلى النبي ويتيالي و التحايل فلم إصح كا لو شرطه وأما حديث ذي الرقمتين فقال أحد اليس له إسناد يسي أن ابن سبرين لم يذكر إسناده إلى عمر وقال أبو عبيد هو موسل فأين هو من الذي سمعوه يخطب به على المنبر لاأرثى بمحلل ولا محلل له إلا رجتها ? ولا به ليس فيه أن ذا الرقمتين قصد التحليل ولا نواه وإذا كان كذلك لم يتناول محل النزاع

فالقول قول المرأة لان الظاهر ممها وفي كل موضع حكنا بوطئه بطل حكم عند فانكان في ابتداء الامر لم يضرب له مدة وان كان بعد ضرب المدة انقطت وان كان بعد انقضائها لم يثبت له خيار وكل موضع حكنا بعدم الوطيء منه حكنا بعنته كالو اقربها واختار ابوبكر انه يزوج امرأة لها حظ من الجمال ويعطي صداقها من يبت المال ويخلي وتسأل عنه ويؤخذ بما تقول فان أخبرت بأنه يط كذبت الاولى والثانية بالحيار بين الاقامة والفسخ وان كذبته فرق بينه وبينهما وصداق الثانية من ماله ههذا لاوي والثانية بالحيار بين الاقامة والفسخ وان كذبته فرق بينه وبينهما وصداق الثانية من ماله ههذا لاوي وان امرأة خاءت الى سمرة فشكت اليه انه لا يصل اليها زوجها فكنب الى معاوية فكنب اليه ان زوجه امرأة ذات جمال بذكر عنها الصلاح وسق البها من بيت المال عنه فان أصابها فقد كذبت وان لم يصبها ققد صدقت ففعل ذلك سمرة فجاءت المرأة فقالت ليس عنده شيء ففرق بينها وقال الاوزاعي وان لم يصبها ققد صدق والا فلا وحكي عن مالك مثل ذلك الا أنه اكنفي بواحدة والصحيح ان القول قوله لما فكرنا وكذا لوادعي الوط، في الايلاء واعتبار خروج المساء ضيف لانه قد يعجز السليم القادر عن فرال من غير وط، فان ضعف الذكر لا يمنع سلامة الطهر وزول الماء وقد يعجز السليم القادر عن الوط، في بعض الاحوال وليس كل من عجزعن الوط، في حال من الاحوال أووقت من الاوقات الوط، في بعض الاحوال وليس كل من عجزعن الوط، في حال من الاحوال أووقت من الاوقات

(فصل) فان شرط عليه أن مجلها قبل العقد فنوى بالعقد غير ما شرطوا عليه وقصد نكاح رغبة صح العقد لانه خلا عن نية التحليل وشرطه فصح كا لولم يذكر ذلك وعلى هذا مجمل حديث ذي الرقعة بن وان قصدت المرأة التحليل أو وليها دون الزوج لم يؤثر ذلك في العقدوقال الحسنوا يراهيم المراة عد الثلاثة فسد النكاح ، قال أحمد كان الحسن وابراهيم والتابعون يشددون في ذلك ، قال أحمد الحديث عن النبي ويتطابق وأبريدين أن رجعي إلى رفاعة ، هو نية المرأة ليس بشيء الما قال النبي ويتطابق والمساك والمناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف والمحال المناف المناف

(فصل) فان اشترى عبداً فزوجها إياه ثم وهبها اياه لينفسخ النكاح بملكهاله لم يصح ، قال أحمد في رواية حذيل إذا طلقها ثلاثا وأواد أن يراجها فاشترى عبدا فأعتقه وزوجها اياه فهذا الذي شهى عنه عمر يؤدبان جميعاً وهذا فاسد ليس بكف، وهو شبه المحال ، وعال أحمد فساده بشيئين [أحدهما] شبه المحال لانه أنما زوجه أياها ليحلها له [والثاني] كرنه ليس بكف، لها وتزويجه لمافي حال كونه عبدا أباغ في هذا المعنى لان العبد في عدم الكفاء أشد من المولى والسيد له سبيل الى ازالة نكاحة من

يكون عنينا ولذلك جملنا مدته سنة وتزويجه بأمر أة ثانية لا يصح لذلك أيضا ولانه قديمن عن امر أة دون الخرى ولان نكاح الثانية انكان موقتا أو غير لازم فهو نكاح باطل والوط، فيه حرام وان كان صحيحاً لازما ففيه اغيرار بالثانية ولا ينبغي ان يقبل قولها لانها تريد بذلك تخليص نفسها فهي متهمة فيه وليست بأحق ان يقبل قولها من الاولى ولان الرجل لو أقر بالميجز عن الوطي، في يوم أوشهر لم تثبت عنته بذلك وأكثر مافي الذي ذكروه ان ثبت عجزه عن الوط، في اليوم الذي اختبروه فيه واذا لم يثبت حكم عنته باقراره بعجزه فلان لا يثبت بدعوى غيره ذلك عليه أولى

(فصل) القسم الثاني يختص النساء وهوشيئان(الرتق)وهو كون الفرج مسدوداً لامسلك للذكر فيه وكذلك القرن والعفل وهو لحم يحدث فيه يمنع القرن عظم والعفل رغوة تحدث فيه يمنع الذة الوطه (الثاني) الفتق وهو انخراق مابين السبيلين وقبل انخراق مابين عخرج البول والمني

(فصل) قالرضي الله عنه (القسم الثالث) مشترك يينهما وهو الجذام و البرص و الجنون سواء كان مطبقا او يجن في الاحيان فهذه الاقسام يثبت بها خيار الفسخ رواية واحدة لما سبق وقد ذكر نادليل ذلك و الحلاف فيه (فصل) و اختلف اصحابنا في البخر وهو نتن في الفم وقال ابن حامد نتن في الفرج يثور عند

(المغني والشرح الكبير) (الجزء السابع)

غير ارادته بأن يهبه للمرأة فينفسخ نكاحه بملكها إياه والمولى بخلاف ذلك ، ويحتمل أن يصحالنكاح اذا لم يقصد العبد التحليل لان المعتبر في الفساد نية الزوج لا نية غيره ولم ينو وأذا كان مولى ولم ينو التحليل فهو أولى بالصحة لانه لاسبيل لمعتقه الى فسخ نكاحه ولا عبرة بنيته

(فصل) ونكح المحلل فاسد يثبت فيه سائر أحكام العقود الفاسدة ولا محصل به الاحصان ولا الاباحة للزوج الاول كما لا يُثبت في سائر العقود الفاسدة ، فانقبل فقد سماه النبي وَيَتَلِيَّتُهُ محللاً وسمى الزوج محللاً له واو لم محصل الحل لم يكن محللاً ولا محللاً له قلنا أنما سماه محللاً لا به قصد التحليل في مرضم لا يحصل فيه الحل كما قال « ما آمن بالفرآن من استحل محارمه » وقال الله تعالى [محلونه عاما ويحرمونه عاما] ولو كان محللاً في الحقيقة والآخر محللاً له ام يكونا ملعونين

(مسئلة) قال رحمه الله (واذا عقد المحرم نكاحاً لنفسه أو لغيره أو عقد نكاحاً لمحرم أو على محرمة فالنكاح فاسد)

وجملته ان المحرم إذا تزوج لسفسه أو عقد النكاح لميره ككونه وليًا أو وكملا فانه لا يصح المول النبي وَلَيْكِنْ ولا ينكح ولا مخطب ، رواه مسلم . وان عقد الحلال نكاحا لحرم بأن يكون وكملا له او وليًا عليه أو عقده على محرمة لم يصح لدخوله في هموم الحديث لانه إذا تزوج له

وكيله نقد نكح ، وحكى القياضي في كون المحرم وليا لغيره روايتين [إحداهما] لا تصح وهي اختيبار الحرقي [والثانية] تصح وهي اختيار أبي بكر لان النكاح حرم على المحرم لأنه في دواعي الوط، المانسد الحرج ولا بحصل ذلك فيه بكونه وليا الهيره والاول أولى للدخوله في عوم الحبر ولانه عقد لا يصح للمحرم فلا يصحمنه كشراء الصيد وقد مضت هذه المسئلة في الحج أبسط من هذا الشرح

(مسئلة) قال رحمه الله (وأي الزوجين وجد بصاحبه جنونا أو جذاما أو برصا أو كات المرأة رتباء أو قرناء أوعنملاء أو فتقاء أو الرجل مجنونا فلمن وجدذلك منهما بصاحبه الخيار في فسخ النكاح)

الكلام في هذه المسئلة في نصول أربعة [الاول] ان خيار الفسخ يثبت لكل واحد من الزوجين لعيب بجده في صاحبه في الجلة روي ذلك عن عمر بن الحطاب وابنه وابن عباس وبه قال جابر والشافي واسحاق وروي عن علي لا ترد الحرة بعيب وبه قال النخعي والثوري وأصحاب الرأي ، وعن ابن مسعود لا ينفخ النكاح بعيب وبه قال أبو حنيفة وأصحابه الا أن يكون الرجل مج وبا أو عنينا قان المرأة الحيار فان اختارت الفراق فرق الحاكم بيتهما بطانة ولا يكون فسخا لان وجود العيب لا يقتضي فسخ النكاح كالعمى والزمانة وسائر العيوب

غير مشكل وجهان (احدهما) يثبت الخيار لان فيه نفرة ونقصا وعاراً والبخر نتن وقال ابن حامد نتن في الفرج يثور عند الوطء وهذا ان اراد به انه يسمى بخراً ويثبت الخيار والافلاميني له قان نتن الفم يسمى بخراً ويثبت الخيار الطباء والمحدا يسمى بخراً ويثبت الخيار وجها واحداً كالقرع والممى والمرج وقطع اليدين والرجلين لانه لا يمنع الاستمتاع ولا يخبى تعديه ولا نعلم في هذا يين أهل العلم خلافا الا ان الحسن قال اذاوجدا حدهما الآخر عقيا بخير واحب احمد ان بين امره وقال عبى امراً ته تريد الولد وهذا في بتداء الذكات فأما الفسخ فلا يثبت به ولو ثبت لذلك لثبت في الآيسة ولان ضده يعلم فان رجالالا يولد لاحدهم وهوشاب . ثم يولد له وهوشيخ ولا يتحقق ذلك منها وأما سائر الهيوب فلا يثبت بها فسخ عندهم والته اعلم

وأما اذا وجد احدهما بصاحبه عيبابه مثله ففيه وجه انه يثبت الخيار لوجود سببه كما لو غر عبد بامة ولان الانسان قد يأ نف من عيب غيره ولا يا تف من عيب نفسه

(فصل) وأما اذا وجد أحدهما بصاحبه عيب من غير جنسه كالابرص يجدالمرأة مجنونة أو مجذومة فلكل واحد منهما الخيار لوجود سببه الا ان مجد المجبوب المرأة رتقاء فلا ينبغي أن يثبت لها خيارلان عيبه ليس هو المانع لصاحبه من الاستمتاع وانما امتنع لعيب نفسه

(فصل) وإن حدث الميب بعد المقد فيه وجهان(احدهما) يثبت الخيار وهو ظاهرقول الخرقي

وانا أن الحتلف فيه عيب يمنع الوط، فأثبت الحيار كالجب والعنه ولان المرأة أحد الموضين في النكاح فجاز ردها بعيب كالصداق أو أحد الموضين في عقد النكاح فجاز رده بالعيب او أحدالزوجين فثبت له الخيار بالعيب في الآخر كالمرأة ، وأما غير هذه العبوب فلا عنم المقصود بعقد النكاح وهو الوط. بخلاف العيوب المحتلف فيها، فإن قيل فالجنون والجذام والبرص لا يمنع الوط. قلنا بل يمنعه فان ذلك بوجب نفرة تمنم قربانه بالكلية ومسه ويخاف منه التعدي الى نفسه ونسله والجنون يخاف منه الجناية فصار كالمانع الحسى

(الفصل الثاني في عدد العيوب الحبرزة الفسخ)

وهي فيها ذكر الخرقي عمانية . ثلاثة يشترك فيها الزوجان وهي الجنون والجذام والبرص، واثنان يختصان الرجل وهما الجب والعنة ، وثلاثة تختص بالمرأة وهي العتق والقرن والعفل ، وقال القاضي هي سبعة جعل القرن والعفل شيئا واحداً وهو الرتق أيضا وذلك لحم ينبت في الفرج، وحكى ذلك عن أهل الادب ، وحكي نحوه عن أبي بكر ، وذ كر ، أصحاب الشافي وقال الشافعي القرن عظم في الفر ج يمنع الوط. ، وقال غيره لا يكون في الفرج عظم إنما هو لحم بنبت فيه ، وحكي عن أبي حفص أن المعفل كالرغوة في الفرح بمنع للمة الوطء فعلى هذا يكون عيبا ناميا ، وقال اببرالخطاب الرنق أن يكون الفرج مسدوداً يعني أن يكون ملتصمًا لايدخل الذكر فيه ، والقرن والعفل لحم ينبت في الفرج فيسده فعما

لانه قال فان جب قبل الدخول فلها الحيار في وقتها لأنه عيب في النكاح يثبت الحيار مقارنا فأثبته كالاعسار والرق قانه يثبت الخياراذا قارن مثل ان تغر الامة من عبدو يثبنه اذاطر أت الحرية اذاعتقت الامة تحت العبد ولانه عقد على منفعة فحدوثالعيب بها يثبت الخيار كالاجارة (والناني) لايثبت الخيار وهو قول أبي بكر وان حامد ومذهب مالك لانه عيب حدث بالمعقود عليه بعد لزوم العقدأ شبه الحادث بالمبيم والصحيح الاول وهذا ينتقض بالعبب الحادث في الاجارة ، وقال أصحاب الشافعي إن حدث بالزوج أنبت الخيار وإن حدث المرأة فكذلك في أحــد الوجهين ولا يثبته في الآخر لان الرجل عكمنه طلاقها مخلاف المرأة . والما أمهما تساويا فيه اذا كان العيب سابقا فتساويا فيه لاحقا كالمتبايدين ﴿ مِسْئُلَةً ﴾ (و إن علم بالعيب وقت العقد أو قال قد رضيت بها معينة بعدد العقد أو وجد منه **دلالة على الرضي من وط.. أو تمكين مم العلم بالعيب فلا خيار له لانعلم فيه خلامًا ﴾**

لانه رضى به فأشبه مشترع، المعيب، وإن ظن العيب يسيراً فبان كثيراً كمن ظن البرص في قليل من جسدها فبان في كشير منه فلا خبار له أيصًا لانه من جنس مارضي به عوان رضي بعيب فبان غير وفله الخيار لانه وجد سا عيباً لمرض به ولا بجنسه فيه تله الخيار كالمبيع اذا رضي بعيب فيه فوجد به غيره، وإن رضي بعيب فزاد بعد العقد كأن كان قاپل من البرص فانبسط في جلدها فلاخيار له لان رضاه به رضا عا بحدث سنه

في معنى الرتق ألا أنهما نوع آخر ، وأما الفتق فهو انخراق مابين مجرى البول ومجرى المني ، وقيل ما بين القبل والدير، وذكرها أصحاب الشافعي سبعة أسقطوا منها الفتق ومنهم من جعلهاستة جعل القون والعفل شيئا واحدأ وإعا اختص الفيخ مهذه العيوب لانها عنم الاستمتاع المقصودبالنكاحفان الجذام والبرص يثبران نفرة في النفس عنع قربانه ويخشى تعديه إلى النفس والنسل فيمنع الاستمتاع والجنون يثير نفرة ويخشى ضرره والجب والرتق يتعذر معه الوط. والفتق عنع لذة الوط. وفائدته وكذلك العفل على قول من فسره بالرغوة فان اختلفا في وجود العبب مثل أن يكون مجسده بياض بمكن أن يكون بهمًا أو مراراً واختلفا في كونه برصا أو كانت به علامات الجذام من ذهاب شعر الحاجبين فاختلفا في كونه جذاما فان كانت المدعى بينة من أهل الخبرة والثقة يشهدان له بما قال ثبت قوله وإلا حلف المنكر والقول قوله لقول النبي مُتَلِيِّنَةٍ والحكن اليمين على المدمى عليه وان اختلفافي عيوب النساء أريت النساء الثمّات ويمبل فيه قول امرأة واحدة فان شهدت بما قال الزوج وإلا فالقول قول المرأة وأما الجنون فانه يُثبت الحيار سواء كان مطبقاً أو كان يجن في الاحيان لان النفس لا تسكن إلى من هذاحاله إلا أن يكون مريضا يفمي عليه ثم يزول فذلك مرض لايثبت به خيار فانزال المرض ودام به الاغا. فهُ ِ كَالْجِنُونَ يُثبِتُ بِهِ الْحَيَارُ وأَمَا الْجِبْفِهُو أَنْ يَكُونَ جَيْمٌ ذَكُرُهُ مقطوعا أولم يبق منه إلا مالا عكن الجاع به فان بقي منه ما يمكن الجاع به ينبب منه في الفرج قدر الحشفة فلا خيار لها لان الوطء

(فصل) وخيار العيب ثابت على التراخي لا يسقط مالم يوجد منه مايدل على الرضي به من القول والاستمتاع به من الزوج أو التمكين من المرأة ء هذا ظاهر كلام الخرقي لقوله فان علمت انه عنين فسكتت عن المطالبة ثم طالبت بعد فاما ذلك وذكر القاضي انه على الفور وهو مذهب الشاني فمني أخر الفسيخ مع العلم والامكان بطل خياره لانه خيار الرد بالعيب فكان على الفور كرد المبيع المعيب. ولنا أنه خيار لدفع ضرر متحقق فكان على التراخي كخياد المصاص وحيار العيب في المبع ممنوع ثم الفرق بينهما أن ضرره في المبيع غير متحقو لانه قد يكون المقصود ساليته أو خدمته ويحصل ذلك مع عيمه ومهمنا المقصود الاستمتاع وذلك يفوت بعنته، وأما خيارالشف،ة والمجلسف. للـمرضررغبر متحقق ﴿ مسئلةٍ ﴾ (ولا بجوز الفسخ إلا محكم حاكم لانه مجتهد فيـه فهو كمسخ العنة والفسخ للاعسار بالنفنة وبخانف خيار المعتقة لانه متفق عليه)

﴿ مسئلة ﴾ قان فسخ قبل الدخول فلا مهر وإن فسخ بعده فعليه المهر ألمسمى وقبلعنه مهرالمثل] لان الفسخ إن كان منها فالفرقة من جهتها فيسقط مهرِها كما لو فسخته برضاع زوجة له أخرى، و إن كان منه فاعا فسخ بعيب بها داسته بالاخفاء فصار الفسخ كأنه منهافان قيل فهلا جعلتم فسخها لعنته كأنه منه لحصوله بتدليسه? قلنا الموض من الزوج في مقابلة منافعها فإذا اختارت فسخ العقدمع سلاءة ماعقد

يمكن وان اختلفا في ذلك فالقول قول المرأة لانه بضمف بالقطع والاصل عدم الوط. ويحتمل أن القول وله كما لوط. ويحتمل أن القول وله كما لوط. في العنة ولان له ما يمكن الجماع بمثله فأشبه من له ذكر قصير

(الفصل الثالث) أنه لا يُبت الخيار لفير ماذكر ناه لا نه لا ينه من الاستمتاع بالمعقود عليه ولا يخشى تعديه فلم ينفسخ به النكاح كالعمى والعرج ولأن الفدخ الما يثبت بنص أو اجماع أوقياس ولا نفس في غير هذا ولا اجماع ولا يصح قياسها على هذه العبوب لما بينهما من الفرق . وقال أبوبكر وأبو حفص اذا كان أحدها لا يستمسك بوله ولا خلاؤه فللآخر الخيار ، قال أبو الخطاب ويتخرج على ذلك من به الباسور والناسور والفروح الميالة في الفرج لاما تثير نفرة وتعدى نجساستها وتسمى من لا يحبس نجرها الشريم ومن لا يحبس بولها الماشوله ومثلها من الرجال الافين ، وقال أبو حفص والخصاء عيب يرد به وهو أحد قولي الشافي لان فيه نقصا وعاراً ويمنم الوطء أو يضعنه

وقد روى ابرِ عبيد باسناده عن سليمان بن يسار أن ابن سندر تُزوج امر أة وهو خصي نقال له عمرأعلمتها ? قال لا ، قال اعلمها ثم خيرها وفي البخر وكون أحد الزوجين.خنى وجهان

(أحدهما) بثبت الحيار لان فيه نفرة ونقصاوعاراً والبخر نتن الفم ، وقال ابن حامد هو نتن في الفرج بثور عند الوطء وهذا ان أراد به أنه يسمي أيضا بخراً وبثبت الحيار وإلا فلا معنى له فان تن الفم يسمى بخراً وبمنع مقاربة صاحبه الاعلى كره وماعدا هذا فلا يثبت الحيار وجها واحداً كالقرع والعمى

عليه رجم الموض الى العاقد ممها وليس من جرتها عوض في مقابلة منافع الزوج وأنما يثبت لها لاجل ضور يلحقها لا لتمذر مااستحقت عليه في مقابلة، عوضا فافترتما

(فصل) وإن كان الفسخ بعد الدخول فام المهو لانه مجب بالمقد ويستقر بالدخول فلم بسقط محادث بعده ولذتك لا يسقط بردتها ولا بفسخ منجهما وبجب المهرى ، وذكر القاضي في المجردة به روايتين (إحداهما بجب المسمى (والاخرى) مهر المثل بناء على الروايتين في المقدالفاسد ، وقال الشافي الواجب مهر المثل لان الفسخ استند الى العقد الفاسد

وانا انها فرقة بعد الدخول في نكاح صحيح فيه مسمى صحيح فوجب المدى كغير المحينة كالمتقة تحت عبد والدليل على أن النكاح صحيح أنه وجد بشروطه وأركاه فكان صحيحا كالولم يفسخه ولانه لولم بفسخه لكان صحيحا فكذلك اذا فدخه كنكح الامة اذا عتقت تحت عبد ولانه تمرتب عليه أحكام الصحة من ثبوت الاحصان والاباحة الزوج الاول وسائر أحكام الصحيح ولأنه لو كان فاسداً لما جاز بقاؤه وتهين نسخه وما ذكره لا يصح فان الفدخ يثبت حكمه من حينه غير سابق عليه وما وقع على صفة يستحبل أن يكوز، واقعا على غيرها وكذلك لو فدخ البيع بعيب لم يعمر المقد فاسداً ولا يكون النماء لغير المشريء ولوكان المبيع أمة فوطئها لم بجب به مهرها فكذلك النكاح المقد فاسداً ولا يكون النماء لغير المؤون وانها لم يجب به مهرها فكذلك النكاح المقد فاسداً ولا يكون النماء لغير المشريء ولوكان المبيع أمة فوطئها لم بجب به مهرها فكذلك النكاح

والعرج وقطم اليدين والرجلين لانه لا يمنع الاستمتاع ولا يخشى تعديه ولا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافا الا أن الحسن قال اذا وجد الآخر عتما يخير وأحب احمد تبيين أمره وقال عمى امزأته تويد الولد وهذا في انتداء النكاح غاما الفسخ فلا يُتبت به واو ثبت بذلك لئبت في الآيـة ، ولان ذلك لايعلم فان رجالا لايولد لاحـدهم وهو شاب ثم يوقد له وهو شبخ فلا يتحتق ذلك منها ، وأما سائر العبوب فلا يثبت بها فسخ عندهم والله أعلم

(الفصل الرابع) أنه اذا أصاب أحدها بالا خرعيا وبه عيب من غير جنسه كالابرص يجهد المرأة مجنوبة او مجدومة فلكل واحد منهما الخيارلوجود سببه الاأن يجد الهيوب المرأة رتفاء فلاينبغي أن يثبت لها الحيار لان عيبه ايس هو المانع لصاحبه من الاستمتاع وأنما امتنع لعيب نفسه وأن وجد أحدها بصاحبه عيها به ثنيه ونيه وجهان أحدها) لاخيار لم لابهما متساويان ولامزية لاحدها على صاحبه فأشبها الصحيحين (والثاني) له الخيار لوجود سببه فأشبه مالو غرعبد بأنة

(فصل) وان حدث العيب بأحدها بعد العقد فنيه وجهان (أحدهما) يثبت الخيار وهو ظاهر قول الحرقي لانه قال فان جب قبل الدخول فلها الخيار في وقتها لانه عيب في النكاح يثبت الحيار مقارنا فأثبته طارثا كالاعسار وكالرق فانه يثبت الحيار اذا قارن مثل أن تغر الامة من عبد ويثبته اذا طرأت الحرية مثل ان عتقت الامة نحت العبد ولانه عتد على منفعة فحدوث العيب بها يتبت الحيار

المذهب انه برجم وهو الذي ذكره الحرقي ، وقال أبو بكر فيه رواية أخرى انه لابرجم . قال شيخنا : والصحيح ان المذهب رواية واحدة انه برجم فان أحد قال كنت أذهب الى قول على فهنه فلمت الى قول عر : اذا تزوجهافرأى جذاما أو برصا فان لها صداقها بمسيسته إياها ووليها ضامن المصداق وهذا يدل على انه برجم الى هذا القول وبه قال الزهري وقنادة ومالك والشافعي في القديم وروي عن على انه لا برجم وبه قال أبر حنية والشافعي في الجديد لانه ضمن ماا - تونى بدله وهوالوط، فلا برجم به على غيره وكما لو كان المبيع معينا فأكله

ولنا ماروى مالك عن محيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال قال عربن الحمال : أيا رجل تروج امرأة بها جنون أو جذام أو برص فسها فلها صداقها . وذلك از وجها غرم على وايها ولا به غره في الذكاح بما يثبت الخيار فكان المهر عليه كا لو غره بحرية أمة عاذا ثبت هذا فان كان الولي عُلم غرم وإن لم يكن علم قالنغرير من المرأة فيرجم عليها بجميم الصداق وإن اختلفوا في علم الولي فشهدت عليه بينة بالاقرار بالعلم وإلا قالفول قوله مع بينه وقال الزهري وقتائة إن علم الرلي غرم وإلا استحلف بالله انه ما علم ثم هو على الزوج، وقال الفاضى إن كان أيا أو جداً أو ممن بجرز له أن يراها فالتغرير من جبته علم أولم يدلم ، وإن كان ممن لا يجوز له أن يراها كابن الهم والمولى وعلم غرم، وإن أنكر ولم تقم البيئة باقراره فالقول قوله مع بينه ويرجع على المرأة بجميم الصداق، وهذا قول مالك إلا انهقال اذا

كالاجارة (والثاني) لا يثبت الحيار وهو قول أبي بكر وأن حامد، ومذهب مالك لأنه عيب حدث بالمعقود عليه بعد لزوم العقد أشبه الحادث بالمبيع وهذا ينتقض بالمبيب الحادث في الاجارة، وقال أصحاب الشانعي أن حدث بالزوج ثبت الحيار، وأن حدث بالمرأة فكذلك في أحدالوجهبن والآخر لا يثبته لان الرجل يمكنه طلاقها مخلاف المرأة

ولنا أنهما تساويا فيما إذاكان العيب سابقا فتساويا فيهلاحقا كالمتبايمين

(فصل) ومن شرط بثبوت الخيار مهذه العبوب أن لايكون عالما بها وقت العقد ولا يرضى مها بعده قان علم بها في العقد أو بعده فرضي فلا خيار له لا هم فيه خلافا لانه رضي به فأشبه مشتري المعيب ، وان ظن العيب يسيراً فبان كثيراً كن ظن أن البرص في قليل من جسده فبان في كثير منه فلا خيار له أيضا لانه من جنس مارضي بهوان رضي بميب فبان به غيره فله الخيار لانه وجد به عيالم وض به ولا يجنسه فثبت له الخيار كالمبيم اذارضي بعيب فيه فوجد به غيره وان رضي بعيب فراد بعد العقد كأن به قايل من البرص فانبسط في جلده فلا خيار له لان رضاه به رضى بما يحدث منه

(فصل) وخيار العيب ثابت على التراخي لا يسقط مالم يوجد منه ما يدل على الرضى به من القول والاستمتاع من الزوج أو النمكين من المرأة . هذا ظاهر كلام الحرقي الموله قان علمت أنه عنين فسكتت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك ، وذكر الفاضي أنه على الفور وهو مذهب الشافعي فتي أخر الفسخ مع العلم والامكان بطل خياره لانه خيار الرد بالعيب فكان على الفور كالذي في البيم

ودت المرأة ماأخذت ترك لها قدر ماتستحل به الانصير كالموحوبة والشامعي قولان كقول مالك والقاضي ولنا على أن الولي اذا لم يملم لانفرم أن النف يو من غره فلم بفرم كا لو كان أبن عم وعلى انه يرجم بكل الصداق لانه مفرور منها فرجع بكل الصداق كا لو غره الولي ، وقولهم لا يخفى على من يراها لا يصح فان عيه ب الفرج لاطلاع له عليها ولا يحل له رؤيتها وكذاك العيوب تحت الثياب فصار في هذا كمن لا يراها إلا في اختون فانه لا يحاد مخلى من يراها إلا أن يكون غائباً وأما الوجوع بالمهر فانه به ببآخر فيكون عفراة ما او وهبته إياه مخلاف الموهوبة

(فصل) فان طلقها قبل الدخول ثم علم انه كان بها عيب فعليه نصف الصداق ولا يرجع به لانه وضي بالترامه غلم يرجع على أحد وإن ماتت أو مات قبل الدلم بالعيب فلها الصداق كاملا ولا يرجع به على أحد لان سبب الرجوع الفريخ ولم يرجد وهانا استقر الصداق بالمرت ولا يرحم به

(فصل) ولا سكنى لها ولا نقمة لان ذلك أما يجب لمن لزوجها عليها الرجعة وهذه تبيز بالفسخ كا تبين بالثلاث وليس لزوجها عليها رجعة فلم يجب لها نفقة ولا سكنى لقول رسول الله عَيْمَا لِللّهِ لفاطمة بفت قيس و النفقة والسكنى للمرأة أذا كان لزوجها عليها الرجعة » رواه النسائي ، وهذا أذا كانت حائلا فان كانت حاملا فلها النفقة لانها بائن من نكاح صحيح وهي حامل فكانت لها النفقة كالمطلقة

و انا أنه خيار له لدفع ضرر متحقق فكان على النراخي كخيار القصاص، وخيار العيب في المبيع عنه الفرق بينهما أن ضرره في المبيع غير متحقق لانه قد يكون المقصود ماليته أو خدمته و محصل ذلك مع عيبه وههذا المقصود الاستمتاع وينوت ذلك بعيبه ، وأما خيار الحجيزة والشفعة والحجلس فهو للدفع ضرر غير متحقق

(فصل) ويحتاج الفسخ الى حكم حاكم لانه مجتهد فيه نهو كفسخ العنة والفسخ للاعسار بالنففة ومخالف خيار المعتقة قانه متفق عليه

و مسئلة ﴾ (قال واذا فسيخ قبل المسيس فلا مهر وان كان بعده وادعى أنه ماعلم حاف وكان له أن يفسخ وعليه المهر يرجع به على من غره)

الـكلام في هذه المسئلة في فصول أربعة (أحدها) أن الفدخ اذا وجد قبل الدخول الامهر لها عليه سوا. كان من الزوج أو المرأة وهذا قول الشانعي لان الفسخ ان كان منهما فالفرقة من- بتها فسقط مهرها كا لو فسخه برضاع زوجة له أخرى، وان كان منه فاعا فدخ لعيب بها دلسته بالاخنا، فصار الفسخ كأنه منها ، فان قبل فهلا جعلتم فسخها لعيب كأنه منه لحصوله بتدليسه? قلنا الدوض من لزوج في مقابلة منافعها فاذا اختارت فدخ العقد مع سلامة ما عقدت عليه رجع العوض الى العاقد معها وليس

ثه ثانوالمحتلمة وفي السكنى، وايتان، وقال القاضي لا نفقة لها وإن كانت حاملا في أحد الوجهين لانها بائن من نكاح فاسد وكذلك قال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين وفي الآخر لها النفقة لان النفقة المنالنفقة المحمل والحمل لاحق به وبنوء على النكاح الفاسد وقد بينا صحته فيما مضى

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وليس لولي صفيرة ولا بجنونة ولا سيد أمة تزويجها مصيا) لانه ناظر لهم بما فيه الحظ ، ولا حظ لهم في هذا العقد فان زوجهن مع العلم بالعيب لم يصح النكاح وكذلك الحلكم في الصغير لانه عقد لهم عقدا لا يجوز عقده فلم يصح كما لو باع عقاره لغير غبطة ولا حاجة ، وان لم يعلم بالعيب صح كما لو اشترى لهم مصيا لا يعلم عيبه وبجب عليه الفسخ اذا علم لان عليه النظر لهم فيما فيه الحظ في الفسخ ومحتمل أن لا يصح النكاح لانه زوجهم بمن لا يملم عليه .

﴿ مسئلة ﴾ (وليس له تزو بج كبيرة بميب بنير رضاها) بنير خلاف نمامه لانها علك الفسخ اذا عامت به بعد المقد فالامتناع أولى .

﴿ مسئلة ﴾ (فان اختارت الكبيرة نزوج مجبوب أو عنين لم يملك منعها) لان الحق لها في أحد الوجهين . والوجه الثاني له أن يمنعها (المغنى والشرح الكبير) من جهنها عوض في مقابلة منافع الزوج واتما ثبت لها الحيار لاجل ضرر يلحقها لا لتعذر ما استحقت عليه في مقابلته عوضا فافترقا

[الفصل اثناني] ان الفسخ إذا كان بعد الدخول فالها المهر لان المهر مجب بالعقد ويستقر بالدخول فلا يسقط محادث بعده وافداك لايسقط بردتها ولا يفسخ من جهتها ومجب المهر المسمى، وذكر القاضي في المجرد فبه روايتين (إحداهما) بجب المسمى (والآخر) مهر المثل بنا على الروايتين في العقد الفاسد وقال الشانعي الواجب مهر المثل لان النسخ استند الى العقد فصار كالعقد الفاسد

وانا الما فرئة بهد الدخول في نكاح صحيح فيه مسمى صحيح فوجب المسمى تعيير المعيبة وكالمه تقت عبد، والدليل على أن النكاح صحيح أنه وجد بالمر وطه وأركانه فكان صحيحا كما لو لم يفسخه ولانه لو لم ينسخه الحكان صحيحاً فكذلك إذا فسخه كنكاح الامة إذا عتنت تحت عبد، ولانه تترتب عليه أحكام الصحة من ثبوت الاحصان و لاباحة للزوج الاول وسائر أحكام الصحة، ولانه لو كان فاسداً لما جاز إبة وه وتعين فسخه، وما ذكروه غير صحيح فان الفسخ يثبت مكه في حينه غير سابق عليه وما وتم على مفة يستحيل أن يكون واقعا على غيرها وكذلك لو فدخ البيم بعيب غير سابق عليه وما وتم على مفة يستحيل أن يكون واقعا على غيرها وكذلك لو فدخ البيم بعيب لم يصرالعقد فاسداً ولا يكون الخبر، الفير المشتري، ولو كان المبيم أمة فوط الم المجب به ما فكذلك النكاح

قال احمد ما يعجبني أن يزوجها بعنين وان رضيت الساعة تكره اذا أدخلت عليه ، لان من شأنهن انسكاح ، ويعجبهن من ذلك ما يعجبنا وذلك لان الضرر في هذا دائم ، والرضى غير موثوق بدوامه ولا تتمكن من التخلص اذا كانت عالمة في ابتداء العقد وربحا أنضى الى الشقاق والعداوة فيتضرر ولها وأهاما فلك الولى منعها كما لو أرادت نسكاح من ليس بكف،

وقال الفاضي: له منعها من نكاح المجنون، وليس له منعها من نكاح المجبوب والعنين لان ضررهما عليها خاصة، وفي الابرص والمجنون وجهان (أحدهما) لا يملك منعها لان الحق لها والضررعليها اشبه المجبوب والعنين. و (الثاني) له منعها لان عليه ضررا فيه فانه يتغير به ويخشي تحديه الى الولد فأشبه الرويج بغير كف، ، وهذا مذهب الشافعي ، والاولى أن له منعها لان عليها فيه ضرراً داعًا وعاداً عليها وعلى أهلها فلك منعها منه كالزويج بغير الكفء فاما ان اتفقا على ذلك ورضيا به جاز وصح النكاح لان الحق لهما لا يخرج عنها ويكره لها ذلك لما ذكره أبو عبد الله من أبها وإن رضيت الآن تكره فيابعد ومحتمل أن يملك سائر الاولياء الاعتراض عليها ومنعها من هذا النزويج لان العار يلحق بهم وينالهم الضرر فأشبه ما لو زوجها بغير كفء

﴿ مسئلة ﴾ (فأما إن علمت السب بعد المقد أو حدث به لم يملك أجبارهاعلى الفسخ إذا رضيت) لان حق الولي في ابتداء المقد لا في دوامه ولهذا لو دعت وليها الى نزويجها بعبدلم تلزمه أجابتها ولو أعتقت عبدا لم يملك أجبارها على الفسخ . (الفصل الثالث) إذا علم بالعيب وقت العقد أو بعده تموجد منه رضي أو دلالة عليه كالدخرل بالمرأة أو تمكينها إياء من الوطء لم يثبت له الفسخ لانه رضي باسقاط حقه فسقط كما لوعلم المشتري بالعيب فرضيه ، وإذا اختلفا في العلم فالفول قول من ينكره لإن الاصل عدمه

(الفصل الرابع) أنه يرجع بالمهر على من غره ، وقال أبو بكر فيــه ووايتان [احداهما] برجع به [والاخرى] لارجع ، والصحيح أن المذهب رواية راحدة وانه يرجع به فان أحمد قال كنت أذهب الى قول علي فهبته فمات الى قول هر . اذا تزوجها فرأى جذاما أو برصافان لها الهر بمسيسه اياها ووليها ضامن الصداق، وهذا يدل على انه رجع الى هذا القول وبه قال الزهري وتتادة ومالك والشاني في القديم، وروي عن على أنه قال لابرجع وبه قال أبرحنيفة والشافعي في الجديد لأنهضمن ما استرفى بدله وهو الوط، فلا يرجع به على غيره كما لو كان المبيع مصبا فأكله

ولنا ماروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن الخطاب أيما رجل تزوج بامرأة بها جنون أو جذام أو برص فسها نلها صدائها وذلك لزوجها غرم على وليها عولانه غره في النكاح بما يثبت به الحيار فكان المهر عليه كا لو غره بحربة أمة ، فاذا ثبت هذا فان كان الولي علم غرم وان لم يكن علم فالتغرير من المرأة فيرجع عليها مجميع الصداق ، فان اختلفوا في علم الولي فشهدت بينة عليه بالأفرار بالعلم والا فالفول قوله مع بمينه قال الزهري وقتادة ان علم الولي غرم والا استحلف بألله العظيم انه ماعلم ثم هو على الزوج

باب تكاح الكفار

وحكمه حكم نكاح المسلمين فيا بجب بدون محريم المحرمات

وجملة ذلك ان أنكحتهم يتعلق بها أحكام النكاح الصحيح من وقوع الطلاق والظهار والايلاء ووجوب الهر والقسمة والاباحة للزوج الاول والاحصان وغير ذلك . ونمن أجاز طلاق الـكمفار عطاء والشعبي والنخمي والزهري وحماد والثوري والاوزاعي والشافسي وأصحاب الرأي ولم يجوزه الحسن وقتادة وربيمةومالك.

ولنا أنه طلاق من بالغ عاقل في نكاح صحيح فوقع كطلاق المسلم فان قيل لا نسلم صحة أنكحتهم قلنا دليل ذلك أن الله تعالى أضاف النساء اليهم فقال (وامرأنه حمالة الحطب) وقال (امرأة فرعون) وحقيقة الاضافة تقتضي زوجية صحيحة ولدت من نكاح لا من سفاح ، وأذا ثبتت صحبّها ثبتت أحكامها كأنكحة المسلمين فعلى هذا اذا طاق الكافر الاثائم تزوجها قبل زوجواصابة مأسلما لم يقرا عليه وان طاق امرأته أقل من ثلاث ثم أسلما فهي عنده على ما بقي من طلاقها وان نكحها كتابي وأصابها حلت الطلقها ثلاثا سواء كان المطلق مسلما أوكافراً وأن ظاهر الذمي من امرأته

وقال القاضي ان كان أبا أو جدا أو ممن مجوز لهان براها فالتفرير من جهنه علم أو لم يدلم وان كان ممن لا مجوز له أن يواها كابن العم والمولى وعلم غرم وان أنكر ولم نقم بينة باقراره فالقول قوله ، ويرجع على المرأة مجميم الصداق وهذا قول مالك الا انه قال اذا ردت المرأة ما أخذت ترك لها قدر ماتستحل به لئلا تصير كالموهوبة والشافعي تولان كقول مالك والقاضي

وانا على أن الولي اذا لم يعلم لا يفرم ان النفرير من غيره فلم يفرم كما لو كان ابن عم وعلى انه برجم بكل الصداق انه مفرور منها فرجم بكل الصداق كما لو غره الولي، وقولهم لا يخنى على من يراها لا يصبح فان عبوب الفرج لا اطلاع له عليها ولا يحل له رؤينها وكذلك العبوب تحت النياب فصار في هذا كمن لا يراها الا في الجنون فانه لا يكاد يخنى على من يراها الا أن يكون غائبا وأما الرجوع بالمهر فانه لسبب آخر فيكون عفرة مالو وهبته اياه بخلاف الموهوبة

(فصل) اذا طلقها قبل الدخول ثم علم أنه كان بها عيب فعليه نصف الصداق ولا برجم به لانه وضي بالنزام نصف الصداق فلم يرجم على أحد ، وإن ماتت أو مات قبل العلم بالعبب فلها الصداق كاملا ولا يرجم على أحد لان مدب الرجرع الفسخ ولم يوجد وههنا استقر الصداق بالموت فلا برجم به

ثم أسلما فعليه كفارة الظهار لقول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) الآية . فان آلى ثبت حكم الايلاء لقوله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم) ويحرم عليهم ما يحرم في النكاح على المسلمين على ماذكر نافي باب المحرمات في النكاح

﴿ مسئلة ﴾ (ويقرون على الانكحة المحرمة ما اعتقد واحلها ولم يرتفعوا الينا)

اعا يقرون بهذين الشرطين (أحدهما) أن لا يترافعوا الينا (الثاني) أن يعتقدوا إباحة ذلك في دينهم لان مالا يعتقدون حله ليس من دينهم فلا يقرون عليه كالزنا والسرقة ، قال الله تعالى (فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عهم وان تعرض عهم فلن يضروك شيئا) فيدل هذا على أنهم بخلون وأحكامهم اذا لم يحيثوا الينا ولان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض عليهم في أنكحهم مع علمه انهم يستبيحون ذكاح محارمهم ولانه أسلم خلق كثير في زمن النبي عليها فأقرهم على أنكحهم مع علمه انهم يستبيحون ذكاح محارمهم ولانه أسلم خلق كثير في زمن النبي عليها فأقرهم على أنكحهم ولم يكشف عن كيفيتها فاذا لم يرتفعوا لم تعرض لهم لانا صالحناهم على الاقرار على دينهم . وعن احمد في مجوسي تزوج كتابية أو اشرى نصرانية قال محال بينه وبينها قيل من يحول بينهما ؟ قال الامام قال أبو بكر لان علينا ضرراً في ذلك بتحريم أولاد النصرانية علينا ويحي، على قوله في تزويج النصراني المجوسية فيخرج من هذا أنهم لايقيمون على نكاح محرم وان محال بينهم وبين نكاح محارمهم فان عمر كنب ان فرقوا بين كل ذي رحم من المجوسوقال أحمد في مجوسية فلا بأس أن أم نصرانية بحال بينه وبينها ويجبر على يعها لها دين وله دين فان ملك نصراني مجوسية فلا بأس أن بطأها وقال أبوبكر عبد الدرز لا بياح له وطؤها أبضاً لما ذكر ناه من الضرر

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا سكني لها ولا نفقة لان السكني والنفقة انماتجب السراة زوجها له عليها الرجعة)

أنما كان كذلك لانها تبين بالفسخ كا تبين بطلاق ثلاث ولا يستحق زوجها عليها رجعة فلمجب لها سكنى ولا نفنة لنول رسول الله عِيَالِيَّةِ لفاطمة بنت قيس ﴿ أَمَا السَّكَنِّي وَالنفقة المرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة ﴾ رواه النسائي وهذا اذا كانت حائلا فان كانت حاملا فلها النفقة لانها بائن من نكاح صحيح في حال حملهافكانت لها النفقة كالطلقة ثلاثا والمحتلصة وفي السكني روايتان ، وقال القاضي لا أفنة لما إن كانت حاملا في أحد الوجهين لانها بائن من ذكاح فاسد وكذلك قال أصحاب الشافي في أحد الوجهين وفي الآخر لها النفقة لان النفقة للحمل والحل لاحق به وبنوه على أنالنكاح قاسد وقد بينا صحته فيا مضي

(فصل) وليس لولي الصغير والصغيرة وسيد الامة تزويجهم لمن به أحد هــذه العيوب لانه ناظر لهم بما فيه الحظ ولاحظ لهم في هذا العقد قان زوجهم مع العلم بالعيب لم يصح النكاحلانه عقدلهم عقداً لايجوز عقده فلم يصح كالو باع عقاره المهر غبطة ولا حاجة وإن لم بهلم بالعيب صحكا لو اشترى لهم معيبًا لايعلم عيبه ويجب عليه الفسخ أذا علم لأن عليه النظر لهم عا فيه الحظ والحظ في الفسخ ويحتمل أن لا يصح النكام لائه زوجهم بمن لا المك تزويجهم اياه فلم يصح كما لو زوجهم بمن يحرم عليهم

(مسئلة) (وإن أسلموا أو ترافعوا الينا في ابتداء العقد لم نمضه إلا على الوجه الصحيح مثل أنكحة المسلمين بالولي والشهود والامجاب والقبول)

لأنه لا حاجة إلى عقد يخالف ذلك قال الله تدالى (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط) وإنكان في إثباً لا يتعرض في كيفية عقدهم ولا تعتبر له شروط أنكحة المسلمين من الولي والشهود وصيغــة الايجاب والقبول وأشباء ذلك بلا خلاف بين المسلمين قال ان عبد البر أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما مماً في حال واحدة ان لها المقام على نكاحِها ما لم بكن بينها نسب أو رضاع وقد أسلمخلق كثير في عهد رسول الدَّمَيِّيَالِيَّةِ وأُسلم نساؤهم فأفروا على أنكحتهم ولم يدألهم النبي عَلَيْكِيْ عنشروط النكاح ولاكيفيته وهذا أمرعم بالتوار والضرورة فكان يقينا

﴿مسئلة﴾ (لمكن انكانت المرأة في هذه الحال بمن لا يجوز ابتداء نكاحها كأحد المحرمات بالنسب أوالسبب أوالمعتدة أوالرتدة أوالوثنية والمجوسية والمطلقة ثلاثاً لم يقرا)

لحديث عمر وأن تزوجها في العدة وأسلما بعد انقضائها أقرا لانها عا مجوز ابتداء نكاحها وان ترافعا الينا في العدة فسخ نكاحهما لانه لايجوز ابتداء نكاحهما وانكان بينهما نكاح متعة لم يقرأ عليه لانه أن كان بعد المدة لم يبق بينهما نكاح وأن كان في المدة فهما لا يستقدان تأبيده والتكاح عقد (فصل) وليس له تزويج كبيرة بميب بغير رضاها بغير خلاف نمله لأبها بالمالفسخ إذا علمت به بعد المقد قالامتاع أولى وان أر دت أن تزوج معيها فله منعها في أحد الوجبين قال أحمد ما يعجبني أن يزوجها بعنين وان رضيت الساعة تكره إذا دخلت عليه لان من شأنهن النكاح وبعجبهن من ذلك ما يعجبنا وذلك لان الضرر في هذا دائم والرضى غير موثرق بدوامه ولا يتمكن من التخلص إذا كانت عالمة في ابتداء العقد وربما أفضى إلى الشقاق والعداوة فيتضر و وليها وأهلها فلك الولى منعها كالوأرادت نكاح من ليس بكف (والثاني) ليس له منعها لان الحق لما وقال القاضي المنعها من نكاح المجبوب والهنين لان ضررها عليها خاصة وفي الا برص والمجذوم وجهان (أحدها) لا يلك منعها لان الحق لما والمافي والاولى أن له لا يكافئها وهذا مذهب الشافعي والاولى أن له ينغير به ويخشى تهديه الى الولد فأشبه النزويج لمن لا يكافئها وهذا مذهب الشافعي والاولى أن له منعها في جيم الصور لان عليها فيه ضرراً دائها وعار عليها وعلى أدايا فيك منها منه كالترويج منعها في جيم الصور لان عليها فيه ضرراً دائها وعار عليها وعلى أدايا فيك منها منه كالترويج لما ذكره الامام أو عبد الله من انها وان رضيت الآن تكره فيا بعد ويحتمل أن يمك سائر الولياء الاعتراض عليها ومنعها من هذا الترويج لان العار يلحق بهم وينالهم الضرر فأشبه ما لو وجها بغير كف، فأما ان حدث العيب بازوج ورضيته المراق لم يلك وليها إجبارها على الفرخ لان العار فاهم وينالهم الضرر فأشبه ما لو وجها بغير كف، فأما ان حدث العيب بازوج ورضيته المراق لم يلك وليها إجبارها على الفرخ لان

مؤبد الا أن يعتقد فساد الشرط وحده وانكانخيار مدة فأسلما فيها لم يقرا لذلكوان كان بعدها أقراً لانهما يستقدان لزومه وكل مااعتقدوه نكاحافهو نكاح يقرون عليه ومالافلا

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن قهر حربي حربية فوطئها أو طاوعته أواعتقداه نكاحا ثم اسلما اقرا عليه) لانه نكاح لهم فيمن يجوز ابتداه نكاحها فأقرا عليه كالشكاح بلا ولي وان لم يعتقداه نكاحا لم يقرا عليه لانه ليس من انكحتهم

[﴿] مسئلة ﴾ (واذاكان المهر مسمى صحيحاً او فاسداً قبضته استقر وانكان فاسداً فلم تقبضه فرض لها مهر المثل)

اذا اسلم الكفاروترافعوا الينا بعد العقد والقبض لم نتعرض لمافعلوه وما قبضت من المهر فقد نفذوليس لها غيره حلالاكان أو حراما بدليل قوله تعالى (يا أيهاالذين آهنوا انقواالله وذروا مابقى من الربا) فأمر بترك مابقي من دون ماقبض وقال تعالى (فن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمرهالى الله) ولان النعرض العقبوض بإبطاله يشق لتطاول الزمان وكثرة تصرفاتهم في الحرام ففيه تنفيرهم عن الاسلام فعفي عنه كاعفي عن تركما تركوه من الفرائض والواجبات ولانها تفا بضابحكم الشرك فبرثت ذمة من هوعليه منه كما لو تبايعا بيما فاسداو تقابضا وان كمان حراما كالحر والحذير بطل ولم يحكم به لان ماسمياه لا مجون عصيح فوجب كتسمية المسلم وان كان حراما كالحر والحذير بطل ولم يحكم به لان ماسمياه لا مجون

حقه في ابتدا. العقد لافي دوامه ولهذا لودعت وليها إلى تزويجها بعبد لم يلزمه إجابتهاولوعتقت تعت عبد لم يملك إجبارها على الفسخ

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا عتقت الامة وزوجها عبد فلها الخيار في فسخ النكاح)

أجم أهل العلم على هذا ذكره ابن المنذر وابن عبدالبر وغيرهما والاصل فيه خير بويرة قالت عائشة كانبت بريرة فخيرها رسول الله والله والله في زوجها وكان عبداً فاختارت نفسها قال عورة ولو كان حراما ما خبرها رسول الله والله والله وأبو داود والنسائي ولان عليها ضرراً في كونها حرة نحت العبد فكان لها الخيار كما لو تزوج حرة على أنه حر فبان عبداً فان اختارت الفسخ فاها فراقه واند فيه الله واند في المنها اسقطت حقه وهذا المالاخلاف فيه بحمد الله وفاة واند فقل) ران عنقت نحت حر فلاخيار لها وهذا قول ابن محروان عباس وسعيد بن المسيب والحسن وعطا، وسلمان بن يسار وأبي قلابة وابن أبي لهى ومائك والافراعي والشافعي واسحاق وقال طارس وابن سبرين ومجاهد والنجي وهذا بن أبي سلمان والثوري وأصحاب الرأي لها الحبيار لها روى الاسود عن عائشة أن النبي والله عن أبي سلمان والثوري وأصحاب الرأي لها الحبيار المارية فكان لها الحيار كما لوكان زوجها عراً ريا، النسائي ولانها كملت بالحربة فكان لها الحيار كما لوكان زوجها عبداً

ايجابه في الحكم ولا يجوز ان يكون صداقالمسلمة ولا في نكاح مسلم ويجب مهر المثل ان كان قبل الدخول ونصفه ان وقعت الفرقة قبل الدخول وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف وقال أبو حنيفة ان كان أصدقها خراً أوخزيراً معينين فليس لها الا ذلك وان كانا غير معينين فلها في الحر القيمة وفي الخزير مهر المثل استحسانا

⁽ فصل) وإن قبضت بعض الحرام دون بعض سقط من المهر بقدر ماقبض ووجب بحضة مابقي من مهرا أثل فان كان الصداق عشرة زقاق خرمتساوية فقبضت منها خمسة سقط نصف المهر ووجب لها نصف مهر الثل وإن كانت مختلفة اعتبر ذلك بالسكيل في أحد الوجهن لانه اذا وجب اعتباره امتبر ذلك بالكيل فيما له مثل يتأنى الكيل فيه (والثاني) يقسم على عددها لانه لا قيمة لها فاستوى كبيرها وصغيرها وإن أصدقها عشرة خناز بر ففيمه الوجهان (أحدها) يقسم على عددها لما ذكر فا (والثاني) تعتبر قيمتها كانها عالجوز كا نقوم شجاج الحركا نه عبد، وإن أصدقها كابا وخنز برين وثلاث زقاق خمر ففيه ثلاثة أرجه (أحدها) يقسم على عدد الاجناس فيجمل لكل جنس ثلت المهر (وانثالث) يقسم على العدد فلكل واحد سدس المهر والتكاب سد

ولنا أنها كافأت زوجها في السكال فلم يثمت لها الحيار كالو أسلمت السكتابية نحت مسلم فأماخبر الاسود عن عائشة فقد روى عنها القاسم بن محد وعروة أن زوج بريرة كان عبداً وهما أخص بها من الاسود لانهما ابن أخبها وابن أخبها وقد روي الاعش عن ابراهم عن الاسود عن عائشة أن زوج بريرة كان عبداً فتعارضت روايناه وقال ابن عباس كان زوج بريرة عبداً أسود لبني المفيرة يقال له مغيث رواه البخاري وغيره وقالت صفية بنت أبي عبيد كان زوج بريرة عبداً قال أحد هذا ابن عباس وعائشة قالا في زوج بريرة إنه عبد وبواية على المدينة وعلهم وإذا روى أهل المدينة وعلوا به فهو أصح شيء وإنما يصح أنه حر عن الاسود وحده وأماغمره فليس بذاك قال والعقد صحيح فلا يفسخ بالحتاف فيه والحرفيه اختلاف والعبد لا اختلاف فيه و يخالف الحر العبد لان العبد عنه قاذا كلت تحته تضررت ببقائها عنده مخلاف الحر

(فصل) وفرقة الحيار فدخ لا ينقص بها عدد الطلاق نص عليه أحمد ولا أعلم فيه خلافا قبل لاحمد لم لا يكون طلافا ? قارلانالطلاق ما تركم به الرجل ولانها فرقة لاختيار المرأة فكانت فسخاً كالفسخ لهنة أو عته .

ولكل واحد من الخنزيربن والزقاق سدسه ومذهب الشانعي على نحو هذا

(فصل) قان نكحها ذكاحا قاسداً وهو مالا يقرون عليه إذا أسلموا كنكاح ذوات الرحم فأسلما قبل الدخول أو ترافعوا الينا فرق بونهما ولا مهر لها ، قال احمد في المجوسية نكون نحت أخيها أو أبيها فيطلقها أو يوت عنها فعرتفع الى المسلمين لا مهر لها وذلك لانه نكاح باطل من أصله لايقر عليه في الاسلام وجدت فيه الفرقة قبل الدخول ، وأما إن دخل بها فهل يجب مهر المال ? يخرج على روايتين في المسلم اذا وطي ، أمرأة من محارمه بشبهة

(فصل) اذا تزوج ذمي ذمية على أن لا صداق لها أو سكت عز ذكره فلها المطالبة بنرضه إن كان قبل الدخول وإن كان بعده فلها مهر المثل كا في نكاح المسلمين وجهذا قال الشافعي، وقال أبر حنيفة إن تزوجها على انه لا مهر لها فلاشيء لها وإن سكت عن ذكره فعنه روايتان (إحداهما لامهر لها (والاخرى) مهر المثل، واحتج بأن المهر يجب لحق الله وحقها وقد أسقطت حقها والذي يطالب به حق الله تعالم ولنا ان هذا فكاح خلاعن تسمية فيجب المرأة فيه مهر المثل كالمسلمة وأنما وجب المهر في حق المسلمة لئلا تصير كالموهوبة والمباحة وهذا يرجد في حق الذي

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه : اذا أسلم الروجان معا أو أسلم زوج السكتابية فهما على فكاحهما سواء كان قبل الدخول أو بعده وليس بين أهل العلم في هـذا اختلاف بحمد الله ، وذكر ابن المنذر انه اجماع من أهل العلم وذلك لانه لم يوجد منهم اختلاف وقد روى أبو داود عن ابن عباس أن رجلا جاء مسلما على عهد النبي والله ثم جاءت امرأنه بعده فتال يازسول الله أنها كانت أسلمت

(. سئلة) قال (رحمه الله تمالى فان أعتق قبل أن تختار أو وطئما بطل خيارها علمت أن الخيار لها أو لم تعلم)

وجملة ذلك أن خيار المعتقة على النواخي مالم يوجد أحد هذين الأمرين عنق زوجها أو وطئه لما ولا يمنم الزوج من وطئها وممن قال إنه على النراخي مالك والاوزاعي وروي ذلك من عبدالله ابن عمر واخته حاصة وبه قال سليان بن يسار ونافع والزهري وقتادة وحكاه بنض أهل العلم عن الفقهاء السبعة وقال أبو حذيفة و سائر العرائيين لها الخيار في مجلس العلم والشافعي ثلاثة أقوال (أظهرها) كقولنا (والثاني) أنه على الفور كخيار الشفعة (والثالث) أنه إلى ثلاثة أيام

ولنا ما روى الامام أحد في المسند باسناده عن الحسن عروين أمية قال سمه ترجالا يتحدثون عن الذي ويُطلِقه أنه قال إذاعتة ت الامة فعي بالحيار مالم يطأها أن شارت فارقته وأن وطئها فلا خيار لها» رواه الاثرم أيضا وروي أبو داود أن برة عنة ت وهي عنده فيث عبد لآل أبي أحد فخيرها النبي ويُطلِقه فقال و لها إن قربك الاخيار للك ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لهم في عصرهم قال ابن عبد البر لا أعلم لابن عرود فصة مخالفا من الصحابة ولان الحاجة داعية إلى ذاك فثبت كخيار القصاص أو خيار لدفع ضرر متحقق فأشبه ما قلنا، إذا ثبت هذا فني عتق قبل أن شختار فثبت كخيار القصاص أو خيار لدفع ضرر متحقق فأشبه ما قلنا، إذا ثبت هذا فني عتق قبل أن شختار

معي قردها عليه ، ويعتبر تلفظهما الاسلام دفعة واحدة لئلا يسبق أحدهما صاحبه فيفسد النكاح . ويحتمل أن يقف على المجلس كالقبض ونحوه فان حكم الحجاس كله حكم حالة العقد ولانه يتعذرا تفاقهما على النطق بكلمة الاسلام دفعة واحدة فلو اعتبر ذلك لوقعت الفرقة بين كل مسلمين قبل الدخول إلا في النادر فيبطل الاجماع ، وإذا أسلم زوج الكتابية قبل الدخول أو بعده أو أسلما معافالنكاح باق محاله سواء كان زوجها كتابيا أو غير كتابي لان الهلم ابتداء نكاح الكتابية فاستدامته أولى ، ولا خلاف في هذا بين القائلين بجوازنكاح الكتابية للمسلم

إلى المناق المامة الكتابية قبله وقبل الدخول تعجلة الفرقة سوا، كان زوجها كتابها أو غير كتابي إذ لايج زلكافر نكاح المسلمة) قال اس المنذر أجم على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم المسلمة) (فان كانت هي المسلمة فلا مهر لها، وإن كاز هر المسلم قبلها نابها نصف المهروعنه لا مهر لها) وجلة ذلك ان الفرقة اذا حصات قبل الدخول باسلام المرأة فلا شيء لها لان الفرقة من جهتها وبهذا قال الحسن و مالك والزهري والاوزاعي وابن شبره قبل الشائعي وعن أحمد روابة أخرى أن لها نصف المهر اذا كانت هي المسلمة اختارها أبو بكر وبه قال قنادة والثوري ويقتضيه قول أبي حنيفة لان الفرقة حصلت من قبله بامنناعه من الاسلام وهي فعلت مافرض الله عليها فكان لها نصف مافرض (المغني والشرح المكبر) (المغنى والشرح المكبر)

سقط خيارها لان الحيار لدنم الضرر بالرق وقد زال بعتيّه فسقط كالمبيع إذا زال عيبه وهذا أحد قولي الشافعي وأن وطنها بطل خيارها علمت بالحيار أو لم تعلم نص عليه أحمد وهو قول من سمينا في صدر المسئلة وذكر القاضي وأصحابه أن الها الحيار وان أصيبت ما لم تعلم فان أصابها بعد علمها فلا خيار لها وهذا قول عطاء والحسكم وحاد والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق لأنها إذا أمكنت من وطئها قبل علمها فلم يوجد منها ما يدل على الرضا فهو كا او الم تصب

ولنا مانقدم من الحديث وروي مالك عن ابن شهاب عن عروة ان مولاة لبني عدي يقال لهاز براء أخبرته الها كانت نحت عبد فعتقت قالت فأرسلت إلى حفصة فدعتي فقالت ان أمرك بيدك مالم عسك زوجك فان مسك فليس لك من الامر شي، فقات هو الطلاق ثم الطلاق ففارقته ثلاثا ، وقال مالك عن فافع عن ابن عمر ان لها الخيار مالم عسما ولانه خيار عبب فيسقط بالتصرف فيه مع الجهالة كخيار الردبالعيب ولا تفريع على هذا القول فأما على القول الآخر فاذا وطنها وادعت الجهالة بالعنق وهي عمن مجوز خنا فلك عليها مثل أن يعتقها سيدها في بلد آخر فالفول قولها مع بهنها لان الاصل عدم ذلك ، وأن كانت عمن لا بخني ذلا عليها الكونها في بلد آخر فالفول قولها مع بهنها لان الاصل عدم ذلك ، وأن كانت عمن لا بخني ذلا عليها الكونها في بلدواحد وقد اشهر ذلاك لم يقبل قولها لانه خلاف الظاهر وأن علمت العنق وادعت الجهالة بثبوت الخيار فالفول قولها لان ذلاك لا يعلمه إلاخواص الناس ، والظاهر صدقها فيه والشافي في قبول قولها في ذلك قولان

الله لها كا لو على طلاقها على الصلاة فصلت، ونقل عن أحمد في مجوسي أسلم قبل أن يدخل باس أنه فلا شيء لها من الصداف لما ذكرنا ، ووج، الارلى الن الفرقة حصات باختلاف الدين وقد حصل باسلامها فكا تالفرةة حاصلة بفعلها فلم بجب لها شيء كا لو ارتدت ويفارق تعليق العللاق فاله من جهة الزوج ولهذا لو علمه على دخولها فدخلت وقعت الفرقة ولها نصف المهر ، فأما إن حصلت الفرقة باسلام الزوج فلامراة نصف المسمى إن كانت الذمية صحيحة أو نصف مهر المثل إن كانت فاسدة مثل أن يصدقها خمراً أو خزيراً لان الفرقة حصات بفعله وعنه لا مهر لها لان الفرقة جات من قبلها لكومها امتنات من الدخول في الاسلام

(فصل) اذا انفسخ النكاح باحد الزوجين قبل الدخول مثل ان يسلم احد الزوجين الوتنيين أو المجوسيين تعجلت الفرقة على ماذكرنا ويكون ذلك فسخا لاطلاقا وبهذا قال الشافعي وقال أبوحنيفة لا تتعجل الفرقة بل ان كان في دار الاسلام عرض على الآخر فان أبي وقعت الفرقة حينئذ وانكان في دار الحرب وقف ذلك على انقضاء عدم افان لم يسلم الآخر وقعت الفرقة فانكان الاباء من الزوج كان طلاقا لان الفرقة حصات من قبله فكان طلاقا كما لو لفظ به وان كان من المرأة كان فسخالان المرأة لا تملك الكان وقال مالك انكانت هي المسلمة عرض عليه الاسلام فان أسلم والاوقعت الفرقة وانكان هوانكان كانت هوانكان كانت هوانكان هوانكان هوانكان هوانكان كوان كانت هوانكان هوانكان كانت هوانكان هوانكان كانت كوانكان هوانكان كانت هوانكان هوانكان كانت كوانكان كانت هوانكان كوانكان كوانكان كانت كوانكان

(فصل) فان أعتق العبد والا، قد دفعة واحدة فلا خيار لها ، والنكاح بحاله سواء أعتقها رجل واحد او رجلان نص عليه احمد وعنه لها الخيار والاول أولى لان الحرية الطارئة بعدعتها بمتم الفسخ فالمقارئة أرلى كاسلام الزوجين ، وعن احمد إذا عتما معا انفسخ النكاح ومعناه والحه أعلم أنه إذارهب العبد سرية وأذن له في التسري بها ثم أعتقهما جميعا صارا حرين وخرجت عن ملك العبد فلم يكن له اصابتها إلا بنكاح جديد هكذا روى جماعة من أصحابه فيمن وهب لعبد، سرية أواشترى له سرية ثم أعتقها لا يقربها إلا بنكاح جديد واحتج احمد على ذلك بماروى نافع عن ابن عمر أن عبداً له كان له صريتان فأعتقها فنهاه أن يقربهما إلا بنكاح جديد ولأنها باعتاقها خرجت عن أن تكون بملوكة فلم يبح مريتان فأعتقها فنهاه أن يقربهما إلا بنكاح جديد ولانها باعتاقها خرجت عن أن تكون بملوكة فلم يبح بالما الماخرة الاصلية وأما إذا كانت امرأته فعنقا لم ينفسخ بكاحه بذلك لانه إذا لم ينفسخ باعتاقها معا أولى ومحتمل أن أحمد الماأراد بقوله انف خ نكاحها ان لها فسخ باعتاقها معا الرواية التي تقول بان لها الله خ اذا كان ذوجها حراً

(فصل) ويستحب لمن له عبد وأمة مزوجان فأراد عتقها البداية بالرجل لئلا يثبت المرأة خيار عليه فيف خيار على الموداود والاثرم باسنادها عن عائشة أنه كان لها علام وجارية فنزوجا فقالت النبي عَلَيْتُكُو إِني أريدان أعنقها إنها لها دفا بدئي بالرجل قبل المرأة > وعن صفية بنت أبي عبيد أنها فعلت ذاك وقالت الرجل إني بدأت بعنقك لئلا يكون لها عليك خيار

ولنا انه اختلاف دين بمنع الاقرار على النكاح فاذا وجد قبل الدخول تعجلت الفرقة كالردة (١) وعلى مالك كاسلام الزوجاوكما لواتي الآخر للاسلام لانه انكان هو المسلم فليس له إمساك كافرة لفوله تعالى (ولا تمسكوا بعصمالكوافر)وانكانت هي المسلمة فلا يجوز ابقاؤهافي نـكاحمشرك

ولنا على انها فرقة فسخ أنها فرقة باختلاف الدين فكانت فسخا كالواسم الزوجوا بت المرأة ولانها فرقة بنير لفظ فكانت فسخا كفرقة الرضاع

﴿ مسئلة ﴾ (وان قالت اسلمت قبلي وأنكرها فالغول قولها)

لاَن المهر وجب بالمقد والزوج يدعي ما يسقطه والاصل بقاؤه ولم يعارضه ظاهر فبقي وان اتفقاً على اناحدهما قبل الآخر ولا يعلمان عينه فلها نصف الصداق ذكره ابو الخطاب لما ذكر نا

وقال الفاضي ان لم تمكن قبضت فلا شيء لها لانها تشك في استحقاقها فلا تستحق بالشك وانكان بعد القبض لم يرجع عليها لانه يشك في استحقاق الرجوع فلا يرجع مع الشك والاول أصع لان اليقين لايزول بالشك وكذلك أذا تيقن الطهارة وشك في الحدث أو تيقن الحدث وشك في الطهارة بني على اليقين وهذه كان صداقها واجبا وشكا في سقوطه فيبقى على الوجوب

(مسئلة) (وإن قال الزوج أسلمنا مما فنحن على النكاح فانكرته فعلي وجهين)

(١) لمله قال

(فصل) إذا عنة تالجنو نة رالصغيرة فلاخيار لها في الحال لان الاعقل لها ولا قول معتبر ولا يملك وليهما الاختيار عنهما لان هذا طريقه الشهوة فلا يدخل عتالولايه كالافتصاص. فاذا بلغت الصغيرة وعقلت المجنونة فلهما الحيار حيننذ الكونهما صارتا على صفة الكل منهما حكم وهذا الحكم فيا لوكان بزوجبهما عيب يوجب الفسخ فان كارزوج اهما قدوطنا هما فظاهر كلام الحرقي أنه لاخيار لها لان مدة الحيار انقضت ، وعلى قول القاضي وأصحابه لها الحيار لان لارأي لها فلا يكون تمكينهما من الوطء دليلا على الرضى مخلاف السكبيرة العاقلة ولا يمنع زوج اهما من وطاهما

(مسئلة) قال رحمه الله (فان كانت لنفسين فاعتق أحدهما فلاخيار لها اذا كان المعتق معسرا)

إنما شرط الاعسار في المعتق لان الموسر بسري عتقه إلى جيمها فنصير حرة ويثبت لها الخيار والمعسر لايسري عنقه بل بهتق مها ما أعتق وبافيها رقيق فلا نكل حربها فلا ثبت لها الحيار حينئذ وهذا قول الشافي ، وعن أحد أن لها الحيار حكاها أبوبكر واختارها لابها أكل منه فأنها نرث وتودث وتحجب بقدر مافيها من الحربة ، ووجه قول الحرقي أنه لا نص في المعتق بعضها ولاهي في معنى الحرة الحكاملة لانها كاملة الاحكام وأيضا ماعلل به أحد وهو أن العقد صحبح فلا يفسخ بالمحتلف فيه وهذه مختلف فيها (فصل) ولو زوج أمة قيمتها عشرة بصداق عشرين ثم أعنقها في مرضه بعد الدخول بهائم مات

قال الفاضي القول قول المرأة لان الظاهر معها اذ يبعد اتفاق الاسلام منها دفعة واحدةوالقول قول من الظاهر معه وكذلك كان القول قول صاحب اليد وفيه وجه آخر ذكره أبو الخطاب أن القول قول من الظاهر معه وكذلك كان القول قول الزوج لان الاصل بقاء النكاح والفسخ طاىء عليه فكان القول قول من يوافق قوله الاصلكالمنكر وللشافعي قرلان كهذبن الوجهين

(فصل) فان اختلفا بعد الدخول فقال الزوج أسلمنا معا أو أسلم الثاني منافي العدة فنحن على النكاح وتقول هي بل أسلم الثاني بعد العدة فانفسخ النكاح ففيه وجهان(أحدهما)القول قوله لان الاصل بقاء النكاح (والثاني) القول قولها لان الاصل عدم اسلام اثناني

﴿ مسئلة ﴾ (وان أسلم أحدهما بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة فان أسلم الثاني قبل انقضاء العدة فان أسلم الثاني قبل انقضائها فها على نكاحها والانبينا أن الفرقة وقعت من حين أسلم الاول)

روي عن أحمد رحمه الله في هذه المسئلة روايتان (احداها) أن الامر يقف على انقضاء العدة على اما ذكر نا وهذه الرواية التي ذكرها الحرقي فعلى هذا اذا لم يسلم الثاني في العدة لا يحتاج الى استئناف العدة وهذا قول الزهري والليث والحسن بن صالح والاوزاعي والشافعي واسحاق وتحوه عن عبد الله بن عمر ومجاهد ومحمد بن الحسن (والنائية) تنمجل الفرقة كما قبل الدخول وهذا اختيار الحلال وصاحبه وقول الحسن وطاوس وعكرمة وقنادة والحدكم وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز ونصرها بن المنذر

ولايماك غيرهاوغير مهرهابعد استيفائه عنة تلانها تخرج من الثلث ولها الخيار وانهم تكن قبضته عنق ثلثها في الحال وفي الخيار لها وجهان فكا الفضي من مهرها شيء عنق منها بتسدر ثبثه فاذا استوفي كله عنقت كاما ولها الخيار حين فله الخيار قبل ذلك فان كان ذوجها قد وطنها قبل استيفاء مهرها فقد بطل خبارها عند من جول لها الخيار حين فله السقطته بتمكينه من وطنها وعلى قول الحرق لا يبطل لا يها مكنت منه قبل عنقها ، فأما ان عنقت قبل الاخول بها فلا خيار لها على قول الخرقي لان فسخها النكاح بسقط به صداقها في عجز الثلث عن كال قيمتها فيرق ثلثاها ويسقط خيارها فيفضي اثبات الخيار لها الى اسقاطه فيسقط وهذا مذهب الشافي وعند أبي بكر لها الخيار فعلى قول من أوجب لسيدها نصف المهر قاذا استوفي عنق ثلثاها وعلى قول من أسقطه يعتق ثلثاها وعلى قول

ومسئلة عال (فان اختارت المقام معه قبل الدخول أوبعده فالمهرللسيدوإن اختارت فراقه قبل الدخول فلا مهر لها وإن اختارته يعد الدخول فالمهر للسيد)

وجملته أن المعتنة إن اختارت المقام مع الزوج قبل الدخول أو بعده أو اختارت القـخ بعـد الدخول فالمهر واجب لانه واجب بالعقد فاذا اختارت المقام فلم يوجد له مسقط، وإن فسخت بعـد

وقول أبي حنيفة ههنا كقوله فيما قبل الدخول الا أن المرأة إذا كانت في دار الحرب فانقضت عدتها وحصات الفرقة لزمها استثناف العدة وقال مالك أن أسلم الرجل قبل أمرأته عرض عليها الاسلام فأن أسلمت والا وقعت الفرقة وان كانت غائبة تعجلت الفرقة وان أسلمت المرأة قبله وقف الامر على انقضاء العدة واحتج بتعجيل الفرقة بقوله سبحانه (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) ولان ما يوجب فسخ النكاح لا يختلف عا قبل الدخول و بعده كالرضاع

ولنا ما روى مالك في موطئه عن ابن شهاب كان بين اسلام صفوان بن أمية وامرأته بنت الوليد ابن المنيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنينا والطائف وهو كافر ثم أسلم ولم يفرق اننبي عَلَيْكَاتُهُ بينها واستقرت عنده امرأته بذلك الشكاح قال ابن عبد البر وشهرة هذا الحديث أقوى من اسناده وقال ابن شهاب أسلمت أم حكم يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة حتى أنى الحين فارتحلت حتى قدمت عليه الحين فدعته إلى الاسلام فأسلم وقدم فبايع فثبتا على نكاحها وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الى عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فأيها أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته فان أسلم بعد المدة فلا نكاح بينها ولان أبا سفيان خرج فأسلم عام الفتح قبل دخول الذي صلى الله عليه وسلم مكة ولم تسلم هند امرأته حتى فتح النبي عَلَيْكُونُ فاسم على الذكاح وأسلم حكم بن حزام قبل امرأته وخرج أبو سفيان بن الحارث وعبد الله بن

الدخول فقدد استقر بالدخرِل فلم يسقط بشي. وهو لاسيد في الحَّالين لانه وجب بالعسقد في ملكه والواجب المسمى في الحالين سواء كان الدخول قبل المتق أو بعده ، وقال أصحاب الشاني إن كان الدخول قبل العتق أو بعده فالواجب المسمى وإن كان بعده فالواجب مهر المثل لان الفسيخ استند الى حَالَة المتنى فصار الوط. في نكاح فاسد

و لنا أنه عقد صحيح فيه مسمى صحيح انصل به الدخول قبـل الفسيخ فأرجب المسمى كما لو لم يفيخ ، ولانه لو وجب بالوط، بعد الفسيخ لكان المهر لهالانها حرة حينند ، وقولهم إن الوط، في نكاح فاسد غير صحيح فانه كان صحيحاً ولم يرجد مايفسده ويثبت فيه أحكام الوط، في النكاح الصحيح من الاحلال ازوج الاول والاحصان وكونه حلالا ، وأما إن اختارت الفسخ قبل الدخول فلا مهر لهًا نص عليه أحمد وهو مذهب الشافعي . وعن احمد رواية أخرى للمبيد نصف المهرلانه وجب السيد فلا يسقط بفعل غيره.

ولنا أن الفرقة جاءت من قبلها فسقط مهرها كالوأسلمت أو ارتدت أو أرضعت سن بفسخ نكاحها رضاعه ، وتوله وجب السيد قلنا لكن بواسطتها ولهذا سقط نصفه بفسخها وجميعه بالملامهاوردتها (فصل) ولو كانت منوضة فنرض لها مهر المثل فهو السيد أيضا لانه وجب بالمدقد في ملكه لابالفرض ، وكذلك لو مات أحدهما وجب والمرت لايوجب فدل على أنه وجب بالمقد ، وإن كان

أبي أمية عام الفتح فلقيا النبي صلى الله عليه وسلم بالابواء فأسلما قبل نسائها ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين أحد ممن أسلم وبين امرأته ويبعد أن يتفق اسلامها معا ويفارق ما قبل الدخول فانه لا عدة لها فتتعجل البينونة كالمطلقة واحدة وهمنا لها عدة فاذا إنقضت تبينا وقوعالفرقةمن حين أسلم الاول فلا يحتاج الى عدة ثانية لان اختلاف الدين سبب الفرقة تتحسب الفرقة منه كالطلاق فعلى هذه الرواية لو وطئها الزوج في عدتها ولم يسلم الثاني فيها فلها عليه المهر ويؤدب لاننا تبينا أمَّه وطئها بعد البينونة وانفساح النكاح فيكون واطثا في غير ملك وان أسلم فلا شيء لهالاننا تبيناأنالنكاح لم ينفسخ وانه وطثها في نكاحه ملم يكن عليه شيء

(فصل) فان أسلم أحد الزوجين وتخلف الآخر حتى انقضت العدة ا نفسخ النكاح في قول عامة العلماء قال ابن عبد البر لم مختلف العلماء في هذه الاشيئا روي عن النخمي شذ فيه عن جماعة العلماء فلم يتبعه عليه أحد زعم أنها ترد الى زوجها وان طالت المدة لما روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد زبنب على زوجها أبي العاص بنكاحها الاول رواه أبوداود واحتجبه أحمدقيله أليس يروى أنه ردها بنكاح مستأنف ? قال ليس لذلك أصل قيلكان بين اسلامها وردها اليه ممان سنين

وانا قوله تمالى (لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن) وقوله تمالى (ولا تمسكوا بسمم الـكوافر) والاجاع المنعقد على تحريم فروج المسلمات على الكفار وأما قصة أبي العاص مع المرأنه فقال ابن الفسخ قبل الدخول والفرض فلا شي. إلا على الرواية الاخرىينبغي أنتجب المتمة لامها تجب بالفرقة قبل الدخول في موضم لو كان مسمى وجب نصفه

(فصل) فان طأنها طلاقا بائنا ثم أعتنت فلا خيار لها لان الفسيخ أما يكون في نكاح ولا نكاح ههنا ، وإن كان رجعيا فلها الخيار في العدة لان نكاحها باق فيمكن فدخه ولها في الفسيخ قائدة فانها لانأمن رجعته اذا لم يفسيخ قان قبل فيفسيخ مينئذ قلنا اذا تحتاج الى عدة أخرى واذا فسخت في عدمها ثبتت على مامضى من عدمها ولم تحتيج الى عدة أخرى لانها معتدة من الطلاق والفسيخ لاينافيها ولا يقطما فهو كا لو طلقها طلقة أخرى وينبني على عدة حرة لانها عتقت في أثنا العدة وهي رجعية قان اختارت المقام بطل خيارها ، وقال الشافعي لا ببطل لام ا اختارت المقام مع جرياته الى البينونة وذلك ينافي اختيار المقام

ولنا أنها حالة يصح فيها اختيار الفدخ فصح اختيار المقام كصلب النكاح وإن لم تختر شيشا لم يسقط خيارها لانه على التراخي ولان سكوتها لايدل على رضاها لاحمال أنه كان لجرياتها الى ببنونة اكتفاء منها بذلك فان ارتجعها فلها الفريخ حينئذ فان فدخت ثم عاد فتزوجها بقيت معه بطلقة واحدة لان طلاق العبد اثنتان وإن تزوجها بعد أن أعتق رجعت معه على طلقتين لانه صار حراً فملك ثلاث طلقات كسائر الأحرار

عبد البر لا يخلو اما أن يكون قبل نزول تحريم المسلمات على السكفار فتكون منسوخة بما جاه بهدها أو تكون حاملا استمر حملها حتى أسلم زوجها آو وريضة لم تحض ثلاث حيضات حتى أسلم أو تكون ردت اليه بنكاح جديد فقد روى ابن أي قتيبة في سننه عن عمرو بن شعيب عن آبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها على أبي العاص بنكاح جديد رواه التروذي وقال سمعت بهد بن حميد يقول سمعت يزيد بن هارون يقول حديث ابن عباس أجود اسناد او العمل على حديث عمرو بن شعيب (مسئلة) (فان أسلمت قبله فلها نفقة العدة)

لانه يتمكن من الاستمتاع وابقاء نكاحها باسلامه معها فكانت لها النفقة كالرجسة وسواء أسلم في عدمها أو لم يسلم فان قبل اذا لم يسلم تبينا أنها بائن باختلاف الدبن فكيف تجب النفقة للبائن ? قلنا لإنه كان يمكن الزوج تلافي نكاحها بل يجب عليه فكانت في معنى الرجعية وان كان هو المسلم فلا نفقة لها لأنه لا سبيل الى تلافي نكاحها واستبقائها فأشبهت البائن وسواء أسلمت معه أملا

(مسئلة) (فان اختلفا في السابق منها فقال الزوج اسلمت قبلك فلا نفقة لك وقالت المرأة بل أنا المسلمة أولا فلي النفقة فالمتول قولها في أحد الوجهين)

لان الاصل وجوب النفقة وهو يدعي سقوطها (والثاني) أن الفول قوله لان النفقــة أعا تجب والتمريخ من الاستمتاع والاصل عدمه فان قال أسلمت بعد شهرين من اسلامي فلا نفقة لك فيهاوقالت (فصل) فان طاقها بعد عنقها وقبل اختيارها أو طلق الصفيرة والحجونة بعدالعتق وقع طلاقه وبطل خيارها لانه طلاق من زوج جائز التصرف في كاح صحيح فنفذ كما لو لم يعتق وقال القاضي طلاقه موقوف فان اختارت الفسخ لم يقع الطلاق لان طلاقه يتضمن ابطال حقها من الخيار وان لم تختر وقع والشافعي قولان كهذين الوجهين وبنواعدم الوقوع على أن الفسخ استند الى حالة العتق فيكون الطلاق واقعا في نكاح مفدوح

ولاً انه طلاق من زوج مكلف مختار في نكاح صحيح نوقع كالوطلقها قبل عتقها أو كالولم مختر وقد ذكرنا أن الفسخ بوجب الفرقة حينئذ ولا يجرز تقديم الفرقة عليه والحكم لا يتقدم سببه ولان العدة تبتدأ من حين الفسخ لا من حين العتق وما سبقه من الوط، وط، في نكاح صحيح يثبت الاحصان والاحلال للزوج الاول ولوكان الفسخ سابقاً عليه لا انعكست الحال، وقول الناضي انه يبطل حقها من الفسخ غير صحيح قان الطلاق بحصل به مقصود الفسخ مع زيادة وجوب نصف الهر وتصير العدة عليها فان ابتدا. ها من حين طلاقه لامن حين فسخه ، ثم لوكان مبطلا لحقها لم يتم وإذ لم تختر الفسخ كالم يصح تصرف المشتري في المبيع في مدة الخيار سوا، فسخ البائع أد لم يفسخ وهذا فيا إذا كان الطلاق بائنا قان كان رجعيا لم يسقط خيارها على ماذكرنا في الفصل الذي قبل هذا ، فعلى قولم إذا طلقها قبل المدخول م اختارت الفسخ سقط مهر ها لانها بانت بالفسخ وان لم يفسخ فاها نصف الصداق لانه ابانت بالطلاق

بعد شهر فالقول قوله لان الاصل عدم اسلامها في الشهر الثاني فان ادعى هو يفسخ النكاح فأنكرته انفسخ النكاح لأنه يقر على نفسه زوال نكاحه وسقوط حقه فأشبه ما لو ادعى أنها أخته من الرضاع فكذبته .

(مسئلة) (وعنه أن الفرقة تتعجل باسلام احدها كما قبل الدخولوقد ذكرناه)

(مسئلة) (فأما الصداق فواجب بكل حال)

يعني اذا وقمت الفرقة باسلام احدها بعد الدخول فأنه يجب لها المهر كاملا لأنه استقر بالدخول فلم يسقط بشيء فأن كان مسمى صحيحاً فهو لها لأن أنكحة الكفار صحيحة تثبت لها أحكام الصحة وأن كان محرما قبضته فليس لها غيره لانا لا نتمرض الى ما مضى من احكامهم وأن لم يكن قبضته فلها مهر المثل لان الحمر والحنزير لا يكون صداقا السلمة ولافي نكاح مسلم وقدصارت أحكامهم أحكام المسلمين (فصل) وسواه مما ذكر نا اتفق الداران أو اختلفتا وبه قال مالك والليث والاوزاعي والشافعي وقال أبو حنيفة أن أسلم أحدهما وهما في دار الحرب ودخلا دار الاسلام أنفسخ النكاح ولو تزوج حربي حربية ثم دخلا دار الاسلام وعقد المهد انفسخ نكاحه لاختلاف الدار انمقدت بها فملا وحكما الزوجين الذميين أذا دخل دار الحرب ناقضاً للمهد انفسخ نكاحه لان الدار انمقدت بها فملا وحكما فوجب أن تقع الفرقة بينها كما لو أسلمت في دار الاسلام قبل الدخول

(فصل) والمعتقة الفسخ من غير حكم حاكم لانه مجمع عليه غير مجتهد فيه فلم يفتقر الى حاكم كالرد بالعيب في النكاح فأنه مجمهد فيه فافتقر الى حكم الحاكم كالفسخ للاعسار

(فصل) فان اختارت المعتقدة الفراق كان فسخًا ليس بطلاق وبهذا قال أبر حنيفة والثوري والحد ن من حي والشافعي وذهب مالك والاوزاءي والايث الى انه طلاق بائن قال مالك الا أن تطاق نفسها ثلاثا فنطلق ثلاثا واحتج له بقصة زبراء حين طلقت نفسها ثلاثا فلم يلفنا ان أحدا من الصحابة أنكر ذلك ، ولانها تملك الفراق فملكت الطلاق كالرجل

ولنا قوله وَتَطْلِيْنَةُ ﴿ الطلاق لمن أخذ بالساق ﴾ ولانها فرأة من قبل الزوجة فكانت فسخا كما لو اختلف دينها أو أرضعت من ينفسخ نكامها برضاعه ، وفعل زبرا، ليس مجمة ولم يثبت انتشاره في الصحابة ، فعلى هذا لوقالت اخترت نفسي أو فسخت النكاح الفسخ ، ولوقالت طلقت نفسي ونوت المفارقة كان كناية عن الفلاق المفارقة كان كناية عن الفلاق

(فصل) وان عتق زوج الامة لم يثبت له خيار لان عدم الكمال في ازوجة لا يؤثر في النكاح وكذلك لا تعتبر الكفاة الا في الرجل دون المرأة ، ولو نزوج اسرأة مطانا فبانت أمة لم يثبت له خيار ولو نزوجت المرأة رجلا مطلقا فبان عبداً كان لها الخيار وكذلك في الاستدامة لكن ان عنق ووجد الطول لحرة فهل يبطل نكاحه على وجهين تقدم ذكرهما

ولنا أن أبا سفيان أسلم بمر الظهران وامرأته بمكة لم تسلم وهي دار حرب وأم حكم أسلمت عكم ولنا أن أبا سفيان أسلم بمر الظهران وامرأة صفوان بن أسة أسلمت يوم الفتح وهرب زوجها ثم أسلموا وأفروا على أنكحتهم مع اختلاف الدين والدار بهم، ولأنه عقد معاوضة فلم ينفسخ باختلاف الدار كالبع ، ويفارق ما قبل الدخول فان القاطع للنكاح اختلاف الدين المانع من الاقرار على النكاح دون ما ذكروه ، فعلى هذا لو تروج مسلم مقيم بدار الاسلام حربية من أهل الكتاب صح نكاحه وعندهم لا يصح .

ولنا قوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) ولانها امرأة يباح نكاحهااذا كانت في دار الاسلام فأبيح نكاحها في دار الحربكالمسلمة

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وان ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاحولامهر ان كانت المرتدة وإن كان هو المرتد فلها نصف المهر)

اذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح في قول عامة أهل العلم الا انه حكى عن داود انه له الله الله على عن داود انه لا ينفسخ بالردة لان الاصل بقاء النـكاح

وانا قول الله تعالى اولا عسكوا بعصم السكوافر) وقوله تعالى (فلا ترجعوهن الى السكفار، لاهن حل المغنى والشرح السكبير) (الجزءالسابع)

(فصل) واذا عتنت الامة فقالت لزوجها زدني في مهري ففعل فالزبادة لها دون سيدها سواء كان زوجها حرا أو عبدا وسواء عنى معها أولم يعنى نص عليه أحمد فيها إذا زوج عبده من أمته ثم أعتقا جيما فقالت الامة زدني في مهري فازبادة للامة لا السيد ، فقيل أرأيت ان كان الزوج لغير السيد لمن تكون الزبادة ؟ قال للامة ، وعلى قياس هذا لو زوجها سيدها ثم بامها فزادها زوجها في مهرها فالزبادة الثاني ، وقال القاضي الزبادة السيد المعتق في الموضعين على قياس المذهب لان من أصلنا ان الزيادة في الصداق تلحى بالمهتد الاول فتكون كالذكورة فيه ، والذي قلماه أصح لان الملك في الزبادة أما ثبت حال وجودها بعد زوال ملك سيدها عنها فيكون لها ككسها والموهوب لها ، وقولنا ان الزبادة تلحق بالمقد معناه أنها تلزم و ثبت الملك فيها ويصير الجيم صداقا وليس معناه أنا تبينا أن أملك كان ثابتا فيها وكان لسيدها قان هذا محال ولان سبب ملك هذه الزبادة وجد بعد العنى فلا بجوذ أن يقدم الملك عليه لانه يؤدي الى تقدم الحكم قبل سببه ولو كان الملك ثابتاً المعتق فيه حين المزرنج الزمته ينتذم الملك عليه لانه يؤدي الى تقدم الحكم قبل سببه ولو كان الملك ثابتاً المعتق فيه حين المزرنج الزمته وكان له نماؤه وهذا أظهر من أن نطبل فيه

﴿ باب اجل العنين و الخصي غير المحبوب ﴾

العنين هوالعاجز عن الايلاج وهومأخوذمن عن أي اعترض لان ذكره يعن اذا أراد ايلاجه أي يعترض

لهم ولاهم يحلون لهن) ولانه اختلاف دين يمنع الاصابة فوجب فسخ النكاح كما لواسلمت تحت كافر ثم تنظر فانكانت المرأة هي المرتدة فلا مهر لها لان الفسخ من قبالها وانكان الرجل هو المرتدفعليه نصف المهر لان الفسخ من جهته فأشبه مالو طلق وانكانت التسمية فاسدة فعليه نصف مهر المثل

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت الردة بعد الدخول فهل تتعجل الفرقة أو تقف على انقضاء العدة ؟ على روايتين)

اختلفت الرواية عن أحمد فيما اذا ارتد احد الزوجين بعد الدخول حسب اختلافها فيما اذا أسلم أحد الزوجين الكافرين فني احداها تتمجل الفرقة وهو قول أبي حنيفة ومالك وروي ذلك عن الحسن وعمر بن عبد العزيز والثوري وزفر وأبي ثور وابن المنذر لان ماأوجب فسخ الذكاح استوى فيه ماقبل الدخول و مده كالرضاع (والثانية) يقف على انقضاء المدة قان أسلم المرتد قبل انقضائها فهاعلى النكاح وان لم يسلم حتى انقضت بانت منذ اختلاف الدينين وهذا مذهب الشافعي لان لفظه تقع به الفرقة فاذا وجد الدخول جازان يقف على انقضاء المدة كالطلاق الرجعي أو نقول اخلاف دين بعد الاصابة فلا يوجب فسخه في الحال كاسلام الحربية عمل التأبيد فلا فائدة في تأخير الفسخ الى بعد انقضاء المدة على الرضاع ولان الرضاع ولان الرضاع عمر م به المرأة على التأبيد فلا فائدة في تأخير الفسخ الى بعد انقضاء المدة مسئلة كي (فان كان هو المرتد فعليه فقة المدة)

والعنن الاعتراض وقبل لانه بعن لقبل المرأة عن يمينه وشهاله ولا يتصده فاذا كان الرسل كذاك فهو عبب به ويستحق به فسخ النكاح بعد أن تضرب له مدة يختبر فيها ويعلم حاله بها رهذا قول عمر وعمان وابن مسعود والمفيرة بن شعبة رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وهمو بن دينار والذخعي وقتادة وحماد بن أبي سليان وعليه فترى فقها الامصار منهم مالك وأبوحنيفة وأصحابه واشوري والاوزاعي رالشافي واسحاق وابوعبيد، وشذا لحسكم بن عيينة وداود فقالا لا يؤجل وهي امرأته ، وروي ذلك عن علي رضى الله عنه لان امرأة أتت الذي ويتليني فقالت بارسول الله ان رفاعة طلقني فبت طلاقي فتزوجت بعبد الرحن بن الزبير وأعاله مثل هد بة النوب فقال و تريد بن أز وحمي الى رفاءة رفاء تذوقي عسيلته و يذوق عسيلتك ولم يضرب له مدة

وانا ، اروي أن عمر رضي الله عنه أجل العنين سنة وروى ذك الدار قطني باسناده عن عمر وابن مسعود والمقديرة بن شعبة ولا مخالف لهم ، ورواه ابوحفص عن علي ولانه عبب بمنع الوط. فأثبت الحبار كالجب في الرجل والرتن في المرأة ، فأما الخبر فلا حجة لهم فيه فان المدة الماتضرب له مع إعترافه وطالب المرأة ذلك ولم يوجد واحد منها ، وقد روي أن الرجل أنكر ذلك وقال اني لأعركها عرك الادم ، وقال ان عبدالبر وقد صح أن ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى لضرب المدة وصحح ذلك قول النبي وسيالية و تريدين أن ترجعي الى رفاعة ، ولوكان قبل طلاقه لما كان ذلك اليها ، وقبل انها ذكرت

لانه بسبيل الى الاستمتاع بها بان يسلم و يمكنه تلافى نكاحها فكانت لها النفقة كزوج الرجمية وان كانت هي المرتدة فلا نفقة لها لانه لاسبيل للزوج الى رجعتها وتلافى نكاحها فلم يكن لها لفقة كابعدالمدة (فصل) قان ارتد الزوجان معاً فحكها حكم مالو ارتد أحدها ان كان قبل الدخول تعجلت الفرقة وان كان بعده فهل تتعجل او تقف على انقضاه الهدة على روايتين وهذا مذهب الشافعي قال أحمد في رواية ابن منصور اذا ارتدا معا أو أحدها ثم تابا أو تاب المرتد منها فهو أحق بها ما لم تنقض الهدة وقال أبو حنيفة لا ينفسخ النكاح استحساناً لانه لم يختلف بهما الدين فاشبه مالو اسلما

ولنا أنها ردة طارئة على النـكاح فوجب أن يتعلق بها فسخه كما لو ارتد احدهما ولان كل ماذال عنه ملك المرتد أذا ارتدوحده زال أذا ارتدغيره معه كماله وماذكروه يبطل بما أذا انتقل المسلم واليهودية الى دين النصر أنية فأن نـكاحهما ينفسخ وتد انتقلا الى دين واحد، وأما أذا أسلما فقد انتقلا الى دين الحق ويقرأن عليه بخلاف الردة

(فصل) وإذا ارتد احدالزوجين أو ارتدا معا منع من وطانها في عدتها فان وطانها في عدتها وقلنا ان الفرقة تسجلت فيكون عليه مهر مثانها وإن قلنا ان الفرقة تقف على القضاء العدة فاسلم المرتد منهما أو اسلما جيماً في عدتها وكانت الردة منها فلا مهر لها عليه بهذا الوطء لانا تبينا ان النكاح لم يزل وانه وطائها وهي زوجته وان ثبتا أو ثبت المرتد منهما على الردة حتى انقضت العدة فلها عليه مهر المثل لهذا الوطء لانه وطه

ضعفه وشبهته به دبة الثوب مبالغية ، ولذلك قال النبي مَيَّتَظِيَّةُ ﴿ حَتَى تَدُوقِي عَسَيْلُنَهُ ﴾ والعاجز عن الوط، لا محصل منه ذلك

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا ادعت المرأة أنزوجها عنين لايصل اليهاأجلسنة منذترافعه فان لم يصبها فيها خيرت في القام ممه أو فراقه فان اختارت فراقه كان ذلك فسخا بلاطلاق)

وجملة ذلك أن المرأة اذا ادءت عجز زوجها عن وطنها لهنة سئل عن ذلك فان أنكر والمرأة عذراء فالفول قولها ، وان كانت ثيبا فالقرل قوله مع عينه في ظاهر المذهب لان هذا أمرلايه الا من حهته والاصل السلامة ، وقال القاضي هل يستحلف أولا ? على وجهين بناء على دعوى الطلاق فان أقر بالعجز أو ثبت بعينة على اقراره به أو أنكر وطلبت بمينه فنكل ثبت عجزه ويؤجل سنة في قول عامة أهل العلم وعن الحادث بن ربيعة أنه أجل رجلا عشرة أشهر

ولنا قول من سمينا من الصحابة ولان هذا المجز قد يكون امنة وقد يكون لمرض فضربت له سنة لمّر به الفصول الاربعة فان كان من ببس زال في فصل الرطوبة، وان كان من رطوبة زال في فصل المحتدال فاذا مضت الفصول الاربعة فصل المحتدال فاذا مضت الفصول الاربعة واختلفت عليه الاهوية الم تزل علم أنه خلقة وحكي عن أبي عبيد أنه قال أهل الطب يقولون الداء

في غير نكاح بشبهة النكاح لانا تبينا ان الفرقة وقعت منذاختلف الدين وقد ذكرنا متلذلك فيماذا أسلم أحد الزوجين قبل الدخول فوطئها في العدة لانهمثله

(فصل) اذا أسام أحد الروجين ثمارتد نظرت فان أسلم الآخر تبينا أن الفرقة وقعت من حين اختلف الدينان وعدتها من حين أسلم المسلم منها، وانأسلم الآخر منها في العدة قبل ارتدادالاول اعتبر ابتداء العدة من حين ارتد لان حكم اختلاف الدين بالاسلام الاول زال باسلام الناني في العدة ولو اسم وتحته أكثر من أربع نسوة فأسلمن معه ثم ارتد لم يكن له ان يختار منهن لا فلا يجوزان ببتديء العقد عليهن في هذه الحال وكذلك لو ارتددن دونه أو معه لم يكن له ان يختار منهن كذلك

(فصل) أذا تروج السكافر من لايقر على نسكاحها في الاسلام مثل أن جمع أختين أو بين عشو نسوة أو نكح معتدة أو مرتدة ثم طلقها ثلاثا ثم أسلما لم يكن له أن ينكحها لاننا أجرينا أحكامهم على الصحة فيما يعتقدونه في النسكاح فكذلك في الطلاق ولهذا جاز له أمساك الثانيه من الاختين والخامسة المعقود عليها آخرا

﴿ مسئلة ﴾ (وان انتقل احد الكتابيين الى دين لا يقر عليه فهو كردته)

اذا انتقل الكتابي إلى غير دبن أهل الكتاب من الكفر لم يقر عليه لانعلم في هذا خلافاً لانه انتقل الى دين لايقر أهله بالجزية كسادة الاوثان وغيرها مما يستحسنه فالاصلى منهم لايقر على دينه لا يستمر في البدن أكثر من سنة ثم يظهره وابتدا. السنة منذ ترافعه قال ابن عبدالبو على هذا جماعة الفائلين بتأجيله قال معمر في حديث عمر بؤجل سنة من يوم مرافعته فاذا انقضت المدة فلم يطأ فلها الخيار فان اختارت الفسخ لم يجز إلا محكم الحاكم لائه مختلف فيه فاما أن ينسخ واما أن يرده البها فتنسخ هي في قول عامة القائلين به ولا يفسخ حتى تختار الفسخ و تطلبه لابه لحقها فلا يجبر على استيفائه كالفسخ بالاعسار فاذا فسخ فهو فسخ وليس بطلاق وهذا قول الشافعي وقال أبوحنيفة وماقك والثوري ينرق الحاكم ببنها وتكون تطليقة لانه فرئة لهدم الوطء فكانت طلاقا كفرقة المولي

وا.ا أن هذا خيار ثبت لاجِل العبِب فكان فسخا كفسخ المشتري لاجل العبِب.

(فصل) فان اتفقا بعد الفرقة على الرجعة لم يجز إلا بنكاح جديد لأنها قد بانت عنه وانفسخ النكاح فاذا تزوجها كانت عنده على طلاق ثلاث نص عليه أحمد وذكر أبو بكر فيها قولا ثانيا أنها لا يجتمعان أبداً لانها فرقة تتعاقى بحكم الحاكم فحرمت الكاح كفرقة العمان الملاهب أنها تحل لهلانها فرقة المعان المكاح كفرقة العمان المحال العيب فلم تمنع النكاح كفرقة المعان فاتما والفرقة من سائر العيوب، وأما فرقة المعان فاتمها حصلت بلمانها قبل تفرق الحاكم وههنا بخلافه ولان المعان يحرم المفام على النكاح فمنع ابتداءه ويوجب الفرئة فمنع الاجتماع وههنا بخلافه ولو رضيت المرأة بالمقام أو لم تطلب الفسخ لم يجز الفسخ فكيف يصح القياس مع هذه انفروق

قانتقل اليه أولى، وان انتقل الى المجوسية لم يقر ايضاً لأنه انتقل الى دين انقص من دينه فام يقر عليه كالسلم اذ ارتد، فأما اذا انتقل الى دبن آخر من دين أهل الكتاب كاليهودي يتنصر ففيه روايتان (احداهما) لا يقر أيضاً لانه انتقل إلى دين باطل قد أفر ببطلانه فلم يقر عليه كالمر ثد (والثانية) يقرنص عليه احمد وهو ظاهر كلام الخرقي واختاره الخلال وصاحبه وقول أبي حنيفة لانه لا يخرج عن دين أهل الكتاب فاشبه غير المنتقل وللشافي قولان كالروايتين، فأما المجوسي اذا انتقل الى دين لا يقر اهله عليه لم يقر كأهل ذلك الدين وان انتقل إلى دين أهل الكتاب خرج فيه الروايتان وسواه فيا ذكر فا الرجل والمرأة لعموم قوله عليه الصلاة والسلام «من بدل دينه فاقتلوه» و لعموم المنى الذي ذكر ناه فيها جيماً

(فصل) وان انتقل الى دين غير أهل الـكتاب لم يقبل منه إلا الاسلام في احدى الروايات عن أحمد اختاره الحلال وهو أحد أفوال الشافعي لان غير الاسلام باطلة قد أقر ببطلانها فلم يقر عليها كالمرتد وعنه رواية ثانية لا يقبل منه الا الاسلام أو الذي كان عليه لان دينه الاول قد أقررناه عليه مرة ولم ينتنل إلى خير منه فنقره عليه ان رجم عليه ولامه منتقل من دين يقر أهله عليه لقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وظاهر هذه الرواية أن الـكتابي إذا انتقل إلى الحبوسية أقر وقد ذكر نا في أعلى هذه الصفحة أنه لا يقر ولعام أراد بقوله إلى دين يقر عليه إذا كان دين أهل الكتاب

(فصل) ومن علم أن عجزه عن الوط، الهارض من صغر أو مرض مرجو الزوال لم تضرب له المدة لان ذلك عارض يزول والعنة خلقة وجبلة لا تزول وان كان لـ كبر أو مرض لا يرجى زواله ضربت له المدة لانه في معنى من خلق كذلك، وان كان لحب أو شلل ثبت الخيار في الحال لان الوط، مأيوس منه ولا معنى لانتظاره، وان كان قد بقى من الذكر ما يمكن الوط، به فالاولى ضرب المدة له لانه في معنى العنين خلقة ، وان اختلف في القدر الباقي هل يمكن الوط، عنله أو لا ? رجم إلى أهل الحدرة في معرفة ذلك.

(فصل) فأما الخصي فان الخرق في فرجمة الباب ولم بفرده بحكم فظاهر كلامة أنه ألحقه بغيره في أنه متى لم يصل اليها أجل ، وإن وصل اليها فلا خيار لها لان الوط. ممكن والاستمناع حاصل بوطئه وقد قبل ان وطأه أكثر من وط. غيره لانه لا ينزل فيفتر بالا نزال وقد ذكر فا اختلاف أصحابنا في ذلك فيا مضى ، ولا فرق بين من قطمت خصيتاه والوجور وهو الذي رضت خصيتا والمسلول الذي سلت خصيتاه فان الحكم في الجميع واحد فانه لا ينزل ولا يولد له

ليكون موافقاً لما ذكرناه أولاً ،وإن انتقل إلى دين أهل السكتاب وقلنا لا يقر فنيهر؛ ايتان إحداهما لا يقبل إلا الاسلام والاخرى لا يقبل إلا الاسلام أو الذي كان عليه

(فصل) وان قلنا لا يقر فني صنة إجباره روايتان [إحداها] أنه ينتل ان لم يرجم رجلا كان أو اسرأة لعموم الحديث ولانا ذمي نقض العهد فأشبه مالو نقضه بتركه أدا، الجزبة ويستناب في أحد الوجهين لانه يسترحم عن دبن باطل أشبه المرتد والثاني لا يستناب لانه كافر أصلي أبيح قتله فأشبه الحربي، فعلى هذا ان بادر فأسلم أو رجم إلى ما يقر عليه عصم دمه وإلا قتل والرواية الثاية) قال أحد إذا دخل البهودي في النصر الية رددته إلى البهودية ولم أدعه فيا انتقل اليه فقيل له أتقتله? قال لا ولكن يضرب ويحبس ، قال وإذا كان نصر انيا أو يهوديا? قال وان كان بهوديا أو نصر أنيا دخل في الجوسية كان أعلظ لانه لا نؤكل ذبيحته ولا تنكح له أمرأة ولا نتركه حتى يرد اليها، فقبل له تقتله إذا لم برجم ؟ قال انه لأهل لذك وهذا نص في أن الهكتاب المنتقل إلى دين آخر من دين أهل الكتاب لا يقتل بل يكره بالقرب والحبس ،

(فصل) فان تزوج مسلم ذمرة فانتقات الى غير دين أهل الـكتاب فهي كالمرتدة لأن غير أهل الـكتاب فهي كالمرتدة لأن غير أهل السكناب لا يحل نكاح نسائهم فان كان قبل الدخول انفسخ تكامها ولا مهر لها وان كان بعده فهل يقف على انقضاء المدة أو ينفسخ في الحال على روايتين وكذلك اذا انتقات الى دين باطل أو الى دين كانت تقر ببطلانه فأشبهت المسلمة اذا شهودت أو تنصرت والله أعلم

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشيخ رحمه الله ﴿ وَانَ أَسَلَمَ كَافَرَ وَتَحَتَّهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبِعِ أَسُومٌ أَخَتَارُ مُنْهِنَ أَرْبِمَا وَفَارِقَ سَأْتُرْهِنَ ﴾ ﴿ مسئلة ﴾ قال (وإن قال قد علمت اني عنين قبل أز أنكحها فان أقرت أوثبت ببينة فلا يؤجل وهي امرأته)

وجملة ذلك أن المرأة أذا علمت عنه الرجل وقت العقد مثل أن يعلمها بهنته أو تضرب له المدة وهي امرأنه في قول أكثر أهـل وهي امرأنه في قول أكثر أهـل العلم منهم عطا. وانثوري وابن القاسم وأصحاب الرأي وهو قول الشانبي القدم وقال في الجديد يؤجل الأنه قد يكون عنينا في نكاح دون نكاح

ولنا أنها رضيت بالهيب ودخات في العقد عالمة به فلم يثبت لها خيار كا لو علمته مجبوبا ولانهسا لو رضيت به بعد العقد أو بعد المدة لم يكن لها فسخ فكذلك اذا رضيت به في العقد كسائر العبوب، ولو أنها رضيت بالقام معه ثم طلقها ثم ارتجمها لم يثبت لها لمطالبة كذا ههنا، وقواهم إنهسا تكون في

وجملة ذلك أن الـكافر اذا أسلم ومعه أكثر من أربع نسوة فأسلمن في عدمهن أو كن كتابيات لم يكن له امساكن كابن بغير خلاف نعلمه ولا يملك امسالهُ أ كثر من أربع فاذا أحب ذلك اختار أربعا منهن وفارق سائرهن سواء تزوحهن في عقد واحد أو عقود وسوا. اختار الاوائل أو الاواخر نص عليه أحمد و به قال الحسن ومالك والديث و لاوزاعي والثرِري والشافعي واسحاق ومحمد بن الحسن وقال أبو حيفة وأبو يوسف ان كان تزوجهن في عقد انفسخ نكاح جميعهن وان كان في عقود فنكاح الاوائل صحيح ونكاح ما زاد على أربع بالحل لان العقد انا تناول أكثر من أربع فتحريمه من طريق الجم فلا يكون مخيراً فيه بعد الاسلام كا لو تزوجت المرَّة زوجن في حال الـكفرتم أسلموا و لنا ما روى قيس بن الحارث قال أسلمت وتحتي عمان نسوة فأ تيت النبي عَلَيْتُ لِللَّهِ فَذَكُرْتُهُ ذَلك فَعَالَ « اختر مَهن أربعاً » رواه الامام احمد وأبو داود ، وروى محمد بن يزيد الثقني أن غيلان بن سلمة أَسلِم وتحته عشر نسوة فأسلمن معه فأمره النبي عَلِيْكِيْرُو أَن يتخير مَهْن أَرْبِعا ، رواه الترمذي ورواه مالك في موطئه عن الزهري مرسلا ورواه الشافعي في مسنده عن ابن علية عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه إلا أنه غير محفوظ غلط فيه معمر وخالف فيه أصحاب الزهري. وكذلك قال الامام أحمد والنرمذي وغيرهما ولان كل عدد جاز له ابتدا، المقدعليه جاز له إمساكه بنكاح مطلق في حال الشرك كما لو تزوجهن بغير شهود،وأما إذا تزوجت زوجين فنكاح الثاني باطل لأنهامكمته ملك غيرها وإن جمت بينها لم يصح لانها لم علك جميع بضعها ولأن ذلك ليس بشائح عند أحد من أهل الأديان ولان المرأة ليس لها اختيار النكاح وفسخه بخلاف الرجل

(فصل) وبحب عليه ان يختار أرباً وبفارق سائر من أو بفارق الجميع لانالنبي مُلِيَّالِيَّةِ أَمْر قيساً وغيلان بالاختيار وأمره يقتضي الوجوب ولان المسلم لا يجوز اقراره على أكثر من أربع فان أبي

نكاح دون نكاح احمال بعيد فان العنة جبلة وخلفة لانتغير ظاهراً وقدلك ثبت لها الفسخ بعد المدة فان ادعى عليها العلم بعثته فأنكرته فالقول قولها مع عينها لان الاصل عدم العلم ، وإن أفرت أو ثبتت ببينة ثبت نكاحها وبطل خيارها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وانعلمت انه عنين بعد الدخول فسكتت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك ويؤجل سنة من يوم ترافعه)

لانعلم في هذا اختلافا وذلك لان سكوتها بعد العقد ايس بدايل على الرضى لانه زمن لاة لل فيه الفسخ ولا الاعتناع من استمتاعه فلم يكن سكوتها مسقطا لجتها كسكوتها بعد ضرب المدة وقبل انقضائها ولو سكنت بعد المدة لم يبطل خيارها آيصاً لان الحيارلاية بتألا بعد رفعه الى الحاكم وثبوت هجزه فلا يضر السكوت قبله

أجبر بالحبس والتعزير إلى أن بختار لان هذا حق عليه يمكنه إبفاؤه وهو ممتنع منه فأجبر عليه كايفاه الدين ، وليس للحاكم أن بختار عنه كما يطلق على المولي إذا امتنع من الطلاق لان الحق همنا لنير معين وأعا تتعين الزوجات باختياره وشهوته ، وذلك لا يعرفه الحاكم فينوب عنه فيه ، قان جن خلي حتى يعود عقله ثم يجبر على الاختيار

و مسئلة ﴾ (وعليه نفقهن الى أن يختار) لا به نصيبوسات عليه ولا بهن في حكم الزوجات أبهن اختار جاز (فصل) ولو زوج السكافر ابنه الصغير أكثر من أربع ثم أسلموا جميعاً لم يكن له الاختيار قبل بلوغه فانه لا حكم لقوله وليس لابيه الاختيار لان ذلك حق يتعلق بالشهوة فلا يقوم غيره مقامه فيه فاذا بلغ الصبي كان له أن يختار حينئذ وعليه النفقة الى أن يختار فان مات الزوج لم يقم وارثه مقامه لما ذكرنا في الحاكم .

(فصل) وصفة الاختيار أن يقول اخترت هؤلاء أو المسكتهن أو اخترت حبسهن أو المساكهن أو نسكاحهن ، أو أمسكت نكاحهن ، أو أثبت نكاحهن ، وإن قال لما زاد على الاربع : فسخت فكاحهن كان اختياراً للاربع .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن طاق إحداهن كان اختياراً لها)

لأن الطلاق لا يكون إلا في زوجمة ، وإن قال فارقت هؤلاء أو اخترت فراق هؤلاء فان لم ينو به الطلاق كان اختياراً لفيرهن لقول النبي عِيَّتِكِيَّةٍ لفيلان « اختر منهن أربماً وفارق سائرهن » وهذا يقتضي أن يكون لفظ الفراق صريحاً وكذا في حديث فيروز الديلمي قال فعمدت الى أقدمهن صحبة ففارقتها ، وهذا الموضع اختص بهذه اللفظة فيجب أن يتخصص فيه بالفسخ فان نوى به الطلاق كان اختياراً لهن دون غيرهن .

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان قالت في وقت من الاوقات قد رضيت به عنينا لم يكن لها المطالبة بمد)

وجملة الامر أنها متى رضيت به عنينا بطل خيارها سواه قالت عقيب العقد أو بعدضرب المدة أو بعدضرب المدة أو بعد انقضائها ولا نام في بطلان خيارها بتولها ذلك بعد انقضاء المدة خلافا فأما قبام أقال في الجديد لا يطل خيارها لان حقها في الفسخ أنما يثبت بعد انقضاء المدة فلم يصح اسقاطه قباما كالشفيع يسقط حقه قبل البيم

وانا أنها رضيت بالعيب بعد العقد فسقط خيارها كسائر العيوب وكا بعدد انقضاء المدة وما ذكروه غير صحيح فان العنة لتي هي سبب الفسخ موجودة وأنما المدة ليعلم وجودها ويتحقق علمها فعي كالبينة في سائر العيوب (١) ويفارق الشفعة فان سببه البيم ولم يوجد بعد: فأن قيل فلورضيت المرأة

(١) في نسخة العقود

وذكر القاضي فيه عند الطلاق وجهين (أحدها) أن يكون اختياراً للمفارقات لان لفظ الفراق صريح في الطلاق والاول أولى .

﴿ مسئلة ﴾ (وان وطيء احداهن كان اختياراً لها في قياس المذهب)

لانه لا يجوز إلا في ملك فيدل على الاختيار كوطء الجارية المباعة بشرط الخيار

(مسئلة) (وإن طلق الجميع أقرع بيهن فأخرج أربعاً مهن بالفرعة فكن المحتارات ووقع طلاقه بهن وانفسخ نكاح البواقي وله نكاح البواقي فانكان الطلاق اللائا فتى انفضت عدمن فله أن يتكح من الباقيات لأبهن لم يطلقن منه ولا تحل له المطلقات إلا بعد زوج واصابة ، ولو أسلم ثم طلق الجميع قبل اسلامهن ثم أسلمن في العدة أمر أن نختار أربعاً مهن فاذا اختارهن تبينا أن طلاقه وقع بهن لابهن زوجات وبعتددن من حين طلاقه وبان البواقي باختياره لفيرهن ولا يقع بهن طلاقه وله نكاح أربع مهن اذا انقضت عدة المطلقات لان هؤلاء غير مطلقات، والفرق بينها وبين التي قبلها أن طلاقهن قبل اسلامهن في زمن ليس له الاختيار فيه فاذا أسلمن تجدد له الاختيار حينيذ، وفي التي قبلها طلقهن وله اختيار، والطلاق يصلح اختياراً وقد أوقعه في الجميع وليس بعضهن أولى من بعض فصرن إلى القرعة لتساوى الحقوق.

﴿ مسئلة ﴾ (وان ظاهر أو آلى من احداهن فهل يكون اختياراً لها ؟ على وجهين)

(أُحدهما) لا يكون اختياراً لانه يصح في غير زوجــة (والثانى) يكون اختياراً لان حكمه لا يثبت في غير زوجة وإن قذفها لم يكن اختياراً لها لانه يقم في غير زوجة

(فصل) وإن اختار منهن أربعاً وفارق البواقي فعدتهن من حين اختار لانهن بن منه بالاختيار (المغنى والشرحالكبير) (الحزء السابع)

بالاعسار ثم اختارت الفسخ ملكته ، ولو آلى منها فرضيت بالمقام معه ثم طالبت بالعنة كان لها ذلك، قلمنا الفرق بينهما أن النفقة يتجدد وجوبها كل يوم فاذا رضيت اسقاط مايجب لها في المستقبل لمبسقط لانها أسقطته قبل وجوبه فأشبه اسقاط الشفعة قبسل البيع بخلاف العيب ولان الاعسار يعقبه اليسار فترضى بالمقام رجا. ذلك وكذلك المولي يجوزأن يكفرعن يمينه ويطأ فاذا لم يوجد ذلك ثبت لها الخيار فأما العنين إذا رضيته فقد رضيت بالعجز من طريق الحلقة وهو معنى لا يزول في العادة فافترقا

(مسئلة) قال (وان اعترفت أنه قد وصل اليها مرة بطل أن يكون عنيناً)

أ كثر أهل العلم على هذا يقواون متى وطيء امرأنه مرة ثم ادعت عجزه لم تسمع دعواها ولم تضرب له مدة منهم عطاء وطارس والحسن ويحيى الانصاري والزهري وعمرو بن دينار وقتادة وابن هاشم ومالك والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي وقال أبر ثور ان عجز عن عن وطثها أجل لها لانه عجر عن وطئها فيثبت حقها كما لوجب بعد الوطء

ومحتمل ان تكون عدمهن من حين اسلم لأنهن ببن باسلامه وأعا ببين ذلك باختياره فيثبت حكمه من حين الاسلامكما اذا اسلم احد الزوجين فلم يسلم الآخر حتى انقضت عدمهن وفرقتهن فسخ لأنها تثبت باسلامه من غير لفظ فيهن وعدتهن كعدة المطلقات لأنها عدة من فسخ نكاجهاوان ماتت احدى المختارات وبانت منه وانقضت عدمها فله ان ينكح واحدة من المفارقات وتـكون عنده على طلاق ثلاث لأمه لم يطلقها قبل ذلك ،وإن اختار اقل من أربع أو اختار ترك الجميع امر بطلاقأربع اوعام الاربع لان الاربع زوجات لابين منه الا بطلاق أو مايقوم مقامه فاذا طلق أربعا منهن وقع طلاقه وانفسخ نكاح الباقيات لاختياره لهن وتكون عدة المطلقات من حين طلق وعدة الباقيات على الوجهين

﴿مسئلة ﴾ (فان مات فعلى الجميع عدة الوفاة)

هكذا ذكره في الكتاب المشروح والاولى ان منكانت منهن حاملا فعدتها بوضعه لان ذلك تنقضي به المدة فيكل حال ومن كانت آيسة أوصفيرة فمدتها عدة الوفاة لأنها أطول المدتين في حقها ومن كانت من ذوات القروء اعتدت أطول الاجلين من ثلاثة قروء واربمة اشهر وعشر لتنقضي العدة بيقين لأنكل واحدة منهن محتمل ان تكون مختارة او مفارقة وعدة الختارة عدة الوفاة وعدة المفارقة ثلاثة قروء فأحببنا اطولها لتنقضي العدة بيقين كما قلنا فيمن نسي صلاة لايعلم عينها عليه خمس صلوات هذا الذي ذكره شيخنا في كتاب المننى والكافي وهو مذهب الشافعي وهو الصحيح والقول الاول لايصح

﴿ مسئلة ﴾ (والميراث لاربع منهن بالقرعة في قياس المذهب)

وعند الشافعي يوقف حتى يصطلحن وسنذكر هذا في غير هذا الموضع انشاء الله تعالى ، وان اخترن الصلح جازكيفها اصطلحن لانالحق لهن ولنا أنه قد تحققت قدرته على الوط. في هذا النكاح وزوال عنته فلم تضرب له مدة كما أو لم يمجز ولان حقوق الزوجية من استقرار الهر والعدة نثبت بوط. واحد وقد وجد واما الجب فانه يتحقق به العجز فافترقا

(فصل) والوط، الذي يخرج به عن العنة هو تغييب الحشفة في الفرج لان الاحكام المتعلقة بالوط. تنعلق بتغييب الحشفة ففيه وجهان (أحدهما) بالوط. تنعلق بتغييب الحشفة فكان وطأ صحيحاً فان كان الذكر مقطوع الحشفة ففيه وجهان (أحدهما) لا يخرج عن العنة الا بتغييب جميع الباقي لانه لاحد ههنا يمكن اعتباره فاعتبر تغييب جميعه ولانه المفى الذي يتحقق به حصول حكم الوط. (والثاني) يعتبر تغييب قدر الحشفة ليكون ما يجزي من الصحيح والشافى قولان كهذبن

(فصل) ولا يخرج عن العنة بالوط، في الدبر لانه ليس بمحل للوط، فأشبه الوط، فيها دون الفرج ولذلك لايتعلق به الاحلال لازوج الاول ولا الاحصان ، وأن وطنها في القبل حائضاً أونفسا.

(فصل) وإذا اسلم قباين و قلنا تتعجل الفرقة باختلاف الدين فلا كلام وان قلنا تقف على انقضاء العدة فلم يسلمن حتى انقضت عدين تبينا انهن بن منذاختلف الدينان فان كان قد طلقهن قبل انقضاء عدين تبينا ان طلاقه لم يقع بهن وله نكاح أربع منهن اذا اسلمن وان كان وطئهن تبينا انه وطي وغير نسائه وان آلى منهن أو ظاهر أو قذف تبينا ان ذلك كان في غير زوجة وحكمه حكم مالو خاطب بذلك أجنبية فان أسلم بعضهن في العدة تبينا أنها زوجة فوقع طلاقه بها وكان وطؤه لها وطأ لمطلقته وان كانت المطلقة غيرها فوطؤه لها وط، لامر أته وكذلك ان كان وطؤه قبل طلاقها، وان طلق الجميع فأسلم أربع منهن إو أقل في عدتهن ولم يسلم البواقي تعينت الزوجية في المسلمات ووقع الطلاق بهن فاذا أسلم البواقي فله ان يتزوج منهن لانه لم يقع طلاقه بهن

(فصل) ولو أسلم وتحمته عمان نسوة فأسلم أربع مهن فله اختيارهن وله الوقوف الى أن بسلم البوافي فان مات اللائي أسلمن ثم أسلم الباقيات فله اختيار الميتات وله اختيار الباقيات وام اختيار بيض هؤلاء وبعض هؤلاء لان الاختيار ليس بعقد واعا هو تصحيح للعقد الاول فيهن والاعتبار في الاختيار بحال ثبوته كن أحياء ،وان أسلمت واحدة منهن وقال اختراما جاز فاذا اختار أربعاً على هذا الوجه انفسخ نكاح البوافي وان قال للمسلمة اخبرت فسخ نكاحها لم يصح لان الفسخ اعا يكون فيا زاد على الاربع والاختيار للاربع وهذه من جملة الاربع الا أن يريد بالفسخ الطلاق فيقت لانه كناية ويكون طلاقه لها اختياراً لها، وان قال اخبرت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه ليس بوقت للاختيار لانها جاربة إلى بينونة فلا يصح امسا كها وان فسخ نكاحها لم ينفسخ لانه لما يميز الاختيار لم عبز الفسخ وان نوى بالفسخ الطلاق أو قال أنت طالق فهو موقوف فان أسلمت ولم يسلم زيادة على أربع أو أسلم زيادة فاخنارها نبينا وقوع الطلاق بها والا فلا

أو محرمة أو صائمة خرج عن العنة ، وذكر الفاضي أن قياس المذهب أن لاتخرج من العنة لنص احمد على أنه لا يحصل به الاحصان والاباحة الزوج الاول ولانه وط.. محرم أشبه الوط. في الدبر

ولذا أنه وط. في محل الوط فخرج به عن الهنة كالو وطنها وهي مريضة يضرها الوط، ولان الهنة العجز عن الوط، ولا يبقى مم وجود الوط، فإن الهجز ضد القدرة فلا يبنى مم وجود ضده، وماذ كروه غير صحبح لان المك أحكام بجوزأن تبقى مم وجود سببها لمانع أولفوات شرط. والعنة في نفسها أمر حقيقي لا ينصور بقاؤه مم انتفائه ، فأما الوط في الدبر فليس بوط . في محله بخلاف مسئلتنا ، وقد اختار أبن عقيل أنه تنتنى به الهنة لانه أصعب فن قدر عليه فهو على غيره أفدر

(فصل) وإن وطيء امرأة لم مخرج به عن العنة فيحق غيرها، واختار ابن عقيل أم يخرج عن العنة في حق جميع النساء ولانسمع دعواها عليه منها ولا من غيرها وهذا مقتضي قول أبي بكر و قول كل من قال انه مختبر بتزويج امرأة أخرى و يحكى ذلك عن سعرة وعن عمر بن عبدالعز بزوذلك لان العنة خالفة وجبلة لانتفير بتغيير النساء فاذا انتفت في حق امرأة لم تبق في حق غيرها

(فصل) وان قال كاما أسلمت واحدة اخترتها لم يصح لان الاختيار لا يصح تعليقه على شرط ولا يصح في غير مهين ، وان قال كاما أسلمت واحدة اخترت فسخ فكاحها لم يصح أيضا لان الفسخ لا يصح في غير مهين ، وان قال كاما أسلمت واحدة المسلمات على الاربع، قان أراد به الطلاق فهو كا لو قال كاما أسلمت واحدة فهي طالق وفي ذلك وجهان (أحدها) يصح لان الطلاق بصح تعليقه بالشرط و يتضمن الاختيار لها و كاما أسلمت واحدة كان اختيار ألما و تعليقه بالشرط

(فصل) اذا أسلم ثم أحرم بحج أو عمرة ثم أسلمن فله الاختيار لان الاختيار استدامة النكاح و هيين المنكرحة و ليس ابتداء له ، وقال القاضي ليس له اختيار وهو ظاهر مذهب الشافعي

ولنا أنه المتدامة نكاح لايشترط له رضي المرأة ولا ولي برلا شهود ولا يتجدد به مهر فجسازً له في الاحرام كالرجمة

(فصل) فان أسامن معه ثم متن قبل اختياره فله أن يختار منهن أربعاً فيكون له ميرائهن ، ولا يرث الباقبات لانهن لسن بزوجات له وان مات بعضهن فله الاختيار من الجيع فإن اختار الميتات فله ميرائهن لانهن متن وهن نساؤه ، وأن اختار غيرهن فلا ميراث له منهن لانهن أجنبيات ، وأن لم يسلم البواقي لزم النكاح في الميتات وله ميراثهن فأن وطيء الجيع قبل اسلامهن ثم أسلمن فاختار أربعا منهن فليس لهن الا المسمى لامهن زوجات واسائرهن المسمى بالعقد الاول ، ومهر المشل فوطء الثاني لانهن أجنبيات ، وأن وطنهن بعد اسلامهن فالموطوعات أولا المحتارات والبواقي أجنبيات والحسكم في المهر على ماذ كونا

ولنا أن حكم كل امرأة معتبر بنفسها وقدك لو ثبتت عنته في حقه فرضي بعضهن سقط حقها وحدها دون الباقيات ولان الفسخ لدفع الضرر الحاصل بالعجز عن وطئها وهو ثابت في حقها لا يزول بوط. غيرها ، وقوله كيف يصح عجزه عن واحدة دون أخرى ? قلنا قد تنهض شهونه في حق إحداها لفرط حبه إياها وميله البها واختصاصها بجهال وجهها دون الاخرى، فعلى هذا لو تزوج امرأة فأصابها ثم أبانها ثم تزوجها فعن عنها فلها المطالبة لانه اذا جازأن يعن عن امرأة دون أخرى فني نكاح دون نكاح دون أولى وعلى قول أبي بكر ومن وافقه لا يصح هذا بل متى وطي، مرة لم نثبت عنته أبداً

﴿مسئلة ﴾ (وان جب قبل الحول فلها الخيارفي وقتها)

كأن الخرقي أراد إدا ضربت له المدة فلم بصبها حتى جب ثبت لها الحيار في الحال لاننا فنتظر الحول لنعلم عجزه، وقد علمناه ههنا يقيناً فلا حاجة إلى الانتظار . قال القاضي ويلزم على هذا أن سائر

(فصل) وان أسلم وتحته أختان اختار منهما واحدة . هذا قول الحسن والاوزاعي والشافي واسحاق وأبي عبيد ، وقال ابو حنيفة في هذه كقوله في عشرة نسوة

ولنا ماروى الضحاك بن فيروز عن أبيه قال: قات يارسول الله إنى أسلمت وتحتي أختان .قال وطاق أينهما شئت » رواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ولان أنكحة السكفار صحيحة وانماحرم الجم في الاسلام وقدأزاله فصح كالوطلق احداها قبل إسلامه تم أسلموالاخرى في حباله وكذلك الحكم في المرأة وعملها وخالها لان المنى في الجميع واحد

(فصل) ولو روج وثنية فأسلمت قبله ثم زوج في شركه أختها ثم أسلما في عدة الاولى فله أن يختار منهما لانه أسلم وتحته أختان ، وإن أسلم هو قبلها لم يكن له أن يتزوج أختها في عدتها ولا أربعاً سواها فان فعل لم يصح النكاح الشائي فاذا أسلمت الاولى في عدتها فنكاحها لازم لانها انفردت به (فصل) وإذا تزوج أختين فدخل بهما ثم أسلم وأسلمتا معه فاختار إحداها لم بطأها حتى تنقضي عدة الاخرى وكذلك اذا أسلم وتحته أكثر من أربع قد دخل بهن فأسلمن معه وكن عمائيا فاختار أربعا منهن وفارق أربعا لم يطأ واحدة من المحتارات حتى تنقضي عدة المفارقة ، وان كن ستا ففارق احداهن فله وطه ثلاث من المحتارات ولا بطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة ، وان كن ستا ففارق اثنتين فله وطه اثنتين من المحتارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقات فلا وطه واحدة من المحتارات ولا يطأ الباقيات حتى المفتارات هذا قياس المذهب

العيوب الحادثة بعد العقد ثبت بها الحيار فان الحيار همنا أنما يثبت بالجب الحادث ولولاه لم يثبت الفسخ لابنا لم نتيقن عنته والجب حادث فلما ثبت الفسخ به علم أنه أنما استحق بالعبب الحادث ، وفي بعض النسخ قبل الدخول ومعناهما واحد ومحتمل أنه أنما استحق الفسخ همنا بالجب الحادث لانهمتضمن مقصود العنة في العجز عن الوط، ومحتق للمنى الذي ادعته المرأة بخلاف غيره من العيوب واقمه أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان زعم أنه قد وصل اليها وادعت أنها عذراء أريت النساء الثقات فان شهدن بما قالت أجل سنة)

وجملته أن المرأة إذا ادعت عنة زوجها فزعم أنه وطئها وقالت انها عذراء أريت النساء فانشهدن بعذرتها فالقول قولها ويؤجل وبهذا قال الاوري والشاني وإسحاق وأصحاب الرأي وأنما كان كذلك لان الوط. يزيل عذرتها نوجودها يدل على عدم الوط فان ادعى ازعدرتها عادت بعد الوطء فالقول

(فصل) وإن تزوج أختين في حال كفره فأسلم وأسلمنا معاً قبل الدخول فاختار احداهما فلا مهر للأخرى لاما تبينا أن الفرقة وقعت باسلامهم جميعا فلا تستحق مهراً كما لو فسخ النكاح لعيب في احداهما ولانه نكاح لايقر عليه في الاسلام فلا يجب به مهر اذا لم يدخل بها كما لو تزوج الحجوسي أخته ثم أسلما قبل الدخول وهذا الحكم فيا زاد على الاربم اذا أسلموا جميعا قبل الدخول فاختار أربعا وانفسخ نكاح الواقى فلا مهر لهن فيا ذكرنا والله أعلم

(مسئلة) (وإنكانتا أما وبنتا ولم يدخل بالام انفسخ نكامها ، وإنكان دخل بالام فسد نكاحهما) أما اذا كان اسلامهم جميعا قبل الدخول فانه يفسد نكاح الام ويثبت نكح البنت وهذا أحد قولي الشافعي واختيار المزني ، وقال في الآخر مختار أيتهماشا. لان عقد الشرك أما يثبت له حكم الصحة اذا ضم اليه الاختيار قاذا اختار الام وكأنه لم يعتد على البنت

ولما قول الله تعالى (وأبهات نسائكم) وهذه أم زوجته فتدخل في هوم الآية ولانها أم زوجته فتدخل في هوم الآية ولانها أم زوجته فتحرم عليه كالو طلق ابنتها في حال شركه ، ولانه لو تزوج البنت وحدها ثم طلقها حروت عليه أمها اذا أسلم فاذا لم يطلقها وعسك بنكاحها أولى ، وقولهم أنما بصح العقد بانفهام الاختيار اليه غير صحبح فان أنكحة الكفار صحيحة ثبت لها أحكام الصحة وكذلك لو انفردت كان نكاحها صحيحاً لازما من غير اختيار ولهذا فوض اليه الاختيار ههذا ولا يصح أن مختار من ليس نكاحها صحيحاً وانما اختصت الام بفساد نكاحها لانها تحرم عجرد العقد على ابنتها على التأبيد فلم يكن له اختيارها والبنت لانحرم قبل الدخول بأمها فندين النكاح في أمها مخلاف الاختين

(فصل) قان كان دخل بالام أو بهما حرم نكاحهما على التأبيد الام لابها أمزوجة والبنت لانها ربيبة مدخول بأمها . قال ابن المنذر أجم على هذا كل من نحفظ عنسه من أهل العلم وهو قول الحسن

قولما لان هذا بعيد جداً ، وان كان متصوراً ، وهل نستهاف المرأة ? يحتمل وجهين (أحدهما) نستهاف لازالة هذا الاحتمال كا يستهاف سائر من قلنا القول قوله (والآخر) لاتستهاف لان ما يبعد جداً لااتفات اليه لاحتمال كذب البينة الهادلة وكذب المنر في إقراره ، وهل يتبل قول امرأة واحدة على روايتين ، وهذا الذي ذكره الحرقي نيما إذا اختلفا في ابتداء الامر قبل ضرب الاجل فان اختلفا في ذلك بعد ضرب المدة وشهد النسا، بعذرتها لم تنقطع المدة وان كان بعد انقضاء المدة فحكه كحمكم من اعترف أنه لم يطأها ، وفي كل موضع شهد النساء بزوال عدرتها فانول توله فيسقط حكم قولها لانه تبين كذبها ، وان ادعت أن عذرتها ذالت بسبب آخر فالفول قوله لان الاصل عدم الاسباب

وعر بن عبد العزيز وقنادة ومائك وأهل المجاز واثوري وأهل العراق والشافي ومن تبعيم قاذ دخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكاح أمها كا لو لم يدخل بهماء فان لم يسلم معه إلا احداهما كان الحسم كما لو أسلمنا معه معا ، فان كانت المسلمة هي لام فعي محرمة عليه على كل حال ، وإن كانت البنت وله يكن دخل بأمها ثبت نكامها وإن كان دخل بها فعي محرمة على التأبيد، وإن كان قد وطي احداها حرمت الاخرى على التأبيد ولم محرم الموطورة، وإن لم يكن وطي واحدة منهما فله وط، أيتهما شاه فاذا وطنها حرمت الاخرى على التأبيد والله أعلم

(فصل) واذا أسلم عبد وتحنه زوجتان قد دخل بهما وأسلمنا في العدة فهما زوجتاه وإن كن أكتر اختار منهن اثنتين لانه حكم العبد فيا زاد على الاربع ، فأذا أسلم وتحنه روجتان فأسلما معه أو في عدمهما لزم نكاحه حرتين كاننا أو أمتين أو حرة وأمة لان له الجم ببنهما في ابتداء نكاحه فكذلك في اختياره وإن كن أكثر اختار منهن اثنتين بناء على مامضى في الحر فلو كان تحته حرتان وأمتان فله أن يختاد الحرتين أو الامتين أو حرة أو أمة وايس الحرة اذا أسلمت ، من الحيار في فراقه لانها رضيت بنكاحه وهو عبد ولم يتجدد رق بالاسلام ولا تجددت حريتها بذاك فلم يكن له اختيار كا لو تزوجت معيبا تعلم عبه ثم أسلما . وذكر القاضي وجها أن لها الحيار لان الرق عيب تجددت أحكامه بالاسلام فكأ فه عيب حادث والاول أصح فان الرق لم يزل عبها ونقصاً عند العقلا، ولم يتجدد نقصه بالاسلام في ألم العيوب .

(فصل ولو أملم وتحته أربع حرائر فأعنى ثم أسلن في عدمهن أو أسلن قبله ثم اعتق ثم أسلم ثبت نكاح الاربع لانه بمن بجوز له الاربع في وتت اجتاع املائهم لانه حرء فأما أن أسلموا كابم ثم أعتى قبل أن يختار لم يكن له أن يختار الااثنتين لانه كان عبداً - بين ثبت له الاختيار وهو حال اجتاعهم على الاسلام فتغير حاله بعد ذلك لا يغير الحسكم كمن أملم وتحته أما، فأسلمن معه ثم أيسر ولو أسلم معه اثنتان ثم أعنى ثم أسلم الباقيتان لم يختر الااثنتين لانه ثبت له الاختيار باسلام الاوليين

(فصل) فان تزوج أربعا من الاما. فأسلمن وأعتنن قبل اسلامه فابن فسخ النكاح لانبن عتنن

مسئلة ﴾ قال (وان كانت ثبباً وادعى أنه يصل اليها أخلي منها في بيت وقيل له أخرج ماءك على شيءفان ادعت انه ليس بني جمل على النار فان ذاب فهو مني و بطل قولها ، وقد روي عن أبي عبدالله رحمه الله رواية أخرى ان القول قوله مع يمينه)

اختلفت الرواية عن أبي عبدالله رحه الله في هذه المسئلة في الخرقي فيها روايتين (إحداها) اله على معها ويقال أخرج ما ك على شيء فان أخرجه فالقول قوله لان العنين يضعف عن الانزال فاذا أنزل تبينا صدقه فنحكم به وهذا مذهب عطاء ، فان ادعت أنه ليس بمني جعل على النار فان ذاب فهو مني لأنه شبيه ببياض البيض وذاك أذا وضع على النار تجمع ويس وهذا يذوب فيتميز بذلك أحدهما من الا خر فيختبر به ، وعلى هذا متى عجز عن إخراج مائه فالفول قول المرأة لان الظاهر معها في الأولية نثمانية) القول قول الرجل مع بمينه وبهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب (

تحت عبد وأنما ملكن الفسخ وإن كن جاربات إلى بينونة لا قد يسلم فيقطم جربانهن الى البينونة ، وذا فسخن ولم يسلم الزوج بن باختلاف الدين من حين أسلمن وتببن أن الفسخ لم يصح ، وإن أسلم في العدة بن بفسخ الذكاح وعابين عدة الحرائر في الموضعين لانهن ههذا وجبت عليهن العسدة وهن حرائر وفي التي قبابا عتمن في أثناء العدة التي يكن لزوج تلافي الذكاح فيها فأشبهن الرجعية فان أخرن الفسخ حتى الملم لزوج فهن كالرجعية إذا عتقت وأخرت الفسخ لان تركهن الفسخ اعتماد على جريانهن الفسخ حتى الملم لزوج فهن كالرجعية إذا عتقت وأخرت الفسخ حتى الملم لزوج فهن كالرجعية إذا عتقت وأخرت الفسخ حتى الملم لزوج فهن كالرجعية إذا عتقت وأخرت الفسخ على الفسخ صح لانهن الماء عتمن ألى البينونة فلم يتضمن الرضا بالنكاح ، ولو أسلم قبلهن ثم أعتقن فاخترن الفسخ صح لانهن الماء عتمن عبد وهذا ظاهر مذهب الشافي

وقال بعضهم لاخيار لهن لابه لاحاجة بهن إلى الفسخ لكونه بحصل بأقامتهن على الشرك بخلاف التي قباءا وايس بصحيح فان السبب متحقق وقد يبدو لهن الاسلام وهو واجب عليهن عان قيل فاذا أسلمن اخترن الفسخ قلنا يتضرون بطول المدة عان ابتداءها من حين الفسخ واقداك ملكن الفسخ فيما اذا أسلمن وعتقن قبله عقاما إن خترن المقام وقان قد وضينا لزوج فذكر القاضي أنه يقط خيارهن لاهما حالة صح فيها اختيار الاقامة كحال اجتماعهم على الاسلام . وقال أصحاب الشافعي لا يسقط اختيار هن الاقامة ضد الحالة التي هن عليها وعي جريانهن إلى البينونة فأشبه مالو ارتدت الرجعية فراجعها الزوج حال ردنها وهدفا يبطل بما إذا قال اذا جا. وأس الشهر فأنت طالق ثم عنة من فاختارت زوجها

(فصل) قال الشبخ رضي الله عنه (فان أسلم وتحته اماء فاسلمن معه وكان في حال اجماعهم على الاسلام بمن تحل له الاماء فله الاختيار منهن والا فسد نكاجهن

إذا كان في حال اجماعهم على الاسلام عادما الطول خائفا المهنت قله أن يختار منهن واحدة فان

الرأي وابن المنذر لان هذا بما يتعذر اقامة البينة عليه وجنبة، أقرى فان دعواه سلامة العقد وسلامة النفسه من العيوب والاصل السلامة فكان القول قوله كالمنكر في سائر الدعاوي وعليه البمين على صحة ما قال وهذا قول من سمينا همنا لان قوله محتمل الكذب فقوبنا قوله بيمينه كما في سائر الدعاوي الذي يستحلف فيها فان ذكل قضي عليه بنكوله ، ويدل على وجوب البمين عليه قول النبي مسلما لا واكن المين على المدعى عليه ،

قال القاضي ويتخرج أن لا يستحلف باء على انكاره دءوى الطلاق فان فيها روايتين كذا همنا ، والصحبح ماقال الحرقي لذلالة الخبر والمعنى عليه ، وروي عن أحمد رواية ثاشة أن القول قول المرقة مع عينها حكاها القاضي في المجرد لان الاصل عدم الاصابة فكان القول قولها لان قولها موافق اللاصل واليقين معها ، وفي كل موضع حكنا بوطئه بطل حكم عنته فان كان في ابتداء الامر لم تضرب له

كانت لانعفه فله أن يختار منهن من تعفه في احدى الروايتين والاخرى لا يختار الا واحدة وهومذهب الشافعي و توجيبهما قدمضى ذكره وان عدم فيه الشرطان انفسخ انكاح في الكل ولم يكن له خيار و بهذا قال الشافعي وقال أبو ثور له أن يختار منهن لانه استدامة للمقد لا ابتداء له بدايل أنه لا يشرط شروط العقد أشبه الرجعة و لذا أن هذه امرأه لا يجوز ابتداء العقد عليها حال الاسلام فلم على اختيارها كالمعتدة من غيره

وذوات محارمه، وأما الرجهة فهي قطع جريان النكاح الى البينونة وهذا اثبات النكاح في أمرأة قان كان دخل بَهن ثم أسلم ثم أسلمن في عنتهن فالحسكم كذلك وقال أبو بكر لا يجرزله همنا اختيار بل ببن عجرد اسلامه لئلا يفضي الى استدامة نكاح مسلم في أمة كافرة

ولنا أن اسلامهن في العدة كاسلامهن معه وان لم يسلمن الا بد العدة انفسخ نكاحهن ان كن كتابيات لانه لا يجرز استدامة النكاح في أمة كتابية

(مسئلة) (فان أسلم وهو موسر فلم يسلمن حتى أعسر فله الاختيار منهن لان شرائط النكاح تعتبر في وقت الاختيار)

وان أسلم وهو معسر فلم يسلمن حتى أيسر فليس له الاختيار لذلك وان أسلمت احداهن وهو موسر ثم أسلم البواقي بعد إعساره لم يسكن له أن مختار منهن شيئا لان وقت الاختيار دخل باسلام الأولى ألا ترى أنه اذا كان معسر كان له اختيارها فاذا كان موسر أبطل اختياره وان أسلمت الاولى وهو معسر فلم يسلم البواقي حتى أيسر لزم نكاح الاولى ولم يكن له الاختيار من البواقي لان الأولى اجتمعت معه في حال يجوز ابتداء نكاحها مخلاف البواقي، ولو أسلم وأسلمن معه وهو معسر فلم يختر حتى أيسر كان له أن يختر حاله لا يسقط ما ثبت كما لو تزوج على الم يحرم عليه استدامة النكاح

مدة وانكان بعد ضرب المدة انقطعت وانكان بعد انقضائها لم يثبت لها خيار، وكلموضع حكمنا بعدم الوط، منه ثبت حكم عنته كما لو أقربها، واختار أبو بكر انه يزوج امرأة لها حظ من الجمال وتعطى صداقها من ببت المال ويخلى مهاو تسئل عنه ويؤخذ بما تقول فان أخبرت انه يطأ كذبت الاولى، رستانية بالحيار بين الافارة والفسخ وصداقها من ببت المالوان كذبته فرق بينه و بينها وصداق الثانية، ن ماله ههنا لما روي ان امرأة جارت إلى سمرة فشكت اليه انه لا يصل اليها ذوجها فكتب إلى معاوية فكتب اليه: أن زوجه بامرأة ذات جمال يذكر عنها الصلاح وسق اليها الهر من ببت المال عنمه فان أصابها فقد كذبت وان لم بصبها فقد صدقت ففهل ذاك سمرة فجاءت المرأة فقالت ليس عنده شيء ففرق بينها وقال الاوزاعي : يشهده امرأنان ويترك بنها ثوب ويجامع امرأنه فاذا قام عنها نظرتا إلى فرجها فان كان فيه رطوبة الماء فقد صدق والا فلا، وحيى عن مالك منل ذاك الا أنه اكتفى بواحدة والصحيح ان القول قوله كالو ادعى الوط. في الايلاء ولما قدمنا واعتبار خروج الماء ضعيف لائه قد

وفيه وجه آخر ذكره القاضي أنه لا يصح اختياره لها لان فسخه أنما لم يصح مع إقامة البواقي على

[﴿] مسئلة ﴾ (وان اسلمت احداهن بعده ثم عنقت ثم أسلم البواقي فله الاختيار منهن لان العبرة بحالة الاختيار وهي حالة اجتماعها على الاسلام وحالة اجتماعها على الاسلام كانت أمة، وان عنقت احداهن ثم أسلم البواقي لم يسكن له أن يختار من الاما، لانه ملك لعصمة حرة حين اجتماعها على الاسلام.

⁽فصل) فان أسلم وأسلمت معه واحدة منهن وهو بمن مجوز له نكاح الاما، فله أن مختار من أسلمت معه لان له أن مختارها لو أحلمن كلهن فكذهك اذا أسلمت وحدهاوان أحب انتظار ال واقي جاز لان له غرضا صحيحا وهو أن يكون عنده من هي أبر عنده من هذه فان انتظرهن فلم يسمن حتى انقضت عدمهن تبهن أن نكاح هذه كان لازما وبن البواقي منذ اختلف الدينان وان أسلمن في المعدة اختار منهن واحدة وانفسخ نكاح الباقيات من حين الاختيار وعددهن من حين الاختياره وان أسلم عن اختياره وان اختيار التي أسلمت معه حين أسلمت انقطعت عصمة البواقي وثبت نكاحها عفان أسلم البواقي في عدة تبين انهن بن منه باختياره وعدمهن من حينئذ ، وان لم يسلمن من باختلاف الدين وعدمهن منه ، وان تبين انهن بن منه باختياره وعدمهن منه ، وان طلق الني أسلمت معه طلقت وكان اختياراً لما وحكم ذهك حكم مالو اختارها صريحاً لان ايقاع والا عليها يتضمن اختيارها، فأما ان اختار فسخ نكاحها لم يكن له لان الباقيات لم يسلمن معه في زاد على مائه امساكه في هذه الحال لا ينفسخ نكاحها . ثم ننظر فان لم يسلم البواقي لزمه نكاحها وان أسلمن واحدة انفسخ نكاحها كم يمن . فان اختار الاولى التي فسخ نكاحها صح أسلمن واختار منهن واحدة انفسخ نكاح الاولى معهن . فان اختار الاولى التي فسخ نكاحها ما صح

يطاً ولا ينزل وقد ينزل من غير وط فان ضعف الذكر لا يمنع سلامة الظهر ونزول الما، وقد يدجن السليم القادر عن الوط، في حال من الاحوال أووقت من الاوقات يكون عنينا، ولذلك جعلنا مدته سنة عوتزوجه بامرأة ثانية لا يصح الذلك أيضا ولانه قد يعن عن امرأة دون أخرى، ولان نكاح الثانية ان كان مؤقدا أو غير لازم فهو نكاح باطل والوط، فيه حرام وان كان صحيحاً لازما ففيه إضرار بان نية ولا ينبغي أن يقبل قولما لامها تربد بذلك تخليص نفسها فعي متهمة فيه وايست بأحق أن يقبل قولما من الاولى، ولان الرجل لو أقر بالمه وعن الوط، في يوم أو شهر لم تثبت عنته بذلك عواكثر ما في الذي ذكروه ان يثبت عجزه عن الوط، في اليوم الذي اختبروه فيه فاذا لم تثبت عنته باقراره به جزه فلأن لا ثبت بدع وى غيره ذلك عليه اولى

(مسئلة) قال (واذا قال الخنثى المشكل أنا رجل لم يمنع من نكاح النساء ولم يكن له أن ينكح بغير ذلك بمد وكذلك لو سبق فقال أنا امرأة لم ينكح إلارجلا)

والحدثي هو الذي في قبله فرجان : ذكر رجل وفرج امرأة لا يخلِّو من أن يكون ذكراً أوأنثى ، قال الله تعالى (وأنه خلق الزوجين الذكر والانثى) وقال تعالى (وأن منهما رجالا كثيراً ونساء)

الكفر حتى تنقضي العدة لا ما تبينا أن نكاحها كان لازما فاذا أسلمن لحق اسلامهن بتلك الحال فصار كأنهن أسلمن في ذلك الوقت فاذا فسخ نكاح إحداهن صح الفسخ ولم يكن له أن بخدارها وهذا يبطل بما لو فسخ نكاح إحداهن قبل الملامها فأنه لا يصح ولا مجمل اسلامهن الموجود في الثاني كالوجود سابقا كذلك ههنا

(مسئلة) (وان أسلمونحته حرة وإما، فأسلمت الحرة في عدتها قبابن أو بعدهن انفسخ فكاجهن) إذا أسلم وتحته حرة وإما، ففيه ثلاث مسائل (إحداهن) أسلم وأسلمن معه كابن فأنه يلزمه فكاح الحرة وبنف خ فكاح الاما، لانه قادر على الحرة فلا مختار أمة . وقال أبو ثور له أن مختار وقد مغى الكلام معه (الثانية) أسلمت الحرة معه دون الاما، فثبت نكاحها وانقطعت عصمة الاماء فان لم يسلمن حتى انقضت عددهن بن باختلاف الدين وابتدا عددهن من حين أسلمه وأن أسلمن في محددهن بن من حين أسلم الحرة وعددهن من حين اسلامها لم يتغير الحكم بحددهن بن من المدن وانفساخ فكاح الاما، لا يؤثر في المحمن

(الثالثة) أملم الاما. دون الحرة وهو معسر فلا يخلو اما أن تنقضي عدمها قبل إسلامها فتبين باختلاف الدبن وله أن يخنار من الاما. لانه لم يقدر على الحرة أو تسلم في عدمها فيبت نكاحها وببطل نكاح الاما. كما لو أسلمن دفعة واحدة ليس له أن يخنار من الاما، قبل اسلامها وانقضاء عدمها لأما لا نعلم أنها لا تسلم فأن طلق الحرة ثلاثا قبل اسلامها ثم لم تسلم لم يتم الطلاق ولانا تبينا أن النسكاح

فليستم خاق ثالث، ولا يخلو الحشيمن أن يكون مشكلا أو غير مشكل فان لم يكن مشكلا بأن تظهر فيه علامات الرجال فهو رجل له أحكام الرجال أو تظهر فيه علامات النساء فهو امرأة له أحكام بن وإن كان مشكلا فلم تظهر فيه علامات الرجال ولا النساء فاختلف أصحابنا في نكاحه فذكر الخرقي أنه يرجع إلى قوله فان ذكر أنه رجل وأنه عبل طبعه الى ذكاح النساء فله فكاحهن ورأن ذكر أنه امرأة عبل طبعه إلى الرجال زوج رجلا لانه معنى لا يتوصل اليه إلا من جهته وايس فيه إيجاب حق على غيره فقب بل ألى الرجال زوج رجلا لانه معنى لا يتوصل اليه إلا من جهته وايس فيه إيجاب حق على غيره فقب بل فان الله تعبل أمر أنه المرأة في حيضها وعدمها، وقد يعرف نفسه عبل طبعه إلى أحد الصنفين وشهوته له فان الله تمالى أجرى العادة في الحيوانات على الذكر إلى الاشي وميابا اليه وهذا الميل أمر في النفس والشهوة لا يطلم عليه غيره وقد تعذرت علينا معرفة علاماته الظاهرة فرجع فيه الى الامور الباطنسة فها عنيص هو مجكه .

وأما الميراث والدية فان أقر على نفسه بما يقلل ميرائه أو دينه قبل منه، وإن ادعى مايزيدذلك لم يقبل لانه متهم فيه فلا يقبل قوله على غيره، وما كان من عباداته وسترته وغير ذلك فينبغي أن يقبل قوله فيه لانه حكم بينه وبين الله تعالى قال القاضي ويقبل قوله في الامامة وولاية النكاح ومالا يثبت حقا على غيره، وإذا زوج امرأة أو رجلائم عاد فقال خلاف قوله الاول لم يقبل في التزويج بغير الجنس الذي زوجه أولا لأنه مكذب لنفسه ومدع ما يوجب الجمع بين تزويج الرجال والنساء

أنفسخ باختلاف الدين وله الاختيار من الاما. ءوان أسلمت في عدتها بان أن نكاحها كان ثابتا ووقع فيه الطلاق وبر الاما. بثبوت نكاحها قبل الطلاق

(فصل) قان أسلم وتحته إما، وحرة فأسلمن ثم عنقن قبل اسلامها لم يكن له أن مختار منهن لان نكاح الامة لا مجرز لفادر على حرة وإنما يعتبر حالهن حال ثبوت الاختيار وهو حالة اجتماع اسلامه واسلامهن ثم ينظر فان لم تسلم الحرة فله الاختيار منهن ولا مختار الا واحدة اعتبار أمحالة اجتماع اسلامه واسلامهن، وان أسلمت في عدمها ثبت نكاحهن وانقطعت عصمتهن فان كان قد اختار واحدة من المعنقات في عدة الحرة ثم لم تسلم فلا عبرة باختياره لان الاختيار لا يكون موقوفا، فأما ان عنقن قبل أن يسلمن ثم أسلمن واجتمعن معه على الاسلام وهن حرائر فان كان جبيع الزوجات أربعا فما دون ثبت نكاحهن وان كن زائدات على أربع فله أن مختار منهن أربعا وتبطل عصمة الخامسة لانهن صرن حرائر في حالة الاحتيار وهي حالة اجتماع اسلامه واسلامهن فصارحكهن حكم الحرائر الاصليات وكا لو أعتقن قبل الملامه واسلامهن وان أملمن قبله عنه أعتقن ثم أسلم فكذلك ويكون المسكم في هذا وكا لو أعتقن قبل الملامه واسلامهن وما مر تفصيله

(فصل) ولو أسلم وتحته خمس حرائر فأسلم معه منهن اثنتان احتمل أن يجبر على اختيار إحداهما لانه لابد ان يلزمه نكاح واحدة منهما فلا معنى لاعتبار البواقي فاذا اختار واحدة ولم يسلم البواقي لكن ان تزوج امرأة ثم قال أنا امرأة انفسخ نكاحه لافراره ببطلانه ولا يقبل قوله في سقوط المهر عنه ، وإن تزوج رجلا وقال أنا رجل لم يقبل قوله في فسخ نكاحه لان الحق عليه وهذا قول الشاني ، وقال ابو بكر لا يجوز أن يتزوج حتى يبين أم، وذكره نصا عن أحمد في رواية الميموني وهذا الذي ذكره أبر اسحاق مذهبا الشافعي وذاك لانه لم يتحقق وجود ما يبيح له النكاح فلم يبح له كالو اشتبهت عليه أخنه بنسوة وكالو لم يقل أنى رجل ولا امرأة ولان توله لا يرجع اليه في شيء من أحكامه من الميراث والدية وغيرها في نكاحه ولانه لا يعرف نفسه كا لا يعرف غيره ولانه قد اشستبه المباح بالحفور في حقه فحرم كا ذكرناه

(مسئلة) قال (واذا أصاب الرجل أو أصيبت المرأة بعد الحرية والباوغ بنكاح صحيح وليسواحد منها بزائل العقل رجما اذا زنياو المسلم والكافر الحران فها وصفت سواء) ذكر الخرقي رحمه الذفي هذا الباب شرائط الاحصان ونمن نؤخره الى الحدود قانه أخص والحائم

رمه نكاح الثانية وكذلك أن لم يسلم من البواقي الا اثنتان لزمه نكاح الاربع، وأن أسلم الجميع في العدة كلف أن بختار ثلاثا مع التي اختارها أولا وينفسخ نكاح الباقية، وعلى هذا لو أسلم معه ثلاث كلف اختيار اثنتين، وإن أسلم معه أربع كلف اختيار ثلاث منهن اذ لامعني لانتظار الخامسة ونكاح ثلاثة منهن لازم على كل حال، ويحتمل أن لايجبر على الاختيار لانه أنما بكون عند زيادة العدد على أربع وما وجد ذلك، وقد لك أو أسلمت معه من الاماء لم يجبر على اختيارها كذا همنا قال شيخنا والصحيح همنا أنه يجبر على اختيارها كم اختيارها لما ذكرنا من المعنى، وأما الامة فقد يكون له غرض في اختيار غيرها بخلاف مسئلتنا.

﴿ مسئلة ﴾ (وان أسلم عبد وتحته اما. فأسلمن معه ثم أعتق فله أن يختارمنهن / لانه حالة اجتماعهم على الاسلام كان عبداً يجوز له الاختيار من الاماء

﴿ مسئلة ﴾ (وان أسلم وأعنق ثم أسلمن فحكمه حكم الحر)لا يجوز أن يختار الا بوجودالشرطين فيه لانه حالة اجتماعهم في الاسلام كان حراً فيشترط في حقه ما يشترط في حق الحر

حَدِّ تُم بحمد الله وعونه الحِزء السابع من كتابي المُغني والشرح الكبير ﴾ ﴿ ويليه بمشيئة الله وتوفيقه الحزء الثامن منهما وأوله (كتاب الصداق) ﴾



- ﴿ فَهُرُسُ مُحْتُوبِاتُ الْجُزِّءُ السَّابِعُ مَنْ كَتَابِي الْمُغَنِّي وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ ﴾

صفحة فصول في تصحيح المسائل وقسمتها قسمة كاب الفرائض حجب الاخ والاخت بالابن وابن الابن بيان المسائل التي يكون فيها الكسر على فريقين وبالاب. أسباب النوارث حكم مااذا كان الكسرعلى ثلاثة أحياز حجب الاخ والاخت لام بالولد وولد الان ٣٨ ٤ بيان الموافقة والمناسبة والمباينة والطريق فيها والاب والجد ٤. بيان الكلالة ومعناها وقول أهل العلم فبها المناسخات ومعناها . 21 تعصيب الأخوات للبنات. ميراث ذوي الفروض ٢٦ الفسمة علىقرار بطالدينار قسمة التركات كون بنات الابن بمنزلة البنات عندعدمهن ٧ سقوط بنات الان بالبنات الااذاعصون الذكر احج مسائل الرد وبيان من برد عليه من الورثة الدليل الذي ثبت به فرض البنين واختلاف ٥٢ ميراث الجدات فرض السدس للجدات وإن كثرن العلماء فيه ٥٢ جوازتوريث جدتين وان علتا تعصيب أبن الأن لمن في درجته مثل أخوته ٥٤ -الخلاف في توريث ما زاد على جدتين ولبنات عمه اجماع بنات الابن مع بنت الصلب ميراث الفريي من الجدات دون المعدي 11 07 الاخوات من الاب عمر لة الاخوات من الابون الاه اجهاع جدة ذات قرابتين مع آخرى عند عدمهن توريث الجدةمن قبل الاب في حياة ابنها cV مسائل في مير اث الجدات المتساويات في الدرجة ٦. فروع في توريث الآخوات من الاب 18 بيان الذكور الذين بعصبون اخوابهم بيان من ير ثمن الرجال والنساء 10 77 ﴿باب ميراث الجد ميرات الام للثاث اذا لم يكن ولد ولاولدان ٦٣ 17 ميراث الاب للسدس مع الولد الذكر أوولد الإبن إعج فروع فيميراث الجدوالاخوة 17 ميراث الزوج للنصف عند عدم الولد كيفية توريث الجدمم الاخوة والاختلاف فيه 11 77 ميراث الصبة وأولاهم بالارث مذهب في إعطاء الجد الاحظ من المقاسمة 11 1 المسئلتان العمريتان . وبيان حكمها Y . وثلث ألمال المسئلة المشركة وحكمها والمذاهب فسها 79 41 ميراث الجد.والاخوة اذاكان،مهم أصحاب ميراث ابن العم إذاكان أحدهما أخا لام 44 فروع ومسائل في ميراث ابناء العم كون الجدلا ينقص عن سدس المال أبدآ 7. YA باب أصول السهام والفرائض التي تعول استواءالثلث والمقاسمة للجد 41 المسائل التي يجتمع فيها نصف وسدس أوا٧٧ 44 مسائل في ميراث الحجد للثلث نصف وثلث أو نصف وثلثان وبيان عولها الهم المسائل التي تكون فيها المقاسمة للجد خيراً بيان بعض مسائل العول وضابطها وعولها من النكث 45

بيان المسألة الأكدرية وحكمهاوالمذاهب فيها ١٤٩ اقرار الأكبر من الابنين بأخويه وتصديق الاصغر ١٥١ أقرارالابن أخويه دفعة وأحدة ١٥٤ اقرارالاين بأخ ثم جحده اعطاء جميم التركة لمن انفرد من ذوي الارحام ١٥٩ اقر ارااو ارث بمن لا يرث و بسقط به مير اثه مسائل متنوعة في توربت ذوي الارحام ١٦٠ افرار أحدالورثة بأن الوصي له أخوالميت تقديم الرد والولى المتق علىذوي الارحام ١٦١ كونالفا تلابرت من المقتول شيئا عمداً كان الفال أو خطأ المسألة التي تعول من مسائل ذوي الارحام ١٦٢ كون الما نع من الارث انما هو الفتل بغير حق ٥٠ توربث الذكورو الاناث من ذوي الارحام بالسوية ١٦٥ الاجماع على ان الكانر لايرث المسلم ولا المسلم الكافر ۱۶۷ توارث الكفار إذاكان د نهمواحدا ١٦١ توارث أهل المةالواحدة وإن اخلفت ديارهم ١٧٠ المرتدلارث احداً إلا ان يرجع قبل قسمة النركة ١٧١ كون من أسلم على ميراث قبل أن يقسم قسم له ١٧٤ جمل مال المرتدميناً إذا مات على ردته ١٧٧ فسخ النكاح وعدم انتوارث بين الزوجين بارتدادها معأ ١٨ الميرات مجميع الفرابات إذا أمكن ١٨١ فروع في الميراث مجميع القرابات ١٨١ المسائل التي مجتمع فيهاقر ابتان يعمع الارشهما ١٨٥ حكم ما إذاوطي مسلم بعض محار، ١ بشبهة ١٨٦ حكرمااذا غرقا المتوارثان أوماناتحت هدم ١٨٧ حكيما ذاادعيكلوارثأن،وروثهماتآخراً ١٨٩حكم مااداغرق اخوات أحدهمامولى زمدوالآخر مولی عمرو

١٩٠١ حكم ما اذا غرق الائة أخوة لابوين أومفترقين

صفحة Yo بيان المسألة الحرقاء وحكمها واختلاف الصحابة فيها مسائل مختلفة في ميراث الحِد مع الاخوة (١٥٧ افرار البنت والاخت لصغيرة باب ميراث ذوي الأرحام وعددهم ٨٥ كيفية توريث ذوي الارحام والمذاهب فيه ١٥٧ اقرارمن أعلمت المسألة عن يصمه ٨٨ 97 توريث ذوي الارحام مع الزوج والزوجة 94 9.8 مسائل في النسوية بين الذكور والآياث من ذويالارحام ١٠٥ بيانمذهب أهل النزيل وأهل الفرابة ١١٣ أحكام ميراث الخبثي المشكل ١١٨ ميراث الحنثى فيحال دون حال ١١٩ تعاد الخنثي الوارث وحكمه ١٣٠ حكم من لم بين فيه علامة الذكورة ولا الأنوانة الاما كون الزند قى كالمر تدلا برث ولانورث ١٢١ أحكام ميراث ابن الملاعنة ١٢٩ حكم ما إذا لم يترك ان الملا نة ذا سهم ١٢٧ تكذيب الملاعن نفسه بمدقسم براث ان الملاعنة ١٧٨ بيان مير اث الحجوسي ومن جرى محراهم ۱۲۸ میراث ان ان الملاعنة ١٢٩ حكم ميراث ولدالزنا ١٣٠ بيان ان المدلاير ثولا يورث ١٣١ ميراث الاسيرو المدرو المكانب ١٣٢ فروع في ميراث المكاتب ١٣٣ ميراثالمبعضوالميراث،نه وحجبه ١٤٤ بيان ما يستحقه المقر به من الميراث ١٤٥ إقرارجميمالورثة بوارث أوإقرارالميت به

١٤٦ إقرارالابنالواحدبأخمن أميه

١٩٢ كون من لايرث لا يحجب كالرقيق والفائل ۲٤٣ بطلان بيع الولا. وهبته ١٩٣ كون الحجوب قد يحجب كالاخوة يحجبون الام ٢٤٥ كون عتق السائبة لا ولا • فيه ٢٤٧ عتق ذي الرحم الحرم علك محرمه له ويحج ون بالاب ٢٤٩ ولاء المكانب والمدر لسيدها ١٩٤ بيان ميراث الحمل والمذاهب فيه وأحواله ١٩٧ الثروط التي تشترط لمراث الحمل ٢٦١ فصل في دور الولاء ٢٠٠ مسائل في استهلال أحدالنو أمين اذا لم يعلم بعينه ٢٦٣ باب ميراث الولاء ٥٢٥ مسائل في ميراث النساء للولاء ٢٠٢ استهلالأحدالتوأمين ثماستهلالالآخر ٢٦٩ كون الولاء انما يكون لاقرب عصمة المعتق ٢٠٣ ميراث غرة الحنين الواجبة بالجنالة على أمه ٢٧٣ ميراث العصبات لولاء المولى ٢٠٤ ميراث دية المقتول والخلاف فيها ٢٧٤ مسائل في بيان أولى الولاة مارث الولاء ٢٠٥ ميراث المفقود وأنواعه ۲۸۰ (كتاب الوديعة) ٢٠٦ فروع في ميراث المفقود وأحكامه ٢٨٢ المسائل التي تضمن فيها الوديعة ٢١٠ مسائل مختلفة فيميراث المفقود ٢١٢ استوا. نكاح المرض والصحة في صحة العقد على ادعاء الوديعة عند رجل وإنكاره لها ٢٩٤ أدعاء رجلين الوديمة وإقرار المودع لاحدهما والمرات ٢١٣ ميراث الزوجين قبل الدخول وعدم ثبوته في ٢٩٧ بابقسمة الفيء والغنيمة والصدقة ٢٩٩ تقسيم خمس الفيء والغنيمة على خمسة أسهم النكاح الفاسد ٣٠٢ نقسيم سهم رسول الله عَلَيْكُ فِي الكراع ٢١٤ فروع نتعلق بالميراث فيالنكاحالفاسد والسلاح والمصالح ٢١٧ الطلاق والتوارث فيه ٣٠٤ تقسيم سهم ذي القربى في بني ها يمم و بني المطلب ٢٢٠ الطلاق الثلاث في المرض قبل الدخول ٢٢١ تطليق المدخول بها رجعياً ومرض الرجل ٣٠٧ تقسيم خم المساكين وخمس ان السبيل ٣١١ أحكام نقسيم الفيء بين جميع المسلمين في العدة ٢٢٤ تعليق الطلاق في الصحة على شرط وجد ٣١٢ اعطاء أربعة أحماس الغنيمة بن شهد الوقعة ٣٢١ أحكام الرقاب وهمالمكانبون في المرض ٧٢٥ إكراء الابن امرأه أبيــه على ماينفسخ به ٣٢٧ يجوز للسيد دفع زكانه الى مكانبه نكاحها كوطئها ٣٢٣ لا يجوز أن يشتري من زكانه من يعتق عليه ٢٢٧ فعل الربضة ما يفسخ نكاحها كرضاع امر أة صغيرة الم ٢٢٤ صنف الغارمين ٣٢٥ حكم ما إذا أراد الرجل دفع زكاته الىالنارم ٣٣٣ فروع في أحكام ميرات المطلقة الحج من سبيل الله ٢٣٤ أحكام اشتراك الرجلين في وطء المرأة

المع مسألة ان السييل

٣٢٩ كون الاعطاء إلى جميع الاصناف غير واجب

٣٣٠ استحباب النفريق على ما أمكن من الاصفاف

۲۳۸ ﴿ كنابِ الولاء ﴾

٢٣٩ ثبوت الولاء للمعتق مع اختلاف الدين

٢٤١ ثبوت الولاء للحربي على الحربي

٣٣١ أحكام جوائز السلطان ومذاهب الأمَّة فيها ٣٦٦ حكم تزوج المرأة بغير اذن وليها

٣٦٧ حكم تزوج من يعتبر أذنها

٣٦٨ أحكام عضل الولي الافرب ومعنى العضل

٣٦٩ اذاكان ولي المرأة غائبا زوجها من هو أبعد

منه من عصبتها

٣٧٠ مقدار الغيبة المتقطعة والتي لايجوز للابعد التزويج فيها

٣٧١ اذا زوجتالمرأة منغيركف. فالنكاح إطل

٣٧٢ الرواية الثانية عن أحمد ان الكفائة ليست

شرطاً في النكاح

٣٤٣ إذا نكح المرأة نكاحا فاسداً فالواجب لها ٣٧٣ حكم ما اذا رضي بالمقد بمض الاولياء ولم

يرض البعض

الاسم شروط الكفائة

٣٧٦ خلاف في البسار أشرط هو من شروط

الكفاءة

٣٧٧ فروع فيما تعتبر فيه الكفاءة بين الزوحين

٣٧٨ كفاءة الموالى لبعضهم وحكم ولد الزنا

٣٧٩ تزويج الرجل ابنته البكر لمن هو كفؤها

٣٨٠ حكم أحبار البكر البالغة العاقلة

٣٨٣ كون الاجبار فيالنكاح أعا يكون للاب فقط

٣٨٣ حكم زواج الجارية إذا بلغت تسم سنين

٣٨٤ استحباب استئذان البكر البالفة

مه اذا زوج ابنته الثيب بنير اذنها فالنكاح باطل

٣٨٦ اذن الثيب الكلام واذن البكر الصات

٣٨٧ النطق بالأذن أبلغ من الصات

٣٨٨ فصل في الثيب المعتبر نطقها

٣٨٩ فصل في المجنونة

٣٢٣ أحكام تزويج الكافر المسلمة والمسلم الكافرة ٢٩٠ حكم ما أذا كان وليها الحاكم

۲۹۱ حكم الزواج بدون صداق المثل ٣٦٤ تزويج الولي الابعد مع حضور الاقرب

صفحة

﴿ كتاب النكاح ﴾

٣٣٤ ثيوت النكاح بالكتاب والسنة والاجماع

٣٣٥ المذاهب في استحباب النكاح وفي تركُّه

٣٣٧ لا نكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين

٣٣٨ إذا نكحت المرأة نفسها فنكاحها باطل

٣٣٩ اذا حكم بصحة العقد حاكم لم بجز نقضه

٣٤٠ لاينعقد النكاح الابشهادة مسلمين

٣٤١ لاينعقد النكاح بشهادة رجل وأمرأتين

٣٤٧ يصح العقاد النكاح بشهادة عبدين

٤٤٣ لاحد في وطء النكاح الفاسد

٣٤٥ النكاحالفاسدوالامورالتي بساوي فيهاالصحيح ٢٧٥ غير قريش من العرب لايكافئها

٣٤٦ بيان أولى الناس بنكاح المرأة الحرة

٣٥٠ ثبوت ولاية النزويج للسلطان

٣٥١ أحكام ولاية السلطان للترويج

٣٥٢ قيام الوكيل مقام الولي فيالتزويج

٣٥٣ فصل فيجواز التوكيل مطلقا ومقيداً

٣٥٤ يثبت لاوكيل ما يثبت الموكل

٣٥٥ أذا كان الاقرب من عصبتها طفلا زوجها ٣٨١ فروع في زوبج الاب ابنته البكر البالغة الأمد

٣٥٦ الثيروط المعتبرة الثبوت الولاية

٣٥٧ لايشترط في الولي أن يكون بصيراً

٣٥٨ يزوج امة المرأة باذنها من يزوجها

٣٥٩ يزوج مولاتها من يزوج امتها

٣٦٠ إذا كان للامة مولى فهو وايها

٣٦١ أحكام زواج موليته اذا أذنت له

٣٦٢ إذن المرأة لوليها في تزويجها من غير تعيين

صفحة

٣٩٢ فروع في الزواج ٤١٧ فروع في الغرور ٤١٨ حكم المدبرة وأم الولد ٣٩٣ تزويج الاب الصي والبالغ المعتوم الحاع لايثبت أنها أمة عجرد الدعوى ٣٩٤ كون وصى الاب بمزلته في نكاح الصي ٣٩٥ امتناع التزويج للصي والمعتوه بزيادة على ٤٢٠ انكان المغرور عبداً فولده أحرار ٤٢١ حكم مالوشرطها مسلمة فبانت كافرة مهر المثل ٤٢٢ حكم ما لو نزوج امرأة يظنها حرة فبانت أمة ٣٩٦ نكاح الحجور عليه للسفه وأحواله ٣٩٨ امتناع تطليق امرأة المولي عليه على غيرالاب ٤٢٣ فصول في النكاح ٣٩٩ اجبار المدبرة والمعلق عتقها بصفة وأم الولد ٤٢٥ عتق الامة وجمل عتقها صداقها ٤٠٠ امتناع تزويج المبد وهوكاره الا ان يكون صغيراً ٤٢٦ عتق المرأة عبدها بشرط أن يتزوجها ٤٠١ نزوبه السيد عبده الصغير وحكم مهر امرأته ٤٢٧ زواج الرجل أمنه بعدعتها لايحتاج الى استبراء ٤٢٨ الالفاظ التي بنعقد بها النكاح ٤٠٣ فروع في شراء الحرة زوجها أو ملكها له ٤٢٩ كون عقد النكاح يجب أن يكون بالعربية للقادر عليها سة ونحوها ٤٣٠ تقدم القبول على الايجاب في النكاح ٤٠٤ تزويج الوليين موليتهما من اثنين ٤٠٦ ترويج المرأة من اثنين وفسخ النكاح بجهل ٤٣١ الهزل والاكراء في النكاح وتراخي القبول عن الانحاب الاول منهما ٤٠٧ بطلان النكاح بوقوع عقدين معاً على امر أه ٤٣٧ امتناع أبوت الخيار في النكاح ٤٣٣ الخطبة في النكاح غير واحبة عند أهل العلم ٤٠٨ دعوى كل من الزوجين أنه السابق واقرارها ٤٣٤ يستحب اعلان النكاح والضرب فيه بالدف ٤٣٥ رستحب عقدالنكاح يوم الجمعة ٤٠٩ اذا زوج العبد بغير اذن سيده فنكاحه بإطل ٤٣٦ ليس للحرأن مجمع بين أكثر من أربع زوجات ١٠٤ اذا دخل العبد بمن تزوجها فعلى سـيدها ٤٣٧ ليس للعبد ان يجمع الا اثنين ٤٣٨ للعبد أن يتسرى بإذن سيده ٤١١ نَرُوجِ العبد بغير أذن سيده يعلق المهر برقبته ٤٣٩ للعبد التسري يما شاه أذا أذن له سيده ٤٤٠ اذا أذن السيد لميده أن يتسرى فليس له يفدنه به السيد ١١٤ ان كان المهر الواجب علىالعبدزائداً علىرقبته أن يرجع ٤٤١ حكم مالوطلق الحر أو العبد الح لم تلزم السيد الزيادة ٤١٣ اذا نروج أمة على أنها حرة فأصابها وولدت ٤٤٦ حكم مالو أسلم زوج المجوسية والوثنية الح ٤٤٣ اذا زني بامرأه فليس له أن ينزوج أختهاحتي منه فالولد حر تنقضي عدتها ٤١٥ مسائل في الفداء والضمان العلام من خطب امرأة فزوج بنيرها لم يتعقدالسكاح ٤١٦ / الفصل الرابع في ألمهر

صفحة

. ٤٤٥ من شرط صحة النكاح تعيين الزوجين

٤٤٦ حكم مالوكانت له ابنتان الخ

٤٤٩ اشتراط المرأة الزويجها طلاق ضربها وبطلانه ٤٨١ بنات المحرمات من النسب والرضاع كهن

٤٥٠ الشروط الباطلة التي يصح العقد معها

٤٥١ النبروط الني تبطل النكاح من أصله

٤٥٢ اشتراطالخيار في الصداق خاصة لا يبطل النكاح ٤٨٤ لافرق فها ذكر بين الزنا في القبل والدبر

٤٥٣ جواز النظر الي الحرة لمن يريد تزوجها

٤٥٤ أحكام نظر الرجل الى المرأة

٤٥٦ معنى ذوات المحارم وحكم النظر البهن

٤٥٧ جواز نظر العبد الى وجه سيدته وكميها

٤٥٨ حكم نظراله المالم أن و نظر كل من الزوجين ا ٨٩٤ حكم ما لو زوج اختين في عقد واحد الى الآخر

٤٥٩ اباحة نظر السيد الى جميع بدن أمته وحكم ١٩١ حكم مالونزوج أخته من الرضاع وأجنبية في عقد النظر للاحانب

٤٦٠ تحريم نظر الرجل الى الاجنبية بدون سبب ١٩٣ فصول في الجمم بين الاختين في الملك

٤٦١ النظر الى العجوز التي لاتشتهي والىالامة (٤٩٦ حكم المباشرة من الاماء فيمادون الفرج

٤٦٢ النظر الى الطفلة التي تصلح للنكاح

٤٦٣ حكم نظر الرجل الى الرجل

١٦٤ حكم نظر المرأة الى المرأة

٤٦٥ أحكام نظر المرأة الى الرجل

٤٦٦ الشروط التي تصح في عقد النكاح

٤٦٧ فروع في تزوج الامة من غير شرط

٤٦٨ استحياب اختيار ذات الدن لمريد النزوج

٤٧٠ باب مامحرم نكاحه والمحرمات بالانساب

٤٧١ أنواع المحرمات بالانساب وتحريم السبب

٤٧٢ مايحرم بالمصاهرة وأفسامه

٤٧٤ فروع في تحريم نكاح الربيبة

٤٧٥ بيان مايحرم بالرضاع

٤٧٦ التحريم بابن الفحل

٤٧٨ حرمة الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها

٤٤٧ حكم ما لوكانت له ابنة واحدة فقال زوجتك ٤٧٩ جواز الجمّع بين بنتي العم وبين بنتي الحال

١٨٠ ماينتشر اليه النحريم بسبب العقد على المرأة

الم عدم كما يحرم كما يحرم وطء الحلال والشبهة

إ ٤٨٣ الوطء على اللائة أضرب:

إه٨٥ محرم على الرجل نكاح بلته من الرنا الح

٤٨٦ حكم من باشر فيما دون الفرج

ٰ ٤٨٧ حكم مالو نظر الى فرج امرأة بشهوة

٨٨٠ حكم ما لو نظرت المرأة الى فرج رجل بشهوة

ا٤٩٠ فصل في المهر

٤٩٢ حكم مالواشترى أختين فأصاب أحديها

/٤٩٧ حكم ما لو تزوج الامة الموطوءة أو اخرجها

من غير ها

٩٩٩ حكم مالو تزوج رجل بامرأة وزوج ابنه بنتها

٥٠٠ حرائر نساء أهل الكتاب وذبائحهم حلال

للمشلمين

٤٦٩ بيان ما ينبغي للمنزوج أن يتخيره من النَّساء ٥٠١ أهل الكتاب هم أهل التوراة والانجبل

٥٠٢ لاتحل ذبائح المحوس ولانكماح نسائهم

٥٠٣ حكم سائر الكفار غير أهل الكتاب

٥٠٤ حكم ما لو تزوج كنابية فانتقلت الى دن آخر

ه وروع في نكاح المنتقل من دينه الى دين آخر

ر٠٠ حل الامة الكتابية لسيدها دون المجوسية

صفحة ٥٠٧ كل ملة حرم نكاح حرائرها يحرم نكاح ٢٧١ الفرقة بين الزوجين باسلاماً حدهما بعد الدخول ٥٣٨ أحكام اختلاف الزوجين فيمن أسلم منهما قبل إمائها ٠٠٨ تحريم الامة الكتابية على المسلم ولوكان عبداً إ ٩.٥ حكم تزوج المسلم الامة المسلمة وما يشترط له ٤٠ اسلام الكافر ومعه أكثر من أربع نسوة ٥١١ كل من قدر على نزوج كتابية تعفه لايحل له ٤٤٦ تزويج انالكافر الصنير أكثر من أربع ثم اسلام جميعهن نكاح الامة ٥١٧ حكم أيسار الرجل بمدتزوجه الامة بشروطه ٥٤٣ بيان عدة من وقع عليهن الاختيار ٥٤٥ حَكُم ما لوأسلمَ وَتَحْتَهُ ثَانَ نسوة ٥١٣ حكم تزوج الحرة على الامة ١٤٥ العدد الذي يجوز نكاحه من الاماء بشروطه ٥٤٦ حكم ما لو قال كلما أسلمت واحدة أخذتها ٥٤٧ لوأسلر وتحتهاختان اختار منها واحدة ٥١٥ أحكام نكاح المرأةالزابية ٨٤٥ حكم مالوتزهج وثنية فأسلمت قبله ۵۱۷ ۵ ۵ ۵ ۵ ویان عدما ١٤٥ حكم مالوكان أم وبنت فألم واسلمنا الح ۱۸ه اباحة نكاح الزانية بشرطين ۱۰۵۰ « « اسلم عبد وتحته زوجان ٥١٩ منع الرجل من وطء أمته الفاجره ﴿ ٥٢٠ خَطَبَةُ المَرَأُهُ لِلنَّكَاحُ وَأَحْكَامُهَا ۱۵۰ « « « ^اوتحته اربع حراثر ١٨٥ الفسم الثالث من أفسام الخطبة من الفسام الخطبة « « اماء ۱۵۶۳ احكام اسلام الرجل على اربع إماء وهو ٥٢٢ التمو ل في الرد والاجابة على الولي عادم للطول ٥٢٣ خطبة الرجل على أخيه في موضع المهي محرمة ا ـ ٥٢٥ لايحل لاحدخطبة الرجبية لا تعريضاً ولا تصربحا أ٥٥٥ فروع في اسلام الرجل وتحته إما. وحرة ر ٢٦٥ حكم مااو صرح أو عرض في موضع بحرم /٥٥٧ اسلام الرجل وتحته خمس حرائر ٨٥٥ اسلام زوج الـكنابية قبل الدخول النعربض فيه ٥٥٥ تحاكم الكفار في تقود الكحتهم بعداسلامهم ٥٢٧ بحرم على العبد نكاح سيدته ٥٦١ تزوج الذي الذمية علىان لاصداق لها ٢٨٥ حكم الوملكت المرأة زوجها أو بعضه ٥٦٢ أنكحةالكفار وثبوت احكام الصحة لهــا ٥١٩ لايجوز للرجل أن يطأ جارية ابنه ٥٣٠ اذاوطي الاين جارية أبيه عالماً بالتحريم فعليه الحد ٥٦٣ افر ار الكفار على انكحتهم المحرمة بشرطين (باب نكاح أهل الشرك) / ا ٥٦٤ ارتدار احد الزوجين قبل الدخول وانفساخ ٣٢٥ اذا أسلم الوثني وقد تزوج بأربع وثنيات ولم ﴿ النَّكَاحِ بِهُ ٥٦٦ حكم ارتدادالزوجين معاً قبل الدخول أو بعده يدخل من بن منه الاه نكاح الشفار واحكامه وبطلانه ٣٣، حِكُم ما أذا حصلت الفرقة قبل الدخول ٣٤٥ أذا أسلما الزوجان معاً فهما على النكاح المهار عن نكاح الشغار ٥٣٥ حكم ما اذا اسلم أحد : لرجين بعد الدخول ٥٧٠ حكم ما أدا سميا صداقاً في العقد ٣٦، ﴿ مَالُوأُسِلِمُ أَحَدُ الرَّوْجِينَ وَتَخْلَفُ الآخَرُ ٥٧١ نَكَاحُ الْمُتَعَةُ غَيْرُ جَائَزُ

٥٧٢ نهي التي عِيَّالِيَّةِ عن متعة النساء

وقت بعينه

٧٤ بطلان نكاح المحلل

٥٧٥ حكم ما اذاشرط عليه التحليل قبل العقدولم ٥٩٥ حكم مالوطلقهاطلاقا باثنا ثم أعتقت يذكره في العقد الخ

٥٧٦ حكم عمر في قصة ذي الرقعتين

٥٧٧ حكم ما لوشرط عليه أن محايها قبل العقد

٥٧٨ حكم مالوعقد المحرم نكاحا الخ

٥٧٩ حكم ما لووجد أحد الزوجين بصاحبه جنو نا ٢٠٣ العنة وأحكامها وفسخ النكاح بها

٨٠٠ الفصل الثاني في عدد العيوب الحجوزة للفسخ ٢٠٤ اجل العنين وابتداؤه وكيفية ثبوتالعنة

٨١٥ الاختلاف في عدد العيوب التي تجوز الفسخ ٥٠١ رجعة العنين بعد الفسخ اعاتكون بنكاح جديد

٥٨٣ الخيار بغير ماذكر من العيوب

٥٨٣ حكم ما لوكان بكل من الزوجين عيب

٥٨٤ اعتبار فيشروط ثبوت الخيار

٥٨٥ أذا فسخ قبل المسيس فلامه له

٥٨٦ حكم ما لوكان الفسخ بعد الدخول

٥٨٧ حكم ماعلم بالعيب وقت المقد أو بده

٨٨٥ حكم ما لو طلقها قبل الدخول ثم علم أنه كان ٦١٢ كون وطء أمرأة لا يخرجه عن العنة في

٥٩١ أذا عنقتالامة وزوجها عبد فاما الخيار

٥٩٢ فرقة الخيار فسخ لا ينقص بها عدد الطلاق ٢١٩ دعوى الخنثي المشكل أنه رجل وأحكامه

٥٩٣ حكم مالو أء:ني قبل ان تختار

٥٩٤ إن وطئها بطل خارها

٥٩٥ حِكُم ما لو أعتق العبد والامة دفعة واحدة ا

٥٩٦ اذا عتقت المجنونة والصغيرة فلا خيار لها ٥٧٣ حكم ما أذا تُزوج المرأة على أن يطلقها في ٥٩٧ حكم ما لو اختارت المقام معه قبل الدخول

٥٩٨ حكم ما لو كانت مفوضة ففرض لها مهر المثل

٦٠٠ فصل في الطلاق بعد العتق وقبل الاختيار ٣٠١ فروع في ثبوت الخيار للمعتقة على زوجها

وازوجهاعليها

٦٠٢ لاب أجل العنين والخصي غير المجبوب

ا ٦٠٦ احَمَام الخصي وكونه كالعنين

۲۰۷ دعوی العنین

٦٠٨ علم المرأة بعنة زوجها بعد الدخول

٢٠٩ رضاء المرأة بعنة الرجل يبطل أخيارها

٦١٠ بطلان دعوى العنة بعداعتراف المرأة بوصوله اليها

٦١١ بيان الوطء الذي بخرج به من العنة

حق غيرها

٥٨٩ ليس لولي الصغير والصغيرة والامة زويجهم عميب ٦١٣ ثبوت الخيار للمرأة بجب العنين قبل الحول ٥٩٠ لا يجوز نزويج كبيرة بمعيب بغير رضاها العاج دعوى المرأة عنة زوجها وادعاؤه وطأها

٦١٦ دغوى الرجل وطء الثيب وانكارها

٦٢٠ احكام الخشى المشكل ومىراثه وديته

٦٢١ بيان شرائط الاحصان

﴿ تُم فهرس الجزء السابع ﴾